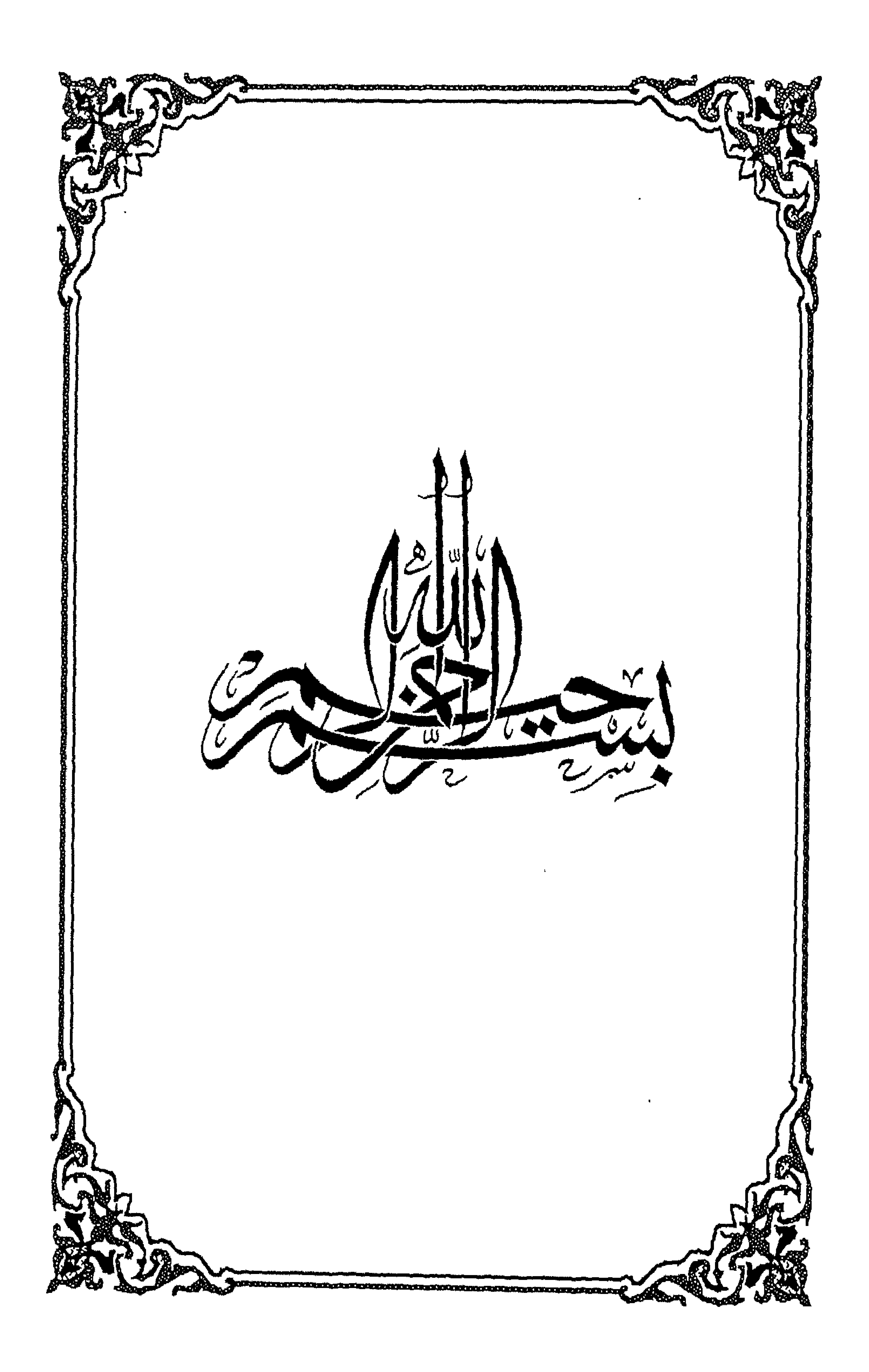
لواء أ ح م / حسام سويلم

قصة الحرب على غزة

٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ ـ ١٧ يناير ٢٠٠٩



البيئة السياسية قبل الحرب و التمهيد لها - أهداف و إستراتيجيات أطرافها المباشرين و غير المباشرين - مسار الحرب سياسياً و عسكرياً - نتائجها و تداعياتها إقليمياً و دولياً - الدروس و الخبرات - ثم ماذا بعد غزة ؟ .


بسم الله الرحمن الرحيم

قصة الحرب على غزة

٢٧ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٧ يناير ٢٠٠٩

البيئة السياسية قبل الحرب والتمهيد لها - أهداف واستراتيجيات أطرافها المباشرين وغير المباشرين - مسار الحرب سياسيا وعسكريا - نتائجها وتداعياتها إقليميا ودوليا - الدروس والخبرات - ثم ماذا بعد غزة؟

إعداد: لواء أركان حرب متقاعد
حسام الدين محمد سويلم

قائمة المحتويات

الموضوع رقم الصفحة

الفصل الأول

البيئات الجغرافية والسياسية والعسكرية قبل الحرب، والتمهيد لها

أهداف واستراتيجيات أطراف الحرب المباشرين وغير المباشرين

الفصل الثانى

مجريات الحرب على الصعيد العسكرى

الفصل الثالث

حصاد الحرب

النتائج المادية والسياسية، مدى ما تحقق من أهداف الطرفين، والدروس والخبرات المستفادة

الفصل الرابع

تداعيات الحرب وتفاعلاتها فى البيئتين الإقليمية والدولية

الفصل الخامس

ماذا بعد غزة؟

مقدمة

- يعتبر العدوان الإسرائيلى على غزة جولة جديدة فى سلسلة الحروب والصراعات المسلحة التى تعكس إستمرارية الصراع العربى - الإسرائيلى، والتى تؤكد أنه صراع مصيرى ممتد أشبه بالصراع العربى - الصليبى الذى دار عبر ١٩٨ سنة فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر، حيث أسس الصليبيون خلال هذه الفترة خمس ممالك فى فلسطين والشام، ولكن حسم العرب هذا الصراع فى النهاية لصالحهم فى معارك حطين والقدس والمنصورة، وخرج الصليبيون من بلاد العرب مدحورين وعادوا إلى بلادهم. كما يؤكد العدوان الإسرائيلى الأخير على حقيقة أخرى مهمة وهى أن الصراع بين العرب وإسرائيل ليس صراعا عسكريا فقط، بل هو فى الأساس صراع حضارى له أبعاد تاريخية وأيديولوجية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية، وهو ما تدرك إسرائيل حقيقته وتخشى نتيجته على مستقبلها أن يلحق بمستقبل الصليبيين فى القرن الثانى عشر، لذلك فهى تتحدى كل المعطيات المنطقية التى تؤكد بفشلها فى النهاية فى تحقيق هدفها فى إقامة "مملكة داوود فى الأرض"، وأنه رغم الإنتصارات التكتيكية التى حققتها فى جولات هذا الصراع، فإن الحقائق الجيوبوليتيكية فى المنطقة والتي تؤكد أن إسرائيل جسم دخيل عليها، تُنبئ بأن المنطقة ستلفظ فى يوم من الأيام هذا الجسم الدخيل وتطهر منه كما لفظت الصليبيين والتتار من قبل.
- لقد أغرقت إسرائيل غزة فى بحر من الدم والخراب والدمار، حيث تكبدت غزة أكبر خسائر بشرية ومادية فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى بعد أن إستمرت الضربات الإسرائيلية توجه لشعبها من الجو والبر والبحر لمدى إثنين وعشرين يوما، لم يستطع العالم أن يوقفها مبكراً رغم إدانته لها ورغم قرار من مجلس الأمن بإيقافها. ولكن إسرائيل أوقفتها فى النهاية بعد أن أدركت أنها لن تحقق شيئا من وراء إستمرارها أكثر مما حققته، وأن الحراك السياسى الإقليمى والدولى، بل والداخلى فى إسرائيل، سيتجه ضدها، خاصة بعد أن بدأت وتيرة خسائرها البشرية والمادية فى الإرتفاع، وما يمكن أن يكون لذلك من أثر سياسى سلبى على حزب كاديما الحاكم الذى كان يخوضُ حملة إنتخابات تشريعية مبكرة فى مواجهة أحزاب يمينية ودينية متطرفة تسعى للفوز لتطبق سياسة متشددة فى التعامل مع الفلسطينيين، ورأى عام إسرائيلى يؤيدها فى ذلك. أراد تحالف كاديما الحاكم أن يزايد على هذا التشدد من خلال عدوانه الشرس على غزة، ويبرز للإسرائيليين أنه ليس أقل عنفا وشراسة فى محاربته الفلسطينيين من الأحزاب المتطرفة الأخرى، خاصة مع حرص كاديما على أن يرفع عن كاهله أعباء هزيمة الجيش الإسرائيلى فى حرب لبنان. هذا إلى جانب ما أراد أن يحققه كاديما من أهداف أخرى ويبعث من رسائل من وراء عدوانه على غزة، أبرزها فرض معطيات جديدة على الأرض أمام القادم الجديد إلى البيت الأبيض فى واشنطن، وأن يكون هذا العدوان رسالة تحذير

لحلفاء حماس فى إيران وسوريا، بأن إستراتيجية (الأرض المحروقة) التى إتبعتها إسرائيل فى غزة ستكون هى سمة أى حرب قادمة ستخوضها إسرائيل ضد إيران أو سوريا مستقبلا.

- ولقد حاولت إسرائيل أن تبرر عدوانها على غزة، بأنه ردا على قصف المدن والبلدات والمستعمرات فى جنوب إسرائيل بصواريخ حماس، وأن ما قامت به من عمليات عسكرية شاملة كانت دفاعا عن النفس. ولكن تبين للعالم كله بعد إنقشاع غبار هذا العدوان، أن حرب الإبادة التى مارستها إسرائيل ضد شعب غزة، فضلا عن الحصار وسياسة التجويع، لا يمكن أن تكون رد فعل على صواريخ حماس البدائية. ففى الماضى كانت إسرائيل تنتقم لمقتل أحد مواطنيها بقتل عشرة فلسطينيين، ولكن فى حرب غزة الانتقامية الأخيرة، قامت إسرائيل بقتل أكثر من مائة فلسطينى مقابل واحد إسرائيلى.

- ولأن أهداف إسرائيل من هذا العدوان لم تكن الإنتقام فحسب، ولا إزالةحماس والقضاء عليها نهائيا، لأن مصلحة إسرائيل تقتضى إبقاء حماس فى مواجهة فتح والسلطة الفلسطينية، وبما يرسخ النزاع الفلسطينى - الفلسطينى، ويكرس ما أدى إليه من إنقسام سياسى وجغرافى، ولكن الهدف هو القضاء على قدرات حماس العسكرية وإضعافها سياسيا، وهوما أوضحه الإسرئيليون فى بداية الحرب عندما تحدثوا عن تغيير الواقع على الأرض، ولذلك لم تكتف إسرائيل بالهجوم الجوى، فكانت حرب شاملة، بالإضافة لاستدعائها للاحتياط، رغم عدم الحاجة لذلك، لعدم وجود مقارنة أصلا فى الميزان العسكرى بين إسرائيل وحماس، حيث يميل هذا الميزان بشدة لصالح إسرائيل فى جميع أبعاده التقليدية والفوق تقليدية. وإذا كان الإسرائيليون يدَّعون بأن الهدف من العدوان هو منع إطلاق الصواريخ من غزة، فإن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالسيطرة الكاملة على غزة، وهو ما لا تملك إسرائيل رفاهية العودة إليه، لذلك سارعت بالخروج قبل أن تقع فى المستنقع الذى وقعت فيه فى السابق قبل أن تنسحب من القطاع فى عام ٢٠٠٥ من جانب واحد. لذلك تأكد أن هدف الحرب الأخيرة هو منع تحول حماس إلى قوة عسكرية فاعلة ومهيمنة على قطاع غزة، بالقضاء أولا على بنيتها العسكرية، ثم إحكام الحصار عليها من خلال الإتفاقية الأمنية التى أبرمتها إسرائيل مع الولايات المتحدة عشية وقف العمليات العسكرية.

- وإذا كان على الدول العربية أن تدين العدوان الإسرائيلى على غزة، وتقف فى وجه الأهداف الإسرائيلية بكافة الوسائل لمنع تحقيقها وهذا حق، فإنه لا ينبغى أن تتجاهل أو تغض الطرف عن مسئولية حماس فى إعطاء الذريعة والحافز لإسرائيل فى شن عدوانها على شعب غزة، لاسيما وأن الظروف التى كانت سائدة فى البيئتين الإقليمية والعالمية لم تكن فى صالح حماس والدول العربية. إلى جانب مسئولية حماس عن عدم إعداد شعب غزة لمواجهة عدوان إسرائيلى شامل وعنيف جوا وبرا وبحرا، الأمر الذى نتج عنه هذا الحجم الضخم من القتلى المدنيين (حوالى ١٥٠٠ قتيل، وأكثر

من ٥٠٠٠ مصاب) ناهيك عن التدمير شبه الشامل فى المنازل والممتلكات الخاصة والعامة والبنية الأساسية فى القطاع، خاصة وأن جميع الدلائل والشواهد كانت تؤكد على قرب وقوع هذا العدوان لاسيما بعد أن أعلنت حماس عن نواياها فى إنهاء التهدئة. وقد قامت مصر أكثر من مرة بتحذير قادة حماس من مغبة ذلك، إلا أن إرتباطات حماس السياسية والإستراتيجية بسوريا وإيران، وكلاهما يسعيان لاستخدام حماس أداة وذراع لهما فى ضرب إسرائيل لحسابات إقليمية ترتبط بمصالحهما وحساباتهما على الساحة الدولية، كانت وراء الضغط على حماس للتورط فى هذه المغامرة. ولا يعفى حماس ما تدعيه من قلة خسائرها العسكرية، فإن بشاعة وشدة الخسائر التى وقعت فى المدنيين من شعب غزة، يضاعف مسئولية حماس عن شعبها، لأنها هى المفروض أن تدافع عن شعب غزة، وليس شعب غزة هو الذى يدافع عن حماس.

-

- ويستعرض هذا الكتاب عبر خمسة فصول كل ما يتعلق بالعدوان الإسرائيلى على غزة، <u>على النحو التالى:</u>

<u>**الفصل الأول:**</u> البيئات الجغرافية والسياسية والعسكرية قبل الحرب، والتمهيد لها، وأهداف واستراتيجيات أطرافها المباشرين وغير المباشرين.

<u>**الفصل الثانى:**</u> مجريات الحرب على الصعيد العسكرى.

<u>**الفصل الثالث:**</u> حصاد الحرب: النتائج المادية والسياسية، مدى ما تحقق من أهداف الطرفين، الدروس والخبرات المستفادة.

<u>**الفصل الرابع:**</u> تداعيات الحرب وتفاعلاتها فى البيئتين الإقليمية والدولية.

<u>**الفصل الخامس:**</u> ماذا بعد غزه؟

الفصل الأول

البيئات الجغرافية والسياسية والعسكرية قبل الحرب، والتمهيد لها

أهداف واستراتيجيات أطرافها المباشرين وغير المباشرين

-جغرافية مسرح العلميات فى قطاع غزة:[1]

١- الموقع وأقسام القطاع

يقع قطاع غزة فى جنوب فلسطين المحتلة، وهو شريط مستطيل من الأرض يصل طوله إلى ٤٠كم، وأقصى عرض له فى الجنوب قرب الحدود مع مصر، حيث يبلغ العرض عند خان يونس ورفح ١٢كم، وأضيق عرض عند دير البلح يبلغ ٦كم فقط، وبذلك تصل إجمالى مساحة القطاع إلى ٣٦٠كم^{2}، وعدد سكانه ١,٥ مليون نسمة منهم مليون من اللاجئين المتواجدين فى مخيمات أبرزها من الجنوب مخيم رفح، ومخيم خان يونس، ومخيم دير البلح، ومخيم النصيرات، ومخيم جباليا، ومخيم الشاطئ. أما أبرز مدن القطاع من الجنوب فهى رفح، خان يونس، دير البلح، غزة، وفى الشمال على الحدود مع إسرائيل يوجد فى الشمال الشرقى بيت حانون، وفى الشمال الغربى بيت لاهيا، ويبلغ طول ساحل غزة على البحر ٤٧كم.

ويقسم قطاع غزة إلى منطقة شمالية يتراوح عدد سكانها بين ٨٠٠-٩٠٠ ألف نسمة وتضم مناطق بيت حانون، وبيت لاهيا، وجباليا وهى الأقرب لعمق إسرائيل ومنها تنطلق صواريخ المنظمات الفلسطينية المتواجدة بالقطاع إلى مدن وبلدات ومستعمرات وأهداف حيوية فى جنوب إسرائيل. والمنطقة الجغرافية الثانية هى المنطقة الجنوبية ويبلغ عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة وهى محاذية للحدود المصرية. أما المنطقة الوسطى فمعظمها أراضى زراعية وبساتين وتضم عدة مخيمات للاجئين. ويفتقر قطاع غزة للعمق الإستراتيجى، حيث يعتبر كل القطاع فى مدى نيران المدفعية والهاونات الإسرائيلية، وأشبه ما يكون بمدينة محاصرة، ولذلك يمكن سقوطه من خلال اقتحامه عسكريا واحتلال مدنه وتدمير قوى المقاومة المدافعة عنه، إلى جانب سهولة فرض الحصار عليه وقطع مقومات الحياة .. كالغذاء والماء والدواء والطاقة، إلى جانب الضغط عسكريا واستنزاف قواه فى الداخل.

أما ممر فلادلفى الملاصق للحدود مع مصر، والذى ثار نقاش طويل حوله على المستويين الإقليمى والدولى بسبب إتهامات إسرائيل لحماس بحفر أنفاق أسفله تستخدم لتهريب الأسلحة والصواريخ والذخائر والأفراد من مصر إلى داخل قطاع غزة، فيبلغ طول هذا الممر ١٤ كم تقريبا وبعمق ١-٣كم ويشكل جزءً من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب، ويفصل بين مدينتى رفح

الفلسطينية ورفح المصرية. وتعتبر المنطقة التى يمر فيها هذا الممر الحدودى فقيرة بمواردها الطبيعية، حيث يسير هذا الممر فى منطقة شبه مستوية، يتدرج فيها الإرتفاع من الشمال إلى الجنوب من مستوى صفر عند البحر حتى تصل إلى إرتفاع ٩٠ مترا عند إلتقاء الحدود بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل، وتسود هذه المنطقة تربة رملية إلى مختلطة، وتعانى شح المياه نتيجة استنزاف إسرائيل المستمر للمياه الجوفية. وتقع المنطقة السكنية التى تضم حوالى ٤٠,٠٠٠ فلسطينى فى وسط هذا الشريط الحدودى، وهو ما يمثل مشكل أمنية كبيرة لإسرائيل إذا ما سعت للسيطرة الكاملة على هذا الشريط الحدودى. وتتركز الأنفاق التى تشكو منها إسرائيل فى منطقة مكشوفة للجانب المصرى والفلسطينى ويبلغ طولها ٤كم، ومخارج هذه الأنفاق ومداخلها من الجانبين مكشوفة للجميع، وإن كان الفلسطينيون يحرصون على تغطيتها فى جانبهم بالخيام ليخفوا نواتج أعمال الحفر. ويتحدد طول النفق وعمقه حسب المكان وطبيعة الأرض وهى تتراوح بين ١كم، و٢٠٠ متر طولا، وما بين ١٥ و٣٠متر عمقا، أما سعة النفق من الداخل، فهى لا تزيد عن مترين فى الإرتفاع والعرض، ويتم تدعيم بعضها من الداخل بالأخشاب تفاديا لإنهيارها. أما على الجانب المصرى من منطقة الأنفاق، فهى مفتوحة وبها أراضى زراعية فى الغالب، ويوصل إليها ما يقرب من ٧ طرق رئيسية لا يزيد طولها عن ٣٠٠ متراً، وتحكمها نقاط تفتيش. ومن المعروف أن إسرائيل قامت عشية إنسحابها من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ بإحداث ١٣ ثغرة فى الشريط الحدودى، مما أدى إلى إندفاع الفلسطينيين إلى الأراضى المصرية، ولكن القوات المشتركة المصرية والفلسطينية قامت بإغلاق ١١ ثغرة من أصل ١٣ تركها الإسرائيليون مفتوحة فى الجدار الحدودى الممتد على طول منطقة الحدود. حيث إنتشر الجنود المصريون بدءاً من النقطة (١) عند الحدود المصرية مع غزة على البحر المتوسط وحتى العلامة الدولية (٧) بمنطقة الدهينية على الحدود مع غزة، وأبقت فقط على مدخلين لعودة الفلسطينيين إلى قطاع غزة. ومن المعروف أيضا أن الجيش الإسرائيلى - وكجزء من خطة شارون للإنفصال من جانب واحد - قام بتوسيع ممر فلادلفى، وهدم مئات المنازل الفلسطينية فى هذا الشريط الحدودى فى منطقة رفح الفلسطينية فى إطار خطة لتوسيع هذا الممر وضعها الجيش الإسرائيلى، كما حاول هذا الجيش أيضا حفر خندق بطول هذا الممر أو حرث دهليز بعرض كيلو متر واحد على الأقل بطول الحدود، وحفر قناه تمنع وجود الأنفاق مرة واحدة وأخيرة وتوقف عمليات التهريب.

- ويحد قطاع غزة من الشمال والشرق المنطقة الجنوبية من إسرائيل،وأبرز مدنها فى شمال القطاع أشكلون، أشدود، وبعدهما يافا وتل أبيب، وجميع هذه المدن على البحر المتوسط، وفى شرق القطاع توجد مستوطنتى سديروت ونيتيفوت، وشرقهم مدينة بئر سبع. أما من الجنوب فتوجد مصر حيث

محافظة شمال سيناء والتى تتصل بقطاع غزة عند مدينة رفح المصرية، أما من الغرب فيطل القطاع على البحر المتوسط. وتعتبر غزة هى أكبر مدن القطاع وتمتد من ساحل البحر إلى قرب الحدود مع إسرائيل، وتبتعد عن حدود إسرائيل فى الشمال بحوالى ٧كم (وهى المنطقة التى تعتقد إسرائيل بوجود مواقع صواريخ حماس فيها). ويقطع قطاع غزة طوليا طريق صلاح الدين الذى يربط شمال القطاع بجنوبه، ومع إسرائيل شمالا ومع مصر جنوبا، وتتقاطع معه طرق عرضية تربط المدن والمخيمات ببعضها، وتُقسِّم القطاع عرضيا إلى خمس مناطق يمكن عسكريا عزلها عن بضعها (كما فعلت القوات الإسرائيلية فى الحرب الأخيرة).

٢- الخصائص السكانية والاقتصادية

- وبجانب ما يتسم به قطاع غزة من ازدحام سكانى وكثافة سكانية عالية، فإنه يتواجد به بين المدن والمخيمات مناطق مفتوحة بها بساتين للفاكهة وأشجار الزيتون والمزارع، حيث تشكل الزراعة المصدر الرئيسى للدخل لسكان القطاع، بجانب عدد محدود من المصانع البدائية التى تقوم بتصنيع المواد الغذّائية أساسا. وبالنظر لارتفاع معدل البطالة (٢٠%) وعدم وجود موارد طبيعية فى القطاع، فإن نسبة عالية من السكان يعانون من الفقر، خاصة اللاجئين، الذين يعتمدون على المساعدات الغذائية التى تقدمها منظمة (الأونروا) للإغاثة التابعة للأمم المتحدة. كما يعتمد السكان أيضا فى الحصول على موارد رزقهم على التجارة مع مصر وإسرائيل، إلى جانب العمل داخل إسرائيل، هذا بالإضافة لاعتماد قطاع غزة على الوقود والغاز الذى يحصل عليهما من إسرائيل ومصر، إلى جانب شبكة الكهرباء الممتدة من مصر إلى مدن جنوب القطاع. لذلك فإن إغلاق إسرائيل للمعابر التى تربطها بالقطاع يشكل كارثة بالنسبة لسكانه.
- وتتمثل الأوضاع البائسة لشعب غزة فى وجود ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ يتلقون مساعدات من الأونروا، ٣٩,٠٠٠ شخص يتلقون مساعدات نقدية، ٢٠,٠٠٠ عائلة تحت خط الفقر، هذا إلى جانب بطالة ضخمة، وتعطل ٤٠٠٠ مصنع. لذلك فإن اقتصاد غزة قائم على الخدمات والمساعدات، وقد تسبب الحصار فى انقطاع الكهرباء عن القطاع أياما كثيرة، وتأتى المياه إلى المنازل ٣ ساعات فقط كل ٤٨ ساعة، وشبه إنهيار كامل فى معظم القطاعات الاقتصادية ببعديها الإنتاجى والخدماتى.

٣- المعابر:

- ويربط بين قطّاع غزة والعالم الخارجى ٧ معابر، تتحكم بها جميعا إسرائيل، ومن بينها ٣ معابر رئيسية ومهمة، وهى معبر رفح، المخصص لعبور الأفراد مباشرة من وإلى مصر، ومعبر بيت حانون "إيرز"، وهو مخصص لعبور الأفراد من وإلى إسرائيل ثم الضفة الغربية، ومعبر المنطار

"كارني" وهو المعبر التجارى الأساسى ومخصص لحركة البضائع والاستيراد والتصدير من وإلى غزة.

- أما المعابر الأخرى، فهى معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم" وهو على الحدود المصرية، ومعبر صوفا، ومعبر كارنى، وجميعها مخصص لنقل البضائع، ومعبر كيسيوفيم وهو عسكرى. وتشهد هذه المعابر شللا شبه تام، بسبب ما قالت إسرائيل انه سيطرة حماس على قطاع غزة، لكن حتى قبل سيطرة حماس كانت الحركة عبر هذه المعابر صعبة، وقد أغلقت إسرائيل معبر رفح فى وجه الفلسطينيين مرات عديدة كما فعلت بمعبر ايرز.

أ- معبر رفح:

- هو المعبر الوحيد بين غزة ومصر الذى يعتبر من الناحية الرسمية خاضعا للسلطات الفلسطينية والمصرية، حيث أن هناك معبرا آخر بين غزة ومصر يخضع لسلطات الاحتلال هو معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم". ومعبر رفح الذى يقع جنوب القطاع مخصص لحركة الأفراد بجانب تجهيزه لنقل البضائع، وقد شهد المعبر قبل سيطرة حماس على قطاع غزة عدة عمليات إغلاق متكررة تجاوزت الأشهر، إلى أنه ومنذ سيطرة حماس على القطاع فى ١٥ يونيو (حزيران) من عام ٢٠٠٧، فإن المعبر مغلق بشكل تام إلا فى حالات إنسانية محددة فقط، وهو ما أدى إلى حصار محكم على القطاع ومنع أهله من حرية الحركة التى عطلت أعمال الكثيرين ومنعت آخرين من العلاج أو إكمال دراستهم أو زيارة أهاليهم أو من العودة إلى غزة أو الخروج منها. إلا أن مصر كانت تفتح هذا المعبر دائما أمام هذه الحالات الإنسانية الخاصة، وقد عمل المعبر بكل طاقته بعد تدمير إسرائيل مطار عرفات الدولى فى نهاية ٢٠٠١، وكان المطار الوحيد الذى يسمح فيه للفلسطينيين بالسفر جوا. لكن إسرائيل عطلت العمل بالمعبر عدة مرات تحت حجج مختلفة حتى تم التوصل إلى اتفاقية المعابر فى ٢٠٠٥، وهى اتفاقية دولية، شاركت فيها بشكل مباشر إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والحكومة المصرية بشكل غير مباشر، ورفضتها حماس آنذاك ومازالت. وكانت إسرائيل قد إتفقت مع السلطة الفلسطينية ضمن إطار اتفاق ٢٠٠٥، الذى يسمح لإسرائيل بمراجعة الداخلين إلى القطاع عبر هذا المعبر من خلال دائرة تلفزيونية وعلى أن تعمل الممرات بشكل مستمر، وعلى أن تسمح إسرائيل أيضا بتصدير المنتجات الزراعية من غزة وتسريع إخراجها مع المحافظة على جودتها وإبقائها طازجة وعلى استمرارية فرص التصدير.

ب- معبر المنطار (كارنى):

- يقع شرق مدينة غزة وهو أهم المعابر فى القطاع وأكبرها من حيث عبور السلع التجارية بين القطاع وإسرائيل. وهو أكثرها خضوعا للتفتيش. وتشترط إسرائيل تفتيشا مزدوجا لكل ما يمر عبر معبر

المنطار فيفتشه طرف فلسطينى ثم تقوم شركة إسرائيلية متخصصة بتفتيشه، وكان معدا لتصدير واستيراد البضائع من وإلى غزة، ولهذا يمثل المعبر شريان الحياة للمواطنين الفلسطينيين، والمعبر معد ليستوعب ما حجمه ٢٢٠ شاحنة يوميا، إلا أنه منذ سيطرة حماس على القطاع شهد إغلاقا كاملا بوجه عمليات التصدير، أما فيما يتعلق بعمليات الاستيراد فقد شهد عمليات تشغيل محدودة فقط.

جـ- معبر بيت حانون (إيريز)

- تحول المعبر الذى يقع شمال القطاع إلى ما يشبه نقطة حدود بين إسرائيل وغزة، وهو البوابة الوحيدة التى تمكن أهالى القطاع من الوصول إلى إسرائيل أو الضفة الغربية بشكل مباشر من دون المرور عبر مصر ثم الأردن، أوالعودة من الضفة وإسرائيل إلى غزة. وقد أغلقته إسرائيل كذلك بشكل شبه تام منذ سيطرة حماس على القطاع، ولا يسمح إلا لموظفى المؤسسات الأجنبية وبعض الشخصيات المهمة، وبعض الحالات الصحية الحرجة بالمرور منه، بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلى والحصول على التصاريح اللازمة وبصعوبة بالغة. ويضطر العابرون منه للمشى مسافة كيلو متر وسط إجراءات أمنية معقدة، بعد تعرضهم لفحص أمنى دقيق، ومنه تدخل الصحف والمطبوعات الأخرى.

د- معابر صوفا وكرم ابو سالم وناحال عوز

- معابر تجارية صغيرة، وتستخدم الآن كبديل ثانوى لمعبر المنطار، وتعمل بشكل جزئى وغير منتظم، وتدخل عن طريقها أغلب حاجات قطاع غزة الإنسانية والطبية. فمن معبر صوفا، شرق رفح، تدخل مواد البناء، وعن طريق ناحال عوز، شرق غزة، يدخل الوقود، أما معبر كرم أبو سالم فهو مخصص للمساعدات الأخرى، واستخدم أكثر من مرة كبديل عن معبر رفح كونه الوحيد الموجود على الحدود المصرية، وهو يمكن إسرائيل من اعتقال من تريد بشكل مباشر وفورى بعكس معبر رفح. الذى تتدخل فى شأنه إسرائيل فقط عبر دائرة تليفزيونية لتمنع من لا تريد دخولهم إلى القطاع من مصر.

هـ- معبر كيسوفيم

- يقع بين منطقة خان يونس ودير البلح. وهو معبر مخصص للتحرك العسكرى الإسرائيلى حيث تدخل منه الدبابات كلما قررت إسرائيل اجتياح القطاع.
- أما فيما يتعلق بمدينة رفح والتى تضم حوالى ١٥٠ ألف نسمة، فإنها مقسمة بين الجانب المصرى - حيث تسمى رفح المصرية وبها ٤٠ ألف مصرى، وبين الجانب الفلسطينى - حيث تسمى رفح الفلسطينية وبها ١١٠ ألف فلسطينى، ولكن توجد صلات عائلية قوية بين الجانبين، هذا إلى جانب

صلات دم بين سكان رفح وقبائل شمال سيناء، حيث يجرى تبادل تجارى بين الجانبين، سواء عبر معبر رفح الرسمى أو بالتهريب عبر الأنفاق.

البيئة السياسية والإقليمية والدولية السابقة للعدوان على غزة:[2]

- بدأت إسرائيل التمهيد لعدوانها على قطاع غزة قبل وقوعه فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ بعدة شهور، ومنذ سيطرت حركة حماس على القطاع بعد إزاحة السلطة الفلسطينية وحركة فتح عنه فى يونيو ٢٠٠٧. واعتبرت إسرائيل أن هذا العدوان عملا مشروعا لكونه من أعمال الدفاع عن النفس، متذرعة بما تعرضت له مدنها وبلداتها ومستوطناتها فى الجنوب من صواريخ أطلقت عليها بواسطة حماس وحلفائها من المنظمات الفلسطينية المتشددة من داخل القطاع، هذا إلى جانب قيام حماس بإنهاء التهدئة من جانبها بعد أن إستمرت ستة أشهر منذ يونيو ٢٠٠٨. وإن كانت إسرائيل خلال فترة التهدئة قد مارست صوراً من العدوان ضد الفلسطينيين فى قطاع غزة تسببت فى مقتل نحو ١٠٠ فلسطينى منهم ستة مقاتلين من كتائب القسام فى غزة يوم ٤ نوفمبر ٢٠٠٨، ناهيك عن الحصار البحرى والبرى الذى فرضته إسرائيل على القطاع وأدى إلى خنق سكانه. وكانت حماس قد عرضت فى ٢١ديسمبر ٢٠٠٨ تمديد التهدئة مقابل فتح المعابر، إلا أن إسرائيل رفضت هذا العرض، لأن حماس لم تلتزم بتعهداتها بعدم إطلاق صواريخ ضد جنوب إسرائيل، حيث أطلقت خلال فترة التهدئة نحو ٥٠٠ صاروخ قسام ضد جنوب إسرائيل، وحوالى ٧٠صاروخا يوم زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى للقاهرة عشية العدوان.
- وقد تضافرت عدة عوامل سياسية وأمنية فى البيئتين الإقليمية والدولية تفاعلت مع العوامل العسكرية السابق الإشارة إليها، تمثلت فى رفض الدول الغربية التعامل مع حكومة حماس بعد نجاحها فى إنتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى عام ٢٠٠٦، حيث اعتبرتها الولايات المتحدة وحلفاؤها حركة إرهابية بسبب عدم إعترافها بإسرائيل، وعدم إعترافها أيضا بالاتفاقيات السابقة التى أبرمتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل بدءاً بإتفاقية أوسلو والتى بناء عليها جرت الإنتخابات التشريعية التى أوصلت حماس للسلطة فى قطاع غزة. وكانت حماس من جانبها قد أبدت إستعدادها بقبول حل الدولتين كتسوية للنزاع العربى - الإسرائيلى، واعتبار ذلك اعترافا ضمنيا بإسرائيل، ولكنها أجلت إعلانها الصريح بهذا الاعتراف لحين حدوث تقدم فى عملية التسوية، واعتراف إسرائيل بعدم أحقيتها فى الأراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧. ولكن إسرائيل والدول الغربية معها كانوا يسعون للوصول إلى إعتراف واضح وصريح وغير مشروط من جانب حماس، بدون أن تعطى إسرائيل أى تنازلات فى المقابل، وحجة حماس فى ذلك أن المفاوضات التى أجرتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل منذ

اعتراف السلطة الفلسطينية بها فى فبراير ١٩٩٣ فى إطار أوسلو لم تسفر عن أية نتائج تجاه تحقيق الأهداف الفلسطينية حتى فى حدها الأدنى.

وقد أدى الحصار السياسى والاقتصادى المضروب على قطاع غزة وحركة حماس منذ فوزها فى إنتخابات عام ٢٠٠٦، ورفض حركة فتح الاشتراك فى حكومة إئتلافية، ووقوع الانقلاب العسكرى والسياسي الذى قادته حماس ضد السلطة الفلسطينية وحركة فتح فى يونيو ٢٠٠٧، والذى واكبته مجازر ارتكبتها حماس ضد فتح وعناصرها الأمنية فى القطاع، ولجوئهم إلى الضفة الغربية، إلى تكريس الإنقسام الإنفصالى السياسى والجغرافى الفلسطينى بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح فى الضفة من جهة، وحماس والجهاد الإسلامى وغيرهما من الفصائل الفلسطينية المتشددة فى غزة من جهة أخرى، وما جرى بعد ذلك من تبادل الاتهامات بين الفريقين، واعتقال عناصر فتح فى غزة بواسطة حماس، واعتقال عناصر حماس فى الضفة بواسطة فتح، وقيام الرئيس محمود عباس بإقالة حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية، وتعيين حكومة جديدة برئاسة سلام فياض.

وكان من نتيجة هذا الإنقسام الفلسطيفى أنسحاب ممثلى السلطة الفلسطينية المشاركين فى الإشراف على معبر رفح بناء على طلب حماس، ورغبة الأخيرة فى الإنفراد بالإشراف على المعبر، مما أدى إلى إنسحاب ممثلى الإتحاد الأوروبى أيضا. وإضطرت مصر بالتالى إلى إغلاق المعبر نتيجة تجميد إتفاق عام ٢٠٠٥ لتشغيل هذا المعبر، والذى يقضى بإشراف السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبى عليه بشكل مباشر، ومشاركة إسرائيل عبر دائرة تلفزيونية تراقب الداخلين والخارجين إلى القطاع، ولها حق الاعتراض على من تراهم يشكلون تهديداً لأمنها.

وقد إنعكس الانقسام الفلسطينى على الساحة الإقليمية، بين دول مؤيدة لحركة حماس أطلقت على نفسها دول "الممانعة" وهى سوريا وإيران ومعهما قطر، رفعت شعار المقاومة سبيلا لحل القضية الفلسطينية، لاسيما بعد أن تبنت سوريا الفصائل الفلسطينية المتشددة واستضافتها فى دمشق - خاصة خالد مشعل الذى يمثل القيادة السياسية لحركة حماس، وكانت سوريا وإيران وحزب الله فى لبنان مصادر الدعم التسليحى والمالى لحركة حماس، ودول عربية أخرى أطلق عليها دول "الاعتدال" تضم مصر والسعودية وباقى دول الخليج، وبينهما دول عربية أخرى توزعت مواقفها بين الطرفين مثل الجزائر والسودان وليبيا المؤيدين لحماس، والمغرب وتونس والعراق المؤيدين للسلطة الفلسطينية. وقد أدى إقحام إيران نفسها على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى إلى ترسيخ الاستقطاب العربى والفلسطينى، خاصة عندما تبنت موقفا عدائيا واضحا من مصر بدعوى امتناعها عن فتح معبر رفح ومشاركتها فى الحصار المضروب على قطاع غزة، شاركت مع إيران فى ذلك الموقف بشكل سافر كل من سوريا وقطر.

- أما على الساحة الدولية فقد فشلت إدارة الرئيس الأمريكى بوش فى تحقيق ما سبق أن وعدت به من تحقيق تسوية سياسية بنهاية عام ٢٠٠٨ تؤدى إلى قيام الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية. وكان بوش قد وعد بذلك عدة مرات. كما فشلت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط المشكلة من الاتحاد الأوروبى أساسا وكذلك مؤتمر أنابوليس، ومباحثات عباس - أولمرت، فشلت جميعها فى تحقيق أى تقدم نحو تسوية سياسية. وخلال الأعوام الماضية قدم بوش لرئيس وزراء إسرائيل الأسبق إرييل شارون - قبل مرضه فى عام ٢٠٠٤ - موافقته على استمرار بقاء المستوطنات الإسرائيلية المقاومة فى الضفة الغربية، بل وإمكانية توسيعها بإقامة وحدات سكنية جديدة أخرى، كذلك اعتراف الولايات المتحدة بالحقائق الإسرائيلية على الأرض فى هذا الجزء من فلسطين.
- وفى ضوء هذه التطورات السياسية واستثماراتها، سعت حماس لاستغلال سيطرتها على القطاع، ولم تخف طموحاتها لتمديد سيطرتها إلى الضفة الغربية، فى ذات الوقت الذى سعت فيه إلى تجنب المخاطر المترتبة على الحصار الإسرائيلى والدولى، ومحاصرة ومنع محاولات حركة فتح للصعود إلى السلطة الفلسطينية داخل القطاع. هذا إلى جانب إستغلال التهديد الإسرائيلى باقتحام القطاع إلى عامل قوة يعزز قدرة حماس فى إنهاء نفوذ حركة فتح والسيطرة الكاملة على الملف الفلسطينى. أما حركة فتح فقد كانت تسعى من جانبها للاستفادة من فرص الضغوط الدولية والحصار الإسرائيلى باعتبارها العوامل الأكثر فعالية فى القضاء على نفوذ حركة حماس فى غزة، وإضعاف وجودها فى الضفة الغربية. هذا إلى جانب سعيها للاستفادة من فرص الحصول على المعونات من الأطراف الدولية بسبب مواقفها من عملية السلام، مع تجنب مخاطر حدوث أية تطورات تؤدى إلى تعزيز قوة حماس داخل الأراضى الفلسطينية وخارجها.
- وكان بديهيا أن تسعى إسرائيل للاستفادة من فرص انقسام الفلسطينيين إلى معسكرين منعزلين عن بعضهما البعض ضمن منطقتين تقع هى بينهما، وفى الوقت نفسه سعت إسرائيل إلى تجنب مخاطر عودة الفلسيطنيين وعدم التمادى فى دعم محمود عباس فى صراعه ضد حماس. وعلى النقيض من الموقف الإسرائيلى، سعت مصر إلى وضع نهاية للانقسام الفلسطينى، ليس فقط يمنع إسرائيل من الاستفادة منه فى ضرب الفريقين وتعطيل عملية السلام بزعم أنها لا تجد طرفا فلسطينيا تستطيع أن تتفاوض معه، ولكن - وهو الأخطر فى الرؤية المصرية - أن الانقسام الفلسطينى أدى إلى استقطاب عربى وإقليمى شكّل - ولايزال - تهديداً للأمن العربى فى بعديه القطرى والإقليمى، خاصة بعد أن اقحمت إيران نفسها على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى، والصراع الفلسطينى - الفلسطينى بدعم حماس فى مواجهة فتح.

وقد نتج عن أداء الأطراف الأربعة حدوث تداخل وتقاطع بين أجندات وأوراق هذه القوى، مع أوراق دول أخرى فى الدائرة الإقليمية هى سوريا والسعودية والأردن وإيران، وأوراق دول أخرى هى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى الدائرة الدولية. وحيث كانت مجريات الصراع فى قطاع غزة تشير إلى أن الوضع الميدانى يتأثر بالوضع السياسى، وفى المقابل يتأثر أيضا الوضع السياسى بالوضع الميدانى. ذلك لأنه ليس من السهولة لأى طرف القيام وحده لا بالحسم العسكرى ولا بالحسم السياسى. وإزاء هذه المشكلة كانت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تحاول توظيف أزمة غزة لخدمة مصالحها فى المنطقة، وتشكيل جبهة عربية معتدلة تقف فى مواجهة الجبهة العربية - الإيرانية المتشددة.

وفى إسرائيل لعبت المعركة الإنتخابية التى كانت دائرة قبل العدوان تمهيدا للانتخابات التشريعية التى جرت بعد العدوان فى فبراير ٢٠٠٩ دوراً فى الإسراع بوقوعه. فقد كان الإئتلاف الحاكم الذى كان يقوده حزب كاديما برئاسة أولمرت راغبا فى تعويض الهزيمة التى منى بها الجيش الإسرائيلى فى حرب لبنان ٢٠٠٦، وأثرت على مكانته داخل إسرائيل، فأراد أن يحسن صورته أمام الناخبين الإسرائيليين بإظهار قدرته على الحفاظ على أمن إسرائيل واستعادة هيبة جيشها ومصداقية الردع فى نظرية أمنها، خاصة وأن استطلاعات الرأى قبل العدوان كانت تشير إلى تقدم الأحزاب اليمينية والدينية، لاسيما "الليكود" بزعامة ناتنياهو، و"إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليبرمان - ولذلك كان على التحالف الحاكم إظهار أنه ليس أقل عدوانية وشراسة من منافسيه. لذلك استهدف العدوان على غزة - ضمن أهداف أخرى - كسب دعم الرأى العام الإسرائيلى الرافض بشكل متزايد أية تسوية مع الفلسطينيين، وكانت موافقة إيهود باراك وزير الدفاع - وزعيم حزب العمل - على بناء المزيد من المستوطنات فى الضفة قبل أسبوع من إجراء الانتخابات جزءاً من هذه السياسة. ولكن بالرغم من شراسة العدوان الإسرائيلى على غزة، فقد فشل حزب كاديما وحده رغم فوزه فى تشكيل الحكومة بسبب زيادة مقاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة فى الكنيست، مما أدى إلى تكليف الليكود بمشاركة حزب "إسرائيل بيتنا" وحزب العمل بتشكيل الحكومة.

أما بالنسبة للموقف المصرى، فقد كان الخط العام هو رفض مصر الإنقلاب الذى قامت به حماس ضد السلطة الفلسطينية فى يونيو ٢٠٠٧، وأدى إلى سيطرة حماس على القطاع وإنفصاله سياسيا وجغرافيا عن الضفة الغربية، وعدم الاعتراف بشرعية الوضع الذى أسفر عنه هذا الإنقلاب فى غزة، لأنه يخدم الأهداف الإسرائيلية فى تصفية القضية الفلسطينية، وعودة إسرائيل لطرح مشروعها القديم الذى يقترح ضم غزة إلى مصر وإشراف الأخيرة على القطاع، وضم الضفة إلى الأردن، وهو ما رفضته كلا من مصر والأردن، كما رفضت مصر أيضا مشروعا إسرائيليا آخر

يقضى بتوسيع قطاع غزة بضم جزء إليه من محافظة سيناء الشمالية، مقابل حصول مصر على مساحة مماثلة من صحراء النقب. وقد تحفظت حماس على مضمون الموقف المصرى خلال محاولات القاهرة تنظيم حوار فلسطيني- فلسطيني، الأمر الذى أصاب العلاقات بين حماس والقاهرة بالفتور والتوتر، خاصة مع جهود مصر لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل إنقلاب يونيو ٢٠٠٧ وإغلاق معبر رفح، وإن كانت مصر دائما تراعى الوضع الإنسانى فى غزة وتفتح المعبر كلما تطلب الموقف ذلك، مع حرص مصر الشديد على استمرار الحوار بين فتح وحماس، وألا تصل العلاقة بينهما إلى نقطة اللاعودة. وكان موقف مصر من معبر رفح قد عرَّضها لانتقادات عربية وإيرانية وداخلية. وقد جاءت عملية إقتحام الفلسطينيين لمعبر رفح وهدم أجزاء من الجدار الحدودى فى مطلع عام ٢٠٠٨ بتحريض من حماس وتحت إشراف كوادرها الأمنية والعسكرية، لتجعل مصر أكثر تمسكا وتشدداً وإصراراً على موقفها من معبر رفح، والسيطرة الكاملة على حركة الأفراد والشاحنات من خلاله، لما فى ذلك من تأثير مباشر على الأمن القومي المصرى، خاصة بعد ما ثبت من تهريب أسلحة ومتفجرات ودولارات مزيفة مع الفلسطينيين الذين اقتحموا الحدود فى يناير ٢٠٠٨ إلى داخل العمق المصرى. وقد حذرت مصر حماس كثيرا من مغبة كسر التهدئة، لأن ذلك سيعطى الذريعة لإسرائيل لشن عدوانا ضد حماس فى القطاع، خاصة مع قرب موعد الانتخابات الإسرائيلية، وتصاعد أصوات اليمين المتطرف الذى يزايد على حكومة أولمرت ويتهمها بالتقاعس عن حماية الأمن الإسرائيلى.

الخيارات التى كانت متاحة أمام إسرائيل عند التخطيط للعدوان[٣]

- تعددت الخيارات العسكرية أمام صانع القرار الإسرائيلى للتعامل مع حركة حماس فى قطاع غزة، وكان العامل الحاسم فى تبنى خيار دون آخر هو مدى الكلفة المصاحبة لكل خيار، خصوصا على صعيد الخسائر البشرية المتوقعة، لاسيما وأن ما أعلنه الناطق العسكرى باسم حماس حول وقف التهدئة كان يكتنفه الغموض، وهو وضع حافظت عليه حماس كثيراً، الأمر الذى أبقى جميع الخيارات مفتوحة أمام إسرائيل. وبينما كانت حماس تطور مفهوم "الغموض"، كانوا فى إسرائيل يطورون مفهوم "الاحتواء" بمعنى احتواء المواجهة فى قطاع غزة، وعدم السماح لها بالتدهور إلى خارج حدود القطاع. وفى مواجهة استمرار إطلاق الصواريخ من قبل حماس والجهاد الإسلامى على جنوب إسرائيل، وضعت رئاسة الأركان الإسرائيلية درجات من رد الفعل لمستويات التهديد المختلفة التى يمكن لحماس أن تخلقها بعد إنهائها التهدئة من جانبها. ومن ردود الفعل هذه قامت طائرتان F-١٦ بقصف مقر قيادى لحماس فى غزة رداً على إطلاق ٢٥ صاروخ قسام يوم ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨، وفى رد فعل آخر قامت المقاتلات الإسرائيلية بتدمير عدد من الأنفاق على الحدود

مع مصر، وفى رد فعل ثالث تم قتل عشرين فلسطينيا كانوا يقتربون من إحدى نقاط الحراسة الإسرائيلية، الأمر الذى جر وراءه نشاطا اقتحاميا للمظليين الإسرائيليين.

ومن الخيارات العسكرية التى عُرضت على مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر إعادة احتلال كل غزة، وخياراً آخر أكثر تحفظا بعدم التسرع فى دخول غزة نفسها، وإنما فقط إحتلال شمال القطاع، مع إحتلال وتوسيع محور فلادلفى على الحدود مع مصر، واستنزاف حماس عن طريق الحصار المتواصل، وكذلك تكثيف الاغتيالات ودفع قوات للقيام بعمليات عسكرية محدودة بشكل متكرر دون البقاء هناك بعد تنفيذ كل علمية، أو عن طريق عرقلة تزويد قطاع غزة بالوقود والكهرباء والمنتجات الغذائية.

وفيما يتعلق بخيار احتلال شمال غزة، فإن مؤيدى هذا الخيار قد طالبوا بسرعة احتلال هذه المنطقة بمواجهة تمتد من البحر وحتى الحدود مع إسرائيل، وتشمل بلدتى بيت حانون وبيت لاهيا وبعمق ٧كم وبما يقلص مدى صواريخ حماس والجهاد الإسلامى بهذه المسافة (٧كم)، وأن يسيطر الجيش الإسرائيلى بشكل مطلق على كل هذه المنطقة من شمال قطاع غزة وفصلها عن القطاع، لاسيما وأنها قليلة السكان، وينبغى فى رأيهم أن تظل هكذا إلى الأبد، وبعد ذلك يتم إعلان خط حدودى جديد، وبناء جدار يشتمل على تركيب وسائل مراقبة إلكترونية وحراسة، وإعلان أن المنطقة شمال هذا الخط الحدودى الجديد ستكون منزوعة السلاح وخالية من أى مدنى، وعلى أن يتم ضم هذه الأراضى مستقبلا لإسرائيل لدواعى أمنية واستراتيجية، أو يبحث مصيرها مستقبلا فقط بعد إقرار السلام الكامل بين إسرائيل وغزة، وحينئذ سيكون عودتها إلى غزة بشروط خاصة. ولأن مثل هذا السلام لن يتحقق إلا بعد عدة عقود زمنية، فإن استمرار احتلال إسرائيل لشمال غزة سيولد ضغوطا شديدة على حكومة حماس، وتنقل زمام الأمور إلى أيدى إسرائيل مرة أخرى. أما خيار احتلال ممر فلادلفى فإنه يتضمن إحتلاله وتوسيعه بنحو ٦٠٠-٨٠٠م وإخلائه من السكان، وبما يعنى زيادة الضغط على حركة حماس بتجفيف مواردها عن طريق منع دخول السلاح إلى القطاع من مصر، وإحكام الخناق عليها. هذا مع تكثيف سياسة الاغتيالات وأستهداف كبار الشخصيات العسكرية والسياسية فى الحركة، واستنزافها بالحصار المتواصل، وذلك من أجل تقليل الخسائر البشرية فى الجيش الإسرائيلى فى حالة خوضه معارك عسكرية واسعة داخل القطاع. وبديلا عن ذلك يوجد خيار زيادة معدل العمليات العسكرية المحدودة العمق والأهداف والمحددة الزمن، كما فعل الجيش الإسرائيلى قبل إتفاق التهدئة.

إلا أن جميع الخيارات الإسرائيلية كانت ولا تزال تجمع على أن تقويض حكم حماس يتطلب فى المقام الأول استنزافها بالحصار المتواصل، واستمرار سياسة الاغتيالات الشخصية وتكثيفها وعدم

التردد فى إستهداف كبار الشخصيات، مع الاستمرار فى سياسة تقييد الإمداد بالمياه والوقود والكهرباء وتوزيعها بشكل غير منتظم للاستمرار فى استنزاف حماس حتى آخر قطرة، هذا مع تصعيد العمليات العسكرية الجراحية المحدودة ضد أهداف ومناطق ذات أهمية خاصة داخل غزة وفى عمقها أكثر مما كان يجرى قبل إتفاق التهدئة، والامتناع عن التفاوض مع حماس باعتبارها غير أهل للتفاوض لكونها فى نظر إسرائيل (منظمة إرهابية)، وقد أكد وزير الدفاع باراك أن استمرار التهدئة مع حماس واتباع سياسة التعتيم على سلوكياتها المناهضة لإسرائيل، سيجعل قوتها تتعاظم فى نظرهم ونظر سكان جنوب إسرائيل، أما إظهار الوجه الآخر لإسرائيل والذى يبث الرعب فى قلوب حماس، فهو الذى فى نظر باراك يردعها عن النيل من أمن المدن والبلدات والمستعمرات فى جنوب إسرائيل.

إسرائيل وإعدادها السياسى للحرب[٤]

- مما لاشك فيه أن حكومة أولمرت كانت تتحين الفرص لشن عملية عسكرية واسعة ضد أى من حزب الله فى لبنان أو حركة حماس فى غزة، ولتستعيد من خلالها هيبة الجيش الإسرائيلى الذى إنهزم فى حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وتستعيد أيضا مصداقية استراتيجية الردع التى اهتزت أثناء هذه الحرب، خاصة مع إستمرار حماس فى إطلاق صواريخها ضد جنوب إسرائيل، وتحرشها بالمراكز الحدودية الإسرائيلية على حدود القطاع من وقت لآخر، وكذلك فى ضوء توافر معلومات استخباراتية بتزايد عمليات تهريب الصواريخ إلى حماس فى قطاع غزة، وأن صواريخ جراد المتطورة ذات المدى الذى يصل إلى مدن رئيسية فى جنوب إسرائيل مثل أشدود وأشكلون وبئر سبع قد وصلت من إيران إلى غزة.
- ولذلك لم تقصر حكومة أولمرت فى سرعة استيعاب دروس حرب لبنان ٢٠٠٦، وما ورد بتقرير لجنة فينوجراد التى كلفت بالتحقيق فى نتائج هذه الحرب، وحددت بدقة أوجه القصور والخلل السياسى والعسكرى والإعلامى فى إعداد إسرائيل لتلك الحرب وأثناء إدارتها، وقدمت هذه اللجنة توصيات كثيرة ومهمة فى جميع المجالات،،وضعتها القيادات السياسية والعسكرية والإعلامية فى إسرائيل موضع الاعتبار والاستيعاب، وهو ما أثمر فى إعداد إسرائيل سياسيا وعسكريا وإعلاميا بشكل جيد للحرب على قطاع غزة والتى بدأت فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ واستمرت ٢٢ يوما.
- فطبقا لمصدر أمنى إسرائيلى ذكر أن قراراً صدر عن مجلس الوزراء المصغر فى حكومة أولمرت يقضى بالتوقف عما أسماه "التحلى بضبط النفس إزاء استمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وأنه سيتم العمل به وفقا لاعتبارات تنفيذية، وأن إسرائيل قدمت شكوى إلى الأمم المتحدة إحتجاجا على ممارسات حماس". وبذلك حدَّدت إسرائيل الذريعة التى ستبرر بها عدوانها على قطاع غزة،

أما تحديد حجم العملية العسكرية وأبعادها المكانية داخل قطاع غزة، وحجم القوات الإسرائيلية التى ستشارك فيها، وأهدافها الاستراتيجية، وتوقيتها ومدتها والشكل العام لها، فسيتم وفقا لاعتبارات سياسية وعسكرية فنيه، أبرزها ضرورة مفاجأة حماس وحلفائها بقوة الرد الإسرائيلى، وفى رسالة إلى جميع الأطراف المعنيين بالصراع على الساحتين الإقليمية والدولية.

- وكانت أولى وأهم والمهام أمام مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر، والذى ضم رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزيرى الخارجية والدفاع، ورئيس الأركان العامة الجنرال أشكنازى، كانت أولى وأهم المهام أمامهم هو التحديد الدقيق لهدف العملية العسكرية حتى لا تنزلق القوات الإسرائيلية فى حرب بلا هدف محدد، وبما يكفل لها فى النهاية الخروج من الحرب وهى سليمة وبمكاسب سياسية وليس عسكرية فقط، مع منع حماس من تحقيق مكاسب سياسية بالطريقة التى عمل بها حزب الله فى لبنان عندما استغل صموده فى حرب عام ٢٠٠٦ وأطلق عليه "الإنتصار الإلهى" واستثمره سياسيا فى بسط هيمنته السياسية على لبنان. وقد أدركت القيادات السياسية والعسكرية فى إسرائيل أن تحقيق هدف إزالة حماس والقضاء عليها ليس وارداً لأن ذلك يعنى العودة لاحتلال كل قطاع غزة مرة أخرى، وهو أمر مرفوض سياسيا واستراتيجيا، كما أنه ليس من مصلحة إسرائيل القضاء نهائيا على حماس لأنها عامل مهم فى استمرار الانقسام الفلسطينى. لذلك تحدَّد الهدف من العملية فى إضعاف حماس سياسيا وعسكريا. كما أن القضاء نهائيا على ترسانة حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية خاصة الجهاد الإسلامى، ليس ممكنا إلا باحتلال كل القطاع أيضا، وهو أمر مرفوض مبدئيا. لذلك فإن منع إطلاق الصواريخ من جانب حماس يتحقق فقط من خلال الردع بالرد العسكرى القوى المتزامن عقب كل عملية إطلاق صواريخ، وبما يشعر حماس أن الثمن الذى ستدفعه مقابل إطلاق صواريخها أفدح من عائد إطلاق هذه الصواريخ.

- وقد حرص رئيس الوزراء أولمرت - استيعاباً لدروس حرب لبنان ٢٠٠٦ وتقرير فينوجراد بخصوصها - على تشكيل وحدة قرارية داخل مجلس الوزراء المصغر تشمله ومعه وزير الدفاع ووزيرة الخارجية - بحيث ينبغى أن تكون القرارات التى تتخذ أثناء الحرب وتكلف بها رئاسة الأركان العامة، كلها بإجماع الثلاثة أعضاء وموافقة رئيس الأركان ورؤساء الأجهزة الأمنية، حتى وإن ظهرت خلافات داخل المناقشات، فإنه ينبغى تبنى القرار الأكثر توافقا بين الجميع. وقد حدث فعلا خلافات أثناء إدارة الحرب عند الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة من الحرب، حيث إعتبرت وزيرة الخارجية أن الهدف الاستراتيجى قد تحقق ولاداعى لبقاء القوات أكثر من ذلك داخل القطاع، فى حيث كان رأى أولمرت مخالفا إذ اعتبر أن كسر إرادة حماس السياسية لن يتحقق إلا بتدمير بنيتها العسكرية بالكامل وهو ما يدعو إلى استمرار الحرب، أما رأى وزير الدفاع ومعه

رئيس الأركان فقد كان وسطا بين الإثنين إذ طالبا أثناء الحرب بتحديد أكثر وضوحا لمهمة القوات المسلحة فى المرحلة الثالثة من الحرب، علما بأن القضاء على البنية العسكرية لحماس بشكل نهائى يعد من المستحيل، وسيتطلب ذلك توسيع نطاق عمل القوات البرية وبما يعرضها إلى مزيد من الخسائر. لذلك كان القرار المتخذ هو تقليص المرحلة الثالثة لأدنى حد يسمح بخروج الجيش الإسرائيلى من القطاع منتصرا وبأقل خسائر.

- وفى إطار الإعداد السياسى للحرب شنت وزارة الخارجية الإسرائيلية سلسلة من الحملات السياسية فى الدائرتين الإقليمية والدولية بهدف توسيع "رقعة المشروعية" التى ستحتاج إليها إسرائيل قبل قيامها بحملتها العسكرية ضد قطاع غزة. وقد شملت هذه الحملة قيام مندوبة إسرائيل فى الأمم المتحدة (جبرائيل شاليف) بتقديم شكوى لسكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن تحذر فيها من عملية عسكرية فى غزة. وجاء فى الشكوى أن إسرائيل تعتبر حركة حماس مسئولة بمفردها عن التصعيد فى غزة. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلى أن مندوبة إسرائيل فى الأمم المتحدة أضافت أنه "حتى الآن تتصرف إسرائيل بضبط النفس إزاء إطلاق الصواريخ، ولكن الآن وبعدما أعلنت حماس عن إنتهاء التهدئة، وإزدياد إطلاق الصواريخ على غرب النقب، لن تتردد إسرائيل فى تنفيذ عملية عسكرية فى حالة الضرورة". وكانت هذه الرسالة من قبل إسرائيل بمثابة تأكيد لنيتها فى شن عملية عسكرية غير محددة المعالم ضد حماس فى قطاع غزة، وهو ما كان يجب أن تتنبه له حماس وتتحسب له مسبقا، وقد حذّرت منه مصر آنذاك عدة مرات قبل الحرب، خاصة بعد الزيارة التى قامت بها وزيرة الخارجية الإسرائيلية للقاهرة عشية الحرب، وكشفت خلالها عن هذه النوايا، وطالبتها مصر فى المقابل بضبط النفس، كما قامت ليفنى بزيارة عدد من العواصم الأوروبية والأسيوية لكسب تأييدها لموقف إسرائيل.
- ومن ناحية أخرى أصدرت ليفنى تعليماتها لسفارات إسرائيل فى الخارج، ومكاتب وزارة الخارجية المختلفة ببدء حملة سياسية وإعلامية فى عواصم العالم من أجل توضيح خطورة الوضع فى الجنوب. وقد أستهدفت هذه الحملة تحميل حماس المسئولية الشاملة عن الوضع الأمنى والإنسانى فى قطاع غزة، وتأكيد حق إسرائيل فى حماية مواطنيها. وكانت القيادة السياسية فى إسرائيل حريصة على الحصول على ضوء أخضر من إدارة الرئيس الأمريكى بوش لتنفيذ العملية العسكرية، وعدم عرقلتها سياسيا فى دوائر مجلس الأمن والأمم المتحدة، بالامتناع عن استخدام حق الفيتو ضد أى مشروع قرار من مجلس الأمن يستهدف وقف العملية العسكرية قبل تحقيق أهدافها، أو إدانة إسرائيل، وهو ما تعهدت به إدارة بوش، كما لم تغفل إسرائيل إخطار الرئيس الأمريكى المنتخب باراك أوباما بقرارها وتعهدها بعدم إحراج إدارته الجديدة، وأن تنهى إسرائيل عمليتها العسكرية قبل

توليه منصبه رسميا، كما تعهدت إسرائيل أيضا بعدم إبقاء قواتها فى غزة أكثر من الوقت اللازم، وألا توسع دائرة العمليات العسكرية خارج قطاع غزة. وبالتوازى مع إخطار واشنطن بالقرار الإسرائيلى تم أيضا إخطار باقى عواصم الدول الصديقة لإسرائيل فى أوروبا وآسيا، خاصة الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، لندن وباريس وبكين وموسكو.

حرصت أيضا القيادة السياسية الإسرائيلية فى إطار الإعداد السياسى للحرب على التمسك بعدة معايير تعتبرها الأساس لتحقيق الهدف السياسى من الحرب، وهى تصريحات أقل بشأن أهداف متغطرسة لا يمكن تحقيقها أو يمكن تحقيقها بخسائر كبيرة فى الجانب الإسرائيلى، وعرض أشمل لخطة العمليات أمام الحكومة، مع تحديد توقيت بدء العمليات ونهايتها حسب الفكر الإسرائيلى فى تحقيق الأهداف وليس إنطلاقا من حالة فزع أو مواقف يفرضها العدو، هذا مع التحسب الجيد لتدخلات خارجية محتملة من قبل حزب الله وسوريا وإيران، وأن القرارات التى تتخذ ينبغى أن تكون فى ضوء معلومات يقينية وليس لتصورات أو إحتمالات ظنّية، مع الحرص على إحتفاظ دائم بالمبادأة فى اليد مع استمرار مفاجأة العدو، وأستغلال أمثل لسلاح الجو وبما يعفى القوات البرية من تنفيذ أعمال قتالية قدر الإمكان، والتشديد على عدم تسريب معلومات من مجلس الوزراء لذلك حرص أولمرت فى خطاباته وتصريحاته على عدم صياغة شروط لوقف القتال، أو توزيع "شيكات" لا يمتلك الجيش الإسرائيلى الرصيد الكافى لسدادها، كما أشار مراراً وتكراراً إلى المناقشات الطويلة التى سبقت العملية والجهات المختلفة التى شاركت فيها.

وفى إطار الإعداد السياسى للحرب أيضا تم إعطاء قدر كبير من الاهتمام لتأمين الجبهة الداخلية فى مواجهة صواريخ حماس التى تستهدف مدن وبلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل، وأيضا شمال إسرائيل إذا ما أطلق حزب الله صواريخه من جنوب لبنان. حيث تم توزيع المسئولية بين قيادة الجبهة الداخلية، والشرطة، ودواوين الحكومة والسلطات المحلية. وتم إعلان حالة الطوارئ قبل أن تبدأ العمليات العسكرية، وتعبئة رجال الاحتياط وتوزيعهم بين السلطات المحلية وأجهزة الدفاع المدنى، كما تم نشر جنود فى المستعمرات القريبة من الحدود لمساعدة السكان.

هذا إلى جانب ترشيد مسألة المتحدثين باسم الجيش الإسرائيلى، وخلافا لما حدث فى حرب لبنان ٢٠٠٦، قرر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلى "آفى بنيهو" إنتهاج أسلوب آخر أكثر ترشيدا تجاه وسائل الإعلام، حيث يكاد المتحدث لا يسمح لضباط بالإدلاء بأحاديث ويعلن بنفسه البيانات الإعلامية، وأوضح بينهو: "هدفنا هو الاحتفاظ بثقة الجمهور فى الجيش الإسرائيلى حتى إنتهاء العملية العسكرية والمساعدة على إضفاء شرعيه لأنشطة الجيش خارج البلاد - إننا نحاول

إستخلاص العبر من الحرب السابقة رغم أننى لا أعقد مقارنات، أن الخط الذى ننتهجه أكثر تواضعا وأكثر ضبطاً للنفس".

أما عضو الكنيست ووزير الدفاع السابق إبان حرب لبنان عامير بيرتس، فقد أشاد بالعملية والتوقيت الذى تحدد لتنفيذها، والذى يتواءم مع مصالح وأهداف إسرائيل وأيضا مع المتغيرات التى سادت البيئتين الإقليمية والدولية. ولكنه توخى الحذر حيال عقد مقارنات مع حرب لبنان التى أدارها. وعلى حد قوله فإن "الجيش اليوم أكثر تمرسا وتركيزا، كل وحده تعرف هدفها ومهامها بدقة، وهناك إدارة طوارئ قومية تعتنى بالجبهة الداخلية" .. ثم أضاف: "ربما كنت أنا المبعوث الذى أدى إلى كل هذه التغييرات، سواء على مستوى التدريبات، أو لتحقيق التوازن بين جبهة القتال والجبهة الداخلية، وكذلك على مستوى رصد الميزانيات. لقد كانت حرب لبنان الثانية حرب الصحوة، والدروس المستفادة منها تطبق الآن. إننى أعلم ماذا أخذت، وماذا تركت، والمنظومة الأمنية بعدى كانت فى وضع أفضل".

ومن الأمور الناجحة فى الإعداد السياسى للحرب أيضا أن الوحدة القرارية التى تولت بمشاركة قادة هيئة الأركان العامة ورؤساء الأجهزة الأمنية تخطيط وإدارة العملية العسكرية، حرصوا منذ بدء التخطيط لها على أن يتم رسم وإعداد سيناريو مسبق لكيفية الخروج من الحرب، بل عدة سيناريوهات لمواجهة إحتمالات مختلفة أثناء إدارة دفة الحرب، وبما يؤمن تحقيق الأهداف منها، وبأقل قدر من الخسائر، ولا يعطى حماس الفرصة للإدعاء بأنها إنتصرت فى الحرب، حتى رغم ما ستتكبده من خسائر. وكان هناك رأيان فى هذا الأمر داخل وحدة صنع وإتخاذ القرار: الرأى الأول يقول بأن الجيش الإسرائيلى لا ينبغى أن يُضيِّع الوقت والجهد فى عمليات عسكرية لا طائل منها دون أن ينجح فى حسم المعركة بتدمير شبه كامل للبنية العسكرية لحماس، ومنعها تماما من إطلاق الصواريخ، لأن ذلك شبه مستحيل دون احتلال كامل لقطاع غزة، ومن ثم لا يجب بأى شكل من الأشكال تعريض الجنود الإسرائيليين للخطر من أجل حسم معركة يصعب جدا حسمها. أما الرأى الآخر فقد خرج أصحابه بدرس آخر مختلف من حرب لبنان، حيث أرجعوا الفشل فيها إلى حقيقة أن الجيش الإسرائيلى لم يحسم الحرب بواسطة شن عملية برية مكثفة تستهدف دحر حزب الله كقوة مقاتلة كبيرة، فى حين كان بإمكان الجيش تحقيق ذلك الحسم برغم الخسائر التى لا يمكن تجنبها، وهو ما يجب مراعاته عند القتال فى غزة ضد قوات حماس، لاسيما وأن مستوى الكفاءة القتالية لجيش إسرائيل فى نهاية عام ٢٠٠٨ أفضل بكثير عن مستواه فى عام ٢٠٠٦، خاصة وأنه أخذ المبادأة فى يده فى حرب غزة الأخيرة. كما أن "التغيير الجذرى لقواعد اللعبة" الذى أعلنت عنه وزيرة الخارجية ليفنى باعتباره هدف رئيسى للحرب لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حسم الحرب

بتدمير البنية الأساسية العسكرية والسياسية لحماس وإسقاطها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتدمير واقتلاع هياكلها السياسية والأمنية والعسكرية فى غزة، وإحلالها بكوادر فلسطينية أخرى، وهو أمر مشكوك فى إمكانية تحقيقه بواسطة الجيش الإسرائيلى إلا إذا إحتل القطاع بالكامل. ولذلك فإنه إذا حدث فى نهاية العمليات البرية أن استمرت حماس فى إطلاق الصواريخ، وبقيت على رأس السلطة فى القطاع، محتفظة بمعظم قوتها العسكرية فإن ذلك يعنى أن إسرائيل قد خسرت الحرب. وفرصة حدوث ذلك كبيرة خاصة فى ضوء حقيقة أن العمليات البرية كانت ستجرى فى فترة إنتخابات، ووجود مخاوف من أن يطمع وزير الدفاع باراك فى رفع شعبيته، والتطلع إلى إنقاذ نفسه قبل أن تتعقد الأمور أكثر، وبدون أدنى صلة بتحقيق الأهداف التى من أجلها شُنّت الحرب.

<u>الأهداف الإسرائيلية من الحرب على المدى القصير[٥]</u>

- وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد الغايات والاهداف السياسية والاستراتيجية لإسرائيل من وراء عدوانها على غزة على النحو التالى:

١- **<u>على الصعيد السياسى:</u>** إضعاف حماس سياسيا بتحجيم قدراتها العسكرية والمنظمات الفلطسينية المتحالفة معها فى غزة - بشكل عام عبر فرض الإرادة السياسية الإسرائيلية على الشعب الفلطسينى فى غزة، وإضعاف الجانب التفاوضى المستقبلى مع حركة حماس عبر الاستيلاء العسكرى على أراضى وهيئات حاكمة ومنشآت فلسطينية، وزيادة التأييد الشعبى للحكومة الإسرائيلية باستخدام القوة العسكرية، وكسب تأييد الدول الغربية التى تعتبر حماس حركة إرهابية. هذا إلى جانب تغيير الجانب الجامد فى المفاوضات مع الفلسطينيين، وتغيير ما تم الإتفاق عليه سابقا من تفاهمات سياسية بما يتفق والمتغيرات الإقليمية والدولية، ويحقق مصالح وأهداف إسرائيل، وفرض وضع إستراتيجى جديد فى منطقة الشرق الأوسط على الإدارة الأمريكية الجديدة، وبما يؤثر على معالجتها لمشكلة الشرق الأوسط طبقا للمصلحة الإسرائيلية. هذا إلى جانب دعم موقف حزب كاديما فى الانتخابات التشريعية التى كانت على الأبواب فى إسرائيل، والحصول على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة لمنع تهريب السلاح إلى حماس، هذا بالإضافة إلى تنفير الشعب الفلسطينى من حماس، باعتبارها مسئولة عما يحدث له بسبب سياستها، وإحداث ثورة شعبية ضدها، مع تكريس الانقسام السياسى والجغرافى الفلسطينى بين حماس والسلطة الفلسطينية، وبما يؤدى إلى تعميق الانقسام العربى بين دول مؤيدة لحماس ودول عربية أخرى مؤيدة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة لتغذية الخلاف السياسى بين الدول العربية وإيران المؤيدة لحماس.

٢- **على الصعيد العسكرى:** القضاء على القيادات السياسية والعسكرية لحماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى فى غزة، وتدمير البنية العسكرية لحركة حماس وحلفائها فى غزة (وتشمل القوة البشرية العسكرية، والقدرات التسليحية خاصة الصاروخية، ومراكز القيادة والسيطرة وشبكة الاتصالات، وشبكة الأنفاق تحت الأرض، المستودعات اللوجيستية، وكافة مظاهر أنشطة حماس العسكرية)، إلى جانب تحييد مصادر التهديد الصاروخى التكتيكى، وإستعادة مصداقية استراتيجية الردع وبما يردع حماس عن قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ مرة أخرى، واستعادة هيبة الجيش الإسرائيلى التى فقدها فى حرب لبنان ٢٠٠٦ وبما يرفع روحه المعنوية والروح المعنوية للشعب الإسرائيلى، وإستعادة ثقته فى قياداته السياسية والعسكرية وجيشه، وأيضا استعادة ثقة الجيش فى نفسه، والقضاء على مصادر التهريب عبر الأنفاق المتواجدة فى ممر فلادلفى على حدود قطاع غزة مع رفح، هذا بالإضافة إلى محاولة استعادة الجندى الإسرائيلى الأسير عند حماس (جلعاد شاليت)، وأسر أكبر عدد ممكن من مقاتلى حماس وقادتها العسكريين لاستخلاص معلومات استخباراتية ومقايضتهم بالأسير الإسرائيلى "شاليت". واستغلال العمليات العسكرية فى اختبار الأسلحة والمعدات الجديدة التى طورتها إسرائيل والتى حصلت عليها من الولايات المتحدة، وكذلك أساليب القتال الجديدة التى استحدثتها.

٣- **على الصعيد الاقتصادى:** بالرغم من الوضع الاقتصادى المتردى لغزة، إلا أن الجانب الإسرائيلى كان يستهدف زيادة هذه المعاناة لتلقى بظلالها على المحورين السياسى والعسكرى، وذلك من خلال أحكام الحصار على قطاع غزة، وبما يؤدى إلى تعطيل المجهود العسكرى عبر إنشغال حماس بإعادة بناء الاقتصاد فى غزة، وتدمير البنية التحتيه الاقتصادية والمرافق الحيوية (شبكات الطرق، ومحطات القوى الكهربائية، ومحطات الأمداد بالمياه والصرف الصحى، والمصانع والمزارع والبساتين، ووسائل النقل، والمنشآت الحكومية والتابعة للقطاع الخاص)، مع تدمير الاقتصاد الوطنى لقطاع غزة، تعطيل المصادر المالية والمادية لحركة حماس والتى تأتى عبر التهريب.

الغايات والأهداف الإسرائيلية على المدى البعيد[٦]

- ولاستيضاح الأهداف الإسرائيلية بعيدة المدى من الحرب على غزة، ينبغى أن نتوقف أمام ما صرح به العقيد هيرتزى أحد القادة العسكريين الذين شاركوا فى هذه الحرب، حيث قال بعد توقف القتال: "إن معركة إسرائيل للبقاء لم تنته، وإننى لا أعتقد أن هذه الحرب ستجلب السلام .. فهى جزء من عملية طويلة". ولا يختلف مضمون كلامه عما ذكره إيهود باراك وزير الدفاع، الذى أوضح أن عملية غزة لم تأت فجأة، بل إنهم خططوا لها قبلها بأشهر، وقبل موعد إنتهاء التهدئة مع حماس يوم ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨. ولعل هذا يؤكد ما أظهرته الأحداث من أن أهداف الحرب أبعد مدى من كل ما

أعلنته إسرائيل، وهى متعددة ومنها إستهداف مصر على وجه الخصوص بتوريطها فى الأزمة من خلال معبر رفح، وإعادة التركيز مرة أخرى على سيناريو إشراف مصر على قطاع غزة أو استقطاع جزء من شمال سيناء لضمه إلى القطاع، وهو ما يستدعى فى المخطط الإسرائيلى إضعاف خط الحدود الفاصل بين الفلسطينيين فى قطاع غزة وسيناء، وقد كان ذلك واضحا فى الحرب الأخيرة. هذا بالإضافة لتكريس الإنقسامات الطائفية والعرقية فى الدول العربية بتفتيتها إلى دويلات صغيرة على أسس مذهبية وطائفية وعرقية، وذلك فى إطار إستراتيجية "الكومنولث العبرى" التى نادى بها الزعيم الصهيونى جابوتنسكى فى ثلاثينيات القرن الماضى، والتى طالب فيها بإقامة إسرائيل كقوة إقليمية عظمى مهيمنة فى منطقة الشرق الأوسط سياسيا وأمنيا واقتصاديا، تدور فى فلكها دويلات عربية ضعيفة. وهو ما أكدته بعد ذلك وثيقة "إستراتيجية إسرائيل فى الثمانينيات" التى وضعها عوريد بنيون مستشار الأمن القومى لمناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، وطالب فيها بإعادة احتلال سيناء وتقسيم مصر إلى ثلاث دويلات: سنية وقبطية إلى جانب دويلة النوبة .. كل هذه الأهداف القومية العليا بعيدة المدى لإسرائيل، كان لها أدوات تنفيذها الاستراتيجية، والمدعومة من الولايات المتحدة، وهى الاستراتيجية التى طورت المبدأ التقليدى المعروف بـ"الحرب بالوكالة" إلى مبدأ "الدبلوماسية بالوكالة"، تنفيذاً لخطة سبق أن وردت فى مشروع القرن الأمريكى الجديد لجماعة المحافظين الجدد حلفاء إسرائيل والمعلن عام ١٩٩٨، وهو المشروع الذى أقام بوش على أساسه استراتيجية السياسة الخارجية الجديدة التى أعلنها فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ وتتضمن النص على إضعاف أى قوة إقليمية فى المنطقة. وهذا المشروع يمثل استمرارية لبرنامجهم الذى وضعوه فى عام ١٩٩٦ والذى عرف باسم "أوراق استراتيجية" وسلموه إلى ناتنياهو عندما تولى رئاسة الحكومة عقب فوز الليكود فى الانتخابات، ليكون مرشدا له فى حكمه، وتضمن رفض مرجعية "الأرض مقابل السلام"، وعرقلة أى فرصة لقيام دولة فلسطينية، وتمكين إسرائيل من الهيمنة على المنطقة، لكن مصر كأكبر قوة إقليمية كانت ولا تزال هى العقبة أمام مشروعهم هذا، وهو ما جاء التعبير عنه فى أكثر من مناسبة منها: التصريحات التحريضية لجيمس وولسى مدير المخابرات المركزية ضد مصر عشية الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وموقف ريتشارد بيرل مساعد وزير الدفاع الأمريكى عند مناقشة السياسات الدفاعية الأمريكية فى أغسطس ٢٠٠٢، ووصف حرب العراق بالمرتكز التكتيكى، والسعودية بالمرتكز الإستراتيجى، ومصر بالجائزة الكبرى فى مشوار يبدأ بحرب العراق.

إن خطط إسرائيل للقفز إلى سيناء والتوسع فى أى أراضى عربية، تعتمد دائما على استفزاز بعض الأطراف العربية ودفعها للرد عليها، مما يضع فى يد إسرائيل مبرراً لتنفيذ خطط العدوان المبيت من

قبل، وقد سبق أن اعترف بهذا التكتيك موشى دايان وزير دفاع إسرائيل أثناء حربى ١٩٦٧، ١٩٧٣. لذلك عملت إسرائيل منذ إنسحابها من غزة عام ٢٠٠٥ على دفع الموقف إلى نقطة الإلتهاب - لاسيما بعد أن استولت حماس على القطاع عام ٢٠٠٧. حيث توالت تدابير الحصار والتجويع ودفع الفلسطينيين إلى حالة من اليأس يشعرون فيها أن الحياة فى بلدهم لا تطاق، ولدفعهم دفعا إلى الخروج الكبير نحو سيناء. كما لم يكن خافيا أيضا فى الحرب الأخيرة على غزة وجود هدف سياسى آخر لإسرائيل يتمثل فى جعل غزة سببا لتعميق الانقسام السياسى فى الدول العربية بين دول تساند حماس وتتهجم على مصر بأكثر مما تتهجم على إسرائيل، ودول أخرى عربية تساند السلطة الفلسطينية ومصر فى موقفها من الحرب، وهو ما نجحت إسرائيل فى تحقيقه بامتياز من خلال من أطلق عليهم "دول الممانعة"

إحياء المخطط الإسرائيلى لتصفية القضية الفلسطينية، وتحميل مصر والأردن مسئوليتها[٧]

- وفى إطار الإعداد السياسى للحرب، أعادت إسرائيل فى سبتمبر ٢٠٠٨ إحياء مشروع "حل الدولتين" وهو مخطط قديم لتصفية القضية الفلسطينية وتحميل مصر مسئولية قطاع غزة والأردن مسئولية الضفة الغربية، وهو مخطط مدروس يعمل على تنفيذه كبار الباحثين الإسرائيليين لدى الدوائر الأمريكية النافذة لدى صناع القرار لترويج موت حل لدولتين فلسطينية وإسرائيلية، واستبداله بحلول أخرى يتم فيها توريط الدول العربية، ومصر والأردن بشكل خاص، لكى تتخلص إسرائيل من المسئولية التاريخية فى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وقد بدأت الحملة فى سبتمبر الماضى بدراسة مطولة للجنرال المتقاعد (جيو آيلاند) الباحث بمعهد دراسات الأمن القومى فى تل أبيب ورئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلى سابقا نشرها فى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى المعروف بتوجهاته الموالية لإسرائيل باعتباره الذراع البحثى العربى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة. وقدم جيورا ورقة بحثية صدرت فى ديسمبر الماضى ٢٠٠٨ فى شكل توصيات للرئيس الأمريكى باراك أوباما قائلا: "إن فشل عملية السلام حتى الآن يدفعنا للتفكير فى حلول أخرى للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفى مقدمتها الحل الأردنى والحل الإقليمى. أما الحل الأردنى فيقوم على إنشاء دولة كونفدرالية بين الأردن والضفة الغربية تحاكى الوضع الذى كان قائما على الأرض بين أعوام ١٩٤٨و ١٩٦٧، وذلك لمواجهة صعود حماس التى ستمثل مشكلة كبيرة للأردن فى حالة سيطرتها على الضفة. وأما الحل الإقليمى فيشمل مصر والأردن والسعودية، ويقوم على تبادل الأراضى، وذلك بأن تتنازل مصر وفق هذا السيناريو عن ١% من سيناء لتضم إلى قطاع غزة - أى نحو ٦٠٠كم٢ بطول ٣٠كم من شمال سيناء من البحر جنوبا و٢٠كم من الخط الساحلى، وبما يكفى لإنشاء ميناء بحرى حديث ومدينة جديدة تسع حوالى مليون فلسطينى ومطار كبير يتم

بناؤه فى الجزء الجنوب الغربى بعيدا عن إسرائيل. أما الأردن فتتخلى عن جزء من أراضيها شرق نهر الأردن بما يقدر بنحو ٥% من مساحة الضفة لكى تنضم إلى غزة وإمتدادها الجغرافى فى سيناء حيث ستقام الدولة الفلسطينية الجديدة، على أن يتم تعويضها بأراضى سعودية، وذلك مقابل ضم إسرائيل نحو ١٣% من الضفة لأراضيها. أما مصر فسيتم تعويضها بإعطائها جزءاً من صحراء النقب، كما ستسمح بإنشاء طريق برى يربط بين مصر والأردن يكون تحت السيادة المصرية، وسيتم تعديل إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية بحيث تمارس مصر السيادة على ٩٩% الباقية من سيناء.

- أما المخطط الثانى الذى روجت له إسرائيل قبل الحرب، فهو الذى أطلقه (أفرايم أنبار) مدير مركز بيجن - السادات للدراسات الإستراتيجية الذى اقترح على الولايات المتحدة تبنى "الحل الإقليمى بمعنى أن تتولى مصر والأردن الإدارة المدنية والسيطرة الأمنيةعلى قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك بدعوى أن مشروع حل الدولتين قد مات، بسبب عدم استعداد أى من الفلسطينيين والإسرائيليين تقديم تنازلات تاريخية فى قضايا اللاجئين والحدود والقدس، وبزعم عدم قدرة الفلسطينيين على بناء دولة تعيش فى سلام بجانب إسرائيل بسبب إنشقاقاتهم الداخلية خاصة بين فتح وحماس - وأن من مصلحة مصر أن تتحرك لإحتواء نظام حماس فى قطاع غزة حتى لا يمتد أثره إلى الإخوان المسلمين فى مصر. أما بالنسبة للضفة الغربية فإن أنبار يقترح أن تندمج مع الأردن فى إطار دولة فيدرالية. وفى مواجهة رفض الفلسطينيين لهذا الإقتراح يقول أنبار أن على مصر والأردن تبرير هذا التحرك بالزعم بأن هذا الوضع سيكون مؤقتا لحين يصبح الفلسطينيين مستعدين لإقامة دولتهم المستقلة، ولذلك يطالب أنبار الولايات المتحدة أن يخفت دورها بشدة فى عملية السلام، ليتم استبداله بعرض حوافز أمريكية لمصر والأردن إذا ما عملا على تنفيذ هذا السيناريو. هذا إلى جانب حل آخر اقترحه أنبار، وهو أن تنقل السلطة فى غزة والضفة لتحالف دولى تتزعمه أمريكا قد يأتى أيضا بقوات عسكرية لحفظ السلام وذلك لبناء الدولة.

- ويجمع المحللون الاستراتيجيون على أن العدوان الإسرائيلى الذى وقع على غزة فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، استهدف فى الحقيقة ما هو أبعد من غزة، وما قضية إطلاق حماس لصواريخها على جنوب إسرائيل سوى ذريعة لشن هذا العدوان كما سبق وأوضحنا. وأنه جزء من استراتيجية عامة ومتكاملة لإسرائيل، تضع العالم العربى بكامله فى خانة العدائيات، وذلك من منظورها الاستراتيجى فى العقد الحالى وحتى عام ٢٠٢٠. وهذه الاستراتيجية قد خرجت - ولا تزال - الكثير من تفصيلاتها عن مراكز بحوث يهودية خارج وداخل إسرائيل، ومعاهد أكاديمية، وكُتّاب متخصصين فى إسرائيل، توضح أن المشروع الصهيونى قائم، وإذا كان التوسع فى الأرض أول بنوده، فإن من هذه البنود أيضا منع قيام أى قوة كبرى فى المنطقة، سواء دولة، أو تجمعا من دول عربية، حتى لا

يحول ذلك دون بلوغ حلم أن تكون إسرائيل هى القوة الإقليمية الرئيسية فى المنطقة. ولقد كان ذلك مسجلا أيضا ضمن برامج وكتابات المحافظين الجدد الذين سعوا لتحقيقه خلال فترة حكم بوش، بوضع مصطلح "تمكين إسرائيل من المنطقة" موضع التطبيق. أما وأن رحيل إدارة بوش قد حمل معه عدم قدرة على تحقيق هذا المشروع، وإضعاف خطة تصفية القضية الفلسطينية، فكان لابد فى الرؤية الإسرائيلية من تحرك إستراتيجى عاجل يستبق مجئ الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض، ومواجهته بأمر واقع إقليمى جديد، وهو ما تمثل فى العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة. ولقد كان من الأهداف بعيدة المدى وغير المباشرة لهذا العدوان، بل وجزءاً أساسيا من المشروع الصهيونى، خلخلة الاستقرار الإقليمى بشكل مستمر، تنفيذا لسياسة "الفوضى الخلاقة" التى إبتدعتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس، وبما يخلق أسباب صدامات بين الدول العربية وبعضها، وداخليا بين النظم الحاكمة وجماهيرها، وقد تحقق ذلك بدرجة ما أثناء الحرب على غزة وما بعدها. وإذا كان حصار غزة وشن الحرب عليها يرمى إلى استهداف الوضع فى غزة، فإنه فى إطار الاستراتيجية بعيدة المدى يرمى إلى إحداث إنعكاسات لهزات أرضية فى دول الجوار القريب عربيا، وبما يخلق واقعا متغيرا فيها يخدم المصالح والأهداف الإسرائيلية. لذلك فإن تعبير "تغيير الوضع على الأرض" كهدف معلن فى إسرائيل عن الهجوم على غزة، وهو ما شاركت فيه كونداليزا رايس، هو رمز لفكر المشروع الصهيونى بعيد المدى. فالأرض فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى لا تعنى قطعة من فلسطين فحسب، وإنما هى الأرض العربية بكاملها، وكلها تحت نظر أى عمل إسرائيلى عدوانى مهما كان مكانه. وهو ما يعيد إلى الذاكرة ما سبق أن صرح به بوضوح قائد القوات الجوية الإسرائيلية، عندما اجتاح جيش إسرائيل مدن وقرى الضفة الغربية عام ٢٠٠١، وشن عليها حربا تدميرية شاملة، يومها قال: "إن ما نفعله هنا لا يقتصر مغزاه على الحدود الجغرافية للمكان، لكنه يعنى ما هو أوسع مدى منه، إلى المنطقة كلها".

- وفى إطار الاستراتيجية الإسرائيلية بعيدة المدى، تبرز عدة تناقضات فى السياسة الإسرائيلية، بين ضرورات التظاهر بأنها تريد السلام وتسوية المشكلة الفلسطينية، وبين التخوف من نتائج تحقيق هذه الاحتمالات على إسرائيل فى الداخل. لاسيما وأنها اعتادت على أن تكون الحروب والتوترات والمواجهات أسبابا داعمة لدولة إسرائيل باعتبارها عنصراً حيويا فى تماسك مجتمعها المكون من خليط متنافر من هجرات متباينة الأصول العرقية، والمذهبية، والمستويات التعليمية والثقافية والمعيشية، وهو ما يشكل إحدى التصدعات فى النظرية الأمنية الإسرائيلية. ناهيك عن أن الحروب تسبب انتعاشا فى إنتاج صناعتها العسكرية، وزيادة صادراتها منها.

إسرائيل وإعدادها الإعلامي للحرب[٨]

- ربما كانت الجبهة الإعلامية فى حرب غزة هى أكثر الجبهات التى استعدت لها إسرائيل بشكل كبير فى إطار تخطيطها للحرب، ويتضح هذا الاستعداد فى ثلاث مسارات:

المسار الأول: إنشاء جهاز إعلامى خاص ينسق الجهود الإعلامية فى الداخل الخارج.

المسار الثانى: الاستفادة من الدروس الإعلامية فى حرب لبنان ٢٠٠٦.

المسار الثالث: حرمان حماس من فرصة عرض وجهة نظرها بمنع المراسلين الأجانب من دخول قطاع غزة.

- أما المساران الذان فشلت فيهما إسرائيل رغم محاولاتها، فيتمثل الأول فى شبكة الإنترنت التى أتاحت للفلسطينيين فرصا للتواصل الإعلامى مكنتهم من إيصال المعاناة الفلسطينية ومدى فظاعة المجازر الوحشية التى ارتكبتها إسرائيل فى القطاع إلى الرأى العام العالمى. والمسار الثانى هو الرأى العام العالمى الذى أدان بشدة هذه الحرب.

- وسنتناول الإعداد الإعلامى لإسرائيل فى هذه الحرب من خلال ثلاثة أبعاد هى:

١- ركائز الاستراتيجية الإعلامية لإسرائيل فى حرب غزة.

٢- إنشاء إدارة إعلامية وطنية.

٣- الإعلام العسكرى أثناء الحرب.

١- ركائز الاستراتيجية الإعلامية لإسرائيل فى الحرب على غزة:

- ترتكز إستراتيجية إسرائيل الإعلامية على سبعة قواعد أساسية أرستها منذ سنوات، وتشكل السياسة الإعلامية الإسرائيلية فى تغطية أحداث الشرق الأوسط، وهى تعتمد على الإلحاح وتكرار المعلومات حتى تصبح حقائق مسلما بها، يصعب على العرب نفيها بعد ذلك، ولقد وجدت لها إنعكاسا قويا فى تغطية الإعلام الإسرائيلى للعدوان على غزة:

الركيزة الأولى: أن من يسبق لتحديد أى مناظرة هو الذى يكسبها. وفى حالة الحرب الأخيرة على غزة نلاحظ أن إسرائيل سبقت العرب إلى تحديد بداية الحرب أمام الإعلام الغربى على أنها يوم ١٩ ديمسبر ٢٠٠٨ حين قامت حماس بخرق إتفاق وقف إطلاق النار المتفق عليه، متناسين بالطبع ما قاموا به هم فى شهر نوفمبر ٢٠٠٨ من خرق متكرر لاتفاق التهدئة الذى كان سائدا، ومتجاهلين عدم وفائهم بالالتزام الوارد فى ذلك الاتفاق من فك الحصار على غزة.

الركيزة الثانية: أن الفكرة النمطية هى التى تسود، وهكذا لجأ الإسرائيليون فى توجيه الإعلام الغربى إلى الأفكار النمطية التى أسهموا هم فى تأصيلها، والتى تقدم إسرائيل بشكل إيجابى، فى حين تقدم الجانب الفلسطينى بشكل سلبى، وذلك لسنوات طويلة، معتمدين فى ذلك على فكرة أن "الإنسانية"

الإسرائيلية تواجه الإرهاب الفلسطينى. وهذا هو ما سمح بتقديم كل هذه الصور للمواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون فى حالة خوف من الصواريخ الفلسطينية. بينما ما يحدث للفلسطينيين هو القتل والاغتيال وسفك الدماء، لكنهم فى هذه الحالة مجرد أرقام وإن تزايدت مع كل نشرة أخبار، وهو تأكيد للنمطية فى تجسيد الصورة التى تريد إسرائيل نشرها.

الركيزة الثالثة: إستباق الأحداث والاعتماد على أخطاء الجانب الآخر واستغلالها. وهكذا إعتمدت إسرائيل على ما توقعته من تزايد أعداد الصواريخ التى ستسقطها حماس على جنوب إسرائيل، وأنها قد تصل مستقبلا إلى تل أبيب. وما يشكله ذلك من خطورة على سكان المدن والبلدات فى هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية فى إسرائيل، وهو ما يفرض إستباق حدوثه بشن ضربات إستباقية تمنع وقوعه أصلا. كما استغل الإعلام الإسرائيلى أيضا تصريحات قادة حماس التى تحمل لغة التهديد والوعيد ضد إسرائيل، وأيضا من جانب زعماء إيران الذين لا يخفون دعمهم لحماس، وفى نفس الوقت يهددون بإزالة إسرائيل. هذا فى ذات الوقت الذى حرصت فيه وسائل الإعلام الإسرائيلية على إظهار أسفها لعدد الأرواح التى زُهقت فى الحرب الأخيرة فى غزة، بما فى ذلك أرواح الفلسطينيين.

الركيزة الرابعة: الوجود فى كل وسائل الإعلام العالمية ومحاولة إقصاء ممثلى الجانب الآخر. وقد حرصت إسرائيل دائما على أن يشارك حروبها جيش من المتحدثين الرسميين الذين يجيدون لغات أجهزة الإعلام فى كل بلد عربى، وأن توفر لهم المعلومات والبيانات التى تدعم وجهة النظر الإسرائيلية ومبرراتها فى خوض الحرب. ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن عَّينت إسرائيل قنصلا لها من أصل عربى فى مدينة أطلنطا الأمريكية. ذلك أن قناة CNN مقرها فى أطلنطا. وفى نفس الوقت حظرت إسرائيل دخول الإعلام الدولى إلى غزة أثناء الحرب الأخيرة هناك، وبذلك تحكمت فيما ينقل من الفظائع التى إرتكبتها القوات الإسرائيلية هناك، ومنعت تداول أية معلومات عنها.

الركيزة الخامسة: النفى السريع لكل ما يمكن أن يتسرب من حقائق لا تريد إسرائيل إظهارها، أو تقديم رواية بديلة تضع اللوم على الجانب الآخر. وهكذا إذا قيل أن إسرائيل قتلت مدنيين أبرياء، كانت الرواية المتداولة أن ذلك خطأ الفلسطينيين، لأن الإرهابيين منهم يستخدمون المدنيين كدروع بشرية يختبئون خلفها، أى أن قتل الفلسطينيين يصبح مسئولية الفلسطينيين أنفسهم.

الركيزة السادسة: التنسيق بين وسائل الإعلام ومراكز التأثير السياسى الأخرى فى صنع القرار السياسى فى الدول الغربية - خاصة الأمريكية. ففى نفس الوقت الذى تنشط فيه وسائل الإعلام الإسرائيلية لتبرير قيام إسرائيل بشن حربها الأخيرة على غزة، نجد أن وسائل الإعلام الغربية فى أمريكا

وأوروبا ينقلون عن وسائل الإعلام فى إسرائيل كل ما يعكس وجهة نظر صانعى القرار فيها، فى ذات الوقت الذى يجد فيه الرأى العام الأمريكى أن وجهة النظر التى يشاهدها فى الإعلام يؤكدها الكونجرس والبيت الأبيض وصانعى القرار فى الإدارة الأمريكية، وذلك من خلال مؤسسات اللوبى اليهودى النشطة فى دوائر صنع القرار الأمريكى، وكذا فى أوروبا وروسيا من خلال جماعات الضغط اليهودية. وهى إحدى سمات تفعيل الإعلام الإسرائيلى على المستوى السياسى، بعد أن تكون وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية قد طوقّت الرأى العام العالمى بترسيخ المفاهيم الخاطئة التى روجها الإعلام الإسرائيلى ومناصروه فى الإعلام الغربى.

الركيزة السابعة: ويتم اللجوء إليها فى حالات الطوارئ، حين تفشل كل العناصر السابقة فى تحقيق أهداف السياسة الإعلامية الإسرائيلية، وهى اللجوء إلى تهمة العداء للسامية ضد كل من يقدم وجهة نظر ناقدة لإسرائيل تخالف الرواية التى تسعى إسرائيل لتأصيلها وترويجيها وتسويقها للأجهزة الإعلامية والسياسية فى الدول الأخرى. وهنا تعتمد وسائل الإعلام الإسرائيلية على حالات صارخة من العداء لليهود، وتقوم بتعميمها على كل النقاد، فتضع كل منهم فى حالة دفاع عن النفس، خاصة إذا ما لجأت هذه الوسائل الإسرائيلية إلى نبش محتويات الملفات الشخصية لهؤلاء النقاد، وكشفت عن أى جوانب سوداء فيها، وفى أحيان كثيرة قد تختلق أو تحرف أحداث معينة فى تاريخهم لا أساس لها من الصحة بهدف التشهير بهم ومنعهم من التعرض لإسرائيل.

- وفى إطار هذه الركائز السبعة للإستراتيجية الإعلامية الإسرائيلية، وأثناء الحرب الأخيرة على غزة، لاحظ المراقبون لما ينشر فى وسائل الإعلام الغربية نجاح إسرائيل فى تسويق فكرة منطقية ومقنعة إلى الرأى العام الغربى نقلا عن وسائل الإعلام الإسرائيلية، مفادها أنه لا توجد دولة فى العالم تحتمل أن تعيش تحت تهديد القصف الصاروخى. وهو ما فرض على إسرائيل أن تشن حربها لحماية سكانها المدنيين من ذلك الخطر الذى يتهددهم، وبذلك نجحت فى تغييب حقيقة مهمة عن الرأى العام العالمى، وهى أنه لا توجد دولة فى العالم تحتل دولة أخرى فى عصرنا الحالى إلا إسرائيل، وأنه لا يوجد شعب فى العالم يحتمل أن يعيش تحت الاحتلال والحصار لأكثر من ٦٠ عاما حتى الآن من دون أن يقاوم المحتل بكل ما لديه من أسلحة ووسائل أخرى، وأن الأراضى التى يقصفها الفلسطينيون وخاصة المستوطنات هى أراضى عربية أصلا إغتصبها الإسرائيليون من أصحابها الذين أجبروا على الرحيل منها، وعاشوا كلاجئين أغلبهم فى غزة، وهو ما فشل الإعلام العربى فى توضيحه للإعلام الغربى، وأنه بدلا من أن نسأل الفلسطينيين لماذا تقصفون تلك الأراضى؟ علينا أن نسأل الإسرائيليين لماذا تحتلون أراضى الغير، ولماذا ترفضون أن تكون لهم دولتهم التى نص عليها قرار إقامة دولتكم إسرائيل؟.

٢ـ إنشاء إدارة إعلامية وطنية:

- ولقد سعت الآلة الإعلامية الإسرائيلية إلى التأثير فى طريقة التعامل مع طرفى الحرب، وذلك برفع معنويات الجيش والشعب الإسرائيلى من جهة، وتثبيطها لدى حماس والفلسطينيين من جهة أخرى، مستغلة فى ذلك ما حققته التكنولوجيا وعلم النفس من تقدم، صار معه التأثير فى العقول أكثر تعقيدا. ولعل هذه الحقيقة كانت أكثر وضوحا فى تحضير إسرائيل وإدارتها لحربها الإعلامية بشأن العدوان على غزة. إتضح ذلك فى إنشائها إدارة إعلامية وطنية خاصة National Information Directorate تحت إشراف وزارة الخارجية، وذلك فى إطار تحضيرها المسبق للحرب فى غزة قبل ستة أشهر من وقوعها طبقا لتوصيات لجنة فينوجراد عن حرب لبنان. وكان الهدف من وراء إنشاء هذه الإدارة هو تنسيق حملات حشد التأييد لإسرائيل وجيشها، ونشر الرسائل الإعلامية بشكل سريع حول العالم، خاصة فى الولايات المتحدة وأوروبا، وذلك بإطلاع واقناع السياسيين والإعلاميين فى هذه البلاد بالقضايا المرتبطة بالأمن الإسرائيلى، إلى جانب دعم المجهود الحربى، وأن يتفهم العالم مبررات إسرائيل للحرب، وتضخيم ما تشنه حماس من هجمات صاروخية ضد جنوب إسرائيل بلغت منذ عام ٢٠٠١ حوالى ٤١٠٠ صاروخ وقذيفة هاون، لذلك شنت إسرائيل هذه الحرب انطلاقا من حقها فى الدفاع عن النفس.
- وقد ضمت هذه الإدارة طاقما إعلاميا كبيرا بينهم ٩٧ متحدثا إنتشروا فى جميع أنحاء العالم، وكانت رسالتهم الأساسية هى التأكيد على حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها فى مواجهة صواريخ حماس التى تهربها إليها إيران وسوريا وحزب الله. وقد قامت هذه الإدارة بالتنسيق مع سكرتارية رئاسة الوزراء وقيادة الجيش، وأعدت تقارير حول المهام الإعلامية فى الخارج، وأوصت بإيفاد وزراء ودبلوماسيين وإعلاميين إلى دول العالم المؤثرة فى مهام قصيرة، كان منها زيارة وزيرة الخارجية لعدد من الدول قبل أن تشن إسرائيل حربها بأيام.
- وقد ركزت الإدارة الإعلامية للحرب فى إسرائيل جهودها على الصحف والإذاعات وشبكات التلفزيون التى تحظى مواقعها على شبكة الإنترنت بمعدلات قراءة عالية، مثل الجارديان، BBC. واعتبرت صحيفة هاآرتس إحدى أدوات الإعلام الخارجى، نظرا لحجم قرائها خاصة فى الولايات المتحدة. ولقد مهّد الجيش الإسرائيلى لعملياته البرية بهجوم إعلامى جاء فى صحيفة الجيروزاليم بوست فى ٢٠٠٨/١٢/٣٠، بأنه لا مناص من تنفيذ عمليات برية بعد أن حققت الهجمات الجوية الغرض منها، ولم يبق أهداف عسكرية لحماس فى القطاع لم تقصف جويا، ولكن مع إستمرار إطلاق الصواريخ من القطاع ضد جنوب إسرائيل، فإنه يصبح حتما تنفيذ عمليات هجومية لتدمير

مواقع هذه الصواريخ واستكمال تدمير البنية الأساسية العسكرية لحركة حماس، وهو ما يعنى أن الحرب الإعلامية كانت فعلا تمهد للعمليات العسكرية وتضعف من الروح المعنوية لحركة حماس.

وشمل الاستعداد للحرب الإعلامية إجراء تدريبات للمتحدثين تناولت اسوأ السيناريوهات المحتملة، وتضمنت إجتماعات يومية بين الوكالات المختلفة عبر شبكات الكونفرنس، ومراجعة يومية للخطط الإعلامية والتغطية الإعلامية المحققة حول العالم، وهو الأمر الذى أثمر فى تواجد إسرائيلى فى كل شبكات التلفزيون العالمية، بما فى ذلك القنوات العربية. والدليل على ذلك أنه بعد ٨ ساعات من بدء الحرب قدّمت قنوات CNN، وسكاى نيوز الأمريكية، وBBC البريطانية، وفرانس ٢٤ الفرنسية، والجزيرة الإنجليزية تغطية للحرب مدتها ٣٣٥ دقيقة، حظى ممثلوا إسرائيل منها بنحو ٥٨ دقيقة مقابل ١٩ دقيقة فقط للجانب الفلسطينى.

وقد إرتبط إنشاء هذه الإدارة الإعلامية بطبيعة الحرب التى شنتها إسرائيل فى لبنان وأخيرا ضد قطاع غزة، باعتبارهما نموذجا لحروب إسرائيلة تالية ضد ميليشيات وشعوب، وليس ضد جيوش نظامية، وذلك لأن هذه الحروب تجرى فى مناطق مدنية تؤدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وهو ما يؤثر سلبا فى موقف الرأى العام العالمى، حيث يتم تغطية أخبار هذه الخسائر بالصوت والصورة لحظيا عبر الإنترنت والفيديو، بالإضافة للمتابعة والنقل الحى المباشر لحظة وقوع الهجوم أو الحدث. ولأن طبيعة الإعلام تتعلق بالمعلومات فقد تداخل الإعلام مع أعمال وكالات الاستخبارات، حيث يوفر - بقصد أو بدون قصد - معلومات إستخباراتية غالبيتها تكون محظورة لما يسببه كشفها للقوات المتحاربة من أضرار .. مثل تحديد مواقع الضربات العسكرية، وهى فى حقيقتها أهدافاً عسكرية، ومدى تأثير هذه الضربات، وبالتالى إمكان تكرارها بعد تصحيح إحداثيات أماكنها، وتصوير أماكن تحرك القوات نحو أهدافها، وكشف حقيقة مستوى الروح المعنوية للضباط والجنود من الأحاديث التى تجريها معهم وسائل الإعلام، وما يعانونه من مشاكل فى أرض العمليات .. الخ. وهو الدرس الذى استوعبته إسرائيل من حرب لبنان واستفادت به فى الحرب على غزة عبر فرض قيود على تحركات مراسلي وكالات الإعلام العاملين على أرضها، كما سعت إلى حصار قطاع غزة إعلاميا، فقد كان عدد المراسلين الأجانب العاملين فى إسرائيل، بالإضافة لمن حضروا من وكالات الإعلام العالمية لتغطية أخبار الحرب، حوالى ٤٠٠ مراسل، وكان قرار إسرائيل منع دخول كل هؤلاء إلى قطاع غزة، وتحددت لهم مناطق معينة بواسطة قيادة الجيش كانوا يصورون منها عن بعد. كما كانت حركتهم تحت رقابة شديدة من الشرطة العسكرية الإسرائيلية المنتشر عناصرها بكثافة فى منطقة الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة، خاصة عند المعابر التى دخلت منها القوات الإسرائيلية إلى القطاع. وكان من نتيجة عدم وجود مراسلين على الخطوط

الأمامية أن مقتل حوالى ١٥٠٠ فلسطيني مدنى فى الحرب لم يحظ بالتغطية الإعلامية الواجبة، بينما حظى مقتل عشرة إسرائيليين بتغطية إعلامية واسعة من جانب المراسلين فى إسرائيل.

أما تغطية الصحف الإسرائيلية للحرب فقد كانت منسجمة تماما مع توجهات الجيش الإسرائيلى، حيث استخدمْ الإعلام الإسرائيلى تقنيات التعتيم والتمويه وإخفاء ما يضر بمصلحة إسرائيل، مع ترويج صورتها باعتبارها الضحية. كما قدمت الآلة الإعلامية الإسرائيلية الحرب باعتبارها نزاع بين قوتين متقاربتين، تطلق إحداها - وهى حماس - الصواريخ، والقوة الأخرى تحاول إيقافها. وقد شارك فى هذا التصوير الإعلامى وسائل الإعلام الغربية التى أفردت مساحات أكبر لعرض وجهات النظر الإسرائيلية والتركيز على الضحايا الإسرائيليين، حتى تخيَّل البعض أن الحرب تجرى ضد إسرائيل وليس ضد غزة. أما وسائل الإعلام الأمريكية على وجه الخصوص فقط حفلت بالحجج المساندة لوجهة النظر الإسرائيلية التى ألقت باللوم على حماس، مع إضفاء طابع أخلاقى على العدوان الإسرائيلى، من ذلك صحيفة لوس أنجيلوس تايمز والتى أفردت مساحات كبيرة لقصص الضحايا الإسرائيليين ونشر صور مؤثرة لهم، وهاجمت حماس واتهمتها بارتكاب جرائم حرب، وطالبت بمحاسبة قادتها.

ورغم هذا الإنحياز من جانب معظم وسائل الإعلام الغربى لإسرائيل، إلا أن عدداً من هذه الوسائل أدانت العمليات العسكرية الإسرائيلية فى غزة، منها صحيفة الأوبزرفر البريطانية التى نشرت فى ٢٠٠٩/١/١٠ رسالة أعرب فيها عدد من ممثلى اليهود فى بريطانيا عن الفزع من جراء العنف والموت والدمار فى قطاع غزة. كما نجحت وجهة النظر الفلسطينية فى أن تجد نافذة لها ولو محدودة فى صحف الإندبندنت والجارديان فى بريطانيا، والواشنطن بوست ونيويورك تايمز فى الولايات المتحدة، خاصة وأن الأخيرة اعتمدت على مراسلها الذى كان متواجداً أصلا فى قطاع غزة، إلا أن هذا لا ينفى الإنحياز الواضح فى تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لجانب إسرائيل مع تقديم أخبار وصور أكبر لمعاناة الإسرائيليين. أما قنوات التلفزيون العالمية التى قدمت معاناة الفلسطينيين من خلال ما نقلته وكالات الأنباء المصورة - مثل وكالة راماتان الفلسطينية، فإنها فى أغلب المناقشات والتحليلات التى تخللت نشرات الأخبار أو أعقبتها كانت أيضا منحازة لصالح وجهة النظر الإسرائيلية. وكانت شبكة الإنترنت تكاد تكون الساحة الوحيدة التى تمكنت فيها وجهة النظر الفلسطينية من أن تجد مُتنفساً لها. وكان المتعاطفون مع وجهة النظر الفلسطينية قد تفوقوا فى استخدام الإعلام الحديث عبر المدونات والرسائل SMS وبث الأفلام الملتقطة عبر كاميرات أجهزة المحمول على موقع يوتيوب YouTube، مما أوصل الرسالة المناهضة لإسرائيل على نطاق واسع

إلى جمهور عالمى أكبر، وبذلك أعادت شبكة الإنترنت تأكيد نفسها كساحة رئيسية فى إدارة الحروب إعلاميا.

- وقد كشفت صحيفة هاآرتس عن أن إسرائيل إتخذت قرار الحرب قبل ستة أشهر كاملة من الهجوم، وقادت عملية سرية واسعة للاستدراج والإعداد والتضليل، وجمع المعلومات وإخفاء النوايا والتحرك بين العواصم المهمة، ونفذت بالتوازى حملة إعلامية باسم Hasbara ومعناها بالعبرية "الشرح" بهدف إقناع العالم بأن إسرائيل تواجه تهديد حياة أو موت. وتحت راية "الهاسبارا" تولت وزارة الخارجية الإسرائيلية تنسيق العمل وتحديد نقاط الكلام التى يطرحها عشرات المتحدثين بلغات العالم الرئيسية وهم يشرحون - بنبرة واحدة - وجهة النظر الإسرائيلية، ومن خلفهم كتائب من المتطوعين يمطرون بتعليقاتهم المواقع الإليكترونية للصحف وشبكات التلفزيون، وبالذات فى حالة أى بادرة للموضوعية فى تغطية أى منها لتطورات الحرب فى غزة، وذلك بالتزامن مع سلسلة إعلانات فى أهم صحف العالم تؤكد الرسالة نفسها وهى: أن إسرائيل مضطرة لأن ترد. وكل هذه الترتيبات تؤكد استنتاج مهم وهو أن إسرائيل كانت ستضرب فى غزة فى جميع الأحوال، ولكنها كانت تنتظر الذريعة التى أعطتها لها حماس عندما أنهت التهدئة واستأنفت قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ.

٣- الإعلام العسكرى أثناء الحرب

- أما الإعلام العسكرى الإسرائيلى باللغة العربية، فقد تولاه ضابط متخصص فى هذا الشأن برتبة نقيب هو "أفيخاى أدرعى"، والذى كان مكلفا بالتعامل مع كل القنوات الفضائية الناطقة باللغة العربية، خاصة الجزيرة، BBC، وروسيا اليوم. وقد وصف عمله بأنه مهم للغاية لأنه يرد على الاتهامات الموجهة لإسرائيل بارتكاب عدوان وحشى ومجازر فى غزة، ويفند هذه الاتهامات من خلال إحصاءات تشير إلى أعداد الصواريخ التى أطلقتها حماس على قطاع غزة، وما تسببت فيه من أعداد قتلى ومصابين وتدمير فى مدن وبلدات إسرائيل، ثم يطرح سؤالا مضاداً على المذيع العربى أو الضيف العربى المناظر له فى الجهة الأخرى من البرنامج فحواه: ماذا يمكن أن تفعله دولتكم إذا ما تعرضت لمثل هذا القصف الصاروخى والخسائر التى تعرضت لها إسرائيل؟ هل ستصمتون أم ستردون على ذلك بالقوة صيانة لأمن شعوبكم؟ وهذا بالضبط ما فعلته إسرائيل، فلماذا تتهموننا بالعدوان ولاتتهمون حماس بالعدوان على أرض إسرائيل؟. وهكذا كانت تمضى الحوارات مع النقيب الإسرائيلى أفيخاى أدرعى. لذلك فهو يقول :"إن كل دقيقة لى على قناة الجزيرة تنقص دقيقة من تحريضهم ضدنا، لذلك ينبغى أن نكون على الشاشة أكبر وقت ممكن، يجب أن يروننا ويسمعوننا ويتلقون رسائلنا." لذلك لم يكن لديه - بصفته المسئول عن الإعلام العربى فى الجيش الإسرائيلى - وقت للراحة، فقد كان يتنقل طوال الوقت بين القنوات الفضائية التى تبث باللغة العربية، ويواجه

المذيعين العرب مستخدما لغة عربية فصيحة وبلاغية تحفل بالأمثلة. ومن خلال صفحته على موقع الفيس بوك الإلكتروني، كان يتلقى يوميا أثناء الحرب عدداً هائلا من الدعوات من أناس في كافة أنحاء العالم العربي. ويضيف أدرعي قائلا:"لم أرفض خلال الحرب أى طلب لأى قناة عربية أو غير عربية طلبت ظهوري على شاشتها، إنها مصلحة لهم ولنا، وهم يطلبونني في الأوقات التي يستطيعون فيها إحراجي، وأنا أوافق على الذهاب لإظهار النجاحات التي قمنا بها، ولكني أقول الحقيقة حتى عندما يكون الوضع محرجا، أنا واجهة الجيش الإسرائيلي أمام الجمهور العربي، ولكني في النهاية لست إلا جزءاً من منظومة متكاملة للمتحدثين باسم الجيش الإسرائيلي تعرف عملها وتقوم به جيداً." ويستطرد أدرعي واصفا التحديات التي يواجهها من المذيعين والمعلقين العرب قائلا:"في بداية الحديث أكون هادئا، ولكن عندما يشرعون في الحديث عن القتلى وأكاذيب حماس، لا أتذلل وإنما أرد بقوة مما يجعلهم عصبيين. مهمتي هي إقناع الناس في الجانب الأخر. حتى لو أقنعت شخصاً واحداً في نهاية كل مقابلة، أكون بذلك قد نجحت. أذكرهم دائما بأنني منذ اليوم الأول للعملية حذرت كل من يخبئ في بيته ناشطين من حماس بأن يغادر البيت فوراً لأنه قد يتعرض للأذى. وأقول أن من رفض المغادرة وظل في بيته، يكون هو المسئول ولا يجب إلقاء المسئولية علينا". كما واجه أدرعي تحديا آخر تمثل في اللغة العربية، وفي ذلك يقول: "إنهم يحاولون دائما تعجيزي بأمثلة عربية فصيحة أو كلمات صعبة، وذلك لتشويشي، ولكنني أتجاهل ذلك وأقول ما أريد أن أبلغه للطرف الآخر، لذلك كنت أتركهم في النهاية وعلامات التعجب على وجوههم، جميعهم هناك لا يصدقون أنني لست عربيا، وأن آبائي ولدوا في إسرائيل".

- وتستعيد مسئولة الإعلام الدولي في إدارة الاعلام بالجيش الاسرائيلي - أفيتال ليبوفتش- وهي برتبة رائد دروس حرب لبنان ٢٠٠٦، عندما تعرضت جميع وحدات الجيش الاسرائيلي لانتقادات لاذعة، وبدورها لم تنجو ادارة الاعلام بالجيش من النقد. حيث كان هناك من اتهم الناطقين بلسان الجيش بالمسئولية عن كشف معلومات حيوية لحزب الله من خلال وسائل الاعلام، فالمراسلون الإسرائيليون والأجانب كشفوا المواقع الدقيقة للوحدات العسكرية الاسرائيلية ومواقع سقوط الصواريخ، فيما استضافت نشرات الأخبار آنذاك لواءات من الجيش الاسرائيلي شرحوا بالتفصيل تحركات الجيش أثناء المعارك، بل ان رئيس الاركان آنذاك الجنرال دان حالوتس ظهر في نشرات الأخبار الرئيسية بالتلفزيون الاسرائيلي بينما كانت الصواريخ تتساقط على البلدات الاسرائيلية، الامر الذى كشف قدراً كبيراً من المعلومات المفروض فيها السرية، استفاد بها حزب الله في قتاله ضد وحدات الجيش الاسرائيلي. وهو الدرس الذى استفاد منه الجيش الاسرائيلي في حرب غزة، حيث كان المتحدث الرسمي للجيش يكتفي بالقاء بيان عن العمليات العسكرية في نهاية كل يوم قتال، ودون اجراء

مقابلات صحفية، وهو التغييرالذى تم تحت شعار "قليل من الكلام، كثيرمن العمل". ولذلك منعوا المراسلين الاجانب والاسرائيليين من مرافقة وحدات الجيش فى تحركها ومعاركها، وعدم السماح للعسكريين باعطاء تصريحات للصحفيين، وهو ما أثار غضبهم، خاصة مع حظر دخولهم قطاع غزة والمستعمرات القريبة من القطاع والتى كانت بها قوات اسرائيلية. أما تعليقات الخبراء العسكريين على العمليات العسكرية فى وسائل الاعلام الاسرائيلية، فقد كُلّف بها لواءات متقاعدين بدلاً من الضباط العاملين، وكانت ادارة الاعلام العسكرى فى الجيش الاسرائيلى توجههم برسائل محددة فى كل يوم قتال ليتم الحديث فى نطاقها فقط. كما حرص المسئولون فى هذه الادارة على اعطاء اهتمام لشبكات التلفزيون الأمريكية، وتوفير تغطية كافية لوجهة النظر الاسرائيلية فيها، خاصة CNN، وسكاى نيوز .. وغيرهما، الى جانب تخصيص وقت وجهد كافيين للاعلام الاوروبى. وكان الجيش الاسرائيلى قد أنشأ قناة على موقع يوتيوب الالكترونى (You Tube) عرض فيه - على سبيل المثال - لقطات لهجمات جوية تمت ضد شاحنات محملة بصواريخ جراد، وهو ما جذب أعداداً كبيرة من المشاهدين لهذه القناة، الأمر الذى شجع إسرائيل على عرض ملخصات يومية للأنشطة الرئيسية للقوات الاسرائيلية فى القطاع.

- ولا شك أن المجتمع الاسرائيلى تصرف كما المجتمعات الاخرى خلال الحرب، فوقف إلى جانب قيادته السياسة والعسكرية. إنعكس ذلك فى تعاطى الاعلام العسكرى مع الحرب على غزة بتعاطف وتأييد واضحين، بل يمكن القول أن ما كتبته الصحف المكتوبة والإليكترونية وبثته الإذاعات وقنوات التلفزيون الاسرائيلية قبيل الحرب، يثبت أنها كانت شريكة فى صنع قرار الحرب ورافداً من روافد الدفع باتجاهه، وذلك بما نشرته وأذاعته وبثته من مواد إعلامية تحريضية ضد حماس نتيجة ما أطلقته من صواريخ، وقامت به من عمليات هجومية وانتحارية ضد أهداف مدنية وعسكرية فى جنوب اسرائيل انطلاقاً من قطاع غزة.

- ورغم أن الجيش حظر دخول قطاع غزة على المراسلين العسكريين الأجانب والاسرائيليين على السواء حتى اليوم الثانى عشر من الحرب، ثم سمح بدخولهم شريطة أن يكونوا فقط مع قوات الجيش، ولم يتح لهم التجول بحرية وذلك حتى اليوم الثامن عشر، فلم يغير الجيش سياسته. وفى هذه الاثناء كان الصحفيون يشاهدون ما تبثه القنوات الفضائية العربية والأجنبية من صور مريعة لآثار القصف الإسرائيلى على غزة من هدم وقتل وتمزيق جثث أطفال ونساء، فلجؤا الى أناس من قطاع غزة نفسه .. صحافيين وأطباء من مستشفى الشفاء أو معارف سابقين للصحفيين الإسرائيليين أو مسئولين سابقين فى السلطة الفلسطينية ورجال فتح الذين بقوا فى القطاع، ونشطاء هيئات حقوق الانسان والعاملين فى وكالات غوث اللاجئين، للحصول على معلومات تم نشرها عن الوضع فى

غزة رغم الرقابة الصارمة على الصحف، حيث كانت هذه الصحف الأجنبية تنشر زاوية يومية عن الاوضاع فى غزة يكتبها أناس من غزة نفسها.

- ولكى نعرف حدود وسائل الاعلام فى إسرائيل، ينبغى التعريف أولا بهذه الوسائل والتى تشمل ثلاث قنوات تلفزيونية هى: "القناة الاولى" وهى القناة الرسمية للدولة، وفسحة الحرية فيها أوسع. كما أن هناك اذاعة رسمية واذاعة للجيش وهما مثل القناة الاولى الرسمية، إلى جانب مجموعات إذاعات اقليمية محلية، تابعة لشركة أخبار خاصة لكنها خاضعة للرقابة الجماهيرية. أما الصحف الكبرى فهى ثلاث: "يديعوت أحرونوت" و"معاريف" و"هاآرتس". والاولى تعتبر الاوسع انتشاراً وهى منفتحة تضم مراسلين متنوعين من مختلف التيارات السياسية. وكذلك الصحيفة الثانية التى كانت تعتبر يمينية ولكنها فى الاشهر الأخيرة شهدت تغييرات فى رئاسة التحرير اكثر انفتاحاً. والصحيفة الثالثة ورغم أنها أقل إنتشاراً الا أنها اكثر تأثيراً، حيث تعتبر الصحيفة الرصينة التى تقرأها النخبة السياسية والاقتصادية.
- وكما هو معروف فان حيز الحرية فى هذه الصحف والقنوات واسع جداً، وهى صحافة ناقدة ومقاتلة، لا تتردد فى محاربة الفساد حتى وان تعلق برئيس الدولة أو رئيس الحكومة، وقد تسببت فى إقالة حكومة أولمرت، كما تسببت فى الاطاحة برئيس الاركان فى حرب لبنان ٢٠٠٦ (دان حالوتس) وأيضاً وزير الدفاع (عمير بيرتس)، وحبس وزير داخليته (أريه درعى) ووزير مالية (ابراهام هيشنزون) ووزير صحة (شالومو بن عزرى).
- لكن نقطة الضعف الخطيرة التى تفقد الصحافة الاسرائلية مهنيتها، وكانت سبباً فى انتقادات شديدة وجهت لها من وسائل اعلام عالمية، هى الضعف تجاه الجيش وموالاته، وفى بعض الأحيان بشكل أعمى. فعلى مر السنين وقفت الصحافة الاسرائيلية بغالبيتها الساحقة إلى جانب الحكومة والجيش فى الحروب. أما نقطة الضعف الاخرى فهى التعامل مع العرب بشكل سلبى وبمواقف عدائية مسبقة، لا تخلو من العنصرية. حيث تلتقى هاتان النقطتان فى كل حرب، ومعهما يتم شن حملات تحريض دامية على كل من يقف ضد الحرب، وحملات ترهيب للصحافيين كى لا يجرؤوا على ازعاج قادة الجيش، ولو بالتلميح. الا أن هذا لم يمنع بعض الصحف من طرح أسئلة التشكيك فى الحرب على غزة ودوافعها وأهدافها الحقيقية، وما تحقق وما لم يتحقق منها، بل والتحذيرمن خطر قيام بعض الجنرالات والسياسيين بعملية خداع للرأى العام، كما حدث فى حرب لبنان الاولى، عندما قال شارون وكان وزيراً للدفاع عام ١٩٨٢ أن تلك الحرب عبارة عن عملية عسكرية صغيرة لن تستغرق سوى أيام، بينما استغرقت ١٨ سنة عندما انتهت بالانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ فى عهد باراك. كما أخذت بعض الصحف الاسرائيلية فى التفتيش عن الدوافع والمصالح الشخصية

لبعض القادة فى حرب غزة الاخيرة، وأبرزت عناوين ضخمة "أوقفوا الحرب عند هذا الحد". وهو الامر الذى أثر فى قرار حكومة أولمرت بانهاء الاعمال القتالية فى ١٧/ ١/ ٢٠٠٩. وبدا بالفعل بعض الصحفيين والكتاب فى الاعداد لاصدار كتب عن هذه الحرب وفضائحها.

إسرائيل وإعدادها العسكرى للحرب[٩]

- إرتبط الإعداد العسكرى الإسرائيلى للحرب بالدروس التى حصَّلتها وأستوعبتها القوات المسلحة الإسرائيلية من حرب لبنان ٢٠٠٦، وانعكست بوضوح فى تقرير لجنة فينوجراد التى حققت فى أحداث هذه الحرب. وإذا كان هناك تماثلا فى طبيعة الخصم الذى واجهته إسرائيل فى الحربين - وهما حزب الله فى لبنان وحركة حماس فى حرب غزة - باعتبارهما ميليشيات غير نظامية يمارسان أساليب حرب العصابات التى تختلف فى تكتيكاتها وأساليبها عن حروب الجيوش النظامية من هجوم ودفاع ومعارك تصادمية ومطاردة .. الخ، وهو ما يفرض على جيش إسرائيل - خاصة القوات البرية- أساليب أخرى مختلفة فى التعامل مع هذه الميليشيات، فإن قطاع غزة كان يتسم بطبيعة جغرافية وسكانية خاصة تختلف عن جنوب لبنان، من حيث ضيق مساحة القطاع (فقط ٣٦٠كم^{2}) وإزدحامه بالمدن والمخيمات والمناطق المبنية، وقلة المناطق المفتوحة التى تسمح بالمناورة، الأمر الذى يفرض على القوات البرية الإسرائيلية التعامل بشكل مختلف، وبقوات ذات طبيعة مختلفة لا تعتمد كثيرا على المدرعات لصعوبة المناورة بها، ولكن الاعتماد بشكل أكثر على القوات الخاصة والمظلات والمهندسين العسكريين فى التعامل مع المناطق المبنية المفخخة، وشق الطرق وسط المدن والمخيمات تفاديا للطرق المعروفة والملغمة بالألغام والعبوات المتفجرة وبالكمائن على أجنابها. كما فرضت حرب الصواريخ التى يجريها كل من حزب الله وحركتى حماس والجهاد الإسلامى على إسرائيل إتباع أساليب متعددة لمواجهتها وتقليص تأثيرها.
- لذلك أجرت إسرائيل مناورتين كبيرتين لتدريب قواتها على عملية إجتياح قطاع غزة - فى يونيو ٢٠٠٧ ومارس ٢٠٠٨ - فى منطقة مشابهة بجغرافيتها لقطاع غزة، وحضرها وزير الدفاع باراك، وكان الموضوع الرئيسى للتدريب فى المناوره هو القتال فى المدن والمناطق المبنية والشوارع. وشاركت فيها القوات التى حاربت فعلا فى قطاع غزة بعد ذلك، وكانت أوضاع العدو (وهو حماس) فى هذه المناورات طبقا لأحدث معلومات وفرتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فعلا عن حماس. وقد شملت موضوعات التدريب الآتى: التحرك إلى مناطق الحشد بالقرب من الحدود وتأمينها، تأمين التحرك بواسطة عناصر المهندسين إلى مواقع الهجوم القريبة من الأهداف المعادية المخطط الهجوم عليها، شق طرق جديدة لتحرك الوحدات البرية بعيدا عن الطرق المفخخة، تحديد الأهداف للقوات الجوية والطائرات بدون طيار واستغلال نتائج الهجمات الجوية فى شن الهجمات البرية قبل أن يفيق

العدو من صدمتها، تجنب الإصابة بالنيران الصديقة سواء الجوية أوالبرية، الهجوم فى المناطق المبنية وتأمين الشوارع والتعامل مع المبانى المفخخة، خداع العدو وإجباره على كشف مواقعه، حماية القادة والضباط من نيران القناصة، التنسيق والتعامل مع العملاء الفلسطينيين، التعامل عند الاصطدام بالكمائن، تأمين الوحدات فى مناطق تمركزها المتقدمة ضد الإغارات المعادية ليلاً، قطع الطرق الطولية والعرضية وتجزئة قطاع غزة إلى مناطق فرعية محاصرة، ومنع تحرك الفلسطينيين بينها، اكتشاف مواقع الصواريخ أرض/أرض والتعامل معها لتدميرها، اكتشاف الأنفاق تحت الأرض سواء فى منطقة الحدود مع مصر أو بين أنحاء القطاع وكيفية تدميرها، كيفية التأمين اللوجيستى للقوات داخل قطاع غزة خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالاحتياجات الإدارية والإسعاف والإخلاء الطبى، الهجوم ليلا ضد أهداف ذات أهمية خاصة، التصرف عند التعرض لأعمال الخطف من جانب العدو ومنعه من تحقيق أهدافه، حصار المناطق السكانية والمخيمات وعزلها، كيفية اعتقال شخصيات مهمة وإخلائها بسرعة إلى خارج القطاع أو قتلها، تغطية إنسحاب القوات إلى خارج القطاع بعد توقف القتال وإنتهاء الحرب، إزالة آثار الهجمات الصاروخية فى جنوب إسرائيل وحماية وتأمين مدنها ومستعمراتها،الإبرار الجوى لقوات خاصة ضد أهداف ذات أهمية خاصة فى العمق والتعامل معها بالقتل والخطف والتدمير ثم سرعة الانسحاب من مسرح العملية.

- وعند التخطيط للعملية العسكرية ضد غزة، حرصت رئاسة الأركان الإسرائيلية على تخصيص الحجم المناسب من القوات الجوية والبرية اللازمة لتحقيق أهداف الحرب، سواء العاملة أو الاحتياط إذا تطلب الموقف إستدعاءه، ومن جميع أفرعها (المشاة، المظلات، القوات الخاصة، المدرعات، المدفعية، المهندسين)، وحشدها فى مناطق التمركز القريبة من معابر إختراقها للحدود من شمال قطاع غزة وشرقه وجنوبه. مع التأمين المعلوماتى المستمر والفورى للقوات عن أوضاع العدو وتحركاته ونواياه، اعتماداً فى الأساس على شبكة العملاء الفلسطينيين التابعين للشاباك والمنتشرين فى القطاع والتنسيق المستمر معهم (رش مسحوق كيمائى وأجهزة إليكترونية فى أماكن الأهداف المهمة لإمكان ضربها بالطيران)
- تطوير وسائل الدفاع الصاروخى اللازمة لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى التى تملكها حماس وتحلق على إرتفاعات منخفضة (قسام، كاتيوشا، فجر، رعد، خيبر) وذلك بواسطة نظام (حيتس/أرو المطور)، ونظام (ثاد) الأمريكى، ونظام (إيجيس) الرادارى الأمريكى، ونظام القبة الحديدية (لم يختبر بعد بنجاح)، نظام (سكاى جارد) الأمريكى، نظام (فلانكس) الأمريكى.
- تطوير المدرعات الإسرائيلية - خاصة الدبابة ميركافا - للتغلب على الصواريخ المضادة للدبابات التى تملكها حماس - خاصة القاذف الصاروخى (P٢)، و(ساجر)، (كورنيت)، وذلك بتزويد الدبابات

الإسرائيلية بنظام (تروفى) لإعاقة الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات وتدميرها قبل إصطدامها بالدبابة أو المركبة المدرعة بواسطة قذائف ذات شظايا.

- تطوير أساليب القيادة والسيطرة وأنظمة التعارف فى إطار آلية القيادة والسيطرة بين قيادات الفرق ولواءاتها وكتائبها وحتى مستوى الفصيلة والجماعة، مع توافر قاعدة بيانات متكاملة للقوات، وبما يؤمن الربط بين المعلومات الاستخباراتية، والمعاونة النيرانية، والعمليات الميدانية، والشئون الإدارية. وقد وفرت شركة تاديران منظومة كاملة للقيادة والسيطرة الآلية الرقمية.
- تطوير أساليب استدعاء وتدريب قوات الاحتياط ونقلهم إلى وحداتهم وإندماجهم فى التشكيلات الميدانية المكلفة بمهام قتالية.
- تطوير نظام الدفاع عن الجبهة الداخلية ضد نيران الصواريخ المعادية، بدءاً بالإنذار بها وقت إطلاقها من مواقعها فى أرض العدو، وذلك بواسطة أقمار التجسس والإنذار، ثم اعتراضها خارج أرض إسرائيل، وأثناء إقترابها من أهدافها وقبل وصولها إلى الأرض بوسائل الاعتراض المختلفة، ودور القوات الجوية فى تدميرها فى مواقع إطلاقها داخل أرض العدو، ثم بالصواريخ المضادة (باتريوت، هوك، حيتس) خلال إقترابها. وإنذار السكان بها ولجوئهم إلى الملاجئ المحصنة والمعدة مسبقا لذلك، وإزالة آثار الهجمات الصاروخية، وتنفيذ إجراءات الدفاع المدنى من حيث تطهير الأفراد والأرض والمركبات والمبانى من احتمال إصابتهم بغازات الحرب الكيماوية أو مواد الحرب البيولوجية التى قد تحملها الصواريخ المعادية فى رؤوسها، وإخلاء المصابين إلى المستشفيات .. الخ.

حماس وإعدادها السياسى للحرب[١٠]

- عندما قامت حماس بإنقلابها ضد السلطة الفلسطينية وحركة فتح فى يونيو ٢٠٠٧، الأمر الذى أدى إلى رحيل قيادات السلطة الفلسطينية وكوادر فتح السياسية والأمنية والعسكرية إلى الضفة الغربية، وما ترتب على ذلك من إنفصال جغرافى وسياسى وأمنى فى الجسد الفلسطينى بين منظمات فلسطينية معتدلة على رأسها السلطة التى يمثلها محمود عباس وحركة فتح فى الضفة، وتحظى بمساندة الدول العربية (المعتدلة) خاصة مصر والسعودية، وبين منظمات فلسطينية متشددة تضم حماس والجهاد الإسلامى والجبهتين الشعبية والديموقراطية فى قطاع غزة، وتحظى بدعم الدول العربية (الممانعة) خاصة سوريا وقطر وبدعم من إيران، وكانت الأخيرة المصدر الرئيسى لتمويل وتسليح حركة حماس وشركائها فى غزة، حيث أنزلت حماس العلم الفلسطينى من فوق المبانى فى غزة ورفعت بدلا منه علمها الأخضر، واعتبرت إنقلابها آنذاك على السلطة الفلسطينية أشبه بـ"فتح مكة"، تبلور عند ذلك فى أذهان المراقبين الهدف الذى كانت تسعى إليه حماس من وراء إنقلابها،

وهو الإنفراد بحكم غزة وإقامة دويلة إسلامية هناك تكون نواة لدولة إسلامية على كل أرض فلسطين، بعد أن تزحف بكوادرها بعد ذلك إلى الضفة الغربية وتطيح بالسلطة الفلسطينية وتمد سيطرتها إليها، وتعلن نفسها حاكمة على كل دولة فلسطين الإسلامية. ولم يكن هذا الهدف لحماس غائبا عن أذهان الدول المتواجدة فى البيئتين الإقليمية والدولية، لاسيما مع عدم إخفاء حماس لهويتها الأيديولوجية فى كونها أحد أفرع التنظيم العالمى لجماعة الإخوان المسلمين، وبعد أن أعلنت قيادة هذه الجماعة من مصر تأييدها ومساندتها لكل الإجراءات التى تقوم بها حماس، بما فى ذلك ما يهدد الأمن القومى المصرى، على النحو الذى مارسته حماس عندما اقتحمت كوادرها بوابة الحدود المصرية فى رفح، وهدمت السور الأمنى المقام واندفعت بالآلاف نحو مدن شمال سيناء. كما لم يكن خافياً على أحد ما تتمتع به حماس من دعم سياسى ومالى وتسليحى من قبل إيران وسوريا وحزب الله، وأنها أصبحت أحد التوابع التى تدور فى فلك طهران، وتأتمر بأمرها، وبذلك اتضح أن كل قرارات حماس وإجراءاتها على الأصعدة المختلفة سياسياً وعسكرياً وأمنياً، إنما تعكس حقيقة الأهداف والمصالح الإيرانية والسورية، والتى لا تريد للصراع العربى-الإسرائيلى أن يهدأ إلا من خلال تحقيق مصالح إيران وسوريا. ولأن حماس إعتبرت إقليمياً ودولياً أحد أذرع إيران الممتدة فى المشرق العربى بجانب حزب الله لبسط الهيمنة الإيرانية على المنطقة، وبالتالى استمرار تسخين بؤر التوتر فى المنطقة حتى تحقق إيران وسوريا أهدافهما فى جميع الملفات المفتوحة فى المنطقة (النووى الإيرانى، والوضع فى العراق، الاحتلال الإسرائيلى للجولان، النفوذ السورى فى لبنان، تعاون إيران مع تنظيم القاعدة، الدور الإيرانى المساند لطالبان فى أفغانستان وباكستان... إلى غير ذلك من الملفات التى تحوى مصالح إيرانية وسورية) لذلك لم يكن غريباً أن توظف طهران ودمشق كل من حماس وحزب الله لخدمتهما، خاصة عندما يحين موعد عقد الصفقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما. من هنا يمكننا أن نفهم الدوافع وراء إطلاق حماس صواريخها على جنوب إسرائيل لإستفزازها للقيام بعمل عسكرى، وقرار حماس بإنهاء التهدئة التى كانت قائمة بينها وبين إسرائيل، وعرقلة جهود مصر لإستمرار هذه التهدئة ولتحقيق مصالحة بين فتح وحماس، ومن قبل إفساد حماس لإتفاقية مكة التى رعتها السعودية لأن دمشق وطهران لم يوافقا عليها. ويمكننا أن نفهم أيضاً السبب وراء عدم اعتراف حماس بسلطة الرئيس الفلسطينى عباس بعد يناير الماضى، ومطالبة مشعل بإلغاء مرجعية المنظمة الفلسطينية وإقامة مرجعية فلسطينية جديدة بديلة عنها، لأن كل ذلك يعكس ببساطة حقيقة تبعية حماس لطهران ودمشق.

وفى إطار حقيقة هذه التبعية كان قرار حماس بإنهاء التهدئة مع إسرائيل، والإندفاع نحو تكثيف القصف الصاروخى على مدن وبلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل وبمعدل ٦٠-١٠٠ صاروخ

وقذيفة هاون يومياً لإستفزازها للقيام بعملية عسكرية ضد غزة تشعل الشارع العربى والإسلامى، الذى سيدفع للضغط على مصر لكى تفتح معبر رفح ليندفع من خلاله الفلسطينيون التابعون لحماس نحو مدن شمال سيناء لاحتلالها وجعلها امتداداً لقطاع غزة - وهو مشروع إسرائيلى قديم ومعروف وكان يحظى بتأييد الإدارات الأمريكية منذ إدارة أيزنهاور فى خمسينات القرن الماضى. ولكى تنطلق حماس بعد ذلك من شمال سيناء لتقصف وتضرب إسرائيل، وتعود إلى شمال سيناء لتكون بعيدة عن رد الفعل الإسرائيلى مستغلة فى ذلك اتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل. ومع استمرار حماس فى شن هجماتها من القواعد التى ستتخذها فى شمال سيناء، ستضطر إسرائيل للرد على ذلك بإعادة احتلال سيناء بدعوى القضاء على قواعد (الإرهاب) فيها، وهذا هو أقصى ما تطمع فيه إيران وسوريا من أهداف تكون حماس أداة تحقيقها، أى توريط مصر فى حرب أخرى مع إسرائيل. وتحويل شمال سيناء إلى أفغانستان أخرى لذلك اختزلت إيران وسوريا وحلفائهما فى المنطقة الحرب على غزة كلها فى معبر رفح، واعتبرت فتحه أمام الفلسطينيين دون ضوابط هوما يجب على مصر أن تنفذه. وتم لتحقيق هذا الهدف تكريس كل وسائل الإعلام العربية المساندة لإيران وسوريا، حيث شنت هجماتها الإعلامية ضد مصر بأكثر مما شنته على إسرائيل التى ارتكبت عدوانها على غزة.

- ولذلك عندما قررت حماس - بإيعاز من طهران ودمشق - إنهاء التهدئة واستئناف قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ، كانت مدركة لضرورة وجود رد فعل إسرائيلى، ولكنها لم تكن تتوقع أن يكون بالحجم والقوة والاتساع والمدة التى وقع بها العدوان يوم ٢٧ديسمبر٢٠٠٨ واستمر ٢٢يوماً - على حد ما صرّح به خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس، وأن كل ما كانوا يتوقعونه من جانب إسرائيل أن تشن عملية عسكرية محدودة تتمثل فى قصف جوى لعدة أهداف فى القطاع فقط، وبما يثير الشارع العربى ضد مصر ويدفعها إلى فتح معبر رفح، وبذلك تكون حماس قد حققت هدفاً سياسياً واستراتيجياً كبيراً لها ويخدم فى ذات الوقت أهداف من هم وراء حماس فى دمشق وطهران على النحو السابق شرحه. وبالطبع كان هذا قصوراً وخطأ سياسياً فادحاً فى حسابات حماس عند اتخاذها قرار إنهاء التهدئة مع إسرائيل، لاسيما وأن هذا القرار لم يتحسب جيداً لردود الأفعال على الساحتين الأقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بمصر والتى رفضت الإستجابة للضغوط السياسية والإعلامية التى مارستها حماس والدول العربية المساندة لها وإيران، وأصرت على قرارها باستمرار إخضاع معبر رفح لقواعد اتفاقية عام ٢٠٠٥، وإن كانت قد سمحت بفتحه قبل وأثناء وبعد الحرب على غزة أمام الحالات الإنسانية ولتمرير المساعدات الطبية والغذائية داخله، وبما لا يهدد الأمن القومى المصرى. كما لم تتحسب حماس أيضاً لردود الفعل الدولية التى نددت بقيامها بقصف

جنوب إسرائيل بالصواريخ، واعتبرت العدوان الإسرائيلى على غزة بمثابة عمل مشروع دفاعاً عن النفس، وبذلك فقدت حماس دعم ومساندة شريحة كبيرة من الدول فى الدائرتين الإقليمية والدولية؛ الأمر الذى انعكس بوضوح فى رفض مجلس الأمن فى بداية العدوان اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار، حتى توجه وفد وزراء خارجية الدول العربية إلى نيويورك، وضغطت مصر والسعودية من أجل استصدار قرار بذلك ونجحوا فى ذلك، ومنعوا الولايات المتحدة من استخدام حق الفيتو لإيقافه وهو القرار رقم ١٨٦٠. ومن ثم يتضح لنا أن حماس لم تعد نفسها جيداً سياسياً لمواجهة الحرب التى فرضتها إسرائيل عليها نتيجة قرار حماس بإنهاء التهدئة وإستئناف القصف الصاروخى، كما ثبت فشل رهان حماس على مواقف دول غير فاعلة دولياً مثل إيران وسوريا وقطر فى مساندتها أثناء الحرب.

- ومن التناقضات التى وقعت فيها حماس أنها كانت خلال فترة التهدئة تتهم كل من يطلق صاروخاً من غزة بالخيانة، ولكن عندما أعلنت رفضها لتجديد التهدئة، وأطلقت صواريخها عدة أيام، بينما كانت إسرائيل ترسل تهديداتها بالرد مالم توقف حماس إطلاق الصواريخ، لم تتراجع حماس عن إطلاق الصواريخ؛ فشنت إسرائيل حربها المدمرة ضد غزة. ثم بعد توقف القتال توقفت حماس عن إطلاق الصواريخ، خاصة بعد أن عاودت إسرائيل قصف غزة مع كل صاروخ ينطلق منها، بل وعادت حماس واتهمت حلفاءها فى تنظيم الجهاد الإسلامى بالخيانة إذا ما أطلقوا صواريخ مرة أخرى ضد إسرائيل، ففيم إذن كان إطلاق الصواريخ من البداية؟ وهل كان لابد أن يقع أكثر من ١٥٠٠قتيل و٥٠٠٠ مصاب من أبناء غزة، ويحدث فيها كل هذا الدمار والخراب والدماء لكى تعود حماس إلى نقطة البداية وتوقف إطلاق الصواريخ مرة أخرى؟ وما الذى كانت تنتظره وتتوقعه حماس من آلة إسرائيل العسكرية الضخمة؟ كان على حماس أن تتعظ من سوريا، الدولة التى تمتلك ترسانة من الطائرات الحربية والصواريخ ولديها جيش محترف، وأرضها فى الجولان محتلة منذ ٤١سنة، ولكنها تمتنع عن خوض حرب غير محسوبة النتائج مع إسرائيل، لذلك لم تطلق طلقة واحدة على الجولان المحتل منذ عام ١٩٦٧ هذا ما حذرت مصر منه حماس.

- وقد ضاعف من نفور العالم من حماس وتوجسه من هويتها الدينية المتطرفة، قيام حكومتها التى يرأسها إسماعيل هنية بتقديم "مشروع قانون العقوبات" إلى المجلس التشريعى الفلسطينى المسيطر عليه حماس - باعتباره القانون الإسلامى للعقوبات - بهدف تطبيق الحدود، يتضمن قطع الأيدى والصلب والجلد والإعدام لكل من لا يلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية. وقد تصدرت مشروع القانون مادة تعرف فلسطين بأنها "كل مساحة جغرافية يمتد إليها نظام الحكم فى السلطة الفلسطينية"، وهو ما يمثل تراجعاً عن تمسك حماس بالحدود التاريخية لفلسطين "من النهر إلى البحر". وهو ما أعطى

انطباع عالمى بأنه لافرق بين حماس فى غزة وحركتى طالبان فى أفغانستان وباكستان من حيث التطرف والتشدد الدينى والانغلاق وممارسة العنف والإرهاب باسم الدين للتحكم فى حياة الناس ومقدراتهم. كما أكد هذا المشروع الذى قدمته حماس للمجلس التشريعى حقيقة تبعية حماس لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة فى مصر.

- وخلاصة القول فى القصور الذى شاب إعداد حماس السياسى للحرب، أنه فى الوقت الذى حرصت فيه إسرائيل على إقناع قطاع واسع من الدول والرأى العام العالمى أنها كانت فى حالة دفاع عن النفس عندما قررت شن هجومها الواسع النطاق على غزة، ساعدها على ذلك سهولة استدراج حماس إلى فخ إنهاء فترة التهدئة وإطلاق صواريخ على مدن جنوب إسرائيل، فشلت حماس فى أن تغلف فعلها حين أنهت التهدئة واستأنفت إطلاق الصواريخ بغطاء دفاعى مقنع.

أهداف حماس فى الحرب:[١١]

- تبنت حماس عدة أهداف سياسية واستراتيجية وعسكرية واقتصادية من وراء قبولها التحدى الإسرائيلى بالحرب الشاملة على غرة، وذلك على النحو التالى.

١ - **على الصعيد السياسى:** إبراز حركة حماس كقيادة سياسية قادرة على التفاوض المتكافئ مع إسرائيل، وكسب اعتراف الدول التى لا تتعامل معها فى الدائرتين الإقليمية والدولية، مع عرض نفسها كممثل للشعب الفلسطين فى غزة على الخريطة السياسية العربية والخريطة الإسلامية، وكسب الدعم الشعبى والاقليمى والدولى عبر آلية التفاوض، إلى جانب تصوير حماس باعتبارها حركة جهادية مناضلة تعمل على جميع المحاور السياسية والعسكرية والإعلامية، هذا بالإضافة إلى إجبار مصر على فتح معبر رفح عبر ممارسة الضغوط عليها سياسياً وإعلاميا وشعبياً، وبما يتيح لحماس الامتداد غرباً فى شمال سيناء، وفرض وجود فلسطينى على أراضيها، مع فرض نفسها كممثل للشعب الفلسطينى كله (فى غزه والضفة) عبر المطالبة بتغيير المرجعية الفلسطينية التى تمثلها السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الفلسطينى محمود عباس، وإحلال حماس محل سلطته، وبما يؤدى أيضا إلى دعم مراكز جماعة الأخوان المسلمين التى تنتمى لها حماس فى الدول العربية.

٢ - **على الصعيد العسكرى:** إبراز قدرة حماس على امتلاك سلاح ردع مضاد لإسرائيل - وهو الصواريخ أرض/أرض - قادر على تكبيد إسرائيل خسائر بشرية ومادية جسيمة فى مدنها وبلداتها ومستعمراتها فى منطقتها الجنوبية، وبما يمنع إسرائيل عن شن هجمات عسكرية على غزة، ويبث فى ذات الوقت الخوف والرعب فى الشعب الفلسطينى من خلال ما تطلق عليه حماس "ميزان الرعب" فى مواجهة التفوق العسكرى الإسرائيلى. مع تكبيد القوات الإسرائيلية البرية المهاجمة

خسائر بشرية ومادية جسيمة وبما يضعف موقف الحكومة والجيش الإسرائيليين داخل إسرائيل. إلى جانب السعى لخطف أكبر عدد من الجنود الإسرائيليين لإستخدامهم مستقبلاً للمقايضة عليهم عند التفاوض لتبادل الأسرى. هذا بالإضافة لكسر الحصار المفروض على غزة بواسطة القوة العسكرية. واستغلال شعار المقاومة المسلحة لتحقيق مكاسب سياسية واعلامية واقتصادية داخلياً وعربياً ودولياً أثناء وبعد توقف القتال، خاصة مع تصوير نفسها كحركة جهادية دينية تنتهج المواجهة العسكرية غير المتكافئة مع إسرائيل. ومن الأهداف العسكرية أيضا لحماس اختبار أسلحة ومعدات وأساليب قتالية جديدة فى مواجهة القوات الإسرائيلية، مع إجبار إسرائيل على مراجعة نظريتها الأمنية والاستراتيجية بعد إثبات وجود عناصر ضعف فيها، خاصة فيما يتعلق بجدار الأمن الذى اقامته حولها، وقدرة الصواريخ أرض/ارض على تخطيه وقصف الاهداف الإسرائيلية خلفه.

٣- **على الصعيد الاقتصادى:** تتمثل أهداف حماس على هذا الصعيد فى إظهار قدرتها على تعطيل وإحداث أضرار باقتصاد إسرائيل بضرب وتدمير المنشآت الإقتصادية لإسرائيل فى منطقتها الجنوبية، واستنزاف الجهد الاقتصادى الإسرائيلى عبر توجيهه نحو المجهود العسكرى، خصوصاً مع قرب الانتخابات الإسرائيلية وبما يحرج حكومة أولمرت أمام شعبها. هذا بالإضافة إلى فك الحصار المضروب على قطاع غزة، وفتح جميع المعابر مع إسرائيل ومصر أمام حركة البضائع والأفراد، واستغلال العدوان الإسرائيلى فى الحصول على أكبر قدر من المساعدات المالية والعينية من الدول الأخرى لاسيما العربية والإسلامية، خاصة فى إطار مخططات إعادة إعمار قطاع غزة.

حماس وإعدادها العسكرى للحرب[١٢]:

١- الجذور العسكرية للحركة

- تشكل كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكرى لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتتسم بتماسك بنيانها التنظيمى، وإعلاء الاعتبارات الأيديولوجية الإسلامية، باعتبار حماس أحد أفرع التنظيم الدولى لجماعة الإخوان المسلمين، إلى جانب قوة وثقل فعاليتها العسكرية على الأرض مقارنة بباقى فصائل المقاومة الفلسطينية، وهو ما أعطى لها مساحة بارزة فى خريطة فصائل المقاومة الفلسطينية. وقد أعلنت كتائب القسام انطلاقتها رسمياً بنهاية عام ١٩٩١ عبر سلسلة من العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى والمستوطنين. وإن كانت لها مشاركات ملموسة فى الانتفاضة الشعبية الأولى عام ١٩٨٧ تمثلت فى عمليات إطلاق النار وإلقاء القنابل اليدوية، إلا أنها حققت نقلة نوعية فى عملياتها العسكرية فى عام ١٩٨٩ عندما تمكنت من اختطاف الجنديين الإسرائيليين (آفى ساسبورنس، إيلان سعدون)، وهى العملية التى أثارت انتباه أجهزة الاستخبارات

والأمن الإسرائيلية لخطورة هذه الحركة، الأمر الذى ترتب عليه اعتقال قيادات ونشطاء سياسيين وعسكريين بين صفوف حركة حماس، كان على رأسهم رئيس حماس الشيخ أحمد ياسين الذى أصدرت السلطات الإسرائيلية عليه فى عام ١٩٩١ حكماً بالسجن مدى الحياة. وما لبثت كتائب القسام أن طورت أعمالها القتالية لتشمل إلى جانب إطلاق النار تفجير العبوات الناسفة وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، وصولا إلى أقتحام المستوطنات وتنفيذ عمليات استشهادية فى عمق إسرائيل.

٢- سمات عسكرية بارزة

- تتسم كتائب القسام بعدة سمات تتمثل فى الآتى:

أ- يشكل التصنيع العسكرى للأسلحة الصغيرة والخفيفة والمتوسطة والصواريخ ميزة تتفرد بها، وقد شملت صواريخ القسام، وقاذفات: البنا، البتار، الياسين، إلى جانب العبوات المتفجرة الجانبية والأرضية مختلفة الأحجام والأغراض، منها المضاد للمدرعات وأخرى لتفجير المبانى وثالثة لقتل الأفراد، والقنابل اليدوية، وهو ما إعتبر نقلة نوعية فى آداء وتكتيكات المقاومة.

ب- يمثل التماسك البنيوى والتنظيمى موقعاً مهما فى أطرها وهياكلها، انعكس ذلك فى توافر رؤية واحدة وموقف واحد وخطاب واحد وبيانات واحدة، مما قلص احتمالات التفكك والأنشقاق الداخلى فى صفوفها، ومنحها بالتالى قوة دافعة للتفرغ لمقاومة الاحتلال الإسرائيلى، مستندة إلى صلابة بنيانها وجبهتها الداخلية.

جـ- الإستناد إلى أيديولوجية دينية متطرفة تنتمى لفكر جماعة الإخوان المسلمين الذى يجمع بين الدين والسياسة والجهاد بمفهومه العسكرى.

د- التنسيق المشترك مع باقى فصائل المقاومة الفلسطينية عند شن العمليات العسكرية، مع احتكار النجاح ونسبته لها.

هـ- انتهاج أساليب مقاومة تعظم المكاسب وتقلل الخسائر، وتتجنب الانتقادات والاعتراضات السياسية أقليمياً ودولياً، لذلك امتنعت عن تنفيذ عمليات استشهادية داخل العمق الإسرائيلى.

و- تعدد أشكال المقاومة المسلحة والتى شملت: عمليات استشهادية، إطلاق النار، الكمائن، الإغارات على مواقع عسكرية، تفخيخ المنازل، إقتحام المستوطنات، خطف جنود ومستوطنين إسرائيليين، إطلاق الصواريخ أرض/أرض والهاونات والقذائف مضادة للمدرعات والشديدة الانفجار، وذلك فى عدة أماكن فى توقيت واحد وبما يشتت جهود العدو.

ز- المراهنة على تلاحم جماهير الفلسطينيين مع المقاومة، وتحرك الشارع الفلسطينى والعربى لمساندتها، وما تحققه لها وسائل الإعلام العربية والإسلامية من مساندة لها فى إثارة الجماهير العربية

الإسلامية، إلى جانب ما يتيحه تحالفها مع إيران وحزب الله من إمكانية أن يفتح الأخير الجبهة الشمالية فى إسرائيل لتخفيف الضغط على حماس فى حالة تعرضها لعمليات قتالية واسعة من جانب إسرائيل (وهو الرهان الذى ثبت فشله فى الحرب الأخيرة، حيث لم تفتح أى من حزب الله أو سوريا أو إيران النيران على إسرائيل). كذلك المراهنة على ضعف الجبهة الداخلية فى إسرائيل (وهو أيضاً ما ثبت فشله حيث اتحدت الجبهة الداخلية فى إسرائيل خلف قياداتها السياسية والعسكرية، وأفرزت الحرب اختيار الشعب الإسرائيلى لقيادات متطرفة أكثر تشدداً فى التعامل مع القضية الفلسطينية).

ح- قدرة عالية على تحمل الخسائر والصعوبات واستيعاب الضربات الجوية والبرية، مع عدم الاكتراث بالخسائر البشرية (وقد أثبتت الحرب الأخيرة أن حماس تعنى بذلك تحمل الشعب الفلسطينى للخسائر البشرية والمادية، وليس خسائر فى كوادرها العسكرية، حيث حرصت حماس على أن تتجنب هذه الكوادر التورط فى معارك ساخنة حتى تخرج سليمة من الحرب، وقادرة على الاستمرار فى الإمساك بالسلطة فى قطاع غزة).

ط- الحرص على تطبيق مبدأ (الحشد) من مبادئ الحرب وفى الاتجاهات الرئيسية للعملية العسكرية، باستخدام أعداد ضخمة من مقاتلى كتائب القسام (١٥ ألف مقاتل) مسلحين بنوعيات متعددة من الأسلحة، إلى جانب وحدات الهندسة العسكرية والإمداد اللوجيستى، مع تطبيق مبدأ (الحشد) أيضاً فى استخدام الوسائل الاستخباراتية والإعلامية.

ى- اعتماد أساليب حرب العصابات، والكر والفر، ونقل المعركة إلى أرض العدو بواسطة الصواريخ أرض/أرض.

ك- التحديد الدقيق لأهداف العدو فى الحرب، والحرص على عدم تمكينه من تحقيقها (عدم تمكين الإسرائيليين من تدمير البنية العسكرية لحركة حماس، وذلك بتجنب المواجهة المباشرة المفتوحة معهم قدر الإمكان بحيث تنتهى الحرب وحماس متماسكة سياسياً وعسكرياً).

ل- تبنى مفهوم استراتيجى يقول بأن "ميزان الرعب وميزان الدم" ينبغى أن ينهض فى مواجهة التفوق العسكرى الإسرائيلى، وأن "العمق بالعمق"، بمعنى إحداث أكبر عدد من القتلى فى صفوف العسكريين والمدنيين الإسرائيليين، وتقليص الفجوة بين قتلى الإسرائيليين والفلسطينيين.

م- السرية والتمويه والخداع لتضليل العدو واستخدام وسائل متعددة لإختراق خطوط الإسرائيليين، مع عدم النزوع للعمل الدعائى، (لذلك تجنب مقاتلوا القسام إظهار وجوههم فى الصور أو فى استعراضات عامة).

ن- المركزية فى التخطيط واللامركزية فى التنفيذ (لذلك تم أثناء التخطيط للحرب تقسيم قطاع غزة إلى عدة قطاعات فرعية للقيادة والسيطرة، لكل قيادة فرعية الإمكانات العسكرية واللوجيستية التى تمكنها من القتال والصمود أطول فترة ممكنة، معتمدة على ذاتها ودون حاجة لمساندة ودعم من قطاعات أخرى أو من القيادة الأعلى، وذلك فى مواجهة استراتيجية القوات الإسرائيلية التى تستهدف تقطيع أوصال القطاع.

س- تبنى أساليب الدفاع المتحرك، وشن الهجمات المفاجئة بمجموعات صغيرة، والانسحاب المخطط لجذب قوات العدو نحو جيوب قتال معدة من قبل، مع تجنب الخسائر قدر الإمكان، وبما يجعل العدو فى حالة استنفار شبه دائم، ويدفعه بالتالى لتخصيص جزء من قواته وجهوده لمراقبة ومواقعه وحمايتها. هذا مع استغلال مواطن الضعف عند العدو فى توجيه الضربات ضدها، ومما يحقق كسب إعلامى فى إطار الحرب النفسية التى تسعى إلى تجسيم خسائر العدو بواسطة ما تطلق عليه "إعلام المقاومة" (قامت حماس بتصوير مباشر لمعظم عملياتها التعرضية ضد القوات الإسرائيلية، ونشرها عبر جميع وسائل الإعلام المتاحة لها، خاصة عمليات القناصة فى إصطياد قادة وضباط العدو).

ع- إعطاء اهتمام خاص للعمل الاستخباراتى بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العدو من جميع مصادر المعلومات العلنية وغير العلنية، والتصنت على شبكات اتصالاته، مع الاعتماد بقدر كبير على عناصر المخابرات البشرية داخل إسرائيل ممن يطلق عليهم (عرب ٤٨).

ف- الإعتماد بدرجة كبيرة على القناصة فى اصطياد أفراد العدو، وبما يجبرهم على الاحتماء داخل الدبابات و العربات المدرعة لفترات طويلة، وبالتالى إجهادهم وانخفاض روحهم المعنوية.

ص- تعويض قيود الحركة فوق الأرض بحرية الحركة عبر شبكة انفاق تحت الأرض تربط معظم الشوارع بالمنازل بطول القطاع وعرضه، ومما يساهم فى شن هجمات مفاجئة برية وبالصواريخ تؤدى إلى عرقلة تقدم قوات العدو وتكبيده مزيداً من الخسائر.

ق- الإستفاده من دروس ونتائج حرب لبنان ٢٠٠٦، وأخطاء الجيش الإسرائيلى، واستخلاص العبر الميدانية وتطبيقها بصورة سريعة.

ر- استخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) لبث أخبار عمليات المقاومة لأنحاء العالم كافة، وتتضمن نصوصاً حول عملياتها، ومقارعة الجيش الإسرائيلى فى ذلك (ففى مواجهة ما أطلق الجيش الإسرائيلى على عملياته فى الحرب الأخيرة "الرصاص المصبوب" أطلقت حماس على عملياتها "بقعة الزيت"، كما تداخلت على موجه إذاعة الجيش الإسرائيلى، وبثت بعض مواصفات عملياتها العسكرية باللغة العبرية).

ش- استخدام العمليات الانتحارية ضد الأهداف التي تحدث أكبر خسائر بشرية في العدو.

٣- تجهيز مسرح العمليات[١٣]

- أشار تقرير لجهاز الشاباك أنه رغم عدم قيام حماس بتنفيذ عمليات عدائية ضد إسرائيل خلال فترة التهدئة التي دامت ستة أشهر وانتهت عشية اندلاع الحرب، إلا أن حماس في المقابل استغلت هذه الفترة في الأعداد للحرب التي كانت متوقعة بعد انتهاء التهدئة، وذلك بتطوير وتحديث قدراتها القتالية في جميع المجالات التنظيمية والتسليحية والتدريبية والعملياتية واللوجيستية، وتجهيز مسرح العمليات هندسياً، خاصة في مجال بناء شبكة من الإنفاق امتدت بطول القطاع وعرضه، وربطت بين مدنه ومخيماته ومناطق المعارك المتوقعة في المناطق المفتوحة والبساتين والحقول. كما ضاعفت حماس من حجم مخزوناتها من الأسلحة والذخائر والصواريخ والمعدات الفنية، ورفع مستوى دقة الصواريخ ومداها، وتجهيز مواقع إطلاقها، على غرار نموذج حزب الله في حرب لبنان ٢٠٠٦، إلى جانب تجهيز غرف عمليات ومراكز قيادة وسيطرة رئيسية وفرعية وتجهيزها بوسائل الاتصالات التبادلية. كما أقامت عدة معسكرات تدريب، بالإضافة لإرسال متدربين إلى البقاع اللبناني لتدريبهم بواسطة عناصر حزب الله.
- وفي إطار الإعداد للحرب تم انتخاب مواقع للقناصة المزودين ببنادق قنص خاصة في الأماكن المرتفعة كالأبراج والمنازل المشرفة على طرق تقدم مركبات العدو، مع التركيز على اصطياد قادة وضباط الجيش الإسرائيلي، وعربات القيادة بواسطة الصواريخ المضادة للدبابات، مع استغلال المناطق السكانية في دمج المقاتلين وسط السكان باعتبارهم مناطق داعمة لهم تمكن "السمك من الغوص في مياهها". وارتداء نشطاء حماس ملابس الأطباء وتنقلهم في عربات الإسعاف، وتواجد مركز القيادة الرئيسي في ملجأ محصن أسفل مستشفى الشفاء كان به رئيس الوزراء اسماعيل هنية، وهو ما أدى إلى إستنزاف الآلة الحربية الإسرائيلية. وكان الهدف من اصطياد قادة وضباط جيش إسرائيل بواسطة القناصة، كسر كبرياء هذا الجيش على المستوى الداخلي في إسرائيل وعلى المستوى الدولي بعد نشر صور عمليات اصطيادهم.
- جهزت حماس عدة مباني للنسف بواسطة تفخيخها بعبوات متفجرة إذا ما أقدم الإسرائيليون على احتلالها، وقد استخدمت نوعيات متطورة من العبوات المتفجرة وبأحجام بلغت في بعض الأحيان ١٠٠كجم، إلى جانب تلغيم الطرق المتوقع تحرك المركبات المدرعة الإسرائيلية عليها لتفجيرها.

هوامش الفصل الأول:

(١) يوسف العاصى الطويل - محور فيلادلفى .. بداية التدويل والتوطين - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ - ص ١٥٨ وأنظر أيضا أحمد رحيم - معابر رفح - الحياة فى ٢٠٠٩/١/١.

(٢) د. محمد السيد سليم - رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلى على غزة - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ - ص٧٢.

وانظر أيضا: - Israels War on Gaza and the U.S Role - by Jermy R Hammaond - Forign policy Jornal - January ٧, ٢٠٠٩.

(٣) ميخائيل أزولاى - ماذا ينبغى أن نفعل إذا صدر قرار القيام بعملية عسكرية فى غزة؟ - مختارات إسرائيلية يناير ٢٠٠٩ - ص ٥٩.

(٤) موقع Walla- حركة حماس ستفاجأ بقوة الرد الإسرائيلى- مختارات إسرائيلية فبراير٢٠٠٩- ص٤٦ هيئة تحرير الموقع.

وأنظر أيضا: موشى جولد بلت -لا مناص من احتلال القطاع- مختارات إسرائيلية- فبراير٢٠٠٩- ص٤٨

وأنظر أيضا: نيرحسون - من لبنان إلى غزة استخلصنا العبر - هاآرتس ٢٠٠٨/١٢/٢٩ - مختارات إسرائيلية فراير ٢٠٠٩.

(٥) تمام البرازى - ماذا تريد حماس، وماذا تريد إسرائيل - الوطن العربى - عدد ١٦٦٣ - ٢٠٠٩/١/١٤

وأنظر أيضا: رأفت ناصيف - ما هى حقيقة أسباب الحرب على غزة - الشرق الأوسط - ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا: عقيد ركن متقاعد/ فهد الشليمى - العدوان الإسرائيلى على غزة .. الخسائر والأرباح - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/٢/٧.

وأنظر أيضا: - The Key to Understanding the War in Gaza - by Karl Trauturein - American Chronicle - Jan. ٥, ٢٠٠٩.

(٦) لواء حسام سويلم - إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - توزيع الأهرام - ص ٨٠.

(٧) - The Two-State Solution. The Rise and Demise of the Tow - State Paradigme, Washington Institute or Near East Policy - Sept. ٢٠٠٨, Jan.٢٠٠٩

(٨) تقرير فينوجراد - متاح على http://www.mfa.gov.il/mfa/governmentt/communiques/٢٠٠٧

وأنظر أيضا موقع www.youtupe.com

وأنظر أيضا: محمد سلماوى -إستراتيجية إسرائيل الإعلامية- الأهرام ٢٠٠٩/١/٢١

وأنظر أيضا: دانى سبكتور -حوار مع "أفيخاى أدرعى" المتحدث باسم الجيش الإسرائيلى- يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/١٢/٣١ -مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: حرية الإعلام الإسرائيلى تحت المجهر -الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٥

(٩) تقرير فينوجراد - مصدر سابق.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - مغزى المناورات الجوية الإسرائيلية - مجلة الحرس الوطنى السعودى - العدد ٣١٧ ص٥١.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - إنضمام إسرائيل إلى برنامج الدرع الصاورخى الأمريكى - مجلة الحرس الوطنى السعودى - العدد ٣١٤ - ص٤٦

(١٠) فالح عد الجبار - على هامش الحرب فى غزة .. الأسئلة الصعبة - الحياة ٢٠٠٩/١/٤.

وأنظر أيضا: عبد ربه من رام الله - حماس تطبق مؤامرة إقليمية لتأسيس إمارة ظلامية فى غزة بمساعدة إيران - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: شمس الواعظين - حماس ستكون مثل حزب الله بعد حرب الصيف - شرق أوسط ٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر أيضا: فتحى صباح - أعضاء حماس فى المجلس التشريعى يقرون عقوبات الجلد وقطع الأيدى والصلب - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢٤.

وأنظر أيضا: د. جمال عبد الجواد - بعد أن سكنت المدافع - الأهرام - ٢٠٠٩/١/٣١

وأنظر أيضا: داود الشريان - حبل حماس القصير - الحياه - ٢٠٠٩/١/٢.

وأنظر أيضا: مشارى الزايدى - تجار خلف خط النار - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا حسام سعداوى - عندما تختزل القضية الفلسطينية فى بوابة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/١.

وأنظر أيضا على سالم - عن المقاومة وثقافة السلام - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٢/٢

وأنظر أيضا: عبد الله اسكندر - منظمة التحرير المرجعية والبرنامج - الحياة ٢٠٠٩/٢/١.

وأنظر أيضا - حنان سليمان - مخطط إسرائيلى لتصفية القضية الفلسطينية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا - اللإسرائيليون يواصلون محاولاتهم لتوريط مصر والأردن فى حل القضية الفلسطينية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٩.

وأنظر أيضا: د. محمد عبد السلام - خطورة إمارة إسلامية فى غزة - الأهرام ٢٠٠٩/٢/١٣.

وأنظر أيضا مجدى نجيب وهبة - حماس تحولت إلى شوكة فى ظهر الفلسطينيين - روز اليوسف ٢٠٠٩٨/٢/٢٥.

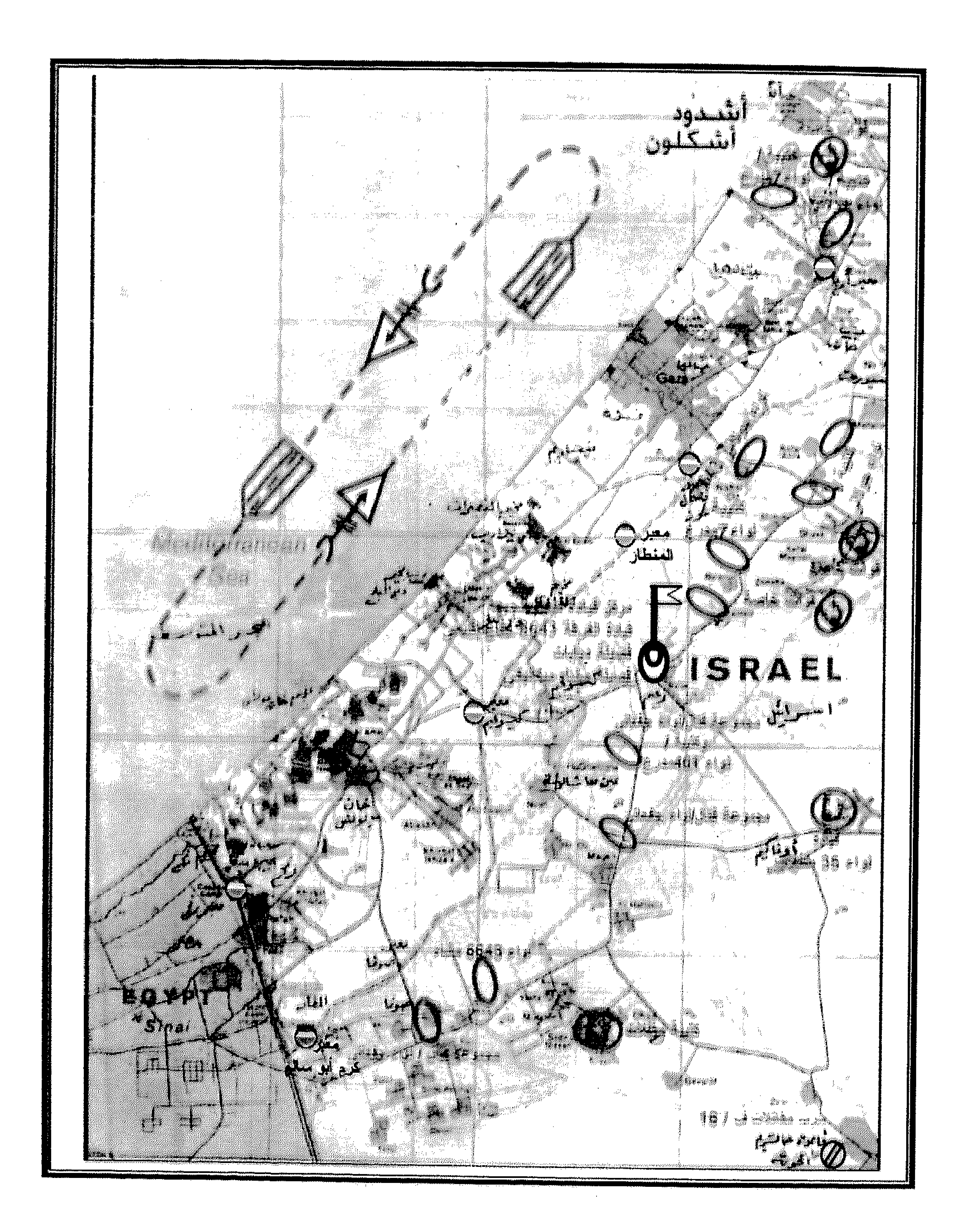
(١١) عقيد ركن متقاعد /فهمى الشليمى - العدوان الإسرائيلى على غزة .. الخسائر والأرباح - مصدر سابق فى هامش (٥)

(١٢) عادل أبو عامر - ماذا تبقى من قدرات حماس العسكرية - السياسة الدولية - أبريل ٢٠٠٩ - ص ١٣٢

وأنظر أيضا: جيش حماس - نشرة جينز ديفنس ويكلى - ٢٠٠٩/١/٧.

(١٣) International Online Defese Magazine

مناطق إنتشار وتجميع القوات الإسرائيلية
قبل الهجوم



طوابير المدرعات الإسرائيلية فى مناطق الحشد قبل الهجوم

إعداد إسرائيل السياسى للحرب



إجتماع أولمرت وكونداليزارايس وزيرة الخارجية الأمريكية فى واشنطن .

الرئيس الأمريكى جورج بوش أعطى الضوء الأخضر لإسرائيل .

زيارة تسيبى ليفنى للقاهرة وإجتماعها مع وزير الخارجية أبو الغيط .

إجتماع أولمرت مع الرئيس الروسى ميدفيديف فى موسكو .

إجتماع أولمرت مع رئيس الوزراء التركى أردوغان فى أنقرة .

إجتماع ايهود باراك مع وزير خارجية فرنسا برنار كوشنير

زيارة تسيبى ليفنى للرئيس الفرنسى ساركوزى فى باريس .

رئيس الأركان الإسرائيلى جنرال أشكينازى أثناء زيارته للبنتاجون فى واشنطن .

قيادات سياسية وعسكرية وأمنية إسرائيلية

شاركوا فى إدارة أزمة الحرب على غزة

أولاً : مجلس الوزراء المصغر (المطبخ)



رئيس الوزراء ايهود أولمرت يتوسط من اليمين وزير الدفاع ايهود باراك ومن اليسار وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى .

ثانياً : وزراء فاعلون فى إدارة الأزمة



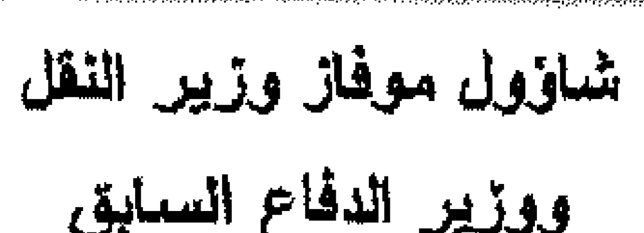



شاؤول موفاز وزير النقل ووزير الدفاع السابق

بنيامين بن إليعازر وزير الصناعة والتجارة

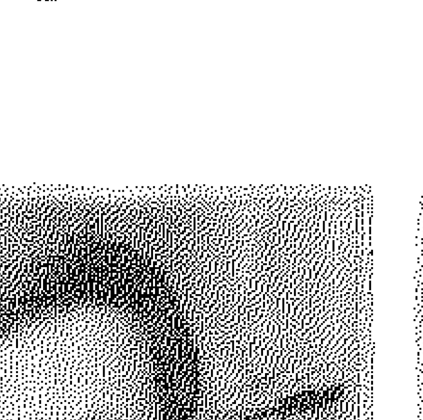
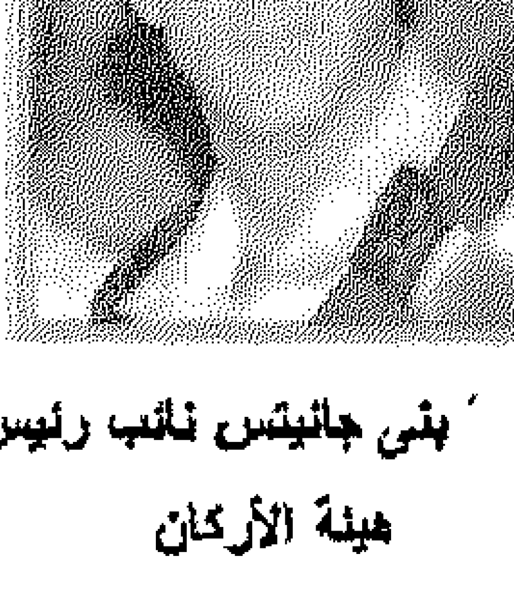
أفى ديختر وزير الأمن الداخلى

عامير بيريتس وزير الدفاع الأسبق



ثالثاً : قيادات عسكرية شاركت فى الحرب فى غزة



جابى أشكينازى رئيس هيئة الأركان

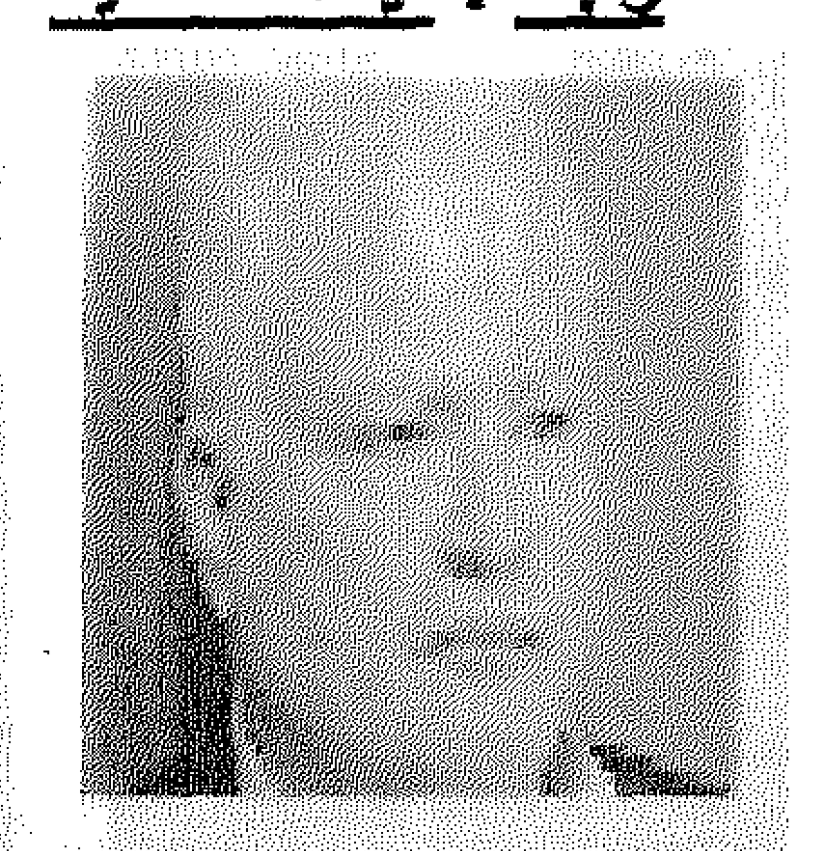
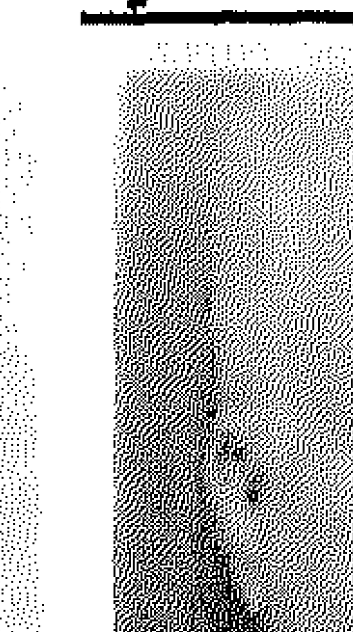
ماتان فلنائى نائب وزير الدفاع

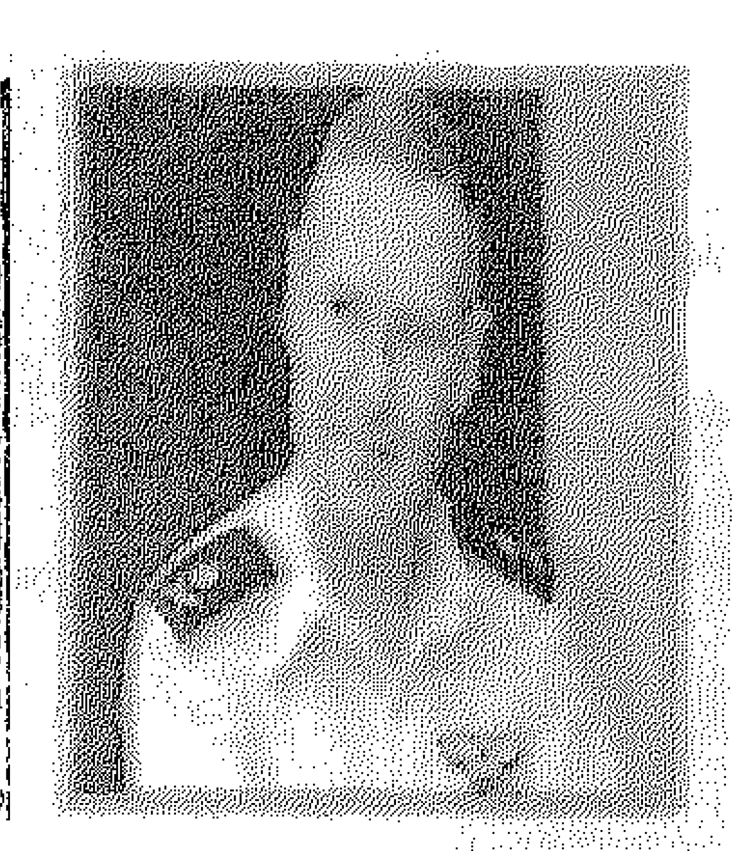
بنى جانيتس نائب رئيس هيئة الأركان

عيدو نيهوشتان قائد سلاح الجو

يؤاب جالانت قائد المنطقة الجنوبية

رابعاً : قيادات أمنية



الجنرال إحتياط عاموس جلعاد مستشار أولمرت للأمن القومى

مائير داجان رئيس الموساد

يوفال ديسكين رئيس الشاباك

عاموس يادلين رئيس أمان المخابرات العسكرية

قادة ووزراء ومسئولى مجموعة دول " الإعتدال " العربية

شاركوا فى إدارة أزمة الحرب على غزة



الرئيس المصرى
محمد حسنى مبارك

العاهل السعودى
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

عاهل الأردن
الملك عبد الله الثاني

رئيس دولة الإمارات
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

سمو أمير الكويت
الشيخ صباح الجابر الصباح

ملك دولة البحرين
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس جمهورية لبنان
العماد ميشيل سليمان

رئيس المنظمة الفلسطينية
محمود عباس

وزير الخارجية السعودى
الأمير سعود الفيصل

أمين عام جامعة الدول العربية
عمرو موسى

قادة ووزراء ومسئولى مجموعة دول ومنظمات وأحزاب " الممانعة العربية " وإيران شاركوا فى إدارة أزمة الحرب على غزة



الرئيس السورى
بشارالأسد

أمير دولة قطر الشيخ
حمد بن خليفه آل ثاني

رئيس جمهورية السودان
المشير / عمر حسن أحمد البشير

أمين عام حركة حماس خالد مشعل
ومعه موسى أبو مرزوق

وزير داخلية حماس (أغتيل أثناء الحرب)
سعيد صيام

وزير خارجية حماس
محمود الزهار

رئيس وزراء حماس
اسماعيل هنية

أحد قادة حماس العسكريين

رئيس حركة الجهاد الإسلامى
رمضان شلح

رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها
الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

أمين عام حزب الله اللبنانى
حسن نصر الله

الثلاثى السياسى الحاكم فى إيران : المرشد على خامينئى ورئيس الجمهورية أحمدى نجاد ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمى رافسنجانى

الفصل الثانى

مجريات الحرب على الصعيد العسكرى

لم تشكل الحرب مفاجأة لجميع الأطراف[١٤]

- لم تكن العملية العسكرية التى شنتها إسرائيل فى بداية عام ٢٠٠٩ واستمرت ثلاثة أسابيع ضد قطاع غزة بمفاجأة لمن كانو يتابعون تطور الأحداث وتصريحات قادة حماس وإسرائيل فى الآونة الأخيرة، إضافة لتصريحات مسئولين وإعلاميين فى إيران وسوريا، وإلى جانب الظروف التى تمر بها البيئتين الإقليمية والدولية، وهى على النحو التالى:

١- استمرار تبادل القصف الصاروخى من جانب حماس ضد مستوطنات وبلدات فى جنوب إسرائيل، مقابل قصف جوى ومدفعى من جانب إسرائيل خرقا للتهدئة التى توصلت إليها مصر مع الطرفين.

٢- إعلان حماس لإنهاء التهدئة التى استمرت ستة أشهر من جانبها وكذلك الجهاد الإسلامى، استتبع ذلك قصف المستوطنات الإسرائيلية بحوالى ٦٠ صاروخ ليلة وصول تسيبى ليفنى إلى القاهرة قبل العملية العسكرية بأيام، بهدف إفساد الزيارة التى سعت إليها القاهرة لحض إسرائيل على ضبط النفس، بعد أن تزايدت المعلومات حول نواياها لشن عملية عسكرية ضد حماس فى قطاع غزة.

٣- استمرار إغلاق المعابر بين إسرائيل وغزة، إلا فى أوقات محددة لإرسال بعض مواد الإغاثة من غذاء ووقود.

٤- تصريحات قادة إسرائيل بأنهم لن يصبروا طويلا على قصف حماس للمستوطنات والبلدات فى جنوب إسرائيل.

٥- الضغوط التى كانت تمارسها الاحزاب اليمينية المتشددة على حكومة أولمرت، ومن داخل الوزارة الإسرائيلية لشن عملية عسكرية واسعة ضد حماس فى قطاع غزة.

٦- قرب الانتخابات الإسرائيلية فى فبراير ٢٠٠٩، والرهان بين المعسكرين المتشددين (الليكود برئاسة ناتينياهو من جهة، وباراك ومعه كاديما من جهة أخرى) على إنهاء سيطرة حماس على قطاع غزة.

٧- حصول الاستخبارات الإسرائلية على معلومات تفيد بوصول أسلحة جديدة لحماس من إيران وسوريا وحزب الله، أخطرها الصاروخ (جراد) الذى يتعدى مداه الـ ٤٠كم.

٨- رغبة إسرائيل فى فرض واقع جديد على الأرض فى غزة، يمكنها أن تفرضه على إدارة الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما عند وصوله إلى البيت الأبيض، وبما يشكل أساسا لسياسته الجديدة حيال مشكلة الشرق الأوسط.

٩- استغلال إسرائيل فرصة أجازة أعياد رأس السنة والتى تستمر حوالى أسبوع فى تنفيذ عملياتها العسكرية دون تدخل من قبل الدول الكبرى ولا مجلس الأمن، وبعد إنتهاء موسم الأمطار التى تعرقل العمليات البرية.

١٠- أجرت إسرائيل مناورتين كبيرتين لتدريب قواتها على عملية اجتياح قطاع غزة، تمت الأولى فى يوليو ٢٠٠٧ والأخرى فى مارس ٢٠٠٨، فى منطقة من جنوب إسرائيل مشابهة لقطاع غزة، حضرهما وزير الدفاع باراك وكان الموضوع الرئيسى فى المناورة، التدريب على القتال فى المدن والمناطق المبنية والشوارع.

- والغريب فى أمر مرحلة ما قبل العدوان الإسرائيلى على غزة، أن تصاعدت لهجة التشدد بين حكومة أولمرت وبين أحزاب المعارضة اليمينية المتشددة وعلى رأسها الليكود. فبينما كانت وزيرة الخارجية ورئيسة حزب كاديما (تسيبى ليفنى) تدعو إلى إبعاد فلسطينى ١٩٤٨ من إسرائيل (يُعرفون باسم عرب إسرائيل)، كان زعيم الليكود بنيامين ناتينياهو يرفض تقديم أى تنازل فى خصوص مسألة المستوطنات المقامة فى الضفة الغربية، أو التنازل عن الأحياء العربية المقامة فى محيط القدس، أو أى سعى يتناقض مع أمن إسرائيل. وإذا كان مثل هذا التسابق فى التشدد من جانب الأحزاب الإسرائيلية يمكن فهم دوافعه فى إطار الحملة الانتخابية التى جرت فى فبراير ٢٠٠٩، فإنه ليس من المفهوم أن تجارى حماس هذا التصعيد الانتخابى الإسرائيلى بإعلانها إنهاء التهدئة، وجعل الوضع فى غزة مفتوحا لكل الاحتمالات، وكأنها بذلك تقترع لصالح اليمين المتطرف الذى يدعو أيضا إلى إلغاء التهدئه، ويحض على شن عمل عسكرى واسع النطاق فى غزة لوقف إطلاق الصواريخ. ولكن كانت حماس ومعها الجهاد الإسلامى يريدون "خلق وضع جديد" وواقع مختلف ينتج عنه مناخ جديد بظروف مواتية تشكل عامل ضغط على المجتمع الدولى، وبما يسفر عن إبرام إتفاق تهدئة جديد يحقق لحماس الاعتراف بها إقليميا ودوليا، وحتى لا يقتصر التعامل الدولى فقط مع رئاسة المنظمة الفلسطينية فى رام الله.

أولا: الجانب الإسرائيلى المهاجم:

عقيدة عسكرية قديمة وجديدة[١٥]

- ولقد خططت إسرائيل حربها على غزة ونفذتها فى إطار عقيدتها القتالية التى لم تتخل عنها طوال حروبها السابقة مع العرب، وتطلق عليها عقيدة دفاعية فى مستواها السياسى والإعلامى، فى حين أنها فى حقيقتها عقيدة هجومية فى مستوياتها الإستراتيجية والتعبوية والتكتيكية. فقد حرصت إسرائيل على أن تظهر نفسها أمام الرأى العالمى وإقناعه بأنها فى حالة دفاع عن النفس، ساعدها على ذلك سهولة إستدراج حماس إلى فخ إنهاء التهدئة، وإطلاق صواريخها على جنوب

إسرائيل، وبدون أن تغلف حماس فعلها هذا بأى غطاء دفاعى مقنع كما فعلت إسرائيل. لذلك ركزت إسرائيل فى خطابها الإعلامى والسياسى ما يظهرها فى صورة دولة صغيرة محاطة بالأعداء من كل جانب، وبالتالى فإنها لا تملك رفاهية إستمرار الصبر على تعرض سكانها فى الجنوب لهجمات صواريخ حماس والجهاد الإسلامى التى تكبدهم خسائر بشرية ومادية جسيمة، ومن ثم فمن حقها أن تشن ضرباتها الوقائية والاستباقية والعقابية ضد مصادر التهديد قبل أن تصل إليها، وفى هذا الإطار يمكن أن نفهم عمليات إسرائيل الهجومية ضد غزة، وتدمير ما يقال عن منشأة نووية سورية كانت تحت الإنشاء فى دير الزور فى سبتمبر ٢٠٠٧ بواسطة هجمة جوية مركزة، واغتيال عماد مغنية مسئول الاستخبارات والعمليات فى حزب الله فى ١٤ فبراير ٢٠٠٧ فى سوريا، واغتيال اللواء محمد سليمان مستشار الرئيس بشار الأسد فى اللاذقية فى نفس العام، والتهديد الإسرائيلى بضربة جوية ضد منشآت إيران النووية. وقد اعتبرت إسرائيل أن مقياس النصر فى حربها على غزة هو وقف إطلاق الصواريخ عليها من هناك. ووسيلتها فى ذلك ضرب غزة بشدة إلى الدرجة التى لا تستطيع بعدها حماس أن تقبل خسائر أخرى، فتطلب علانية وقف إطلاق النار وتتوقف عن إطلاق الصواريخ. وبما أن الحرب فى غزة كانت تدور وسط مدنيين، ولأن حماس لا تعبأ كثيرا بحجم الخسائر البشرية والمادية فى البنية الأساسية المدنية، طالما أن بنيتها العسكرية والأمنية متماسكة، فقد كان من المتوقع أن يؤدى ذلك إلى دمار واسع، وسقوط أعداد كبيرة من القتلى فى الجانب الفلسطينى قبل وقف إطلاق النار. ورغم ذلك لم تتمكن إسرائيل من تحقيق تدمير كامل فى ترسانة حماس الصاروخية رغم كل الهجمات الجوية والبرية التى شنتها ضد كل ما توافرت عنه معلومات وله علاقة بصواريخ حماس .. سواء فى ذلك مناطق تخزينها أو مواقع إطلاقها، رغم استخدام القنابل المخصصة لضرب الأهداف المتواجدة على عمق تحت الأرض، وتمكن إسرائيل من قتل مسئول الصواريخ جراد فى حماس، إلا أن إسرائيل وجدت صعوبة فى تحقيق هذا الهدف – إن لم يكن إستحالة تحقيقه، وذلك لصغر حجم قواذف الصواريخ والصواريخ نفسها، وسهولة حملها وإخفائها فى مستودعات فى أنفاق تحت الأرض، وأيضا سهولة التنقل بها من موقع لآخر، إذا ما تعرض موقع للقصف والتدمير، وسهولة إخراجها من الأنفاق عبر فتحات برميلية وسرعة توجيهها نحو المدن والبلدات والمستعمرات الإسرائيلية وقصفها ثم إعادة القواذف وأطقمها إلى الأنفاق تحت الأرض مرة أخرى، حيث لا يتطلب قصف هذه الأهداف دقة عالية لأنها مساحية وأى إصابة فيها تحقق الهدف من القصف. لذلك فإن تدمير كل ما يتعلق بالبنية الأساسية لهذه الصواريخ يتطلب توفير معلومات دقيقة وموقوتة وكاملة عنها، وإلى قوات خاصة برية مدربة على كيفية التعامل مع منشآت البنية الأساسية الصاروخية ومعظمها - إن لم يكن كلها - متواجد فى أنفاق تحت الأرض. وهو ما جعل

حماس والجهاد الإسلامى يستمران بعد وقف إطلاق النار فى قصف جنوب إسرائيل بأعداد قليلة من الصواريخ، حتى إمتنعوا نهائيا عن ذلك بعد أن مارست إسرائيل استراتيجية الردع بضرب أهداف حيوية داخل قطاع غزة عقب إطلاق كل صاروخ.

وتعبيرا عن هذه الاستراتيجية استهدفت العملية الجوية التى افتتحت بها إسرائيل حربها على غزة، ضرب مراكز الثقل العسكرى لحركة حماس والتى تشمل مراكز القيادة والسيطرة، ووسائل الإتصال والشبكات، والقيادات السياسية والعسكرية، ومستوطنات ومخازن الإمدادات اللوجيستية ومناطق تمركز وحدات القسام، وذلك بهدف إحداث شلل إستراتيجى على صعيد القيادة والكوادر العسكرية فى حماس. ولأن إسرائيل -كما ذكرنا آنفا- لم تكن تستهدف استئصال حركة حماس بالكامل، لذلك أرادت أن تضرب بنيتها العسكرية حتى الحد الأقصى بحيث تواجه واقعا جديدا هى الأضعف فيه، فتكون فى الحد الأقصى حركة سياسية دون أنياب عسكرية، وتثبت الإنقسام الفلسطينى بين حماس والسلطة الفلسطينية، بحيث تكون هناك حركتان متفصلتان سياسيا وأيديولوجيا وجغرافيا دون وزن يذكر. وكان موشى يعلون – رئيس الأركان الإسرائيلى الأسبق، ووزير المسائل الاستراتيجية فى وزارة ناتنياهو الحالية – قد عبّر عن هذا التوجه الاستئصالى فى التعامل مع الفلسطينيين أثناء معركة جنين عام ٢٠٠٢، عندما تكلم عن نظريته التى أطلق عليها "كى الوعى"، أى استخدام العنف المهول بأقصى درجاته وبما لا يجعل الفلسطينيين يعون حقيقة وأبعاد وتأثير ما يتعرضون له من ضربات عنيفة، وبما ينسيهم أهدافهم وآمالهم المستقبلية، ويسلبهم إرادتهم، ويدفعهم تلقائيا إلى الاستسلام وهو تعبير قادم من معسكرات اعتقال النازية ضد اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

ويشير المعلق العسكرى الإسرائيلى "عوفر شيلح" إلى أن "عملية الرصاص المسبوك" تندرج فى إطار "عقيدة دفاعية جديدة" فى إسرائيل، تبلورت فعلا فى الآونة الأخيرة. وفحوى هذه العقيدة الجديدة أن تتصرف إسرائيل باعتبارها "دولة هوجاء" فى مواجهة أعداء يتبنون استراتيجية الاستنزاف وإطلاق النار من بعد". وبمعنى آخر أن ترد إسرائيل على مصادر إطلاق النار بعملية عسكرية كبيرة تتصف بوحشية منقطعة النظير بغض النظر عن عدد الضحايا فى صفوفها [معاريف ٢٠٠٨/١٢/٢٨]. وقد أكد أكثر من معلق سياسى وعسكرى إسرائيلى أن جانبا من التطبيقات المفرطة فى وحشيتها لهذه العدوانية الإسرائيلية الهوجاء فى غزة مستوحى قلبا وقالبا من "مقاربة الحرب الروسية فى جورجيا" خلال الصيف الماضى، والتى تقف فى صلبها عقيدة "كل شئ فى الحرب متاح".

لكن من الصعوبة بمكان التسليم بأن تلك العقيدة الجديدة تبلورت من دون تفكير إسرائيلى مدروس، فهى مأخوذه من ما اصطلح على تسميته بـ"استراتيجية الضاحية" أو "عقيدة الضاحية"، والتى كان

قائد المنطقة العسكرية الشمالية فى إسرائيل "الجنرال" جادى إيزنكوت" أول من تحدث بشأنها فى مقابله له مع صحيفة يديعوت آحرونوت فى ٢٠٠٨/١٠/٣ حين قال: "أنا أسمى ذلك عقيدة الضاحية، وفحواها أن ما حدث فى منطقة الضاحية الجنوبية فى بيروت خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، هو ما سيحدث أيضا فى أى قرية لبنانية أو فلسطينية يطلقون النار منها على إسرائيل، فسنوجه ضدها قوة نيرانية غير متناظرة، ونتسبب فى ضرر ودمار بالغين (كما حدث فى الضاحية الجنوبية لبيروت حيث معقل قيادة حزب الله عندما تعرضت لما يشبه الدمار الشامل) وسيغدو الحديث من ناحيتنا يدور على قواعد عسكرية، لا على قرى مدنية". ورداً على سؤال عما إذا كان هذا يعنى أن يوصى هيئة الأركان العامة والمؤسسة السياسية فى إسرائيل بإنزال أقصى العقوبة بأى قرية لبنانية أو فلسطينية تطلق منها النار؟ أجاب آيزنكوت: "هذه ليست توصية، أنها خطة ، وقد أُقرَّت".

- أما النتيجة التى تم التوصل إليها على صعيد المؤسسة العسكرية فى إسرائيل فهى "يجب أن يتم حسم الحرب المقبلة فى حالة إندلاعها بسرعة وقوة من دون أى إعتبار للرأى العام العالمى .. فلدى إسرائيل القدرة على القيام بذلك، بل لديها الآن قوة كبيرة مقارنة بما كان لديها فى السابق، وليست لدى الجيش الإسرائيلى أعذار لعدم تحقيق الأهداف التى سيكلف بإنجازها". وهذا ما يفسر إصرار وتصميم الجيش الإسرائيلى فى حربه الأخيرة على غزة على ممارسة المزيد من العدوانية الوحشية الهوجاء فى التعامل مع شعب غزة، ومستقبلا مع أى شعب عربى تدخل بلده فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل.

إعتبارات سياسية[١٦]

- رغم إنسحاب إسرائيل من غزة فى سبتمبر ٢٠٠٥ استمرت غزة تشكل شوكة فى ظهر إسرائيل، خاصة بعد سيطرة حماس عليها بالكامل فى يونيو ٢٠٠٧ وطرد مؤسسات السلطة الفلسطينية منها، وتحول غزة إلى مستودع للذخيرة والسلاح والصواريخ، سواء التى استولت عليها من عناصر السلطة الفلسطينية وحركة فتح بعد فرارهم من القطاع، أو التى يتم تهريبها إلى حماس من إيران وسوريا وحزب الله عبر السودان تم عبر الأنفاق على الحدود من مصر أو عن طريق البحر المتوسط. وبرغم محدودية التأثير المادى والبشرى لصواريخ حماس إلا أنها نشرت حالة من الذعر بين سكان جنوب إسرائيل، وشكلت نوعا من التحدى الفلسطينى لاستراتيجية الردع الإسرائيلى، ولهيبة الجيش الإسرائيلى والتى سبق أن إهتز فى حرب لبنان ٢٠٠٦. وقد أثرت عدة عوامل جغرافية وسياسية واستراتيجية فضلاً عن البعد الإيديولوجى العنصرى فى تخطيط العمليات العسكرية الإسرائيلية وإدارتها فى قطاع غزة وتمثلت فى الخبرة الإسرائيلية السابقة للقتال فى القطاع عندما كان تحت الاحتلال، وضرورة تقطيعه إلى أقسام عرضية منفصلة وغير مترابطة، يتم التعامل

مع كل منها على حدة، مع حصار المدن والبلدات والمخيمات وعزلها عن بعضها، والحرص على عدم التورط في قتال برى داخلها، والاعتماد على الهجمات الجوية في التعامل مع مراكز المقاومة داخلها بتدميرها ودون التدخل بريا ضدها، هذا إلى جانب خبرة القوات الإسرائيلية التى تم إكتسابها في حرب لبنان، وأبرزها صعوبة - أو استحالة - تنفيذ هدف القضاء نهائيا على قدرات أى من ميليشيات المقاومة اللبنانية (حزب الله) أو الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامى) في الزمن المتاح سياسيا ودوليا، إلى جانب صعوبات الحرب البرية الممتدة في عملية غير محددة الهدف والنتائج، خاصة مع التطوير الذى أدخلته حماس على بنيتها العسكرية في القطاع بعد إستيلائها على السلطة، وتواصل حصولها على إمدادات تسليحية من إيران، وإرتفاع مستوى كفاءة جناحها العسكرى (كتائب القسام) نتيجة الإرتقاء بمستوى تدريبهم الذى كان يتم جانبا رئيسيا منه في إيران والبقاع اللبنانى على أيدى خبراء إيرانيين ومن حزب الله، إلى جانب إعادة تنظيمهم وتسليحهم وتطوير بنيتهم الأساسية في أنفاق تحت الأرض، وهو ما كانت تتابعة بدقة أجهزة استخبارات إسرائيل. كما كان لموقف مصر في جنوب قطاع غزة الرافض سيطرة حماس على القطاع، وإصرارها على عدم الرضوخ للضغوط السياسية والإعلامية - بل والميدانية أيضا - التى مورست عليها لفتح معبر رفح دون قيود، وإصرار مصر على إخضاع هذا المعبر لإتفاقية ٢٠٠٥ أثره السلبى على حركة حماس العسكرية التى تفتقد إلى أى عمق إستراتيجي لها. في ذات الوقت الذى وقفت فيه مصر بقوة في مواجهة العدوان الإسرائيلى، وهو الموقف الذى دعمته السعودية والأردن ودول عربية أخرى في الخليج والمغرب العربى. وكما كان متوقعا، فقد رفضت إسرائيل طوال أيام القتال أن تستجيب لأى من المبادرات المصرية أو الأوروبية التى قدمت لوقف إطلاق النار، وحتى قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ القاضى بذلك - حتى تحقق أهدافها السياسية والاستراتيجية من الحرب، ولو في حدها الأدنى الذى تمثل في إضعاف حماس سياسيا وعسكريا، والحصول على ضمانات أمريكية بمنع تهريب الأسلحة مستقبلا إلى حماس، وهو ما تحقق بالاتفاق الأمنى الذى أبرم بين وزيرتى إسرائيل وأمريكا عشية وقف إطلاق النار.

- وفيما يتعلق بتوقيت شن إسرائيل عمليتها العسكرية التى بدأت بالضربات الجوية يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٧ - أى قبل ٢٤ يوما من مغادرة الرئيس الأمريكى بوش لمنصبه - وبحيث تحصل على أقصى دعم سياسى ومادى من إدارته أثناء الحرب، إضافة إلى عدم وثوق المسئولين الإسرائيليين من تقديم الرئيس الجديد باراك أوباما نفس الدعم غير المشروط لها، بالرغم من البيان الذى أصدره ويدعم فيه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولم يرد هؤلاء المسئولون الإسرائيليون في بدء علاقتهم بأوباما أن يجبروه على الموافقة على عملهم العسكرى. وكان في تقديرهم أن فترة الثلاثة وعشرون يوما التى

ستسبق دخوله البيت الأبيض كافية لتنفيذ العملية العسكرية وتحقيق كافة أهدافها السياسية والاستراتيجية بما فى ذلك الضمانات الأمنية الأمريكية، ثم تنسحب من غزة بعد ذلك حتى لا تفرض عليه وضعا فى المنطقة يشكل له إحراجا عند بدء تعامله مع دولها، وبما قد لا يتوافق مع مصالح إسرائيل.

إعتبارات أيديولوجية[١٧]

- عكست المجازر الوحشية التى إرتكبتها القوات الإسرائيلية فى قطاع غزة أثناء هجومها الأخير، والتى استخدمت فيه جميع أنواع الأسلحة بما فيها المحرمة دوليا، ما تتسم به العقيدة العسكرية الإسرائيلية من بعد أيديولوجى عنصرى وعدوانى، تمثل فى عمليات القتل والتدمير والحصار والتجويع والتهجير الجماعى للفلسطينيين. ولم تكن هذه الجرائم وليدة الظروف التى نشبت فيها الحرب الأخيرة على غزة، أو قاصرة عليها فقط، بل تعد من الأمور العنصرية التى يؤمن بها الإسرائيليين خاصة العسكريين منهم، والسارية فى دمائهم ويعملون بمقتضاها، حيث أنها تلقن لأطفالهم فى المدارس، وترسخ فى عقولهم من خلال الفتاوى والتعاليم التى يرددها حاخاماتهم ويطالبون بتنفيذها.
- وما ننقله هنا من نصوص فى كتبهم الدينية التي يعملون بموجبها، هى أمثلة مما يستند إليها الحاخامات المتطرفين لتبرير عدوان إسرائيل على الشعب الفلسطينى، والتحريض على البطش به. وهو أمر يرفضه حاخامات آخرون ويهود عديدون فى باقى أنحاء العالم، ويرون فى هذا التبرير والتحريض إساءة للدين اليهودى وتشويها له من قبل حاخامات إسرائيل المتطرفين.
- فلقد ورد فى سفر التثنية: "حين تقترب من مدينة لكى تحاربها، إستدعها للصلح، فإن أجابتك للصلح وفُتحت لك، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويُستعبد لك. وأن لم تسالمك بل عملت معك حربا، فحاصرها، وإذا دفعها الرب الهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل من فى المدينة فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك التى أعطاك الرب الهك" (التثنية ٢٠: ١٠-١٦)
- وورد فى سفر العدد: "اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكر، اقتلوها" (العدد٢٠: ١٧-٢٠)
- وورد فى سفر صموئيل الأول: "فالآن إذهب واضرب عماليق وحرموا كل ماله، ولا تعف عنهم، بل اقتل رجلا وإمرأة وطفلا ورضيعا، بقرا وغنما، جملا وحماراً" (صوئيل ١٥: ٢٣).
- كما ورد فى سفر يشوع: "وحرموا كل ما فى المدينة من رجل وإمرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير، بحد السيف" (يشوع ٦: ٢١)

وهناك العديد من النصوص التوراتية التى يستند إليها حاخامات إسرائيل فى فتاويهم لتبرير كل أنواع القتل والبطش والتدمير ضد أعدائهم. منها الرسالة التى بعث بها الحاخام مردخاى الياهو - الذى يعد أكبر مرجعية دينية للتيار الدينى القومى فى إسرائيل - إلى رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت، وجميع القادة السياسيين والعسكريين، ذكر فيها قصة المجزرة التى تعرض لها شكيم بن حمور والتى وردت فى سفر التثنية الأصحاح ٣٤: ٩-١٤ كدليل على النصوص التوراتية التى تتيح لليهود إنزال العقاب الجماعى على أعدائهم وفقا لأخلاقيات الحرب، قال فيها: "طبقا لما ورد فى التوراة فإن مدينة كاملة تحملت المسئولية الجماعية عن السلوك غير الأخلاقى لواحد من أفرادها". وأضاف: "وهذا المعيار نفسه يمكن تطبيقه على ما حدث فى غزة، حيث يتحمل جميع سكانها المسئولية لأنهم لم يفعلوا شيئا لوقف إطلاق الصواريخ القسام". وقال الحاخام أيضا فى رسالته لرئيس الوزراء أولمرت: "إن المس بالمواطنين الفلسطينيين الأبرياء أمر شرعى".

أما الحاخام الأكبر لمدينة صفد شلومو إلياهو فقد قال: "إذا قتلنا مائة فلسطينى دون أن تتوقف صواريخ القسام، فلابد أن نقتل منهم ألفا، وإذا لم يتوقفوا فلنقتل منهم عشرة آلاف، وعلينا أن نستمر فى قتلهم حتى لو بلغ عدد قتلاهم مليون قتيل، وأن نستمر فى القتل مهما استغرق من وقت".

وكان الحاخام يسرائيل روزين - رئيس معهد تسوميت وأحد كبار مراجع الإفتاء فى إسرائيل - قد أصدر فتوى فى مارس ٢٠٠٨ تبيح تطبيق "حكم عملاق" على كل من تعتمل فى قلبه كراهية إسرائيل، وقال "إن حكم التوراة ينص على قتل الرجال والأطفال وحتى الرضع والنساء والعجائز، وسحق البهائم". وأضاف روزين فى فتواه قائلا: "إن عملاق هذا العصر هم الفلسطينيون". وشدد روزين فى فتواه قائلا: "إن تطبيق حكم عملاق يجب أن يقوم به اليهود فى كل وقت وزمان لأنه تكليف إلهى". كما أفتى حاخامات آخرون منهم دوف بيثور، وأورى ليبانسكى بمثل هذه الفتاوى. وفى فتوى أخرى دعت مؤسسة حاخامات إسرائيل فى الجيش الإسرائيلى إلى قصف المناطق السكنية فى غزة، ومن بين المصدقين على هذه الفتوى الحاخام عوفيدا ا يوسف - الزعيم الأكبر لحزب شاس المتطرف - كما أفتى الحاخام آفى رونتسكى بأن أحكام التوراة تبيح قصف البيوت الفلسطينية بمن فيها من الجو.

يتضح من ذلك أن الروح العنصرية التى تعتلج فى صدور الإسرائيليين مصدرها نظرة إستعلائية تحتقر كل الشعوب الأخرى غير اليهود، وتستهين بكل الأروح وتستهتر بكل القوانين والمواثيق، ومصداق هذا كله ما ورد فى سفر المكابين: "قال موسى: يارب، لماذا خلقت شعبا سوى شعبك المختار؟ فقال الرب: لتركبوا ظهورهم، وتمتصوا دماءهم، وتحرقوا أخضرهم، وتلوثوا طاهرهم، وتهدموا عامرهم" (سفر المكابين الثانى ١٥: ٣٤).

- هذا هو البعد الأيديولوجى الذى يطبقه الجيش الإسرائيلى فى عقيدته العسكرية حين يشن حروبه العدوانية والتوسعية ضد جيران إسرائيل من العرب، خاصة الفلسطينيين. وهى كما نرى فى نصوصهم الدينية وفتاوى حاخاماتهم، عقيدة عنصرية عدوانية دموية وحشية، ينفذونها بكل دقة سواء فى ضرباتهم الجوية أو ضرباتهم البرية والبحرية، لا يفرقون بين عسكريين ومدنيين، ولا بين ساحات معارك وأهداف عسكرية، وبين مناطق سكنية وأهداف مدنية. ويبدو أن استسلام قادة الدول الغربية لهيمنة إسرائيل وتجاوزهم عن خطاياها وجرائمها، سيستمران وقت طويلا لأنه جعلوا من معاناة اليهود على أيدى النازيين الألمان فى أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية فى القرن الماضى، صك غفران يسمح بموجبه للإسرائيليين بارتكاب ما يشاءون من الجرائم والمجازر فى فلسطين المحتلة.

ملامح عامة للبعد العسكرى للحرب[١٨]:

- إتسمت الحرب على غزة فى بعدها العسكرى بعدة ملامح عامة، يرجع بعضها للطبيعة الجغرافية الضيقة لقطاع غزة، والبعض الآخر لمجمل الأهداف السياسية والاستراتيجية لطرفى الحرب (إسرائيل وحماس)، والتأثر الواضح بنتائج ودروس حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وما حواه تقرير فينوجراد من توصيات للاستعداد لحرب قادمة توقّع حتمية وقوعها، هذا إلى جانب تداخل أهداف ومصالح أطراف إقليمية فرضت نفسها بدرجة كبيرة على سير أعمال القتال، لاسيما فى إطالتها لمدة ٢٣ يوما.
- أما أبرز هذه الملامح فتتمثل فى الآتى:

١- فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل مستعدة جيدا لهذه الحرب، وحددت أهدافها ورسمت أبعادها بدقة، بل وتدربت قواتها أكثر من مرة عليها، إلا أن حركة حماس والتى أيضا كانت على علم بقرب وقوعها، فوجئت بقوة حجمها واتساع أبعادها الجغرافية والزمنية، وهو ما اعترف به رئيسها خالد مشعل عندما صرح بأن "حماس خططت لتلك العملية على أساس أنها لن تأخذ أكثر من يومين أو ثلاثة، ثم تحدث تظاهرات فى العالم العربى والإسلامى، وتخرج الناس للشوارع فى مصر وباقى البلدان، وتنظم تظاهرات أمام البعثات الدبلوماسية المصرية، وكل هذا بهدف الضغط على مصر لتفتح معبر رفح بدون شروط". ثم أضاف مشعل: "هذا كان رهاننا على الشارع العربى، ولم تكن لدينا توقعات بهذه الجرائم التى سترتكب ضد شعبنا ومواطنينا فى غزة". هذا كان رهان حماس، ولذلك لم تقم بإعداد الجبهة الداخلية فى قطاع غزة بالأسلوب الواجب لمواجهة حرب تستمر ٢٣ يوما، خاصة من جهة تحصين المدنيين من شعب غزة ضد الهجمات الجوية الإسرائيلية التى لم يختلف إثنان فى أنها ستكون رأس الحربة فى العملية العسكرية، ثم طوال العملية البرية لمساندتها.

لذلك لم يتم تجهيز ملاجئ إيواء، للمدنيين، ولامستشفيات تحت الأرض مجهزة لاستقبال المصابين، حيث تم الإعتماد فقط على مستشفى الشفاء التى استهدفتها الطائرات الإسرائيلية لوجود معلومات مؤكدة لدى الاستخبارات الإسرائيلية بوجود قيادات حماس السياسية والعسكرية فى ملجأ محصن أسفل المستشفى. إلى جانب النقص فى الاحتياجات المعيشية من غذاء ووقود .. الخ، وهو ما أدى إلى وقوع هذا العدد الضخم من الخسائر البشرية حوالى ١٥٠٠ قتلى وحوالى ٥٠٠٠ مصاب ٧٠% منهم من المدنيين.

٢- ومع إدراك الجميع بأنه لا يوجد وجه للمقارنة فى القوة العسكرية بين حماس وإسرائيل، فإن حماس اعتمدت على ما لديها من صواريخ أرض/أرض لردع إسرائيل عن الاستمرار فى الحرب. وأن وصول صواريخ جراد إلى مدن رئيسية فى جنوب إسرائيل - اشدود واشكلون وبئر سبع- سيجبر إسرائيل على وقف الحرب، كما فعل حزب الله فى جنوب لبنان عام ٢٠٠٦. ولم تدرك حماس الفارق الكبير بين حربى ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، وأن إسرائيل استوعبت تماما درس صواريخ حزب الله، ولن تسمح بتكراره، وذلك بقصف مواقع ومستودعات الصواريخ شمال غزة بصواريخ وقنابل جديدة سُلّحت بها مقاتلاتها، إضافة لوجود شبكة ضخمة من عملاء إسرائيل داخل غزة جعلوا مواقع حماس السياسية والعسكرية واللوجيستية أشبه بكتاب مفتوح أمام الاستخبارات الإسرائيلية. كما أن سلاح الصواريخ الذى بيد حماس لا يمكن أن يكون له مفعولا إلا إذا استخدم بأسلوب (الإغراق الصاروخى) أى قصف الأهداف الإسرائيلية بمئات الصواريخ، وهو ما لم يكن متاحا لحماس، حيث كانت تقصف الأهداف الإسرائيلية بحوالى ٥٠ - ٦٠ صاروخ فى اليوم ومثلها من قذائف الهاون ١٢٠مم فى أقصى الحالات، معظمهم من طراز القسام ضد المستوطنات القريبة من الحدود، وهى غير مهمة، وبعدد محدود من صواريخ جراد ضد المدن والأهداف الكثيرة والمهمة، وقد تقلص هذا العدد فى الأيام الأخيرة من الحرب إلى ٤ - ٥ صاروخ فى اليوم، لذلك فقد سلاح الصواريخ قيمته الاستراتيجية التى عّولت عليها حماس باعتباره يشكل ما أسمته (الردع بالرعب).

٣- راهنت حماس أيضا على توريط القوات الإسرائيلية فى قتال مدن وشوارع ومبانى، وهو بالطبع من أصعب أنواع القتال التى تواجهها الجيوش التقليدية، حيث تفقد المدرعات قيمتها، بل تصبح أهدافا سهلة للكمائن المضادة للدبابات والعبوات المتفجرة التى يزرعها المدافعون داخل المدن على نواصى الشوارع وداخل المبانى المفخخة وفوق أسطح المنازل .. الخ، وبما يمكن المقاومين من تكبيد القوات الإسرائيلية خسائر فادحة فى الأفراد والمعدات، تجبرها على وقف القتال والانسحاب. فى حين أن القوات الإسرائيلية تجنبت تماما التورط فى قتال داخل مدن قطاع غزة، واكتفت فقط بحصارها وقصفها جوا وبالمدفعية والتوقف عند ضواحيها الخارجية، والضغط على الموجودين

داخلها بالنيران، ذلك لأن تورطها فى قتال داخل المدن سيفقدها دعم المعاونة الجوية القريبة التى تعتمد عليها القوات البرية فى قتالها، كما أن القوات الإسرائيلية البرية لا تريد الوقوع فى الفخاخ المنصوبة لها داخل المدن لاختطاف جنودها بواسطة المقاومين، ثم المساومة عليهم كما يحدث حاليا مع الجندى الإسرائيلى الأسير لدى حماس (شاليت)، حتى أن تعليمات القادة الإسرائيليين لجنودهم بأن يتجنبوا الوقوع فى الأسر حتى ولو اضطروا إلى الانتحار، وفى حالتين أثناء القتال شمال غزة طلب قائد وحدة إسرائيلية خاصة من المروحيات الأباتشى تدمير منزل على كل من فيه - سواء من حماس أو إسرائيلين - لأن رجال المقاومة أسروا أحد جنوده داخله.

٤- وفى المقابل كانت خيارات إسرائيل للتعامل مع صواريخ حماس متنوعة، فقد اعتمدت أولا على ما لديها من معلومات عن مواقع ومستودعات هذه الصواريخ، فشنت هجماتها الجوية ضدها لتدميرها، وما لم تستطع تدميره تكفلت القوات الخاصة أثناء الهجمات البرية بتدميره، وبذلك دمرت ٧٠% تقريبا من القوة الصاروخية لحماس، ولم يبق لديها بعد توقف القتال سوى ١٢٠٠ صاروخ معظمهم من طراز القسام والكاتيوشا محدودة المدى. أما الأسلوب الثانى الذى تعاملت به إسرائيل، وهو بجميع المقاييس أسلوب وحشى وإجرامى، فهو ضرب جميع الأهداف والمنشآت العسكرية والمدنية بقسوة إلى الدرجة التى لا تستطيع بعدها حماس أن تقبل مزيدا من الخسائر نتيجة الضغط الشعبى المضاد لها فى الداخل، فتطلب وقف إطلاق النار، ولكن لأن حماس لا تعبأ كثيرا بحجم الخسائر البشرية والمادية طالما أن الهيكل الرئيسى للقيادات السياسية والعسكرية وكتائب القسام سليما، فقد استمر القتال والتدمير والمجازر ٢٣ يوما. وقد أثبتت معركة الصواريخ التى دارت فى غزة فشل جميع وسائل الدفاع الصاروخى التى حاولت إسرائيل تطويرها - مثل نظام "القبة الحديدية" ونظام "حيتس" - أو التى حصلت عليها من الولايات المتحدة أخيرا - مثل نظام "سكاى جارد" و"باتريوت باك-٣" فى التصدى للصواريخ قصيرة المدى والتى تطلق على إرتفاعات منخفضة.

٥- وكما خسرت إسرائيل معركة الصواريخ، فقد خسرت أيضا معركة تدمير الأنفاق. فرغم إعلانها أنها دمرت حوالى ٧٠% من الأنفاق المتواجدة فى منطقة الحدود بين مصر ورفح، وقد استخدمت فى ذلك القنابل الإرتجاجية والقنابل المضادة للتحصينات تحت الأرض (GBU-٣٩)، وهجمات القوات الخاصة، إلا أن الفلسطينيين فى رفح استأنفوا بناء الأنفاق مرة أخرى، سواء بإصلاح ما تهدم منها أو ببناء أنفاق جديدة. ذلك لأن الأنفاق كانت مكون أساسى فى الخطة الدفاعية التى أعدتها كتائب القسام، ليس فقط بهدف التهريب، ولكن أيضا لمفاجأة القوات الإسرائيلية بخروج مقاتلى المقاومة كالأشباح من هذه الأنفاق لمقاتلتهم ومحاولة أسر بعضهم، وهو ما دفع إسرائيل بعد

توقف القتال إلى الاستمرار فى قصف الأنفاق مع كل إطلاق صاروخ من جانب حماس ضد مدن جنوب إسرائيل.

٦- ولقد فشل الطرفان فى تحقيق أى حسم فى هذه الحرب، فعلى الجانب الفلسطينى تلقت حماس ضربة عسكرية ونفسية كبيرة بسبب حجم الخسائر فى المدنيين والعسكريين، وإن إدعت أنها خرجت منتصرة فى هذه الحرب لاستمرار سيطرتها السياسية والأمنية على القطاع، كما أن التهدئة التى تم التوصل إليها عبر الوساطة المصرية دون إتفاق مكتوب ستفرض عليها عدم إطلاق أى صاروخ على إسرائيل، وإلا فإن الرد الإسرائيلى معروف طبيعته، وهذا فى حد ذاته نجاح للردع الإسرائيلى، وستحتاج حماس لوقت طويل وجهد كبير لاستعادة ثقة الشعب الفلسطينى فيها، وجدارتها بأن تحكمه. أما الأخطر من كل ذلك، فهو ما أصاب روح المقاومة من إنكسار فى هذه الحرب، حيث لن يستطيع أحد فى غزة أن يتفوه بلفظ المقاومة، ربما لسنوات طويلة قادمة بعد الثمن الذى دفعة شعب غزة دفاعا عن المقاومة والتى لم تستطع أن تدافع عنه بل دافعت عن نفسها. أما على الجانب الإسرائيلى، وإن استعادة إسرائيل جزءاً من مصداقية إستراتيجية الردع، فإنها فشلت فى القضاء نهائيا على مواقع الصواريخ، كما فشلت كذلك فى منع التهريب عبر الأنفاق، وفشلت ثالثا فى استعادة أسيرها جلعاد شاليت حتى الآن، وسيكون ذلك فى المستقبل بثمن غال. ولقد وصلت إسرائيل فى حربها الجوية والبرية إلى حدها الأقصى، خاصة وأن (بنك الأهداف) لهذه الحرب كان محدوداً منذ البداية، وبعد تدميرها لم يعد هناك أهدافا أخرى تستحق المقاتلات التعامل معها. وتحولت الحرب فى أيامها الأخيرة إلى حرب استنزاف للجانبين الفلسطينى والإسرائيلى على السواء. لذلك كان الجنرال حابى أشكنازى صادقا مع نفسه عندما صرّح فى مؤتمر صحفى يوم ١٣ يناير بأن حماس مازالت تحافظ على قدرات هجومية ودفاعية، ولا يجب الاستهتار بها رغم الضربات التى وجهت لها.

- ويبقى السؤال: على ماذا راهنت إسرائيل فى هذه الحرب؟ لقد راهنت إسرائيل على سيناريو أقرب إلى ما حققته فى حرب صيف لبنان ٢٠٠٦، وهو أن تستمر فى توجيه الضربات التى تؤدى إلى سقوط المزيد والمزيد من الضحايا والخسائر المادية، ولا يجد العرب أمامهم سوى سبيل مجلس الأمن يلجأون إليه، وهو الطريق الذى مهدت له إسرائيل جيدا عندما أخطرت الأمم المتحدة والدول الكبرى قبل عدوانها بأنها وصلت إلى طريق مسدود فى مواجهة صواريخ حماس التى تهدد شعبها فى الجنوب، ومن ثم لم يعد أمامها سوى استخدام القوة باعتبارها حقا مشروعا لها للدفاع عن النفس، أما إذا أراد العرب والعالم أن يوقفوا المجزرة فأمامهم مجلس الأمن، والذى عليه أن يصدر قرارا، ولكى تقبله إسرئيل لابد أن يوفر ضمانات تقضى على احتمال عودة الصواريخ لإزعاج سكان جنوب

إسرائيل، وبما يوفر مناطق محظور فيها السلاح والمسلحون، تحميها قوات وضمانات دولية - وقد تحتلها إسرائيل نفسها عند اللزوم - وبموافقة الجميع بما فيهم حماس على هذا القرار باعتباره قراراً للشرعية الدولية. وهكذا تتغير قواعد اللعبة في غزة والضفة - وهو ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني باعتباره أبرز أهداف العملية العسكرية - وبعد ذلك تتفرغ حماس في غزة للحديث عن "الانتصار الرباني" وللمناكفات مع باقي القوى الفلسطينية، وينشغل الجميع بالبحث عن حلول توافقية بين الفصائل الفلسطينية باعتبار ذلك أبرز الأهداف الملحة أمام العرب، وفي المقابل تتفرغ إسرائيل لاستكمال مشروعها الاستيطاني في القدس والضفة، وعندما يتوصل الفلسطينيون إلى الحل التوافقي لن يجدوا شيئا يتفقون عليه.

الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية:[١٩]

- وضعت إسرائيل لنفسها عدة أهداف إستراتيجية من وراء عمليتها العسكرية في قطاع غزة، ولأول مرة لم تعلن عن هدفها السياسي من وراء هذه العملية. وقد تمثلت تلك الأهداف الاستراتيجية في الآتي:

١- إضعاف حركة حماس وليس إزالتها أو تغييرها، لأن إزالتها ليس في مصلحة إسرائيل لكون استمرار حماس في حكم قطاع غزة يكرس الإنقسام الفلسطيني جغرافيا وسياسيا، أما إضعافها فيأتي من خلال تحطيم بنيتها العسكرية وكسر أنيابها ومخالبها، وإفقادها التأييد الشعبي نتيجة ما تتسبب فيه من كوارث وخسائر في الشعب الفلسطيني في غزة. وتلقينها درسا عسكريا قاسيا يجعلها تفكر كثيرا قبل أن تستفز إسرائيل بعمليات مقاومة جادة.

٢- منع حماس من إطلاق الصواريخ ضد مدن وبلدات ومستوطنات جنوب إسرائيل، وذلك بتدمير أكبر قدر من مستودعات ومواقع إطلاق الصواريخ، خاصة شمال وشرق غزة.

٣- تدمير شبكة أنفاق التهريب المتواجدة في منطقة الحدود بين مصر وقطاع غزة، والتي من خلالها يحصل الغزاويون على احتياجاتهم المعيشية، وبما يفسد على إسرائيل خطتها في حصار القطاع وإغلاق المعابر، خاصة فيما يتعلق بتهريب الأفراد والأسلحة الصغيرة والذخائر والمفرقعات.

٤- فرض نظام أمني إقليمي ودولي يعطي ضمانات لإسرائيل بمنع تهريب الأسلحة والصواريخ إلى حماس في قطاع غزة، ويفضل أن يكون ذلك بإنشاء مناطق منزوعة السلاح شمال وجنوب إسرائيل، وبإشراف قوات دولية مثل التي فرضها قرار مجلس الأمن ١٧٠١ في جنوب لبنان عقب حرب صيف ٢٠٠٦ هناك، وتوقيع اتفاقية ضمانات أمنية مع الإدارة الأمريكية لبوش قبل رحيلها، وهو ما تحقق فعلا.

٥- إستمرار فرض السيطرة على المعابر حول القطاع، وربط فتحها بالإفراج عن الجندى الإسرائيلى شاليت الذى تحتجزه حماس والسعى لاستعادته بكافة الطرق العسكرية والاستخباراتية التحتية والدبلوماسية أيضا، وتوقيع اتفاقية تهدئة طويلة الأمد.

٦- استعادة مصداقية استراتيجية الردع التى خسرتها إسرائيل فى حرب لبنان ٢٠٠٦، وتبليغ رسائل إلى كل من طهران ودمشق وحزب الله، بأن ما سيشاهدونه فى غزة من عمليات عسكرية جوية وبرية من قبل القوات الإسرائيلية، قابل للتكرار ضدهم وبصورة أكبر إذا ما تعرضت إسرائيل لهجمات صاروخية من جانبهم مستقبلا.

اعتبارات استراتجية:[٢٠]

- بجانب الاعتبارات السياسية والايديولوجية السابق الإشارة إليها، والأهداف الاستراتيجية التى وضعتها إسرائيل لتنفيذ عمليتها العسكرية فى قطاع غزة، كانت هناك عدة اعتبارات إستراتيجية حكمت سلوكها أثناء إدارة هذه العملية، وهى على النحو التالى:

١- الاعتماد بشكل رئيسى على القوات الجوية فى تحقيق القدر الأكبر من الأهداف العسكرية من العملية، والمتمثلة فى تدمير البنية العسكرية لحماس خاصة ما يتعلق منها بالصواريخ أرض/أرض، ومستودعات الأسلحة والذخائر، والمنشآت والمقار الأمنية والحكومية، ومراكز القيادة والسيطرة السياسية والعسكرية.

٢- الاستفادة القصوى من شبكة العملاء الفلسطينيين التابعين لإسرائيل، فى تحديد أماكن الأهداف الحمساوية، خاصة القادة السياسيين والعسكريين بقتلهم أو خطفهم، ويقدر عدد هؤلاء العملاء بعدة آلاف كانوا يزرعون شرائح معدنية (بيكون) ووسائل إلكترونية أخرى فى مكان الهدف وبما يوجه الصاروخ من الطائرة نحوه مباشرة، إضافة للرسائل الهاتفية الفورية التى كان يبلغها العملاء عن أماكن تواجد وتحركات قيادات حماس، وهو ما أدى إلى مقتل عدد كبير من قيادات وعناصر الأمن فى حفل تخرج معهد الشرطة فى الهجمة الإفتتاحية للحرب، والتى شكلت مفاجأة لحماس لأنها وقعت يوم السبت المفترض أنه أجازة عند اليهود. ثم كانت الضربة الثانية بمقتل القيادى نزار الريان فى منزله ووسط أهله، تلى ذلك مقتل أمير منسى مسئول الصواريخ جراد فى منطقة العطاطرة جنوب بيت لاهيا، ثم كانت الضربة القاسمة فى مقتل سعيد صيام وزير الداخلية ومعاونيه لحظة دخوله منزل شقيقه، الأمر الذى يؤكد دقة المعلومات التى كانت متوافرة لدى جهاز الشاباك ورئيسه ديكستين، الذى قال أنه يعلم كل ثقب فى قطاع غزة، كما يعلم مكان تواجد رئيس حكومة حماس إسماعيل هنية فى ملجأ محصن أسفل مستشفى الشفاء، وعلم لحظة خروجه منه فى

نهاية الحرب، ولكن أولمرت لم يعط موافقته على قتله لأنه فى نظر أولمرت بلا قيمة سياسية، وينبغى أن يبقى ضعيفا فى إطار حماس الضعيفة..

٣- التصور الإسرائيلى لاستراتيجية الخروج من الحرب، وعدم السماح لحماس بأن تدّعى فى نهاية الحرب أنها حققت نصراً سياسيا كما فعل حزب الله عقب حرب لبنان عام ٢٠٠٦. ومن ثم ينبغى أن يكون ظاهراً للرأى العام العالمى والإقليمى والداخلى فى إسرائيل أن إسرائيل حققت فى نهاية الحرب إنجازات إستراتيجية لا جدال حولها، وبما لا يسمح ببروز إنتقادات داخل إسرائيل تؤدى إلى تشكيل لجنة تحقيق أخرى أشبه بلجنة فينوجراد عقب حرب لبنان.

٤- وضع معادلة "النتائج مقابل الثمن" موضع الاعتبار بمعنى ضرورة الإجابة على السؤال المهم: ما هو الثمن فى حده الأقصى الذى يمكن أن تتحمله إسرائيل خاصة من حيث الخسائر البشرية، مقابل ما يمكن أن تحققه من نتائج فى إطار أهدافها المعلنة؟ وقد كشفت الصحف الإسرائيلية أن وزير الدفاع باراك ورئاسة الأركان العامة أعلنوا مسبقا عن استعداد إسرائيل لتقبل خسائر بشرية تقدر بـ ٢٠٠ قتيل فى مقابل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعملية، وقد نجحت بالفعل إسرائيل فى تقليص خسائرها البشرية إلى أدنى حد.

٥- يرتبط بهذا الاعتبار قدرة ورثة حكومة أولمرت فى حزبى كاديما (تسيبى ليفنى) والعمل (إيهود باراك) على تحمل خسائر العملية أمام الرأى العام الإسرائيلى، وإنعكاس ذلك على الإنتخابات التى جرت فى مواجهة حزب الليكود الذى يرأسه المتشدد اليمينى بنيامين ناتينياهوا، والذى أمكنه فعلاً تشكيل الوزارة الإسرائيلية بعد الحرب.

٦- أن الضربات الجوية - رغم فعاليتها وقوتها - لن يكون بإمكانها وحدها حسم الموقف عسكريا على الأرض، بدون أن ترافقها أو تتبعها عمليات هجوم برية تفرض واقعا جديدا على الأرض يساهم فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية المعلنة، خاصة وأن بنك الأهداف المخصصة للقصف الجوى لا يحوى الكثير منها على عكس الوضع الذى كان فى لبنان عام ٢٠٠٦، ولذلك لابد من عمليات هجوم برى تستكمل ما حققته الهجمات الجوية من إنجازات. وهنا تصطدم إسرائيل بمعادلة "النتائج مقابل الثمن" - حيث تدرك القيادات العسكرية الإسرائيلية خطورة القيام بعمليات هجومية داخل المدن والمناطق المبنية وقتال الشوارع التى يتحصن داخلها مقاتلوا حماس، وأن هذا النوع من العمليات الهجومية يعتبر من أصعب ما تواجهه الجيوش التقليدية فى الحروب، شأنها فى ذلك شأن عمليات القتال فى الأدغال (مثل حرب فيتنام)، وعمليات الإنزال الجوى والبحرى. وقد واجهت القوات الأمريكية مصاعب كبيرة فى قتالها داخل المدن العراقية وتكبدت معظم خسائرها البشرية فى هذه العمليات، وهو بالضبط ماكانت تستهدفه حماس التى كانت تسعى لتوريط القوات

البرية الإسرائيلية فى قتال مدن وشوارع تتكبد فيها خسائر بشرية جسيمة بواسطة الكمائن المعدة لها مسبقا، والمنازل المفخخة، وأطقم اصطياد الدبابات، ساعية إلى خطف أكبر عدد من الجنود الإسرائيليين للمقايضة عليهم بعد توقف القتال لذلك بنت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية للقتال داخل غزة على تفويت هذا الهدف على حماس، وذلك بعدم التورط فى قتال داخل مدن قطاع غزة ومخيماته.

٧- قدرت القيادات السياسية والعسكرية فى إسرائيل أن الزمن لا يعمل فى صالحها، وأن على القوات الإسرائيلية أن تحقق أهدافها الاستراتيجية فى أقل زمن ممكن. ذلك لأن مزيدا من الزمن الذى تستغرقه العمليات العسكرية يعنى ضمنيا وقوع المزيد من الخسائر البشرية والمادية، وقد تتورط إسرائيل فى حرب استنزاف أشبه بالحرب المتورطة فيها الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق، كما يعنى مزيدا من الزمن مزيدا من الضغوط السياسية الخارجية والداخلية التى تتعرض لها إسرائيل لوقف القتال، خاصة فى ظل صدور قرار من مجلس الأمن رقم (١٨٦٠) بوقف إطلاق النار، وهو ما سعت الدول العربية للحصول عليه منذ بدء القتال، ونجحت فيه. كما أن استمرار القتال مع وصول الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما إلى البيت الأبيض وتوليه مسئولياته سيسبب له إحراجا شديدا قد يدفعه لاتخاذ موقف مبكر غير مساند لإسرائيل، والتى يهمها أن تكسبه إلى جوارها عند معالجته لمشكلة الشرق الأوسط التى أعلن فور توليه إهتمامه بها. هذا بالإضافة إلى أنه لن يكون متاحا باستمرار لإسرائيل مستقبلا أن تعبىء وتحشد احتياطيها مرة أخرى لشن عملية عسكرية كبيرة على النحو الذى جرى، ومن ثم ينبغى أن تستغل هذه العملية لجنى أكبر قدر من الثمار قبل أن تنتهى، ولا يمكن تكرارها إلا بعد بضع سنوات إذا ما تطلب الموقف ذلك، خاصة وأن إسرائيل تستعد لمواجهة محتملة فى خريف ٢٠٠٩أو ٢٠١٠ مع إيران بسبب برنامجها النووى الذى سيصل فى نهاية عام ٢٠٠٩ إلى نقطة اللاعودة فى إمتلاك الكمية اللازمة من اليورانيوم عالى التخصيب لصنع سلاح نووى، ولابد لها قبل ذلك من كسر ذراع إيران فى غزة، وهى حماس، وردع الشريك الإستراتيجى لإيران فى سوريا، وذراع إيران الأخرى الممتدة فى لبنان حيث حزب الله.

٨- لاينبغى أن تسمح إسرائيل بأن تصل نتيجة الحرب فى نهايتها إلى "لاغالب ولامغلوب"، وهو ما تسعى إليه حماس، وتترجمه باعتباره إنتصاراً سياسياً تفوز بموجبه باعتراف إقليمى ودولى بها، كما لا ينبغى لإسرائيل أن تسمح لحماس بإعادة بناء إقتصاد قوى فى غزة لأنه يشكل دعما لحكمها هناك، ويمكنها من إعادة بناءها، بينما تحقق إسرائيل بمنعها مرور السلع التجارية عبر المعابر المغلقة إبقاء ١,٥ مليون فلسطينى فى قطاع غزة تحت الحصار واليأس والإحباط، وبما يشكل ضغطا

داخليا على حماس ويوصل فى النهاية إلى تهدئة كاملة وطويلة، وربما اسقاط نظام حكمها فى النهاية.

٩- يجب على إسرائيل أن تستغل الدعم السياسى والمعنوى الذى تحظى به من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التى تشارك إسرائيل شعورها بأنها تتعرض لتهديدات أمنية من قبل صواريخ حماس تشكل مخاطر على سكان جنوب إسرائيل، وأن يكون التفهم الدولى لموقف إسرائيل سبيلا لمنع إدانة أعمالها العسكرية فى قطاع غزة، مهما كانت شراستها باعتبارها دفاعا عن النفس.

١٠- وإذا كانت إسرائيل قد حصلت على الضوء الأخضر لعمليتها العسكرية من الولايات المتحدة، فإنها يجب أن تعجل بتحقيق أهدافها قبل أن تفقد أبرز حلفائها - وهو الرئيس الأمريكى بوش - ولذلك عجلت بعمليتها العسكرية قبل مغادرته البيت الابيض بـ ٢٤ يوما.

١١- ضرورة أن يشعر الرأى العام الداخلى فى إسرائيل، وكذلك الرأى العام العربى والإيرانى - خاصة فى الأراضى الفلسطينية ولبنان وسوريا - بالفارق الشديد بين ما وقع فى حرب لبنان ٢٠٠٦، وحرب غزة ٢٠٠٩. وأن إيهود باراك وزير دفاع إسرائيل فى عام ٢٠٠٦ يختلف تماما عن عامير بيرتيس وزير دفاع إسرائيل فى عام ٢٠٠٦. وإذا كان حزب الله قد أحرز المبادرة فى حرب لبنان فى عام ٢٠٠٦، فإن ذلك لن يتكرر فيما بعد، حيث ستحرز إسرائيل المبادرة دائما وتحتفظ بها، ولن تسمح لأعدائها بمفاجأتها بعد ذلك. وأن لا قوة صواريخ حماس ولا حزب الله ولا سوريا ولا إيران يمكنها أن تكسر إرادة إسرائيل وتصميمها على تعقب أعدائها داخل حصونهم. كما استفادت إسرائيل كثيرا من دروس حرب لبنان، بل وأيضا دروس حرب أمريكا مع أفغانستان والعراق، وأنها لن تقع فى الفخاخ التى وقعت فيها القوات الأمريكية فى هذين البلدين. كما لن تسمح إسرائيل لنفسها بأن تعيش بين إمارتين إسلاميتين إحداهما شيعية فى جنوب لبنان يحكمها حزب الله شمال إسرائيل، وإمارة أخرى سنية فى غزة تحكمها حماس جنوب إسرائيل، كما ترفض أيضا بناء قاعدة عسكرية متقدمة لإيران فى غزة على نمط قاعدة إيران العسكرية المتقدمة فى جنوب لبنان. لذلك إعتبر باراك أن من يطالب إسرائيل بوقف القتال قبل أن تحقق العملية العسكرية أهدافها، كمن يطالب الولايات المتحدة بإيقاف عملياتها لمطاردة أسامة بن لادن وغيره من زعماء القاعدة.

١٢- راهنت إسرائيل فى عملياتها ضد حماس على تكريس الانقسام والتناحر الفلسطينى، لذلك لم تخش الانسحاب من غزة بعد أن حققت أهدافها الاستراتيجية فى إضعاف حماس سياسيا وعسكريا، واضعة فى الاعتبار مقولة شارون عندما قرر الانسحاب منفرداً من قطاع غزة فى عام ٢٠٠٥، وقامت مظاهرات المتشددين الإسرائيليين ضده، حينها قال: "إنتبهوا جيدا لما سأقوله، فبعد

إنسحابنا ولو بقرار من طرف واحد، سيحدث العديد من المواجهات بين مختلف الفصائل الفلسطينية والتى يعصف بين أجنحتها العديد من التناقضات والاختلاف فى نظرة كل فصيل حيال أسلوب التعاطى مع إسرائيل، وتحديدا بين حركتى (فتح) و(حماس). ولا أستبعد تحول السجالات القائمة فيما بينهم إلى إشتباكات دموية، والعديد من عمليات للتصفية الجسدية فى صراع مرير على تولى السلطة .. وعندها سيتأكد للعالم وبصورة خاصة الولايات المتحدة أن الفلسطينيين لا يستحقون التمتع بالاستقلال الذاتى، وبالتالى الدولة الفلسطينية من حيث عدم قدرتهم على حكم أنفسهم بأنفسهم". وختم بالقول "لا تحزنوا على إنسحابنا من غزة، وستدركون فيما بعد جدوى وصوابية قرارى". ولقد صدقت للأسف نبوءة أرييل شارون، وكأنه يقرأ فى كتاب، فلقد شاهدنا ذروة الاقتتال الفلسطينى - الفلسطينى بين حماس وفتح عندما قامت حماس بإنقلابها العسكرى ضد السلطة الفلسطينية فى صيف ٢٠٠٧وقتلت كوادر فتح وذبحتهم بدم بارد وألقت بهم أحياء من أعلى الأبراج والمبانى، وزجت بآلاف منهم فى السجون حتى اليوم، ولا يزال التناحر الفلسطينى قائما سواء أثناء غزو إسرائيل لغزة أو بعد إنسحاب قواتها من هناك، وحيث يجرى تبادل الإتهامات بينهما التى تراوحت بين الخيانة والعمالة والمتاجرة بدماء الشعب الفلسطينى فى غزة، وإنتهاءاً بالفساد والرغبة فى سرقة أموال إعادة إعمار غزة.

١٣- كما راهنت إسرائيل أيضا على أن عملياتها العسكرية ضد غزة لن تحقق فقط تكريس الانقسام الفلسطينى، بل ستؤدى إلى تكريس الانقسام العربى بين دول ممانعة تقودها سوريا وقطر، ودول عربية أخرى معتدلة على رأسها مصر والسعودية والأردن، وبين الفريقين تتوزع باقى الدول العربية، وهو ما سيؤدى إلى إضعاف الموقف العربى بشكل عام أمام الرأى العام العالمى، وبالتالى عدم أخذ المواقف العربية - سواء من جانب هذا الفريق أو ذاك - موقف الجدية والتأثير على مستقبل مشكلة الشرق الأوسط، وبما يعنى ضمنيا إسقاط المبادرة العربية القائمة على الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة مقابل الاعتراف بها والتعامل معها. وبالتالى يُفرض التصور الإسرائيلى - الأمريكى القديم لحل المشكلة، والقائم على نبذ فكرة دولتين إسرائيلية وفلسطينية متجاورتين، بل إعادة مقترح وضع غزة فى تبعية مصر ووضع الضفة الغربية فى تبعية الأردن، وبما يترتب عليه تصفية القضية الفلسطينية نهائيا. وقد نجحت إسرائيل إلى حد ما فى تكريس الانقسام العربى الذى كانت تسعى إليه، وهو ما تمثل فى دعوة قطر إلى قمة عربية إستثنائية فى ذات الوقت الذى كانت فيه قمة الكويت الاقتصادية على مسافة أيام من قمة قطر، إلى جانب الحرب الإعلامية الشرسة التى فتحتها دول الممانعة وإيران ضد مصر بإعتبارها مسئولة عن

إغلاق معبر رفح، وبعد أن اعتبرت دول الممانعة أن هذا المعبر هو محور الأزمة، وأن الحرب الإسرائيلية على غزة ستتوقف بمجرد فتح هذا المعبر.

- وقد استبقت القيادتان السياسية والعسكرية فى إسرائيل تنفيذ عمليتها فى قطاع غزة، بحرب نفسية استخدمت فيها على نطاق واسع وسائلها الدعائية والإعلامية على المستويات الثلاث المحلية والإقليمية والدولية، أظهرت فيها حماس كقوة إقليمية عظمى تساوى بقدراتها قوة "حزب الله" وفى نفس درجة خطورته على أمن إسرائيل، كما تعمدت إسرائيل فى حملتها النفسية أن تضخم من مخاطر صواريخ حماس وتبالغ فى أعداد ما أطلق منها وتأثيراتها، وأنها تحظى بدعم مستمر من إيران وسوريا وحزب الله، بالإضافة إلى التحذير من خطر أن تتحول غزة إلى إمارة إسلامية تدور فى فلك إيران، وبما يجعل إسرائيل محصورة بين إمارة حزب الله الشيعية فى الشمال، وإمارة حماس السنية فى الجنوب. وعلى مدار أشهر طويلة سبقت الحرب على غزة، قارن عسكريون وسياسيون اسرائيليون وضعية غزة بجنوب لبنان، سواء فى الفترة الممتدة بين الانسحاب الإسرائيلى عام ٢٠٠٠ من جنوب لبنان وحتى حرب يوليو ٢٠٠٦، ثم الفترة التى تلت قرار مجلس الأمن الدولى ١٧٠١. وقد حاولت القيادات الإسرائيلية إقناع الإسرائيليين بأنه فى حال تقررت محاربة حماس فإن المعارك ستكون صعبة وخطيرة، وأن الجيش الإسرائيلى - خاصة وحدات الاحتياط - يستعد لمثل هذه المواجهات، ويتدرب عليها على مدار السنة، مستخلصا فى ذلك العبر من حرب لبنان الثانية. وبذلك ترسخت فى أذهان الإسرائيليين فكرة الدخول إلى غزة كمن فى إنتظاره كارثه، كما ترسخت أيضا فى أذهان الرأى العام الغربى - فى الولايات المتحدة وأوروبا - والحكومات الغربية، خطورة السماح لحماس بالاستمرار فى قصف مدن وبلدات جنوب إسرائيل بالصواريخ، وبذلك أعطت الدول الغربية لإسرائيل مشروعية شن حرب ضد حماس، باعتبار ذلك عملا دفاعيا من جانب إسرائيل، وفى إطار الحرب النفسية أجرت الاستخبارات الإسرائيلية أكثر من ١٠٠,٠٠٠ اتصال تليفونى خلال عشرة (١٠) دقائق قبل بدء الغارات الجوية مع أبناء غزة تحضهم على التعاون مع القوات الإسرائيلية.

<u>تأثير العوامل الجغرافية والسكانية على العمليات البرية</u>

- عندما شرع الجيش الإسرائيلى فى تنفيذ عمليته البرية إستهدف شمال مدينة غزة وشمال القطاع، وكان اختياره لهذه المنطقة لتكون الهدف الأول له فى العمل البرى إنطلاقا من قناعة بأنها المنطقة التى تشكل نقطة إنطلاق لتنفيذ عمليات إطلاق صواريخ حماس ضد جنوب إسرائيل، لاسيما فى المنطقة الممتدة بين مدينة غزة وجنوب بلدة بيت حانون أقصى شمال القطاع، لذلك فإن تطهير هذه المنطقة من شمال غزة من مواقع الصواريخ - طبقا للمفهوم الإسرائيلى - يدخل فى صميم تحقيق أحد

الأهداف الاستراتيجية من الحرب وهو منع إطلاق الصواريخ على إسرائيل من هذه المناطق. وتعتبر تضاريس قطاع غزة الجغرافية هى نقطة ضعف بالنسبة للمقاومة الفلسطينية لأنها أراضى سهلية منبسطة ومستوية، لا توجد فيها مناطق جبلية وعرة مثل جنوب لبنان. فهذه الجغرافية تجعل رجال المقاومة مكشوفين تماما أمام الجيش الإسرائيلى، لكن ما يغطى على عيبها الجغرافى هو قوتها الديموجرافية (السكانية). فهذه المناطق ذات كثافة سكانية عالية جدا. وإن كان قطاع غزة هو المنطقة الأكثر كثافة سكانية فى العالم، فإن المنطقة الممتدة بين مدينة غزة وشمال القطاع هى الأكثر كثافة فى القطاع. فبين حى الزيتون الذى يقع أقصى جنوب مدينة غزة وحتى حى العطاطرة الذى يقع شمال غرب بلدة بيت لاهيا - أقصى شمال القطاع - منطقة ذات تواصل سكانى كثيف، وبالتالى فإن وقف إطلاق الصواريخ يعنى السيطرة على مناطق ذات كثافة سكانية عالية، وهو ما يعنى ضمنياً أن الجيش الإسرائيلى لابد أن يقتل آلاف الناس حتى ينجح فى السيطرة على هذه المنطقة أو ترحيلهم منها وحشرهم فى مدينة غزة. وفى نفس الوقت فإن القتال فى هذه المناطق يمثل ميزة استراتيجية كبيرة لرجال المقاومة الذين بإمكانهم استهداف القوات الإسرائيلية المتقدمة من بين أزقة المخيمات والشوارع الضيقة فى المدن، وهى المناطق التى تفقد فيها التكنولوجيا الحربية الإسرائيلية تفوقها النوعى، وهو ما يفرض بالتالى على القوات الإسرائيلية التحرك ببطء شديد بين الخط الفاصل بين إسرائيل والأحياء الشرقية من مدينة غزة والمناطق الريفية التى تقع شرق مخيم جباليا وشمال بلدة بيت لاهيا، ومع تطور مدى الصواريخ التى تستخدمها المقاومة فقد أصبح بإمكانها إصابة مدن وبلدات ومستعمرات رئيسية فى جنوب إسرائيل، حتى عندما تطلق من أماكن وسط التجمعات السكانية الفلسطينية فى غزة وشمال القطاع. وبالتالى فإنه حتى لو سيطر الجيش الإسرائيلى على المناطق الريفية والأحياء الشرقية ذات الكثافة السكانية القليلة نسبيا، فإن هذا لا يعنى توقف إطلاق الصواريخ ويؤدى بالتالى إلى بطء تقدم القوات البرية الإسرائيلية، خاصة مع إعداد كتائب القسام طرق ملغمة ومنازل وأنفاق مفخخة وغيرها من أساليب حرب العصابات التى بإمكانها إلحاق خسائر بالقوات البرية التى تقاتل بأساليب تقليدية. ومن هنا تعيَّن على الوحدات البرية الإسرائيلية التمركز فى المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة جدا التى ليس بوسع المقاومة أن توجد فيها موطئ قدم دائم بفعل عمليات التمشيط والقصف التى يقوم بها سلاح الجو الإسرائيلى مثل منطقة (المغراقة) والأراضى التى كانت مقامة عليها مستوطنة نيتساريم جنوب غربى مدينة غزة التى تقدم الجيش الإسرائيلى إليها من الحدود مباشرة فى مسار تجاوز أى تجمع سكانى فلسطينى، وسيطر عليها واتخذ منها منطقة تمركز متقدمة لوحداته المدرعة، وكان بها حوالى ١٥٠ دبابة تنطلق منها لتنفيذ مهام هجومية شمالا بإتجاه حى الزيتون، وجنوبا بإتجاه المنطقة الوسطى من القطاع. أما بقية مناطق

قطاع غزة، وإن كانت ذات كثافة سكانية عالية جدا، فإنها أقل إثارة للاهتمام بالنسبة للجيش الإسرائيلى حيث لا يمكن منها إطلاق صواريخ قادرة على السقوط فى مناطق مهمة. لكن منطقة رفح تشكل تحديا خطيرا للأمن الإسرائيلى كونها تستخدم فى إقامة الأنفاق التى تستخدم فى تهريب الأسلحة ووسائل القتال.

جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية ومراحلها

- بُنيت الإستراتيجية الإسرائيلية فى هذه الحرب على أساس نظرية أمنية خاصة تعرف بـ"الردع المتراكم"، والذى يمكن أن يتحقق إذا انتصرت إسرائيل فى كل جولة (معركة) على أعدائها بصورة لا تقبل التأويل، وهو ما يفسر ميدانيا بالحسم العسكرى، ذلك أن من شأن الحسم فى كل جولة قتالية بين إسرائيل وجيرانها أن يتحول فى تراكمه إلى ردع يشكل فى المفهوم الأمنى الإسرائيلى جداراً حديدياً حول إسرائيل يمنع جيرانها من الاعتداء عليها.
- لذلك وضعت خطة العملية العسكرية الإسرائيلية ضد حماس فى غزة بأسلوب "الخطة المتدحرجة" أو "المتدرجة"، بمعنى أنها تتكون من مراحل يتوقف شكل كل مرحلة تالية على ما يتحقق فى المرحلة التى تسبقها من إنجازات، **وقد اشتملت على ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالى:**

١- المرحلة الأولى[٢١]: القصف الجوى ضد أهداف البنية الأساسية السياسية والعسكرية لحركة حماس وتدمير الجسور والطرق الطولية والعرضية لمنع التواصل بين أجزاء القطاع، وبما يؤدى إلى وقوع خسائر كبيرة فى الأرواح والممتلكات وتدمير البنية الأساسية، وإرباك قيادات وكوادر حركة حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى وتشتييت جهودهم، بعد مفاجأتهم بالحجم الضخم من الهجمات الجوية غير المتوقع وبما أدى إلى تدمير شبه كامل فى كل ما هو فى القطاع، كما استهدف القصف الجوى عائلات غزاوية بأكملها وإبادة كاملة لعائلات ناشطة فى المقاومة، ولم تُستثنى مجالس العزاء، ومخيمات اللاجئين فى جباليا والنصيرات والشاطئ ورفح وخان يونس ودير البلح والجامعة الإسلامية، وقبل نهاية المرحلة الثانية، أعلن رئيس الأركان الإسرائيلى أنه تم تنفيذ ٢٣١٠ غارة جوية ضد ١١١٤ هدف دمرت خلالها ٢٦ مبنى تابع لسلطة حماس منهم ٢١مبنى تابع للأمن الوطنى. وكانت الضربة الجوية الافتتاحية يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٧ بواسطة ٥٠ مقاتلة فـ-١٦ خلال ٣ دقائق فى الموجة الأولى.

- وقد تمت هذه الضربة الأولى ضد مركز تدريب ضباط الشرطة أثناء حفل تخرجهم فى الساعة ١٠٠٠ صباحا بهدف إحداث أكبر خسائر بشرية فى عناصر الأمن، الأمر الذى تسبب فى قتل أكثر من ١٧٠ ضابط وجندى فى الغارة الأولى، وهى أكبر خسارة تحدث نتيجة ضربة واحدة. وقد عكست صور القتلى من عناصر حماس الأمنيين وهم بالزى العسكرى انطباعا لدى الرأى العام

الخارجى بأن الحرب تجرى بين جيش وجيش آخر. ثم توالت موجات الهجمات الجوية التالية ضد الأهداف الأمنية بواسطة ٦٠ مقاتلة بعد حوالى ٣٠ دقيقة فى الموجة الثانية، ثم استمر القصف الجوى بعد ذلك وحتى بدء المرحلة الثانية بمعدل ١٣٠ - ١٤٠ طلعة خلال ٢٥-٣٠ غارة جوية يوميا، إلى جانب ٨-١٠ طلعة/يوم من المروحيات الهجومية. وقد استمرت هذه المرحلة ٧ أيام من ٢٠٠٨/١٢/٢٧ إلى ٢٠٠٩/١/٢، وقد استمر القصف الجوى مع إكتشاف كل هدف جديد أو التبليغ عنه، وهو الأمر الذى تطلب عمليات استطلاع جوى واستخبارات بشرية مستمرة ودقيقة وفورية. وكان تقويم قيادة الجيش الإسرائيلى لهذه المرحلة أنها ناجحة جدا، حيث قتل حسب تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية ٢٠٠ عنصر مقاتل من حماس، وإضطرت قياداتها السياسية والعسكرية إلى الاختباء تحت الأرض، وانقطعت صلاتهم بقواعدهم، وغابوا تماما عن الشارع الغزاوى، مما أدى إلى إنهيار الروح المعنوية لدى جماهير الشعب فى غزة، وتحميل قادة حماس مسئولية ما حاق بهم من قتل ودمار وضياع وجوع وجروح. وقد إقترن بهذه المرحلة تعبئة الاحتياط وحشد القوات البرية اللازمة للهجوم البرى، وشملت: اللواء ٣٥ مظلات، لواء النخبة (جولانى) ميكانيكى، ولواء النخبة (جفعاتى) ميكانيكى، اللواء ٦٦٤٣ ميكانيكى، واللواء ٧٦٤٣ ميكانيكى فى النسق الأول للعملية وبإجمالى ٥ لواءات. أما النسق الثانى فقد تكون من اللواء ٧ مدرع، واللواء ٤٠١ مدرع عدا كتيبة بإجمالى عام ٧ لواءات عدا كتيبة مدرعة، بالإضافة لقوات خاصة تابعة لرئاسة الأركان، حيث شاركت عناصر من وحدة استطلاع رئاسة الأركان (سيرت ماتكال)، ومجموعة ضفادع بشرية تابعة للقوات البحرية(تم إنزالها بالقرب من مخيم الشاطئ ومنطقة السودانية، واشتبكت مع عناصر من كتائب القسام)، والكتيبة (شاكيد) التابعة للواء جفعاتى، والكتيبة (أيجوز) التابعة للواء جولانى. وذلك تحت قيادة الفرقة ٦٤٣ دفاع إقليمى فى منطقة (رعييم) شمال كرم أبو سالم. وبذلك تم حشد حوالى ٤٠,٠٠٠ جندى مسلحين بحوالى ٢٠٠ دبابة و٨٠ مدفع وراجمة صواريخ، تم نشرهم شرق وشمال قطاع غزة وعلى محاور المعابر الرئيسية (معبر أريتز فى الشمال شمال بيت لاهيا، ومعبر ناحال عوز شرق مخيم جباليا، ومعبر المنطار شرق مدينة غزة، ومعبر كيسوفيم شرق دير البلح، ومعبر كرم أبو سالم شرق رفح) بالإضافة لحشد عدد من الفرقاطات فى البحر المتوسط غرب مخيم الشاطئ. هذا بالإضافة لتخصيص ٣ سرب مقاتلات ف-١٦، وحوالى ١٠٠ طائرة بدون طيار مقاتلة (سيرشر)، و٢٠ مروحية هجومية (أباتشى). وقد تم تسليح المقاتلات ف - ١٦ بقنابل وصواريخ ذكية موجهة ذاتيا وقادرة على اختراق التحصينات تحت الأرض حتى عمق ٢٠ متراً تحت الأرض (طراز GBU-٣٩)، وقنابل إرتجاجية، وقنابل الفوسفور الأبيض، والقنابل العنقودية. أما المروحيات أباتشى فهى مسلحة بالصواريخ (هيل فاير)، وكذلك الطائرات بدون طيار. كما

استخدمت المدفعية عيار ١٥٥مم مقذوفات الفسفور الأبيض. وخلال هذه المرحلة الأولى تم تنشيط العملاء لتجميع المعلومات عن أماكن القيادات السياسية والعسكرية البارزة فى حماس وتتبع تحركاتهم، وكذلك مواقع الصواريخ، وقطع الإتصالات الهاتفية والإليكترونية بين قيادات وكوادر حماس، والقيام بعمليات إنزال لقوات خاصة قرب أهداف ذات أهمية خاصة لتدميرها قبل شن الهجمات البرية، وتدمير محطات الإرسال الفضائية والإذاعية لحماس (الأقصى، وصوت الأقصى)، حيث كانت تخترقهما إسرائيل وتبث مواد دعائية ضد حماس، وتوجيه إتهامات لقاداتها، وحث السكان على عدم التعاون معها، والتبليغ عن أماكن قادة ونشطاء حماس عبر هواتف أذاعت أرقامها، ناهيك عن المنشورات التى أسقطتها الطائرات وتحمل نفس المعنى.

- وقد خرج سلاح الجو الإسرائيلى بحملة إعلامية غير مسبوقة خاض فيها بتفاصيل ترسانته من الطائرات التى شاركت فى الحرب فقد تحدث الجنرال "عيدونحوشتان" قائد السلاح الجوى عن نجاح العمليات المركبة بين سلاحى الجو والبر، وما رافق ذلك من دقة فى التنفيذ وإصابة الهدف. وأن أسراب الطائرات تدربت لأشهر طويلة على هذه العمليات المركبة، واستخدمت فى غزة نوعيات مختلفة من الطائرات وكانت طلعات سلاح الجو على النحو الآتى: المروحيات نفذت أكثر من ألف طلعة وقصفت أكثر من ألف هدف، الطائرات الحربية نفذت أكثر من ٥٠٠ طلعة وضربت أكثر من ٢٠٠٠ هدف واستخدمت أكثر من ٣٠٠٠ قنبلة. وكانت (كلمة السر) هو الاصطلاح الذى أطلق على مروحيات الأباتشى والكوبرا التى كان لها الدور الأكبر فى الغارات التدميرية خلال الأسبوع الأول من الحرب، وحددت لها مهمة تدمير البنى التحتية لحركة حماس ومخازن الأسلحة وأطقم الصواريخ، وفى مرحلة متأخرة قدمت هذه المروحيات معاونة نيرانية قريبة للوحدات البرية التى توغلت فى غزة، وكل مروحية رافقت وحدة برية صغرى (مستوى سرية مظلات أو مدرعة) أثناء الهجوم البرى، وفى أحيان كثيرة استخدمت المروحيات فى قصف مقاومين من حماس دخلوا فى مواجهات مع الجنود. أما المقاتلات F١٥I فقد استخدمت اصطلاح "عندما يدوى الضجيج" لمساندة باقى الطائرات الحربية عند تنفيذ مهامها القتالية، واستخدمت كعامل مفاجئ لضرب أهداف ذات أهمية خاصة، وقد شاركت حوالى ١٥ مقاتلة من هذا النوع وأطلقت عشرات القنابل والصواريخ. ومن الأهداف التى قصفتها مبانى مفخخة، ومخازن أسلحة وأنفاق، كما شاركت أيضا فى عمليات مشتركة مع القوات البرية، وكان هديرها عند اقترابها الشريع من الهدف وقصفه ذا تأثير نفسى مدمر عند مقاتلى حماس. وقد تم تجربة تركيب أجهزة جديدة فى المقاتلات F١٥ (عين الصقر)، بحيث أصبحت قادرة على إطلاق قنابل عدة باتجاه أكثر من هدف فى وقت واحد. وقد حقق الدمج بين القنابل المحمولة وبين قدرة الطائرة على حمل كمية كبيرة من الذخائر الجوية

مساهمة فعالة فى العملية. أما المقاتلات F١٦، "أفيرى هتسافون" فقد أحضرت خصيصا من قواعدها الجوية فى شمال إسرائيل لتشارك فى الحرب على غزة، وكلفت بمهمة تدمير الأنفاق فى ممر فلادلفى. كما شاركت المقاتلات سكاى هوك - التى يصفها سلاح الجوى الإسرائيلى بـ "النمر المحلق" بعشرات الطلعات فى الحرب، وكانت تحمل قنابل تحوى منشورات تحذيرية للسكان بمغادرة منازلهم، وكان يتم إطلاقها من إرتفاع منخفض جدا (٢٠ قدم) من سطح الأرض، وقد تبين أن ٨% فقط من المنشورات التى أطلقت وصلت إلى المناطق السكانية المستهدفة. كما ساهمت طائرات النقل "ساعر" - التى أطلق عليها صفة "المنقذ" ٠ فى نقل الأطباء إلى أرض المعركة وإنقاذ الجنود المصابين. وبجانب الطائرات بدون طيار التى استخدمت فى مهام الاستطلاع والقصف الفورى للأهداف فور اكتشافها طرازات "سيرشر" و"هارفر ١٥٠٠"، وكانت تحلق على إرتفاعات ٢٠٠م على مدار الساعة لكشف مواقع الصواريخ لحظة ظهورها ثم تدميرها بالصواريخ التى تحملها هذه الطائرات، فقد استخدمت أيضا الطائرة بدون طيار (إيتان) لأول مرة فى إطار التجربة، وهى الأكبر من نوعها فى العالم بين أنواع الطائرات بدون طيار، ولذلك فهى قادرة على التحليق لمسافات طويلة مع البقاء فى الجو لمدة ٢٤ ساعة متواصلة وتبلغ سرعتها ٢٣٤كم/ساعة، بالإضافة لنقل حمولة كبيرة وتصل زنتها طن، لذلك فهى تكلف بتنفيذ مهام بعيدة المدى. وتتميز بنقل معلومات استخباراتية مصورة بشكل فورى إلى قاعدة التحكم فى إدارتها، وكانت هذه القاعدة تقع فى محيط مستعمرة سديروت المتواجدة على مسافة ٧كم شمال شرق غزة، وكان طاقم التحكم يوجه الطائرات بدون طيار فوق منطقة تقول الاستخبارات العسكرية أنها كانت تستخدم فى إطلاق الصواريخ، وأيضا نحو مناطق تنتشر فيها مواقع مقاتلى حماس، أو يتواجد بها شخصيات سياسية وعسكرية بارزة تابعين لها ومطلوب تصفيتهم، حيث كانت تظهر صور الأهداف - خاصة الشخصيات المستهدفة على شاشات بلازما ضخمة فى قاعدة التحكم، ثم تصدر التعليمات للطائرة بإطلاق صاروخ أو إثنين صوب الهدف. ومن أجل تحقيق المعاونة المباشرة للوحدات البرية كان يتم تخصيص طائرة بدون طيار لكل كتيبة مشاه أو مدرعة أو خاصة، بإجمالى ٣-٥ طائرة بدون طيار لكل لواء، وحيث كان هذا النوع من الطائرات بدون طيار يشكل رأس حربة لوحدات الجيش الإسرائيلى فى قتالها ضد حماس.

٢- **المرحلة الثانية:**[٢٢] وقد استهدفت توسيع رقعة العمليات العسكرية والضغط على قيادة حماس لكى ترضخ للشروط الإسرائيلية فى وقف إطلاق النار، وتشمل الاجتياح البرى المحدود والمسنود من السلاح الجوى ونيران المدفعية عبر خمس محاور كل محور بقوة لواء ميكانيكى أو مدعم تسبقه عمليات إبرار تكتيكى بقوات خاصة أو مظلية فى تقاطعات الطرق الرئيسية. وقد استهدفت تقطيع

أوصال قطاع غزة إلى ثلاث قطاعات منفصلة عرضيا، وبما يحرم قوات حماس من حرية الحركة والمناورة والانتقال وتقديم الدعم اللوجيستى للمناطق التى تم عزلها. هذا بالإضافة لاحتلال مناطق استراتيجية ذات أهمية خاصة حول مدن القطاع .. مثل التلال والأبراج والعمارات العالية فى ضواحى المدن ومداخلها، وقد شمل ذلك جبل الكاشف شرق مخيم جباليا، وحى الشجاعية، وجبل الريِّس وحى التفاح، وحى الزيتون، وقرية المغراقة، شرق مدينة غزة وجنوبها، وتل الهوى غرب غزة، وحى الزهراء والشيخ عجلين شرق مخيم النصيرات ، وممر فلادلفى شرق رفح، وقد دارت معارك واشتباكات واسعة فى جميع هذه المناطق حتى تم للقوات الإسرائيلية السيطرة عليها. وقد تركز المجهود الرئيسى فى هذه المرحلة فى المنطقة شمال مدينة غزة حيث تم محاصرة كل من بيت لاهيا وبيت حانون، وتدمير المنازل وطرد السكان وتجريف الأراضى بهدف تطهير المنطقة حولهما وجنوبهما من مواقع الصواريخ التى كانت تقصف مدن أشدود وأشكلوت والمجدل، وهى بعمق ٧ كم وعرض٦ كم. وصرح متحدث باسم الجيش الإسرائيلى يوم ٢٠٠٩/١/٦ أنه تمكن حتى هذا التاريخ من السيطرة على ٧٥ موقع تستخدم لإطلاق الصواريخ فى إتجاه أشكلون وبئر سبع. كما حُولت القوات الإسرائيلية مستوطنة نيتساريم القديمة شمال مخيم النصيرات إلى منطقة تمركز دبابات (١٥٠ دبابة) بعد أن طردت سكانها الفلسطينين منها، واتخذت منها قاعدة لإنطلاق المدرعات شمالا فى إتجاه بيت لاهيا، وجنوبا فى إتجاه مخيم النصيرات ودير البلح، وشرقا فى إتجاه مدينة غزة. وخلال هذه المرحلة سعت القوات الإسرائيلية إلى إستدراج قوات حماس للخروج من تحصيناتهم، وذلك بالاقتراب من الأماكن التى يختبئون فيها وإستفزازهم للخروج لمقاتلتهم ثم مطاردتهم خارج مناطق المبانى بواسطة المروحيات والدبابات التى كانت تصطادهم فيما عرف بـ(صيد الأغبياء) ودون التورط فى قتال داخلها، مع تجنب الدخول فى مبانى مفخخة. ومع الاستيلاء على أى مبنى أو تل أو حى يتم فوراً تطهيره من سكانه وتفتيشه من العبوات المتفجرة المفخخ بها واحتلاله، ثم استمرار الضغط بالنيران على المبانى المجاورة له، والانطلاق نحوها بنفس أسلوب الاقتراب البطئ والحذر لمهاجمة استحكامات حماس وإنزال ضربات متتالية بهم، مع إستخدام المروحيات أباتشى لقصف المبانى التى يتحصن بها مقاتلوا حماس حتى يتم تدميرها بالكامل قبل إقتحامها، وذلك بأقل قدر من الخسائر فى القوات الإسرائيلية، هذا مع تعزيز الوجود الإسرائيلى عقب كل نجاح تكتيكى يتحقق فى منطقة ما، وتأمين ممرات لتزويد القوات الإسرائيلية باحتياجاتها من إمدادات لوجيستية. وقد ترافق مع هذه المرحلة، بل سبقها تنفيذ تمهيد نيرانى بالطيران والمدفعية استهدف تحقيق نسبة إسكات تصل إلى ٢٠٠% (بمعنى خسائر بشرية ومادية فعلية تصل إلى ٥٠%) فى المواقع التى تحتلها عناصر حماس،

وذلك فى إتجاهات هجوم المحاور الرئيسية للقوات البرية الإسرائيلية، وقد إستخدمت فى هذا التمهيد النيرانى قنابل الأعماق GBU-٣٩، والقنابل الإرتجاجية وقنابل بزنة ١٠٠٠، ٢٠٠٠ رطل، وقنابل الفوسفور الأبيض، والقنابل الحرارية (دايم)، وأيضا بهدف تدمير حقول الألغام التى زرعتها حماس على طرق التحرك وفتح ثغرات واسعة فيها بسرعة. كما شملت هذه المرحلة تنفيذ عمليات خداعية من جانب القوات الإسرائيلية - مثل إغارات بواسطة الضفادع البشرية ضد أهداف ساحلية على شاطئ غزة - بهدف تشتيت جهود عناصر حماس، إلى جانب استخدام الكلاب فى تفتيش المنازل والمبانى قبل اقتحامها، حيث كان يدفع بثلاثة كلاب فى وقت واحد داخل المنزل متعدد الأدوار بحيث يقوم كل كلب بتفتيش دور ويثبت فى أحد ساقى الكلب كاميرا تنقل صورة الأدوار والغرف التى يصعد إليها، وفى الساق الأخرى للكلب مثبت جهاز إتصال ينقل صورة ما هو موجود داخل المبنى حيث يتجول الكلب إلى قائد الوحدة المكلفة بمهاجمة المبنى أو المنزل، وفى ضوء هذه المعلومات يتم التعامل مع المبنى ومن فيه، إما بقصفه بالمروحيات الأباتشى أو الدبابات، أو باحتلاله إذا كان خاليا بواسطة المشاة أو تدميره إذا كان مفخخاً، ولكن لم يكن مسموحا للقوات الإسرائيلية باقتحام واحتلال مبنى أو منزل دون تفتيشه والتأكد من خلوه من عناصر المقاومة. وكانت وزارة الدفاع الإسرائيلية قد تمكنت فى إحدى عمليات التفتيش من الحصول على خريطة تم إعدادها بواسطة إحدى قيادات حماس العسكرية تتضمن رسما لميدان القتال فى منطقة بعينها شمال غزة، والأماكن التى سيتم فيها زرع المتفجرات توطئة لنسفها، والمنازل التى سيتم تفخيخها داخل مناطق الكثافة السكانية، إلى جانب أماكن إخفاء الأسلحة والذخائر والمقاتلين فى المساجد والمستشفيات والمنازل. لذلك أصدرت قيادة الجيش الإسرائيلى تعليماتها إلى وحداتها الجوية والبرية القائمة بالهجوم فى قطاع غزة بأنه لا خطوط حمراء ولا محرمات فى قصف وضرب الأهداف المدنية، بما فى ذلك المساجد والمستشفيات والمدارس، بل أيضا مقار المؤسسات التابعة للأمم المتحدة مثل مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة غوث اللاجئين فى مخيم جباليا يوم ٢٠٠٩/١/٦، مما أسفر عن ٤٦ قتيلا معظمهم أطفالا ونساءاً وإصابة أكثر من ٦٠ شخص آخرين بعد أن لجأوا إليها هربا من الغارات الجوية على منازلهم. كما اعتمدت قيادات الوحدات الإسرائيلية أسلوب (العمليات الجراحية) بتكليف القوات الخاصة بقتل وخطف شخصيات معينة من فصائل المقاومة، وتدمير أهداف ذات أهمية خاصة لم تنجح الهجمات الجوية فى تدميرها. ورصد خلال هذه المرحلة استخدام الجنود الإسرائيليين السكان الفلسطينيين دروعا بشرية أثناء محاولتهم إقتحام منطقة الأبراج فى حى تل الهوا فى جنوب غزة وتمشيطه، حيث كانوا يرغمون الأفراد المستخدمين كدروع بشرية على مطالبة جيرانهم القاطنين فى الأبراج السكنية بالخروج من

منازلهم. كما كان الإسرائيليون أيضا يقتحمون الشقق المغلقة بتفجير أبوابها، ثم إطلاق النار عشوائيا على كل ما هو داخل الغرف والمطابخ لإحداث أكبر خسائر مادية لأصحابها. أما التعامل مع السكان فقد كان الإسرائيليون يأمرون النساء والأطفال بالتوجه إلى مستشفى القدس التابع للهلال الأحمر الفلسطينى، فى حين يحتجزون الرجال ويجبرونهم على رفع ملابسهم للتأكد من عدم إرتدائهم أحزمة ناسفة، ويبقونهم مقيدى الأرجل ومعصوبى الأعين لفترات طويلة.

- وقد كشفت منظمة حقوقية فلسطينية النقاب عن أنها عثرت على وثيقة عسكرية تؤكد أن قيادة الجيش الإسرائيلى أصدرت تعليماتها لإطلاق النار على فرق الإسعاف والإنقاذ خلال الحرب بقصد القتل، وقد وجدت هذه الوثيقة فى منزل أحد المواطنين الفلسطينيين فى منطقة جبل الريس شرق مخيم جباليا شمال غزة، والذى حولته وحدات الجيش الإسرائيلى إلى واحدة من نقاط إرتكازهم. وقد جاء فى الوثيقة التى صدرت فى ٢٠٠٩/١/١٦ - قبل ٦ أيام من إنتهاء الحرب - على وجوب إطلاق النار على كل من يتجاوز شارع صلاح الدين الذى يصل جنوب القطاع بشماله ويتجه شرقا صوب المناطق المتواجد بها القوات الإسرائيلية. وهو ما يدل على أن الجيش الإسرائيلى لم يقل الحقيقة عندما إدعى أنه لا يستهدف فرق الإنقاذ وطواقم الإسعاف. ويذكر أن الجيش الإسرائيلى خلال الحرب على قطاع غزة قتل ١٧ عنصرا من طواقم الإسعاف والإنقاذ، وجرح العشرات من الأطباء والممرضين وسائقى سيارات الإسعاف، الأمر الذى أدى إلى وفاة عشرات الجرحى الذين أصيبوا لعدم تمكن طواقم الإسعاف من الوصول إليهم، هذا إلى جانب وفاة مئات الجرحى الذى لم تتمكن عربات الإسعاف من الوصول إليهم.

- وقد بدأت هذه المرحلة يوم ٢٠٠٩/١/٣ واستمرت حتى يوم ٢٠٠٩/١/١٠ وتم إدارتها من خلال ثلاث مراحل فرعية:

أ- <u>المرحلة الفرعية الأولى:</u> استهدفت عبور المناطق الدفاعية لعناصر حماس، وإعادة الانتشار داخل قطاع غزة بعمق ٢-٣كم على إمتداد حدود القطاع.

ب- <u>المرحلة الفرعية الثانية:</u> استهدفت السيطرة على الهيئات الحيوية المشرفة على المدن الرئيسية وتقسيم القطاع ومحاصرة المدن الرئيسية، مع فتح محاور الإمداد الإدارى والطبى.

جـ- <u>المرحلة الفرعية الثالثة:</u> الإعداد لمهاجمة المدن الرئيسية وتمشيطها والقضاء على مراكز المقاومة بها، وإعتقال أو إغتيال القيادات الفلسطينية الرئيسية.

- وخلال هذه المرحلة تم تقسيم قطاع غزة إلى ثلاث إتجاهات رئيسية على النحو التالى:

(١) <u>الإتجاه الشمالى:</u> من معبر (إريز) بواسطة اللواء (جولانى) الميكانيكى، مدعم بكتيبة دبابات من اللواء ٧ مدرع بمهمة حصار مدينة غزة، وبين حانون، وبيت لاهيا، وتطهير المنطقة شمال

غزة وحتى الحدود مع إسرائيل من مواقع الصواريخ. ومن معبر (ناحال عوز) بواسطة اللواء ٧٦٤٣ الميكانيكى، مدعم بكتيبة دبابات من اللواء ٤٠١ مدرع، بالإضافة لكتيبة مظلات من اللواء ٣٥ مظلى. وذلك تحت سيطرة مركز قيادة ميدانى متقدم فى الزيتونة. وتشكلت فى منطقة نيتساريم قوة مدرعات إحتياطية ومنطقة إدارية.

(٢) **الإتجاه الأوسط:** من معبر (كارنى) فى إتجاه نيتساريم، ومعبر (كيسوفيم) فى إتجاه دير البلح، بواسطة اللواء جفعاتى الميكانيكى، وكتيبة دبابات/لواء ٤٠١ مدرع، وذلك بمهمة حصار والسيطرة على المدن والمخيمات فى وسط القطاع وهى دير البلح، البريج، النصيرات، العجين. وذلك تحت سيطرة مركز قيادة ميدانى متقدم فى منطقة كيسوفيم.

(٣) **الإتجاه الجنوبى:** وتم التحرك من خلال محورين: الأول ـ فى إتجاه عبسان / خان يونس بقوة مجموعة قتال من اللواء جفعاتى، والمحور الثانى - فى إتجاه رفح / محور فيلادلفيا بقوة اللواء ٦٦٤٣ ميكانيكى مدعم بسرية مظلات، وسرية دبابات، وذلك تحت سيطرة من مركز قيادة ميدانى فى كرم أبو سالم.

وتم تدعيم كل إتجاه بسرية مهندسين عسكريين وكتيبة مدفعية وسط ١٥٥مم ذاتية الحركة، وكانت عملية القيادة والسيطرة تمارس على جميع القوات من مركز قيادة المنطقة الجنوبية فى بئر سبع، والتى دفعت بمركز قيادة متقدم فى منطقة (رعبيم) شمال كرم أبو سالم.

وطبقا لما ذكره المعلق العسكرى لصحيفة "يديعوت آحرونوت" - أليكس فيشمان - فإن الجيش الإسرائيلى اعتبر أعماله القتالية فى هذه المرحلة ناجحة جداً، خصوصا مع تقلص خسائره البشرية فيها. حيث لم يخسر حتى يوم ٢٠٠٩/١/٨ سوى ٨ قتلى من الضباط والجنود مقابل ما يزيد عن٧٠٠ فلسطينى، واعتبر حتى هذا التاريخ أن المرحلة الثانية مستمرة ولم تنته، وطلب من الحكومة إبلاغه بموقفها من استمرار الحرب، وأضاف فيشمان: "إن أرادت الحكومة توسيع هذه العملية والانتقال بها إلى المرحلة الثالثة، فعليها أن تتخذ قراراً سياسيا بذلك، ذلك لأن المرحلة الثالثة تعنى التقدم فى الاحتلال إلى مواقع جديدة والدخول إلى قلب المدن وتصفية أكبر قدر من قادة حماس أو إعتقالهم، وبالتالى القضاء على حكم حماس فى قطاع غزة". وأوضح فيشمان أن الإنتقال إلى المرحلة الثالثة سيقود بالضرورة إلى المرحلة الرابعة، التى تعنى إعادة احتلال القطاع برمته وتصفية البنية التحتية لحماس وتشكيلاتها القتالية وأيضا التابعة لمنظمات أخرى.

وخلال المرحلة الثانية أشار مراقبون إسرائيليون إلى أن القيادات الميدانية فى الجيش ومعها رئيس الحكومة أولمرت وثلاثة وزراء آخرين هم: مائير شطريت (الداخلية) ورافى إيثان (المسنين) ودانئيل فريدمان (القضاء) يؤيدون ضرورة الاستمرار فى العمليات الحربية حتى تحقق أهدافها

الأساسية وأبرزها "إمتناع حماس عن الرغبة فى إطلاق الصواريخ، وسد الحدود المصرية فى قطاع غزة أمام تهريب الأسلحة". وفى هذا الصدد قال أولمرت "إن استمرار الحرب هو أهم عنصر ضغط على حماس فى المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى إتفاق تهدئة جديد طويل الأمد". ولكن وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الأركان الجنرال أشكنازى ومعهما العديد من السياسيين والعسكريين قالوا ان الحرب حققت أهم هدف لها، وهو "إستعادة ما فقدناه من قوة الردع للجيش الإسرائيلى، وبقى البند الثانى المتعلق بمنع تهريب الأسلحة، وهذه ستحل بالمفاوضات مع مصر. أما مسألة إسقاط حكم حماس فى قطاع غزة فهى مسألة فلسطينية لا ينبغى لإسرائيل أن تخوض فيها وتدخل جيشها فى حرب دامية من أجلها. أما وزيرة الخارجية ليفنى فقد رأت عدم إجراء أى تفاهم جديد مع حماس، لأن مثل هذا التفاهم سيعيد هذه الحركة إلى موقع الصدارة فى أية تسوية سياسية، وهو الأمر الذى يتناقض مع مواقف الدول الغربية بأسرها، وهى التى فرضت حصاراً على حكومة حماس حتى قبل أن تنقلب على الرئيس الشرعى محمود عباس.

٣- **المرحلة الثالثة**[١٢٣]: وقد بدأت يوم ٢٠٠٩/١/١١ وانتهت مع توقف إطلاق النار يوم ٢٠٠٩/١/١٧، بعد أن أبلغ رئيس الأركان جنرال أشكنازى وزير الدفاع ورئيس الوزراء أن المرحلة الثانية حققت أهدافها، وأنه يطلب منهم تحديد الأهداف الاستراتيجية للمرحلة الثالثة ليمكن ترجمتها إلى مهام قتالية للقوات. وقد رفض اشكنازى التصريحات التى كان يطلقها مسئولون إسرائيليون يستخفون فيها بحركة حماس ويتحدثون عن إقترابها من الإنهيار، وقال أنه رغم ما وجهه الجيش الإسرائيلى من ضربات قاسية وموجعة جدا لهذه الحركة وقوتها العسكرية إلا أنها ما تزال تتمتع بالقوة وتسيطر على مقاتليها. وكشف أشكنازى أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية أن القوات الإسرائيلية تواصل عملياتها الحربية ضد حماس جواً وبراً وبحراً وستواصلها طبقا لخطة الحرب، وأن المرحلة الثالثة تستهدف "إحداث إنهيار تام لحماس وقيادتها المسلحة، وأن عملية كهذه ستستغرق وقتا وتحتاج إلى تجنيد قوات إضافية من جيش الاحتياط، كما تستدعى صبراً وتحملا من الجمهور الإسرائيلى وقيادته، لأنها تنطوى على ثمن غال فى الأرواح أيضا". ورسم اشكنازى صورة لحالة القتال ونتائجه فى القطاع، مشيدا بما حققه من إنجازات كبيرة، لاسيما فى مجال استعادة مصداقية الردع، موضحا: "واليوم تعرف حماس وغيرها أن من يجرؤ على إطلاق الصواريخ سيدفع ثمنا هائلا لم يتصوره فى أسوأ أحلامه". ودلل أشكنازى على قوة الضربات التى وجهها الجيش بإنخفاض عدد الصواريخ التى تطلق على البلدات الإسرائيلية، والتى لو إنخفض معدلها اليومى إلى ٢٠-٣٠ صاروخ معظمها يسقط فى مناطق مفتوحة، وأن عشرات الكمائن التى أعدتها حماس لخطف جنود إسرائيليين قد فشلت فى تحقيق أى من أهدافها، كما فشلت

أيضا جميع محاولات حماس لشن عمليات انتحارية ضد القوات الإسرائيلية رغم إعدادهم لعشرات الانتحاريين الذين ارتدوا زى الجيش الإسرائيلى لخداع قواته، وتمت تصفية معظم هؤلاء الانتحاريين أو أسرهم. ولكن أشكنازى حذر فى ذات الوقت من الاستهتار بقوة حماس قائلا: "إنها حركة تعمل بدعم من دولة أجنبية قوية (يقصد إيران)، ومساندة من عدة قوى وحتى دول عربية تمنحها مالا وفيراً وأسلحة كثيرة". ثم أوضح "ومع أن حماس تلقت ضربات قاسية من الجيش الإسرائيلى إلا أنها مازالت تحافظ على قدرات هجومية ودفاعية، والقيادات العليا لهذه الحركة تختبئ تحت الأرض ولكنها تنجح فى الحفاظ على مستوى معقول من السيطرة على قواتها وتدير الحرب من الخنادق والأنفاق الحصينة تحت الأرض، والتى تنتشر فى كل أنحاء غزة، ورغم أنها تلقت ضربات كبيرة جدا فى مصانع السلاح والمخازن وبطاريات إطلاق الصواريخ، فإن الجيش الإسرائيلى لم ينجح بعد فى القضاء نهائيا على قدرات إطلاق الصواريخ". ورداً على أسئلة النواب بشأن الاتهامات الموجهة للجيش بقتل النساء والأطفال وانتشار الجوع والأمراض وإلقاء قنابل فوسفورية حارقة على المواطنين، وعن تدمير المساجد، أجاب أشكنازى أن التعليمات المعطاه للجيش توضح وجوب الإمتناع بقدر الإمكان عن المساس بالمدنيين، ولكن هذا المبدأ لا يجد تجاوبا مع حماس التى تستخدم - حسب قوله - المدنيين دروعا واقية لها ولقادتها ورجالها، حتى أنها تمنع المواطنين من الهروب من بيوتهم نزولا عند تعليمات الجيش الإسرائيلى، ولذلك لم يستطع كثيرون ترك منازلهم بسبب تهديدات حماس لهم. وادعى أشكنازى أن الكثير من الفلسطينيين قتلوا من جراء إنفجار البيوت والمدارس المفخخة التى زرعها رجال حماس بالألغام والعبوات المتفجرة ومنعوا الناس من تركها، كما إدعى أن المساجد التى هدمت كانت تحتوى على مواد متفجرة بكميات كبيرة وكانت حماس تستخدمها مقاراً لها مثلما تستخدم المستشفيات وعربات الإسعاف.

- وقد شملت المرحلة الثالثة استمرار توسيع الثغرات فى تسعة إتجاهات (إيلى سيناى)، بيت لاهيا، بيت حانون، ناحال عوز، كارنى، كيسوفيم، عبسان، صوفا، الشوكة)، مع فصل شمال القطاع تماما عن وسطه، واحتلال شريط أمنى جنوب القطاع، ومحاولة السيطرة على جنوب خان يونس، مع استمرار حصار مدينة غزة من جميع الإتجاهات. حيث تقدمت القوات المدرعة الإسرائيلية التى تشكل النسق الثانى للعملية (اللواء ٧ مدرع، اللواء ٤٠١ مدرع) مع لواءات النسق الأول وبالتعاون مع القوات الخاصة وتحت ستر نيران المدفعية والمعاونة الجوية فى مداخل المدن الرئيسية (غزة، دير البلح، خان يونس، رفح). وقامت بهدم المنازل فى أحياء الضواحى وشق طرق فوق أنقاضها بعيدا عن الطرق والشوارع المعروفة تجنبا للكمائن والأفخاخ المتفجرة المجهزة ضد القوات البرية

الإسرائيلية فى هذه الطرق والشوارع وعلى أجنابها، واستكمال وإحكام الحصار حول المدن الرئيسية والمخيمات (بيت حانون، بيت لاهيا، مخيم جباليا، حى الشجاعية، حى الزيتون، مخيم البريج، مخيم المغازى، قرية المغرافة، تل الهوى والشيخ عجلين، دير البلح، ومخيم ديرالبلح، خان يونس، ومخيم خان يونس، رفح ومخيم رفح). وعزل هذه المدن والمخيمات عن بعضها تماما، وتحويلها إلى معازل (أشبه بنظام معازل السود فى جنوب إفريقيا إبان الحكم العنصرى هناك)، مع استمرار الضغط على السكان لحشرهم فى وسط المدن والمخيمات، وترك ممرات مسيطر عليها لإدخال مواد الإغاثة. وبذلك تم تحويل المناطق المفتوحة بين المدن والمخيمات إلى مناطق قتل لكل من يتحرك فيها من أبناء قطاع غزة، سواء كانوا من مقاتلى حماس أو من المدنيين، حيث كان مقاتلوا حماس يرتدون الملابس المدنية. هذا إلى جانب استكمال تدمير أهداف البنية الأساسية لحركة حماس مع بروز معلومات جديدة حول أنشطة لها فيها، ولذلك تكرر ضرب بعض الأهداف أكثر من مرة. وقد تلاحظ خلال هذه المرحلة الحرص الشديد من جانب القوات الإسرائيلية على عدم إقتحام المنازل من مداخلها ولا الشقق والغرف من أبوابها خوفا من الكمائن والأفخاخ المتفجرة، لذلك كانوا ينسفون الجدران والحوائط للتحرك عبرها بعيدا عن الأبواب والمداخل. وخلال هذه المرحلة قامت القوات البحرية بعملية إنزال بحرى يوم ٢٠٠٩/١/١٣ فى منطقة السودانية للمشاركة فى حصار غزة، إلى جانب مهامها المستمرة فى إحكام الحصار البحرى على سواحل القطاع كلها، وقصف الأهداف الساحلية. كما تم أيضا خلال هذه المرحلة إنزال قوات خاصة فى جنوبى شرق رفح، إقترن بتقدم وحدة مدرعة من معبر العوجة (صوفا) بهدف استكمال تدمير الأنفاق فى ممر فلادلفى والتى لم تنجح الطائرات فى تدميرها، وكانت الطائرات الإسرائيلية قد ألقت منشورات تطالب السكان بإخلاء منازلهم المتواجدة فى هذه المنطقة.

- وحتى تثبت القيادة الإسرائيلية كذب إدعاءات حماس بنجاحها فى منع القوات الإسرائيلية من الوصول إلى قلب المدن والمخيمات فى قطاع غزة، فقد حرصت على دفع قوة خاصة إلى منزل محمود الزهار - القيادى الحمساوى المعروف - ورفع العلم الإسرائيلى فوقه، وتصوير ذلك، وهو ما شاهده أهالى غزة ولكن لا أحد منهم يستطيع التحدث عن ذلك صراحة، لأن حماس تلاحق كل من ينتقدها ولا تتورع عن إطلاق النار عليه.
- وقد أجرى الجيش الإسرائيلى تحقيقا داخليا حول الفروق فى شكل وأسلوب قتال الوحدات البرية بين المناطق المختلفة داخل قطاع غزة، وهو ما إنعكس فى فروق فى أعداد الأسرى الفلسطينيين الذى اعتقلتهم الوحدات الإسرائيلية. ففى الوقت الذى اتضح فيه أن اللواء المظلى النظامى رقم ٣٥ تمكن خلال عملياته القتالية فى شمال غزة أن يأسر ١٢٨ فلسطينيا، تبين أن لواء جولانى الذى عمل فى

شمال شرق مدينة غزة، وحى الشجاعية ومخيم جباليا، قد أسر ١٥ فلسطينيا فقط طوال فترة العملية، كما انه تم إطلاق سراح عدد منهم بعد فترة وجيزة - وذلك على عكس ما كان متوقعا عند التخطيط للعملية الهجومية وقبل تنفيذها، حيث استعد الجيش الإسرائيلى لاعتقال آلاف الفلسطينيين خلال المعارك، وقد أقيمت لهذا الغرض معسكرات أسرى على حدود قطاع غزة، وسجن جديد فى إحدى قواعد القيادة الجنوبية، إلا أن وحدات الجيش تمكنت من اعتقال أقل من ٢٠٠ فلسطينى فقط، أطلق سراح معظمهم بعد التحقيقات المبدئية فى أرض الميدان، فى حين تم نقل أقل من ٣٠ من مقاتلى حماس إلى معتقل فى إسرائيل، وأحيلوا للتحقيق بمعرفة جهاز الشاباك (الأمن العام). وقد اتضح من التحقيق الذى أجراه الجيش الإسرائيلى أن السبب وراء إنخفاض عدد الأسرى ينبع من أسلوب القتال الذى اتبعته حماس، حيث فضَّل جزء كبير من رجال حماس الإنسحاب أمام اجتياح الجيش الإسرائيلى للقطاع، والاختباء فى أحياء وسط غزة. أما الذين دخلوا فى مواجهة مع الوحدات الإسرائيلية فمعظمهم قتل أو أصيب أو أسر. هذا مع تفسير آخر لما حدث يتعلق بالأسلوب الذى اتبعه الجيش الإسرائيلى فى القتال، حيث استخدم إطلاق النار بشكل مفرط للغاية. كما أرجع ضابط إسرائيلى كبير فى القيادة الجنوبية الفوارق فى عدد الأسرى إلى الاختلاف فى المناطق التى دار فيها القتال. فقد شن المظليون سلسلة من المعارك الهجومية قاموا خلالها بالتقدم بضعة كيلومترات، وطوقوا قوات حماس وفاجأوهم، ومن الطبيعى أن يكون فى مثل هذه الحالة الإمساك بعدد أكبر من الأسرى. أما فى حالة اللواء جولانى فقد قام أفراد هذا اللواء بالهجوم ثم تحولوا بعد ذلك إلى تمشيط إحدى المناطق والدفاع عنها ضد قوات التعزيزات التابعة لحركة حماس التى حاولت مهاجمتهم. وفى مثل هذه الحالة، فإن المدافع يصيب ويقتل كل من يهاجمه، وبالتالى تكون فرصة الإيقاع بالأسرى أقل بكثير. فإذا أضفنا لذلك أن أفراد لواء جولانى قد عملوا فى منطقة اكتشف فيها خمسين نفقاء، وتم رصد عشرات المنازل المفخخة، الأمر الذى أوقع إصابات كثيرة فى صفوف هذا اللواء، أمكن لنا تفسير قلة عدد الأسرى الذين إعتقلهم لواء جولانى. وفى المقابل فإن روح الإنضباط وأسلوب الهجوم الذى إتبعه مقاتلى لواء المظلات بشكل أفضل من باقى الوحدات الإسرائيلية، وهو ما تجلى فى هدمهم عدد أقل من المنازل، وتمسكهم بإجراءات أمن القتال - مثل إرتداء خوذ الرأس باستمرار والحرص على احتلال مواقع للاحتماء بها - كل ذلك أدى إلى إنخفاض عدد الإصابات بينهم.

وقد واكب هذه المرحلة وفى نهايتها إستمرار الخلاف داخل القيادة السياسية التى أدارت دفة الحرب، وبينها وبين القيادة العسكرية حول إنهاء الحرب أو استمرارها، ومدى ما حققته من أهداف، بل رصد المراقبون أيضا ترددا فى إطلاق المرحلة الثالثة أصلا ثم فى استمرارها. فرغم إعلان رئيس

الحكومة أولمرت أن "ثمة حاجة إلى مزيد من الصبر والجهد والعزيمة لبلوغ هذه الأهداف" رأى آخرون داخل الحكومة والجيش أن الأيام المتاحة لمواصلة الحرب محدودة، الأمر الذى سيفرض على الجيش تكثيف نيرانه وأعماله القتالية بانتظار مخرج سياسى مع القاهرة تحديداً. وذلك رغم أن رؤساء الاجهزة الامنية المختلفة، وفى مقدمتهم رئيس "شاباك" يوفال ديكسين، ورئيس "موساد" مائير داجان، ورئيس المخابرات العسكرية (آمان) "عاموس يدلين"، إلى جانب قائد المنطقة الجنوبية الجنرال يوأف جالنت. كانوا جميعهم متحمسون لمواصلة الحرب لاعتقادهم بأن الفرصة مواتية للقضاء على حماس. وقد لاحظ معلقون بارزون أن إسرائيل كانت مترددة فى إطلاق المرحلة الثالثة أصلاً، لأنها تعنى توغلا أعمق فى مناطق مأهولة بالسكان، وما يكتنف ذلك من مخاطر على الجنود الإسرائيليين. هذا رغم تأييد غالبية أعضاء الحكومة لها وتوصية الجنرال جالانت بتنفيذها بدعوى أنها ستضمن وقف تهريب السلاح لسنوات كثيرة قادمة. لكن القرار النهائى كان بيد مجموعة من اطلق عليهم (المطبخ السياسى) المشكل من أولمرت وباراك وليفنى والجنرال أشكنازى. ففى مستهل جلسة الحكومة الإسبوعية ٢٠٠٩/١/١١ قال أولمرت أن الهجوم "يقرب من بلوغ الأهداف التى حددت له، ولكن ثمة حاجة لجهد إضافى وعزيمة من أجل تغيير الوضع الأمنى فى الجنوب وتحقيق الأمن للسكان". وأضاف "إن العملية العسكرية ستتواصل، ولا يجب فى اللحظة الأخيرة تفويت الفرصة وتبديد كل ما تحقق من جهد قومى غير مسبوق، ولدى الجمهور والحكومة الاستعداد والصبر لذلك". وتطرق أولمرت إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ القاضى بوقف إطلاق النار مؤكداً على موقفه الرافض له بدعوى أنه "يصادر حق إسرائيل فى الدفاع عن مواطنيها". أما وزير الدفاع باراك فقد أبرز سعى الجيش لتحقيق الهدوء فى جنوب إسرائيل، إلى جانب مواصلة عملياته بنجاح فى البر والبحر والجو، مع دراسة مقترحات سياسية للتسوية فى غزة، مؤكدا على عدم وجود تناقض بين المسارين". ولكن نائبه ماتاى فلنائى توقع قرب إنهاء الحرب البرية فى غزة، مذكراً بأن "مسألة تهريب السلاح لم تكن ضمن أهداف العمُلية العسكرية، مع وجوب إيجاد حل لها". أما وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى فقد ذكرت فى مؤتمر صحفى مع نظيرها الألمانى فالتر شتاينماير أنها "تعارض أى إتفاق لوقف إطلاق النار مع حماس" وأضافت "لقد نجحنا فى تغيير المعادلة فى قطاع غزة، وحماس نادمة على اللحظة التى أطلقت فيها الصواريخ على إسرائيل .. ونحن الآن فى وضع مغاير تماما، لاسيما وأن الجيش يحقق الانتصار فى القطاع". وشددت على أنه "لن يكون هناك خروج سياسى من القطاع إذا كان ثمنه التحاور مع حماس". وأطلق وزراء آخرون دعوات لمواصلة الحرب لتقويض سلطة حماس تماما، بينهم نائب رئيس الحكومة وزعيم حركة شاس الدينية المتطرفة إيلى بشاى، ووزيرة الصحة زئيف بويم. وكانت صحيفة يديعوت آحرونوت قد نقلت فى

عددها بتاريخ ٢٠٠٩/١/١١ ان قائد المنطقة الجنوبية الجنرال يوآف جالنت قد طالب رئيس الحكومة ووزير الدفاع بإقرار الإنتقال إلى المرحلة الثالثة من العملية البرية التى تشمل زج قوات احتياط كبيرة فى المنطقة المأهولة من القطاع واحتلال أجزاء كبيرة منه، لقناعته بإمكان التوصل إلى "وضع حاسم" مقابل حماس من دون احتلال كل القطاع، مؤكدا أن توسيع العملية العسكرية سيؤدى إلى "حل مشكلة الأمن فى جنوب إسرائيل لسنوات طويلة"، واعتبر عدم تنفيذ ذلك "تفويتاً لفرصة تاريخية، أما وقفها الآن فسيؤدى إلى هدوء فى الجبهة مع غزة لسنوات معدودة". وحذّر من أن حماس ستستأنف تسلحها، "وعندما يتجدد إطلاق النار فإن مدى الصواريخ التى ستكون بحوزة حماس سيصل إلى تل أبيب". وزاد أنه لا يجدر بإسرائيل الاعتماد على مصر فيما يتعلق بمنع تهريب الأسلحة إلى القطاع، "وبإمكان إسرائيل الاعتماد على جيشها فقط". وقد وجد موقف قائد المنطقة الجنوبية تأييدا فى أوساط ضباط كبار فى القيادة العسكرية، الذين طالبوا الحكومة بأن تحسم وبسرعة أمرها بشأن توسيع العملية، وأنه لتحقيق نتائج مهمة أخرى للعملية فإنه يتعين على الجيش توسيعها لعشرين يوما أخرى على الأقل.

- وكان رؤساء الأجهزة الأمنية قد قدموا تقريرا استخباراتيا إلى مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨ تناول الضربات الشديدة التى تلقتها حماس فى الحرب الدائرة، وأن الحركة تستغيث لوقف النار. وبحسب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين فإن قيادة حماس السياسية فى دمشق منقطعة عن الواقع، فيما الحكومة القائمة برئاسة اسماعيل هنية فى القطاع مشلولة تماما، موضحا: "بينما تدعو قيادة الحركة فى دمشق إلى مواصلة القتال، تبحث القيادة المحلية عن تسوية، فيما عناصر الذراع العسكرية تتهرب لتفادى الاحتكاك بالجنود الإسرائيليين". أما رئيس الاستخبارات العامة (شاباك) يوفال ديكسين فقد ذكر أمام اجتماع الحكومة أنه "منذ بدء الحرب وحتى ٢٠٠٩/١/١١ أطلقت حماس ٥٦٥ صاروخ و٢٠٠ قذيفة هاون على جنوب إسرائيل، علما أن تقديرات أجهزة المخابرات قبل الحرب توقعت إطلاق ١٠٠ ـ ٢٠٠ قذيفة يوميا". وأن ٥٣٠ صاروخ منهم سقطت فى الـ١٦ يوما الأولى من الحرب، فيما سقط ٣٥ صاروخ فى الأيام التالية من الحرب، مما يدل على نجاح القصف الجوى والعمليات البرية الإسرائيلية فى تدمير حجم كبير من مخزون صواريخ حماس ومواقع إطلاقها، وأن نسبة ١٠% من الصواريخ التى أطلقت صُنِّفت أنها من نوع (جراد) وأن نحو ٥٧٠٠ صاروخ وقذيفة هاون أطلقت على إسرائيل منذ بداية عام ٢٠٠٥، وأن أكثر من ٢٠٠٠ صاروخ سقطت على البلدات الإسرائيلية فى عام ٢٠٠٨. وأضاف "أن قدرات حماس على الحكم تضررت بشكل بالغ، وسكان غزة ينتقدون حماس على الكارثة التى أنزلتها بهم". وتابع: "ضربنا قدرات التهريب وتسببنا بأضرار بالغة لمشغليها، ولكن رغم ما أصاب قدرات حماس

من أضرار، فإننا لن نوهم أنفسنا بشأن قدرتها على تجديد نشاطها". ثم ختم قائلا: "إن حماس تشعر الآن بخطر حقيقى على وجودها .. لكن عليها أن تدرك أن إسرائيل لن تقبل بذراع سرطانى فى ساحتها الخلفية. وجدير بالذكر أن ديسكين ويدلين رسما لوزراء الحكومة صورة وردية عن نتائج الحرب فى قطاع غزة جعلتهم يخرجون من جلسة الحكومة مزهوين. فقد قالا أن الضربات التى وجهت إلى الأجهزة العسكرية فى حركة حماس كانت أكبر بكثير مما يظهر على السطح، وأن قادة حماس أنفسهم سيفاجأون من هول الضربات التى تلقوها "فعندما يخرجون من مخابئهم تحت الأرض ويشاهدون ما جرى بسببهم فى قطاع غزة بشكل عام ولدى نشطائهم بشكل خاص، سيغطى السواد عيونهم، وفقط عندها يدركون ما هو حجم الضربة التى تلقوها". وقال يدلين إن إستمرار حماس فى إطلاق الصواريخ على إسرائيل حتى اللحظة الأخيرة، يدل على أنها لم تخسر كل قوتها الحقيقية، ولكنها فى الوقت نفسه لا تنفى أن أضرارها كبيرة. فيما ادعى ديكسين أن بوادر تململ بدأت تظهر فى غزة ضد قيادة حماس، حتى فى صفوف المقاتلين وأن البلبلة بدأت تظهر على هذه القيادة. ولكنهما - يلدين وديسكين - قد حذراً فى نفس الوقت خلال هذه الجلسة لمجلس الوزراء من أن ما يسمى "محور الشر والإرهاب من طهران إلى بيروت ودمشق وغزة" لن يتقبل بسهولة نتائج الحرب على غزة، خصوصا عندما يتضح أن الجمهور العربى لا يقبل إدعاءاتهم بالنصر فى غزة، ولذلك فعلى إسرائيل أن تظل على أهبة الاستعداد لمحاولات هذه القوى إحداث موازنات فى عمليات عسكرية أخرى مثل تنفيذ عمليات إرهابية داخل إسرائيل أو ضد أهداف إسرائيلية ويهودية فى الخارج.

- وفى نهاية المرحلة الثالثة تبلور الخلاف داخل حكومة المطبخ يوم ٢٠٠٩/١/١٢ على النحو التالى: رئيس الحكومة أولمرت يرى الاستمرار فى العمليات البرية حتى تحقق أهدافها، ووزير الدفاع باراك رأى أن الحرب حققت أهدافها ولذلك ينبغى إيقافها، ووزيرة الخارجية ليفنى رأت بدورها أنه يجب إيقاف الحرب لأسباب أخرى تتعلق بالولايات المتحدة والحلفاء الغربيين، إلا أن ذلك يجب أن يتم من جانب إسرائيل فقط - أى من طرف واحد ودون أية مشاركة أو إتفاق مع حماس. وذلك حتى تبقى أيدى إسرائيل طليقة للمستقبل، فتعاقب حماس مرة ثانية وثالثة فى حالة إصرارها على مواصلة إطلاق الصواريخ. وعللت موقفها بأن "إسرائيل عندما خرجت للحرب أعلنت أن هدفها توجيه ضربة قاسية لحماس وبنيتها التحتية، بحيث تصبح مثل حزب الله فاقدة للرغبة فى إطلاق صواريخ تجاه إسرائيل، مع فرض نظام جديد على الحدود مع مصر يمنع بموجبه تهريب الأسلحة لحماس عبر سيناء. ولذلك لم تحدد خطة العمليات موعداً زمنياً لإنهائها، كما لم تحدد هدفاً سياسياً للعملية حتى لا تقاس نتائج الحرب بمدى تحقيقها لهذا الهدف، لذلك لم يكن من الأهداف المخططة القضاء

على حماس ولا احتلال القطاع. ومن ثم ينبغي أن تبقى أيدى إسرائيل حرة وغير مقيدة بفرض وقف لإطلاق النار فى توقيت محدد، ولكن يمكن ذلك طبقا لما تقتضيه المصالح الإسرائيلية فى ظل ظروف ومتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

- وقد أظهرت تحليلات الخبراء العسكريين الإسرائيليين لمسار العمليات فى المرحلة الثالثة أن المعركة تسير خلال هذه المرحلة بوتيرة بطيئة، وأن القوات البرية أصيبت خلالها بأضرار، حيث تتضمن أنماطا حربية حضرية لم تعهدها الوحدات العسكرية الإسرائيلية من قبل، وفى المقابل بات مواطنوا غزة - الذين لا يستطيعون النزوح، مثل "اللحم فى ساندويتش" على حد وصف أحد موظفى الأمم المتحدة. وكان من الواضح أيضا خلال هذه المرحلة أن كل من الطرفين طوّر تكتيكات تناسب مسرح العمليات فى غزة، وأن هذه التكتيكات يُجرى تغييرها بسرعة، وبما يناسب التغيرات التى تجرى فى ميدان المعركة وما يتم استخلاصه من دروس. لذلك حرصت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على حث الوحدات المقاتلة فى الميدان على اعتقال أكبر عدد ممكن من مقاتلى حماس لاستجوابهم، لاسيما حول تكتيكات حماس الدفاعية والتعرضية، وأماكن الشراك والألغام والأماكن المفخخة، ومواقع الصواريخ، ومراكز القيادة والسيطرة تحت الأرض، وأماكن اختفاء القيادات السياسية والعسكرية لحماس، وأماكن القناصة.. الخ.

<u>سمات عامة للهجوم الإسرائيلى:</u>[٢٤]

- إتسمت الهجمات البرية الإسرائيلية بأسلوب العمليات "الجراحية"، والتى كانت تبدأ بقصف المنطقة/الهدف المستهدف احتلالها، وذلك بالمقاتلات والمروحيات أباتشى، ثم دفع المروحيات الإقتحامية الحاملة للقوات الخاصة لإنزالها بالقرب من الهدف، ومهاجمته من أكثر من جهة لتشتييت جهود المدافعين عنه، ثم دفع القوات المدرعة فيما لا يزيد عن ٤٠-٦٠ دقيقة للحاق بالقوات الخاصة ومساعدتها فى معركتها للسيطرة على الهدف واستكمال احتلاله، هذا مع قطع الإتصالات الإليكترونية بين فصائل حماس، وإصطياد قياداتها العسكرية والمدنية فور خروجهم من تحصيناتهم والتبليغ عنهم بواسطة العملاء.
- كما حرصت القيادة العسكرية الإسرائيلية فى إدارتها للعملية الهجومية ذات المراحل المتدرجة، على عدم التسرع فى الانتقال من مرحلة إلى المرحلة التالية قبل أن تحقق المرحلة السابقة أهدافها، وحتى لا يتم إحياء خلايا فلسطينية نائمة داخل الأراضى المحتلة فى إسرائيل ذاتها (عرب ١٩٤٨)، نتيجة استفزازها، وفى ذات الوقت الحرص على عدم التلكؤ فى تتابع ضرب حماس حتى لا ترفع رأسها من جديد، وحتى لا تخرج إسرائيل من هذه الحرب كما خرجت من حرب لبنان ٢٠٠٦ بلا مكاسب سياسية ولا إستراتيجية. لذلك لم تعلن حكومة أولمرت عن الهدف السياسى لعمليتها العسكرية حتى

لا يحاسبها الشعب الإسرائيلى بعد الحرب عن مدى إنجازها لهذا الهدف، بل حددت فقط أهدافها الإستراتيجية.

- وقد سبقت العملية العسكرية الإسرائيلية عملية خداع سياسى ناجحة، تمثلت فى إعلان رئيس الحكومة أولمرت أنه سيعقد إجتماع لرئاسة الوزراء يوم الأحد ٤ يناير (بعدما بدأت العملية العسكرية بيوم) للبحث فى إطلاق عملية عسكرية، وهل ستكون شاملة أو محدودة، فى حين أن العملية بدأت يوم السبت ٣ يناير، وهو يوم أجازة عند اليهود لم تتوقع حماس شن إسرائيل عملية عسكرية خلاله. كما ساهم وزير الدفاع باراك فى خطة الخداع بإتاحته يوم الجمعة ٢ يناير دخول عشرات الشاحنات عبر المعابر إلى مدن القطاع، الأمر الذى استبعدت معه حماس وقوع الحرب فى اليوم التالى مباشرة.
- أما على مستوى الخداع التكتيكى، فقد لجأت حماس إلى استخدام الدمى المفخخة فى شكل مقاومين لجذب نيران الإسرائيليين فى حى الزيتون لتحديد أماكنهم وشغلهم بعيدا عن عناصر المقاومة، فضلا عن استخدام هذه الدمى لتفجير المبانى بعد إقتحامها بواسطة الإسرائيليين. كما ارتدى المقاومون ملابس الجنود الإسرائيليين للتوغل داخل وحداتهم والقيام بعمليات تخريبية وإنتحارية. هذا إلى جانب منع المدنيين من مغادرة منازلهم ودعوتهم للوقوف على أسطح المنازل لمنع الطائرات الإسرائيلية من إطلاق صواريخها على المنازل. كما كانت عناصر حماس تضع العبوات المفخخة أسفل منصات الصواريخ فى المناطق المفتوحة وفوق أسطح المنازل لتفجيرها فى حالة رفعها. وفى مواجهة هذه الأساليب الخداعية من جانب حماس، كانت القوات الإسرائيلية تطلق نيران دباباتها ومدفعيتها المباشرة عن بعد ضد كل من تشك أنه من عناصر المقاومة، سواء كان حقيقيا أو هيكليا، كما كانت فى اقتحامها للمنازل لا تستخدم الأبواب ولكن تنسف الحوائط وتعمل فجوات تدخل منها. وللتعامل مع المدنيين المتواجدين على أسطح المنازل، كانت الطائرات الإسرائيلية تطلق أولا صواريخ صامتة لا تنفجر، فيسارع المدنيين للنزول من أسطح المنازل ومغادرتها، ثم تقوم الطائرات بعد ذلك بقصف المنزل، وهو تكتيك أطلق عليه الإسرائيليون اصطلاح "طرقة على السقف".
- وفى إطار عمليات الخداع الذى مارسته إسرائيل أثناء الحرب على قطاع غزة، ومن أجل جمع المعلومات عن نتائج العمليات الإسرائيلية يوما بيوم، بل فى بعض الأحيان ساعة بساعة، كانت عناصر فى الاستخبارات الإسرائيلية تقوم بالأتصال بمواطنين فلسطينيين فى غزة، ويتحدثون معهم بلغة عربية سليمة، ويتظاهرون بأنهم متعاطفون عرب - مصريون وسعوديون وأردنيون وليبيون - بعد التعبير عن فزعهم من الحرب الإسرائيلية والسؤال عن أحوال الأسرة، يسأل المتصلون عن

الأوضاع المحلية، وما إذا كانت العائلة تدعم حماس، وإذا كان ثمة مقاتلون فى المبنى أو فى المنطقة، فإذا ما أفاد الرد على مثل هذه الأسئلة بوجود عناصر لحماس فى مكان المتصل به، يتم توجيه الطائرات الإسرائيلية الحربية على الفور إلى هذا المكان لقصفه.

- وخلال المرحلة الثالثة من العملية أجرت القوات الإسرائيلية التى كانت تحاصر غزة يوم ١٢ يناير بروفة لاقتحام مدينة غزة، وذلك بعد أن أعلنت إسرائيل عن تعبئة ثلاث من لواءاتها الأحتياطى دفعت بهم إلى قطاع غزة. وفى إطار هذه البروفة التى استهدفت حشر سكان مدينة غزة فى وسطها، بعد تطهير محيطها منهم ومن عناصر المقاومة. حيث تمت مهاجمة المدينة من ثلاث إتجاهات هى: الجبهة الشمالية من محور (التوأم) ومن غرب المدينة عبر حى (الشيخ عجلين) ثم من حى (التفاح) فى شرق المدينة، وأيضا من منطقة (عزبة عبد ربه) شرق مخيم جباليا، حيث دارت اشتباكات عنيفة على جميع هذه المحاور قبل أن تنسحب منها قوات الاحتلال مع شروق شمس اليوم التالى. وكانت الطائرات الإسرائيلية قد ألقت آلاف المنشورات التى تحض سكان غزة على ترك أطراف المدينة إلى وسطها، وكان من أهداف هذه البروفة، أن تكشف فصائل المقاومة عن أماكنها عندما تحاول إعادة توزيع نفسها عبر ثلاث محاور هجوم القوات الإسرائيلية.

- وقد حرصت قيادة الجبهة الجنوبية التى أدارت الحرب ان تدفع بوحدات القوات الخاصة ولواء المظلات المدعمة بعناصر استخباراتية على رأس الوحدات الاخرى المدرعة والميكانيكية فى عملياتها الهجومية، وليكونوا بمثابة رأس حربة لهم. خاصة فى العمليات الهجومية للمبانى والمنازل. وكان اللواء ٣٥ مظلات أول من دخل من القوات البرية قطاع غزة اخر من خرج من هناك مع نهاية الحرب. فمع بداية الحرب كان هذا اللواء منتشرا على طول خط الحدود الشمالية للقطاع، عند منطقة العطاطرة، والتى تشكل اتجاه المجهود الرئيسى للعملية الهجومية لوجود صواريخ حماس فى شمال القطاع، حيث قام بعمليات تفتيش واسعة لمواقع الصواريخ ومستودعاتها المتواجدة فى أنفاق وتمكن من قتل حوالى ١٧٠ من مقاتلى حماس، ونتيجة اندفاع وحدات هذا اللواء (٢٥٠٠ جندى) على رأس الوحدات الاسرائيلية فقد تعرض لنيران من الدبابات الاسرائيلية الصديقة أطلقت بالخطأ، مما كبده خسائر فى الضباط الاصاغر والصف ضباط بلغت ٨ أفراد. وهى خسائر ضئيلة مقارنة بالعمليات التعرضية التى شنها لواء المظلات بكتائبة التى انتشرت بطول وعرض قطاع غزة من العطاطرة شمالا وحتى ممر فلادلفى مع الحدود المصرية جنوبا. وترجع قلة الخسائر لعدة اجراءات تكتيكية مارستها قيادات كتائب هذا اللواء، أبرزها التمهيد النيرانى بالطائرات الذى كان يسبق عمليات الاقتحام وأيضا بالمروحيات والمدفعية، أيضا اقتحام مواقع حماس من إتجاهات غير متوقعة مما أفشل مهمة الكمائن التى كانت مجهزة فى إتجاهات التقدم التقليدية، وبالتالى أمكن لوحدات المظلات

الالتفاف حول مواقع حماس ومهاجمتها من أماكن لم تتوقعها، الأمر الذى فاجأها وتسبب فى تكبيد مقاتلى حماس خسائر بشرية واعتقال أعداد منهم. لاسيما وأن أماكن تواجد مواقع مقاتلى حماس كانت معروفة مسبقا لدى كتائب الوحدات الخاصة بما لديها من معلومات استخباراتية مستقاه من عملاء فلسطينيين فى داخل القطاع. لذلك كانت القوات الخاصة الإسرائيلية تحاصر مناطق مواقع حماس، ثم يجرى قصفها جواً، وبعد ذلك تقوم القوات الخاصة باقتحامها من أماكن واتجاهات غير متوقعة وبأساليب غير مألوفة، منها الإنزال الجوى على أسطح المنازل والمبانى ثم الهجوم من الأدوار العليا فى اتجاه الأدوار السفلى على عكس المفترض، مما كان يفاجئ ويربك عناصر حماس ويسهل بعد ذلك اعتقالهم. وعندما كانت تسيطر حماس على منزل أو مبنى بكامله وتطلق منه نيران كثيفة، مما يصعب اقتحامه، فيتم استدعاء إحدى الدبابات لتدمير المبنى كله، مثلما حدث فى حى السلاطين حيث استمرت المعركة من الساعة الرابعة فجراً حتى العاشرة صباحا، وحاول فيها أحد الانتحاريين تفجير نفسه في قوة المظلات الإسرائيلية فألقت عليه قنبلة يدوية فجرته بعيدا، وكذلك فى معركة حى العطاطرة عندما شكّت قوة المظلات فى إمرأة كانت متقدمة من بيت لاهيا، وكانت تتواجد معلومات بأنها تحمل حزاما ناسفا، فتم تحذيرها بأن تقف بعيدا، ولما لم تقف تم إطلاق النار عليها عن بعد وقتلها، وتبين أنها لم تكن ترتدى حزاما ناسفا. وكان العامل الرئيسى الذى كان يحكم اعمال القوات الخاصة الإسرائيلية، هو الخوف من الوقوع فى كمائن أعدتها حماس لاختطاف أحد الجنود أو الضباط، لذلك كان التعاون والتنسيق قويا مع طيارى السلاح الجوى قبل الدخول فى أية عملية اقتحام، بحيث تكون الطائرة جاهزة للتدخل الفورى لقصف أى مبنى تنجح حماس فى خطف جندى إسرائيلى به، وتدمير المبنى على كل من فيه، بما فيهم الفرد المختطف إذا فشلت القوة الخاصة الإسرائيلية فى إستنقاذه، أما العامل الثانى الذى حكم أعمال القوات الخاصة فهو التخوف من الاصطدام بالانتحاريين حاملى الأحزمة الناسفة، أو الوقوع فى كمائن المبانى المفخخة. لذلك كانت عناصر القوات الخاصة فى عمليات اقتحامها تحرص على عدم الاقتراب من تخوم المدن والبلدات بأقل من عشرات الأمتار حتى يتم قصف وتدمير المبانى المحتمل تواجد كمائن بها، مع إبقاء مسافة أيضا مع كل فلسطينى يتم التعامل أو التحدث معه.

- ولأن أحد الأهداف الاستراتيجية من العملية الهجومية الإسرائيلية على غزة كان تدمير شبكة الانفاق التي أقامتها حماس تحت الأرض، سواء الممتدة داخل قطاع غزة، أو فى منطقة الحدود مع مصر - حيث ممر فلادلفى - والتى يتم تهريب الأسلحة والذخائر والبضائع والأفراد من خلالها، لذلك تم تكليف أكثر من عنصر فى القوات الإسرائيلية للتعامل مع هذه الأنفاق وتدميرها. فقد كلفت بذلك المقاتلات التى كانت تلقى قنابل متخصصة لتدمير الأهداف المتواجدة على عمق تحت الأرض - مثل

GBU-٣٩ - وأيضا عناصر المهندسين التى كانت ترافق الوحدات الخاصة المكلفة بتدمير الأنفاق داخل غزة، والتى كانت توفر ملاجئ للقيادات والكوادر القتالية التابعة لحماس، وبهدف قتل كل من يحتمى بهذه الملاجئ، وتجبرهم على الخروج منها ثم اصطيادهم بعد ذلك فى الأماكن المكشوفة والمبانى فوق الأرض. وهو ما يعنى فى المحصلة النهائية أن الإسرائيليين كانوا ينتظرون اللحظة التى تنهار فيها قوى المقاومة، وتنهك من تأثيرات القصف المتواصل للأنفاق، والهجمات والمطاردات الجوية والبرية فوق سطح الأرض، وحتى تستسلم نهائيا.

- وبعد صدور قرار وقف إطلاق النار أعرب عدد من الضباط الإسرائيليين عن استيائهم من عدم السماح لهم باستكمال إنجاز المهمة، ومن هؤلاء العميد احتياط عاموس الذى ذكر أنهم كانوا قريبين جدا من المكان الذى كان يعرفون أن قيادة حماس تختبئ فيه تحت مستشفى الشفاء، وأنهم كانوا على مسافة أقل من شارعين من الملجأ المحصن الكبير الذى كان يتواجد به اسماعيل هنية ووزرائه وعدد من قادة حماس العسكريين. وأنهم كانوا يستخدمون هذا المستشفى لأن به مدنيين ويعرفون أن الطائرات لن تقصفه. وأضاف أن الصواريخ كانت تنطلق فى أحيان كثيرة من روضات الأطفال والمدارس وأبنية تابعة للأمم المتحدة. وأن الوحدات الإسرائيلية حاصرت معظم هذه المواقع ولو أنها أعطيت يومين أو ثلاثة إضافية لأمكن لهم القضاء عليهم، حيث فقدت حماس فى الأسبوع الثانى من يناير قدراتها العملياتية. وكشف العميد عاموس أنهم عندما كانوا يصلون إلى منزل مفخخ ويستدعون طائرة أو دبابة لقصفه، كانت النتيجة انهيار حوالى أربعة منازل أخرى مجاورة. أما عن مهمة استعادة الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد شاليت، فذكر أن هذه المهمة لم يكن من الممكن تحقيقها لشبه استحالتها، وحيث يعتقد كثير من المسئولين الإسرائيليين أنه تم تهريبه إلى إيران فى صندوق مغلق عبر أنفاق سيناء.

وقف إطلاق النار وارتباطه بالاتفاقية الأمنية الإسرائيلية الأمريكية لمنع التهريب:[٢٥]

- عندما أدركت القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية أن العملية العسكرية قد حققت أهدافها، ولم يعد هناك معنى لاستمرارها، خاصة بعد استنفاذ بنك الأهداف سواء بالنسبة للقوات الجوية أو البرية، وأن مزيدا من الاستمرار فيها يعنى تكبد مزيداً من الخسائر فى قواتها، فضلا عن زيادة سخط الرأى العام العالمى ضدها نتيجة ما تكشف من مجازر إرتكبتها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين من سكان قطاع غزة، إلى جانب ما حل بالبنية الأساسية للقطاع والمنازل من خراب ودمار، كما بدأت الأحاديث تزداد حول ضرورة محاكمة المسئولين عن ذلك أمام المحاكم الدولية باعتبارها جرائم حرب. لذلك وقبل أن تقرر إسرائيل وقف إطلاق النار من جانبها، قررت أن تحصل على ضمانة مهمة من إدارة بوش قبل رحيلها يمكن بها أن تغطى قرارها هذا، كما تستطيع أن تفرضه على إدارة

الرئيس الأمريكى الجديد أوباما عندما يتولى مهام منصبه فى ٢٠ يناير. لذلك بعثت إسرائيل بوكيل الخارجية الإسرائيلية (آهارون أبراموفيتش) إلى واشنطن ليمهد لزيارة وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى، التى وقَّعت فى ١٨ يناير ٢٠٠٩ مع نظيرتها الأمريكية كونداليزا رايس ما عرف بـ" مذكرة ضمانات" - بمعنى توفير ضمانات أمريكية لمراقبة دخول الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية إلى قطاع غزة، وفى المحاور التى تمر فيها هذه الأسلحة ومصادرها، على أن يتم تشديد الرقابة فى البحر لمنع وصول صواريخ وأسلحة من دول أفريقية وصواريخ بعيدة المدى من إيران إلى سيناء، ومنها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، كما طالبت إسرائيل بأن تشارك دول أوروبية وحلف الناتو فى عمليات المراقبة.

١- ما تنص عليه الإتفاقية:

- تنص الإتفاقية على أنه بناء على إلتزام الولايات المتحدة الدائم تجاه أمن إسرائيل، بما فى ذلك التأمين والدفاع عن الحدود، وحفظ وتقوية قدرة إسرائيل على الردع والدفاع عن نفسها بنفسها ضد أى تهديد أو إمكانية تهديد، وتأكيدا على أن هذا الالتزام ينعكس على التعاون الأمنى والعسكرى والاستخباراتى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتخطيط الاستراتيجيى المشترك، والدعم الكمى والنوعى الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، فإن هذه الإتفاقية تأتى تأكيدا لكل هذه الإلتزامات.
- وبينما أشادت الإتفاقية بجهود الرئيس مبارك، خاصة إقراره بأن تأمين حدود غزة هو أمر ضرورى لإنهاء الصراع فى غزة بشكل نهائى، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل يدينان بقوة كل أفعال وأنماط الإرهاب وتعتبرها غير مبررة، بصرف النظر عمن إرتكبها وأين وماهى دوافعه، خاصة الصواريخ التى تم إطلاقها مؤخرا والهجمات والأفعال العدوانية التى وجهتها منظمة (إرهابية) لإسرائيل من غزة. هذا مع التأكيد على أن قمع كل أشكال الإرهاب العالمى، بما فى ذلك عدم السماح (للمنظمات الإرهابية) بإمتلاك سلاح وكل المواد المتصلة بتصنيعه، هو أمر ضرورى لحفظ السلام والأمن الدولى. وأن حيازة (الإرهابيين) للسلاح هو السبب المباشر للأعمال العدائية التى حدثت مؤخرا. وأن الأعمال العدائية والإرهابية - بما فى ذلك تهريب السلاح - وتنمية قدرات الإرهابيين من تسليح وبنية تحتية، قد شكل تهديداً لإسرائيل، وأن إسرائيل مثل كل الأمم، لها حقها الكامل فى الدفاع عن النفس، بما فى ذلك الدفاع عن النفس ضد الإرهاب من خلال التحرك المناسب.
- ورغبة من الولايات المتحدة وإسرائيل فى تحسين الجهود الثنائية والجماعية لمنع المنظمات الإرهابية من حيازة السلاح، خاصة تلك التى تدير غزة، مثل حماس، تؤكد الدولتان على أن وقف إطلاق النار النهائى والدائم يعتمد على منع تهريب أو إمداد حماس فى غزة بالسلاح، وهى منظمة (إرهابية)، وكل المنظمات الإرهابية الأخرى، وأن غزة يجب ألا تكون قاعدة تُهاجَم منها إسرائيل

أبدا. وإيمانا من الدولتين بالحاجة الملحة لتقديم المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومُيسَّر لقطاع غزة، ورغبة منهما فى العمل مع شركائهم الدوليين لتفعيل قرار مجلس الأمن لمحاربة الإرهاب فيما يخص النشاط الإرهابى فى غزة، فقد توصلنا إلى الاتفاق التالى:

- يعمل الشريكان مع الدول المجاورة وبشكل متواز مع المجتمع الدولى لمنع إمداد السلاح للمنظمات الإرهابية التى تهدد أيا من الشريكين، خاصة السلاح والمتفجرات التى تهرب داخل غزة لصالح حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى.
- تعمل الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين وحلف شمال الأطلسى (الناتو) لمواجهة مشكلة تهريب السلاح ونقله وشحنه لحماس والمنظمات الإرهابية الأخرى فى غزة، بما فى ذلك البحر المتوسط، وخليج عدن، والبحر الأحمر، وشرق أفريقيا، وذلك من خلال تطوير الإمكانات الموجودة بالفعل أو إرسال الإمدادات لضمان الفاعلية فى منع تهريب السلاح لغزة، ومن الوسائل المتبعة:

أ- رفع مستوى التعاون الأمنى والاستخباراتى مع الحكومات الإقليمية لمنع تدفق السلاح والمتفجرات لغزة، والتى يتم تصنيعها فى قطاع غزة أو نقله إليها، بما فى ذلك تدخل بعض عناصر الحكومة الأمريكية، مثل القيادة المركزية الأمريكية، والقيادة الأمريكية الأوروبية، والقيادة الأمريكية الأفريقية (أفريكوم)، وقيادة العمليات الخاصة الأمريكية.

ب- رفع مستوى التعاون مع القوات البحرية الدولية الإئتلافية وبعض الكيانات الهامة لمواجهة إمداد غزة بالسلاح.

جـ- رفع مستوى العقوبات المفروضة بالفعل ضد من يمد حماس والمنظمات الإرهابية بالسلاح، بما فى ذلك الرد المناسب على دول مثل إيران التى تصر على إمداد غزة بالسلاح والمتفجرات.

د- سوف تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل فى هذه الجهود من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وبما سيساعد على معرفة المنبع والطريق الذى يسلكه السلاح ليذهب إلى المنظمات الإرهابية فى غزة.

هـ- سوف تعمل الولايات المتحدة على تكثيف جهودها لإمداد القوات الأمنية التى تواجه تهريب السلاح بالمعونات التقنية واللوجيستية وزيادة برامجها المساعدة الموجودة بالفعل.

و- سوف تقوم الولايات المتحدة بالاستشارة والعمل مع شركائها الإقليميين لتوفير الدخل والتوظيف لأولئك الذين كانو يعملون فى تهريب السلاح لتعويضهم.

ز- سيعمل الموقعون على تأسيس آلية لتفعيل التعاون العسكرى والاستخباراتى لتبادل المعلومات ومراقبة تطبيق الخطوات المذكورة فى هذا التفاهم، والقيام على توصيات إضافية لتفعيل

الأهداف المذكورة فى التفاهم. وفيما يخص التعاون العسكرى، فستكون الآلية المعتمدة هى الرابطة الأمريكية الإسرائيلية ضد الإرهاب، والاجتماع السنوى للتعاون العسكرى، والرابطة السياسية العسكرية.

ح- يخضع هذا التفاهم والالتزام السياسى بين الطرفين لقوانين ونظم الطرفين بما يستوجب التطبيق، بما فى ذلك تلك القوانين التى تحكم الدعم المالى وتبادل المعلومات والاستخبارات.

٢- ماذا تعنى هذه الإتفاقية؟

- مما لا شك فيه أن إبرام هذه الإتفاقية الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة يشكل غطاءاً سياسياً أمريكياً لقرار إسرائيل بإيقاف إطلاق النار من جانب واحد عقب إبرامه بيوم واحد، ومبرراً أمام أحزاب المعارضة اليمينية المتشددة فى إسرائيل - وعلى رأسها الليكود - بأن إسرائيل بما حققته من أهداف ومهام عسكرية ناجحة على الأرض فى غزة أثناء هجومها، قد إستكملته بهذا الإتفاق السياسى الأمنى الذى يؤطّر ويؤمن إنتصارها فى عمليتها العسكرية فى غزة، ويسمح لها بعد وقف النار بسحب قواتها من غزة إحتراما للقادم الجديد للبيت الأبيض.
- يعنى هذا الاتفاق أيضا إلزاما من الولايات المتحدة بالعمل على منع تهريب السلاح والذخائر والصواريخ والمتفجرات إلى حركة حماس فى قطاع غزة من البر والبحر والجو فى المنطقة الممتدة من جبل طارق غرب البحر المتوسط وحتى مضيق هرمز بالخليج العربى، مروراً بمنطقى خليجى السويس والعقبة وقناة السويس (سيناء)، وحتى شرق المتوسط. وأن الوسائل التى ستشارك فى عمليات المراقبة ستشمل قدرات الأسطول السادس الأمريكى فى المتوسط، والأسطول الخامس الأمريكى فى الخليج، وقوة الواجب البحرية الجوية الأمريكية المتواجدة فى جيبوتى بالقرن الإفريقى، وقيادة القيادة المركزية فى السيلية وقاعدتها الجوية فى العديد بقطر، هذا إلى جانب إشتراك القوة البحرية للناتو المتواجدة فى نابولى بجنوب إيطاليا. وقد إنعكس ذلك فى طلب إسرائيل من الأمم المتحدة أن يُسمح لها بتفتيش سفن يشتبه بأنها تحمل سلاح لحركة حماس وحزب الله عبر البحر، وأن ذلك المطلب يأتى فى إطار تطبيق قرار مجلس الأمن الدولى الذى يحظر نقل الأسلحة إلى حماس. ولذلك جاء ضبط السفينة القبرصية التى تبين أنها تحمل أسلحة وذخائر إيرانية قيل أنها متوجهة إلى سوريا فى الأسبوع الأخير من يناير الماضى؛ كما طالبت إسرائيل دول الإتحاد الأوروبى وحلف الناتو ببذل جهد خاص من أجل تفتيش السفن الناقلة للأسلحة فى البحار، ومنعها من الوصول إلى أهدافها، وهو ما سيكثف الحصار المضروب على حماس لمنعها من الحصول على أسلحة وذخائر.

- كما يعنى هذا الإتفاق كذلك تكثيف أعمال الاستخبارات الفضائية والجوية والبحرية والبشرية لكل من الولايات المتحدة ودول الناتو وأصدقائهم فى المنطقة، من أجل إحكام الحصار والمراقبة المعلوماتية حول حماس فى قطاع غزة براً وبحراً وجواً، بدءاً من مصادر إمدادها البعيدة فى إيران عبر الخليج وخليج عدن والبحر الأحمر مروراً بالسودان وسيناء إلى غزة، وكذلك من مصدر إمدادها فى سوريا عبر شرق المتوسط إلى ساحل غزة.
- فإذا أضفنا إلى ذلك استخدام وسائل ذات تقنيات متقدمة (أجهزة رصد موجات فوق صوتية) يكون بإمكانها تحديد أماكن الأنفاق وتصويرها ثم تدميرها بعد ذلك، فإن ذلك يعنى تضييق الخناق على حماس فى الحصول مستقبلا على إمدادات من السلاح والذخائر، وبما يشل قدراتها العسكرية إلى حد كبير.
- ويشير هذا الإتفاق ضمنا إلى أن العمليات الأمريكية - الإسرائيلية - الأوروبية المشتركة لن تقتصر فقط على أعمال المراقبة والاستخبارات وتفتيش السفن فى البحار ومراقبة الأجواء والحدود، والإمساك بوسائل نقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات إلى حماس فى غزة، بل قد يتطلب الأمر القيام بعمليات عسكرية جوية أو بحرية أو بقوات خاصة ضد هذه الوسائل قبل وصولها إلى مقصدها النهائى فى غزة، بمعنى توجيه ضربات إجهاضية لمنابع إرسال هذه الأسلحة إلى حماس.
- ومع دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ذكر راديو إسرائيل يوم الإثنين ١٩ يناير أنه تم كشف النقاب عن أن مذكرة التفاهم التى وقعتها إسرائيل والولايات المتحدة حول مكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة تتضمن ملحقا سريا حول زيادة التعاون الاستخباراتى والعملى بين البلدين. وقد بدأت إسرائيل بالفعل فى إجراء إتصالات مع عدد من الدول الغربية الأوروبية بهدف توقيع اتفاقيات مماثلة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وقد طرحت ألمانيا خطة من خمس نقاط لإزالة آثار الحرب على غزة ومنع تهريب الأسلحة إلى القطاع تساهم فيها بتقديم الدعم التقنى واللوجيستى لمصر والقوى الأخرى التى ستشارك فى مكافحة التهريب. كما أعربت الدول الأوروبية المساهمة فى مراقبة معبر رفح عن استعدادها لزيادة حجم عناصرها المتواجدة فى هذه المنطقة لتساهم فى ضبط الحدود ومنع تهريب الأسلحة عبرها إلى قطاع غزة.

٣- الموقف المصرى من الإتفاقية الأمنية:

- أعلن وزير الخارجية المصرى محمد أبو الغيط بوضوح أن هذا الإتفاق لا يعنى مصر من قريب ولا من بعيد، لأنه مبرم بين دولتين هما إسرائيل والولايات المتحدة، ولا يشكل أى إلزاما على مصر. أما الرئيس المصرى حسنى مبارك فقط أعلن موقف مصر صريحا واضحا بأنها ترفض وجود مراقبين أو قوات أجنبية على أراضيها وحدودها، وأن ذلك خط أحمر لا يمكن تجاوزه بينهاوبين

قطاع غزة وإسرائيل، ولكن قد تقبل بدعم تكنولوجي ولوجيستى لزيادة قدراتها فى هذا المجال، وأن ذلك تأسيسا على مسئوليته عن أمن مصر القومى الذى جدد التأكيد عليه فى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى فى إفتتاح الدورة البرلمانية الحالية فى نوفمبر الماضى، وأن مصر تقوم بواجبها فى ضبط الحدود وليس لديها مانع من تقبل مساعدات تكنولوجية ولوجيستية فقط دون أفراد من أجل تعزيز قدرات مصر فى هذا المجال.

- وكانت مصر وإسرائيل قد توصلتا إلى إتفاق خطى فى شأن الإجراءات الأمنية لمكافحة تهريب الأسلحة على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر، وداخل سيناء. وأوضح مسئول إسرائيلى أن الإتفاق، وهو أحد شروط وقف إطلاق النار الأحادى الجانب الذى أعلنته إسرائيل، تم التوصل إليه خلال المحادثات التى جرت بين المفاوض الإسرائيلى عاموس جلعاد ومستشار وزير الدفاع إيهود باراك، ورئيس المخابرات العامة المصرية الوزير عمر سليمان، حيث وافقت مصر على إجراءات محددة لمكافحة تهريب الأسلحة.

- ولم تخف مصادر مصرية أن أطرافا أوروبية تحدثت مع مصر قبيل القمة التشاورية حول إمكانية وضع قوات دولية على حدودها من قطاع غزة، الذى تهيمن عليه حماس، وأن مصر شددت مجدداً على رفض هذا التوجه، مشيرة إلى أن الدول الأوروبية لم تتوصل بعد لتصور محدد لمنع وصول الأسلحة إلى حماس، وأن هناك أطروحات فيما بينها من المزمع عرضها على إسرائيل تتعلق بتولى قوات بحرية أوروبية فى المنطقة هذه المهمة، وتقديم تقنيات حديثة للجانب المصرى لمراقبة الحدود مع القطاع لمنع التهريب أو حفر الأنفاق.

- وقد أثار هذا الإتفاق الأمنى بين إسرائيل والولايات المتحدة غضب مصر لأسباب عدة على رأسها أنه يبعث برسالة خبيثة تحاول بعض الأطراف الإقليمية وفى مقدمتها إسرائيل، وهى أن مصر ليست لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهها الإقليمية ومجالها الجوى، مما يسهل تهريب السلاح إلى حماس. وهو أمر ترفضه مصر جملة وتفصيلا وتدحضه الجهود المصرية لمنع جميع أشكال التهريب التى أشادت بها تقارير لجان الكونجرس التى تفقدت منطقة الحدود فى الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨، وقدمتها إلى إدارة الرئيس بوش، بل وتحدثت هذه التقارير عن تجاوزات إسرائيلية تتمثل فى الاستخدام العشوائى لإطلاق النار.

- واعتبرت مصر أن الإتفاق الأمنى المبرم أخيرا بين إسرائيل والولايات المتحدة يخالف البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلى وترتيبات الامن الملحق بمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩ خاصة أحكام الفقرة (٩٠) من المادة الثانية التى تنص على أن تتولى مصر مسئولياتها فى هذا الشأن، وعلى أن تؤدى القوات متعددة الجنسيات والمراقبين وظائفها المحددة فى حفظ السلام فى

إطار السيادة المصرية. كما يثير الإتفاق الشبهات أيضا حول مخالفة إسرائيل الفقرة (د) من المادة نفسها التى تنص على أن تتواجد فى المنطقة (د) داخل إسرائيل التى يحدها الخط الأزرق شرقا والحدود الدولية مع مصر غربا قوة إسرائيلية محددة ومراقبى الأمم المتحدة، وعلى ألا تتضمن هذه القوة الإسرائيلية فى هذه المنطقة أى دبابات أو مدفعية أو صواريخ بخلاف صواريخ أرض/جو فردية.

- كما يثير الإتفاق الأمنى الأمريكى - الإسرائيلى الشبهات حول مخالفة البند رقم (٥) من الفقرة (د) بالمادة نفسها الذى لا يسمح باجتياز الحدود الدولية سوى من خلال نقاط المراقبة فقط والمحددة من جانب كل طرف وتحت سيطرته، ووفقا للقوانين والنظم المعمول بها من جانب كل دولة. وأيضا يأتى الإتفاق بالمخالفة لرسالة وزير الخارجية الأمريكية الأسبق الكسندر هيج إلى نظيره المصرى كمال حسن على فى ٢ أغسطس ١٩٨١ بشأن تشكيل القوات متعددة الجنسيات فى سيناء وإسرائيل وعملها وعمل المراقبين، والتى شددت على أهمية التشاور الثلاثى فى شأن الترتيبات الأمنية فى المنطقة، وقد أصبحت هذه الرسالة جزءاً من المعاهدة والملحق. هذا إلى جانب إنتهاك الإتفاق الأخير بين أمريكا وإسرائيل أحكام المادة الرابعة من المعاهدة التى تنص على أنه لا يجرى أى تعديل فى ترتيبات الأمن إلا باتفاق الطرفين المصرى والإسرائيلى.

- وقد تجاهلت الولايات المتحدة وإسرائيل التصريحات المصرية بأن عمليات تهريب السلاح تتم من البحر، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تعزيز القوة البحرية فى المياه الإقليمية شمال المنطقة (ج) والتى ينبغى أن تكون قوة بحرية مصرية خالصة دون مشاركة دولية، كما تتطلب زيادة حجم وعدد القوات المصرية (الشرطة) المسئولة عن مراقبة وحماية الحدود فى المنطقة (ج) والتى حددت اتفاقية السلام عددها بـ ٧٥٠ جندى، وهى غير كافية لمراقبة ممر صلاح الدين (فيلادلفى) الذى يتم عبره التهريب إلى غزة، وهو بطول ١٤كم لاتكفى هذه القوة الصغيرة لمراقبته، وهو ما رفضته إسرائيل والولايات المتحدة.

- وقد أثارت إسرائيل الدعاوى بتهريب السلاح عبر الأراضى المصرية فى سيناء لأول مرة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى إطار محاولاتها ربط عملياتها العسكرية ضد المقاومة المشروعة للاحتلال بالحرب ضد الإرهاب التى أعلنها بوش، وشنت حملة فى هذا الصدد عقب حادث طابا الإرهابى والمشبوه فى أكتوبر ٢٠٠٤، وزادت حدة الحملة والترويج لعدم سيادة مصر الكاملة على سيناء قبيل إنسحابها من قطاع غزة فى أغسطس ٢٠٠٥، بعد أن رفضت مصر اقتراحها بإنشاء جدار عازل على الحدود مع مصر من رفح الفلسطينية حتى ميناء إيلات. وكان وزير الخارجية

المصرى أحمد أبو الغيط قد أبلغ الإدارة الأمريكية خلال زيارته واشنطن فى فبراير ٢٠٠٥ استعداد مصر لمنع جميع أعمال التهريب والأنشطة غير القانونية، ولكن فى إطار السيادة المصرية.

- ويثير الدهشة أن الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها لم تتجاوب فى حينه مع الحملة الإسرائيلية، بل على العكس حين أعلن وزير الدفاع الأمريكى السابق دونالد رامسفيلد أنه يبحث وسيلة لخفض عدد الجنود الأمريكيين العاملين فى قوة حفظ السلام بسيناء (٩٠٠ جندى). وقد وقعت مصر مع إسرائيل فى أول سبتمبر ٢٠٠٥ بروتوكولا لنشر ٧٥٠ جندى من قوات حرس الحدود المصرية مع قطاع غزة (طوله ١٤كم) من أجل توفير كل عناصر النجاح للانسحاب الإسرائيلى الكامل من قطاع غزة بما فى ذلك محور صلاح الدين (فيلادلفى)، ولم تتجاوب إسرائيل مع مطالب مصرية أخرى لسد الذرائع أمام الدعاوى الإسرائيلية، واستمرت فى الشكوى من تهريب السلاح، ووقعت مع الولايات المتحدة الأتفاق الأخير الذى ترفض مصر التعامل معه كونها ليست طرفا فيه ويمس سيادتها.

٤- قصة الأنفاق:

- ترتبط مشكلة الأنفاق دائما بالحروب وما تفرضه هذه الحروب من أعمال حصار على بعض أطرافها، ولذلك فإن حفر الأنفاق يعتبر شيئا طبيعيا جدا يجرى القيام به داخل البلد المحتل، أو فى أراضى الدول المجاورة. وهو أسلوب تستخدمه المقاومة من أجل تمرير احتياجاتها من الإمدادات اللوجيستية ودعم كفاحها. وقد تستغله جهات أخرى من أجل التهريب، وتحقيق مكاسب سريعة. فقد حدث ذلك بين سوريا ولبنان، وفى عدد من الدول المستعمرة التى لم تنل استقلالها آنذاك. وخير مثال على ذلك، حين حفرت بيونج يانج فى كوريا الشمالية نفقا شهيرا باتجاه عاصمة كوريا الجنوبية سيول، لاستخدامه فى نقل الأسلحة والمؤن والذخيرة، وقد بدأت بالحفر فى منطقة منزوعة السلاح. ومنذ قيام إسرائيل، إمتهن عرب سيناء ورفح ونويبع والمناطق المتاخمة لمصر، هذا النوع من التجارة.

- وعن الأنفاق التى تمر أسفل الحدود المصرية مع قطاع غزة، فإنه يتم حفرها بواسطة شركات متخصصة داخل قطاع غزة، ويعمل فى هذه المهنة آلاف الفلسطينيين. وقد طورت لتلبى احتياجات تهريب متنوعة، فمنها ما هو مجهز لتهريب أسلحة وذخائر وبضائع، وأنفاق أخرى جهزت بخراطيم ومضخات لتهريب المحروقات، وثالثة لتهريب الغاز الطبيعى وهى أعلى كلفة، لأنها تتطلب مد مواسير من نوع خاص لضمان تسييل الغاز أثناء تهريبه وعدم تجمده أو تبخره، فضلا عن أن أنفاق أخرى سميت بأنفاق السياحة لتهريب من يريد العمل داخل إسرائيل من الجنسيات المختلفة مثل السودانيين والروسيات، إلى جانب تسهيل هروب كبار الشخصيات فى القطاع فى حال استهدافها بواسطة إسرائيل. ولذلك تختلف تكاليف حفر وتجهيز النفق حسب نوعه والغرض منه وطوله، ولكن

فى المتوسط تبلغ تكلفته مائة ألف جنيه، ويتم تأجيره بالساعة، ويتطلب إنشاء النفق الحصول على تصريح من حكومة حماس مقابل ١٠,٠٠٠ شيكل رسوم بالإضافة إلى ٣٠,٠٠٠ دولار رسوم تأمين. والتهريب عبر الأنفاق أصبح له أصوله بعد أن أصبح يحقق مكاسب كبيرة للقائمين عليها، ووصل عددها إلى حوالى ٢٠٠٠ نفق، وصارت التجارة داخل مدن قطاع غزة تعتمد على الأنفاق بنسبة ١٠%، وحيث تباع البضائع المهربة باسعار عالية حتى وصل سعر أسطوانة الغاز إلى ١٠٠ دولار. ويبلغ طول النفق من ١ - ٣كم ويصل عمقه إلى حوالى ٢٠ متر، ويبدأ حفره من داخل الاراضى الفلسطينية، ويسير فى خط متعرج حتى لا تعرف بدايته إذا تم كشفه من الجانب المصرى، وعندما يقترب النفق من نهايته عند الاراضى المصرية، يكون هناك وسيط مصرى فى إنتظار القائمين بالحفر ليؤكد لهم أن مكان الوصول صحيح أو مطلوب تعديله، وعادة ما يجهز النفق الواحد بعدد ٢-٣ مخرج داخل الأراضى المصرية حتى إذاأكتشف إحداها ودمرت استمر النفق يعمل عبر فتحتين أخريين. وخلال حفر الأنفاق يتهايل بعضها، لذلك لقى ٦٠ شخصا حتفهم خلال عام ٢٠٠٨ فقط أثناء أعمال الحفر. وبعض الأنفاق يمر أسفل منازل لا يدرى ساكنيها فى مدينة رفح ما يجرى تحتها من أعمال حفر وتهريب حتى تم قصفها فى الحرب الأخيرة بواسطة الطائرات الإسرائيلية.

ولايمكن عمليا للقوات المصرية المحدودة العدد فى منطقة الحدود مع إسرائيل (٧٥٠ جندى شرطة فقط) أن تسيطر على منطقة الحدود التى تبلغ مساحتها ١٢٥٠٠كم٢، ورغم ذلك فقد تمكنت فى عام ٢٠٠٧ من كشف وتدمير ١٣٠ نفق، وفى عام ٢٠٠٨ تم تدمير ٢٠٠ نفق، وقد طالبت مصر كثيرا بزيادة أعداد جنودها فى هذه المنطقة، وتعديل اتفاقية السلام بما يسمح بوصول هذا العدد إلى ٢٠٠٠-٢٥٠٠ جندى، وكانت إسرائيل تعترض دائما إلى أن وافقت أخيرا بعد الحرب على غزة، ونجاح طائراتها فى تدمير حوالى ١٠٠ نفق، إلا أنه من المتوقع إعادة ترميمهم أو استعواضهم ببناء أنفاق أخرى خلال ٣-٤ شهور. وقد استهدفت الطائرات الإسرائيلية هذه الأنفاق بعد أن حددت أماكنها الأقمار الصناعية المزودة بأجهزة استشعار تعمل بالأشعة تحت الحمراء أمكنها رصد الأشياء المعدنية التى تمر داخلها.

ولهذه الأسباب صارت الأنفاق ذات أهمية قصوى بالنسبة لسكان قطاع غزة، بالنسبة لاحتياجاتهم المعيشية أكثير من حاجتهم للسلاح. فمنذ أغلقت إسرائيل المعابر عام ٢٠٠٧ مع استيلاء حماس على السلطة، باتت الأنفاق تشكل خط الحياة التجارى الحيوى للغذاء والدواء. كما يعتبر التهريب عبر الأنفاق المصدر الوحيد لموارد قبائل البدو فى سيناء الذين يقومون بتهريب المواد الغذائية والوقود إلى غزة.

- وقد قال يوسى بيليد - الجنرال الاحتياط بالجيش الإسرائيلى والرئيس السابق للقيادة الشمالية فى الجيش الإسرائيلى - خلال برنامج إذاعى أثناء الحرب: "يجب أن نصل فى نهاية هذه الحرب إلى وقف تهريب هذه الأسلحة، وإذا لم يتحقق هذا الهدف فقد يتساءل البعض، ما الداعى وراء بدء هذه الحرب؟". أما يوفال ديكسين رئيس جهاز المخابرات العامة (الشاباك) فقد ذكر فى اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعى أن رغم نجاح الضربات الجوية الإسرائيلية فى تدمير ٦٠% من الأنفاق، فإن تلك الأضرار يمكن التغلب عليها بسهولة، وأن حركة حماس بإمكانها خلال بضعة شهور أن تعيد حفر أنفاق التهريب مرة أخرى. وحسب ديسكين فإن العمليات العسكرية الجوية والبرية التى استمرت ٢٢ يوما "لم تسدد ضربة قاضية للأنفاق رغم الضربات القاسية التى تلقتها البنى التحتية لحماس. فلم تدمر كل أنفاق التهريب". ورأى أن حماس عانت مما أسماه بـ"صدمة استراتيجية"، وأنها "لم تكن تتوقع أن تطلق إسرائيل عملية عسكرية بهذا الحجم والاتساع فى فترة إنتخابية، وأن ترسل قواتها إلى داخل قطاع غزة". أما الجيش الإسرائيلى فقد أعلن أنه دمّر نصف الأنفاق التى حفرها الفلسطينيون بين مصر وقطاع غزة لتهريب الأسلحة والصواريخ والمنتجات، والمقدر عددها بين ٣٠٠ - ٥٠٠ نفق بحسب تقدير العسكريين. وقد طالبت مصر إسرائيل بإغلاق الأنفاق من جانبها.
- ويشير الخبراء إلى أن إغلاق تلك الأنفاق بالقوة سيكون أمراً صعبا، ففرص نجاح إسرائيل فى ذلك ضئيلة، حتى وإن أعادت سيطرتها على قطاع غزة، حيث أصبحت الأنفاق فى شكل بنائها الأخير أكثر تعقيدا خلال السنوات الثلاث التى تلت إنسحاب إسرائيل من غزة. وأوضحت دراسة حكومية أمريكية نشرت العام الماضى، أن المسئولين المصريين اعترفوا بصورة سرية بوجود ما بين ١٠ إلى ٣٠ نفقا رئيسيا تعمل تحت الحدود بين مصر وإسرائيل.
- وعن استخدام الأنفاق فى تهريب الصواريخ إلى غزة، تؤكد المصادر المصرية أن الصواريخ "كاتيوشا" و"جراد" التى يتم إرسالها من إيران وسوريا وحزب الله إلى حماس فى غزة يتم نقلها بالسفن عبر البحر، حيث تلقى فى عبوات خاصة وفى توقيتات خاصة وأماكن محددة وبما يسمح للمد بتوصيلها إلى ساحل غزة، وقد سحب التيار فى بعض الأحيان بعض هذه العبوات الحاملة للصواريخ إلى الشواطئ المصرية، ومن ثم فإن مسئولية ضبط مثل هذه الحالات من التهريب تقع على كاهل البحرية الإسرائيلية المسيطرة على سواحل غزة. أما نقل الصواريخ جراد (عيار ١٢٢مم) وقواذفها، والتى تعد كبيرة الحجم، فإنها تحتاج إلى أنفاق من نوع خاص، وأوضح بعض الذين اطلعوا على التقارير الاستخباراتية الإسرائيلة من قبل المسئولين، على الرغم من عدم توضيح ما إذا كانت هناك عربات لنقل مثل هذه الصواريخ عبر الأنفاق تستخدم أم لا، إلا أن بعض مصادر

المعلومات تؤكد أن بعض الأنفاق من الضخامة بحيث يمكن تسيير عربة سكة حديد فيها، وإن كان الأغلب أنه يتم نقلها مفككة إلى أجزاء عبر الأنفاق العادية.

- وتقوم العائلات الثرية فى رفح بالسماح باستخدام منازلها أو أراضيها المستأجرة فى استخدامها كفتحات أنفاق وتؤجر بعد ذلك لمقاتلى غزة. ويشير تقرير أعدته إدارة الأبحاث التابعة للكونجرس فى عام ٢٠٠٨ إلى أنه "عندما ينتهى العمل بالنفق يتم منح المستثمر الأساسى وأقاربه نسبة من كل شحنة تمر عبره، كما يتم سحب شحنات الأسلحة والذخائر عبر النفق التى تصل أعماقها إلى ما بين ٥٠ - ٦٠ قدما (٢٥مترا)، بالأسلاك والمحركات الكهربائية لتجنب كشفها".

- كما يعتقد الخبراء العسكريون أنه رغم نجاح الضربات الجوية الإسرائيلية فى تدمير ٦٠% من الأنفاق، وأيضا بواسطة الجرافات وعمليات القوات الخاصة، إلا أنه من المعروف أن قدرة القنابل الجوية الحديثة المخصصة لتدمير الأهداف المحصنة تحت الأرض - مثل GBU-٣٩ - لا تستطيع أن تتخطى عمق الـ٢٤ متراً، إلا أن كثيرا من الأنفاق يتواجد على عمق ٣٠ متراً. ونتيجة لذلك يشير خبراء إسرائيليون وأمريكيون إلى أن محاولة إغلاق الأنفاق بصورة دائمة يجب أن يمر عبر إتفاق دبلوماسى مع مصر، والتى تولت عبء مراقبة الحدود بعد الانسحاب الإسرائيلى من غزة، غير أن اتساع رقعة شبكة الأنفاق دفع البعض إلى التشكيك فى قدرة أى من مصر أو إسرائيل فى القضاء على ظاهرة الأنفاق نهائيا، وأكدوا على ضرورة وأهمية المراقبة الاستخباراتية بجميع أنواعها الفضائية والجوية والبحرية والبشرية فى كشف عمليات تهريب الصواريخ والأسلحة من بلدة المنبع وعلى طرق تحركها وقبل وصولها إلى أراضى غزة.

٥- مغزى وقف النار من جانب إسرائيل فقط؟

- ولذلك جاء القرار الإسرائيلى لوقف إطلاق النار من طرف واحد تعبيرا عن رغبة حقيقية فى غالبية مؤسسات صنع القرار السياسى والعسكرى فى إسرائيل بوقف الحرب. وقد كان الإسرائيليون يفضلون أن يأتى طلب وقف النار بناء على طلب من حماس، فقد كانوا يودون أن يروا قادتها يصيحون من الألم طالبين وقف إطلاق النار، ولكنهم يشعرون أن حماس بضغط من إيران وسوريا تريد أن تظهر بأنها ليست متعجلة فى ذلك. ولذلك رفضت فى بداية الحرب وأثناءها المبادرة المصرية. وقد فسّر الإسرائيليون موقف حماس بأنه ليس تعبيرا عن القوة أو النصر، ولكنها تريد إنهاء الحرب بطريقتها، لذلك أخذت تماطل لكى تتحين فرصة القيام بعملية تحقق لها مكسباً عسكريا ميدانيا، خاصة وأن نجاح إسرائيل فى اغتيال وزير داخلية حماس سعيد صيام - قبل ثلاثة أيام - أعطى إسرائيل "صورة النصر" التى تبحث عنها لإنهاء القتال، لذلك تريد حماس "صورة نصرمضادة" تستطيع الخروج بها من الحرب مدعية الإنتصار، كأن تنجح فى قتل مجموعة كبيرة

من الجنود الإسرائيليين أو إجراء عملية تفجير نوعية داخل إسرائيل أو تسقط طائرة أو تدمر دبابة، أو تخطف ضابط أو جندى. وحماس كانت واثقة من أنها تستطيع - رغم أنهاكها - تنفيذ عملية كهذه فى حالة بقاء الجيش الإسرائيلى فى مواقعه داخل غزة عدة أيام أخرى. وفى الوقت نفسه، تدرك حماس أن الوقت يعمل لغير صالح إسرائيل لتعرضها لضغط شديد من المجتمع الدولى، لاسيما مع اقتراب دخول أوباما البيت الأبيض، كما لا تريد أن تواصل القتال، الذى يتميز بالأساس فى قتل المدنيين وتدمير القطاع وتشريد المواطنين واللاجئين، وما قد يترتب على ذلك من كارثة إنسانية يضطر معها أوباما أن يهاجم إسرائيل فى أول تصريح له بعد توليه السلطة، لاسيما بعد أن وصُفت إسرائيل بأنها دولة إرهابية خلال لقاء وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفنى ونظيرتها الأمريكية كونداليزا رايس فى قلب العاصمة الأمريكية واشنطن، وقد تفاجأ إسرائيل فى ظل هذا المناخ الدولى بقرار من مجلس الأمن يدينها ويجبرها على وقف النار. ولأن القيادة الإسرائيلية اتخذت قرار وقف النار من جانب واحد لهذه الأسباب، وحتى لا تستغل حماس كل لحظة من أجل الفوز بصورة النصر تلك، قامت قواتها فى الأيام والساعات الأخيرة قبل إعلان القرار بتشديد الغارات الجوية والقصف المدفعى البرى والبحرى فى تصعيد خطير فى ضوء تعليمات قائد الجبهة الجنوبية الجنرال يوأف جالانت التى قال فيها "لا تتركوا لهم مجالا للتنفس". ولذلك كان المبرر الذى طرحت به قرارها بوقف النار من جانب واحد هو أنها حققت أهدافها من الحرب، وأبرزها استعادة قوة الردع وضمان مكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. فإذا لم تتجاوب حماس وواصلت القتال، فإن باستطاعة إسرائيل أن ترد وتستأنف حربها وهى تقول: "لقد بذلنا كل جهد ممكن لوقف النار، ولكن حماس هى التى تريد الاستمرار"، وإسرائيل بالفعل هددت بالرد على استئناف القتال وبصورة أشرس فى حالة خرق حماس لوقف النار، وكل ما تريده أن تبدو حماس مذنبة فى ذلك.

- ومن جانبها هاجمت أحزاب اليمين الإسرائيلى المعارضة قرار وقف إطلاق النار، وأتهمت الحكومة بإضاعة فرصة للقضاء على حماس. بل حاولت التقليل من حجم الإنجاز الذى حققه الجيش الإسرائيلى - من وجهة نظر الحكومة - وسعت إلى إظهار الحكومة عاجزة وفاشلة ومقيدة لأيدى الجيش فى تصفية حماس. وفى هذا الصدد قال زعيم حزب الليكود بنيامين ناتنياهو - الذى رأس الحكومة الجديدة التى أسفرت عنها الانتخابات التى أجريت فى ٢٠٠٩/٢/١٠ بعد وقف القتال بثلاث أسابيع - "إن الجيش الإسرائيلى وجه ضربة قاصمة لحركة حماس، وكان بإمكانه أن يقضى على قدرات هذه الحركة عسكريا ويسقط حكمها، لكن الحكومة أوقفت الحرب قبل أوانها وتركت حماس فى الحكم"، ثم أضاف محذراً: "فى غضون بضعة شهور ستستعيد حماس سيطرتها على الشريط الحدودى بين غزة وسيناء المصرية، وترمم الأنفاق وتعود إلى تهريب الأسلحة". ثم عبّر عن نواياه

المستقبلية تجاه حماس بقوله: "هى ذراع طويلة تابعة لإيران، وقد سيطرت على القطاع بدعم من إيران، ولا قيمة للاتفاقات معها، ولن يكون هناك نصر أمام إسرائيل إلا أن تدخل فى مواجهة مع هذه الحركة، وينبغى أن تتم المواجهة الآن، فى الوقت الذى نرى فيه أن إيران وأتباعها فى سوريا وفى حزب الله لا يجرؤون على فتح جبهة ضد إسرائيل ونحن نقص أذرعتهم فى غزة".

أسلحة ومعدات وذخائر جديدة استخدمتها إسرائيل:[٢٦]

١- **قنابل الفسفور الأبيض:** استخدمت على نطاق واسع بواسطة الطائرات (M٨٢٥-A١) وهى أمريكية الصنع، كما استخدم الفسفور الأبيض أيضا بواسطة المدافع ١٥٥مم والهاونات ١٢٠مم. وهو عبارة عن مادة شمعية شفافة بيضاء لها رائحة تشبه رائحة الثوم. وعندما تنفجر القنبلة فى الجو بواسطة طابة زمنية يشتعل الفسفور عند تعرضه للهواء ويتأكسد بشكل سريع جدا ويتحول إلى خامس أكسيد الفسفور. ويولد هذا التفاعل الكيميائى حرارة ولهبا أبيض، ودخانا كثيفا أبيض ويصبح الفسفور الأبيض مضيئا فى الظلام، ويستمرهذا التفاعل الكيميائى حتى إستهلاك كامل المادة أو حرمانها من الأوكسجين، ويبقى ١٥%من الفسفور الأبيض فى القسم المحترق من الجسم المصاب على هيئة بقع بيضاء، وتعود تلك البقايا للاشتعال مجدداً إذا تعرضت للهواء. لذلك تستخدم قنابل الفسفور الأبيض لأغراض عدة منها إنتاج ستائر دخان تحجب رؤية تحركات القوات، إلى جانب قدرته على إبادة أفراد العدو وتدمير معداته خاصة مركباته ومستودعات النفط ومشتقاته. وإستنشاقه لفترة قصيرة يسبب السعال والحرقة والنزيف الداخلى، أما إستنشاقه لفرة طويلة فيسبب جروحا فى الفم وكسر عظمة الفك، وقد يخترق العظام ويصيبها، هذا بالإضافة لاختراق الجلد وحدوث إختناق شديد، وإنهمار الدموع من العين، وحرقان فى الأنف والأغشية المخاطية، وإصابة الرئة والقصبة الهوائية، كما يفسد الكبد والقلب والكلى وبما يؤدى إلى الموت، وذلك لما ينتج عنه من غازات حارقة وسامة تتسبب فى إتلاف معظم أجهزة الجسم. ومما يزيد من خطورته قدرته العالية على الذوبان فى الدهون والنفاذ السريع إلى داخل جسم المصاب وإكمال تفاعله وإحتراقه مما يعتبر محفزاً عاليا للإصابة بالسرطان. والفسفور الأبيض له أضرار شديدة على البيئة، ففى حال تلوث منطقة ما فإنه يترسب فى التربة وفى أعماق الأنهار والبحار وعلى الكائنات البحرية مثل الأسماك، لذا فهو يهدد سلامة البيئة وصحة الإنسان. كما أن ترسب نواتج الفسفور الأبيض على التربة الزراعية يفقدها خصوبتها لفترات طويلة بسبب قتل البكتيريا المسئولة عن تحليل المواد العضوية الموجودة بالتربة وتثبيت عنصر النيتروجين بها بجانب أن هذا التلوث ينتقل للإنسان عن طريق النباتات والمزروعات ووصوله إلى المياه الجوفية عن طريق الأمطار ومياه الرى. وقد أطلقت إسرائيل أكثر من ٥٠٠ قنبلة وقذيفة مدفعية وهاون من الفسفور

الأبيض ضد مدن قطاع غزة ومخيماته، خاصة مدينة غزة وبيت لاهيا وبيت حانون ومخيم جباليا ومنطقة الشجاعية وحي الزيتون الذى دُمِّر بالكامل تقريبا. وقد سبق أن استخدم الجيش الإسرائيلى هذا النوع من القنابل فى حروب لبنان ١٩٨٢، ٢٠٠٦. ويحظر البروتكول الثالث من إتفاقية جنيف استخدام هذا السلاح ضد المدنيين والقوات العسكرية المتمركزة بين المدنيين. وقد إتهمت منظمة العفو الدولية - التى قام فريق منها بزيارة قطاع غزة - إسرائيل باستخدامها قنابل الفسفور الأبيض ضد المدنيين على عكس ما تنص عليه إتفاقية جنيف، وهو ما يعنى إرتكاب جريمة حرب، وقد رد الجيش الإسرائيلى على ذلك بأنه استخدم هذا النوع من القنابل باعتبارها قنابل دخان، ووعد بالتحقيق فى الأمر، خاصة بعد أن طلبت ثمانى منظمات حقوقية إسرائيلية من المستشار القضائى للحكومة (مناحم مزوز) بطلب تشكيل هيئة مستقلة للتحقيق فى حوادث قتل مدنيين فى غزة، وإنتهاكات من جانب الجيش.

٢- قنابل (دايم Dense Inert Metal Explosives (DIME: يندرج هذا النوع من القنابل فيما يعرف بالأسلحة غير التقليدية، الأقرب إلى أسلحة الدمار الشامل، كما يطلق عليها: "السلاح اللغز" وهو لا يزال تحت التجارب، ويسمى (دايم) إختصاراً لعبارة "متفجرات المعدن الخامل ذات الكثافة العالية". ويصل وزن القنبلة إلى حوالى ٢٥٠ رطل وتطلق من حاويات AGM-١٥٤ أو ٣٩ - AGM من المقاتلات (ف-١٦)، حيث يتواجد داخل القنبلة متفجرات تتكون من معادن خاملة غير تقليدية يحتويها غطاء مصنع من ألياف الكربون، وداخل هذا الغلاف مسحوق ذو كثافة عالية يتألف من خليط متجانس من معادن التنجستين الثقيل ومعه كوبالات ونيكل وحديد. وعند الانفجار يحدث تفاعل كيميائى ويزداد تأثيره بامتصاص جزءاً من الطاقة الناجمة ليزيد من قدرة الشظايا الناتجة فتخترق الأجسام وتحدث قطعا فى الأنسجة والعظام. حيث يتحول المخلوط المعدنى إلى شظايا مجهرية ذات تأثير قاتل على الأفراد حتى ٤ متر من مكان الانفجار، والذى غالبا ما يكون على إرتفاع من ½ إلى واحد متر فوق سطح الأرض، الأمر الذى تسبب فى حدوث حالات بتر لأطراف الأفراد الذين كانو قريبين من مكان الإنفجار. ويعتمد تأثير القنابل على زيادة قدرة الشظايا على النفاذ لزيادة فعاليتها. حيث يقوم التنجستين الثقيل الخامل بامتصاص جزء من الطاقة الناجمة عن الإنفجار ليزيد من قدرة الشظايا على النفاذ لزيادة فعاليتها. وذلك على عكس الشظايا من العناصر الفلزية المستخدمة فى الأسلحة التقليدية التى تصيب الجسم والتى يمكن إزالتها بسهولة بالجراحة. ولأن الغطاء الخارجى مصنع من ألياف الكربون - وهو مادة سامة - والذى يتفتت عند الإنفجار إلى أجزاء صغيرة جدا تتناثر على هيئة غبار سام يؤدى إستنشاقه إلى الموت. وتصنع قنبلة الـ(دايم) من خليط متجانس من مواد شديدة الإنفجار ومسحوق عالى الكثافة

من المعادن الخاملة بنسبة ٩١ - ٩٣% تانجستين، ٣ - ٥% نيكل، ٢ - ٤% كوبالات أو حديد، ومن هنا فإن هذه الأسلحة لا علاج لها، وبالتالى يتأكد مخالفتها لقوانين الحرب. ولاتزال تجرى تجارب على هذا النوع من الأسلحة فى معامل القوات الجوية الأمريكية، كما أجريت دراسات عديدة على تأثيرات هذا الخليط بمعهد بحوث الإشعاع البيولوجى بولاية ميريلاند الأمريكية، وتوصلت إلى أنه عالى السمية (لوجود الكوبالت الإشعاعى بالإضافة للكربون) وله تأثير خطير على المادة الوراثية للخلايا البشرية، كما يساعد على إرتفاع نسب الإصابة بسرطان اللوكيميا، هذا بخلاف أن غاز ثلاثى فلورايد النتروجين الناتج عن إنفجار قنابل الـ(دايم) يعتبر أكثر فعالية ١٧ ألف مرة فى تدفئة الغلاف الجوى مما يعظم من مشكلة الاحتباس الحرارى فى المنطقة. وقد أثبتت التجارب على الفئران أن التنجستاين يسبب سرطان الأنسجة كما يحرق ويدمر الأجهزة الداخلية فى الجسم وهى الكبد والكلى والطحال والقلب والرئة، بالإضافة لهجمات من الحمض النووى مما يجعل إنقاذ الجرحى شبه مستحيلا - أما تأثير الإنفجار القاتل فيكون فى حدود دائرة نصف قطرها ٤-٥ متر من مركز الإنفجار، وأبعد من ذلك تكون إصابات تؤدى إلى بتر أطراف وعروق وسرطان أنسجة وأجهزة داخلية فى الجسم

٣- القنابل الإرتجاجية لأسلحة التفجير الحجمى Volume Detonating Weapons (VDW):

تصنف هذه القنابل باعتبارها أحد أسلحة الدمار الشامل، ويطلق عليها "أسلحة موجات الضغط" أو "متفجرات الوقود الغازى". حيث تنفجر سحابة الغاز فور ملامستها للهواء. وتعتمد فكرة هذا السلاح على إطلاق سحابة من ذرات الوقود بعد تحويله إلى غاز، أو تكوين سحابة من ذرات مواد معينة عالية الطاقة - مثل غاز أكسيد الأثيلين أو أكسيد البروبيلين وخلطها بالهواء الجوى. وعندما تصبح نسبة الغاز إلى الأكسجين ملائمة يتم إشعال الخليط بواسطة صاعق، وبما يؤدى إلى حدوث إنفجار يولد موجات من الضغط تنتشر من مركز الإشتعال فى دوائر إلى أقصى أطراف السحابة فى بضع أجزاء من المليون جزءا من الثانية، مولداً موجات من الضغط العالى تدمر وتبيد كل شئ أسفل موجة الإنفجار المتولدة، محدثة قدراً كبيرا من الدمار، سواءً لما هو فوق الأرض أو تحت الأرض من أفراد ومركبات ومنشآت وأسلحة ومعدات. ويشمل ذلك حقول الألغام، وتحصينات مراكز القيادة والسيطرة، وحظائر الطائرات ووسائل الدفاع الجوى المحصنة، والدبابات والمركبات الأخرى، وأية عوائق تمنع عمليات الإنزال الجوى أو البحرى التى تجرى بعد ذلك فضلا عن إبادة البشر، هذا بالإضافة إلى تولد كتلة حرارية تصل إلى ١٠٠٠ درجة مئوية. ويعتبر زيادة الضغط إلى ٣,٢ كجم كاف لتدمير حقول الألغام والدبابات والسفن وحظائر الطائر ات، فضلا بالطبع عن إبادة البشر، حيث تفوق القوة الإنفجارية الناتجة عن حجم معين من

هذه النوعيات من الغازات مثيلتها من وزن مادة TNT بحوالى خمس مرات. وقد طورت الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام فى سبعينيات القرن الماضى أجيالا من القنابل الإرتجاجية CBU-٥٥٨، CBU-٧٢، التى تعتمد على غبار الإثيلين ومزوده بمظلة فرملية تسقط من الطائرات، ثم القنابل ٩٥" - CBU حيث زادت من كمية الوقود إلى ٣٠٠ رطل من أكسيد البروبلين بنسبة ٦٠% من وزن القنبلة ٥٠٠ رطل، ثم القنبلة ٩٦ - BLU حيث إرتفع وزن الوقود الغازى فيها إلى ٤٠٠ رطل من أكسيد البروبيلين بنسبة ٧٠ من وزن القنبلة ٢٠٠٠ رطل. كما تم تطوير وسائل توجيه هذه القنابل باستخدام الأشعة تحت الحمراء، والليزر، ووسائل توجيه تليفزيونى، بعد أن تم تزويد القنبلة بطابة اقترابية وبما يسمح بإنفجارها عند الإرتفاع المطلوب من سطح الأرض، ثم سرعة إنتشار وتفجير السحابة. وقد أنتجت الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة - وسلمتها لإسرائيل - قنبلة الوقود المتفجر FAE-٢ وزنتها ٢٢٧ كجم، وبها ١٣٧ كجم من غاز أكسيد البروبيلين، وتصل قوة الضغط المؤكد فى مركز إنفجارها إلى ٣٢ ضغط جوى، وبما يقارب الضغط الناتج عن إنفجار نووى. وقد استخدم هذا النوع من القنابل فى حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ - حرب تحرير الكويت - لفتح ثغرات كبيرة فى حقول الألغام العراقية، ولتطهير ممرات هجوم قوات التحالف من القوات العراقية. وعند استخدام القنابل زنة ١٠٠٠ رطل BLU-٩٦ تصل مساحة التدمير ٥٥٠م×٦٠٠م، ويمكن إطلاقها من المقاتلات والمروحيات والصواريخ الباليستية، وقد ظهرت نتائج استخدام إسرائيل لهذا النوع من القنابل فوق مدن قطاع غزة فى مشاهدة المبانى وقد إنهارت طوابقها فوق بعضها، كما لو أن مطرقة ضخمة وجهت لأعلى طابق فيها. وقد تركز إستخدام إسرائيل لهذه القنابل فى المنطقة بين شمال غزة وحتى الحدود مع إسرائيل، والتى بها بيت لاهيا وبيت حانون، حيث توقعت إسرائيل أن تتواجد فى هذه المنطقة التى يصل عمقها إلى ٧كم وعرضها إلى ٤-٥كم معظم مواقع الصواريخ جراد التى تطلقها فصائل المقاومة ضد مدن أشدود وأشكلون والمجدل وما حولهم من أهداف إستراتيجية مثل قاعدة حتسور الجوية، حيث تتواجد مواقع إطلاق الصواريخ إما تحت الأرض حيث تختبئ ثم تظهر عند الإطلاق وتعود لتختبئ مرة أخرى، وفى أحيان أخرى كانت تطلق من فوق أسطح المنازل.

٤- قنبلة اختراق التحصينات GBU-٣٩ Bunker - Buster: حصلت إسرائيل على حوالى ١٠٠٠ قنبلة من هذا النوع من الولايات المتحدة قبل عدة أشهر من العدوان الأخير على غزة. زنتها ٢٥٠ رطل، وهى مخصصة لاختراق التحصينات المتواجدة تحت الأرض، حيث بإمكانها اختراق تحصينات أسمنتية مسلحة بسمك ٣ متر، ثم مواصلة الاختراق لتنفجر على عمق ٢٠ متر. ويبلغ

طولها ٨,١م، وقطرها ٠,٢متر، وزنها ١١٣كجم، وحمولة المواد المتفجرة ٩٥كجم، ويتم توجيهها بواسطة نظام ملاحى ذاتى فى مرحلة الإطلاق الأولى، ثم بمعاونة نظام ملاحة فضائى وبما يحقق لها دقة إصابة أقل من واحد متر، ويمكن إطلاقها من المقاتلات ف-١٥، ف-١٦، حيث تحمل الطائرة حوالى ١٥ قنبلة من هذا النوع، أما مدى الإطلاق فيصل إلى ١٠٠ كم.

٥- استخدام الروبوت (باك بوتس)

- كشفت وكالة نوفوستى الروسية للأنباء أن الجيش الإسرائيلى استنجد بـ"مقاتلين آليين" فى حرب المدن التى شنها أثر اجتياحه لقطاع غزة ضد مقاتلى حماس. وقد أرجعت الوكالة الروسية محدودية خسائر إسرائيل فى الحرب على غزة، والتى استقرت فى آخر يوم من المواجهات عند ١٣ قتيلا، إلى تركيز اسرائيل على تزويد جيشها بالعتاد التقنى المتطور، وخصوصا أجهزة "الروبوت" الإنسان الآلى. وهو نظام أمريكى يعرف بـ(باك بوتس) تستخدمه القوات التى تهاجم مدن ومناطق مبنية لأغراض المراقبة واكتشاف أهداف العدو قبل التورط فى عمليات قتالية، وهو مسلح بمجسات وأسلحة يمكنها أن تتحرك فى شوارع المدن الضيقة والمناطق التى تشكل خطرا على الجنود، وبعض هذه الروبوتات مجهز بكاميرا صغيرة تنقل صورة الأهداف المعادية المختبأة داخل المبانى إلى القوات المهاجمة فيتم قصفها قبل مهاجمتها، وبعض الروبوتات مجهز لإطلاق نيران تستهدف جذب نيران المدافعين داخل المبانى وبالتالى التعرف على أماكنهم ثم قصفها بالاسلحة التقليدية قبل مهاجمتها مع التحسب لذلك مقدما. ويعتقد أن القوات الإسرائيلية التى اقتحمت الضواحى المحيطة بمدينة غزة -.مثل حى الزيتون - قد استخدمت هذه الروبوتات لكشف المبانى المفخخة والمتحصن داخلها مقاتلوا حماس.

٦- قذائف مسمارية فى المدفعية الإسرائيلية:

- تحدثت تقارير عسكرية عن أن إسرائيل زودت مدفعيتها ودباباتها بقذائف مسمارية يؤدى انفجار الواحدة منها لتطاير حوالى ٥٠٠٠ شاظية مدببة الرأس، تنتشر بشكل مخروطى على مسافة ١٠٠ متر طولا، ويعادل حجم الشاظية المسمارية الواحدة حجم مسمار بطول ٣سم وقطرها ٢مم. وتكمن خطورة هذه القذائف فى كونها عشوائية وتفتقر للدقة، وهو ما يشكل استهدافا للمدنيين.

٧- المدرعة "نامير"

- أعلن الجيش الإسرائيلى أثناء الحرب على غزة أنه حقق إنجازاً كبيراً فى استخدام المدرعة الجديدة المتطورة (نامير)، وذلك للتغلب على عناصر الضعف فى الدبابة (ميركافا) التى سبق ان دمّر منها حزب الله عدة دبابات فى حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ بسبب ضعف التدريع خاصة فى بطن الدبابة. وفى المدرعة (نامير) تم إزالة برج الميركافا مع الإبقاء على الشاسيه، وبذلك خف وزنها وبما زاد

من خفة حركتها، مع تسليحها برشاش نصف بوصة لتكون بمثابة مركبة قتال مدرعة خفيفة تحمل داخلها عشرة جنود مشاة قادرين عند اللزوم على النزول من المركبة واقتحام المواقع المعادية، خاصة كمائن الصواريخ المضادة للدبابات، إلى جانب ما يوفره الدرع من حماية لهؤلاء الجنود حتى يصلوا إلى الهدف.

٨- الرادار "هامر":

- ولمواجهة مشكلة التصنت التى قام بها حزب الله فى حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ على إتصالات القيادة الشمالية الإسرائيلية ووحداتها، وبالتالى نجاح حزب الله فى كشف تفاصيل تحركات الوحدات الإسرائيلية وعمل كمائن لها كبدت الإسرائيليين خسائر جسيمة، فقط تحسب الجيش الإسرائيلى عند إعداده للحرب على غزة لتكرار هذا السيناريو من جانب حماس، وذلك بتطوير رادار أطلق عليه (هامر) يمكنه عبر الاتصال بالأقمار الصناعية أن يشوش ويحقق إعاقة على وسائل إتصالات حماس. وبذلك نجح فى التشويش على حديث لرئيس حماس (خالد مشعل)، أعلن خلاله بوجود تشويش عليه ووجود مشكلة أدت إلى قطع مكالمته. كما نجح هذا الرادار أيضا فى التشويش على الإذاعة الفلسطينية لحماس وجعل جميع البرامج متشابكة، هذا إلى جانب الإعاقة على الإتصالات بين مركز القيادة الرئيسى لحماس ومراكز قياداتها الفرعية التى تم تقسيم القطاع عليها.

٩- نظام حماية الدبابة ميركافا - ٤ (تروفى)

- انطلاقا من استيعاب دروس حرب لبنان ٢٠٠٦، وما تكبدته الوحدات المدرعة الإسرائيلية من خسائر فى الدبابات الميركافا نتيجة استخدام مقاتلى حزب الله صواريخ موجهة مضادة للدبابات - مثل كورنيت ذو الحشوة المزدوجة - فقد اهتمت الصناعة الحربية الإسرائيلية بتطوير منظومة اطلقت عليها (تروفى TROPHY) تم تركيبها على الدبابات الميركافا لتوفير حماية ذاتية لها من الصواريخ المضادة للدبابات. وتتكون هذه المنظومة من رادار كشف يوفر تغطية للدبابة من جميع الجهات وينذر باقتراب أى صاروخ مضاد معادى، ويرتبط آليا بقواذف متواجدة على جانبى الدبابات تطلق مقذوفات ذات شظايا تعترض الصورايخ المضادة للدبابات وتدمرها قبل أن تصل إلى درع الدبابة.

ثانيا: حركة حماس .. الجانب المدافع فى غزة:

من هى حماس؟[٢٧]

- "حماس" هو الاسم المختصر لـ"حركة المقاومة الإسلامية" التى تعرف نفسها على أنها حركة مقاومة شعبية وطنية تعمل على تحرر الشعب الفلسطينى وخلاصه من الظلم وتحرير أرضه من

الاحتلال. وتقول أنها حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد، وجزء من حركة النهضة الإسلامية التى تعتبر المدخل الأساسى لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ولا تخفى تبعيتها الأيديولوجية لفكر جماعة الأخوان المسلمين، وجزء من تنظيمها العالمى.

وفى تاريخ نشأة حماس تشير عدة دراسات إلى وجود دور أمريكى وإسرائيلى فى إقامة حركة حماس لكى تواجه وتنافس حركة فتح عندما أسسها ياسر عرفات، ووصل من خلالها إلى زعامة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما اعترف به يوما رئيس وزراء إسرائيل السابق إسحق رابين للرئيس مبارك واعتبره خطأ سياسيا ضخما وقعت فيه إسرائيل، وذلك قبل أن تقوم جماعة الإخوان المسلمين بخطف الحركة واعتبارها فرعا منها فى فلسطين المحتلة. ففى دراسة أعدها ستيفن زونس استاذ العلوم السياسية ورئيس قسم دراسات الشرق الاوسط فى جامعة سان فرانسيسكو، ونشرها أخيرا فى موقع مركز أبحاث العولمة الكندى فى بداية يناير ٢٠٠٩، حمّل فيه إدارة بوش مسئولية تنامى نفوذ حماس، خاصة مع فشل هذه الإدارة فى تبنى سياسة ناجحة تجاه الداخل الفلسطينى، وبمسار المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما ساعد على تعزيز نفوذ المقاومة الإسلامية المتمثلة فى حماس، وأن مسار عملية السلام أصيبت فى عهد بوش بالجمود والشلل منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ برعاية الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون. كما كان موقف إدارة بوش بمساعدة حركة فتح بالأموال والسلاح بعد ذلك رغم ما يسودها من فساد - على حد ما تقول به الدراسة - سببا فى لجوء الفلسطينيين إلى إعتماد خيار آخر هو انتخاب حماس والإتيان بها إلى الحكم فى عام ٢٠٠٦. وغير ذاك واصلت إدارة بوش أخطاءها بإحكام الحصار والعزلة على حماس، وبما يعجزها عن آداء وظائفها، وهو الوضع الذى استغلته إيران بتقديم مساعداتها المالية والتسليحية لحماس، لملء الفراغ ولتقوى علاقاتها بالمقاومة الإسلامية المتمثلة فى حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية المتشددة التى تتخذ من دمشق مقراً لها.

لم تغير حماس من أفكارها الأيديولوجية والسياسية أبدا، لكنها بعد حوالى ٢٢ عاما من انطلاقتها فى عام ١٩٨٧، أصبحت قوة لايمكن تجاوزها فلسطينيا، بل قويت وتوسعت جماهيرها، وهزمت حركة فتح - كبرى فصائل العمل الوطنى الفلسطينى منذ أكثر من ٤٠ عاما - ثلاث مرات: مرة فى الانتخابات البلدية، وأخرى فى الانتخابات التشريعية، ومرة بقوة السلاح فى يونيو ٢٠٠٧.

أظهرت حماس قدرة كبيرة فى فن التنظيم والانتشار والتوسع والتسليح، تربطها علاقات وثيقة بإيران وقطر وسوريا، ولها مواقف من دول عربية أخرى. إلا أن حماس تراجعت عن مقاطعة الانتخابات، كما فعلت فى المرة الأولى فى انتخابات ١٩٩٦ واعتبرت ذلك خطأ، فخاضتها فى عام ٢٠٠٦، وسيطرت على المجلس التشريعى، وهى تسعى الآن للسيطرة على كرسى الرئاسة فى السلطة

الفلسطينية. وقد بدّلت حماس من موقفها حول مهادنة الإسرائيليين، طالما لم يعطوا الفلسطينيين دولتهم، وأخذت أكثر من قرار بالتهدئة مع الإسرائيليين، وقاتلت السلطة الفلسطينية فى غزة وطردتها وأقامت "دولتها" هناك، ولديها شروط مسبقة من أجل أن تعقد مصالحة فلسطينية.

ويتخذ القرار السياسى والاستراتيجى فى حماس بواسطة المكتب السياسى للحركة الذى يرأسه خالد مشعل المتواجد فى دمشق، ويعتبر المكتب السياسى أعلى هيئة قيادية فى حماس، وذلك بعد مشاورات مع مجلس شورى عام للحركة. أما فيما يتعلق بالعمل الميدانى فيمكن للقادة الميدانيين فى حماس اتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم الميدانى مباشرة، فيما لا يخالف الخط العام لتعليمات هذا المكتب. يوضح هذا الأمر رأفت ناصيف عضو القيادة السياسية لحماس فيقول: "إن القرار الاستراتيجى فى الحركة يصدر بناء على مشورة عامة فى مواقع الحركة فى أربع مناطق أو قطاعات وهى: الخارج (خارج فلسطين)، وقطاع غزة، والضفة الغربية، وداخل السجون الإسرائيلية. وتأخذ كل منطقة قرارها بشكل مستقل دون الرجوع إلى المناطق الأخرى، أما من يأخذ القرار فى كل منطقة، فهو مجلس شورى مصغر، وهو جزء من مجلس الشورى العام، فعلى سبيل المثال يتشاور المجلس الشورى فى الضفة الغربية مع كل مناطق الضفة، ثم يرفع الرأى بشكل مباشر وملخص للمكتب السياسى لحماس.

وبحسب النظام فى حماس، فإن كل آراء المناطق الأربع يتم تجميعها عند المكتب السياسى فى دمشق، وبناء على هذه الآراء الشورية، يقرر المكتب السياسى القرار الأخير، وقد يعيدها إلى المناطق إذا كانت فى حاجة إلى مزيد من التشاور والنقاش. أما إذا كان الموضوع رئيسى ومتعلق بقضية إستراتيجية ومستجدة، فهنا يحتاج الأمر إلى تصويت، مثلما حدث عندما إتخذت حماس قرار المشاركة فى الانتخابات عام ٢٠٠٦، حيث صوّت كل من ينتمى لحماس فى موقعه أينما كان وحتى داخل السجون، أما موضوع التهدئة مع إسرائيل والذى يتم بحثه مع مصر، إلى جانب المصالحة الفلسطينية، فإن هناك خطوطا عامة متفق عليها سلفا، والمكتب السياسى يخول المفاوضين التفاوض حولها، وهذا ما يفسر الوقت الطويل الذى تحتاجه حماس لاتخاذ قراراتها، فضلا عن المؤثرات الخارجية التى تمارس عليها فيما يشبه الضغوط، وأبرزها الضغوط الإيرانية والسورية لما يتفق ومصالح إيران وسوريا. وهذه الشورى فى إتخاذ القرارات لم تمنع بروز خلافات بين حماس الداخل فى غزة وحماس الخارج فى دمشق، وبين حماس غزة وحماس الضفة، حيث تشكو الأخيرة من عدم وضع آرائها وموقفها فى الاعتبار، وترد قيادة حماس على ذلك بأن الآراء تتخذ بأغلبية الأفراد. فلا يمكن مساواة موقع يضم ألف شخص بموقع يضم عشرة أفراد. إلا أن مصادر حماس نفسها أوضحت أن هناك حالة من عدم الرضا لدى بعض مسئولى وناشطى الحركة فى الداخل الفلسطينى

عن آراء الخارج، وتحديدا خالد مشعل، حيث اختلف كثيرون معه مراراً حول تبنيه لمواقف إيرانية وسورية تضر باستقلالية القرار الفلسطيني ومصلحة القضية الفلسطينية، وكانت آخر هذه المواقف طرحه قضية تشكيل مرجعية جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بديلة عن منظمة التحرير، وذلك طبقا لمطالب دمشق وطهران.

ويقول أحد مسئولي حماس أن خالد مشعل كان مسيطراً على الحركة منذ أيام الشيخ أحمد ياسين وحتى أثناء وجود الأخير باعتباره زعيم الحركة وقائدها. وبعد اغتيال الشيخ يسن وتولى عبد العزيز الرنتيسي القيادة، وقبل اغتياله عام ٢٠٠٤ قال أنه وجميع إخوانه يدينون بالطاعة والولاء لمشعل. وطبقا لما ذكره مهيب نواتي في كتابه "حماس من الداخل" أن مشعل حاول السيطرة على حماس من خلال رئاسته للمكتب السياسي، وعلاقته المباشرة مع قادة كتائب القسَّام، وتحكمه بالمال من خلال رضاء قيادة الاخوان العالمية عنه، وكذا حكام إيران وسوريا الذين يمدون حماس بالمال والسلاح. ولاتزال الخلافات قائمة بين قادة حماس، وأن من يقف لمشعل أحيانا هو محمود الزهار القيادي البارز في حماس. كما يتهمون مشعل بأنه خطف قيادة المكتب السياسي من موسى أبو مرزوق أول من أعاد تنظيم صفوف الحركة بعد اعتقال معظم أبنائها في عام ١٩٨٩، وأول من أسس المكتب السياسي من أجل أن يقود الحركة من الخارج بعدما تعرضت لضربة في الداخل، ولذلك انتخب رئيسا لأول مكتب سياسي لحركة حماس عام ١٩٩٢، لكن حادثة اعتقال ابو مرزوق في أمريكا عام ١٩٩٥ أعطت الفرصة لمشعل لإعادة تشكيل المكتب السياسي، وأجرى إنتخابات شكلية في عمان، وعُيِّن رئيسا للمكتب عام ١٩٩٦. لذلك تقول مصادر فلسطينية أن بعض قيادات حماس قد تدفع في إنتخابات قادمة لعودة أبو مرزوق لرئاسة المكتب السياسي.

- وقد أظهرت مناسبات وأحداث عدة وجود خلافات جوهرية بين حماس الداخل وحماس الخارج، أبرزها التعامل مع السلطة الفلسطينية، فقد كانت قيادة الداخل في غزة تميل إلى المشاركة والتعاون، في حين كانت قيادة الخارج تقف على العكس من ذلك بتحريض من دمشق وطهران. كما تشكل عملية تجديد دماء القيادات نقطة خلاف أخرى، حيث لا يفترض أن يبقى أعضاء الهيئات، سواء في قيادات المناطق أو مجلس الشورى أو المكتب السياسي في مواقعهم طويلا، وأن تجرى أنتخابات دورية كل عامين أو أربعة أعوام بحد أقصى، ولكن يلاحظ أن أبرز أعضاء المكتب السياسي في الخارج، وهم مشعل وأبو مرزوق ومحمد نزال لم يتغيروا منذ عام ١٩٩٦. ولا يوجد عدد دقيق لأعضاء مجلس الشورى، إلا أن النواتي صاحب كتاب "حماس من الداخل" يقول أن هذا المجلس يمثل حالة رمزية أكثر منها قيادية، وأعضاؤه لا يتحركون إلا عندما يراد لهم ذلك من المكتب السياسي لتمرير قرار ما يريده المكتب السياسي.

- وقد أجرت حماس فى نهاية عام ٢٠٠٨ أول انتخابات لهيئاتها القيادية فى قطاع غزة، وعلى كل المستويات منذ فازت فى الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦، وانتخب عشرات الآلاف من عناصر الحركة فى غزة الهيئات الإدارية، ومجلس الشورى العام والمكتب السياسى. وقد أفرزت انتخابات غزة قيادات جديدة شابة فى القيادات السياسية، مع انتخاب رموز فى الحركة من أمثال اسماعيل هنية لعضوية المكتب السياسى لأول مرة، ومحمود الزهار، وسعيد صيام الذى اغتيل فى الحرب الأخيرة، وخليل الحية، ولميس النشار.
- لكن الأهم على الإطلاق أن هذه الانتخابات فى غزة، جاءت ولأول مرة بقيادات من الجهاز العسكرى لحماس (كتائب القسام) إلى المكتب السياسى، منهم أحمد الجعبرى القائد الفعلى على الأرض، وأحمد الغندور، ومروان لميس. وعلى الرغم من أن كتائب القسام تجرى انتخابات مستقلة هى الأخرى، إلا أنها بالطبع ترتبط بسياسات حماس ومواقفها، لأنها تتلقى التمويل والتسليح من الحركة.
- وقد بدأ العمل العسكرى لحماسّ متواضعا غير منظم حتى أواخر عام ١٩٩١، ثم شهد العمل تطوراً كبيراً بدءاً بعام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٤. ثم بدأ العمل العسكرى يتراجع نوعيا وعدديا حتى عام ١٩٩٧ بسبب سيطرة السلطة الفلسطينية، وتوقف تقريبا منذ بداية عام ١٩٩٨ حتى قيام إنتفاضة الأقصى فى أواخر عام ٢٠٠٠، فانطلق العمل العسكرى مرة أخرى وشهد توسعاً جغرافيا. أما فيما يتعلق بالرأس العسكرى، فتشير كل المصادر إلى أن قطاع غزة يخضع عسكريا لإمرة أحمد الجعبرى الذى تعرفه حماس على أنه نائب القائد العام لكتائب القسام محمد الضيف، ويفضل أبناء الحركة والاستخبارات الإسرائيلية أن يطلقوا عليه لقب "رئيس أركان حماس"، وهو القائد الفعلى لكتائب القسام بسبب الحالة الصحية والأمنية التى يعيشها محمد الضيف، بعد إصابته أكثر من مرة فى محاولات إغتيال فاشلة قد تكون آخرها بحسب مصادر فلسطينية أدت إلى شلله.
- وتربط الجعبرى علاقات وطيدة بمشعل؛ حتى أن الاستخبارات الإسرائيلية تقول أنه لا يتلقى أوامره إلا من مشعل مباشرة، وتقول مصادر فلسطينية فى غزة أن الجعبرى الذى يحكم قبضته على غزة تربطه علاقات أخرى وطيدة مع الزهار. أما فى الضفة الغربية، فيصعب تحديد مسئول كتائب القسام نظراً للاعتبارات الأمنية. ومن غير المعروف ما إذا كانت كتائب القسام فى الضفة تتلقى أوامرها مباشرة من غزة أو من المكتب السياسى فى دمشق.
- وعلى أية حال فإن هذه الخلافات ومثلها لم تؤثر كثيرا على تماسك الحركة، التى مازالت، تدرك أنها تعيش فى عين العاصفة، وأن أى إنشقاق داخلى سيؤدى إلى نهايتها، وقد ساعد على تماسك حركة حماس أنها تربى أبناءها على المبادئ الأيديولوجية لجماعة الإخوان المسلمين، وأبرزها الولاء

والسمع والطاعة لأولياء الأمر، حتى أن قادة المناطق والمواقع التنظيميين، وفى الجناح العسكرى لحماس يُعرفون القادة بالأمراء، ولا خروج على طاعة الأمير.

- إلا أنه من المؤكد أن الحرب الأخيرة على غزة، أفقدت حماس الكثير من شعبيتها سواء فى قطاع غزة أو فى الضفة الغربية، وكذلك فى الخارج، حيث شعر كل من أعطى صوته لحماس فى الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ أنه قد أخطأ فى ذلك، فقد أدى القتل والدمار الذى لحق بشعب غزة فى هذه الحرب إلى فقدانه الثقة فى قيادات حماس السياسية والعسكرية التى لم تتحمل مسئولياتها فى إعداد الشعب والأرض لمثل هذه المواجهة العسكرية الصعبة، وأثناء الحرب اختفى قادة حماس فى ملاجئهم تحت الأرض وتركوا الناس يواجهون آلة الحرب الإسرائيلية بصدور عارية، ناهيك عن أن قرار هؤلاء القادة - سواء فى الداخل أو فى الخارج بإنهاء التهدئة والمغامرة فى الدخول فى حرب غير متوازنة على الإطلاق معُ إسرائيل، كان قرارا غير رشيد وغير حكيم تسبب فى ما يعانيه شعب غزة اليوم من ويلات لا تشعر بها قيادات حماس، حتى أن الكثيرين من شعب غزة كفر بكلمة "المقاومة" التى يتشدق بها قادة حماس فى الداخل والخارج، ولا يريدون سماعها بعدما حل بهم من قتل وخراب ودمار نتيجة المتاجرة بهذا الشعار، خاصة بعد أن اعترف خالد مشعل لصحفى فرنسى أن هدف حماس من إنهاء التهدئة مع إسرائيل كان إشعار العالم بأهمية حماس، وذلك بإشعال الموقف مع إسرائيل والاقتراب به إلى حافة الهاوية، ولكنه لم يكن يتوقع أن يكون حجم رد الفعل الإسرائيلى بهذا القدر من القوة والعنف والزمن. أضف إلى هذا ما اعترف به بعض رموز حماس - مثل فوزى برهوم الناطق باسم الحركة - من أنهم أثناء الحرب كانوا يختبئون فى بيوت أصدقاء لهم ينتمون لحركة فتح، وكانوا يعملون فى الأجهزة الأمنية السابقة فى القطاع والتى نكّلت بها حماس أثناء إنقلابها فى يونيو ٢٠٠٧، ولكنهم أثناء الحرب لم يشوا لإسرائيل بمن لجأ إليهم من رموز حماس.

حجم وأنواع وتبعية قوات المقاومة الفلسطينية فى قطاع غزة وتسليحها:[٢٨]

- شاركت فى أعمال المقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة الفصائل الآتية:

١- **كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكرى لحركة حماس):** تتكون من ٦ لواءات كل من ١٨٠٠ فرد، ويتكون اللواء من ٤-٥ كتائب كل منها ٣٦٠ فرد، وتتكون الكتيبة من ٤-٥ سرايا كل منها ٧٢ فرد، وتتكون السرية من ٣ فصائل كل منها ٢٤ فرد، وتتكون الفصيلة من ٣ جماعات كل جماعة ٨ أفراد. بإجمالى عام حوالى ١١٠٠٠ مقاتل.

٢- **سرايا القدس (الجناح العسكرى لحركة الجهاد الإسلامى):** حوالى ٣٠٠٠ مقاتل.

٣- **شهداء الأقصى (الجناح العسكرى لحركة فتح):** حوالى ٢٠٠٠ مقاتل.

٤- هذا بالإضافة إلى ٦٠٠٠ مقاتل من القوة التنفيذية (الشرطة)، وحوالى ٥٠٠ فرد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأيضا ٥٠٠ فرد من لجان المقاومة الشعبية، وألوية الناصر صلاح الدين - الجناح العسكرى للجان المقاومة الشعبية ١٠٠٠ مقاتل، ومجموعات "أيمن جودة" التابعة لكتائب شهداء الأقصى، وكتائب "أبو على مصطفى" الجناح العسكرى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتائب "المقاومة الوطنية" الجناح العسكرى للجبهة الديموقراطية، والمجموعات الثلاث الأخيرة قوام كل منها بضع مئات.

- إجمالى حجم قوات المقاومة فى قطاع غزة يقدر بـ ٢٣٠٠٠ مقاتل.

٥- **التسليح:** أسلحة خفيفة ومتوسطة أبرزها الصواريخ المضادة للدبابات [ر.ب.ج-٧ مداه حوالى ٣٠٠ متر، ساجر موجه بالسلك مدى ٣كم، ب-٢٩ ذو الرأس تاندم مزود الحشوة المزدوجة ٦٠٠م]، رشاشات متوسطة (كلاشنكوف) وخفيفة، قنابل يدوية، ألغام مضادة للدبابات ومضادة للأفراد، عبوات متفجرة، وعدد محدود من الرشاشات المتوسطة المضادة للطائرات ١٢,٧مم، ١٤,٥مم حصلت عليها حماس من فتح قبل أن تترك قطاع غزة، (نجحت فى إصابة مروحية إسرائيلية)، هاونات ٨٢مم، ١٢٠مم، مركبات جيب ونصف نقل، أجهزة إتصال متقدمة بعضها عبر الأقمار الصناعية.

٦- **الصواريخ أرض/أرض:** حوالى ٣٠٠٠ صاروخ كاتيوشا والقسام بأنواعه: (القسام-١) عيار ٩٠مم ومدى ٤كم و(القسام-٢) عيار ١١٥مم ومدى ١٠كم، و(القسام-٣) عيار ١٧٥مم ومدى ١٥كم. أما الصواريخ (جراد) فهى عيار ١٢٢مم ومدى حتى ٤٠كم، ويعتقد بحصول حماس على حوالى ٢٠٠ صاروخ من هذا النوع. وكان معدل إطلاق الصواريخ فى بداية العملية ٣٠-٤٠ صاروخ فى اليوم، إنخفضت فى الأيام الأخيرة إلى ٥-١٠ صاروخ فى اليوم، وقد استهدفت مناطق: بئر سبع (٤٠كم)، نتيفوت (١٢كم)، أشكلون (١٢كم)، سديروت (٣كم)، شعر هنيجف (٤كم)، ناحال عوز (٣كم)، كيسوفيم (٣كم)، اشكول (٥كم)، أوفاكيم (١٨كم)، كريات جات (١٦كم)، زكيم (٢كم)، أشدود (٢٦كم).

٧- **إستشهاديين:** حوالى ٢٠٠ فرد داخل إسرائيل يشكلون خلايا نائمة، مستعدين لتنفيذ مهام إنتحارية داخل المدن الإسرائيلية الرئيسية بأوامر من حماس.

تقييم إسرائيل لقوة حماس[٢٩]

- إجتهدت مختلف أجهزة الأبحاث التابعة للاستخبارات الإسرائيلية لنشر تقارير تم فيها تقييم قوة حماس العسكرية، فبعد أن وصفتها سياسيا بأنها "ولاية إيرانية" و"كيان معاد" و"عنصر فعال فى محور الشر" و"حزب الله - فرع فلسطين" .. وغيرها من التسميات التى تحمل نفس معنى وطابع

التبعية لإيران وحزب الله أظهرت هذه التقارير أن حركة حماس باتت جيشا منظما يهدد أمن إسرائيل، كما صارت عنصراً أساسيا فيما يطلق عليه "محور الشر". وفى ذلك مهدت إسرائيل لتجنيد الرأى العام الدولى دعما لحملاتها العسكرية التى نفذتها فى يناير ٢٠٠٩، وتوابعها من هجمات جوية وبرية لا تزال تشنها حتى اليوم بدعوى الرد على القصف الصاروخى الذى تمارسه حماس ضد مدن وبلدات جنوب إسرائيل، وتهدد حكومة ناتنياهو باستئنافها على نطاق واسع وبهدف القضاء نهائيا على حماس وغيرها من التنظيمات الفلسطينية "الإرهابية".

- وفى قراءة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لوضع حزب الله، ومقارنة حماس به، ترى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن ست سنوات من الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى كانت فترة استغلها الحزب لتعزيز قدراته العسكرية وانتشاره في منطقة الجنوب، وإقامة المحميات الطبيعية وشبكة الخنادق والأنفاق، بما يضمن استعداده لمواجهات مع إسرائيل حتى وقعت حرب يوليو ٢٠٠٦. ومع إنتهاء الحرب خرج قياديون وجنود إسرائيليون شاركوا فى المعركة معلنين أنهم لم يواجهوا مقاومة مسلحة تضم عناصر متدربة على السلاح، بل جيشا بكل ما تعنيه الكلمة، وهو ما ينبغى منع حماس من تكراره مستقبلا بتعزيز قدراتها العسكرية بعد توقف الحرب على غزة.
- واليوم تتكرر الشهادات، ولكن هذه المرة من الحدود الجنوبية لإسرائيل مع قطاع غزة من جنود شاركوا فى العملية العسكرية الأخيرة فى قطاع غزة "الرصاص المصبوب". فلقد ظهر بعضهم على شاشات التلفزيون الإسرائيلى ليتحدثوا بكل صراحة أن رجال المقاومة فى غزة أظهروا فى الحرب الأخيرة قدرات جيش مدرب ومنظم ويعمل وفق خطط مدروسة. وهذه الأحداث ساندتها أبحاث ودراسات بعضها من مراكز تابعة لأجهزة الاستخبارات، تؤكد تعزيز قدرات حماس، ويرى هؤلاء أن الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة ساعد الحركة على تحسين قدراتها العسكرية. حيث بدأت عقب سيطرتها على القطاع فى تنفيذ خطة تعزيز بدعم من سوريا وإيران وحزب الله، وقد قطعت فيها شوطا كبيرا - على حد قول رؤوفين إيرلينج مدير مركز دراسات الأرهاب والاستخبارات، والذى أضاف أن هذه الخطة تمكن حماس من مواجهة مختلف السيناريوهات الإسرائيلية التى وضعت للقضاء على مطلقى الصواريخ والبنى التحتية العسكرية.
- ويرى إيرلينج - الذى أعد بحثا حول مراحل تعزيز القدرات العسكرية لحماس - أن الاستراتيجية التى رسمتها الحركة بالتعاون مع الأطراف الخارجية تهدف إلى جعل الصواريخ وسيلة لعرقلة أية خطوات فى عملية السلام. كما يرى أن إسرائيل لا تتحمل وحدها مسئولية مواجهة هذا الوضع، وإنما مصر أيضا، ويضيف: "على مصر أن تفحص مدى الأضرار التى ستلحق بها، ونحن نتحدث عن وجود ولاية إسلامية إيرانية إلى جانبها. إن الوضع فى غاية الخطورة، ويكفى وجود بعثة

إيرانية واحدة في قطاع غزة، فهذا يشكل خطراً كبيرا على إسرائيل ومصر على حد سواء. وإذا لم يواجه الوضع بما يضمن حسمه، فإن الخطر سيمتد ليشمل المنطقة أيضا".

- وإنطلاقا من الدراسة التى أعدها إيرلينج نجده يؤكد بأن الوضع الحالى غير مطمئن، إذ أن حماس ما تزال تستغل الخنادق والحدود مع مصر لتواصل تنفيذ خطتها مع "أطراف محور الشر". ثم يتابع "إن مواصلة تعزيز قدرات حماس العسكرية تجعل الحركة قادرة على تنفيذ عمليات ذات نوعية خاصة داخل إسرائيل، فيما تتواصل عملية إمدادها بالأسلحة المتطورة التى تشمل أسلحة مضادة للدبابات ومضادة للطائرات، وهنا تكمن ذروة الخطورة فى مواجهة الحركة".
- ورغم ما تتحدث عنه الدراسة من خطورة ناتجة عن تطور قدرات حماس العسكرية، إلا أن رؤوفين إيرلينج يختلف مع آخرين من عسكريين وخبراء بأن ما تمتلكه حركة حماس بات شبيها جدا بوضع حزب الله، وبرأيه أن مسيرة حماس لم تنته بعد، وهى تحتاج وقتا من الزمن فيما حزب الله إستكمل استعداده وضاعف قدراته العسكرية التى كان يتمتع بها قبل حرب يوليو ٢٠٠٦، كما يرى أن معظم الصواريخ التى تستخدمها حماس ليست من الصناعة الإيرانية - السورية، إنما محلية الصنع. ويعتبر أن الحديث عن تهدئة أو سلام فى المنطقة منوط بقرار حماس. إذ أن وقف إطلاق الصواريخ سيمنع العمليات العسكرية فى قطاع غزة، لكنه يضيف: "حماس لا تريد ذلك، إنما تسعى إلى جر إسرائيل إلى قطاع غزة، وهذا خطير على جميع الاطراف".
- وتنعكس الخطورة التى تحدث عنها إيرلينج فى معطيات الدراسة فى وجود حوالى ٢٠,٠٠٠ فلسطينى تدربوا على القتال فى إطار حركة حماس، وأنهم مستعدون للدخول فى مواجهة مع الجيش الإسرائيلى. وأنهم تلقوا دورات تأهيلية متطورة فى مختلف المجالات العسكرية. وتتجسد المساعدة الإيرانية فى نقل المهارات التكنولوجية والتى تستخدم فى إنتاج الوسائل القتالية، بما فى ذلك العبوات الناسفة والصواريخ، وتضيف الدراسة: "إن الأداة الرئيسية التى تنقل عن طريقها المساعدة للمنظمات الإرهابية المختلفة هى "قوة القدس" التابعة للحرس الثورى الإيرانى؛ والتى تركز نشاطها على الساحات الفلسطينية واللبنانية والعراقية أيضا". ثم يضيف معدوا الدراسة: "تقدم المساعدة من خلال نقل مبالغ طائلة إلى حكومة حماس فى قطاع غزة وباقى هياكل الحركة، وأيضا من خلال تدريب نشطاء فى إيران على مختلف المهارات القتالية، وتهريب الوسائل القتالية إلى قطاع غزة، بما فى ذلك صواريخ جراد عيار ١٢٢مم التى تم إطلاقها فى الحرب الأخيرة بإتجاه مدينة أشكيلون بالإضافة إلى تقديم المهارات التكنولوجية من أجل استخدامها فى إنتاج وتطوير الوسائل القتالية، بما فى ذلك توسيع الطاقة التفجيرية التى تحتوى عليها العبوات الناسفة التى توضع فى أجناب الطرقات،

وزيادة قدرة الصواريخ (مدى، وقوة نيران، ودقة إصابة) التى يتم إطلاقها بإتجاه المناطق الإسرائيلية".

- أما فيما يخص التدريبات، فقد أفادت الدراسة أن المئات من نشطاء حماس قد تدربوا ولايزالون يتدربون فى إيران، حيث قام الحرس الثورى بتدريب هؤلاء فى طهران على مدى ما يزيد عن سنتين، منذ إنسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ (أى منذ تنفيذ خطة شارون للانفصال الأحادى) حيث أنهى ١٥٠ ناشطا تدريبهم فى إيران، وحل محلهم ١٥٠ ناشطون آخرون تلقوا التدريبات هناك، والتى تركز على المهارات القتالية فى استخدام الأسلحة والعبوات المتفجرة، وأساليب القتال التكتيكية فى الدفاع وشن الإغارات وعمل الكمائن وخداع وتضليل العدو، والبعض الآخر يتدرب على أعمال الاتصالات وفك الشفرات، إلى جانب من يتدرب على العمل فى "وحدة البحث" التابعة لحماس، والمتخصصة فى أعمال الاستخبارات.
- وتكشف الدراسة الطريق التى يسلكها المقاتلون للوصول إلى غزة، ويقول معدوا الدراسة: "إن نقطة الإنطلاق تكون بشكل عام عبر الأنفاق، حيث يغادر نشطاء حماس قطاع غزة فى الطريق إلى مصر، ومن هناك يسافرون عن طريق الجو إلى سوريا، ومن ثم إلى طهران. كما يسمح لهم عند دخولهم وخروجهم من طهران بعدم التوقيع على جوازات السفر لأسباب أمنية". وفى هذا الجزء سعى معدوا الدراسة إلى إبراز أوجه الشبه بين تدريب مقاتلى حماس ومقاتلى حزب الله، من خلال التطرق إلى اعتراف أسير حزب الله لدى إسرائيل - حسين سليمان - الذى شرح بإسهاب كيف يصل المقاتلون إلى إيران، وكيف تعمل إيران وسوريا على عدم كشف هوياتهم لأسباب أمنية.
- وتتابع الدراسة شرحها فتقول "لقد مارس نشطاء حماس التدريبات فى إيران على مدار فترات راوحت مدتها ما بين ٥٤ يوما وستة أشهر، وتمارس هذه التدريبات فى قاعدة عسكرية مغلقة فى ظروف قاسية تحت إشراف الحرس الثورى، ويسمح للنشطاء بالذهاب إلى العطلة مرة واحدة أسبوعيا، وحتى هذا لا يتم إلا ضمن مجموعة وبمرافقة أفراد الأمن الإيرانيين. أما الموضوعات التى تتضمنها التدريبات فتركز على مجال التكتيكات التى يتميز بها القتال الميدانى بأساليب حرب العصابات، وفى كيفية تفعيل الوسائل القتالية، حيث يعود هؤلاء النشطاء إلى قطاع غزة وقد اكتسبوا المهارات فى المجالات التكنولوجية المتطورة، وفى تشغيل وإطلاق الصواريخ بمختلف أنواعها، وفى تفعيل العبوات الناسفة، وفى أعمال القناصة، وتكتيكات أخرى شبيهة بالتكتيكات التى إستخدمها حزب الله فى جنوب لبنان". وتؤكد الدراسة أنه حتى وقت إعدادها أرسلت حماس سبع بعثات من النشطاء إلى إيران لتلقى الدورات، ويظل النشطاء المتفوقين فى كل دورة فى إيران لفترة إضافية من الزمن، يتلقون خلالها دورات متطورة، ثم يعودون إلى قطاع غزة لكى يعملوا كمدربين.

- وتلحظ الدراسة أن جانبا من التدريبات يتم فى سوريا، حيث تم تدريب ٦٠٠ ناشط من حماس هناك قام بتدريبهم مدربون سوريون كانوا اكتسبوا فى إيران التقنيات القتالية التى يمتلكونها، وأنه يوجد حاليا ست بعثات من حماس يجرى تدريبهم فى سوريا.
- وتركز الدراسة على الدور الذى تلعبه إيران فى تعزيز قدرات حماس العسكرية، فتشير إلى التزود بالوسائل القتالية المتطورة التى تهرب إلى قطاع غزة، إلى جانب تحسين وسائل القتال التى تصنعها حماس محليا. وأبرز هذه الوسائل القتالية صواريخ جراد ١٢٢مم مثل التى أطلقت على أشكيلون، والذى يتكون محركه من أربعة أجزاء، ويختلف عن الصواريخ التى أطلقت من القطاع فى السابق، وترجح الدراسة أنه تم تصنيعها فى إيران خصيصاً لتسهيل تهريبها عبر الأنفاق، كما تم تهريبها إلى غزة عندما تم إجتياح السياج الحدودى الفاصل بين قطاع غزة ومصر، وكان قد سبق لإيران وسوريا أن وفرتا صواريخ جراد من أنواع مختلفة إنتاج روسيا والصين لحزب الله فى لبنان التى أطلق منها أعدادا كبيرة على شمال إسرائيل أثناء حرب يوليو ٢٠٠٦. كما يلحظ التقرير أيضا أن قذائف هاون عيار ١٢٠مم متطورة من صنع إيران أطلقتها حماس على البلدات والمواقع الإسرائيلية القريبة من الحدود مع غزة، وبتحليل إحدى القذائف تبين أنها تحتوى على محرك مساعد صاروخى يساهم فى زيادة مداها من ٦كم إلى ١٠كم، كما تتميز الرأس الحربى لهذه القذيفة بمستوى أعلى فى القدرة التفجيرية عن القذيفة المشابهة السابقة.

إدارة حماس لعملياتها العسكرية[٣٠]

- كانت أوضاع قوات حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى قبل بدء الحرب فى أوضاعها العادية طبقا لنوع ومهام القوات، وطبقا لإعداد مسرح القتال، سواء كان ذلك تحت سطح الأرض أو فى المناطق السكانية أو فى مناطق الانتشار فوق سطح الأرض فى المزارع والبساتين والحقول .. ومن البداية كان على فصائل المقاومة خاصة حماس - أن تنتشر قواتها على امتداد جبهة القطاع، وتشمل جبهة بحرية بطول ٤٠كم (تحسبا لعمليات إنزال بحرى معادى)، وجبهة برية بطول ٥١كم، بإجمالى دفاع على مواجهة طولها ٩١كم. وقد حرصت حماس على تطبيق مبدأ الاقتصاد فى الجهد والقوة الحربية لتفادى التعرض لخسائر كبيرة، مع تركيز الجهود فى الاتجاهات الرئيسية ومراقبة الاتجاهات الثانوية، وعدم الاندفاع وراء محاولات الاستدراج.
- وخلال المرحلة الافتتاحية للحرب والتى بدأت بهجمات جوية إسرائيلية واستمرت ستة أيام، لم يكن أمام قوات حماس إلا إتخاذ إجراءات الدفاع السلبى والوقاية، مع إطلاق الصواريخ أرض/أرض ضد المدن والبلدات والمستعمرات الإسرائيلية من وقت لآخر، خاصة ليلا. وعندما بدأت العمليات البرية لجأت حماس إلى تكتيك الإنكماش ضمن مناطق الكتل السكانية داخل القطاع، وترك القوات

الإسرائيلية تتقدم وبما يؤدى إلى استدراجها إلى مسرح حرب العصابات داخل المناطق السكانية، حيث الشوارع والأزقة والمبانى المجهزة بالكمائن، وبما يتيح لحماس إيقاع خسائر كبيرة فى القوات الإسرائيلية، وتفشيل خطة الجيش الإسرائيلى فى الفصل بين الكتل السكانية وتقطيعها، مستفيدة حماس فى ذلك من شبكة الأنفاق المتواجدة تحت الأرض والتى تربط بين الكتل السكانية.

- وخلال المرحلتين الثانية والثالثة من الحرب، حيث نشطت القوات البرية الإسرائيلية فى تقطيع أوصال القطاع وعزل مدنه ومخيماته عن بعضها البعض، استهدفت العمليات البرية لحماس استنزاف قدرات القوات الإسرائيلية فى الكمائن التى أعدتها لها فى المزارع والبساتين والكروم، إلى جانب شن الإغارات وأعمال القناصة وتلغيم طرق تحرك مركبات القتال الإسرائيلية، إلى جانب ضرب محاور تموين القوات الإسرائيلية بالوقود والاحتياجات اللوجيستية الأخرى بدءاً من تحركها من خلف الحدود وحتى مواقع القوات الإسرائيلية داخل القطاع. وقد خصصت حماس الهاونات ١٢٠مم لضرب أرتال هذه المركبات، فى حين خصصت الصواريخ أرض/أرض لقصف المدن والبلدات والمستعمرات فى جنوب إسرائيل. وقد راهنت حماس فى هاتين المرحلتين على أن نجاح مقاتليها فى إصطياد الجنود الإسرائيليين على الأرض فى الشوارع والحوارى وداخل المبانى، سواء بالأسلحة الصغيرة والمتوسطة التى فى أيديهم، أو بواسطة العمليات الإنتحارية والعبوات المفخخة والألغام فى الشوارع والمبانى المفخخة، وبما يحدث خسائر بشرية موجعة فى الجيش الإسرائيلى، يمكن أن تهزمه نفسيا وتجبر قياداته على الانسحاب من المستنقع الغزاوى قبل أن يغوص فيه. أو يمكن لهذا التكتيك من جانب حماس أن يطيل أمد المعركة الذى يمكن أن يصيب الإسرائيليين بالإحباط، فيما ينعش آمال مقاتلى حماس فى تحقيق هدفهم فى الصمود والبقاء بعد توقف القتال. وكان مقاتلوا حماس قد تدربوا على هذه الأساليب القتالية طوال الأعوام الماضية تحسبا للحظة المواجهة، وهو ما رصدته جيدا أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وتحسبت له جيدا بتكتيكات مضادة.

- كما لجأت حماس إلى استخدام ما أطلقت عليهم (الأشباح الاستشهاديين) الذين تدربوا تدريبا خاصا لتنفيذ عمليات إنتحارية بأحزمة ناسفة أو عربات مفخخة يندفعون بها بسرعة فى وسط تجمعات القوات الإسرائيلية، وكانوا يرابطون لعدة أيام مختبئين فى الأماكن المفتوحة التى كان من المتوقع توغل القوات البرية الإسرائيلية فيها، وذلك بهدف مباغتة الخطوط الخلفية للقوات الإسرائيلية بهجماتها الإنتحارية، وبما يربك صفوفها.

- وفى إطار أعمال الخداع التكتيكى التى مارستها حماس أثناء الحرب، كانت تنفرد إحدى مجموعات حماس القتالية بالاشتباك مع مجموعة مستهدفة ذات أهمية من وحدة إسرائيلية، بينما تُشغل باقى الوحدة الإسرائيلية بقصف مكثف بالهاونات، مع إشغال الطائرات الإسرائيلية بإطلاق نيران

الرشاشات المتوسطة المضادة للطائرات ١٤,٥مم، ١٢,٧مم، ثم تحت تغطية كثيفة من النيران تخترق المجموعة الاستشهادية المجموعة الإسرائيلية المستهدفة وتفجر نفسها فيها، أو تزرع العبوات المتفجرة بين مركبات الأرتال الإسرائيلية وتفجرها عن بعد، وهو ما كان يؤدى إلى إرباك الإسرائيليين. كما زرعت حماس مكائد بها دمى على شكل مقاتليها خلفها شحنة متفجرة وفتحة نفق من أجل اختطاف الجنود. وقد فوجئت الوحدات الإسرائيلية بحجم الشحنات المتفجرة التى كانت تنتظرها، فقد كانت هناك شوارع كاملة محاطة بالأسلاك الشائكة ومتصلة بالشحنات المتفجرة مغطاه بالنيران من قبل مقاتلى حماس المختبئين داخل المنازل والمبانى العامة.

وقد أجبرت الخطة الإسرائيلية التى نشرت قواتها على مواجهات واسعة شمال وشرق وجنوب القطاع، أجبرت مقاتلى حماس على القتال فى مجموعات منفصلة، أكبر حجم منها كان يضم ٥٠-٦٠ فرد عند معسكر الشاطئ. ولكن رغم ذلك اعترف الإسرائيليون أن مقاتلى حماس كانوا يخوضون قتالا بقيادة منظمة ومسيطرة فى إطار هيكل عسكرى تم إرسائه مسبقا، كما زرعوا متفجراتهم فى كل الأماكن المتوقعة وغير المتوقعة، وحتى داخل أطباق الدش. وفى بعض المنازل التى اتخذها مقاتلوا حماس مواقع لهم، كانت تتواجد مخازن الأسلحة والذخيرة والمتفجرات فى الأدوار الأرضية، بينما يحتل الدور الأول والثانى مقاتلون من حماس وقادتهم، فى حين تتواجد أسرة مدنية فى الدور الثالث، مما كان يعرض مثل هذه الأسر لمخاطر هجمات الوحدات البرية الإسرائيلية التى كانت توجه نيرانها ضد كل موقع يشتبه وجود مقاتلين أو أسلحة لحماس فيه، وفى أحيان أخرى كان يتم تفجير المنزل على كل من فيه.

وقد لعبت شبكة الأنفاق التى أنشأتها حماس ونشرتها تحت الأرض أسفل قطاع غزة وبطوله وعرضه، دوراً كبيراً وكجزءاً رئيسياً فى الخطة الدفاعية التى نفذتها كتائب القسام، سواء فيما يتعلق بمهاجمة أرتال المركبات الإسرائيلية فى مؤخرتها أثناء تقدمها بعد عبورها فوق الأنفاق، أو فى إطلاق الصواريخ أرض/أرض التى كانت تخرج قواذفها وصواريخها من الأنفاق عبر فتحات برميلية مجهزة من أعلى كمواقع إطلاق، ثم توجه القواذف نحو الأهداف، وكلها أهداف مساحية مثل المدن والمستعمرات – والتى لا يحتاج قصفها إلى درجة دقة عالية – لأن أية إصابة فى الهدف ستحقق الغاية المطلوبة بإحداث خسائر بشرية ومادية فيه، ثم يتم إعادة القاذف داخل النفق عقب إنتهاء كل عملية قصف لاخفائه. وقد تم توزيع الصواريخ أرض/أرض على مواقع متعددة شمال وشرق القطاع بحيث توفر ثلاث أرباع المدى خارج حدود القطاع وداخل الأراضى الإسرائيلية، وبما يوفر عمليات إطلاق مستمرة للصواريخ فى حرب قد تمتد لثلاث شهور، أو حرب استنزاف طويلة إذا ما قررت إسرائيل احتلال القطاع، مع تخزين مخزون استراتيجى من الصواريخ لمواجهة

مرحلة الحصار المتوقعة على القطاع بعد توقف الحرب وحتى يتم استعواض المستهلك من الصواريخ عبر عمليات التهريب أو التصنيع المحلى.

- كما استخدمت الأنفاق أيضا بواسطة مقاتلى كتائب القسام فى شن هجمات مفاجئة داخل المبانى والمنازل ضد الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يهاجمون هذه المنشآت. وقد وصف قائد إحدى سرايا المدرعات الإسرائيلية مثل هذه العمليات حين قال: "إنها حرب أشباح، لم نكن نرى مقاتلين بالعين المجردة، فقد كانوا سرعان ما يندفعون نحونا من باطن الأرض، إنهم يخرجون لنا من أعماق الأرض، لقد كنا نشعر بوجود مدينة كاملة تحت الأرض التى نقف عليها". وفى مواجهة التوغل الإسرائيلى داخل أحياء وشوارع مدن قطاع غزة، كان مقاتلوا القسام يندفعون من الأنفاق عبر فتحات مجهزة من قبل داخل الغرف، بل وداخل الدواليب فى بعض الأحيان، محاولين خطف أحد الجنود الإسرائيليين وقتلهم إذا لم يتمكنوا من الخطف واقتياد الأسرى والعودة بهم إلى داخل الأنفاق. وكان الإسرائيليون يواجهون مثل هذه المواقف باستدعاء المروحيات الأباتشى لقصف المنزل أو المبنى. إلا أن تحرك المقاتلين داخل الأنفاق، واستخدامهم لها فى التنقل عبر أحياء المدن والمخيمات، قلَّص كثيرا من تأثير نيران الأباتشى أثناء المواجهات. وقد تبين أن مجموعات مقاتلى حماس الذين كانوا يكلفون بمثل هذه الأعمال القتالية، وأطلقت عليهم حماس "الاستشهاديين الأحباش"، قد تلقوا تدريبا خاصا على ذلك لعدة أشهر، وكانت أعداد منهم ترابط لمدة أيام إما داخل الأنفاق بالقرب من الفتحات التى تؤدى إلى داخل المنازل المتوقع هجوم الإسرائيليين عليها، أو فى الأماكن المفتوحة التى كان من المتوقع أن تتوغل فيها القوات الإسرائيلية، أو تتخذها مناطق تمركز لمدرعاتها لتباغتها بهجمات مفاجئة وتربك صفوفها.
- لذلك احتاط الجيش الإسرائيلى بشكل مكثف للانفاق، حيث خصص عناصر من المهندسين العسكريين المعروفة باسم (بهلوم) ترافق كل وحدات الجيش التى تتوغل فى قطاع غزة، لتقوم بفحص المنطقة قبل دخول القوات فيها، والتأكد من خلوها من الأنفاق المفخخة وتفجيرها فى حال وجودها. وكانت هذه الوحدات الهندسية قد أجرت تدريبات واسعة على كيفية التعامل مع الأنفاق فى منطقة "تسئيليم" فى النقب جنوب إسرائيل. وكشف التلفزيون الإسرائيلى النقاب عن أن هذه التدريبات التى قامت بها وحدة "بهلوم" استمرت ١٦ شهراً، مشيرا إلى أن الجيش افترض قيام كتائب القسام بحفر ٦٠٠ نفق الكثير منها مفخخ، بهدف إلحاق الضرر بالجنود الإسرائيليين عند اقتحام القطاع. وافترض الجيش الإسرائيلى أن حماس ستعتمد على الأنفاق بشكل أساسى فى ضرب القوات الإسرائيلية المتوغلة عبر تفخيخها وتفجيرها، فضلا عن استخدامها فى اختطاف الجنود وتمكين جهازها العسكرى من التحرك خلال المواجهات.

- وعن عمليات اختطاف جنود إسرائيليين، تقول مصادر حماس أن مقاتلى كتائب القسام تمكنت من تنفيذ عمليتين إختطاف وأسر لجنديين إسرائيليين أثناء الحرب: الأولى كانت فى شرق حى التفاح فى اليوم الثالث من الحرب البرية، حيث تدخلت المروحيات الإسرائيلية وقامت بقصف الموقع مما أدى إلى مقتل الجندى الأسير والمجموعة الآسرة معا. أما العملية الثانية فكانت يوم ٥ يناير فى شرق جباليا، حيث تم أسر جندى إسرائيلى بواسطة كمين أعدته له عناصر من كتائب القسام، وتم الاحتفاظ به لمدة يومين فى أحد المبانى بأرض المعركة، وأرسل الجيش الإسرائيلى أحد المواطنين الذين اختطفهم كدروع بشرية لمساومة مقاتلى القسام لتسليم الجندى الأسير، إلا أنهم رفضوا، عند ذلك تدخلت مقاتلة (ف-١٦) قامت بقصف المكان وقتل الجندى وثلاثة من مقاتلى القسام كانوا يأسرون الجندى.
- وقد اعترف أحد أسرى كتائب القسام الذين إعتقلهم الجيش الإسرائيلى أثناء الحرب الأخيرة - ويدعى محمد العماصى - أن حماس فوجئت من بداية الحرب ولم تكن قد أنهت استعداداتها بعد، وأنه عمل مع مجموعة متخصصة فى تصنيع عبوات متفجرة مضادة للدبابات تسمى "شواظ-١"، ولكنهم اكتشفوا أنها لم تكن كافية لاختراق الدبابات، لذلك طوروا نوعاً أشد قوة هو "شواظ-٣"، ولكن بسبب الحرب لم تنته عمليات الإنتاج. وكشف العماصى أن أهم خطط حماس كانت أسر أحد الجنود الإسرائيليين، لذلك إرتدى ومعه خلية "الإنتحاريين" زيا عسكريا إسرائيليا تم إنتاجه فى أحد مخايط غزة ويشبه الزى الذى يرتديه جنود لواء "جفعاتى" فى الجيش الإسرائيلى، وكذلك إرتدوا خوذا عسكرية تشبه تلك التى يرتديها الجنود الإسرائيليين بهدف تضليل الجنود وإرباكهم، ومنعهم من التمييز بين أعضاء المجموعة والجنود الإسرائيليين، وهو ما سيمكن عناصر الخلية من الاقتراب من الجنود الإسرائيليين (حسب خطة حماس)، وتنفيذ عمليات تفجيرية ضدهم أو أسرهم. وأضاف "هذه هى الخطة، لقد كنا قريبين من خطف بعض الجنود، ولكن وقع تشوش ما فى اللحظة الأخيرة حرمنا من ذلك". وهو الأمر الذى أيده الجنرال جابى اشكنازى رئيس أركان الجيش الإسرائيلى عندما ذكر أن الجيش أحبط عدة محاولات لحماس لأسر جنود إسرائيليين عبر استخدامهم زيا يشبه زى الجيش الإسرائيلى. وأكد العماصى أيضا أنه أرسل مئات الرسائل القصيرة لقيادتهم ليطلعهم على تطورات الموقف، ولكن التعليمات كانت تأتيه من قائده – ويدعى أحمد البطش – بأن يصمدوا ويكونوا حذرين ويعملوا كل ما هو ممكن لخطف جندى، لأن هذا الأمر مهم جدا لوقف الحرب، مضيفا "لقد خشى القادة أن نهرب من أماكننا، ولم يريدوا منا أن نترك المنزل، وأرادوا أن نقاتل حتى نقطة الدم الأخيرة، والحقيقة لم يكن أمامنا فرصة".

- كما لم تستجب قوات حماس لتكتيكات الخداع التى كانت وحدات الدبابات الإسرائيلية تمارسها أثناء الحرب، حيث كانت تقوم بإظهار عمليات إنسحاب من الأماكن التى تصل إليها بعد أن تصطدم بنيران مقاتلى حماس، وذلك بهدف إستدراج هؤلاء المقاتلين خارج مواقعهم المتحصنين فيها، ثم يتم إقتناصهم بنيران المروحيات والطائرات بدون طيار ومدرعات أخرى، وكان هذا الأسلوب قد نجح فى السنوات الماضية فى تصفية مئات المقاومين الفلسطينيين.

- وخلال فترة الحرب التى دامت ٢٢ يوما أطلقت حماس ٩٨٠ صاروخ وقذيفة منها ٣٤٠ صاروخ القسام، ٢١٣ صاروخ جراد، ٤٢٢ قذيفة هاون ١٢٠مم، وتصدت بالأسلحة المضادة للدبابات بإطلاق ٩٨ قذيفة وصاروخ مضاد للدبابات، وقامت بتفجير ٧٩ عبوة ناسفة، وتنفيذ ٥٣ عملية قنص أفراد، وتنفيذ ٢٢ كمين، و١١ إشتباك مسلح وجها لوجه مع القوات الإسرائيلية، وتنفيذ عملية إستشهادية واحدة، وكان حصاد هذه العمليات طبقا لبيانات قيادة حماس تدمير وإصابة حوالى ٤٧ مركبة قتالية بين دبابة وعربة مدرعة وجرافة، وإصابة ٤ طائرة مروحية، وإسقاط طائرة بدون طيار، ومقتل ١٣جندى إسرائيلى وإصابة حوالى ١٠٠ عسكريين آخرين داخل القطاع، إلى جانب إصابة ١٢٧٢ إسرائيليا بجروح جراء سقوط الصواريخ. وقد أفادت التقارير الصحفية الإسرائيلية أن التجمعات السكنية الإسرائيلية التى تقع شرق الحدود مع قطاع غزة تحولت إلى (مدن أشباح)، حيث يعم الهدوء الرهيب بها، خاصة مستعمرة سديروت التى أغلقت ٩٩% من مصانعها بطلب من القيادة الجنوبية، وصارت الشوارع خالية من المارة بعد أن لزم السكان ملاجئهم المحصنة، كما ترك كثير من السكان المستعمرة وتوجهوا إلى مدن شمال إسرائيل للحماية. وقد ذكرت صحيفة (التايمز) أن هناك مخاوف متزايدة من احتمال أن يبلغ مدى الصواريخ التى تطلقها حماس موقع المفاعل النووى فى ديمونة ومدينة تل أبيب الأمر الذى دفع مسئولى المدينة إلى إتخاذ إجراءات الطوارئ بتجهيز الملاجئ فى المبانى والمنازل تحسبا لأسوأ الاحتمالات.

- وقد كشفت مصادر فلسطينية أنه بعد ساعات قليلة من وقف إطلاق النار بدأت الخلافات فى الظهور بين حماس وحركة الجهاد الإسلامى، الذى أعطى تعليمات لعناصره بعدم المشاركة فى المقاومة بحجة أن حماس تدَّعى أنها هى من يقاوم لوحدها، وهو ما احتجت عليه حركة الجهاد الإسلامى، خاصة وأن قيادة حماس أثناء الحرب أمرت عناصرها بالانسحاب أمام أى هجوم إسرائيلى، خاصة بعد اجتياح القوات الإسرائيلية لأحياء تل الهوى والشيخ عجلين والزيتون والصبرة وشمال المدينة، حيث بقى مقاتلوا حركة الجهاد الإسلامى بمفردهم فى المواقع المشتركة لحماس والجهاد، وهو السلوك من جانب حماس الذى استهجنته الجهاد الإسلامى، خاصة مع إدعائها بأنها تقاوم بمفردها منكرة على الآخرين من جميع الفصائل المشاركة فى القتال. كما أفادت المعلومات القادمة من غزة

أن حماس التى سحبت جميع مقاتليها أمام أى إجتياح، قد أصدرت أوامرها لعناصرها وكوادرها بضرورة الحفاظ على أنفسهم وسلاحهم الفردى لمواجهة أية محاولة من الداخل لتهديد سلطتها، وقتل كل من يفكر بالتمرد عليها وإنهاء سيطرتها على القطاع. كما حولت جامعة الأقصى فى خان يونس إلى معتقل لاعتقال عناصر فتح الذين خطفتهم كوادر حماس، ومنهم مازن شاهين عضو قيادة فتح فى خان يونس، كما اعتدت على منازل وعائلات المنتمين لحركة فتح .. مثل عائلات شقورة وأبو عودة وعنابة.

- وكان المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، قد أصدر تقريرا فى ٢٠٠٨/١٢/٢٧ – مع بداية الحرب – بناء على أقوال شهود عيان عن التجاوزات الذى إرتكبها جهاز الأمن الفلسطينى التابع لحركة حماس فى حقوق الإنسان، أشار إلى أن ٣٢ فلسطينيا على الأقل قُتلوا على يد أعضاء هذا الجهاز الأمنى ورجاله المسلحين ومسلحين مجهولى الهوية، بالإضافة للعديد من الإصابات خاصة فى الأسابيع الخمسة الأخيرة من عام ٢٠٠٨. من ذلك قيام هذا الجهاز الأمنى فى ٢٠٠٨/١٢/٢٨ – فى اليوم التالى للحرب – بقتل ١٧ سجينا هربوا من السجن المركزى بوسط غزة بعد أن قصفته الطائرات الإسرائيلية، وقد برّر موسى أبو مرزوق – نائب رئيس حركة حماس – هذا الإجراء بأنه كان ضد عدد من الجواسيس فى قطاع غزة كانوا يعملون لصالح إسرائيل أثناء الحرب. كما أشار التقرير أنه فى نفس اليوم – ٢٠٠٨/١٢/٢٨، قامت عناصر من حماس بقتل تسعة من عناصر فتح. وأشار التقرير إلى أن مجموعة من القتلى قد أخذوا من بيوتهم، وتم تعذيبهم وإطلاق النار على أقدامهم، وتركوا ينزفون حتى الموت. كما رصد المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان مئات الحالات من الاحتجاز القسرى فى المنازل من جانب حكومة حماس بجميع أنحاء القطاع لناشطى حركة فتح من المدنيين.

- وقد صعّدت الأمم المتحدة من حدة إجراءاتها مع حماس، فبعد أن أكدت منظمة الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) فى بداية فبراير ٢٠٠٩ ما كشفت عنه إسرائيل بأن حماس تنهب معظم المساعدات الإنسانية التى تدخل لقطاع غزة، مما دفع المنظمة إلى إرجاء توزيع المساعدات الإنسانية، أعلن مسئولوا وكالة غوث للاجئين الفلسطينيين يوم ٢٠٠٩/٢/٧ أن مسلحى حماس داهموا مجدداً مخازن الأغذية والمعدات الطارئة التابعة للوكالة فى غزة، وسرقوا خلال الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٩ أجهزة ومعدات إنسانية كانت مخصصة للمدنيين فى القطاع، وقال المتحدث باسم الأونروا أن المنظمة ستمتنع عن توزيع المساعدات الغذائية حتى تعيد حماس الأغذية المسروقة، وتحصل الأونروا على ضمانات من حماس بعدم تكرار عمليات السرقة بالقوة مرة أخرى. وكان بيان قد صدر من الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون يوم ٢٠٠٩/٢/٦ طالب فيه

حماس بالتوقف عن التدخل فى توزيع الأغذية، واحترام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ الذى يدعو إلى الامتناع عن التدخل فى توزيع المساعدات الإنسانية وكان مسلحوا حماس قد استولوا للمرة الثانية خلال أسبوع واحد على عشر حاويات تحمل ٢٠٠طن أرز و١٠٠طن قمح من الجانب الفلسطينى عند معبر كرم أبو سالم كانت قد دخلت من مصر وكان مقرراً تجميعها وتوزيعها بواسطة الأونروا. كما صادرت كوادر حماس قبل ذلك ٣٥٠٠ عبوة وأكثر من ٤٠٠وجبة غذائية من نقاط التوزيع، بهدف السيطرة على عملية توزيع الأغذية، وربط أهالى القطاع بكوادر الحركة، مما يؤدى إلى حدوث إنتقاء يتسبب فى عدم عدالة فى توزيع الغذاء. كما وجَّه رؤساء الجهاز الصحى فى السلطة الفلسطينية إتهامات صارخة لكوادر حماس بأن شرطة حماس حوّلت المراكز الطبية والعيادات فى قطاع غزة إلى معتقلات وسجون زج فيها أشخاص من أتباع حركة فتح بتهمة أنهم متعاونين مع إسرائيل.

<u>الإمكانات العسكرية لحماس بعد توقف القتال:</u>[٣١]

- استهلكت حماس قدراً كبيرا من ترسانتها العسكرية فى الحرب الأخيرة مع غزة، وهو الأمر الذى أثر سلبا على قدراتها التسليحية وإمكاناتها اللوجيستية، ويضع علامة استفهام كبيرة حول قدرتها على استعواض ما فقدته من أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية فى ظل احكام الحصار عليها نتيجة الاتفاقية الأمنية التى أبرمتها حكومة أولمرت السابقة مع إدارة بوش السابقة عشية توقف القتال، لاسيما مع مجئ حكومة ناتنياهو الأكثر عنفاً وتشدداً فى إحكام الحصار على غزة، وتوقع قيامها بشن عملية عسكرية أخرى شاملة تستهدف تدمير حماس نهائيا على حد قول ناتنياهو شخصيا.
- أما ما تصرح به مصادر حماس عن عدم تأثر قدراتها العسكرية كثيرا بسبب الحرب، فهذا على سبيل الدعاية ورفع الروح المعنوية لعناصرها، ولا ينفى الحقيقة الاستراتيجية السابق إيضاحها حول تقلص قدراتها العسكرية بسبب الحرب. فقد أعلنت هذه المصادر الحمساوية أنها لم تخسر سوى ١٠% من مقاتليها، وأن قدراتها التسليحية لا تزال جيدة وبوسعها مواصلة إطلاق الصواريخ وبما يكدر حياة سكان جنوب إسرائيل، إلى جانب أن كتائب القسام لم تكن بحاجة إلى استدعاء إحتياطيها من المقاتلين، فلا تزال بواسطة مقاتلى الصف الأول قادرة على خوض معركة أخرى.

ولاستعواض ما استهلكته وخسرته حماس من أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية أثناء الحرب، وفى مواجهة الحصار المحكم المفروض عليها، شرعت حماس فى <u>إتخاذ عدة إجراءات على النحو التالى:</u>

١- شرعت كتائب القسام فى الاستفادة من القنابل والصواريخ والقذائف التى ألقتها الطائرات والمدفعية الإسرائيلية أثناء الحرب ولم تنفجر، وذلك بإعادة تصنيعها بعد نزع الصاعق المفجر منها وتفكيكها، ثم إعادة تدوير ما بها من مواد متفجرة واستخدامها مرة ثانية فى صناعة عبوات أرضية

وجانبية ومضادة للدبابات. حيث تعتبر نوعيات المفجرات الإسرائيلية - وهى أمريكية الأصل - من أجود وأقوى النوعيات فى إحداث الإنفجارات والاختراقات للمبانى ومركبات القتال، وتفوق بكثير ما تقوم حماس بتصنيعه محليا. وقد حاولت القوات الإسرائيلية تفجير هذه القذائف بواسطة خبراء أمريكيين فى مناطق مفتوحة، إلى أن كتائب القسام كانت أسبق فى الوصول إليها والاستفادة منها.

٢- أعلنت إسرائيل أنه رغم تدمير نسبة كبيرة من الصواريخ أرض/أرض التى لدى حماس من طرازات القسام .. وغيرها، إلا أنها - أى حماس - لا تزال تملك أعداداً كبيرة من صواريخ (فجر) والتى حصلت عليها من إيران ويتراوح مداها من ٧٠-٧٥كم، وليس لدى الاستخبارات الإسرائيلية معلومات عن إمتلاك حماس للنوع المتطور من هذه الصواريخ (فجر-٣) أو (فجر-٥) والتى يقول الخبراء أن بإمكانها الوصول إلى تل أبيب. كما أشارت التقارير الإسرائيلية إلى أنه رغم نجاح إسرائيل فى تدمير ثلث (٣/١) قوة صواريخ حركة حماس، إلا أن هذه الأخيرة قد حافظت على قوة جناحها العسكرى من الناحية العددية، **<u>ويمكن لحماس أن تعيد ترميم قدراتها العسكرية اعتماداً على المصادر الأساسية التالية:</u>**

أ- التصنيع المحلى للأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة، وهو ما سبق الإشارة إليه، بل وتطويرها رغم إغلاق جميع منافذ التهريب، وإبتكار وسائل بديلة. وهو ما إنعكس فى ظهور صواريخ القسام ١، ٢، ٣، والبنا ١، ٢، والبتار، وعوزى حماس، وغيرها من الأسماء الكثيرة وجميعها أدوات قتال مكتوب عليها "صنع فى فلسطين"؛ حتى أن إسرائيل منعت دخول المواد الكيماوية ذات الاستخدامات المنزلية حتى لا تستخدم فى الصناعات العسكرية، وذلك ضمن قائمة طويلة من البضائع والمواد التموينية خلال مباحثات التهدئة الأخيرة التى جرتِ فى القاهرة عقب توقف القتال وأفشلتها المماطلات الإسرائيلية.

ب- تشير التقارير الأمنية الإسرائيلية إلى قيام حماس بإنشاء جهاز فنى مسئول عن تطوير وسائل القتال وتخزينها ونقلها إلى المقاتلين، ويضم هذا الجهاز عشرات المهندسين والفنيين المنتظمين فى مجموعات عمل مهنية متخصصة. بعضها يتعامل مع الأسلحة الصغيرة، وبعض آخر يتعامل مع الأسلحة المتوسطة، وبعض ثالث يتعامل فقط مع الصواريخ، وبعض رابع يتعامل مع المواد المتفجرة، وخامس يتعامل مع الإليكترونيات ووسائل الإتصالات .. الخ. ولذلك يضم قطاع غزة - وفقا لهذه التقارير - بضع عشرات من مواقع الإنتاج التسليحية المتواجد معظمها تحت الأرض، ويتم داخلها تطوير وتصنيع وسائل القتال والاحتياجات الدفاعية. ومن أبرز وسائل القتال التى يتم تصنيعها بعد تطويرها

محليا المقذوفات المضادة للدبابات ٢-P، ومواسير الهاون ١٢٠مم وقذائفه، والصواريخ أرض/أرض التى يصل مداها إلى ٢٩كم وبحوزة حماس منها بضع مئات، والعبوات المتفجرة شديدة القوة والحساسية طراز (شواظ) والتى حصلت على تقنيتها من حزب الله، ولها قدرة عالية على إختراق المدرعات والجدران.

جـ- وتعتبر شبكة الأنفاق التى أقامتها حماس عبر الحدود مع مصر مصدر رئيسى لتهريب الأسلحة التى تأتيها من إيران بواسطة قوافل تأتى من السودان، ثم عبر الحدود فى الصحراء الشرقية المصرية إلى سيناء ومنها عبر الأنفاق إلى قطاع غزة، وتطلق حماس على هذه الأنفاق (أنبوب الأكسجين الأرضى)، وتعيد حماس بناء ما يتهدم ويغلق من أنفاق بفعل الهجمات الجوية الإسرائيلية، وبناء أنفاق أخرى تشرف عليها شركات فلسطينية تتعامل مع تجار أسلحة من وراء الحدود ذوى صلة مع عدد من أعراب قبائل سيناء ينتفعون من وراء تجارة التهريب.

د- كما يتم تهريب الأسلحة والصواريخ المرسلة من إيران وسوريا وحزب الله إلى حماس عبد البحر المتوسط بأن تلقيها السفن المؤجرة لهذا الغرض خارج المياه الإقليمية لغزة بعيدا عن مراقبة زوارق الداورية البحرية الإسرائيلية، وذلك فى اسطوانات وأنابيب حاوية مخصصة لذلك وفى أماكن وتوقيتات معينة بحيث تخرج لإلتقاطها سفن الصيد التابعة لحركة حماس وتسحبها إلى الساحل، وقد تصل حاويات الأسلحة إلى ساحل غزة بفعل عوامل المد.

هـ- كما تبذل القيادات العسكرية لحماس جهوداً كبيرة فى مجال إعادة بناء البنية العسكرية التحتية للقطاع، وإعداد مسرح غزة كله لحرب أخرى قادمة يُعتقد أن حكومة ناتنياهو تستعد لها بهدف القضاء على حركة حماس نهائيا، وذلك فى ضوء إستيعاب الدروس التى اسفرت عنها الحرب الأخيرة، مع التركيز على التدريبات الميدانية للمقاتلين العاملين والاحتياط، بما فى ذلك الرماية والمهارات القتالية والفنية التخصصية، واللياقة البدنية، وأعمال الاستخبارات، ويتلقى المتدربون تدريبات داخل القطاع وخارجه فى إيران على أيدى مدربين من الحرس الثورى الإيرانى، وفى البقاع اللبنانى على أيدى مدربين من حزب الله، خاصة فى مجال استخدام الصواريخ، وتطعيم المعركة، وإستخدام المتفجرات.

ثانيا: هوامش الفصل الثاني:

(١٤) سكوت شان - إسرائييل عجلت ضربتها قبل أن تفقد حلفاءها - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٦.

وأنظر أيضا: رأفت ناصيف - ما هى أسباب الحرب على غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١١.

(١٥) لواء متقاعد/ حسام سويلم - إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - توزيع الأهرام.

وأنظر أيضا: أنطوان سلحث - عقيدة الضاحية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١١.

وأنظر أيضا: ياسين الحاج صالح - ما وراء "كى الوعى" - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٥.

وأنظر أيضا: د.قدرى سعيد - الدفاع والهجوم والنصر فى معركة غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.

(١٦) د.قدرى سعيد - إسرائيل وإستراتيجية الحرب على غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.

(١٧) د. عادل سليمان - الحرب على غزة والسيناريو اللبنانى - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.

وأنظر أيضا: أحمد موسى - مشعل: خططنا أن تكون العملية لمدة ٢-٣ يوما وليس ٢٠ يوما- الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.

(١٨) آمال شحادة - غزة وثمن إعادة هيبة الجيش الإسرائيلى - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.

(١٩) - The War in Gaza: Can Israel Have Military Success?. - by Hampton Stephnes, World Politics Review - January ٢, ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: العدوان الإسرائيلى على غزة .. الأرباح والخسائر - مصدر سابق.

وأنظر أيضا: عضو فى لجنة فينو جراد: على الحكومة إستخلاص الدروس من حرب لبنان - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.

وأنظر أيضا: ستيفن ارلانجر - الجيش الإسرائيلى والاستفادة من دروس حرب لبنان - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.

وأنظر أيضا: آلون بن ديفيد - Israeli Offensive Seeks New Security Reality in Gaza - Jainz Defense Weekly, Jan.٩, ٢٠٠٩

وأنظر أيضا: موشى جولدبلت - لا مناص من احتلال القطاع - www.news.co.il فى ٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر أيضا: ران بورات - الخيارات المتاحة: إسقاط حماس أو قوة دولية

www.omidi.co.il, ٧ Jan ٢٠٠٩

(٢٠) لواء حسام سويلم - قراءة إستراتيجية فى الموقف الإسرائيلى - مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩ - ص١٤٦.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - المراحل الثلاثة للحرب - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٩.

(٢١) آمال شحادة - إسرائيل إستخدمت أسلحتها كلها فى الحرب - الحياة ٢٠٠٩/٣/٦.

وأنظر أيضا: صالح النعامى - صواريخ طائرات الاستطلاع رأس حربة فى غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٥.

وأنظر أيضا: محمد صلاح - الزنانة الإسرائيلية - الحياة ٢٠٠٩/١/١٢.

وأنظر أيضا: البنتاجون يكشف عن صفقة سرية لبيع آلاف القنابل الذكية والصواريخ لإسرائيل - روز اليوسف ٢٠٠٨/٩/٢.

(٢٢) قراءة إستراتيجية فى الموقف الإسرائيلى - مصدر سابق - هامش ٢٠.

وأنظر أيضا: د. أشرف الشرقاوى - قراءة فى أوراق حرب غزة - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩ ص١٠٦.

وأنظر أيضا: حوار مع قائد لواء المظليين فى حرب غزة العقيد "مارتس هاليفى" - يديعوت آحرونوت ٢٠٠٩/١/٢٣ - مختارات إسرائيلة، مارس ٢٠٠٩ ص١٢٥.

وأنظر أيضا: مجزرة مدرسة الأونروا - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر أيضا: شاهيناز عزام - إسرائيل تبدأ المرحلة الثانية من الهجوم البرى، وحماس فى مأزق - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٦.

وأنظر أيضا: فتحى صباح - فلسطينيون دروعا بشرية للجيش الإسرائيلى فى غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٤.

وأنظر أيضا: أسعد تلحمى - إسرائيل تمدد عدوانها على غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٢.

وأنظر أيضا: صالح النعامى - وثيقة عسكرية تتضمن تعلميات للجنود باستهداف عربات الإسعاف - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/٢٣.

وأنظر أيضا: محمود شعبان - إسرائيل لن تدخل المدن - الأهرام ٢٠٠٩/١/٥.

وأنظر أيضا: إسلام كامل - السيناريوهات الإسرائيلية للعمليات البرية - روز اليوسف - ٢٠٠٩/١/٣.

وأنظر أيضا: حسين فتح الله - هل تحقق الحملة البرية الإسرائيلة أهدافها؟ - الأهرام ٢٠٠٩/١/٦.

وأنظر أيضا: معاريف ٢٠٠٩/٢/٢٨، يديعوت آحرونوت ٢٠٠٩/١/٣، "الغد الأردنية" ٢٠٠٩/١/١.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - المراحل الثلاثة للحرب - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٩.

(٢٣) قراءة إستراتيجية في الموقف الإسرائيلى - مصدر سابق هامش (٢٠)./

وأنظر أيضا: حسين فتح الله - فى المرحلة الثالثة من الحرب من يستغل نقاط ضعف الآخر لتحقيق أهدافه - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٢.

وأنظر أيضا: عاموس هرئيل - عدد قليل من أسرى حماس - هاآرتس ٢٠٠٩/٣/٣ - مختارات إسرائيلية - إبريل ٢٠٠٩ ص٧٧.

وأنظر أيضا: أشرف أبو الهول - مجزرة حى الزيتون - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٦.

وأنظر أيضا: فتحى صباح - الفلسطينيون دروعا بشرية للجيش الإسرائيلى فى غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٤.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - خلافات فى القيادة الإسرائيلية حول أهداف الحرب - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٨، ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - أشكنازى: حماس ما زالت تحافظ على قدرات هجومية ودفاعية ولا يجب الاستهتار بها - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٤.

وأنظر أيضا أسعد تلحمى - إسرائيل تمدد عدوانها على غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٢.

(٢٤) حسام سويلم - قراءة إستراتيجية فى الموقف الإسرائيلى - مختارات إسرائيلة مارس ٢٠٠٩ - ص١٤٦.

وأنظر ايضا: حوار مع قائد لواء المظليين فى حرب غزة - يديعوت آحرونوت فى ٢٠٠٩/١/٢٣ - مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩ ص١٢٥.

وأنظر أيضا: ضابط إسرائيلى مستاء من عدم إنجاز المهمة - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٣.

(٢٥) كامل مراد - نص الإتفاقية الأمريكية - الإسرائيلية لإنهاء تهريب السلاح لغزة - شبكة البصرة ٢٠٠٩/١/١٨ http://www.albasrar.net/anarticles

وأنظر أيضا: كفاح زبون - إسرائيل تقر خططاً مع مصر ودول غربية لمنع التهريب - الشرق أوسط - ٢٠٠٩/١/٢٤.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - بعد وقف النار إسرائيل تبقى حالة التأهب مستمرة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: أحمد فرغلى - لحظات الموت والحياة على الشريط الحدودى - الأهرام ٢٠٠٩/١/٤.

وأنظر أيضا: جريس كرم - مؤتمر كوبنهاجن سيضع آلية تمنع وصول الأسلحة إلى حماس - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.

وأنظر أيضا: موشى آرينز - لا لوقف إطلاق النار - هاآرتس ٢٠٠٩/١/٧ - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: أحمد رحيم - مصر مستعدة لمناقشة تأمين الحدود - الأهرام ٢٠٠٩/١/٨.

وأنظر أيضا: جيهان الحسينى - تعاون استخباراتى لمكافحة تهريب الأسلحة إلى غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: إسرائيل مستعدة لقبول طلب مصر زيادة القوات على الحدود - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٤.

وأنظر أيضا: مهربون يعدون باستئناف العمل بعد شهر - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢٣.

وأنظر أيضا: نظير مجلى - لماذا تريد إسرائيل وقف النار من جانب واحد؟ - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٨

وأنظر أيضا: كفاح زيون - إتفاق تسع دول غربية على التعاون لإحباط وصول الأسلحة إلى غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/١٥.

وأنظر أيضا: د. أشرف الشرقاوى - قراءة فى أوراق حرب غزة - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩، ص١٠٦.

وأنظر أيضا: الأسطول الأمريكى سيواجه تهريب الأسلحة من إيران - يديعوت آحرونوت ٢٠٠٩/١/٢٥ - مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: موسى ميلمان - توثيق العلاقات بين إسرائيل والناتو - هاآرتس ٢٠٠٨/١١/٢٧ - مختارات إسرائيلية يناير ٢٠٠٩.

(٢٦) صالح النعامى - إسرائيل تستخدم مواد مسرطنة فى قصف المدنيين - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٢.

وأنظر أيضا: فريق منظمة العفو الدولية يجد أدلة على استخدام إسرائيل الفسفور الأبيض فى غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٠

وأنظر أيضا: فوزى عبد العظيم - قنابل دايم أكثر فعالية ١٧ الف مرة فى رفع درجة حرارة الأرض - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٥.

وأنظر أيضا: فريق منظمة العفو الدولية يجد أدلة على استخدام إسرائيل الفسفور الأبيض فى غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.

وأنظر أيضا: الجيش الإسرائيلى يستكمل انسحابه ويحقق فى استخدام قنابل فسفورية - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢٢.

وأنظر أيضا: أحمد مغربى - نقاش حول استخدام إسرائيل الفسفور الأبيض فى غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٨.

وأنظر أيضا: البنتاجون يكشف عن صفقة سرية لبيع آلاف القنابل الذكية والصواريخ لإسرائيل - روز اليوسف ٢٠٠٨/٩/٢.

وأنظر أيضا: صالح النعامى - منظمات إنسانية تندد بإسرائيل لاستخدامها أسلحة محظورة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.

وأنظر أيضا: محمود القنواتى - الجحيم فى غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: مى الشافعى - إسرائيل استخدمت قنابل "دايم" المعدنية وحولت غزة حقل تجارب أسلحة محرمة - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.

وأنظر أيضا: آمال شحادة - مدرعة "نامير" بديلا من الميركافا - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢٤.

وأنظر أيضا: عاطف الحملى - غزة .. هيروشيما جديدة بقنابل سرطانية - الوطن العربى العدد ١٦٦٤.

وأنظر أيضا: ماهر أبو طير - إسرائيل تستخدم غازات منومة وسامة - الوطن العربى العدد ١٦٦٤.

وأنظر أيضا: خالد الأصمعى - جريمة إرتكبتها قوات الإحتلال فى غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣٠.

(٢٧) كفاح زيون - من يتخذ القرار فى حماس؟ - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/١٣.

وأنظر أيضا: د. رؤوف أبو عايد - حماس وقواعد اللعبة السياسية - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: محمد التهامى - مأزق حماس بين الداخل والخارج - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/١٣.

وأنظر أيضا: السيد يسن - دوائر صنع القرار المعقدة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: د. فاطمة سيد أحمد - خالد مشعل .. مناضل لحساب من يدفع؟ - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٣

وأنظر أيضا: http://www.globalresearch.ca/index.php?american hidden role in hamas's rise to power, center for research on globalization, Jan ٢٠٠٩

(٢٨) قوات حماس - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر أيضا: Jeains Defense Weekly.

(٢٩) آمال شحادة - حماس تتحول جيشا لم يصل إلي قوة حزب الله - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٠

(٣٠) ضابط إسرائيلى: مقاتلون أشباح يتدفقون صوبنا من باطن الأرض، الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٤.

وأنظر أيضا: كفاح زيون - اعترافات أحد أسرى القسام - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٢٢.

وأنظر أيضا: تيار فى الجهاد الإسلامى: حماس تركتنا بمفردنا أمام الدبابات الإسرائيلية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٣.

وأنظر أيضا: هاشم عبد الحميد: حماس قتلت العشرات وتحتجز وتعذب المئات من فتح - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٤.

وأنظر أيضا: ميشيل أبو نجم - كاتب فرنسى يهودى: مشعل المح لى بإمكانية الاعتراف بإسرائيل - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١.

وأنظر أيضا عبد الرحمن الراشد - من فصل غزة إلى تكسير العظمة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/١.

وأنظر أيضا: عميرا هسى - العمليات الجراحية فى غزة تجرى بدون تحذير - هاآرتس ٢٠٠٨/١٢/٣٠ - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: جاكى حوجى - مشعل يقر "فوجئنا بقوة الرد العسكرى الإسرائيلى" معاريف ٢٠٠٩/١/٢٠ مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: يوعاز بيسموط - الأمم المتحدة: "حماس تسرق المساعدات الإنسانية" - بسرائيل هاليوم ٢٠٠٩/٢/٨ - مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: عدنان أبو عامر - ماذا تبقى من قدرات حماس العسكرية؟ - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ ص١٣٣.

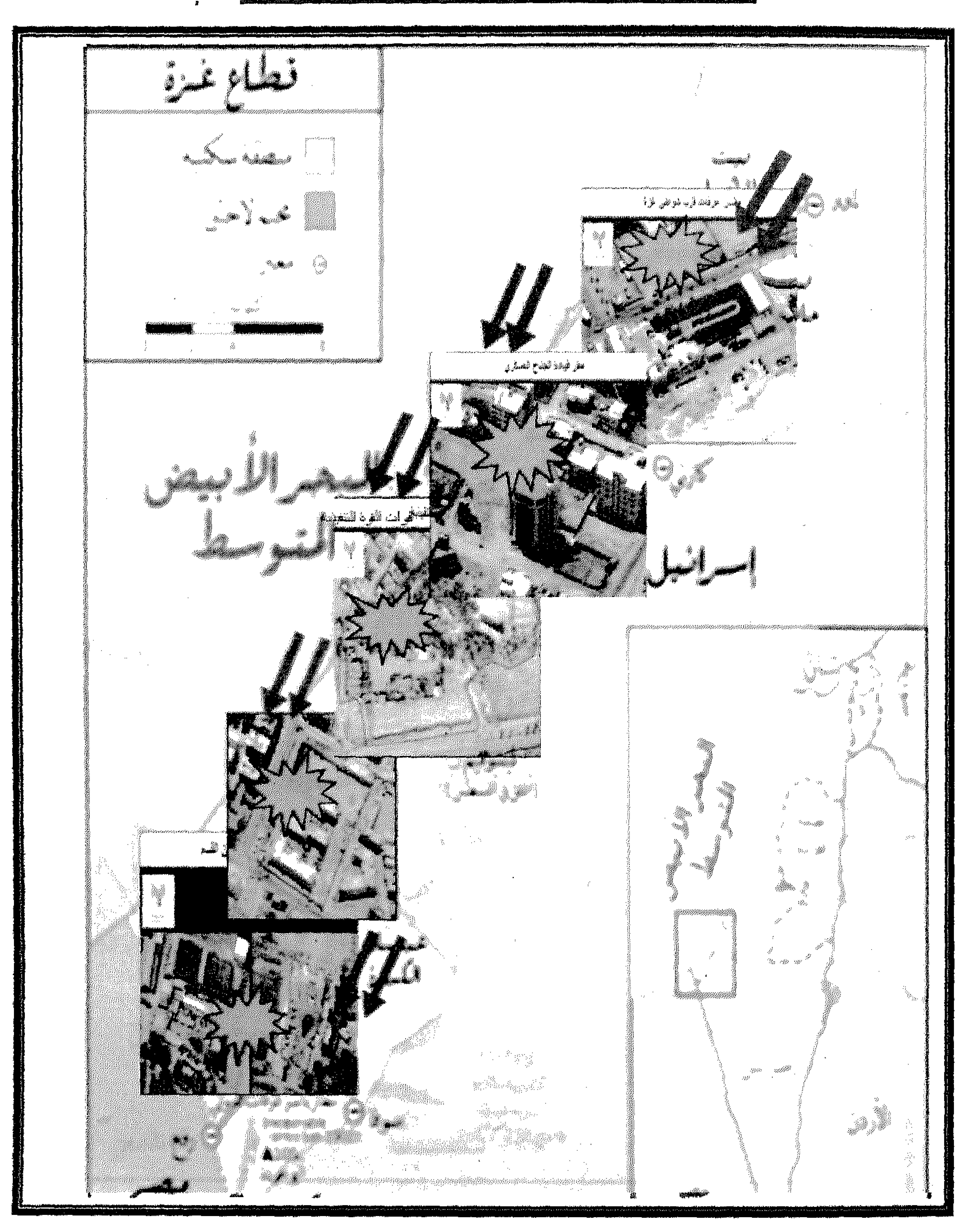
(٣١) ماذا تبقى من قدرات حماس العسكرية - المصدر السابق.

وأنظر أيضا: مهربون يعدون باستئناف العمل بعد شهر فى الأنفاق - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: حازم الأمين - أطراف مثلث أنفاق رفح يعيدون إنتاج المعادلة نفسها - الحياة ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا: بشير عبد الفتاح - أبعاد تركيز إسرائيل على قضية تهريب السلاح إلى غزة - الحياة ٢٠٠٩/٢/١٢.

المرحلة الأولى للهجوم
الضربة الجوية الإسرائيلية
ضد أهداف البنية الأساسية والأمنية لحركة حماس
من ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٨ إلى ٣ / ١ / ٢٠٠٩



إتجاهات الهجوم الرئيسية على قطاع غزة



الفصل الثالث

حصاد الحرب

النتائج المادية والسياسية، مدى ما تحقق من أهداف الطرفين، والدروس والخبرات المستفادة

الخسائر البشرية والمادية[٣٢]

- كان حصاد الحرب علىّ غزة على صعيد الخسائر البشرية والمادية بالنسبة لكل من إسرائيل وحماس، متناسباً مع الفارق الضخم فى القوة العسكرية بينهما. فكما لا يوجد وجه للمقارنة فى القوة العسكرية بين الطرفين، لا يوجد أيضاً وجه للمقارنة فى الخسائر بينهما. وهذا أمر طبيعى ناتج عن استخدام إسرائيل المفرط فى قوتها العسكرية ضد شعب غزة الأعزل، والذى بلا قوة عسكرية تحميه، خاصة بعد أن نزلت قيادات حماس السياسية والعسكرية وكوادرها العسكرية بأسلحتها تحت الأرض، وتركت الشعب الغزاوى بلا دفاع ولاحماية ولاوقاية يواجه الآلة العسكرية الإسرائيلية الأضخم على مستوى الشرق الأوسط وحده.
- ينعكس ذلك بوضوح فى مقارنة حجم الخسائر البشرية والمادية التى وقعت فى الجانبين - حيث وصل عدد القتلى الفلسطينيين حوالى ١٤٠٠قتيل، بينما كان عدد القتلى الإسرائيليين من المدنيين والجنود لا يتجاوز ١٣إسرائيلياً - وهو ما يعنى أن مقابل كل إسرائيلى قتل فى هذه الحرب قتل أكثر من مائة فلسطينى. أما حجم الدمار الذى لحق بقطاع غزة، فقد تهدمت آلاف المنازل ومنشآت البنية الأساسية من محطات قوى ومياه وصرف صحى ومصانع وجسور ومستودعات وطرق ومدارس وجامعات ومستشفيات ومقار الحكومة ومؤسساتها، وكل ما تم بناءه عبر ١٥عاماً منذ دخل عرفات غزة عام ١٩٩٤ عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وبما تقدر قيمته بمليارات الدولارات. أما ما تهدم فى مدن ومستوطنات وبلدات جنوب إسرائيل بفعل حوالى ٥٠٠ صاروخ أطلقتهم حماس من قبل الحرب وأثنائها، فلا يكاد يذكر.

١- فى الجانب الفلسطينى

- لقد كان الدمار الذى لحق بغزة نتيجة العدوان الإسرائيلى شاملا وساحقا، ولم يسلم منه أى هدف، مدنياً كان أو عسكرياً، فلسطينياً أو كان تابعاً للأمم المتحدة، نتيجة إستخدام إسرائيل كل ماالديها فى ترسانتها المسلحة، ربما بإستثناء الأسلحة النووية. وكان من الواضح أنها أرادت أن تستعرض قوتها العسكرية أمام كل القوى الأقليمية بهدف ردعها عن التفكير بالمساس بإسرائيل، وكانت غزة هى أرض هذا الاستعراض.

- وبحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد نشر في منتصف مارس ٢٠٠٩ قائمة تضم ١٤١٧من سكان غزة الذين قتلوا أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، وتضمنت هذه القائمة بيانات تفصيلية بأسماء وعناوين ومهن وأعمار كل الفلسطينيين الذين قتلوا في هذا العدوان، واليوم الذين قتلوا فيه، ووفقاً للقائمة الفلسطينية فإن أغلبية القتلى كانوا من المدنيين الذكور إلى جانب كثير من الأطفال، وهو ما يشكل ٠,١% من إجمالي سكان القطاع منهم ٨٩٠ من المدنيين بينهم ٤٢٥ من الأطفال، ١١٠ من النساء، ١٢٠ من العجزة وكبار السن، ٤ من رجال الإسعاف والباقي ٢٣١ من الرجال، أي أن نحو ٦٣% من القتلى الفلسطينيين كانوا من المدنيين خاصة الأطفال والنساء وكبار السن. أما العسكريين ورجال الشرطة فيقدر عدد الضحايا منهم بـ ٥٢٧ قتيلاً منهم ١٦٧ من رجال الشرطة، و٣٦٠ من مقاتلي حماس والمنظمات الأخرى المتحالفة معها – أما المصابين فيقدر عددهم بـ ٤٣٣٦ فلسطينياً. وأعلنت منظمة الصحة العالمية أن العدوان الإسرائيلي قد تسبب في قتل وإصابة نحو ٣٨ من العاملين في الخدمات الطبية، كما أسفر قصف مبنى منظمة الاونروا يوم ٢٠٠٩/١/١٥ عن مقتل خمسة من عامليها وإصابة ١١ آخرين.
- أما الجيش الإسرائيلي فقد نشر يوم ٢٠٠٩/٣/٢٦ آخر بيانات له عن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء عملية "الرصاص المنصهر" في قطاع غزة. حيث قُتل فيها ١١٦٦فلسطينياً من بينهم ٧٠٩ مسلحين من حماس ومنظمات أخرى، و١٦٢ رجلاً تتراوح أعمارهم بين ١٦ إلى ٥٠ عاماً لم يتحدد بعد إنتماؤهم لمنظمة ما، كما وردت بيانات عن ٢٩٥ قتيلاً من المدنيين من بينهم ٨٩ قتيلاً تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً و٤٩ إمرأة. وأن وحدة البحث في شعبة الإستخبارات العسكرية هي التي قامت بجمع هذه المعلومات. وبرر بيان الجيش الإسرائيلي الخسائر بين المدنيين بأن الهدف من العملية كان حماس وليس مدنيوا غزه، إلا أن القتال نشب في ساحة معقدة ومتشابكة مليئة بالسكان المدنيين فرضتها حماس على الجيش الإسرائيلي، حيث نصبت الشراك في البيوت السكنية وأطلقت النار من داخل المدارس وحولت مواطني غزة إلى دروع بشرية، وأضاف المتحدث باسم الجيش في بيانه أن حماس نفسها لم تنشر حتى الآن أسماء قتلى الحركة أثناء العملية.
- أما على الصعيد الإقتصادي، وطبقاً لبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتصريحات مسئولين فلسطينيين، فقد دُمِّرما بين ٣٥% و٦٠% من زراعات قطاع غزة، وأصيبت موارد المياه والصُوَب والأراضي الزراعية بدمار كبير. وهناك تقارير أشارت إلى أن ٦٠% من الأراضي الزراعية في شمال غزة لم تعد صالحة للزراعة على الإطلاق، كما فقد نحو ٥٠,٨٠٠ من أهالي غزة منازلهم.

- ويشير تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن الخسائر الإقتصادية المباشرة فى الجانب الفلسطينى تشمل:

أ- تدمير نحو ٢٨٠٠ منزل دمرت تدميراً كلياً، ونحو ١٢٠,٠٠٠ منزل دمرت تدميراً جزئياً، بالإضافة لـ ٢٥ مدرسة، ونحو ٩٢ مسجداً منها ٤٠ دمرت بشكل كامل، ونحو ٥١ مسجداً بشكل جزئى، إلى جانب نحو ١٢٠ مبنى حكومى فى غزة.

ب- تدمير بعض المستشفيات والمصحات تدميراً جزئياً.

جـ- تدمير البنية التحتية للقطاع تدميراً شبه كاملاً، منها ٢ جسر، ١٠ خطوط مياه وصرف صحى، ١٠ محطات توليد كهرباء، ٥٠كم من الطرق وشبكات الكهرباء، منها ١٠ خطوط مياه ومجارى، ٥ مقرات بلدية وهيئات محلية وملاعب و٤ محطات وقود و ١٠محلات صرافة.

د- تجريف الأراضى الزراعية، ومن ثم تدمير المحصول الزراعى لهذا الموسم.

هـ- توقف أنشطة الصيادين القرويين توقفاً كاملاً.

و- توقف نشاط الورش الحرفية والمصانع المحدودة، وبالتالى إصابة النشاط التجارى بالشلل (١٥٠٠مصنع).

- وبالتالى فإن حجم هذه الخسائر تقدر بنحو ٢١٠٠مليون دولار، موزعة كالآتى: تكاليف إعادة تأهيل البنية التحتية والطرق، محطات المياه، محطات الصرف الصحى، الإنارة ، المدارس، المستشفيات، نحو ٥٠٠مليون دولار، إعادة ترميم المبانى المدمرة جزئياً نحو ٢٠٠مليون دولار، إعادة بناء المبانى المدمرة تدميراً شاملاً نحو ٤٠٠مليون دولار، إعادة إصلاح الأراضى الزراعية المجرفة نحو ٢٠٠مليون دولار، إعادة بناء وتأهيل المبانى الحكومية المدمرة نحو ٣٠٠مليون دولار، تعويض العائلات وذوى الشهداء نحو ٤٠٠مليون دولار، إعادة تأهيل الورش والمصانع نحو ٥٠ مليون دولار، وإعادة تأهيل الجرحى وإعانتهم بما يقرب من ٣١,٥مليون دولار.

- أما د. أحمد جويلى فى الجامعة العربية فقد أعرب عن قلقه الشديد من التردى البالغ فى الوضع الإقتصادى فى غزة الناتج عن الخسائر المباشرة الناجمة عن العدوان الإسرائيلى، والتى تقدر بـ ١,٩ مليار دولار وفق التقرير الذى تلقاه من الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، والذى أكد أن قطاع غزة أصبح منطقة منكوبة من النواحى الإنسانية والإقتصادية والصحية والإجتماعية جراء العدوان الإسرائيلى الغاشم عليه، فقد كشف هذا التقرير عن تدمير ما يقرب من ٨٥% من الأراضى الزراعية والمحاصيل فى قطاع غزه، وأن التدمير طال ١٤% من عدد المبانى والمنشآت فى القطاع، كما أكد التقرير أن العدوان أدى إلى توقف شامل فى الحركة الإقتصادية في قطاع غزه، حيث ألحق خسائر يومية بقطاع الزراعة وصيد الأسماك تقدر بـ ٣١١ ألف دولار، وفى قطاع

التصدير والصناعات التحويلية والمياه والكهرباء تقدر بـ٤٣٨ ألف دولار، وفى قطاع الانشاءات تقدر بحوالى ٣٣٥,٦ ألف دولار، وبتجارة الجملة والتجزئة تقدر بـ ٣٠٦,٥ ألف دولار، وبقطاع النقل والتخزين تقدر بـ ٧٢٥ ألف دولار، وفى الوساطة المالية تقدر بـ ٧٢,٥ ألف دولار، وفى قطاع الخدمات ١,٨ مليون دولار، وفى قطاع الإدارة العامة والدفاع ٨٥٣,٥ ألف دولار، وفى قطاع الشركات المملوكة للقطاع العام ٢٧٠ ألف دولار. كما لفت التقرير إلى أن الاقتصاد الفلسطينى خسر ما يقرب من ٨٠٤ مليون دولار طوال أيام العدوان، بالإضافة إلى تبعات العدوان المستقبلية التى تقدر بعام كامل، وحتى يسترد النشاط الإقتصادى الفلسطينى فى القطاع عافيته. هذا مع الوضع فى الاعتبار وجود عشرات الآلاف من المشردين الذين دمرت إسرائيل بيوتهم، وبعضهم لجأوا لأقاربهم والبعض الآخر استأجر بيوتاً، وجزء ثالث مازال فى موقعين للإيواء يتبعان وكالة الأونروا، بينما يفترش آخرون محل بيوتهم المدمرة فى خيام وأكواخ أقاموها. وتعتبر منطقة شمال غزه ومنطقة بين لاهيا وشرق مدينة غزه هى أكثر المناطق تضرراً. ومما يزيد الأمر صعوبة أنه رغم وجود أموال إعادة الأعمار إلا أن إسرائيل لا تسمح بإدخال مواد البناء إلى غزة.

- أما أخطر ما تعرضت له غزة فهو التأثير النفسى للسكان وبالذات الأطفال، حيث أن ٥٨% من سكان القطاع من الأطفال. وهؤلاء تعرضوا لضربات نفسية خلال العمليات العسكرية. وهو ما يتطلب أعداد مناهج نفسية خاصة بإشراف مئات المختصين النفسيين والاجتماعيين لإزالة التوترات الداخلية لدى الأطفال، وتخليصهم من العواقب النفسية الهائلة التى تعرضوا لها، ومحاولة إعادتهم إلى طبيعتهم، بعد أن تولدت لديهم نزعات من الخوف والعنف الداخلى جراء الطاقة السلبية التى تولدت داخلهم.
- وتتمثل الخسائر الإقتصادية غير المباشرة فى الآتى:

أ- قطع أية إمكانية حقيقية لإخراج الاقتصاد الفلسطينى عموماً، واقتصاد غزه خصوصاً من حالة الإندماج القسرى فى الاقتصاد الإسرائيلى، سواء من حيث العمالة أو التشغيل، أو مسلتزمات الإنتاج، أو بوابات الاستيراد والتصدير، أو فى تطوير قطاع الورش والمصانع بصورة شبه مستقلة، أو ربطها باقتصاديات دول عربية مجاورة مثل مصر والأردن وغيرهما.

ب- استمرار بقاء الاقتصاد الفلسطينى رهينة للمساعدات الأجنبية والعربية، وعدم قدرته على تطوير مقومات اقتصادية مستقلة أو قائمة على الاعتماد الذاتى.

جـ- وقف حركة الانتقالات من القطاع إلى الخارج وبالعكس، مما أحال القطاع وسكانه إلى أكبر سجن فى التاريخ الإنسانى، وشل الحياة التعليمية والأقتصادية والإجتماعية والثقافية داخل القطاع.

د- تفاقم مشكلة البطالة مع استمرار هذا الوضع لعدة سنوات، والتى زاد معدلها إلى أكثر من ٧٠% من القوى العاملة فى القطاع.

هـ- خنق القطاع المالى والمصرفى فى غزة، جراء الحظر المصرفى الذى تفرضه إسرائيل، ودول أخرى أجنبية، الأمر الذى يترتب عليه مشاكل إجتماعية وإقتصادية، وتكرار حالات التوتر والاضطرابات الداخلية بسبب وقف صرف مرتبات العاملين فى القطاع عدة مرات، ويجعل حماس تحت رحمة إيران التى تمدها بالأموال من حين لآخر.

و- انتشار أنشطة التهريب على جانبى الحدود المصرية-الفلسطينية، مما يؤدى إلى عدة مشكلات آنية ومستقبلية، سواء للطرف الفلسطينى أو الطرف المصرى. فهو من ناحية خلق قطاعاً تجارياً قائماً على التهريب يورد السلع والاحتياجات بضعف أو ثلاثة أضعاف أسعارها الحقيقية فى الأسواق، مما يعوق الحياة الإجتماعية والاقتصادية، وهو من ناجية أخرى، خلق مرتكزات قطاع نشاط خارج نطاق سلطة الدولة المصرية، مما يشكل تهديداً فى المستقبل.

ز- بث الفوضى الإدارية والأقتصادية نتيجة التدمير الذى لحق بالمؤسسات الاقتصادية والإدارية والمالية فى قطاع غزة، بحيث أصبحت حركة حماس عاجزة عن تلبية احتياجات مواطنى غزه بالسرعة وبالشكل المطلوبين.

ح- تسبب تحكم إسرائيل فى المعابر فى الحد من سرعة تدفق المساعدات إلى داخل القطاع، وجعلها تحت المراقبة الإسرائيلية، وقد أثبتت التقارير أن ٨٩% من سكان غزة لم تصلهم المساعدات بعد أسبوع من توقف الحرب، مما فرض عبءً إضافياً على كاهل الدور المصرى الذى أصبح الخيار الوحيد أمام حماس لبدء المفاوضات والقيام بدور الوسيط بينها وبين إسرائيل.

- ومما لاشك فيه أن حجم القتل والدمار الذى ألحقته آلة الحرب الإسرائيلية بقطاع غزة كانت له انعكاسات سياسية سلبية على حماس، فسوف يتطلب أموالاً طائلة ووقتاً طويلاً لإعادة البناء مما سيضعف حركة حماس فى العملية التفاوضية، وجعلها رهينة لأراء الداعمين والمانحين والمتبرعين سواء من الدول العربية أو الأوروبية أو من خلال المنظمات الدولية، وبالتالى سيقود إلى إضعاف حركة حماس كحركة مستقلة سياسياً لاتحتاج إلى دعم إقتصادى. ذلك لأن التبرعات ستكون مقيدة بقيود وشروط سياسية من قبل المانحين، وقد تظهر السلطة الفلسطينية على هذا الخط بشأن التصرف فى هذه المساعدات كسلطة لديها اعتراف دولى وشرعى وعربى كممثل للشعب الفلسطينى، وهذا ما حدث بالفعل بعد ذلك تعقيباً على المؤتمرات التى عقدت لهذا الغرض. ناهيك أن التمنع الأوروبى والأمريكى عن التعامل مع حماس مباشرة سيزيد من الأعباء السياسية والاقتصادية عليها. كما

خسرت حماس خطوط الإمداد الخلفية والتى تأتى عن طريق تهريب الأسلحة والمعدات والدعم الإدارى البسيط من خلال شبكة تهريب الانفاق بينها وبين رفح المصرية.

٢- فى الجانب الإسرائيلى

أ- بلغ إجمالى الخسائر البشرية فى الجانب الإسرائيلى ١٣ قتيلاً منهم ١٠ جنود و٣ مدنيين و٥٥ جريحاً بين مدنى وعسكرى.

ب- أما على الجانب الاقتصادى، فقد بلغ إجمالى الخسائر الإقتصادية المباشرة ٢٦٠٠ مليون دولار، تتمثل فى تكاليف إدارة الحرب لمدة ٢٣ يوماً بمتوسط يومى ١٣٠ مليون دولار، وهو ما شكل عبئاً مالياً فى ظل الظروف الاقتصادية الحرجة.

جـ- وتقدر خسائر الموسم السياحى بنحو ٥٠٠ مليون دولار.

د- كما يقدر حجم الخسائر المادية نتيجة أضرار القصف الفلسطينى بالصواريخ بنحو ١٥٠٠ مليون دولار.

هـ- خسائر تعبئة جزئية لقوات الاحتياط بنحو ٥٠٠ مليون دولار.

و- خسائر قطاع التصدير تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار.

- ولقد تأثرت المشروعات الصناعية فى بئر سبع وما يجاورها سلباً بقصف صواريخ حماس. ووفقاً لتقديرات اتحاد المكاتب التجارية الذى يمثل نحو ٧٠٠٠ من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة فى هذه المنطقة من جنوب إسرائيل، والتى يشتغل فيها أكثرمن ٤٠ ألف عامل، قد توقف معظمهم عن العمل منذ نهاية عام ٢٠٠٨ بسبب القصف الصاروخى الذى تتعرض له مصانعهم، كما توقف نشاط هذه المصانع نهائياً، والتى تقدر خسائرها بنحو ٣٨٤,٠٠٠ دولار يومياً، أما المصانع المتواجدة فى باقى منطقة جنوب إسرائيل، فقد بلغت ٢٥٦,٤١٠ دولار يومياً. وقد ترتب على ذلك أن قامت وزارة الصناعة والتجارة والعمل بتحويل ١٥,٨ مليون دولار لحساب المشروعات الصغيرة المتضررة.
- ورغم حرص الحكومة الإسرائيلية على عدم نشر أرقام، إلا أن تقديرات قياسية للخبراء كشفت أن الجيش أنفق أكثر من ٢٥٦ مليون دولار على القتال، وأن مصلحة الضرائب مضطرة لدفع أكثر من ٨ مليون دولار لأصحاب البيوت والمصانع التى استهدفتها صواريخ حماس. وأن تكلفة القصف الجوى بمفرده بلغت ٥٠ مليون دولار يومياً، وأن هذا الرقم تم حسابه على أساس عدد الطلعات الجوية، وعدد ساعات الطيران، وعدد الطائرات وأنواعها فى كل طلعة جوية، وكمية الوقود المستهلك.

ولقد كان حجم العنف الذى مارسته آلة الحرب الإسرائيلية فى قطاع غزة، وما سببته من خسائر بشرية ومادية فادحة فى الجانب الفلسطينى، أثره السياسى فى كسب تعاطف الشارع الإسرائيلى الجانح نحو اليمين الدينى المتطرف، والذى يرى أن استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين خاصة والعرب عامة، هو السبيل لإثبات التفوق النوعى للإسرائيليين وتحقيق وضمانة أمنهم، خصوصاً بعد أن اهتزت نظرية التفوق الإسرائيلى فى حرب لبنان ٢٠٠٦. وتحت ذريعة الدفاع عن النفس كمبرر لشن العدوان الإسرائيلى علي غزة، استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية تحييد مواقف الدول العربية بشكل عام. بل إن الصمت المطبق لمدة ٢٢يوماً عن الاعتداءات الإسرائيلية كان بمنزلة دعم وتأييد من جانب معظم الدول الأوروبية لإسرائيل.

كما تعرضت إسرائيل لإنتقادات سياسية شديدة بعد أن عجزت عن حسم الحرب مع حماس لمدة ٢٢ يوماً رغم عنف هجماتها. خصوصاً من معظم الدول العربية ومنظمات المجتمع المدنى الدولى والمنظمات الدولية، خصوصاً بعد قيامها بشن هجمات جوية متعمدة على بعض المؤسسات التابعة للأمم المتحدة. هذا بالإضافة للتحركات الشعبية فى دول أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى مناهضة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى الأعزل، خاصة بعد أن قامت وسائل الإعلام العالمية بنقل صور القتل والدمار الذى لحق بالقطاع، مما كان له أثر كبير فى زيادة التعاطف والتأييد لحركة حماس.

وفيما يتعلق بالقصف الصاروخى لحماس ضد مدن وبلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل، فقد نجحت صواريخ حماس فى نشر الرعب والخوف داخل سكان جنوب إسرائيل. كما أدى هذا القصف الصاروخى إلى كسر حاجز الأمن الإسرائيلى وهز صورة الحكومة الإسرائيلية فى حماية مواطنيها من صواريخ حماس رغم بدائيتها.

النتائج السياسية والاستراتيجية[٣٣]

من الطبيعى أن يكون هناك تبايناً فى الآراء عند تحليل نتائج الحرب على غزة. فهناك من اتخذ الطريق العاطفى الذى دمت له القلوب من جراء العديد من القتلى والجرحى والخراب والدمار الذى لحق بالقطاع وسكانه، وهناك من اتخذ الطريق الأيديولوجى من أصحاب تيار الإسلام السياسى منهجا لتحليل النتائج. وقليلون فى العالم العربى أولئك الذين إتبعوا المنهج العلمى وسلكوا طريق الموضوعية فى تحليل نتائج هذه الحرب المؤلمة. وينبغى أن نعترف فى هذا الصدد بأن كثيراً من المحللين السياسيين والغربيين كانوا من الفئة الأخيرة التى اتخذت المنهج العلمى والموضوعية سبيلاً فى تقييمهم لأداء أطراف الحرب وما أسفرت عنه من نتائج، حتى أن بعض المحللين الإسرائيليين كالوا الانتقادات لحكومتهم على تقصيرها فى عدم تحقيق كامل أهداف الحرب. أما قادة حماس، فقد

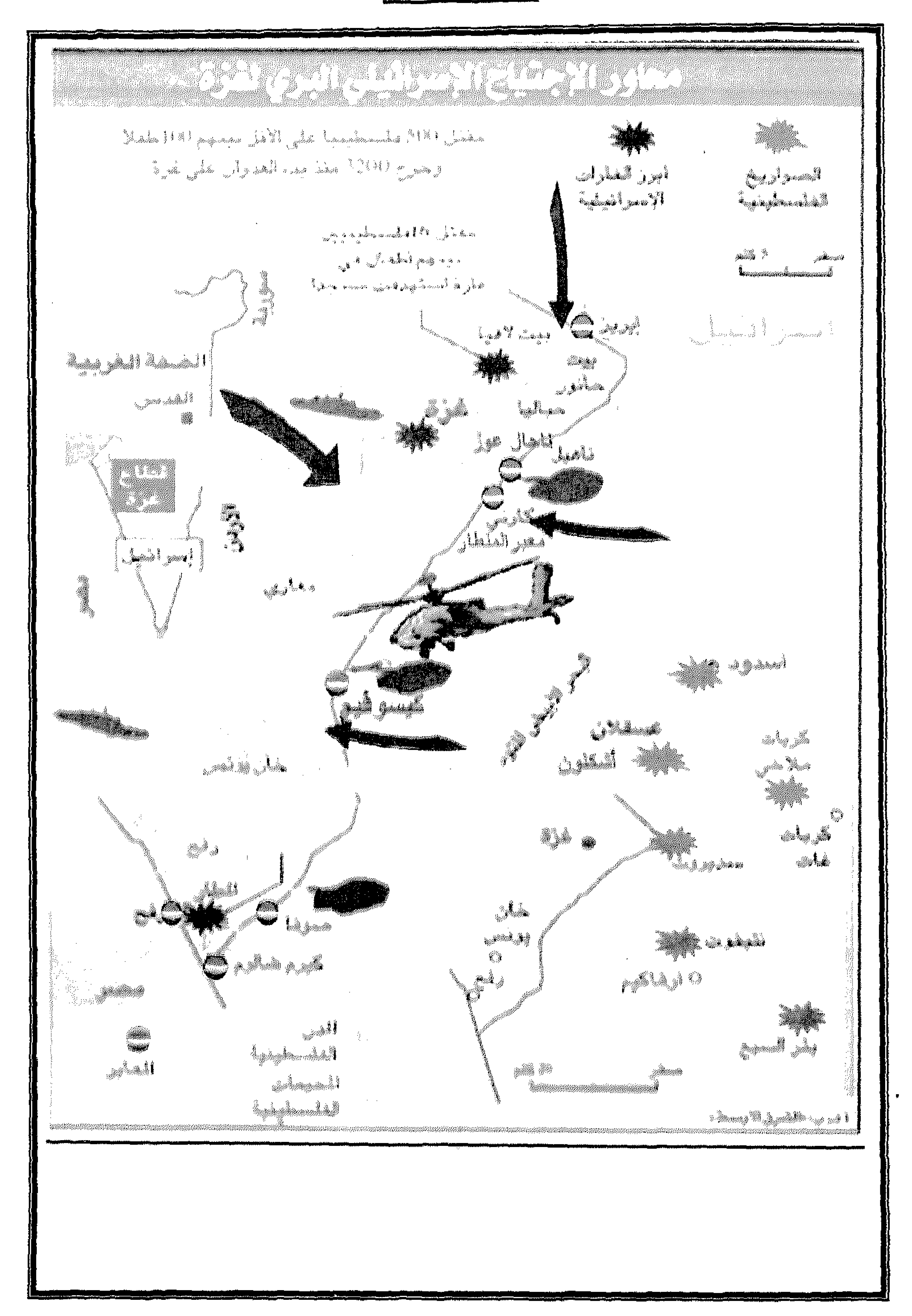
سلكوا سلوكاً مشابهاً لسلوك حزب الله إبان حرب لبنان ٢٠٠٦ عندما وضع حسن نصر الله أمين عام الحزب معاييراً جديدة لقياس النصر والهزيمة فى الحروب لها دلالات تختلف عن المعايير العلمية المعروفة، فقد اعتبر أن صمود حزبه فى تلك الحرب - رغم مالحق بلبنان من خسائر بشرية ومادية بلغت ١١٨٤ قتيلاً و ٤٥٠٠ مصاباً وخسائر مادية قدرت حوالى ١٠ مليار دولار، إلى جانب تهجير أكثر من نصف مليون لبنانى - يعد نصراً فى حد ذاته، بل أطلق عليه "نصراً إلهياً". وكذلك حماس اعتبرت صمود مقاتليها فى حرب غزة هو "نصراً ربانياً".

- ومن المؤسف أن عالمنا العربى لم يعد قادراً على تحديد معايير النصر والهزيمة التى تداخلت خيوطها وتشابكت. فمما لاشك فيه أن النصر حالة تتجلى إذا استطاعت الأمة تحرير أرضها من الاحتلال، أو إذا استطاعت أن تصد محاولات لغزو أرض الوطن. وفى الواقع فإن الانتصار الحقيقى هو أن توفر الحماية للمدنيين، وألا تعرضهم لضربات العدو التى لا ترحم طفلاً ولا ترحم إمرأة أو مسناً. وإذا طبقنا هذه المعايير على مواجهاتنا مع الاحتلال الإسرائيلى خلال الستين سنة الماضية فعندئذ سنستطيع أن نفرق بين فترات النصر وفترات الهزيمة. فلقد خاضت الأمة العربية عدة حروب مع إسرائيل تأرجحت نتائجها بين النصر والهزيمة. ففى ١٩٦٧ خاضت ثلاث جبهات عربية "المصرية والسورية والأردنية" حرباً لم تدم سوى ستة أيام وانتهت الحرب بعد أن خسرنا أرض سيناء وقطاع غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. ولكن للأسف لعب الإعلام العربى دوراً فى تحويل هذه الهزيمة الساحقة إلى نصر، ثم عندما تكشفت الحقائق أطلق عليها "نكسة". ثم خضنا حرب ٦ أكتوبر حيث نجح الجيش المصرى فى تحطيم خط بارليف ووقف جنودنا على أرض سيناء التى تم تحريرها جزئياً بالوسائل العسكرية، ثم تحريرها بعد ذلك بالكامل وحتى آخر حبة رمل فى طابا بالوسائل الدبلوماسية التى استثمرت الانتصار العسكرى الذى تحقق فى حرب أكتوبر. لذلك وكما نعترف بأن حرب ١٩٦٧ كانت "هزيمة" لأنها تسببت فى احتلال الأرض، يمكننا أيضاً أن نفخر بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت "انتصاراً" لأنها نجحت فى تحرير الأرض واستعادتها بالكامل.

- وإذا طبقنا هذه المعايير البسيطة المعروفة للنصر والهزيمة على حرب غزة الأخيرة، فسنجد أنه حتى قبل أن يتوقف إطلاق النار خرج متحدثان باسم حماس وأعلنا عن انتصار الحركة فى دحر العدوان الإسرائيلى، ثم أكد خالد مشعل فى خطاب له يوم ٢٠٠٩/١/٢١ بأن حرب غزة هى أول حرب تنتصر فيها غزة!! فإذا ما توقفنا لدراسة النتائج السياسية لهذه الحرب، فسيتبين لنا أن فلسطين لم تنل استقلالها، ومازالت أراضيها تحت الإحتلال. أما على الصعيد العسكرى فالفرق واضح فى الخسائر البشرية والمادية على النحو الذى أوضحناه آنفاً، وهو ما يفرض سؤالاً حول السبب فى هذا الفارق

بداية الهجوم البرى الإسرائيلى

٣ / ١ / ٢٠٠٩



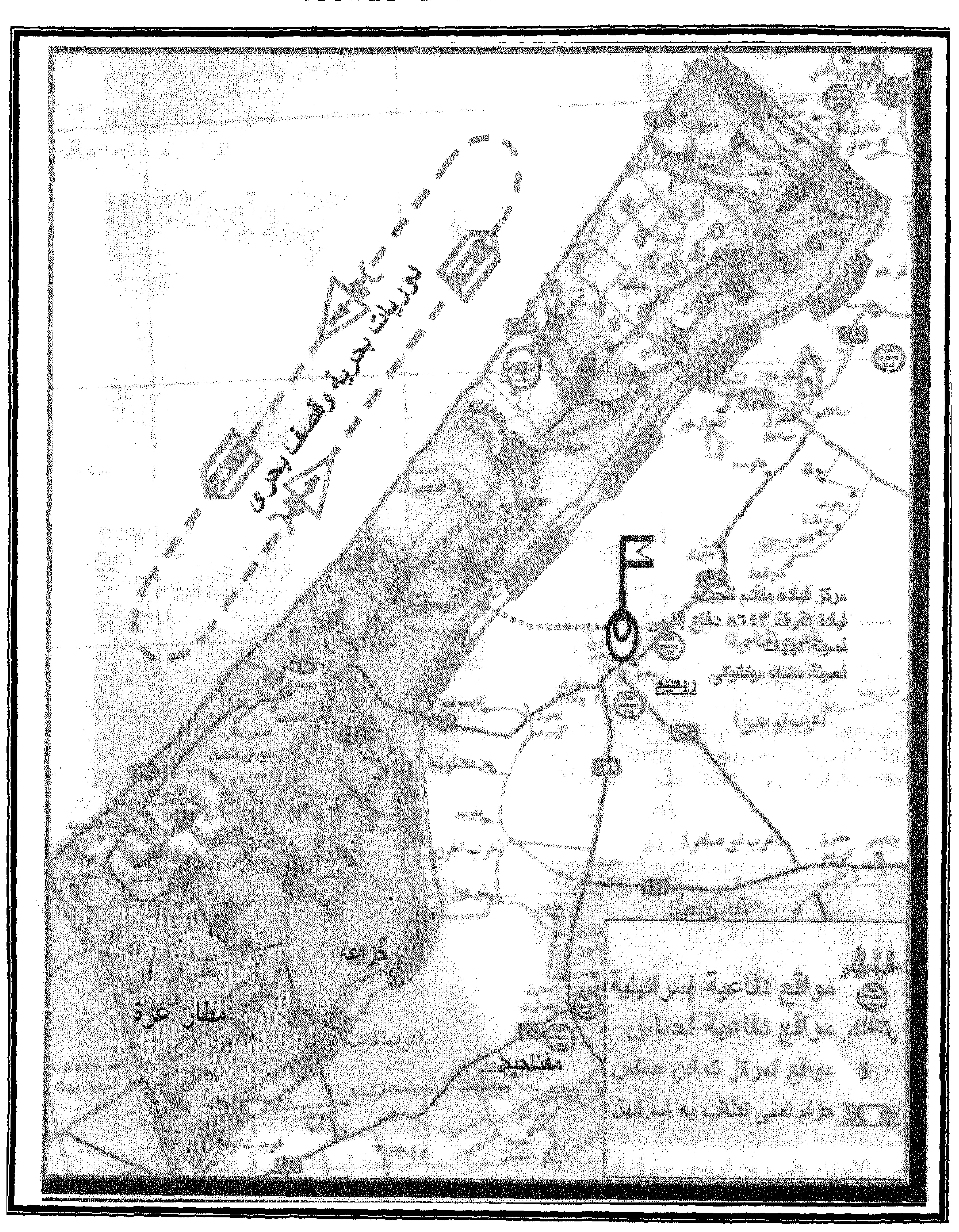
المرحلة الثانية للهجوم البرى

فى ٣ / ١ / ٢٠٠٩ إلى ١٠ / ١ / ٢٠٠٩

مناطق تغلغل القوات الإسرائيلية وتقسيم القطاع إلى قطاعات فرعية وعزلها



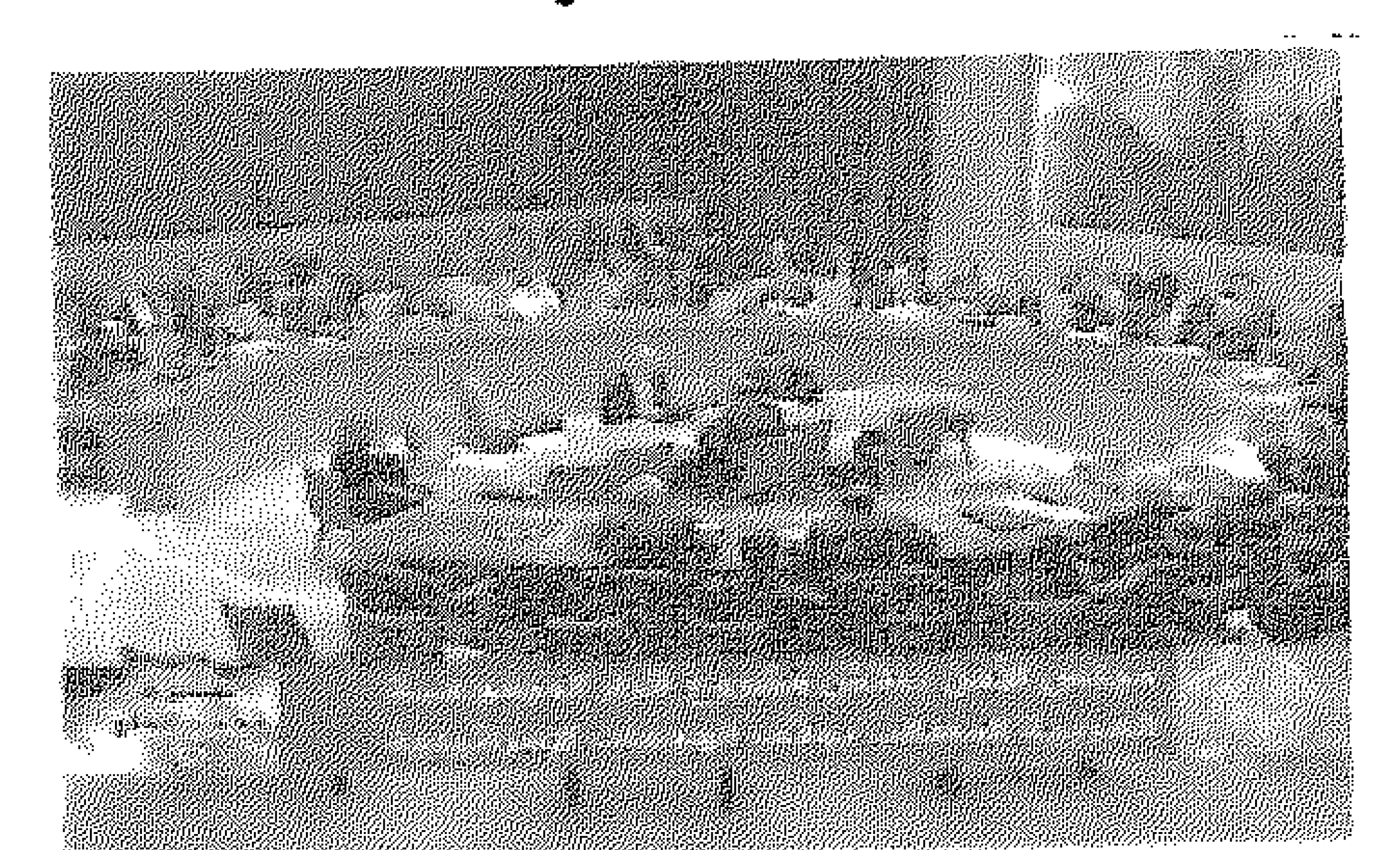
<u>المرحلة الثالثة للهجوم البرى</u>
<u>فى ١١ / ١ / ٢٠٠٩ إلى ١٧ / ١ / ٢٠٠٩-٠٨-١٣ زيادة الضغط والحصار على الفلسطينيين " وحشرهم " فى وسط المدن والمخيمات وإنشاء نطاق أمنى بحذاء الحدود</u>



التحركات السياسية لإحتواء الأزمة عند بدايتها



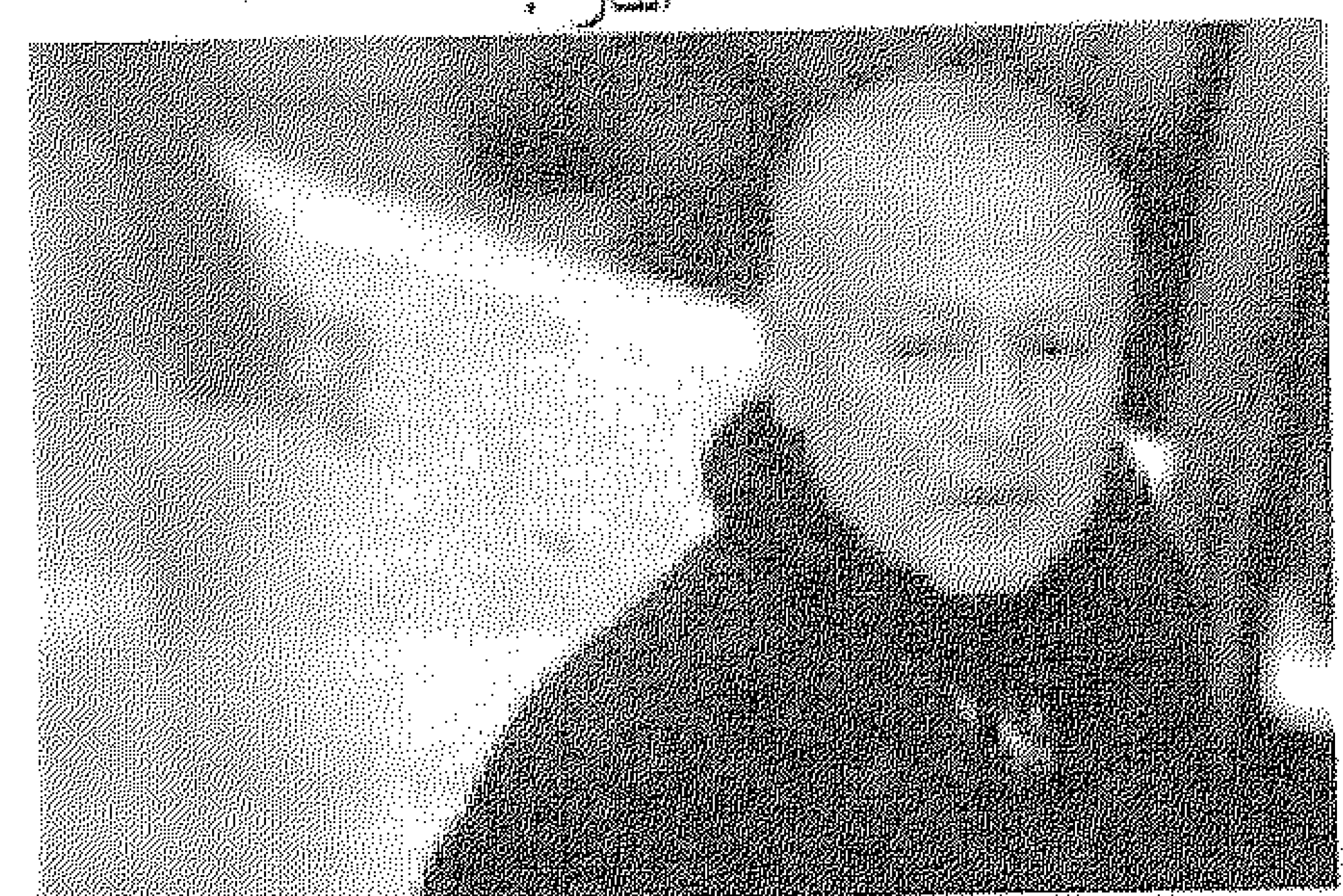
إجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب غداة العدوان الإسرائيلي .



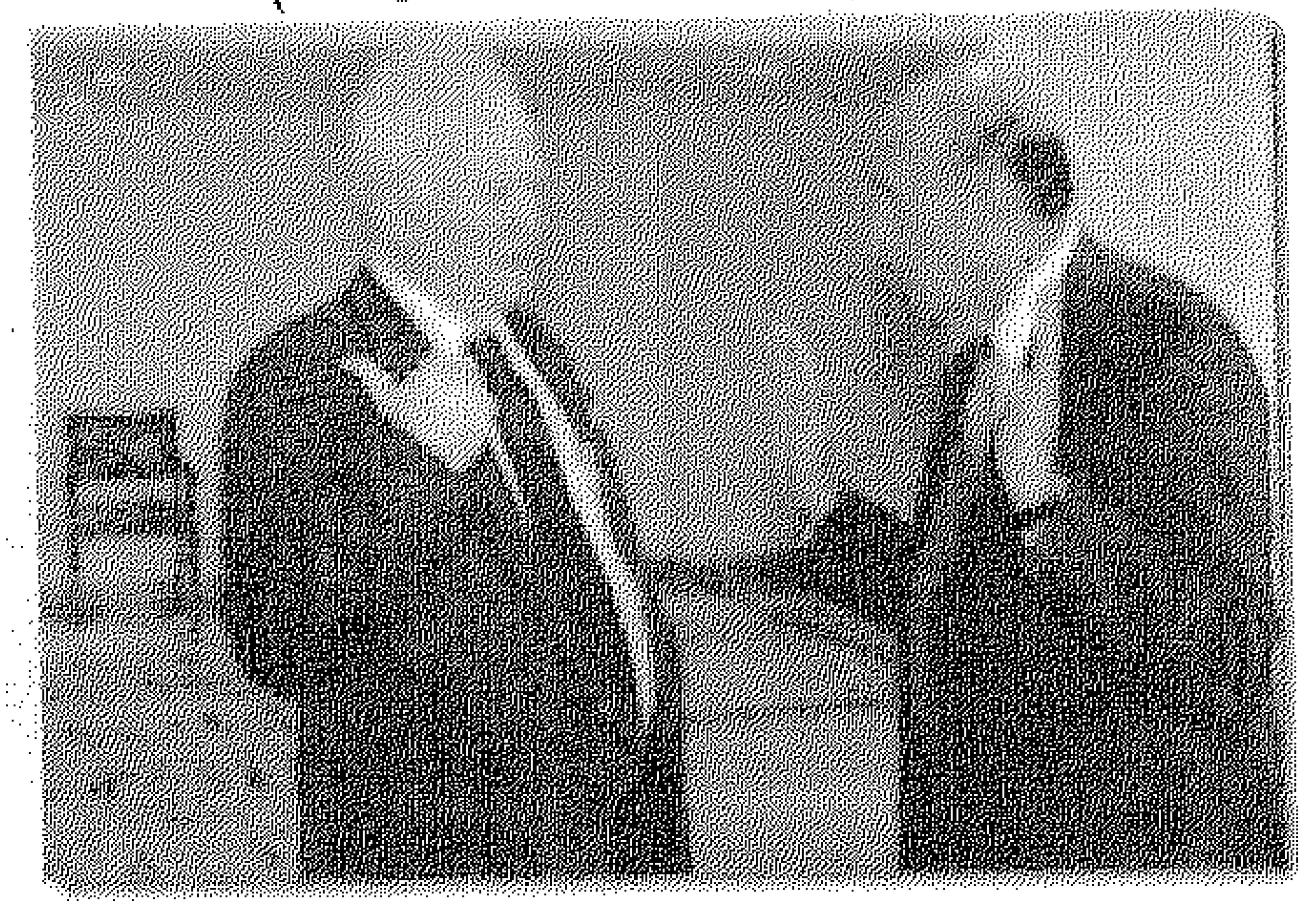
إجتماع مجلس الأمن الدولي لإصدار القرار رقم ١٨٦٠ بوقف النار .



تنسيق أمني بين مصر والسعودية (مدير المخابرات العامة المصرية ووزير الداخلية السعودي) .



وزير الخارجية المصرى أبو الغيط فى نيويورك لمتابعة مجلس الأمن .



الوزير عمر سليمان مع مستشار الأمن القومى الإسرائيلى الجنرال عاموس جلعاد وحذر باراك من دخول غزة .



المظاهرات المنددة بالعدوان الإسرائيلى تجتاح العالم .



الأسى والإستياء على وجه الرئيس مبارك لما وصل إليه الحال العربى من تمزق وإنقسام .

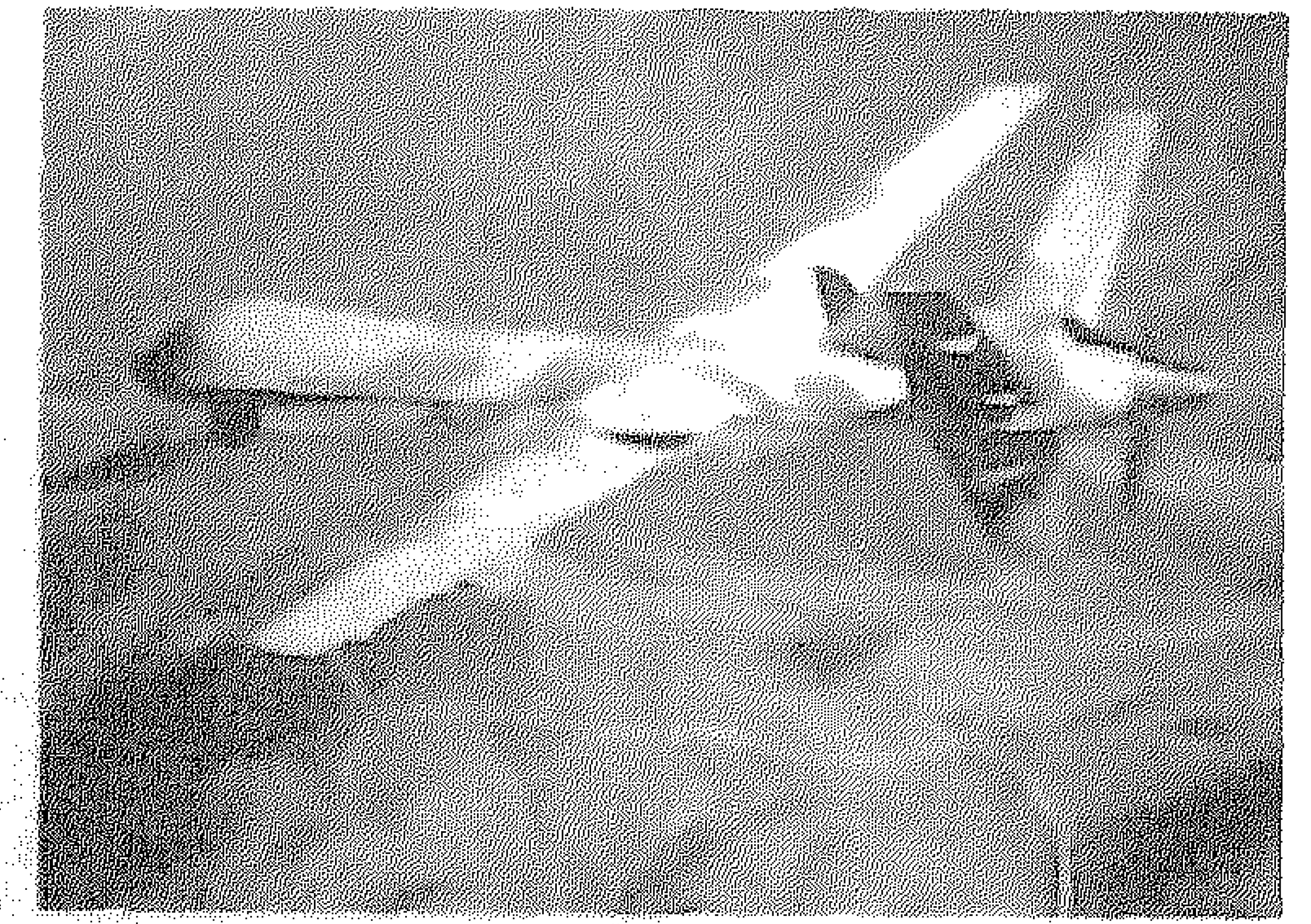


أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى فى حالة إحباط وغضب لما أصاب الوضع العربى من إهتراء .

القوات الجوية الإسرائيلية .. سلاح الردع الرئيسى لإسرائيل وذراعها الطولى



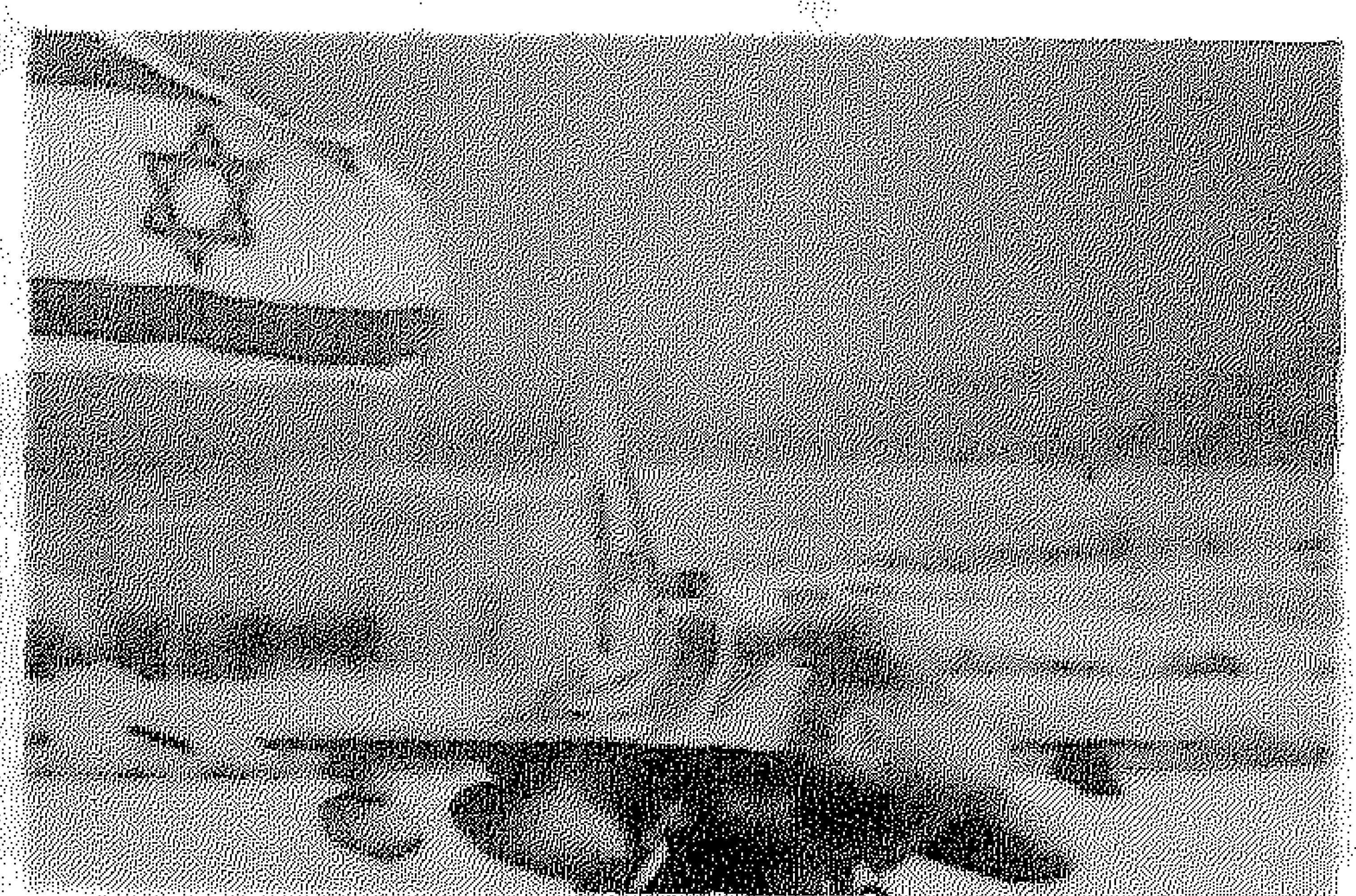
وزير الدفاع باراك يستعرض أحدث المقاتلات F-١٦I التى وصلت إسرائيل



طائرة بدون طيار طراز (هرمز ٩٠٠)



المروحيات الإسرائيلية متعددة المهام فى الحرب الأخيرة (قصف أرضى ، نقل قوات خاصة ، إنقاذ ، إستطلاع وإتصالات) .



حصلت إسرائيل قبل الحرب من أمريكا على آلاف الذخائر الجوية .. تم بها تسليح مقاتلاتها F-١٥ - F-١٦



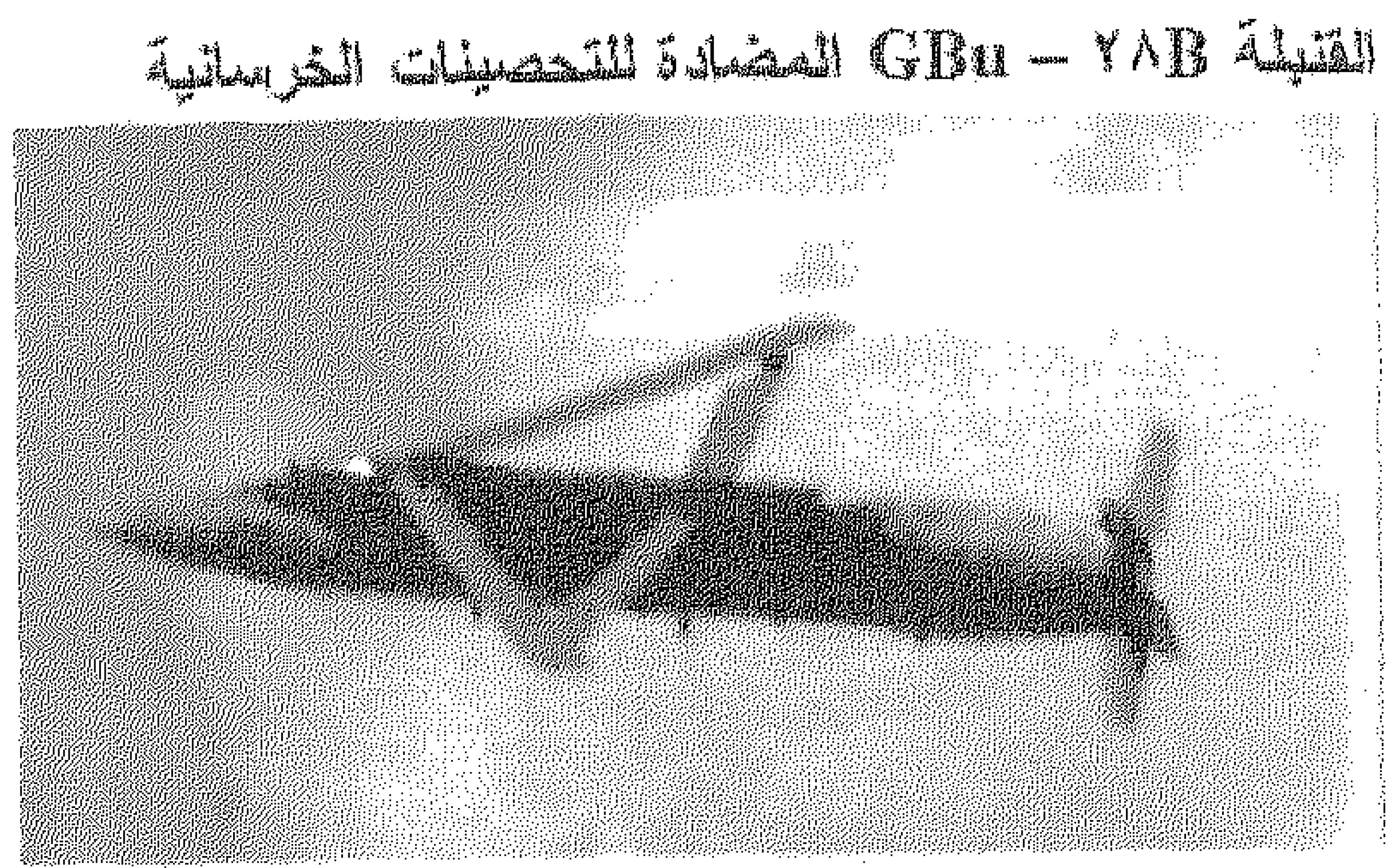
إشتركت فى المناورات الجوية الإسرائيلية قبل الحرب أكثر من ١٠٠ مقاتلة F-١٥ - F-١٦

الأسلحة والذخائر الرئيسية للقوات الجوية الإسرائيلية

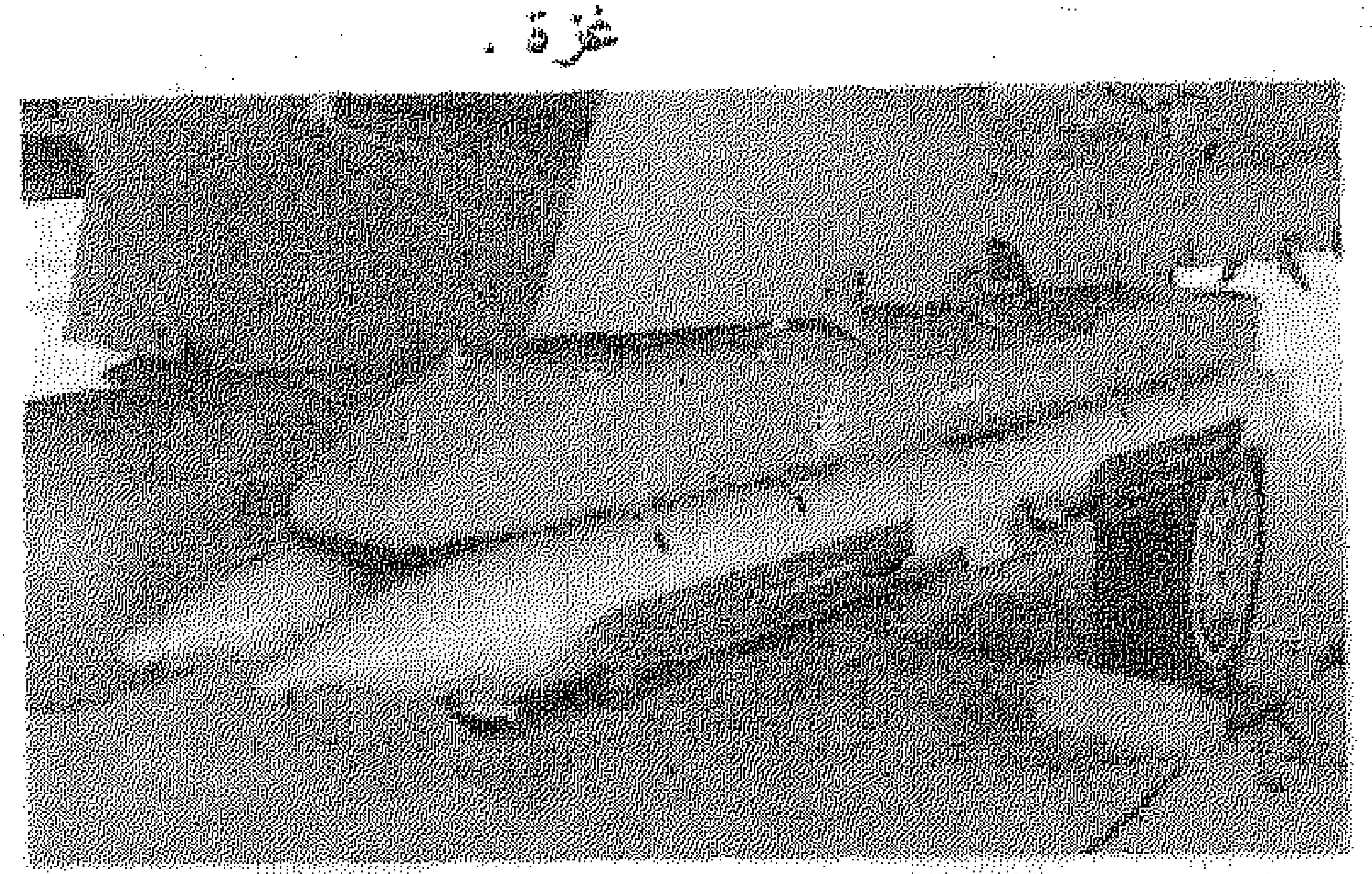


قنابل الفسفور الأبيض ، وقنابل (دايم) تضيء سماء غزة .

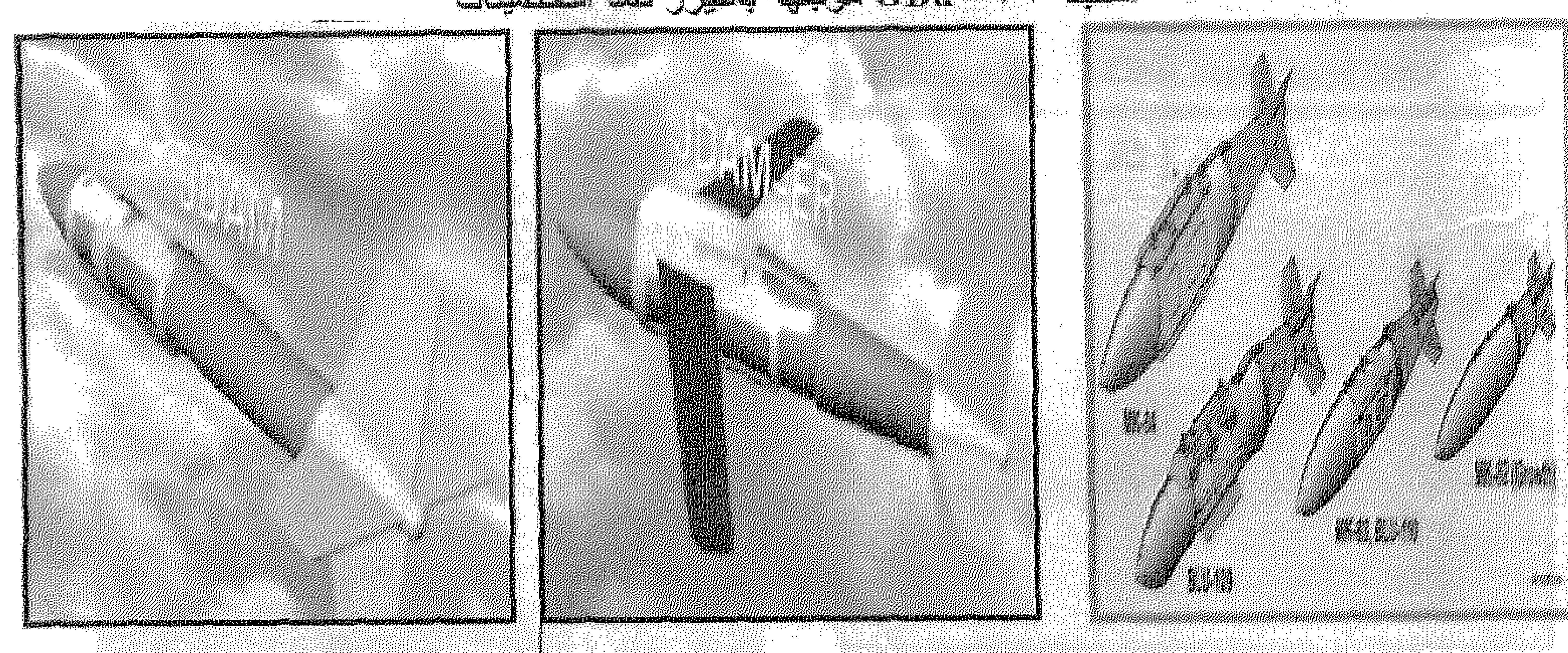
القنبلة GBu – ٢٨B المضادة للتحصينات الخرسانية



القنبلة GBu – ٣٩ موجهة بنظام ملاحى ذاتى

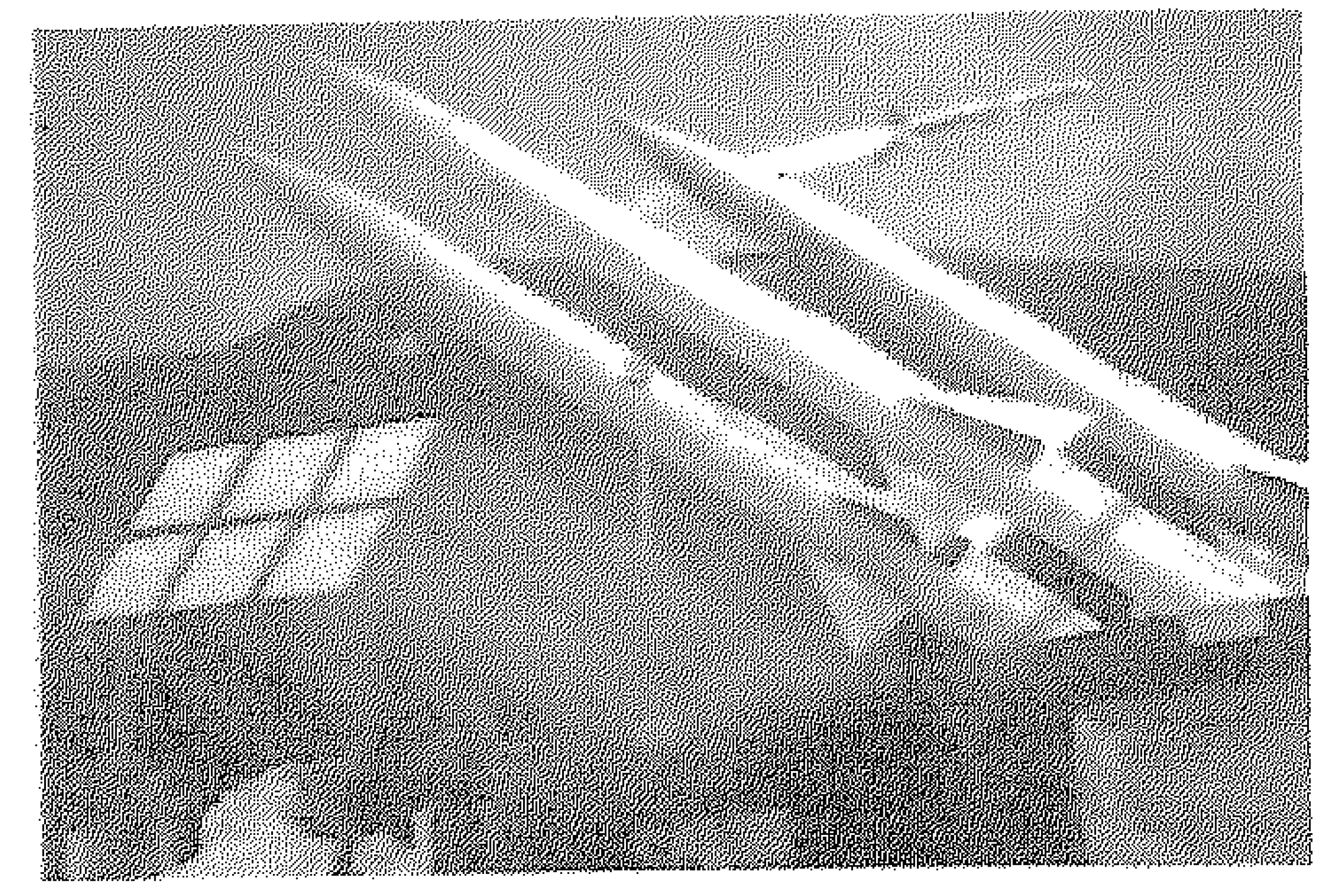


القنبلة GBu – ٣٩ موجهة بالليزر ضد التحصينات

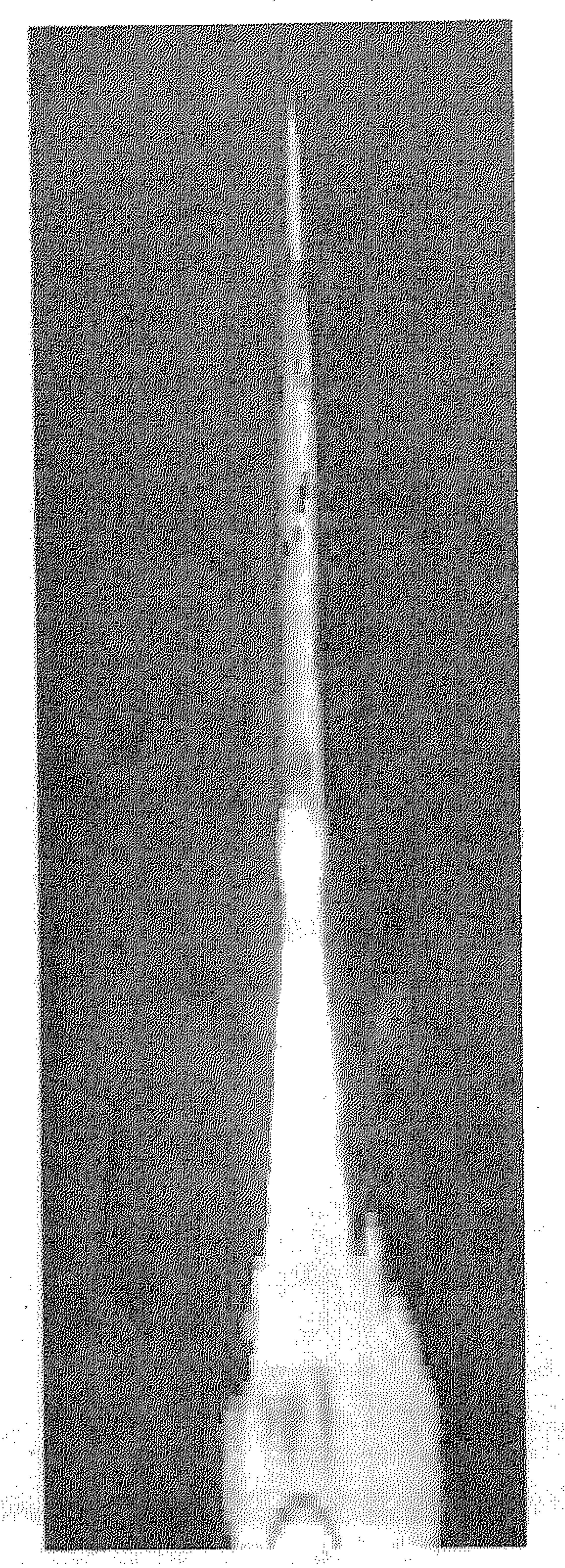


منظومة التوجيه (جدام) تربط القنبلة العادية بالهدف من خلال قمر صناعى ، وبذلك تحولها إلى ذكية

أنظمة الدفاع الجوى الإسرائيلية الرئيسية

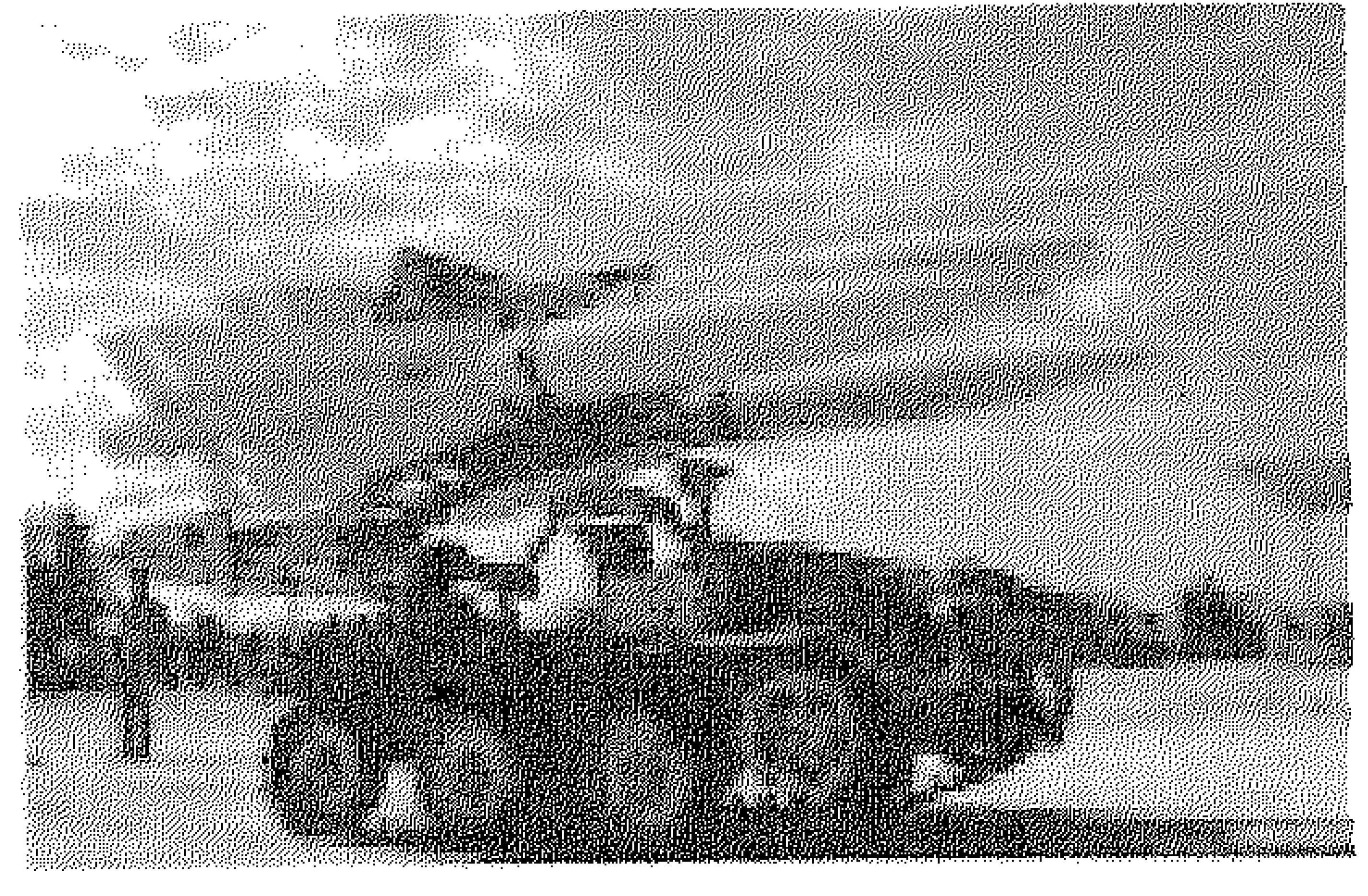


نظام باتريوت



تطور إسرائيل الصاروخ (أرو) لإعتراض الصواريخ البالستية

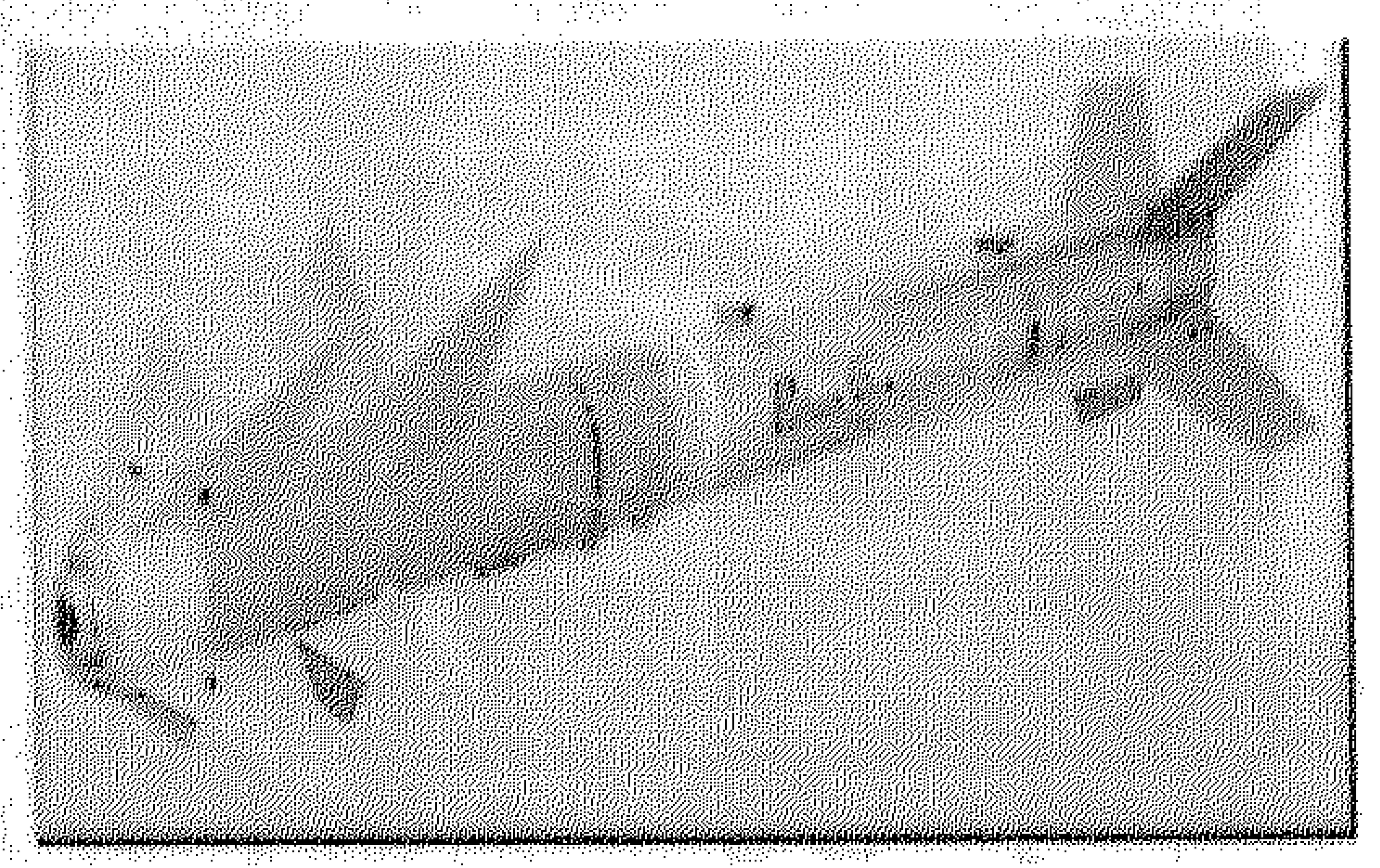
نظام حيتس (أرو)



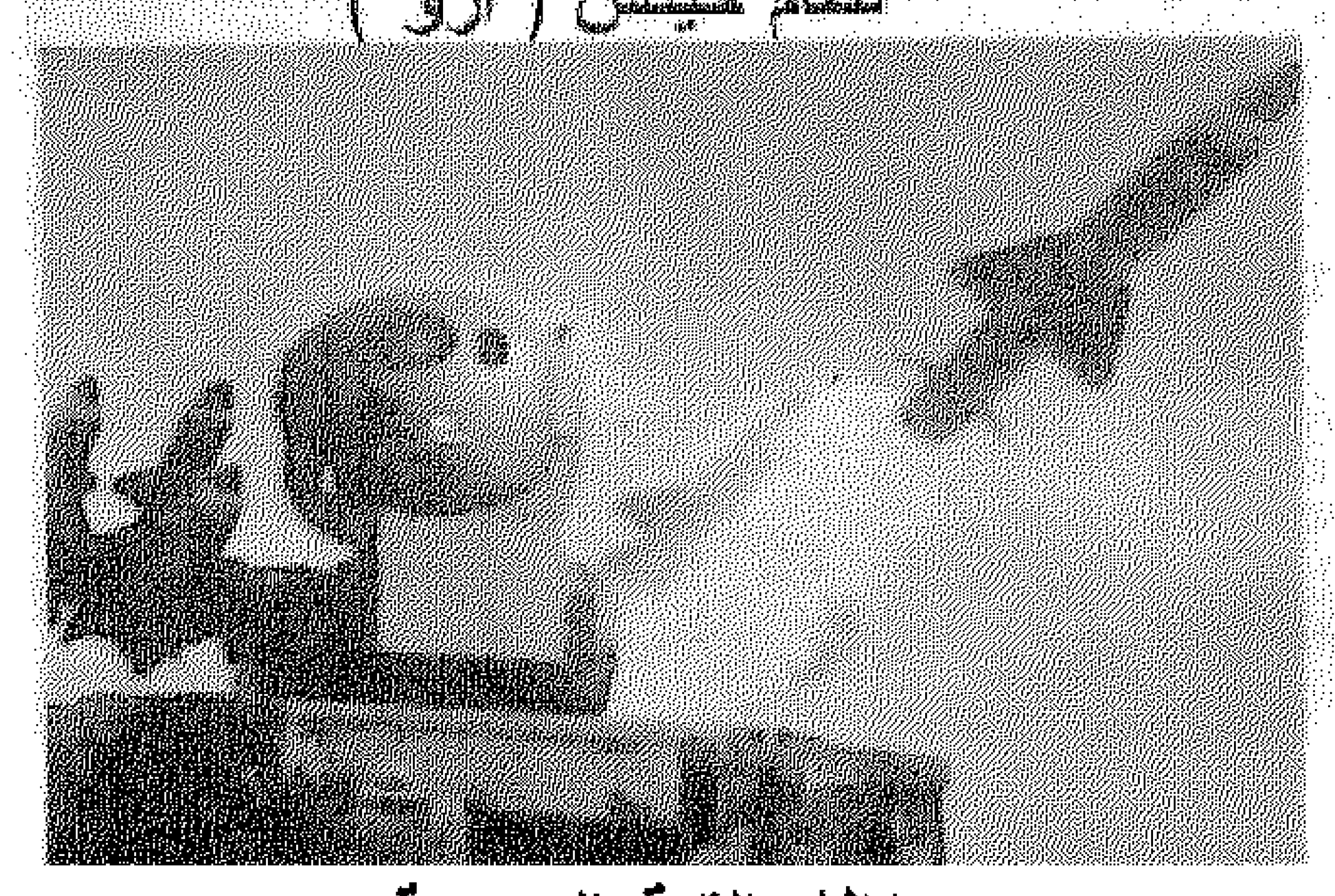
نظام هوك



نظام (ثاد)

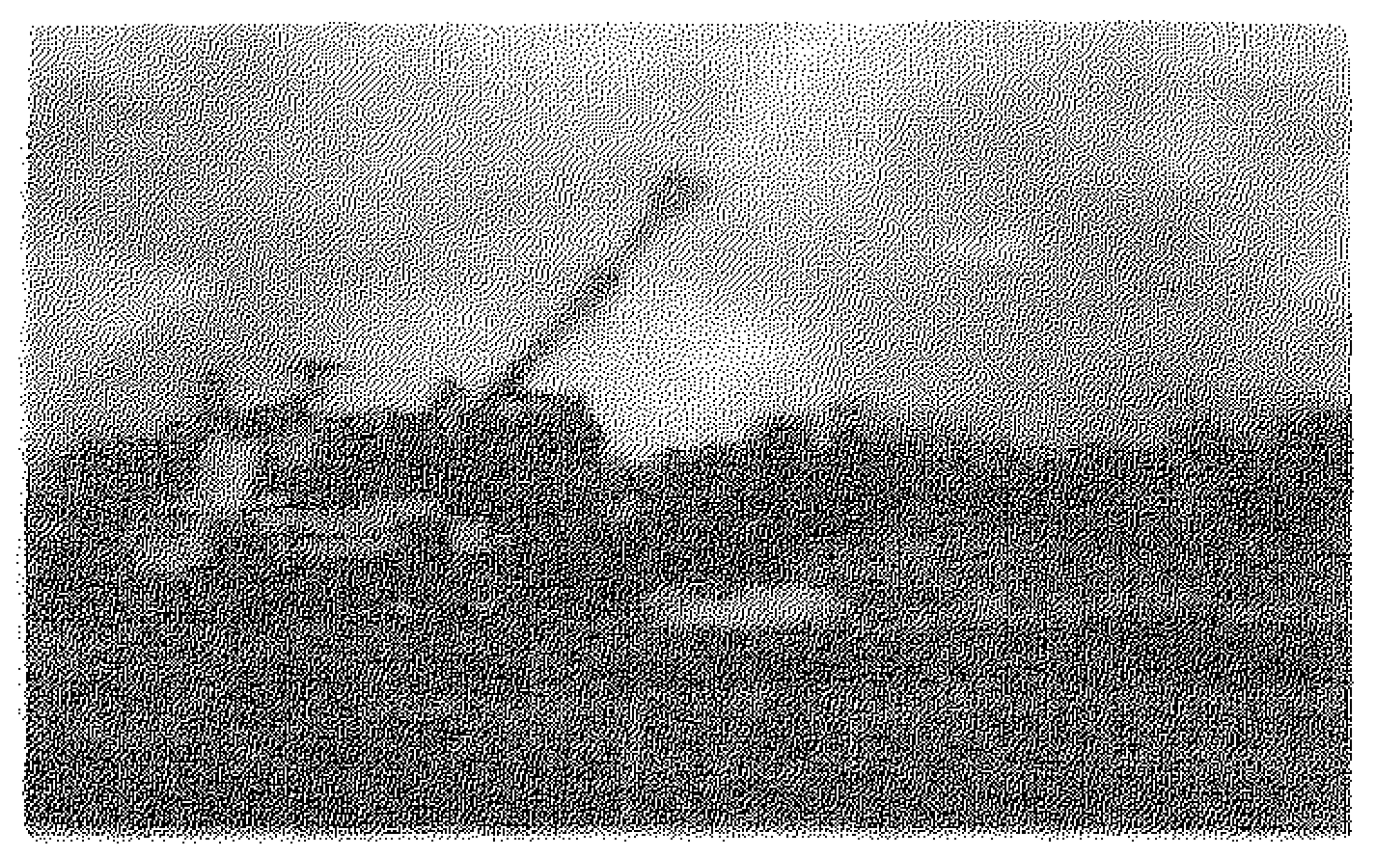


صاروخ جو/جو بايثون جارى تحويله لصاروخ مضاد للصواريخ

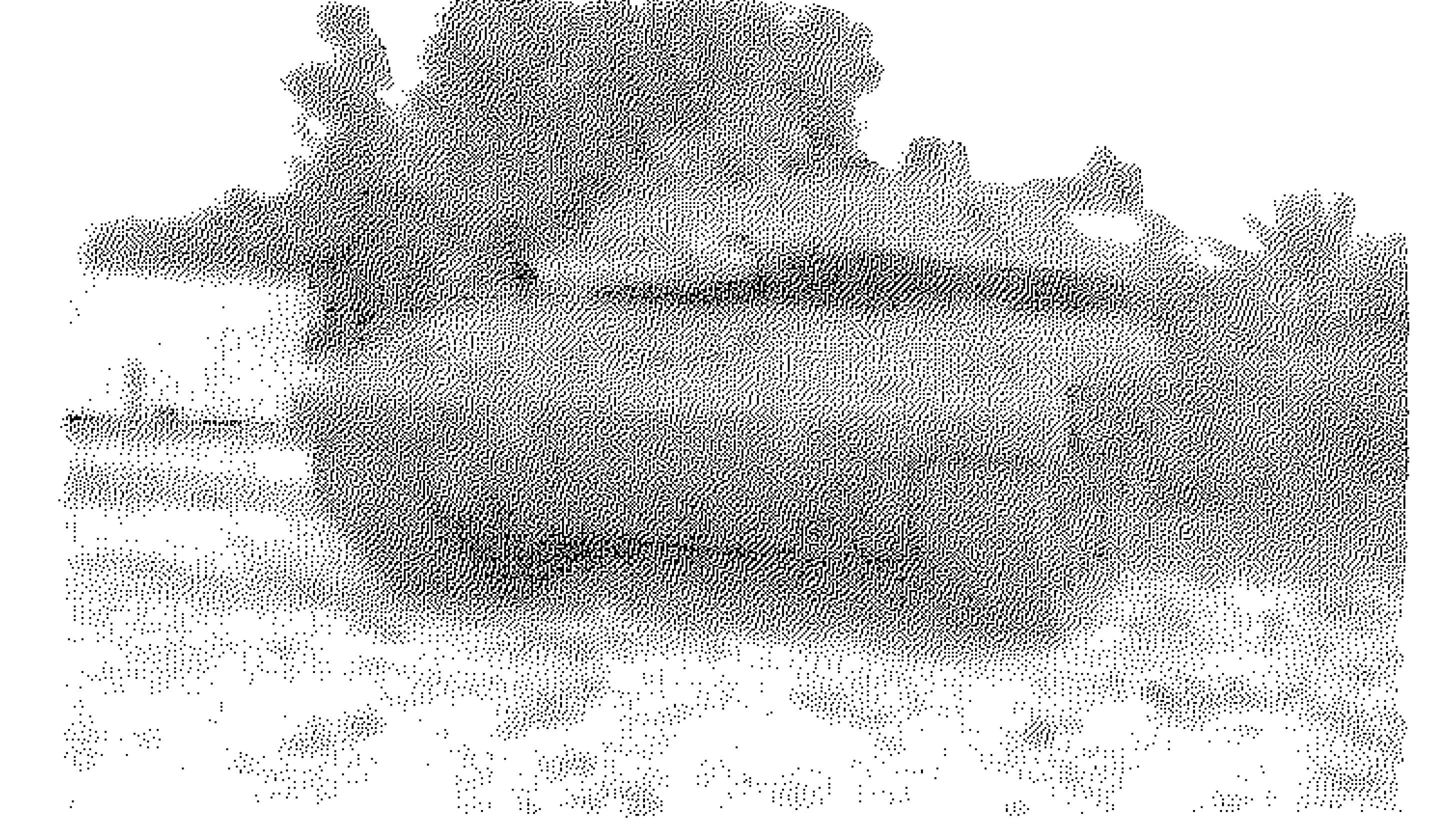


نظام القبة الحديدية

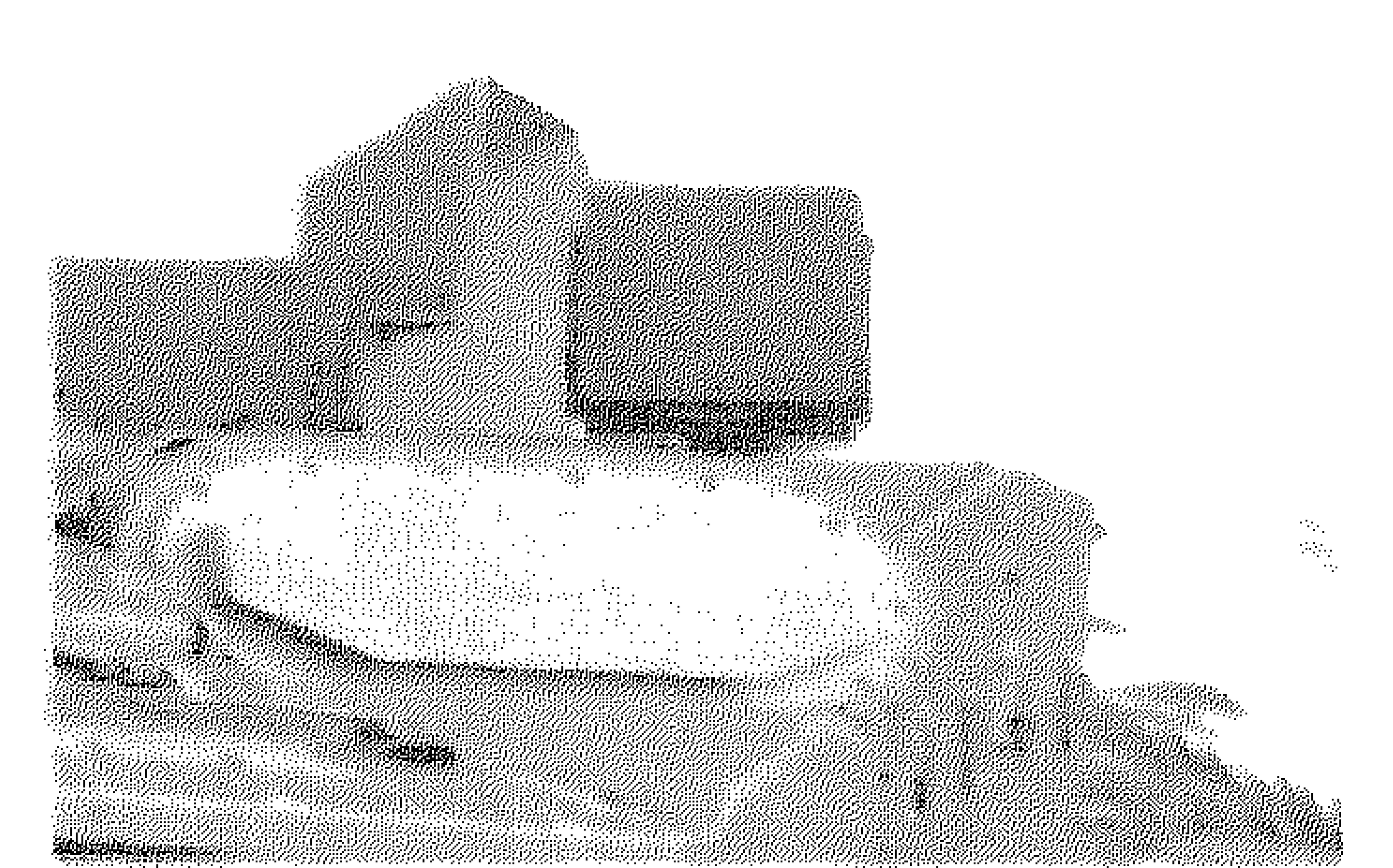
الأسلحة والذخائر الرئيسية للقوات البرية الإسرائيلية



المدافع ١٥٥مم ذ/ح أثناء التمهيد النيرانى للهجوم



دبابة القتال الرئيسية (ميركافا – ٤)



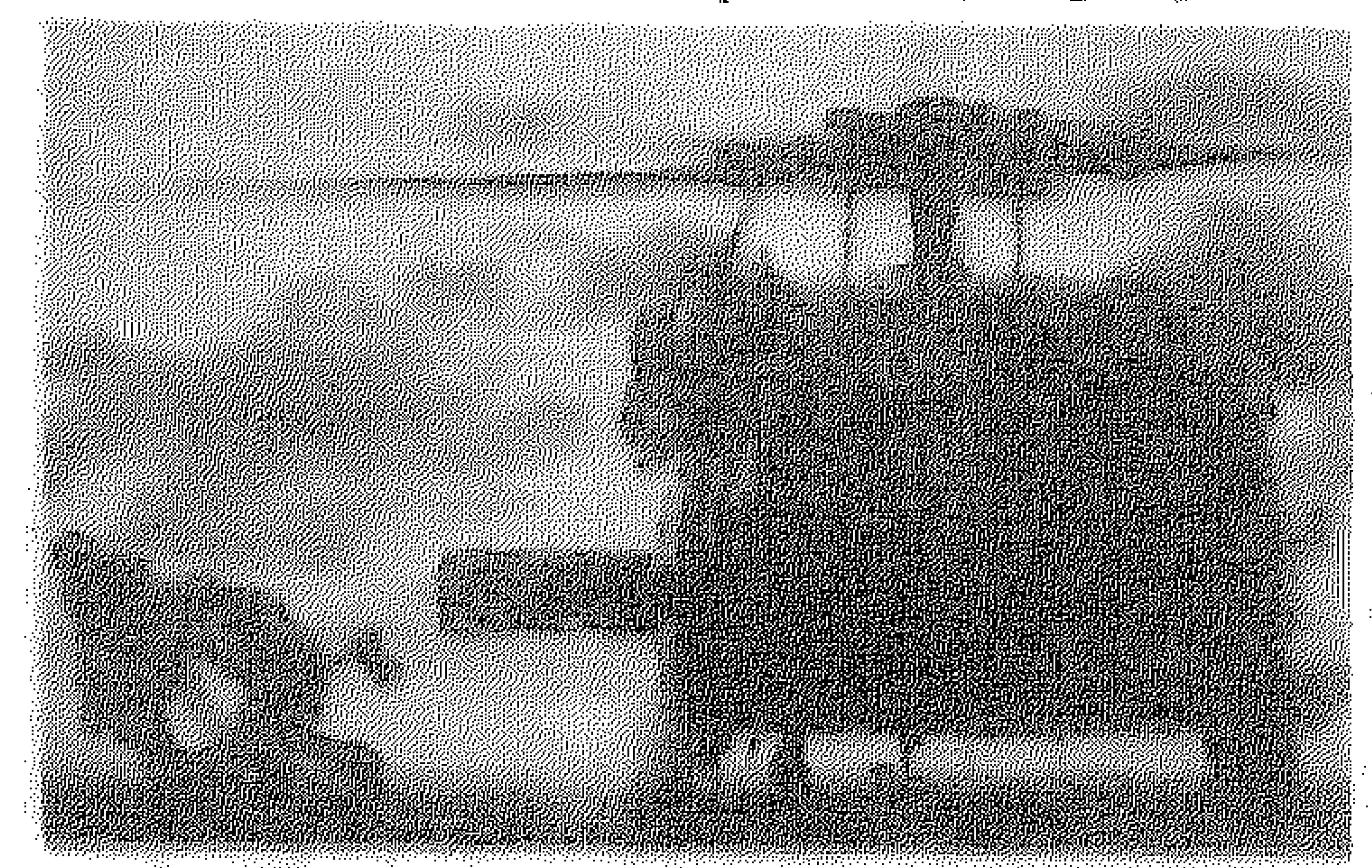
جهاز (تروفى) لوقاية الدبابة ميركافا من الصواريخ المضادة للدبابات



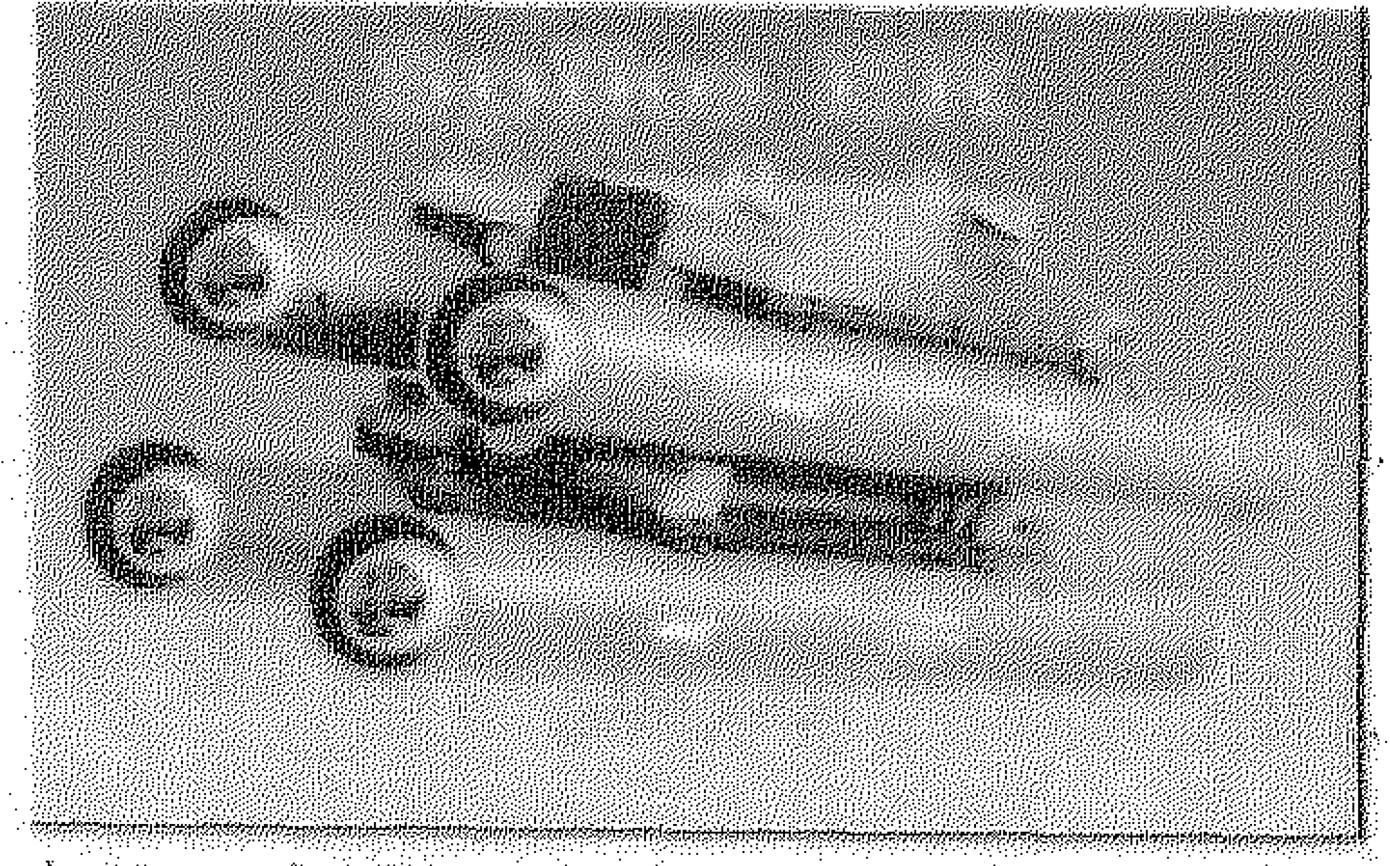
الدبابة _ نميرا) وتضم ٢ كاميرا على الجانبين و٦ أجهزة إطلاق قنابل دخان فى المؤخرة .



صورة أخرى للجهاز (تروفى) لوقاية الدبابة ميركافا من الصواريخ المضادة للدبابات



الهيلوكوبتر الإقتحامية تقوم بإنزال القوات الخاصة



نظام الدفاع الصاروخى المضاد للدبابات (سبايك) تسلح به الهليوكوبتر .



مركبة نقل الجنود المدرعة ١١٣ - M

أعمال قتال القوات الإسرائيلية



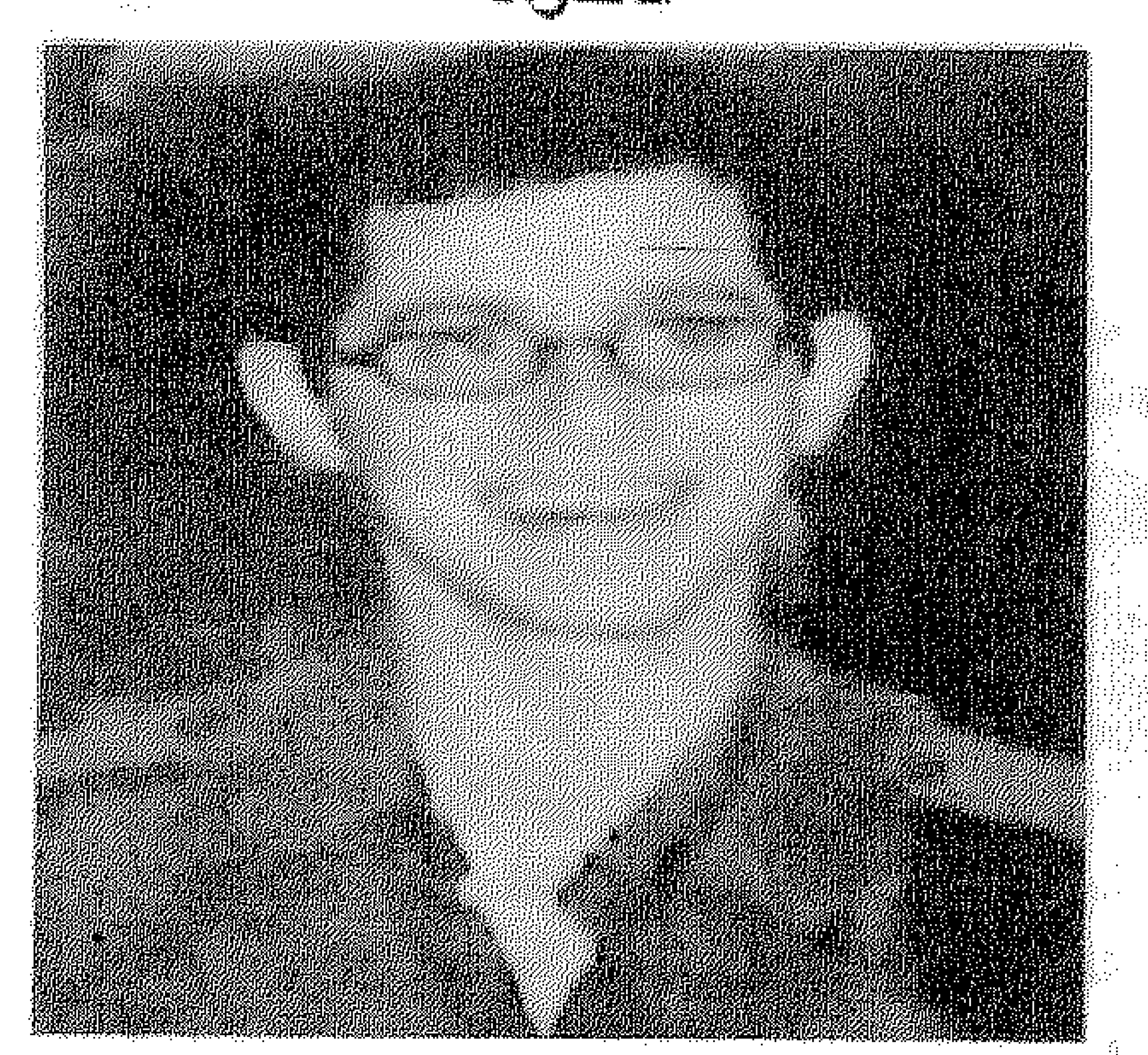
إنتشار القوات الخاصة فى المناطق الخالية بين مدن ومخيمات قطاع غزة



إعتقال عناصر من مقاتلى حماس ونقلهم إلى داخل إسرائيل



الإحتماء فى المدرعات من نيران قناصة المقاومة



الجندى الإسرائيلى الأسير (جلعاد شاليت) " كان الأمل فى إستعادته أحد أهداف العدوان الإسرائيلى " .

أعمال قتال القوات الإسرائيلية

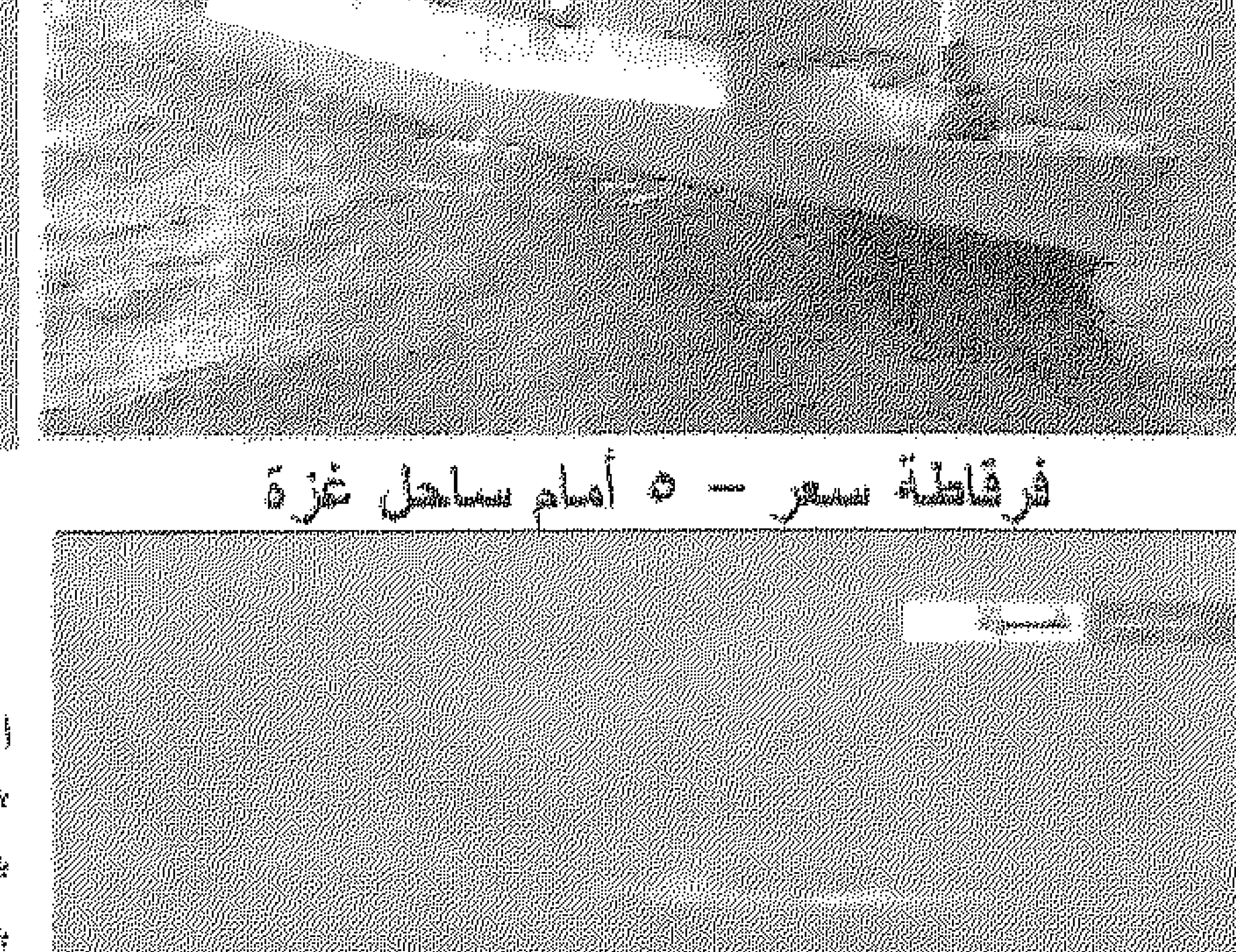


فرقاطة سعر – ٥ أمام ساحل غزة

الربووت (باك بوتس)
لإكتشاف مواقع كمائن المقاومة والمنازل المفخخة
وجذب نيران الأسلحة المعادية

السرعة : (٦٠) كم / ساعـــــة .
* مدى العمل : يزيد عن (١٥٠) كم .
* عدد (٣) قناة اتصالات صوتية ونقل بيانات .
* عدد (٣) مستشعر كهروبصرى (كاميرات) .
* مجال المراقبة : (٣٦٠) درجــة .
* الحمولـة : تصل إلى (٣٠٠) كجم .
* مزوده بوحدة ملاحه بالأقمار الصناعية {GPS} مدمجة بنظام قيادة كامل الألية

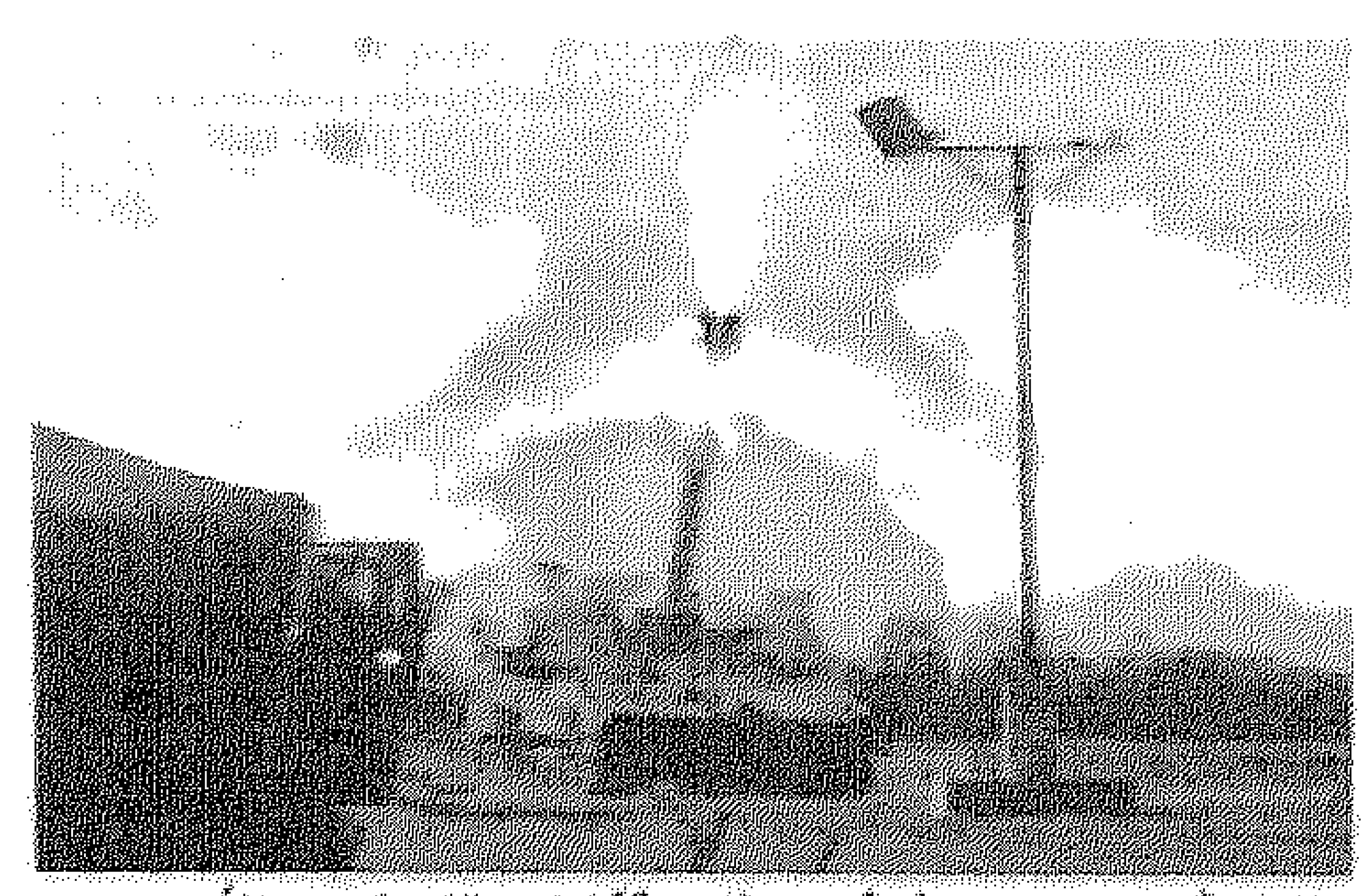
{Fully autonomous driving and navigation}



ثلاثة زوارق إسرائيلية تطلق قذائفها ضد مخيم الشاطئ



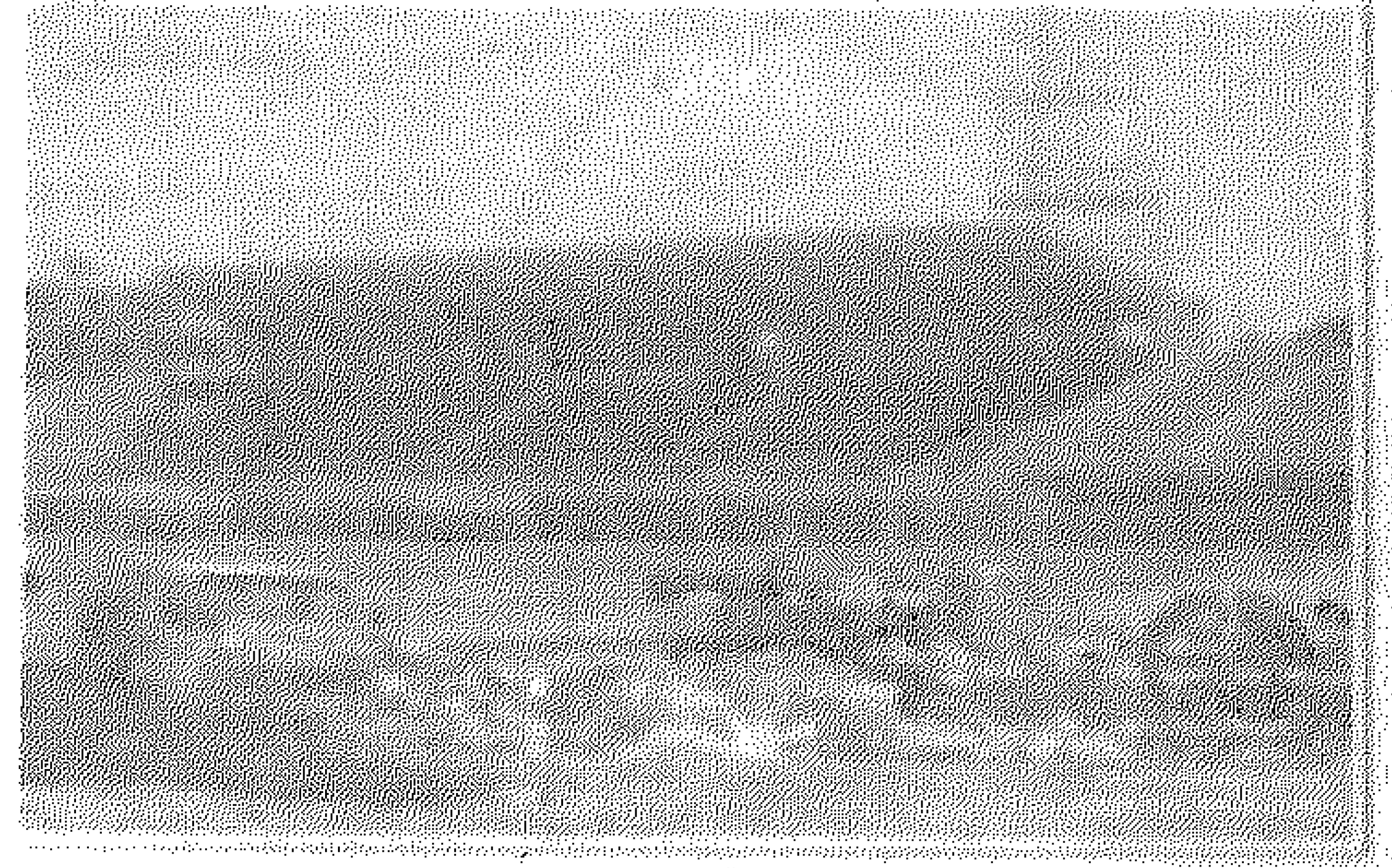
إنتشار قوات المشاه خلف المدرعات



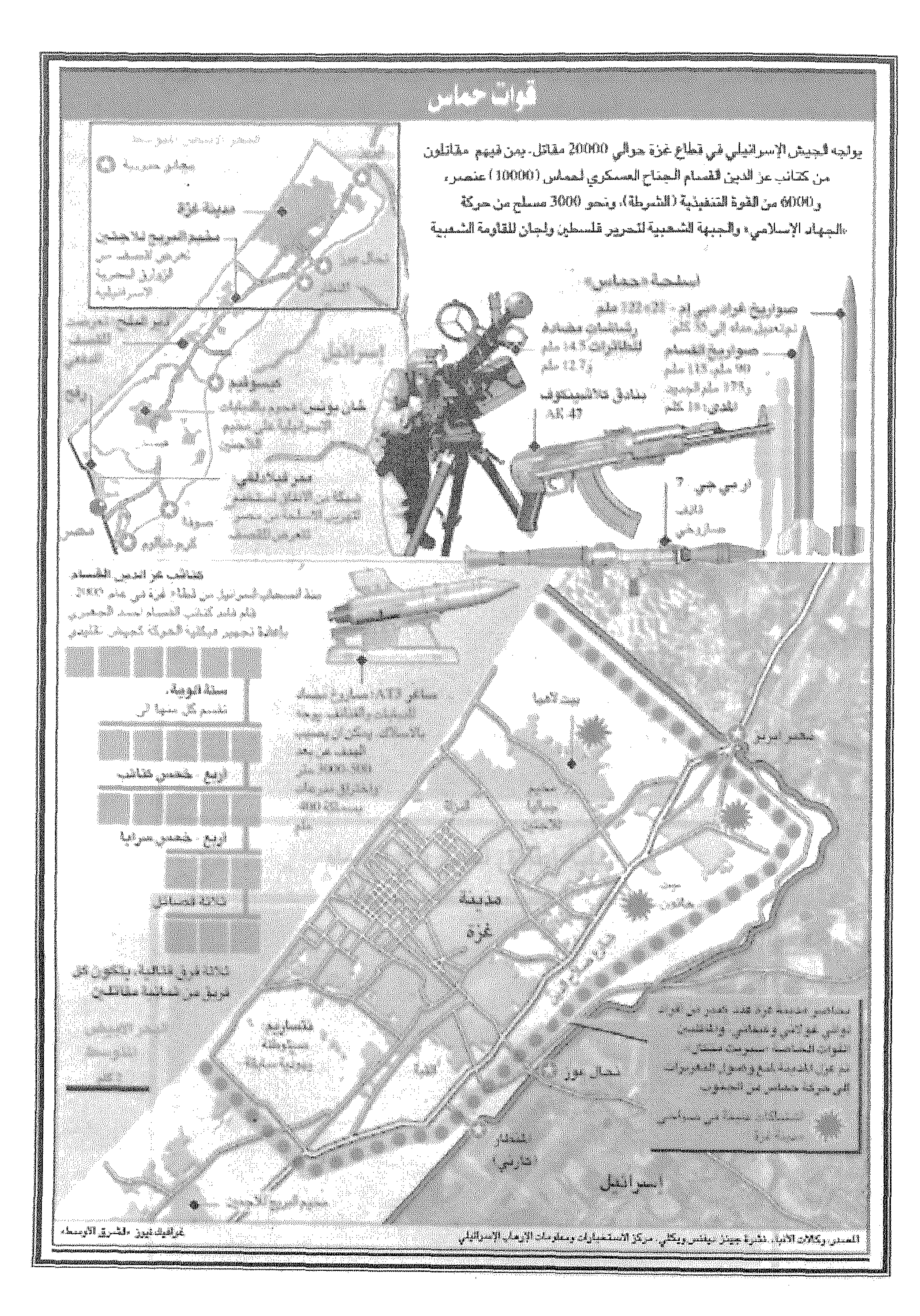
المدافع ١٥٥مم / ذح تطلق قذائف الفسفور الأبيض



الداوريات الليلية بواسطة لواءات النخبة



الجرافات ودقاقات الألغام تتقدم المدرعات
تطهر الطرق من الألغام وتجهز مواقع دفاعية ساترة


قوات حماس
يواجه الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة حوالي 20000 مقاتل، يمن فيهم مقاتلون
من كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس (10000) عنصر،
و(6000) من القوة التنفيذية (الشرطة)، ونحو 3000 مسلح من حركة
«الجهاد الإسلامي» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولجان المقاومة الشعبية
أسلحة حماس
مدينة غزة
إسرائيل
مصر
AK 47
مدينة
غزة
إسرائيل
المصدر: وكالات الأنباء، نشرة جينز ديفنس ويكلي، مركز الاستخبارات ومعلومات الإرهاب الإسرائيلي
غرافيك نيوز «الشرق الأوسط»

أحد مقاتلى كتائب (شهداء الأقصى) الجناح العسكرى لحركة فتح
التي شاركت في المقاومة .



عملية إطلاق للصاروخ القسام



الضخم فى الخسائر بين الطرفين. فمع التسليم بوجود فرق كبير فى حجم القوة العسكرية بين حماس وإسرائيل لصالح الأخيرة كان من أسباب هذا الحجم الضخم فى الخسائر الفلسطينية، إلا أن هذا الفارق كان أيضاً موجوداً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإن كان بدرجة أقل، ولكن مصر تحسبت جيداً لتقليل تأثيراته السلبية على عملها العسكرى عندما قررت خوض حرب أكتوبر، وذلك بأن استمرت ست سنوات فى الإعداد الجيد والدائب لهذه الحرب على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأجتماعية والإعلامية، خاصة فى مجال إعداد الدولة والشعب والأرض للحرب، حتى تكون الدولة قادرة على امتصاص التأثيرات السلبية لها. لذلك كانت الخسائر فى الجانب المصرى محدودة. أما فى حرب غزه الأخيرة، فبجانب إعطاء حماس لإسرائيل الذريعة لشن عدوانها على غزه، فإنها لم تبذل الجهد اللازم للأستعداد لهذه الحرب. فلم تكن هناك اسعافات أولية، كما لم تكن هناك حاملات نقل الجرحى والموتى، ولم تكن هناك ملاجئ محصنة تحت الأرض ليحتمى بها المدنيين، بل إقتصرت الأنفاق التى تم إقامتها تحت الأرض على حماية القيادات والكوادر السياسية والعسكرية لحماس وكتائب القسام، وتُرك المدنيين فى العراء لا يجدون ملجأ تحت الأرض يلوذون به من النيران التى كانت تنهمر فوق رؤوسهم، لذلك كانت الخسائر جسيمة فيهم. وفى المقابل سعت سلطات الأمن والدفاع المدنى فى إسرائيل لتقليل الأضرار الناجمة من إطلاق صواريخ القسام وجراد من خلال توفير أجهزة الإنذار والملاجئ ووسائل الإسعاف والعلاج ونقل الجرحى والموتى، وهذا ما يفسر التباين الحاصل فى الخسائر المادية والبشرية ين غزة والمدن الإسرائيلية. لذلك فإن النصر الحقيقى يكمن أيضاً فى درجة الإستعداد التى تخوضها، ويتحقق بالحماية التى توفرها للمواطنيين العزل، خاصة إذا كانت الحرب التى تخوضها مع عدو لايرحم مثل إسرائيل، ولا يمكن استجداء هذا النصر ولن يتأتى من خلال الخطب الرنانة التى يطلقها السياسيون ورجال الإعلام يحاولون بها خداع الناس، ولا بالأناشيد والأغانى الحماسية التى تنطلق من هنا وهناك كالطبل الأجوف وليس لها معنى فى الواقع الذى يحياه الناس.

١ - المعايير العلمية للإنتصار والهزيمة فى الحروب "اللامتماثلة"[٣٤]

- لا يقاس النصر أو الهزيمة فى الحروب بمقدار ما يسفك من دماء ويسقط من قتلى وجرحى، وما يدمر من سلاح وعتاد، وما يحدث للمدنيين من عمليات تهجير قسرى لمدنهم وبلداتهم وقراهم، إلا إذا كانت الإبادة فى حد ذاتها هدفاً للحرب. فأحياناً يكون المنتصرهو الأكثر قتلى وجرحى ودماراً، وهذه حال أغلب حروب التحرير فى العالم، مثلما فعل الجزائريين مع الفرنسيين، والهنود مع الإنجليز، والأفغان مع السوفييت. كما لايقاس النصر أو الهزيمة بمقدار ما يهدم من المبانى والمنشآت الحيوية فى بلد ما، كالمطارات والجسور والطرق والموانئ، إلا إذا كان التدمير وإلحاق

الخسائر المادية وإضعاف الاقتصاد فى حد ذاته هدفاً للحرب، هذه حال المنتصرين حينما تكون الحرب على أراضيهم ويكون النصر فيها بدحر الغزاة والمحتلين، وأقرب مثال على ذلك حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١.

- وما دامت القوة المسلحة تستخدم لتنفيذ أهداف ومهام عسكرية يتم بواسطتها تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، فإن معايير الإنتصار والهزيمة يمكن أن تقاس أيضاً بما حققه كل طرف من أطراف الحرب من أهداف سياسية واستراتيجية أعلنها قبل الحرب أو أثناءها، وتقييم الإنجازات السياسية والعسكرية على صعيد المعارك، ومقارنة الخسائر المادية والمعنوية بين أطراف الحرب.
- ولأن حرب غزة الأخيرة - شأنها شأن حروب الموجة الأخيرة التى اندلعت فى العقود الأخيرة ويطلق عليها (الحروب اللامتماثلة Asymmetrical Wars) والتى تقع بين جيوش نظامية وميليشيات مسلحة، يستخدم فيها كل طرف عناصر تفوقه فى ظل قواعد اشتباك مختلفة، فإنه فى هذه الحالة يصعب التقدير لتعقد أساليب إدارة الحرب، وبالتالى تسيطر حالة من عدم اليقين فى تقييم نتائج الحرب، لاسيما إذا ما حدثت مفاجآت عسكرية قد لا يكون لها نتائج حاسمة بقدر ما تحدثه من فرقعة إعلامية يترتب عليها نتائج سياسية. لذلك كان مفهوماً من البداية أن المعايير التقليدية المعروفة للنصر والهزيمة لاتنطبق على مثل تلك الحروب غير المتماثلة، وأن الحرب تنتهى بمساحة رمادية يمكن أن يعتبر كل طرف فى ظلها أنه حقق نصراً إستراتيجياً، وربما "تاريخياً" أو حتى "إلهياً" كما قال حسن نصر الله، أو "ربانياً" كما قال إسماعيل هنيه.
- وتتمثل الإحتمالات النظرية الخاصة بالنتيجة النهائية لأية حرب فى **ثلاث إحتمالات على النحو التالى:**

أ- **هزيمة أحد الأطراف:** رغم أن مثل تلك الحروب "اللامتماثلة" لا تشهد نصراً ساحقاً أو هزيمة مدوية، إلا أن شدة القوة المستخدمة من جانب أحد الأطراف قد يجبر الطرف الآخر على قبول وقف إطلاق النار بشروط الطرف الآخر، مع أو بدون مخرج يحفظ ماء الوجه، وهو ما فعله صدام حسين رئيس العراق عام ١٩٩١ عندما أنهزم جيشه فى حرب تحرير الكويت، وفعله أيضاً ياسر عرفات فى حرب لبنان ١٩٨٢ بعد قيام القوات الإسرائيلية بتدمير واحتلال بيروت، واضطرت قوات المنظمة الفلسطينية إلى الخروج من لبنان إلى بلدان عربية أخرى. ذلك أنه لا يوجد حد معين للقدرة على احتمال مزيد من الخسائر قبل أن يقرر طرف ما أن يخرج من المعركة. وبتطبيق هذا الاحتمال على الحرب الأخيرة فى غزه، نجد أن فكرة هزيمة إسرائيل بصورة تضطرها إلى قبول شروط حماس بالإنسحاب من القطاع وفتح جميع المعابر وإعادة الأسرى، كانت مستحيلة، خاصة وأن خسائر إسرائيل البشرية والمادية فى هذه الحرب لا تكاد تذكر. كما أن

فكرة هزيمة حماس بشكل حاسم يقضى على وجودها العسكرى والسياسى فى قطاع غزه نهائياً، كانت مستبعدة مهما إستمر عنف الضربات الجوية والبرية الإسرائيلية، حيث كانت عناصر حماس المسلحة تمارس تكتيكات حرب العصابات من الأنفاق تحت الأرض، ومن المبانى والمنازل، متحصنة بها، وفريداً من الضربات تعنى مزيداً من سقوط المدنيين غير المحصنيين ومزيداً من الدمار فى البنية المدنية للقطاع، وهو ما لا يؤثر كثيراً فى البنية الأساسية العسكرية لحماس.

<u>ب- إرهاق الطرفين عسكرياً:</u> والأساس فى هذا الاحتمال هو أن الحرب اللامتماثلة عادة ما تنتهى بدون منتصر أو مهزوم، وبالتالى يصعب إيجاد معيار محدد أصلاً للإنتصار فيها. ذلك أنه يمكن لعملياتها العسكرية أن تستمر فترة طويلة حتى يصاب أطرافها بالإرهاق العسكرى نتيجة الخسائر الجسيمة التى يتكبدونها، وعجز القوة العسكرية والأساليب الدبلوماسية عن وضع حلول لها، وما يترتب على ذلك من ضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية ومعنوية قد يكون تأثيرها على الشعوب بأقوى من الجيوش، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تجميد القتال كأمر واقع دون توافق بين الطرفين، أو بتوافق على طريقة الخومينى مرشد الثورة الإيرانية عندما قبل وقف إطلاق النار فى عام ١٩٨٨ بعد ثمانى سنوات من الحرب مع العراق، كان فيها الشعب الإيرانى يتعرض لقصف ما لايقل عن خمسين صاروخ عراقى يومياً مما كبده خسائر مادية وبشرية جسيمة، لذلك قبل بقرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار قائلاً: "لقد قبلت تجرع السم". وفى ضوء هذا الاعتبار كانت حرب غزة الأخيرة أشبه بلعبة (عض الأصابع)، بمعنى أن الذى سيبدأ فى التأوه سيكون هو الخاسر، لذلك حرصت حماس على عدم طلب وقف إطلاق النار رغم ما عاناه الشعب الغزاوى من خسائر بشرية مادية جسيمة. وفى المقابل حرصت إسرائيل ألا تستمر الحرب أكثر مما استمرت حتى لا تتكبد خسائر أكثر إذا ما تورطت أعمق فى حرب عصابات قد تشكل استنزافاً لها. لذلك لجأت إلى قرار وقف إطلاق النار من جانبها فقط، مستندة إلى ما حققته من ردع لحماس، والإتفاق الأمنى الذى أبرمته مع أمريكا ويضمن لها عدم استمرار تهريب السلاح إلى حماس.

<u>جـ- اللجوء إلى الحل السياسى:</u> وينهض هذا الاحتمال على أساس أنه ما دامت إسرائيل غير قادرة على هزيمة حماس هزيمة حاسمة فى ظل اتباع الأخيرة إستراتيجية "الصمود"، وبما أدى إلى استمرار المعارك العسكرية وإرهاق الطرفين وشعبيهما، فى الوقت الذى تعتبر القيادات السياسية والعسكرية فى كل جانب أنها حققت لنفسها قدراً من المكاسب، إذ إعتبرت حماس أن مجرد نجاحها فى عدم تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها من الحرب، يعد إنتصاراً لحماس، لذلك من المفترض أن يقبل الطرفان بالحلول السياسية المطروحة، خصوصاً وأن صياغتها - كما جاء فى قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ - قد حفظت قدراً من ماء الوجه والكرامة والمصداقية لكل طرف، وإن كان قبولهما

بذلك لم يجعلهما منتصرين فى نظر شعوبهما، خاصة وأن قبول إسرائيل بهذا القرار جاء مشفوعاً بإبرام إسرائيل الإتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، وهو ماسبق الإشارة إليه.

٢ـ معيار تحقيق الأهداف السياسية والإستراتيجية:

- باعتبار أن إنتصار أو هزيمة أى من أطراف الحرب يرتبط بقدرته على تحقيق ما أعلنه قبل الحرب من أهداف سياسية واستراتيجية، وهو المعيار الرئيسى والحقيقى فى الحرب، خاصة إذا كانت من النوع (اللامتماثلة)، **ويمكن تبين ذلك على النحو التالى:**

أـ بالنسبة لإسرائيل[٣٥]:

- لقد أرادت حكومة أولمرت من وراء عدوانها على قطاع غزه أن تحقق نصراً عسكرياً سريعاً وحاسماً ضد حماس لأن عامل الوقت لم يكن يعمل لصالحها، وبما يمكن أن تحوله أمام شعبها إلى نصراً سياسيا يعزز مصداقية إستراتيجية الردع التى تآكلت أثناء حرب لبنان عام ٢٠٠٦. ومما لاشك فيه أن إسرائيل إستعادت بقدر لا بأس به جزءاً كبيراً من مصداقية الردع، خاصةنتيجة إستخدامها المكثف لقواتها الجوية، وما كشفت عنه من أسلحة ومعدات وذخائر حديثة، يمكن تصنيف بعضها فى إطار أسلحة الدمار الشامل - مثل قنابل (دايم والفسفور الأبيض) - وبعثت من خلال عنف ضرباتها الجوية والبرية برسائل إلى كل من سوريا وإيران وحزب الله، عن نوع الرد الإسرائيلى الذى عليهم أن يتوقعونه فى حال تفكير أى منهم فى التحرش بإسرائيل، خصوصاً فى حالة إطلاق صواريخ على أراضيها - ولم تكتف إسرائيل بما حدث أثناء الحرب، بل تابعته أيضاً بعد توقف القتال بأن كانت ولاتزال ترد على كل صاروخ يطلق عليها من قطاع غزة بغارة جوية فورية على أحد الأهداف ذات الأهمية الخاصة فى قطاع غزه بغارة جوية فورية على أحد الأهداف ذات الأهمية الخاصة فى القطاع، وذلك تأكيداً لإصرارها على منع وصول أى صواريخ إلى أراضيها، وأن ردها فى هذه الحالة سيكون عنيفاً ومؤلماً وفورياً، مما أدى إلى إمتناع حماس عن إطلاق الصواريخ، ومنعت المنظمات الأخرى خاصة الجهاد الإسلامى من إطلاق الصواريخ أيضاً، بل إعتبرت من يطلق الصواريخ على إسرائيل خائناً.
- وكما نجحت إسرائيل فى إضعاف حماس عسكريا بما نجحت فى تدميره من بنيتها العسكرية وتدمير ٦٠ - ٧٠% من قوتها الصاروخية، وعدداً كبيرا من الأنفاق، وولدت ضغطا نفسيا وماديا ومعنويا على حماس بعد أن قتلت حوالى ٧٠٩ من كوادرها العسكرية، واعتقلت عشرات منهم يوفرون لها منجما من المعلومات، فقد أضعفتها أيضا سياسيا بكشف حقيقة موقفها السلبى أمام الشعب الفلسطينى، وأنها لم تدافع عن الفلسطينيين بل طالبتهم حماس بالدفاع عنها، إلى جانب عمليات القتل التى أحدثتها الغارات الجوية الإسرائيلية فى قيادات حمساوية مهمة .. مثل الريان، وصيام.

- أما فيما يتعلق بالهدف الإسرائيلى المعلن حول منع استخدام الأنفاق فى تهريب الصواريخ والأسلحة إلى قطاع غزة، فبجانب ما حققته الحرب من تدمير فى شبكة الأنفاق المتواجدة على الحدود مع مصر، فإن إتفاقية الضمانات الأمنية التى وقعتها إسرائيل مع الولايات المتحدة عشية وقف إطلاق النار، ستساهم كثيرا فى الحد من حصول حماس على احتياجاتها التسليحية من الخارج، حيث لن يكون للحصار المضروب عليها بحرا من قبل البحرية الإسرائيلية فقط، بل ستساهم القوات البحرية الأمريكية والأوروبية أيضا فى إحكام الحصار البحرى على سواحل قطاع غزة ومن البحر الأحمر وعبر قناة السويس، هذا إلى جانب استخدام الأقمار الصناعية ومعدات كشف حديثة، ومضاعفة حجم القوات المصرية العاملة فى منطقة الحدود، فى كشف وتدمير كل ماهو موجود، وما يستجد من أنفاق فور إكتشافها، ناهيك عما تمارسه إسرائيل حاليا من هجمات جوية ضد ما تكتشفه من أنفاق فى إطار الرد الفورى على أى صاروخ يطلق على أراضيها، وهو أسلوب سيمنع الشركات الفلسطينية العاملة فى بناء الأنفاق من الاستمرار فى هذا العمل لما ستتكبده من خسائر بشرية ومادية.
- كما نجحت إسرائيل أيضا من خلال حربها على غزة فى تكريس الأنقسام الفلسطينى، بل نجحت أيضا فى تكريس الانقسام العربى بين دول معتدلة ودول ممانعة، وذلك فى إطار إستراتيجيتها المعروفة بـ(بلقنة المنطقة العربية) وتفتيت دولها على أسس عرقية وطائفية، وتساعد إسرائيل فى تنفيذ هذه الاستراتيجية إيران بما تحاول إحداثه من استقطاب عربى فى إتجاهها. وقد صادفت هذه الاستراتيجية الإسرائيلية حتى الآن نجاحا إلى حد ما فى السودان والعراق ولبنان، والمغرب العربى، بالنسبة لمشروع إقامة دولتى البوليزاريو والبربر هناك على حساب دولتى الجزائر والمغرب. أما فى فلسطين فإن إسرائيل تسعى إلى تقسيم الضفة الغربية إلى كنتونات .. الخليل وجنين ونابلس وأريحا والقدس ورام الله، وقد بدأ تنفيذ هذه الإستراتيجية عندما أقامت إسرائيل أولا الجدار العازل فى الضفة الغربية، بعد إستقطاع أراضى من الضفة الغربية فى غور الأردن وبحذاء الخط الأخضر وداخل القدس وحولها، وضمتها إليها داخل الجدار العازل، ثم بتكثيف الاستيطان وفرضه أمراً واقعاً على الفلسطينيين عند التفاوض معهم، ثم وصل المخطط إلى فصل قطاع غزة عن الضفة، وتكريس الانفصال سياسيا وجغرافيا وبلورة تكوين جديد فى غزة، وآخر فى الضفة، وتوطين الفلسطينيين فى أوروبا وغيرها من الدول، وبذلك ساهمت حماس بانقلابها على السلطة الفلسطينية فى غزة فى تنفيذ المخطط الإسرائيلى. وقد أدركت مصر خطورة هذه الاستراتيجية الإسرائيلية، فتصدت لها بكل قوة بدءاً بالإصرار على وحدة الصف الفلسطيني سياسيا وجغرافيا، والعمل على تفشيل المخطط الإسرائيلى لتصفية القضية الفلسطينية الرامى إلى إلحاق قطاع غزة بمصر وتحميلها مسئوليته، وإلحاق الضفة الغربية بالأردن.

- ويعد إصرار مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر برئاسة أولمرت على عدم إبرام إتفاق تهدئة طويلة مع حماس - من خلال الوساطة المصرية - إلا بعد الإفراج عن الجندى الإسرائيلى الأسير شاليت، وذلك بعد فوز قوى اليمين المتطرف فى الانتخابات، بمثابة إنجاز سياسى لحكومة أولمرت تريد أن تلزم به الحكومة القادمة أمام الشعب الإسرائيلى، وهو بالفعل ما التزم به ناتنياهو بعد تشكيله الحكومة مع حزب "إسرائيل بيتنا" وحزب العمل.
- كما لايمكن تجاهل نجاح إسرائيل - نتيجة إعداد سياسى وإعلامى مسبق ومنهجى - فى كسب تأييد الولايات المتحدة والدول الأوروبية على الصعيد الحكومى الرسمى للموقف الإسرائيلى من الحرب، وتسويقه بإعتبار أن أصل المشكلة ليس الإحتلال الإسرائيلى وضعف مردود المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ولكن الرد على منظمات إرهابية تطلق الصواريخ على أراضيها ومواطنيها وتضر بأمنها، وهو أمر غير مقبول ولا يمكن السكوت عليه ويبرر عملياتها العسكرية ضد هذه المنظمات بإعتباره دفاعاً عن الذات. ولأن القوى الكبرى تميل مسبقاً لتصديق كل ما يصدر عن إسرائيل، سارعت دول أوروبية عديدة على رأسها فرنسا وألمانيا لتقديم ما تراه مساعدة بحرية وبرية لوقف تهريب السلاح إلى القطاع وفقاً للمنظور الإسرائيلى، وكنوع من تطبيق ما جاء فى الإتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل التى أبرمت فى ١٧ يناير الماضى فى واشنطن. كما نجحت إسرائيل أيضاً فى تسويق فكرة أنه لا يجب إعادة تقوية حماس وحكمها المنفرد فى القطاع، لذلك لا يجب السماح لها أن تسيطر أو تتحكم فى عمليات إعادة الإعمار وما سيجلبه ذلك من أموال ضخمة يمكن أن تعيد بها حماس إعادة تسليح نفسها مرة أخرى، وقد كان لذلك صدى فى تصريحات تونى بلير مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للفضيحة الفلسطينية، حين ربط إعادة الإعمار بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، ومن ثم إنهاء حكم حماس المنفرد لقطاع غزه. هذا إلى جانب نجاح إسرائيل فى الحصول على ضمانات من بعض الدول الأوروبية بعدم التعامل مع القضايا التى قد يرفعها متضررون فلسطينيون، أو جماعات حقوقية أياً كانت جنسيتها من أجل محاكمة قادة إسرائيل وضباطها لما ارتكبوه من جرائم حرب ضد الإنسانية إبان عدوانها على القطاع. بالإضافة لنجاح إسرائيل أيضاً فى إستمرار ترقية علاقاتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى، وكان من ثمار ذلك أن ربط الرئيس الأمريكى أوباما التعامل مع حماس مستقبلاً بقبولها شروط الرباعية الدولية، بما فيها من إعتراف بإسرائيل والإتفاقات الموقعة معها وعدم إستخدام العنف ضدها.

وقد نجحت إسرائيل كذلك فى فرض أجواء نفسية بين الفلسطينيين تكفر بالمقاومة، وهو الشعار الذى رفعته حماس ومعها حزب الله وسوريا ووراءهم إيران طوال السنوات الماضية، وكان مبرراً لحزب الله ثم حماس للدخول فى مغامرات عسكرية غيرمحمودة العواقب، أدت إلى كوارث على الشعبين

اللبنانى والفلسطينى. وهو ما عبّر عنه الرئيس الفلسطينى محمود عباس عندما قال "إذا كانت المقاومة تؤدى إلى إفناء الشعب فلا نريدها".

- وكل هذه النجاحات التى حققتها إسرائيل على الصعيدين السياسى والإستراتيجى تعنى فى المحصلة إعادة تشكيل البيئة الإقليمية والدولية مستقبلاً لتحكم الحصار السياسى والإقتصادى والعسكرى على قطاع غزه، ليس بواسطة إسرائيل فقط كما كان الحال قبل العدوان، ولكن الآن بمشاركة دولية، وبما يؤثر سلبياً على قدرات حماس الإستراتيجية، وهى إحدى الأهداف الرئيسية للعدوان الإسرائيلى على قطاع غزه.

- ورداً على ما أعلنه قادة حماس عن إنتصارها فى الحرب صرح العميد إحتياط يجئال كرمون قائلاً: "الفرق بين ما نقوله نحن وما تقوله قيادة حماس .. هو أننا نتحدث عن نصر حقيقى ونحن نتألم ونحزن، وهم يتكملون عن نصر وهمى وهم فرحون"، ثم أضاف: "إننا خرجنا إلى هذه الحرب بهدف واضح ومحدد ونجحنا فى تحقيقه، وحماس هى أكثر من يعرف ذلك حتى لو لم تعترف به. وهذا الهدف هو: وقف الصواريخ التى تطلق على البلدات الإسرائيلية، وقطع الطريق على تهريب المزيد من الإسلحة". ثم نفى أن يكون من أهداف إسرائيل إسقاط حكم حماس، وهو ما تسبب فى إنتقاد المعارضة لحكومة أولمرت، كما نفى أيضاً أن يكون من أهداف إسرائيل تصفية الصواريخ تماماً، حيث قال: "نحن لا يهمنا فى هذه المرحلة أن يظل رجال حماس يلعبون بالصواريخ، طالما أنها لا تسقط على إسرائيل". ثم أكد العميد كرمون أن "الحرب خلقت وضعاً جديداً، بعد أن تلقت حماس ضربات موجعة، والضربات هى أولاً قتل مئات الناشطين الذين حاربوا باسمها وغيرها من التنظيمات .. وتم تدمير مؤسساتهم وهذا ما سيكلفهم ثمناً باهظاً". ثم أنتقد العميد كرمون ما قاله خالد مشعل من أنه يزف بشرى للفلسطينيين والعالم بأن خسائر حماس أقل من خسائر إسرائيل، لأن معنى ذلك "أنه لا يحسب أولئك الذين قتلوا فى هذه الحرب من خارج صفوف حماس من الفلسطينيين، فهم بالنسبة له غير محسوبين". ووصف كرمون هذا الموقف من جانب مشعل بأنه "عيب ينتقده عليه أهالى الضحايا". ثم أردف موضحاً نجاح إسرائيل فى كشف حقيقة حماس، فقال: "لقد أثبتنا للشعب الفلسطينى أن قيادة حماس غير صادقة ولا تتمتع بالصفات القيادية السليمة، وكل حساباتها فى هذه الحرب كانت خاطئة". ثم انتقد إختفاء قادة حماس مع بدء الحرب تحت الأرض، وأن كل من تجرأ منهم على الخروج أطلقت القوات الإسرائيلية عليه النار مثل نزار الريان وسعيد صيام وأبو شرخ.. وغيرهم. وأن طريقة مقاتلى حماس فى الحرب من حيث إقامة المواقع العسكرية داخل البيوت وتفخيخ المئات من البيوت وحفر الأنفاق تحتها، فقد تسبب كل ذلك فى إصابات كثيرة للمدنيين، وجلب الدمار على غزه. ثم كشف كرمون عن أكبر حسابات حماس الخاطئة من وجهة نظره، وهى

أن حماس لم تتوقع أن يتركها أصدقاؤها فى الميدان وحدها، متسائلاً: "أين إيران التى دفعتهم إلى هذه الحرب، وأين حزب الله ونصر الله والخطابات الملتهبة فى المنار وفى الجزيرة، وأين سوريا، فهؤلاء جميعاً لم يفعلوا شيئاً لها". ثم تابع كرمون القول بأن "حماس صُدمت خلال الحرب من قدرات إسرائيل العالية فى كشف أدق أسرارها وتحركاتها، نتيجة تمتع إسرائيل بقدرات تكنولوجية عالية، ومصادر معلومات دقيقة". ثم خلص فى النهاية إلى أن "كل هذه نقاط ضعف فاضحة تمس فى المدى الإستراتيجى بقدرات حماس ومكانتها، وما كان ممكناً أن تحصل من دون هذه الضربات الإسرائيلية لها. والأهم من كل شئ هو أن حماس وافقت على إطلاق النار الذى أعلنته إسرائيل من طرف واحد، ولم تعد تطلق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية، ليس لأنها لا تستطيع، بل لأنها لم تعد تجرؤ على ذلك، بعد أن علمتها إسرائيل بأن العودة لإطلاق الصواريخ يكلفها ثمناً باهظاً".

- وفى ندوة نظمها معهد دراسات الأمن القومى بجامعة تل أبيب فى أواخر يناير ٢٠٠٩ عن الحرب فى قطاع غزه، قال عاموس جلعاد رئيس قسم الأمن السياسى فى وزارة الدفاع الإسرائيلى أن حرب غزه كانت مرهونة بالأساس بوجود مخطط لحماس" يقضى بجعل سنة ٢٠٠٩سنة منعطف إستراتيجى تتحقق فيه السيطرة على السلطة الفلسطينية، ومن ثم على منظمة التحرير الفلسطينية، وتعمق أواصر العلاقة مع الإخوان المسلمين فى مصر والأردن. وأضاف أن التاريخ الذى قررته حماس لتنفيذ هذا المخطط كان التاسع من يناير الماضى لتزامنه على المستوى الفلسطينى مع إنتهاء ولاية الرئيس محمود عباس. إلا أن الحرب الإسرائيلية جعلت تنفيذ هذا المخطط صعباً، كما أنها أدت إلى تراجع نفوذ حماس إلى حد كبير. وأشار إلى أن حماس الآن وبعد الحرب باتت منهمكة أكثر فى ترميم نفسها، وبالتالى هى غير قادرة على مهاجمة إسرائيل، موضحاً أن الحرب أثبتت لحماس خطأ فرضيتها الأساسية من أن إسرائيل لن تبادر إلى أى عمل عسكرى يخرق التهدئة قبل الإنتخابات العامة. وأكد فشل حماس فى فتح معبر رفح وهو هدف إستراتيجى طالما عملت على تحقيقه، إلا أن المشكلة الآن بالنسبة لإسرائيل تظل فى عمليات التهريب إلى قطاع غزه. ومن جانبه إستبعد شلومو بروم رئيس برنامج علاقات إسرائيل والفلسطينيين فى المعهد أن يثمر الحوار بين فتح وحماس فى الأشهر القليلة القادمة نجاحا، بإعتبار أن حماس لن تكون فى موقع قوة. أما البروفيسير أشيرساسير الباحث فى مركز موشى دايان بجامعة تل أبيب، فقد أعتبر أن أوضاع العرب تستحق الرثاء، مشيراً إلى أبرز ما حققته إسرائيل فى الحرب الأخيرة تقويض الإجماع العربى من خلال مبادرة السلام العربية.

- ولكن رغم الإنجازات الإستراتيجية والسياسية التى حققتها إسرائيل فى هذه الحرب، إلا أنها فشلت فى تحويل هذه الإنجازات إلى مكاسب سياسية حقيقية، سواء بالنسبة لحكومة أولمرت، أو حكومة

ناتنياهو اليمينية المتشددة التي جاءت بعدها. فلازالت حماس قابضة بشدة على زمام الموقف فى قطاع غزة رغم ما أصيبت به من خسائر مادية وبشرية، ولازالت تحالفاتها مع قوى التشدد فى المنطقة قائمة وعلى رأسها إيران وسوريا. كما لا يعد هزيمة حماس عسكريا فى غزة مقياساً لإمكانية تحقيق هزيمة مماثلة لحزب الله في جنوب لبنان إذا ما وقعت حرب جديدة مستقبلا هناك، خصوصا في ظل عملية عسكرية إسرائيلية - أمريكية مشتركة، أو إسرائيلية منفردة ضد إيران، صارت غير مستبعدة فى خلال ٢٠١٠، وذلك لاختلاف حجم ونوعية قوة حماس عن حزب الله، واختلاف مسرح العمليات فى غزة عن مسرح العمليات فى جنوب لبنان. لذلك حذّر كثير من المراقبين فى إسرائيل من استخلاص استنتاجات مغلوطة من الانتصار الإسرائيلى السهل فى غزة وتطبيقه على جنوب لبنان. خاصة وأن التهديد الذى وقع على الجبهة الداخلية فى إسرائيل أثناء الحرب على غزة كان صغيرا مقارنة بما تعرضت له الجبهة الداخلية الإسرائيلية فى حرب لبنان ٢٠٠٦، وما يتوقع أن تتعرض له إذا ما نشبت حرب جديدة هناك فى ضوء ما حصل عليه حزب الله من أسلحة متطورة شملت صواريخ زلزال ذات المدى الأبعد الذى يصل إلى تل أبيب، وما أعلن عنه حسن نصر الله أخيرا أن "من حق المقاومة اللبنانية إمتلاك أسلحة دفاع جوى متقدمة"، وإرتباط هذا التصريح بما قيل عن حصول حزب الله على صواريخ دفاع جوى طراز (سام - ٨)، وهو ما سيحد كثيرا من السيادة الجوية التى تحرص إسرائيل على تحقيقها فى جميع حروبها. كما حذر المراقبون الإسرائيليون كثيرا من خطورة ترسيخ فكرة صمود حماس، وهو ما ترجمته إلى "إنتصار ربانى".

- ومن مظاهر فشل إسرائيل أيضاً على المستوى التكتيكى أنها لم تنجح فى تحديد بعض المواقع الرئيسية والتبادلية التى تنقلت بينها قيادات حماس السياسية والعسكرية أثناء الحرب، برغم ما لدى إسرائيل من إمكانات إستخباراتية بشرية وفضائية وجوية وإلكترونية متفوقة، مما يدل على محدودية قدرات هذه الإمكانات فى التسلل إلى المراكز الحساسة من مفاصل حماس العليا، وفشل فى جر حماس إلى قتال خارج الإنفاق وأعماق المدن وفق ظروف تهيؤها هى. إلى جانب فشل إسرائيل فى منع حماس وحلفائها من إطلاق الصواريخ بشكل نهائى، خصوصاً خلال ساعات النهار غم السيادة الجوية المطلقة لإسرائيل، وإستخدامها كل وسائل الإستطلاع الأرضى والجوى بشكل مستمر. ولأن خيارات إسرائيل فى المرحلة النهائية من الحرب كانت محدودة، لاسيما بعد أن نفذ رصيد بنك الأهداف التى كانت تقصفها الطائرات الإسرائيلية، وتم حصار جميع مدن القطاع ومخيماته، ولم يبق سوى اقتحامها وإحتلال القطاع، وهو ما لم يكن وارداً فى الخطة الإسرائيلية أصلاً، وحتى لا تتحول الحرب إلى حرب إستنزاف لإسرائيل، قررت من جانبها إنهاء القتال بشكل منفرد، وحتى لا تزيد

إسرائيل من المشاكل التى تواجهها وتنتظرها من جراء ثورة الرأى العام العالمى ضدها بسبب إستخدامها المفرط للقوة العسكرية التى تسببت فى سقوط حجم ضخم من الضحايا المدنيين.

وقد عبّر عضو لجنة (فينوجراد) المفكر الإستراتيجى يحزقيل درور عن عدم إقتناعه بما نشر عن إنجازات للعملية العسكرية الإسرائيلية على غزة، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى استخلاص الدروس من هذه الحرب، معتبرا أن الحديث عن إنجازات قد يخفى مشاكل فى آداء القيادة السياسية التى تحتاج إلى إصلاح، أبرزها عدم الدمج الكامل والإبداعى بين التفكير السياسى وعمليات الجيش الإسرائيلى والجهود الإعلامية. وضمت هذه الدروس خطورة المس بالمدنيين، وما يتسبب فيه ذلك من إثارة الرأى العام العالمى ضد إسرائيل، حتى داخل الولايات المتحدة، مع عدم قيام إسرائيل بالتجهيز المسبق لساحة الأمم المتحدة حتى يمكن مواجهة وضع قد يتخذ فيه مجلس الأمن قرارات إشكالية، لاتستخدم فيها الولايات المتحدة حق الفيتو. كما انتقد درور عدم إحساس القيادة السياسية - العسكرية التى أدارت الحرب بأهمية عامل الزمن الذى كان متاحا أمام إسرائيل لتنفيذ عمليتها العسكرية بنجاح وبما يحقق أهدافها السياسية والاستراتيجية، فى ظل قيود زمنية فرضها إنتقال السلطة فى واشنطن إلى إدارة أوباما، والتدخلات الأوروبية، والانتخابات الإسرائيلية، وربما لو كانت هذه القيادات السياسية والعسكرية التى أدارت الحرب وضعت عامل الزمن فى حسابها، لربما دفعت بقوات برية أكثر إلى ساحة العمليات لتحقيق إنتصارات حاسمة وسريعة وواضحة تؤدى إلى فرض واقع على الأرض أفضل مما تركته الحرب فعلا. كما حذر درور من خطر أن تتحول خلافات الرأى بين رئيس الوزراء ووزيرى الدفاع والخارجية إلى مراوحات حادة لا تسمح باتخاذ قرارات واضحة وحاسمة، وهو ما ينطبق أيضا على حكومة ناتنياهو التى تشكلت من أحزاب متعددة بعضها يمينى وبعضها معتدل (مثل حزب العمل) واحتمالات حدوث خلافات سياسية عميقة بينهم فى حالة نشوب حرب جديدة فى المنطقة تكون إسرائيل طرفا فيها، أمر وارد جدا.

وحول تقييم إسرائيل لنتائج الحرب، نشر عدد من المحللين السياسيين والعسكريين تقييمهم لما تحقق من أهداف إسرائيل من وراء دخولها هذه الحرب. حيث أجمع معظمهم على أن "لا مصلحة لإسرائيل فى تحطيم حكم حماس أو فى إعادة الملحمة الوطنية الفلسطينية". وأوضحوا أن "مصلحة إسرائيل هى فى ضرب رأس حماس وإبقائها حاكمة فى القطاع"، على حد قول المحلل العسكرى رون فرحى. أما آفي سخاروف المحلل السياسى والعسكرى فى صحيفة هاآرتس فقد قال: "الهدف الوحيد لهذه الحرب، وتم تحقيقه، هو توفير قوة ردع إسرائيلية ضخمة تجعل حماس تتردد ألف مرة قبل أن تهدد بإطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل". ثم أوضح رؤيته قائلا: الحقيقة أن هذا الهدف قد تحقق فى الأسبوع الأول من الحرب، وتعزز فى الأسبوع الثانى مع الاجتياح البرى، ولكن يبدوا أن

شهية الجيش زادت فراحوا يواصلون الحرب ولا أدرى لماذا؟". ورد على سؤاله هذا "بأنه فى المرحلة الأخيرة قبل نهاية الحرب، وحيث يريد كلا الطرفان وقف الحرب، إلا أن كل منهما يريد تحسين صورته فى اللحظات الأخيرة وكسب أوراق ميدانية تحقق له مكاسب سياسية. وقد نجحت إسرائيل فى توصيل رسالة ردعية مهمة إلى حماس، وإن كانت النية الإسرائيلية هى توجيه إهانة إلى حماس لتخرجها في وضع ذليل من الحرب، وإظهار ضعفها بأنها فى الوقت الذى وضعت لها هدفا هو إزالة إسرائيل، ها هى تتفق على وقف إطلاق النار وترضخ للإرادة الدولية فى وضع نظام يمنع تهريب الأسلحة. وأن حماس التى قطعت الحوار مع فتح ورفضت التوجه إلى القاهرة، ها هى تجد وسيلة للعودة إليه. وأن حماس التى هاجمت مصر وأظهرتها وكأنها "خائنة" تعود الآن وتسلم أمرها لمصر. وفوق كل ذلك ستواجه حماس بعد الحرب أسئلة كثيرة من الشارع الفلسطينى حول أسباب هذه المغامرة التى أدت إلى دمار غزة".

- ومن جانبه قال المحلل الإستراتيجى فى معهد الدراسات المتعددة فى هرتزليا د.إيتار: "هدف الحرب من البداية كان توجيه ضربة قاسية إلى حماس فى عملية متدحرجة كل ما يمكن تحقيقه منها جيد. فقد استهدفت الضربة أولا البنى التحتية للقدرات العسكرية للحركة والقضاء على أكبر عدد من قادتها الكبار، خصوصا العسكريين منهم، ولكننا للأسف أضعنا الفرصة لتحقيق ذلك. فالغالبية الساحقة من المسئولين الكبار فى حماس نزلوا تحت الأرض، وقسم منهم نجح فى الهرب إلى مصر .. والمسئولين الذين بقوا ليسوا مهمين". ثم أضاف: "لقد وجّهنا فعلا ضربة قوية لحركة حماس، وقوة الردع الإسرائيلية باتت واضحة، وهو أمر مختلف عما جرى فى حرب لبنان. رسالتنا وصلت بقوة إلى حماس، وإلى السكان الذين إنتخبوها. كما أن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ هو أفضل لنا من قرار ١٧٠١ الذى صدر أثر حرب لبنان، لأن الأول يتحدث بوضوح عن نظام لمنع تهريب السلاح".
- أما المحلل العسكرى رون فرحى فقد اعتبر "أنه من الأفضل لإسرائيل أن تنسحب، لأن عدم الانسحاب يعنى أن تسود الفوضى فى قطاع غزة، وتعود إسرائيل دولة احتلال تتحمل مسئولية ١,٥ مليون نسمة، ولماذا نحن وليس أبو مازن الذى لن يقبل دخول غزة فوق الدبابات الإسرائيلية؟ .. أما إذا إنسحبنا فينبغى أن تبقى حماس فى الحكم، فقد علمناها درسا قويا ووفرنا لها ميزان رعب جديد، وعندئذ تكون قد عرفت ثمن الحرب معنا، وستكون مشغولة عنا فى إعادة البناء وإطعام أهل غزة". وحول موقف إسرائيل من معبر رفح قال فرحى: "نحن لا نعترض فى إسرائيل على فتح معبر رفح حتى لو كان بإدارة حماس ومصر تحت المراقبة الدولية، لأنه فى هذه الحالة ستصبح وجهة أهل غزة نحو مصر ولا تعود مهمة وجهتها بالاتجاه الإسرائيلى". ثم يكشف فرحى عن حقيقة موقف إسرائيل من جهود مصر لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، ويؤكد أنها ليست فى مصلحة إسرائيل، فيقول:

"إن الأمر الذى يجب أن نحذر منه الآن هو أن لا تعود السلطة الفلسطينية إلى معبر رفح باتفاق مع حماس، لأن هذا يعنى أن حماس وفتح ستعودان إلى الأتفاق". ثم يشدد على أن "إتفاق الفريقين مضر بإسرائيل، إن مصلحتنا هى أن تبقى غزة لوحدها والضفة الغربية لوحدها، فإذا عادا إلى الاتحاد ستصبح إسرائيل أسيرة الانقسام، حيث أن المعبر بين القطاع والضفة يقسم إسرائيل إلى قسمين، ويتسبب لنا فى متاعب أمنية جديدة، وإذا إتحدا سيصبح موقف الفلسطينيين محليا وإقليميا ودوليا أقوى، بينما تصبح قوة الموقف الإسرائيلى أضعف، وسيطالبنا العالم بدفع الثمن بواسطة الانسحاب من الضفة الغربية، وقد نخوض حربا جديدة".

- أما المحلل السياسى د.تشيلو روزنبرج فقد قال: "ثبت أن الجيش الإسرائيلى استفاد من تجربة حرب لبنان على جميع الأصعدة، فهاهو رئيس أركان الجيش يدير الحرب بهدوء وبلا ضجيج ولا تصريحات عربدة، والجنود يعملون بقوة وبأس وبمعنويات عالية، لاشكاوى ولا نقائص ولا فوضى" ولكنه إنتقد موقف حكومة أولمرت التى لم تستثمر النجاح العسكرى سياسيا، واعتبر قرار مجلس الامن ١٨٦٠ بوقف إطلاق النار بمثابة هزيمة سياسية لإسرائيل، لأن الحكومة لم تنجح فى إقناع الرأى العام العالمى بأن إسرائيل تحملت إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على مدنها وبلداتها فى الجنوب ثمانى سنوات، "وكانت إسرائيل تصرخ طيلة الوقت، ولم نر العالم يصرخ من أجلنا". وقد أدى هذا الفشل السياسى فى أن أصبحت إسرائيل فى حالة دفاع عن النفس بدلا من أن تكون فى موقف هجومى. ثم أضاف موضحاً: "لم نتعلم الدرس من إدارة الحروب. ففى الحرب يبدأ الجيش العمليات، وعندها يبدأ السياسيون قطف ثمار العمل العسكرى، وأنا لا أرى أننا نُقطف شيئا. فالمبادرة السياسية بأيدى مصر، وليس بأيدى إسرائيل. فنحن نقصف غزة بقوة هائلة، فلماذا لا نرفق القصف بشروط سياسية، فنقول مثلا: لن نوقف الحرب إلا إذا وصلت قوات دولية تعمل على منع تهريب الأسلحة من سيناء المصرية إلى قطاع غزة؟ لماذا نسير وراء الأوهام الاوروبية؟ لماذا لا نخاطب الشعب الفلسطينى مباشرة، ونحكى له القصة من أولها، فما جرى هو أن حماس جرّت شعبها إلى مغامرة خطيرة ليس فيها من مصلحة للفلسطينيين شئ، وكل ما فيها هو خدمة مصالحها الفئوية ورغبتها فى الحفاظ على السلطة. لقد جلبت حماس لهم الكارثة، ونحن نبدوا كمجرمين".

ب- بالنسبة لحماس:[٣٦]

- لم يكن العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة من حيث النوايا والتوقيت مفاجئا لحماس، فقد كانت جميع المؤشرات والدلائل تؤكد قرب وقوعه فور إنهاء حماس من جانبها للتهدئه، واستئنافها إطلاق الصواريخ على بلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل، ولكن المفاجأة بالنسبة لحماس كانت من حيث ضخامة وإتساع العدوان واستمراره أكثر من ثلاث أسابيع. وهنا يبرز سؤال مهم وهو: إذا ما كانت

حماس مدركة لقرب وقوع عدوان على قطاع غزة، فعلى ماذا راهنت على تحدى إسرائيل؟ وماهى أهدافها السياسية والاستراتيجية من وراء ذلك؟

- استهدفت حماس وحلفائها فى المنظمات الفلسطينية المتشددة خلق أزمة يمكن أن تجذب جهداً إقليميا ودوليا، يحقق هدنة مع إسرائيل بشروط جديدة أفضل، وذلك من خلال إتفاق جديد للمعابر تكون حماس طرفا فيه، وهو ما يعني فى حقيقة الأمر استكمال الإنقلاب الذى شنته ضد السلطة الفلسطينية فى عام ٢٠٠٧، وإبراز نفسها - أى حماس - كطرف مستقل عن السلطة، كما يعنى أيضا فرض إزدواجية السلطة كأمر واقع لا عودة عنه، ودفع العالم للقبول به، والإفشال المسبق لأى حوار يستهدف استعادة الوحدة الفلسطينية. وهو ما يفسر الحملة السياسية والإعلامية العنيفة ضد مصر من جانب حماس والمنظمات المتشددة الأخرى وسوريا وإيران وحزب الله وباقى أطراف من أطلقوا على أنفسهم (جبهة الممانعة) - حيث تشدد مصر على وجود سلطة فلسطينية شرعية واحدة، هى السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس (أبومازن)، ويمكن لحماس أن تشارك فى هذه السلطة، ولكن ليس من حقها أن تستقل عنها وتزعم أنها تمثل الشعب الفلسطينى وحدها، لأن هذا يضعف الجانب الفلسطينى.

- ومنذ إسقاط إتفاق مكة بين السلطة وحماس بواسطة الأخيرة، وبدفع من إيران وسوريا، وحتى إنهاء التهدئة وشن العدوان، اتضح أن كل ما تريده حماس فى المدى البعيد أن تفرض نفسها وحدها ممثلا للشعب الفلسطينى، وبديلا عن المنظمة الفلسطينية، وفرض ذلك على الدول العربية وباقى دول العالم. لذلك أرادت قطر وسوريا وإيران من وراء الدعوة لقمة عربية فى الدوحة أن يفرضوا خالد مشعل رئيسا لحماس فرضا على الفلسطينيين وعلى الدول العربية، ولاحقا على المجتمع الدولى، واستغلال مأساة غزة للسيطرة على القضية الفلسطينية لاستخدامها بواسطة إيران وسوريا فى معادلة ما بعد وصول الرئيس الأمريكى الجديد للسلطة، وبما يؤدى إلى تسليم المنطقة إلى إيران. لذلك لم يكن غريبا أن يدعو مشعل من طهران بعد الحرب إلى تشكيل مرجعية سياسية جديدة للفلسطينيين بدلا من المنظمة الفلسطينية. ثم يستتبع ذلك تحرك حماس عسكريا فى الضفة الغربية للسيطرة عليها بنفس الأسلوب الإنقلابى الذى إتبعته فى السيطرة على قطاع غزة.

- لقد راهنت حماس - ومعها حزب الله وسوريا وقطر - على حالة الاحتقان القابضة على جماهير الشارع العربى، وقد اعترف خالد مشعل بأنه توقع رداً عسكريا إسرائيليا عقب إعلان حماس إنهاء التهدئة، ولكنه لم يكن يتوقع أن تكون العملية العسكرية الإسرائيلية بهذا الحجم الضخم والاتساع والفترة الزمنية. حيث كان يتوقع أنه بمجرد بدأ العدوان الإسرائيلى سيتحرك الشارع العربى والإسلامى فى مظاهرات صاخبة تستهدف فى الأساس الضغط على الحكومة المصرية لفتح معبر

رفح، فإذا ما تحقق ذلك فستعتبره حماس إنتصاراً لها فى الحرب يمكن أن تستند إليه فى القبول بالتفاوض مع إسرائيل على تهدئة أخرى. لذلك لم يكن غريبا أن يصرح مشعل أنه "ينتظر مفاجآت من الشعب المصرى"، كما لم يكن غريبا أيضا أن يدعو حسن نصر الله زعيم حزب الله فى لبنان إلى إحداث إنقلاب فى مصر، عندما طالب قادة وضباط الجيش المصرى بخلع رتبهم وقيادة مسيرة من ٢مليون مصرى ليفتحوا بصدورهم معبر رفح. كما كان الهدف من وراء دعوة قطر إلى قمة عربية فى الدوحة استصدار قرار من هذه القمة يطالب مصر بفتح المعبر، وبذلك اختزلت الأزمة من مواجهة عدوان إسرائيلى على غزة إلى قضية فتح معبر رفح دون قيود أمام الفلسطينيين، وضرورة سيطرة حماس - وليس السلطة الفلسطينية على الجانب الفلسطينى من المعبر. لذلك ومع تواصل القصف الجوى الإسرائيلى على غزة، تواصل القصف الإعلامى والسياسى من جانب حماس ومؤيدوها فى الفضائيات والصحف ضد مصر، حتى وصل الأمر إلى إتهامها بالخيانة وتبنى أهداف العدوان الإسرائيلى وإنحيازها للسلطة الفلسطينية، كما صرح خالد مشعل أن كل ما يريده هو أن يبارز ويقارع الزعماء العرب على الهواء مباشرة، خاصة على قناة الجزيرة، وهكذا تحولت الحرب فى نظر قيادة حماس من مواجهة مع إسرائيل إلى مواجهة مع الدول العربية التى تصنفهم حماس ومن وراءها بـ"الدول المعتدلة".

أدركت مصر حجم المؤامرة التى كانت وراء قرار حماس بإنهاء التهدئة، وأن هذه المؤامرة أكبر من حماس، حيث تقف وراءها إيران وسوريا وقطر. ومع تكشف أبعادها تبين لمصر مدى خطورتها، خاصة وأن أهدافها بعيدة المدى تخدم أهداف إسرائيل من وراء عدوانها، سواء من حيث تكريس الإنقسام الفلسطينى أو زيادة الانقسام العربى، والأخطر من ذلك هو ما تشكله من تهديد للأمن القومى المصرى، خاصة بعد أن كشف فوزى برهوم - أحد أقطاب حماس - أن المطلوب هو فتح معبر رفح أمام ١,٥ مليون فلسطينى، وليس فقط دخول الجرحى والمصابين ومواد الإغاثة. وكانت مصر قد استوعبت نتائج السماح للفلسطينيين بدخول مدن شمال سيناء فى يناير ٢٠٠٨، بعد أن اقتحم مقاتلوا حماس المعبر بالقوة وفتحوا عدة ثغرات فى الحائط الأمنى وبما سمح لحوالى ٧٥٠ ألف فلسطينى بالدخول لمدن سيناء بدعوى الحصول على احتياجاتهم المعيشية، وكانت النتيجة تسلل إرهابيين إلى داخل سيناء ومعهم عربات بها مواد متفجرة وأسلحة وذخائر وأحزمة ناسفة، ناهيك عن اقتحامهم المنازل فى رفح المصرية والعريش والشيخ زويد على سكانها، وشراء بضائع بحوالى ٢ مليون دولار مزيفة، مما أدى إلى إفلاس التجار وخراب بيوتهم. لذلك كانت مصر واضحة فى تحذير حماس بأن مثل هذه الأعمال الإرهابية الاستفزازية لن تسمح بها ولن تتكرر مهما كانت الأسباب، وأن الأمن القومى المصرى خط أحمر ولن يكون أبدا عرضة للتهديد، وأن مصر لن تسمح لحماس

ولا لإسرائيل بالعبث بأمنها، كما أنها تحرص فى ذات الوقت على عدم الدخول فى مواجهة مسلحة مع حماس، كما يستهدف أطراف المؤامرة أى يظهروا مصر بمظهر المتواطئ مع إسرائيل فى عدوانها على غزة، كذلك حذرت مصر حماس من الرهان على تأييد الرأى العام العالمى لها، مهما حرصت على أن تظهر نفسها بمظهر الضحية، لأن حماس أظهرت نفسها بمظهر المعتدى على أمن إسرائيل عندما قصفت مدنها بالصواريخ، وبذلك تحولت فى نظر الرأى العام العالمى إلى منظمة إرهابية.

- وكما أدركت مصر الأهداف القريبة لحماس والدول والمنظمات التى تدعمها من وراء تضخيم قضية معبر رفح، والذى كان من حيث الواقع مفتوحا طوال فترة العدوان أمام الجرحى والمصابين والمساعدات الغذائية والدوائية، وإن كانت حماس فى الأيام الأولى من العدوان رفضت إرسال الجرحى والمصابين والمساعدات الغذائية والدوائية، لأنها تريد أن تفتح المعبر بدون قيود، وهو ما فشلت فيه، ولذلك تراجعت وأرسلت الجرحى والمصابين بعد أن تعربت أهدافها، فقد أدركت مصر أيضا الأهداف البعيدة لحماس ومن وراءها لأجل إثارة هذا الموضوع وتضخيمه بهذا الحجم، وهى للأسف تتفق مع أهداف إسرائيل بعيدة المدى. حيث تسعى حماس إلى مد سيطرتها إلى شمال سيناء وبعمق حوالى ٢٠كم لتكون هذه المساحة إمتداداً لقطاع غزة، وبما يمكن من نقل الفلسطينيين إلى شمال سيناء والإقامة فى المدن المصرية (رفح والعريش والشيخ زويد) وإقامة مخيمات للاجئين فى شمال سيناء أشبه بمخيمات اللاجئين فى لبنان والأردن، وتتحول شمال سيناء بذلك إلى قاعدة إنطلاق لعمليات هجوم يشنها مقاتلوا حماس ضد إسرائيل ثم العودة إلى شمال سيناء، بعد أن تتحول إلى أفغانستان أخرى. وبالتالى تُجبر مصر على الدخول فى صراع مسلح مرة أخرى مع إسرائيل. وقد ترفض إسرائيل إعادة الفلسطينيين إلى غزة مرةأخرى بدعوى الدفاع عن أمنها، وتجدد مطالبها القديمة بضم شمال سيناء إلى غزة، وخلق وضع جديد يفرغ القضية الفلسطينية من فحواها، وسلب الفلسطينيين حقهم فى إقامة دولتهم، بعد أن تكون إسرائيل قد صدّرت مشكلتها فى قطاع غزة إلى مصر، ومشكلتها مع الضفة الغربية إلى الأردن، وبذلك يتحول الصراع إلى عربيا - عربيا، ومصريا - فلسطينيا، بدلا من أن يكون عربيا - إسرائيليا. ومن هنا جاء تمسك مصر بموقفها المبدئى القائم على إرتباط فتح معبر رفح بإتفاقية عام ٢٠٠٥ الخاصة بتشغيل هذا المعبر، والتى أبرمتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل والاتحاد الأوروبى، والتى تنص على أن تكون السلطة الفلسطينية هى المسيطرة على الجانب الفلسطينى من المعبر. ولكن حماس بعد إنقلابها على السلطة الفلسطينية فى عام ٢٠٠٧ سيطرت على المعبر، الأمر الذى أدى إلى إنسحاب المراقبين الدوليين، وعدم موافقة إسرائيل على فتح المعبر على الإطلاق كما كان فى السابق.

يرتبط بأهداف حماس هذه تصورها لنهاية الحرب، وكيفية الاستفادة منها سياسيا مهما كانت النتائج المادية على الأرض كارثية بالنسبة للشعب الفلسطيني على النحو الذى أسفرت عنه الحرب. ومنذ بداية الحرب ظهرت بوادر استثمار حماس لنتائج الحرب لصالحها، حيث ظهر إسماعيل هنية رئيس وزراءها على شاشات التليفزيون يصرح قائلا "النصر والعزة بعد الحرب، والصمود حتى ولو دمِّرت غزة عن بكرة أبيها". وقد أكد هذا المفهوم خالد مشعل عندما صرح أثناء الحرب رغم أن قتلى شعب غزة تعدوا آنذاك ٥٠٠ قتيل وضعفهم من الجرحى، فقد صرح قائلا: "أبشركم بأن المقاومة لم تخسر سوى القليل والقليل جدا". وبعد الحرب، ورغم ما كشفت عنه من اشتداد الخسائر البشرية فى شعب غزة والتى تعدت ١٤٠٠ قتيل وحوالى ٤٣٣٦ مصاب، ناهيك عن الدمار والخراب الشامل الذى حل بمدن ومخيمات قطاع غزة واقتصاده، فقد خرج قادة حماس جميعهم وبلا استثناء، ومن ورائهم قيادة وأجهزة إعلام سوريا وقطر وحزب الله وحماس وإيران، يعلنون إنتصار حماس فى الحرب وهزيمة إسرائيل، وذلك على أساس أن عدم دخول القوات الإسرائيلية مدن القطاع بعد بمثابة هزيمة لها، وأن ما أعلنته إسرائيل عن تغيير المعادلة على الأرض بإزاحة حماس عن السلطة لم يتحقق لأن حماس استمرت فى السلطة حتى بعد الحرب. هذا فى حين أن دخول القوات الإسرائيلية لمدن القطاع لم يكن وارداً أبدا فى الخطة الإسرائيلية، كما أن إزاحة حماس من السلطة أيضا لم يكن وارداً فى أهداف إسرائيل، لأن من مصلحتها بقاء حماس لتكريس الإنقسام الفلسطينى والعربى. وبدأ قادة حماس يستثمرون هذا الزعم سياسيا فى المطالبة بتغيير المرجعية الفلسطينية، وعدم أحقية الرئيس الفلسطينى فى الاستمرار فى الحكم، بل وأحقية حماس وحدها فى تمثيل الشعب الفلسطينى، وأن المبادرة العربية للسلام التى أطلقتها السعودية فى قمة بيروت عام ٢٠٠٢ قد ماتت، ولا خيار سوى خيار المقاومة. واتضح بذلك أن مفهوم الانتصار عند حماس هو بقاءها واستمرارها فى السلطة حتى وإن وصل الشعب الفلسطينى إلى مرحلة ما قبل الفناء. وهو تكرار لنفس المفهوم الذى نشره حزب الله بعد حرب لبنان ٢٠٠٦، حيث اعتبر حصيلة الحرب التى أسفرت عن مقتل ١١٨٧ وجرح ٤٥٠٠ شخص معظمهم من المدنيين، وتدمير معظم أهداف البنية الأساسية فى لبنان بما قيمته ٣ مليار دولار خسائر، ناهيك عن هجرة مئات الآلاف إلى الخارج، إعتبر حزب الله أن هذه النتائج المدمرة على لبنان "نصراً إلهياً" استثمره سياسيا بإيعاز من سوريا وإيران فى إحكام سيطرته ليس فقط على جنوب لبنان والضاحية الجنوبية من بيروت، ولكن على كل لبنان، خاصة بعد أن إقتحمت ميليشيات حزب الله يوم ٧ مايو ٢٠٠٨ مدينة بيروت وأشاعت القتل والتخريب والحرق فى أفراد ومؤسسات أحزاب الأكثرية وعلى رأسها تيار المستقبل، فى حملة همجية أشبه بحروب العصابات، وكان من نتيجة ذلك أن عطل حزب الله إنتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية أكثر من سنة،

إحتلت خلالها ميليشيات حزب الله وسط بيروت مما تسبب فى تعطيل الحياة الاقتصادية فى المدينة لفترة أكثر من عام، واشترط حزب الله للموافقة على إنتخاب العماد ميشيل سليمان رئيسا للجمهورية أن يكون من حق المعارضة استخدام الثلث المعطل فى مجلس النواب اللبنانى وفى مجلس الوزراء وبما يقيد حركة الحكومة فى استصدار القوانين. وإن كان حزب الله قد أطلق على ما اعتبره إنتصاراً "نصراً إلهياً"، فقد أطلقت حماس أيضا على ما اعتبرته إنتصاراً "نصراً ربانياً". كذلك لم يكن غريباً أن يطالب رئيس سوريا قادة حماس بأن يسارعوا باستثمار ما حققوه من "إنتصار" على الساحة السياسية، وهو ما يؤكد وحدة الأهداف، بل وحدة القائمين على المؤامرة وراء كل من حزب الله وحماس، وهو القفز إلى السلطة واحتكارها لأنفسهم متاجرين بشعارات المقاومة، وما يزعمون أنها حققته من إنتصار ولو على حساب دماء وأرواح الشعبين اللبنانى والفلسطينى، وهو ما يخدم فى المقام الأول أهداف إيران ثم سوريا.

- ولم يقتصر الأمر على تغيير حماس لمعايير الانتصار فى الحرب، بل أطلقت مفاهيم ومعايير أخرى من عندها تخدم أهدافها، وتخالف كل ما اصطلح عليه العالم من مفاهيم. من ذلك أنها اعتبرت أن خدش أى مدينة إسرائيلية بصواريخ حماس "توازناً للرعب"، رغم إدراك الجميع أن الصواريخ التى تطلق على مدن غزة لم تحقق فى إسرائيل سوى خسائر محدودة للغاية. كما اعتبرت أن إرتفاع عدد القتلى والجرحى فى الشعب الفلسطينى "دليلا على الصمود"، وعندما اتهم كثيرون فى العالم حماس بالتقصير فى حق الشعب الفلسطينى بعدم استعدادها لحمايته أثناء الحرب وتقصيرها فى ذلك، ردّت على ذلك بأنها "أخذت غدراً"، كما اعتبرت العاقل (عدواً) والوسيط (مخادعاً)، وهى نفس المفاهيم والمعايير التى يتبناها حزب الله لخدمة أهدافه وأهداف إيران وسوريا. ومن ثم يتأكد أن هدف حماس منذ بداية إعلانها إنهاء الانتفاضة، وقبولها بتحدى إسرائيل فى صراع مسلح تعلم جيدا عدم وجود توازن مع القوة العسكرية بينها وبين إسرائيل، أن هدف حماس هو البقاء فى السلطة وتعزيزها واتساع نطاقها ليشمل باقى فلسطين، ولو على حساب دماء شعب غزة، والحصول على اعتراف إقليمى ودولى بها باعتبارها تمثل وحدها الشعب الفلسطينى، إنطلاقا من رفعها شعار المقاومة التى ثبت أنها تتاجر به خدمة لأهدافها وأهداف ومصالح من هم وراءها. إن مشكلة حماس أنها أرادت أن تفاوض وأن تقاوم فى نفس الوقت، فلم تفاوض ولم تقاوم، وكل مانجحت فيه هو احتفاظها بالسلطة، وكان الثمن هو دماء الآلاف من الشعب الفلسطينى.

- ومما يدل على عدم قدرة حماس على ممارسة مقاومة فعلية ضد القوات الإسرائيلية، ليس فقط ضآلة الخسائر الإسرائيلية، ولكن أيضا ممارسات مقاتلى حماس اثناء الهجوم الإسرائيلى، فقد تعمدت قيادات حماس السياسية وكوادرها العسكرية البقاء فى الأنفاق تحت الأرض نهاراً وقليلا ما كانوا

يظهرون ليلا لمهاجمة القوات الإسرائيلية، وفرضوا على أنفسهم قيوداً فى استخدام الهواتف النقالة حتى لا يتم تتبعهم، وبذلك عزل قادة حماس أنفسهم تماما عن شعب غزة وعن العملية العسكرية الدائرة على أرضها. يعكس هذا الوضع حديث أحد قادة حماس لصحيفة هاآرتس الإسرائيلية قال فيه: "لقد كنا كالأطباق المكشوفة على صينية القطاع .. كنا نشاهد طائرات حديثة لم نراها من قبل تقتلنا، ونشعر بوسائل تكنولوجية متطورة ترصدنا طيلة الليل فى بيوتنا ثم يقصفوننا بالنهار". كما كان مقاتلوا حماس يختبئون فى المستشفيات وفى عربات الإسعاف يرتدون ملابس الأطباء، وأيضا فى المساجد التى تحولت إلى مخازن أسلحة وذخائر، لذلك ضربت إسرائيل مستشفى الشفاء ومسجد أبو حنيفة النعمان، وصوَّرت ما فيه من أسلحة وذخائر، كما ضربت أيضا مستودعات منظمة (الأونروا) ومقار الصليب الأحمر، وذلك لاشعار الغزاويين أنه ليس هناك مكان آمن فى غزة بعيدا عن أعين ونيران الاستخبارات والطائرات الإسرائيلية. ولقد وصف أحد المسئولين العسكريين فى حماس أساليبهم فى صد الهجوم الإسرائيلى قائلا: "لقد كنا نتوقع تقسيم القطاع إلى عدة أقسام عرضية بواسطة القوات البرية الإسرائيلية كما كان يحدث فى هجماتها فى الماضى، لذلك تم تشكيل خمس (٥) مراكز قيادة سياسية وعسكرية فرعية مستقلة فى خمس مناطق عسكرية عرضية بطول القطاع، كل منها لديها إمكاناتها العسكرية واللوجيستية التى تحقق لها الإكتفاء الذاتى فى القتال دون الاعتماد على مساعدات جانبية، سواء من قطاعات أخرى أو من القيادة العامة لحركة حماس"، ثم اعترف قائلا: "نحن لا نطاردهم كما كان يحدث فى الماضى، بمائة مقاتل، بل نواجههم اليوم بما لايزيد عن عشرة (١٠) مقاتلين فى كل عملية فى مكان واحد اقتصاداً فى القوة". لذلك لم يكن دوفيل ديسكين - رئيس الشاباك (المخابرات العامة) - بعيدا عن الحقيقة عندما أبلغ مجلس الوزراء المصغر عشية قرار وقف القتال، أن حماس أقرب ما يكون من نقطة الإنكسار، وأنها خسرت كثيرا ولكن قيادتها المختبئة تحت الأرض لا تعرف حقيقة ما جرى، وستصدم بعد توقف القتال بحجم الخسائر التى وقعت، لذلك فهى تبحث لها عن مخرج من ورطتها عبر الوساطة المصرية لتفادى الإزلال".

ولقد كشفت الحرب على غزة عن الخلافات بين فصائل المقاومة، فقد أعطى تياراً فى حركة الجهاد الإسلامى تعليمات لعناصره بعدم المشاركة فى المقاومة بحجة أن حماس تدعى أنها هى وحدها التى تقاوم، متجاهلة أعمال قتال الفصائل الأخرى. كما احتجت حركة الجهاد أيضا على قيادة حماس بسبب ما أصدرته الأخيرة من أوامر لعناصر تابعة لها بالانسحاب أمام أى هجوم إسرائيلى، خاصة بعد اجتياح إسرائيل لأحياء تل الهوى والشيخ عجلين والزيتون والصبرة وشمال مدينة غزة، حيث بقى مقاتلوا حركة الجهاد الإسلامى بمفردهم فى المواقع المشتركة للفصيلتين. وكانت أوامر حماس شبه المستديمة لعناصرها وكوادرها بضرورة الحفاظ على أنفسهم وأسلحتهم لمواجهة أى محاولة من

الداخل تهدد سلطتها، ولذلك قامت باعتقال كل من انتقد سلوك حماس وقياداتها أثناء الحرب فى جامعة الأقصى فى خان يونس، خاصة من عناصر فتح مثل عائلة شقوره، وأبو عودة، وعناية.

- ومن مظاهر فشل حماس فى تحقيق أهدافها على الصعيد العسكرى، فشلها أيضا فى إختطاف أى جندى إسرائيلى لتساوم عليه بعد الحرب من أجل الإفراج عن أسراها عند إسرائيل. ولتحقيق هذا الهدف شكلت حماس وحدة خاصة ضمن كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكرى لحماس، أطلقوا عليها (الكمائن المتقدمة) ضمن وحدة الانتحاريين، وذلك بهدف خطف جنود إسرائيليين فور دخولهم أرض القطاع، وقد ضمت هذه الوحدة فى صفوفها ٢٠ مقاتلا من حماس، خضعوا لتدريبات عسكرية مكثفة لتنفيذ هذه المهمة لمدة شهر بكثافة ست ساعات يوميا، وكان المدربون من كبار نشطاء حماس الذين تدربوا فى سوريا وإيران.

- وكما فشلت حماس فى إختطاف أحد الجنود الإسرائيليين، فشلت أيضا فى تنفيذ أى عمليات انتحارية أو تفجيرية داخل المدن فى العمق الإسرائيلى. وكانت المعلومات تفيد بأن حماس جندت حوالى ٢٠٠ من شباب عرب إسرائيل لتنفيذ عمليات انتحارية وتخريبية ضد أهداف إستراتيجية داخل إسرائيل. إلا أن إجراءات الأمن المشددة التى فرضتها أجهزة الأمن الإسرائيلية على المناطق المتواجد فيها عرب إسرائيل، حالت دون تنفيذ مثل هذه العمليات.

- وتعكس المفاجأة التى أصابت حماس عندما تعرضت للضربة الجوية الإسرائيلية الأولى، خللا فى تقييم جهاز استخباراتها وقدرته على التحليل المسبق للأحداث، وما ترتب على ذلك من مواقف تغيب عنها المرونة. ومن علامات الفشل أيضاً فى جانب حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى التى قاتلت معها، فشلها فى جر القوات البرية الإسرائيلية إلى معارك برية يجرى القتال فيها متلاحماً وجهاً لوجه داخل المدن والشوارع والمبانى، وفى ظل معطيات تفرض من قبل حماس مخطط لها مسبقاً. كذلك فشلها فى شن هجمات وإغارات على مواقع تمركز وإنتشار القوات الإسرائيلية لجعل المبادأة متقابلة، وليس بيد القوات الإسرائيلية فقط، بدلاً من الخضوع لمبادئ وظروف الدفاع المستكن الثابت، الذى غالباً ما تكون نتائجه سلبية على المدافعين. وبذلك تحولت الحرب إلى عمليات إستنزاف إسرائيلية للموارد القتالية للفصائل الفلسطينية، التى تعانى أصلاً من محدودية الإمكانات وعدم توافر قدرة على إستعواض الخسائر فيها والمستهلك منها، لاسيما فى ظل ظروف الحصار المضروب على قطاع غزه. ولذلك إستهدفت الخطة الهجومية الإسرائيلية – ضمن ما استهدفت – إستنزاف مخزون حماس من الأسلحة والذخائر والمعدات بتكبيدها أكبر خسائر فيها، لأن شح العتاد فى معركة كهذه أكثر خطورة من الخسائر البشرية بين المقاتلين، والمبدأ القائل بأن الجيوش تزحف على بطونها، يعتبر العامل الأكثر حسماً وتقييداً بالنسبة لحماس.

- وقد اعتبرت حماس نفسها منتصرة فى الحرب، ونظمت مسيرات فى جميع أنحاء القطاع إحتفالاً بهذا النصر، على أساس إعتبارين: الأول: أنها منعت إسرائيل من إحتلال القطاع، وهو إعتبار لم يصدقه أحد لأنه لم يكن وارداً فى المخطط الإسرائيلى، ولا ضمن أهدافه الإستراتيجية. أما الإعتبار الثانى فهو فشل إسرائيل فى تحقيق الأهداف التى أعلنت عنها عند الشروع فى الحرب، وأبرزها تغيير البيئة الأمنية فى البلدات الإسرائيلية التى تقع بجوار غزه، ووقف إطلاق الصواريخ، وهو أيضاً إعتبار لم يصدقه أحد لأن حماس امتنعت فعلاً عن إطلاق الصواريخ على مدن وبلدات جنوب إسرائيل، بل أدانت المنظمات الفلسطينية الأخرى – خاصة الجهاد الإسلامى – عندما أطلقت بضع صواريخ متفرقة، كانت نتيجتها أن شنت إسرائيل غارات جوية مدمرة على أهداف منتقاه داخل قطاع غزة. ومن مظاهر النصر الذى أدعته حماس أيضاً الإلتفاف الجماهيرى العربى والإسلامى الواسع حول المقاومة، فضلاً عن طرح القضية الفلسطينية على السطح. ورغم التسليم بدعم الجماهير العربية والإسلامية للمقاومة الفلسطينية فى غزه أثناء الحرب، وهو موقف بديهى وتلقائى ومبدئى كانت دائماً الجماهير العربية والإسلامية تتخذه عندما كانت تتعرض إحدى البلدان العربية والإسلامية – ومنها قطاع غزه والضفة الغربية – لأى عدوان من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة أو أية دولة أجنبية أخرى، إلا أن هذه المساندة وهذا الدعم الجماهيرىفى حقيقة الأمر ليس له مردود إيجابى على الموقف الإستراتيجى الفلسطينى أو العربى. فالمظاهرات الشعبية المؤيدة للمقاومة، وقرارات وبيانات الإدانة والشجب والإستنكار التى كثيراً ما صدرت عقب كل عدوان إسرائيلى طوال النصف قرن الماضى، بما فيها ما صدر عن مجلس الأمن الدولى، لم تردع أو تمنع إسرائيل عن المضى فى تحقيق أهدافها القومية ذات الصفة العدوانية على النحو الذى جرى مؤخراً فى قطاع غزه. أما ما يقوله مسئولوا حماس عن نجاحها فى طرح القضية الفلسطينية على السطح، فهو تحصيل حاصل. ذلك لأن القضية الفلسطينية كانت مطروحة على السطح دائماً منذ عهد إدارة بوش فى مؤتمر أنابوليس ٢٠٠٧، وعبر اللجنة الرباعية، كما تعهد الرئيس أوباما من قبل إنتخابه رئيساً للولايات المتحدة بسعيه لحل القضية الفلسطينية على أساس قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، بل على العكس مما تقوله حماس، فإن الحرب الأخيرة دفعت الشعب الإسرائيلى إلى الإتيان بحكومة يمينية متشددة يرأسها ناتنياهو، ويكون أفيجدور ليبرمان المتطرف وزيراً لخارجيتها، ترفض مبدأ إقامة دولة فلسطينية، كما ترفض العودة إلى حدود عام ١٩٦٧. ومن هنا برزت تساؤلات مهمة طرحها كثير من المراقبين هى: إذا كانت حماس تدرك فعلاً كل هذه الحقائق، ففيم كان إطلاق الصواريخ العشوائية على مدن جنوب إسرائيل، وهو لا يعدو كونه عملاً عبثياً لا طائل من ورائه، ولا يخلق من وجهة النظر الإستراتيجية واقعاً جديداً على الأرض، ولا يغير الوضع القائم؟ وفيم إذن

إصرار حماس على ممارسة هذا العمل الذى أعطى إسرائيل المبرر لشن عدوانها؟ ولماذا تجبر الأبرياء من النساء والأطفال والرجال الغزاويين على تحمل هذا الثمن الباهظ من الأرواح؟ وهل كان من الضرورى أن تخوض حماس كل هذه الحرب، وتقع كل هذه الخسائر لتعود مرة أخرى إلى نقطة البداية التى كانت عندها حماس ممتنعة عن إطلاق الصواريخ خلال فترة التهدئة مع إسرائيل، وقبل أن تنهيها حماس من جانبها بإيعاز من إيران وسوريا؟ إن الإجابة البديهية على كل هذه التساؤلات يمكن حصرها فى أمر واحد هو: سعى حماس والدول التى تدعمها - وهى إيران وسوريا - إلى خلق واقع جديد يمكن حماس من مد سيطرتها على معبر رفح وشمال سيناء لتكون نواة الإمارة الإسلامية فى غزه، والتى فيما بعد تمد سيطرتها على الضفة الغربية لإقامة دولة فلسطين الإسلامية، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ليس لدى حماس مانع فى أن تضحى بأرواح آلاف الفلسطينيين، كما سبق أن ضحى حزب الله بأرواح آلاف اللبنانيين من أجل دولة حزب الله فى لبنان، لتكون إمتداداً لدولة الولى الفقيه فى إيران.

- من هنا يمكننا أن نفهم مغزى ما أعلنه وزير خارجية إيران منوشهر متقى من أنه "مع إنتصار حماس فى غزه، بدأت ولادة الشرق الأوسط الجديد المقاوم والشاب، وتحطم مشروع الشرق الأوسط الأمريكى" واصفاً انتصار غزه بأنه "أعظم من انتصار تموز فى لبنان". أما ممثل المرشد الأعلى للثورة فى مجلس الأمن القومى الإيرانى حسن روحانى، فقد اكد أن "حرب غزه وحرب لبنان عام ٢٠٠٦ غيرتا معادلات الشرق الأوسط، وتعدان حدثاً فريداً من نوعه فى تاريخ المنطقة"، مشيراً إلى أن "موقع حماس اليوم قد إرتقى إلى المستوى العالمى والمعادلات الدولية". كذلك إعتبر رئيس مجلس الشورى الإيرانى على لاريجانى أن "إنتصار غزة رغم الضغوط الكبيرة والفتن، بداية مرحلة جديدة فى تحولات المنطقة وتطوراتها". وبالطبع يحق لقادة إيران الزعم بكل ذلك، بعد ان نجحوا فى خلق ذراع أخرى ممتدة لإيران فى فلسطين - هى حماس - إلى جانب الذراع الأخرى الممتدة فى لبنان ويمثلها حزب الله، ولتكون إيران متحكمة ومسيطرة على القرارين اللبنانى والفلسطينى، بل ولها وجوداً عسكرياً وبحرياً فى شرق البحر المتوسط مع سوريا، وهو ما صرّح به علانية رئيس مجلس الشورى الإيرانى السابق على أكبرنورى.

- ولأنه لا يمكن أن يختلف إثنان على معنى الإنتصار، ولا يوجد بين العرب والمسلمين من منكر إنتصار دولة أو منظمة عربية أو إسلامية إذا ما تحقق فعلاً هذا النصر وكان يقينياً، كما لا يوجد فى التاريخ معركة أو حرباً لم يتحدد فيها بشكل قطعى من المنتصر ومن الخاسر فيها. لذلك كان غريباً أن تحاول حركة حماس أن تفرض على الدول العربية قسراً مفهومها للإنتصار، رغم وجود حوالى ١٤٠٠ قتيل فلسطينى كلهم من الأطفال والنساء والعزّل، وحوالى ٤٠٠٠ جريح لم تجف دماؤهم

بعد، بل تدين وتتهجم على كل من لا يعترف ولا يقر بأنها انتصرت، حتى وصل الأمر إلى إتهام هؤلاء بالخيانة والعمالة لإسرائيل، بل واستباحة دماء البعض منهم ممن حمّل حماس جزءاً من المسئولية لما حل بالأبرياء من قتل وخراب ودمار. ويرجع السبب فى سلوك حماس هذا المسلك، ومن قبلها حزب الله فى حرب لبنان ٢٠٠٦، أنها نسبت ما زعمته نصراً إلى المولى عز وجل، وأطلقت عليه "نصراً ربانياً"، كما سبق وأن أطلق حزب الله على الخراب والقتل الذى حل بلبنان "نصراً ألهياً"، وذلك بعد أن فرضت الثورة الخومينية فى إيران مصلح "النصر الإلهى" على الثقافة العربية مترجماً من مصطلحات الثقافة الخومينية التى تعتمد الغيبيات أسلوباً لترويج نظرية "الولى الفقيه" فى الحكم، بإعتباره معصوماً من أى ذلل أو خطأ فى إتخاذ قراراته، وأن قراراته وأقواله أشبه - والعياذ بالله - بوحى السماء!! إن أحداً ممن روّجوا لهذا الإنتصار لم يكلف نفسه عناء الإجابة على عدة أسئلة بديهية طرحها الكثيرون وهى: ماقيمة سقوط ١٣ جندى ومدنى إسرائيلى أمام هذا النزف البشرى الهائل فى غزه؟ وما هى تلك النتيجة الهائلة التى حققها الشعب الفلسطينى من المذبحة البشرية التى جرت للمدنيين والأبرياء؟ وهل تم استفتاء الشعب الفلسطينى أصلاً على القرار الذى اتخذته حماس بإنهاء التهدئة، وكانت تعلم يقيناً نتيجة ذلك على الجانب الإسرائيلى، وبالتالى الثمن الباهظ الذى سيتعين عليها وعلى الشعب الفلسطينى تحمله نتيجة هذا القرار؟ وأن رد إسرائيل سيكون بربرياً ودموياً وأن الذى سيتحمل عبأه فى الأساس هو الشعب الفلسطينى؟ وهل ضحت حماس بكل الأرواح التى زهُقت والدماء التى أريقت فقط من أجل فرض واقع جديد والقفز إلى مقعد السلطة الفلسطينية؟ وهل تستطيع حماس إدعاء الجهل بطبيعة الرد الإسرائيلى؟ وأنها أصبحت مثل حزب الله يخوضون حروبهم من أجل تعزيز نفوذهم من جهة، ولخدمة أهداف ومصالح نظام حكم الولى الفقيه فى إيران من جهة أخرى؟ وأى نوع من عمليات المقاومة ينبغى أن يستمر بمقياس النصر الذى تزعمه حماس والخسائر التى وقعت فى الشعب الفلسطينى حتى يتحقق نصر حقيقى للشعب الفلسطينى على الأرض؟ إن حربين آخرين بمفهوم المقاومة الذى تتبناه حماس والخسائر التى وقعت، ونجد الشعب الفلسطينى قد تلاشى. وأليس من العيب والعار أن يصرح أبو مرزوق - وهو مسئول كبير فى حماس - بأن ما أنجبته نساء غزه من أبناء أثناء شهر الحرب سيعوض الخسائر البشرية التى وقعت أثناء الحرب؟ بأى مقياس يقيس قادة حماس أرواح البشر الفلسطينى، إنه نفس المقياس الذى يقيس به أصحاب مزارع الدجاج خسائرهم من الدجاج وإستعواضها بما يتم فقسه من فراخ صغيرة فى مزارعهم؟ إن أشخاصا مثل أبو مرزوق - وهم كثيرون بين قادة حماس - لا يقدرون قيمة البشر، فالمقارنة بين عدد الشهداء وعدد المواليد فى الإطار الذى وضعه يشير إلى لامبالاة كبيرة لقيمة البشر. إذ لم يخطر ببال هذا القيادى البارز فى حماس، كم من السنين يحتاج

هؤلاء المواليد ليصلوا إلى أعمار من إستشهدوا، ولم يفكر لحظة فى أن من فقد إبنه فى هذه الحرب لا يقبل بأولاد الدنيا بديلاً عنه، ولكنها حقيقة ما يعتنقه قادة حماس من أيديولوجية فاسدة لا تعطى قيمة لحياة الآخرين ما دام الثمن هو بقاء حماس ممسكة بمقاليد السلطة والحكم، وتحقق من خلاله مكاسب سياسية ومادية.

الخبرات والدروس المكتسبة:

- لقد استفادت إسرائيل من دروس وخبرات كثيرة قبل أن تشن حربها على غزه، أبرزها إستيعاب دروس حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وقتال الجيش الأمريكى فى العراق وأفغانستان ضد منظمات غير نظامية فى إطار ما يسمى "الحرب اللامتماثلة" وسمتها تكتيكات حرب العصابات، وكيف يمكن للجيش النظامى - مثل الإسرائيلى أو الأمريكى - أن يأقلم نفسه ليتعامل مع مثل هذه الحروب، وكيف يمكن لإسرائيل أيضاً أن تستفيد من المواقف المحلية والأقليمية والدولية التى واكبت مرحلة ما قبل نشوب الحرب على غزه فى ديسمبر ٢٠٠٨. هذا إلى جانب درس آخر مهم برز فى هذه الحرب يتعلق بالحرب النفسية، وكيف يمكن التخطيط لها وإدارتها بما يساهم فى تحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية من الحرب، هذا إلى جانب درس آخر مهم حول التأمين المعلوماتى فى الحرب.

استيعاب إسرائيل لدروس حرب لبنان عام ٢٠٠٦[٣٧]

- مما لاشك فيه أن القيادات والقوات الإسرائيلية قد استفادت من الدروس والخبرات السياسية والاستراتيجية والعسكرية التى أسفرت عنها حرب جنوب لبنان فى صيف ٢٠٠٦، وحواها تقرير لجنة فينوجراد التى حققت فى أسباب ومسار ونتائج تلك الحرب، وكانت أبرز توصياتها أهمية سرعة الاستعداد لمواجهة الحرب القادمة والقريبة، والتى وقعت بالفعل فى غزة بعد حوالى عام واحد من صدور تقرير فينوجراد بقسميه العلنى والسرى.
- وتمثل استيعاب إسرائيل لدروس وخبرات حرب لبنان ٢٠٠٦ فى المناورات الكثيرة التى تدربت عليها القوات الإسرائيلية، سواء العاملة أو الاحتياط طوال السنتين (٢٠٠٧، ٢٠٠٨)، شارك فى بعضها قوات أمريكية، خاصة على صعيد تأمين الدفاع الجوى عن إسرائيل فى مواجهة الصواريخ المعادية، بالإضافة لتأمين الجبهة الداخلية.
- ورغم أن حرب غزة ٢٠٠٨ إعتبرها البعض النسخة الفلسطينية من حرب لبنان ٢٠٠٦، من حيث الأهداف الإسرائيلية الموضوعة للعملية العسكرية (والمتمثلة أساسا فى إخضاع حماس ومن قبل حزب الله)، ومن حيث الطريقة التدميرية المنهجية المتبعة فى عمليات القصف الجوى) لكن ثمة فوارق جوهرية بين النسختين اللبنانية والفلسطينية، وهذه الفوارق هى التى جعلت حماس أثناء الحرب تواجه وضعا صعبا وإمتحانا قاسيا. وأبرز هذه الفوارق هو أن حزب الله إمتلك فى حربه

ضد إسرائيل عام ٢٠٠٦ المبادرة وفاجأ إسرائيل بعملية خطف الجنديين الإسرائيليين، وهى غير مستعدة لذلك مما أربكها سياسيا وعسكريا، فى حين اختلف الوضع تماما أثناء الحرب على غزة. حيث كانت المبادرة كاملة فى أيدى إسرائيل، وكان لديها استعداداً كاملاً للحرب مع تصور متكامل لكيفية بدءها ومسارها ومراحلها ثم كيفية إنهائها. وخلال فترة الإعداد لهذه العملية، قامت إسرائيل بتحصين جبهتها الداخلية على أساس مواجهة أسوأ الاحتمالات وهو تدخل إيران وسوريا عسكريا إلى جانب حماس، كما إستفادت إسرائيل من فترة التهدئة مع حماس فى وضع خطط هجومها على حماس فى غزة، وقد بنت إسرائيل هذه الخطط على أساس معلومات يقينية عن كل شئ سياسى وعسكرى ولوجيستى يخص حماس فى غزة، وبذلك أقامت إسرائيل (بنك أهداف) لمواقع ومراكز تفصيلية لأوضاع حماس، وفّرتها شبكة العملاء الضخمة المتواجدة داخل غزة، وكانت تشكل طابوراً خامساً استمر يعمل لصالح القوات الإسرائيلية طوال فترة ما قبل الحرب وأثناءها وبعدها، وبما أثمر فى تدمير ٨٠% من أهداف البنية السياسية والعسكرية الأساسية لحماس. كما عملت إسرائيل على توفير غطاء دولى لحربها ضد حماس، وحشدت وشنت حملة دبلوماسية وإعلامية واسعة ضخّمت خلالها خسائرها البشرية والمادية نتيجة قصف صواريخ حماس للمدن والمستوطنات جنوب إسرائيل، وقد ظهرت وانعكست نتائج هذه الحملة فى موقف اللجنة الرباعية الدولية المتفق مع الموقف الأمريكى فى تبرير العملية العسكرية الإسرائيلية وتفهم أسبابها ودوافعها.

- أما الفارق الثانى فيتعلق بوضعية حماس والظروف الصعبة التى قاتلت فيها، وهى تختلف كثيرا عن وضعية حزب الله وظروفه فىحرب ٢٠٠٦، خاصة وأن حماس تقتدى فى كثير من سياساتها وسلوكياتها، بل وتكتيكاتها العسكرية، بحزب الله، وفى اعتماد المقاومة المسلحة خياراً ومنهجاً استراتيجيا، وفى إمتلاك القدرات الصاروخية والتقنيات العسكرية والقتالية الخاصة بحرب العصابات، باعتبارها الوسيلة العسكرية لتحقيق أهدافها، وهو خطأ آخر وقعت فيه حماس يضاف إلى أخطائها السابقة. ذلك أن ظروف غزة الجغرافية (محدودية المساحة ٣٦٠كم٢) مع تكدس هذه المساحة بالمدن والمخيمات، تختلف كثيرا عن الوضع الجغرافى فى جنوب لبنان، حيث اتساع المساحة واختلاف التضاريس وتناثر المدن والبلدات وعدم تكدسها، مما أعطى حرية حركة أفضل لعناصر حزب الله، لاسيما وأنه كان يتمتع ببنية أساسية متكاملة تمثلت فى شبكة أنفاق كانت تربط عدة مدن عسكرية صغيرة مقامة على عمق تحت الأرض إتخذ منها مقاراً لمراكز قياداته السياسية والعسكرية، ومستودعاً لأسلحته وصواريخه وذخائره واحتياجاته اللوجيستية، ومن داخلها أقيمت مواقع إطلاق الصواريخ التى كانت تخرج عبر فتحات مخصصة لذلك، وعبر أنفاقها تمكنت عناصر حزب الله من الحركة بين أجزاء جنوب لبنان شمال وجنوب نهر الليطانى وفى البقاع. كما استند

حزب الله إلى عمق استراتيجى حيوى متواجد فى سوريا وطرق إمدادها عبر البقاع إلى جنوب لبنان، وهى متواصلة جواً وبحراً مع إيران، لذلك لم يواجه حزب الله مشاكل فى إمداده باحتياجاته طوال فترة الحرب وما بعدها، على عكس وضع حماس المحاصرة بالكامل فى قطاع غزة.

- فارق آخر مهم تمثل فى استفادة حزب الله من الطبيعة الجغرافية لجنوب لبنان (جبال وأودية) فى تطبيق تكتيكات حرب العصابات التى تعتمد على توجيه ضربات مفاجئة فى أجناب ومؤخرة العدو فى أماكن وتوقيتات لا يتوقعها، وذلك من خلال ما كان يشنه مقاتلوا حزب الله من كمائن وإغارات ضد القوات البرية الإسرائيلية، وهو ما كان صعبا بالنسبة لمقاتلى حماس فى غزة، حيث أن ضيق المساحة الجغرافية لم يسمح لهم بذلك، واعتمدوا فى المقابل على جذب القوات الإسرائيلية إلى كمائن ومبانى مفخخة وقتال داخل المدن والشوارع، وهو ما تجنبته القوات الإسرائيلية من البداية، مما أدى إلى شل حركة مقاتلى حماس داخل المبانى والمنازل إنتظاراً لقدوم الإسرائيليين الذين لم يجيئوا أبدا إلى الفخاخ المنصوبة لهم، بل تركزت حركة المدرعات الإسرائيلية فى المناطق المفتوحة والمنبسطة حول المدن والمخيمات لقطعها ومنع مقاتلى حماس من التنقل بينها. وهو ما يفسر البطء الشديد فى حركة الوحدات الإسرائيلية - المدرعات والمشاة على السواء، مع الحرص على التحرك تحت ستر المروحيات الهجومية التى كانت تقوم بتمشيط مناطق تقدم المدرعات قبل دخولها فيها، وذلك بقصفها وحتى يتأكد عدم وجود عناصر للمقاومة فيها - تحسبا لهجمات مفاجئة من قبل مقاتلى حماس. لذلك فضّلت الوحدات الإسرائيلية التمركز فى المناطق البعيدة عن المبانى ذات الكثافة السكانية العالية، وفضلت الأراضى الفضاء والمزارع والبساتين، مع إتخاذ أقصى درجات التأمين والحيطة، حتى أن كل منطقة تمركز لوحدة إسرائيلية كان يتم تحزيمها بغلالات ثابته من نيران المدفعية، تستعد وحدات المدفعية لقصفها إذا ما هوجمت مناطق تمركز الوحدات الإسرائيلية.

- كما لا يمكن مقارنة قوة ترسانة صواريخ حزب الله أثناء حرب لبنان (٢٠,٠٠٠ صاروخ متعددة المدى والعيار) مع قوة ترسانة صواريخ حماس (حوالى ٥٠٠٠ صاروخ معظمها كاتيوشا وقسّام ذات مدى محدود ١٠ - ١٥كم)، وكان عدد الصواريخ (جراد) الذى يفوقها فى المدى والقدرة محدوداً ولا يزيد عن ٢٠٠ صاروخ، وهو ما لايشكل إزعاجا كبيراً لإسرائيل مقارنة بصواريخ حزب الله. ناهيك عن أن حزب الله كان يستند إلى جبهة داخلية صلبة وبنى تحتية تؤمن له مقومات الصمود والاستمرار فى القتال، إلى جانب بنية دولة لبنان - من حيث المستشفيات المتطورة وأماكن الإيواء، بالإضافة للعمق الداخلى فى لبنان الذى أتاح للنازحين المدنيين من جنوب لبنان فرصة اللجوء إلى الشمال بعيدا عن نيران الحرب، وهو ما ليس متاحا لحماس، حيث لا عمق إستراتيجى لها، ولا أيضا عمق داخلى لوقاية سكان غزة، الأمر الذى وضع حماس فى موضع حرج أمام شعبها فى غزة،

ولذلك اتبعت سياسة الحد من الخسائر قدر الإمكان باعتبار ذلك أفضل ما يمكن أن تفعله، وأن هدف "البقاء على الحياة" هو أقصى ما تطمع فيه.

- ومن أبرز الدروس التى استوعبتها إسرائيل من حرب لبنان ٢٠٠٦، خطورة تطبيق حماس لأساليب حزب الله في إقامة مدن عسكرية صغيرة تحت الأرض تربطها شبكة من الأنفاق، ولها فتحات على الخارج تمكن المقاتلين المدافعين من الأنقضاض فجأة على القوات الإسرائيلية المهاجمة، خاصة من الخلف يهدف خطف جنود وتدمير مركبات مدرعة، وأيضا لإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية وإعادتها بسرعة إلى ملاجئها تحت الأرض. وكانت الاستخبارات الإسرائيلية قد أكتشفت وصول مسئول عسكرى إيرانى إلى غزة أشرف على تخطيط وتنفيذ شبكة أنفاق مماثلة لما هو موجود فى جنوب لبنان، وإن كان على نطاق أضيق فى قطاع غزة، بحيث تربط هذه الأنفاق بين قطاعاته الفرعية الخمسة، وبطول الطريق المحورى (صلاح الدين) وتوفر الوقاية والتحصين لمقاتلى حماس وقياداتهم ومستودعات صواريخهم وأسلحتهم وذخائرهم، وبما يؤمن لهم أيضاً حرية الحركة والمناورة ونقل الإمدادات اللوجيستية بين أجزاء القطاع، بعيدا عن عيون الاستخبارات الإسرائيلية وعملائها، وبما يوفر لهم كذلك الحماية من نيران المقاتلات والمروحيات والمدرعات الإسرائيلية التى تطلق نيرانها على كل من يتحرك فوق سطح الأرض بين المدن والمخيمات فى قطاع غزة. وتحسبا من جانب إسرائيل لخطورة من أطلقت عليهم (الانتحاريون الاشباح) المتخصصين فى خطف الجنود الإسرائيليون، والمختبئون داخل الأنفاق، كلف الجيش الإسرائيلى وحدات من سلاح الهندسة الميدانية (بلهوم) بتولى مهمة اكتشاف وتدمير هذه الأنفاق، والتأكد من خلو المناطق التى تتقدم فيها القوات الإسرائيلية من الأنفاق وتفجيرها عند اكتشافها. وتعتقد الاستخبارات الإسرائيلية أن حماس جهزت حوالى ٦٠٠ نفق بطول وعرض قطاع غزة، منها ما هو مفخخ بهدف إلحاق الضرر بالجنود الإسرائيليين فى حالة إكتشافهم للأنفاق.

- ومن الدروس المهمة أيضا الى استوعبتها حكومة أولمرت من حرب لبنان وطبقتها فى حرب غزة ٢٠٠٩، أنها لم تحدد لعمليتها أهدافا سياسية، حتى لا يحاسبها الشعب الإسرائيلى فيما بعد توقف القتال عما حققته وما لم تحققه من هذه الأهداف. ولكن حدَّدت بشكل مطاطى أهدافا استراتيجية تمثلت فى "وقف إطلاق الصواريخ"، وهو ما تحقق فعلا حيث أوقفت حماس إطلاق الصواريخ مع بدء سريان وقف إطلاق النار، كما وضعت هدفا آخر مطاطيا تمثل فى "تغيير قواعداللعبة وشروط التهدئة"، ولم تنص فى أهدافها على إنهاء حكم حماس فى غزة باعتباره من الأهداف القصوى التى قد لا تتمكن العملية العسكرية من تحقيقها. وحرصت القيادات السياسية والعسكرية فى إسرائيل على أن تصف عمليتها العسكرية بأنها "متدرجة ومتدحرجة" فى مجرياتها. ولكن كان واضحا للمراقبين

وجود أهدافا غير مباشرة للعملية العسكرية، حرصت إسرائيل بشكل غير معلن على تحقيقها، وأبرزها استعادة مصداقية قوة الردع، وإحداث تغيير جذرى على الأرض وفرض واقع جديد فى قطاع غزة قبل تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة للسلطة فى واشنطن، لتؤسس بالتالى واقعا جديدا للسياسة الأمريكية المقبلة سواء من جهة التعامل مع إسرائيل أو حماس، ولأى مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية مقبلة تحت رعاية إدارة أوباما، وبما يعزز ويقوى الموقف التفاوضى لإسرائيل مستقبلا، هذا بالطبع إلى جانب هدف آخر داخلى وهو تعزيز فرص فوز حزب كاديما والعمل فى الانتخابات القادمة.

- لهذه الأسباب تصرفت إسرائيل فى معركة غزة من خلفية ضرورة الخروج من هذه المعركة بانتصار واضح لا لبس فيه، رافضة تكرار السيناريو اللبنانى الذى فرض عليها وقف الحرب قبل أن تحقق إسرائيل أهدافها، وهو ما جعل حزب الله يخرج من الحرب متباهيا بنصر "إلهى" حققه لمجرد أن إسرائيل لم تحقق أهدافها المعلنة من حربها فى جنوب لبنان. لذلك كان الثأر من هزيمتها فى لبنان عام ٢٠٠٦، ورد الاعتبار لجيشها، واستعادة مصداقية الردع، ومحو كل آثار حرب ٢٠٠٦ السياسية والنفسية والمعنوية والعسكرية، من ضمن الأهداف الأساسية وغير المرئية لحرب إسرائيل فى غزة. يضاف إلى ذلك العامل الانتخابى الذى سبق أن أشرنا إليه، والذى كان يضغط على رئيسة حزب كاديما ووزيرة الخارجية تسيبى ليفنى، ورئيس حزب العمل ووزير الدفاع إيهود باراك، ولا يسمح لهما بأدنى خسارة فى هذه المرحلة، لذلك كان قادة إسرائيل يتصرفون فى أثناء حرب غزة من خلفية أنه لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل خسارة حربين فى خلال سنتين (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)، فكيف إذا كانت الحرب الثانية تجرى جغرافيا فى عمق إسرائيل - حيث بئر سبع وأشدود - وليس على حدودها، وتقع سياسيا عشية انتخابات فاصلة وفى ظل أزمة قيادية سياسية تعانيها؟!
- كذلك من دروس حرب لبنان التى أشار إليها تقرير فينو جراد، وطبقتها إسرائيل فى حرب غزة ٢٠٠٩ أنها منعت القادة العسكريين من إعطاء تصريحات صحفية، بل ومنعت الصحفيين الإسرائيليين والأجانب من دخول القطاع، كما سحبت الهواتف الجوالة من الضباط حتى لا يرسلوا من خلالها مكالمات ورسائل تكشف ما يدور فى أرض المعركة ويؤثر سلبا على الجانب الإسرائيلى فيها. كما منعت تصوير القوات الإسرائيلية أثناء تحركاتها وهجماتها. وقد حرص وزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك - وكذلك رئيس الأركان الجنرال أشكنازى فى مؤتمره الصحفى الوحيد الذى عقده - على إعطاء الانطباع داخليا وخارجيا بأن الحرب ستكون طويلة وضارية، وأن العملية البرية عندما شنت أعلن باراك بعد بدءها بأيام أنها لا تزال فى بدايتها، ومن الصعب صدور قرار بوقفها رغم الخسائر الجسيمة التى وقعت بين المدنيين فى غزة. كما أنه لا يمكن لإسرائيل أن تستدعى

وتحشد كل هذا الحجم من القوات وتحركها وتدفعها فى عمليات هجومية ناجحة، معلنة أهدافها مسبقاً فى منع حماس من إطلاق الصواريخ، وأن تحقيق هذه الأهداف يستغرق ليس أقل من أسبوع من العمليات البرية والجوية، ثم تعلن بعد ذلك وقف هجماتها البرية. لأن ما خططته إسرائيل من عمليات برية يستغرق تحقيقه ما لا يقل عن أسبوع، وأن ذلك تم بالتنسيق مع الدول الكبرى وبالحصول على ضوء أخضر من الولايات المتحدة، وأن الأخيرة ستترك لإسرائيل الفرصة الزمنية الكافية لتحقيق أهدافها. ولذلك هددت واشنطن أولا باستخدام الفيتو لمنع صدور قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، طبقا للمشروع الذى قدمه الجانب العربى، ثم بعد يومين من أعمال القتال الناجحة بالنسبة لإسرائيل. ولكن فى مواجهة الضغوط العربية والدولية المتزايدة وافقت واشنطن على تمرير قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ - وامتنعت عن التصويت عليه - وهو لم يلزم إسرائيل بإجراء انسحاب فورى، لذلك رفضته إسرائيل واستمرت فى استكمال عملياتها العسكرية. وفى تصريحات باراك القليلة التى أطلقها أثناء الحرب حرص على تقليص آمال الرأى العام الإسرائيلى من وراء تحقيق إنجازات ضخمة لهذه العملية، حيث قال: "إن الحرب صعبة وقد تستغرق أسابيع، والتوقعات بأن نقتل يوميا مئات من الإرهابيين لن يتحقق، وأن صبر المجتمع الدولى قليل، كما أن قدرات حماس القتالية لا يستهان بها، وعليه تحتاج إسرائيل لكثير من الصبر والقدرة على الصمود، وهذه العوامل هى التى ستقرر فى نهاية الأمر قدرتنا على إتمام المهام التى حددناها .. لن تكون العملية قصيرة، لقد حققنا نتائج طيبة، وعلينا أن نواجه ما ينتظرنا، وحتى الآن لم تختبر بعد قدرة الآلة العسكرية الإسرائيلية المخصصة للعملية بكامل طاقتها".

وحقيقة الأمر أنه بينما كان رئيس الحكومة أولمرت يريد استمرار القتال - كما ذكرنا من قبل فى الفصل الثانى - حتى تحقق العملية العسكرية أبرز أهدافها فى تحطيم قدرات حماس السياسية والعسكرية وكسر إرادتها، خاصة وأنه لا حساب على أولمرت مستقبلا لأنه سيترك الساحة السياسية لمن خلفه بحكم استقالته، فإن باراك ومعه رئيس الأركان الجنرال أشكنازى وكبار الضباط كانوا يرون فى الأيام الأخيرة من الحرب أنها حققت أهدافها، وأنه حان الوقت لإيقافها بعد أن نفدت قائمة الأهداف المطلوب تدميرها، وأن أبرز الأهداف التى تحققت هو استعادة مصداقية الردع، أما البند المتعلق بمنع تهريب السلاح، فبالإمكان حله من خلال المفاوضات مع مصر، وبالاتفاقية الأمنية التى وقعتها إسرائيل مع الولايات المتحدة. أما إسقاط حكومة حماس فهو مسألة فلسطينية لا ينبغى لإسرائيل التورط فيها لأن ذلك يعنى إقحام الجيش الإسرائيلى فى حرب دامية، وقد اقترح باراك أثناء إدارة الأزمة داخل مجلس الوزراء المصغر فرض هدنة لمدة ٤٨ ساعة لاختبار نوايا حماس وإدخال مساعدات إنسانية، ولكن رفض باقى أعضاء مجلس الوزراء هذا الاقتراح لأنه سيفسر

باعتباره تراجعا من جانب إسرائيل وإنتصاراً لحماس. أما وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى فقد رأت أنه يجب وقف الحرب لأسباب أخرى تتعلق بالموقف الدولى، على أن تبقى أيدى إسرائيل طليقة فى المستقبل، بحيث تكون قادرة على معاقبة حماس مرات أخرى فى حالة إصرارها على تحدى إسرائيل. كما رفضت ليفنى إجراء أى تفاهم مع حماس لأن ذلك يعنى إعطاءها الشرعية التى تريدها وتسعى إليها، وسيضع حماس فى موقع الصدارة فى أى تسوية سياسية مقبلة، وهو ما ينبغى أن تصر إسرائيل على رفضه، كما ترفضه الدول الغربية التى تفرض حصاراً على حكومة حماس، حتى من قبل أن تنقلب على حكومة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وذلك باعتبار حماس حركة إرهابية، ولذلك ينبغى فى رأى تسيبى ليفنى الحرص على إبقاء صفة الإرهاب لصيقة مع حماس. أما يوفال ديكسين مدير الشاباك (الاستخبارات العامة) فقد أبلغ مجلس الوزراء المصغر أن حماس تلقت ضربة موجعة، وأنها تكبدت خسائر جسيمة بشرية ومادية فى كوادرها العسكرية ومخزوناتها من الصواريخ والأسلحة والذخائر، ربما لا تدرى قيادة حماس عنها إلا القليل نظرا لانقطاع إتصالات هذه القيادة عن كوادرها التى تشكل قيادات فرعية موزعة فى أنحاء القطاع، وأن حماس ستفاجأ بعد الحرب بحجم هذه الخسائر، ليس فقط على الصعيد المدنى المعروف والمكشوف من قتلى ودمار، ولكن أيضا على صعيد كوادرها العسكرية. لذلك ضغطت قيادة حماس فى الداخل على قيادة الحركة المتواجدة فى دمشق لتبحث لها عن مخرج يوقف إطلاق النار، ويتفادى الاعتراف بالهزيمة، سواء من خلال سوريا أو روسيا وأيضا من خلال مصر. ولقد كان واضحا منذ بدء الهجمات البرية فى المرحلة الثانية، والمصحوبة بهجمات جوية وتفاعلاتها، أنها ستكشف وبسرعة عمن يصرخ أولا ويطلب التدخل الدولى لوقف إطلاق النار، وهو ما ألحت عليه قيادة حماس من خلال قبولها المبادرة المصرية بعد رفضها فى بداية الحرب.

وفيما يتعلق بالتخطيط السياسى لأهداف الحرب وإداراتها - استفادت إسرائيل من تجربة حرب لبنان ٢٠٠٦ - بأن جعلت سلطة تحديد الأهداف السياسية والاستراتيجية، وما يترتب على ذلك من إتخاذ قرارات سياسية وعسكرية أثناء إدارة دفة الحرب، أن جعلت ذلك منوطا بوحدة قرارات مصغرة ذات صبغة سياسية ودفاعية وأمنية مشتركة ضمت رئيس الوزراء أولمرت، ووزير الدفاع باراك، ووزيرة الخارجية ليفنى، ورئيس الأركان الجنرال أشكنازى، ورئيس المخابرات العامة (شاباك) يوفال ديكسين، والجنرال جالانت قائد المنطقة الجنوبية، ورئيس الموساد (مائير داجان). وقد أجمعت هذه الوحدة القرارية - والتى أطلق عليها البعض "وزارة المطبخ" - التى تركزت إدارة الحرب فى يدها وحدها - فى أثناء المرحلة الثانية من الحرب،ومع توالى الضغوط الدولية على إسرائيل لوقف إطلاق النار، والاستجابة لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠، أجمعت على أن الهجوم البرى

القائم يقترب من بلوغ الأهداف التى حددت له، وأنه يجب عدم تفويت الفرصة فى اللحظة الأخيرة، كما لا يجب تبديد كل ما تحقق حتى الآن من جهد قومى يعتبرونه فى إسرائيل غير مسبوق، وأن لدى الحكومة والشعب والجيش فى إسرائيل الصبر على ذلك، وتحمل خسائر بشرية حتى ٢٠٠ قتيل وضعفهم من المصابين فى مقابل تأمين دائم لمدن ومستوطنات جنوب إسرائيل من صواريخ حماس. ومن ثم فإن استجابة إسرائيل للضغوط الدولية بوقف العملية العسكرية وعدم توسيعها طبقا لما هو مخطط لها، ستُفوِّت فرصة تاريخية قد لا تتكرر. كما يجب على إسرائيل ألاتعطى حماس الفرصة للزعم بعد الحرب بأنها حققت إنتصاراً سياسيا، وحتى لا تعطى إسرائيل الفرصة لحماس مستقبلا لكى تعيد تسليح نفسها مرة أخرى بصواريخ أكثر تقدما وأبعد مدى، قد تطول تل أبيب، خصوصا وأن عامل الزمن لا يعمل فى صالح إسرائيل، ولابد من حسم الحرب قبل يوم ٢٠يناير موعد تولى الرئيس الأمريكى الجديد السلطة، وما يعنيه الحسم العسكرى من كسر إرادة حماس وإضعافها عسكريا وسياسيا، ورفض الاعتراف بها والتعامل معها حتى لا تحصل على الشرعية التى تريدها لنفسها إقليميا ودوليا، لكونها أحد أذرع إيران فى المنطقة إلى جانب حزب الله، هذا مع استغلال ما تعتقده الاستخبارات الإسرائيلية من وجود إنفصال فى المدركات بين قيادة حماس فى الداخل وقيادة حماس فى الخارج.

- إلا أن الصحف الإسرائيلية فى المقابل حذرت من خطر استدراج إسرائيل إلى ورطة فى غزة شبيهة بالورطة التى علق بها الجيش الإسرائيلى فى لبنان عام ١٩٨٢، حيث قدّرت وزارة الدفاع الإسرائيلية التى كان يرأسها شارون آنذاك أن هذه العملية لن تتجاوز ٤٨ ساعة وبعمق ٤٥كم، ولكن ما وقع بعد ذلك أن تدحرجت العملية العسكرية حتى وصلت إلى بيروت التى اقتحمتها القوات الإسرائيلية، وبسبب المقاومة لم تستطع البقاء فيها طويلا فانسحبت إلى الجنوب، واستغرق بقاء القوات الإسرائيلية فى لبنان ١٨ سنة حتى انسحبت نهائيا فى إبريل عام ٢٠٠٠.

٢- استفادة إسرائيل من المواقف المحلية والإقليمية والدولية:[٣٨]

- استفادت إسرائيل فى حربها على غزة من عدة عوامل سياسية وجغرافية، إلى جانب الاستفادة من أخطاء حماس، وبذلك على النحو التالى:
- اعتبرت إسرائيل أن المرحلة الأمريكية الانتقالية بين عهدين (عهد بوش وعهد أوباما) مفيدة جدا بالنسبة لها، حيث تنعدم فيها إمكانية الضغط على إسرائيل، وبالتالى قدرة التأثير عليها. وفى هذا الصدد أرادت إسرائيل اختيار قدرة الرئيس الجديد أوباما على التعامل مع الواقع الجديد الذى ستفرضه على الأرض فى غزة، وذلك عند معالجته لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

- استفادت إسرائيل أيضا من الموقف العربى المنقسم بين دول ممانعة ودول معتدلة، وخشية الدول المعتدلة من التحالف الإستراتيجى الذى يضم سوريا وإيران وحماس وحزب الله، وما يشكله هذا التحالف من تهديد للأمن العربى فى بعديه القومى والقطرى للدول العربية.
- استفادت إسرائيل كذلك من الوضع الفلسطينى المنقسم على نفسه جغرافيا وسياسيا بين غزة التى تحكمها حماس، والضفة الغربية التى تحكمها السلطة الفلسطينية، وهو ما كان له تأثير سلبى على الجبهة الداخلية الفلسطينية التى ظهرت غير متراصة وغير متماسكة فى مواجهة العدوان الإسرائيلى.
- وعلى العكس من الوضع الفلسطينى المتشرذم والوضع العربى المنقسم، استفادت إسرائيل من الوضع الداخلى الموحد داخلها، حيث أجمعت جميع الأحزاب والقوى السياسية هناك على ضرورة توجيه ضربة ضد حماس ومعاقبتها على التحرش بصواريخها ضد سكان مدن ومستوطنات جنوب إسرائيل، وبما يخلق واقع جديد على أرض غزة يمنع إطلاق الصواريخ مرة أخرى، وتستعيد بموجبه إسرائيل مصداقية قوة الردع لديها.
- كما استفادت إسرائيل أيضا من الانهماك الدولى فى الأزمة المالية العالمية، وما أدت إليه هذه الأزمة من حالة إنعدام وزن فى السياسات الدولية، وتقلص حجم الرقابة والمتابعة الدولية للأوضاع فى المنطقة. هذا إلى جانب تحميل المجتمع الدولى حماس مسئولية تصعيد التوتر، ولذلك إعتبر المجتمع الدولى حرب إسرائيل ضد حماس تندرج فى سياق الحرب الدولية المناهضة للإرهاب، كما ستساعد حرب إسرائيل ضد حماس على تفكيك السلسلة التى تربط حماس بسوريا وإيران وحزب الله، باعتبار أن حماس هى الحلقة الأضعف فى هذه السلسلة، وأن ضربها سيساعد على تفكيك باقى حلقات هذه السلسلة وإفقادها تماسكها، وهو البديل الممكن حاليا عن ضرب إيران، باعتبار أن حماس هى إحدى أذرع إيران الممتدة فى منطقة الشرق الأوسط، وضرب حماس وإضعافها يشكل إضعافا لإيران ورسالة سياسية وردعية واضحة لها إذا ما واصلت تحديها النووى لإسرائيل. ومن المعروف أن إسرائيل غير قادرة حاليا بمفردها على ضرب إيران دون مساعدة أمريكا التى رفضت التورط حاليا ضد إيران لأن نتائج حرب ضدها غير مضمونة النتائج، هذا فضلا عن التورط الأمريكى القائم فى أفغانستان والعراق، وبالتالى فإن عملية عسكرية ضد إيران ستكون غير محمودة العواقب وستكون انعكاساتها سلبية بشكل كبير على أمن واستقرار منطقة الخليج والمصالح الأمريكية فيه. وبالتالى فإن سياسة إسرائيل فى المرحلة الحالية أن تعطى إدارة أوباما فرصة زمنية مدتها سنة حتى نهاية العام الحالى ٢٠٠٩ حتى يتمكن من حل مشكلة البرنامج النووى سياسيا من خلال التفاوض المباشر مع إيران، وبضغط العقوبات الاقتصادية، وبما يجبر إيران على إيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم،

وإلا فإن إسرائيل سيكون من حقها أن تتعامل عسكريا مع البرنامج النووى الإيرانى بمفردها بهدف تدميره أو تأخيره، لأنه طبقا لتقديرات الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية سيصل هذا البرنامج فى نهاية صيف ٢٠٠٩ إلى نقطة اللاعودة من حيث القدرة على إنتاج كمية اليورانيوم عالى التخصيب اللازمة لصنع سلاح نووى، والذى تملك إيران تصميم رأس نووى لصاروخها الباليستى شهاب. وتضع إسرائيل فى اعتبارها أنه رغم عدم قدرة قواتها الجوية على تنفيذ جميع المهام القتالية اللازمة لتحقيق تدمير كامل للبرنامج النووى الإيرانى وما يحميه ويتعلق به من وحدات دفاع جوى وقواعد جوية ومراكز قيادة وسيطرة إيرانية، فضلا عن وحدات الصواريخ البالستية شهاب ومصانع إنتاجها ومواقع إطلاقها .. الخ، وهو ما يتطلب مشاركة القوات الجوية والصاروخية الأمريكية لها فى هذه الحملة. وإذا كانت الولايات المتحدة ترفض التورط مع إسرائيل فى مثل هذه العملية ضد إيران مع بدايتها، إلا أن إسرائيل تراهن على أن الولايات المتحدة ستكون مجبرة فى مرحلة تالية من بدء حرب إسرائيل ضد إيران، على التدخل فى الحرب إلى جانب إسرائيل عندما تتعرض الأخيرة إلى صواريخ شهاب الإيرانية، وذلك بحكم الضمانة الأمريكية لأمن إسرائيل. أما فيما يتعلق بموقف إسرائيل تجاه سوريا، فإن إسرائيل لا تريد حاليا إسقاط نظام الحكم السورى، لأن البديل عنه سيكون أسوأ ممثلا فى جماعة الإخوان المسلمين، خاصة وأنه تم تحييد الموقف السورى تجاه إسرائيل بعد أن أعلن الرئيس السورى بشار الأسد استعداده للدخول فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لحل المشاكل العالقة بينهما بشأن هضبة الجولان المحتلة منذ ٤١سنة، ومن ثم فليس من المتوقع أن تقوم أى من إيران أو سوريا وبالتالى حزب الله بالتدخل إلى جانب حماس عندما توجه إسرائيل ضدها ضربتها التأديبية، وهو ما يؤكد مصداقية الردع الإسرائيلى. وبالفعل لم يحدث أن أطلقت أى من هذه الأطراف الثلاث أى صواريخ ضد إسرائيل أثناء فترة حربها فى غزة، بل أن حزب الله سارع بنفى مسئوليته عن إطلاق عدد محدود من الصواريخ الكاتيوشا القديمة من جنوب لبنان أثناء الحرب على غزة بواسطة الجبهة الشعبية - القيادة العامة، وبذلك برزت حماس باعتبارها الحلقة الأضعف والأسهل فى سلسلة التحالف الاستراتيجى الذى يضمها مع إيران وسوريا وحزب الله، وبالتالى سهل على إسرائيل ضربها.

- كما استفادت إسرائيل أيضا من أخطاء حماس السياسية والتكتيكية، حيث وقعت حماس فى أخطاء التقدير السياسى، وهى من نوع الأخطاء التكتيكية التى يترتب عليها نتائج ومفاعيل استراتيجية. حيث ساهمت حماس فى تضييق الخناق على نفسها، وفى جعل وضعها مكشوفا أمام الضربات الجوية والبرية الإسرائيلية بدلا من أن تغطى وضعها. تمثل ذلك بوضوح فى إعطاء إسرائيل ذرائع لشن الحرب بدلا من أن تمارس نزع هذه الذرائع. كما أن مقاطعة حماس للحوار الفلسطينى برعاية

القاهرة أساء إلى موقفها وأفقدها دعم السلطة الفلسطينية في رام الله، في حين كان بإمكانها الاستمرار في الحوار الفلسطيني حتى موعد نهاية ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، حيث كان من الممكن أن يجرى الحوار على أسس جديدة وواقع جديد. ذلك أن تفشيل هذا الحوار الفلسطيني - الفلسطيني بتحريض من سوريا وإيران أغضب مصر، كما أثار السلطة الفلسطينية في رام الله، حيث حل محل مشروع الحوار مواجهة سياسة شرسة بين حركتي فتح وحماس، تعتبر استكمالا للمواجهة العسكرية التي شهدتها غزة على أيدى القوات الإسرائيلية. كما أن من أخطاء حماس مبالغتها في الرهان على عدم قيام إسرائيل بعملية عسكرية واسعة في غزة تتهيبها حكومة أولمرت لكونها مكلفة في خسائرها البشرية وغير مضمونة النتائج. ناهيك عن فشل رهان حماس على تدخل أى من إيران وسوريا وحزب الله عسكريا إلى جانبها، حيث إقتصر تدخلهم لصالح حماس في شن الحملات الإعلامية ضد إسرائيل ومصر، وإثارة المظاهرات المؤيدة لحماس في المدن العربية والإسلامية، وهو ما لا يمكن أن يكون له تأثيراً على سير العمليات العسكرية الإسرائيلية، والتي تم تنفيذها طبقا لمراحلها المخططة من جانب إسرائيل. كما استفادت إسرائيل أيضا من خطأ حماس في مبالغة الأخيرة في قوة صواريخها التي تطلقها على المستوطنات والمدن والبلدات في جنوب إسرائيل، وأن بإمكان هذه الصواريخ أن تحرك الرأى العام الإسرائيلي ضد حكومة أولمرت وتجبرها على إيقاف إطلاق النار. فعلى العكس من ذلك، كان تأثير صواريخ حماس على الجبهة الداخلية الإسرائيلية محدودا جداً، بل إستغلت إسرائيل استمرار إطلاق الصواريخ الحمساوية في تعبئة الرأى العام الداخلي في إسرائيل، وأيضا الرأى العام الدولي ضد حماس باعتبارها معتدية على إسرائيل، وبحق الأخيرة في الدفاع عن نفسها.

الاستخبارات الإسرائيلية، والتأمين المعلوماتي[٣٩]

- في فن الاستخبارات، يحتل تحليل المعلومات جانبا مهما من عملية الاستخبارات، وهو ما يتطلب توفير المعلومة من أكثر من مصدر وفي أكثر من توقيت حتى يتم تأكيدها، وبالتالي إجراء أكثر من تقدير وتقييم موقف لأكثر من جهاز استخبارات، وهو الدور الذي يتعين أن يلعبه جهاز الاستخبارات الوطني الذي يسيطر على أعمال كافة أجهزة الاستخبارات. ذلك لأن من مسئولية الاستخبارات الإجابة عن إستفسارات القيادة السياسية، ولذلك فهي ملزمة بتحليل جميع تفاصيل المعلومات ومقارنتها ببعضها، وصولا إلى استنتاجات تشكل حقائق مستجدة. لأن الإجابات المتكررة بعدم توفر معلومات، أو أن المعلومات المتوافرة غير مؤكدة، أو غير دقيقة أو جاءت متأخرة، تعكس صورة كالحة من فشل أجهزة الاستخبارات. لذلك لا يحق للقادة السياسيين والعسكريين الاجتهاد طبقا لحسن

النية، أو تماشيا مع المشاعر والأمنيات، فالخطأ الذى يقود إلى التقليل من درجة خطر مرجح، يعطى فرصة مثالية للطرف الآخر لتحقيق أهدافه.

- ولقد أفرز العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة دروسا عديدة على الأصعدة السياسية والاستراتيجية والتكتيكية، وكان أهم هذه الدروس ما يتعلق بأمن قتال القوات المهاجمة، وخصوصا التأمين المعلوماتى، والذى تنهض به أجهزة الاستخبارات وأفرع الاستطلاع وأقسام المعلومات، سواء على المستوى الإستراتيجى (موساد، شاباك)، أو مستوى هيئة الأركان العامة (المخابرات العسكرية- أمان)، وأيضا الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة (البرية، والجوية، والبحرية، والقوات الخاصة)، وكذلك على مستوى قيادات المناطق العسكرية والفرق الميدانية (المشاه والميكانيكية والمدرعة) التى شاركت فى الحرب وكذلك أقسام الاستطلاع التخصصى (الهندسى، والمدفعية، والكيماوى).

- وكان التأمين المعلوماتى للقوات الإسرائيلية هو أحد التوصيات المهمة لتقرير لجنة فينوجراد التى كلفت بالتحقيق فى أحداث حرب جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، وكشفت أن القوات البرية الإسرائيلية التى هاجمت فى جنوب لبنان آنذاك لم تتوفر لها المعلومات الكافية عن مسرح العمليات التى قاتلت فيه، لا من حيث طبيعة الأرض والتحصينات التى أقامها حزب الله تحت الأرض فى شبكة من الأنفاق والمدن العسكرية الصغيرة، ولا من حيث طبيعة حجم وتكوين وتسليح ميليشيات حزب الله، والاستعداد لمواجهة أساليبه فى القتال النابعة من أساليب حرب العصابات، حتى خرائط المنطقة التى أعطيت لقادة الوحدات كانت قديمة لم تظهر عليها التغيرات الطبوغرافية الحديثة.

- ولأن أساليب حركة حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى التى قاتلت معها فى غزة لا تختلف كثيرا عن أساليب قتال حزب الله فى جنوب لبنان، رغم إختلاف الطبيعة الجغرافية لمسرح العمليات فى غزة عن جنوب لبنان، لذلك إهتمت رئاسةالأركان الإسرائيلية بتوفير معلومات دقيقة وكاملة وموقوته عن حركة حماس ومقاتليها ومقاتلى الفصائل الفلسطينية الأخرى، خاصة من حيث الأماكن التى يتردد عليها القادة السياسيين والعسكريين والناشطين فى هذه الحركات والفصائل، سواء فى مراكز قياداتهم الرئيسية والفرعية المتواجدة تحت الأرض، أو فى منازلهم ومنازل زويهم التى يترددون عليها. إلى جانب أماكن وطبيعة مستودعات الصواريخ والأسلحة والذخائر والمعدات، خاصة بعد أن حصلت الاستخبارات الإسرائيلية على معلومات تفيد بوصول أحد الجنرالات الإيرانيين إلى القطاع قام بتخطيط والاشراف على بناء شبكة من الأنفاق تحت الأرض تربط بين أنحاء قطاع غزة ومدنها، وإقامة ما يشبه مدن عسكرية صغيرة تتواجد بها مراكز القيادة ومستودعات ومواقع إطلاق الصواريخ. كما حصلت الاستخبارات الإسرائيلة أيضا على معلومات

عن المجموعات الفلسطينية التى تم تدريبها فى إيران وفى البقاع اللبنانى تحت إشراف حزب الله، وطبيعة التدريبات التى أجريت لهم.

- وكان أن جندت الاستخبارات الإسرائيلة كل إمكاناتها وقدراتها، خاصة ما يتعلق منها بالمخابرات البشرية التى تعتمد على شبكة واسعة من العملاء الفلسطينيين فى الحصول على كل ما تحتاجه من معلومات فى قطاع غزة، حتى وصل الأمر برئيس الشاباك (المخابرات العامة) يوفال ديكسين أن صرح بأن جهازه على علم بكل ثقب فى غزة. هذا إلى جانب استخدام وسائل الاستطلاع الفضائية والجوية، خاصة الطائرات بدون طيار والمسلحة بصواريخ (هيل فاير) والتى كانت تحلق فوق القطاع على مدار الساعة.

أ- تطوير منظومة الاستخبارات والاستطلاع:

- أدركت إسرائيل من دروس حرب لبنان ٢٠٠٦ أهمية تطوير منظومة الاستخبارات والاستطلاع، وبما يؤدى أساسا إلى اختراق حركة حماس والمنظمات الفلسطينية المتشددة المتحالفة فيها، وتتخذ من دمشق قاعدة لها. وبما يعنى تسهيل مهمة القوات الإسرائيلية المهاجمة، خاصة القوات الجوية، فى قصف أماكن الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة فى حركة حماس، وخدمة القوات الخاصة التى تكلف بمهام قتالية ذات طبيعة جراحية خاصة .. مثل اغتيال كوادر معينة فى حماس أو خطفها، وتدمير أهداف ذات أهمية خاصة أبرزها مستودعات ومواقع الصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة، وأنفاق تهريب الأسلحة والذخائر التى لم تنجح القوات الجوية فى تدميرها، هذا بالإضافة للاكتشاف المبكر للخلايا النائمة التابعة لحماس داخل أرض إسرائيل، خاصة بين عرب إسرائيل، والذين تكلفهم حماس بتنفيذ مهام انتحارية فى العمق الإسرائيلى.

- ووضعت إسرائيل عدة مبادئ فى إطار خطة تطوير منظومتها للاستخبارات والاستطلاع، تستهدف أن تخدم مهام الإنذار المبكر، وتعزيز استراتيجية الردع ومصداقيتها، وتحقيق الحسم السريع فى العمليات الهجومية والدفاعية. وفى هذا الإطار، وهو مايفرض أن تفصل أجهزة الاستخبارات على المستوى الإستراتيجى بين مهامها لخدمة الأمن الجارى المتعلق بمجريات الأحداث اليومية على الساحتين الداخلية والإقليمية، وبين مهامها لخدمة الأمن الاساسى المتعلق بتحقيق الغايات والأهداف القومية العليا لإسرائيل، واستراتيجية تنفيذها. هذا بالإضافة إلى الاستمرار فى تحديث ما لدى أجهزة الاستخبارات من معلومات من خلال تصميم آلية فى كل جهاز إستخباراتى تؤمن له استمرار التحديث من مصادر معلومات مختلفة وفى توقيتات متعددة، وبما يؤمن أيضا توصيل المعلومات فى التوقيتات المناسبة للجهات المعنية، سواء كانت جهات إصدار قرارات أو وحدات عسكرية تقوم بتنفيذ مهام قتالية، هذا بالإضافة لإعطاء جهد مناسب لتأمين مصادر المعلومات وسريتها حتى تتمكن

من الاستمرارفى آداء مهامها فى وقت السلم ووقت الحرب على السواء، مع إعطاء إهتمام للإنذار بعمليات معادية ضد إسرائيل فى الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات الدفاعية للأزمة. والإنذار ينقسم إلى قسمين: إنذار بالنوايا المعادية يسبق تنفيذها بسبعة أيام، وإنذار آخر بقرب تنفيذ عمليات معادية، ويسبق تنفيذها بثلاثة أيام. وبما يفيد القوات الإسرائيلة فى توجيه ضربات استباقية فى الوقت المناسب ضد مصادر التهديد، وفى هذا الصدد لا ينبغى الاعتماد فقط على وسائل الاستخبارات الإسرائيلية، بل أيضا التعاون مع أجهزة استخبارات دول صديقة لإسرائيل - خاصة الولايات المتحدة - وهو ما يتطلب تنظيم تعاون وتنسيق جيد ومستمر مع هذه الأجهزة الاستخباراتية، كما يتطلب فى ذات الوقت أن يكون رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن الأربعة الرئيسية فى إسرائيل (الموساد، الشاباك، الشين بيت، المخابرات العسكرية) ممثلين فى وحدة صنع القرار السياسى - العسكرى، ويستمع مجلس الوزراء المصغر لتقاريرهم قبل إتخاذ قراراته السياسية، خاصة فيما يتعلق بوضع خطط وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، مع تكليف عناصر داخل أجهزة الاستخبارات بمن يقوم بدور "محامى الشيطان Devil's Advocate" لنقد تقارير الاستخبارات ومشروعات القرارات ذات الصبغة السياسية - العسكرية، وكشف الثغرات فيها وبما قد يؤدى إلى نفاذ العدائيات منها، وبالتالى إقتراح خيارات أخرى أفضل.

- وفى إطار خطة تطوير أجهزة الاستخبارات والاستطلاع تم إعطاء أهمية خاصة لتطوير منظومة الاستخبارات الفضائية بأبعادها التجسسية (أوفيك، ايروس) والرادارية، والإتصالاتية (عاموس)، والأحوال الجوية (تخسات) هذا إلى جانب إنشاء وتطوير وحدات إستخبارات واستطلاع على المستويات المختلفة فى القوات المسلحة.

أ- **<u>على مستوى رئاسة الأركان:</u>** تطوير وحدات (ماتكال)، وهى عبارةعن وحدات فرعية بمستوى كتائب، من اليهود العرب، كل كتيبة تمثل دولة عربية بعينها، ترتدى ملابس قواتها المسلحة وتتحدث بلهجتهم، وتستخدم اسلحتهم، ويمكنها أن تندس وسط القوات العربية لتقوم بمهام الخداع والتضليل على المستوى التكتيكى فى المناطق التى يتم دفعهم إليها، (من ذلك تغير علامات الطرق، وتوجيه القوات المعادية لإسرائيل فى تحركاتها إلى إتجاهات خاطئة توقعها فى كمائن، وقد ثبت فى الحروب السابقة أن كانت عناصر من هذه الكتائب ترتدى زى الشرطة العسكرية لجيوش عربية، وتؤدى مهامها ولكن بأسلوب يخدم إسرائيل). هذا إلى جانب تنفيذ عمليات اغتيال وتخريب، وترويج مخدرات، وبث شائعات وإدارة حرب نفسية، إلى جانب تنفيذ مهام جمع معلومات عن أهداف إستراتيجية فى العمق، وقد لعبت دوراً مهما فى حرب غزة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بجمع المعلومات أو تنفيذ عمليات تخريب، لاسيما فى منطقة الـ٧كم المتواجدة بين شمال غزة وخط

الحدود مع إسرائيل، والتى كانت تتمركز فيها مواقع الصواريخ (جراد) التى كان منها يتم قصف مدن جنوب إسرائيل، والتى لم تتمكن طائرات القتال من تدميرها.

ب- **على مستوى القوات البحرية:** تشكيل وحدة إستطلاع تتبع قيادة القوات البحرية تقوم بمهام جمع معلومات وتنفيذ عمليات تخريب فى القواعد البحرية والموانى وضد طرق الإتصال البحرية، ويتبعها عناصر من الضفادع البشرية وقد قامت فى حرب غزة الأخيرة بعملية إنزال قرب مخيم الشاطئ، إستهدفت تشتيت جهود حماس بجذب جزء من عناصرها العسكرية إلى إتجاه ثانوى بعيدا عن إتجاهات الهجوم الرئيسية التى شنتها خمس لواءات ميكانيكية ومدرعة ومشاة ومظلية من الشمال والشرق والجنوب الشرقى. وقد اصطدمت بالفعل عناصر الضفادع البشرية الإسرائيلية التى أنزلت بجوار مخيم الشاطئ بعناصر من مقاتلى حماس، وقتلت أعداداً منهم عدة مرات، وقد جرت هذه الغمليات تحت ستر غطاء جوى ونيران من مدفعية فرقاطات بحرية تواجدت فى مياه غزة الإقليمية لستر عمليات الضفادع البشرية.

جـ- **على مستوى القوات الجوية:** توجد أيضا وحدة استطلاع تتبع قيادة القوات الجوية، وتُدفع إلى عمق أرض العدو بمهمة تعليم الأهداف ذات القيمة الاستراتيجية الحيوية، وأماكن تواجد الشخصيات المهمة لدى العدو، وذلك بهدف قصفها بدقة بواسطة صواريخ وقنابل الطائرات الموجهة. ويجرى تعليم الأهداف بواسطة أجهزة بيكون وليزر، إلى جانب تنفيذ عمليات تخريبية فى القواعد الجوية والمطارات ومواقع الرادارات وكتائب صواريخ الدفاع الجوى. ويجرى تنفيذ هذه العمليات بالتعاون والتنسيق مع عناصر العملاء العاملة فى العمق، سواء من أجل استكمال وتدقيق المعلومات، أو لتوفير الإخفاء والحماية للعناصر الإسرائيلية العاملة فى العمق، وأيضا بما يخدم عمليات الإنزال والإسقاط الجوى للوحدات الخاصة والمظلات الإسرائيلية، وإنقاذ الطيارين فى حالة سقوطهم. وخلال حرب غزة الأخيرة أمكن لعناصر من وحدة استطلاع القوات الجوية (شيلداج) أن ترصد أماكن تواجد ثلاثة من أبرز قادة حماس ونشطائها وتقتلهم. وهم القيادى فى كتائب عز الدين القسام نزار الريان فى منزله ووسط أهله، ثم مقتل أمير منسى مسئول الصواريخ جراد فى منطقة العطاطرة جنوب بيت لاهيا، ثم كانت الضربة القاسمة بمقتل سعيد صيام وزير الداخلية ومعاونيه لحظة دخول منزل شقيقه، حيث تم توجيه صواريخ الطائرات الإسرائيلية فى أوقات وأماكن مؤكدة لتواجدهم فيها.

د- **على مستوى المناطق العسكرية:** تتواجد كتيبة استطلاع على مستوى كل من القيادة الشمالية والقيادة الوسطى والقيادة الجنوبية، ومهمة هذه الكتائب توفير المعلومات عن العدو والأرض فى قطاع عمل ومسئولية كل منطقة، وبما يخدم أعمال تخطيط وإدارة أعمال قتال الواحدات العسكرية

العاملة فى نطاق مسئولية المنطقة، وذلك بالتعاون مع وسائل استطلاع رئاسة الأركان وطائرات الاستطلاع بدون طيار المخصصة لدعم أعمال قتال وحدات المنطقة.

هـ- **على مستوى قيادات اللواءات الخاصة (جولانى، وجفعاتى):** حيث يتمركز اللواء جولانى بالمنطقة الشمالية ويعمل لحسابها، أما اللواء جفعاتى فيتمركز فى المنطقة الجنوبية ويعمل لحسابها. ولكل منهما وحدة استطلاع تقوم بتنفيذ مهام الاستطلاع والاستخبارات فى عمق العدو، من حيث جمع المعلومات عن الأهداف المطلوب قصفها جوا أو مهاجمتها براً، وتأكيد أماكن تواجدها وطبيعة نشاطها، وتوجيه المقاتلات والطائرات بدون طيار والمروحيات ونيران المدفعية ضدها، أو قتالها بعناصرها الذاتية إذا ما تطلب الأمر ذلك، هذا إلى جانب قطع الطرق على وحدات العدو المتحركة على طرق التحرك الرئيسية، وتأمين تقدم القوات الإسرائيلية على الطريق بالاكتشاف المبكر للكمائن المعدة لها بواسطة عناصر العدو وإزالتها. وقد تعمل هذه الوحدات تحت غطاءات مدنية بالتعاون مع وحدات المستعربين للقضاء على عناصر المقاومة الفلسطينية، والتصنت على إتصالاتها والتداخل عليها بقطعها عند اللزوم، وعادة ما تدعم كتائب استطلاع اللواءات الخاصة بعناصر مهندسين عسكريين للتعامل مع المواقع الهندسية للعدو، وتنفيذ عمليات تفجير معقدة. وفى حرب غزة الأخيرة عمل اللواءين جعفاتى، وجولانى ضد قطاع غزة، وكان للعناصر الهندسية التى عملت معهما دور فى التعرف على المنازل والمبانى المفخخة، وتدميرها مبكرا، وشق طرق جديدة على أطلال المبانى التى تتم تدميرها بعيدا عن الطرق الرئيسية التى زرعت المقاومة العبوات المتفجرة على أجنابها.

د- **على مستوى الفرق واللواءات:** تتواجد كتيبة استطلاع على مستوى كل فرقة مدرعة أو ميكانيكية أو مشاه، وأيضا سرية استطلاع على مستوى كل لواء، ومهمة هذه العناصر جمع المعلومات التى تخدم تخطيط وإدارة أعمال القتال على مستوى الفرقة واللواء، فيما يتعلق بالعدو والأرض. وأساليب عملها تتمثل فى نقاط الملاحظة، والداوريات، ومجموعات العمل فى مؤخرة العدو وتنفيذ عمليات الاستطلاع بقوة. وقد قامت هذه العناصر أثناء حرب غزة الأخيرة بعمليات استطلاع بقوة فى مناطق بيت لاهيا وبيت حانون شمال غزة، وحى الزيتون، والشجاعية، وزراعية الشعف، وحى التفاح شرق غزة، وقرية الغراقة، والشيخ عجلين، وتل الهوى جنوب وجنوب غرب غزة، وخان يونس، وذلك بهدف جذب نيران عناصر المقاومة وتحديد محلاتها توطئة لضربها. وكانت تلجأ تلك العناصر إلى أسلوب استفزاز عناصر المقاومة وذلك بالاقتراب قدر الإمكان من مواقعها وإطلاق النار عليها، ثم الانسحاب سريعا بهدف دفع عناصر المقاومة إلى الخروج من مواقعها ومطاردة القوات الإسرائيلة، عندئذ توقف القوات الإسرائيلية إنسحابها وتعاود فتح النيران على

عناصر المقاومة، والتى تكون محصورة بين نيران القوات الإسرائيلية من جهة ونيران المروحيات والطائرات بدون طيار الإسرائيلية من الجهة الأخرى.

ز- وحدات استطلاع تخصصية: وذلك على مستوى أسلحة المدفعية والمهندسين والحرب الكيماوية:

(١) على مستوى سلاح المدفعية: يوجد عناصر لرصد مواقع مدفعية العدو وصواريخه وهاوناته وغيرها من الأهداف التى تتعامل معها المدفعية، وذلك بواسطة عناصر الرصد البصرية المجهزة بآلات رصد دقيقة لاتجاهات ومسافات مدفعية العدو، وأيضا بواسطة عناصر التحديد بالصوت، وتقوم أيضا بتصحيح نيران المدفعية الإسرائيلية عليها. هذا بالإضافة لعناصر رادارات أرضية لرصد قولات مركبات العدو المتحركة وتصحيح نيران المدفعية عليها. كما تتبع وحدات استطلاع المدفعية عناصر مضادة للدبابات مسلحة بصواريخ مضادة للدبابات تعمل مع القوات الخاصة التى تقاتل فى عمق العدو. وقد نفذت وحدات استطلاع المدفعية عدة مهام لخدمة المدفعية الإسرائيلية التي كانت تعاون هجوم الوحدات الميكانيكية والمدرعة التى تقدمت من معبر أريز في إتجاه بيت لاهيا وبيت حانون.

(٢) على مستوى سلاح المهندسين: يوجد وحدة بها وحدات فرعية صغرى متخصصة فى فتح الثغرات فى حقول الألغام المعادية، وفتح وتأمين طرق مستخدمة من قبل، وإنشاء وتمهيد طرق جديدة، واكتشاف وإزالة العبوات المتفجرة والقنابل والأماكن المفخخة أو تفجيرها. وقد قامت هذه الوحدات بدور بارز فى حرب غزة الأخيرة من حيث تفجير المنازل المفخخة، وتجنب الطرق المعتادة والمزروع عبوات متفجرة على أجنابها، وفتح طرق جديدة بعيدة عنها على أنقاض المنازل التى تهدمت، كما كانت الجرافات تتقدم الدبابات الإسرائيلية أثناء تقدمها لتزيل من أمامها أى ألغام وتحفر لها مرابض نيران فى الأماكن التى تمكنت منها وقتا طويلا نسبيا لتسترها عن نيران الصواريخ المضادة للدبابات المسلح بها عناصر حماس والجهاد الإسلامى. كما تعاونت مع وحدة كلاب الحرب التى استخدمت فى اقتحام المنازل المفخخة أو التى كانت محتلة بواسطة عناصر المقاومة.

(٣) على مستوى الحرب الكيماوية: اهتمت إسرائيل بتعزيز قيادة الجبهة الداخلية، كما هو الحال فى وحدات الجيش، لمواجهة احتمالات قيام الجيوش العربية، وإيران، بقصف العمق الإسرائيلى بصواريخ بالستية مزودة برؤوس كيميائية وبيولوجية، مما يعرض سكان إسرائيل لخسائر بشرية ومادية جسيمة، لا تقل عن الخسائر فيما لو تعرضت لقصف نووى. لذلك أنشئت وحدات استطلاع كيماوى مجهزة بمعدات خاصية تمكنها من اكتشاف تعرض المدن الإسرائيلية لهجمات كيماوية وإشعاعية، وإعطاء الإنذار بذلك فى الوقت المناسب لتقوم

وحدات أخرى متخصصة بإزالة آثار الهجمات الكيماوية وتطهير الأفراد والأرض والمعدات منها، إلى جانب نقل المصابين وعلاجهم فى المستشفيات المخصصة لذلك. وقد يكون الهجوم من قبل نشطاء تابعين لمنظمات فلسطينية أو جيوش عربية أو إيران لتلويث مصادر المياه والهواء والإغذية بمواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية سامة.

(٤) **الدعوة لقيادة مركزية لأجهزة المخابرات الإسرائيلية:** وخلافاً لما يعتقده الكثيرون حول قدرات الموساد الإسرائيلى بإعتباره واحداً من أقوى وأنشط أجهزة المخابرات فى العالم، فقد خلصت دراسة صدرت حديثاً عن معهد دراسات الأمن القومى بجامعة تل أبيب إلى أن البنية التنظيمية لأجهزة المخابرات الإسرائيلية ليست ملائمة لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة بسبب عدم وجود قيادة مركزية تتولى التنسيق بين هذه الأجهزة المختلفة والمتشعبة. حيث تلقى هذه الدراسة التى صدرت فى مارس ٢٠٠٩ تحت عنوان "أجهزة المخابرات الإسرائيلية إلى أين؟" وأعدها "د.شمونيلا إفيان، د.عاموس جرانيت" الضوء على الهياكل التنظيمية لأجهزة المخابرات الإسرائيلية المختلفة وهى: الشاباك (جهاز الأمن الداخلى أو ما يعرف بالمخابرات العامة)، وشعبة أمان (جهاز المخابرات العسكرية)، والموساد (جهاز الأمن والإستخبارات الخارجية)، بالإضافة إلى أجهزة مخابراتية أخرى مثل مركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية، حيث يشارك مندوبوه فى مداولات التقييم المخابراتى القومى فى الحكومة الإسرائيلية، ومباحث شرطة إسرائيل .. ووجهت الدراسة، إنتقادات لنظام عمل هذه الأجهزة، وكانت هذه الإنتقادات خلاصة توصيات رؤساء سابقين للأجهزة الأمنية الإسرائيلية .. منهم رئيسا الشاباك "يعقوب بيرى، وكرمى جيلون"، ورئيسا هيئة أركان الجيش "أمنون شاحاك، وموشى يعلون"، ورئيسا الموساد "دانى ياتوم، وأفرايم هاليفى"، ورئيسا آمان "عاموس مالكا، وشلومو جازيت"، حيث يأمل القائمون على هذه الدراسة أن تدفع ملاحظتهم بإتجاه إجراء تغيير حقيقى فى الوضع القائم.

- وتتركز التوصيات فى ضرورة إنشاء قيادة موحدة تدير عملية التنسيق بين الأجهزة المخابراتية المختلفة، وتضع خطة عمل مشتركة غير لجنة رؤساء الأجهزة التى تعتبر هيئة تطوعية لا تملك صلاحيات ونظاماً للحسم، وبما يعيد للأذهان فكرة القيادة المركزية للمخابرات "المخابرات الوطنية National Intelligence" التى أنشأتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ بعد هجمات ١١سبتمبر ٢٠٠١، لتكون الجهة الملمة بكافة المعلومات التى تجمعها أجهزة المخابرات المختلفة والتى يصل عددها فى أمريكا إلى ستة عشر جهازاً، وهى التى تخصص المهام الإستخباراتية فى ضوء إحتياجات المعلومات التى يطلبها صناع القرار على الأصعدة السياسية والعسكرية والإقتصادية والتكنولوجية، وهى التى تدرس التقارير والتقديرات التى تقدمها جميع أجهزة الإستخبارات

وتلخصها بعد تقييمها وتقديم التوصيات بشأنها إلى صانعى القرار. هذا بالإضافة إلى موضوع آخر مهم يتعين على القيادة المخابراتية الموحدة أن تحسمه، وهو ذلك المتعلق بميزانيات أجهزة الإستخبارات، ذلك أن كل جهاز يخضع للجهة التى يتبع لها فنياً وإدارياً، فشعبة أمان على سبيل المثال تخضع ميزانيتها وفقاً لميزانية وزارة الدفاع ورئاسة الأركان، بينما يخضع الشاباك والموساد لمكتب رئيس الحكومة.

- وأضافت الدراسة أن أمان هى الجهاز المخابراتى الأكبر من حيث الموارد البشرية، وقدراته على إعتراض المحداثات الهاتفية والرسائل الإلكترونية، والمراقبة وإلتقاط الصور الجوية والفضائية عبر الأقمار الصناعية، فيما تبرز إمكانيات الشاباك والموساد فى مجال الإستخبارات البشرية من حيث تجنيد العملاء، وجمع المعلومات فى دائرة المجال الحيوى الإسرائيلى، وإحباط عمليات هجومية من قبل دول، وعمليات إرهابية من قبل منظمات إرهابية، وإغتيال شخصيات معادية، وتخطيط وتنفيذ عمليات تخريبية بواسطة عمليات خاصة داخل وخارج البلاد كل حسب نطاق عمله.

٢ـ دور عملاء إسرائيل من الفلسطينيين فى حرب غزة

- أعلن عدد من المسئولين فى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فى عدد من التقارير التى نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية أن العملاء الفلسطينيين شكلوا أساسا لـ"النصر" الذى حققته إسرائيل فى غزة، وقدموا مساعدة فاقت توقعاتهم منهم". وأوضحت هذه التقارير أن هؤلاء العملاء خلال الحرب حوّلوا المناطق الواسعة التى زرعها مقاتلوا حماس بالمتفجرات إلى كمائن لهم، كما منع هؤلاء العملاء بتعاونهم مع إسرائيل مقتل العشرات وربما المئات من الجنود الإسرائيليين خلال الحرب الأخيرة على غزة.

- وقد حاول الإسرائيليون فى هذه الحرب إظهار أن ما افتقدوه فى حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ من مساعدة العملاء، وتوفير المعلومات الاستخباراتية، والدخول إلى أرض المعركة من دون تنسيق أو دراسة دقيقة للعملية وأبعادها، ومن دون خرائط مدروسة ودقيقة، وجدوه فى حرب غزة جاهزا بامتياز، وأن العملاء "جيشا مخلصا" لعب دوراً كبيرا فى تحقيق "النصر".

- وفى هذا الشأن تحدث العقيد (هارتس هاليفى) قائد وحدة مظلات ونائبه للقناتين الثانية والعاشرة فى التليفزيون الإسرائيلى، وذلك بإعجاب شديد عن هؤلاء العملاء، باعتبارهم كانوا "إحدى الضمانات لنجاح الجيش فى ضرب البنية التحتية لحماس، والقضاء على الكمية الأكبر من معداتها العسكرية وصواريخها وقتل عدد من مقاتليها". وأضاف هاليفى موضحا: "منذ انسحابنا من غزة عام ٢٠٠٥ بذلنا جهوداً كبيرة لتجنيد العملاء ونجحنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة فى تجنيد عدد كبير منهم، وبالتركيز على وجود عملاء لنا قريبين من حماس والتنظيمات الأخرى". ثم استطرد قائلا: "ومع

وصول التقارير حول تعزيز القدرات العسكرية لحماس، والمساهمة الكبيرة لإيران وحزب الله فى ذلك، ومن ثم تصريحات مسئولين فى الجناح العسكرى للحركة عن قدراتهم لمواجهة جيشنا وبالتهديد فى حال توغلنا إلى عمق غزة، بدأنا بالإعداد لخطة تضمن مواجهة هذا الوضع، وكان العنصر الاساسى فيها الاعتماد على العملاء. وعلى مدار فترة طويلة نشط هؤلاء فى جمع المعلومات بالتركيز على نشاط حماس، وأماكن وجود مقاتلى الحركة وتنقل قياداتها، وشمل نشاطهم أيضا المساجد والأبنية التى يمكن لحماس استخدامها"

- وطبقا لما ذكره مركز نشاط العملاء، فإن التقارير التى وصلت منهم إلى أجهزة الاستخبارات كانت مزودة بخرائط مفصلة عن عدد كبير من المساجد، وأيضا عن مناطق عامة فى غزة قريبة من المراكز التى ينشط فيها رجال حماس. وإحدى هذه الخرائط كانت تحمل رسما عن مناطق عامة فى غزة قريبة من المراكز التى ينشط فيها رجال حماس. وإحداها كانت تحمل رسما عن منطقة تتميز بوجود شجرة توت كبيرة ومداخل متميزة، ومنطقة أخرى تميزت بوجود عامود كهرباء كبير الحجم وقد تصدع طرفه، وهذه - بحسب أقوال المسئول الإسرائيلى - "جعلتنا نشاهد غزة ونحن فى تل أبيب تماما كالفلسطينى الذى ينظر من نافذة بيته، ويشاهد المنطقة المحاذية لمنطقة سكنه".
- وعن المكاسب التى حققتها إسرائيل من وراء حصولها على معلومات العملاء، قال قائد وحدة المظلات هاليفى: "إن التفاصيل التى حصل عليها العملاء كانت دقيقة جدا، ومنعت تحويل غزة إلى مقبرة لجنودنا". وأضاف: "بصراحة فإن دخولنا إلى غزة كان بمثابة الدخول إلى أرض كلها ألغام ومتفجرات، وما واجهناه هناك لا أذكر أننا واجهناه فى لبنان حيث الألغام منتشرة فى مساحة واسعة، وقد جهزت بواسطة كمية كبيرة من المعدات".
- وفى حديثه عن سير العمليات فى أرض المعركة فى غزة قال هاليفى: "عندما كنا نتلقى المعلومات عن وجود ألغام بالقرب من شجرة توت أو بناية لها بعض ميزاتها، كانت الاوامر التى تنقل من العميل إلى مركز جمع المعلومات الاستخباراتية تصلنا على الفور، وبما يؤدى إلى تراجع جنودنا وعدم اقتحام الموقع الملغوم، وإلا ما كان شئ سيمنع قتل العشرات وربما المئات من جنودنا". ويشير هاليفى إلى أن العديد من العمليات كان يمكن للقناصة فى حماس تنفيذها وبدقة "لولا المعلومات التى كنا نتلقاها من العملاء، فعلى الفور كان يختفى الجنود داخل الدبابة ويتراجعون عن المكان".
- وفى سياق المعلومات التى تعتبرها إسرائيل الأهم وحققت لها أحد أكبر الإنجازات ما يتعلق باغتيال القائد العسكرى فى حماس (نزار ريان)، ذلك أن المعلومات التى أوصلها العملاء كانت دقيقة، وساعدت على تنفيذ العملية. كما يشير هاليفى إلى أن المعلومات التى وصلت إلى مركز

الاستخبارات حول وجود القيادة السياسية لحماس فى ملجأ محصن أسفل مستشفى الشفاء فى غزة كانت فى غاية الدقة، وجعلتهم يدركون الوضعية الأقرب للحقيقة عن مكان وجود قيادة حماس وكيفية إختفائها فى أسفل المستشفى. وهذا ما أكده رئيس الشاباك عندما أعلن عشية توقف القتال: "لقد كنت أعلم جيدا أين يختبئ إسماعيل هنية، كما علمت أيضا وقت خروجه من ملجئه، ولكننا لم نقرر قتله".

- وقد جاء حديث هاليفى رداً على إتهامات من أجهزة الاستخبارات لوحدات الجيش الإسرائيلى بأن عدداً من العمليات التى نفذها الجيش كشفت تفاصيل العملاء الذين أوصلوا معلومات بشأنها. ومع إدراك جهاز (الشاباك) والمسئولين فى الجيش الذين تلقوا المعلومات بما تشكله عملياتهم من خطورة على حياة العملاء، إلا أنهم قرروا تنفيذها ضاربين بعرض الحائط سلامة هؤلاء العملاء. وبرأى هاليفى "أن يعود الجيش من العملية بأقل ما يمكن من خسائر كان الهدف المركزى، فيما تعاملنا ومازلنا نتعامل على اعتبار أن سلامة الجنود أهم بكثير من أمن وسلامة العميل".

٣- عملية إغتيال سعيد صيام مثال للتأمين المعلوماتى لإسرائيل

- تعتبر عملية اغتيال سعيد صيام وزير داخلية حماس مثالاً واضحا للتأمين المعلوماتى التى حرصت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على تحقيقه قبل وأثناء وبعد حربها على غزة، من خلال شبكة عملائها الفلسطينيين. ومن المؤكد أن من حق قادة إسرائيل أن يشعروا بأنهم حققوا إنجازا كبيرا عندما اغتالوا هذا الرجل، لأنهم يدركون تماما أن صيدهم هذه المرة كان ثمينا لأنه بلا جدال يمثل رأس حركة حماس حتى ولم يكن الرجل يشغل المنصب الأرفع فى الحركة، ولكنه حقق لها خدمات جليلة يندر أن يقدمها وزير داخلية.
- وسعيد صيام - أو الأستاذ أبو مصعب - كما يعرفه أهل غزة - هو الرجل الذى تحمل العبء الأكبر فى تدعيم سيطرة حماس على قطاع غزة منذ توليها الحكم عقب إنتخابات يناير ٢٠٠٦، وهو صاحب فكرة تشكيل القوة التنفيذية (١٥ ألف عنصر حمساوى) لتكون بديلا عن جهاز الشرطة الذى أسسته السلطة الفلسطينية. كما يمثل صيام أحد أبرز مسئولى الجناح المتشدد فى حماس، لذلك يعد اغتياله ضربة شديدة ضد حماس، ربما تشبه ضربة إغتيال عماد مغنية مسئول الاستخبارات والعمليات فى حزب الله.
- وقد أشرف صيام على تنظيم وتسليح وتدريب القوة التنفيذية، والتى تم اختيار كوادرها من العناصر المتشددة دينيا، وتم تدريبهم فى معسكرات حزب الله فى لبنان والحرس الثورى (فيلق القدس) فى إيران. وهذه القوة كانت وراء الإطاحة بكافة أشكال سلطة الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى غزة، ومحاولة اغتياله بعبوة أسفل مكتبه، كما نفذت اغتيالات لنحو ٧٠٠ من كوادر حركة فتح وكافة المعارضين لحماس فى غزة منذ استيلاء حماس على السلطة هناك. كما أسس الفرع الأمنى

لحماس والذى كان منافسا للحرس الرئاسى للرئيس محمود عباس. وتربط صيام المعروف بهدوء وإنخفاض صوته وقدرته على التحكم فى أعصابه فى أصعب المواقف، علاقات قوية مع إيران وسوريا وحزب الله، وبسبب هذه العلاقات استطاعت حماس أن تطور ترسانتها العسكرية، وأن تبرع فى بناء شبكة الأنفاق.

- لذلك إحتل صيام الرقم (٥) فى قائمة إسرائيلية صدرت لاغتيال ٢٠ من قيادات حماس سواء سياسيين أو عسكريين ممن فى داخل فلسطين أو خارجها. وقد شكلت لجنة من "الموساد"، و"الشاباك"، وجهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) للقيام بجمع المعلومات واغتيال هذه القيادات ومنهم خالد مشعل، وإسماعيل هنية، وسعيد صيام، ومحمود الزهار وزير الخارجية، وعماد العلمى عضو المكتب السياسى والمسئول العسكرى للحركة والمقيم فى دمشق، ومحمد تراك عضو المكتب السياسى، وأسامة المزينى عضو القيادة السياسية داخل غزة، ومشير المصرى عضو المجلس التشريعى، ومحمد الضيف القائد العام لكتائب القسام ونائبه احمد الجعبرى. كذلك وفى ظل المخاوف التى تنتاب قيادات حماس - خاصة المقيمة فى دمشق لاسيما بعد اغتيال عماد مغنية فى أحد شوارعها رغم وجود مكتب مخابرات سورى قرب مكان الاغتيال - حصلت قطر على تعهد من إسرائيل بعدم المساس بالمشاركين من قادة الفصائل فى اجتماع الدوحة أثناء الحرب، وهم خالد مشعل، ورمضان شلح الأمين العام للجهاد الإسلامى، وأحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية.
- وقد اغتيل صيام أثناء قيامه بزيارة عائلية لمنزل شقيقه، وكان معه نجله محمد (٢١ عاما)، وقائد الأمن الداخلى صلاح أبو شريخ، وشقيقه أياد وعائلة الأخير، وذلك عندما قصفت طائرتين ف-١٦ الشقة المتواجدين بها فى منطقة اليرموك بقلب مدينة غزة بواسطة صاروخين فور دخول صيام ومرافقوه لها. وقد سبقه اغتيال القيادى نزار الريان بنفس الأسلوب فور دخوله منزله، وهو ما يعنى وجود عيون للاستخبارات الإسرائيلية تراقب أماكن تواجد وتحركات قيادات حماس على مدار الساعة بواسطة عملاء إسرائيل من الفلسطينيين فى داخل غزة.
- ولكن كيف وصلت الاستخبارات الإسرائيلية إلى قيادى حمساوى بهذا الوزن والحجم، وفشلت إجراءات الحماية لأهم شخصية أمنية فى حركة حماس بغزة؟ تشير المعلومات أن إسرائيل اعتقلت فى الأيام الأولى من الحرب مجموعة من كوادر كتائب القسام، وخلال استجوابهم بمعرفة جهاز الأمن الداخلى (شاباك)، أرشدوا عن المكان الذى يستخدمه سعيد صيام فى إدارة العمليات الدفاعية أثناء الحرب، وأنه فى أحيان كثيرة يلجأ إلى منزل شقيقه أياد بعد أن ترك منزله وكافة المقارات الأمنية التى استهدفتها إسرائيل منذ بداية حربها على غزة. وبناء على هذه المعلومات تم تكليف عدد من عملاء إسرائيل بمراقبة منزل أياد شقيق صيام وذلك على مدار الساعة، وحين وصل صيام إلى

المنزل ظهر يوم ٢٠٠٩/١/١٥ وبرفقته صالح أبو شريح ومجموعة من الحراس كانوا مسئولين عن عملية تأمين صيام وأبو شريخ، قام العميل المكلف بمراقبة المنزل على الفور بتبليغ مسئول الشاباك هاتفيا بذلك، وتعليم الشقة التى دخولها بجهام إليكترونى (بيكون) سهل على المقاتلتان ف-١٦ توجيه صواريخها إلى الهدف بدقة وسرعة قبل أن يغادر صيام ومرافقوه المكان.

٤ـ التصنت على حماس قبل وأثناء الحرب على غزة

- ولم يكن درس الحصول على معلومات يقينية عن العدائيات هو الوحيد الذى استخلصته أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من تقرير فينوجراد عن الحرب فى جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، بل استوعبت أيضا درس آخر يرتبط بالحصول على المعلومات، وهو التداخل على إتصالات العدائيات بهدفين: الأول الحصول على المعلومات من خلالها، أماالهدف الثانى فهو دس معلومات مفبركة بما يتمشى وتحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات الإسرائيلية أثناء عملياتها العسكرية ـ ومن المعروف أن إسرائيل بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ إعترفت بنجاح حزب الله فى معرفة تفاصيل تحركات جيشها ونجاح عمليات استهدفته، وهو ما أرادت حماس تكراره قبل وأثناء الحرب الأخيرة.
- وقد أفادت معلومات لدى الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن حركة حماس ـ قبل الحرب الأخيرة ـ قد حصلت على أجهزة تصنت متطورة من إيران، وبعضها أكثر تطوراً مما كان يملكه حزب الله فى حرب لبنان. ولمواجهة هذا الوضع فقد استخدمت إسرائيل راداراً يطلق عليه اسم "هامر" ـ السابق الإشارة إليه ـ تمكن عبر الأقمار الصناعية من التشويش على وسائل اتصالات حماس.

٥ـ عملاء إسرائيل أخطر ثغرة فى النضال الفلسطينى

- تبرز خطورة عملاء إسرائيل من الفلسطينيين من كونهم الوسيلة الرئيسية التى تعتمدها الاستخبارات الإسرائيلية فى إغتيال قادة المنظمات الفلسطينية. فغنى عن القول أن سياسة الاغتيالات تقع فى صلب العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلى، والتى يراها قادة الجيش موازية لنظريات الحرب الوقائية أو الاستباقية التى دأبت إسرائيل على إتباعها فى التعامل مع الدول العربية والمنظمات الفلسطينية منذ بداية الصراع العربى ـ الإسرائيلى فى المنطقة.
- ولقد بدأت عمليات إغتيال قادة الفلسطينيين منذ ما قبل قيام الدولة العبرية ١٩٤٨، وذلك على أيدى عصابات (شتيرن)، (هاجانا) الصهيونيتين، وكانت تستهدف تحقيق مكاسب سياسية وميدانية، سواء ضد الفلسطينيين أو ضد من اعتقد مؤسسوا إسرائيل أنهم يشكلون عقبة أمام قيامها من غير العرب .. مثل (اللورد أوين) الحاكم البريطانى على فلسطين أثناء فترة الانتداب، و(الكونت فولك برنادوت) الوسيط الدولى عام ١٩٤٨. واستمر مسلسل اغتيالات القادة الفلسطينيين حتى بعد قيام دولة إسرائيل وعبر تاريخها وحتى اليوم.

ومن أبرز عمليات الاغتيال التى قامت بها أجهزة استخبارات إسرائيل وقواتها الخاصة ضد الفلسطينيين اغتيال ثلاثة من قادة منظمة التحرير فى بيروت فى فبراير ١٩٧٣ بواسطة مجموعة خاصة بقيادة إيهود باراك - وزير الدفاع الحالى وزعيم حزب العمل - وكان متخفيا فى زى إمرأة. وفى يناير ١٩٧٩ تم اغتيال (حسن سلامة) مسئول التخطيط العسكرى بواسطة قنبلة ألقاها عليه أحد العملاء. وفى إبريل ١٩٨٨ تم اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) أيضا على أيدى عملاء إسرائيل فى تونس. وفى فبراير ١٩٩٢ هاجمت هيلوكبتر عباس الموسوى رئيس حزب الله بجنوب لبنان وقتلته، وفى أكتوبر ١٩٩٥ نجح عملاء إسرائيل فى مالطة فى اغتيال فتحى الشقاقى القيادى فى تنظيم الجهاد الإسلامى. وفى يناير ١٩٩٦ تم اغتيال يحيى عماش خبير القنابل بواسطة هاتف مفخخ دُسَّ عليه بواسطة خاله كمال حماد. وفى سبتمبر ١٩٩٧ تم اعتقال إثنين من عملاء الموساد بعد محاولة فاشلة لاغتيال خالد مشعل بواسطة حقنه بمادة سامة فى عمان. ثم توالت الاغتيالات بعد ذلك بفعل تعاون العملاء مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، منها عملية اغتيال (إبراهيم بن عودة) قائد كتائب عز الدين القسام عندما إنفجرت به سيارته التى فخخها ابن عمه، وفجّرها رجال الموساد عن بعد. وفى ٢٠٠١/٨/١٠ ألقت أجهزة الأمن الفلسطينية القبض على أحد العملاء بتهمة التورط فى محاولة اغتيال مروان البرغوثى - أمين سر حركة فتح فى الضفة الغربية والمسجون حاليا فى إسرائيل - وقد اعترف العميل الذى تم إلقاء القبض عليه أنه أعطى الموساد معلومات كاملة عن البرغوثى، مما سهل على الإسرائيليين تمييز سيارته وإطلاق صاروخين مضادين للدبابات عليها، ولكن السيارة التى تم تدميرها لم يكن بها البرغوثى بل مساعده (مهند أبو حلاوة). وفى يناير ٢٠٠٢ استشهد رائد كرامى القيادى فى كتائب شهداء الأقصى بواسطة عميل إسرائيلى، وفى يوليو ٢٠٠٢ القت طائرة قنبلة تزن طنا على منزل صلاح شحاتة أدت إلى إستشهاده ومعه ١٤ آخرين من نشطاء حماس. وفى سبتمبر ٢٠٠٢ تم اغتيال محمد ضيف أحد قيادى حماس فى غارة جوية، وفى مارس ٢٠٠٣ جرى اغتيال إبراهيم المقاومة أيضا فى غارة جوية بجنوب غزة. وفى يونيو ٢٠٠٣ أصيب عبد العزيز الرنتيسى نائب رئيس حركة حماس بجروح فى غارة جوية على غزة، وفى ٢١ أغسطس استشهد ثلاثة من قادة حماس أبرزهم إسماعيل أبو شنب فى هجوم صاروخى من مروحية. وفى غارات جوية متتابعة أيام ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٣ استشهد تسعة من نشطاء حماس وأصيب آخرون. وفى أول سبتمبر ٢٠٠٣ استشهد أحد أعضاء حماس فى غارة جوية. وفى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ استشهد ١٤ من نشطاء حماس فى غارة جوية على معسكرات النصيرات فى غزة. وفى ٢٥ ديسمبر من نفس العام استشهد سبعة من نشطاء الجهاد فى غارة جوية على غزة. وفى ٧ فبراير ٢٠٠٤ إستشهد إثنين من الجهاد الإسلامى فى هجوم جوى بالصواريخ على غزة. وفى ٢٨

فبراير ٢٠٠٤ إستشهد ثلاثة من تنظيم الجهاد فى غارة جوية على غزة. وفى ٣ مارس ٢٠٠٤ استشهد ثلاثة من نشطاء حماس فى هجوم بالصواريخ من مروحية على سيارتهم فى غزة.

- وقد وصف إيريل شارون رئيس وزراء إسرائيل الأسبق الهجوم الجوى الذى شنته مروحية إسرائيلية ضد مقر مركز أبحاث حركة حماس بأنه "انجح هجوم يشنه الجيش الإسرائيلي". ذلك أن الصاروخ الذى إنفجر فى الغرفة التى كان مجتمعا فيها عناصر مهمة من حماس، ودخل الطابق المحدد ومن النافذة المحددة، تم توجيهه عبر شعاع ليزر، وكان الهدف مضاءاً بشعاع ليزرى غير مرئى من عميل موجود على الأرض. ذلك أن إضاءة الهدف عبر حزمة ضوئية من الليزر لا ترى بالعين المجردة، تمكن جهاز رصد وتوجيه الصاروخ المسلح به المروحية يحمله الشعاع اليزرى إلى هدفه.

- كما يرجح نجاح الطائرات الإسرائيلية فى إصطياد سيارات قيادات ونشطاء المنظمات الفلسطينية إلى قيام العملاء برش هذه السيارات بمادة كمياوية عديمة اللون والرائحة تعطى إشعاعات تلتقطها الطائرة فى الجو، وبذلك يتم التعرف على خط سير السيارة المستهدفة، ثم تتولى الصواريخ المهمة بعد ذلك.

- وفى ٢٢ مارس ٢٠٠٤ نجحت الموساد فى اغتيال الشيخ أحمد يسن رئيس حماس بواسطة صاروخ من طائرة إسرائيلية أطلقت عليه أثناء عودته من صلاة الفجر إلى منزله. وفى ٧ إبريل ٢٠٠٤ استشهد د. الرنتيسى خليفة الشيخ أحمد يسن فى رئاسة حماس. أما الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات فقد تعرض لـ١٣ محاولة اغتيال، وكان ينجو منها جميعا فى اللحظات الأخيرة، حتى وفاته فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٤ فى باريس، ويومها قال مصدر مقرب منه أن أحد مساعديه قام بتسميمه إشعاعيا بالإتفاق مع الموساد. أما خالد ميشعل رئيس حماس فقد أفاد أن إسرائيل وصلت إلى طعام ودواء عرفات من خلال عملاء فلسطينيين فى مقر المقاطعة برام الله قبل أن ينتقل للعلاج فى باريس، ولهذا السبب رفض الفرنسيون تشريح الجثة وصرّحوا بالدفن دون إصدار شهادة وفاة.

- وغنى عن القول أن الاستخبارات الإسرائيلية لم تكن لتنجح فى تحقيق أهدافها باغتيال هذه الأعداد من قادة ونشطاء وكوادر منظمات المقاومة الفلسطينية، وبلغ عددها ١٦٠ قيادة فلسطينية منذ إنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وحتى بدء الحرب على غزة دون أن تكون أيدى العملاء الفلسطينيين وراء ذلك بإمداد الاستخبارات الإسرائيلية بالمعلومات الدقيقة والكاملة والموقوته عن أماكن وتحركات ونظام عمل هذه الشخصيات الفلسطينية.

٦- دور العملاء فى الاستخبارات الإسرائيلية

- اعترف الجنرال ديفيد تسور القائد السابق لسلاح الحدود الإسرائيلى فى مقابلة مع موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" على الإنترنت أن عملاء لإسرائيل اخترقوا حماس قد سهّلوا اغتيال هذه القيادات الفلسطينية السابق الإشارة إليها. وفى رده على سؤال عن دقة المعلومات التى أتاحت اغتيال كل من الشيخ ياسين ود. الرنتيسى أجاب "إننا بارعون فى استخدام الاستخبارات البشرية لجمع المعلومات .. إننا نستثمر الكثير من الجهود ليكون لنا عملاء، ونجحنا فى تحقيق نتائج مذهلة فى هذا المجال".
- وكما اعترف الإسرائيليون بتجنيدهم العملاء واعتمادهم عليهم، واعترف أيضا مسئولون فلسطينيون بوجودهم. فقد صرّح توفيق طرباوى رئيس المخابرات الفلسطينية فى الضفة الغربية: "أن من باعوا أنفسهم للشيطان لن يجدوا مكانا يدفنون فيه". وأوضح أنه تم اعتقال عدة مئات مشتبه فيهم بالعمالة لإسرائيل، أحيل عدة عشرات منهم للمحاكمة،وأعدم عشرة منهم.
- ويرجع إعتماد الاستخبارات الإسرائيلية على العملاء فى تلبية احتياجاتها المعلوماتية، رغم ما تتمتع به من تفوق تكنولوجى، إلى حقيقة مهمة أثبتتها الحروب الإقليمية الأخيرة التى خاضتها الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق، حيث لم تفلح وسائل المخابرات والاستطلاع الفضائية والجوية والإليكترونية وحدها فى الحصول على ما تحتاجه من معلومات يقينية عن الشخصيات التى تستهدف قتلها أو إعتقالها، حيث احتاجت إلى جهود عناصر المخابرات البشرية فى استكمال أنشطة الاستطلاع الفضائى والجوى والأليكترونى. وأبرز مثال ذلك عملية اعتقال صدام حسين، والتى نجحت المخابرات البشرية وحدها فى الإمساك به فى ديسمبر ٢٠٠٣. وقد أكد هذه الحقيقة "مناحم لانداو" مدير القسم العربى بجهاز الأمن الإسرائيلى (شاباك) حين قال: "بدون هؤلاء العملاء لا يمكننا أن ننجز شيئا فى حربنا ضد الإرهاب الفلسطينى". وهو ما يؤكد على حقيقة خطيرة، وهى أنه بدون هؤلاء العملاء لم يكن لعمليات الاغتيال التى تمت أن يكتب لها النجاح.

٧- أساليب تجنيد العملاء

- لقد جعلت فترة الاحتلال الإسرائيلى الطويلة للأراضى الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، لأجهزة الأمن الإسرائيلى يدا طولى فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ التى نقلت أجزاء من الأراضى المحتلة إلى السلطة الفلسطينية، أصبح تجنيد العملاء مهمة أساسية لأجهزة الأمن الإسرائيلية التى استمرت عناصرها تعمل فى الضفة والقطاع حتى بعد أن تسلمتها السلطة.
- ولقد دأبت هذه الأجهزة الأمنية على إتباع أسلوب واحد، وإن كان متعدد الأنماط فى اصطياد العملاء المتوقعين هو أسلوب (الإسقاط)، وذلك عبر المال أو النساء أو توريط أحد أفراد عائلة العميل فى

فضيحة أخلاقية والتهديد بكشفها، فيما تتم بعد ذلك عملية إستدراجه. ولقد كانت المسائل الأخلاقية في كثير من الحالات هى التى أدت إلى تصفية كبار قادة فصائل المقاومة الفلسطينية، مثل الشهيد صلاح شحاته القائد العسكرى الميدانى لحركة حماس، حيث تم الإيقاع بالعميل "أكرم الزمطة" من خلال توريطه جنسيا وتصويره فى مشاهد لا أخلاقية، وفى كل مرة كان يجرى تهديده بفضح أمره إذا لم يحافظ على علاقته مع الاستخبارات الإسرائيلية، وبعد ذلك أوكلت له مهمة متابعة وتعقب الفلسطينيين الذين يطلقون النار على الإسرائيليين، وأن يتعقب عدة خطباء مساجد، وبعد أن وصل إلى مرحلة لا يمكنه فيها التراجع، أصبح يبادر بنفسه بالاتصال من أجل الإبلاغ عن نشطاء الانتفاضة دون أن يطلب منه ذلك.

- والعملاء على عدة أنواع منهم عالى الثقة ومنهم متوسط الثقة، وذلك بحسب الكفاءة والنشاط الذى يتحرك من خلاله العميل، وتأسيساً على ذلك يوزع هؤلاء على الأعمال. فمنهم من يستخدم لجمع المعلومات، ومنهم من يستخدم فى المراقبة والمتابعة، إلا أن القليل منهم من يستخدم فى التنفيذ، وهى الحالة التى تم التعامل معها عبر اغتيال الشهيد يحيى عماش عندما تم رصد الشهيد وتمرير هاتف محمول له عبر أحد الأقارب، ومن ثم متابعته وتم تفجير الجهاز أثناء استخدامه.
- وكما سقط بعض العملاء بفعل التهديد، وآخرون بفعل الوعيد، سقط كثيرون آخرون بفعل الوعود بامتيازات خاصة، ولعل أشهر أسلوب متعارف عليه فى التجنيد، يبدأ بزيارة يقوم بها أحد ضباط (الشاباك) أو (الشين بيت) لمنزل أحد الذين تتوسم فيه الاستخبارات الإسرائيلية إمكانية التعاون، وبمجرد الزيارة التى غالبا ما تتم بصورة علنية، تبدأ التساؤلات من الجيران، وتبدأ عملية المساومات والمفاوضات فى الداخل فإذا رفض العمل، فالعقاب الأسهل هو تشويه السمعة - أو ما يعرف "باغتيال الشخصية" - والذى يتمثل بتكرار زيارات العناصر الأمنية الإسرائيلية، وعقوبات بالسجن له ولأفراد أسرته والتهديد باعتداءات جنسية على نساء الأسرة .. وغيرها من العقوبات الشنيعة الأخرى مثل احتجاز النساء وهدم المنازل. أما إذا استجاب العميل، فيبدأ سيناريو يتم فيه صناعة "بطل من ورق"، حيث يتم القبض عليه لإبعاد الشبهة عنه، ولا مانع من تعذيبه داخل السجن، مع تسريب معلومات وحكايات عن قوة التعذيب، وقدرته على الصمود، ويظل فى السجن أسابيع يتم بعدها الإفراج عنه لعدم وجود تهمة محددة يحاكم بسببها ليخرج "بطلا" فى أوساط الفلسطينيين، ولا مانع من القبول بتشدده الظاهرى، وبعدها يبدأ عمله دون أن يلفت نظر أحد، أو يشكك فى وطنيته أحد. وتتم بعد ذلك المقابلات بينه وبين العنصر الأمنى المسئول عنه فى سرية تامة لتسليمه التكليفات، وتقديم المعلومات المطلوبة منه. ولذلك تعتبر السجون والمعتقلات الإسرائيلية أكبر "مخزن" لصنع العملاء.

- وقد أكدت الاعترافات التى أدلى بها العميل أحمد محمود أبو عيشه أنه كان يتعامل مع الموساد منذ عام ١٩٨٢، حيث إلتقى بضابط المخابرات الإسرائيلى أكثر من أربعين مرة مقابل حصوله على ألف شيكل فى كل مرة. كما اعترف بأنه كان يقدم معلومات دقيقة عن حماس والجهاد والجبهة الشعبية وفتح وتحركات رجال الأمن الوقائى. أما عن دوره فى اغتيال الشهيد صلاح الدين درزوة فى نابلس، فقد قال "لقد تابعته ثلاثين يوما قبل اغتياله كظله، أصلى معه فى مسجد القسام، وأستفسر منه عن فتاوى دينية تقربا منه"، أما فى اليوم الذى قررت فيه الموساد اغتياله، فقد زوّد العميل أبو عيشه الموساد بمعلومات كاملة عن كل تحركاته ولون سيارته، وهو ما مكّن الإسرائيليين من تدمير سيارته بصاروخين قضيا عليه فى الحال.
- وكشف حسن أبو شعيرة عن بعض تفاصيل التجنيد، عندما عرض عليه العمل لصالح إسرائيل، فأبلغ الأجهزة الفلسطينية المسئولة التى طلبت منه مجاراة الضابط الإسرائيلى الذى تولى تجنيده، وهو العقيد يهودا أورى عن طريق عميل قديم يدعى أيوب دعورة معروف بتعامله مع سلطات الاحتلال، وعندما اقترب أبو شعيرة من الضابط الإسرائيلى أطلق عليه النار من مسدسه فأرداه قتيلا وأصاب أحد مرافقيه، وكان الحادث خسارة كبيرة للمخابرات الإسرائيلية، فقد كان هذا الضابط مسئولا عن قتل نشطاء الانتفاضة، وأبرزهم حسن عبيدات فى بيت لحم.
- وتتفاوت التقديرات فى عدد العملاء الفلسطينيين، فبينما تشير تقديرات إسرائيل إلى أن عددهم يصل إلى ٤٥ ألف عميل، تشير تقديرات فلسطينية إلى أن عددهم لا يزيد عن ٣٠٠٠ فلسطينى، وإن كان هناك عدد أقل داخل إسرائيل كانوا يقيمون فى قرية "الدهنية" قرب مطار غزة، ومعظم قاطنيها من الغجر، وقد رحّلتهم إسرائيل إلى داخل الخط الأخضر بعد اتفاقية أوسلو، وحاولت إسكانهم فى مناطق تمركز عرب إسرائيل، إلا أنهم لفظوهم ورفضوا وجودهم، فأنشأت إسرائيل لهم قرية خاصة أسمتها "فحمة" بالقرب من جنين.
- ومع إنغماس العملاء أكثر فأكثر فى عملهم، أصبح مطلوباً منهم التسلل إلى قيادات الفصائل الفلسطينية على أعلى المستويات واختراق هياكلها السياسية والأمنية والعسكرية، بل وفى مختلف هيئات ومؤسسات المجتمع الفلسطينى فى المدن والقرى والمخيمات والمساجد والأديرة، لمتابعة كل حركة وسكنة معارضة لإسرائيل. ويتساءل موشى "كوبربرج" أحد ضباط "شين بيت" المتقاعدين "متى كانت إسرائيل بدون متعاونين فلسطينيين؟". ويصف أساليبه فى تجنيد العملاء بأنها شديدة البراعة، وتتركز على خلق شعور باليأس والخيبة بين الناشطين الشباب فى منظماتهم الفلسطينية، وذلك بتسليط الضوء على التذبذب فى خطاباتها، أو فى فشلها فى تحقيق الدولة الفلسطينية التى تزعم أنها تقاتل من أجلها. وقد استطاع كوبربرج أن يقنع بعض الفلسطينيين بأنهم سيخدمون أهلهم بشكل

أفضل، إن هم تعاونوا مع إسرائيل بسبب ما سيحصلون عليه من ضمانات للتحرك بحرية داخل الضفة الغربية. ويضيف كوبر برج: "إن التجنيد الناجح للمتعاونين يستند إلى بناء الثقة، وعليهم أن يفهموا جيدا أسباب العمل معنا. نحن أصحاب حرفة، وهم يتعاونون لأننا نخبرهم بالحقيقة، فإذا أردتُ أن أجنّد شابا فى سن الثامنة عشرة، فعليه أن يؤمن بوجود قناعة مشتركة بيننا، فأنا أقول له أننى أيضا أريد منع سفك الدماء، ومع مرور الوقت سيجد أننى صادق"، وإذا فشلت هذه الأساليب، فهناك المال .. وفى ذلك يقول كوبربرج: "علىَّ أن أجعلهم يعرفون أننا كرماء". ثم يوضح أسلوب الاقتراب من المرشح لأن يكون عميلا، فيقول: "بالنسبة للطالب الجيد والمعتدل، فنحن لا نقترب منه، ولكن إذا كان متطرفا، نستطيع أن نقول له أنه يعيش فى حلم، وأحيانا، حتى إذا لم يصبح متعاونا، فإن الحديث معه يمكن أن يبعده عن القيام بهجوم مستقبلى ضدنا". وقد يستغرق كسب المتعاون أحيانا ساعة واحدة، وأحيانا يستغرق أشهراً كثيرة. وبعد كسب العميل يتم تدريبه أولا على كيفية تجنب سبل اكتشافه، وأن عليه أن يحذر الجميع حتى أمه، إضافة إلى تجنب البذخ لإبعاد الشكوك عنه، كما يعده كوبربرج بأن توفر له إسرائيل الحماية فى حالة إكتشافه. ويؤكد كوبربرج أن "شين بيت" تدير شبكة واسعة من العملاء السابقين، الذين منحوا بطاقات هوية بأسماء أخرى، وتم إرسال بعضهم إلى الخارج، لكن هذا النوع من الحماية يمنح بشكل خاص للعملاء المنتمين إلى أعلى المراتب وظيفياً، وهذا ما يجعل العملاء الصغار يطالبون إسرائيل ببذل جهدا أكبر لحمايتهم، وبعضهم قام برفع دعاوى قضائية ضد إسرائيل.

- وبجانب التواجد المكثف للعملاء ومسئولى الاستخبارات والأمن الإسرائيليين داخل جميع المدن والقرى والبلدات والمخيمات الفلسطينية، فقد تم استحداث قيادتين إسرائيليتين متقدمتين للعمل مباشرة، الأولى تقع فى منطقة (إيريز) ومهمتها العمل داخل مدن قطاع غزة، والثانية فى "بيت إيل" ومهمتها العمل فى الضفة الغربية، حيث يباشر الضباط الإسرائيليون عملهم من هاتين النقطتين التى يتردد عليهما معظم الخارجين والداخلين إلى الضفة والقطاع.

٨- التعامل الفلسطينى تجاه العملاء

- استفاد الإسرائيليون من بند فى الملحقَ الأمنى لإتفاقية أوسلو ينص على أن العميل الإسرائيلى عندما يتم ضبطه من قبل السلطة الفلسطينية ويكون حاملا للهوية الإسرائيلية يجب تسليمه للجانب الإسرائيلى، وهو البند ذاته الذى سهل للعملاء سهولة وحرية العمل والحركة وعدم الخشية من إلقاء القبض عليهم. وهذا ما تم بالفعل عندما سلمت السلطة الفلسطينية عدداً من العملاء لإسرائيل بعد مطالبة الأخيرة بهم. وعندما كان يتم كشف عملاء جدد (مثل رسمى عبيد، وأبوخوصة)، وكانا من كوادر حركة فتح فى غزة، ولهما نشاط بارز فى مؤسساتها، ولكن عندما تم اكتشاف أمرهما وسجنا

لدى الاستخبارات الفلسطينية، سارع الإسرائيليون بتقديم ما يفيد حملهم للهوية الإسرائيلية، وتم تسليمهم فعلا لإسرائيل. وهذا الأمر دفع السلطة الفلسطينية إلى الإسراع بإعدام كل عميل فور اكتشافه، أو بعد إجراء محاكمة سريعة له، وهو ما دفع منظمات حقوق الإنسان لتقديم احتجاجات على ذلك.

- ولكن المشكلة لا تقتصر فقط على المحاكمات الصورية، فطبقا للبحث الذى قام به المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، هناك ما يقرب من ألف شخص قتلوا على أيدى أبناء جلدتهم بسبب الاشتباه فى تعاونهم مع إسرائيل، فى حين ثبت بعد ذلك أن نسبة من ثبت العمالة ضدهم من هؤلاء لم تزد عن ٤٥% فقط. حيث تم إطلاق الرصاص عليهم فى الشوارع من مجموعات أمن أهلية، ولم تستطع السلطة الفلسطينية ان تمنعهم من ذلك، خاصة وأن هذه الطريقة استخدمت أحيانا لتصفية الحسابات حول خلافات شخصية لا تمت بصلة لموضوع العمالة لإسرائيل. لذلك أصدرت السلطة الفلسطينية بيانا شدَّدت فيه على أنها الجهة الوحيدة المسئولة عن التعامل مع العملاء، وأنها ستتخذ إجراءات مشددة ضد أى جهة أو فرد ينفذ القانون بيده، كما قامت بحملة اعتقالات واسعة ضد جميع المشبوهين كإجراء وقائى للحد من أعمال الاغتيالات والملاحقة الإسرائيلية لنشطاء المقاومة.

الدور البارز للحرب النفسية[٤٠]

- كانت الحرب النفسية وسيلة وأداة مهمة فى حملة إسرائيل على حماس، فلقد قام الجيش الإسرائيلى بإختراق تردد فضائية (الأقصى) التابعة لحماس،وبث مواد دعائية ضد الحركة. وكانت إحدى هذه المواد الدعائية تهاجم قادة حماس خاصة د.محمود الزهار، حيث خلعت عليه الكثير من الصفات السلبية، واتهمته بالجبن والاختفاء عن الأنظار فى الوقت الذى كانت فيه غزه تتعرض للقصف. وفى محاولة لكسر الروح المعنوية لمشاهدى الفضائية التى تفترض إسرائيل أنهم من أنصار حماس، عرضت إحدى المواد الدعائية صورة كرتونية لمقاتل من كتائب القسام – الجناح العسكرى لحماس – وهو يرتجف خوفاً ويفر من ساحة المعركة، كما حرصت وسائل الإعلام الإسرائيلية على تضخيم قدرات الإستخبارات والقوات الإسرائيلية فى إصطياد وقتل قيادات بارزة فى حماس مثل الريان وصيام .. وغيرهم، وأنها قادرة على الوصول إلى كافة القيادات السياسية والعسكرية فى حماس، وذلك بهدف خفض الروح المعنوية لدى كوادر حماس، وإفقاد الشعب الفلسطينى الثقة فى قدرة هذه الحركة على قيادته ومواجهة إسرائيل، إلى جانب إبراز فشل حماس المتكرر فى أسرجندى واحد خلال هذه الحرب.
- وفى الوقت نفسه قام الجيش الإسرائيلى، مستغلاً تفوقه التقنى بإختراق بث إذاعة "صوت الأقصى" التابعة لحماس، وبث فيها مواد دعائية أخرى تصف فيها حركة حماس بالإرهابية، وأنها حركة لا

تعنيها مصلحة الشعب الفلسطينى، وأنها أداة فى يد إيران وعدوة السلام .. إلى غير ذلك من الإتهامات. وإلى جانب إختراق بث فضائية "الأقصى" وإذاعة "صوت الأقصى" قام الجيش الإسرائيلى بإسقاط عشرات الآلاف من المنشورات والبيانات باللغة العربية على التجمعات السكانية الفلسطينية خاصة تلك المناطق التى تشهد مواجهات، وتحديداً بلدتى ميت لاهيا وبيت حانون، ومخيم جباليا شمال غزه، والضواحى الشرقية والجنوبية من مدينة غزه وقرية المغراقة، ومدينة رفح، تدعو فيها الجماهير لعدم التعاون مع حماس، وعدم تقديم المساعدة لمقاتليها وعدم إيوائهم، هذا إلى جانب إتهام قادة حماس السياسيين والعسكريين بالجبن والهروب من المعركة، وعدم تحملهم لمسئولياتهم السياسية والأمنية تجاه شعب غزة بعد التسبب فى تعريضه للهلاك، هذا إلى جانب إتهام حماس بالعمالة لكل من إيران وسوريا، وأنها تنفذ الأوامر التى تمليها عليها كل من طهران ودمشق، وبما يتفق مع مصالحهما بغض النظر عن مصلحة الشعب الفلسطينى، وأن حماس تحولت إلى ذراع لإيران فى غزة إلى جانب ذراعها الأخرى المتمثلة فى حزب الله الممتدة فى لبنان. هذا الإضافة لاتهام حماس بأنها الطرف الذى يمنع الفلسطينيين فى قطاع غزه من العيش فى سلام وإزدهار إقتصادى.

- كما إستخدمت إسرائيل فى نفس الوقت وسائل إعلامها الرسمية الناطقة باللغة العربية التى يتم إلتقاطها فى الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول العربية فى محاولة تشويه حماس. حيث منح التلفزيون والإذاعة الإسرائيليان الناطقان باللغة العربية، معلقين يهود يتحدثون العربية بطلاقة مساحة كبيرة لمهاجمة حماس، وإتهام قيادتها بأنها تتخذ من ملجأ تحت مستشفى دار الشفاء فى غزة ملجأ لها، وأن بعض قادة حماس هربوا إلى مصر، وبعض منهم يختبئ فى مقار بعثات دبلوماسية، ومن الإشاعات المروجة أيضاً أن حماس تدفع رواتب العاملين فيها فى مستشفى الشفاء الذى تستخدمه أيضاً كمكان للإجتماعات. وأن مقاتلى الحركة يرتدون زى العاملين فى القطاع الطبى، وأن كثيراً من الوحدات فى كتائب القسام إنهارت، وأن العسكريين خلعوا زيهم العسكرى وباتوا يختبئون وسط الناس بثياب مدنية.

- ولقد أستبقت القيادتان السياسية والعسكرية فى إسرائيل تنفيذ العملية العسكرية فى غزة بحرب داخلية نفسية أدخلت فيها الإسرائيليين إلى وضع أظهرت فيه حماس كقوة عظمى تساوى بقدراتها قوة "حزب الله" وإيران وسوريا، بالإضافة إلى التحذير من خطر أن تتحول غزة إلى ولاية إيرانية محاذية للحدود الإسرائيلية. وعلى مدار أشهر طويلة، قارن عسكريون وسياسيون إسرائيليون وضعية غزة بجنوب لبنان، سواء فى الفترة الممتدة بين الإنسحاب الإسرائيلى عام ٢٠٠٠ وحتى حرب يوليو ٢٠٠٦، ثم الفترة التى تلت قرار مجلس الأمن الدولى ١٧٠١. وبحسب تقارير كثيرة

حاولت القيادة الإسرائيلية إقناع الإسرائيليين بأنه فى حال تقررت محاربة "حماس"، فإن المعارك ستكون صعبة وخطيرة. كما نشرت تلميحات إلى أن الجيش الإسرائيلى - خاصة الإحتياط - يستعد لمثل هذه المواجهات، وأنه على مدار السنة يتدرب مستخلصاً فى ذلك العبر من حرب لبنان الثانية. وكما قال الكاتب عاموس جلبواع: "ترسخت فى أذهان الإسرائيليين فكرة الدخول إلى غزه كمن فى إنتظاره كارثة .. حتى أصبحت إيماناً دينياً، إذ شملت التقارير:

* "حماس قدرة عسكرية نوعية".
* "مقاتلوها الذين تدربوا فى إيران ينتظرون الجيش الإسرائيلى بعيون مليئة بالقتل".
* "حماس لها منظومات دفاعية متينة، وستالينجراد هى لعبة أطفال بالقياس إليهم".
* "الجيش الإسرائيلى سيتكبد خسائر فادحة للغاية لمئات القتلى وآلاف الجرحى، الدبابات ستحترق والجبهة الداخلية ستصبح جحيماً".

- وقالوا فى حربهم النفسية هذه: "إذا دخلنا القطاع فلن نعرف كيف نخرج، سنسقط فى وحل غزه كما سقطنا فى الوحل اللبنانى، وستندلع إنتفاضة ثالثة وحشية، وسيسقط رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس". وفى هذا الصدد قالوا الكثير، وفى الملخص هناك صعوبة "الإنتصار فى غزه".
- ولم تكن هذه التقارير بعيدة زمنياً عن موعد إنطلاق العملية العسكرية "الرصاص المصبوب"، والتى تميزت بعنصر المفاجأة النوعية فى بدايتها من حيث أنها بدأت يوم السبت العطلة الدينية التى لا يقاتل فيه الإسرائيليين، ولكن كما رآها البعض فإن إثارة هذه التقارير جاءت لتكون الفرصة ممكنة للحديث عن "جبروت الجيش الإسرائيلى". فأمام ما أثاره من قوة وقدرات لـ "حماس" لا تقل عن قدرة "حزب الله"، كان يتعين على الجيش الإسرائيلى أن يستخدم أقصى درجات العنف وبطش القوة عند التعامل مع حماس، حيث أعطت هذه التقارير التى ضخمت من قوة حماس على غير الحقيقة المبرر للجيش الإسرائيلى أمام الرأى العام المحلى والعالمى ليستخدم آلية الحربية بأقصى طاقاتها ضد حماس، وليعلن "لم نعد ذلك الجيش الذى فقد هيبته فى حرب لبنان لتكتمل صورة النصر ونشوتها". وهنا يحذر جلبواع من خطر الثمالى من النصر، فيستطرد قائلاً: "محظور أن نبدأ بالإعتقاد أن ما كان صحيحاً وحيداً فى ساحة غزة سيكون صحيحاً لساحات قتالية أخرى".
- وفى جانب آخر من المقارنة، يقول الكاتب عاموس هرئيل: "من دون شك فإن رئيس أركان الجيش جابى أشكنازى، وقائد المنطقة الجنوبية يوآف جلانت، أدارا المعركة على مستوى جيد ولايقاس بالطريقة التى أديرت بها حرب يوليو فى لبنان". ولكن لفت هرئيل: علينا الإنتباه إلى أن الحديث لا يدور عن ذات الخصم، وعلينا الحذر من إستخلاص إستنتاجات مغلوطة بالنسبة لشكل المواجهة التالية فى لبنان إذا إندلعت. ذلك أن الجيش الإسرائيلى إستخدم فى غزة خمسة ألوية فقط فى منطقة

صغيرة لا توجد صعوبة فى التوفير لمثل هذه القوة تغطية كبيرة من سلاح الجو، كذا الإستخبارات ووسائل النقل، كما أن التهديد على الجبهة الداخلية كان صغيراً نسبياً. ثم يصل هرنيل فى تحذيره إلى أبعد من ذلك حيث إيران فيقول: "صحيح أن إسرائيل قدمت فى غزه عرضاً جوهرياً، نأمل فى أن يردع حماس عن هجمات أخرى على أراضيها، وإستخدم جيشنا الكثير من القوة والقليل من الحيرة، وهنا ينبغى علينا أن نطرح إذا لم تكن إسرائيل مدَّدت الحرب لزمن أطول مما ينبغى، فرسخت بذلك فكرة صمود حماس، هنا علينا الحذر من نسيان وجود مشاكل أكبر، فعلى مدى الزمن الذى قصفنا فيه غزه، لابد من أن أجهزة الطرد المركزى فى ناتانز (فى إيران) كانت تواصل عملها (فى تخصيب اليورانيوم)".

الدروس الإستراتيجية والتكتيكية[٤١]

- لقد رأى كل من الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى أنه حقق أهدافه السياسية والإستراتيجية من الحرب طبقاً لرؤيته الخاصة، ومن المتوقع ـ كما هو الحال عقب كل حرب أو صراع مسلح أومعركة ـ أن يقوم كل طرف بإعادة دراسة وتحليل الحرب التى دارت على غزة من جميع جوانبها، تمهيداً للإستفادة منها وتلافيها فى الصراع المباشر والقادم بينهما، بل ستكون الحرب على غزة أيضاً موضع دراسة وتحليل من جانب أطراف إقليمية أخرى لا تستبعد دخولها فى المستقبل القريب فى صراع مسلح مع إسرائيل مثل إيران وسوريا وحزب الله، اكتشفت فى حرب غزه وسائل قتال جديدة إستخدمتها إسرائيل وأساليب قتالية جديدة لم تستخدمها فى حروبها السابقة،وستستخدمها بالقطع فى حروبها القادمة.
- ومن أبرز الدروس الإستراتيجية التى كشفت عنها الحرب على غزه، أنها رغم محدودية رقعتها الجغرافية، إلا أنها تدخل فى إطار حروب الصراع العربى-الإسرائيلى الممتد، والتى تشكل الجولة السابعة فيه بعد الجولة السادسة فى لبنان ٢٠٠٦، وسيتلوها بالقطع جولات صراع مسلح أخرى، طالما أن كل طرف من أطراف الصراع ممسك بأهدافه القومية والإستراتيجية. فهى من جانب إسرائيل أهداف توسعية على حساب الأراضى والشعوب العربية، ومن جانب العرب أهداف دفاعية قائمة على دفع العدوان والتمسك بالإستقلال ووحدة الأراضى، كما أن كل طرف يسعى لإمتلاك قدرات ردعية تمنع الطرف الآخر من اللجوء إلى الخيار العسكرى لتحقيق أهدافه. لذلك يصر كل طرف على تحقيق نجاحات له ـ ولو تكتيكية ـ فى كل حرب أو معركة تخوضها مع الطرف الآخر، مع عدم اليأس أو الإنصراف عن القتال، والإستفادة من دروس آخر المعارك لكى تكون ركيزه للتخطيط وإدارة المعركة التالية بينهما، هذا مع إدراك الطرفين أنه لا جدوى من اللجوء إلى المجتمع

الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة للدفاع عن الحقوق وإستعادتها، أو حتى كف العدوان وإزاحته، لاسيما بالنسبة للجانب الأضعف.

- ومن الدروس التى برزت فى مجال التخطيط للعمليات الهجومية الإسرائيلية والدفاعية بالنسبة لحماس، برز درس أهمية التخطيط طبقاً للإمكانات المتاحة لكل طرف، وتحقيق أكبر إستفادة منها، وفى إطار الظروف المحيطة بكل طرف. إلى جانب دراسة عناصر القوة والضعف للطرف الآخر، والعمل على إضعاف عناصر القوة وإستغلال وإستثمار نقاط الضعف فيه. فقد إستغلت إسرائيل سيادتها الجوية فى توجيه ضربات قاصمة لكل مكان فى قطاع غزه يشتبه فى وجود عناصر قيادية أو عسكرية لحماس فيه، ولم تفرق إسرائيل فى ذلك بين أهداف عسكرية وأخرى مدنية، مستغلة فى ذلك عدم توافر أسلحة مضادة للطائرات لدى حماس. وهو فى المقابل الدرس التى أستوعبته حماس، حيث ستسعى بكل الطرق لإمتلاك أسلحة وصواريخ كتف مضادة للطائرات لتُحيِّد بها فى الحرب القادمة السيادة الجوية الإسرائيلية إلى حد ما، خاصة وأن مثل هذه الأسلحة - كالرشاشات ١٢,٧مم و١٤,٥مم - وأيضاً صواريخ الكتف المضادة للطائرات - مثل سام٧، ٩ - سيكون من الصعب على المقاتلات الإسرائيلية إكتشافها وتدميرها بالنظر لصغر حجمها وسهولة إخفاءها ونقلها من مكان لآخر، وهو الأمر الذى يرتبط إرتباطاً وثيقاً بضرورة إعادة النظر فى إعداد الشعب والأرض - خاصة المناطق السكنية - للدفاع، لاسيما فى مجال الدفاع المدنى من حيث إقامة الملاجئ المناسبة للمدنيين لحمايتهم من القصف الجوى والبرى، والمستشفيات ووسائل النقل إليها من عربات إسعاف وسيارات، ووسائل العلاج والعمليات الجراحية تحت الأرض، وبما تستلزمه من أطقم جراحه ومعدات وأدوية.. إلخ.

- وفى إطار حرب الصواريخ برز فى الجانب الإسرائيلى نقطة ضعف خطيرة، وهى إستمرار عدم قدرة وسائل الدفاع الصاورخى لديها فى التصدى للصواريخ قصيرة المدى والتى تحلق على إرتفاع منخفضة خارج تغطية رادارات أنظمة الدفاع الصاروخى مثل (حيتس) و (باتريوت) التى تتعامل مع صواريخ بالستية متوسطة المدى، مثل (سكود) و(شهاب)، وأن ما أعلنت عنه إسرائيل من أسلحة دفاع صاروخى لمواجهة الصواريخ قصيرة المدى - مثل منظومة (القبة الحديدية) والمنظومات الأمريكية (ثاد) و (سكاى جارد)، لم تدخل بعد نطاق الخدمة الميدانية، بل إن معظمها لايزال قيد التجارب الميدانية، وهو ما سيفرض على إسرائيل اللجوء بسرعة لإستيراد منظومات دفاع صاروخية أمريكية تكون فى الخدمة فعلاً، مثل منظومة (فالنكس) وهى عباره عن مدفعين رشاشات متوسطة عيار ٢٠مم قادرين على إطلاق ٦٠٠٠ قذيفة فى الدقيقة، ويتم توجيهها بواسطة رادار يتعقب الصاروخ المعادى فور إكتشافه وإطلاق نيران كثيفة عليه بهدف إسقاطه وتدميره فى الجو فى

دائرة قطرها ١٢٠٠متر، ويتوقع أن تحصل إسرائيل على هذه المنظومة وتدخلها الخدمة على الفور للدفاع عن المدن الحدودية فى شمال وجنوب إسرائيل، حتى يتم إستكمال تطوير المنظومات الأخرى المشار إليها أنفاً. كما تقوم إسرائيل بتطوير منظومة أخرى جديدة بالتعاون مع شركة (ديتاون) الأمريكية - يطلق عليها "شريبط كسميم - الصولجان السحرى" يعتمد على فكرة تحويل الصاروخ جو/جو (بايثون) إلى صاروخ مضاد للصواريخ يطلق من قاعدة أرضية وموجه بالرادار ضد الصواريخ المعادية منخفضة الإرتفاع. هذا إلى جانب إهتمام إسرائيل بدعم وحماية الجبهة الداخلية ضد هجمات صاروخية متوقعة من أربعة إتجاهات إستراتيجية غزه، وجنوب لبنان، وسوريا، وإيران - فى وقت واحد، وتستخدم فيها صواريخ شهاب مسلحة بروؤس كيماوية وبيولوجية، وبعدد ١٠٠ صاروخ كل قادر على تلويث ٥٠ هكتار بإجمالى ٥٠٠٠ هكتارفى المنطقتين الوسطى والساحلية، المزدحمتين بالمناطق السكانية والأهداف الإستراتيجية، وبما يحدث كارثة تلوث فى إسرائيل يروح ضحيتها حوالى ٢٠٠٠-٣٠٠٠ قتيل، وهو ما هددت إسرائيل إذا ما حدث هذا السيناريو أن تضرب إيران بقنابل وصواريخ كروز نووية من غواصاتها الثلاث طراز دولفين التى ستنشرها فى خليج عمان. لذلك حرصت إسرائيل على إجراء عدة مناورات تحت اسم (نقطة تحول) آخرها (نقطة تحول-٣) التى استمرت خمسة أيام من ٢٠٠٩/٥/٣١ إلى ٢٠٠٩/٦/٤، برزت فيها دروس التصدى بوسائل الدفاع الصاروخى المتاحة لهجمات صاروخية معادية من أربعة إتجاهات إستراتيجية فى وقت واحد، وكيفية التصدى لها أيضاً بوسائل الدفاع المدنى السلبية، وإدارة الحرب فى الجبهة الداخلية التى يتوقع أن تكون الهدف الرئيسى لهذه الهجمات الصاروخية، وقياس مدى قدرتها على الصمود أمام مثل هذه الهجمات، إلى جانب تدريب آخر سبق هذه المناورات بعدة أيام واستمر ثلاثة أيام قامت به عدة أسراب جوية مقاتلة طرازات (ف-١٥) و(ف-١٦) وقطعت فيه مسافات طويلة تعدت ١٠٠٠كم، حيث وصلت إلى جبل طارق فى غرب البحر المتوسط، والساحل اليونانى وبحر إيجه فى شمال البحر المتوسط، وإعادة الإمداد بالوقود فى الجو، وقصف أهداف مشابهة للمنشآت النووية الإيرانية ووسائل الدفاع الجوى المدافعة عنها، ومراكز القيادة والسيطرة التى تديرها، إلى جانب المطارات الإيرانية ومواقع تمركز وإطلاق الصواريخ شهاب، بإعتبار القوات الجوية الإسرئيلية هى المستوى الأول من الردع الإستراتيجى، بما تحمله من قنابل وصواريخ تقليديه، ثم يأتى المستوى الثانى للردع بالقنابل والصواريخ النووية التى تحملها المقاتلات والصواريخ (أريحا) والصواريخ كروز من الغواصات دولفين.

- أما فى جانب حماس، فإن أبرز الدروس التى استخلصتها من حرب الصواريخ أنها لا تحقق هدف الردع الذى تتوخاه وتستهدفه حماس، طالما أن الصواريخ تطلق بأعداد فردية لا تحقق التدمير

والخسائر البشرية التى تسعى لتحقيقها حماس. ولذلك ينبغى أن يتم إطلاق الصواريخ بأعداد كبيرة بإتباع إستراتيجية (الإغراق الصاروخى) ضد الأهداف الإستراتيجية والسكانية ذات الأهمية الخاصة، مثل مدن بئر سبع وميناء أشدود، وقد تحصل حماس مستقبلاً على صواريخ أبعد من (جراد) تطول تل أبيب مثل الصاروخ الإيرانى (زلزال ١، ٢). ومن ثم فإن سعى حماس فى المستقبل سيكون فى هذا المجال بهدف بناء ترسانة ضخمة من الصواريخ أرض/أرض - سواء بالتصنيع المحلى أو بالتهريب من الخارج - لتطول هذه الأهداف الإسرائيلية، ولتقصفها بأعداد كبيرة، مع تجهيز مستودعات التخزين ومواقع الإطلاق اللازمه لذلك بطول الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة، وبحيث تكون محصنة بدرجة كافية تحت الأرض. ولن تكون حماس فى حاجة لتوجيه دقيق لهذه الصواريخ، لأن أية إصابات فى المدن الإسرائيلية المذكورة آنفاً سيحقق الهدف الذى تنشده حماس. مع ضرورة التحسب لردود الفعل الإنتقامية الإسرائيلية بواسطة هجماتها الجوية والبرية ضد أهداف سكانية وعسكرية فى القطاع، وبما قد يؤدى إلى شبه تدمير شامل.

- وقد برز درس آخر مهم أثناء سير العمليات الجوية والبرية، وهو إختصار الزمن إلى أدنى حد بين إكتشاف الأهداف والتعامل معها، سواء بالمقاتلات أو المروحيات أو الطائرات بدون طيار. ويرجع ذلك إلى دقة وسائل الإستخبارات البشرية والتصوير الجوى بالطائرات بدون طيار المسلحة بصواريخ يتم إطلاقها ضد الهدف الذى يتم تصويره ونقل صورته إلكترونياً فى نفس لحظة إكتشافه إلى مركز إدارة الطائرات بدون طيار التى تصدر أوامرها فورياً بإطلاق الصواريخ عليه، ولذلك سيتعاظم دور هذه الطائرات بدون طيار فى الحرب القادمة سواء من حيث مدة بقاءها فى الجو وسرعتها للتغلب على الأسلحة المضادة للطائرات، وأيضاً من حيث قدرتها التسليحية وتخصيصها حتى المستوى التكتيكى لكل كتيبة مشاة أو مدرعة. ساعد أيضاً فى إختصار الزمن بروز دور الهواتف النقالة (التليفون المحمول) فى التبليغ عن المواقف القتالية - سواء للقوات الصديقة أو المعادية - وبالتالى سرعة رد الفعل الدفاعى أو الهجومى من جانب أحد الطرفين تجاه الطرف الآخر. هذا إلى جانب سهولة الدخول على منظومات الإتصالات الإلكترونية للأطراف المتصارعة، سواء بهدف الإستطلاع والحصول على معلومات، أو بهدف التداخل عليها وإعاقتها ودس معلومات عليها، إلى جانب سهولة عمليات القيادة والسيطرة الميدانية.

ورغم أن إسرائيل عَّولت كثيراً على ضرباتها الجوية كسلاح ردع لمنع حماس من إطلاق صواريخها، كما عَّولت أيضاً على المناطق العازلة والمنزوعة السلاح والحواجز الأمنية لحماية أراضى إسرائيل الحدودية من هجمات الصواريخ والميليشيات والإنتحاريين، إلا أن كل ذلك فشل فى ردع حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية عن تبنى عمليات تعرضية ضد إسرائيل. وساد

إنطباع لدى المسئولين فيها - عسكريين ومدنيين - أن أساليب حرب العصابات التى تتبعها منظمات مثل حماس وحزب الله - فى إطار الحروب اللامتماثلة - صارت مفيدة جداً لاعداء إسرائيل حتى على مستوى الدول المعادية لها - مثل إيران وسوريا - والتى قد تتجنب توريط جيوشها فى حروب تقليدية، ولكن تدفع المنظمات التابعة لها - مثل حماس وحزب الله - إلى توريط إسرائيل فى حروب لامتماثلة. وهو الأمر الذى سيدفع القوات المسلحة الإسرائيلية إلى ضرورة إعادة النظر فى تسليح وتنظيم وتدريب بعض تشكيلاتها الميدانية - خصوصا وحدات القوات الخاصة - لتكون قادرة على خوض مثل هذا النوع من الحروب، لاسيما ما يتعلق منها بحرب المدن والشوارع والمناطق المبنية، وكيفية التعامل مع الأهداف المفخخة والإنتحاريين.. إلى غير ذلك من الأساليب غير التقليدية التى تلجأ إليها منظمات مثل حماس وحزب الله. وقد تلجأ إسرائيل لتلافى التورط فى هذا النوع من الحروب الصعبة إلى إخلاء مناطق كاملة من السكان العرب، وإحتلالها بصفة مستمرة، وسد المخارج والمداخل إليها، وإن كانت هذه الإستراتيجية القائمة على ثلاثية: الإخلاء، والإستيلاء، ثم الإحتلال، ستكون شبه مستحيلة سواء مع حزب الله الذى يشكل مقاتلوه جزءاً من النسيج السكانى لمدن وبلدات جنوب لبنان، أو بالنسبة لحماس التى تذيب مقاتليها فى خضم الإزدحام السكانى لقطاع غزه، والذى لا يمكن إخلاءه من السكان، لذلك سيستمر سكان هذا القطاع يشكلون سيفاً مسلطاً على رقاب سكان ومدن وبلدات جنوب إسرائيل. كما لن تكون إسرائيل فى حالة تنفيذ هذه الإستراتيجية ثلاثية الأبعاد بعيدة عن إستنكار وإدانة المجتمع الدولى لها، خاصة وأنه لا يوجد تناسب مع فعل القصف الصاروخى لحماس ضد جنوب إسرائيل، مع رد الفعل الإسرائيلى الوحشى المتمثل فى الهجمات الجوية الإسرائيلية بذخائر تقليدية وغير تقليدية - مثل قنابل الفوسفور الأبيض، والدايم DIME.

- ومع بروز درس صعوبة قتال القوات البرية فى المدن والشوارع والمناطق البرية، وهو ما انعكس فى آداء القوات البرية فى المرحلة الثالثة من الحرب، حيث أحكمت القوات البرية حصارها حول المدن والمخيمات، وضغطت بتواجدها فى ضواحى هذه المدن والبلدات لحشر المدنيين داخلها ومنعهم من الخروج منها، وبجعل المناطق المفتوحة والطرق الطولية والعرضية حول المدن والبلدات وفيما بينها، كلها مناطق محظور التحرك فيها وبالتالى تحولت إلى مناطق قتل لكل من يتحرك فيها بخلاف القوات الإسرائيلية. وبذلك حَّولت المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية إلى معازل أشبه بمعازل السود إبان فترة الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا. وبهذا الأسلوب القتالى أمكن للوحدات البرية الإسرائيلية أن تحقق ثلاثة أهداف هى: حصار المدنيين والضغط عليهم وبما يزيد من معاناتهم ليولدوا بدورهم فى المقابل ضغطاً مضاداً على حكومة حماس بإعتبارها المسئولة

أصلاً عن معاناتهم حتى تستسلم لشروط إسرائيل. والهدف الثانى رصد عناصر المقاومة داخل هذه المدن وإصطيادها فى حالة إطلاق نيرانها أو محاولة خروجها من الحصار وذلك بواسطة المروحيات والطائرات بدون طيار وقوات الحصار، أما الهدف الثالث فهو إبادة وتدمير أى عنصر للمقاومة تظهر فى المناطق المحظور التحرك فيها، لاسيما على الطرق والمدقات وفى المناطق المفتوحة فى البساتين والحقول فى حالة خروجها من الأنفاق المقامة تحت الأرض، خاصة بعد أن استكملت الوحدات البرية تقطيع أوصال القطاع عرضياً وطولياً إلى خمس مناطق معزولة عن بعضها البعض. وبذلك وفرت القوات البرية الإسرائيلية على نفسها مشقة وعناء إقتحام المدن والبلدات والمخيمات، وما يمكن أن يتسبب لها ذلك فى خسائر بشرية ومادية. فى ذات الوقت الذى حققت فيه هدف إضعاف حماس سياسياً وعسكرياً، وبذلك طبقت القوات الإسرائيلية مبدأمهماً فى الحرب وهو "لا تقاتل العدو طبقاً لشروطه، بل طبقاً لشروطك أنت وظروفك" فقد أرادت حماس أن تورط القوات البرية الإسرائيلية فى قتال مدن لتستنزفها فيه، وهو ما حرصت هذه القوات على تجنبه، وفضلت الإعتماد أكثر على عنصر تفوقها الجوى فى إستنزاف حماس.

- كما برز فى هذه الحرب جنوح إسرائيل لإستخدام نوعيات جديدة من الذخائر التى يمكن تصنيفها بإعتبارها ذات دمار شامل - مثل الفوسفور الأبيض والدايم - ضد العسكريين والمدنيين على السواء، هذا إلى جانب إستخدام نوعيات أخرى من الذخائر الأمريكية الخاصة مثل قنابل الطائرات -GBU ٣٩ المضادة للتحصينات تحت الأرض والقادرة على إختراقها، والقنابل الإرتجاجية التى تعتمد على توليد موجات عالية من الضغط الجوى تصل إلى ٣٥ ضغط جوى تبيد وتدمر ما تحتها من أفراد ومعدات وأسلحة ومبانى ومركبات وتحصينات تحت الأرض. وهو ما يعنى أن إسرائيل ستتجه فى حروبها إلى إستخدام نوعيات من الذخائر ذات دقة عالية فى الإصابة بما تعتمد عليه من وسائل توجيه ذاتى (ليزرى وحرارى وتلفزيونى)، وذات قوة تدميرية عالية وعلى مسافات بعيدة من وسائل إطلاق جوية وبرية يمكن أن تنشر التأثير التدميرى لهذه الذخائر على مساحات شاسعة فوق وتحت الأرض. وليس من المستبعد أن تلجأ إسرائيل فى هذا المجال إلى إستخدام ذخائر كيماوية محدودة التأثير زمنياً، وأسلحة وذخائر شل القدرة غير المميتة -مثل أسلحة الليزر منخفضة القدرة، وأنظمة الموجات التحت صوتية، وسوائل تقصيف المعادن، والمواد الكاوية شديدة القلوية، ومحفزات الخداع البصرى.. وغيرها من وسائل الإعاقة غير المميتة.

وقد برز وتأكد درس مهم فى هذه الحرب بالنسبة لإسرائيل استوعبته من حرب لبنان ٢٠٠٦، وهو أن وضعت إسرائيل لنفسها تصوراً متكاملاً لكيفية الخروج من هذه الحرب فى إطار أسوأ السيناريوهات. لذلك قدرت القيادة السياسية الثلاثية فى إسرائيل والتى أدارت الحرب - بإشراك

رئيس الأركان ورؤساء أجهزة الإستخبارات والأمن - ان الحرب يجب أن تنتهى فى التوقيت المخطط لها والذى لا ينبغى أن يتعدى يوم ٢٠ يناير، وسواء استسلمت حماس أم لم تستسلم ينبغى ألا تؤدى الحرب إلى إحتلال قطاع غزة، بل سرعة سحب القوات الإسرائيلية ولو من جانب واحد، مع تأمين مكاسب الحرب من خلال عدة أساليب، أبرزها إقامة منطقة منزوعة السلاح بطول الحدود مع إسرائيل بعمق ٦كم، وتواجد قوات دولية على أرض غزه تفصل بينها وبين إسرائيل (مثل القوات الدولية يونوفيل المتواجده فى جنوب لبنان طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١)، أو بعد إبرام إتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة تتكفل بموجبها الأخيرة بمنع عمليات تهريب السلاح إلى حماس فى القطاع، وهو السيناريو الذى تحقق فى هذه الحرب، وحافظ على ماء وجه القوات الإسرائيلية عندما قررت الإنسحاب من جانب واحد، فى ذات الوقت الذى إعتبرته حماس إنتصاراً لها. فقد كانت إسرائيل مستعدة لمواجهة إحتمال أن تتدخل كل من إيران وسوريا وحزب الله إلى جانب حماس، وذلك بشن ضربات جوية ضدهم، وبعمليات برية فى جنوب لبنان شمال وجنوب نهر الليطانى ضد قوات حزب الله فى حالة تدخلها بقصف شمال إسرائيل. هذا مع تواجد الخطة (ب) والإستعداد لتنفيذها إذا ما فرضت الظروف ذلك، وهى المتعلقة بإعادة إحتلال غزة إذا ما تسبب إستمرار القصف الصاروخى لحماس فى إحداث خسائر جسيمة فى مدن وبلدات جنوب إسرائيل.

- أما فيما يتعلق بدرس الخداع وإرتباطه بتحقيق مبدأ المفاجأة، ونظراً لضيق مساحة قطاع غزة، وصعوبة إجراء مناورات حقيقية وخداعية للقوات الإسرائيلية، حيث فرضت الطبيعة الجغرافية للقطاع خطة واحدة على القوات الإسرائيلية تعتمد على تقطيع أوصال القطاع وعزلها عن بعضها، ثم التعامل مع كل قطاع فرعى على حدة، وبذلك لم تتمكن القوات البرية الإسرائيلية من تنفيذ عمليات خداعية واسعة، بإستثناء عمليات إنزال بحرى فى مواجهة مخيم الشاطئ بهدف جذب وتشتيت جزء من قوات حماس، وإجبارهم على الخروج من الأنفاق وتدميرهم فى العراء وهو ما تحقق فعلاً. أما عمليات الخداع الأخرى فقد جرت على المستوى التكتيكى الضيق، بإستخدام حماس دمى مفخخة على شكل مقاتلى حماس، وأغراض أخرى مدنية وعسكرية مفخخة، والخروج المفاجئ لمقاتلى حماس من الأنفاق عبر فتحات مخفاه غير متوقع أماكنها، بعضها داخل دواليب فى غرف شقق، وبعضها فى البساتين والمزارع. كما اتبعت القوات الإسرائيلية أسلوب إظهار الإنسحاب لإستدراج عناصر حماس خلفها ثم إصطيادهم بالمروحيات بعد ذلك. وقد كشفت حماس هذا الأسلوب فى الخداع وامتنعت عن الإستجابه له.

ثالثا: هوامش الفصل الثالث:

(٣٢) الجيش الإسرائيلى يعترف "ربع قتلى عملية غزة من المدنيين" www.walla.co.il هيئة تحرير الموقع ٢٠٠٩/٣/٢٦ - مختارات إسرائيلية مايو ٢٠٠٩.

وانظر أيضا: د. السيد سليم - رؤية استراتيجية للعدوان الإسرائيلى على غزة - السياسة الدولية أبريل ٢٠٠٩ - ص٧٤.

وأنظر أيضا: عبد الخالق فاروق - الحرب على غزة - مفاهيم الربح والخسارة - السياسة الدولية أبريل ٢٠٠٩ - ص١٢٣.

وأنظر أيضا: رسالة من منظمات المجتمع المدنى الأردنى إلى الأمين العالم للأمم المتحدة حول الجرائم فى غزة - مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٠٩/١/٨.

وأنظر أيضا: تانى جولدشتاين - كم يكلفنا أسبوع من القتال فى الجنوب؟ - يديعوت آحرونوت ٢٠٠٩/١/٢ - مختارات إسرائيلية ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: نعما سيكولار - المشروعات فى الجنوب تخسر ٦,٥ مليون شيكل يوميا - يديعوت آحرونوت ٢٠٠٩/١/١ - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=٣٠٠٨٩

وأنظر أيضا:

http://www.kulifi.com/v/t.٢١٧٣٥.html-

وأنظر أيضا: المتحدث باسم "الأونروا" يرسم صورة مأساوية للوضع فى غزة قبل مؤتمر إعادة الإعمار.

وأنظر أيضا: د. أحمد جويلى: ١,٩ مليار دولار تكلفة إعمار غزة و٨٠٤ ملايين دولار خسائر الاقتصاد الفلسطينى خلال العدوان - روز اليوسف - ٢٠٠٩/٢/١٥.

وأنظر أيضا: صالح النعامى - الخسائر الفلسطينية تبلغ مليار دولار - شرق أوسط ٢٠٠٩/١/٦، وشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا: صالح النعامى - الجيش الإسرائيلى يدمر ٣٥٠ منشأة اقتصادية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٢

وأنظر أيضا: عقيد ركن متقاعد فهد الشليمى - العدوان الإسرائيلى على غزة .. الخسائر والأرباح - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/٢/٧.

وأنظر أيضا: وزارة الأوقاف فى الحكومة المقالة: إسرائيل دمرت ٩٢مسجدا خلال عدوانها - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٤.

(٣٣) حسام سويلم - كتاب لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيرانى - ص٩٨ - توزيع الأهرام.

وأنظر أيضا: د. أحمد سوكاربو - حرب غزة ومقاييس النصر والهزيمة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢.

(٣٤) عاموس جلعاد - حرب غزة أفشلت مخطط حماس للسيطرة على السلطة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٩.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - كتاب لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيرانى - المصدر السابق.

وأنظر أيضا: عميد فى جيش الاحتياط الإسرائيلى: انتصار إسرائيل واضح وحماس أكثر من يعلم - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا: وفيق السامرائى - حرب غزة .. فشل على الطرفين .. أين الحسم؟ - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: د. حسن ابو طالب - أى إنتصار لإسرائيل - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٨.

وأنظر أيضا: عقيد ركن فهد الشليمى - العدوان الإسرائيلى على غزة .. الخسائر والأرباح - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/٢/٧.

وأنظر أيضا: عضو فى لجنة فينو جراد - على الحكومة استخلاص الدروس - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.

(٣٥) حماس: انتصرنا بفشل إسرائيل فى تحقيق أهداف الحرب - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا: وفيق السامرائى - حرب غزة .. فشل على الطرفين أين الحسم؟ المصدر السابق.

(٣٦) وفيق السامرائى - أين حققت الإمدادات الغيبية النصر الإلهى - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٧.

وأنظر أيضا: مصطفى عبد العزيز البطل - هل حققت حماس أهدافها بعد عدوان غزة؟ - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٣.

وأنظر أيضا: سلوى السعيد - هل تتنحى حماس كما تنحى عبد الناصر - الشرق أوسط.

وأنظر أيضا: سعد بن طفلة - الانتصار قسراً!! - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٤.

وأنظر أيضا: طهران: انتصار غزة أعظم من حرب تموز - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: عميد آهس - العمليات الجراحية تجرى فى غزة بدون تخدير - هاآرتس ٢٠٠٩/١٢/٣٠ - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: د. رؤوف أبو عابد - حماس وقواعد اللعبة السياسية - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩ ص ١٠٣.

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - أى إنتصار لحماس؟ - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢١.

وأنظر أيضا: معتقلون إسرائيليون يقيمون نتائج حرب غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٦.

(٣٧) حسام سويلم - كتاب لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيراني - توزيع الأهرام - ص ٢٣١.

وأنظر أيضا: د. عادل سليمان - الحرب على غزة والسيناريو اللبنانى - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.

وأنظر أيضا: وليد شقير - ملاحقة السلاح فى غزة وعلى حدود لبنان - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: أكاذيب نصر الله ورهاناته الخاسرة - الأهرام ٢٠٠٩/٢/١.

وأنظر أيضا: عيسى جاد الكريم - حماس تنتصر على الشعب الفلسطينى - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٨.

وأنظر أيضا: نيرحسون - من لبنان إلى غزة استخلصنا العبر - هاآرتس ٢٠٠٨/١٢/٢٩. - مختارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٩.

(٣٨) سكوت شان - إسرائيل عجلت ضربتها قبل أن تفقد حلفاءها - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٦.

وأنظر أيضا: عبد الله اسكندر - تصدير الثورة عبر فلسطين - الحياة ٢٠٠٩/٢/٤.

وأنظر أيضا: محمود التهامى - مأزق حماس بين الداخل والخارج - روز اليوسف - ٢٠٠٩/٢/١٣.

وأنظر أيضا: محمود الهباشى - ماذا تريد إسرائيل - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا: غسان الإمام - اللعبة الدولية: تحييد الجهاديات الحربية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا: دحلان: ما حدث فى غزة نكبة جديدة .. وحماس ورقة صغيرة فى اللعبة الإيرانية السورية مع أوباما - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٢.

(٣٩) نظير محلى - مخابرات إسرائيل تتهم الجيش بالتسبب فى تصفية عدد من عملائها الفلسطينيين - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٣٠.

وأنظر أيضا: ستيفن ارلانجر - الجيش الإسرائيلى استفاد فى غزة من دروس حربه فى لبنان - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٠.

وأنظر أيضا: حوار مع قائد لواء المظليين فى حرب غزة "هاآرتس هاليفى" - يديعوت آحرونوت ٢٠٠٩/١/٢٣ - مختارات إسرائيلية - مارس ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: اغتيال خالد شعلان قائد منظومة الصواريخ فى الجهاد الإسلامى - يسرائيل هايوم ٢٠٠٩/٣/٥ - مختارات إسرائيلية يناير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: - حسام سويلم - التأمين المعلومات أبرز دروس الحرب على غزة - مجلة القدس - مايو ٢٠٠٩ - ص٨٩.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - كتاب إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - توزيع الأهرام - ص٢٦١.

وأنظر أيضا - أحمد بهاء الدين شعبان - كتاب الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠.

وأنظر أيضا: يوسى ميلمان - أمراء الموساد - دار الكتاب العربى - دمشق ١٩٩١.

وأنظر أيضا: المخابرات الإسرائيلية - الوثائق السرية للمخابرات المركزية - ترجمة وإعداد مجدى نصيف - الوطن العربى - بيروت.

وأنظر أيضا: أحمد موسى: كيف اغتالت إسرائيل وزير داخلية حماس - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٧.

وانظر أيضا: نظير مجلى - إغتيال وزير داخلية حماس - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٦

وانظر أيضا: المخابرات الإسرائيلة فى حالة عجز - دراسة عن معهد دراسات الأمن القومى بجامعة تل أبيب - مارس ٢٠٠٩.

- The Israeli intelligence community - where to?, institute for national security studies, Mar. ٢٠٠٩, http://www.ins.org.il/upload(file)١٢٣٧٣٦٢٢٠٧.pdf

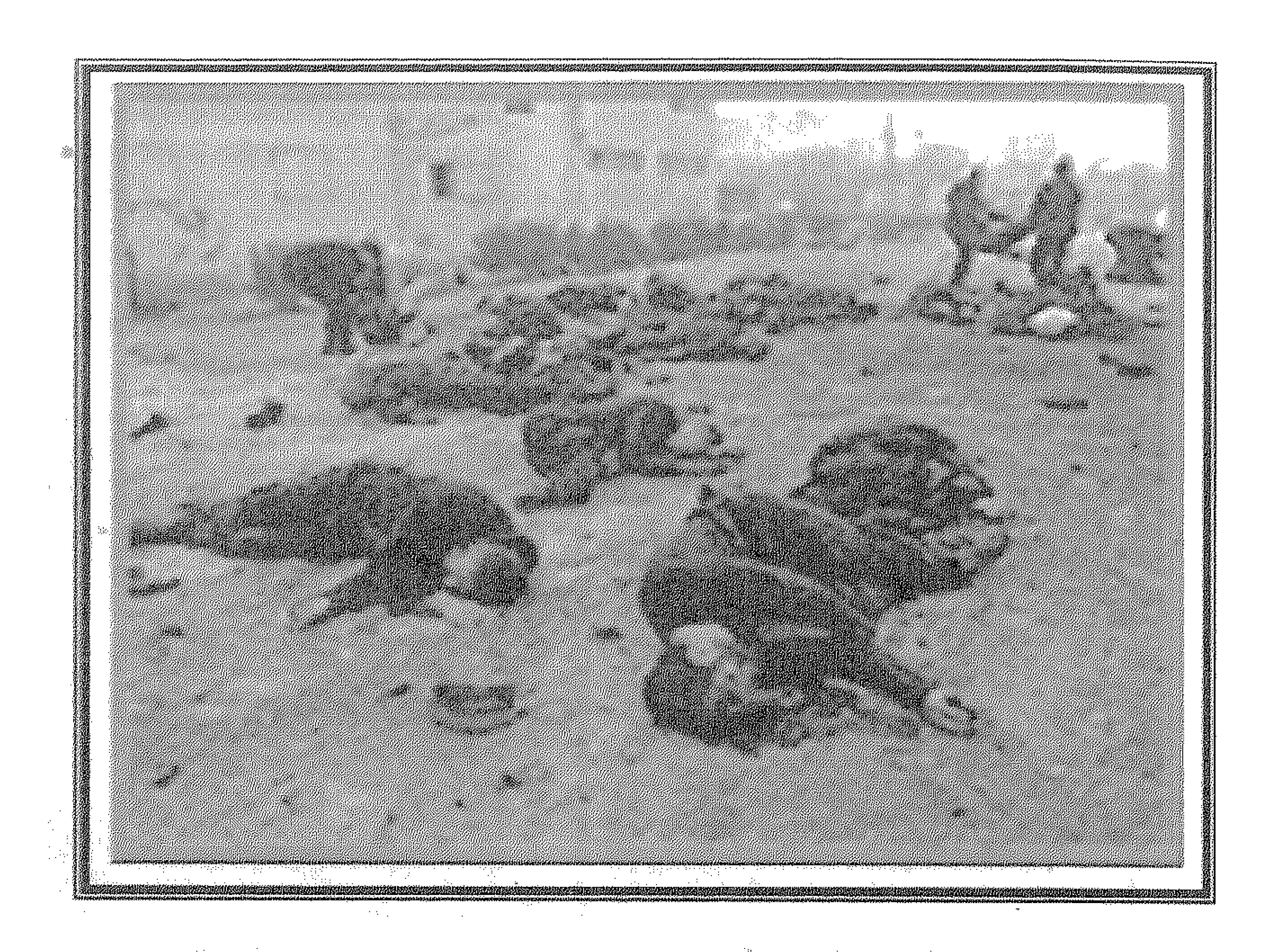
(٤٠) صالح النعامى - الحرب النفسيةمركب مهم فى حملة إسرائيل على حماس - الشرق أوسط ٢٠٠٨/٩/١٣.

وانظر أيضا: أمال شحادة - غزة دفعت ثمن إعادة الهيبة إلى الجيش الإسرائيلى - الحياة ٢٠٠٩/١/٣٠.

(٤١) حسام سويلم - كتاب لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيرانى - مصدر سابق هامش ٣٥.

وانظر أيضا: - The War in Gaza: Can Israel Have Military Success? By Hampton Stephens - World Potitics Review - January ٢, ٢٠٠٩

ضحايا الضربة الجوية الإسرائيلية
على معهد تخريج ضباط الأمن لحركة حماس

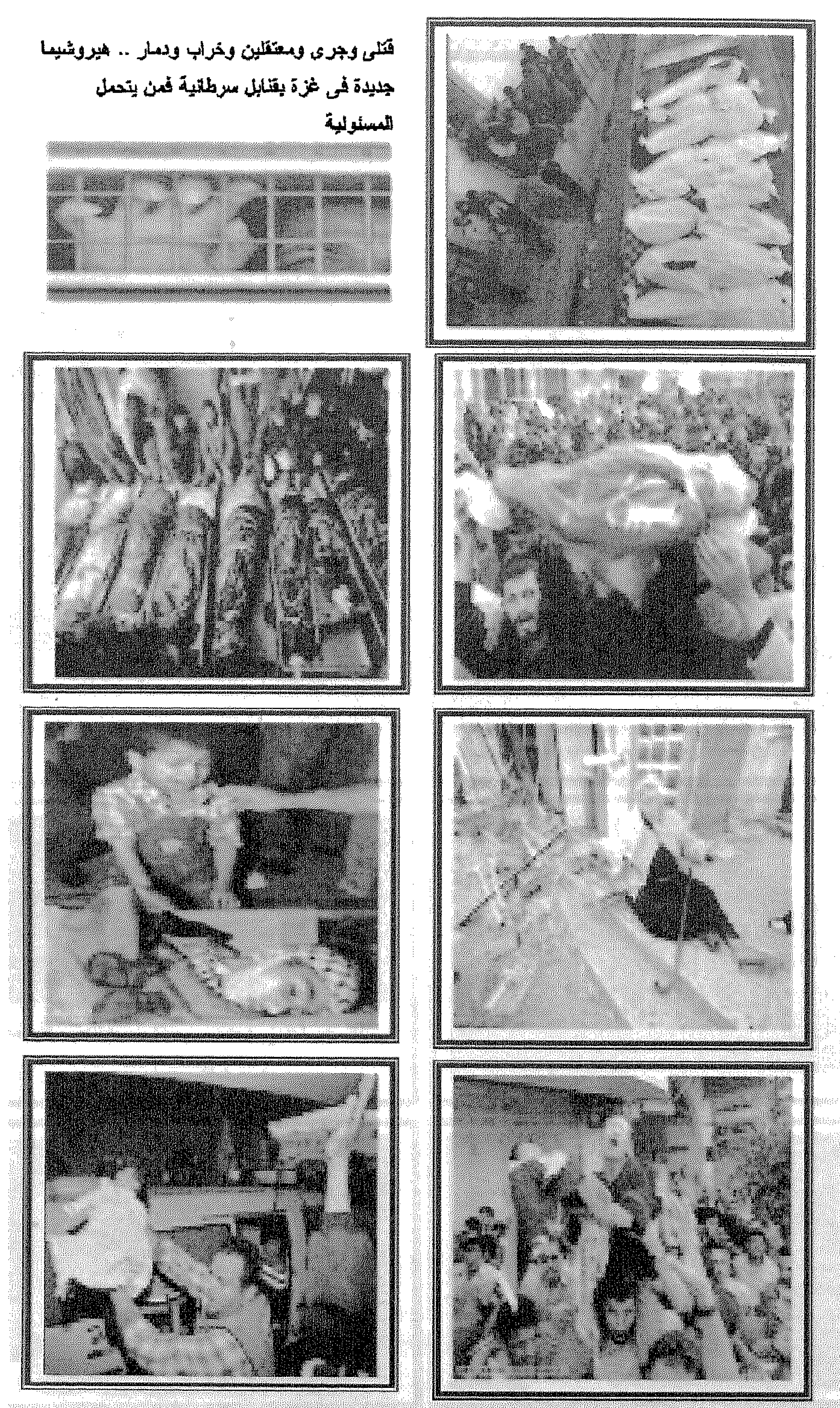


قصف جوى بقنابل إرتجاجية

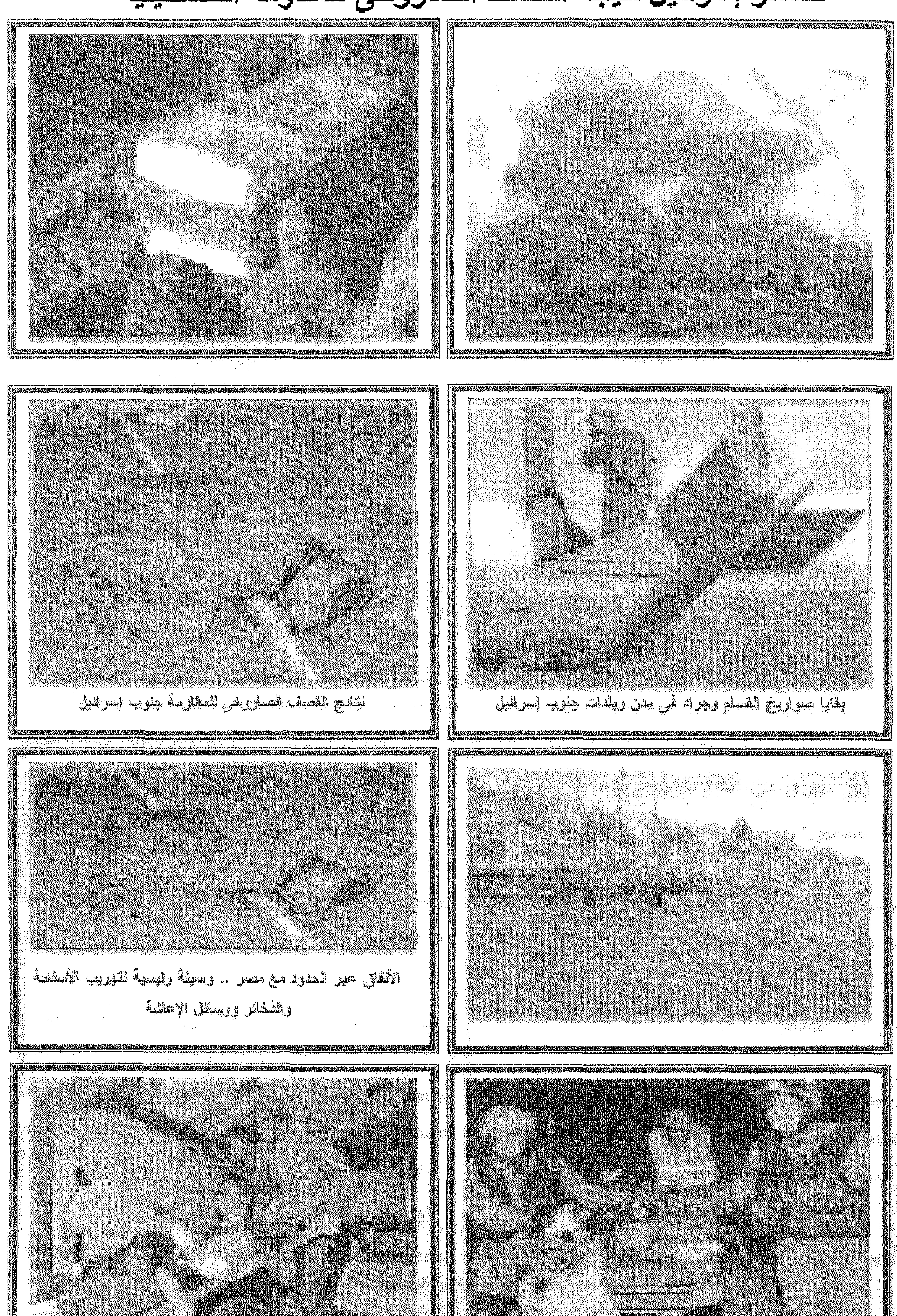


ضحايا العدوان الإسرائيلى البربرى على شعب غزة

قتلى وجرى ومعتقلين وخراب ودمار .. هيروشيما جديدة فى غزة بقنابل سرطانية فمن يتحمل المسئولية



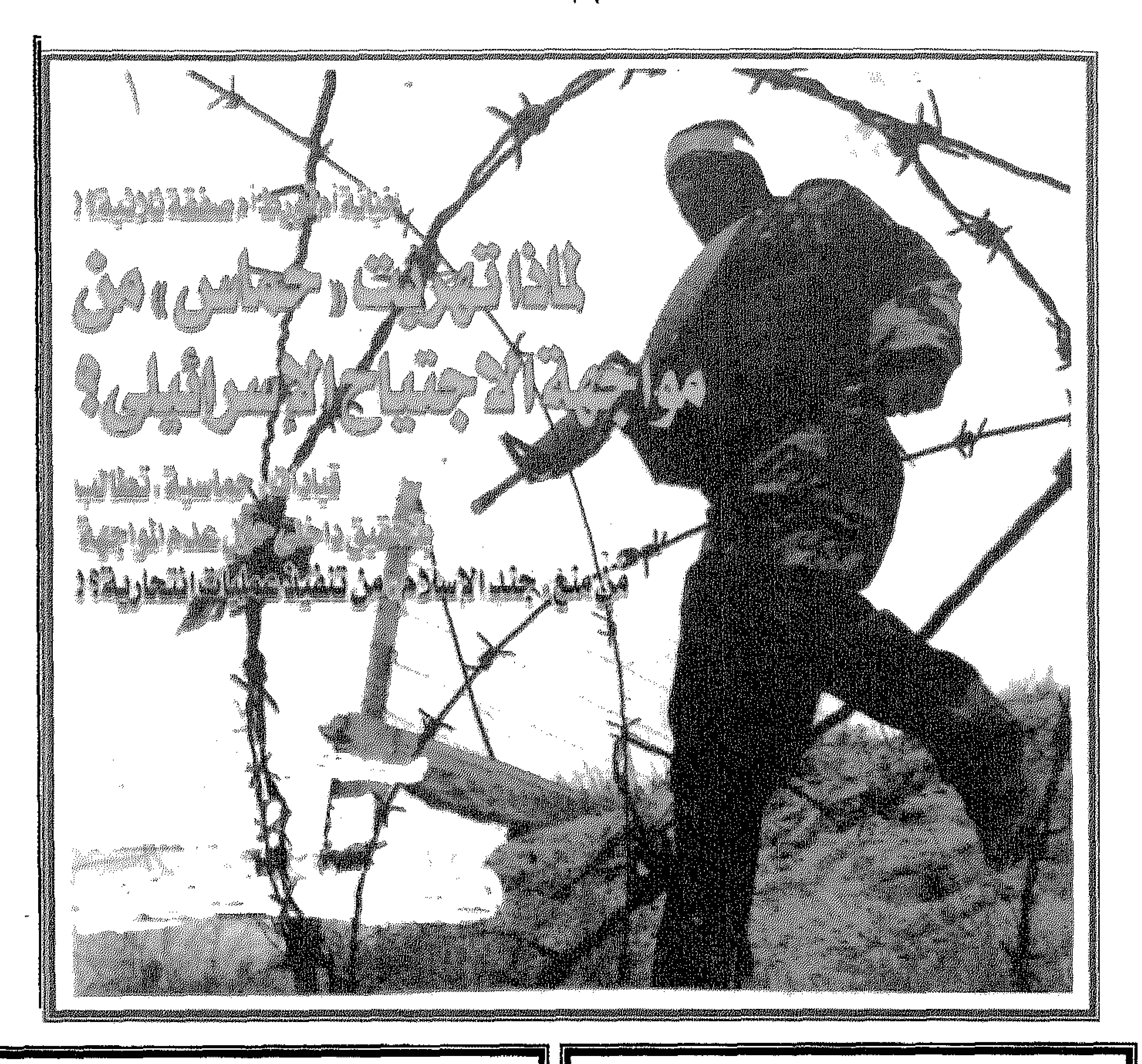
خسائر إسرائيل نتيجة القصف الصاروخى للمقاومة الفلسطينية



بقايا صواريخ القسام وجراد فى مدن وبلدات جنوب إسرائيل

نتائج القصف الصاروخى للمقاومة جنوب إسرائيل

الأنفاق عبر الحدود مع مصر .. وسيلة رئيسية لتهريب الأسلحة والذخائر ووسائل الإعاشة



تقرير سرى من قادة حماس لجماعة الإخوان المسلمين بمصر يعترف بالوقوع فى أخطاء تهدد مستقبل الحركة السياسى

أين إختفى مقاتلو القسام ولماذا لم تستخدم حماس الصواريخ المتطورة والعمليات الإنتحارية ؟!

كل الفصائل الفلسطينية قاتلت فى غزة .. وليس حماس وحدها .

" أبو مازن " إلتقى مشعل عدة مرات .. ولم يكن صادقا . إعلان " حماس " أنها أجبرت إسرائيل على التهدئة خداع للنفس

من يدفع ثمن أخطاء الحركة القاتلة ؟

داخل " حماس " ولع بالسلطة .. لذلك مارسو الإعتداء على الكل .

هل فقدت حماس البوصلة ونسيت طريقها الذى مهدته دماء الشهداء .

الفصل الرابع

تداعيات الحرب وتفاعلاتها فى البيئتين الإقليمية والدولية

عرض عام للموقفين الدولى والإقليمى[٤٢]

- كان للعدوان الإسرائيلى على غزة تداعياته على جميع الدول والتنظيمات المتواجدة فى البيئة الإقليمية بالشرق الأوسط، كما كانت له تفاعلاته وآثاره العميقة فى العلاقات فيما بينها. فقد بدأ الإنقسام العربى - الإقليمى، أثناء وبعد الحرب على قطاع غزة، أشد حدة وربما أوسع نطاقا، من ذلك الذى إقترن بالحرب على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. ويرجع ذلك إلى موقع قضية فلسطين ومكانتها بالنسبة للنظام العربى، وللعالم الإسلامى الأوسع نطاقا، هذا إلى جانب استخدام كثير من دول المنطقة لهذه القضية وسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها على المستوى القطرى، بغض النظر عن المصلحة القومية العربية، بل وعلى حساب مصلحة الشعب الفلسطينى ذاته. هذا إلى جانب تراكم عوامل أخرى ليس لها علاقة بالقضية الفلسطينية، أدت إلى تعميق هذا الإنقسام، والذى وجد فى العدوان على غزة فرصة ليعكس نفسه بصورة أزعجت العرب والمسلمين فى كل مكان.

١ - الانقسام العربى:

- ولقد كان لهذا الإنقسام العربى جذوره وأسبابه القديمة والحديثة، بدءً بالانقسام الذى وقع عقب توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨، حين تشكلت ما أطلق عليه آنذاك "جبهة الرفض"، وقاطعت معظم الدول العربية مصر حوالى عشر سنوات، كان من نتيجتها وقوع الحرب العراقية الإيرانية فى عام ١٩٨٠ واستمرت ثمانى سنوات، وخلالها أيضا إنقسمت الدول العربية إلى دول مؤيدة لإيران وأخرى مؤيدة للعراق. وبعد إنتهاء هذه الحرب بسنتين وقع العدوان العراقى على الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ وانقسمت الدول العربية أيضا بين دول مؤيدة للعراق فى غزوه واحتلاله وضمه للكويت ودول عربية أخرى رافضة للعدوان العراقى وساهمت عسكريا فى إزالته. واستمر هذا الانقسام حتى قامت الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، وتفاوتت مواقف الدول العربية حول هذا الأمر، حتى جاءت حرب صيف لبنان ٢٠٠٦، والتى تباينت مواقف الدول العربية حيالها، خاصة بعد أن دخلت إيران بعمق على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى، واستثماره لصالحها من خلال إنشائها ودعمها لحزب الله فى لبنان، ثم إنعكس تأثير إيران بشدة على القضية الفلسطينية فى استقطابها حركة حماس لتكون بمثابة ذراع أخرى ممتدة لطهران فى المشرق العربى وغزة على وجه الخصوص إلى جانب ذراع حزب الله فى لبنان، ليعملان معا لخدمة أهداف ومصالح إيران؛ وبذلك دخلت إيران بعمق أكبر على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث

استقطبت إيران دولا عربية ساهمت مع حماس فى تعميق الإنقسام العربى - بين دول وصفت "بالاعتدال" ضمت مصر والسعودية والأردن، ودول عربية أخرى أطلق عليها "دول الممانعة" شملت سوريا وقطر فى الأساس ربطت نفسها مع حماس بإيران، أما باقى الدول العربية فقد توزعت مواقفها أثناء حرب غزة بين الطرفين طبقا لمصالح كل دولة وما تمليه عليها من إقتراب أو إبتعاد عن إيران، خاصة بعد أن ثبت وجود مشروع إيرانى فى المنطقة يستهدف بسط نفوذ إيران على المنطقة بدءاً بمنطقة الخليج، وبدأت ملامحه تظهر بوضوح فى لبنان من خلال حزب الله، وفى فلسطين من خلال حماس، وفى العراق من خلال النفوذ الإيرانى على الحكومة والأحزاب والميليشيات الشيعية هناك، وفى دول الخليج من خلال أحزاب الله الخليجية، ناهيك عن دور البرنامج النووى الإيرانى فى تعميق النفوذ الإيرانى فى المنطقة. وللأسف بدأت بعض الدول العربية خاصة سوريا وقطر إلى جانب حماس وحزب الله تستظل بهذا المشروع الإيرانى، وترى فيه ما يخدم أهدافها ومصالحها، وهو ما رأت فيه مصر والسعودية والأردن ودول عربية أخرى تهديدا خطيراً للأمن العربى، سواء فى بعده القطرى الخاص بكل دولة عربية على حده، أو فى بعده القومى الأوسع والأشمل، وكانت محصلة كل ذلك على الصعيد العربى تفاقم أزمة عدم الثقة بين الفريقين، وما يقترن بها من هواجس متبادلة خلقت حالة إستنفار من وقت إلى آخر، وتضخم الخلافات فى شأن الموقف تجاه إسرائيل وكيفية التعامل معها، وكان العامل الإيرانى فى قلب هذا الإنقسام وما ارتبط به من مواجهات كلامية، ساعدت الفضائيات وغيرها من وسائل الإعلام العربية والإيرانية على توسيعها وزيادة حدتها.

ولقد أظهر العدوان الإسرائيلى فى غزة أن الإنقسام بين الفريقين العربيين - الممانعة والاعتدال - ليس بالعمق الذى أظهرته وضخمته وسائل الإعلام العربية خلال الحرب، وأن المسافة بين موقفيهما تجاه إسرائيل ليست بعيدة للغاية، فكلاهما لم يدع إلى تدخل عسكرى عربى سافر فى الحرب إلى جانب حماس، وكلاهما طالب بسرعة وقف إطلاق النار، وكلاهما أدانا إسرائيل، وكلاهما أيضا قدما الدعم والمساندة السياسية والمادية لحماس وشعب غزة، ولكن أثبتت الحرب فى المقابل أن المسافة بين الفريقين العربيين تجاه إيران كبيرة وعميقة جدا، نتيجة دخول العامل الإيرانى على الخط وبسبب أزمة عدم الثقة المتبادلة. فالانقسام بين مصر وسوريا مثلا، تجاه إيران أعمق منه إزاء إسرائيل. فالمسافة بين الموقفين المصرى والسورى إزاء إسرائيل تبدو أقرب بكثير مما بدا للوهلة الأولى خلال احتدام المعارك الإعلامية التى بلغت من التهافت مبلغا لا سابق له فى تاريخ الخلافات العربية - العربية. فسوريا التى يريد أركان نظام الحكم فيها أن يسموها دول ممانعة أو مقاومة، رحبت بالتفاوض مع إسرائيل بشكل غير مباشر عبر الوسيط التركى، وتطلعت إلى مفاوضات مباشرة ولكن

برعاية أمريكية على نحو يمد لها جسوراً إلى واشنطن. لكن فيما يتعلق بالموقف من إيران يبدو التناقض كبيرا بين الموقفين السورى والمصرى، حيث ترى دمشق أن الشراكة الاستراتيجية السورية - الإيرانية تحقق لسوريا عمقا استراتيجيا فى المنطقة نتيجة ما تشعر به من عزلة عربية ودولية، فى حين ترى مصر فى هذه الشراكة أنها إختراق للأمن القومى العربى، يخدم مصالح إيران وليس مصالح سوريا ولا المصالح العربية، وأن إيران توظف هذه الشراكة لتوسيع نفوذها فى المشرق العربي لخدمة مصالحها، وأن تَهَجُّم إيران السياسى والإعلامى على إسرائيل ليس دفاعا عن الأهداف والمصالح الفلسطينية والعربية والإسلامية كما تدعى طهران، حيث لم تطلق إيران لا قبل العدوان على غزة ولا أثناءه - طلقة واحدة على إسرائيل، لاسيما وأنها تخشى جدا رد الفعل الإسرائيلى ضد إيران إذا ما تحرشت الأخيرة بها، ناهيك عن المصالح الإقتصادية التى تربط إسرائيل وإيران من خلال أساليب تحتية، حيث تستورد إسرائيل النفط الإيرانى عبر ميناء أمستردام فى هولندا، إلى جانب بضائع إيرانية أخرى تستوردها إسرائيل، ولكن يأتى التهجم السياسى والإعلامى الإيرانى على إسرائيل تعبيرا عن توظيف إيران الصراع العربى - الإسرائيلى ليخدم أهداف إيران فى توسيع رقعة نفوذها فى المنطقة العربية، وهو ما تعترض عليه مصر بشدة، بل وتقاومه، لأنه يفسح المجال لتعميق الانقسام الفلسطينى، وتعميق الإنقسام العربى، وهو هدف إيرانى رئيسى آخر.

٢ـ عودة الصراع العربى - الإسرائيلى لموقع الصدارة:

- ولقد ساهم العدوان الإسرائيلى فى إعادة الصراع العربى - الإسرائيلى إلى مركز الصدارة فى الاهتمامات الإقليمية على حساب قضايا أخرى، مثل البرنامج النووى الإيرانى، والموقف الأمنى فى العراق، والحرب الأهلية فى الصومال، وإرتباطها بأعمال القرصنة فى خليج عدن وأمام الساحل الصومالى، والمصالحة الفلسطينية، وتصاعد نشاط تنظيم القاعدة الإرهابى فى عدد من دول الخليج والمغرب العربى، والتحول الديموقراطى. حيث من المتوقع أن يدخل الصراع العربى الإسرائيلى مرحلة جديدة مع وصول إدارة أوباما للسلطة فى الولايات المتحدة، والتى تعتبر أقل ميلا لمساندة إسرائيل فى أهدافها التوسعية عن إدارة بوش السابقة، والتى عبَّرت عن انحيازها المطلق لجانب إسرائيل أثناء عدوان الأخيرة على غزة، حين رفضت فى البداية استصدار قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار حتى تحقق القوات الإسرائيلية أهدافها ومهامها فى الحرب، وهددت باستخدام حق الفيتو لمنع صدور مثل هذا القرار، ولولا ضغط سياسى شديد من جانب مصر والسعودية لما صدر قرار المجلس ١٨٦٠ بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت. أما إدارة أوباما فقد أظهرت تفهما أعمق للموقف العربى، وأدركت أنه بدون حل القضية الفلسطينية بشكل جذرى على أساس إقامة

دولتين فلسطينية وإسرائيلية، سيستمر التوتر والعنف والإرهاب يسود المنطقة، وسيكون له إنعكاسات سلبية على المصالح الأمريكية فى مناطق مختلفة من العالم تخوض فيها الولايات المتحدة صراعات مسلحة - مثل العراق وأفغانستان - ضد أطراف تتخذ من الاحتلال الإسرائيلى الفلسطينى والجولان، والدعم الأمريكى المطلق لإسرائيل، مبرراً لها فى تعريض المصالح الأمريكية للخطر.

٣- التحول نحو اليمين المتطرف فى إسرائيل.

- وداخل إسرائيل عبّر ٩٢% من الشعب الإسرائيلى أثناء العدوان على غزة، عن مساندتهم القوية لاستمراره، وقد بدا الرأى العام الإسرائيلى متأثرا بشكل كبير بموقف الصقور والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة والمعادية للفلسطينيين، وهو ما انعكس فى نتائج الإنتخابات التشريعية التى حققت فيها هذه الأحزاب المتطرفة مكاسب أدت إلى تشكيل حكومة برئاسة ناتنياهو زعيم حزب الليكود اليمينى الذى حصل على ٢٧ مقعد، وحزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف بزعامة أفيجدور ليبرمان الذى تولى وزارة الخارجية بعد أن حصل على ١٥ مقعد. أما حزب العمل الذى يوصف بالاعتدال فقد تراجع بشكل غير مسبوق حيث فقد سبعة مقاعد (من١٩ مقعد إلى ١٢ مقعد). ورغم أن حزب كاديما برئاسة تسيبى ليفنى قد حصل على أكبر عدد من المقاعد ٢٨ مقعد، إلا أنها فشلت فى بناء تحالف يمكنها من تشكيل الحكومة بسبب رفض الأحزاب اليمينية والدينية المبدأ الذى أصرت عليه ليفنى فى سياستها الخارجية بشأن إقامة دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل. وهو ما يفسر أيضا تعنت ناتنياهو أثناء زيارته لواشنطن فى أواخر مايو الماضى فى رفض الاعتراف بقيام دولة فلسطينية، رغم إصرار الرئيس الأمريكى أوباما على أن ذلك هو الحل الوحيد والأمثل للمشكلة الفلسطينية. كما رفض أيضا إيقاف التوسع الاستيطانى فى القدس، وكان قد سبق أن قال عقب توقف إطلاق النار "إن المهمة فى غزة لم تستكمل بعد، وسوف تستكملها حكومته الجديدة". مضيفا: "لقد بدأوا فى إطلاق النار من جديد ولابد من الرد الفورى". وقد تحقق ذلك فعلا عندما شنت المقاتلات الإسرائيلية عدة هجمات جوية ضد أهداف منتقاة فى غزة تابعة لكتائب القسام عقب كل صاروخ كان يطلق من القطاع. وهكذا زادت الحرب من عنصرية الشارع الإسرائيلى، ورسخت مكانة اليمين المتطرف، كما لو أن كل صاروخ أطلق من قطاع غزة كان يضيف مقعدا فى الكنيست لليمين المتطرف.

٤- بروز موقف إيران وتركيا:

- ولقد أدى العدوان على غزة إلى بروز نفوذ كل من إيران وتركيا فى المنطقة، وزيادة مساحة الدور الذى تلعبانه فى المنطقة بشكل ملحوظ، وهو ما تمثل أثناء الحرب فى قيام عدد من وزراء الخارجية العرب بزيارة أنقرة، وقيام مسئولين أتراك بزيارة عدة عواصم عربية، وأيضا فى زيارة مسئولين

إيرانيين لدمشق واجتماعهم بالرئيس بشار الأسد وخالد مشعل رئيس حماس وقادة المنظمات الفلسطينية الأخرى المتشددة التى تتخذ من دمشق مأوى لها. كما لا يمكن تجاهل مغزى دعوة قطر للرئيس الإيرانى أحمدى نجاد لحضور اجتماع قمة الدوحة، وقد سبق ذلك دعوته لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجى فى الدوحة أيضا. كما زاد من حضور تركيا أثناء الأزمة عندما دعتها مصر للتدخل لاقناع إسرائيل بوقف إطلاق النار، وذلك على خلفية وساطتها بين سوريا وإسرائيل. كما كان للمواجهة اللفظية بين رئيس الوزراء التركى رجب أردوغان، والرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز فى منتدى دافوس، أثر أيضا فى تعزيز صورة تركيا فى العالم العربى. أما إيران فإنها لم تخف الدور الرئيسى الذى لعبته فى مساعدة حماس ماليا وعسكريا، وبما أن حماس لا تزال قابضة على السلطة فى غزة، فإن الدعم الإيرانى لها سيستمر فى تصاعد، وبالتالى سيتصاعد أيضا النفوذ الإيرانى عليها وفى المنطقة.

٥- دور جديد لحلف الناتو:

- كما فتح العدوان الباب لأن يكون لحلف الناتو أيضا دور أمنى يلعبه فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق الاشتراك فى الجهود الرامية لمنع تهريب السلاح إلى غزة. ولأن هذا الحلف يتبع بصورة أو بأخرى الولايات المتحدة - لاسيما فى ضوء الاتفاق الأمنى الذى وقعته الأخيرة مع إسرائيل عشية وقف إطلاق النار - فإنه لا يتمتع بسمعة طيبة فى المنطقة، لذلك اعتبر العرب أن هذا الدور الذى سيلعبه الناتو سيكون بمثابة غطاء أمنى لإسرائيل، وسيسهم فى تعزيز هذه الصورة السلبية للناتو بين شعوب المنطقة، خاصة وأن العالم لا يفرض أية قيود على وصول أسلحة وذخائر تقليدية وفوق تقليدية تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة، ارتكبت بها عدوانها الوحشى على شعب غزة.

٦- الدول الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية:

- وعلى الصعيد الدولى كشف العدوان الإسرائيلى عن أن الدعم الدولى للقضية الفلسطينية لم يتضائل، حيث إكتسبت القضية الفلسطينية دعما سياسيا لم تحصل عليه سابقا من الدول الآسيوية الإسلامية، ومن بعض دول أمريكا اللاتينية، وأيضا من مؤسسات المجتمع المدنى العالمى. فقد أدانت معظم الدول الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية العدوان الإسرائيلى، وكان أقوى تلك الادانات من جانب بوليفيا وفنزويلا اللتين قطعتا علاقتهما الدبلوماسية مع إسرائيل، وطالبت بوليفيا بسحب جائزة نوبل للسلام من شيمون بيريز. كما وصف شافيز، رئيس فنزويلا، العدوان الإسرائيلى بأنه "إرهاب الدولة". كما أشار بيان الخارجية الكوبية إلى "الأعمال الإسرائيلية الإجرامية فى غزة". وكانت من أقوى الإدانات ضد إسرائيل إدانة الرئيس الأفغانى حامد قرضاى الذى أصدر بيانا أدان فيه الهجوم

البربرى للقوات الإسرائيلية على المدنيين فى قطاع غزة. وكذلك رئيس جامبيا الذى وصف العدوان الإسرائيلى بأنه بمثابة "هولوكوست" ضد الشعب الفلسطينى الأعزل. وكذلك بيان رئيس نيكاراجوا - دانييل أورتيجا - الذى أشار إلى "الأعمال الإجرامية الإسرائيلية" فى غزة داعيا إلى وقفها، وأيضا بيان كوريا الشمالية الذى أدان إسرائيل بشدة، ووصف ما قامت به بأنه "جريمة ضد الإنسانية". وكذلك بيان عبد الله بدوى، رئيس ماليزيا، حيث طالب بفرض عقوبات دولية على إسرائيل. أما بيان رئيس الوزراء التركى - رجب أردوغان - فقد أشار إلى "أن القصف الإسرائيلى لغزة أظهر عدم إحترام للجمهورية التركية، لأننا كنا بصدد ترتيب لمفاوضات سلام بين سوريا وإسرائيل"، كما أدان رئيس الجمهورية جول أيضا الهجوم الإسرائيلى. وفى البوسنة قام سيلاديتش - عضو مجلس الرئاسة البوسنى - بزيارة سفارة فلسطين فى سيراييفو معربا عن تضامن بلاده مع شعب غزة. نفس الأمر جرى فى بروناى، ودار السلام، وإريتريا. كذلك اندونيسيا التى عبر رئيسها، يودهينو، عن دعم بلاده الثابت للنضال الفلسطينى. وبالمثل فقد أدانت باكستان على لسان الرئيس زردارى "الهجوم الإسرائيلى على غزة وخرق إسرائيل للقانون الدولى". كما طالب الرئيس السنغالى عبد الله والد بانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة دون شروط، مؤكدا أن بلاده "تنضم إلى صوت العالم بأسره الذى يدين العنف". وطالبت فيتنام إسرائيل بوقف الهجوم وسحب قواتها فورا من غزة. هذا بينما تبنى قسم من تلك الدول الحياد المشوب باستنكار الاستخدام الإسرائيلى المفرط للقوة - من هذه الدول البرازيل، شيلى، كولومبيا، إكوادور، تانزانيا، بينما تبنى قسم الحياد واكتفى بالمطالبة بوقف القتال، مثل الأرجنتين، باراجواى، بيرو، الفلبين، المكسيك، أرمينيا، بوركينا فاسو، الجابون، كازاخستان، طاجيكستان، أوزباكستان، كينيا، سنغافورة، تايلاند، كوريا الجنوبية، سيريلانكا. بينما أيد قسم منها إسرائيل مثل بنما التى أصدرت بيانا تعلن فيه صراحة إدانة حماس وتأييد "حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها".

- أما الصين، فقد التزمت الحياد الصارم، وأعلنت خارجيّتها عن قلقها العميق من تصاعد الموقف المتوتر فى غزة، وأدانتها للأعمال التى تسبب الإصابات والقتل بين الناس العاديين، وناشدت الأطراف ضبط النفس، ولم يشر البيان إلى أى مسئولية لإسرائيل عما يحدث فى غزة. وسار بيان الخارجية اليابانية على المنوال ذاته. أما الموقف الهندى فقد كان أكثر تحديدا، حيث طالبت نيودلهى إسرائيل بوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين، وأعربت عن وعيها "بانتهاك الحدود"، فى إشارة إلى إطلاق الصواريخ، ثم أصدرت الحكومة الهندية بيانا ثانيا أدان الاستعمال المفرط للقوة من جانب إسرائيل.

٧- الدول الغربية تؤيد إسرائيل:

- وعلى نقيض الموقف الدولى العام الرافض للعداوان الإسرائيلى، جاء موقف الدول الغربية على مختلف توجهاتها مؤيدا لإسرائيل، ولكن التأييد تراوح ما بين الإشارة إلى توجيه الاتهام إلى حماس بالاسم ووصمها بالإرهاب، كما فعلت أستونيا وجورجيا، إلى تأكيد حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس، ومناشدتها الرفق بالمدنيين الفلسطينيين، كما جاء فى بيان كيفين رود - وزير خارجية استراليا، إلى اعتبار أن مسئولية بدء "القتال" تقع على عاتق من أطلق الصواريخ على إسرائيل، وتأكيد حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس، كما جاء فى بيان الخارجية النمساوية، الذى أشار إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين دون أن يوضح هويتهم أو من المسئول عن قتلهم، كما تمثل فى تصريحات ميركل - مستشارة ألمانيا - التى حمّلت حماس وحدها المسئولية. ثم قدمت ألمانيا فى ٢١ يناير خطة من خمس نقاط عرضها وزير الخارجية الألمانى فرانك شتاينماير على اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى بروكسيل. والتى تدعو إلى تنسيق إرسال المساعدات الإنسانية الأوروبية وتأمين التمويل اللازم لها، وتعزيز مكافحة تهريب السلاح بين القطاع ومصر، مع استعداد ألمانيا لمساعدة مصرتقنيا فى هذا المجال، وتقترح النقطة الثالثة إعادة المفتشين الأوروبين إلى معبر رفح لتشغيله طبقا لإتفاق عام ٢٠٠٥ إضافة لفتح معابر إسرائيل مع القطاع، كما تدعو النقطة الرابعة إلى إعادة إعمار قطاع غزة من خلال دعوة الدول المانحة لعقد مؤتمر دولى. أما النقطة الخامسة والأخيرة فتدعو إلى استعادة مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل. وبالمثل جاء بيان الخارجية الكندية ليركز فقط على إطلاق الصواريخ على إسرائيل باعتباره وحده هو مصدر المشكلة. وأيد بيان التشيك حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس، وحمل حماس المسئولية. وهو ما فعله أيضا رئيس وزراء الدانمرك، راسموسين، قائلا أن حماس هى التى انتهكت الهدنة. كذلك عبر بيان الخارجية الإيطالية عن حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، ولكنه ناشدها أن تترفق بالمدنيين الفلسطينيين. وفى المسار نفسه مشت هولندا، حيث عبّر رئيس وزرائها عن تفهمه "للتحركات" الإسرائيلية ورفض إدانتها. وكان الموقف الأسبانى مماثلا للموقف الإيطالى، حيث أعرب وزير الخارجية موراتينوس عن "الإدانة الحازمة للاستفزاز غير المسئول من جانب حماس بشن هجمات الصواريخ، واستعمال القوات الإسرائيلية المفرط للاعمال الانتقامية". أما فرنسا فإنها أدانت "الأعمال الاستفزازية غير المسئولة التى أدت إلى هذا الموقف (حماس) والاستعمال غير المتكافئ للقوة (إسرائيل)"، ولكنها أدانت الهجوم البرى الإسرائيلى فى ٢٠٠٩/١/٧. وجاء بيان خارجية مالطة معبرا عن التوجه ذاته، أى إدانة إطلاق الصواريخ، ومناشدة الرأفة مع الفلسطينيين.

- وقد خرجت بلجيكا عن هذا النمط، وعبر بيان خارجيتها عن الإنزعاج لارتفاع عدد ضحايا الهجوم الإسرائيلى على غزة، كما خرجت بلغاريا وكرواتيا عن هذا النمط، وإكتفتا بمطالبة الطرفين تفادى إستعمال العنف. هذا بالإضافة إلى اليونان وأيرلندا اللتين أدانتا حماس وإسرائيل في آن واحد. كما سارت المجر فى طريق الإشارة إلى مسئولية الطرفين على قدم المساواة. كما طالبت نيوزلندا حماس وإسرائيل بوقف القتال، وكذلك جاء البيان النرويجى أكثر توازنا من الموقف الأوروبى العام، حيث رفض إستعمال الطائرات لضرب غزة، ورفض الهجوم البرى فى ٧ يناير ٢٠٠٩، ودعا إسرائيل إلى سحب قواتها من غزة فوراً، ولكنه أدان حماس لإطلاق الصواريخ. هذا بينما تبنى قسم من الدول الأوروبية الحياد المشوب باستنكار الاستعمال الإسرائيلي المفرط للقوة ضد شعب غزة - مثل فنلندا، وصربيا، وسلوفاكيا، أو الاكتفاء بمطالبته بوقف القتال، مثل لاتفيا، وبيلاروسيا، وأوكرانيا. أما أقوى السياسات الأوروبية خروجا على النمط الأوروبى المؤيد لإسرائيل، فجاء من السويد التى أدانت الهجوم الإسرائيلى على غزة، وأشارت إلى خرق إسرائيل للقانون الدولى. أما بريطانيا فقد إلتزمت موقف الحياد المشوب بالتفهم للعدوان الإسرائيلى، فقد أدانت إطلاق الصواريخ الفلسطينية، ولكنها عبَّرت عن القلق لارتفاع الضحايا المدنيين الفلسطينيين، دون أن تعبر عن إدانة مماثلة لإسرائيل على تلك الأعمال، باستثناء إدانة إسرائيل لتدميرها منشآت الأمم المتحدة فى القطاع.
- وقد حاولت دول الإتحاد الأوروبى فى اللحظات الأخيرة من الحرب، بعد أن قررت إسرائيل وقف العدوان من جانب واحد، أن تعيد التوازن إلى مواقفها السابقة التى إتسمت بالتخاذل، فلم تتدخل بالضغط على إسرائيل إلا بعد ٢٢ يوما، ثم تسارعت إلى مؤتمر فى شرم الشيخ للعمل على تحقيق هدف واحد هو: عدم تهريب السلاح إلى حماس. أما المشاركة فى إعمار غزة فقد وافقوا فى المؤتمر على تقديم المنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية مع الحرص على عدم حصول حماس عليها، مع محاولة إقناع الدول العربية بأن الإتحاد الأوروبى قادر على القيام بدور إيجابى فى نزاع الشرق الأوسط، وهو ما إنعكس فى مسارعة فرنسا إلى تبنى وتنفيذ فكرة الإتحاد من أجل المتوسط، على أساس أنها تسهم فى إقرار السلام بين شعوب الشرق الأوسط المطلة على البحر المتوسط.

٨- الموقف الروسى:

- أقتصر الموقف الروسى على الجانب الإنسانى للعدوان، حيث طالب وزير الخارجية لافروف بوقف أعمال القوة واسعة النطاق ضد قطاع غزة، والتى تسببت بسقوط ضحايا عديدين بين السكان الفلسطينيين، كما طلب من حماس وقف "قصف أقاليم إسرائيل". ومن المعروف أن روسيا كانت من قبل الحرب قد دعت إلى عقد مؤتمر فى موسكو لبحث المشكلة الفلسطينية، وذلك رداً على مؤتمر أنابوليس الذى دعت إليه الولايات المتحدة وعقدته فى يناير ٢٠٠٨، ولم يسفر عن نتائج ذات قيمة.

- كما دعت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرجى لافروف كلا من إيران وسوريا إلى إقناع حركة حماس فى غزة بقبول المبادرة المصرية لإنهاء القتال فى غزة، ومؤكدا على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولى ودعم المبادرة المصرية، وأن روسيا لا ترى حاجة إلى طرح أية مبادرات جديدة بخصوص الأوضاع فى غزة، وأن هذه المبادرة تتفق مع الرؤية الروسية التى تطالب بسرعة وقف إراقة الدماء وبلوغ التهدئة التى يجب أن تكون على أساس دائم. كما أكد أن السلطة الفلسطينية ستكون ممثلة فى شخص الرئيس الفلسطينى محمود عباس، باعتباره الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى فى مؤتمر السلام الذى دعت إليه موسكو.

٩- الموقف الأمريكى:

- من نافلة القول أن الدعم الدولى الأكبر لإسرائيل جاء من الولايات المتحدة على لسان الرئيس الأمريكى جورج بوش ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس. حيث حمّلا حركة حماس المسئولية، ودافعا عن حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، ولكنهما طالباها بمراعاة الجانب الإنسانى. وفى مجلس الأمن حالت الولايات المتحدة بين المجلس وصدور قرار بوقف إطلاق النار، حتى تأخذ إسرائيل الفرصة لتحقيق أهدافها. ومن خلال الحرب نقلت الطائرات الأمريكية إلى إسرائيل نوعيات من الذخائر الجوية كان السلاح الجوى الإسرائيلى فى حاجة إليها للتعامل مع أهداف لحماس محصنة فى أنفاق تحت الأرض.

١٠- موقف الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠:

- كان للجهود التى بذلتها مجموعة وزراء الخارجية العرب - ومعهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس - فى دوائر مجلس الأمن من أجل استصدار قرار يجبر إسرائيل على وقف إطلاق النار، ثمرتها فى صدور قرار المجلس رقم ١٨٦٠ فى ٢٠٠٩/١/٩، وذلك بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، عقب مفاوضات طويلة وشاقة استغرقت ثلاثة أيام قادها كل من وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل ووزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط، وبمشاركة وزراء خارجية كل من الأردن وليبيا والمغرب وقطر ولبنان وفلسطين وأمين الجامعة العربية عمرو موسى. ورغم أن القرار لم يستجب إلى كل مطالب اللجنة الوزارية العربية، إلا أنه يحقق الحد الأدنى من هذه المطالب، حيث دعا القرار إلى وقف فورى لجميع أعمال القتال، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة، كما رحّب بالمبادرات الرامية إلى توصيل المعونات الإنسانية على نحو مستمر. كما أدان القرار جميع أشكال العنف والأعمال الحربية الموجهة ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب. ورغم أن القرار لم يدع إلى وضع آلية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، إلا أنه دعا الدول الأعضاء إلى تكثيف الجهود الرامية لتوفير الترتيبات والضمانات اللازمة من أجل

الحفاظ على وقف دائم لإطلاق النار، والمحافظة على الهدوء ومنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر،وضمان إعادة فتح المعابر بصفة مستمرة على أساس إتفاق التنقل والعبور المبرم فى عام ٢٠٠٥ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما رحَّب القرار بالمبادرة المصرية وبالجهود الإقليمية والدولية الأخرى الجارية. وشجع مجلس الأمن فى قراره على إتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين.

- وقد شدد رئيس الوزراء البريطانى غوردون براون - الذى قدمت بلاده مشروع القرار - على ضرورة سرعة إتخاذ إجراءات على الأرض بعد هذا القرار، وبما يوفر الأمن الضرورى لوضع حد نهائى للعنف، سواء من جانب العمليات العسكرية الإسرائيلية، أو من جانب الهجمات الصاروخية الحمساوية. هذا إلى جانب أمران يتعين القيام بهما فورا، هما ضرورة إتخاذ ترتيبات لمنع تهريب الأسلحة إلى داخل القطاع، إلى جانب سرعة فتح الحدود، وهو ما يفرض وجود مراقبة دولية تضمن أمن الأشخاص الذين يشعرون بأنهم فى خطر.
- وقد وصف بعض المراقبين هذا القرار بالضعف لأنه لم يصدر وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالى لن يلزم الأطراف المعنية بتنفيذه، ولن ينذر بالتالى بعقوبات لكل من يرفضه. وهو ما حصل فعلا عندما رفضت كلا إسرائيل وحماس تنفيذه، لأن القرار لم يعط لأى منهما ما يريده تماما، وأبقى بعض الأمور غامضة .. مثل ما يعنيه بتحقيق الهدوء الشامل وكيفية تنفيذ ذلك، كما لم يوضح كيف سيتم الانسحاب الإسرائيلى ومتى، ومتى ستفتح المعابر، وطبيعة الترتيبات التى ستتخذ لوقف التهريب. وهذا الغموض كان مقصوداً لأنه وفَّر لكل طرف مساحة من الأخذ والعطاء فى حالة قبول مبدأ وقف القتال وتسوية الملفات العالقة بينهما، وبناء هدنة دائمة.

١١ - مؤسسات المجتمع المدنى العالمى:

- جاءت أكبر أشكال الإدانة للعدوان الإسرائيلى من مؤسسات المجتمع المدنى العالمى. فقد عمت المظاهرات مختلف المدن حول العالم منددة بالعدوان. وقد أشار موقع ويكيبيديا عن "ردود الأفعال الدولية لصراع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩" تسجيلا كاملا لتلك المظاهرات. وقد شملت تلك الاحتجاجات تدمير المواقع الإسرائيلية على الإنترنت، والهجوم على المعابر والرموز اليهودية. وقد قدّر "المنتدى العالمى ضد اللاسامية" أن حوادث الهجوم تلك بلغت ٣٠٠% مثل الحوادث التى تمت فى الفترة نفسها من العام الماضى، حيث وقع ٢٥٠ هجوما مقابل ٨٠ هجوما فى الفترة السابقة.

الموقف العربى:

- كما ذكرنا آنفا كان الإنقسام العربى تجاه هذه الحرب واضحاً وبارزاً أمام الرأى العام العربى والإسلامى، بل أيضا الرأى العام العالمى. حيث تمايزت مواقف الدول العربية بين مجموعتين

أحدهما أطلق عليها "مجموعة دول الاعتدال" التى تضم مصر والسعودية والأردن ومعظم دول الخليج والمغرب وتونس والمنظمة الفلسطينية، ومجموعة أخرى أطلق عليها "مجموعة دول الممانعة" وتضم سوريا وقطر وحماس. وقد توزعت باقى الدول بدرجات مختلفة طبقا لمصالحها بين المجموعتين. فمثلا وجدنا السودان قد إنحاز نسبيا تجاه دول الممانعة بالنظر للموقف الصعب للرئيس السودانى البشير الذى يطالبه المدعى العام الدولى بتسليم نفسه ليحاكم أمام محكمة الجنايات الدولية على جرائم حرب إتهم بمسئوليته عنها فى دارفور، وبالتالى كان فى حاجة إلى غطاء عربى لموقفه وجده فى اجتماع قمة الدوحة الذى دعت إليه قطر لمساندة حماس فى الحرب. وكذلك الحاكم العسكرى لموريتانيا الجنرال محمد ولد عبد العزيز الذى قام بانقلاب عسكرى ضد رئيس الجمهورية المنتخب الشيخ محمد ولد الشيخ عبد الله وأطاح به، مما عرضه لعزلة دولية، وبالتالى وجد أيضا فى أجتماع قمة الدوحة خروجا له من عزلته الإقليمية والدولية. أما الجزائر واليمن، وكلاهما يعانيان من مشاكل داخلية بسبب تصاعد قوة التنظيمات الدينية المتطرفة فيهما، وعلى رأسها تنظيم القاعدة، فقد ركبا أيضا موجة الإنحياز لموقف حماس ودول الممانعة حتى لا يزيدا الموقف الداخلى عندهما توتراً.

- وقد تجاوزت حدة الإنقسام بين المجموعتين العربيتيين مساحة الخلاف الحقيقى بينهما، ويرجع ذلك إلى غياب الثقة بينهما بأكثر مما فصلهما تناقض المواقف، فكانت المحصلة ضعفا وإرتباكا وصلا إلى حد العجز عن التوافق، سواء على عقد قمة طارئة فى الدوحة دعت لها قطر، أو الإتفاق على تقديم موعد القمة الإقتصادية فى الكويت والتى كان مقرراً عقدها فى ١٩ يناير ٢٠٠٩، وإدراج العدوان الإسرائيلى بنداً رئيسيا وأولا على جدول أعمالها. فكان أن أحبطت عقد قمة عربية طارئة فى الدوحة، وأختلفت الدول العربية فى قمة الكويت على البيان النهائى لهذه القمة. كما أدى التدخل السورى والإيرانى إلى تفشيل جهود مصر فى تحقيق مصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، فاستمر الصراع بينهما حتى ما بعد توقف الحرب، بل وانتقل إلى صراع مسلح بينهما ومحاولة كل فريق تصفية كوادر الفريق الآخر المتواجد على أرضه، سواء فى غزة أو فى الضفة.

<u>أولا: دول الاعتدال العربى:</u>

- برز فى موقف هذه المجموعة العربية التنسيق السياسى الكامل بين مصر والسعودية والأردن والسلطة الفلسطينية، والذى إنعكس فى الجهود التى بذلتها هذه الدول لسرعة إيقاف الحرب واستصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ونجاحها فى ذلك بفضل جهود وزيرى خارجية مصر والسعودية فى نيويورك، وما مارسوه من ضغوط على كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية ووزير خارجية فرنسا الذى كان يرأس دورة مجلس الأمن. كذلك رفض

استغلال العدوان الإسرائيلى فى تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية لصالح إيران وحلفائها فى المنطقة العربية، وأيضا رفض الاعتراف بحماس بديلا عن السلطة الفلسطينية، وكذلك رفض إختزال العدوان الإسرائيلى على غزة وحصره فى معبر رفح والضغط على مصر لفتح المعبر، وتأييد موقف مصر فى هذه القضية المستند لإتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن تشغيل المعبر.

١ - موقف مصر:

أ- المنطلقات الأساسية المصرية تجاه إدارة الأزمة، وثوابتها[٤٣]

(١) امتلاك مصر جميع المقومات اللازمة للإضطلاع بواجباتها تجاه القضية الفلسطينية، وفى نفس الوقت واجباتها تجاه الأمن القومى المصرى فى بعديه الداخلى والخارجى، وهو ما ينبغى إعطائه الأولوية المطلقة، مع الوضع فى الاعتبار أن لاتناقض ولا تعارض بين الواجبين. ذلك أن لدى مصر المقومات الأمنية والسياسية والمعنوية التى تمكنها من ذلك، وفى إطار فكر سياسى نابع من ثوابت الجغرافيا والتاريخ، أكثر من التطورات والأحداث السياسية.

(٢) إن مصر لها رصيد يضاف إليها، نظرا لاعتدال سياستها وإتزانها فى وجه الأزمات، فهى لا تزال حجر الزاوية لاستقرار المنطقة، والدولة الأكثر كفاءة فى إدارة علاقاتها الدولية مع أطراف متعددة. وهو ما إنعكس فى نجاح مصر فى إقامة علاقات دقيقة ومتوازنة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، مع عدم المساس بمبادئها والتزاماتها العربية والإسلامية رغم الأزمات التى مرت بها المنطقة.

(٣) وجود تأثير متبادل بين تفاعلات القضية الفلسطينية والوضع الداخلى فى مصر. يدخل فى هذا الإطار وجود قوى معارضة فى الداخل - أبرزها جماعة الإخوان المحظورة - تسعى لتقويض النظام السياسى فى مصر وإقامة نظام حكم دينى (ثيوقراطى) أشبه بنظام حكم طالبان السابق فى أفغانستان، وتستغل فى ذلك المواقف المصرية المعتدلة فى معالجة القضية الفلسطينية، وتطالب بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، وتقديم كل صور الدعم العسكرى والسياسى لحماس فى قطاع غزة، والتى هى فى حقيقتها فرع من هذه الجماعة المحظورة. وهو ما يعنى عمليا دخول مصر فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل تقضى على كل ما بنته مصر خلال الثلاثين عاما الماضية من إنجازات اقتصادية وعسكرية وإجتماعية. إلى جانب تأثير الوضع السياسى الداخلى، فإن الوضع الإقتصادى المصرى لا يسمح بالانزلاق إلى مواجهات عسكرية غير محسوبة مع إسرائيل، وأن تحقيق التنمية الشاملة فى مصر يتطلب استقطاب وتعبئة كل الموارد المتاحة وعدم إهدارها أو تخصيصها لحروب أو مواجهات مسلحة، خاصة إذا كانت تلك المواجهات غير مرتبطة بأمن مصر أو المصالح المصرية العليا.

(٤) وجود تقاطع وتداخل أيضا بين اعتبارات الأمن الوطنى المصرى، والأمن القومى العربى، والذى فى قلبه القضية الفلسطينية، والصراع العربى - الإسرائيلى. وحيث يفرض ذلك خيارات صعبة على صانع القرار المصرى، إذ لا تملك مصر رفاهية الإنعزال عن هذا الصراع والنأى بسياستها ومواقفها عنه، كما أنها محكومة فى ذات الوقت بمقتضيات ومتطلبات التنمية الذاتية فى بعديها الاقتصادى والاجتماعى، والتماسك سياسيا وإقتصاديا.

(٥) التمسك بخيار التفاوض تحت مظلة إستعادة الحقوق العربية المسلوبة، باعتبار ذلك هو الهدف والغاية القصوى للسياسات المصرية والعربية تجاه قضية الصراع العربى - الإسرائيلى. ويندرج داخل هذا الخيار المراحل التكتيكية والوسائل والأساليب والطرق المختلفة التى توصل فى النهاية إلى تحقيق هذا الهدف وتلك الغاية.

(٦) رفض مصر لسلوك حماس الذى فرضت به إنقلابا فى غزة على السلطة الفلسطينية فى يونيو ٢٠٠٧، مما أدى إلى سيطرتها المنفردة على قطاع غزة، وحدوث إنقسام سياسى وجغرافى فى الموقف الفلسطينى المفروض أن يكون موحداً ومتماسكا فى وجه إسرائيل. كذلك رفض مصر تبعية حماس لسوريا وإيران، وتسليم إرادتها الكاملة لهما حتى أصبحت أداة وذراع لطهران ممتدة فى فلسطين تدافع عن مصالح إيران وتحقق أهدافها على حساب المصالح والأهداف العربية، خصوصا إذا ما كان التعاون بين حماس وإيران على حساب الأمن الوطنى المصرى وتهديدا له، وهو ما ينعكس على سبيل المثال فى تهريب السلاح الإيرانى من السودان إلى غزة عبر الأراضى المصرية، وتسلل إرهابيين تابعين لحزب الله لتنفيذ مهام تخريبية داخل الأراضى المصرية بتكليف من إيران. إلا أن هذا الرفض لسياسة وسلوكيات حماس لم يمنع مصر من استقبال ممثلى حماس وإدارة حوارات سياسية وأمنية معها باعتبارها إحدى الفصائل الفلسطينية، مع حرص مصرى على ألا تصل الخلافات مع حماس إلى قطيعة أو نقطة اللاعودة، اقتناعا من مصر بأن الحوار والأسلوب السلمى هو أفضل السبل لتحقيق هدف إعادة الأوضاع إلى ما قبل يونيو ٢٠٠٧. وبالتوازى مع ذلك كان الموقف المصرى يراعى البعد الإنسانى لفلسطينى غزة، وهو ما تمثل فى فتح معبر رفح عند الضروريات الإنسانية، وعندما جاءت عملية قيام فلسطينيين تابعين لحماس باقتحام معبر رفح بتحريض إيرانى سورى فى مطلع عام ٢٠٠٨، جعلت هذه العملية مصر أكثر تمسكا وتشددا فى السيطرة على هذا المعبر ومنع فتحه إلا عند الضرورة الإنسانية القصوى.

(٧) رفض الربط بين العدوان على غزة والعلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، بل على العكس، فقد حرصت مصر على إبقاء مستوى العلاقات الدبلوماسية دون تأثير، على أساس أن هذه العلاقة

توفر أرضية للاتصال مع الجانب الإسرائيلى، وتتيح قنوات للضغط عليه باستمرار. وهذا الموقف من جانب مصر ليس جديدا، فقد سبق أثناء أزمات سابقة وعدوانات من قبل إسرائيل على الفلسطينيين أن طالب المتشددون فى العالم العربى مصر بأن تقطع علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ولكن كان الموقف المصرى الثابت هو رفض ذلك التوجه. إلا أن هذا الموقف الثابت من جانب مصر لم يمنعها أثناء الأزمات - ومنها الأخيرة - من استدعاء السفير الإسرائيلى إلى وزارة الخارجية المصرية عدة مرات وإبلاغه بإدانة مصر للعدوان واستيائها الشديد، ومطالبة إسرائيل بالامتثال لقرار مجلس الأمن، والاستجابة للمبادرة المصرية، والوقف الفورى لإطلاق النار.

ب- مدركات السياسة المصرية لأبعاد الأزمة[٤٤]

- أثار العدوان الإسرائيلى على غزة إدراكا لدى الدوائر الرسمية والشعبية فى مصر ببروز تهديدات وتحديات أمنية قديمة وجديدة يواجهها الأمن القومى المصرى سواء من الاتجاه الاستراتيجى الشرقى حيث تتواجد إسرائيل وحماس، أو من الجنوب حيث تتدفق من السودان المساعدات العسكرية الإيرانية التى يتم تهريبها عبر الصحراء الشرقية ومياه البحر الأحمر إلى حماس فى غزة، وما تشكله هذه المساعدات الإيرانية أثناء عبورها الأراضى المصرية وتواجدها فى سيناء من تهديد خطير للأمن القومى المصرى فى بعده الداخلى، من حيث احتمالات وصولها إلى أيدى تنظيمات وجماعات متطرفة وإرهابية داخل مصر. ناهيك عن تأثير النشاط الإيرانى فى استقطاب جماعات سياسية فى مصر على رأسها الإخوان المسلمين المحظورة، توحدت أهدافها وأساليبها مع أهداف وأساليب حكام طهران فى مناهضة نظام الحكم فى مصر والسعى إلى إسقاطه واستبداله بنظام حكم دينى متحالف مع حماس فى غزة، وبما يسمح للأخيرة بالتمدد فى محافظة شمال سيناء، حيث تعتقد هذه التنظيمات الدينية المتطرفة بعدم وجوب وجود حدود دولية بين البلدان الإسلامية. وكان هذا الهدف هو المحرك لكل التحركات السياسية والإعلامية والمظاهرات التى نجحت إيران وحلفاؤها فى تحريكها ضد مصر، والتى تمحورت جميعها حول الضغط على القيادة السياسية المصرية لتفتح معبر رفح أمام جميع الحشود الفلسطينية التابعة لحماس لدخول مدن محافظة شمال سيناء بدعوى أنهم لاجئين هاربين من نيران العدوان الإسرائيلى، ثم بعد ذلك الاستيطان الدائم فى شمال سيناء وتحقيق الهدف الإسرائيلى - الإيرانى - الحمساوى المشترك من إثارة هذه الحرب أصلا. لذلك أرادوا أن يكون معبر رفح هو القشة التى تقصم ظهر مصر، كما أن حماس لم تكن تريد فتح المعبر من أجل صالح شعب غزة أو مرور المساعدات إليهم، ولكن لتحصل حماس على الشرعية الدولية من خلال سيطرتها على الجانب الفلسطينى من هذا المعبر، وتوظيف هذه الشرعية لخدمة إيران

وأهدافها التوسعية فى المنطقة. وعلى أن تكون الخطوة القادمة بعد المعبر هى المطالبة بتجميد العلاقات مع إسرائيل توطئة لإلغاء معاهدة السلام معها، وما يستتبع ذلك من عودة المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل من جديد. لقد أدركت مصر بوعى تام أن هذه هى المعركة الحقيقية التى تسعى إليها إيران ووظفت لها حماس، والتى كانت على استعداد للتضحية بأرواح آلاف الفلسطينيين من أجل أن يعترف بها العالم باعتبارها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى.

- وفى المدركات المصرية أيضا أن تضخم المعاناة الفلسطينية تشكل ورقة رابحة فى يد إيران، وهى تسوق مبررات ملفها النووى، وبقدر ما تصل المعاناة الفلسطينية إلى مقادير أكثر حدة من التوتر والغليان .. بقدر ما تتسع مساحة المساومة الإيرانية فترتفع قيمة الجائزة الأمريكية. كما أن تضخم المعاناة الفلسطينية تشكل فى ذات الوقت ورقة رابحة فى يد حماس التى تتلقى التمويل الشهرى من إيران لكى تبقى على قيد الحياة، بعد أن فشلت حماس فى الإيفاء بجميع إستحقاقاتها كحكومة.. سواء فى حماية أمن الفلسطينيين وسلامتهم الشخصية بالدخول فى مفاوضات سلام تضمن الحقوق الفلسطينية، أو فى سياق توفير المتطلبات الضرورية للحياة اليومية، لاسيما وأن حماس كانت ولا تزال تراهن على مشروعها القائم على الإنفراد بالسلطة فى قطاع غزه، وتحويله إلى إمارة إسلامية حمساوية تقتات على الأموال الإيرانية، وذلك منذ قيام حماس بالإنقلاب على السلطة الفلسطينية فى يونيو ٢٠٠٧ وحتى اليوم. لذلك تعتقد مصر - كما صرح بذلك وزير خارجيتها - أن الحرب فى غزه لم تبدأ فى ٢٧ديسمبر ٢٠٠٨، ولكن قبل ذلك بعامين ونصف فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، عندما بدأ النزاع حول الإقليم ومستقبله وتوجهاته ليصب فى المصلحة الإيرانية بإشعال حرب جنوب لبنان آنذاك. من هنا جاء الموقف المصرى المبدئى الرافض أن تصل إيران إلى قطاع غزة عبر حماس كما وصلت إلى جنوب لبنان عبر حزب الله، وحتى لا يكون للحرس الثورى الإيرانى مواقع على حدود مصر الشرقية ينطلق منها لتصدير الثورة الخومينية إلى مصر من خلال حماس، والتى يهمها أن تظهر أنها ضحية، وأن تستثمر أرواح الشهداء الفلسطينيين لإثارة الغضب فى النفوس، ولتستدر عطف عامة الناس.

- كان هذا الهدف من جانب هذا المحور المعادى لمصر واضحاً تماماً أمام أعين القيادات السياسية والأمنية فى مصر منذ ما قبل وقوع العدوان وأثناءه وبعده، وأنه وراء حملات الهجوم الإعلامى الشديد الذى تعرضت لها مصر أثناء الحرب من قبل دول الممانعة العربية. بل كان الهدف الحقيقى وراء دفع قطر للدعوة لقمة عربية طارئة، بأمل استصدار قرار قمة يطالب مصر بفتح معبر رفح دون قيود أمام الفلسطينيين. لذلك أحبطت مصر محاولات عقد هذه القمة، وأصرت على موقفها من المعبر المرتبط بإتفاقية عام ٢٠٠٥، بل أعربت عن استعدادها لفتح المعبر إذا شاركت حماس مع

السلطة الفلسطينية فى الإشراف على المعبر من الجهة الفلسطينية، ولكن حماس بتحريض من سوريا رفضت هذا العرض الذى قدمه وزير الخارجية المصرى فى اجتماع وزراء الخارجية العرب، حيث أصر وزير الخارجية السورى أن تكون حماس حصرياً هى الجهة الفلسطينية المسئوله عن الجانب الفلسطينى من المعبر. ورغم أن مصر فتحت معبر رفح فعلا لإدخال المساعدات الإنسانية (وقود وغذاء ودواء وعلاج وأطقم جراحة .. الخ) إلى قطاع غزه، وأبدت استعدادها لإستقبال الفلسطينيين المصابين، إلا أن قادة حماس رفضوا ذلك فى البداية وأصروا على أن يكون دخول الفلسطينيين إلى الأراضى المصرية دون قيود، حتى أنهم فى البداية رفضوا إرسال جرحاهم رغم وجود الإستعدادات الطبية على الجانب المصرى من المعبر، وتحت إشراف شخصى من وزير الصحة المصرى، ولكن بعد إنكشاف نواياهم الحقيقية سمحوا بإدخال جرحاهم إلى مصر للعلاج.

- وقد أظهرت بيانات حركة البضائع والأفراد عبر معبر رفح خلال فترة الحرب أنه كان مفتوحا باستمرار، حيث عبر خلال هذه الفترة كم من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين كان لمصر حكومة وشعبا الدور المركزى فيها. فمن بين ٣٤٩٤ طنا من المساعدات الطبية التى دخلت عبر معبر رفح كان لمصر ١٥٦٨ طنا من تلك المساعدات، ومن بين ٧٠ سيارة إسعاف مقدمة من جهات عربية ودولية قدمت مصر ٣٦ سيارة، كما قدمت مصر ١٦٢٣,٥ طنا من المواد الغذائية من إجمالى ٤٢٧٥,٥ طن من جميع الدول العربية والأوروبية، وسمحت مصر أيضا بدخول ٣٠٩ من الأطباء منهم ٨٩ طبيبا مصريا و٨١ عربيا، ١٣٩ من الجنسيات الأخرى. كما استقبل معبر رفح ٥٥٨ جريحا فلسطينيا يرافقهم ٥٤٥ شخصا يوجد منهم ٤٤١ جريحا و٤٣٦ مرافقا تم علاجهم فى المستشفيات المصرية. وقد فتحت مصر معبر رفح ليس فقط لتدفق ما يلبى الحاجات الإنسانية للفلسطينيين قبل وأثناء وبعد الحرب، بل فتحته أيضا لقادة حماس وما حملوه من أموال قادمة من إيران وجماعة الإخوان، إعترف ببعضها قادة حماس مثل إسماعيل هنية والزهار، والبعض الآخر كان مهربا مع الوفد الذى كان يتفاوض مع المسئولين المصرية وكشفت عنه الجمارك المصرية وألزمت وفد حماس بإيداعه أحد البنوك المصرية.

وكما كانت القيادة المصرية منتبهة لحقيقة أهداف واستراتيجيات دول المحور العربى المناوئ لمصر تحت مظلة إيران، فقد كانت متنبهة وواعية أيضا لحقيقة أهداف إسرائيل ضد مصر من وراء عدوانها على قطاع غزة، وأن الحصار الإسرائيلى على سكان هذا القطاع كان يستهدف دفعهم للضغط على مصر لفك الحصار عنهم، وليجدوا على أرض شمال سيناء متنفسا لهم بدلا من حشرهم فى مدن ومخيمات قطاع غزة وهو ما يصب فى النهاية فى الهدف الإسرائيلى بعيد المدى من وراء هذه الحرب والسابق الإشارة إليه آنفا.

- وقد ظهر هذا الهدف الإسرائيلى واضحا على لسان مسئولين وكتاب إسرائيليين فى الآونة الأخيرة، منهم ماتان فيلناى - نائب وزير الدفاع الإسرائيلى الذى قال: "إن إسرائيل تريد أن تقطع صلتها تماما مع غزة، من خلال تسليم مسئولية إمدادات الكهرباء والماء والدواء لجهات أخرى. كما عبّر عن نفس هذا التوجه الإسرائيلى الصحفى اليهودى مارتن كرامر فى مقال كتبه فى دورية (ميدل إيست استراتيجى) التى تصدرها جامعة هارفارد الأمريكية، إذ علّق كرامر على تدفق مئات من الفلسطينيين على سيناء، قائلا: "إن المسئولين الإسرائيليين فى وزارتى الخارجية والدفاع كانوا سعداء بالوضع على الحدود المصرية مع قطاع غزة، إن خطة فك إرتباطهم بقطاع غزة بدأب فى العمل بالفعل". كما تجوز فى هذا الصدد الإشارة إلى دراسة أعدها الجغرافى الأمريكى اليهودى صمونيل كوهين فى تسعينات القرن الماضى عن إمكانية خلق كيان إقتصادى متطور فى غزة وتوسيعها بضم مزيد من الأراضى لها، معظمها من مصر، بالإضافة إلى إمكانية توفير المياه العذبة عن طريق مياه النيل من خلال العريش، وقد علّق كوهين بأن آرييل شارون - رئيس وزراء إسرائيل الأسبق - وصف تلك الخطة بأنها لم تنضج بعد، ولكنه لم يعترض عليها ورأى أنها ستكون فكرة رائعة فيما بعد. وقد عبّر عن ذلك الخطر منذر الدجانى سفير فلسطين فى القاهرة الذى قال فى مؤتمر صحفى: "إن القيادتين الفلسطينية والمصرية ستتخذان موقفا حازما تجاه المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين إلى سيناء لتكون وطنا بديلا للشعب الفلسطينى".
- ولقد أدركت مصر أيضا خطورة إستراتيجية تصدير الأزمات التى تتبعها إسرائيل، حيث تمارس الأخيرة أساليب الضغط والقهر على سكان قطاع غزة، وبما يؤدى إلى تفجير أزمة داخلية تؤدى إلى نزوح سكان القطاع إلى مصر، وخلق موقف متفجر على حدود مصر الشرقية يوفرمناخاً خصباً للقوى المتربصة فى الداخل والخارج للتدخل فى شئون مصر الداخلية والإيقاع بها وتوريطها وبما يعرضها لضغوط خارجية، وذلك فى ضوء الاتهامات المستمرة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة بأن الحدود بين غزة ومصر ليست مغلقة، مما يساعد على تهريب الأسلحة والصواريخ والألغام عبر الحدود. وقد تعرضت مصر فعلا لضغوط أمريكية وأوروبية وإسرائيلية، بزعم عدم سيطرتها على حدودها مع غزة، والتى زاد تهريب السلاح عبرها إلى حماس منذ سيطرتها على القطاع، وقد أدت هذه الضغوط إلى تقليص المساعدات الأمريكية لمصر. وقد أدركت مصر خطورة هذه المزاعم الإسرائيلية التى تسعى إلى تحميلها مسئولية السيطرة على المعابر، وما يعنيه ذلك ضمنيا بأن تتحول مصر إلى حارس لأمن إسرائيل وفى موضع مساءلة عند حدوث عمليات عسكرية ضد إسرائيل، مما يضع مصر فى مواجهات مع الفصائل الفلسطينية. وقد ردت مصر على ذلك بتحميل إسرائيل مسئولية السيطرة على الجهة الأخرى من الأنفاق فى الناحية الفلسطينية والإسرائيلية من الحدود، كما

إتهمت مصر إسرائيل برفض الأخيرة الطلب المصرى بمضاعفة عدد الجنود المصريين العاملين فى هذه المنطقة (٧٥٠ جندى فقط) حتى يمكنهم إحكام السيطرة على الجانب المصرى من الحدود، وهو ما استجابت إليه إسرائيل أخيراء، وبذلك أحكمت مصر فعلا سيطرتها على منطقة الحدود فى رفح المصرية، مع إصرار مصر على رفض وجود قوات أجنبية داخل أراضيها بذريعة مراقبة الحدود ومنع تهريب الأسلحة، حتى وإن كان ذلك ضمن اتفاقية أمنية بين أمريكا وإسرائيل كما رفضت مصر طلبا إسرائيليا لإنشاء منطقة عازلة بعمق ٥٠٠ متر فى شمال وشرق غزة بحجة منع إطلاق الصواريخ من فصائل المقاومة فى إتجاهها.

- لذلك جاء الموقف المصرى من الأزمة تجسيدا لكل هذه المدركات وإستجابة لمتطلبات الأمن القومى المصرى فى المقام الأول، وإلتزاماً مصرياً بحماية حدودها. وأن مصر لا تقبل أى ضغوط تدفعها نحو التسليم بقبول تقسيم الدولة بين غزة والضفة. ذلك ان الممثل الشرعى للسلطة الفلسطينية هو محمود عباس المعترف به عربيا ودوليا، والأراضى الفلسطينية جزء من دولة واقعة تحت الاحتلال، وليس كما تتعامل حماس على أنها أرض محررة، وهو خطأ قانونى فادح وقعت فيه حماس وأرادته إسرائيل، والفارق كبير من الناحية القانونية، ذلك أن الحالة الأخيرة تعنى تحلل إسرائيل تماما من جميع إلتزاماتها تجاه القطاع. أما ما تدعيه حماس من أنها هى الحكومة المنتخبة، ومن ثم فهى صاحبة الحق فى السيطرة على القطاع، فإن ذلك ليس صحيحا لأن حماس عندما انتخبها الشعب الفلسطينى فى عام ٢٠٠٥ لم ينتخبها لكى تدير القطاع، وإنما انتخب ممثليه فى البرلمان بوصفه ضمن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وليس من خارج المنظمة. لذلك جاء الموقف المصرى ليشدد على أن هناك سلطة فلسطينية شرعية وحيدة هى المنظمة، يمكن لحماس أن تشارك فيها، لكن ليس أن تستقل عنها، لأن هذا يضعف الجانب الفلسطينى والعربى فى أى حل، حيث تجد إسرائيل فى الإنقسام الفلسطينى الذى تشجع عليه ذريعة للتهرب من الإلتزامات والتنصل من الإتفاقات والقرارات الدولية، بدعوى أنها لا تجد من تتفاوض معه من الجانب الفلسطينى، حيث لا يعترف أى من السلطة الفلسطينية أو حماس بالآخر.

جـ- دور الدبلوماسية المصرية فى إدارة الأزمة[٤٥]

- برؤية تاريخية عميقة تفصح عن إلتزامها القومى الأصيل بقضايا أمتها العربية، تصدت مصر منذ بداية الأزمة، بل وقبلها، باقتدار وحكمة للعدوان الإسرائيلى على غزة. فتحركت فوراً من باب مسئولية الدور التاريخى الذى تضطلع به نحو أمتها العربية والإسلامية بشكل عام، ونحو الشعب الفلسطينى والحفاظ على حقوقه ومطالبه المشروعة على وجه الخصوص، واضعة فى اعتبارها تقديم الأفعال على الأقوال، وترك الواقع يتحدث بحيث تكون العبرة بالنتائج وليست بالخطاب الفارغ

من المعنى. لذلك كان العمل السياسى والدبلوماسى التى قامت به مصر منذ ما قبل نشوب الأزمة وأثناءها وبعدها قائم على فهم دقيق لمعطيات الموقف وإحاطة كاملة بأبعاده الدولية، وتعقيداته الإقليمية، وظروف القضية الفلسطينية الخاصة، سعيا إلى مخرج يعطى الأولوية المطلقة لإنقاذ الشعب الفلسطينى من الجحيم الذى يتعرض له بفعل نيران الحرب الإسرائيلية التى فرضت عليه، وفى الوقت نفسه حماية القضية الفلسطينية، وحماية مقاومتها ومناعتها طويلة الأمد، وقيام الدولة الفلسطينية المرتقبة التى يتطلع لها كل العرب المخلصين، وكل محب للشعب والقضية الفلسطينية.

- فمن قبل وقوع العدوان أرسلت مصر تحذيراً واضحا إلى إسرائيل من شن عملية عسكرية فى قطاع غزة لن يكون مقبولا أو مغفورة نتائجها تحت أى ذريعة أو مبرر أو أى مسمى كان. فى الوقت الذى استقبل فيه الرئيس مبارك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لبحث الجهود المصرية من أجل لم الشمل الفلسطينى وإعادة التهدئة، كما حذّرت مصر فى ذات الوقت قيادة حماس عبر عدة قنوات وبشكل مباشر من مغبة إنهاء التهدئة من جانبها واستئناف إطلاق الصواريخ على مدن وبلدات جنوب إسرائيل، لأن ذلك سيعطى الأخيرة الذريعة لتنفيذ مخطط عدوانى خططت له إسرائيل منذ فترة.
- ومع أول يوم للعدوان الإسرائيلى على غزة، تحركت مصر على كافة الأصعدة والساحات والمستويات الإقليمية والدولية، وجاءت أولى الخطوات فى المبادرة التى أطلقتها مصر لوقف إطلاق النار، ثم فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس مبارك يوم ٢٠٠٨/١٢/٣١ ووجهه إلى الأمة المصرية والعربية بمناسبة رأس السنة الميلادية ورأس السنة الهجرية، ومثلت تعهداً من قبل الرئيس بمجمل الأهداف التى قرر أن يعاهد بها الشعب المصرى بخصوص إدارته للأزمة، وكانت أيضا تعبيرا عن الموقف المصرى، والأجندة التى سوف يلتزم بها فى علاج الموقف. وقد ركزت على الموضوعات الرئيسية الآتية: مصالح مصر وقضاياها فوق أى إعتبار، سنحمى أمن مصر وسيادتها ولن ننجرف إلى ما يهدد أمننا القومى، لن نفرط فى إلتزاماتنا تجاه شعب فلسطينى وإعلاء مصالح الشعب الفلسطينى فوق مصالح الفصائل الفلسطينية، الهدف الأبعد هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ضرورة سرعة وقف العدوان الإسرائيلى والعودة للتهدئة، وإعادة فتح المعابر كلها، استمرار فتح معبر رفح للأغراض الإنسانية وفى إطار استمرار التزام مصر بإتفاقية عام ٢٠٠٥ الذى ينص على إدارة المعبر من قبل ممثلى الاحتلال والسلطة الفلسطينية ومراقبى الاتحاد الأوروبى، عدم القبول بخطة الفخ الإسرائيلى الهادفة إلى فصل الضفة عن القطاع، لن تقبل مصر باستغلال معاناة الشعب الفلسطينى والاستخفاف بأرواحه من أجل بسط النفوذ، وأخيرا ترفُّع مصر عن الصغائر، وأنها لن ترد على حملات التشهير التى توجه ضدها.

- ولم تكن التعهدات التى أوضحها الرئيس مبارك فى بداية الأزمة لتنفى أن هناك مجموعة من الأهداف تنضوى تحت كل منها، كما لا تنفى أن هناك مجموعة من التحديات الأقل وطأة قد فرضت نفسها على إدارة مصر للأزمة، تم إخضاعها وتسييرها فى إتجاه تحقيق ذات الأهداف والتعهدات الرئاسية. من ذلك على سبيل المثال رغبة دول إقليمية فى أن تجد من خلال الأزمة لنفسها دوراً فى المنطقة، ومن ذلك أيضا العراقيل التى وضعها مجلس الأمن أمام المسعى العربى إلى وقف إطلاق النار، وكذلك أيضا الإطاحة بفكرة عقد قمة عربية طارئة، تلك التى دُفعت من أجلها قطر لتدعو لها بعد خمس ساعات فقط من اندلاع الأزمة. فقد اختارت مصر أن تدير الأزمة من خلال أدواتها وعبر دورها، طالما أنها تمثل تحديا لمكانتها وقدراتها الإقليمية، وطالما أن الهدف الأول لمن كانوا وراء إثارة الأزمة اصلا هو إقصاء ذلك الدور المصرى. والأهم حتى لا يؤدى توسيع الإدارة الإقليمية للأزمة إلى إنشطارات تعوق تحقيق أهداف مصر ومصالح الشعب الفلسطينى .. غير أن هذا لم ينف لجوء مصر إلى الآلية العربية الأقل فى المستوى من مستوى القمة - وهى مجلس وزراء الخارجية العرب - بعد أربعة أيام من اندلاع الأزمة.
- وإدراكا من مصر لحقيقة أهداف من هم وراء إثارة الأزمة، وما واكبها من تصعيد إعلامى ضد مصر شمل وسائل إعلام محور طهران - دمشق - قطر - حزب الله - حماس، لذلك سعت مصر منذ اللحظة الأولى إلى إجهاض مقترح القمة الطارئة فى الدوحة، خاصة وأن القمة الإقتصادية العربية كان مقرراً عقدها فى الكويت بعد الموعد الذى حددته قطر لقمتها المقترحة بيومين فقط. وكانت حسابات مصر فى هذا الشأن قائمة على الاعتبارات الآتية:

(١) تأجيل ترسيخ الإنقسام العربى، وإعلانه بصراحة فى مرحلة أخرى لأنه قادم لا محالة، لأن إعلانه فى بداية الأزمة يؤدى إلى تأثير شديد السلبية على مسار إدارة الموقف فى غزة.

(٢) تفويت الفرصة على المحورالذى تقوده طهران، الراغب فى تحقيق مجموعة من الأهداف المعلومة مسبقا من دعوة قطر للقمة، ومنها دعوة إيران لحضورها، وأيضا دعوة حركة حماس إلى نفس القمة، وبما يفجر موضوع شرعية السلطة ومن له الحق فى تمثيل الفلسطينيين.

(٣) حفظ ما تبقى من مصداقية القمة، إذ أن عقدها سوف يؤدى إلى إصدار قرارات غالبا لن تنفذ، وبما يؤدى إلى مزيد من الإحباط العربى.

(٤) منع مزيد من المزايدات على دور مصر فى إطار عربى رسمي، والتعاطى مع تلك المزايدات على المستوى الإعلامى والسياسى فقط، لأن المزايدة فى محفل رسمى عربى قد يدفع مصر لاتخاذ إجراءات لا تريد أن تتخذها.

- وقد أجرى الرئيس مبارك عدة إتصالات مع عدد من القادة العرب أبرزهم عاهل السعودية الملك عبد الله، وعاهل الأردن الملك عبد الله الثانى، والعقيد القذافى، والرئيس الفلسطينى أبو مازن، إلى جانب الإتصال بالرئيس الأمريكى السابق جورج بوش والرئيس الفرنسى ساركوزى وغيره من قادة أوروبا والسكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، والملاحظ فى هذا السياق أن الرئيس مبارك لم يغادر مصر طيلة أيام الأزمة إلا لبضع ساعات سافر فيها إلى السعودية لضرورات لها علاقة بإدارة الأزمة فى ٢٠٠٩/١/١٣، بعد أن تم تفجير دعوة جديدة لقمة عربية طارئة من قبل قطر، بقصد تفجير الموقف العربى مجدداً قبل إنعقاد قمة الكويت الاقتصادية، وقد دفعت كل هذه الإتصالات فى نفس الإتجاه. وكان هذا الإفشال لخطة إعلان الإنقسام العربى والدفع بإيران إلى القمة العربية، قد أدى إلى تصاعد الحملة الإعلامية والسياسية ضد مصر لإثارة الجماهير العربية ضدها. وفى مواجهة هذه الحملة الإعلامية تحدى المتحدث باسم الرئاسة المصرية وسكرتير الرئيس للمعلومات - سليمان عواد - الأصوات التى صدرت من حماس حول ما روجته من أكاذيب عن أن مصر طمأنت حماس بعدم وقوع هجوم إسرائيلى، ونفى ذلك قطعيا وطالب حماس بأن تعلن إسم المسئول المصرى الذى أبلغها بذلك، مما أدى إلى إفشال تلك المحاولة. أما وزير الخارجية - أحمد أبو الغيط - فقد تحرك على الصعيدين الإقليمى والدولى، وفى مختلف المنابر بطرق متنوعة ملتزما بالشفافية، وكانت رسالته الأولى أن حماس تمنع وصول الجرحى إلى مصر، وهو ما اعترف به أحد مسئولى حماس عندما قال: "أن حماس لا تريد بالفعل إرسال جرحاها إلى مصر إلا بعد أن يفتح المعبر على مصراعيه". كما أعلن أبو الغيط أثناء زيارته لتركيا أن الحرب فى غزة هى فى الأصل والأساس حرب على مصر. كما بدأ رئيس جهاز المخابرات العامة - الوزير عمر سليمان - عبر فريق متكامل من جهاز المخابرات بذل جهود مضنية، اعترضها كثير من العراقيل لإقناع قادة حماس بالقبول بمعطيات تؤدى إلى وقف إطلاق النار، وصون دماء الشعب الفلسطينى. وهى الجهود التى بدأت من اليوم التالى لإنفجار الأزمة، لكن حماس لم تبدأ التعامل معها إلا بعد وصول عدد الشهداء المدنيين إلى ٥٠٠ فرد، وبعد نحو خمسة أيام من بدء الإتصال، ولم تقترب حماس إلى صيغة لوقف النار إلا بعد أن كان عدد الشهداء قد بلغ ما يزيد عن ١٢٠٠ شهيد، وضعفهم من الجرحى.
- وبينما كانت القاهرة التى أريد إقصاؤها من الساحة قد تحولت إلى قبلة الجهود الدولية الهادفة إلى لملمة الموقف المتفجر، فإنها توجّت مجموعة الجهود البناءة والرصينة والبعيدة عن الطنطنة، بإعلان المبادرة المصرية لوقف النار، وتأكيدها ذلك فى لقاء كان ضيفا فيه الرئيس الفرنسى ساركوزى يوم ٢٠٠٩/١/٦.

د- المبادرة المصرية[٤٦]

- طرح الرئيس مبارك مبادرته ذات الثلاثة أبعاد لحل الأزمة فى وقت كانت باقى الأطراف تسعى إلى التعامل مع الأزمة إما بمزيد من التراخى كما جرى دوليا من خلال مجلس الأمن، أو بمزيد من المزايدات والخطب الفارغة، كما جرى فى محور دول الممانعة العربية - إيران. حيث لم تكن أى من دمشق وطهران وقطر ومعهم إسرائيل بالطبع تريد الوصول إلى وقف إطلاق النار. واكتفت بعض الدول الغربية بجهود إنسانية، إذ لم يكن بمقدورها أن تقوم بأى جهد إضافى بناء، ويحسب لها أنها لم تقم بأية مزاحمة لا طائل منها. وقد شملت المبادرة البنود الثلاثة الرئيسية الآتية:

(١) قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية جميعا بوقف فورى لإطلاق النار لمدة محدودة لإتاحة الفرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى سكان غزة عبر ممرات آمنة.

(٢) تدعو مصر إسرائيل والفلسطينيين إضافة إلى ممثلين عن الإتحاد الأوروبى وبقية أعضاء اللجنة الرباعية الدولية للاجتماع لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن ومعالجة جذوره، وتتضمن هذه السبل تأمين حدود غزة، مما يضمن فتح المعابر البرية.

(٣) تستضيف مصر حواراً للمصالحة الفلسطينية يهدف إلى إنهاء الصراع بين حركتى فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولى.

- ولقد وضعت مصر فى اعتبارها عندما طرح الرئيس مبارك هذه المبادرة فى وجود الرئيس الفرنسى ساركوزى، أن تتضمن صفقة شاملة للسلام تحقق مصالح كل الأطراف، وتمهد الطريق نحو التسوية العادلة، وتختصر التقاطعات والطرق الجانبية التى تصعب الوصول إلى الهدف. كما لاحظت مصر أيضا وهى تطرح هذه المبادرة أن الوقت لا يعمل لصالح الفلسطينيين، وإذا استمرت حماس فى المناورة والمراوغة والخضوع للقوى الخارجية، فسوف تعود الأمور إلى نقطة الصفر، وتضيع أرواح الشهداء بلا ثمن، لاسيما وأن منطقة الشرق الأوسط قادمة فى ظل الإدارة الأمريكية الجديدة التى يرأسها أوباما على تحركات ومبادرات كثيرة تستهدف جميعها تسوية النزاعات والمشاكل القائمة، مع سعى جدى نحو السلام والاستقرار، ولذلك تبذل مصر قصارى جهدها حتى يستفيد الفلسطينيون من هذا المناخ الجديد القادم، ويحققوا ولو الحد الأدنى من مطالبهم المشروعة كخطوة أولى نحو تحقيق باقى المطالب.

- ولقد جاءت المبادرة المصرية فى وقت وقف فيه الجميع مترددين، يبيعون فيه الكلام ولا يقدرون على العمل. وكان نتاجا لبلورة عقلية ترى كل الأطراف وتخدم مصلحة الفلسطينيين. لذلك شهد لها الجميع بأنها مبادرة متوازنة وخرجت فى لحظة تاريخية تشهد على مماطلة الآخرين، بل إن مجلس الأمن بكل قواه وقف عاجزا ومماطلا لإعطاء المعتدى الإسرائيلى فرصة من الوقت لكى يحقق

أهدافه، ويجهز على ما تبقى من القضية الفلسطينية. كما لم تأت المبادرة المصرية من فراغ، فقد مهدت الدبلوماسية المصرية لها باتصالات عريضة وعميقة مع الإتحاد الأوروبى، ومع فرنسا بصفة خاصة، وأيضا تركيا، وهذا هو مغزى زيارة الرئيس ساركوزى مرتين لمصر أحدهما عند قدومه للمنطقة والأخرى عند مغادرته لها، وكان تأييده - وكذلك وزير الخارجية التركى الذى قام بزيارة مصر - لهذه المبادرة مطلقا، باعتبارها عملية وواقعية وتستند إلى رؤية واضحة ووعى عميق بطبيعة الأزمة المترتبة على العدوان الإسرائيلى، وما يرتبط بها من تعقيدات، كما تحفظ القضية الفلسطينية لأبنائها وشعبها حية ومتجددة. وقد راعت المبادرة المصرية طبيعة اللحظة الحرجة التى تحاول فيها دول وتنظيمات متطرفة أن تربط بين الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى وبين صراعات أخرىَ متداخلة فى المنطقة (مثل البرنامج النووى الإيرانى، والوضع المتأزم فى العراق، ومحاولات حزب الله للهيمنة على الوضع فى لبنان)، وسعى طهران لاستخدام أوراق عربية لا تستحقها - منها العدوان الإسرائيلى على غزة - لدعم مركزها فى مواجهة الولايات المتحدة.

- كما جاءت المبادرة المصرية بمنهج مختلف يقوم على التمييز بين وقف العدوان فوراً وبين حل القضايا المتعلقة بأزمة غزة. لذلك إستهدف البند الأول فيها حماية الأرواح البريئة التى كانت تزهق يوميا بلا وجه حق، وحماية الحياة فى قطاع غزة من التدمير والسحق على أيدى الإسرائيليين، وهو ما يقتضى بطبيعة الحال وقف العدوان مؤقتا أو لمدة محدودة يتم خلالها تكثيف التحرك للتوصل إلى حل للقضايا الصعبة أو الخلافية، توطئة لوقف نهائى لإطلاق النار. وهو الذى يمهد للبند الثانى المتعلق بالسعى إلى حل القضايا والتعقيدات المختلف حولها، ومنها أمن الحدود ورفع الحصار عن قطاع غزة بفتح كامل للمعابر، وفى الوقت نفسه تنتهى مشكلة تأمين جنوب إسرائيل، وهو ما يعنى العودة إلى التصور القديم للتهدئة، ولكن على نطاق واسع ودائم. ومن المفترض أن يتوازن التحرك فى هذا البند الثانى ويتوازى مع الجهد المصرى المبذول لتحقيق المصالحة الفلسطينية، والذى يؤدى إلى تنفيذ البند الثالث المتعلق بالوفاق الفلسطينى وإنهاء الإنقسام السياسى بين السلطة فى الضفة وحماس فى غزة. ذلك على أساس أن إنهاء الإنقسام الفلسطينى وتحقيق الوفاق هو الركيزة الأساسية لإمكان الحفاظ على القضية الفلسطينية، ومنع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تعميق الإنقسام، وصولا إلى تحقيق فصل غزة نهائيا عن الضفة الغربية. لذلك اعتبرت مصر أن تحقيق الوفاق الفلسطينى يعد مطلباعاجلا وملحا. ويرتبط بتحقيق هذا الهدف، امكان بدء إعادة تعمير غزة، لأن استمرار الإنقسام الفلسطينى من شأنه عرقلة تنفيذ مشروع إعادة الإعمار. وجدير بالذكر فى هذا الشأن أن قضية المصالحة الفلسطينية قد لعبت فيها مصر دوراً شبه منفرداً مقارنة بالكثير من الدول

العربية، والتى حرصت بعضها فيمن يعرف بفريق (الممانعة) على تعميق الإنقسام الفلسطينى وعرقلة الجهود المصرية لتحقيق المصالحة.

- ولم تكن المبادرة المصرية هدفاً فى حد ذاتها .. بل كانت تعبيراً عن رؤية وآلية وسياق للوصول إلى مناخ يساعد على توفير أجواء للتفاوض، وإعادة ترتيب البيت الفلسطينى حتى لا يكون هناك طعن فى الشرعية الفلسطينية أو فى مصداقية الشريك الفلسطينى، وأيضاً حتى لا يكون المفاوض الفلسطينى تحت ضغط الإقتتال الداخلى، وحتى لا يمر الراغبون فى بسط النفوذ - سواء من داخل الأمة العربية أو من خارجها - من بين ثغرات الصف الفلسطينى، ومن ثم يفرض ممثلوا الفلسطينيين تحديهم على أى مفاوض إسرائيلى. وحتى هذا الهدف على نبله وأهميته وضرورته ليس هو الهدف الأخير فى التصور المصرى لحل القضية الفلسطينية، بل الهدف الأهم "حل الدولتين" دولة للفلسطينيين عاصمتها القدس، ودولة لإسرائيل .. دولتان على أسس من العدالة، وحل على قواعد تضمن إستقراره أبداً. لذلك التزمت مصر الصمت إزاء مجريات و تطور السياسة الداخليه الإسرائيلية، فلا قالت أن ناتنياهو سوف يعطل، ولا قالت أنها لن تتفاوض إلا مع ليفنى، ولا تمنت فوز حزب العمل فى الإنتخابات، بل تعاملت مع الجميع فى إسرائيل على قدم المساواة، وعلى إستعداد للتعامل مع أى حكومة تفرزها الإنتخابات الإسرائيلية أياً كان مستوى تشددها.

- و قد إستجاب الرئيس الفلسطينى محمود عباس للمبادرة المصرية على الفور، داعياً حركة حماس إلى الموافقة عليها بلا أى تردد حتى يمكن إنهاء العدوان الإسرائيلى على غزة، محذراً من ضياع الوقت. وأعتبر أن الطرف الذى يرفضها عليه أن يتحمل المسئولية عن شلال الدم فى القطاع، وأشار إلى ان هذه المبادرة هى آلية تنفيذ لقرار مجلس الأمن الداعى إلى وقف النار، و مؤكداً أن الجميع يعولون عليها. وأعرب عن ثقته فى أن مصر تلعب دوراً كبيراً لتذليل العقبات التى يمكن أن تحول دون تنفيذ هذه المبادرة، وأكد أن جميع الفلسطينيين يريدون السلام، وان المقاومة ليست هدفاً بذاتها، موضحاً: "لا نريد مقوامة من أجل أن تدمر شعبنا، وإذا كانت المفاوضة من أجل تدمير الشعب فلا نريدها". وأضاف ان قرار مجلس الأمن تضمن إشارة واضحة إلى المبادرة المصرية لتكون آلية تنفيذ القرار. كما رد عباس على رفض حماس قبول وجود قوة دولية على الأراضى الفلسطينية موضحاً أن هذا الوجود الدولى "ضرورى فى قطاع غزة وليس على حدود مصر ورفح .. وهذا الطلب ليس جديداً بل عمره ثلاثين عاماً، ومازلنا نطالب به لحماية الشعب الفلسطينى"، مشدداً على أن مصر ليست لها علاقة بهذه المسألة، وأن مطلب الوجود الدولى ليس محصوراً فى قطاع غزة، بل هو مطلوب أيضاً فى الضفة الغربية.

- ولقد حاول الكثيرون تغيير صفة المبادرة المصرية .. بالقول مرة أنها "مصرية - فرنسية"، ومرة أخرى بالإدعاء أنها "مصرية - تركية"، ولكن المهم أنها بقيت كما ولدت مصرية، وظلت هى المبادرة الوحيدة الحقيقية والصالحة للتطبيق. وللحصول على دعم دولى للمبادرة المصرية دعا الرئيس لعقد قمة فى شرم الشيخ يوم ٢٠٠٩/١/١٨ دعا لها رؤساء دول الإتحاد الأوروبى وتركيا وملك الأردن والرئيس الفلسطينى، والأمين العام للأمم المتحدة، وأمين الجامعة العربية، حصل من خلالها على دعم هؤلاء القادة للمبادرة، وأستتبع ذلك زيارة قام بها الرئيس فى الفترة من ٩-١٣ فبراير ٢٠٠٩ إلى ثلاث دول أوروبية - فرنسا وإيطاليا وتركيا، إستثمر خلالها قوة الدفع التى جاءت بعد قمة شرم الشيخ للحفاظ على الحماس الدولى - خصوصاً لدى الأوروبيين - حتى لا تدخل القضية الثلاجة من جديد، وتعود المنطقة لحالة الحرب الباردة. وكانت الجهود السياسية والدبلوماسية التى بذلتها القيادة المصرية قد نجحت فى تحقيق البند الاول من المبادرة، وهو دفع اسرائيل للإعلان فى ٢٠٠٩/١/١٧ عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، لذلك انتقلت الجهود المصرية الى تحقيق البند الثانى من المبادرة، وهو تثبيت وقف اطلاق النار والوصول الى تهدئة جديدة أطول مدى واكثر إستقرارا، وصولا الى جمع الفلسطينيين معا على مائدة المفاوضات فى حوار يسمح ببناء توافق وطنى يدعم الموقف الفلسطينى أولا، ويعزز جهود التسوية العربية ثانيا، وهى المهمة الشاقة التى اضطلع بها رئيس جهاز المخابرات العامة الوزير محمد سليمان.

- وخلال زيارة الرئيس مبارك للثلاث دول اوروبية، استكمل الحوار والتفاوض مع رؤسائها حول تطورات الأوضاع فى المنطقة، خصوصا وأن الاجواء كانت مليئة بالمناورات والتحركات الغامضة، وشرح موقف مصر من الاتفاق الأمنى الإسرائيلى - الأمريكى، وأن مصر ليس لها ادنى علاقة بهذا الاتفاق، ولهذا السبب لم تحضر مؤتمر كوبنهاجن بحضور اسرائيل ودول اوروبية لبحث مسألة الأنفاق وتهريب الاسلحة. وطالب الرئيس قادة اوروبا بالمساعدة على دفع إسرائيل لرفع الحصار عن غزة، لأن هذا هو السبيل الوحيد لوقف عمليات التهريب وانفراج الأزمة تدريجيا، وأكد على أن سيادة مصر على اراضيها خط أحمر وقضية غير قابلة للمناقشة، ولا يعنيها أية اجراءات اسرائيلية ودولية لمنع التهريب مادام ذلك بعيدا عن أرضها وسماءها ومياهها الاقليمية، كما اوضح الرئيس أن مصر لايهمها قضية الجندى الأسرائيلى الأسير شاليت، ولا يجب اختزال الموضوع فى شاليت، وإن كان الأفراج عنه يؤدى الى تخفيف الضغوط، وينزع فتيلا أدى الى التوتر فى الفترة الماضية، كما أن مصر لايعنيها فى هذا الصدد أن تقوم بعض الدول بدفع اموال لحماس مقابل الافراج عن هذا الجندى، وكانت بعض الأنباء قد اشارت الى أن قطر ستدفع ٥٠٠ مليون دولار مقابل الإفراج عنه. ثم كانت قضية اعادة اعمار غزة من القضايا الرئيسية التى ناقشها الرئيس

مبارك مع الزعماء الاوروبيين الثلاث. وكانت هذه القضية ضمن ما ناقشته قمة شرم الشيخ، حيث تم التفاهم فيها على الخطوط العريضة لعملية إعادة الاعمار، لذلك دعت مصرالى مؤتمر دولى فى الثانى من مارس يعقد فى شرم الشيخ، يُفتح فيه المجال للجميع لمساعدة الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة. وأكد الرئيس على موقف مصر فى هذا الشأن، وهو ضرورة أن تذهب الاموال لحكومة توافقية ليست من فتح أو من حماس، ليطمئن الجميع على أن الأموال تذهب للشعب الفلسطينى. وأن ما يتم اعلانه عن تبرعات لإعمار غزة شئ، والأموال التى يتم التبرع بها بالفعل شئ آخر، وأن المهم من وجهه النظر المصرية أن يوافق المجتمع الدولى على الصيغة التى اقترحتها مصر فى هذا الشأن، وقد لاقت بالفعل ترحيبا كبيرا لأنها تتوافق مع رغبة الجميع فى عدم استخدام الاموال فى اعادة التسليح. وإذا كانت قطر وإيران تتسابقان لعقد مؤتمرات للإعمار، فهذا يجعل الدول المتبرعة تتردد كثيرا وتعيد حساباتها. وكانت قطر قد أعلنت عن مؤتمر لإعادة إعمار غزة، وكذلك ايران، بعد أن أعلنت مصر دعوتها فى هذا الشأن فى ٢ مارس لنفس الغرض. وكان واضحا أن هدفهما - إيران وقطر - من ذلك هو التشويش على الجهود المصرية المبذولة فى هذا السبيل، واستمرار للخط الذى انتهجته الدولتان منذ ما قبل الأزمة وأثناءها لعرقلة الجهود المصرية لحل الأزمة وتشويهها بما يتفق وأهداف محور دول الممانعة وإيران.

ورغم التأييد الذى حظيت به المبادرة المصرية من معظم دول العالم - خاصة الدول العظمى والكبرى- إلى جانب معظم الدول العربية والإسلامية والسلطة الفلسطينية، حتى أن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ جاء فيه ذكر مصر مرتين، أحدهما بشأن المصالحة الفلسطينية، والمرة الأخرى فى مبادرة السلام التى أطلقها الرئيس مبارك للسيطرة على الموقف، كما صدر أكثر من قرار عربى أشاد بالمبادرة المصرية، وبأنها الوسيلة الوحيدة التى يجب البناء عليها، وهو ما يؤكد القدرة المصرية على الإمساك بكل خيوط الأزمة. ورغم ذلك فإنه للأسف لم تلق هذه المبادرة إستجابة من مجموعة دول الممانعة العربية، ولامن جانب حماس والمنظمات الأخرى المتشددة، حيث ربطوا فى بيان لهم صدر فى دمشق بين وقف إطلاق النار وإنسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ورفع الحصار وفتح جميع المعابر وفى مقدمتها معبر رفح، مع رفض وجود أية قوات أو مراقبين دوليين فى القطاع، وأن حماس ستتعامل معهم فى حال وجودهم بإعتبارهم قوات إحتلال. كما رفضوا أيضا أى ترتيبات أمنية تمس المقاومة، واعتبروا أن قرار مجلس الأمن لا يلبى مطالب الشعب الفلسطينى ومصالحه ويلحق الضرر بالمقاومة وإستمرارها، رافضين أى مبادرات أو مقترحات تسعى إلى تحقيق الاهداف التى عجزت إسرائيل عن تحقيقها من خلال عدوانها، ثم طالبوا فى نهاية بيانهم بالإسراع بعقد قمة عربية، وهو المطلب الذى دعت اليه قطر بدفع من إيران وسوريا بعد خمس

ساعات فقط من بدء العدوان الإسرائيلى على غزة، وهو ما يؤكد ما توصلت اليه مصر من أن كل الترتيبات كانت معدة من جانب دول الممانعة العربية وإيران وحماس لتنفيذ هذا السيناريو من قبل العدوان، ومنذ دفعت هذه الدول حماس لإنهاء الهدنة مع إسرائيل، كما زعمت حماس أن مصر تريد أن تنفى حقها فى إدارة قطاع غزة لكى تعيده للسلطة الفلسطينية التى تنحاز اليها مصر. وهو إتهام باطل ردت عليه مصر بشدة، موضحة أن المبادرة المصرية لحل تداعيات الحرب على غزة، تستند فى النهاية إلى مبدأ الإبقاء على حركة حماس كطرف فلسطينى مهم فى المعادلة السياسية، وإستمرار دورها على الساحة الفلسطينية، بل وإقترحت مصر أيضا تشكيل حكومة وحدة وطنية من التكنوقراط تتولى الحكم حتى يتم إجراء إنتخابات فلسطينية، وتطوير إتفاق أمنى يلزم إسرائيل بفتح المعابر الستة التى تشرف عليها أمام مرور البضائع، وتشغيل معبر رفح بشروط اتفاق ٢٠٠٥ مع تعديلات تسمح بوجود عناصر تتبع حماس ضمن قوات السلطة الفلسطينية، هذا مع توضيح أمر هام حرصت مصر على إبلاغه للجميع، وهو أنه من منطلق حق مصر فى المحافظة على أمنها، فإنها فى إدارتها لهذه الأزمة لا تلعب دور الوسيط بقدر كونها صاحبة علاقة مباشرة فى الأوضاع التى تجرى على حدودها الشرقية. والمتأمل للمبادرة المصرية سيجد أن مصر لم تقايض حماس على موقفها خلال الحرب، على رغم سلبيتها بالنسبة للأمن المصرى، ولكن تصرف حماس على طريقة المنتصر - وهو ما ليس صحيحا بالنظر للخسائر الجسيمة التى وقعت فى المدنيين الفلسطينيين ومنشآت البنية التحتية للقطاع - وتمسكها بالسيطرة الكاملة على المعابر فى الجانب الفلسطينى، والإحتفاظ بحق مراجعة كل التعيينات، والإصرار على أن يأتى أفراد هذه القوات من قطاع غزة التابعين لحماس، يعنى فى النهاية السماح للأطراف التى أشعلت حرب غزة أن تعود لتكرارها، ومن حق مصر أن تضمن العكس.

- ولم يكن خافيا على مصر أن رفض حماس للمبادرة المصرية، والذى أعلنته قيادتها السياسية المقيمة فى دمشق، قد جاء عقب دعوة عشرة فصائل فلسطينية لعقد اجتماع فى دمشق، حضره من الجانب السورى وزير الخارجية وليد المعلم ومن الجانب الإيرانى كل من على لاريجانى رئيس مجلس الشورى وسعيد جلبلى أمين المجلس الأعلى الإيرانى للأمن القومى. ولم تقتصر نتائج هذا الاجتماع فقط على رفض المبادرة المصرية، بل شمل أيضا طلب سحب مبادرة السلام العربية من التداول فى المحافل الدولية، بحجة أن هناك إستغلالا لها من قبل القوى المعادية بشطب حق العودة والنيل من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهو ما إنعكس بعد ذلك بوضوح فى تصريحات الرئيس السورى بشار الأسد فى إجتماع قمة الدوحة عندما أعلن أن "المبادرة العربية ماتت"، وكرر نفس القول فى القمة العربية بالكويت. واتضح للجميع أن هذا الموقف من المبادرة العربية للسلام هو وجه آخر لانقلاب

حماس بدفع من طهران، بعد ما أخذت المبادرة العربية تشق طريقها بثبات وتلقى مزيداً من التأييد الدولي، ودعما ومساندة من الإدارة الأمريكية الجديدة، وهو بالطبع ما لا يتفق مع أهداف ومخططات حكام إيران، التى تريد أن تبلغ حاكم البيت الأبيض الجديد فى واشنطن أن مستقبل المنطقة فى أيدى طهران، وأن عملية التفاوض معها، وليس مع آخرين. وبذلك إتضح للجميع أنه بينما تنظر مصر للقضية من منطلق قومي عروبي، كانت حماس وباقى المحور الإيرانى يريدون صبغ القضية بصبغة دينية سياسية ذات بعد أيديولوجى يخدم المصالح الإيرانية وحدها، مدعين أنهم وحدهم أصحاب الحقيقة المطلقة رافضين أى قول أو وجهة نظر أخرى.

- وفى المقابل دعت مصر حماس إلى التخلى عن حسابات إقليمية أضرت بالقضية الفلسطينية، وأن إرتماء حماس فى أحضان إيران وسوريا تسبب فى خسائر جسيمة للشعب الفلسطينى، لاسيما وأن إسرائيل تسعى إلى تحقيق مكاسب على الأرض فى وقت تعانى فيه حماس من مواقف متباينة بين قادتها الموجودين خارج القطاع الذين صاروا رهائن لإدارة طهران ودمشق، وبين قادتها فى الداخل الذين يديرون المقاومة، حتى فيما يتعلق بالأمور الأساسية والمبدئية مثل سرعة العمل على وقف النار والتعامل مع شروطه. كما حذرت مصر حماس من المبالغة كثيرا فى الحديث عن قدراتها العسكرية، وتصديق ما تردده أصوات فى دمشق وطهران تساوى بين قوة حماس وقوة حزب الله التى أمضت سوريا وإيران عقدين ونصف العقد فى تسليحه وتدريب عناصره. واعتبرت مصر أن محور الممانعة الذى تقوده إيران خطط بعد العدوان الإسرائيلى على غزة لإنتصار إعلامى، وليس ميدانيا، وذلك من خلال نظرية مفادها أن حماس لم تتأثر بالعدوان لتمكينها بعد إنتهائه من أن تكون لاعبا رئيسيا في رسم مستقبل التسوية السياسية، وأن مجرد الإبقاء على قادة حماس أحياء هو فى حد ذاته إنتصار لها حتى لو دمر القطاع بالكامل. وأن اعتقاد حماس فى هذه النظرية التى تتبناها كل من طهران ودمشق سيضر بمكانتها وسمعتها بين الشعب الفلسطينى الذى سيتساءل عن الفائدة من وجود آلاف المقاتلين تحت قيادة حماس إذا لم ينجحوا فى التصدى للعدوان الإسرائيلى؟ خاصة وأن الأوضاع على الأرض فى غزة وضعت محور الممانعة فى مأزق شديد، إذ صار على أعضائه تأكيد أن حماس متماسكة، وأن إنتصارات تحققت، فى حين يرى الفلسطينيون بأم أعينهم أن القطاع يتم تدميره بشكل منهجى، وأرقام القتلى والجرحى من المدنيين الفلسطينيين فى تصاعد، كما ظهر للفلسطينيين بوضوح أن أطرافا إقليمية ورطت حماس فى معركة غير متكافئة مع إسرائيل من دون أن تقدم لها أى عون، سوى الهجوم على مصر فى زخم إعلامى، وتحريك الجماهير فى تظاهرات، وهى أمور لا تؤثر كثيرا فى مصير معركة عسكرية. إلا أن المبادرة المصرية فاجأت محور الممانعة بعد ما إعتقد أعضاؤه أن ضغوط الإعلام والهجوم الذى تعرضت له القيادة المصرية

ستجعل مصر تنسحب من الساحة وتتركها لأطراف أخرى. كما أن زيارة وزير الخارجية المصرى - أحمد أبو الغيط - لتركيا فى اليوم الثانى لبدء العدوان أربكت حسابات ذلك المحور الذى كان يسعى إلى إستقطاب أنقرة لتلعب دوراً بديلا عن مصر. كما كشفت مصر أن حماس سعت بعد أيام من بدء الحرب إلى محاولة الذهاب بعيدا عن الدور المصرى، وتوصيل رسائل إلى إسرائيل عبر أطراف أخرى، إلا أن الإسرائيليين أبلغوا القاهرة بأنهم ردوا على تلك الرسائل بالتأكيد على أن وقف النار لن يتم قبل أن تحقق العملية العسكرية أهدافها، وأن الجانب الإسرائيلى مهتم باستمرار الحوار مع المسئولين المصريين بشأن الأوضاع فى المستقبل. كما كشفت مصر أيضا عن حقيقة سياسة محور الممانعة التى سعت إلى إطالة أمد الحرب إلى حين تتسلم الإدارة الأمريكية الجديدة مهمتها، حتى تكون عناصر هذا المحور فاعلية فى التعامل مع هذه الإدارة لحل قضايا المنطقة، وهو ما يضعهم فى شراكة مع الإسرائيليين فى الجريمة التى ترتكب ضد الفلسطينيين فى غزة. لذلك لم يكن غريبا أن تكتشف مصر أن قادة حماس الذين يفدون إلى القاهرة للتفاوض ليسوا سوى حاملوا رسائل تعكس رؤى طهران ودمشق، وأنهم ليسوا مخّولين إتخاذ أى قرار، بل يحملون فقط استفسارات وإيضاحات من قيادة حماس فى دمشق إلى المسئولين المصريين والعكس. لذلك حرصت مصر على دعوة حماس إلى وضع مصلحة الشعب الفلسطينى فوق كل الاعتبارات الإقليمية والحسابات الأخرى، كما حذرت مصر أيضا حماس من استمرار الإرتماء فى أحضان محور الممانعة، لما لذلك من عواقب وخيمة فى المستقبل. وأن الفلسطينيين - طبقا لخبرة التاريخ - لن يجدوا فى النهاية غير مصر لتدافع عن مصالحهم دون أن تريد منهم شيئا، ولكن المطلوب من الفلسطينيين فى المقابل أن يساعدوا أنفسهم حتى تستطيع مصر أن تساعدهم، فلا تهدئة ولا سلام إلا بالمصالحة الفلسطينية أولا.

- وبجانب التحركات السياسية والدبلوماسية التى أجراها كل من الرئيس مبارك ووزير الخارجية أبو الغيط فى إطار المبادرة المصرية وقرار مجلس الامن ١٨٦٠، بذل رئيس المخابرات العامة المصرية الوزير عمر سليمان جهودا مضنية فى القاهرة من أجل التوصل إلى هدنة دائمة أو محدودة توقف نزيف الدم في غزه؛ حيث ألتقى عدة مرات مع كل من مستشار وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد؛ وممثلي حماس. حيث شملت بجانب موضوع الهدنة ومدتها - والتى أرادتها حماس لمدة عام بينما كانت تريدها إسرائيل عام ونصف، موضوعات أخرى تشكل كل منها معضلة فى حد ذاتها، منها طلب إسرائيل إنشاء منطقة عازلة شمال وشرق غزه بعمق ٥٠٠متر، وهو ما عارضته مصر بالنظر لضيق عمق القطاع. كما أرادت إسرائيل تعهداً من حماس بألا تطلق الصواريخ، إلا أن حماس لا تتمتع بصيغة حكومية معترف بها لكى تعلن تعهداً أو توقع عليه، غير أن إسرائيل تريد دلك لكي تجد تبريراً فيما بعد لتكرار شن هجمات عنيفة على قطاع غزه إذا ما أطلقت منه صواريخ

عليها. أما فيما يتعلق بإيقاف عمليات التهريب، فهى ذات أبعاد مختلفة وترتبط برفع الحصار وفتح المعابر، حيث أرادت إسرائيل أن تكون المعابر مفتوحة من أجل المساعدات الإنسانية فقط، وأصرت على منع جزئى لمواد البناء ووسائل الصناعة - مثل حديد التسليح والأسمنت - حتى لا تستخدم فى بناء تحصينات وأنفاق جديدة تحت الأرض. أما معضلة الإفراج عن الجندى الإسرائيلى المختطف جلعاد شاليت، والتى كانت حكومة أولمرت تريد إنجازها قبل الإنتخابات لتستفيد بها كإنجاز لحكومة حزب كاديما، فقد اصطدمت هى الأخرى بطلب من حماس بالإفراج عن ٤٥٠ شخصاً فى سجون إسرائيل، وكانت القائمة تتضمن عدداً هائلاً من الأسماء التى أعترضت عليهم أجهزة الأمن الإسرائيلية. وقد نبهت مصر الطرفين - إسرائيل وحماس - إلى خطورة إختزال القضية فى الإفراج عن شاليت، لدرجة أن إسرائيل دخلت فى مفاوضات مباشرة مع حماس، فى نفس الوقت الذى كانت تهدد فيه بتوسيع عملياتها العسكرية لتمتد لعدة شهور. وفى شأن المصالحة الداخلية، فقد تقرر تشكيل خمس لجان لإتمامها وهى: لجنة خاصة بتشكيل حكومة تكنوقراط وطنية توزع المقاعد الوزارية بين الفصائل، ولجنة للإعداد للانتخابات الفلسطينية، ولجنة لمناقشة أوضاع الأجهزة الأمنية، ولجنة لتحقيق المصالحة الداخلية، ولجنة لتطوير منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما صوتت الحكومة الإسرائيلية فى ١٧يناير لمصلحة قرار لوقف إطلاق النار من جانب واحد فى قطاع غزه، بدلاً من الدخول فى إتفاق رسمي لوقف إطلاق النار، كانت تستهدف بذلك حرمان حماس من تحقيق مكاسب سياسية عبر إتفاق تهدئة يتضمن تخفيف الحصار الإسرائيلى عن القطاع، وأيضاً حتى لا تعطى إسرائيل لحماس شرعية لا تستحقها.

وبمبادرة من مصر وتنفيذاً لما تعهد به رئيسها من قبل، تم عقد المؤتمر الدولى لدعم الإقتصاد الفلسطينى وإعادة إعمار قطاع غزه فى شرم الشيخ يوم ٢ مارس ٢٠٠٩ برئاسة مصر، وقد شكل هذا المؤتمر أكبر تظاهرة عربية ودولية لإعادة إعمار غزه ودعم السلطة الفلسطينية، حيث شارك فى فعالياته ٧١ دولة ونحو ١٦ منظمة دولية. وقد تجاوزت الوعود المالية التى قدمتها مختلف الدول المانحة ما طلبته السلطة الفلسطينية نفسها، بل ما تم توقعه قبل إنعقاد المؤتمر. فقد تعهد المشاركون بتقديم ٤,٤٨١ مليار دولار للفلسطينيين خلال العامين المقبلين، إضافة إلى تعهدات سابقة أعلنتها دول عربية خلال قمة الكويت للتنمية الإقتصادية والإجتماعية التى عقدت فى ٢٠٠٩/١/١٩، وبذلك بلغ إجمالى التعهدات ٥ مليار و٢٠٠مليون دولار. وجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية كانت قد طرحت خلال المؤتمر خطة مفصلة للإعمار بقيمة ٢,٨مليار دولار، شملت مشاريع لإعادة إعمار غزه وسد عجز موازنة ٢٠٠٩. وقد اتفق المشاركون فى هذا المؤتمر على أن يتم تقديم المساعدات من خلال حساب الخزانة الموحدة، أى "المالية الفلسطينية" والآليات والصناديق الإقليمية القائمة

بالفعل، ومن هذه الآليات تلك التى استحدثها البنك الدولى، وبنك التنمية الإسلامى، والآلية الموحدة التى وضعتها الأمم المتحدة، وتلك التى اعتمدتها المفوضية الأوروبية (بيجاس) لإنعاش الإقتصاد الخاص وتنمية الإستثمار ووضعت تحت تصرف المانحين الدوليين. وقد جاء أكثر الدعم من دول الخليج العربية (السعودية مليار دولار، الكويت ٢٥٠ مليون دولار، قطر ٢٥٠ مليون دولار) تليها الولايات المتحدة (٩٠٠ مليون دولار، يخصص منها ٣٠٠مليون دولار لإعادة إعمار غزه، أما الباقى، فيخصص لدعم السلطة الفلسطينية فى إصلاحاتها الإقتصادية وسد عجز موازنتها)، ويلى الولايات المتحدة المفوضية الأوروبية (٥٥٢ مليون دولار تخصص لإعادة إعمار غزه ودعم خطة التنمية والإصلاح فى السلطة الفلسطينية)، كما تعهدت أيضاً دول أخرى بتقديم مساهمات .. مثل بريطانيا (٤٣ مليون دولار) وإيطاليا (١٠٠ مليون دولار) والجزائر (١٠٠ مليون دولار). وقد شدّد البيان الختامى الصادر عن المؤتمر على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتثبيت التهدئة، بإعتبارهما مطلبين ضروريين لإنجاح جهود إعادة الإعمار.

- وقد ثبت للجميع أن مصر خلال إدارتها للأزمة لم تكن تبحث لها عن دوْر ولا تستجديه، ولكنه القدر الذى وضع على عاتقها المسئولية التاريخية والجغرافية، لذلك كان الدور هو الذى يسعى لمصر لتتحمله رغم ما يكتنفه من صعوبات ومعوقات. فقد كانت مصر تتحرك بوضوح ودون أن تكون لها أجندات خاصة أو إقليمية تحاول إخفاءها، فى الوقت الذى كان فيه الغموض يكتنف تحركات دول أخرى لها مصالح وملفات وأهداف، خصوصاً محور طهران - دمشق - الدوحة.

هـ - خطب وكلمات الرئيس مبارك[٤٧]

- تعتبر خطب رئيس أى دولة وتصريحاته الرسمية أكبر عاكس للرؤية السياسية والثوابت التى تنطلق منها سياسيات هذه الدولة، وبخاصة فى مواقف الأزمات المتشابكة محلياً وإقليمياً ودولياً. لذلك كانت خطب الرئيس مبارك ومنذ إشتعال العدوان الإسرائيلى على غزه تمثل نقاط إرتكاز للسياسة المصرية وثوابتها، وفى الوقت نفسه أكدت وزن مصر الحقيقى على المستويين الإقليمى والدولى.
- وكان لافتاً للنظر أن الرئيس مبارك طوال فترة الأزمة قد حافظ على رباطة جأش هائلة رغم كل ما تعرض له من ضغوط داخلية وإقليمية ودولية، فقد استطاع أن يحافظ على مكانة الدولة، وفى نفس الوقت تحقيق الأهداف المصرية من إدارتها، وصولاً ليس فقط إلى الإبقاء على السفينة المصرية طافية، وكان كثير من المتآمرين على مصر فى الداخل والخارج يسعون إلى إغراقها، وإنما أيضاً المضى قدما فى مسيرته نحو تحقيق إنجازات إضافية، وتعزيز أكيد للدور المصرى إقليمياً ودولياً.
- ورغم أن الرئيس مبارك كان يعمل طوال الوقت ويوجه فريق إدارة الأزمة بحنكة بالغة تحكمها فطرة سليمة وخبرة عريضة ورؤية واضحة تعرف تماماً أين المصلحة المصرية وكيف يتم تأمينها،

وأين المصلحة العربية والفلسطينية وكيف يتم تحقيقها، عمد إلى الظهور أمام الرأى العام فى توقيتات محددة وواجبة فى ست مناسبات، ويلاحظ عليها ما يلى:

- **الخطاب الأول:** سبق الإشارة إليه وكان فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ وكان موجهاً للأمة المصرية والعربية، والذى أدان فيه العدوان الإسرائيلى، وطالب بسرعة وقف إطلاق النار محملاً قادة إسرائيل مسئولية عدوانهم الوحشى، مؤكداً على أن الإحتلال مصيره الزوال، متعهداً بالدفاع عن أمن مصر وحدودها، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطينى بصدق وتجرد، مع إعلاء مصالح الشعب الفلسطينى فوق مصالح الفصائل، مطالباً الفلسطينيين بتوحيد صفوفهم.
- **الخطاب الثانى:** سبق أيضاً الإشارة إليه وكان فى ٢٠٠٩/١/٦ والذى شرح فيه المبادرة المصرية ثلاثية الأبعاد بحضور الرئيس الفرنسى ساركوزى.
- **الخطاب الثالث:** ألقاه فى ٢٠٠٩/١/١٥ حين لاحت نهاية الأزمة فى الأفق، ورداً على الإتفاقية الأمنية بين أمريكا وإسرائيل، مقدماً كشف حساب لما بذلته مصر من جهود لحل الأزمة ولخدمة القضية الفلسطينية، مؤكداً على عدم قبول مصر لأى تواجد أجنبى على أرضها، وأن ذلك خط أحمر لن يسمح بتجاوزه.
- **الخطاب الرابع:** ألقاه فى شرم الشيخ فى ٢٠٠٩/١/١٨ والذى دعا فيه قادة أوروبيين/ لتثبيت وقف النار والتهدئة وإنسحاب إسرائيل، وتأمين دخول المساعدات من خلال المعابر لضحايا العدوان.
- **الخطاب الخامس:** ألقاه الرئيس فى القمة العربية الإقتصادية التى عقدت فى الكويت فى ٢٠٠٩/١/١٩، وكان خطاباً صريحاً حول الأزمة برمتها وتقييما للموقف العربى والدخلاء عليه.
- **الخطاب السادس:** ألقاه الرئيس فى ٢٠٠٩/٢/٤ بمناسبة عيد الشرطة، وكان فيه كاشفاً لحقيقة الأحداث التى مرت وتمر بها مصر والمنطقة والعالم، وأنها استهدفت فى المقام الأول مصر وشعبها، وحاولت النيل من أمنها الداخلى ومواقفها ودورها الإقليمى والدولى.
- وقد تلاحظ خلال جميع هذه الخطب أن الرئيس مبارك لم يستخدم أية شعارات فارغة أو كلمات رنانة، ولم ينجرف إلى الرد المتبادل على الصغائر، بل ترفع عنها بشموخ عال جدير بمقام رئاسة دولة بحجم ومكانة وتاريخ مصر، وهو ما شهد به الأعداء قبل الأصدقاء. وحين كان يقتضى الأمر شرحاً فإنه كان يفعل، وحين كان يقتضى الأمر موقفاً فإنه كان يتخذه. ولقد لقيت تلك المواقف والكلمات كل تفاعل من قبل الرأى العام المصرى الذى قدّر فى رئيسه أنه لم ينجرف نحو تيار مضلل يطنطن بشعارات قومية ودينية براقة، هى فى حقيقتها كلمات حق يراد بها باطل، يراد بها توريط مصر فى حرب جديدة مع إسرائيل، تقاتل فيها مصر حتى آخر جندى مصرى نيابة عن الآخرين المطنطنين بهذه الشعارات، بينما يجلسون بعيداً لا يفعلون شيئاً سوى التهجم على مصر

والشماته فيها إذا ألمت بها ملمة لا قدر الله. أدرك الشعب المصرى بفطرته حقيقة أهداف هؤلاء المعادين لمصر ولمصالحها ولأمنها، وأن الإستجابة لتحريضهم كان يمكن أن يعيد مصر خمسين سنة إلى الوراء، وهو ما حالت القيادة السياسية الرشيدة لمصر ممثلة فى الرئيس مبارك دون التورط فيه. لذلك لقيت خطب الرئيس وتصريحاته ليس فقط صدى مصرياً داخلياً وعربياً وإقليمياً، وإنما أعادت أيضاً إلى المصريين فى الخارج الثقة التى يجب أن يتمتعوا بها فى مواقف بلادهم وسياستها، فى الوقت الذى كانوا يتعرضون فيه لضغوط هائلة تمثلت فى المظاهرات والإعلام المعادى لمصر، والذى كانت تحركه دول محور الممانعة العربية وإيران.

- وإذا عدنا إلى كلمة الرئيس فى قمة الكويت، فسنجد أنها جاءت مباشرة وصريحة وواضحة وقوية، تسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، ألقاها بكل صرامة، مذكراً الجميع بأن مصر لا تخضع للإبتزاز ولا تدخل فى مهاترات، ولا تقبل المساس بها تحت أية ظروف، وإن ترفعت عن الصغائر، ولا تساق إلى طريق غير الطريق الذى يحقق مصلحة شعبها وأمنها القومى، وأن من يدعى أن مصر ترتعش أو تستسلم لأية معاهدات دولية هو مزايد وغير مدرك لأستقلالية القرار المصرى، وفى الوقت ذاته لا تنازل عن حقوق الشعب الفلسطينى. كما ترفض مصر أيضاً وبشدة ما تشهده الساحة العربية من تشرذم ومزايدات ومحاور ومتاجرة بآلام الشعب الفلسطينى، مؤكداً على أن البطل الحقيقى هو الشعب الفلسطينى، محذراً من إختزال القضية الفلسطينية فى غزه لأنها قضية شعب محتل فى الضفة والقطاع معاً. وأن إختزال غزه فى المعابر، واختزال المعابر فى معبر رفح فقط إنما هو للتشهير الكاذب بمصر، مذكراً لقادة العرب بحقيقة مهمة تعمد البعض التشويش عليها، وهى أن معبر رفح ظل مفتوحاً طوال أيام الأزمة. كما رفض الرئيس مبارك فى كلمته أيضاً تقسيم العالم العربى إلى معتدلين ومتشددين، لأن ذلك يعيد العالم العربى ثلاثين عاما إلى الوراء، مذكراً بالمصير التعس لجبهة الرفض، مستنكرا أساليب التخويف والإبتزاز وسوء القول والفعل، مؤكداً رفضه لإبتزاز مصر باسم المقاومة، لأن مصر على امتداد تاريخها تقف إلى جوار حق الشعوب فى مقاومة الإحتلال، لكن المقاومة كقرار حرب لابد أن تخضع لحساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مسئولة أمام شعبها. كما أكد الرئيس على الموقف المصرى المبدئى بأنها لن تسمح بإختراق العالم العربى بقوى من خارجه (فى إشارة لإيران)، منتقداً أدوار الدول العربية التى تسمح بإستغلال مأساة غزة لإختراق عالمنا العربى بقوى من خارجه تتطلع للهيمنة ببسط النفوذ وتتاجر بأرواح الفلسطينيين ودمائهم (فى إشارة لدور سوريا وقطر). وأشار الرئيس أيضاً إلى أهمية المصالحة الفلسطينية لأنها أساس الاستقرار فى غزه، وأن الوفاق الفلسطينى مطلب أساسى للمضى قدماً فى جهود التسوية. وأن المبادرة العربية للسلام هى خيار إستراتيجى بالإجماع، ولا يمكن العودة إلى الوراء، ولابد أن

تؤخذ من جانب إسرائيل والدول الكبرى على محمل الجد. أما عن الخلافات العربية، فقد تضمنت كلمة الرئيس محددات واضحة بخصوص القاعدة التى ينبغى أن تكون عليها المصالحة العربية، معتبراً إياها ضرورة قصوى سوف تبذل مصر من أجلها كل جهد، ولكنه وضع أساساً للمصالحة يتمثل فى أن تقوم أساساً على المصارحة، والإنحياز إلى الهوية العربية، وإغلاق الباب أمام أى إختراق، والإنحياز إلى الأهداف الواحدة والمصالح المشتركة، والتوقف عن المتاجرة بدماء الشعب الفلسطينى وعدم الإستخفاف بأرواحه، وتطابق الأفعال مع الأقوال، والوضوح والمصارحة بين الأشقاء، وأن لا مجال للتخوين وسوء القول والتصرف، والترفع عن الصغائر والحسابات الضيقة.
وقد أستنتج المتابعون لكلمة الرئيس فى قمة الكويت خلاصة مهمة أراد أن يوصلها الرئيس للجميع بشكل غير مباشر، وهى إستحالة منازعة مصر فى دورها بخصوص قضية فلسطين، فهو دور يرتبط بأمن مصر القومى، فضلاً عن كونه يسعى إليها ولا تسعى إليه لعوامل مهمة لها علاقة بالمكانة والقدر والقدرة، وهو ما يفتقده الآخرون.
ولقد ألقى خطاب الرئيس مبارك فى قمة الكويت بظلاله على قمة الدوحة التى عقدت فى ٣١مارس ٢٠٠٩، حيث رفض الرئيس مبارك حضورها إحتجاجاً على موقف قطر من مصر أثناء الأزمة، وأناب عنه فى رئاسة وفد مصر وزير شئون مجلس الشعب د. مفيد شهاب، والذى أكد فى كلمة مصر على ما قاله الرئيس مبارك فى قمة الكويت حول شروط المصالحة العربية، وأنها يجب أن تنهض أولاً على المصارحة وعدم استخدام وسائل الإعلام فى التشهير بمواقف الدول العربية لخدمة مصالح غير عربية. وقد كان لغياب الرئيس مبارك عن تلك القمة أن وصفت بأنها من أضعف القمم العربية التى عقدت فى الإعوام الأخيرة، وحيث ثبت صواب الرؤية التى تبنتها مصر حين رفضت الدعوة التى وجهتها قطر لقمة طارئة، على أساس أن القمم تحيطها آمال عريضة من المواطنيين العرب، ولكن عندما يشاهدون ما يحدث فيها من خلافات عربية يصيبهم الإحباط، وبما يفقد القمم مصداقيتها.
أما خطاب الرئيس مبارك فى عيد الشرطة، فقط.كان خطاب الحقيقة وكشف الأوراق. حيث كشف الرئيس حقائق الأحداث التى مرت وتمربها مصر والمنطقة والعالم، لأن تلك الأحداث استهدفت مصر وشعبها فى المقام الأول، وحاولت النيل من أمنها القومى والتزاماتها الدولية. وأوضح أن العدوان بما حمله من أيام عصيبة لشعب فلسطين كشف للجميع حقائق مؤسفه للوضع العربى الراهن والإنقسام الحادث على الساحة الفلسطينية، ولماذا رفضت حماس محاولات مصر لتمديد التهدئة، ومن كان وراء دفعها لذلك؟ ولماذا لم يحسب البعض بمسئولية وطنية حسابات المكسب والخسارة؟ وكيف حاول البعض إستغلال العدوان الإسرائيلى لفرض واقع جديد على الوضع الفلسطينى

والعربى، واقع يُغَيِّر من معادلات الموقف الراهن ليعيد ترتيب أوراقه لصالح قوى إقليمية (إيران وسوريا) تصطدم أجندتها ومصالحها مع مصالح الأمن القومى العربى، وترهن القضية الفلسطينية وتستخدمها كورقة سياسية فى صراعها الدولى، بعد أن ساهمت فى إحداث إنقسام فى الساحة الفلسطينية، سياسياً وجغرافياً، ثم حاولت إستغلال حرب غزه فى تمرير فكرة "المرجعية الجديدة" للشعب الفلسطينى. وكيف تستهدف هذه القوى الإقليمية أيضاً مشروع السلام العربى، واستبداله بمشروع حرب لا يخوضها سوى الجندى المصرى، وكأن البعض كالعادة يحاولون خوض حروبهم حتى آخر جندى مصرى. ولقد كان هذا الحديث هو حديث المزايدة على الموقف المصرى، والغريب أن كل ذلك يتم من هؤلاء الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة بإسرائيل، لكن من خلف الأبواب، وآخرون يسعون عبر وسطاء للجلوس على مائدة المفاوضات. ولكن مصر لم تخضع للإبتزاز، ولم تسمح بإستدراجها لخطوات غير محسوبة العواقب، ولم تنساق وراء مخططات تلك القوى التى تهدف فى النهاية إلى إعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط وفقاً لمصالحها القومية. وفى هذا الخطاب أراد الرئيس مبارك التأكيد على ثوابت السياسية المصرية عندما أكد إلتزام مصر بإتفاقياتها الدولية، وإصرارها على التمسك بسيادتها وبقرارها الوطنى المستقل، والبعد عن أى ترتيبات إسرائيلية ودولية تمس أرض مصر وسماءها ومياهها الإقليمية. وأعاد الرئيس مبارك تأكيده سعى مصر لتحقيق التضامن العربى، ولكنه أشار بوضوح إلى أن المصالحة العربية ستظل رهنا لسلامة القصد وتطابق الاقوال والأفعال من جانب الذين تطاولوا عليها، وأن التاريخ العربى حافل بأمثلة عديدة لمن علا صوتهم وتضاءلت أفعالهم، وأن مصر - كما أكد الرئيس مبارك - ستبقى صاحبة الدور الأول والمسئولية التاريخية لاعتبارات التاريخ والجغرافيا والحجم والمكانة. وحتى لا يفهم البعض بأن تمسك مصر وقيادتها بخيار السلام، والحرص على أمن البلاد، والدقة فى تقدير المواقف، بأنه ضعف، وأعلن الرئيس مبارك وشدد على أن لمصر جيشا قويا قادرا، وأنه كقائد أعلى للقوات المسلحة المصرية، لن ينجرف لما يقامر بأرواح أبنائه، إلا دفاعا عن أرض مصر وسيادتها ومصالحها العليا، مؤكدا مواصلة تعزيز قدرات جيش مصر، ومؤمنين بأن السلام تحميه القوة، مؤكدين إلتزامنا بالسلام وحرصنا عليه، طالما بادلتنا إسرائيل حرصا بحرص وإلتزاما بالتزام، ويبقى أبناء قواتنا المسلحة مستعدين لرد الصاع صاعين ضد كل من يفكر فى المساس بأمن مصر وسيادتها ومصالحها العليا.

و- محاولات التشهير والإساءة لمصر[٤٨]

- ربما لم يدر يوما بخلد أى من المصريين أن تشهد مصر فى يوم من الأيام مثل تلك الحملة المسعورة والشرسة والمغرضة التى تعرضت لها إبان أزمة العدوان على غزة. ذلك لأن الحملة شارك فيها

عدد من الدول العربية سواء من جانب الحكومات أو من جانب قطاعات من شعوب تلك الدول فى أعتداء سافر على السفارات المصرية، لم تتحرك تلك الحكومات لمنعه أو التصدى له طبقا للأعراف الدولية، بل أن بعض الحكام العرب سعى جهرة لتخريب وإفشال الجهود المصرية لحماية الشعب الفلسطينى المحاصر. وللأسف فقد شارك فى هذه الحملة بعض التيارات والحركات المصرية المعارضة لنظام الحكم - وعلى رأسها جماعة الإخوان المحظورة - الذين استغلتهم وسائل الإعلام فى دول محور طهران - دمشق - قطر - حماس - حزب الله لمحاولة تشويه وجه مصر، وكأن المطلوب من النظام المصرى ليس فقط حماية مصر وحدها وأمنها، ولكن تنفيذ تطلعات حماس ومؤيديها، ودفع ثمن أخطاء واختيارات أطراف أخرى.

- ولأن الحملة تتعلق بالدور المصرى فى نصرة القضية الفلسطينية، فقد كان من المتصور مصريا أن تاريخ التضحيات والجهود المصرية بشأن تلك القضية أكثر وأوضح من أن تحتاج إلى سياسية إعلانية بكل ما تقتضيه من إعادة التذكير وتكرار الحديث عنها، وإذا بأزمة غزة تكشف أنه فى عالم الحروب الإعلامية - خاصة عبر الشاشات الفضائية لابد من تبنى النظرية الإعلانية وتوجيهها للمشاهدين فى معظم الدول العربية والإسلامية، وبما يستدعى لذاكرتهم الدور المصرى الذى لعبته عبر ٦٠ عاما عسكريا وسياسيا للدفاع عن الفلسطينيين وقضيتهم، خاضت خلال هذه السنوات أربعة حروب وقع ضحيتها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شهيد من خيرة أبناء مصر، إلى جانب خسائرها الإقتصادية التى تعدت مليارات الدولارات، والتى لولاها لكانت مصر اليوم فى عداد الدول العظمى فى العالم. ولكن مصر أبت أن تعيد تذكير العرب بكل هذه التضحيات باعتبارها واجب قومى ودينى أدته تجاه أمتها العربية والإسلامية، كما سبق أن أدت واجبات قومية ودينية مماثلة فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ضد الصليبيين، وفى القرن الثالث عشر ضد التتار، دفاعا عن حرمات المسلمين ومقدساتهم، لا تبغى من وراء ذلك جزاءاً ولا شكوراً. ولكن نسيان أو تناسى هذه الملاحم المصرية دفاعا عن الإسلام والعروبة يبدو أنها أصبحت ديدنة وسمة سلوك عدد من الدول والتنظيمات العربية والإسلامية فى هذه الأيام، حقداً وحسداً من نفوسهم المريضه على مصر حتى، وصل الأمر بممثلى حماس فى دمشق وبيروت أن ينكروا تضحيات مصر من أجل الفلسطينيين، زاعمين فى تبجح أن مصر فى حروبها التى خاضتها كانت تدافع عن نفسها وليس عن الفلسطينيين، هذا فى الوقت الذى يعلم فيه العالم كله حجم ما قدمته مصر من تضحيات من أجل القضية الفلسطينية، ويدرك أيضا وفى الاساس مكانة مصر وثقلها، ويقدر تاريخها الحضارى عبر الزمان، ويعاملها على هذا الأساس.

- وفى هذه الحملة التشهيرية ضد مصر برزت ايران كقائدة لهذه الحملة، يعلم القاصى والدانى مدى سعى هذه الدولة لازاحة مصر عن ريادتها، ومحاولتها ملء فراغ يساهم عدد من الدول العربية للأسف فى محاولة خلقه فى المنطقة اذا ما نجحوا فى اقصاء مصر عن الموقع الريادى الذى تحتله فى قلب العالمين الأسلامى والعربى. لذلك مارست ايران ومعها حلفاؤها من العرب فى سوريا ولبنان وفلسطين محاولات تخريبية، تم خلالها خلط الأوراق وإشعال الصراعات فى المنطقة، وتوجيه الاتهامات ضد مصر والتى وصلت إلى حد إتهامها بالخيانة والعمالة لإسرائيل والولايات المتحدة. وقد أثار إنتباه ودهشة المراقبين أن حملات التشهير ضد مصر كان من المفترض أن توجه ضد المعتدى الإسرائيلى، فإذا بها توجه ضد مصر بدلاً من إسرائيل، وكأن مصر هى المعتدى على غزه وليست إسرائيل، حتى ظن كثيرون فى العالم ذلك من شدة الحملة العدائية - سياسياً وإعلامياً - التى وجهتها دول محور طهران - عرب الممانعة ضد مصر. فقد تمادوا فى هذه الحملة، فى حين كان المفترض أن يصطف كل هؤلاء صفاً واحداً فى مواجهة إسرائيل، والبحث فى كيفية الخروج من تلك الأزمة. وهو الأمر الذى يؤكد أن ثمة ترصداً وإصراراً من جانب أعضاء هذا المحور على إدانة مصر والهجوم عليها، فيما لايمكن وصفه بأقل من أنها متاجرة عربية-إيرانية بالقضية الفلسطينية من أجل خدش كبرياء مصر لصالح إيران، وأن هذه الحملة الإعلامية ضد مصر كانت مخططة ومعداً لها سلفاً، وكانت إشارة البدء بها هو إنفجار الوضع فى غزه، ومطالبة حماس بفتح معبر رفح، عند ذلك تنطلق المظاهرات وأبواق الفضائيات لتكيل الاتهامات لمصر.
- وكان الهدف من وراء ذلك واضحاً، وهو تغيير سلوك السياسة الخارجية لمصر وتوجهاتها، من خلال الضغط على القيادة السياسية فى مصر بالإحراج السياسى والإبتزاز الإعلامى لكى تقبل مصر بالأفكار التى تدعو لها دول محور إيران - عرب الممانعة، والتى تحقق المصالح الإيرانية فى المنطقة على حساب المصالح العربية، ناهيك عن إحراج مصر وخلق بيئة مناسبة لتوريطها وحدها فى حرب مع إسرائيل من خلال الحملات السياسية والإعلامية، وأيضاً من خلال العمل السرى المنظم، مستغلين فى ذلك المناخ الديموقراطى الداخلى، وتوظيف المواقف السياسية لبعض الأحزاب والقوى المعارضة بما يدعم وجهة نظر هذا المحور المعادى لمصر. ويكفى أن نتابع استخدام وسائل الإعلام الإيرانية للآراء المنتقدة للسياسة المصرية، والتى يتم التعبير عنها تحت قبة البرلمان أو فى الصحافة وأبرازها ليس كجزء من ممارسة ديموقراطية، ولكن بإعتبارها عناصر تمرد وإحتجاج وخروج عن النظام ومظهراً لأزمته، وكان ولايزال هذا السلوك من قبل. وسائل الإعلام الإيرانية والسورية والقطرية والتابعة لحزب الله قائماً بهدف إحراج وابتزاز نظام الحكم فى مصر، وتوريطه والتشهير به حتى يغير نهجه السياسى الوطنى، ويستجيب لمطالب دول هذا المحور. ليس ذلك فقط

بل كان الهدف الأخطر هو إثارة الشارع المصرى وتهييجه بفعل التحريض والإثارة والشحن الإعلامى ومشاهد القتل الإجرامى التى يرتكبها العدو الإسرائيلى فى أبناء غزه، وتحميل مصر مسئولية ذلك، وبما يؤدى فى النهاية إلى إشاعة الفوضى التى كانوا يخططون لها منذ فترة طويلة، وما تعنيه الفوضى من قتل وتخريب وتدمير وفتنة طائفية لاتبقى ولاتذر. لقد أرادوا أن يكون معبر رفح هو القشة التى يمكن أن تقسم ظهر مصر، أما التالية فى المخطط بعد فتح المعبر فهى المطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل وإبعاد سفيرها فى مصر وإيقاف تصدير النفط والغاز، ثم بعد ذلك فتح حدود مصر الشرقية والجنوبية والغربية لإستقبال المتطوعين المسلمين والعرب والأسلحة ودفعها إلى قطاع غزه وعبر الحدود المصرية مع إسرائيل لمحاربتها، وبما يعطى المبرر للأخيرة لتوسيع حربها ليشمل مصر بجانب قطاع غزه، لكى تحترق مصر كما احترقت لبنان عام ٢٠٠٦بفعل الهجمات الإسرائيلية التى أشعلها حزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ عندما خطف جنديين إسرائيليين، وهو غير متحسب لعواقب تهوره ومغامرته هذه، وقد اعترف بذلك لاحقاً.

والغريب فى هذا الأمر أن أحداً من الذين تهجموا على مصر فى وسائل الإعلام وطالبوها بقطع العلاقات مع إسرائيل، لم يطلبوا ذلك من الأردن ولا من قطر ولا من موريتانيا ولا من دول عربية أخرى تحتفظ بعلاقات تجارية وأمنية تحتيه مع إسرائيل، ولكنهم طلبوا ذلك فقط من مصر، لأنهم يريدون الرجوع بالزمن ثلاثين عاماً للوراء، لتشتعل المواجهة العسكرية مرة أخرى بين مصر وإسرائيل، وهى المعركة الحقيقية التى تسعى إليها إيران وتوظف لها حماس. فى حين أنهم يدركون جيداً أن لا طرد السفير الإسرائيلى سيجبر إسرائيل على إيقاف الحرب، ولامنع تصدير الغاز لإسرائيل سيرغمها على وقف العدوان، ولافتح معبر رفح سيؤدى إلى حل المشكلة وإنهاء الأزمة.

وبالنسبة لحماس تحديداً، فقد كان موقفها الإعلامى متناقضاً مع موقفها السياسى، فبينما كان خالد مشعل على قناة الجزيرة يتحدى قادة الدول العربية - ويقصد مصر أساساً - بدعوتهم إلى مناظرة على الهواء عبر الفضائيات، ويتحدى أيضاً إسرائيل مطالباً إياها أن تشن هجومها البرى المخطط، ويطالب مصر بسحب سفيرها فى إسرائيل، معلناً إنتصار حركته من قبل أن يتوقف القتال، كان ممثلوا حماس الذين بعث بهم مشعل إلى القاهرة يلحون على القيادة المصرية لتسرع فى العمل على وقف إطلاق النار بالنظر لضخامة الخسائر فى غزه وتزايدها ساعة بعد ساعة. لذلك كان يتعين على مصر أن تتعامل فى وقت واحد مع قيادة إسرائيلية أعمتها حماقة القوة والرغبة الشديدة فى الإنتقام والتأديب وإستعادة الردع، وتتعامل أيضاً مع قيادة فلسطينية لا تعرف شيئاً عن العالم الذى تعيش فيه، ولديها صورة رومانسية عن المعارك العسكرية وتصورات ضخمة عن ذكائها الذى تستطيع به أن

تضحك على العالم، غير مستوعبة لحقائق العصر الذى تعيشه، ولا الدروس السياسية العديدة التى أفرزها التاريخ الطويل للصراع الفلسطينى-الإسرائيلى، ولم تتعلم منه شيئاً.

- لم يكن إستهداف مصر والعمل على إخضاع قرارها هدفاً لحماس وحدها، بل كان جزءاً من إستراتيجية واسعة بدأت من قبل إشتعال العدوان، عندما سارت المظاهرات تهاجم السفارات المصرية وتصيح بشعارات واحدة متفق على ترديدها فى كل من طهران ودمشق وبيروت وصنعاء ومسقط والجزائر والخرطوم .. وغيرها. وكانت قناة الجزيرة القطرية قد استعدت لهذا السيناريو بحشد كل أعداء مصر من الصحفيين والإعلاميين والكتاب من كل انحاء العالم، واستضافتهم فى قطر وأغدقت عليهم الأموال ووظفتهم لغرض واحد هو التهجم على مصر بشكل غير مسبوق.
- لقد لعبت قناة الجزيرة أخطر الأدوار فى تأليب الرأى العام العربى والإسلامى ضد مصر، واستغلت بشكل تآمرى مشاعرالغضب المتأججة بسبب العدوان على غزه فى الهجوم على مصر وتخوينها واتهامها بالتآمر مع إسرائيل. ومن أمثلة التهييج التى مارستها هذه القناة الفضائية ضد مصر أنه عندما أرسلت قطر طائرة إلى مطار العريش وأخرى إلى إسرائيل كمعونات لأهالى غزه، وقبل أن تهبط الطائرة مطار العريش كانت قناة الجزيرة تهيج الدنيا بأن مصر منعت نزولها، وعندما نزلت اتضح أن نصف حمولتها ملح طعام.
- ولم تكتف قناة الجزيرة القطرية بذلك، بل جعلت من نفسها بوقاً لكل من خالد مشعل وحسن نصر الله ليشنوا من خلالها هجومهم على مصر. فسمعنا خالد مشعل يقول من قناة الجزيرة أنه "ينتظر من شعب مصر المفاجآت"، وتساءل الناس فى مصر: ماهى المفاجآت التى ينتظرها زعيم حماس من شعب مصر؟ لقد كان ينتظر ما تسفر عنه المظاهرات من أعمال عنف وشغب وفوضى تؤدى إلى صراعات مع السلطات وأجهزة الأمن يسقط فيها الآلاف من أبناء مصر، ويهتز بسببها النظام الحاكم وهيبته، وهو ما تنتظره وتستغله جماعة الإخوان المحظورة لتقفز للسلطة والحكم وتشكل عمقاً لفرعها (حماس) فى غزه.
- أما عن نصرالله زعيم حزب الله فقد ظهر عدة مرات على شاشة الجزيرة، وكأنه قد أصابته لوثة عقلية ضد مصر وشعبها وقيادتها وجيشها، فصب جام غضبه على مصر وتهجم عليها كما لم يتهجم على إسرائيل صاحبة العدوان على غزه. فوجه نداءاً غريباً إلى شعب مصر وجيشها طالباً منهم التمرد على النظام الحاكم فى مصر، داعياً قادة وضباط الجيش المصرى أن يخلعوا رتبهم ويقودوا حشداً من ٢ مليون مصرى ليفتحوا معبر رفح بصدورهم، اعتراضاً على قيادات الدولة فى مصر، وفى حساباته الخاطئة أن قد يؤدى ذلك إلى حدوث إنقلاب سياسى وعسكرى فى مصر يؤدى إلى قفز قوى معارضة للنظام إلى السلطة، أو إلى تصادم بين وحدات عسكرية وأمنية مصرية مؤيدة له

وأخرى معارضه له، أو أن تفتح قوات الأمن المصرية النار على الفلسطينيين الذين يريدون فتح معبر رفح بالقوة - كما حدث فى يناير ٢٠٠٨ - وهو رد فعل طبيعى تفعله أية دولة محترمة فى العالم عندما تتعرض حدودها للإقتحام - فيسقط فلسطينيون بنيران رجال الأمن المصرية، وهنا تقوم الدنيا ولا تقعد. وعندما سقط الشهيد الرائد ياسر عيسوى على الحدود المصرية برصاص حركة حماس وبدماء باردة من رجالها، كانت النتيجة على عكس ما تمنى وسعى خالد مشعل وحسن نصر الله، كانت تصويتاً مصرياً شاملاً على رفض المؤامرات وحملات التحريض والتشهير والإبتزاز التى تتعرض لها مصر، حيث تحولت جنازة الشهيد العسكرية إلى مظاهرة ضد حماس تدينها وتستنكر فعلتها. وكان ذلك رسالة واضحة الدلالة لحقيقة توجهات ومدركات الغالبية العظمى من الشعب المصرى الذين لم تلوث عقولهم بفعل حملات الدعاية المغرضة ضد بلدهم.

ولقد ذهب حسن نصر الله بعيداً فى تهجمه وحقده وكراهيته لمصر عندما قال فى خطبة أخرى له أثناء الأزمة أنه وحزبه يعتبرون أن كل من يساهم فى حصار شعب غزه - ويقصد بالطبع مصر وقياداتها- عدواً لهم. ومن المعروف طبعاً ما هو المقصود بذلك، لأن العدو فى عرف هؤلاء المتطرفين حلال الدم والمال والعرض. وهو ما يشكل تحريضاً سافراً ضد كل من ينتمى إلى أو يمثل نظام الحكم فى مصر. وهو ما انعكس فى محاولات الإعتداء على أعضاء السفارة المصرية فى بيروت ومحاولة حرقها بفعل ميليشيات حزب الله الشيعية الذين تحركوا ضدها من الضاحية الجنوبية فى بيروت تلبية لنداء زعيمهم. وانعكس أيضاً فيما نشر فى صحف إيران عن جماعة مشبوهة أعلنت عن جائزة مليون ونصف مليون دولار لمن يعتدى على حياة رئيس مصر.

وبجانب خالد مشعل وحسن نصر الله، حشدت قناة الجزيرة الكثير من أيات وملالى إيران للهجوم على مصر، زاعمين أن إيران هى التى تدافع وحدها عن غزه وشعبها، وأن إيران وحدها هى التى تدافع عن القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية فى فلسطين، وأن باقى الدول العربية وعلى رأسها مصر تخلت عن هذه القضية وعن المقدسات، وطبّعوا علاقاتهم مع إسرائيل حرصاً على علاقاتهم بأمريكا واتقاءاً من غضبها، هذا رغم علم الجميع أن إيران لم تطلق طلقة واحدة أو صاروخاً واحداً على إسرائيل، لأنها تعرف جيداً الثمن الذى سيتعين عليها أن تدفعه مقابل ذلك، سواء بواسطة القاذفات والصواريخ أريحا والغواصات الإسرائيلية دولفين المسلحة بصواريخ كروز النووية والمستعدة للتحرك إلى خليج عمان لضرب إيران عند اللزوم، أو بواسطة الصواريخ الأمريكية المسلح بها مدمرات وغواصات الأسطول الخامس المتواجده فى مياه الخليج فضلاً عن القاذفات والمقاتلات الأمريكية.

- وفى تحليل الدور الذى لعبته قطر فى الأزمة، فإنه فضلاً عن كونها دولة صغيرة وأن النظام الذى يحكمها يريد أن يبحث لنفسه عن دور على الساحتين الإقليمية والدولية، هو بطبيعته غير مؤهل له، ناهيك عن ضعف القدرات الجيوبوليتيكية للبلد الذى يرأسه، فإنها استخدمت قناة الجزيرة التى تنفق عليها ملايين الدولارات لتكون وسيلتها لإظهار قطر إعلامياً بأكبر من حجمها، وبقدرتها من خلال هذه القناة الإعلامية على تبنى مواقف قوى المعارضة لأنظمة الحكم فى الدول العربية، والتأثير عليها، وهو ما يعتبر نوعاً من الإبتزاز السياسى، فإن قطر تسعى لإرضاء القوى الرئيسية المتنافسة فى منطقة الخليج واللعب على كل الحبال بين كل من الولايات المتحدة وإيران. فقررت إرضاء الولايات المتحدة بإقامة أكبر قاعدة جوية لها فى المنطقة على أرض قطر وهى قاعدة العديد وبها سرب المقاتلات الشبح F-١١٧، إلى جانب قيادة المنطقة العسكرية الأمريكية الوسطى فى السيلية. فى ذات الوقت الذى تُرضى فيه إيران من خلال تبنى قطر للمواقف السياسية الإيرانية فى المنطقة والدفاع عنها، وتقديم الدعم والمساندة السياسية لذراعيها الممتدتين فى لبنان (حزب الله) وفى فلسطين (حركة حماس)، والتوافق السياسى والإستراتيجى مع سوريا، ومعارضة المواقف المصرية والتهجم عليها نظراً لرفض مصر لسياسة إيران التى تريد بسط هيمنتها على المنطقة العربية. ومن هنا يمكن تفسير سرعة توجيه قطر الدعوة لقمة عربية طارئة فور بدء العدوان الإسرائيلى على غزه. ولذلك كان واضحاً لكل متابع لسلوكيات دولة قطر أثناء الأزمة، أنها ركزت سهامها نحو مصر وحدها، فى محاولة منها لتحقيق حلمها بأن تحتل مكانة مصر ودورها وزعامتها، بل وتعزلها عن محيطها العربى والإسلامى، ومتصورة أن بإمكانها أن تشعل فى مصر حريقا أشبه بحريق القاهرة التاريخى الشهير فى ١٩٥٢.
- ولم تقف حملات التشهير من جانب القوى الإقليمية والدولية المعادية لمصر فى الخارج، بل وللأسف الشديد التقطت الخيط قوى سياسية مصرية معارضة فى الداخل خرجت على الإجماع الوطنى بالمزايدة على القيادة السياسية للدولة، حتى بدا الأمر كما لو كان أن مد الخطوط إلى حماس أكثر أهمية بكثير من رفع الضغوط عن الشعب الفلسطينى. وبعد أن إنتقلت الحملة السياسية والدعائية ضد مصر من وسائل الإعلام إلى المظاهرات والمنتديات والفضائيات، إلى مهاجمة السفارات المصرية فى الخارج، لم تجد هذه القوى السياسية المعارضة فى الداخل فى ذلك ما يهز مشاعرها الوطنية، بل على العكس دخلت هى الأخرى فى نوبات من الهجوم على القيادة المصرية، مرة بدعوى أنها تفرط فى دور مصر الإقليمى، ومرة بزعم أنها لا تقيم علاقات مع طهران، ومرة ثالثة لأنها رفضت أن تصبح لعبة فى يد حماس وتعرض المصالح الوطنية المصرية للخطر. وهو ما انعكس فى المظاهرات التى نظمتها جماعة الإخوان المحظورة وشراذم حركات الاحتجاج السياسى

- مثل حركة كفاية وغيرها - سارت فى الميادين الكبيرة وأمام مقر نقابة الصحفيين، رافعة لافتات ومرددة هتافات كانت تصدر فى نفس الوقت فى وسائل إعلام طهران ودمشق وقطر وحزب الله. وبذلك بدا المشهد واضحا أمام الجميع، حيث تشكلت شبكة من تحالف الأصوليات السنية الممثلة فى جماعة الإخوان المحظورة فى مصر وفرعها (حماس) فى غزة، مع الأصوليات الشيعية فى إيران ولبنان (حزب الله)، انضم إليهم بالوعى أو باللاوعى جماعات يسارية وناصرية، استهدفوا جميعا الدولة المصرية الحديثة فى صميم وجودها، وتريد إخضاع قراراتها السياسية العليا الخاصة بالأمن القومى المصرى لحسابات جماعات فلسطينية ولبنانية تحركها طهران ودمشق عن بعد، وذلك فى لحظات عصيبة كانت مصر تواجه فيها تهديدات أمنية خطيرة من الشرق ومن الجنوب وفى الداخل.

ولقد أفرزت أزمة غزة وأكدت على حقائق مهمة، أبرزها أن الأرواح والدماء عند الميليشيات المسلحة مثل حماس وحزب الله وجماعة الإخوان .. وغيرها لا تساوى شيئا فى سبيل الاحتفاظ بالسلطة والنفوذ، وأن الخطاب الإعلامى لهذه التنظيمات والذى يركز على الاستشهاد وصمود المقاومة، هو فى حقيقته خطاب مضلل ومزيف ويضفى قداسة دينية غير صحيحة ولا سليمة على حروب وصراعات سياسية تستهدف كما ذكرنا آنفا السلطة والقوة والنفوذ والأطماع البعيدة تماما عن جوهر الأديان. وأن التضليل بالخطاب الدينى واستخدامه فى تهييج الجماهير ودفعها إلى الشوارع كان السمة البارزة فى الحروب الإعلامية التى أدارتها وسائل إعلام دول محور طهران ودول الممانعة العربية، والتى إنجرفت بمسارها من محاربة إسرائيل إلى محاربة مصر. وهنا ظهر الدور المخرب لجماعة الإخوان المحظورة فى أسوأ صورة، حيث ركبت موجة عاتية من الإنتهازية لا تختلف عما فعله حزب الله وحركة حماس وقادة طهران ودمشق وقطر، مستغلة فى ذلك المشاعر الإنسانية الغاضبة لتأليب الشارع المصرى ضد الدولة، وظهر قادتها فى كل مشهد تحريضى ضد وطنهم، سواء فى وسائل الإعلام المعادية لمصر، أو فى الأندلس وسط الجماهير صاحبة الغضب المشروع لتحويله إلى غضب غير مشروع. وبذلك أثبتت هذه الجماعة المحظورة أنها - كما ذكرنا آنفا - صورة طبق الأصل من حزب الله وحماس، ولن تكون أبدا فى صف القضايا الوطنية المصرية، لأنها جزء من مشروع دينى سياسى أوسع يحاول بسط هيمنته على كل المنطقة، وأنها أقرب إلى جماعة دينية مسلحة فى المنطقة من أن تكون من ثوابت ومنطلقات الدولة المصرية، والاختلاف الوحيد هو أن نظام الحكم فى مصر لا يسمح بأن يكون لهذه الجماعة - ولا لغيرها - ميليشيا عسكرية مسلحة، لذلك فإنها تحاول التغلب على ذلك بتشكيل الميليشيات الطلابية، وهو ما إنعكس فى الاستعراض التدريبى الذى مارسه أتباعها من طلاب جامعة الأزهر فى عام ٢٠٠٨.

والدروس المستفادة من كل ذلك أن جماعة الإخوان المحظورة ستكون دائما مع أى عنف أو

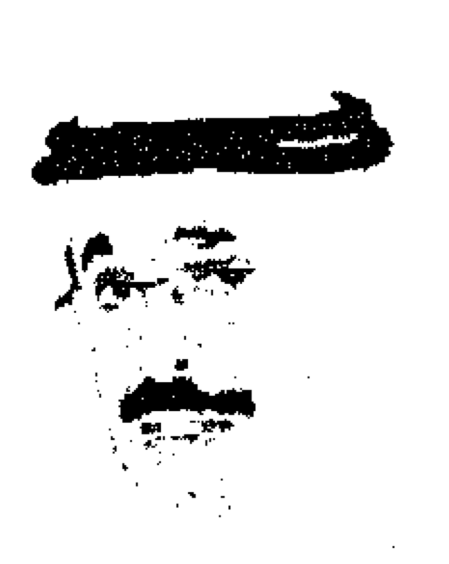
تحريض أو فوضى فى الشارع المصرى، تشعلها وتجعل الناس وقودها، ثم تكمن ثم تعود، وتغيّر مخططاتها حسب الظروف وقوة الطرف الذى يواجهها، ساعية لتقويض دعائم الدولة المصرية لتقيم على أنقاضها - لا قدّر الله - الدولة الدينية التى سترأسها.

- وكان أمرا عجيبا وغريبا أن يتحول غضب جزء من الشارع العربى والإسلامى تحت ضغط الدعاية المخططة جيدا ضد مصر، يحملونها المسئولية ويطالبونها بقرارات ومواقف لم يجرؤ محركوا الحملة ضد مصر فى طهران ودمشق وقطر على إتخاذها، أو مجرد التفوه اللفظى بها، وبرع هؤلاء فى توظيف كل التطورات فى محاولة لإثبات أن دور مصر قد ذهب أدراج الرياح، وأن هناك لاعبين إقليميين آخرين هم الأقدر على القيادة وتوجيه دفة الإقليم (إيران وتركيا)، مصورين مصر بأنها باتت (جثة هامدة). ومن تأمل أبعاد الموقف جيدا وجد فى مثل هذه المواقف تناقضا عجيبا. فبينما نجد هؤلاء يدينون مصر ويحكمون عليها بالجمود وفقدان الفاعلية، نجدهم فى الوقت نفسه يطالبونها بالتحرك، ولكن صوب وجهه معينة ترضى غضبهم، فى حين يدرك الجميع جيدا وبكل الوعى حقيقة مهمة - وإن أخفاها البعض عن عمد وغرض فى أنفسهم - أن مصير الإقليم وتوجهاته الكبرى لا يستطيع أن يحددها سوى بلد كبير وقائد وهو مصر.

- وكان موقف مصر تجاه حملات التشهير هذه هو إتباع مبدئها القائم على التعالى فوق الصغائر وعدم الرد على الاستفزازات، وتجاوز إساءات المسيئين، إيمانا منها بأن مصر أكبر بكثير من ذلك، وأن موقع المسئولية الذى اختارته لنفسها فى المنطقة عامة وفى القضية الفلسطينية خاصة، يفرض عليها التعامل بحكمة وتريث مع الموقف، وعدم السماح لأحد بجرها إلى شعاب فرعية، فالمهمة الأساسية التى عليها أن تنهض بتنفيذها ليس الموقف من مصر ولكن كيفية حماية الفلسطينيين، وأن الوقت سيأتى بعد ذلك لتثبت النتائج صحة وسلامة الموقف المصرى، وأن الشعوب العربية والإسلامية ستدرك حقيقة الدور الذى لعبته مصر لتحقيق هذه المهمة، وكيف أدته بأمانة وإخلاص وحين ذلك سيقدرون دورها، ويحاسبون من أساء إليها.

أعذرهم يا سيادة الرئيس .. الجهل أعمى بصيرتهم

كلمة حق من عربى خليجى



أحمد الجار الله

رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية

- اغفر لهم أيها الرئيس مبارك إنهم لا يدرون ماذا يفعلون، اغفر لهم واعذرهم على جهلهم، واعذرنا نحن عن صمتنا عليهم، اعذرنا ولا تستمع او تلتفت الى كلام السفهاء منا، وإذا سمعت او قرأت كلام أولئك الغاوين فلا ترد عليهم، فالسكوت فى مواقع الصغائر خير من الاجابة.
- كثيرون هم السفهاء فى عالمنا العربي، وقد دمروا بعض بلادنا، دمروا تلاحمنا وثقتنا ببعضنا، دمروا حياتنا الاجتماعية واقتصادنا، دمروا كل عوامل قوتنا، ولم يكتفوا بما فعلوا، فهم ماضون فى غيهم، حتى بات خطرهم كبيرا بعدما استطاعوا غسل أدمغة الناس بطروحاتهم الهدامة، حتى وان كان هذا الغسل موقتا، اذ سرعان ما يكتشف الناس أنهم ضحايا أوغاد ساسة باعوا أوطانهم وشعوبهم لمصالح خارجية لا تهزها الدماء المسفوحة فى حروبهم العبثية.
- اعذرهم أيها الرئيس مبارك وانظر الى غزة، لترى كيف ضحى هؤلاء الاوغاد بأرضهم وبشعبهم ليستدروا بعض عطف العالم العربى من خلال الدمار وشهداء تلك الارض الطيبة.
- اعذرهم، ولا تؤاخذنا على غيهم، فنحن ندرك تماما ان الذين اختاروا الجحور وحروب الفنادق - لا الخنادق - يدارون من ايران وينفذون سياستها، ويجترون فكرها وعقيدتها، وهم ظنوا ان صلاح الدين الايوبى الذى حرر بيت المقدس أصله من فارس، وان قطز الذى هزم التتار وحمى مصر وبلاد الشام فى معركة عين جالوت أصله من طهران، وان قياداتنا على مر التاريخ كانوا يدينون بالولاء والطاعة لابناء فارس!
- اعذر خطيئتهم أيها الرئيس مبارك، فوالله اننا نحن الصامتون، ونحن كثر بل نحن اغلبية، على قناعة تامة انك تجسد النقاء العربى بكل تجلياته، وانك تعيش الصبر على المكاره وعلى إفك المغرضين لعل قومك يدركون.
- يحمل المغرضون على مصر ورئيسها، ولا ندرى ماذا يريد أغرار السياسة هؤلاء من وراء حملتهم تلك التى يتجاهلون خلالها ان لحلفائهم حدودا مع فلسطين صدأت اقفالها منذ عقود، ولم ينتصر اولئك الحلفاء للشعب الفلسطينى الذى يدفع وحيدا ضريبة الدم والدمار.

- هل يريد اولئك المتحاملون على القاهرة ان تحارب بدلا منهم فى وقت سارع فيه هؤلاء الى نفى مسؤوليتهم عن اطلاق الصواريخ العبثية من جنوب لبنان على اسرائيل؟ بل سارعوا الى لعن الذين اطلقوا الصواريخ واتهموهم بأنهم ارادوا من ورائها ان تضرب اسرائيل لبنان وتدمره.
- ماذا يريد هؤلاء؟ هل يريدون اعادة خلط الاوراق فى العالم العربى على امل ان يفوزوا بورقة ضغط ممهورة بدماء الابرياء والدمار المريع؟
- اعذرهم أيها الرئيس مبارك، فالسماح من شيم الكبار، وانت الكبير فى مواقفك رغم خطورة ما يريده أولئك الحاقدون، هم يريدون ان تكون أنت، بطل العبور والسلام، دمية فى أيديهم، لا بل لعبة فى أيدى ملالى ايران، تفتح لهم عاصمة بلادك بدراهم من "المال الطاهر والنظيف"، يريدون ان تتحول مصر وشعبها الى أداة فى يد المتعاونين معهم، وهو تعاون يهدفون من ورائه ان تتحول مصر ولاية ايرانية كما تحول جنوب لبنان، وكما تحولت سورية قلب العروبة النابض محطة انذار مبكر لملالى طهران.
- تريد طهران ان تكمل زحفها الى شواطئ البحر الابيض المتوسط وشواطئ البحر الاحمر، وان تبسط نفوذها على بلادنا العربية كلها، وتستعين علينا بحفنة من ابنائنا الذين يسعون الى ترويج مخططات الملالى بالكلام المعسول حينا وبالاغراءات المالية احيانا، لكن الزبد يذهب جفاء، والواقع المرير يبقى هو الحقيقة المرة الماثلة بالضحايا والدمار. ومازلنا نتذكر كيف أتحفنا زعيم العبثية الايرانية فى لبنان حسن نصرالله بمقولات النصر الالهى الذى تحقق على اسرائيل فى حرب تموز "يوليو" ٢٠٠٦، لكن هذا الهراء ما لبث ان تبدد مع واقع الدمار الذى ألحقه العدو الصهيونى بلبنان، ليقول نصرالله فى اعتراف قد يتكرر مع "حماس" غدا، "لو كنت اعرف ان اسرائيل ستدمر لبنان بهذا الشكل لما قمت بأسر اثنين من جنودها".
- لقد ظن بطل النصر الالهى المزعوم ان أسر اثنين من جنود العدو هو لعبة اعلامية يمكن ان يضحك بها على ذقون الناس ويتاجر بها لكسب المزيد من المؤيدين خصوصا فى صفوف البسطاء، لكن الثمن كان غاليا، ومن دماء الناس وممتلكاتهم، ولم تستفد "حماس" من الدرس نفسه بل وقعت فى الفخ عينه، ووفرت بصواريخها العبثية التى لم تتجاوز مفاعيلها الصدمات النفسية فى صفوف الاسرائيليين المبرر الذى منح اسرائيل شن هجومها المدمر على قطاع غزة، كما منحها "صك براءة" من مسؤوليتها عن إراقة الدماء الفلسطينية بذريعة ان ما يحصل هو دفاع عن النفس أقرته كل المواثيق والاعراف الدولية.
- عذرا يا سيادة الرئيس، فنحن نعيش تحت وطأة ارهاب فكرى يريد من خلاله الممسكون بسيوف الحرب استثمار الدماء الزكية المهدورة فى غزة لمصالح باتت مكشوفة، وعزاؤنا ثقتنا بالله وبالحكمة

القائلة "ان الزبد يذهب جفاء"، وان زبد هؤلاء المغرضين سيرتد عليهم، وسيعرف آباء الشهداء وعائلاتهم انه قد غُرِّر بهم، وسيقوا إلى حرب دفعوا فيها دماءهم ثمنا لمصالح بعض القوى الاقليمية التى تضمر الشر لدولنا العربية، فنراها تهدد ولا تنفذ، تشعل الحروب وتتركنا وحدنا ندفع الثمن، بعد ان تحولنا الى دروع بشرية لافكارها ولتصدير ثورتها الى بلداننا والعالم. لقد دخل التتار بغداد عندما خان أحد أعوان السلطان العباسى بلاده، والآن يدخل التتار الإيرانيون بعض بلداننا بعون من بعض ابنائنا الذين خانوا العهد وأعمى الجهل بصيرتهم. اغفر لهم يا سيادة الرئيس، وادع الله ان يهديهم حتى يدركوا هول ما يفعلون ويكتب بدعائك لهم الرشاد، ولنا الفرحة بعودة الابن الضال.

ز- حصاد الموقف المصرى[٤٩]

- وفى الحصاد النهائى للجهد المصرى أثناء إدارة الأزمة ومابعدها، يمكن رصد النتائج الإيجابية الآتية:

(١) تحقق مسعى مصر إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة فى أسرع وقت ممكن.

(٢) حافظت مصر على سلامة حدودها، ورفضت كل الاقتراحات الخاصة بفرض وجود مراقبين أجانب على أراضيها، كما منعت أى اختراق للحدود من قبل حركة حماس.

(٣) لم تخضع مصر لكل الضغوط التى كانت تطالبها بفتح معبر رفح، وأصرت على التمسك باتفاق عام ٢٠٠٥.

(٤) منعت مصر كل الجهود القاصدة دفعها إلى التورط فى صراع عسكرى من أى نوع، وعبرت هذه الفخاخ بكل حنكة.

(٥) برز الالتزام المصرى بالقضية الفلسطينية، وأن هذا الالتزام لم يهتز .. بل تواصل وترسخ، والأهم أن مصر نجحت فى أن تعيد إلى الساحة بكل قوة طرحْ حل الدولتين، وهو ما أكدته قمة شرم الشيخ، وتبنته إدارة الرئيس الأمريكى أوباما.

(٦) لم تقف الجهود المصرية عند حد وقف إطلاق النار، بل عقدت مؤتمرا ثانيا فى شرم الشيخ للدول المانحة لإعادة إعمار غزة.

(٧) لم تمكن مصر الأطراف الساعية إلى بسط النفوذ من أن تمارس ما تريده، بل أن المواقف المصرية المتتالية خلال الأزمة هى التى أدت إلى تعرية الدخلاء على الساحة العربية، والمحور التابعين له، والمتاجرين بشعار المقاومة، وقد أضطروا إلى عقد اجتماع فى الدوحة فى ١٦ يناير ٢٠٠٩ لم يرتق إلى مستوى قمة عربية كما أراد المخططون له، بعد أن امتنعت دول عربية رئيسية على رأسها مصر والسعودية والأردن والمغرب والمنظمة الفلسطينية عن حضوره، احتجاجا على

حضور الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد ورئيس حماس خالد مشعل، وقد كشف هذا الاجتماع إلى أى مدى هناك رغبة فى تذويب الهوية العربية للمنطقة واخضاعها لإيران.

٢- موقف المملكة العربية السعودية[٥٠]

- كان الموقف السعودى من الأزمة واضحا منذ بداية الأزمة، حيث اتفقت مع مصر فى مدركاتها لأبعاد هذه الأزمة، والأهداف الخفية لمن أشعلوها ومن كانوا وراءهم، وخطورة الدور الذى تلعبه من أطلقوا على أنفسهم دول الممانعة وعلى رأسهم إيران، لذلك جاء التنسيق بين القيادتين المصرية والسعودية منذ اللحظات الأولى لاشتعال الأزمة، بل ومن قبلها عندما بدأت إرهاصاتها تلوح فى الأفق مع إعلان حماس إنهاء التهدئة مع إسرائيل.
- ومع عقد الاجتماع العاجل لوزراء الخارجية العرب الذى كان يرأسه الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية، واتخاذ قرار بالاجماع بإرسال وفد وزارى إلى نيويورك لطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن، لاتخاذ قرار دولى يوقف العدوان على غزة، كان الوفد يدرك الاحتمال القوى أن تستخدم الولايات المتحدة المتحدة حق الفيتو لعرقلة اتخاذ مثل هذا القرار، وبما يتيح الوقت الكافى للقوات الإسرائيلية لتستكمل تنفيذ مهامها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لحملتها على غزة. لذلك وأمام المماطلة التى بدت من جانب الدول الغربية دائمة العضوية فى مجلس الأمن، استنكر الأمير الفيصل تخلى المجلس عن مسئولياته فى وقف العدوان الإسرائيلى، وهدّد بـ"إدارة ظهورنا للسلام إذا استمر التسويف والمماطلة، ولم يعالج المجلس القضية بالجدية والمسئولية". واعتبر فى كلمته أمام المجلس" أن مصداقية هذا المجلس ونظام الأمن والسلم الدوليين أمام علامة استفهام". وطالب المجلس بالموافقة دون تعطيل على مشروع القرار العربى المقدم له لحل الأزمة والمطالب بوقف فورى لإطلاق النار وفتح المعابر ورفع الحصار عن قطاع غزة وإنهاء سياسة العقوبات الجماعية المفروضة على الفلسطينيين فى غزة، وأكد فى نهاية كلمته فى شكل قاطع أن الدول العربية لن ترضى بأى صيغة تستند إلى فرض الأمر الواقع لتكريس الانقسام. وكان واضحا من كلمة الأمير الفيصل أنها تحمل تهديدا ضمنيا للدول الغربية - خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - بأن مصالحهاالاقتصادية الحيوية فى المنطقة - وأبرزها صادرات النفط وصفقات السلاح وهى بمليارات الدولارات، والقاعدة البحرية الفرنسية فى الإمارات - كلها مهددة بالتجميد، وهو ما عبّر عنه بعد ذلك الأمير تركى الفيصل سفير السعودية السابق فى واشنطن عندما صرح قائلا من "أن الفشل فى إحداث تغيير بارز فى نهج الولايات المتحدة حيال الصراع العربى الإسرائيلى، سيهدد العلاقة الخاصة بين بلاده وواشنطن، ويجبرها على التخلى عن دعمها لإيجاد حل سلمى فى الشرق الأوسط".

وفى إطار التنسيق المصرى السعودى قام الرئيس مبارك فى ٢٠٠٩/١/١٣ بزيارة سريعة للرياض استغرقت عدة ساعات عقد خلالها لقاء قمة مع العاهل السعودى تناولت سبل وقف العدوان الإسرائيلى على غزة بشكل فورى، ومواجهة التحرك الإيرانى - السورى - القطرى الذى تمثل فى دعوة أمير قطر لعقد قمة عربية طارئة فى الدوحة لبحث العدوان الإسرائيلى على غزة، واتفقا على أن مثل هذه القمة لا تخدم الموقف الفلسطينى وستكرس الإنقسام الفلسطينى والعربى، لاسيما وأن بوادر ظهرت لدعوة رئيس إيران ورئيس حماس لحضور هذه القمة، هذا إلى جانب ما ستسببه قمة الدوحة المقترحة من تخريب لقمة الكويت التى وافقت جميع الدول العربية على حضورها، لذلك قرر الزعيمان المصرى والسعودى العمل من أجل اقناع قطر بإلغاء دعوتها، وتكريس الجهود العربية لتنفيذ المبادرة المصرية التى أطلقها الرئيس مبارك لوقف العدوان - لذلك بادر العاهل السعودى بدعوة قادة مجلس التعاون الخليجى لقمة طارئة تعقد فى الرياض يوم ٢٠٠٩/١/١٥، والتى بحثت العدوان الإسرائيلى على غزة، وضرورة العمل على إنجاح قمة الكويت الاقتصادية فى ٢٠٠٩/١/١٩ - أى بعد موعد قمة الدوحة المقترحة بيومين فقط - والتى ستكون أزمة غزة على رأس جدول أعمالها، وأنه لا ينبغى تشتيت جهود القادة والوزراء العرب فى اجتماع آخر يعقد فى الدوحة قبل ذلك بيومين. وأعلن الأمير سعود الفيصل بعد اختتام قمة الرياض أنها كانت مهمة لإعادة اللحمة للصف الخليجى، وفى إجابته على سؤال عن القمة التى دعت إليها قطر أجاب الفيصل بأنه لم يكن هناك نصاب لانعقادها، وأضاف: "إن المهم ليس أين ستعقد القمة، ولكن المهم ماذا ستكون نتائجها، فليس هناك أرض أصلح من أرض"، ثم أكد على أن جميع دول مجلس التعاون أيدت المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار فى غزة. وعقب قمة الرياض كان من المفترض أن تعدل قطر عن دعوتها للقمة الطارئة، إلا أن القادة الخليجيين فوجئوا بتأكيد رئيس وزراء قطر على أن القمة المقترحة فى الدوحة ستنعقد بمن سيحضر، وهو نفس التعبير الذى استخدمه الرئيس السورى بشار الأسد فى إجابة له عن نفس السؤال فى دمشق، مما يدل على تنسيق كامل للمواقف بين قطر ودمشق وباقى دول الممانعة. وفى إجابة الأمير الفيصل على سؤال حول مطالبات سورية وقطرية بمراجعة مبادرة السلام العربية، رفض ذلك متسائلا عن الحكمة من سحبها، مؤكدا على صلاحيتها، وشرح أن إسرائيل تريد كسب الأراضى، وأن أكثر شئ يفرحها هو أن تسقط مبادرة السلام العربية، معتبرا أن المبادرة مكنت الدول العربية من أن تخترق صفوف مؤيدى إسرائيل فى كل أوروبا والعالم الغربى، وتشكل عامل ضغط على إسرائيل. وكان واضحا عقب كل هذه الاجتماعات إتفاق السعودية مع مصر على عدم حضور قمة الدوحة المقترحة، أيا كان عدد

الحاضرين لها، وفى المقابل مشاركة الدولتان فى مؤتمر القمة العربية فى الكويت فى ٢٠٠٩/١/١٩، وأن العمل العربى المشترك ينبغى أن يُحشد ويركز لدعم وتنفيذ المبادرة المصرية.

- وفى اجتماع وزارء الخارجية العرب يوم ٢٠٠٩/١/١٦ فى الكويت للإعداد للقمة العربية، حذر الأمير سعود الفيصل من أن العالم العربى مقدم على مرحلة خطيرة من الانهيار والتمزق والفوضى والاضطراب، بسبب الانقسام الحادث على الساحة العربية والصراع الفلسطينى - الفلسطينى والعدوان والاحتلال الإسرائيليين، وأضاف الفيصل بعداً رابعاً، وهو الأصابع الخارجية التى تعبث فى المنطقة العربية فى إشارة واضحة لإيران. وفى رده على سؤال حول تقييمه لاجتماع الدوحة الذى عقد فى اليوم السابق ٢٠٠٩/١/١٥ بحضور رئيس إيران ورئيس حماس وغياب معظم الدول العربية ورئيس المنظمة الفلسطينية، قال الفيصل: "إننا سعينا وأطلقنا الكثير من النداءات لإعادة اللحمة العربية دون جدوى .. وأنه كان يكفينا الانشقاق الفلسطينى بدلا من الانشقاق العربى الذى يمر بمرحلة مراهقة، وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا"، معتبرا أن قمة الكويت تشكل فرصة أمام الجميع لإنهاء حالة الفوضى الراهنة. أما عمرو موسى أمين الجامعة العربية فقد عقَّب على قمة الدوحة بأنه لم يعقد تحت علم الجامعة العربية، وأنها قمة مختلطة ما بين عربى وإسلامى، أما قمة الكويت فهى قمة عربية شاملة تحت مظلة الجامعة العربية. ووصف موسى الوضع العربى كله بأنه "غير صحى، ويشير إلى تدهور كبير فى العالم العربى خلال هذا العام الذى شهد توترا واضطرابا". وكان أمين الجامعة العربية فور وصوله إلى الكويت قد عبّر عن استيائه قائلا: "إننى غاضب أشد الغضب، واننى محبط أشد الاحباط، وعندما ننتهى من هذه المتاهات سيكون لى كلام رسمى حول ما يجرى فى الأجواء العربية".

- وبانعقاد القمة العربية فى الكويت يوم ٢٠٠٩/١/١٩ ألقى العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز كلمة شكّلت مفاجأة غير متوقعة حتى لكبار المسئولين فى الخارجية السعودية، عندما فاجأ القمة بقرار إسقاط الخلافات العربية، معلنا أنه يرفض السير فى ركاب المعارك العربية، وطالب الزعماء جميعا أن يفعلوا الشئ نفسه وموجهاً نداءاً حاراً للفلسطينيين أن يتحدوا لأن الانشقاق الفلسطينى أخطر على مستقبل الشعب الفلسطينى من العدوان الإسرائيلى، ونداءاً آخر عاليا للضمير العربى يناشد العرب جميعا باسم الدم الفلسطينى المراق الحفاظ على وحدة الموقف العربى، ولم تكن المفاجأة فى أن الملك عبد الله رفض الخلافات فقط، بل لأنه أيضا وقف أمام الجميع وقال: "نحن على خطأ"، وليس كما جرت العادة فى الخطاب العربى (أنتم على خطأ ونحن على صواب) وهو اعتراف ليس سهلا على أحد من الزعماء أن يقف ويقر به، ولكنه بذلك وضع القادة العرب أمام مسئولياتهم وأمام ملايين من مواطنيهم ليمتحنوا شجاعتهم أمام شجاعته، وصار عليهم إما أن يقتدوا

بالعاهل السعودى، والذى رفض التقاتل وطالب بالتواجد العربى، أو أن يواجهوا شعوبهم. ولقد جاء الرد بمستوى المبادرة السعودية، حيث إنعقد فى مقر العاهل السعودى فى قصر بيان بالكويت مؤتمراً المصالحة ضمت أمير الكويت وملك الأردن ورئيس مصر وسوريا وأمير قطر، الأمر الذى غيّر مناخ القمة وضخت تفاؤلا فى العروق العربية التى أنهكتها أمواج الانحدار ورياح الخصام والطلاق. لقد كان الخيار واضحا أمام قمة الكويت .. فإما يضيع دم غزة، ومعه آخر ما تبقى من ثقل للعرب أو دور، أو يرتفع صوت مخاطبا تلهف الأمة إلى لملمة جراحها وكرامتها ومصالحها ووقف التلاعب بدمها على ما يفترض أنه ملعبها. فلم يكن القرار سهلا لأن الجروح كانت غائرة والشكوك عميقة، ولكن لابد للقرار الصعب من إرادة إستثنائية، وهو ما حمل مسئوليته العاهل السعودى دون تردد. فلقد فتح موقف الملك عبد الله بن عبد العزيز الباب لمناخ يمكن اختصاره بأنه قرار عربى بوقف الانهيار، وهو قرار يشكل رسالة واضحة لإسرائيل، خصوصا عندما ركز الملك فى كلمته أيضا على القول أن مبادرة السلام العربية - وهى مبادرته فى القمة العربية ببيروت عام ٢٠٠٢ - لن تبقى على الطاولة إلى الأبد، واعتبر المراقبون أن هذا التهديد يمثل أيضا رسالة سياسية للدول المعنية بموضوع السلام وفى مقدمتها الولايات المتحدة، كأنه يعطى الفرصة الأخيرة للإدارة الأمريكية الجديدة، كما حملت كلمة العاهل السعودى أيضا رسالة إلى دول غير عربية فى المنطقة - إيران وتركيا - بأن إصراره على ترميم البيت العربى سيؤدى فى حال استكماله إلى إعادة رسم حدود الأدوار غير العربية فى الإقليم، ومن دون العداء للدولتين.

- لقد كانت تقديرات إيران - التى حضر رئيسها أحمدى نجاد قمة الدوحة رافعا إشارة النصر - قد تيقنت فى ضوء ما جرى فى هذه القمة، وفى ضوء الأوضاع العربية المتردية، أن الرقم العربى فى معادلة الشرق الأوسط الجديدة قد شُطب نهائيا، وأن الانقسام العربى سوف يتعزز ويتعمق فى قمة الكويت. لكن كل هذه التقديرات والحسابات الإيرانية قد تبددت فى اللحظة التى أعلن فيها الملك عبد الله بن عبد العزيز فى قمة الكويت أنه عفا الله عما سلف، وأنه لا خلافات عربية بعد اليوم، وأنه لا يجوز أن يبقى العرب منقسمين وممزقين فى هذه المرحلة الصعبة والخطيرة بينما القضية الفلسطينية تقف على مفترق الطرق. كانت إيران قبل هذه الخطوة المفاجئة من جانب العاهل السعودى متيقنة من أنها قد استكملت تهيئة المسرح الشرق أوسطى لاستقبال الإدارة الأمريكية الجديدة، ومتأكدة من أن كل شئ بعد قمة الدوحة الإنقسامية سيجرى على ما يرام فى صالحها، وأنه لن يكون للعرب أى مكان على هذا المسرح، وأن اللاعبين سيكونون ثلاثة فقط، إيران وإسرائيل والولايات المتحدة. ولم يكن الإيرانيون يتوقعون أن العاهل السعودى سيتحرك لإنقاذ الوضع العربى فى اللحظة المناسبة، وأنه سيتسامى فوق الجراحات والإساءات وسيبادر إلى لملمة الحالة العربية المتردية، وهو ما أربك

حساباتهم، خاصة بعد أن تبنت الإدارة الأمريكية الجديدة المبادرة العربية للسلام، واعترفت بمكانة كل من السعودية ومصر ودورهما فى تعزيز الاستقرار والأمن والسلام فى المنطقة.

- ويُشهد للملك عبد الله بن عبد العزيز أنه قال للقطريين: إذهبوا لمصر أولا كشرط للمصالحة مع السعودية، ويشهد به أيضا أنه خاطب الرئيس حسنى مبارك بعد المصالحة التى تمت فى القاهرة بين الفصائل الفلسطينية برعاية مصرية، خاطبه مهنئا وقائلا: "لاشك أن ما قام به فخامتكم من جهود، يدل دلالة قاطعة على أن مصر الشعب الحر الأبى، مصر العروبة والإسلام، وبقيادتكم الحكيمة تصدت لدورها التاريخى المؤمل منها حكومة وشعبا" ثم يضيف العاهل السعودى عن مصر: "أثبتت كما هى عادتها، عن عزمها المستمر على إيجاد الحل للخلاف الفلسطينى - الفلسطينى، ولم يعرف الملل ولا الكلل، ولا الضعف، دربه إلى عقل القاهرة المتيقظ". بل إن الملك عبد الله يقول فى خطابه التاريخى الموجه للرئيس المصرى: "هنيئا لنا بكم - بعد الله - عونا ونصيراً لقضايا أمتكم العربية والإسلامية"، وهنا يظهر التكامل الواضح بين السعودية ومصر، وحيث لا ينسى للسعودية دورها تجاه الفلسطينيين إبان إتفاق مكه، والذى أفسدته إيران وسوريا، وحدث بعدها ما حدث، فجاءت مصر اليوم لتكمل هذا الدور التاريخى تجاه فلسطين، وهو معنى ما قاله العاهل السعودى أن نجاحكم هو نجاح لنا. ولقد شعر جميع العرب المخلصون لأمتهم، وهم يرون.العاهل السعودى يخاطب الرئيس المصرى بهذه الروح العالية، يلمسون دلالة مثل هذا التحرك وأهيمته نظرا لموقع الطرفين السعودى والمصرى ومكانتهما العربية والدولية، تشيع روح الطمأنينة والثقة فى نفوسهم ويدركون فى ذات الوقت أن لقاء وإتفاق البلدين من الأهمية بحيث لا يستطيع أى طرف عربى أوغير عربى تعويضه واستبداله وكل من حاول ذلك فشل، فالبلدان يتمتعان بالحكمة وبعد النظر اللذين مكناهما من إخراج العرب من العديد من الأزمات وحرب لبنان والحرب على غزة شاهد ثان على هذا الدور الكبير وعلى حكمة البلدين وواقعيتهما السياسية.

- كما يذكر للملك عبد الله بن عبد العزيز أنه سعى إلى استقطاب الموقف التركى إلى الصف العربى المعتدل، ليكون عمق الأمة العربية عمقا إسلاميا داعما ومساندا، وليس عمقا كالعمق الإيرانى المستند إلى أطماع قديمة وتطلعات توسعية باتت تستند إلى رؤوس جسور نفوذ عسكرية مذهبية على غرار ما هو عليه الوضع فى العراق، وفى سوريا أيضا ثم فى لبنان وغزة.

- وفى إطار حرص العاهل السعودى على تصفية الخلافات العربية، وتحقيق مصالحة حقيقية وليس مظهرية، دعا إلى قمة عربية مصغرة فى الرياض فى منتصف شهر مارس ٢٠٠٩ قبل انعقاد القمة العربية التىكانت مقررة فى قطر يوم ٣١ مارس، وقد حضر هذه القمة المصغرة زعماء مصر والسعودية وسوريا والكويت، حيث حرصت الدول الكبرى الثلاث: مصر والسعودية وسوريا على

تخفيف الحروب الإعلامية العدائية، وإتخاذ مواقف إيجابية لتهدئة الأجواء وتمهيد الطريق نحو المصالحة. وقد تلاحظ عدم دعوة قطر لهذا الاجتماع، ذلك أنه رغم أنها خفّفت من حربها ضد مصر والسعودية، إلا أنها أستمرت فى إتخاذ مواقف تلقى بظلالها على أجواء المصالحة العربية، من ذلك إصرار قطر على المشاركة فى قمة (ابكو) الاقتصادية التى عقدت بإيران وتزامن انعقادها مع القمة العربية المصغرة، مما خلق شكوكاً لدى الدول المشاركة فى قمة الرياض حول مدى جدية قطر فى التوصل إلى مصالحة عربية حقيقية على أسس ثابتة وقوية. كما لم تلتزم قطر بشروط المصالحة التى دعا إليها العاهل السعودى فى قمة الكويت، ولم تتخذ من المواقف ما يؤكد صدق نواياها تجاه مصر. وقد ذهب الرئيس مبارك إلى الرياض متطلعا إلى مصالحة حقيقية وليست شكلية، مصالحة تفتح الجراح وتطهرها على أسس سليمة حتى لا تعود الأورام من جديد، وتفتح الأبواب على مصراعيها لمصالحة عربية شاملة تحتوى جميع المشاكل والأزمات وتقود العرب إلى مرحلة جديدة.

- ومن أجل تدعيم مجموعة "دول الإعتدال" العربية، وفى إطار التنسيق فيما بينها، تبّنى عاهل السعودية دعوة وزراء خارجية ثمانى دول عربية رئيسية تمثل الإعتدال بالإضافة لممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى اجتماع فى أبوظبى فى ٢٠٠٩/٢/٩، لبلورة إتفاق يحمى التضامن العربى الذى صار مستهدفاً من قبل مجموعة "دول الممانعة" وإيران، والذى واجه فى شهر الأزمة وما بعدها إمتحانات صعبة وقاسية أدت إلى شرذمة غير مسبوقة فى الموقف العربى، وجاءت تلك الدعوة ضمن سلسلة المبادرات الشجاعة التى أقدم عليها الملك عبد الله بن عبد العزيز إبان الأزمة وما تلاها من تداعيات عندما سعت طهران وحلفاؤها فى دمشق وقطروغزه ولبنان إلى إفساد مبادرة المصالحة التى طرحها العاهل السعودى فى قمة الكويت، فبدأت الإرتدادات عن أجواء المصالحة بعد ساعات فقط من إختتام هذه القمة. واتضح أن دول محور الممانعة ماضون فى المخطط الإيرانى حتى النهاية، بل ومصرون على استغلال مأساة غزه لتنفيذ هذا المخطط الذى اتضح أنه لايستهدف منظمة التحرير الفلسطينية فقط، بل يستهدف أيضاً مصر والتضامن العربى والإستقرار فى المنطقة العربية كلها. ومن ثم وفى المقابل كان لابد من إيجاد رافعة لوضع العرب، وكانت السعودية مع مصر تمثلان هذه الرافعة لتحفظ للوضع العربى تماسكه وتوازنه وتحمه من التدخلات الخارجية وتصون تضامن العرب وتحافظ على وحدة موقفهم وتتصدى لكل محاولات شطبهم من معادلة الشرق الأوسط المستقبلية. لذلك تواكب مع اجتماع وزراء الخارجية هذه الدول اجتماع مماثل لرؤساء أجهزة المخابرات العامة فى هذه الدول، ليتواكب التنسيق الأمنى والمعلوماتى مع التنسيق السياسى.

- وعلى الصعيد المادى كان تبرع الملك عبد الله بن عبد العزيز بمليار دولار لإعادة إعمارغزه، ومساعدة المنكوبين الفلسطينيين فى غزه على إستعادة حياتهم الطبيعية. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل سجلت التبرعات النقدية للحملة التى دعا لها العاهل السعودى شعبه أكثر من ٣٠٠ مليون ريال، إضافة إلى التبرعات العينية من مواد غذائية وطبية وأدوية وملابس وخيام وبطانيات وأغطية، بل ومجوهرات أيضا. كما حملت طائرة الإخلاء الطبى السعودى المصابين والجرحى الفلسطينيين مع ذويهم إلى المستشفيات السعودية فى مدينة الرياض.

٣- موقف الأردن[٥١]

- تبنى العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى نفس الموقف المصرى والسعودى، حيث دعا المجتمع الدولى فور وقوع العدوان الإسرائيلى للعمل من أجل الضغط على إسرائيل كى توقف عدوانها على غزه، وتنفذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠، وشدد على ضرورة أن يتبع وقف العدوان جهد دولى فاعل لحل الصراع على أساس حل الدولتين الذى يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.
- ورغم المعارضة الإسلامية الشديدة فى الأردن، والتى تقودها جماعة الإخوان هناك وتبنت موقف دول الممانعة العربية، فقد كان الموقف الأردنى الرسمى حاسماً فى الإمتناع عن تلبية دعوة قطر للقمة العربية فى الدوحة، وفى المقابل حضور قمة الكويت، وهو ما أحدث توتراً فى علاقة الحكومة الأردنية مع أصحاب التيار الإسلامى فى الأردن والذين كان خطابهم فيما يتعلق بالأزمة فى غزه بمثابة إستقواء على الدولة، ومحاولة تغيير قواعد التعايش التاريخى من "المشاركة" إلى "المغالبة" بعد فوز حماس فى الإنتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦. وفى الوقت نفسه كانت خطوة الإنفتاح الأردنى على حماس حليف التيار الإسلامى الأردنى بمثابة إستطلاع لإمكان فتح قنوات مع محور الممانعة. وكان تنويع التحالفات يستهدف تعزيز موقف المملكة الأردنية التى نصف سكانها من أصول فلسطينية غالبيتهم لم تحسم بعد شكل الهوية الوطنية بإنتظار قيام دولة مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزه. كذلك كانت عيون صناع القرار فى عمان على احتمالات تمدد حماس لتسيطر على الضفة الغربية أو تحولها إلى شريك فلسطينى مع إنتهاء ولاية الرئيس الفلسطينى محمود عباس.
- وقد استفاد الإسلاميون من أجواء الانفتاح هذه، إذ نزلوا إلى الشوارع خلال العدوان على غزة وقادوه وأظهروا قوتهم فيه، إلا أنهم حرصوا على عدم إثارة مشاغبات مع عناصر الأمن والشرطة التى كانت تراقب تحركاتهم، لاسيما بعد أن استخدمت السلطات الأردنية القانون خلال السنوات الماضية للحد من نفوذ الإخوان السياسى عبر منعهم من الخطابة وإصدار فتاوى، كما وضعت الحكومة يدها على ذراعهم المالية والاستثمارية، وجاءت الضربة الأخيرة لهم فى الانتخابات البلدية والتشريعية عام ٢٠٠٧ والتى هزموا فيها.

- وقد أبدت المعارضة الأردنية تفهما نادراً للموقف الرسمى الذى كان يمشى على حبل سياسى مشدود منذ بداية الأزمة، يعكس موقفه خلال الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان صيف ٢٠٠٦، حيث حمّلت الحكومة ضمنيا حزب الله اللبنانى مسئولية افتعال الأزمة. ففى العدوان الإسرائيلى الأخير على غزة استخدم الملك عبد الله الثانى لغة حادة فى التعبير عن معارضتة لهذا العدوان، لكنه لم يوجه إدانة لحماس، فى ذات الوقت الذى وقف فيه إلى جانب الشرعية الفلسطينية التى يمثلها الرئيس محمود عباس، وطالب بصورة مستمرة بوضع حد فورى للعدوان، مراعيا الشارع الأردنى المنقسم على نفسه، ويظهر إعلامه الرسمى والخاص إنحيازاً واضحا لخيار المقاومة المسلحة.
- وقد زاد من ضبابية المشهد الأردنى رحيل الفريق محمد الذهبى - مدير عام دائرة الاستخبارات العامة- والذى كان يعتبر مهندس مشروع انفتاح سياسى تدريجى مع قوى المعارضة بهدف تعزيز الجبهة الداخلية واحتواء نقمة الشارع الأردنى المحيط بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإنحسار فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل. كما كان لتفاقم مشكلة نقص المياه فى الأردن تأثير أيضا على الموقف الرسمى الأردنى، حيث لجأت الأردن إلى سوريا أكثر من مرة لتزيد من حصة المياه الذاهبة إلى الأردن. وبعد تغيير الذهبى، جمدت دائرة الاستخبارات الاتصال مع المكتب السياسى لـ"حماس" والذى يرأسه خالد مشعل، وذلك مع تنامى هذه الاحتجاجات الرسمية الإسرائيلية والفلسطينية والمصرية على سياسة الانفتاح على حماس، والتى أدت إلى "حمسنة" الشارع الأردنى، وإلى وقوع تطورات غير معهودة .. مثل حرق العلم الإسرائيلى تحت قبة مجلس الأمة الأردنى، والسماح للمتظاهرين بالوصول إلى السفارة المصرية وتوجيه هتافات معادية لمصر وقيادتها.
- ورداً على مطالب التيار الإسلامى فى الأردن بقطع العلاقات مع إسرائيل، أوضح مسئولون وإعلاميون أن مثل هذه الخطوة سيدفع ثمنها الشعب الفلسطينى المحاصر فى غزة والتى وصلها منذ حصارها عبر منفذ الملك حسين على نهر الأردن ثم الضفة الغربية المحتلة ٢٥٢ قافلة تضم كل منها عشرين شاحنة على الأقل.

٤ـ موقف لبنان[٥٢]

- تعرضت لبنان لضغوط شديدة خارجية وداخلية لكى تتبنى موقف دول الممانعة، ضغوط خارجية من قبل سوريا، وداخلية من قبل حزب الله ـ ذراع إيران فى لبنان، والفلسطينيين فى المخيمات اللبنانية.
- ورغم ذلك كان الموقف الرسمى والشعبى اللبنانى أقرب ما يكون لموقف دول الاعتدال العربى، رغم المظاهرات التى قادتها عناصر حزب الله ضد السفارة المصرية فى بيروت. وهو ما انعكس فى

نتائج الانتخابات التشريعية اللبنانية والتى أسفرت عن فوز تحالف ١٤ مارس المؤيد لدول الاعتدال العربى.

- فمن المعروف أن لبنان يتقاطعه معسكران: الأول هو معسكر ١٤ مارس (الحريرى - جنبلاط - جعجع - الجميل) والذى يرتبط عمليا بتوجهات مجموعة دول الاعتدال العربية (السعودية ومصر) والثانى هو معسكر ٨ مارس ويضم (نصر الله - عون - برى) التابع لإيران وسوريا. وحين تفجرت أزمة غزه، وتصاعدت الدعوات لعقد قمة طارئة فى الدوحة: وجد لبنان - من خلال رئيسه - أن عليه أن يشارك حتى لايبدو لبنان منحازاً إلى محور عربى على حساب آخر، وعلى الرغم من أن معسكر ١٤ آزار طلب ألا يشارك لبنان فى هذه القمة، كان على العكس من ذلك معسكر ٨ مارس الذى تظاهر أنصاره مطالبين بمشاركة لبنان، بل ووصل الأمر بعناصر هذا المعسكر إلى إطلاق الهتافات ضد رئيس الجمهورية العماد ميشيل سليمان أمام السفارة الأمريكية فى عوكر. وكان الرئيس اللبنانى بعد تقويم عام للموقف، قد اتخذ قراره بعدم الزج بلبنان فى الصراعات العربية، خصوصاً فى صراع المحاور، وتوجه إلى الدوحة لأنه يحاول الإحتفاظ بالموقف التوافقى وسط الإنقسامات العربية.

- وفى الدوحة ألقى الرئيس اللبنانى خطاباً يشبه تماماً الأسلوب الهادئ والمتوازن الذى يقود به لبنان فى هذه المرحلة، متمنياً إستعادة الوفاق العربى، وشاكراً قطر على دورها فى إتفاق الدوحة الذى أنهى الموقف السياسى الذى كان مجمداً فى لبنان لمدة عامين ومنع إنتخاب رئيساً للجمهورية خلال تلك الفترة. إلا أن محوردول الممانعة إعتبر الرئيس اللبنانى قد أرتكب خطئين فى الكلمة التى ألقاها فى اجتماع الدوحة: **<u>الأولى</u>**- عندما وصف ما يجرى فى الدوحة بأنه "اجتماع تضامنى مع غزه" وليس قمة عربية طارئة كما كانت تريد سوريا وقطر، وفى مضمون نص كلمة العماد سليمان قال: "إجتماعنا التضامنى اليوم لا يجب أن يظهر كأنه تكريس للإنقسام العربى ولسياسة المحاور). أما ما اعتبرته مجموعة الممانعة خطيئة **<u>ثانية:</u>** فقد تمثلت فى رفض رئيس لبنان التوقيع على بيان يقول أن المبادرة العربية ماتت (وهى العبارة التى استخدمها الرئيس السورى بشار الأسد فى كلمته). وقد صدر إعلان الدوحة الناتج عن هذا الإجتماع وتسجل فيه أن دولة لبنان قد تحفظت على البند الخاص بمبادرة السلام العربية، من هنا كان غضب الرئيس السورى على الرئيس اللبنانى لرفضه الموقف السورى.

- وقد بدا خطاب الرئيس اللبنانى كما لو كان سائراً على الحبل، فقد أدان إسرائيل، وشكر قطر على مساعدتها لبنان، ودعا لوحدة العرب، قائلاً "أن عدم الوحدة يفتح الباب لإسرائيل لكى تحقق أهدافها"، وذكر الجميع بمعاناة بلده من أكثر من عدوان سابق لإسرائيل خصوصاً فى حرب صيف

عام ٢٠٠٦، ولكنه لم يتوقف لتحية نضال سوريا، ولم يذكر حرفاً عن المقاومة، وهو موقف لا يسعد بالطبع الرئيس السورى كما أنه لايسعد المعسكر الموالى له فى لبنان، لذلك غضبوا من الرئيس سليمان ووجهوا له تهديدات تحتية، ولم يقابل الرئيس الأسد فى الدوحة.

٥- منظمة التحرير الفلسطينية (٥٣)

- أدانت منظمة التحرير الفلسطينية العدوان الإسرائيلى على غزه، وطالبت حماس بالتجاوب معها فى وقف الحملات الإعلامية بينهما، والعمل على توحيد مواقف جميع المنظمات الفلسطينية ليواجهوا جميعاً العدوان الإسرائيلى بموقف فلسطينى موحد يدعو العالم للعمل على وقف العدوان وتقديم المساعدات العاجلة لشعب غزه، كما أيدت السلطة الفلسطينية المبادرة المصرية داعية حماس للتجاوب معها بإعتبارها آلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠. وكان الرئيس الفلسطينى محمود عباس قد رافق وفد وزراء الخارجية العرب إلى نيويورك لحضور مناقشات مجلس الأمن بشأن العدوان، وألقى كلمة فلسطين أمام المجلس شرح فيها مدى المعاناة التى يلقاها الشعب الفلسطينى فى غزه بسبب عدوان إسرائيل والحصار الذى تضربه على سكان القطاع، وطالب المجتمع الدولى بالتصدى لهذا العدوان وإيقافه ومساعدة شعب غزه على إعادة بناء ما ضرّبته إسرائيل.
- ولكن - وكما هو متوقع - لم تستجب حماس لنداء الرئيس الفلسطينى عباس، لكونها لاتعترف به رئيساً للفلسطينيين، وطالبته فى المقابل بأن يسمح للمقاومين فى الضفة الغربية بالإنتقال لقتال الإسرائيليين داخل أرضهم وفى مدنهم. وقد بدا واضحاً للمراقبين أن الحرب على غزه كرّست الإنقسام بين الضفة وغزه وظهر الشرخ واضحاً بين "حركة فتح" التى لم تشارك عملياً فى الحرب، حيث لم تنس ما فعلته بها حماس فى غزه قبل سنتين، وبين حماس التى رفضت إعطاء أى دور للسلطة الوطنية التى تسيطر عليها فتح فى المفاوضات لأجل إيقاف العدوان، وتعامل أهالى الضفة مع أهالى غزه وكأنهم ينتمون إلى شعب آخر، وأن قضيتهم هى قضية أخرى بإستثناء بعض المظاهرات.

وقد بدأ الإستقطاب الفلسطينى واضحاً فى اجتماع الدوحة حين دعت قطر خالد مشعل رئيس حماس لحضور هذا الإجتماع، الأمر الذى أدى لإمتناع الرئيس عباس عن الحضور، ولكنه حضر قمة الكويت بإعتباره الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، إلا أن حضوره قمة الكويت واجه موقفاً صعباً أكد حدة هذا الإستقطاب عندما أعرب ٢١نائباً فى مجلس الأمة الكويتى (البرلمان) معظمهم من الإسلاميين المنتمين لجماعة الإخوان، عن رفضهم لزيارة الرئيس الفلسطينى للكويت، معتبرين أنها زيارة "غير مرغوب بها وغير مرحب بها" بسبب مايرون أنها "مواقف سلبية ومتخاذلة" اتخذها عباس إزاء العدوان الإسرائيلى على غزه، ولكون ولايته الرئاسية "منتهية الصلاحية". وهو

الموقف الذى رد عليه الرئيس عباس فى قمة الكويت عندما قال: "لن نسامح من قتل اتفاقية مكه بعد أشهر قليلة من التوقيع عليها، ولو لم يكن الإنقلاب عليها ما كان حصل ما حصل". فى إشارة إلى اتفاقية مكة التى رعتها السعودية عقب الإنقسام الذى وقع بين السلطة وحماس عام ٢٠٠٧، ثم أهدرته حماس بتعليمات من طهران ودمشق.

- وعندما استجاب خالد مشعل لطلب الرئيس السورى بشار الأسد بسرعة استثمار حماس لما أطلق عليه نصراً عسكرياً، وذلك سياسياً بالدعوة إلى إنشاء مرجعية فلسطينية جديدة، بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، شن عليه الرئيس عباس وأركان السلطة الفلسطينية هجوماً مضاداً شديداً. حيث اعتبره عباس أن مشعل "يلعب فى الوقت الضائع" بمحاولته إنشاء مرجعية جديدة بديلا عن المنظمة، وأنه عندما يتحدث عن ذلك إنما يريد تدمير صرح عمره ٤٤ عاما ومعترف به من قبل العرب والمسلمين والعالم، و١٢٠ دولة معترفة بالمنظمة، وإذا أراد أن يهدم هذا المعبد فلن يستطيع، لأن أحدا لن يكون معه، لا من شعبنا ولا من غيره".
- وقد اعتبرت السلطة الفلسطينية أن ما دعا إليه مشعل هو "مؤامرة إيرانية بمشاركة سورية"، وأكد عباس أن "الانقلاب الذى حصل فى غزة لن يتكرر فى الضفة الغربية". كما اتهمت السلطة الفلسطينية مشعل بأنه بهذه الدعوة "يريد أن يقطع بذلك الطريق على المحاولات الجادة التى تبذلها مصر لاستئناف الحوار الفلسطينى".

ثانيا: مجموعة دول الممانعة العربية:

- عندما بدأ العدوان الإسرائيلى على غزة، كان توقيته معلوما، بل ومحدداً سلفا لأطراف عديدة هى ثلاث دول، وثلاث منظمات وبوق إعلامى معروف ببث الفتنة ودوره التآمرى. أما الدول فهى إيران وسوريا وقطر، والمنظمات فهى: حزب الله وحماس وجماعة الإخوان المحظورة فى مصر، أما البوق الإعلامى فهى قناة الجزيرة القطرية. فقد شهدت الفترة السابقة على بدء العدوان العسكرى الإسرائيلى على غزة، والذى حددته على سبيل القطع حركة حماس بإعلانها المفاجئ عدم إلتزامها بإتفاق التهدئة وإنهائه، وأطلقت صواريخها على جنوب إسرائيل بشكل لم يكن مفهوما إلا لأطراف المؤامرة، وهو ما عكس أيضا وجود خطة مؤامرة كبرى متفق عليها بين قيادة جماعة الإخوان المحظورة فى مصر وأجنحتها بالدول العربية والأوروبية وجناحها العسكرى المتمثل فى حماس. وأيضا تنظيم حزب الله وكل من إيران وسوريا وقطر. وذلك وفق أدوار ومهام تحددت معالمها وأبعادها بكل دقة مسبقا لكل طرف طبقا لطبيعة إمكاناته وظروفه للتحرك على ثلاثة محاور سياسية وعسكرية وإعلامية، وكلها فى المحصلة النهائية استهدفت ليس إنقاذ غزه وشعبها من براثن العدوان الإسرائيلى، بل على العكس إطالة زمن هذا العدوان وتكريسه بما يخدم الهدف الرئيسى الذى تجمعت

حوله الثلاث دول والثلاث منظمات والبوق الإعلامى، وهو التهجم على مصر وتشويه صورتها والنيل من دورها وتقليصه، وبما يشيع الفتنة والفوضى والاضطراب فى ربوعها.

- وإذا كان هناك من فائدة لأزمة غزة فإنها أدت إلى سقوط الأقنعة من كثير من الدول والقوى والتيارات السياسية والدينية والأشخاص المعادية لمصر وشعبها وقيادتها فى الخارج، وأيضا فى الداخل، الذين لعبوا دوراً هداما ضد أمن مصر واستقرارها باستغلال العدوان الإسرائيلى على غزة، خصوصا من بعض المعارضين الذين جعلوا أنفسهم أدوات لتنفيذ خطة الهجوم على مصر، كما وضعتها دول ومنظمات محور الممانعة، ونفذتها قناة الجزيرة. وإذا كانت السلطات المصرية قد التزمت من بداية الأزمة أقصى درجات ضبط النفس ضد المهيجين فى الداخل والخارج، فإنما ذلك لثقتها الكبيرة فى سلامة الموقف المصرى منذ اللحظة الأولى، وأن مصر هى الدولة الوحيدة التى كانت ولا تزال تعمل من أجل إنقاذ غزة فى صمت ودون ضجة، بينما احترفت الدول الأخرى والمنظمات الدائرة فى فلكها التهييج والتحريض والهجوم على مصر.

١- سوريا[٥٤]

- منذ إحتلت إسرائيل هضبة الجولان السورية عام ١٩٦٧ فقدت سوريا عمقا استراتيجيا كبيرا لها، حيث أصبحت دمشق على مدى ٦٠كم فقط من مواقع القوات الإسرائيلية فى الجولان، وهى مسافة تقطعها الدبابات الإسرائيلية فى أقل من ساعة تدق بعدها أبواب دمشق. ولأن سوريا لا تملك أوراقا استراتيجية يمكن أن تستند إليها فى أية مفاوضات مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، لذلك نجدها تهرب من ذاتها الوطنية إلى الذوبان فى الآخرين، وتسعى دائما إلى اللعب بأوراقهم، سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو عراقية أو لبنانية أو حزب الله أو إيرانية. وهو ما انعكس فى سياسة نظام الحكم البعثى فى سوريا عبر النصف قرن الماضى. فقد شاركت سوريا مصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بهدف تحرير الجولان ولكنها لم تتمكن من ذلك، بل زادت إسرائيل فى هذه الحرب من مساحة الأراضى السورية التى احتلتها، ولكونها لا تستطيع أن تمضى وحدها فى إدارة الصراع سياسيا مع إسرائيل، فقد اعتمدت سوريا على مصر فى إنجاز إتفاق فصل القوات الأول بينها وبين إسرائيل فى عام ١٩٧٤، وكان هذا الاتفاق يتضمن وقفا دائما للقتال، والالتزام بحل المشكلة عبر التفاوض، ولكن دمشق اختارت أن تتوقف بعد تلك الخطوة؛ ذلك أن دمشق مارست سياسة تمنح الأولوية لما يعتبره النظام البعثى الحاكم هناك مصلحة سورية. بمعنى أن سوريا عندما تقرر أن تخوض معركة "قومية" فإنها تخوض من موقع المصلحة السورية، وإيجاد دروع "قومية" فى الجوار تحتمى بها، أو تحسن بها شروطها للتفاوض، وحين تكون الكلفة "القومية" أكبر من منافع "القطرية" تفضل دمشق الاكتفاء بإعلان الغضب والابتعاد عن التورط فى مشاكل قومية. وحين اختلفت دمشق مع

القاهرة حول طبيعة سلوك طريق التفاوض مع إسرائيل، وانفصل المسار السورى عن المسار المصرى بعد إبرام مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، سارعت سوريا فى عام ١٩٨٠ إلى الالتحاق بما أطلق عليه آنذاك جبهة الرفض التى تكونت من مجموعة الدول العربية التى رفضت عملية السلام بين مصر وإسرائيل وقاطعت مصر قرابة عشر سنوات بسببها، وخلال تلك الفترة عاودت سوريا تحالفها مع نظام البعث الحاكم فى العراق بقيادة صدام حسين. وحين اختلفت معه بسبب الصراع بينهما على القيادة القومية لحزب البعث، ووقعت الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠، انحازت سوريا إلى جانب إيران على خلاف مواقف باقى الدول العربية التى انحازت إلى العراق من منطلق قومى، واستمر هذا الموقف السورى حتى نهاية الحرب عام ١٩٨٨، حيث بنت سوريا شراكة استراتيجية مع إيران لازالت مستمرة حتى اليوم. وعندما نشبت الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥ والتى استغلتها إسرائيل بإقحام قواتها فى لبنان عالم ١٩٨٢، دخلت سوريا على الأزمة اللبنانية بدعوى قدرتها على فرض الاستقرار هناك، وطلبت موافقة أمريكا وإسرائيل على دخول القوات السورية بيروت، وهو ما سمحت به كل من واشنطن وتل أبيب. وبدخول القوات السورية لبنان حرصت على الابتعاد تماما عن التورط فى اشتباكات مع القوات الإسرائيلية التى كانت تحتل لبنان حتى عام ٢٠٠٠، وبعد أن انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان فى إبريل ٢٠٠٠، وبرزت قوة حزب الله على الساحة اللبنانية بدعم من إيران، سارعت سوريا إلى تدعيم شراكتها السياسية والاستراتيجية مع كل من حزب الله وإيران، وهى الشراكة التى فرضت على دمشق أن تتبنى كل الأهداف السياسية والاستراتيجيات الإيرانية ولا تخرج عنها، خاصة فى ظل ما تقدمه إيران لسوريا من مساعدات مالية وعسكرية واقتصادية، بغض النظر عن كون هذه الأهداف والاستراتيجيات الإيرانية معارضة تماما للمصالح والأهداف والسياسات والاستراتيجيات العربية، بل ومهددة للأمن العربى سواء فى بعده القومى العام، أو فى بعده القطرى الخاص بكل دولة عربية على حدة، ومنها مصر بسبب موقفها المناهض للأطماع الإيرانية فى العالم العربى، ومعارضة مصر ومحاربتها محاولات بسط الهيمنة الفارسية والشيعية على الدول العربية، بدءاً بلبنان من خلال حزب الله، والعراق من خلال الأحزاب الشيعية المسيطرة على الحكومة العراقية، ثم فلسطين من خلال سيطرة حماس، بل ودعمت سوريا سعى تنظيم القاعدة الإرهابى لإرسال عناصره إلى العراق ولبنان ودول الخليج عبر الأراضى السورية، لإثارة الإضطرابات فى هذه الدول، وعندما تورطت سوريا فى عملية اغتيال الرئيس اللبنانى رفيق الحريرى بسبب رفضه التجديد للرئيس اللبنانى السابق إميل لحود، ومعارضته تزايد النفوذ السورى فى لنبان، أصبحت سوريا فى نظر المجتمع الدولى الدولة الراديكالية الرئيسية فى العالم العربى، ولكنها لاعب من الدرجة الثانية تابع للاعب الأول والرئيسى

فى المنطقة وهو إيران، صدر قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ القاضى بإخراج القوات السورية من لبنان، وأجبرت فعلا القوات السورية على الخروج من لبنان، واضطرت فعلا القوات السورية للخروج من لبنان، وقامت بتسليم أسلحتها إلى حزب الله، حين ذاك أعلن الرئيس السورى بشار الأسد أن سوريا ستثبت للعالم أنه لا يمكن الاستغناء عنها سواء عند معالجة القضية اللبنانية أو القضية العراقية. وهو ما انعكس فى تتابع عمليات الاغتيال لشخصيات سياسية وإعلامية لبنانية فى بيروت، وتكثيف عمليات تسلل عناصر القاعدة وتهريب السلاح إلى العراق والدول الأخرى فى الخليج عبر الأراضى السورية، إلى جانب استمرار إرسال الأسلحة الإيرانية عبر الأراضى السورية إلى حزب الله فى جنوب لبان، وذلك بغرض الضغط على الولايات المتحدة لتدخل فى مفاوضات معها - أى مع سوريا - تفتح فيها جميع الملفات السورية، وأبرزها إنهاء العزلة والعقوبات المفروضة على سوريا، واستعادة النفوذ السورى فى لبنان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للجولان، وإلغاء المحكمة الدولية المكلفة بالتحقيق فى مقتل الحريرى .. لذلك لم يكن غريبا أن يسعى التحالف الإيرانى - السورى لمطالبة حزب الله بأن يستغل سياسيا ما أسموه "صموداً" فى حرب لبنان ٢٠٠٦، ثم حوّلوه إلى "نصراً إلهياً"، ويفرض سيطرته السياسية على لبنان، وهو ما تحقق فى الأزمة اللبنانية الداخلية التى استمرت عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حالت سوريا خلال هذه الفترة بواسطة حلفاءها فى لبنان دون إنتخاب رئيس للجمهورية، بل وتعطلت وشُلَّت الحياة السياسية والاقتصادية فى لبنان تماما بسبب النفوذ السورى - الإيرانى المشترك على الأحزاب اللبنانية الموالية لدمشق، وعلى رأسها حزب الله، والتيار الحر الذى يرأسه العماد ميشيل عون، إلى أن انتهت هذه الأزمة باتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ وبموجبه تم إنتخاب العماد ميشيل سليمان رئيسا للجمهورية اللبنانية. وخلال هذه الفترة - ولتعزيز الأوراق فى أيدى سوريا - استضافت دمشق الفصائل الفلسطينية المتشددة وعلى رأسها حركة حماس والجبهة الديموقراطية والجبهة الشعبية والجهاد، لتقحمهم فى مواجهة سياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها الرئيس محمود عباس، فى محاولة من دمشق لفرض قيادة جديدة تابعة لها من هذه الفصائل على رأس السلطة الفلسطينية التى يرأسها الرئيس محمود عباس، من هنا يمكننا أن نفهم دعوة خالد مشعل عقب إنتهاء حرب غزة إلى تغير المرجعية الفلطسينية، وما واكب ذلك من تحركات سياسية سورية استهدفت تقويض السلطة الفلسطينية التى يمثلها الرئيس عباس.

- ولقد عانت سوريا خلال السنوات العشر الأخيرة من عزلة عربية ودولية شبه كاملة، ترجع إلى انحيازها الشديد لإيران والمنظمات الراديكالية .. مثل حزب الله وحماس والجهاد .. وغيرهم، وذلك على حساب المصالح والأهداف العربية، كما كان تطاول الرئيس السورى على الزعماء العرب المعتدلين عقب حرب لبنان ٢٠٠٦، واتهامهم باتهامات باطلة سببا فى إحكام القطيعة بينه وبينهم،

حتى أن الرئيس مبارك والملك عبد الله عاهل السعودية رفضا حضور القمة العربية التى عقدت فى دمشق عام ٢٠٠٧، الأمر الذى زادها اندفاعا نحو أحضان إيران. لذلك كان التعامل العربى مع سوريا باعتبارها شقيق يبحث عن عناصر قوة لا يجدها فى الداخل، ويتطلع إلى عظمة هو ليس مؤهلا لها، ووراء هذا القلق وهذا الطموح غير المشروع، تناقضات لن تحل إلا على المستوى السورى الداخلى. ولقد زادت من أزمة النظام السورى مع نفسه ومع الآخرين، أنها وجدت مصر قد أكملت مشوار تحرير أرضها واستعادتها كاملة، فى الوقت الذى لا يزال الجولان على حاله محتلا منذ أكثر من أربعين عاما، ولا تستطيع سوريا أن تطلق فيه طلقة واحدة خوفا من رد فعل إسرائيلى مدمر على دمشق نفسها. لذلك لجأت سوريا إلى اختراع سياسة "المقاومة بواسطة الآخرين"، بمعنى أن تقاوم سوريا إسرائيل بواسطة حزب الله فى جنوب لبنان، وبواسطة حماس فى غزة ولكن مع عدم المساس بالجولان. لذلك كان المسئولون والإعلاميون السوريون يتجنبون الحديث عندما يفاتحهم آخرون فى مسألة الجولان، ويسألونهم: لماذا لا تمارس سوريا المقاومة بنفسها وعلى أرضها لتحرير الجولان المحتمل، بينما هى تدعو ليل نهار إلى تبنى خيار المقاومة، وأن دمشق هى عاصمة المقاومة، وتقيم فيها مهرجانات المقاومة، باعتبارها الحل الوحيد لتحرير الأراضى المحتلة واستعادة الحقوق، وبعد أن حكم الرئيس السورى بشار الأسد على المبادرة العربية للسلام بأنها "ماتت" على حد تعبيره فى قمة الدوحة، متماشيا فى ذلك مع تعبيرات حكام طهران؟

- وانطلاقا من هذه السياسة السورية - الإيرانية المشتركة تم تحفيز حماس على إنهاء التهدئة والاستعداد للدخول فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، توهمت سوريا أنها ستكون محدودة الحجم والزمن والتأثير، ولكنها ستتيح إثارة الشارع العربى لضغوط على مصر لكى تفتح معبر رفح، وهو ما سيعد فى نظرهم انتصاراً سيعوض ما قد تتعرض له غزة من خسائر بشرية ومادية، وسيستغل سياسيا للإطاحة بقيادة السلطة الفلسطينية، بحيث تتربع حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى التى تأويها دمشق على رأسها بديلا عن رئاسة محمود عباس، وتمكن حماس من تمديد نفوذها إلى الضفة الغربية وأن حماس ستجد فى ذلك دعما ومساندة عربية ستتلقاها من قمة عربية طارئة ستدعو لعقدها قطر فى الدوحة فور بدء الحرب، وبما يمنح سوريا فى النهاية نفوذا أوسع وأوراقا أكثر عندما تتعامل مستقبلا مع إدارة أوباما فى مرحلة ما بعد غزة. تلك كانت رهانات سوريا فى دفع حماس نحو إشعال الحرب في غزة، ولكنها للأسف كانت جميعا رهانات خاسرة لم تتحقق شيئا. حيث استمر العدوان الإسرائيلى على غزة قرابة شهر تكبد خلاله الفلسطينيون خسائر بشرية ومادية جسيمة لم تكن فى حسبان دمشق ولا توقعات خالد مشعل باعترافه، ولم تفتح مصر معبر رفح رغم الضغوط التى مورست عليها إلا للأحوال الإنسانية، ولم تتمكن قطر من عقد قمة عربية فى الدوحة

يوفر المساندة لحماس رغم حضور خالد مشعل وأحمدى نجاد فيه. كما لم تستطع حماس أن تمد نفوذها إلى الضفة الغربية، بل على العكس واجهت حماس نفوراً ورفضاً داخل قطاع غزة بسبب عدم قدرتها على حماية شعب غزة والدفاع عنه، الأمر الذى أدى إلى تقلص نفوذها بين سكان هذا القطاع. بل زاد من عزلة سوريا هجومها على وفد وزراء الخارجية العربية الذى نجح فى استصدار قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، حتى أن بعض المسئولين السوريين تجرأ على القول بأن "أحدا لم يكلفهم بذلك"، من دون اعتبار لحياة أهالى غزة. وهو الموقف الذى زاد من عزلة سوريا عربيا، لأنها تبنت ذات الموقف الإيرانى من الأزمة المناهض للموقف العربى والمصالح العربية والفلسطينية، لاسيما بعد أن قام كل من على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى، وسعيد جليلى أمين المجلس الأعَلى للأمن القومى الإيرانى بزيارة دمشق مرتين اجتمع خلالهما مع القادة السوريين وقادة المنظمات الفلسطينية المتواجدين هناك، لتنسيق المواقف ورفض جهود وقف إطلاق النار. حيث رأت طهران ومعها دمشق أنه عبر حماس والمزيد من الضحايا فى غزة، سيمكن إجبار مصر على الانصياع وفتح معبر رفح من دون شروط والتزامات، لأن كلا إيران وسوريا يعرفان جيدا أن هزيمة حماس فى غزة سيضعف موقفهما فى المستقبل مع الإدارة الأمريكية الجديدة وفى المنطقة بشكل عام، كما تدرك قيادة حماس المتواجدة فى دمشق أن إقامتها هناك ليست مجانية وأن عليهم أن يدفعوا ثمن فاتورة الإقامة بما يرضى صاحب الفندق السورى، كما تدرك قيادة حماس أيضا أن التمويل الإيرانى لها ليس من دون مقابل، فقد سبق لإسماعيل هنية أن قال: "أن إيران تمثل العمق الإستراتيجى للفلسطينيين"، وقول مشعل: "إن دور إيران فى مستقبل فلسطين يجب أن يستمر ويتضاعف"، لذلك جاء الوقت عندما وقع العدوان لدفع الأثمان وتلبية المستحقات وتحقيق الشعارات، ولو كلف ذلك التضحية بآلاف الغزاويين.

- وقد ظهر التناقض فى المواقف والازدواجية السورية واضحا تماما أمام العالم خلال أزمة العدوان الإسرائيلى على غزة، فبينما الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تعد أهدأ مناطق الاحتلال الإسرائيلى، حيث يجد فيها السائح الإسرائيلى أكبر قدر من الأمان، وعلى أرضها تتحرك القوات الإسرائيلية بثقة، ويجرى استقبال المستوطنين الجدد فى المستوطنات المقامة هناك بانتظام. وبينما تهاجم المقاتلات الإسرائيلة موقعا نوويا سوريا فى دير الزور فى سبتمبر ٢٠٠٧، وتتركها القيادة السورية طوال فترة الهجوم دون أن تفكر فى التصدى لها أو حتى عرقلة مهمتها. وبينما تقوم القوات الخاصة الإسرائيلية باصطياد وقتل العميد محمد سليمان مسئول الأمن القومى فى مكتب الرئيس السورى، ولارد من قبل سوريا، حيث التزمت القيادة السورية حكمة الصمت فى كل هذه المواقف كما التزمت الصمت سابقا أثناء العملية الإسرائيلية فى لبنان فى يوليو ٢٠٠٦، ثم فى العدوان

الإسرائيلى الأخير على غزة. إلا أن القيادة السورية لم تكتف بذلك أبدا، فنجدها على النقيض تماما من هذه المواقف تطلق حملة من المظاهرات المعادية لمصر، وتقود حملة إعلامية شرسة ضد القيادة المصرية، ولم تخجل القيادة السورية وأدواتها أن يطلبوا من مصر بشن الحرب على إسرائيل، وطرد السفير الإسرائيلى من القاهرة، وإلغاء معاهدة السلام. هذا فى الوقت التى كانت القيادة السورية تعمل بلا كلل وبكل قواها من أجل مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بحثا عن اتفاقية سلام. فقبل أيام قليلة من العدوان الإسرائيلى على غزة خرج الرئيس السورى عن الصمت المطبق الذى تحلى به لعدة أشهر تخللتها أربع جلسات من المباحثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية تركية، ليعلن أنه آن الأوان للانتقال إلى مفاوضات مباشرة تمهيدا للتوصل إلى اتفاقية سلام كاملة بين إسرائيل وسوريا. وبعد أيام قليلة ظهر الأسد فى اجتماع الدوحة ليؤكد أن المبادرة العربية للسلام قد ماتت وما بقى علينا كعرب هو أن ننقل سجل هذه المبادرة من سجل الأحياء إلى سجل الأموات. ولأن الرئيس السورى عُرف عنه أنه يحمل أكثر من وجه، ويخاطب الشعوب العربية بلغة تحريضية بينما يقدم نفسه للغرب باعتباره راغبا فى السلام، فقد قال فى حديث لمجلة ديرشبيجل الألمانية نشر فى ٢٠٠٩/١/١٩ أنه بطرح خطة سلام سورية يمكن أن تقبلها حماس وترتكز على انسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة خلال أربعة أيام من رفع الحصار، وبعدها يتم إعطاء ضمانات لإسرائيل بوقف إطلاق الصواريخ. بل واستمراراً للتناقض فى الموقف السورى، نجد القيادة السورية تطالب بإجراء مفاوضات للسلام مع إسرائيل تحت إشراف أمريكى ودور أمريكى فاعل، بل ويؤكد الرئيس الأسد فى حديثه مع مجلة ديرشبيجل استعداد بلاده لجميع أشكال التعاون مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس أوباما، مطالبا الإدارة الأمريكية الجديدة بالتعامل بجدية مع عملية السلام فى الشرق الأوسط، مبديا فى الوقت نفسه، استعداد بلاده للمساهمة فى استقرار المنطقة. هذا فى ذات الوقت الذى تهاجم فيه سوريا الولايات المتحدة وتطالبها بالتنحى عن التدخل فى أزمة غزة. ثم جاءت قمة التناقض فى الموقف السورى عندما قال الرئيس السورى فى اجتماع الدوحة - بعد إعلانه موت مبادرة السلام - أن لاسبيل لاستعادة الحقوق سوى المقاومة، وأن إسرائيل لا تفهم سوى لغة القوة. أما منتهى الهزل فى الموقف السورى فقد جاء فى قمة الكويت العربية عندما كرر الرئيس السورى بشار الأسد فى كلمته شعار عبد الناصر القديم "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" الأمر الذى أثار سخرية الحاضرين وتهكمهم، ودفع كتّابا عرباً ومصريين إلى مناشدة الرئيس السورى فى وسائل الإعلام قائلين: "تفضل يا سيدى لتقود المقاومة ضد إسرائيل، وسنقف جميعا خلفك نحييك ونهتف باسمك وبأسماء المقاومين فى صفوفك المتراصة، تفضل يا سيدى من فضلك .. لترفع الحرج عن الجميع .. وبعد أن يكون الحرج قد ارتفع عن الجولان .. تفضل بالمقاومة وكلنا وراءك".

والمؤسف فى الأمر، أنه على رغم قيام الجامعة العربية بدعم جهود مصر المكثفة لرأب الصراع الفلسطينى - الفلسطينى، فإن سوريا نظمت عقد مؤتمر لمنظمات المعارضة الفلسطينية على أراضيها، حيث منحت حماس مساحة كبيرة كممثل شرعى للشعب الفلسطينى وبديل عن السلطة الفلسطينية الشرعية المعترف بها دوليا. وهو ما زاد من صلافة حماس وتمسك قياداتها بوهم الزعامة المتخيلة، والتى أكدتها قيادة جماعة الإخوان المحظورة فى مصر بهدف تعظيم دور جماعة الإخوان فى مصر، ودعم حركة حماس فى الوسط الفلسطينى، وهى فى هذا تحاول الهروب من مشكلتها الأساسية، وتصديرها إلى المجتمع الدولى كمشكلة إنسانية، لطمس مشكلتها الحقيقية فى عدم قدرتها على إمتلاك رؤية سياسية لقيادة الشعب الفلسطينى من جانب، وللتشويش على مواقفها التى تسببت بشكل مباشر فى فرض حصار على الشعب الفلسطينى من جانب آخر.

وقد بدا أثناء إدارة الأزمة أن سوريا التى تشكل مع قطر وحدهما تقريبا "محور الممانعة" العربى، وتتقاسم مع طهران الإمساك بورقتى حماس وحزب الله، بدت خلال حرب غزة وبعدها أضعف من السابق ومرشحة لمزيد من العزلة، لاسيما بعد أن قررت تجميد المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل التى شكلت فى وقت ما سببا لكسر المقاطعة الأوروبية لها، وخصوصا الفرنسية. ذلك أن التحالف مع إيران لم يمكن سوريا من لعب ورقة حماس بنجاح كاف، وظهر التباين جليا بين مواقف الحليفين. ففى حين كان السوريون راغبين فى أن يفتح حزب الله جبهة جنوب لبنان ولو بشكل محدود لتخفيف الضغط الإسرائيلى على حماس فى غزة، إعتبر الإيرانيون أن الداخل اللبنانى أهم لأن المعركة الإنتخابية التى كان من المقرر أن تخوضها المعارضة اللبنانية بقيادة تحالف حزب الله - ميشيل عون بعد شهور قليلة (٧ يونيو) وقد تربحها المعارضة اللبنانية، تحتل الأولوية فى نظر إيران ولكنها خسرتها بالفعل أمام تحالف ١٤ مارس الذى يمثل الأكثرية اللبنانية. ورأى الموفد الإيرانى إلى دمشق وبيروت - على لاريجانى - أن فتح جبهة جنوب لبنان سينعكس سلبا بشكل أكيد على الاختراق الذى حققه حزب الله للصف المسيحى ويبعد عنه جمهور ميشيل عون، وهو ما فسره تصريح مرشد الجمهورية الإيرانية خامنئى عن عدم حاجة حماس إلى دعم عسكرى، عندما نهى متحمسين إيرانيين للقتال عن التوجه إلى غزة قائلا: "إننا لا نستطيع فعل شئ فى هذا المجال". أما نقطة الضعف السورية الثانية، فظهرت فى فشل تأمين النصاب لعقد قمة الدوحة الطارئة، واستبدالها بـ"اجتماع غزة" بمن يحضر، ثم فى موقف لبنان خلال هذا الاجتماع - والسابق الإشارة إليه - فعلى رغم أن الرئيس اللبنانى ميشيل سليمان كان بين أول من وافقوا على القمة، إلا أنه ربط مشاركته باكتمال النصاب وإلا فالاكتفاء بالمشاورات. ولم يعجب هذا الموقف دمشق، فهتف حلفاؤها ضده فى تظاهرات التضامن مع غزة وحملة صحف المعارضة ضده. ولكن ذلك لم يغير تصميم الرئيس

اللبنانى على اتخاذ موقف مغاير تماما لموقف دمشق عندما تحفظ على بند اسقاط المبادرة العربية، ومنع إنزلاق بلده إلى أحد المحورين العربيين. كما برزت نقطة ضعف ثالثة فى جانب سوريا، والتى تمثلت في اقتراب موعد بدء عمل المحكمة الدولية فى قضية اغتيال الرئيس اللبنانى الراحل رفيق الحريرى، وتأكيد الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته لبيروت أثناء الحرب أن هذه الآلية إنطلقت ولايمكن وقفها بعد الآن، وهو ما شكل مصدر قلق لسوريا.

- أما بالنسبة إلى حرب غزة نفسها، ورغم أن العدوان الإسرائيلى كان مبيتاً ومخططا له، ولا ينتظر سوى الذريعة التى قدمتها حماس بدفع من سوريا وإيران، فمن الواضح أن حماس ومن ورائها دمشق، أخطأنا فى الحسابات، وكشف عن ذلك رئيس حماس خالد مشعل عندما صرح أنه كان يتوقع نصراً سريعا على إسرائيل فى غضون أيام قليلة، أما دمشق فكانت تتوقع "نصراً سريعاً" على مصر، وهو ما لم يتحقق رغم دعوات حزب الله للشعب والجيش المصريين بـ"الانتفاض"، بل على العكس خرجت القاهرة أقوى بعد الحملة عليها، واستطاعت أن تجمع فى شرم الشيخ قادة أوروبا الذين سبق أن بدّلوا مواقفهم من سوريا، بعد أن اكتشفوا حقيقة الأهداف السورية المعادية لمصر، حتى أن الرئيس الفرنسى ساركوزى نفسه صارح دبلوماسيه بأنه عندمنا إتصل بدمشق لدفعها إلى الضغط على حماس لقبول وقف إطلاق النار، استنتج بأن همها الأساسى كان "إضعاف مصر". أكد هذا الموقف السورى دبلوماسى مصرى رفيع المستوى صرح لصحيفة الشرق الأوسط "إن دمشق لم تساعدنا كثيرا فى أزمة غزة، وأن عينيها كانتا مركزتين على إضعاف مصر أكثر مما هى للمساعدة على وقف النار". وأضاف هذا الدبلوماسى الفرنسى أن ثمة "ضبابية تحيط بالعلاقة المثلثة بين سوريا وإيران وحماس" لكن الخلاصة الواضحة بالنسبة لباريس، من خلال اتصالاتها مع كافة الأطراف - باستثناء حماس التى لا تقيم فرنسا معها تواصلا مباشرا - أن اختلافا يوجد فى المقاربة بين قيادة حماس فى داخل غزة، وقيادتها فى الخارج الموجودة فى دمشق، حيث لا تشعر قيادة الخارج - خالد مشعل - بعمق المأساة التى يعيشها الفلسطينيون فى غزة، ومدى الحرج الذى تلاقيه قيادات حماس فى غزة من جراء عجزها عن حماية شعبها، وضرورة الإسراع بوقف النار حتى لا يتدهور الموقف داخل غزة إلى ما هو أسوأ من ثورة شعبها على حماس، وهو ما لا تشعر به قيادة حماس فى دمشق الواقعة تحت ضغط حكام سوريا وإيران الذين يدفعون باتجاه استمرار القتال لحسابات خاصة بمصالحهم على حساب أرواح ومصالح شعب غزة والذى تتزايد خسائره مع كل دقيقة يستمر فيها القتال. وأكد الدبلوماسى الفرنسى أن لسوريا تأثير كبير على قيادات حماس فى الخارج، وتستطيع أن تلعب دوراً إيجابيا كبيرا فى إزالة الخلافات بين الفصائل الفلسطينية التى تجتمع من حين لآخر، إذا ما قررت مساندة الجهود المصرية فى هذا السبيل، ولكن حقيقة الأمر أن

سوريا لا تريد أن تلعب هذا الدور، بل تلعب عكسه تماما عناداً فى مصر، ومحاولة لتحطيم جهودها لرأب الصدع فى الصفين الفلسطينى والعربى. هذا فى حين كان على سوريا أن تستوعب الدرس الذى أفرزته أخطاء الرئيس العراقى السابق صدام حسين، والتى تسببت فيما وقع بالعراق من مآسى، عندما تخلى صدام عن أهم دولتين عربيتين، وهما السعودية ومصر، فخسر بلاده وخسر قضيته وخسر نفسه. حيث أثبتت جميع الأحداث التى مرت بها منطقة الشرق الأوسط فى الثلاثين عاما الأخيرة أن مصر والسعودية هما صمام أمان للقضايا العربية، ومن يسعى لتهميش دورهما سيكون خاسرا بكل تأكيد. وهو ما يؤكد أيضا على حقيقة هامة، وهى أنه يجب على كل دولة عربية أن تعرف قدرها وحجمها جيدا، وأنه لا يمكن لأى دولة أن تلعب دوراً أكبر من دورها.

- وكانت دمشق قد بدأت هجومها السياسى والإعلامى ضد مصر بإطلاق تصريحات "المسافة الواحدة" عندما صرح وزير الخارجية السورى وليد المعلم بأن مصر لا تقف على مسافة واحدة بين فتح وحماس، محاولا دق "إسفين" الانقسام بين الفصائل الفلسطينية. وأصدرت دمشق أوامرها لقادة حماس بعدم الذهاب إلى القاهرة لإتمام المصالحة مع فتح التى كانت قاب قوسين أو أدنى، ثم صعدت دمشق الهجوم على القاهرة فى وسائل إعلامها. وعندما إستشعرت مصر قبل الحرب خطر إقترابها، وجهت الدعوة قبل الحرب بخمسة أيام لجميع الفصائل الفلسطينية لاستئناف الحوار حتى لا تعطى إسرائيل ذريعة العدوان، وحضر الرئيس محمود عباس بالفعل إلى القاهرة، فى حين امتنعت حماس عن الحضور أو حتى الرد على الدعوة المصرية وذلك بأوامر من دمشق، بل وأغلقت حماس قنوات الإتصال مع مصر، ولم تفتحها إلا بعد تفاقم الوضع فى غزة، وتبين لحماس عن يقين سلبية الموقف السورى - مثله مثل الموقف الإيرانى والقطرى - وأنهم جميعا لم يقدموا لها أثناء الحرب ما يمكن به أن يواجهوا العدوان الإسرائيلى باستثناء الخطب الفضفاضة والكلمات الضخمة التى كان يزعق بها السوريون فى وسائل الإعلام واجتماعات الجامعة العربية، وعندما أدركت حماس عجز دول محور الممانعة عن تقديم أى شئ لها، عاودت فتح محاورها مع القاهرة طالبة المساعدة والنجدة لوقف العدوان.

- وعندما اقترب موعد عقد قمة الكويت الاقتصادية فى ٢٠٠٩/١/١٩، كان الرئيس السورى قد قرر عدم حضورها مكتفيا باجتماع قطر، ولكن إيران طلبت منه الحضور حتى يفوت الفرصة على مصر والسعودية. وقد لاحظ المراقبون للكلمة التى ألقاها فى هذه القمة أنها كانت مركزة، حيث تحدث عن ضعف الإرادة العربية السياسية، وطالب ألا تنعكس تعقيدات العلاقات السياسية على العلاقات الاقتصادية. ولم يأت فى خطابه على ذكر المبادرة العربية التى أعلن فى الدوحة أنها "ماتت" لكنه شدد على أن تكون القمة قمة قرارات لا قمة تسويات إنطلاقا من أن "المقاومة أساس لاستمرارنا"

إنما لم يأت على ذكر الجولان، وكان أعضاء الوفد السورى خلال اللقاءات المفتوحة فى قاعات قصر بيان الذى عقدت به القمة ينسحبون من أى نقاش عندما يُسألون عن "جبهة الجولان". وقد لاحظ المتابعون للقمة عمق الانفصام فى الشخصية السياسية السورية، فبينما الجولان هادئ، والمفاوضات مع إسرائيل معلقة مؤقتا، كانت كلمات السياسيين والإعلاميين السوريين تطالب بالمقاومة وفتح معبر رفح وإلغاء مبادرة السلام العربية. وفى حديثه إلى فضائية المنار التابعة لحزب الله سئل الرئيس السورى عما إذا كان تحسن العلاقات العربية - العربية مرهونا بافتراق سوريا وإيران، أجاب "البديهى أكثر أن نقول أن العلاقات العربية - العربية مرهونة بإيقاف العلاقة مع إسرائيل وليس مع إيران". وهو ما يتناقض تماما ماسبق أن أعلنه شخصيا قبل الحرب على غزة، من أنه آن الأوان لانتقال سوريا من المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل إلى المفاوضات المباشرة.

- وعندما ألقى الرئيس مبارك كلمته والتى كشف بها الأبعاد الحقيقية للموقف المصرى من الأزمة، والأدوار المشبوهة التى لعبتها أطراف الممانعة وإيران لتشويه الدور المصرى، وثم جاءت كلمة الرئيس الفلسطينى محمود عباس كاشفة لمزيد من حقائق الموقف الفلسطينى، ومؤيدة لما جاء فى كلمة الرئيس مبارك، بدأ التوتر والغضب واضحا على وجوه الرئيس السورى، وأمير قطر وباقى أعضاء وفودهما. وعندما ألقى العاهل السعودى كلمته (المفاجأة) داعيا فيها إلى المصالحة، ومال أمير الكويت باتجاه الرئيس السورى وبدا مشجعا له للتجاوب. ولكن لكونه لم يكن يعلم بهذه المبادرة السعودية، فإنه لم ينسق موقفه تجاهها مع حليفه الإيرانى، وبالتالى لا يعرف الموقف الإيرانى منها، لذلك بدا عليه الارتباك فلم ينطق وسادت ملامحه الصدمة لأنه لم يحصل على الموافقة من إيران. كما أصابت الصدمة والتخبط أيضا وسائل الإعلام السورية، فامتنعت عن الهجوم على مصر والسعودية لمدة ٤٨ساعة، ثم صدرت لها الأوامر بمعاودة الهجوم على مصر فقط ثم بعد ذلك شمل الهجوم السعودية أيضا، وذلك فى نفس التوقيت الذى هاجم فيه أحمدى نجاد مصر فى تظاهره بطهران، وبدأت وسائل الإعلام الإيرانية بدورها تهاجم السعودية وتطالبها بأن تحدد موقفها بوضوح من غزة. وفى تعليق الرئيس الأسد على المصالحة العربية التى جرت فى الكويت بين سوريا والسعودية ومصر وقطر، وصفها بأنها مجرد "كسر الجليد" موضحا أن العلاقات مع مصر باردة وقبل أن ينتهى مفعول القبله التى طبعها بشار الأسد على رأس الملك السعودى عبد الله بن عبد العزيز فى قمة الكويت، فتحت وسائل الإعلام السورية النار على السعودية وملكها، وقاد هذا الهجوم معظم الصحف السورية ومعها وكالة "شام برس" والتى حاولت أن تحدث وقيعة بين العاهل السعودى وكل من الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والأمير مقرن رئيس المخابرات السعودية،

زاعمة أن الأمير الفيصل لم يكن على علم بمبادرة المصالحة السعودية التى دبرها الأمير مقرن. ثم خلصت وكالة "شام برس" فى نهاية تعليقها على المبادرة السعودية إلى طرح تساؤل على لسان السوريين هو: كيف تقبلون المصالحة بعد كل الذى جرى من السعودية من نفاق وتآمر وتخريب متعمد للعمل العربى المشترك؟

- ولم يقتصر الهجوم الإعلامى السورى على السعودية فقط، شمل مصر أيضا. حين زعمت أن مصر تمنع الوفود العربية والإسلامية من دخول غزة .. مثل منع المهندسين العرب والبرلمانيين الجزائريين والأطباء العرب وسفينة "إيران شاهد" الإيرانية وغيرها من الافتراءات وهو ما يكشف ويؤكد الدور المشبوه الذى تلعبه وسائل الإعلام السورية بتوجيهات من صناع القرار فى سوريا، وبتنسيق مع صناع القرار فى إيران. وهكذا .. جاءت سوريا إلى قمة الكويت وهى مثخنة بالمشاكل، فمنحتها السعودية فرصة ثانية كانت سانحة للعودة إلى صف التضامن العربى، ولكنها أضاعتها بسبب أن قرارها السياسى أصبح مغلولا ولا يستطيع الفكاك من أسر إيران، والتى رغم عدم وجود ممثل لها فى قمة الكويت، إلا أن حبالها كانت تضغط وتؤكد على استمرار تفعيل دور محورها العربى الممانع لأى مصالحة عربية، والممثل فى سوريا وقطر وحماس، والمدافع عن المصالح الإيرانية، والراعى لتحقيق الأهداف الإيرانية. وهو الأمر الذى أعطى إنطباعا للمراقبين بأن هناك حربا باردة عربية - إيرانية وحربا بإرادة أخرى عربية - عربية، وأننا دخلنا فى صراع إقليمى محاورى، وأن مصر أصبحت تشعر بتهديد مباشر ومحاولة إنقلاب عليها من قبل محور طهران - سوريا - قطر - حماس، ولو نجحت المحاولة مع مصر، فقد تنجح أيضا فى الأردن، ومن هنا كانت مشاركة ملك الأردن عبد الله الثانى فى قمة شرم الشيخ وفى لقاء المصالحة السداسى الذى دعا إليه أمير الكويت أثناء القمة الاقتصادية.
- واستمرارا للنهج السورى والقطرى فى عرقلة أعمال قمة الكويت وحتى آخر لحظة، امتنع وزراء خارجية الدولتين عن الموافقة على البيان الختامى للقمة، حيث أصرا على أن يحوى هذا البيان مقررات اجتماع الدوحة، وذلك فى محاولة لخلط الأوراق تهدف إلى تهميش قمة الكويت، بعد أن فشلت سوريا وقطر فى تحقيق نصاب عقد قمة بالدوحة والذى تحول بالتالى إلى مجرد اجتماع. وعندما إعترض باقى وزراء الخارجية العرب على مطالب سوريا وقطر، غادر المسئولون السوريون والقطريون الكويت مسجلين اعتراضهم على بيان قمة الكويت. ويبدوا أن الذين استبشروا خيرا بأجواء المصالحة لم يدركوا أن هناك ارتباطات أوثق لمحور عرب الممانعة - طهران تفرض على سو ريا وقطر وحماس ألا ينصاعو للاجماع العربى، وهو ما انعكس فيما نشرته وكالة الأنباء السورية عن خبر لقاء القادة العرب للمصالحة بأنه مجرد لقاء على مائدة غداء لبحث القضايا

العربية، ولم تصفه بأنه لقاء مصالحة كما فعلت أغلب وسائل إعلام الدول الأخرى. وبينما كان العرب يختلفون فى الكويت، فإن أحمدى نجاد فى طهران كان يتعامل مع الحدث الجارى كما لو أنه انتصار شخصى له ولإيران، كما بعث برسائل لكل من أمير قطر ورئيس سوريا وخالد مشعل ورمضان شلح رئيس حركة الجهاد الإسلامى مهنئا بما اعتبره انتصاراً للمقاومة فى غزة، وخرجت أصوات من برلمان إيران تؤكد أن ما جرى فى غزة يمثل إنتصارا لإيران ومنهجها فى دعم المقاومة.

وعندما اقترب موعد عقد القمة العربية السنوية المعتادة فى قطر فى ٢٠٠٩/٣/٣١، وحرصا من العاهل السعودى على إنجاحها وتصفية الأجواء العربية قبل انعقادها، دعا إلى عقد قمة عربية مصغرة فى الرياض فى ٢٠٠٩/٣/١٥ حضرتها إلى جانب السعودية مصر وسوريا والكويت. ذلك أن مصافحة الزعماء فى قمة الكويت لم تكن كافية لإزاحة السحب الداكنة فى سماء العلاقات العربية، خصوصا الموقف العدائى الرهيب الذى مارسته وسائل الإعلام القطرية، لذلك تحفظت مصر بإصرار شديد على مشاركة قطر. وقد ذهب الرئيس مبارك إلى هذه القمة فى الرياض متطلعا إلى مصالحة حقيقية وليست شكلية، مصالحة تفتح الجراح وتطهرها، وتضمدها على أسس سليمة حتى لا تعود الأورام من جديد، مصالحة تمهد الأجواء لقمة عربية ناجحة فى الدوحة، وتفتح الأبواب على مصراعيها لمصالحة عربية شاملة تحتوى جميع المشاكل والأزمات وتقود العرب إلى مرحلة جديدة، خاصة مع استشعار مصر للمخاطر والتحديات الكبيرة التى تحيط بالقضايا العربية، ومحاولات توريط المنطقة فى نزاعات وصراعات مستمرة تستهدف الجهود والطاقات العربية، وتجعلها ساحة لحروب لا تنتهى. خاصة مع إدراك القيادة المصرية لإمكانية أن تؤثر سوريا فى تصحيح مسار العمل العربى بما لها من علاقات قوية مع حماس وحزب الله والمنظمات الفلسطينية الأخرى.. وقد جرت إتصالات وتفاعلات كثيرة فى هذه القمة أدارتها السعودية، تفاعلت معها مصر بكل عقل مفتوح وفق اشتراطات محددة، على الرغم من اللغة المتحفظة التى أصر عليها البيان الختامى للقمة الرباعية، والذى اتضح من خلاله أن المشاركين فى هذه القمة لا يريدون أن يذهبوا بعيدا فى التعامل المتفائل مع النتائج، معتبرين أن ماجرى يمثل خطوة فى الطريق إلى المصالحة، لاسيما وأن الرئيس الأسد كرّر مرارا الحديث عن (إدارة الخلافات) وليس عن (إنهاء الخلافات) وهو مايعنى رغبته فى أن يصر على التمسك بالمواقف التى فجرت الخلافات من الأصل.

ولم يكن خافيا عن المراقبين أن وراء الموقف السورى - كان يقف "شبح" المشاكل الداخلية فى سوريا، حيث يعانى نظام حكم البعث السورى من التآكل والتحلل، مما أدى إلى زيادة أعداد المعتقلين ليصلوا إلى عشرات الآلاف، وأن الوضع الأمنى أوشك على الانفلات رغم قسوة الإجراءات الأمنية.

وأن الوضع داخل القوات المسلحة السورية والأجهزة الأمنية يزداد سوءاً بسبب حالة السخط بين الضباط والجنود نتيجة تزايد النفوذ الإيرانى فى أوساطها بطريقة أصبحت تهدد استقلالية القرار السياسى السورى. وهو الأمر الذى جعل بشار الأسد يحاول أن يحتمى من ضعفه بشراسته الإعلامية، ويلقى بكل الكروت فى أيدى إيران وحزب الله أملا فى إنقاذ نظام حكمه من الانهيار.

- أما اليوم، وفى ظل التقارب السورى الأمريكى بعد تحسن العلاقات بين البلدين، فيبدو أن دمشق على استعداد لإحداث تغيير جذرى فى سياستها إذا ما نجحت واشنطن فى التوصل إلى إتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل تستعيد بموجبه الأولى الجولان. وفى ذلك قال مؤخرا - فى ٢٠٠٩/٨/٤ - رئيس قسم البحوث فى شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية يوسى بايدنس "إن سوريا ستكون على استعداد لتبريد علاقاتها مع إيران وحزب الله والفصائل الفلسطينية إذا ما توصلت إلى إتفاق سلام مع إسرائيل"، وأضاف "وسيكون لذلك أبعاد استراتيجية بعيدة المدى على المحيط الاستراتيجى لإسرائيل".

٢ـ قطر[٥٥]

- كما ذكرنا آنفا فإن قطر فى أزمة غزة بدا لها موقف مختلف، فقد أرادت أن تلعب دوراً إقليميا فى تسوية هذه الأزمة، شجعها على ذلك نجاحها فى تسوية أزمة انتخابات الرئاسة اللبنانية والوصول إلى ما أطلق عليه إتفاق الدوحة الذى ألغى إتفاق الطائف السابق، وبذلك نجحت قطر فى وضع اسمها بدلا من السعودية على هذا الاتفاق، فظنت أنها احتلت مساحة من الحركة والتأثير أكبر من غيرها من الدول العربية الكبرى، إلا أن كل ذلك فى حقيقته كان ولا يزال نوع من الوهم. وهكذا تصدر الشعور العام لدى القيادات السياسية فى قطر بأنه رغم كونها دولة صغيرة، فإن بإمكانها أن تلعب دوراً قياديا فى تحقيق السلم والأمن العام العربى، على حساب دول مهمة فى المنطقة مثل مصر والسعودية. ولكنه فى الحقيقة دور ليست قطر مؤهله له، ولا تملك مفاتيحه لتعقد أبعاده، ولذلك فهو دور أكبر من حجمها مهما حاولت أن تظهره من قدرة على تنظيم المؤتمرات وعقد اللقاءات والتحدث مع الأطراف المختلفة بما فيهم الطرف الإسرائيلى.
- وإذا كان المراقب للمشهد فى قطر يرى فيه تجمع عدد من التناقضات .. ففيها قناة الجزيرة التى تدعّى الليبرالية، وفيها أيضا أكبر قاعدة عسكرية أمريكية فى المنطقة وهى قاعدة العديد الجوية ومركز قيادة القوات الوسطى فى السيلية، وعلى أرض قطر أيضا يتواجد مكتب تجارى لإسرائيل وهو فى حقيقته سفارة إسرائيلية كاملة ذات مهام سياسية وأمنية عديدة تعكس علاقات مميزة بين البلدين، وفى حكومة قطر من أقام علاقات وثيقة مع إسرائيل فى ذات الوقت الذى تدافع فيه عن حماس وحزب الله أعداء إسرائيل اللدودين، وتحرص على تعزيز علاقاتها مع إيران على المستويات

السياسية والأمنية والتجارية، هذا إلى جانب مكتب للناشط الاخوانى يوسف القرضاوى. وقطر بذلك تتمتع بقدرة كبيرة على إرضاء فرقاء كثيرين مختلفين فيما بينهم. وهى فى هذا السلوك تحاول قدر إمكانها تجنب غضب إيران منها بسبب تواجد قاعدة العديد الأمريكية على أرضها، فى ذات الوقت تجنب غضب أمريكا بسبب علاقات قطر المتجذرة مع إيران، فى وقت تتحسب فيه دول كثيرة فى العالم لاحتمالات تعرض إيران لضربة عسكرية قوية ضد منشآتها النووية، سواء من جانب إسرائيل وحدها أو بمشاركة أمريكية، عند ذلك سيكون الرد الانتقامى الإيرانى شاملا جميع القواعد الأمريكية فى المنطقة وأولها قاعدة العديد فى قطر، وهنا لن ينفع قطر لعبها على جميع الحبال. هذا إلى جانب طموح قيادات قطر فى أن يكون لها تأثير فى سياسات الدول العربية وذلك من خلال قناة الجزيرة التى تستثمر الخلافات العربية - العربية، وأنشطة قوى وأحزاب المعارضة فى الدول العربية فى محاولة لضرب الأنظمة العربية الحاكمة، وهو نوع من الابتزاز السياسى كانت أداة قطر فيه ومازالت قناة الجزيرة التى إحترفت ودأبت على إشعال نيران الفتنة فى جنبات المجتمعات العربية.

- ومن ثم تشكل سياسة قطر تطبيقا للتصور الأمريكى لإمكانية الاستفادة من تنشيط الدور الإقليمى لبعض الدول الصغرى الصاخبة، أو سرعة الدعوة لقمم عربية لا تؤدى إلى نتائج حقيقية أو قرارات فاعلة، أو محاولة القيام بدور الوسيط لحل مشاكل وخلافات بين الدول فى الدائرة الإقليمية - مثل المفاوضات التى تحاول قطر إجراؤها حول أزمة دارفور بين الحكومة السودانية وتنظيم "العدل والمساواة" المعارض فى دارفور، وقد أعلن تجميدها المفاوضات بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، كما تحتضن قطر الحوارات الثلاثية المسيحية، والإسلامية، واليهودية.

- وليس عيبا أن تحاول أى دولة أن تعظم من دورها، وتبالغ فى تطلعاتها للعب دور قيادى، ولكن يظل السؤال هو حول طبيعة هذا الدور، وحدوده، وأهدافه الحقيقية ومساحة الحركة فيه. فالدولة القائدة فى المنطقة العربية - أو فى أى منطقة - ينبغى أن تكون صاحبة موقف ورسالة وتوجه، فلا يصح أن تكون مجرد دولة "ترانزيت" تخدم كل الأطراف، وتصبح السياسة فيها بلا لون أو طعم ولا رائحة، وهذه هى المشكلة التى تواجه كل من يتأمل فى السياسة القطرية، حيث لا يصب الدور الذى تلعبه فى تحقيق أى مصلحة أو أهداف عربية، لأن الدور ينبغى أن يرتبط بالبنية الأساسية للعالم العربى، فى حين أن الدور القطرى تشوبه الكثير من الملامح الإيرانية والأمريكية بل والإسرائيلية أيضا. والدليل على ذلك أن القنابل الذكية والفسفورية والارتجاجية التى كانت تطلقها الطائرات الإسرائيلية على سكان غزة كانت تخرج من قاعدة العديد الأمريكية فى قطر، ومنها ذخائر حديثة لم يستخدمها الجيش الأمريكى نفسه، ولكن أعطاها لإسرائيل لتجربها على الشعب الفلسطينى فى غزة، وكما سبق أن إنطلقت حرب تدمير العراق من قاعدة العديد فى قطر، فإن الحرب المتوقعة ضد إيران ستنطلق

أيضا من نفس القاعدة فى قطر، وعند ذلك ستدرك قطر عندما تصلها الصواريخ الإيرانية شهاب، حجم فداحة الحسابات الخطأ التى بنت عليها سياستها الخارجية.

- فعندما دعت قطر بعد ساعات من بدء الحرب على غزة إلى قمة عربية طارئة، حددت هدفها فى استصدار قرار من هذه القمة المقترحة يطالب مصر بفتح معبر رفح بدون قيود أمام الفلسطينيين، غير عابئة بما يشكله ذلك من تهديد للأمن القومى المصرى على النحو الذى سبق تناوله، وأن ذلك هو عين ما تريده إسرائيل، ناهيك عن أن الدعوة لقمة عربية طارئة قبل قمة الكويت الاقتصادية بأيام، يعنى أن قطر أرادت أن تخطف قمة الكويت، وتفسد جهدا عربيا كبيرا يجرى التجهيز له منذ أكثر من عامين. لذلك رفضت مصر وبشدة عقد القمة الطارئة بعد أن أدركت، وكشفت أهدافها، ولذلك لم يكتمل لها النصاب المطلوب لانعقادها، فشنت قطر حملتها الإعلامية الضارية ضد مصر الأمر الذى رفضت معه القيادة السياسية فى مصر حضور ليس فقط اجتماع قطر، ولكن أيضا رفضت حضور قطر القمة الرباعية المصغرة فى الرياض، كذلك القمة العربية السنوية فى الدوحة ٢٠٠٩/٣/٣١ وأنابت د. مفيد شهاب وزير شئون مجلس الشعب لحضورها، وذلك تعبيرا عن غضب مصر واستياءها من سياسة قطر تجاهها. ويشهد لعاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز أنه قال للقطريين "إذهبوا لمصر أولا، كشرط للمصالحة مع السعودية".

- ولقد اعترف رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها بأنه أبلغ حماس بأنه لانية لدى إسرائيل لمهاجمة غزة أو المساس بالمقاومة، وأن إسرائيل خدعته فى ذلك. ففى مقابلة له مع قناة "فوكس" الأمريكية فى الأسبوع الأول من يناير ٢٠٠٩ أثناء الحرب، ألقى الشيخ حمد بن جاسم بمفاجأة مثيرة عندما اعترف بإرادته بأن وفدا إسرائيليا التقاه قبل الحرب مع وفد قطرى رفيع المستوى فى واشنطن، وكانت الإدارة الأمريكية حاضرة هذا الاجتماع، وجاء فيه: "أنه لا نية جدية لدى إسرائيل لمهاجمة غزة أو المساس بالمقاومة، مما دعانا إلى إبلاغ ذلك لحماس بهدف طمأنتها، وبالتالى الحفاظ على هدونها الذى أبدته قبل الهجوم. هذا بينما كتبت صحيفة جيروزاليم بوست فى ٢٠٠٨/١٢/٢٢ - قبل الحرب بخمسة أيام - "أتم الجيش الإسرائيلى استعداداته لغزو غزة وتنفيذ سيناريوهات واسعة النطاق، والقيام بمداهمات دقيقة ضد المجموعات التى تطلق الصواريخ" فلم تكن أنباء الغزو الإسرائيلى لغزة سرا، بل نشرت الصحف الإسرائيلية تفاصيله بالكامل، ونقلت عنها الفضائيات العربية. ومن ثم يعد إبلاغ الوزير القطرى حماس بعدم وجود نوايا إسرائيلية لغزو غزة، هو نوع من الخداع والتضليل قام به هذا الوزير القطرى خدمة لإسرائيل. لذلك لم يكن غريبا أن يستجيب قادة حماس لهذا الخداع، وهو ما عبّر عنه فوزى برهوم - المتحدث الرسمى باسم حماس - عندما قال: "إن تهديدات إسرائيل تأتى فى إطار الحرب النفسية". ثم هدد الوزير القطرى بأن قطر قد

تسحب قواتها المكلفة بحراسة القاعدة العسكرية فى العديد. وهذا الاعتراف القطرى يضع المسئولين القطريين على المحك فى دورهم الخطير فى التورط مع إسرائيل فى الهجوم على غزة، سواء بالتواطؤ فى خديعة وتضليل حماس، بعد استخدام قطر من جانب إسرائيل وإبلاغها بذلك الموقف العكسى قبل ساعات من الهجوم على غزة. كما أن الاعتراف القطرى من رئيس الوزراء ووزير الخارجية حول احتضان بلاده أكبر قاعدة أمريكية فى الشرق الأوسط يؤكد الدور الذى تلعبه تلك القاعدة فى تهديد الدول فى الدائرة الإقليمية، فمنها انطلقت المقاتلات الأمريكية لضرب العراق عام ٢٠٠٣ بعكس السعودية التى رفضت ذلك أو حتى استخدام الأجواء السعودية - كما جرى أيضا من قاعدتى العديد ووسيلة الحارثية نقل الذخائر الأمريكية التى استخدمت فى ضرب غزة. والغريب فى الأمر أن قناة الجزيرة لم تقترب أبدا من اعترافات الشيخ حمد بن جاسم هذه، كما لم تقترب كذلك من هذه القاعدة الأمريكية الجاثمة على الأراضى القطرية، كذلك لم تتناول حديثه الذى كشف فيه وفضح حقيقة الموقف القطرى من مصر؛ وكانت محاولة للتغطية على اعترافات الوزير القطرى أو سقطته التى أفقدت هذه القناة ومصداقيتها، وفضحت دورها فى الانقسام العربى. وربما كانت الصدمة نفسها التى تعرض لها موظفوا الجزيرة عندما أصدر الشيخ حمد بن جاسم قراراً بتعيين ضابط بقوات المارينز - هو النقيب جوش راشنج - ليلتحق بالعمل فى الجزيرة كضابط اتصال بين القوات الأمريكية وقناة الجزيرة، ونشر هذا الخبر فى مختلف الصحف الأمريكية ومنها "نيويورك تايمز" وحمل عنوانها "من قوات المارينز الأمريكية إلى قناة الجزيرة القطرية". وكانت مهمة الضابط الامريكى مراجعة جميع المعلومات والصور التى تخص قواته قبل أن تعرضها قناة الجزيرة. ورغم جميع هذه الأعمال المشبوهة التى مارستها قطر ضد المصالح العربية؛ فإنها استمرت فى شن حملاتها الإعلامية الضارية ضد مصر، والتى وصلت إلى حد إتهام مصر بخيانة القضية الفلسطينية، والتواطؤ مع إسرائيل فى عدوانها على غزة.

- وكان قادة دول مجلس التعاون الخليجى فى قمتهم الطارئة فى ٢٠٠٩/١/٢١ قد وجهوا لطمة لقطر عندما أشادوا فى بيانهم بالمبادرة المصرية لحل أزمة غزة، وأوضحوا أن مصر هى الدولة العربية القادرة على إنقاذ شعب غزة من المذبحة، وتحقيق التهدئة من جديد، كما رفضوا دعوة قطر لعقد قمة عربية طارئة فى الدوحة، وأوضحوا لأمير قطر أن قمة الكويت لها الأولوية وستكون أزمة غزة على رأس أجندتها. ولكن أمير قطر أصر على عقد قمته التى دعا لها كل من رئيس إيران أحمدى نجاد ورئيس حماس خالد مشعل ورؤساء المنظمات الفلسطينية التى تستضيفها دمشق وهى الجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، رغم عدم اكتمال النصاب لعقد القمة.

- أما الدور الذى لعبته قناة الجزيرة القطرية ضد مصر، فقد تمثل فى حرب إعلامية عليها تخدم المحور الإيرانى - السورى وبتنسيق مع وسائل الإعلام الإيرانية والسورية والتابعة لكل من حزب الله وحماس، وقد تمثلت أبعاد هذا الدور فى الآتى:

(١) استثمار اقتحام القوات الإسرائيلية لقطاع غزة فى الهجوم على مصر وتحميلها مسئولية ذلك، واتهامها بالخيانة والعمالة لإسرائيل وأمريكا، بل وصل إلى حد تكفير المصريين بدعوى أنهم امتنعوا عن توصيل إمدادات الإغاثة عبر معبر رفح، بينما كان المعبر مفتوحا طوال أيام الحرب على مصراعيه تعبر منه أرتال المساعدات الإنسانية، وينقل عبره أيضا الجرحى الفلسطينيين للعلاج فى مصر، ودعوة الجماهير المصرية إلى التظاهر ضد النظام، واقتحام السفارات وحرق الأعلام المصرية جنبا إلى جنب مع الأعلام الإسرائيلية.

(٢) إعداد قائمة بخصوم مصر والمعارضين لسياستها من مختلف الدول العربية وأيضا من داخل مصر، واستضافتهم بشكل دائم ليظهروا على شاشتها ليهاجموا مصر بعد أن تغدق قناة الجزيرة الأموال عليهم.

(٣) القيام بعملية تحريض واسعة داخل مصر، ودعوة المصريين إلى التظاهر والعصيان والاستعانة بالجماعات المحظورة وعلى رأسها جماعة الإخوان فى تنفيذ ذلك، واستضافة قياداتهم والتكثيف الإعلامى لتغطية أى حدث يقع فى مصر.

- وقد تأكد لجميع المراقبين أن قناة الجزيرة تعيش على تأجيج الخلافات العربية كلما ظهرت بوادر الاقتراب والعقلانية، بل وصناعة وفبركة وتأويل الأحداث بما يخدم إدامة الفرقة والانقسام بين العرب سياسيا واجتماعيا وطائفيا وعرقيا، وترسيخهما وتجذيرهما فى العقل والنفسية العربية، وهو ما أثار تساؤل الكثيرين: لمصلحة من تعمل قناة الجزيرة؟ ومن وراءها؟ وقد جاء العدوان الإسرائيلى على غزة ليكون الفصل الذى كشف الكثير من المستور والشعارات التى جرى التلاعب بها خلال السنوات الماضية بواسطة هذه القناة الفضائية. ففى الوقت الذى تحتاج فيه الأمة العربية والشعب الفلسطينى إلى وحدة الجبهة الداخلَية ورص الصفوف والجهود فى مواجهة ذاك العدوان، بدأت فيه قناة الجزيرة مع قنوات أخرى فضائية مثل "العالم" الإيرانية، و"السورية"، و"المنار" التابعة لحزب الله .. وغيرهم، شن حملة إعلامية منظمة ومترابطة ضد العرب بشكل عام، وضد مصر بشكل خاص. ولم يكن مصادفة أن توقيت ومحتوى وأهداف الهجوم كان واحداً، وهو ما أثار سؤالا بديهيا: هل هذه الأطراف كانت تعرف مقدما بالعدوان، وبالتالى كان التناغم معه سريعا ومنظما وفق خطة معدة سلفا؟ لقد جاءت إجابة معظم المراقبين على هذا السؤال بما يؤكد حقيقة مهمة، وهى أن تغطية قناة الجزيرة القطرية للعدوان على غزة تم إعدادها حسب الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية، وأن الدور

الذى تلعبه هذه الفضائية منذ نشأتها هو دور تخريبى، فبينما تزعم أنها رائدة فى الإعلام الديموقراطى الحر، فإنها فى الواقع تدس السم وتبثه فى العسل المحروم منه المواطن العربى فى عدة بلدان. وأن قناة الجزيرة ما هى إلى منفذ جيد لسياسات دولة قطر التى تنطلق منها، وهى سياسات مجبرة على تنفيذها بأوامر أمريكية - إسرائيلية، حيث تقود الجزيرة عملية "الفوضى الخلاقة" التى تنبأت بها كونداليزا رايس وزيرة الخارجية في إدارة بوش السابقة بحدوثها فى المنطقة. وقد قالها عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية صراحة حين أعلن أن قطر تساعد إسرائيل دون أن تقصد فى شغل القادة العرب بالانقسامات، ذلك أن الانقسام العربى هو مكسب إسرائيل الرئيسى من عدوانها على غزة.

- ورغم حرص العاهل السعودى على عقد قمة طارئة لقادة دول مجلس التعاون الخليجى فى الرياض يوم ٢٠٠٩/١/١٥ لحث قطر على سحب دعوتها للقمة الطارئة، إكتفاءاً بقمة الكويت، وحتى لا ينقسم العرب على أنفسهم مرة أخرى بسبب هذه القمة، أصرت قطر على موقفها بشأن عقد هذه القمة بمن يحضرها يوم ٢٠٠٩/١/١٦ حيث لم يكتمل نصابها لتكون قمة عربية بالمفهوم المعروف، لذلك تحولت إلى اجتماع حضره بعض القادة العرب، فى ذات الوقت الذى كان فيه وزراء الخارجية العرب فى الكويت يعدون فيه للقمة الاقتصادية المقرر عقدها هناك بعد ذلك بيومين فى ٢٠٠٩/١/١٩ أما أسوأ ما وقعت فيه قيادة قطر فى ذلك الاجتماع الذى تم على أرضها هو دعوتها لرئيس إيران أحمدى نجاد، وخالد مشعل رئيس حماس، ورمضان شلح رئيس تنظيم الجهاد، وأحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبية (القيادة العامة). وهو الأمر الذى استنكره معظم القادة العرب، ودفع معظمهم لعدم الحضور، خاصة رئيس المنظمة الفلسطينية محمود عباس الذى ظل مقعده شاغرا احتجاجا على دعوة حماس والمنظمات الأخرى المعارضة للسلطة الفلسطينية، مما دفع قطر عبر قناة الجزيرة إلى شن هجوم عنيف على الرئيس الفلسطينى محمود عباس، قوبل بهجوم مضاد آخر أشد عنفا من السلطة الفلسطينية وحركة فتح، واندلاع حرب إعلامية غير مسبوقة بين الطرفين. فبينما برّر أمير قطر عدم حضور الرئيس الفلسطينى الاجتماع بسبب تعرضه لضغوط خارجية لكى لا يذهب إلى الدوحة، ردت عليه السلطة الفلسطينية نافية ذلك، موضحة أن سبب عدم حضورها يرجع إلى عدم استكمال نصاب عقد القمة، وأنه يوجد لديها تسجيلات للتشاور، ولكن السلطة الفلسطينية لم تكن تلقى من قطر أى رد، حيث أوصدت الأبواب دائماً فى وجه السلطة الفلسطينية فى ذات الوقت الذى كانت فيه تفتحهالمن قاموا بالإنقلاب وتقسيم وحدة الوطن (المقصود حماس)، وكان كل الدعم تقدمه لهم قطر أكثر من أى وقت مضى، ولم يكن هذا الدعم يصل إلى شعب غزه، وذلك لإطالة عمر الإنقلاب وتعميق الإنقسام الفلسطينى، وأن دعوة خالد مشعل تعنى مشاركة قطر فى

التآمر والحرب على التمثيل الفلسطيني، وهي حرب ليست جديدة وليست مفاجئة. وأن عدم حضور الرئيس عباس لإجتماع الدوحة لأن هذا الإجتماع فقد صبغته الشرعية بدعوة قطر خالد مشعل له، في حين أنه لايمثل كل الشعب الفلسطيني، وأن قطر ليست مخولة بتقرير من يمثل الشعب الفلسطيني، وأن أمير قطر بدعوته قادة حماس قد تجاوز الخطوط الحمراء.

أما ما جرى في إجتماع الدوحة، فقد أطلق عليه الكثير من المراقبين "مسرحية الدوحة". ذلك أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد قد حاضر في كلمته المجتمعين حول ضرورة قطع العلاقات بكل أنواعها مع إسرائيل. فقد جاء الرئيس الإيراني إلى الدوحة في مهمة لا تتجاوز إلقاء العبارات "الشعاراتية"، ودغدغة المشاعر، وإلقاء اللوم والسخط على دول عربية بعينها. أما الرئيس السوري بشار الأسد فقط انطلق من منطلق أن العين بالعين، وأن ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة، وأعلن وفاة المبادرة العربية. أما مشعل فقد قال في كلمته ما لايجرؤ الإسرائيليون على قوله، عندما قال: أن الألم والأذى في غزه عابر!! في وقت بلغ عدد قتلى الفلسطينيين هناك أكثر من ألف قتيل وخمسة آلاف جريح، وهو ما استنكره معظم العرب، لأنه يعبر عن استخفاف واسترخاص حماس للدم الفلسطيني، كما أجاب هذا القول من جانب قائد حماس على سؤال مهم برز أمام المحللين للحرب على غزه، وهو: لماذا قُتل من قُتل من قيادات حماس بواسطة القوات الإسرائيلية في غزه داخل المنازل وليس في وسط ميدان المعارك بين الناس ودفاعاتهم؟ لقد أرادت قطر في إطار تحالفها مع كل من إيران وسوريا وحزب الله من وراء هذا الإجتماع أن تفرض زعامة حماس على كل الشعب الفلسطيني بديلاً للسلطة الفلسطينية التي يرأسها الرئيس محمود عباس، وأن تمهد الأرضية لإعلان إنتصار المجور الإيراني-السوري-القطري مع حماس مع قرب وقف العدوان، وأن هذا النصر ليس في نجدة غزه، وأو إلحاق الهزيمة بالعدو الإسرائيلي، بل هو في ضمان إلغاء الدور العربي الفاعل والصادق من قبل كل من مصر والسعودية، واستبداله بدور إيراني-سوري-قطري-حزب الله. لقد انتهى إجتماع غزه في الدوحة ومحصلته "صفراً"، ذلك أن أعلى سقف خرج به هو تجميد علاقات قطر وموريتانيا مع إسرائيل "مؤقتاً. وقد كان بمقدور البلدين – قطر وموريتانيا – الإعلان عن ذلك في إجتماع وزراء خارجية العرب في الكويت المتزامن مع إجتماع الدوحة. وهو الأمر الذي أكدته إسرائيل عندما أعلنت تفهمها لموقف البلدين الذي فرض عليهما ذلك، وأن العلاقات ستعود بعد فترة قصيرة لما كانت عليه وأقوى، وهذا ما حدث بالفعل بعد ذلك.

ولقد أفرز إجتماع الدوحة تساؤلات مهمة أبرزها:

(١) على أى شئ كانت تتشاجر قطر، وما الغنيمة التى توقعت أن تفوز بها من وراء إنعقاد القمة فى الدوحة، وهل المقصود أن تتباهى وتتفاخر بأنها عقدت قمة فوق أرضها على جثة قمة ثانية ستعقد بالكويت؟

(٢) ما مصير القرارات التى يمكن أن تصدر عن قمة الدوحة، وكل القرارات التى اتخذتها القمم العربية منذ نشأتها كانت حبراً على ورق، ومجرد بيانات إنشائية وخطابية لاتقدم ولاتؤخر، وهل توقعت الدوحة مثلاً أن تبادر إسرائيل وتعلن خضوعها وقبولها لقرارات القمة الطارئة؟

(٣) ولماذا إصرار قطر على دعوة ثلاث منظمات فلسطينية رافضة للسلطة الفلسطينية التى يمثلها محمود عباس، باعتراف عربي ودولى، وهو تكريس للإنقسام الفلسطينى جغرافياً وسياسياً، وألا يصب ذلك في مصلحة إسرائيل؟

(٤) ولماذا تريد قطر مع سوريا ترسيخ النفوذ الإيرانى، وإدخاله إلى صلب القرار العربى، وكأنها تسعى إلى ضم طهران إلى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجى؟

- ولقد ثبت من إجتماع الدوحة أن أطراف المحور: إيران - سوريا - قطر يريدون إظهار أنفسهم أمام العالم بأنهم يشكلون القوة الفاعلة والقادرة على التأثير فى العالم العربى، ومن ثم فهم الأجدر بالمخاطبة والتعامل، والأحق بالسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية وقضاياها. ولكن ما يثير الإستغراب أيضاً والكثير من علامات الإستفهام هو أن الرئيس الإيرانى نجاد نفسه حدد لإيران دوراً فى مواجهة العدوان على غزه، أقل بكثير مما تقوم به الدول العربية المؤثرة فعلاً فى المنطقة - وهى مصر والسعودية. فقد قال نجاد عشية إجتماع الدوحة فى مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية أن "إيران تدعم الفلسطينيين بكل الوسائل المتاحة، وأن المتاح لدينا الآن هو الدعم السياسى والمعنوى والثقافى، وأن الشعب الإيرانى يتظاهر يومياً دعماً للفلسطينيين". لذلك فإن السؤال الواجب هنا: إذا كانت إيران تفعل هذا فقط ولا تقدر على سواه، فبأى حق تركز أغلب جهودها على مهاجمة الدول العربية التى تضطلع بالدور الرئيسى لإنقاذ الفلسطينيين من براثن العدوان، وتبذل الجهد وتوظف مكانة دولها من أجل تحقيق مكاسب سياسية للقضية الفلسطينية، وإفشال أهداف العدوان؟ وما هى حقيقة الأهداف الإيرانية من وراء هذا السلوك؟ أما قمة المخادعة والتضليل فقد جاءت فى السؤال الذى وجهته قناة الجزيرة لنجاد حول ما يتردد عن تقديم إيران أسلحة لحماس والجهاد، فرض فرحاً: لدينا معلومات عن أن المؤسسة العسكرية الأمريكية هى المصدر الأساسى لتجارة السلاح غير القانونية!! وهو ما يعنى تبعية حماس والجهاد لأمريكا، بل وتتعاظم خطورة هذا الكلام عندما يتم ربطه بجوانب التحالف الأمريكي-الإسرائيلى ومقتضياته فى تزويد قاعدة العديد بقطر لإسرائيل بالأسلحة والذخائر الذكية التي تفتك بالفلسطينيين.

- لقد ظهر الأمر واضحاً عندما دعت قطر إلى قمتها أنها تريد أن تفرض إرادتها قسراً على الجميع تحت ضغوط الغضب المتزايد فى الشارع العربى. وما زاد من غرابة الدعوة القطرية أنها لم تنتظر نتائج الجهد الضخم الذى تبذله القاهرة من أجل ضمان التنفيذ الفعلى لقرار وقف إطلاق النار كى يكون لعقد القمة مبرراته وأسبابه، لأن جدول أعمال القمة حال نجاح القاهرة إلزام الأطراف المعنية تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، يختلف تماماً عن جدول أعمالها حال فشل هذه الجهود وإستمرار العدوان الإسرائيلى على المدنيين فى غزه، الأمر الذى يتطلب بالضرورة موقفاً عربياً مختلفاً. وبذلك تكون قطر قد وضعت العربة أمام الحصان عندما أصرت على عقد القمة قبل أن تظهر نتائج جهود القاهرة التى كانت تسعى من خلال مبادرتها التى حظيت بمساندة دولية واسعة، وتكسب كل يوم المزيد من الدعم، إلى إيجاد آلية عملية تلزم الطرفين إسرائيل وحماس، بوقف إطلاق النار على نحو متزامن، وتفتح الطريق أمام رفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر، وتضمن إستئناف الحوار الفلسطينى-الفلسطينى، لأنه فى غيبة موقف فلسطينى موحد يحقق المصالحة بين فتح وحماس سوف يزداد الموقف الفلسطينى ضعفاً، وتظل الفرصة متاحة أمام إسرائيل كى تتحلل من إلتزاماتها، وبالتالى يظل الباب مفتوحاً لمعاودة العدوان على الشعب الفلسطينى.
- لقد اتخذت قطر موقفاً ديماجوجياً يزايد على الجميع بمن فى ذلك حماس، لأنه فى الوقت الذى كانت تلح فيه قطر على الدعوة لعقد قمتها فى الدوحة، كان ممثلوا حماس يعلنون فى القاهرة موافقتهم على الخطوط العريضة التى إلتزمت بها المبادرة المصرية، وحرصهم على نجاحها، وأملهم بأن تتمكن مصر من إقناع إسرائيل بأهمية التجاوب مع بعض ملاحظات حماس، وكان المبعوثون الدوليون بمن فيهم السكرتير العام للأمم المتحدة يتقاطرون على القاهرة فى رحلات مكوكية بين مصر وإسرائيل للإسراع بإنجاز الترتيبات العملية لوقف إطلاق النار. إلا أن قطر بتعجلها لعقد قمتها بدت كما لو كانت تريد أن تقطع الطريق على نجاح المبادرة المصرية بوابل من تصريحات المسئولين فى قطر التى فرضت على إجتماع الدوحة قبل عقده جدول أعمال محدداً على رأسه وقف التطبيع مع إسرائيل، وسحب مبادرة السلام العربية، ومطالبة مصر بفتح معبر رفح بلا قيود أمام الفلسطينيين. لذلك لم يكن غريباً أن تمتنع مصر والسعودية عن حضور إجتماع الدوحة لأن كل منهما رأى فيه ما يزيد من إنشقاق الصفين العربى والفلسطينى. وكان عدم حضور أكبر دولتين عربيتين لإجتماع الدوحة سبباً فى عدم إكتمال النصاب القانونى لكى يعتبر قمة عربية، وهو الأمر الذى شكل إزعاجاً كبيراً لأمير قطر وإحباطاً نفسياً عبّرعنه فى كلمته الإفتتاحية فى ذاك الإجتماع، عندما قال فيها "حسبنا الله ونعم الوكيل".

- وعندما اقترب موعد إنعقاد القمة العربية السنوية المقرر لها مسبقاً أن تكون فى قطر فى ٢٠٠٩/٣/٣١، خففت الدوحة حملاتها الإعلامية ضد مصر، ليس من أجل المصالحة، ولكن من أجل الحرص على حضور مصر، وهي تعلم جيداً أن القمة بدون مصر سيكون مصيرها مثل إجتماع الدوحة السابق. وحرصا من العاهل السعودى على استكمال الدور الذى قام به فى قمة الكويت لتحقيق المصالحة العربية، دعا إلى قمة مصغرة فى الرياض فى منتصف مارس ٢٠٠٩ ضمت زعماء مصر والسعودية وسوريا والكويت. وتحفظت مصر بإصرار شديد على عدم حضور قطر هذا الاجتماع رغم إلحاح أميرها فى ذلك. ويرجع الرفض المصرى لحضور قطر هذا الاجتماع لأن كثيرا من النقاط لم توضع فوق الحروف فيما يخص السلوك القطرى نحو مصر، وكان أن فقد أمير قطر الأمل، وذهب فى نفس اليوم ليحضر قمة (أيكو) فى طهران، حيث عقد لقاءً مع أحمدى نجاد. ولم يكن موقف مصر من قطر ليس فقط بسبب موقفها المعادى من مصر فى اجتماع الدوحة السابق، ولكن أيضا بسبب اتخاذ قطر مواقف مشبوهة من جهود المصالحة العربية التى يتبناها عاهل السعودية، وعدم التزامها بشروط المصالحة التى دعا إليها فى قمة الكويت، لاسيما وأن قطر لم تقدم تفسيراً حول إصرارها على حشد كل خصوم مصر ودعوتهم للدوحة لقيادة الحروب الإعلامية ضد مصر، والتى وصلت إلى حد التدخل السافر فى الشئون الداخلية المصرية، وتحريض المصريين ضد حكومتهم ورئيسهم، وإصرارها على اتهام مصر بالتآمر على الشعب الفلسطينى، بل وترويج الأكاذيب المفضوحة حول موقف مصر، حتى أنها أعلنت فى الجزيرة أن السلطات المصرية منعت إحدى الطائرات القطرية من الهبوط فى العريش، فى حين أن تلك الطائرة لم تكن قد أقلعت بعد من مطار الدوحة، إصراراً من قطر على المضى قدما فى سياسة تخوين مصر والتشكيك فى مواقفها. كما لم تقدم قطر تفسيرا حول ترويجها لكل ما هو معاد للسياسة المصرية، ومنها الخطب التى ألقاها زعيم حزب الله حسن نصر الله وكانت تقطر سموما ضد مصر. فلقد ظلت تقتفى آثار التحركات المصرية والعربية، وتحاول إجهاضها أولا بأول، حيث حاولت إجهاض قمة الكويت الاقتصادية، وسعت إلى عقد مؤتمر لإعادة إعمار غزة بعد أن أعلنت عنه مصر، وهى الدعوة التى فشلت فى تحقيقها، كما حاولت قطر وسعت أيضا إلى تفشيل جهود مصر لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية .. وغير ذلك كثير فى ملفات أخرى بعضها يرتبط بالأمن القومى المصرى مثل ملف السودان. وكان غريبا أنه كلما أقدمت مصر على خطوة حاولت قطر إفسادها من وراء الستار، حتى أن رئيس وزراء قطر عندما ذهب إلى باريس ودعا الرئيس الفرنسى ساركوزى محاولا تأليبه على مصر والهجوم عليها، رده الرئيس الفرنسى إلى صوابه مؤكدا أنه لن يسمح بالهجوم على مصر، ولن يحضر سوى مؤتمر إعمار غزة فى شرم الشيخ، وعندما ذهب أيضا رئيس وزراء قطر إلى

تركيا لدعوتها إلى مؤتمر للإعمار يعقد فى الدوحة، أعلنت أنقرة أنها ستحضر مؤتمر شرم الشيخ ولن تحضر غيره.

- أما أخطر ما كشفت عنه مصر فى موقف قطر أثناء أزمة غزة أن القمة التى دعت لها قطر كان مقررا توسيعها لتشمل دولا مثل أندونيسيا وتركيا والسنغال .. للتغطية على حضور إيرانى كبير، ذلك بهدف توسيع إطار القمة العربية تمهيدا فيما بعد لطرح منظومة أوسع تجعل إيران عضواً فى إطار إقليمى، تفيد بعض التقارير أن أسمه سيكون (منتدى الشرق)، وهو ما يضعف دور الجامعة العربية وبالتالى الدور الرئيسى الذى تلعبه الدول العربية الكبرى - مصر والسعودية - فى التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط. وهو المخطط الذى رفضته مصر بشدة وحاربته لأنه يؤسس لدور إيرانى فاعل فى العالم العربى يخدم المصالح والاهداف الإيرانية على حساب المصالح والأهداف العربية ويقسم العالم العربى بين دول مؤيدة لإيران ودول عربية أخرى معارضة، لذلك امتنعت مصر عن تلبية دعوة قطرية لحضور قمة الخليج قبل عامين عندما أدركت نية قطر أن تكون بوابة لمرور إيران إلى حضور القمم العربية. وأمام هذا التراكم من المناطحات القطرية ضد مصر التى لم تستطع التجاوز عنها، لاسيما وأنها مست ملفات تتعلق مباشرة بالأمن القومى المصرى، رفضت مصر أى حوار مع قطر أو وساطة لإنهاء التوتر بين البلدين، بالنظر لتمسك قطر بخطها السياسى والاستراتيجى فى تفضيل التعامل مع المحور الإيرانى على حساب المصالح العربية، وما تلعبه الدوحة من دور مشبوه فى إثارة الفتن بين الدول العربية. لذلك كله رفض الرئيس مبارك الحضور إلى القمة العربية السنوية فى الدوحة وأناب عنه الوزير مفيد شهاب فى رئاسة الوفد المصرى.

- وقد استوقفت كثيرين العبارة التى استخدمها رئيس وزراء خارجيتها حمد بين جاسم فى المؤتمر الصحفى مع أمين الجامعة العربية عقب اجتماع وزراء الخارجية العرب للإعداد للقمة العربية السنوية فى قطر ٢٠٠٩/٣/٣١ عندما أعلن عدم استضافة أحمدى نجاد وحركة حماس فى القمة، قائلا: "ثبنا .. توبة .. توبة .. لن ندعو حماس ولا أحمدى نجاد ولا حركة حماس". وهى عبارة لا تختلف كثيرا عن العبارة التى استخدمها أمير قطر فى كلمته باجتماع الدوحة فى ٢٠٠٩/٢/١٩ عندما قال "حسبنا الله ونعم الوكيل" معبراً عن استيائه من عدم حضور كثير من القادة العرب. فكل من التعبيرين يتضمن اعترافا بعدم القدرة، ورضوخا لعوامل ومقومات لا يمكن لدولة قطر الصغيرة أن تواجهها، وإقرارا من قادتها بالوقوع فى الخطيئة وهم يعلنون عدم العودة إليها. وتتمثل هذه الخطيئة فى أن دعوة رئيس إيران لاجتماع الدوحة ليس مجرد استضافة لرئيس دولة مجاورة فى إجتماع إقليمى، ولكنه عمل رمزى له ما بعده، ودلالته أعمق من مظهره، خاصة بعد أن تحولت قطر إلى منبر يتم من خلاله تسويق رؤية إيران وتوجهاتها، وهى ليست مجرد منبر إعلامى، وإنما مسوق

سياسى ومروج أجندة على المستوى الإقليمى، هدفه الأبعد إصطناع منظومة سياسية جديدة، إما أنها ستجاور الجامعة العربية أو تنفيها أو تغير طبيعتها.

- ولقد سبق أن أقحمت قطر أحمدى نجاد على قمة الدول الخليجية فى الدوحة قبل عامين، وقتها جاء نجاد وأملى شروطا. وهى أيضا - قطر - التى تتبنى كل الخطوات التى تريد إيران تحقيقها فى جميع الملفات، فقد ثبت أن جميع التدخلات القطرية فى الملفات العربية كانت لها علاقة بتوجيهات إيرانية؛ حتى قيل أن قطر هى وكيل طهران فى العالم العربى. ومن ثم فإن قطر حين تقول أن من حقها أن تقيم علاقات مع من تشاء فى إطار أنها دولة ذات سيادة، وهذا أمر طبيعى .. فلها أن تتحالف مع إيران، وأن تستضيف قواعد أمريكية على أرضها، وأن تفتح مكتبا تجاريا لإسرائيل، إلا أنه ليس من حقها أن تسوق تحالفاتها عند الآخرين، وتحول هذه التحالفات الثنائية إلى تحالفات جماعية، وليس من حقها أيضا أن تفرض أجندتها وأجندة حلفائها على الدول العربية الأخرى، كما أنه ليس من حقها أن تتخذ من دعوة خالد مشعل رئيس حماس إلى اجتماع قطر وسيلة لفتح الباب للطعن فى شرعية السلطة الفلسطينية، وأن تذهب بعيداً فى إتجاه شق الصف الفلسطينى وترسيخ التنازع على شرعيته، وهو أيضاً أحد بنود الأجندة الإيرانية وخطاب طهران السياسى.

- ولأن القمة فى حد ذاتها - طبقاً للمفهوم المصرى - ليست سوى محصلة لما جرى قبلها، بمعنى أنه إذا لم تكن الجهود التى سبقتها قد أدت إلى بلورة مواقف بعينها، فإن القمة فى حد ذاتها تكون مبتسرة. ولذلك لا ينبغى إستخدام إجتماع القمة على أنه حفل تصوير، وتبارى وتباهى بين الدول على إظهار قدرتها فى أن تستضيف أكبر عدد من الزعماء والقادة، فهذا فى المفهوم المصرى تغافل عن أهم قيم القمة، وهو أنها تعبير عن موقف متكامل للإرادات. لذلك كان الرئيس مبارك مخلصاً تماماً لضميره القومى والوطنى حين لم يذهب لقمة فى قطر حاولت فقط أن تخادع الرأى العام العربى بالقول أن كل شئ على مايرام، وهو ماليس كذلك على الإطلاق. وإذا كان بعض المسئولون فى قطر يزعمون أنها ربما تريد فقط تقديم المساعدة حين تتدخل فى بعض الملفات، منها ما يخص الأمن الوطنى المصرى، فهذا كلام حق يراد به باطل، ذلك أن تقديم المساعدة ينبغى أن يجرى فى إطار قانونى لا يخالف الشرعية كما فعلت قطر حين وضعت خالد مشعل ممثلاً للشعب الفلسطينى فى إجتماع الدوحة بدلاً من الرئيس محمود عباس. لذلك - فإن قطر بمثل هذه الممارسات - إنما تشكل أداة هدم وليس أداة مساعدة، وتقحم نفسها فيما لاتعرف ولاتقوى على القيام به لمجرد أنها تريد أن تقول أنها دولة موجودة ولها دور وتأثير. نعم هى دولة لها صوت حين تحين لحظة الإقتراع، ولكن الدول لا تتساوى فى الفعل وفى المقومات وفى القدرة والتأثير وفى ترويج السياسة والدور. إن ما مارسته

قطر فى أزمة العدوان على غزه لم يكن منذ اللحظة الأولى للأزمة سوى عبث متتالى أدى إلى كوارث إقليمية وإلى خدمة الأجندة الإيرانية.

- أما حقيقة العلاقات السرية القائمة بين قطر وإسرائيل، فقد تم الكشف عن أبعادها مؤخرا فى منتصف يوليو ٢٠٠٩ عندما نشرت مواقع إليكترونية ووكالات أنباء تقريراً حول دخول قطر على الخط فى قضية الجندى الإسرائيلى الأسير لدى حماس "جلعاد شاليت"، حيث تقدمت قطر بعرض مالى سخى (٥٠٠ مليون دولار) لشرائه من حركة حماس مقابل تسليمه للقطريين، والذين يسلمونه بدورهم إلى إسرائيل. وهو ما رفضته حماس لأنها تريد تحرير السجناء الفلسطينيين مقابل الجندى الأسير، وهو الهدف من وراء عملية أسره منذ ثلاث سنوات. وقد أبلغت حماس قطر بأن هذا الأسير ليس للبيع وأن الثمن الوحيد هو تبادل الأسرى نظير الإفراج عنه، وأن هذا الملف بالكامل فى أيدى الدولة المصرية التى تواصل جهودها مع إسرائيل وحماس لحسمه. وفى بداية يوليو ٢٠٠٩ جرت مباحثات مجددة بشأنه بين مصر وإسرائيل، وحيث تركز مصر جهودها للإفراج عن أكبر عدد من المعتقلين الفلسطينيين. وهذا النوع من الاتصالات السرية التى قام بها ضابط مخابرات إسرائيلى مع قطر، يكشف بوضوح كيف يلعب حكام قطر على الساحة، حيث يقدمون خدمات جليلة إلى إسرائيل بدون مقابل، كما يبرز حقيقة الأدوار التى كانت مغيبة عن الرأى العام، وأن مصلحة الفلسطينيين لم تكن أبدا واردة فى أفكار وسياسات وممارسات قطر، ذلك أن العرض القطرى لشراء شاليت دون التطرق لمبادلته بالأسرى الفلسطينيين، يصب فقط فى خدمة إسرائيل، وليس الفلسطينيين الذين يريدون تحرير أسراهم من السجون. هذا فى حين أن تعثر المفاوضات بين مصر وإسرائيل بشأن هذه القضية يرجع إلى تشدد إسرائيل فى ضرورة أبعاد نحو ١٥٠ أسيرا فلسطينيا من الذين سيفرج عنهم إلى الخارج وعدم عودتهم إلى وطنهم، ولكن مصر رفضت بشكل قاطع أن يتم إبعاد هؤلاء، وأن تلتزم إسرائيل بالإفراج الكامل عن العدد المحدد ويضم قيادات فلسطينية من كافة الفصائل، وتدل هذه الواقعة أيضا على ما تعتقده قطر من أن بإمكانها - نتيجة ما تملكه من أموال - أن تشترى أى شئ فى العالم مقابل أن يبرز لها دور - أى دور - على الساحة العالمية.

٣- حزب الله[٥٦]

- لم يكن خافياً على أحد فى جميع الدول العربية والإسلامية، ولا فى باقى دول العالم المعنية بمنطقة الشرق الأوسط، أن حزب الله فى لبنان هو ذراع إيران الممتدة فى الشرق العربى حيث لبنان وسوريا، إلى جانب ذراعها الأخرى الممتدة فى غزه واسمها حماس. وأن حزب الله برئاسة حسن نصر الله - كما اعترف هو شخصياً - يأتمر بأوامر الولى الفقيه فى إيران، وأن هذا مما يشرفه. وكانت أهداف إيران وسياستها وأيضاً سوريا تجاه العدوان الإسرائيلى على غزه مشابهة تماماً

لأهدافهما وسياستهما تجاه العدوان الإسرائيلى على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، من حيث إختلاق الذريعة والمبرر لدفع إسرائيل لشن العدوان، ثم تحويل نتائج الحرب فى الحالتين - وهى كارثة على كل من لبنان وغزه - إلى "إنتصار إلهى" أو "ربانى" يمكن إستثماره سياسياً بواسطة حزب الله لفرض سيطرته على لبنان، وأيضاً بواسطة حماس فى غزه لتغيير المرجعية السياسية الفلسطينية الممثلة فى السلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس، وإحلالها بزعامة حماس، وما يترتب على ذلك من تغيير معادلات سياسية كثيرة فى المنطقة تكون محصلتها مناهضة لمصر وعلى حساب دورها ومصالحها وأمنها القومى.

- وأثناء العدوان الإسرائيلى على غزه، لم يتورع حزب الله عن التدخل السافر فى هذه الحرب بالخطابات التى ألقاها زعيمه حسن نصر الله أثناء الأزمة، واستهدفت جميعها تأجيج الصراع وحشد العرب والمسلمين وأتباعه ضد مصر فى حرب إعلامية خطيرة كشفت مصر فى حينها عن أبعادها الحقيقية، وأنها تخدم الأجندة والمصالح والأهداف الإيرانية فى المنطقة بشكل أساسى على حساب المصالح العربية واللبنانية بشكل عام، وتهدد الأمن القومى المصرى على وجه الخصوص بل وعلى حساب إسلامنا الصحيح، وفى خطبه الثلاث التى ألقاها مخاطباً طائفته المهووسة به، والتى سلبت عقولها أفكاراً قديمة عفا عليها الزمن عن ولاية الفقيه العادل المنتظر الذى يملأ الدنيا عدلاً ونوراً، متوهماً أنه قادر على التأثير فى الشارع المصرى مستخدماً القضية الفلسطينية، ومستغلاً العدوان الإسرائيلى على غزه، فكان رد الفعل الطبيعى المنتظر لدعوته هو صدى صوته، بل أنها أحدثت تطوراً إيجابياً فى الشارعين العربى والمصرى كشف خديعة حسن نصر الله ولعبته ضد أمته وشعوبها لحساب إيران التى أعلن نصر الله فى أكثر من كلمة له أنه خادم مخلص ومطيع وأمين لمرشد الثورة الخومينية أية الله على خامنيئ، وأنه يحظى بدعم إيران السياسى والمادى، وأن هذا مما يشرفه ويفخر به وليس فيه ما يخجل منه، بل وعرَّف حزب الله نفسه صراحه بأنه يتلقى تعليماته من إيران، ويشهد التاريخ المعاصر لحزب الله على أنه مخلب إيران فى المنطقة العربية وهذا ليس بغريب طالما أن إيران هى التى زرعته فى لبنان ليكون أداتها للسيطرة على هذا البلد، وطالما أن إيران هى التى تقوم بتسليح وتدريب وتمويل هذا الحزب بحوالى ١٥٠مليون دولار سنوياً، ناهيك عن دعمه سياسياً. وهو ما سبق أن اعترف به الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى حينما أكد للسفير الأمريكى فرانك ويزنى أن "تسليح وتمويل حزب الله فى لبنان يأتى فى إطار بناء دفاعات إيران والتخطيط لها فى الساحة الخارجية، حتى لاتضع أمريكا يدها على حلق إيران".

- ومع إدراك حقيقة تبعية حزب الله لإيران، فإن مبررات وجوده على الأراضى اللبنانية تكمن حالياً فى تسهيل إختراق المشروع الفارسى للدول العربية وفرض النفوذ الإيرانى ببعديه الشيعى والفارسى

عليها، وإضعافها وتمزيقها، وذلك من خلال ثلاث محاور: الأول - أن من الصعب على إيران تحقيق قبول شعبى فى المجتمعات العربية بسبب حساسيتها من العنصر الفارسى المناهض أصلاً للقومية العربية، ومن ثم فإن وجود حزب يحمل الهوية العربية ويدين بالولاء لطهران يسهل المهمة حيث يكون أكثر قبولاً، والمحور الثانى - رفض جماهير السُنَّة لإيران الشيعيه، فتم تصديرحزب الله اللبنانى فى صورة المناهض والمقاوم لإسرائيل العدو المشترك للعرب والمسلمين. أما المحور الثالث - فهو تقديم الحزب إعلامياً كفصيل شعبى مقاوم، وهذا أقرب أيضاً إلى القبول الشعبى لاسيما وأنه يفصل بين الشعوب وقرارات حكوماتها السياسية، بل ويؤلب الشعوب على حكوماتها. وكان هذا واضحاً فى حرب ٢٠٠٦ التى أشعل شرارتها حزب الله دون تنسيق مع الحكومة اللبنانية، وما اكتسبه الحزب من شعبيته بالشارع العربى تضامناً مع الشعب اللبنانى الذى تعرض لخسائر بشرية ومادية جسيمة بسبب مغامرة حزب الله عندما خطف جنديين إسرائيليين فى ١٢يوليو ٢٠٠٦، فكان رد الفعل الإسرائيلى تدمير معظم لبنان فى غارات جوية وحشية وهجمات برية لأكثر من شهر، اعترف نصر الله نفسه فى ٢٠٠٦/٧/٢٧ لقناة New TV اللبنانية أنه لو علم أن عملية أسر هذين الجنديين الإسرائيليين ستقود إلى الدمار الذى لحق بلبنان لما أمر بها، وأوضح أن قيادة حزب الله لم تتوقع ولو ١% من أن هذه العملية ستؤدى إلى هجوم عسكرى بهذه السعة، مؤكداً أن حزب الله لا ينوى شن جولة ثانية مع إسرائيل، وهنا برز سؤال مهم هو: هل كان نصر الله ينوى التفرغ لتحريك جبهات أخرى مثل جبهة غزه بواسطة حماس ضد مصر، تحقيقاً للحلم الإيرانى بعودة الدولة الفاطمية إلى مصر، والتسلل إلى الشارع المصرى من خلال إثارة مشاعر المصريين المحبين بفطرتهم لأهل البيت. فقد أعلن حزب الله بعد حرب يوليو ٢٠٠٦ أنه سوف يستثمر هذا النصر لحساب نشر الفكر الشيعى فى العالم العربى، لاسيما بعد أن شُلّت أيديه في جنوب لبنان بواسطة قرار مجلس الأمن ١٧٠١ بما فرضه من وجود عسكرى دولى قلص قدرة حزب الله على إطلاق طلقة واحدة ضد إسرائيل من جنوب لبنان. لذلك إتجهت ميليشيات هذا الحزب نحو الجبهة الداخلية فى لبنان، حيث اجتاحت بيروت ومنطقة الجبل فى ٩مايو ٢٠٠٨، لتقتل عناصر السنة التابعين لتيار المستقبل وقوى الأكثرية الحاكمة، وتدمر وتحرق مكاتبهم ومنازلهم ومقار وسائل إعلامهم من تلفزيون وإذاعة وصحف، مخلفة ٦٥ قتيلا من السُّنة، ودماراً وخراباً لا يمكن أن ينساه أهل بيروت، وذلك رداً على قرار الحكومة اللبنانية بفرض سيطرة الدولة على نظم الإتصالات والأمن فى مطار بيروت، وحتى لا يضع حزب الله وحده يده عليها مشكلاً إختراقاً للأمن اللبنانى، وبما يسمح لممثل الحزب فى المطار بتهريب أسلحة وذخائر ومعدات حربية قادمة من طهران إلي داخل لبنان، وبهذه

الأسلحة وما تشكله من ضغط سياسى على حكومة لبنان، يمكن فى تصور حزب الله - ومن ورائه إيران - أن يفرض أجندته الطائفية علىَ الحكومَة اللبنانية.

- لقد بدأ حسن نصر الله حملته ضدَ مصر قبل العدوان الإسرائيلى على غزه، عندما بدأ فى إرسال متسللين من عناصر مخابرات حزبه إلى مصر بجوازات سفرَ مزورة إلى مصر فى وقت مبكر مع نهاية عام ٢٠٠٥، وبداية ٢٠٠٦، وفقَ ما كشفت عنه التحقيقات بعد ذلك. وكانت هذه الفترة هى بداية نسج خيوط المؤامرة، وفى وقت لم تكن هناك مشكلة لمعبر رفح، ولم تكن حماس فى مواجهة مع إسرائيل، كما لم تكن قد استأثرت بغزه، حيث كانت جميع الأمور مستقرة. ولكن التمهيد لها بدأ بواسطة هؤلاء المتسللين فى محاولات إستقطاب بعض من بدو سيناء بالأموال التى كانت توزع عليهم ببذخ لتسليحهم وإثارة أجواء من الإضطراب والفوضى فى سيناء، ولإثارة الشارع المصرى ضد النظام الحاكم، وهو ما انعكس فى التظاهرات وحالات العصيان المدنى التى نظمها بدو سيناء عامى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بشكل لم يسبق له مثيل فى تلك المنطقة. بل إن ما هو أخطر من ذلك، ويدل على عمق المخطط العدائى ضد مصر، أنه فى الوقت الذى تحسنت فية علاقة مصر نسبياً مع إيران فى عهد خاتمى، نشطت شبكات الإختراق ووصلت فى عام ٢٠٠٥ إلى التخطيط مجدداً لإغتيال الرئيس مبارك، بمراقبة تنقلاته فى القاهرةوشرم الشيخ، وأدين فيها ضابط بالحرس الثورى الإيرانى - محمد رضا دوست - وحكم علية بالسجن غيابياً، ولكن عميله المصرى محمد عيد دبوس - والمسجون حالياً - اعترف بأن المخابرات الإيرانية كلفته بجمع معلومات والقيام بعمليات تؤدى إلى إفساد العلاقة بين السعودية ومصر، من ذلك تدمير منشآت نفطية وصناعية سعوديّة، كما أثبتت التحقيقات أنه منذ منتصف الثمانينات راحت المخابرات الإيزانية تتصل بتنظيمات متطرفة ومعارضة فى مصر، تم تشيُّع بعضهم، شكلت خلايا مخصصة للعمل فى مصر شارك فيها حزب الله، وقام بتمويل بعضها أثرياء شيعة خليجيون؛ وتم تدريبهم فى إيران ولبنان والسودان وقبرص وسوريا.

- ومع أول ظهور لحسن نصر الله على شاشة فضائية المنار بعد بدء العدوان الإسرائيلى على غزه، كشف عن حقيقة الدور المكلف به فى تلك الأزمة، مستغلاً مناسبة الإحتفال بيوم عاشوراء قائلاً "أن ما سكت حزب الله عنه، وتسامح بشأنه بعد حرب يوليو ٢٠٠٦ بشأن التواطؤ مع المحتل والتيسير لشأنه فى تلك الحرب على لبنان، لن يسكت عنه، ولن يبدى أى تسامح تجاهه فى غزه اليوم". وكان بالطبع يقصد بذلك مصر والسعودية تخصيصاً. فبعد أن إختلق على مصر زوراً وبهتاناً أنها تآمرت على لبنان فى حرب ٢٠٠٦، طرح سؤالاً خبيثاً حاول به التحريض على القيادة المصرية عندما قال "هل يحتاج حاكم مصر إلى أكثر من ٦٥٠ شهيداً لكى يفتح معبر رفح؟"، ثم إنتقل من الإيحاء إلى

التحريض المباشر عندما طالب قادة وضباط الجيش المصرى "أن يخلعوا رتبهم ويتقدموا مسيرة شعبية من ٢مليون مصرى ليفتحوا بصدورهم معبر رفح"، مضيفاً أن الشرطة لن تستطيع أن تقتل أو تتصدى لمسيرة من ٢مليون مصرى، وحتى يفض عن نفسه تهمة التحريض قال: أنا لا أدعو لإنقلاب على السلطة فى مصر فهذا ليس من شأنى". وهو أمر غريب لم يحدث قط من قبل فى عالم الخلافات العربية، حين يشن زعيم حزب المفترض فيه أنه حزب لبنانى عربى، وليس إيرانى الهوى والهوية – حملة إعلامية شنعاء يوجه فيها معظم اللوم والهجوم ليس ضد إسرائيل المعتدية، ولا ضد الدول المحسوبة على حماس ولم تفعل شيئاً لمساندتها، بل ضد المصريين الذين يعلم الجميع حجم التضحيات التى قدموها من أجل القضية الفلسطينية، حيث صوَّر نصر الله المصريين كخونة وعملاء وعديمى الرحمة. بل إمعاناً منه فى العداء ضد مصر يدعو إلى الإنقلاب على النظام المصرى عسكرياً وشعبياً، وهو الأمر الذى أثار غضب المصريين وثائرتهم، حيث أدت مفردات لغة خطاب نصر الله إلى حفز إدراك معاد لمصر لدى بعض المخدوعين فيه عند بعض الجماهيرا لعربية، على نحو بدت معه القاهرة عنواناً للأزمة وليس تل أبيب، وطمس معه الدافع الحقيقى للعدوان وهو تنازع أصحاب القضية، ورعونة حماس السياسية بعد أن باعت إرادتها ومصير شعب غزة لدول محور الممانعة.

- وفى خطاب آخر لحسن نصر الله، بلغ فيه التطاول على النظام المصرى مبلغه عندما وصفه بأنه "نظام مدان، وكاذب وشريك فى حصار شعب عربى ووسيط قهرى غير نزيه يرتكب جريمة تاريخية". ثم وصل فى تهديده وابتزازه الشعب المصرى عندما قال: "إن لم تفتحوا معبر رفح فأنتم شركاء فى الجريمة وفى القتل وفى الحصار وفى صنع المأساة الفلسطينية". وبهذه الأقوال بلغ حسن نصر الله مستوى الحضيض فى الإسفاف السياسى. وقد علَّق مصدر مصرى مسئول على هذه التصريحات تثبت مرة أخرى وبما لا يدع مجالاً للشك عمالته الواضحة للنظام الإيرانى، وأن هذا التطاول على مصر من جانب هذا الرجُل لايمكن فهمه إلا من خلال الإطار الأكبر الذى يأتى فى سياقه، والذى تكشفت ابعاده على مدى الفترة السابقة، ومن خلال مطالبات بعض الفصائل الفلسطينية لمصر بإسقاط معاهدة السلام المبرمة مع إسرائيل وتوريط مصر فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل. كما أن المخطط الذى رمى إليه نصر الله بشأن فتح معبر رفح للأفراد والسلاح ودعم ما يطلق عليه "خيار المقاومة" كان أمراً مكشوفاً لدى مصر منذ البداية، ولم يكن من الوارد للحظة أن تنساق مصر وراء حفنة من المغامرين السذج الذين لايتمتعون بأى خبرات سياسية ودولية، والذين يتاجرون بدماء المدنيين الأبرياء لمصلحة أطراف إقليمية محددة تعبث بمصائرهم وتستخدمهم مثل عرائس المريونيت يتخفون وراءها للمناورات السياسية مع قوى كبرى وليكونوا وقوداً فى مواجهات مع

إسرائيل لمصلحة قضايا بعيدة كل البعد عن القضية الفلسطينية الأساسية. وأوضح المسئول المصرى أن ما ردده نصر الله بشأن الدور "القهرى" للوساطة المصرية بين إسرائيل والفلسطينيين إنما يكشف عن مرارة دفينة لدى كل الموتورين الذين لم تفلح تجاوزاتهم فى حق مصر على مدار العدوان الإسرائيلى على غزه فى تحقيق أمانيهم البائسة بإستبدال الدور المصرى المحورى فى القضية الفلسطينية الذى يمليه التاريخ وتعززه الجغرافيا، مشيراً إلى أن نصر الله مازال يطلق التصريحات البالونية، ويسعى من مخبئه ومن خلال الحنجرة عالية النبرة لتقديم ما يعتقد أنه دعم للفلسطينيين متوهماً أنه يستطيع أن يخدع الجماهير وإقناعها بأن هذا هو الدعم الحقيقى للفلسطينيين، وحيث تقرر له ألا يقوم بأى دور فى تلك المأساة إلى فى هذا الإطار، ودون أن يتجاوزه بشعرة حتى لايربك حسابات الأطراف التى تحركه. وقال المسئول المصرى أن الصراع الذى أشار إليه نصر الله بين تيارين فى المنطقة هو حقيقى، ولكن بين تيارين أحدهما أدمن ثقافة اللهو بالدماء وبحياة الأبرياء على غير هدى تأسيساً على حسابات مملاه من الخارج. والآخر يهدف إلى البناء والسلام والإستقرار وحقن الدماء دونما تفريط فى الحقوق كما يدعى أشاوس المقاومة. وأضاف أن مصر سوف تظل على سياستها ولن تلتفت للحظة لتجاوزات هؤلاء، وستبقى على عهدها دعماً لإخوانها الفلسطينيين وسنداً لقضيتهم العادلة وحفظاً لحياتهم وحقهم فى غد أفضل.

- ومن الدلائل البارزة على التخطيط المشترك بين حزب الله وسوريا وإيران وحماس وقطر، أن حسن نصر الله طالب فى خطابه الرئيس اللبنانى ميشيل سليمان بأن يذهب فوراً إلى قمة الدوحة ملبياً دعوة أميرها، ومذكراً الرئيس سليمان بأنه رئيس توافقى، بمعنى أن حزب الله ضمن من ساهم فى إنتخابه. وعندما فشلت قطر فى جمع النصاب اللازم لقمتها المقترحة، وعقد بدلاً منها إجتماعاً بمن حضر، ثم انعقدت القمة العربية الإقتصادية فى الكويت، عاود نصر الله الهجوم على مصر وتخوينها بلغة لا تصدر عن رجل يؤمن بوحدة الصف العربى، ومن هنا كان لافتاً حديث نصر الله عن بيان قمة الكويت الختامى، حيث انتقد البيان بالقول أنه دون سقف الدوحة، أو مبادرة المصالحة السعودية. وبالطبع لاغرابة فى أن يبدى نصر الله رأيه فى قمة الدوحة على إعتبار أن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد كان من بين الحضور فيها، لكن السؤال الذى فرض نفسه وطرحه المراقبون هو ما علاقة زعيم حزب الله بالقمم العربية أو الجامعة العربية، خصوصاً أن نصر الله سبق له أن تفاخر بكونه فرداً فى حزب الولى الفقيه فى إيران، كما سبق له أن بشرنا فى أحد خطاباته أثناء العدوان على غزة بفشل الأنظمة العربية وجيوشها النظامية. ويومها قال نصر الله أن المقاومة هى الخيار، وبالطبع كان يقصد "جيوش الحرية" التى أعلنت عنها إيران، والحقيقة الثابتة أن "جيوش الحرية" الإيرانية لم نشاهدها إلا عندما ارتدت على أوطاننا العربية فى إنقلاب غزه فى يونيو ٢٠٠٧، وفى إنقلاب

بيروت فى ٩مايو ٢٠٠٨. ومن التناقضات العجيبة التى ارتسمت بها سياسة حزب الله، أنه بينما يرفع شعار المقاومة ويتاجر به، ويهاجم مصر بدعوى أنها تعرقل أعمال المقاومة، نجده يعترف قائلاً بالحرف الواحد: "لا حل للقضية بدون تفاوض مع إسرائيل"، وأنه "سيلتزم بضبط النفس ضد إستفزازات إسرائيل". وهو ما يعنى ضبط النفس عنده فى جنوب لبنان، وتهييج النفوس عندنا فى مصر وهو نفس التناقض الذى وقع فيه نصر الله عندما تحدث فى خطابه يوم ٢٠٠٩/١/٧ قائلاً أن المشروع الأمريكى - الإسرائيلى يهدف إلى تقسيم فلسطين بأن تذهب غزه لتديرها مصر، والضفة لتديرها الأردن، نطق نصر الله بهذا بعد أسبوع من خطاب الرئيس مبارك والذى تحدث فيه عن هذا التقسيم والهدف الإستراتيجى لتلك الحرب، وأسباب عدم فتح معبر رفح، فجاء حسن نصر الله ليعترف بنفسه بالمشروع المستهدف تحقيقه، وليدرك من يسمعون له ولأمثاله ممن يدّعون البطولات أن مصر التى لاتبحث عن بطولة، بل تهدف فى تحركها مصالح الفلسطينيين وحدهم، ليتهم يستمعون إلى صوت الحق، ويدركون حقيقة نصر الله بأن ولاءه الأول والأخير ليس للبنان، أو لأية دولة عربية بل لإيران.

- لقد أثبت نصر الله خلال حرب غزه أنه ميكيافيللى من الدرجة الأولى، وأبرز معالم الميكيافيللية أن الغاية تبرر الوسيلة، لذلك فهو يفعل عكس ما يقول. ومن أبرز شواهد هذه السياسة أثناء حرب غزه أنه بينما أكثر فى خطبه من الدعوة إلى المقاومة وفتح المعابر امام المقاومين الفلسطينيين لإمدادهم بالسلاح والعتاد لقتال الإسرائيليين، نجده يحجم عن إطلاق طلقة واحدة عبر الحدود الجنوبية للبنان ضد شمال إسرائيل، وعندما انطلقت أربعة صواريخ مجهولة المصدر ضد المستعمرات الإسرائيلية من جنوب لبنان، انتفض مذعوراً متنصلاً بصلابة من المسئولية، متهما أطرافا أخرى يريدون توريط حزبه فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، متعهدا بالبحث عن المسئولين عن ذلك ومحاسبتهم. وعندما سارعت إسرائيل إلى طمأنة حزب الله بأنه متهم أقرب إلى البراءة، وأن لدى إسرائيل قناعة شبه أكيدة أن حزب الله ليس مسئولا عن إطلاق الصواريخ، وجدت هذه التبرئة استحسانا وارتياحا وهدوءاً وسلاما لدى ميليشيات حزب الله فى لبنان. ومن مظاهر الميكيافيللية التى يمارسها حزب الله أيضا بوعى كامل، أنه فى إطار متاجرته بشعار المقاومة التى يتعيش منها، ولكى يدعم نفوذه داخل لبنان وخارجها فى العالم العربى، وبعد أن أغلقت جبهة جنوب لبنان فى وجهه بفعل قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وتواجد قوات اليونيفيل الدولية، حدث إنفصال جغرافى بين مواقع حزب الله فى جنوب لبنان وبين شمال إسرائيل، وكان على هذا الحزب أن يبحث عن عدو آخر فى الداخل وفى الخارج يشارك إسرائيل فى تحملها عداء الحزب. ذلك أن حزب الله بوضعه بعد حرب لبنان لا يمكنه الاستمرار بما هو عليه دون وجود عدو أو على الأقل خطر أو مهمة قومية يسعى لإنجازها تبرز

تميزه فى الساحة اللبنانية، فوجد فى البداية ضالته فى الساحة اللبنانية الداخلية التى أشعلها ضمن جبهة المعارضة (٨ مارس) وفى جماهير السنة الذين هاجمتهم ميليشيات حزب الله يوم ٩ مايو وأفرغت فيهم كل ما نفوسهم من كراهية وحقد طائفى دفين، أفصحت عنه فى عمليات القتال والحرق والتدمير التى مارستها هذه الميليشيات ضد جماهير السنة ومنازلهم ومنشآتهم. إلا أن انفراج الأمور فى تلك الساحة قد أعاد الحزب إلى البحث مرة أخرى عن عدو. وهنا انفجرت الحرب الهمجية الإسرائيلية على قطاع غزة، فوجد فيها الحزب المهمة القومية التى يمكنه من خلالها الإدعاء بأن الحرب مستمرة مع إسرائيل، فكان أن إستدعى معاداة مصر محاولا فى البداية تأليب الشعب المصرى على قيادته السياسية بدواعى نصرة الشعب الفلسطينى عن طريق الخطابات التلفزيونية، دون التجرؤ لإشعال جبهة جنوب لبنان مع إسرائيل تخفيفا عن الشعب الفلسطينى، وكما هو معروف فقد فشلت هذه المحاولة التى قوبلت ليس بالاستنكار ولكن أيضا بالتهكم من جانب المصريين ومعظم العرب.

- واستمراراً للنهج الميكيافيللى لحزب الله فى البحث عن عدو واستغلاله لتحقيق أهدافه، وأهداف أسياده فى طهران، وتنفيذا لتوجيهاتهم لم يتورع نصر الله عن تشكيل خلية تابعة له من مخربين يبعث بهم ليتسللوا عبر الحدود المصرية ليكونوا أداته فى تنفيذ مخططاته ضد مصر. وهو ما كشفت عنه أجهزة الأمن المصرية فى العاشر من إبريل ٢٠٠٩، وجاء فى بيان للنائب العام اتهم فيه ٤٩ شخصا يقودهم اللبنانى سامى شهاب، هم ٣٥ مصريا و٧ فلسطينيين بينهم إثنان من غرب الداخل وسودانيان يعملان فى تجارة السلاح وسورياً ولبنانيان، دخلوا القاهرة بجوازات سفر مزورة بالانضمام إلى حزب الله، ونشر الفكر الشيعى، والشروع فى القيام بأعمال عدائية فى مصر. واتضح من التحقيقات واعترافات المتهمين أن العملية المكلفين بها فى مصر تأتى فى إطار خطة حزب الله للانتقام من اغتيال مسئول الاستخبارات والعمليات فى الحزب (عماد مغنية) الذى اغتيل فى دمشق فى ١٤ مارس ٢٠٠٧ على أيدى عملاء للموساد الإسرائيلى؛ وأن قيادة حزب الله قررت أن يكون ميدان الانتقام من إسرائيل فى مصر، وذلك باغتيال سياح إسرائيليين فى سيناء، وضرب بواخر شحن إسرائيلية أثناء مرورها فى قناة السويس، وإثارة عمليات تخريب داخل العمق المصرى، وان تنفيذ العمليات سيتم بتفجيرات انتحارية، وعمليات اغتيال، وسيارات ملغومة، وزرع عبوات ناسفة فى الفنادق والمنشآت العامة المهمة، وأن تنفيذ هذه العمليات مخطط لها أن تتم فى عدة أماكن فى وقت واحد، يستتبعها صدور بيان من قيادة حزب الله تؤكد فيه مسئوليتها عن هذه العمليات رداً على مقتل قائدها العسكرى (عماد مغنية)، وأن الذى تولى المسئولية بعده هو طلال حمية. واتضح أيضا أن سامى شهاب هذا تابع لفرع الاستخبارت فى حزب الله، ويعمل تحت قيادة محمد قبلان مسئول دول

الطوق فى هذا الفرع، وأنه تردد على مصر عدة مرات للإشراف على تكوين الخلية وتسليحها واستعدادها لتنفيذ المهمة المكلفة بها، وأن هذا العمل بدأ فى عام ٢٠٠٥ واستمر حتى إلقاء القبض على شهاب فى ٢٥ نوفمبر الماضى، وقبل اندلاع أحداث غزة بشهر تقريبا، وهو ما ينفى ارتباط تلك القضية بأى توتر نشب بين السلطات المصرية وحزب الله إبان العدوان الإسرائيلى على غزة، ويؤكد من جهة أخرى أن التآمر على مصر من قبل حزب الله قديم وحديث فى آن واحد، ومخططاته موضوعة من قبل هذا الحزب وأسياده فى إيران منذ سنوات.

وإزاء إنكشاف هذا المخطط التآمرى على مصر لم يملك حسن نصر الله سوى المسارعة بالاعتراف بمسئولية حزبه عن هذه الخلية، وأن سامى شهاب هو عضو فى حزب الله، أرسله الحزب فى مهمة لوجيستية لتقديم مساعدات عسكرية للمقاومين التابعين لحماس فى قطاع غزة، وهو ما لا يستحى الحزب من الاعتراف به، وأن عدد أعضاء الخلية هم عشرة فقط، محاولا بذلك نفى الاتهامات التى وجهها النائب العام لـ٤٩ شخصا فى الخلية التى يتزعمها شهاب. وزعم نصر الله فى اعترافه أن ما قام به المتهم شهاب هو مفخرة له وإدانة للنظام المصرى الذى كان - فى رأى نصر الله - أن يقوم بهذه المهمة، واعتبر نصر الله أن كل التهم التى وردت فى بيان النائب العام المصرى محض إفتراء ولا شئ منها صحيح وهدفها إثارة الشعب المصرى ضد حزب الله، وأرجع نصر الله إثارة مصر لهذه القضية إلى موقف حزب الله لجهة ضرورة فتح معبر رفح وعدم تجاوب النظام المصرى مع هذا الأمر، مما استوجب إدانته لمشاركته فى حصار غزة، ثم نفى أن يكون للحزب أى توجهات أو نوايا لتهديد الأمن المصرى، داعيا إلى معالجة الموضوع بهدوء، ولم ينس نصر الله فى كلمته أن يهاجم رؤساء تحرير الصحف المصرية وكذلك الإعلام فى دول خليجية ويتهمهم بالعمالة. وفى موضع نشر الفكر الشيعى نفى أن يكون لحزب الله أتباع ينشرون الفكر الشيعى فى أى من البلدان العربية، أو تدريب عناصر معارضة مثل الحوثيين فى اليمن أوالشيعة فى البحرين.

وقد رد مصدر مصرى مسئول على حديث أمين عام حزب الله بأن اعترافاته واللغة التى تحدث بها تعنى أن حزب الله يريد أن يدخل مصر والمنطقة فى إطار سياسة حزبه، التى قد تدفع لتلاحم المقاومة اللبنانية مع الفلسطينيين لتحقيق مصالح إيران التى تريد شغل العالم للتفرغ لبرنامجها النووى، وأضاف أن نصر الله يريد جر مصر لهذا الوضع والدخول فى مثل هذه التداعيات الكارثية، وهذا لن يحدث، مشيرا إلى أن أمين حزب الله "إستهان واستهزأ فى حديثه بالشباب اللبنانى الذى دفع به ليقدم مساعدات للفلسطينيين فى غزة. وأنه بزعم مساعدة المقاومة أدخل عناصر من حزبه لمصر لاستخدام أراضيها لأغراض غير بريئة، وأن مصر (ليست وكالة من غير بواب)، كان نصر الله يتمنى أن يجعل مصر ساحة صراع سياسى وطائفى مثل لبنان، لكنه تبين أن الدولة المصرية ليست

ساحة يلعب عليها آخرون". واعتبر مراقبون سياسيون فى مصر أن اعتراف نصر الله بأن المتهم الرئيسى فى هذه القضية ينتمى لحزبه يعد "وقاحة وصفاقة سياسية من الدرجة الأولى لا ينبغى السكوت عليها، وعلى حسن نصر الله أن يدفع ثمن ما يقوله وما يدفعه، فهو ليس مسئولا عن شعب فلسطين ولا عن غزة أكثر من مصر". وتساءل الكثيرون كيف يمكن لنصر الله أن يسمى استهداف قناة السويس والسفن التى تعبرها نضالا وليس تدخلا فى شئون مصر؟، وأن يقتل أجانب على أرض مصر ويطلق على ذلك نضالا ولا يعتبره تدخلا فى شئون مصر؟ ولقد بلغ نصر الله حد الصفاقة حين تساءل "بعد هذه الحملة هل اطمأن النظام المصرى على أن عملية قلب النظام قد انتهت" وهو سؤال تحريضى استفزازى ساذج وسخيف ولا يليق به ولا بغيره أن يطرحه، بل يكشف عن مكنون نفسه الحاقدة على مصر. ثم لم يلبث نصر الله فى كلمته أن ارتدى ثوب المسكنة حين تساءل: "هل استطاعت الحملة المصرية أن تشوه صورة حزب الله؟! ثم أجاب بالنفى. كما لم ينس نصر الله فى كلمته التى اعترف فيها بجرمه أن يستمر فى تطاوله على مصر عندما زعم كذبا أن حملة الهجوم التى شنتها وسائل الإعلام المصرية عليه لم تُعد لمصر مكانتها ودورها، زاعما أن الهجوم عليه لم ينقذ النظام المصرى من "كربته"، وهى نفس النغمة التى يلوكها المحرضون فى الداخل والخارج. وقد رد كثير من الكتاب والمعلقين والإعلاميين على كلام نصر الله متسائلين بدورهم: من الذى نصَّب نصر الله "ولى أمر" المنطقة ليرسل عملاءه هنا وهناك، وهل بلغ الاستخفاف بالعقول إلى درجة أنه يحاول أن يلبس جريمة غير شرعية ثوب الشرعية والمقاومة؟ وأن النظام المصرى ليس "مكروبا" على حد وصف نصر الله له، بل على العكس فإن حسن نصر الله هو المكروب الذى يشعر بالورطة والأزمة بعد أن كشفت مصر جريمته حين استباح أوطان الآخرين. وأن مصر دولة مؤسسات يحكمها دستور وقانون، وليست أرضا يقتطعها أحد بعيدا عن سلطة الدولة مثلما يفعل هو فى جنوب لبنان والضاحية الجنوبية من بيروت. وأن مصر ليست مهمومة به ولا بحزبه، فهو الذى شوّه صورته وصورة حزبه بعد انكشاف الجرائم التى ارتكبها فى حق الكثير من الدول العربية، وخاصة فى لبنان، فصورة نصر الله وحزبه مشوّهه أصلا وبدرجة كافية وليست بحاجة إلى مزيد من التشويه، وأنه هو الذى يشوه نفسه بنفسه، أما مصر والمصريين فلا يعنيهم إلا سلامة وأمن وطنهم وعلاقات حسن الجوار مع اشقائهم وجيرانهم، والاحترام المتبادل بين الدول والشعوب، وكلها مبادئ وقيم رفيعة لا يفهمها ولا يتعامل بها حزب الله العميل للولى الفقيه فى إيران. وأن مكانة الدول لا تكتسب بالفتونة والبلطجة واغتصاب الشرعية وإرسال العملاء والمخربين إلى الدول الأخرى، بل تكتسب مكانتها بالدورالذى تلعبه على المسرح العربى والإقليمى والدولى، وأن مصر لا تنتظر شهادة من أحد بأهمية دورها فى المنطقة، فهو دور يسعى إليها ولا تسعى هى إليه، وهو أيضا مفهوم

لا يفهمه نصر الله ومن هم وراءه. أما ما ذكره نصر الله عن الوساطة والتهدئة لحل هذه الأزمة، فإنه يكون مخطئاً إذ تصور أن مصر يمكن أن تتفاوض أصلا معه أو مع أمثاله، فمصر لا تتفاوض إلا مع دول وحكومات وليس مع أحزاب أو حركات وتنظيمات مسلحة تغتصب السلطة فى بلادها. كما أن مصر لا تتسامح فى أمنها واستقرارها، وأن جريمة نصر الله لا تغتفر ولا يمكن التسامح فيها لأن الأمن القومى المصرى ليس لعبة يلهو بها الآخرون ثم يطلبون الصلح والتسامح. أن هذه القضية برمتها فى أيدى القضاء المصرى العادل والنزيه ليقول كلمته فيها.

ولقد اتضح جليا بعد انكشاف هذه المؤامرة أن حسن نصر الله ومن هم وراءه لا يريدون فتح معبر رفح فقط، بل فتح الحدود كلها بين غزة وسيناء، وبما يسمح بدخول وخروج الأسلحة والأموال والمتفجرات والمخدرات، وبما يسمح للأصابع الإيرانية أن تعبث بالأمن القومى المصرى، وحتى تظل مصر مثخنة بالجراح والمشاكل، ومشغولة عن قضاياها الداخلية والخارجية. فلا توجد علاقة بين المقاومة فى غزة وما كشفت عنه التحقيقات عن امتداد نشاط خلية حزب الله فى مصر إلى القاهرة ومدن فى الصعيد ومحاولة استقطاب عناصر من عدة مناطق فى مصر، ولا توجد علاقة بين المقاومة وعمليات شراء عمارة سكنية كاملة فى القاهرة وعدة محلات تجارية وفيلات فى مناطق دهب ونويبع ورفح والسويس، منها فيلا على المجرى الملاحى للقناة.

لقد أصبح جليا أن حسن نصر الله يؤدى وظيفة بعيدة تماما عن مصالح لبنان، حيث يخترق الدول وحدودها ويستبيحهما لخدمة مشروع إيران. وهو ما يفسر حالة العداء التى هو فيها ضد مصر والبحرين واليمن والمغرب، وهو ما يؤكد أن المقاومة التى يزعمها انتقلت من محاربة إسرائيل وتحرير الأرض إلى محاولات التخريب وهز استقرار الدول العربية تنفيذا للأجندة الإيرانية التى تقضى بالتدخل فى شئون البلدان العربية من خلال وكيلها بالمنطقة (حزب الله). كما برز التناقض واضحا فى كلام حسن نصر الله عندما يزعم بأنه لا يتدخل فى مشاكل الدول العربية سياسيا وعسكريا وأمنيا، وهى كذبة كبرى بدليل تحريضه السافر للقوات المسلحة المصرية وللشعب المصرى، ونفس الشئ فعله فى البحرين، كما ساند الحوثيين فى اليمن، ونشر أفكاره الشيعية فى المغرب. ناهيك عن أفرع حزب الله الخليجية التى أنشأها ودربها فى العراق تعيث خرابا وفساداً فى دول الخليج العربية، والتى تمثلت فى كتائب حزب الله الكويتية، والبحرينية، والإماراتية، والسعودية، و..إلخ. وهو ما ظهر فيما أذاعته قناة المنار من نعى حزب الله الكويتى لعماد مغنية عقب اغتياله فى دمشق، وتأكد أيضا فى اعترافات أحد قياداته فى العراق (على موسى دقدوق) من أنه موفد من قبل الحزب فى لبنان لتدريب كوادر فرع الحزب فى العراق، كما سبق وأن وجَّه الرئيس اليمنى عبد الله صالح اتهاما صريحا ضد حزب الله بأنه يدعم الحوثيين الشيعة فى اليمن.

وكان وزير داخلية البحرين قد سبق وأن وجه إتهاما صريحا لحزب الله بتدريب وتسليح ونقل خلية شيعية من سوريا لتنفيذ عمليات تخريبية فى المنامة.

- لذلك لم تكن محاولات اختراق حزب الله لمصر هى الأولى فى تاريخ هذا الحزب، فقد شهدت العديد من الدول العربية محاولات وعمليات إرهابية مماثلة، منها فى السعودية باستغلال شيعة القطيف الذين ثاروا عقب ثورة الخومينى ١٩٧٩ رافعين شعارات مناهضة للحكومة السعودية ومؤيدة للثورة الإيرانية، ومالبثوا أن شكلوا منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية فى نفس العام، ثم عدل اسم المنظمة فى عام ١٩٩٠ إلى "الحركة الإصلاحية الشيعية فى الجزيرة العربية" انطلاقا من مبدأ التقيه وبحثا عن قبول شعبى، ثم أنشأ "حزب الله الحجازى" دوراً للطباعة والنشر اغلقت عام ١٩٩٣ فيما لا تزال قيادات التنظيم تعمل فى الخارج، حيث أصدر بيانا فى ٢٠٠٩/٢/٧ استهجن فيه ممارسات السلطات السعودية ضد الشيعة على حد تعبير البيان. ناهيك عن العمليات الإرهابية التى قام بها حزب الله وكالة عن إيران وبالتنسيق مع الحرس الثورى الإيرانى؛ منها محاولة إثارة الفتنة بالمظاهرات فى موسم الحج عام ١٩٨٧، وتفجير مجمع سكنى وصهريج ضخم فى مدينة الخُبر فى ١٩٩٦/٦/٢٥ وقتل فيه ١٩ أمريكيا وجرح ٢٧٢ من جنسيات مختلفة. ولم تكن الكويت أيضا بعيدة عن الاستهداف، فقد ذكر على الصادق فى كتابه (ماذا تعرف عن "حزب الله") أن تنظيم حزب الله بدأ فى الكويت فى أوائل الثمانينات تحت مسميات مختلفة منها "طلائع تغيير نظام الجمهورية الكويتية" و"تنظيم الجهاد الإسلامى" و"صوت الشعب الكويتى الحر" معتمدا على عناصر شيعية كويتية تم تجنيدها خلال دراستهم فى الحوزة العلمية فى قم بإيران. وفى النصف الأول من عام ١٩٨٣ قام حزب الله الكويتى باختطاف طائرة ركاب كويتية على متنها ٥٠٠ راكب وتوجه الخاطفون بها إلى مطار مشهد الإيرانى، وكان قائد هذه العملية هو عماد مغنية نفسه، وقتل فيها ٤ من الركاب وألقى بهم من باب الطائرة، كما كان عماد مغنية نفسه وراء محاولة اغتيال أمير الكويت وتفجيرات وقعت فى مدينة الكويت عام ١٩٨٦ رداً على معاونة الكويت للعراق فى حربه ضد إيران. وفى عام ١٩٩٦ اكتشفت قوات الأمن الكويتية قيام حزب الله الكويتى بشراء وتجميع أسلحة خلفتها القوات العراقية بالكويت وتهريبها إلى حزب الله البحرينى فى إطار خطة طويلة الأمد لإحداث انقلاب موالى لإيران فى البحرين. ولم يكن حزب الله البحرينى بعيدا عن قبضة السلطات البحرينية عندما اعترف على أحمد كاظم التقوى أحد قيادات التنظيم البحرينى بأن اجتماعا مع ضابط المخابرات الإيرانى أحمد شريعى تم فيه عرض خطة تهريب الأسلحة إلى البحرين عن طريق البحر بهدف قلب نظام الحكم فى البحرين بالقوة العسكرية وإقامة حكومة شيعية موالية لإيران. وكانت محاولات إثارة الفتنة فى البحرين وقد صاحبتها حملة تحريض إعلامى إيرانى تدعو شعب البحرين

إلى التمرد على الدولة والطعن فى شرعيتها وقراراتها، ومن مظاهر هذه الفتنة إعلان إذاعة طهران فى ١٩٩٦/٢/١٣ عن وقف الحركة التجارية لمدة يومين. وفى ١٩٩٦/٢/١٥ دعت نفس الإذاعة الشعب البحرينى لعدم الاحتفال بعيد الفطر، ثم تطورت الدعوة إلى مطالبات وتحريض على العصيان المدنى والأضراب عن الاحتفال بعيد الأضحى، وفى ١٩٩٦/٣/٢٢ قالت إذاعة طهران أن الحكومة البحرينية لن تستطيع أن تقاوم أمام مطالب الشيعة فى البحرين، قاصدة مطالب الشيعة بقلب نظام الحكم. فهل يختلف هذا التحريض ضد نظام الحكم فى البحرين عن التحريض الذى شنه حسن نصر الله ضد نظام الحكم فى مصر خلال العدوان على غزة، والذى بلغ حد مطالبة الشعب المصرى بالعصيان والجيش بالتمرد؟ وكانت مجلة الوطن العربى قد نشرت فى عددها ٢٠٠٦/١٠/١١ تصريحات لوزير الإعلام البحرينى قال فيها أن حزب الله فى البحرين قام بتدريبات عسكرية فى معسكر الحرس الثورى بـ"كرج شمال طهران"، وأن المجموعة التى تم تدريبها نقلت إلى لبنان. أما فيما يتعلق بالشأن اللبنانى، وبجانب ما سبق الحديث عنه من محاولات حزب الله تحقيق السيطرة الكاملة على لبنان سياسيا وأمنيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا، فقد أثبتت التحقيقات التى أجرتها الأجهزة الأمنية فى مصر فى شأن مؤامرة حزب الله الأخيرة، أن أجهزة رسمية فى وزارة الخارجية اللبنانية قد تواطأت مع حزب الله فى جريمته هذه، حيث تم استخدام أختام رسمية لبنانية سليمة للتصديق على أوراق مزورة قدمها عملاء حزب الله ليتمكنوا بها من الحصول على جوازات سفر رسمية، رغم أن الأوراق التى قدمت إلى الأجهزة اللبنانية المختصة كانت غير سليمة، والبيانات التى تحويها كلها خطأ باستثناء الجنسية اللبنانية فقط، ولولا تورط محمد يوسف منصور - واسمه الحركى سامى شهاب - فى خلية حزب الله لما أمكن للسلطات المصرية أو أى أجهزة أمنية تابعة لدولة أخرى اكتشاف أن جواز السفر السليم صدر باسم مزيف. كما أن التوكيل الصادر عن شقيق سامى شهاب لمحامى مصرى للدفاع عنه فى القضية صدر بالطريقة نفسها، فقد كان معتمدا من الجهات الرسمية فى لبنان فى حين أقر المتهم سامى شهاب بأنه ليس له أشقاء باسم وليد الصادر باسمه التوكيل؛ وعلى ذلك فإن التوكيل صدر من شخص وهمى، ومع ذلك تمت المصادقة عليه رسميا من قبل وزارتى الخارجية والعدل اللبنانيتين، الأمر الذى يؤكد اختراق حزب الله لهاتين الوزارتين؟

وفى شأن علاقة حزب الله بالدولة اللبنانية، يقول المفكر الشيعى اللبنانى هانى فحص أنه منذ أصبح حزب الله حزبا، وأصبحت المقاومة الشعار الذى يتخذه ليغطى به على جناحه العسكرى، إبتدأ يجاهر فى خطاباته بخلفياته وأهدافه البعيدة. فظهر فى حديثه الموقف السلبى من الدولة اللبنانية، بل إنه كان يعد نفسه بديلا عنها، كما ظهرت أيضا تأثيرات النموذج الإيرانى. وقد استمرت هذه الحالة حتى أواخر الثمانينات عندما دخل الحزب فى معركة مسلحة مع حركة أمل أثبت فيها أنه القوة الشيعية

الأقوى، ثم جاء إتفاق الطائف ١٩٨٩ ليبدأ الحزب فى الدخول فى عملية بناء الدولة وليخفف منْ حدة خطابه الأيديولوجى، ودخل الحزب بعد ذلك معركته المصيرية مع إسرائيل ليحظى باحتضان شعبى لبنانى، وليقترب من أجهزة الدولة إلى أن أصبح فى السنوات الأخيرة ضمن تركيبة الحكومات المتعاقبة. إلا أن هذه التطورات لم تلغ طموحات الحزب الذى ركز على شيعيته أكثر من إسلاميته مما جعل الآخرون يعتقدون أن اتجاهه نحو تحقيق غلبة شيعية فى الدولة اللبنانية من دون تقويضها هو نوع من السعى للدولة البديلة أو الدولة الموازية. والمؤشرات عديدة على هذا السعى للدولة البديلة أو الدولة الموازية، فمؤسسات الحزب مستقلة عن الدولة ليس فقط العسكرية بل الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية، كما أن الحزب برغم تأكيداته المستمرة أنه لن يوجه سلاحه نحو الداخل، فإنه سيطر بالقوة على بيروت فى أقل من ٦ ساعات فى ٩ مايو ٢٠٠٨ لمجرد أنه شعر بأن نظام الاتصالات التابع له مهدد، ورغم ما ارتكبته ميليشيات الحزب من جرائم قتل وتخريب ضد مقارات الأحزاب التى تمثل الأكثرية فى البرلمان، وفى تصريح أخير له اعتبر نصر الله أن هذا اليوم - ٩مايو - "يوما مجيدا من أيام لبنان"، وأضاف "أن العقول والنفوس والإرادات التى هزمت أقوى جيش فى هذه المنطقة (يقصد حرب صيف ٢٠٠٦) يدعمها أقوى جيش فى العالم، قادرة على ادارة بلد أكبر مائة مرة من لبنان".

- ومن أجل دعم مركزه داخل الدولة اللبنانية فيما بعد انتخابات يونيو ٢٠٠٩ والتى هزم فيها هو وحلفائه، دخل حزب الله فى تحالف مع واحد من أكبر الأحزاب المسيحية فى لنبان، وهو التيار الحر الذى يقوده ميشيل عون. وكان حزب الله بذلك قد قطع شوطا طويلا فى سيطرته - بل سرقته - للدولة اللبنانية. وكانت البداية والانطلاق شعار المقاومة التى احتكرها لنفسه فى جنوب لبنان، ومنع فصائل المقاومة الأخرى السُنّية والفلسطينية بالقوة من ممارسة العمل ضد إسرائيل إنطلاقا من جنوب لبنان، بحيث بات حزب الله هو صاحب الحق الوحيد فى الحديث عن المقاومة. ولم يمض وقت طويل حتى أصبح هذا الحزب القوة المسلحة الوحيدة فى لبنان متفوقا فى ذلك على الجيش اللبنانى فى ذاته. ومع السلاح جاءت السيطرة على أجهزة المخابرات وأنظمة الاتصالات والمطار والجوازات والجنسية ووزارة الخارجية والداخلية والعدل حتى يحصل على جوازات السفر والتأشيرات الشرعية والتوكيلات التى يريدها فى عملياته، واكب ذلك هيمنة كاملة على الأرض فى جنوب لبنان والضاحية الجنوبية من بيروت، حيث لا يستطيع أحد دخولهما بدون تصريح من حزب الله. ولم يكتف بذلك بل ومن خلال تحالفاته مع أحزاب المعارضة أحدث شللا كاملا فى أعمال مجلس الوزراء من خلال سحب وزرائه من الحكومة واستخدام الفيتو على قرارات الأغلبية فيما عرف بـ(الثلث المعطل). كما نجح أيضا فى تعطيل أعمال مجلس النواب، حتى أنه نجح فى تعطيل

انتخابات رئيس للبنان مدة عامين، بل واحتل بميليشياته وسط بيروت لأكثر من عام معطلا الحياة الاقتصادية فى وسط العاصمة. وخلال جلسات الحوار التى جرت عبر أكثر من عامين بين القوى السياسية فى لبنان، رفض حزب الله تسليم سلاحه للجيش، كما ماطل حول رسم إستراتيجية دفاعية مشتركة مع كل الشركاء اللبنانيين يكون الجيش اللبنانى هو محور تفنيذها.

لذلك عندما تحرك حزب الله وزرع خليته فى مصر لم يكن يعتقد أنه يفعل شيئاً شاذا عن تقاليده، هو يرى نفسه حركة مقاومة يحق لها مالا يحق لغيرها من إنتهاك لسيادة الدول وخرق لقوانينها. فهو يرى نفسه فوق الجميع ومتعالياً عنهم بما يظنه فى نفسه بالنقاء الإلهى وبالشرف الاستثنائى مستغلا لاسم الله تعالى ومدعيا انتصارات إلهيه، متكئا فى هذا الاستثناء على سلاحه وجنوده العقائديين، ومساندة إيران له ممثلة بحرسها الثورى - وفيلق القدس المسئول عن العمليات الخارجية للحرس الثورى - والولى الفقيه الذى يسبح به نصر الله ليل نهار متطلعا لرضائه. وعليها - وطبقا لمفهوم نصر الله - لا يجوز تطبيق المعايير الأرضية العادية على هذا الحزب لأنه قدم سابقة فى التاريخ فى جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ تشفع له كل شئ يعمله.

وإذا كان حزب الله قد عرّف نفسه بصراحة وعلى لسان أمينه حسن نصر الله بأنه يتلقى تعليماته من إيران، ويشهد تاريخه المعاصر على أنه مخلب لإيران على النحو الذى ذكرناه آنفا، وبالتالى فإنه لا تثريب عليه فيما أقدم عليه من تآمر على مصر، حيث لا يمكن أن تنكر على خصمك أن يتآمر عليك، لاسيما بعد أن صنّف نصر الله فى إحدى خطبه أثناء الأزمة نظام الحكم فى مصر فى خانة الأعداء بزعم مشاركته فى حصار غزة، ومن المعروف فى عرف حزب الله وغيره من الأحزاب الدينية المتطرفة أن العدو حلال الدم والمال والعرض، فهم يستحلون حرمات كل مَن يصنفونهم أعداءً لهم.

وليس الاتهام الذى وجهته صحيفة ديرشبيجل الألمانية فى ٢٠٠٩/٥/٢٤ لحزب الله حول مسئوليته عن اغتيال الشهيد رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان الأسبق، ببعيد عن هذا السياق، وذلك بناء عن معلومات حصل عليها المحققون فى هذه القضية. ذلك أن الرئيس اللبنانى الراحل الحريرى كرس حياته فى السنوات الأخيرة لدعم كيان الدولة اللبنانية ومؤسساتها، وهو ما يتعارض مع أهداف وسياسات حزب الله ومن هم وراءه. فما بالك إذا كان الحزب ليس إلا ذراعا عسكرية لطهران.

لذلك لم يكن غريبا أن ترصد إحدى التنظيمات الإيرانية المشبوهة والتابعة لأجهزة الاستخبارات الإيرانية جائزة مليون دولار لمن يقتل الرئيس مبارك، وتعلن عن ذلك فى الصحف الإيرانية والعربية التابعة لطهران لذلك فإن إيران تريد فى المرحلة الحالية - ومن خلال حزب الله وجماعة الإخوان فى مصر - الوصول بمصر إلى إحدى النتائج التالية: إما إسقاط النظام المصرى، وهذا أمر مستحيل، أو زعزعة الوضع الداخلى وإشعاله، وهو أمر ممكن ولكنه مكلف وخطير النتائج، أو

إضعاف النظام السياسى سياسيا من خلال تخويفه وزيادة الضغوط عليه حتى يكف عن مواجهة إيران فى المنطقة، بالنظر للدور الأساسى الذى تلعبه مصر فى مواجهة إيران فى الخليج والسودان وفلسطين والأردن.

- وقد جاءت عملية الهجوم الإسرائيلى الجوى والبحرى ضد قافلة وسفينة سودانية داخل أراضى السودان ومياهه الإقليمية فى البحر الأحمر فى مارس ٢٠٠٩، كانت تحمل أسلحة إيرانية مهربة بواسطة سودانيين إلى حماس، لتمر عبر صحراء مصر الشرقية ثم سيناء ومنها عبر الأنفاق إلى حماس فى قطاع غزة لتكشف وتؤكد على الدور الذى تلعبه إيران وحلفاؤها - خاصة حزب الله - فى تهريب السلاح إلى الأراضى المصرية إلى حماس فى غزة، وما يشكله ذلك من تهديد للأمن القومى المصرى، لأن هذه الأسلحة لابد وأن تخزن أولاً فى الأراضى المصرية قبل أن تنقل إلى غزة، وعندما تخزن فى مصر لا يمكن لأحد أن يتنبأ أين ستتجه بعد ذلك، فقد يكون هدف استخدامها داخل مصر نفسها وضد نظامها الحاكم، وهو هدف أهم فى نظر إيران وحزب الله من أن ترسل إلى حماس بزعم دعم المقاومة واستهداف إسرائيل. ذلك أن حزب الله يسيطر على مناطق كاملة محاذية لإسرائيل، وأنه رغم مزاعمه بأنه يريد استهداف إسرائيل، لا يجرؤ على أن يهرب بندقية واحدة من الأراضى اللبنانية أو السورية إلى الجولان وفلسطين المحتلة المغلقة حدودها منذ عام ١٩٦٧. وبالتالى لايمكن أن ينخدع أحد بحسن النية التى يبديها حزب الله عندما يحاول اختراق الأراضى المصرية وتشكيل خلايا مسلحة سرية إلا فى إطار الصراع الإيرانى فى المنطقة. وهنا يبرز سؤال آخر هو: ما هو دور حماس ومسئوليتها وهى تتعامل بشكل ساذج أو متواطئ مع محور إيران - حزب الله - سوريا؟ فإنكار علاقتها بخلية حزب الله لا يكفى، فهى تظل متورطة سياسيا وأمنيا فى استهداف مصر، بعد أن تجاوزت حماس كل الأصول، وصارت تُستخدم من قبل أطراف لديها أجندة سياسية عدائية ضد كثير من الدول العربية الرئيسية. فالهدف هنا أصبح واضحا وهو مصر وليس تحرير غزة، استهداف مصر بتوريطها فى حرب مع إسرائيل، وهى حرب تتحاشها سوريا رغم أن أرضها محتلة منذ ٤١ سنة، وكذلك يتحاشها حزب الله رغم احتلال إسرائيل لأراضى لبنانية فى مزارع شبعا.

- والغريب فى أمر حزب الله أنه اعتاد على ارتكاب الأخطاء على مدى السنوات الثلاث الماضية ولم يستفد من دروسها، منذ تورطه باختطاف الجنديين الإسرائيليين وما ترتب على ذلك من حرب مدمرة على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. فاحتلاله فى ٩ مايو ٢٠٠٩ مناطق السنة فى بيروت الغربية، ثم استهدافه مصر بعد ذلك .. ثلاث حسابات خاطئة تماما. فمعركته مع إسرائيل كلفته عمليا كل ما جمعه من تأييد عربى ولبنانى فى سنوات سابقة، حيث يحظر على قواته اليوم دخول الأراضى

اللبنانية المحاذية لإسرائيل، أى نحو عشرين بالمائة من أراضى بلاده، كما فرض عليه حظر بحرى مع رقابة دولية أرضية وإسرائيلية جوية، فكان ما زعمه من انتصار إلهى هو فى حقيقته إنتصاراً دعائيا ضخمته الأجهزة الإعلامية. وبعدها بعام هاجمت ميليشيات الحزب مناطق السنة فى بيروت فى أول صدام طائفى صريح، وبذلك فقد جماهير السنة فى لبنان وانقلبوا ضده تماما، حتى أن سنة لبنان رفضوا تأييد حماس فى حرب غزة نظرا لأن حماس صارت اسما مقرونا بحزب الله. ولم يكتف نصر الله بهذين الخطأين فهاجم مصر، أكبر الدول السنية فى العالم العربى. وبذلك هدم نصر الله بنفسه شرعية المقاومة، لاسيما بعد أن اعترف بأنها تقوم بعمل من خارج أراضيها وعبر دولة ثالثة، وإذا كان حزب الله فقد نصف احترام العالم العربى وجماهير السنة فى مايو ٢٠٠٨ عندما اجتاح معاقلهم فى غرب بيروت، فقد نصر الله أيضا شرعيته باكتشاف خليته الإرهابية فى مصر فى إبريل ٢٠٠٩، وبعد أن انكشف قناعه الحقيقى، بل فقد كذلك مقومات الزعامة، خاصة عندما تحلى بفظ القول والفعل. لذلك لم يكن غريبا أن يخسر هو وحلفاؤه فى الانتخابات اللبنانية الأخيرة (يونيو ٢٠٠٩)، والتى بذل جهوداً خارقة هو وحلفاؤه فى لبنان وسوريا وإيران للفوز بها، فقد كانت هزيمته الساحقة ثمرة اخطائه العديدة التى وقع فيها ولم يستفد منها فى تحسين سياسته وسلوكياته.

- والسؤال المهم هنا هو: لماذا يستمر نصرالله فى ارتكاب هذه الأخطاء، بينما يسعى جاهدا للخروج من حيز الطائفة الضيق إلى زعامة إسلامية؟ الحقيقة أنه يكذب على نفسه ويصدقها فى نفس الوقت، فهو يعيش فى قبو تحت الأرض، ولا يصله فقط إلا أقوال رفاقه الذين صوروا له أنه زعيم العالم الإسلامى وبطل الصمود، وأن كلمة منه يمكن أن تهز مصر أو السعودية أو الأردن أو حتى أندونيسيا. هذا إلى جانب سبب آخر، وهو أنه لا يملك أن يغفل عن إتباع سياسة إيران، وما تفرضه عليه من أوامر وتعليمات ملزم بتنفيذها. ومن ثم فهو مُسيَّر تماما فيما يقوله ويسلكه، ولا خيار له فى مناقشة ما يمليه عليه الولى الفقيه فى طهران.
- وقد أشارت تقارير أمنية دولية إلى أن قراءة أجهزة الاستخبارات لقضية خلية حزب الله فى مصر أكبر فى حقيقتها من حزب الله وأبعد من مصر، وتتجاوز بكثير ذريعة دعم حماس. حيث كشفت عن خطة طهران لاختراق العالمين العربى والإسلامى، وتوسيع الخلايا والشبكات العاملة لحسابها على مستوى العالم وتحت اسم جديد هو "التنظيم الدولى لحزب الله"، والتابع مباشرة لمخابرات الحرس الثورى الإيرانى، والمنضوى تحت سلطة "فيلق القدس" الذى يقوده الجنرال قاسم سليمانى المسئول عن العمليات الخارجية للحرس الثورى. وهدف هذا التنظيم الدولى هو تنفيذ المشروع الإيرانى ومساعدة طهران على فرض معادلة جديدة على الأرض استعداداً للمفاوضات الأمريكية - الإيرانية، وما يمكن أن تسفر عنه من صفقة كبرى أو مواجهة عسكرية حاسمة تكون فيها إسرائيل رأس

الحربة. لذلك أكدت التقارير على أن هدف حزب الله من وراء دفع عناصر إلى داخل مصر هو تنفيذ عمليات لزعزعة استقرار مصر وإنشاء خلايا سرية لحساب المخابرات الإيرانية تنفيذا لقرار إيرانى اتخذ على أعلى المستويات، ولخطة إيرانية تشكل مصر جزءا منها. لذلك دعت المخابرات الإيرانية فى فبراير ٢٠٠٩ عقب إنتها حرب غزة إلى عقد اجتماعات سرية فى طهران ضمت عشرات التنظيمات الفلسطينية والعربية والمعارضة للأنظمة الحاكمة كان بينها جماعة الإخوان، حضر بعض هذه الاجتماعات المرشد على خامنئى ورئيس الجمهورية أحمدى نجاد واستمرت لأكثر من أسبوعين أشرف عليها الجنرال سليمانى الذى أبلغ المدعوين أن إيران قررت تخصيص ميزانية مليار دولار للدفاع عن فلسطين وتحريرها، وذلك عبر إنشاء ما يسمى قيادة "دول الطوق" التى ستعمل تحت مسمى حزب الله، وذلك لاستغلال الرصيد الشعبى الذى حصده حزب الله اللبنانى فى حرب لبنان ٢٠٠٦، وذلك فى مسعى لإبعاد أصابع المخابرات الإيرانية عن نشاطات وعمليات تستهدف دولا عربية فى الدرجة الأولى، ولتسهيل خطط التنسيق والتعاون مع تنظيمات سياسية وإسلامية معارضة أبرزها جماعة الإخوان، نجحت طهران فى إقناعها بالانضمام إلى المشروع الإيرانى بمساعدة بعض الدول العربية مثل سوريا وقطر.

- أما المشروع الإيرانى الذى حمل فى ظاهره صفة "تحرير فلسطين"، فقد كان يخفى مخططا أوسع لزعزعة الدول العربية واختراقها من الداخل بواسطة خلايا وشبكات لحزب الله يتم زرعها فى كل دولة عربية. أما حزب الله اللبنانى فقد تحول منذ مقتل قائده العسكرى عماد مغنية فى دمشق العام الماضى إلى حزب إيرانى وفرع من فيلق القدس، وحيث جرى حديث عن دمج الحزب عمليا فى المخابرات الإيرانية، وذلك بعد أن أصبحت تتحكم بصورة مباشرة فى نشاطات الحزب وقراراته. وعلى الرغم من تعيين طلال حمية خلفا لمغنية، إلا أن الإشراف الكلى على عمليات الحزب بات فى أيدى ضباط الحرس الثورى الذين أرسل العشرات منهم إلى لبنان لهذه المهمة، مما أثار تحفظات حسن نصر الله والمحيطين به من تخوفا من عملية تحجيمه، ورغبة بهيمنة الإيرانيين المباشرة على الحزب وقراراته. وتزامنت عملية دمج حزب الله بالحرس الثورى مع تكثيف دورات تدريب عناصر حزب الله فى معسكرات فيلق القدس فى طهران شهريا، حيث يقوم الإيرانيون بتدريب وتخريج وتجنيد عناصر الحزب اللبنانيين الذين أوكلت إليهم مهمة إعادة إحياء خلايا وشبكات حزب الله فى الدول العربية، وأن سامى شهاب الذى تم القبض عليه فى مصر كان من خريجى هذه الدورات، وأنه أرسل مباشرة من طهران إلى القاهرة عبر عاصمة عربية بمهمة إنشاء شبكة "حزب الله المصرى"، وهو واحد من عشرات اللبنانيين الذين أوكلت إليهم مهمات مماثلة، على غرار مهمة على موسى دقدوق الذى سبق أن أرسل من طهران إلى بغداد بمهمة اختراق التيار الصدرى

والتحضير "لحزب الله العراقى". لذلك تشمل الخطة الإيرانية أيضا أحزاب الله فى الأردن والبحرين والكويت واليمن، وحتى سوريا وسائر الدول العربية وصولا إلى دول المغرب العربى (الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا)، وأن أنشطة هذه الخلايا تجرى فى تنسيق مع تنظيمات سياسية وإسلامية معارضة داخل هذه الدول، وهو ما تمثل فى مسارعة الرئيس اليمنى على عبد الله صالح باتهام خبراء من حزب الله بتدريب وتسليح جماعات الحوثيين، ونشر التشيع فى بعض المدن اليمنية أبرزها الحديدة. كما رصدت المخابرات المصرية أنشطة لمعسكرات تدريب تابعة لحزب الله فى بورسودان يجرى فيها تدريب عناصر من الاخوان المسلمين. كذلك تسلل شبكات إيرانية إلى منطقة القرن الإفريقى، خاصة الصومال وأريتريا وجيبوتى، وذلك فى إطار اتفاقيات تعاون عسكرى تم إبرامها بين إيران وكل من السودان وأريتريا لتسهيل سيطرة إيران على مضيق باب المندب المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ومراقبة قناة السويس، خاصة بعد أن أقام إيران قاعدة بحرية فى ميناء عصب الأريترى.

وتشير تقارير الاستخبارات الأمريكية إلى وجود أنشطة لحزب الله تتعدى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تم رصدها فى عدة دول من أمريكا اللاتينية القريبة من الحدود الأمريكية، أبرزها المثلث الحدودى بين البرازيل والأرجنتين وبراجاوى، إلى جانب أنشطة أخرى متزايدة لحزب الله وإيران فى فنزويلا وكوبا وبوليفيا وكولومبيا، وتعاون مع مافيا المخدرات المكسيكية وتهريب المهاجرين والمخدرات إلى داخل الولايات المتحدة.

٤- جماعة الاخوان "المحظورة"[٥٧]

اتخذت جماعة الإخوان "المحظورة" فى مصر موقفا من أزمة غزة، معاكسا ومناقضا للموقف الرسمى المصرى، ومتفقا مع مواقف قوى محور الممانعة - سوريا وإيران وقطر وحزب الله وحماس - فطالبت بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين ليدخلوا إلى الأراضى المصرية دون قيود، وبتقديم الدعم العسكرى والمادى لحركة حماس، فضلا عن المطالبة بإلغاء معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقطع كافة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل حركت جماعة الإخوان أتباعها فى أنحاء مصر للقيام بالمظاهرات التى تهجمت على موقف الحكومة المصرية من الأزمة، كما شارك ناشطوا هذه الجماعة فى الحملات الإعلامية المسعورة التى شنتها وسائل الإعلام فى قوى محور الممانعة ضد مصر، لاسيما فى قناة الجزيرة القطرية وقناة العالم الإيرانية وقناة المنار التابعة لحزب الله معلنين فيها على لسان مرشدهم استعداد الجماعة لإرسال ١٠,٠٠٠ مجاهد للقتال إلى جانب حماس فئ غزة. وفى هذا السياق بدا واضحا التنسيق

المسبق والمعد سلفا بين جماعة الإخوان وأحزاب وحركات المعارضة فى مصر، وقوى محور الممانعة فى الخارج.

- ولم يكن هذا الموقف المعادى لمصر من جانب جماعة الإخوان مفاجئا للمتابعين لسياسة هذه الجماعة منذ نشأتها عام ١٩١٨ وحتى اليوم، خاصة إبان الأزمات، وذلك فى سعيها المتواصل لتحقيق هدفها السياسى، بعيد المدى فى إسقاط نظام الحكم القائم فى مصر، والاستيلاء على السلطة لإقامة نظام حكم دينى ثيوقراطى شمولى فى مصر، يكون نواة لينتشر منها ليحكم باقى الدول العربية والإسلامية. وحيث تنص عقيدة الاخوان التى عبّر عنها كتاب "معالم فى الطريق" لمؤلفه سيد قطب - والذى يعتبر مُنَظِّر هذه الجماعة وواضع أساسها الأيديولوجى - على إسقاط فكرة الوطنية والولاء والانتماء الوطنى، وفى المقابل إعلاء فكرة الأممية الإسلامية، وأن ولاء وانتماء المسلم ينبغى أن يكون فقط للعقيدة الإسلامية أينما أقيمت، وليس للوطن ولا للأرض ولا للأهل أو العشيرة، باعتبار أن ذلك فى شرع سيد قطب "وشائج نتنة". لذلك فإن ما ذكره مرشد الجماعة الحالى - مهدى عاكف منذ عامين لإحدى الصحف قائلا: "طظ فى مصر واللى جابوا مصر، أنا أقبل بحاكم من ماليزيا يحكمنى" تأكيدا لهذا المفهوم الفاسد، وتفسيرا لسلوك هذه الجماعة أثناء الأزمات المختلفة وآخرها أزمة العدوان الإسرائيلى على غزة.

- ولقد ساعد على إنتشار هذه المفاهيم الفاسدة والمتطرفة توافر الأموال لدى قيادة الجماعة من مصادر الدعم الخارجى والداخلى، واستثماراتها فى كافة أفرع التجارة، وما نهبته شركات توظيف الأموال الإسلامية من أموال المصريين فى السبعينات والثمانينات وقُدِّر بمليارات الجنيهات والدولارات. واستغلالها فى تقديم المساعدات للمحتاجين لاستقطابهم إلى صفوفها فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. ولقد أدى انتشار هذه الجماعة التى تفرعها لتنظيمات دينية متطرفة أخرى متنافسة، تتبنى نفس مفاهيمها ومعتقداتها، بل وتتشدد أكثر منها طمعا أيضا فى الوصول إلى السلطة والحكم .. مثل "التكفير والهجرة" و"الجماعة الإسلامية" و"الجهاد الإسلامى" و"حركة حماس" و"تنظيم القاعدة" بأفرعه المختلفة فى البلاد العربية والإسلامية، وحركتى "طالبان" الأفغانية والباكستانية، نجح بعضها - أو كاد أن ينجح - فى الوصول إلى السلطة فى بلاده، ناهيك عن سيطرة حزب الله السياسية والأمنية على لبنان، فضلا عن نظام الحكم الدينى فى إيران، وسيطرة حماس على غزة وهى إحدى أفرع التنظيم الدولى لجماعة الإخوان، وهو ما شجع قيادة جماعة الإخوان فى مصر حيث لاحت لها الفرصة لمحاصرة النظام الحاكم فى مصر بين إمارة إسلامية فى غزة شرق مصر، ومشروع دولة إسلامية للإخوان داخلها، باعتبار ذلك إحدى ملامح المخطط الاستراتيجى لهذه الجماعة لزيادة الضغوط على النظام الحاكم فى مصر. إلى جانب خط استراتيجى آخر ورئيسى

يتمثل فى السعى نحو "تفريخ" أجيال جديدة متواصلة من الشباب المتطرف المخدوع فى الشعارات الدينية البراقة التى ترفعها كوادر هذه الجماعة - مثل تطبيق الحدود، والشريعة الإسلامية، والجهاد، وتغيير المنكر .. الخ - وهى كلمات حق يراد بها باطل، وذلك فى غيبة وعى دينى سليم يظهر ويكشف كيف تتاجر هذه الجماعة بهذه الشعارات الدينية لأغراض سياسية وسلطوية أبعد ما تكون عن الدين وهدفه وهو هداية المسلم إلى الله تعالى، وهو نفس السلوك الذى اتبعته الجماعة الإسلامية فى باكستان عندما سيطرت على المسجد الأحمر والمدارس الإسلامية، والتى تم فيها تفريخ وتدريب وتسليح الشباب المتطرف خلال فترة الثمانينات والتسعينات، حتى أصبحوا اليوم قوة عسكرية خطيرة تطلق على نفسها "طالبان باكستان" والتى سيطرت على وادى سوات وأصبحت على مسافة ١٥٠ كم من إسلام اباد بدعوى تطبيق الشريعة، وعندما استفحل خطرها وشعر به العالم كله - خاصة عندما هدّد زعماؤها بالسيطرة على الترسانة النووية الباكستانية واستخدامها ضد الدول المعادية لهم - قام الجيش الباكستانى بعملياته العسكرية الأخيرة للحد من انتشارها وخطرها.

لذلك لم يكن غريبا إبان أزمة العدوان على غزة أن يبرز بوضوح التحالف السياسى والاستراتيجى بين جماعة الإخوان وإيران وحزب الله وحماس، رغم ما بينهم من اختلافات مذهبية، وهو ما انعكس فى اللقاءات العديدة التى تمت فى القاهرة وخارجها بين "مسئولين فى جماعة الاخوان ونشطاء من حماس وعناصر تابعة لفيلق القدس الإيرانى، قبل العدوان على غزة وأثناءه وبعده، بل وفى تقبل بعض عناصر الاخوان للمذهب الشيعى وتأثرهم به، فى ظل الأموال المتدفقة من إيران، وكانت ثمرته تأييد جماعة الاخوان لسياسات إيران وحزب الله المعادية لمصر. ولم يكن هذا الموقف المعادى لمصر أثناء أزمة غزة هو الأول فى سلوك هذه الجماعة إبان الأزمات السياسية التى برزت فى السنوات الأخيرة، فقد اتخذت موقف معارضة أخرى حين احتل نظام صدام حسين فى العراق ١٩٩٠ الكويت، حيث تحالفت معه الجماعة وعارضت إرسال قوات مصرية لتشارك فى تحرير الكويت على النحو الذى تحقق فى يناير ١٩٩١. كما ساندوا نظام الحكم فى السودان عندما كان متحالفا مع الترابى - ممثل جماعة الإخوان فى السودان - وكان يشن المؤامرات ضد مصر من تهريب أسلحة ومحاولات لضم منطقة حلايب وشلاتين المصرية فى الجنوب للسودان، وحتى وصل الأمر إلى محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا. كما ساندت جماعة الإخوان موقف حزب الله المعادى لمصر، وكانت آخر مظاهر هذا العداء تشكيل خلية للحزب داخل مصر تعيث داخلها القتل والخراب والدمار على النحو الذى كشفته التحقيقات الأخيرة، ورغم اعتراف حسن نصر الله بذلك، صدر تصريح لمرشد الجماعة يقول فيه "أن ما ينشر فى الاعلام المصرى عن هذه القضية تهريج إعلامى لا لزوم له، وأن كلام نصر الله مضبوط ١٠٠%" ضاربا بعرض الحائط ما تشكله

جريمة حزب الله من انتهاك للسيادة المصرية والأمن القومى المصرى، وهو ما لا تهتم به جماعة الإخوان أبدا، بل على العكس تسعى لتقويضه إما بأيديها أو بأيدى الآخرين، والحجة دائما جاهزة وهى دعم الفلسطينيين فى غزة. ناهيك عن تأييد الجماعة للموقف الإيرانى السافر فى عدائه لمصر، وحيث تعلم جيدا هذه الجماعة مدى تورط إيران فى تدريب وتسليح مجموعات اغتيال ومخربين بداخل مصر بأسلحتهم لزرع ونشر الإرهاب فى ربوعها.

- وإذا كان بعض قادة جماعة الإخوان قد أدركوا الخطأ الفادح الذى وقع فيه مرشد الجماعة ومن حوله عندما دافعوا عن خلية حزب الله فى مصر، فسارعوا لإعلان التراجع من كل منبر معلنين: "مصر أولا"، إلا أن منهم من كتب يوضح، ومنهم من خطب يبرر، ولم يكتفوا بذلك بل انقسموا إلى مجموعات، فرقة تولت الطعن والتخوين بحق من دافعوا عن سيادة مصر، وفرقة أخرى تولت مهمة "ترقيع" خطاب نصر الله الذى اعترف فيه بجريمة حزبه، وكذلك تلميع صورة هذا الحزب الإيرانى أمام الرأى العام، على اعتبار أنه الوكيل الحصرى والشرعى للمقاومة، وفريق آخر تفرغ للكتابة والتعليق فى وسائل الإعلام العربية للقيام بعملية تشويش منظمة على رجل الشارع غير المدرك لحقيقة وأبعاد وخفايا ما يحدث، ولكنه يؤمن بالحق الفلسطينى، وبالمقاومة الحقيقية، ولكنه لا يقبل بتدخل إيران فى المنطقة العربية. أما السبب فى تراجع بعض قيادات الاخوان، فهو إدراكهم لما سببته تصريحات مرشدهم من استياء ورفض فى أوساط عامة المصريين الذين طرحوا سؤالا بديهيا هو: "هل أنت مع مصر أو ضدها؟"، لذلك استشعر الاخوان خطورة الاصطدام بالرأى العام الذى كانوا يراهنون عليه، وعلى الشارع العربى والمصرى، معتقدين أنهم سيدعمون نصر الله ويرددون مقولة عاكف "طز فى مصر" لكنهم فوجئوا بأن العرب، قبل المصريين، قالوا "إلا مصر". لذلك يعتبر تراجع الاخوان تراجع تكتيكى من باب استيعاب الرأى العام وللتغرير بالأغلبية الصامتة فى مصر وتضليلها، إما إستراتيجيا فهم على مبدئهم فى التحالف مع قوى الممانعة ، وأبلغ دليل على ذلك أنهم تصدوا لواحد من رموزهم - هو شيخهم القرضاوى - عندما طالب إيران بالكف عن اللعب بالمذهب فى الدول ذات الأغلبية السنية. كما يعتبر هذا التراجع من جانب الاخوان نوع من "التقية" السياسية، ذلك أن مصر بالنسبة لهم، مجرد قطر من أقطار الخلافة الإسلامية الى يخططون لها لتمتد من أفغانستان إلى المغرب على ساحل الأطلنطى، بل وتشمل أيضا دولا فى أوروبا وأفريقيا وآسيا، وأن يكون مرشدهم هو الخليفة الحاكم لهذه الإمبراطورية. أما حماس - فرع جماعة الإخوان فى غزة - فقد أطل رئيس حكومتها المقال إسماعيل هنيه من فضائية الأقصى مطالبا مصر بمعالجة الخلاف القائم مع حزب الله بالطرق السياسية والدبلوماسية، وأن يكون اهتمام مصر بما يدور فى المسجد الأقصى والقدس؛ وهو الموقف الذى انتقده كثير من المصريين قائلين أنه كان الأجدى بهنية

أن يلتفت إلى معاناة الناس فى قطاع غزة، ويعمل على إيواء الذين تضرروا بفعل فقدان حماس بوصلة النجاه التى كانت ستجنب الفلسطينيين فى القطاع ويلات الحرب والدمار، بدلا من إسداء النصح فى غير محله. وهل يعقل أن يطالب هنية مصر بأن تنهى الخلاف على حساب أمنها القومى؟ قد يجوز ذلك فى إطار خدمة مصالح حماس وحلفائها لا مصالح مصر، والتى كشفت الأجندة الحقيقية لجماعة الإخوان وحلفائها فى طهران ودمشق والضاحية الجنوبية من بيروت، وغزة، وهى لاتمت إلى المصلحة المصرية بصلة.

ولقد اتضح لجميع المراقبين مدى التوافق والتناغم فى مواقف حزب الله وحماس وجماعة الاخوان إبان أزمة غزة، وأن المطلوب منهم هو استخدام مصر بالضغط عليها لخدمة مشروع إيران فى المنطقة. لم يكن المطلوب قمة عربية طارئة فى الدوحة، ولا طرد السفير الإسرائيلى، ولا فتح معبر رفح .. الخ هذه المبررات، ولكن المطلوب هو أن تسلم مصر مقاديرها لإيران وحزب الله وحماس حربا وسلما. والدليل على هذا التناغم والتناسق فى مواقف هذه القوى المناوئة لمصر، خروج حزب الله ببيان يقول فيه: "إن لغة الإدانة من قبل الدول العربية وجامعتها لم تعد قادرة على تغطية موقفها المخزى، لأن السماح بحصار الشعب الفلسطينى هو شراكة فى الحصار بدلا من أن تقف هذه الدول (فى إشارة لمصر) داعمة هذا الشعب فى توسيع الميادين المدنية والعسكرية بما يجعله قادراً على صد العدوان". وهو بيان يتناغم تماما مع بيان حماس الذى قالت فيه: "على الأطراف الإقليمية تحمل مسئوليتها تجاه ما يجرى لوقف العدوان الإسرائيلى، وهناك بعض الأطراف (أيضاً فى إشارة لمصر) ليست بريئة من دماء شعبنا"، ثم جاء مرشد جماعة الإخوان فى مصر ليقول: "إن مصر متواطئة فيما يحدث فى غزة"!! وهكذا اختلط الأمر فى نظر عامة الناس ممن لا يدركون حقيقة الأمور، فلم يعودوا يعرفون الفرق بين التحرير والتوريط، وهل المفروض أن تتبع مصر وتخضع سياستها ومستقبل شعبها لأى مشروع للمقاومة ينشأ فى عقول أصحابه؟ وهل من المفترض أن تكون مصر نسخة من حماس وحزب الله، وتخضع إرادتها لإيران كما فعل هؤلاء؟

وخلاصة القول فى موقف الاخوان من أزمة غزة، أنهم كانوا ولا يزالون المستثمر الجديد فى بورصة الدم الفلسطينى. بدأوا بمحاولة الركوب على موجة الدم الغزاوى من أجل أن تحملهم هذه الموجه الدموية إلى شواطئ أحلامهم السياسية فى إقامة دولة الإخوان. ولو حصل هذا - لاقدر الله - فستجد أن لغة الثورة والجهاد والممانعة الراهنة، ستتحول إلى لغة عملية وبراجماتية مع الغرب، لأن الهدف تحقق وهو الوصول إلى السلطة. ولقد لعبها الإخوان فى هذه الأزمة على المكشوف، وصرحوا بقسم من أهدافهم، وهو هز وضرب الدول القائمة لبناء دولة الإخوان على أنقاضها، وكما قلنا آنفا فإن الحجة دوما جاهزة: فلسطين الجريحة. ولذلك فليس من صالح الإخوان الآن وجود أى

مسعى فى إتجاه السلام. فربما يهادنوا ويتساهلوا، كما ينصح بذلك عصام العريان - المسئول السياسى فى مكتب إرشاد الجماعة - قادة حماس بقبول التهدئة مؤقتا والحديث مرحلياً عن حدود ١٩٦٧، ولكن فى الجوهر تعتبر قضية فلسطين بشكلها التعجيزى عبر حديث الاخوان وحماس عن تحرير فلسطين من النهر إلى البحر"، وأن فلسطين هى "وقف إسلامى"، يعتبر هذا النوع من الحديث التعجيزى، منجم ذهب سياسى وأيديولوجى للخطاب الإخوانى، يدجلون به ويتاجرون به على عامة العرب والمسلمين، وعندئذ قد تتكرر مأساة غزة مرات ومرات أخرى، وستخرج لنا المظاهرات والمزايدات والانقلابات والأكاذيب العقائدية مرات أخرى، وستكون إسرائيل وإيران أول المستفيدين من الدم الفلسطينى المراق، والفتنة التى - لاقدر الله - ستضرب فى أعماق وجنبات البلدان العربية والإسلامية بفعل المتاجرة بالشعارات الدينية والقومية التى تحسن جماعة الاخوان وفروعها فى العالم العربى والإسلامى إستغلالها.

الدور والمصلحة الإيرانية فى الحرب على غزة[٥٨]

- من الصعب على أى مراقب للأحداث التى جرت وتجرى وستجرى مستقبلا فى منطقة الشرق الأوسط، وأبرزها فى بداية هذا العام (٢٠٠٩) العدوان الإسرائيلى الغاشم على قطاع غزة، أن يتجاهل الدور الإيرانى فى تحريك وسير هذه الأحداث وصولا إلى نتائجها، والتى ينبغى فى الرؤية الإيرانية أن تتوافق مع الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية لإيران، وإنعكاسا للسياسة والاستراتيجية التى رسمتها إيران لتحقيق هذه الأهداف، وبما يتفق بداهة مع المصالح الإيرانية الآنية والمستقبلية.
- وإذا كانت الغاية والهدف القومى الأعلى لإيران يتمثل فى بسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، وبعض بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا والتى بها تجمعات شيعية ضخمة، خصوصا المتاخمة لها مثل العراق وعدد من بلدان الخليج وباكستان وأفغانستان، فإن هذه الهيمنة الإيرانية المنشودة من قبل النظام الدينى الحاكم فى طهران، ليست ذات بعد أيديولوجى فقط، ولكن وهو الأهم ذات أبعاد سياسية وأمنية وعسكرية وإقتصادية أخطر وأعمق فى تأثيراتها بكثير من البعد الأيديولوجى الدينى، وذلك إستناداً على مفهوم إيرانى بأنها دولة إقليمية عظمى، مؤهلة بحكم حضارتها الفارسية القديمة، وما تملكه من قدرات جيوبوليتيكية ضخمة (سكان ٧٥ مليون نسمة، مساحة ١,٦مليون كم^2، وثروة نفطية تدر عائدات تصل إلى ٢٠ مليار دولار سنويا)، وأن إيران بحكم هذه القدرات مؤهلة فى نظر قادتها لقيادة بلدان المنطقة، وبالتالى فرض رؤيتها ومصالحها وأهدافها على المجتمع الدولى.
- وإذا كان هذا الهدف القومى وتلك الغاية العليا لم تتحقق فى سنوات الثورة الإيرانية الأولى، بسبب المشاكل التى تعرضت لها هذه الثورة، وأخطرها حرب الثمانى سنوات بين إيران والعراق، وتصدى

المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة ووقوفه فى وجه الطموحات الإيرانية، فإن ظروف هزيمة العراق فى حربه مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، والتورط الأمريكى فى كل من المستنقع الأفغانى والعراقى، وما ترتب على ذلك من ضعف النظام العربى، أتاح لإيران الفرصة لاستئناف مسيرة تحقيق أهدافها بقوة دفع أقوى وأسرع، متبنية فى ذلك سياسة تنهض على دعم وتقوية نفوذ جماهير الشيعة فى البلدان العربية والإسلامية، ومساعدتهم فى الوصول إلى الحكم، بدءاً ببلدان الخليج العربية ولبنان، مع تبنى القضية الفلسطينية من خلال دعم حركة حماس فى غزة باعتبارها نواة الدولة الإسلامية فى فلسطين، وبناء شراكة إستراتيجية قوية مع سوريا فى المشرق العربى، باعتبار تقارب المذهب الشيعى مع المذهب العلوى الحاكم هناك، وما تعانيه الدولتان من عزلة إقليمية ودولية، وتهديد إسرائيلى لكليهما. واعتبرت إيران أن تشكيل حزب الله فى لبنان، وحماس فى غزة، وأحزاب الله الخليجية فى دول الخليج، والميليشيات والأحزاب الشيعية فى العراق .. كلها بمثابة أدوات وأذرع إيران الممتدة فى هذه الأنحاء لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية والاستراتيجية، ومن ثم قدمت طهران لكل هذه الأحزاب والحركات والمنظمات الدعم المالى والسياسى والعسكرى بأبعاده المختلفة، لكى تنفذ سياسات إيران فى هذه البلدان، ولا تحيد عنها. ومن هنا برز الدور الإيرانى المساند لحماس فى حرب غزة، وهو دور لا تنكره إيران، بل تعترف به وتصر على الإستمرار فى آدائه، متذرعة بغياب الدور العربى فى نصرة القضية الفلسطينية والحفاظ على المقدسات الإسلامية فى القدس، بعد أن تبنت الدول العربية مبادرة (الأرض مقابل السلام) فى تعاملها مع إسرائيل، وهو ما تعارضه إيران وحلفاؤها فى المنطقة، لأن هذه المبادرة تتعارض مع الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية الإيرانية التى سبق الإشارة إليها، والتى ترى أن استمرار الصراع العربى - الإسرائيلى ساخنا يخدم إيران فى تحقيق أهدافها. لذلك سعت إيران إلى بناء (جبهة الممانعة) داخل الدول العربية - والمكون أساسا من سوريا وحماس وحزب الله وقطر - إلى جانب دول أخرى عربية تستفيد من إعلان مساندتها لهذا الحلف، لتتصدى هذه الجبهة لمن تطلق عليهم إيران (جبهة الاعتدال) التى تتزعمها مصر والسعودية، ولا تزال تتمسك بالمبادرة العربية التى أعلنتها السعودية فى قمة لبنان عام ٢٠٠٢، والقائمة على مبدأ إنسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة مقابل الاعتراف العربى بها. حيث تريد إيران قتل هذه المبادرة بدعوى أنها فشلت حتى الآن فى دفع إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، وحتى تستمر الدول العربية متورطة فى صراعات مسلحة وحروب مع إسرائيل، تستنزف القدرات والإمكانات والجهود العربية، وبما يضعف الدول العربية، وهو ما يصب فى المحصلة النهائية فى صالح إيران، ودون أن تطلق رصاصة واحدة على إسرائيل.

- لذلك ورغم الحملة الإعلامية الشرسة التى أدارتها إيران ضد مجموعة دول الاعتدال العربية - خاصة مصر - أثناء العدوان على غزة، إلا أنه كان واضحا عدم قدرة ايران على تقديم مساندة فعلية لحماس فى قطاع غزة أثناء الحرب، وتحلى حليفها الرئيسى فى لبنان - حزب الله - بضبط النفس - استجابة لرغبة الولى الفقيه فى طهران. ولذلك لم تكن هناك إمكانية لأن تحصد إيران مكسبا مماثلا لما جنته إبان الحرب على لبنان فى عام ٢٠٠٦، حيث كان الجميع يعلمون أن لها دور كبير فى الصمود الذى حققه حزب الله. وعندما رفض مرشد الثورة على خامنئى تلبية مطالب متطوعين إيرانيين التوجه لقطاع غزة لمساندة المقاومة، بدا أن حسابات ومصالح الدولة الإيرانية تغلبت على الالتزامات الأيديولوجية الإيرانية التى يروجها القادة الإيرانيين بزعم دعم المقاومة. وكان هذا طبيعيا فى وقت تتأهب فيه إيران لاحتمال بدء مرحلة جديدة فى اتجاه إدارة باراك أوباما إلى الحوار معها - ولذلك كان خيار عدم توسيع نطاق الحرب من جانب إيران وحلفائها يمثل نهجا براجماتيا.

١ - الفكر الإيرانى فى دعم حماس[٥٩]

- بعد توقف حرب الثمانية أعوام فى ٨ أغسطس ٢٠٠٨ بين العراق وإيران، بدأت إيران تنظر إلى الخارج مجدداً، خاصة فى البيئة الإقليمية المحيطة بها، واستأنفت عملية تصدير ثورتها إلى الدول العربية القريبة والبعيدة، وأوجدت لها مواطئ أقدام فى لبنان وفى العراق وفى فلسطين، بعد إنطلاقة حركة حماس التى كانت ولا تزال إمتداداً لجماعة الإخوان المسلمين، والتى لَم يتعزز إرتباطها بطهران إلا فى عام ١٩٩٥، بعد أن وجد الإيرانيون أنهم باتوا بحاجة إلى إيجاد رأس جسر لهم داخل حركة التحرير الفلسطينية فى أعقاب عدم دعوتهم إلى مؤتمر مدريد الشهير والمعروف عام ١٩٩٢.
- وبالرغم من عدم تقبل حركة حماس للتقويم الإيرانى (الشيعى) للدين، فإنها - أى حماس - إنغمست بالمشاركة الإيرانية لجهة "أموال الصمود"، والتسلح، والتدريب .. ومواضيع أخرى، الأمر الذى يشير إلى أن الفريق المتشدد فى نظام الملالى بطهران يسعى للتوصل فى فلسطين إلى مستوى يشبه مستواه فى لبنان، ليكون فى موقع أكثر تقدما نحو الصراع العربى - الإسرائيلى، الذى يشكل ورقة مهمة فى خدمة الأهداف الاستراتيجية الإيرانية.
- ولم يكن من مصلحة إيران أبدا أن تتوحد الفصائل الفلسطينية فى جبهة واحدة تواجه إسرائيل فى معركة المفاوضات من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة والتى تضم الضفة وغزة، أو أن تندرج هذه الفصائل فى المبادرة العربية للسلام مع باقى الدول العربية، وذلك فى إطار الجهود التى تبذلها مصر لتوحيد الصف الفلسطينى وإزالة الإنقسام الجغرافى والسياسى الذى وقع فى يناير ٢٠٠٧ بين فتح والسلطة الفلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة أخرى. لذلك سعت إيران إلى تفشيل الجهد

المصرى، وترسيخ الإنقسام الفلسطينى - الفلسطينى، بل وتوسيعه ليصبح إنقساما عربيا - عربيا بين ما يسمى "بدول ممانعة" و "دول معتدلة".

وقد كان واضحا منذ سنوات أن هناك إتفاقا إيرانيا سوريا لإشعال بؤر توتر فى المنطقة، تمثل ذلك فى دعم الميليشيات الشيعية والتابعة للقاعدة فى العراق لمنع الاستقرار فى هذا البلد، وفى إشعال حرب جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، وفى إنقلاب حماس على السلطة الفلسطينية فى غزة والاستئثار وحدها بالحكم فيها، وذلك من أجل خلط الأوراق وفرض واقع جديد أمام الإدارة الأمريكية الجديدة تثبت به كلا إيران وسوريا أن بيدهما أوراقا إقليمية يمكن بها إثارة المشاكل أمام الولايات المتحدة، إذا لم تعقد واشنطن مع طهران صفقة تعترف فيها الأولى بمصالح إيران فى المنطقة ودور رئيسى لها فى المنظومة الأمنية الشرق أوسطية، خاصة فى الخليج، وحقها فى رعاية جماهير الشيعة على كل الساحة العالمية، ودور متميز لها فى إقرار الأوضاع النهائية لنظام الحكم فى العراق خاصة بعد إن تنسحب القوات الأمريكية من هناك، وتطبيع علاقات كاملة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة مع إيران، ناهيك عن رفع العقوبات وسحب الملف النووى الإيرانى من مجلس الأمن. أما سوريا فإنها تسعى بدورها لمشاركة وغطاء أمريكى لمفاوضات شاملة مع إسرائيل يتم بموجبها الانسحاب من الجولان، وفك العزلة المضروبة دوليا على سوريا، والاعتراف بمصالحها فى لبنان، وسحب قضية اغتيال الرئيس اللبنانى الراحل رفيق الحريرى من المحكمة الدولية. لذلك لم يكن غريبا أن يصرح رئيس مجلس الشورى الإيرانى السابق بأن لإيران دور فى صنع القرارين اللبنانى والفلسطينى، بل وزاد على ذلك بأن لإيران وجوداً عسكريا فى شرق البحر المتوسط، فى إشارة للمناورات البحرية المشتركة التى تجرى بين الأسطولين الإيرانى والسورى فى مواجهة المناورات البحرية المشتركة التى تجرى دوريا فى البحر المتوسط بين الأسطول السادس الأمريكى والبحرية الإسرائيلية. كذلك لم يكن غريبا أن يهدد الرئيس السورى بشار الأسد بـ"إشعال المنطقة من البحر المتوسط إلى بحر قزوين" فى حالة إقرار إنشاء المحكمة الدولية.

كما لم يكن خافيا أن عملية اختطاف الجنديين الإسرائيليين فى شمال إسرائيل بواسطة عناصر من حزب الله فى ١٢يوليو ٢٠٠٦ كان بموجب قرار إيرانى غداة فشل مفاوضات على لاريجانى - رئيس مجلس الشورى الإيرانى حاليا وسكرتير مجلس الأمن القومى الإيرانى سابقا - مع خافيير سولانا مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى حول الملف النووى الإيرانى. كما كانت أيضا عملية خطف الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليت بواسطة عناصر من حماس والجهاد الإسلامى من مستعمرة سديروت شمال غزة قبل ذلك بشهر بموجب قرار إيرانى، وكان الهدف الإيرانى من وراء العمليتين هو إشعال جبهتين ضد إسرائيل - فى شمالها وجنوبها - فى وقت واحد، وتوريطها فى

حرب استنزاف طويلة تستقطب إيران من خلالها دعم الشارعين العربى والإسلامى الرافضين للعربدة الإسرائيلية والأمريكية فى المنطقة، وإثارة شعوبها ضد المصالح الأمريكية داخلها، وبما يفسد المبادرة العربية التى تتبناها السعودية ومصر، وتستغل إيران فى ذلك العاطفة العربية تجاه القضية الفلسطينية، والكراهية العربية لإسرائيل والولايات المتحدة والداعمة لها، وإيران ضامنة فى ذات الوقت أنه لن يجرؤ مسئول عربى على الوقوف فى وجه المقاومة العربية ضد إسرائيل، حتى وإن كان ذلك على حساب تدمير لبنان وغزة، كما حدث بالفعل. أما الهدف النهائى الذى تسعى إليه إيران فهو ما سبق الإشارة إليه، وهو إجبار الولايات المتحدة على الجلوس معها، ومع سوريا لبحث جميع الملفات فى مقابل تهدئة الأوضاع فى المنطقة فى صفقة شاملة.

- ولأن المبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية تسلب إيران ورقة تفاوضية مهمة تتاجر بها سياسيا وأيديولوجيا، فقد كرست إيران جهودها لإيقاع أكبر قدر من الإضطراب فى المنطقة. فراهنت على حركة حماس بدعمها سياسيا وماديا بعد أن رفضت اتفاقية أوسلو والمبادرة العربية، رغم أن مشاركة حماس فى الانتخابات الفلسطينية كان منبثقا أصلا عن اتفاقية أوسلو، فهى التى جعلت حماس تحصل على فوز يتيح لها بعد ذلك نسف هذه الإتفاقية وما نتج عنها من اتفاقيات أخرى من داخل السلطة الفلسطينية، حيث حافظت حماس على موقف ملتبس من جميع الإتفاقيات التى أبرمتها السلطة الفلسطينية، وشاركت فى إتفاق مكة من أجل تعزيز موقفها العربى والسيطرة على الوضع الفلسطينى كله، وهو ما يتطلب من وجهة النظر الإيرانية والسورية المشتركة القضاء على سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى المستندة إلى شرعية منظمة التحرير. لذلك نجد حماس - ومنذ نجاح إنقلابها فى غزة - كانت ولا تزال دائمة السعى لوضع السلطة الفلسطينية موضع الإتهام بالفساد والتفريط فى القضية الفلسطينية من أجل مصلحتها الحزبية، مستغلة صعوبة الأحوال المعيشية فى مدن قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلى المضروب عليها.
- ولقد جاء قرار إيران وسوريا بتكليف حماس بحسم الموقف عسكريا فى غزة لصالحها فى الصراع الدائر بينها وبين السلطة الفلسطينية وحركة فتح، واستبعاد الأخيرة نهائيا من قطاع غزة. وهو ما تمثل أولا فى إنقلاب حماس على سلطة الرئيس محمود عباس فى يونيو ٢٠٠٧، ثم إنهاء التهدئة التى توصلت لها مصر بين حماس وإسرائيل فى بداية عام ٢٠٠٩، وكانت مدتها ستة أشهر، باستئناف إطلاق الصواريخ على المدن والمستوطنات فى جنوب إسرائيل. وكانت السعودية ومصر قد أدركتا مسبقا أن الطريق أصبح شبه مسدوداً أمام حل المشكلة الداخلية الفلسطينية بفعل الضغوط الإيرانية والسورية على حماس، وأن القرار لم يعد بيد حماس ولكن بيد طهران ودمشق، وكلاهما

يسعى إلى استخدام حماس لتسخين الجبهة الجنوبية ضد إسرائيل، بعد أن أغلق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ جبهتها الشمالية مع حزب الله.

- ولقد أدركت إسرائيل مبكراً - كما يقول خبراؤها الاستراتيجيون - خطورة الذراع العسكرية الإيرانية الممتدة إلى حدودها الجنوبية من خلال حماس، إلى جانب ذراع إيران الممتدة إلى حدودها الشمالية من خلال حزب الله، لذلك كان تعيين إيهود باراك مبكرا وزيرا للدفاع بعد فوزه برئاسة حزب العمل، ليواجه هذه التهديدات الإيرانية، ويستعد للرد عليها. ولم يتوان باراك فى تنفيذ هذه المهمة والتى أدرك أنها ينبغى ألا تقتصر فقط على الهجمات الجوية ضد معاقل حماس وكتائب القسام والجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية فى قطاع غزة، ولكن ينبغى أيضا أن تشمل عمليات هجوم برى تستهدف فى الأساس تدمير البنية الأساسية السياسية والعسكرية لحماس وباقى التنظيمات المتحالفة معها فى القطاع، وبما يضعفها، ويجبرها على الامتناع عن إطلاق الصواريخ ضد مدن وبلدات ومستوطنات جنوب إسرائيل، وبما يعيد أيضا لاستراتيجية الردع الإسرائيلى مصداقيتها وهيبتها التى فقدتها فى حرب لبنان ٢٠٠٦، خاصة بعد أن برزت منظمات وحركات وجماعات فلسطينية أخرى داخل قطاع غزة، لا تقل فى تشددها وتطرفها عن حماس - بعضها يضم عناصر من القاعدة قدموا من العراق بعد أن وجهت القوات الأمريكية والعراقية ضربات شديدة لما يسمى بدولة العراق الإسلامية وتنظيم القاعدة فى محافظة الأنبار، والتى كانت قاعدة تعبئة وحشد وتدريب المقاتلين الذين ترسلهم القاعدة إلى فلسطين، وهو ما انعكس فى معسكرات التدريب ومستودعات الأسلحة والذخائر فى هذه المحافظة، الأمر الذى أدى بزعيم "قاعدة بلاد الرافدين" - أبو عمر البغدادى - إلى إرسال هؤلاء المقاتلين إلى ملاجئ آمنة فى لبنان وغزة والمخيمات الفلسطينية، خاصة مخيم "عين الحلوة" فى جنوب لبنان والذى برز فيه تنظيم "جند الشام" ذو العلاقة القوية بسوريا، أما غزة فقد ظهرت فيها تنظيمات أخرى قاعدية من العائدين من العراق، أبرزها "الجيش الإسلامى"، و"كتائب التوحيد والجهاد فى فلسطين، وأرض الرباط"، و"سيوف الحق" - والتى خطفت الصحفى البريطانى جونستون وطالبت بمبادلته بمفتى القاعدة (أبو قتادة) الفلسطينى المسجون فى لندن ثم قتلته مؤخرا، والعراقية "ساجدة الرشادى" المتهمة بتفجير الفنادق فى عمان، كما قامت جماعة (سيوف الحق) فى غزة بإحراق ٤٨ محل إنترنت، وهاجمت بالقنابل مدرسة مختلطة، وهددت مذيعات التليفزيون الفلسطينى بالقتل والتشويه إذا لم يلتزمن بارتداء الحجاب.

- لذلك حرص إيهود باراك فور توليه وزارة الدفاع الإسرائيلية على أن يشكل قوة برية من القوات الخاصة قوامها ٢٠,٠٠٠ جندى، بعضها يتبع مباشرة رئاسة الأركان العامة، والبعض الآخر يتبع الأفرع الرئيسية الاخرى فى القوات المسلحة الإسرائيلية (البحرية، والجوية، والتشكيلات البرية).

واهتم باراك بتسليحها وتدريبها بما يؤهلها لخوض معارك داخل المدن والمناطق المبنية والشوارع في مدن قطاع غزة تحسبا ليوم لاشك في قدومه بالفعل في بداية عام ٢٠٠٩ ولأكثر من ثلاثة أسابيع.

٢ـ خطة خامنئ للسيطرة على المشرق العربي[٦٠]

- كشفت دراسة أعدتها مؤسسة كارينجي للسلام الدولي في واشنطن وضعها الباحث الإيراني كريم سادجادبور أن على خامنئ مرشد الثورة الإيرانية هو المسيطر فعلا على القرار السياسي في إيران، وأنه لا يعتقد في استمرار انقطاع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، لأن من مصلحة أمريكا أن تتعامل مع إيران عندما تجد أن نفوذ الأخيرة يهدد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما ينبغي أن تجسده السياسة والاستراتيجية الإيرانية، وأن ليس من مهمة إيران ولا أهدافها رمي اليهود في البحر، ولا إحراق الأرض الفلسطينية تحت أقدام الإسرائيليين، لأن مصير فلسطين والفلسطينيين يقرره الشعب الفلسطيني، ولكن مهمة إيران وهدفها هو استثمار هذه القضية العربية والإسلامية لتبقى حية دائما وبما يخدم الأهداف والمصالح الإيرانية.
- وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية لا تلقى صدى قويا في الشارع الإيراني، لأن إيران ليست عربية وليس لها خلافات حدودية مع إسرائيل، كما لا تعاني من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فضلا عن أن إيران تضم أكبر طائفة يهودية في الشرق الأوسط خارج إسرائيل، فإن كثيراً من المراقبين في إيران يرون أن عدائية إيران للدولة الإسرائيلية ليست ناجمة عن صراع أيديولوجي بقدر كونها وسيلة مهمة للمناورة التكتيكية، يمكن لإيران باستخدامها أن تصبح الدولة الأكثر هيمنة في المشرق العربي السني.
- ويعترف خامنئ أن الاتهامات "المضحكة" التي توجهها الدول الغربية لإيران حول إنتهاك حقوق الإنسان أو السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل، هي ليست سوى مزاعم فارغة ترمي إلى ممارسة الضغط على إيران لتوقف دعمها للشعبين اللبناني والفلسطيني، فإذا ما تحقق ذلك فإن الولايات المتحدة ستغير موقفها العدائي من إيران، وأضاف خامنئ بأن "هدف إيران ليس التدمير العسكري للدولة اليهودية ولا الشعب اليهودي، بل إلحاق الهزيمة بالصهيونية في بعديها السياسي والأيديولوجي".
- أما إستراتيجية خامنئ لتدعيم الهيمنة الإقليمية لإيران في منطقة الشرق الأوسط، فإنها تتمثل في فرض مزيج من النفوذ السياسي والثقافي عبر الدعم المالي للدول والمنظمات الدائرة في فلك طهران، والمصحوب بوسائل عسكرية غير تقليدية ـ مثل الميليشيات المسلحة بمعدات تمكنها من شن حرب عصابات ضد إسرائيل والأنظمة الحاكمة في الدول العربية التي توصف بالمعتدلة ـ وذلك بهدف منح إيران دوراً في عدد من الساحات السياسية والأمنية المهمة في المنطقة. ومن وجهة نظر

خامنيئ أنه لا يمكن معالجة أى من القضايا الحساسة التى تواجه الشرق الأوسط والعالم الإسلامى - على غرار مشاكل العراق ولبنان وفلسطين وأمن الخليج الفارسى - لا يمكن حلها من دون وضع رأى إيران فى الاعتبار، حتى وإن كانت القوة العسكرية الأمريكية وقوة حلفائها أكبر بكثير من قوة إيران العسكرية فى كل هذه الأماكن. وفى هذا الصدد يقول خامنيئ: "إن الأمة الإيرانية بلغت اليوم مكانة رفيعة أصبح دورها فى المعادلة الإقليمية حاسما للغاية، وهذا أمر تعترف به قوى الاستكبار العالمى نفسها، وبدأت تدرك أنه لا يمكن حل القضايا المهمة فى منطقة الشرق الأوسط من دون تعاون إيران ومساهمتها، وأنه لابد من الاستماع إلى الآراء حول تلك القضايا وأخذها بعين الاعتبار".

- وترجمة لهذا التوجه الإيرانى الإقليمى والعالمى، أصبح الموقع الرسمى لخامنيئ يشار إليه ليس باعتباره القائد الأعلى لإيران، ومرشد ثورتها ، ولكن باعتباره "القائد الأعلى للمسلمين" وذلك إعتماداً ونتيجة لما تضخه إيران من أموال طائلة فى الدول والمناطق التى تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها فيها - مثل لبنان وغزة والعراق ودول الخليج والسودان واليمن وأفغانستان وباكستان - ومن خلال التنظيمات والحركات التابعة لطهران مثل حزب الله فى لبنان وحماس فى غزة وأحزاب الله الخليجية، بل والجماعات السلفية فى المشرق والمغرب العربيين، وفى المؤسسات الدينية الخيرية المتواجدة فى هذه البلدان - خاصة الحسينيات والحوزات الدينية الشيعية التى تتمتع فيها إيران بنفوذ واسع.
- فرغم الأزمة الإقتصادية الصعبة التى تتعرض لها إيران، تؤكد مصادر المعلومات أنه خلال عام ٢٠٠٨ قدمت إيران المبالغ الآتية للمنظمات العربية التابعة لها: ٤٥٠ مليون دولار إلى حزب الله فى لبنان، ١٤٠ مليون دولار إلى كل من خالد مشعل رئيس حركة حماس وقيادة هذه الحركة فى دمشق، وكانت حماس قد حصلت من إيران على ٥٠ مليون دولار لتمويل حملتها الإنتخابية فى عام ٢٠٠٦، وبعد الانتخابات منحتها إيران ٣٠ مليون دولار، كما منحتها مبلغا إضافيا بعد الحرب الأخيرة على غزة. أما تنظيم الجهاد الإسلامى وزعيمه رمضان شلح، فقد حصل من إيران فى عام ٢٠٠٨ على ٢مليون دولار، بإجمالى مبلغ يقدر بـ ٦٥٠ مليون دولار. والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا الصدد. هو: هل فى ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تمر بها إيران، حيث يبلغ عجز الموازنة الإيرانية ٥٢ مليار دولار وانخفاض احتياطى النقد الأجنبى فى البنك المركزى الإيرانى من ٧٤ مليار دولار قبل تولى نجاد الرئاسة إلى ١٧ مليار دولار فقط فى عام ٢٠٠٨ بسبب إسرافه فى الإنفاق على المشاريع النووية والعسكرية والإنفاق على عملاء إيران فى الخارج، وإرتفاع معدلات التضخم إلى ٣٠%، وتعثر صناعة تكرير النفط حيث تستورد إيران ما لا يقل عن ٤٠% من البنزين من الخارج

بحوالى ٨ مليار دولار سنويا، وما واكب ذلك من إرتفاع معدلات البطالة إلى ٢٠%، وفى ظل إنخفاض أسعار النفط عالميا وكساد إقتصادى عالمى أثر سلبا على صادرات إيران من النفط والسجاد .. وخلافه، مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى زيادة الضرائب وطبع مزيد من العملة وتمويل العجز من الديون الداخلية، وتدهور صناعة النفط بسبب عدم تطوير حقول ومصافى النفط .. هل يمكن فى ظل هذا التدهور الاقتصادى أن تقدم إيران تلك الأموال من أجل إحساسها الإنسانى والاسمى بالقضايا العربية كما تزعم طهران؟ أم أنها تستخدم هذه الأموال فى تأليب الأوضاع العربية وشراء التبعية، وتفجير الملفات وتوسيع النفوذ، لصالح خدمة الأهداف الفارسية على المستوى الإقليمى، وبهدف أساسى هو إحداث شق فى الصف العربى، وتعظيم الخلافات العربية وبما يمنع نشوء جبهة عربية موحدة تتصدى لمحاولات العبث الإقليمى التى تقوم بها إيران.

- ويشير تقرير إستخباراتى إسرائيلى إلى أن إيران درَّبت ٩٠٠ عنصر من حماس على قتال حرب العصابات فى إطار الحرس الثورى، كما زودت إيران حماس بحوالى ٢٠٠ صاروخ جراد ١٢٢مم، وعدة آلاف من قذائف الهاون ١٢٠مم وذلك قبل العدوان على غزة.

٣- "جيوش الحرية" التى تسلحها إيران[٦١]

- رصد المراقبون للشأن الإيرانى فى السنوات الأربع الماضية تغيراً كبيراً فى السلوك الإيرانى، خاصة تجاه باقى دول المنطقة، عكس عودة العصبية الفارسية والاستعلاء على الآخرين، وإن كان قد تدثر بالرداء المذهبى الشيعى فى مخاطبة البلدان ذات الأغلبية الشيعية، ودينى إسلامى عام فى مخاطبة البلدان ذات الأغلبية السنية، حيث الحذر والترقب من أصحاب المذاهب الأخرى. وإن كان الهدف القومى الإيرانى أصبح واضحا لكل المراقبين، وهو المتمثل فى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية.
- ففى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ أعلن حسين حمدانى نائب قائد ميليشيا الباسيج الإيرانية أن إيران تسلح ما أسماه "جيوش الحرية" فى الشرق الأوسط، وأن هذه الجيوش تحصل على جزء من أسلحتها من إيران. وبعد ذلك بأيام أعلن قائد البحرية الإيرانية "حبيب الله سيارى" أن إيران أقامت قاعدة بحرية جديدة شرق مضيق هرمز الاستراتيجى لتعزيز مراقبتها العسكرية على مياه الخليج، ونقلت وكالة فارس الرسمية عن الأدميرال سيارى قوله: "إنه مع فتح هذه القاعدة البحرية الجديدة، سيتم تدشين خط دفاعى جديد شرق مضيق هرمز"، مؤكدا أن القاعدة تقع فى ميناء جسك فى بحر عمان.
- وتعنى مثل هذه التصريحات للمسئولين الإيرانيين، أن إيران ماضية فى توسيع دائرة نفوذها تحقيقا للحلم الفارسى الذى يسعى إلى تولى القيادة، لكن من بوابة المذهب الشيعى، وتصدير الثورة الإيرانية

إلى باقى البلدان الإسلامية لإقامة ما يسمى بـ"الحكومات الإسلامية". وهو الأمر الذى أثار إحتجاجات كبيرة فى الدول العربية والإسلامية آخرها حكومة المغرب التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ايران، بل وكان من أسباب نشوب حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران. ذلك أن معنى تصدير الثورة يقصد به فى الأساس إثارة ودعم الإضطرابات السياسية والأمنية لإقامة أنظمة سياسية ثيوقراطية (دينية) على أنقاض أنظمة الحكم القائمة حاليا، على غرار نظام الحكم الدينى فى إيران، والذى قام على أنقاض حكم الشاه عام ١٩٧٩. وبحيث تكون الأمة الفارسية الإيرانية هى لب العالم الإسلامى وقائده، وبنفس المذهب الدموى الذى يعتنقه الفرس الإيرانيون.

٤- وسائل وأشكال تصدير الثورة الخومينية

- أما وسائل وأشكال تصدير الثورة - ومنها إلى الفلسطينيين فى غزة والضفة - فقد إتخذت أشكالا متعددة **يمكن إجمالها فى الأمور التالية:**

أ- **الجانب العسكرى:** ويتمثل فى طريقين، أحدهما التدخل العسكرى المباشر، بمعنى الاعتداء على الدول المجاورة واحتلال المناطق الشيعية فى الخليج، وبما فيها المنطقة الشرقية من السعودية والجنوبية من العراق، والبحرين كاملة، وجزءاً من الكويت. وقد أصيب هذا الشكل بنكسة كبيرة فى الحرب العراقية الإيرانية، وبعد الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق، وما إستتبعه من تكثيف التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج دفاعا عن الدول العربية الخليجية الصديقة لأمريكا. أما الشكل الثانى فهو الدعم العسكرى بالسلاح والمال والتدريب للأحزاب والحركات والمنظمات الموالية لإيران فى البلدان العربية والإسلامية، برز ذلك واضحا فى الدعم العسكرى الذى قدمته إيران لفيلق بدر وجيش المهدى فى العراق، وحزب الله فى لبنان، وحركة حماس والجهاد الإسلامى فى غزة على النحو الذى أبرزنا تفصيله آنفا. وقد كشفت صحيفة "يديعوت آحرونوت" فى ٢٠٠٩/٨/٢ نقلا عن صحيفة "كوريرا دى لاسيرا" الإيطالية أن سبب تحطم طائرة الركاب الإيرانية فى منتصف يوليو ٢٠٠٩ يعود إلى إنفجار ذخائر كان من المفترض تهريبها إلى حزب الله. وقد أدى الانفجار الذى وقع فى شمال غرب إيران إلى مقتل ١٦٨ شخصا فيما يعد أسوأ حادث طيران فى إيران. وأن هذه الطائرة كانت تحمل ذخائر من أنواع مختلفة منها قنابل ذكية وصواعق كان من المقرر إرسالها إلى حزب الله فى جنوب لبنان، وأن خللا فى أحد الصواعق أدى إلى وقوع الانفجار. وأوضحت مصادر من أجهزة المخابرات الإسرائيلية أن مسار تهريب السلاح المعد لحزب الله يمر من إيران إلى أرمينيا جواً ومنها إلى تركيا برا ثم إلى سوريا ولبنان.

ب- **الجانب التعليمى:** حيث تعطى الحكومة الإيرانية فى كل سنة آلاف المنح الجامعية التعليمية للدول الأخرى، وتحاول من خلالها استقطاب بعض الطلبة المتفوقين للدراسة فى إيران وعلى حساب

حكومتها، حيث يتعلمون مع التخصصات العلمية المذهب الشيعي الأثنى عشرى، ويستقطب فيهم الذين يلمسون منهم قربا وقناعة بهم، فتعطى لهم منحاً أطول للدراسات العليا وغيرها، ليعودوا إلى بلادهم دعاة لهذا المذهب الساعى لسيطرة الأمة الفارسية باعتبارها رافعة رايته فى العالم.

جـ- **الجانب السياسي:** ويعنى به أن تصدر الثورة الإيرانية الفارسية مفاهيمها ومبادئها للآخرين عن طريق تجميل صورتها سياسيا، ومحاولة إطلاق الخطابات الرنانة حول تحدى "الشيطان الأكبر" - أمريكا، و"الشيطان الأصغر" - إسرائيل، وأن الأمة الفارسية الإيرانية هى المتصدى الوحيد لهما. وافتعال بطولات وهمية حول إنتصارات تحققها الأحزاب والحركات والمنظمات التى ترعاها إيران، مثل "الانتصار الإلهى" الذى حققه حزب الله فى لبنان، وأمكن لحزب الله من خلال رفع هذا الشعار أن يغزو الجبهة الداخلية فى لبنان ويفرض نفسه على المعادلة اللبنانية، وأخيراً "الانتصار الربانى" الذى تدعيه حماس فى غزة ضد إسرائيل، هذا بالإضافة للسعى الإيرانى لاختراق أحزاب وحركات المعارضة فى الدول العربية - مثل الإخوان المسلمين فى مصر، وتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب، وحركة الجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية وفتح الإنتفاضة فى الضفة الغربية والحيثيين فى اليمن، وقد نجحت إيران بالفعل فى إختراق بعض الأحزاب العربية بطرق متعددة.

د- **الجانب الإعلامي:** حيث تقوم الملحقيات الثقافية والإعلامية الإيرانية، بإقامة علاقات وثيقة مع بعض الصحف والمجلات ومراكز البحوث والدراسات ودعمها ماليا واستضافتها وزيارتها، مع دعم بعض الصحفيين والإعلاميين بالمال وبالدورات الخارجية المجانية من أجل كسبهم فى الصف الإيرانى والترويج فى صحفهم ووسائل الإعلام الأخرى الفضائية والتليفزيونية والإذاعية التى يعملون فيها لما تريد إيران أن تدعو وتروج له من مواد إعلامية، سواء لتلميع صورتها والدعاية لأهدافها وسياستها واستراتيجيتها الخارجية، وإعطائها المشروعية السياسية والدينية، أولمهاجمة الأنظمة الحاكمة العربية الإسلامية الحاكمة التى تتصدى للمخططات الإيرانية. وهو ما يبدو واضحا فى وسائل الإعلام السورية الرسمية، وقناة الجزيرة القطرية، وقناة الأقصى، وصوت الأقصى التابعين لحركة حماس فى غزة، وقناة وإذاعة المنار التابعة لحزب الله فى لبنان. كما يفسر الحملة على صحابة سيدنا رسول الله الكرام فى بعض الصحف الكبرى العربية مؤخراً، طبقا لما يتبناه المذهب الشيعى من مفاهيم أيديولوجية قديمة.

هـ- **الجانب الإقتصادي:** وهو يهدف إلى توفير الدعم المالى اللازم لاستمرار تشغيل الآليات السياسية والعسكرية والإعلامية للأحزاب والحركات والتنظيمات العربية والإسلامية الدائرة فى فلك إيران. ولهذا الجانب وسائل متعددة منها الدعم المباشر بالمال بإرساله إلى المسئولين عن هذه الأحزاب

والحركات، فى شكل ميزانيات شهرية (تقدر بالنسبة لحزب الله بـ١٥٠ مليون دولار شهريا، وبالنسبة لحركة حماس بـ٢٠ مليون دولار شهريا). ومن الوسائل الأخرى دعم المؤسسات والشركات الإقتصادية التى تنشئها هذه التنظيمات فى داخل وخارج بلدانها، وفى أحيان أخرى تقوم إيران بإنشاء مؤسسات اقتصادية تابعة لها مباشرة داخل البلدان العربية والإسلامية يديرها أتباع إيران فى الداخل، وهم فى ذلك يؤسسون لتجارة تقوم على هدف خدمة نشر المذهب الشيعى، وتوفير الأموال للمنضمين لهذا المذهب من أبناء البلد المستهدف. هذا إلى جانب وسيلة أخرى تتمثل فيما يطلق عليه السياحة الدينية الشيعية - والتى اخترقت البلدان العربية مؤخرا - وتحاول إختراق دول أخرى بحجة زيارة الآثار والمقابر الشيعية، والتبرك بمقامات أهل البيت، ويصرف الإيرانيون فى زياراتهم لهذه الأماكن ملايين الدولارات يكسبون من خلالها صداقات ومعارف الكثيرين من أبناء البلد المستهدف.

٥- مخطط التدخل الإيرانى فى المنطقة العربية:

- ويرجع تاريخ التدخل الإيرانى العسكرى غير المباشر فى المنطقة العربية إلى عام ١٩٨٨، عندما وضع هاشمى رافسنجانى خطة أطلق عليها "جنك جنك تابيروزى" ومعناها بالعربية "حرب حرب حتى النصر" وكان آنذاك رئيسا لمجلس الشورى. ولتكون بديلا عن خطة تصدير الثورة الإيرانية التى بدأ بها الخومينى حكمه لإيران، ولاقت مواجهة ورفض شديدين فى العالم العربى، خاصة من جانب مصر التى مارست وقادت مواجهة دبلوماسية وسياسية طويلة وصعبة مع إيران. وقد دخلت هذه الخطة حيز التنفيذ عام ١٩٨٩ حينما تولى رافسنجانى رئاسة الجمهورية الإيرانية، لذلك ظل بعدها فى السلطة حيث تولى رئاسة مصلحة تشخيص النظام بعد خروجه من الرئاسة عام ١٩٩٧ وحتى الآن. وتقضى الخطة الإيرانية بالتغلغل فى البلدان العربية والإسلامية، وإحياء وإقامة الإمبراطورية الإيرانية - فارسية العرق شيعية المذهب - ومد نفوذها فى العالمين العربى والإسلامى عبر التخريب الممنهج للنسيج الاجتماعى والمذهبى فى تلك البلدان، ومن ثم السيطرة عليها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.
- وقد تم تنفيذ هذه الخطة على مراحل: الأولى:داخليا ببناء البنية الدفاعية والهجومية للحرس الثورى ليكون الإداة القوية لتنفيذ المشروع، وهو ما أدى إلى سيطرة الحرس الثورى وإمتلاكه لمؤسسات وشركات كبرى تعمل فى تجارة النفط والغاز والبتروكيماويات والسلاح والتكنولوجيا والالكترونيات. أما المرحلة الثانية فقد استهدفت التغلغل فى المنطقة العربية باستغلال موجة العداء الشعبى لأمريكا وإسرائيل، وبناء قواعد شعبية، وكسب مناصرة قوية. ولتنفيذ الحلم الإمبراطورى الإيرانى ابتعدت إيران عن دعم وتأييد الحركات الإسلامية فى الشيشان وكشمير والفلبين والصين،

وعملت على بناء علاقات قوية مع الصين وروسيا، ومساندة أمريكا حربها على أفغانستان والعراق للتخلص من أعدائها هناك (طالبان وصدام حسين) بأيدى أمريكية ومساندة إيرانية غير مباشرة، لعدم مواجهة الولايات المتحدة من ناحية واستغلال حالة الفراغ الناجمة عن الحرب للتغلغل فى البلدين. كما شملت الخطة الإيرانية أيضا تأسيس ودعم أحزاب شيعية - مثل حزب الوحدة الشيعى فى أفغانستان، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة وحزب العمل الإسلامى فى العراق، وحزب الله فى لبنان، والجهاد وحماس فى فلسطين، وذلك بهدف القضاء على الهوية العربية، وإذابة الدول العربية فيما تطلق عليه إيران "الهوية الإسلامية"، هذا إلى جانب عزل كل جولة عربية عن الأخرى، وإثارة النعرات القبلية وتقسيم الدول عرقيا ومذهبيا كما حدث بعد ذلك فى العراق والسودان. أما فى سوريا فقد تولى محمد حسن اخترى - السفير الإيرانى فى سوريا - قيادة التوسع الصفوى الإيرانى لمدة ١٢ عاما عبر العمل على تشييع أكبر عدد ممكن من قادة حزب البعث السورى، وإقامة أكبر عدد من الحسينات فى كل المحافظات السورية يديرها المئات من رجال الدين والمخابرات الإيرانية، وإنشاء أكبر مركز ثقافى إيرانى بالخارج يعرف باسم "المستشارية"، وتجنيس أكبر عدد ممكن من الإيرانيين بالجنسية السورية، والسيطرة على الاقتصاد السورى. وفى إطار هذه الخطة وتطبيقا لها دعا آية الله سيد محمد باقر خرازى عضو مجلس صيانة الدستور فى مارس ٢٠٠٩ إلى العمل على تصدير "الثورة الإسلامية" إلى جميع أنحاء العالم، مؤكدا أن بلاده لن تقيم علاقات مع الولايات المتحدة قبل حصولها على القنبلة النووية، رافضا تطبيع العلاقات بين البلدين قبل ذلك. كما كشف محمد العوفى - القائد الميدانى السابق فى تنظيم "القاعدة فى جزيرة العرب" - فى اعترافات بثتها قناة "العربية فى ٢٠٠٩/٣/٢٧ أن المخابرات الإيرانية والمتمردين الحويثين فى اليمن على علاقة وثيقة بتنظيم "القاعدة فى جزيرة العرب"، مضيفا أن إيران على استعداد لمدهم بالمال والأسلحة اللازمة لتنفيذ العمليات الإرهابية.

- وبتحليل هذا المخطط الإيرانى نجد أن أخطر عقبة تصطدم بها مساعى نشر الثقافة الإيرانية فتتمثل فى صعوبة تسويقها لدى مسلمى الأقطار العربية الذين ينتمون للمذهب السنى، إذ تباعد بين الفرس والعرب قرون من عدم الثقة، كما تفصل هوة سحيقة بين ثقافتى الأمتين. والأكثر أهمية أن مستوى عدم الثقة عال جدا لدى زعماء البلدان العربية تجاه النظام الإيرانى، إذ أن غالبية هؤلاء عاصروا الثورة الخومينية التى بادرت فور تمكنها إلى تطبيق سياسة تصدير الثورة، وما تبع ذلك من محاولات لزعزعة الاستقرار فى عدد من الدول العربية، فإذا كان ذلك يجرى وإيران لم تمتلك بعد سلاحا نوويا، فكيف سيكون سلوكها بعد امتلاكها هذا السلاح والذى لن تشهره فى وجه إسرائيل ولا الولايات المتحدة، لأنها تدرك حجم العقاب الذى سيوجه ضدها فى هذه الحالة، ولكن ستشهر إيران

سلاحها النووى فقط فى وجه الدول العربية لابتزازها وردعها وتهديدها إذا ما تصدت لمحاولات الهيمنة الإيرانية عليها؟

- وتأتى مساعى الهيمنة الإيرانية فى وقت خلص مخططوها الاستراتيجيون إلى أن هذه المرحلة تعد مناسبة لبسط النفوذ الإيرانى على الشرق الأوسط بأسره. فالعالم العربى يمر بأضعف حالاته، تمزقا وتفككا وترديا فى العلاقات العربية - العربية، وما لم تتمكن إيران من تحقيقه بعصا التحالفات والتسليح وتوحيد الرؤى الاستراتيجية بواسطة حلفائها (سوريا، حزب الله، حماس)، تسعى إلى بلوغه من خلال سياسة "الهيمنة الناعمة" عبر توسيع خدمات المراكز الثقافية والدينية التابعة لسفاراتها فى العواصم العربية.
- وإذا تقاطعت مواقف دولة عربية مع المخططات الإيرانية، فإن طهران مستعدة للتسلح بسياسة النفس الطويل لتنفيذ دبلوماسية ناجعة تبقى معدلات توتر مرتفعة فى العلاقات الثنائية، لكنها لا تسمح ببلوغ حد الصدام والحرب، وتلك تماما هى حال العلاقات الإيرانية مع مصر، وإلى حد ما مع السعودية. والثابت أن إيران حاولت الإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجى، وشاركت قطر فى تهيئة ظروف تهئ لطهران الحصول على مبتغاها، غير أن زعماء دول المجلس وقفوا بصلابة ضد أى هيمنة إيرانية على المجلس، لذلك لم تظفر إيران بما تريد، ولكن نجاحها فى استمالة بعض الأطراف - مثل قطر وإلى حد ما عمان - خلف صدوعا لا تخفى فى جدران التحالف الخليجى، ولكن إيران صابرة صبر صانع السجاد الإيرانى فى غزل سجادته سنوات حتى ينجزها، حتى تتهيأ الأرضية الداخلية فى دول مجلس التعاون لتحقيق هدفها.
- **ولا يمكن تجاهل حقيقة أن إيران غذت بطموحها الإقليمى انقساما عربيا ساهمت هى أصلا فى تأسيسه، واستغلت فيه ثلاث عوامل تمثلت فى الآتى:**

١- انكماش الدول الرئيسية فى فريق الاعتدال العربى - مصر والسعودية أساسا - وعدم طرحها مشروعا واضحا لمستقبل المنطقة، وانغماسها فى محاولة المحافظة على الوضع القائم فى المنطقة. وهو الأمر الى خلق فراغا إقليميا أتاح لإيران فرصة تاريخية لكى تتمدد وتزيد نفوذها عبر الإمساك بأوراق عربية مهمة من العراق إلى فلسطين، مرورا بلبنان والسودان والصومال.

٢- الأخطاء الكبيرة التى ارتكبتها إدارتا جورج بوش فى المنطقة على نحو شجع إيران على استثمار هذه الاخطاء، فكان الفشل الأمريكى فى العراق نجاحا من الناحية الفعلية لإيران التى بدا أنها الفائز الأول من جراء اسقاط نظام صدام حسين الذى كان حاجزا أمام نفوذها الإقليمى بالرغم من كل مساوئه. ولذلك تحول ما كان حاجزاً أمامها إلى معبر لنفوذها الإقليمى. كما أن فشل المشروع الأمريكى لتغيير المنطقة فتح الباب أمام مشروع إيران الذى يستهدف تغيير بعض المعادلات

الإقليمية عبر مد نفوذها وتوسيعه واستخدام برنامجها النووى كوسيلة لمساومات الولايات المتحدة والغرب، سعيا إلى صيغة لاقتسام النفوذ فى الشرق الأوسط تحصل إيران عبرها على اعتراف ضمنى ذى ملامح صريحة بأنها الدولة الإقليمية الأكبر.

٣- ان الانقسام الذى بدا عربيا دفع سوريا، حين اشتد الضغط الأمريكى عليها عقب غزو العراق، وفى ظل عزلة عربية ودولية عانت منها سوريا سنوات، حولت سوريا إلى مزيد من الارتباط بإيران، فتحولت العلاقة الوثيقة التى قامت بين الدولتين منذ بداية الثورة الإيرانية، إلى علاقة خاصة جدا، غادرت سوريا فى ظلها موقعها فى منطقة قلب النظام العربى، وكرست التباعد الذى فصلها عن شريكتيها فى المنطقة العربية (مصر والسعودية).

- وكان غريبا أن يصر رئيس إيران أحمدى نجاد على حضور القمة العربية فى الدوحة، ويدس أنفه فيما لا يعنيه رغم إدراكه أن معظم القادة العرب يرفضون حضوره. لقد زعم نجاد أنه يريد حضور القمة بحجة فتح حوار مع الدول العربية مجتمعة حول علاقاتهم المتردية مع إيران. وحقيقة الأمر أنه كان يريد بذلك أن يفسد أعمال القمة العربية التى ستنشغل وتتصارع بشأن إيران، ويفرضها بذلك موضوعا خلافيا على الدول العربية وتهمل فى مقابله قضايا جوهرية أساسية خاصة بفلسطين ولبنان والعراق والسودان، ومحاولة إصلاح مجمل الوضع العربى المتردى الذى لا تريد إيران إصلاحه، بل جعله يزداد ترديا. هذا فى الوقت الذى لم تبادر إيران من جانبها بإعلان نوايا توضح فيه موقفها من هذه القضايا العربية التى تعبث بملفاتها لخدمة مصالحها، بدلا من محاولات الاختراق والمناورة والتسويف.

- ومن مظاهر هذا السلوك الإيرانى أثناء أزمة غزة محاولتها إفساد قمة الرياض الرباعية للمصالحة العربية، حيث عقدت فى نفس التوقيت مؤتمرا برلمانيا عربيا مشتركا، وضغطت أيضا لحضور مؤتمر اتحادات البرلمانات العربية الذى انعقد فى مسقط، ورفضت الدول العربية مشاركة على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى فيه .. كما عقدت إيران أيضا مؤتمراً لبعض التنظيمات الفلسطينية الموالية لها ودول الممانعة العربية، فى نفس اليوم الذى انعقد فيه مؤتمر إعمار غزة فى شرم الشيخ، وهو ما يعنى أنها تضرب العمل العربى المشترك بالمؤتمرات الموازية.

- ولقد كشف وزير الخارجية أحمد أبو الغيط النقاب عن تصرفات إيرانية أخرى وقعت أثناء أزمة غزة، استهدفت إيران من ورائها استفزاز مصر، منها فرض الحصار على البعثة الدبلوماسية المصرية، فى طهران، ومنعهم من مغادرة مقر السفارة إلى منازلهم لعدة أيام أثناء الأزمة، ولكن مصر تصرفت من واقع مسئوليتها وقررت عدم الرد على هذه الاستفزازات الإيرانية.

وإذا كان هدف إيران من وراء حضور رئيسها القمم العربية هو تحويلها إلى قمم إقليمية لتحقيق الحلم الإيرانى فى السيطرة والزعامة على العالم العربى مستغلة فى ذلك القضية الفلسطينية والقدس ومسجدها الأقصى، بزعم الدفاع عنها باعتبارها مشكلة كل المسلمين وليس العرب فقط، فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو أن عمر هذه القضية صار لها أكثر من نصف قرن ويعالجها العرب بما فى أيديهم من أدوات إستراتيجية مختلفة، فأين كانت إيران طوال هذه المدة؟ إنها لم تظهر فقط على مسرح القضية الفلسطينية إلا بعد ظهور نفوذ حزب الله فى المنطقة، وبعدما قويت شوكتها ببرنامجها النووى. ناهيك عن أن علاقة إيران بالعالم العربى علاقة مشوشة، ومازالت تتدخل بشكل سافر فى الشئون العربية الداخلية، وذلك بإصرارها على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وأدخلت العراق فى حرب عقيمة دامت ثمانى سنوات، ثم سهلت غزوه بالقوات الأمريكية ولعبت دوراً تخريبيا فيه، كما كانت وراء عدم الاستقرار فى لبنان واليمن والبحرين والمغرب، ودخلت فى عداء مستمر مع السعودية ومصر. هذا فى الوقت الذى لم تطرح فيه إيران أى مشروع يساهم فى تنمية العالم العربى، ودعم مشروعات السلام والاستقرار فى فلسطين، وهو ما يؤكد على أن سبب إصرار الرئيس الإيرانى على حضور القمم العربية هو نسفها من داخلها، لأنه يعلم أن حضوره سيعنى ضمنيا رفض دول عربية كبيرة وكثيره حضور مثل هذه القمم.

ومن الأدلة أيضا على الدور المشبوه والتخريبى الذى تلعبه إيران فى المنطقة العربية، هو موقفها من الاتهامات المصرية لحزب الله اللبنانى حول الخلية التخريبية التى حاول إقامتها فى مصر، حيث رفض وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متقى هذه الاتهامات معتبراً أنها "توصيفات جاهزة قديمة وبالية ولن تأتى بنتيجة"، وأن الاتهامات المصرية "تستهدف التأثير على الانتخابات التشريعية المقبلة فى لبنان". وكان وزير الخارجية المصرى أحمد ابو الغيط قد صرح بأن "إيران استخدمت حزب الله فى المؤامرة التى كشفت أخيراً كى توجد على الأرض المصرية، وتقول للمصريين: نحن هنا". وأضاف أن "وجود إيران فى صورة حزب الله على شاطئ البحر المتوسط رسالة واضحة للعالم الغربى ولإسرائيل ولمصر ولكل العرب مفادها نحن هنا وسنؤثر فى مصالحكم".

ولقد كانت إيران تعتبر نفسها محاصرة لإسرائيل بعد أن أحكمت سيطرتها على سوريا وحركة حماس فى غزة وبواسطة حزب الله فى جنوب لبنان - مع اعتبار أن هذا الحزب هو أحد فرق الحرس الثورى الإيرانى. وبعد أن أحكمت سيطرتها على سوريا ولبنان وغزة، أصبحت إيران على حدود مصر، وانتقلت للهجوم على الساحة المصرية بمشاركتها فى تسليح وتمويل وتخطيط علميات ميليشيات حماس التى إقتحمت الحدود المصرية بالقوة فى يناير ٢٠٠٨ لإرباك مصر وإحراجها، والتهديد مرة أخرى باقتحام حدودها تحت زعم فك الحصار عن غزة. حتى أنها أوعزت إلى أحد

مشايخ حماس (الكلاّب) بأن يفتى بقتل الجنود المصريين الذين يدافعون عن حدودهم وليس الإسرائيليين.

٦ـ التقاء المصالح الإيرانية مع الإسرائيلية[٦٢]

- ولا تجد إسرائيل غضاضة فى تصعيد المشروع الإيرانى فى الوطن العربى، فلا تحل مشكلة شبعا فى لبنان كى يستمر حزب الله على سلاحة، ولا تحل مشكلة الأسرى الفلسطينيين حتى يظل لدى حماس حجة لإنقلابها على السلطة الفلسطينية، ولا تتجاوب مع المساعى المصرية لحل مشكلة الأسرى المعذبين فى سجونها، حتى يظل فى أيدى حماس ورقة تتاجر بها فى إطلاق سراح ١١,٠٠٠فلسطينى فى السجون الإسرائيلية. كما تلتقى إيران مع إسرائيل فى تفتيت دولة العراق، وتتسابق الاثنتان فى قضم العراق من الشمال بواسطة إسرائيل، ومن الجنوب بواسطة إيران، وفى قتل نخبته وضباطه وعلمائه. كما تلتقى إسرائيل أيضا مع إيران فى دعم النظام السورى عندما يرسل عناصر القاعدة عبر حدوده إلى العراق ليقيموا ما يسمى بدولة العراق الإسلامية، وأيضا إرسال الجماعات الأصولية إلى لبنان (مخيم نهر البارد) لإعلان إمارة إسلامية فى شماله. كما تلتقى إسرائيل أيضا مع إيران فى دعم النظام السورى عندما يرسل عناصر القاعدة عبر حدوده إلى العراق ليقيموا ما يسمى بدولة العراق الإسلامية، وأيضا إرسال الجماعات الأصولية إلى لبنان (مخيم نهر البارد) لإعلان إمارة إسلامية فى شماله. كما تلتقى أيضا إيران مع إسرائيل كى لا يبقى فى الوطن العربى قوة عربية قادرة على مواجهة مشروعها - وهو حلم صهيونى قديم - تساعده طهران فى إخراج كل عقد التاريخ الإسلامى منذ ١٤ قرنا كى تقول وتثبت أن الشيعة ليسوا عربا بل فرسا، لذلك تضرب إيران كل من يدافع عن عروبة العراق ووحدته بواسطة ميليشياتها: "حزب الله العراقى"، "فيلق بدر"، "جيش المهدى"، "حزب الدعوى"، بالإضافة لمخابرات وعناصر الحرس الثورى التى سيطرت فعليا على البصرة ومعظم مدن الجنوب العراقى. كما أفشلت إيران وسوريا عبر حماس كل جهود مصر والسعودية لرأب الصدع بين الفلسطينيين، وهو بالطبع ما يصب فى مصلحة إسرائيل.

- وتلتقى أيضا المصالح والأهداف الإيرانية مع نظيرتها الإسرائيلية فى إفساد وحدة دول مجلس التعاون الخليجى، وحتى لا تكون قوة عربية معتدلة تقف بجانب مصر فى تصديها للمشروعين الصهيونى والإيرانى. وهو ما تمثل فى محاولات إيران المتعددة لإحداث إنقلاب فى البحرين والزعم بأنها إحدى محافظات إيران (مقالة شريعة مدارى فى صحيفة كيهان الإيرانية)، وفى الكويت بواسطة الإيرانيين الذين حصلوا على الجنسية الكويتية وأصبحوا يتحكمون بمقدرات مالية مهمة جدا داخل الكويت، كما صار لهم وزراء ونواب وتجمعات وديوانيات، وبرزت أنيابهم التى يهددون بها

وحدة ومصير الكويت. فإذا ما استعرضنا حجم الصراعات الداخلية السياسية والعرقية والطائفية، وليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض، بل وهو الأخطر داخل كل دولة عربية، فسنجد أيدى إيران وإسرائيل تغذيها بأساليب وأدوات مباشرة وغير مباشرة، لتهدد الاستقرار والأمن فى هذه الدول، وبمايصب فى النهاية فى صالح إسرائيل وإيران.

- ويعتقد تريت بارسى - مؤلف كتاب "التحالف الخائن: الصفقات السرية بين إسرائيل وإيران" - أن العوامل الجيوسياسية وليس الأيديولوجية تحكم العلاقات بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة. ويشدد على أن التنافس بين إيران وإسرائيل ينصب على الهيمنة على العالم العربى، ويؤكد أن التنافس لم يبدأ غداة الثورة الإيرانية فى ١٩٧٩، بل هو استمرار لعهد الشاه. لذلك تشعر إيران بأن مصيرها العزلة إذا هيأت الظروف لإسرائيل صلحا مع خصومها العرب، وهو ما يفسر معارضة طهران الدائمة لأى تسوية بين العرب وإسرائيل. ويرى بارسى أن إسرائيلى تخشى الورقة الإسلامية التى تلوح بها إيران وتحاول نشرها فى العالم العربى ليتسنى لها توسيع نفوذها. وأنه لهذا السبب حين تكون العلاقات العربية - الإسرائيلية فى أسوأ حالاتها من التدهور والتوتر، يشهد التنافس بين إيران وإسرائيل استرخاءً ملحوظاً. ثم يكشف الكتاب أن إسرائيل سعت بعد الثورة الإيراينة إلى تحسين علاقاتها مع إيران، على أمل أن يتيح ذلك تهدئة طفيفة فى النزاع العربى - الإسرائيلى. ولكن المثير أنه حين رفعت إيران صوتها بتأييد القضية الفلسطينية فى ثمانينيات القرن العشرين، طلبت جماعات اللوبى اليهودى فى واشنطن عدم الاكتراث بالتهديدات الإيرانية باعتبار أن إيران لن تقدم على تنفيذ أى منها. إلا أن الصورة تغيرت بعد عام ١٩٩١ حين سعت الولايات المتحدة إلى سلام بين العرب وإسرائيل، حينها عمدت إيران إلى تخريب هذه العملية بتنشيط خلاياها النائمة فى فلسطين لإطلاق سلسلة من العمليات الإنتحارية داخل إسرائيل بهدف عرقلة عملية السلام. ثم يصل مؤلف الكتاب إلى خلاصة مفادها أن عملية السلام بين العرب وإسرائيل تضر بالمصالح الجيوسياسية لإيران، إذ يعنى نجاحها إزاحة الأطراف العربية المتحالفة مع إيران بعيدا عنها، خاصة سوريا، مما سيؤدى إلى عزل طهران استراتيجيا فى المنطقة، كما أن من شأن التسوية أن تتيح شروطا أكثر مرونة لوجود عسكرى أمريكى فى الشرق الأوسط.

٧- الحزام الأمنى الإيرانى، وإرتباطه بدائرة المجال الحيوى الإيرانى[٦٣]

- يدرك جيدا المتتبع للتحركات السياسية والعسكرية والإعلامية الإيرانية على الساحتين الإقليمية والدولية، منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران تسعى لإقامة حزام أمنى جديد لها، يرتبط بدائرة مجالها الحيوى التى تمتد من أفغانستان وباكستان والهند شرقا إلى المغرب العربى على الأطلنطى غربا، ومن حدود روسيا ودول القوقاز شمالا إلى المحيط الهندى ووسط أفريقيا جنوبا. حيث ثبت أن

موقف الحياد الفعال الذى اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفذ أغراضه، وأصبحت إيران فى حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التى تحققت من خلال موقفها الأول. فضلا عن رصيد باتت تنميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة العربية وخارجها، وحتى تختبر قدرتها على المبادأة، بعد أن تخلت عنها مؤقتا إنتظاراً لظروف أكثر مناسبة، وتشير الأحداث إلى نجاحها فى ذلك.

- ولاشك أن إيران تزرع لها جذوراً فى كل أرض تنبت فيها بذور التشيُّع، وهى تتعهدها على الدوام، وفى كل الظروف، وتحت أى مسمى، ولدى أى نوع من الحكومات، منتظرة يوم الحصاد. وفى هذا الصدد يقول هاشمى رافسنجانى فى حديثه لمجلة (الطريق - راهبرد): "إننا باعتبارنا دولة شيعية، نساعد الشيعة فى كل مكان، حتى لو كانوا حزباً أو أقلية برلمانية، ولقد أصبح للشيعة مركزية الآن فى إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه فى الحكم، وان الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية إعتدالا، لذلك سوف تجد لها مكانا بين المناضلين فى المستقبل".
- وقد اعتمد النظام الإيرانى فى تقاربه مع الدول الأخرى المتواجدة فى دائرة المجال الحيوى الإيرانى أسلوب المبادأة، وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا التقارب ليس على حساب المكاسب التى حققتها إيران فى المنطقة العربية أو فى غيرها. ذلك أن نظرية الأمن الإيرانية نفسها تقوم على نفس فكرة المبادأة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تصنع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وأن تكون قابلة للتطبيق من خلال إتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية إلى بعدين أساسيين، أحدهما بعداً عقائدياً يتمثل فى تغيير سلوكيات المنطقة فى إتجاه القيم الشيعية التى تنهض على تقديس أهل البيت ومكانتهم، للالتفاف حولها وتنفيذ وصاياها، ودمج الدين بالسياسة. والآخر بعداً نضالياً يتمثل فى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، تحول دون وجود قوى أجنبية معادية لإيران. وبذلك تدفع إيران خطوطها الدفاعية إلى أماكن بعيدة عن حدودها، حيث تتواجد بلدان دائرة المجال الحيوى، والذى تعمل فيها المنظمات التابعة لإيران مُشكّلة خط دفاعها الأمامى والخارجى، ضد أية تهديدات وبما يصدها مبكرا قبل أن تصل إلى حدود إيران، وتُشغل أعداء إيران لأطول فترة زمنية ممكنة عن الوصول إلى قلب إيران وتهديده.
- وفى ذلك يقول أيضا آية الله هاشمى رافسنجانى مخطط السياسات العامة فى إيران "مبادئنا فى السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى، سواء تجاه دول أو شعوب معينة، أو تجاه أحداث أو ظروف معينة. ومن الصعب إيجاد إتفاق جماعى حول المسائل

المهمة فى السياسة الخارجية تجاه أية دولة. لذلك عندما يحتدم الخلاف بين الأجهزة المختلفة يتدخل "مجمع تحديد مصلحة النظام" لحسم الأمور. فعلى سبيل المثال هناك إختلاف حول العلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك حول العلاقات مع مصر، فإن تحول هذا الخلاف إلى معضلة فإننا نتدخل، وإذا لم نجد حلا إلا الرجوع للشعب فسنقترح عمل استفتاء شعبى، ولكن بشرط موافقة مجلس الشورى، وتأييد الزعيم المرشد للثورة". وفى مواجهة هذه النظرية الأمنية الإيرانية طرح المراقبون سؤالا مهما: هل يتوقف الحزام الأمنى الإيرانى الجديد عند مواجهة التهديد الأمريكى والإسرائيلى لإيران، أو تخفيف أثره فى المنطقة؟ أم يمتد لنشاطات أخرى على حساب الدول العربية والإسلامية ذات الأغلبية السنية إذا ما أدخلتهم إيران فى إطار العدائيات التى تهدد أمنها؟

٨- الدعم المالى والعسكرى الإيرانى لتأسيس إمارة حماس الدينية فى غزة[٦٤]

- كشف القيادى فى حركة حماس "محمود الزهار" وزير الخارجية السابق فى حكومة إسماعيل هنية فى حديث له لمجلة (ديرشبيجيل) الألمانية، نشرته صحيفة الأنباء الكويتية فى ٢٠٠٧/٦/٢٤ عن نية حركة حماس فى تأسيس دولة إسلامية فى غزة، وذلك حين أجاب على سؤال حول مدى صحة الإدعاءات الغربية حول هذا الموضوع، فرد قائلا: "بالطبع نريد أن نفعل ذلك ولكن بدعم كامل من الشعب"، ثم أوضح قائلا: "لن نستطيع تأسيس دولة إسلامية حاليا، لأننا نحن الفلسطينيون لا نملك دولة، وطالما لا نملك دولة فستحاول تشكيل مجتمع إسلامى".
- ورداً على سؤال حول احتمالات قطع الأموال عن حكومة اسماعيل هنية فى غزة، أجاب الزهار "إن حماس تملك بدائل، وإذا أردنا يمكننا أن نحصل على خمسة ملايين دولار شهريا على شكل تبرعات من مصر". ثم اعترف بنقله شخصيا مساعدات مالية من إيران إلى غزة قائلا: "حماس تلقت فى الماضى أموالا من بلدان عدة، منها ليبيا التى دعمتنا بخمسين مليون دولار، وأنا شخصيا جلبت مرتين أموالا من إيران .. مرة ٢٠ مليون فى حقيبة من إيران إلى قطاع غزة، وفى المرة الثانية ٢٢مليونا". وكان ذلك بالطبع عبر معبر رفح، وقد تكرر نفس الأمر مع إسماعيل هنيه الذى حمل معه حقائب بها ٤٠ مليون دولار حصل عليها من إيران وتوجه بها عبر معبر رفح إلى غزة، وفى أعقاب الأزمة الأخيرة كشف رجال الجمارك فى مصر عن ٩ مليون دولار كان يخفيها وفد التفاوض الرسمى الممثل لحركة حماس مع مصر، أثناء عودته إلى القطاع ولم يعلن عنها، واتضح أن هذه الأموال حصل عليها من إيران عن طريق سوريا، ويريد إدخالها القطاع، وهو ما رفضت السلطات المصرية السماح به، وتم إيداع هذا المبلغ فى بنك مصرى بالعريش، وقد طرح هذا الوضع عدة تساؤلات فى مصر حول مدى صحة هذا الأسلوب لنقل الأموال، ولماذا لا يتم عبر البنوك المصرية؟!

- وعن التكتيك الجديد الذى ستتبعه حماس تجاه إسرائيل وحركة فتح، قال الزهّار: "أن التكتيك الجديد يقضى بعدم مهاجمة الإسرائيليين"، ثم ألمح إلى أن كتائب القسام - الذراع العسكرى لحماس - ستستخدم فى الضفة الغربية ضد فتح نفس أساليب التفجير والهجمات التى تعتمدها ضد قوات الاحتلال، وعلل ذلك بقوله "فى هذه اللحظة لا يمكننا أن نتعامل مع عدوين فى الوقت نفسه"، وذلك فى إشارة إلى إسرائيل وحركة فتح. ثم أشار الزهار إلى أن الأسلحة والذخائر متوافرة فى الأراضى المحتلة، موضحا: "قبل سنتين كانت كلفة الرصاصة الواحدة فى غزة تبلغ ٣,٥ يورو، أما الآن فإنها تساوى ٣٥ سنتا فقط، ذلك أن أموال المساعدات الأمريكية حُوّلت إلى السلاح، فشكراً لأمريكا"!!
أما إسلام شهوان - أحد مسئولى كتائب عز الدين القسام، فقد صرّح عقب سيطرة حماس على غزة فى ١٤ يونيو الماضى قائلا: لقد حل عهد العدالة والحكم الإسلامى"، وكان تقرير أوروبى نشر فى بداية مايو ٢٠٠٧ قد حذّر من تنامى قوة حماس العسكرية بعد أن تلقت كتائب القسام ثلاثة ملايين يورو جاءتها مباشرة من طهران، خلاف ما تعطيه طهران لحكومة هنية من مساعدات شهرية لتسيير أمور القطاع، تراوحت ما بين ٢٠ - ٤٠ مليون دولار شهريا. لذلك لم يكن غريبا أن يشيد قادة حماس بإيران وجهودها فى دعم حماس ماليا وتسليحيا.
- أما مدير الاستخبارات فى السلطة الفلسطينية - توفيق الطبراوى - فقد إتهم إيران بلعب "دور كبير" فى سيطرة حماس على غزة، قائلا: "لقد كان لإيران دور كبير فيما جرى فى غزة سواء من جهة التمويل أو التنفيذ"، مضيفا: "نعرف أن المئات من حماس خرجوا وتدربوا فى إيران ومعسكرات حزب الله فى لبنان .. وأن كل البرنامج والحركة الإنقلابية التى قامت فى فلسطين هو برنامج مشترك بين حماس وإيران التى كانت على اطلاع على كل التفاصيل"، ثم زاد قائلا: "إن قادة حماس العسكريين التقوا قادة سياسيين فى سوريا، وتمت خلال الاجتماع مناقشة جوانب العملية كافة"، ولم يستبعد الطبراوى أن تقوم حماس بعمل مشابه فى الضفة الغربية.
- ويشارك الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى هذا الرأى، فبعد أن اتهم حماس بتدبير محاولة لاغتياله بلغم أسفل مقر إقامته زنته ٢٥٠كجم متفجرات، وأكد على أن ما جرى "مخطط لسلخ غزة عن الضفة، وإقامة إمارة من لون واحد يسيطر عليها تياراً واحداً من سماته التعصب". ودلّ على ذلك بإنزال العلم الفلسطينى من مقاراته واستبداله بعلم حماس الأخضر مضيفا "المخطط المعد سلفاً، والذى توافقت عليه قيادة حماس فى الداخل والخارج كان بمشاركة أطراف إقليمية" فى إشارة واضحة للدور الإيرانى.
- أما تسليح إيران لحركة حماس فقد تمثل فى تهريب كميات كبيرة من الصواريخ أرض/أرض (كاتيوشا) ويقدر عدد ما لدى حماس منها بحوالى ١٥٠٠٠ ألف صاروخ مداها يتراوح ما بين ١٠-

١٥كم، وبضع مئات من الصواريخ جراد ١٢٢مم ذات مدى مطور يصل إلى ٤٥كم (يقدر عددهم بحوالى ٢٠٠-٢٥٠ صاروخ)، بالإضافة إلى حوالى ٥٠٠-٨٠٠ صاروخ مضاد للدبابات نوعيات (ساجر، ب-ج-٢ المزود برأس تاندم) - وهذه مخصصة للتعامل مع الدبابة الإسرائيلية ميركافا-٤ بعد أن تم تطوير تدريعها بتزويدها بدرع إضافى، ذلك أن الصاروخ ب-٢ مكون من حشوتين متفجرتين، تعمل الأولى على إختراق الدرع الخارجى للدبابة، ثم تفتح الطريق للحشوة الرئيسية الأخرى المتواجدة خلفها لتخترق الدرع الرئيسى الآخر للدبابة وبما يؤدى إلى نفاذ القوة التفجيرية إلى الغرفة الداخلية للدبابة وتفجيرها بما فيها من ذخائر وأفراد طاقم. هذا إلى جانب كميات من الهاونات ١٢٠مم و٨٢مم، ورشاشات كلاشنكوف، والذخائر اللازمة لها، إضافة إلى نوعيات متقدمة من العبوات المتفجرة التى سبق استخدامها بفاعلية ضد المركبات الأمريكية المدرعة فى العراق بواسطة الميليشيات التابعة لإيران هناك. وقد تم تهريب معظم هذه الأسلحة - خاصة الصواريخ - إما بواسطة سوريا وحزب الله عبر البحر المتوسط، وتوقفت خارج المياه الإقليمية المصرية وبعيدا عن مراقبة السفن الحربية الإسرائيلية، وكانت تلقى حمولتها من الاسلحة فى عبوات تستقبلها قوارب صيد تابعة لحماس قادمة من شاطئ غزة، فتربطها وتحملها معها إلى الساحل. وفى أحيان أخرى كانت السفن تلقى حمولتها فى توقيتات وأماكن محددة محسوب فيها جيدا أتجاه حركة التيارات المائية لتحملها إلى ساحل غزة، وبعض هذه العبوات ضلت طريقها ووصلت إلى السواحل المصرية، وألتقطها حرس السواحل فى شمال العريش، والبعض الآخر وصل إلى ساحل بورسعيد، أو عبر تهريبها من السودان إلى صحراء مصر الشرقية، ومنها إلى سيناء ثم غزة عبر الأنفاق المتواجدة فى منطقة الحدود بين مصر وقطاع غزة.

- وقد ذكرت تقارير أمنية إسرائيلية نشرت فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ - قبل الحرب على غزة - أن القدرات الصاروخية لدى المسلحين الفلسطينيين فى قطاع غزة، يمكنها أن تصيب عدداً كبيرا من البلدات الواقعة فى جنوب إسرائيل، مما يضع نحو ٨٠٠ألف إسرائيلى فى مرمى صواريخ القسام التابعة للجناح العسكرى لحركة حماس (كتائب عز الدين القسام). وأضافت تلك التقارير أن حماس استغلت فترة الستة أشهر الأخيرة والتى شهدت تهدئة بقطاع غزة فى تطوير قدراتها الصاروخية، وتعزيز تلك الصواريخ بحيث يمكنها إصابة أهداف داخل العمق الإسرائيلى. ونُقل عن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلى (الشاباك) - يوفال ديكسين - قوله أن حماس حصلت من إيران على صواريخ (جراد) ١٢٢مم المطورة القادرة على الوصول إلى مشارف مدينة بئر سبع التى تبعد حوالى ٤٥كم عن قطاع غزة، وأن واحدا من بين كل ثمانية إسرائيليين - أى ٨٠٠ ألف إسرائيلى - أصبحوا فى مدى صواريخ القسام والكاتيوشا وجراد.

- ونشرت يديعوت أحرونوت قائمة بالمدن والبلدات التى باتت فى مدى صواريخ حماس - بحسب ديكسين - الذى أكد أن منشآت استراتيجية أصبحت فى مدى تلك الصواريخ مثل "مركز الأبحاث النووية" فى ناحال سوريك، والقاعدة الجوية فى حتسور، وميناء أشدود، وحتى إلى مشارف بئر سبع. وقد أثبتت الحرب الأخيرة فى غزة أن القدرة الصاروخية لحماس قد أصابت أهدافا فى جميع هذه المناطق، وإن كانت بأعداد محدودة من صواريخ جراد، إلا أن صواريخ القسام والكاتيوشا أمطرت المستوطنات والبلدات الإسرائيلية شمال وشرق قطاع غزة بمعدل ٥٠ - ٦٠ صاروخ يوميا، تقلصت فى الأيام الأخيرة من الحرب إلى ٤-٥ صاروخ يوميا بعد أن نجحت القوات الجوية والبرية الإسرائيلية فى تدمير مستودعات كاملة منها.

٩- جهود إيران لنشر التشيع فى غزة[٦٥]

- كشفت مصادر فلسطينية النقاب عن أن إيران استطاعت عبر حركة الجهاد الإسلامى الفلسطينية القيام بنشاطات عديدة لنشر الفكر الشيعى فى قطاع غزة، ودعم عدد من الجمعيات والمؤسسات لهذا الغرض. وحددت هذه المصادر الأسباب التى تساعد إيران على نشر أفكارها فى قطاع غزة فى الآتى:

١- استغلال الفقر والحصار المر على الشعب الفلسطينى وفى ظل الأوضاع الراهنة من أجل تجنيد أكبر عدد من الشباب.

٢- استغلال قضية حرب لبنان الأخيرة وتضخيم إنجازات حزب الله فيها باعتبارها "نصراً إلهيا"، وتصوير حسن نصر الله باعتباره المنقذ للعرب من الكيان الصهيونى للقيام بنفس نموذجه فى فلسطين.

٣- عدم مشاركة حركة الجهاد الإسلامى فى العملية السياسية والاقتتال الداخلى بين حماس وفتح.

٤- ضعف الخطاب السنى بشكل عام، وعدم وجود برنامج واضح للقوى السياسية فى قطاع غزة.

- وبحسب هذه المصادر فإن هناك العديد من الشخصيات التى تتبنى الفكر الشيعى، وتقوم على نشره فى قطاع غزة عبر عدد من المؤسسات والمساجد التابعة لهم، ومن هذه الشخصيات عبد الله الشامى أحد قادة الجهاد الإسلامى فى قطاع غزة ومسئول جميعة (أرض الرباط)، وهشام سالم مسئول جمعية (غدير)، وعمر شلح شقيق رمضان شلح أمين عام حركة الجهاد الإسلامى، ود. عبد العزيز عودة الأستاذ بكلية التربية الإسلامية بقطاع غزة، ونافذ عزام الناطق الرسمى باسم حركة الجهاد، وهو من المؤيدين علنا لنموذج الثورة الإيرانية، ومحمد بيومى الذى يتبنى الفكر الشيعى ويروج له بين سكان القطاع، ويتنقل دوريا بين غزة وإيران.

١٠- مسئول إيرانى يعترف بأن حرب غزة فى مصلحة إيران[٦٦]

- فى حديث لمدير مركز الدراسات الاستراتيجية الإيرانية والمحلل السياسى الاستراتيجى - شمس الواعظين - والذى يعتبر جزءاً من النظام الإيرانى، لأن لا شئ يحدث أو يقال فى إيران إلا بموافقة النظام الحاكم هناك - نشرته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٩ بعد بدء الحرب على غزة بحوالى عشرة أيام، قال: "عندما تنتهى هذه الحرب لن يكون توازن القوى فى المنطقة كما كان قبلها، أتوقع خلط الأوراق الإسرائيلية، وستتغير الخريطة السياسية فى المستقبل، واللاعب الرئيسى الآن ومستقبلا هو المقاومة ممثلة فى حماس، أما إيران فإنها ستدخل فى الوقت المناسب ولن تستعجل التسوية، لأنها تعرف أن المتنافسين سوف يلجأون إليها عندما تنتصر المقاومة، لكى تقوم بدور أكثر فعالية لاقناع المقاومة بقبول بعض التسويات التى سيكون لها حظ أكبر من الامتيازات التى ستكسبها المقاومة من أى تسويات أخرى".

وعندما سُئل "هل لسوريا وإيران من المنظور الإقليمى والاستراتيجى مصلحة فى أن تواجه إسرائيل المقاومة الفلسطينية فى المجال الحيوى لإسرائيل - أى دول الطوق المحيطة بإسرائيل (فلسطين ولبنان والأردن ومصر)؟ أجاب شمس الواعظين: نعم، هناك مصلحة طبيعية لإيران، وأريد أن أؤكد أن مصلحة إيران فى أن تقوم إسرائيل باستنزاف قواها فى مجالها الحيوى بدلا من أن تقوم بالانتقال إلى خارج حدودها، ونقل الصراع بعيداً إلى إيران، وهذه مصلحة طبيعية لإيران".

وعن مفهومه للانتصار الذى يتوقعه لحماس فى هذه الحرب، قال: "إن عدم كسر ظهر حماس يعنى إنتصاراً لها، ولم تصل حماس بعد إلى النقطة التى تحدد الآن من هو المنتصر النهائى". ثم أضاف متوقعا شكل مستقبل حماس بعد إنتهاء الحرب: "إن حماس بعد الاجتياح الإسرائيلى لغزة ستكون غير حماس التى قبل الاجتياح، وسيكون ذلك فى الجوهر والأداء والموقع، وسيحدث هذا تغييرا فى كثير من المعادلات مستقبلا بعد خروج حماس منتصرة. بل وستُحدث الحرب تغييرا أيضا داخل البيت الفلسطينى، وفى إستراتيجية الكفاح الوطنى، وفى السلطة فى رام الله. وأعتقد أن حماس ستصبح على غرار حزب الله بعد حرب لبنان، وسيكون لحماس اليد العليا فى التفاعلات الداخلية الفلسطينية". ثم أضاف مؤكداً: "إن هذه الحرب ستغير الكثير من المعادلات وستصبح حماس القوة الكبرى على الساحة الفلسطينية، وهى التى ستقرر ما إذا كانت ستستمر فى التسوية على الشكل الذى تطلبه حماس أم ستستمر فى نهجها المقابل، وهذا ما سيقلب الكثير من الموازين فى الشرق الأوسط. لذلك سيتعين على إيران أن تجهز نفسها لمواجهة هذه المعادلة الجديدة، وعند ذلك ستلعب إيران دوراً رئيسيا فى المستقبل عندما يتضح أن هناك تغييرا جيواستراتيجيا فى منطقة الشرق الأوسط بعد نجاح

حماس فى دحر العدوان الإسرائيلى على غزة، كما سيترتب عليه تغيير مفهوم الأمن الإسرائيلى، ومفهوم عملية التسوية السلمية مع إسرائيل فى إطار ما تقوم به السلطة فى رام الله".

- وغنى عن القول ما تعكسه تصريحات هذا المسئول الإيرانى من استغلال الحرب التى وقعت على غزة - بإيعاز وتخطيط من إيران وسوريا - لتحقيق الأهداف والمصالح الإيرانية القومية العليا التى سبق الإشارة إليها فى مقدمة هذا المقال. وأن حماس هى إحدى أذرع إيران الممتدة فى المشرق العربى إلى جانب حزب الله فى لبنان والشراكة الإستراتيجية بين إيران وسوريا. ومن هنا يمكننا أن نفهم مواقف إيرانية وسورية كثيرة برزت بوضوح أثناء هذه الحرب، منها على سبيل المثال دفع حماس لإطلاق أكثر من ٦٠ صاروخ ضد أهداف فى جنوب إسرائيل عشية بدء الحرب، وذلك لإعطاء إسرائيل الذريعة للرد بالعملية العسكرية التى خططتها مسبقا ضد حماس فى غزة بهدف رئيسى هو إضعافها - وليس إزالتها لأن من مصلحة إسرائيل إبقاء حماس لتكرس الانقسام الفلسطينى سياسيا وجغرافيا، ولاستعادة مصداقية الردع الإسرائيلى وهيبة جيشها التى إنكسرت فى حرب لبنان ٢٠٠٦. كما يمكننا أن نفهم أيضا من تصريحات شمس الواعظين رفض حماس فى بداية الحرب وحتى منتصفها عندما توالت وتضاعفت خسائر المدنيين للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، لأن إيران لم تكن تريد ذلك حتى تستمر المجزرة الدائرة فى غزة وتستنزف فيها قدرات إسرائيل سياسيا وعسكريا، وتنشغل عن موضوع الملف النووى الإيرانى والضربة العسكرية الإسرائيلية المخططة مسبقا ضد المنشآت النووية الإيرانية، وموعدها المتوقع فى خريف ٢٠٠٩ بعد أن أعطت إسرائيل إدارة أوباما مهلة ستة أشهر ليحاول بجهوده السياسية إجبار إيران على وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وبعد هذه المهلة سيكون من حق إسرائيل التعامل مع هذه القضية عسكريا، تأمينا للاحتكار النووى الإسرائيلى فى المنطقة. ولذلك عارضت إيران وسوريا الجهود المصرية والعربية فى مجلس الأمن لاستصدار القرار ١٨٦٠ لوقف إطلاق النار، كما سعت إيران وسوريا وقطر لعقد قمة الدوحة لإعلان موت المبادرة العربية (على حد تعبير الرئيس السورى بشار الأسد)، وأن لا حل لمشكلة الصراع العربى - الإسرائيلى إلا من خلال المقاومة والتى على جميع الدول العربية تبنيها، لأن توريط كل العالم العربى فى هذه المشكلة، سيبعد أنظار العالم عن إيران وملفها النووى لعام قادم على الأقل، تكون فيه قد خطت خطوات كبيرة فى برنامجها النووى التسليحى، وعبرت نقطة اللاعودة فيه؛ وفرضت على إدارة أوباما فى واشنطن واقعا نوويا تملكه على الأرض، إلى جانب واقع سياسى وعسكرى مؤيد لها فى غزة ولبنان. ومن هنا يمكننا أيضا أن نفهم لماذا هاجم النائب الإيرانى على مطهرى حزب الله، وإتهمه بالوقوف موقف المتفرج والاكتفاء بالدعوة للتمرد، وبأنه تحول إلى آلة دعاية بدلا من حمل السلاح وتعبئته الشعوب العربية فى

مظاهرات للضغط على حكوماتها، خاصة مصر، لكي يخرج محور تحالف حزب الله - حماس - إيران - سوريا من هذه الحرب أكثر قوة. كما يمكننا أن نفهم كذلك من تصريحات شمس الواعظين لماذا كانت ولا تزال الهجمة الإيرانية - السورية - الحمساوية شرسة على مصر إعلاميا بسبب موقفها من معبر رفح، رغم أنه كان مفتوحا طوال فترة الأزمة، وكأن الحرب التى شنتها إسرائيل على حماس كانت بسبب هذا المعبر، فى حين أنه يوجد ست معابر أخرى للقطاع مع إسرائيل لا يختلف وضعها عن وضع معبر رفح. كما يمكننا أن نفهم أيضا الأهداف الإيرانية البعيدة من وراء الترويج المبكر لإنتصار حماس - رغم الخسائر الفادحة التى تكبدتها عسكريا ومدنيا وسياسيا - لتسويق ما تسميه إنتصاراً فى الضفة الغربية لإسقاط السلطة الفلسطينية التى يرأسها محمود عباس هناك، وتوسيع ومد حكم حماس ليشمل أيضا الضفة إلى جانب غزة، لأن الانتصار فى مفهوم حماس وحزب الله وإيران هو فى بقاء هذه التنظيمات مسيطرة على السلطة حتى ولو وصلت الشعوب فى غزة ولبنان وإيران وسوريا إلى مرحلة ما قبل الفناء، كما يمكننا أن نفهم مغزى مطالبة الرئيس السورى بشار الأسد لرئيس حماس خالد مشعل بسرعة استثمار ما أسماه إنتصارا عسكريا لحماس سياسيا، وبحيث تحقق حماس على الساحة الفلسطينية سياسيا ما حققه حزب الله فى لبنان من سيطرة وتوسيع نفوذ بعد حرب لبنان عام ٢٠٠٦. وهو ما تمثل فى مطالبة خالد مشعل بإنشاء مرجعية فلسطينية جديدة بديلة عن المنظمة الفلسطينية، وهو مطلب إيرانى - سورى ملح.

وكان غريبا جدا أن يوجه مرشد الثورة على خامينئى الانتقادات الحادة إلى الحكومات العربية والإسلامية فى المنطقة، ويتهمها بالتقاعس عن الوقوف فى وجه الهجمات الإسرائيلية على غزة، وذلك فى ذات الوقت الذى منع فيه سفر آلاف المتطوعين الإيرانيين لشن هجمات انتحارية ضد إسرائيل، وقد نقل التليفزيون الرسمى عن خامينئى قوله: "إن إيران لايمكن أن تسمح بعبور متطوعين خارجها والقيام بهجمات ضد إسرائيل". بل إن قائد الحرس الثورى الإيرانى الجنرال جعفرى عندما رأى تلك الرغبة بين شباب إيران، وقبل أن يسأله أحد ماذا سيفعل الحرس الثورى؟ كان أن وجه كلامه إلى كل الإيرانيين قائلا: "ان أهل غزة يعرفون كيف يدافعون عنها، ولديهم شجاعة تجعلهم قادرين على صد الهجوم البرى الإسرائيلى". أما رئيس الجمهورية أحمدى نجاد. عندما سئل عن وقف تصدير النفط عن الدول التى تدعم إسرائيل، أجاب قائلا: "سوف تكون فكرة جيدة، خاصة إذا إنضمت الدول العربية لتلك المقاطعة"، وأضاف: "إن خطوة كهذه ليست فى جدول الأعمال حاليا".

ولقد تساءل كثيرون: لقد كان بإمكان طهران لو أن هم القضية الفلسطينية هو همّها فعلا، أن تساند غزة المحاصرة بإطلاق ولو أعدادا قليلة من صواريخها شهاب-٣ على إسرائيل، أو أن تأمر حزب

الله بأن يطلق بعض صواريخه ضد المدن الإسرائيلية فى شمال إسرائيل، خاصة بعد أن أعلن حسن نصر الله أن جميع الخيارات مفتوحة أمام حزب الله، ولكن للأسف لم تطلق إيران صاروخا واحداً ضد إسرائيل، لأنها تدرك تماما أن الرد سيأتيها سريعا من الطائرات والصواريخ كروز الأمريكية الرابضة بجوار حدودها فى مياه الخليج، كما أن الطائرات الإسرائيلية ستسارع إلى دك حصون حزب الله، وستكون فرصة إسرائيل للانتقام من حرب ٢٠٠٦، لذلك سارع حزب الله إلى نفى مسئوليته عن إطلاق الأربعة صواريخ كاتيوشا التى أطلقت من جنوب لبنان أثناء الحرب، وكانت بفعل الجبهة الشعبية - القيادة العامة - ولم يكن لها أدنى تأثير يذكر.

- كما كان غريبا أيضا أنه فى الوقت الذى كان يطالب فيه المسئولون الإيرانيون وأجهزة دعايتهم الشعوب العربية بالتظاهر ضد حكوماتهم التى إتهمتها طهران بالتقاعس عن مناصرة الفلسطينيين فى غزة، أن نجد السلطات الإيرانية تعترض المظاهرات التى قام بها عرب محافظة الأحواز لمناصرة الفلسطينيين، فقد إنتقدت منظمة حقوقية قيام السلطات الإيرانية بتفريق مظاهرات بالقوة نظمها عرب فى منطقة الأحواز التى تحتلها إيران، للتعبير عن تضامنهم مع غزة. وقالت المنظمة أن السلطات الإيرانية اعتقلت أربعين شخصا بعد اشتباكات أدت إلى جرح العديد من المتظاهرين، وكان المئات من جماهير الشعب العربى الأحوازى قد خرجوا إلى الشوارع وسط مدينة الأحواز - حى علوى رافعين أعلام فلسطين ولافتات تدين الحرب الوحشية التى تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى الأعزل، معلنين غضبهم من استمرار عملية الإبادة التى تمارس بحق هذا الشعب. وأدان المتظاهرون فى شعاراتهم التدخل الإيرانى فى الشئون الداخلية الإسلامية والعربية، واعتبروا أن السياسات الخاطئة لنظام الجمهورية الإسلامية كانت السبب فى الفجائع التى يشهدها قطاع غزة، واصفين إيران بأنها "شريك لإسرائيل فى إبادة الفلسطينيين العزل". وللحيلولة دون استغلال إيران للدماء الفلسطينية فى تحقيق أهدافها الخاصة، وطالب المتظاهرون أنصار حركتى حماس وفتح بقطع الطريق على تدخل إيران فى شئونهم الداخلية قبل فوات الاوان.

١١- رؤية تحليلية للموقف الإيرانى[٦٧]

- منذ الأسبوع الأول للحرب الإسرائيلية على غزة، سادت قناعة لدى الخبراء الاستراتيجيين فى العالم بأن هذه العملية أكبر من حماس ومن غزة، وأنها تخص "العبة أمم" ذات أهداف وأبعاد خطيرة جداً، وسارعت تقارير استخباراتية مطلعة على ما يدور من وراء الكواليس إلى وضع حرب غزة فى إطار أبعد من ساحتها. وفيما اعتبرها البعض محاولة إسرائيلية للانتقام من هزيمة حرب يوليو ٢٠٠٦ ضد حزب الله فى لبنان، إعتبرها آخرون على أنها تتمة لحرب لبنان، والمرحلة الثانية من حرب استباقية بين إيران وإسرائيل، وفصل جديد من فصول الصراع الدولى حول البرنامج النووى

الإيرانى. ولم يستغرب الخبراء امتداد حرب غزة إلى إيران فى مرحلة لاحقة، خاصة وأن إيران كانت تتعامل معها على أنها حرب إيرانية وليست فلسطينية. وأن إيران استخدمت فيها حماس كما سبق أن استخدمت حزب الله لحسابات ترتبط إرتباطا مباشرا باستراتيجيتها الجديدة للتعامل مع إدارة باراك أوباما لفرض معادلة جديدة على الأرض استعداداً للمرحلة المقبلة.

إن المتتبع لسياسة ايران العدوانية فى المنطقة منذ حرب الخليج الاولى، لا يستطيع أن ينسى دورها فى اشعال فتن الحرب، واحتلالها الجزر العربية الاماراتية الثلاث، ومن ثم انتقالها الى لبنان والعراق واليمن والبحرين، وتأثيرها على السياسة السورية، وأخيراً دورها الجديد فى مصر، والذى يدل على ان العدو الاول لها هم العرب وليس اسرائيل. فمنذ الثورة الخومينية لم تقدم ايران دعماً حقيقياً للفلسطينى، ولم تخض حروبا مع اسرائيل، وحتى الحروب التى تُخاض بالنيابة عنها فى لبنان واليمن، هى لخدمة مخططاتها التوسعية لا لخدمة من يخوضونها بالنيابة. ومع التسليم بأن إسرائيل دولة عنصرية، الا ان ايران لا تقل عنها عنصرية. فهى على سبيل المثال لا تسمح باقامة مسجد للسنة فى عاصمتها طهران، بينما يعانى سكان الاحواز ذوى الاصول العربية من عنصرية شديدة وتمييز طائفى يمارس ضدهم. وبالرغم من تماثل معظمهم فى المذهب الدينى مع الاغلبية الايرانية، فإن النظام الايرانى يعمل على توطين اقليات اخرى فى الاحواز، ولا يتردد فى تهجير سكان المنطقة الأصليين من العزب، ولا تتردد ايران ايضاً فى إشاعة روح الكراهية فى مناطق عربية، من خلال انصارها وخلاياها النائمة. وعلى المستوى السياسى تحاول طهران ان تظهر بمظهر الدولة التى تكافح من اجل حقوق الاخرين ومساندتهم فى تحررهم واستعادة حقوقهم، متغاضية تماماً عن كونها دولة تحتل ثلاث جزر عربية.

ولكن السؤال الذى برز اثناء حرب غزة هو. لماذا تستهدف ايران دولاً عربية مثل مصر والسعودية والاردن والامارات والكويت، وغيرها، وتهاجمهم بدعاوى هى نفسها وحليفتها سوريا لم تقولا اكثر منه، وهو الشجب والادانة ؟ والاجابة على ذلك تتعدى الخلاف السياسى وتصفية الحسابات القديمة وزعزعة الانظمة العربية المعادية لها، وكل ذلك فى إطار الاهداف والخطط الايرانية، ولكن يضاف لذلك انه كانت هناك معركة كبيرة تنتظرها ايران مع الادارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما، حيث ارادت ايران ان تبلغهم من هى القوة الحقيقية فى المنطقة. وفحوى الرسالة انه على باراك ان يتعامل مع ايران على انها شرير المنطقة وشرطيها معاً. وان يقبل بمشاريعها بدءاً من السلاح النووى وحتى الهيمنة على العراق ولبنان، وهو ما تمثل فى اشعالها حربين فى المنطقة خلال عامين فى لبنان عام ٢٠٠٦ و فى غزة ٢٠٠٨. وفى هذا تتحد أهداف اسرائيل مع ايران، حيث ارادت اسرائيل معركة فى غزة تستعيد بها هيبتها التى اخذت فى حرب لبنان، بينما سعدت ايران بهذه الحرب لما تحققه لها من

اهداف، ومن المؤسف ان العديد من المعلقين المخدوعين فى الموقف الايرانى لا يرون حقيقة ونتيجة الشراكة الايرانية الاسرائيلية فى غزة.

- ولقد كانت إيران تخشى - ولا تزال - لجوء إسرائيل بضوء أخضر أمريكى أو بتعاون عسكرى أيضا إلى خلق معادلة جديدة أمام إدارة أوباما عبر تنفيذ خطتها العسكرية لضرب البرنامج النووى الإيرانى. ولهذا سارع حكام طهران إلى إعداد خطة مضادة اعتمدت هذه المرة على حماس، مستغلين إنتهاء الهدنة مع إسرائيل عبر إشعال جبهة غزة، فى الوقت نفسه أعدوا خطة للعب دور (الإطفائى) تحسبا لمنع تطور هذه الحرب التى استهدفت أصلا إبعاد خطر الحرب الإسرائيلية عن إيران - كما اعترف بذلك شمس الواعظين - وبهدف آخر هو فرض إيران كجزء من الحل ومن العملية السلمية فى إطار صفقة متكاملة تشمل جميع الملفات.
- وقد كشفت إيران عن مخاوفها ومشاريعها هذه عندما سارعت إلى إرسال شخصيتين مهمتين فى النظام الإيران إلى كل من لبنان وسوريا، هما الأمين العام لمجلس الأمن القومى سعيد جليلى، ورئيس مجلس الشورى على لاريجانى، يحملان ثلاث رسائل هى: الأولى - أن إيران معنية مباشرة بما يجرى، والثانية - أنها تلتزم بلجم حزب الله، وبعدم فتح جبهة لبنان، أما الثالثة - فهى ينبغى رفض المبادرة المصرية لوقف القتال وعرقلتها حتى تحقق الحرب أهدافها من وجهة النظر الإيرانية. وبكلام آخر كانت الرسالة الإيرانية أن طهران هى جزء من المشكلة، وفى الوقت نفسه جزء من الحل، كما كانت حرب غزة - من وجهة النظر الإيرانية - اختباراً لحسن النيات السورية قبل إنتقال المفاوضات مع إسرائيل إلى المسار المباشر.
- ولقد كشفت طهران فى حرب غزة عن تحول فى استراتيجيتها، وذلك بتوجيه رسالة إلى واشنطن تشير إلى استعدادها لنقل الصراع معها حول الملف النووى إلى صراع حول طموحاتها الإقليمية، وأطماعها لتوسيع نفوذها فى المنطقة حتى غزة وفلسطين، وهى بذلك تبعد خطر الحرب عنها عبر فتح جبهة بعيدة بكشف طموحاتها الإقليمية، وفى الوقت نفسه توجه رسالة إيجابية تعبر فيها عن استعدادها للتخلى عن حماس وحزب الله بعد قبض الثمن المتمثل فى الاعتراف بنفوذها الإقليمى، بل والاستعداد لمقايضة النووى بالدور الإقليمى، خصوصا بعدما تأكد لها إصرار أوباما والعالم على رفض برنامجها النووى واعتباره "غير مقبول".
- كما أن لجوء إيران إلى التصعيد فى غزة والدخول مباشرة على خط الصراع العربى - الإسرائيلى، والفلسطينى - الإسرائيلى، يعتبر جزءاً من خطة إيرانية مدروسة للاستمرار فى كسب الوقت، وإبعاد الأنظار عن البرنامج النووى، حيث يمكنها الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم والعمل على إنتاج

السلاح النووى، عبر تحويل القضية الفلسطينية - لاالمسألة النووية الإيرانية - إلى القضية الدولية الأولى والأكثر إلحاحا.

أما فيما يتعلق بالمخطط الإيرانى فى هذه الأزمة تجاه مصر، فقد كان واضحا فى تصعيد الاتهامات ضد مصر باعتبارها مشاركة لإسرائيل فى حصار غزة، وإتهامها بالخيانة، بل وتحريض الشعب والجيش المصرى على التمرد على الحكومة المصرية، وهو ما إنعكس بوضوح فى الخطب التى ألقاها حسن نصر الله أثناء الأزمة. ولكن على ماذا كانت تراهن إيران من وراء هذا التصعيد ضد مصر؟ كانت حسابات إيران وسوريا وقطر ترمى إلى إجبار الحكومة المصرية على فتح معبر رفح بلا قيود أمام الفلسطينيين وعلى رأسهم كوادر حماس ليتدفقوا بدعوى أنهم لاجئين هروبا من ويلات الهجمات الإسرائيلية، ويقيموا فى شمال سيناء، ولكن ليس بصفة مؤقتة هذه المرة، ولكن بصفة دائمة، وبما يسمح لهم بإقامة مخيمات أشبه بمخيمات اللاجئين فى لبنان والأردن، ولتكون شمال سيناء بمثابة قاعدة إنطلاق لما يطلقون عليها المقاومة الفلسطينية ضد أهداف فى جنوب إسرائيل، وبما يعطى إسرائيل الذريعة لمهاجمة شمال سيناء واحتلالها بدعوى مطاردة الإرهابيين وتدمير قواعدهم فى سيناء. وبتصدير المشكلة الفلسطينية إلى مصر على هذا النحو، تتحول شمال سيناء إلى أفغانستان أخرى تنشغل مصر بحلها بعيدا عن الاهتمام بمهامها القومية والإقليمية، وبذلك تنفرد إيران بالساحة الإقليمية تشكلها كما تريد وبما يحقق أهدافها، ناهيك عن التحالف القائم بين حماس - التى هى فرع من التنظيم الدولى للإخوان المسلمين - وجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وما يعنيه ذلك من محاصرة مصر بين متطرفين فى شرقها، ومتطرفين آخرين فى داخلها، بل وعدم استبعاد وصول الحرس الثورى الإيرانى إلى حدود مصر الشرقية دعما لحركة حماس. وقد أرادت إيران ومعها سوريا وقطر أن تفرض فتح معبر رفح أمام حماس بموجب قرار من قمة عربية طارئة خطط لعقدها فى الدوحة، وهو المخطط الذى كشفته مصر وأجهضته مبكرا بتفشيل دعوة قطر للقمة، وبالإصرار على تشغيل معبر رفح طبقا لإتفاقية عام ٢٠٠٥، وعدم السماح بانتهاك حدودها بأى شكل من الاشكال، بل ورفضت حتى مجرد وجود مراقبين أجانب على حدودها بدعوى منع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

وهنا يفرض سؤال مهم نفسه، وهو: لماذا كان الهجوم الإيرانى السياسى والإعلامى ولايزال- على مصر بهذه الشراسة والحدة؟ وإجابة هذا السؤال تتمثل فى أن حكام إيران يدركون جيدا حقيقة قوة مصر الجيوبوليتيكية فى منطقة الشرق الأوسط، وقدرتها على التاثير السياسى والأيديولوجى فى المحيطين الإقليمى والمحلى، وأن ذلك ليس جديدا على مصر، بل له بعداً تاريخياً عميقاً وتجارب أثبتت فيها مصر عمليا أنها المدافعة عن الإسلام والمسلمين وحرماتهم، عندما تعرض العالم العربى

والإسلامى فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر لأشرس هجمتين فى تاريخه، وهى الهجمة الصليبية والهجمة التتارية، فكان الجيش المصرى هو الذى تصدى للصليبيين وهزمهم فى حطين ثم في القدس، كما تصدى للتتار وهزمهم فى عين جالوت شمال غزة، بعد أن اكتسحوا بلدان آسيا الوسطى وإيران وحرقوا بغداد وعلقوا قادة سوريا على المشانق فى بوابة دمشق، فخرج لهم الجيش المصرى ولاقاهم وهزمهم فى عين جالوت، ولم ينتظر وصولهم إلى مصر. وبنفس القوة تصدت مصر أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ للهجمة الصهيونية على العالم العربى فى فلسطين، وكان إنتصار مصر على إسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ تأكيدا لسجلها الناصع فى الدفاع عن الإسلام والعروبة. يدرك حكام طهران ذلك جيدا، كما يدركون جيدا مدى تفهم العالم العربى والإسلامى لحقيقة الدور المصرى فى الدفاع عمليا عن القضية الفلسطينية والوحدة الفلسطينية والشرعية الفلسطينية، مهما حاولت وسائل الإعلام الإيرانية ومن يدور فى فلكها من وسائل إعلام عربية أن تزيف أو تشوه هذا الدور المصرى، وأن مصر والمملكة العربية السعودية - أكبر دولتان عربيتان - هما اللذان يدعمان استقلال لبنان واحترام سلطة الدولة فيها، وأن مصر والسعودية أيضا هما اللذان يقفان فى وجه أى عبث إيرانى بأمن الخليج، ويكشفان حقيقة الأهداف الإيرانية فى المنطقة، وأبعاد التآمر الإيرانى ضد القضايا العربية المصيرية ولبسط الهيمنة الإيرانية على العالم العربى، وهى الأهداف والمخططات التآمرية التى تتصدى لها مصر والسعودية. ناهيك عن كشف مصر لحقيقة تبعية حماس للتنظيم العالمى للإخوان المسلمين الذى يهدد كل الدول العربية من داخلها، كما أدركت إيران حقيقة تاريخية هامة، وهى أنه مهما بذلت إيران من جهود وأموال لفرض المذهب الشيعى على شعب مصر، فإن هذه الجهود والأموال لن تؤدى إلى شئ مما تستهدفه إيران، لأن شعب مصر لن يبيع مذهبه السنى الذى يعتنقه بأموال الأرض جميعا، وقد سبق أن حكمه الفاطميين المتبعين للمذهب الشيعى فى القرن الرابع عشر، وفشلوا فشلا ذريعا فى أن يجبروا المصريين على تغيير مذهبهم. ومن هنا يمكننا أن نفهم لماذا إيران شرسة فى عداوتها لمصر وقيادتها وشعبها، ولماذا هى أكبر محرض ضد مصر، حتى وصل الأمر إلى رصد مكافأة مليون دولار لمن يغتال رئيسها، ولماذا نظمت السلطات الإيرانية المظاهرات حول السفارة المصرية فى طهران، والاعتداء عليها وعلى الدبلوماسيين المصريين، ولماذا دعا خامينئى المصريين إلى التطوع للموت إستشهادا فى غزة واعداً إياهم بالجنة، ولم يدع الحرس الثورى والجيش الإيرانيين إلى ذلك. إن كل ذلك إنما يعبر عن عداء أصيل ضد مصر ورغبة فى إرضاخها وإبعادها عن الساحة العربية والإسلامية بأى ثمن، إننا فعلا بصدد ما وصفه أحد الزعماء العرب "إنها المنازلة الإيرانية - العربية"، ومصر والسعودية هما اللذان يقودان العالم العربى فى هذه المنازلة. ويمكننا أن نفهم أيضا لماذا تحرص إيران على إشعال

بؤر توتر فى العالم العربى وآخرها البحرين والمغرب والسودان واليمن إلى جانب غزة والضفة، بل وتحرص على سكب مزيد من الزيت على النيران المشتعلة، وهى التى لم تطلق طلقة واحدة عبر تاريخها على إسرائيل، رغم تحريضها العرب على الإلقاء بأنفسهم فى أتون حروب ضد إسرائيل، بينما تقف إيران متفرجة وفرحة بما يتكبده العرب من خسائر فى هذه الحروب.

الا أن المفاجأة الكبرى التى أصابت الجميع بالدهشة، واربكت جميع حسابات الاطراف المعنية بما يجرى فى المنطقة سواء داخلها او خارجها، الاضطرابات العنيفة التى وقعت فى ايران خلال شهر يونيو ٢٠٠٩ عقب اعلان فوز أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة فى ايران، حين اتهم الاصلاحيون النظام الحاكم فى طهران بتزوير هذه الانتخابات بشكل سافر، وأن هذه النتيجة لا تعبر عن رأى الشعب الايرانى. فاشتعلت الثورة فى انحاء ايران بواسطة مئات الآلاف من جماهير الشعب الايرانى الذين انفجروا غاضبين، معبرين ليس فقط عن اعتراضهم على نتيجة الانتخابات ولكن اعتراضهم ورفضهم للنظام السياسى الدينى الذى يحكمهم، ولكى يدافع هذا النظام عن نفسه دفع بآلاف الحرس الثورى ومتطوعى الباسيدج ليتصدوا بمنتهى العنف والقسوة للمتظاهرين، مما أدى الى وقوع مئات الضحايا. ورغم نجاح نظام حكم الملالى فى اخماد هذه الثورة، الا أنها أسفرت عن بروز شروخ عميقة فى جسد وهياكل هذا النظام ليس فقط بينه وبين جماهير الشعب والاحزاب المعارضة، ولكن ايضاً داخل المؤسسة الدينية الحاكمة فى قم وطهران، أظهرت بوضوح مدى ضعف واهتراء هذا النظام فى داخله الذى فقد مصداقيته شعبياً وخارجياً. ومن ثم إتضح جلياً لحلفاء ايران فى العالم العربى أنهم يعتمدون على نظام هش فى طهران قابل للسقوط فى أى وقت، وأن ايران بعد هذه الانتفاضة الشعبية لن تكون مثل ايران قبلها، بعد أن فقد النظام ثقته فى نفسه، وأن هذا النظام القائم فى ايران لن يختلف مصيره عن مصير العملاق السوفيتى الذى هوى وتفكك فى بداية تسعينات القرن الماضى بسبب عوامل تفسخ من داخله، بعد أن كان قوة عالمية عظمى منافسة للولايات المتحدة. فلقد بات نظام حكم الملالى مثله فارغاً من الداخل، ولم يعد مقنعاً حتى لشعبه. وحتى لو حكم نجاد لاربع سنوات أخرى، فانه لن يستطيع استعادة قوته لأنه نظام مطعون فى شرعيته، فقد انطلقت شرارة التغيير فى ايران ولن يخمدها سوى التغيير نفسه، حين ذاك سيدرك حلفائه وشركاؤه فى سوريا ولبنان وغزة أن رهانهم على ايران فى دعم نفوذهم فى بلدانهم وخارجها، كان رهانا خاسراً، وستنكشف حينئذ أحجامهم الحقيقية بعد أن تتوقف عنهم إمدادات الدينارات الإيرانية.

ومن الواضح أن القيادة الإيرانية لم تقرأ جيدا أحداث التاريخ القريب، وبالتالى لم تستفد من دروسه الغالية. وأبرز أحداث هذا التاريخ ما يتعلق بسقوط ألمانيا النازية بزعامة هتلر فى نهاية الحرب العالمية الثانية، وأسباب هذا السقوط. وترجع فى جوهرها إلى أن هتلر بعد أن نجح فى اجتياح بلدان

أوروبا الغربية بما فيها فرنسا فيما لا يزيد عن عام من بدء الحرب العالمية عام ١٩٣٩، أغراه هذا النجاح على فتح جبهة ثانية ضخمة فى الشرق هى الاتحاد السوفيتى، ناهيك عن جبهة شمال أفريقيا التى كان يقود قوات النازى فيها (الفيلق الإفريقى) الجنرال روميل. وبذلك تبعثرت جهود ألمانيا النازية وتشتت بين ثلاث جبهات، ولم يستطع هتلر أن يركز جهوده الرئيسية على أى منها، خاصة تعزيز نجاحه الذى حققه فى أوروبا الغربية، فكانت الهزيمة من نصيبه والتى بدأت فى ستالينجراد فى روسيا وفى العلمين بشمال أفريقيا. واليوم يكرر نظام الحكم الدينى فى إيران نفس الخطأ الذى وقع فيه نظام الحكم النازى بزعامة هتلر فى أربعينيات القرن الماضى وأدى إلى إنهياره. حيث اوحى غرور القوة الزائفة وأوهام الزعامة الدينية إلى حكام إيران أنهم قادرون على فتح عدة جبهات فى منطقة الشرق الأوسط لتشمل العراق ودول الخليج ولبنان وإسرائيل وغزة والصومال والمغرب العربى،وتفتعل مواجهة سياسية وأمنية فى مصر، وتدخل فى مواجهة أمنية فى أفغانستان مع الولايات المتحدة وقوات الناتو هناك، هذا إلى جانب تورطها فى مواجهة سياسية عنيفة مع الولايات المتحدة وأروبا ومجلس الأمن بسبب برنامجها النووى، والتى من المفروض ان تستقطب مجهودها الرئيسى. ويتضاعف حجم المشكلة والخطأ الذى وقع فيه حكام إيران، عندما فتحوا بأنفسهم على أنفسهم جبهة أخرى هى الأكثر خطورة - وأعنى بها الجبهة الداخلية وما اعتراها من إضطرابات وفوضى ومواجهات دموية بين مؤيدى حكم الملالى ومعارضيه، بل وأيضا صراعات داخلية بين أركان النظام الحاكم وفى داخل المؤسسة الدينية ذاتها. وهو الأمر الذى أضعف هذا النظام وأفقده ثقة الشعب الإيرانى، وأربك حساباته على جميع هذه الجبهات، خاصة بعد أن إهتزت صورة النظام الإيرانى فى أعين حلفائه ومؤيديه وأذرعته التى أمدها داخل جميع هذه الجبهات، وفقد ثقتهم فى قوته وصلابته وقدرته على الصمود فى وجه معارضيه فى الداخل بعد أن ازداد الرفض والسخط الشعبى ضده.

- وتبدو مشكلة النظام الإيرانى حاليا فى أنه يقود إيران إلى مصير مجهول بعد أن فقد البوصلة، فما كان يسوقه أركان هذا النظام عبر اتباعهم لبلوغ هدفهم النووى، من أن العرب خائفون من حصول ضربات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية تؤدى إلى رد فعل إيرانى، ومن تفجير براكين غضب شعبى موالية لإيران، ثبت أنه ليس إلا هراء بعد أن أصيب اتباعهم (حزب الله وحماس) بالاحباط من حجم التداعيات داخل النظام الإيرانى نفسه، وما يقال عن أن ضربه عسكرية أمريكية أو إسرائيلية أو مشتركة ضد المنشآت النووية الإيرانية ستؤدى إلى تدمير المنطقة بات موضع سخرية تامة، ذلك لأن على أركان النظام الإيرانى أولا أن يكسبوا رضاء شعوبهم بعد أن أصبح استعادة هذا الرضاء هدفا بعيد المنال ولا مجال لبلوغه، إلا فى الخضوع لإرادة تحول ديموقراطى حقيقى، إذا ما تحقق

فعلا فلن يبقى شيئا مما هم عليه سائرون. ودلائل فقدانهم البوصلة ليس فيما يقع من إضرابات وصراعات فى داخل إيران فقط، بل لقد فقدوا البوصلة أيضا فى لبنان عندما غرّهم إستيلاء ميليشيات حزب الله على بيروت فى ٩ مايو ٢٠٠٨، ذلك الاستيلاء الذى إرتد عليهم فى الانتخابات اللبنانية الأخيرة، والتى سقطت فيها المعارضة اللبنانية التى يقودها حزب الله، وكان من أسباب سقوطها ما أعلنه حسن نصر الله زعيم هذا الحزب عن ثقته باستعداد إيران لتسليح الجيش اللبنانى، فارتد عليه تصريحه. ولم ينحصر فقدان بوصلة حكام طهران فى لبنان فقط، بل أيضا فى البحرين بعد أن أدرك كثير ممن غُرِّر بهم هناك حقيقة نظام إيران نُخر من داخله وعادوا إلى رشدهم. كما فقد حكام طهران أيضا البوصلة فى إقليم بالوشستان الإيرانى، حيث تسببت الإعدامات التى ارتكبتها السلطة الإيرانية هناك ضد المعارضين من البلوش السُنّه فى زيادة غضب ونقمة قبائل البلوش وإلى مزيد من التوتر. نفس الأمر فى أقاليم أذربيجان وكردستان وخوزستان الإيرانية، حيث لم تفلح سياسة القهر وقصف الطيران والمدفعية الإيرانية ضد مواقع المعارضين المسلحين فى هذه الأقاليم إلا فى زيادة غضب وسخط شعوبها ضد نظام حكم الملالى فى إيران، فقد خرجت شعوب هذه الأقاليم من التعتيم الذى فرض عليهم، ليعربوا عن خصوصياتهم العرقية والمذهبية وهوياتهم الثقافية التى لا يمكن أن تذوب فى حوض الهيمنة الفارسية الشيعية.

- ولم يقتصر الصراع الداخلى فى إيران بين المحافظين والإصلاحيين فقط، بل داخل جماعة المحافظين أنفسهم بسبب سوء إدارة حكومة أحمدى نجاد للاقتصاد الإيرانى، خاصة فيما يتعلق بالطاقة والمال، إضافة إلى إعانات مالية عامة غير خاضعة للرقابة تسببت بتضخم فاق ١٠%، وبمعدل بطالة آخذ فى الارتفاع، وبانقطاع للتيار الكهربائى وارتفاع أسعار البنزين والجازولين، هذا فى حين أن أسعار النفط خلال فترة ولايته كانت الأعلى منذ عقود عندما تعدى سعر برميل النفط ١٥٠ دولار، بل وأصبحت إيران بلدا مستورداً كليا للغاز على الرغم من غناها بالموارد الطبيعية. لذلك كان الاقتصاد المتردى مسألة أساسية فى الانتخابات الأخيرة. لكن المشاكل تعود إلى ما قبل ذلك، ففى شهر يناير ٢٠٠٩ أعلن المرشد الأعلى خامنيئ أنه اعتباراً من العام المقبل (٢٠١٠) ستضخ الدولة ٢٠% من عوائدها من النفط والغاز فى صندوق تنمية جديد منفصل عن صندوق استقرار النفط الذى يقال أن أحمدى نجاد نهبه لتسديد مبالغ إبتزازية لأصدقائه فى الحرس الثورى، ولشركات أسسها مسئولون سابقون فى هذا الحرس. وفى هذا الشأن تقول شركة (راند) للأبحاث والتطوير أن شركات من هذا النوع، وهى فى أغلب الأحيان فاسدة وعديمة الفعالية، تعتبر اليوم من أبرز اللاعبين الاقتصاديين فى إيران، وتتمتع بنفوذ بعيد الأثر داخل قطاعات مثل الصناعة، والأعمار، والبنوك. الأمر الذى سيزيد من بروز التصدعات السياسية أكثر وأكثر فى هذا البلد،

ويترجم اقتصاديا بتراجع الاستثمارات الأجنبية، واهتزاز الاستقرار الاقتصادى أكثر وأكثر، وما لذلك كله من مردودات سلبية على الصعيد الاجتماعى.

- لذلك يخطئ من يعتقد أو يظن بأن ثورة الشعب الإيرانى اليوم ضد نظام حكم الملالى هى فقط نتيجة التزوير فى انتخابات الرئاسة التى جددت لأحمدى نجاد الحكم لأربع سنوات أخرى قادمة، بل هى ثورة وغضب شعبى أشبه بالثورة التى قام بها نفس الشعب الإيرانى ضد نظام حكم الشاه، وواجه آنذاك دباباته ورجال مخابراتة (السافاك) بصدور عارية وسقط فيه آلاف الضحايا آنذاك. وكان يظن أن خلاصه سيكون على أيدى الخومينى ومن سيخلفه من أصحاب العمائم السوداء، ولكنه يشعر اليوم بأن تضحياته ذهبت سدى وأدراج الرياح، حيث إبتلى بحكم رجال دين وحرس ثورى باسيج أشد قسوة ودموية وفظاظة فى التحكم فى رقاب الشعب من رجال الشاه. لذلك فمن المؤكد أن يضطر الشعب الإيرانى للنزول مرة أخرى إلى الشارع فى القريب العاجل لكى يواجه هذه المرة أيضا وبصدور عارية عناصر الحرس الثورى ومتطوعى الباسيج المدافعين عن نظام حكم الملالى. لذلك فإن المسألة كما أوضحنا آنفا ليست مشكلة تزوير فى إنتخابات الرئاسة، ولكنها فى الجوهر والأساس تخص مشروعية نظام حكم الولى الفقيه على خامنيئ الذى يفرض نفسه كشخص معصوم يحكم بالحق الإلهى كما يدّعون، حيث أصبحت مشروعية هذا النظام على المحك بعد أن طعن الشعب فى شرعية رئيس الجمهورية نجاد الذى جاء به خامنيئ إلى الحكم وجدّد له للمرة الثانية، لذلك فإن ثورة الشعب الإيرانى اليوم وغدا لا تستهدف فقط الإطاحة بأحمدى نجاد، ولكن أيضا والأهم الإطاحة بنظام الولى الفقيه نفسه الذى أعاد الشعب الإيرانى إلى العصور الوسطى المظلمة، بعد أن ذاق مرارة نظام الحكم الدينى واكتوى بنارها وأدرك مدى خطورته على واقعه ومستقبل أجياله القادمة، وبعد أن فقد هذا النظام هيبته فى أعين الجماهير الإيرانية، وفقد أيضا مصداقيته نتيجة ما ارتكبه من أخطاء فادحة، دفعت هذه الجماهير ثمنها باهظاً من أرواحها ودمائها وحريتها. لذلك فإن وقت التخلص من أركان هذا النظام الدينى الظالم صار قريبا، وما سيحدث من إنهيار فى هذا النظام سيكون له انعكاسات إيجابية على العالمين العربى والإسلامى، حيث سيؤدى ذلك إلى إنحسار موجة ما يسمى بالأصولية الإسلامية التى تتشدق وتتاجر بها أحزاب وحركات وتنظيمات دينية فى دول عربية وإسلامية أخرى تريد أيضا أن تحكم وتتحكم فى رقاب الناس باسم الدين، والدين منها براء.

- أما إذا أدى الصراع الداخلى على الحكم فى إيران إلى قفز رجال الحرس الثورى والباسيج إلى الحكم بعد أن يطيحوا برجال الدين المتقاتلين على الحكم، وفى غفلة منهم بعد أن أصبح قادة هذا الحرس يشكلون مركز قوة بلا منافس فى إيران، أو دخلوا فى صراع آخر مع رجال القوات المسلحة النظامية، فإن ذلك يعنى عمليا نهاية الجمهورية الإسلامية، لتصبح إيران مثل أى نظام حكم عسكرى

آخر فى العالم بلا غطاء دينى. وعند ذلك لن تكون الطريق سهله أمامه. فبجانب الصراع المسلح الذى سيدخل فيه الحرس الثورى ضد قوات الجيش النظامى، فإنه لن يستطيع أن يقنع الشعب الإيرانى أنه يملك الحق فى الحكم، إلا إذا سالت الدماء فى الشارع سواء بينه وبين رجال الدين، أو بينه وبين رجال الجيش النظامى، وفى كلتا الحالتين لن يقبل الشعب الإيرانى أن يحكم مرة ثالثة بديكتاتورية الحرس الثورى، بعد أن جرب ديكتاتورية الشاه، وديكتاتورية رجال الدين. وتتمثل خطورة هذا السيناريو غير المستبعد فى أن الحرس الثورى - الذى أنشأه رجال الدين الحاكمين للدفاع عنهم وعن نظام حكمهم، وكجيش بديل للقوات العسكرية النظامية المشكوك فى ولائها أصلا للنظام، قد بلغ من النفوذ درجة تجعله يظن أنه الأحق برئاسة النظام وليس حراسته فقط، خاصة وأنه مشارك فى وضع السياسة الداخلية والخارجية وتنفيذها، وبعد أن نما نفوذه فى السنوات القليلة الماضية داخليا وخارجيا، وأصبح له مؤسسات أمنية واقتصادية وتجارية ضخمة داخل وخارج إيران وعلى إمتداد الساحات الداخلية والإقليمية والدولية، تؤمن وتضمن له استقلاليته وقدرته على مد نفوذه.

- أما انعكاسات الاضطرابات والصراعات الداخلية فى إيران على الوضع الإقليمى، فإنه من المفيد أيضا استرجاع دروس التاريخ فى هذا الشأن. حيث عملت دولة فارس منذ القدم على تأمين حدودها من خلال فرض نفوذها على من يجاورها من الدول، إما بالضم أو بتنصيب عملائها حكاما عليها، فاستولت على العراق لتحمى نفسها من الروم، واستولت على الحيرة للسيطرة على الأعراب، وعلى اليمن لقمع أهل نجد والحجاز، والبحرين لتأمين تجارتها .. وهكذا أمنّت البلاد بابعاد شبح أى اعتداء عليها بدائرة شبه مغلقة. ومن الملاحظ أن إيران الحالية تسلحت بثقافة دولة فارس القديمة، وبنمطية فعل الأكاسرة السابقين نفسها، حيث سيطرت على بعض دول المنطقة مثل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وعملت على تقوية شوكة عملائها فى هذه الدول حتى غدت الأراضى العربية ساحة معارك لإيران بالوكالة من دون إراقة دم ابنائها. ويشبه ذلك إلى حد كبير طريقة كسرى فى المعارك، فهو كما يقال: "لا يقاتل إلا بأوباش الناس ومن المحكوم عليهم بالقتل، ليبعد الخطر عن جنده المخلصين إذا ماوقعت الهزيمة". ومن خلال النظرة على مايجرى فى إيران يبدو أن مشاهد هذا الفيلم المتكرر قد قاربت على الانتهاء، ذلك أن إيران كما نعرفها تاريخيا من أيام كسرى حتى رضا بهلوى لا تضعف أو تهزم إلا من الداخل، وما يحدث حاليا من إضطرابات وصراعات داخلية هناك قد تكون نهاية هذا الفيلم. وبالتالى سيتعين على هؤلاء الذين يوالون إيران فى الدائرة الإقليمية العربية أن يعيدوا ترتيب اوراقهم وحساباتهم، فالظروف والمعطيات قد تغيرت، ولن تعود إيران

حصنهم المنيع ولا ملاذهم الأمنى. بل فى الأغلب ستتكفئ على نفسها سنوات عديدة قادمة لتعيد بناء وإصلاح ما خربه وأفسده حكم الملالى عبر الثلاثين عاما الماضية.

الموقف التركى من حرب غزة[٦٨]

- وفى ظل ضعف الموقف الايرانى تجاه الحرب على قطاع غزة، بدا أن تركيا الرابح سياسيا على المستوى الاقليمى. فقد أدارت تركيا أزمة الحرب ادارة جيدة، وأظهرت أداءً مميزاً. فمع بداية الازمة برزت تركيا كواحدة من الدول التى تقف بقوة رسمياً وشعبياً واعلامياً الى جانب الشعب الفلسطينى، وهو ما عكسته المواقف الرسمية والشعبية وتعليقات الصحف، وكان موقف رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان واحداً من أقوى المواقف المعبرة والمؤثرة احتجاجاً على العدوان الاسرائيلى، خصوصاً عندما وصف العمليات الاسرائيلية هناك بأنها اهانة لتركيا. ويرجع هذا الموقف التركى إلى أن رئيس وزراء اسرائيل إيهود أولمرت - كان قد قام بزيارة لأنقرة فى ٢٠٠٨/١٢/٢٢- أى قبل فترة قصيرة من العدوان على غزة، حاملاً لاردوغان عرضاً بضرورة الانتقال من المحادثات غير المباشرة التى كانت ترعاها تركيا بين اسرائيل وسوريا الى المباحثات المباشرة مع سوريا، وطلب منه أردوغان أن يجدد الهدنة مع حماس. وهكذا اكتشف أردوغان أن هذا العرض الإسرائيلى لم يكن اكثر من خدعة لتطمين سوريا وحزب الله وحماس الى رغبة اسرائيل فى التهدئة، مع عكس ما كانت تستعد وتتهيأ له اسرائيل من عدوان على غزة. لذلك كان من الطبيعى أن يرفض أردوغان الرد على مكالمته الهاتفية تاركاً لوزير العدل مهمة اعلان تجميد أنشطة السفير الإسرائيلى، وكان من نتائج هذا الخلاف أن هدّد الشارع التركى الهائج فريق كرة السلة الإسرائيلى، الأمر الذى فرض على حكومة أولمرت وقف الرحلات السياحية إلى استانبول، كما ارتفع مستوى الإدانة التركية للهجوم الإسرائيلى على قطاع غزة معتبرة إياه "جريمة ضد الإنسانية". وكان أردوغان واحداً من أبرز القادة والذى ذهب بعيدا فى ردة فعله تجاه العدوان على غزة، متسائلا عن مبررات تلك الوحشية التى أبدتها إسرائيل فى تعاملها مع مدينة غزة؟ قائلا: "إن ما تقترفه إسرائيل من مذابح يفتح جروحا يصعب شفاؤها فى ضمير الإنسانية، مطالبا بشكل غير مباشر بمنع دخول إسرائيل مجلس الأمن لرفضها تنفيذ قراراته. إلا أن موقفه الرافض للعدوان والمنحاز تماما لحركة حماس، كانت وستكون له العديد من الإنعكاسات على العلاقات التركية الخارجية ومصالحها المتعددة على أكثر من واجهة.
- ولقد أتاحت أزمة العدوان على غزة لتركيا فرصة للعب دور إقليمى أكبر بالمنطقة ومحاولة ملْ الفراغ الناتج عن الإنقسام العربى حول هذه الأزمة، فضلا عن تعاظم صورة تركيا فى ذهنية دول وشعوب المنطقة بعد أن بادرت تركيا بتحميل إسرائيل مسئولية ما آلت إليه الأوضاع فى غزة. فقد

عملت تركيا منذ اللحظة الأولى لوقوع العدوان على وقف إطلاق النار وعودة التهدئة. وقد جاء التحرك التركى بدافع شعبى أولا، حين خرج مئات الآلاف من الأتراك إلى الشوارع للتنديد بالحملة الإسرائيلية مطالبين بقطع العلاقات العسكرية على الأقل مع إسرائيل وطرد سفيرها من تركيا. أما الدافع الثانى فقد كان سياسيا، حيث تقدم عدد كبير من نواب الحزم الحاكم والمعارضة أيضا باستقالاتهم من لجنة الصداقة الإسرائيلية التركية، فضلا عن أن الأوساط العلمانية التركية التى كانت تعتقد بأن الشرق الأوسط مستنقع لا يجب على تركيا أن تدخله، باتت هذه الأوساط تثمن جهود حزب العدالة والتنمية الحاكم فيما يتعلق بمد أواصر التعاون مع دول المنطقة، والذى تراكم ليعطى تركيا هذا الدور الإقليمى، ساعد على ذلك أن عدداً من أطراف أزمة غزة -خاصة من جانب مجموعة دول الممانعة - وضمنها حماس - سعت إلى إعطاء تركيا دور بارز فى حل الأزمة على حساب المبادرة المصرية، بل زعمت هذه الأطراف أن المبادرة المصرية هى مبادرة مصرية-تركية- فرنسية مشتركة، خاصة بعد أن قام وزير الخارجية المصرى بزيارة أنقرة فى بداية الأزمة لتنسيق التعامل مع الأزمة، وحتى لا يحدث تعارض فى الأعمال، وهو ما نفاه الوزير المصرى مؤكداً على أن المبادرة مصرية بحتة.

- ومن المعروف أن الأتراك كانوا شركاء لسوريا وإسرائيل فى المفاوضات غير المباشرة التى تستهدف الوصول إلى معاهدة سلام بين البلدين تؤدى إلى انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان. كما أن وضعهم أحسن من وضع إيران لأنهم أصدقاء أيضا لإسرائيل، وبينهم وبينها ليس فقط علاقات دبلوماسية، بل وأيضا تعاون عسكرى. وبينما أعلن أردوغان أن تركيا لا تقل عن إيران حرصا على منظمة حماس، وهو ما زدت عليه حماس بإيجابية عندما طلبت أن تمثلهم تركيا عند معبر رفح، مع اعتقادهم بأن إسرائيل ترحب أيضا بذلك، إلا أن أصواتا مسئولة فى أنقرة أعلنت بوضوح أن تركيا لا تريد أن تنتقد إسرائيل بشكل سافر، وأن أنقرة تعلق أهمية خاصة على علاقاتها بإسرائيل، وأن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تهتز ولكنها لا تقع. لذلك لم تتردد تركيا فى اتهام حماس بارتكاب أخطاء، وأن عليها أن تختار بين أن تكون حركة سياسية تنتهج التفاوض لتحقيق أهدافها الوطنية وتعمل فى إطار النظام السياسى الفلسطينى وبين أن تكون حركة مسلحة. فقد صرح بوراك أوزغارغن "أن أنقرة ترى حماس فى مفقترق طرق، وعليها أن تختار بين حمل السلاح أو الانخراط فى العملية السياسية". موضحا "أن تركيا لا توجه النصح لحماس، لكن يجب على حماس أن تتخذ ما تراه ضروريا من خطوات".

ولكن إزاء الضغوط التى تعرضت لها تركيا من الداخل، ومطالب بالتدخل من جانب بعض الأطراف العربية، قامت تركيا بتعليق وساطتها فى المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، معتبرة أن

قيامها بدور نشط فى هذه الأزمة سيعطى لها زخماً إسلاميا وإقليميا ويعزز مواقع الحزب الحاكم فى الداخل. وهو ما عبّرت عنه صحيفة الواشنطن تايمز الإقليمية بقولها أن الهجوم الإسرائيلى على غزة ربما يحمل بين طياته فوائد لتركيا. فيما أطلق بعض المعلقين الأتراك على هذا الدور "العثمانية الحديثة". وهو نفس المعنى الذى هلّلت له الصحف التركية واعتبرته عصراً ذهبيا للدبلوماسية التركية عندما وصفت جولة أردوغان العربية أثناء الأزمة بأنها مهمة ومحورية لأنها شملت أربعة ممثلين عرب بارزين مهتمين بأزمة غزة: مصر والسعودية وسوريا والأردن. والتى جاءت كايماءة موجهة بشكل أكبر للاستهلاك الداخلى. وإن كانت فرص نجاح الجهود التركية ضئيلة، إلا أن الأحاديث التى تناقلتها الصحف التركية حول مصطلح "العثمانية الحديثة" يلمح بما لا يدع مجالا للشك إلى التطلعات التركية الرامية لدخولها كطرف إقليمى مؤثر فى منطقة الشرق الأوسط التى كانت ذات يوم جزءاً من الامبراطورية العثمانية، مستغلة فى ذلك قدرتها وحدها على الاتصال بجميع الأطراف فى المنطقة، إضافة إلى عضويتها فى حلف الناتو، وهو ما يمكنها من لعب دور الوسيط فى صراعات المنطقة المزمنة. وقد وصل حرص تركيا على آداء هذا الدور إلى حد إبداء استعدادها للمشاركة بإرسال جنود ضمن قوة لحفظ السلام فى قطاع غزة. وهو ما أشار إليه تقرير فى صحيفة "صباح" اليومية التركية أفاد بأن الحكومة التركية تدفع باتجاه إرسال قوة حفظ سلام دولية لمراقبة تنفيذ أى إتفاق جديد لوقف إطلاق النار. وأن أنقرة ترى أيضا أن تتولى هذه القوة مراقبة مسألة الانفاق المتواجدة على الحدود بين مصر والأردن وتستخدم لتهريب الأسلحة والذخائر والسلع الاستهلاكية إلى قطاع غزة.

- وتعود أهمية الدور الإقليمى الجديد لتركيا لعدة عوامل أولا أنها الدولة الوحيدة التى تحتفظ بعلاقات وثيقة مع كل من طرفى الأزمة حماس وإسرائيل، ولذلك اشتدت حاجة حماس إلى الدور التركى لاسيما بعد قطع الاتصالات بين حماس ومصر بعد رفض الاولى بإيعاز من دمشق وطهران المشاركة فى الحوار الوطنى الذى سعت القاهرة إلى تنظيمة، ناهيك عن أن تركيا وطدت علاقاتها بحركة حماس منذ عام ٢٠٠٦، حين قام وفد رفيع المستوى من الحركة بزيارة استانبول مما تسبب فى إثارة غضب حلفاء تركيا فى واشنطن وتل أبيب. ومن ناحية أخرى تتمتع تركيا بعلاقات إستراتيجية وعسكرية قوية مع إسرائيل، حيث تقدر حجم مبيعات المعدات العسكرية الإسرائيلية لتركيا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا. وعلى الرغم من الانتقادات التى وجّهتها تركيا لإسرائيل بسبب عدوانها على غزة، فقد كان أردوغان حريصا على ألا تتضرر العلاقات بين البلدين، وهو ما أكده أردوغان رداً على الذين ينادون بتجميد العلاقات مع إسرائيل بأنه "يدير جمهورية تركيا وليس متجراً للبقالة".

- أما العامل الثانى الذى يثمن الدور الإقليمى لتركيا الآن، فهو ما سبق أن أشرنا إليه من أن موقعها يتيح لها أكثر من غيرها التحرك إبان الأزمة لمحاولة إنقاذ الموقف فى غزة من خلال علاقاتها الطيبة مع أطراف الانقسام العربى، فتركيا توطدت علاقاتها بسوريا بعد أن رعت المفاوضات غير المباشرة بينها وبين إسرائيل، والتى تمثل أهمية خاصة بالنسبة لدمشق، ناهيك عن علاقاتها الممتازة مع كل من مصر والسعودية. والواقع أن الدور التركى جاء بطلب مصرى وعربى أثر زيارة وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط إلى أنقرة فى بداية الأزمة، مما يعنى أن دورها مطلوب ومقبول عربيا ليس فقط فى تحقيق المصالحة الفلسطينية التى ربما تكون مقدمة للوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل لإحياء المسار الفلسطينى الإسرائيلى، وإنما أيضا فى تحقيق المصالحة العربية، وهو ما أكده أردوغان بأن الدور التركى لم يعد يقتصر فقط على الوساطة بين أطراف عربية وإسرائيل، وإنما امتد ليصبح وساطة بين أطراف عربية، لاسيما بعد تصاعد الحرب الكلامية بين الدول العربية ووسائل إعلامها بما أصاب العلاقات العربية - العربية بالتوتر. وربما أريد باستدعاء الدور التركى كبح الدور الإقليمى الإسرائيلى فضلا عن وضع خطوط لعدم تمدد الدور الإيرانى، لأن حضور الأتراك المنتمين إلى المذهب السنى يمكن أن يمثل كابحا ويحدث توازنا مع إيران، وهو ما استثمرته الدبلوماسية التركية أثناء قيام رئيس الوزراء أردوغان بزيارة شملت الأربع دول العربية المشار إليها آنفا.
- ويتمثل السبب الثالث فى تنامى الدور الإقليمى التركى فى أن الحرب على غزة وما سواها من خلافات عربية - عربية، ومحدودية الدور الإيرانى الذى اقتصر على المساندة الإعلامية وتوجيه الدعوة للدول الإسلامية لنصرة أهل غزة، فيما انشغل حزب الله بمهاجمة مصر أكثر من تركيزه على كيفية معالجة الأزمة أو محاولة مد يد المساعدة بشكل عملى إلى حماس والمدنيين المحاصرين فى قطاع غزة. وإزاء هذه المواقف التى لم ترق لمستوى الأزمة، تمكنت تركيا من فرض دبلوماسيتها على نحو كبير فى الشرق الأوسط وإن لم تستطع أن تنافس أو تقلص الدور المصرى، وهو ما تمثل فى حضور الرئيس التركى مؤتمر شرم الشيخ لرؤساء الدول المانحة لإعادة إعمار غزة، مع باقى رؤساء الدول الأوروبية. بينما يتحدد العامل الرابع فى أن الدور التركى المتصاعد اصبح مطلوبا من قوى خارجية فى الغرب وإسرائيل تسعى إلى تدشين نظام إقليمى شرق أوسطى كبديل عن النظام العربى.

وفى معالجة تركيا لأبعاد الأزمة نجحت فى تعظيم نفوذها عبر سياسة عقلانية أظهرتها لدى محيطها الإقليمى باعتبارها طرفاً محايداً وليس منافسا، فقد حاولت تركيا تفادى ألغام الخلافات العربية - العربية، عندما تبنت المبادرة المصرية من حيث انتهت باستئناف الدعوة إلى تهدئة جديدة، ومصالحة

فلسطينية - فلسطينية، كما واصلت اتصالاتها التشاورية مع الحكومة الإيرانية وغيرها من حكومات المنطقة الأمر الذى اكسبها مساحة ونفوذاً إقليميا مقبولا من الجميع، لاسيما الأطراف العربية، لأن تركيا وبخلاف الموقف الإيرانى لا تملك أجندة لاستغلال أزمات المنطقة بالتدخل المباشر، وموقفها يقوم على تكامل مصالحها السياسية والاقتصادية مع البلدان العربية، وهو ما ظهر جليا فى حجم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى بينها وبين الدول العربية خلال الأربع سنوات الماضية، وهو ما يرشحها لأن تكون لاعبا إقليميا مهما ومقبولا فى الشرق الأوسط.

- غير أن ثمة معوقات تحول دون تنامى الدور التركى أو تحد منه، يأتى فى مقدمتها الفشل فى إمكانية تحقيق مصالحة عربية فعلية، والتقريب بين طرفى الانقسام الفلسطينى، لأن ذلك سيقلص من أوراق الضغط التركى على إسّرائيل. وعلى جانب آخر، هناك نزاع دائر على الأدوار الإقليمية فى المنطقة، وبزوغ قوى صاعدة اقتصادية - مثل قطر - تريد ان ينعكس ذلك على دورها السياسى، وهو ما يعنى أن تركيا أمامها معوقات عديدة لكى تصبح الدولة الإقليمية الأولى. ولا تقف المعوقات عند هذا الحد فحسب، حيث يعتقد البعض أن الثقل التركى فى أزمة غزة كان مرهونا بضغط شعبى ثائر ضد ما كان يرتكب من جرائم إنسانية فى غزة، وأن هذا الدور قد تقلص بانقضاء الأزمة، ناهيك عن أن تركيا مشغولة أكثر بفنائها الأوروبى، ومن ثم فهى ترمى بكامل ثقلها خلف الاتحاد الأوروبى الذى تحاول جاهدة اللحاق بقطاره. ومن ناحية أخرى تتعرض تركيا الآن لانتقادات من حلفائها الدوليين على خلفية انسحاب رئيس وزرائها أردوغان من منتدى دافوس فى يناير الماضى بعد كلمة الرئيس الإسرائيلى بيريز التى استمرت ٢٥ دقيقة مبرراً المجزرة الإسرائيلية قائلا إن حماس هى من دفعت إسرائيل لهذه الحرب، وكان يتكلم بحدة وينظر إلى أردوغان مباشرة بين الحين والآخر. وبدوره علّق أردوغان قائلا: "إن بيريز استخدم لغة عنيفة"، وتابع موجها حديثه إلى الرئيس الإسرائيلى بحزم "أتتذكر الاطفال الذين قتلوا على الشاطئ؟ أتذكر كم قتلتم فى غزة؟" لكن رئيس الجلسة لم يمهله سوى ١٥ق للحديث، وقاطعه قائلا: إن الوقت قد انتهى، وهو ما اعتبره أردوغان "إهانه له ولشعب تركيا" فانسحب غاضبا. وكان لهذا الموقف من جانب أردوغان أثر إيجابى سواء على الصعيد الداخلى فى تركيا، حيث استقبلته الجماهير التركية عند عودته لأنقرة استقبال الابطال، كما كان له أيضا أثر إيجابى على الصعيد العربى. وإن كان لهذه الحادث أثر سلبى على علاقات اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، حيث أخذت نوعا من التوتر الحذر فى العلاقات بين الطرفين، وكان هذا اللوبى قد ساند تركيا فى عدد من القضايا الهامة لها، لاسيما قضية الأرمن وبناء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، ولكن ليس من المرجح أن يكون له تأثير مباشر على مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وهو ما انعكس فى سرعة مهاتفة بيريز لأردوغان مبديا أسفه لما

حدث، ومؤكدا على حسن العلاقات بين البلدين، لذلك لم يتم استدعاء السفير التركى من تل ابيب، ذلك أن تركيا فى عهد حكومة حزب العدالة والتنمية تدرك جيدا أن علاقاتها مع إسرائيل تعتبر رئيسية فى تقوية العلاقات مع أمريكا، كما تشكل شهادة حسن سلوك فى مساعى الحكومة التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. كما لا تريد تركيا أن تغضب أمريكا التى قدمت لها دعما استخباراتيا وعسكريا فى حربها ومواجهتها لحزب العمال الكردستانى عقب الزيارة التى قام بها أردوغان فى نوفمبر ٢٠٠٧. وهو ما دفع عدد من الكتّاب الأتراك إلى إنتقاد المعالجة الدبلوماسية التركية للأزمة، ومنهم الكاتب سميح أيديز فى مقال له تحت عنوان "التصريحات التى أضرت بسياستنا الخارجية" بصحيفة ميلليت عندما قال "إن تصريحات أردوغان حيال الأزمة قوبلت بإعجاب فى الشارع التركى بشكل خاص والشارع العربى بشكل عام، ولو سمحت الديموقراطية بترشيح اسم أردوغان لرئاسة منطقة الشرق الأوسط لحصل على أغلبية أصوات الراديكاليين فى المنطقة"، ولكنه أردف قائلا "إن سياسة أردوغان تجاوزت الخطوط الدبلوماسية المرنة المرسومة، وستلحق الضرر بالسياسة الخارجية التركية". ثم أضاف موضحا: "إذا كان أردوغان ينتقد رفض إسرائيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فإننى أذكره بأن تركيا رفضت القرار الخاص بانسحاب القوات التركية من قبرص تلبية لمصلحتها وحماية للمصالح الوطنية التركية هناك". وهو ما أكدته الكاتبة التركية قرانى تنج فى مقال لها بصحيفة حرييت قالت فيه "إن أنقرة جراء الحرب فى غزة انحرفت عن مسارها وكأنها باتت متحدثا باسم قيادات حماس فى دمشق". وما أن سكتت أصوات المدافع حتى بدأ النقاش يدور داخل تركيا حيال موقفها من الحرب على غزة. الأمر الذى دفع زعيم حزب الحركة القومية التركى دولت بهاشلى إلى إتهام رئيس الوزراء أردوغان صراحة بالتلاعب على الحبلين عبر محاباة حركة حماس من ناحية، وإدامة العلاقات الطيبة مع إسرائيل، لافتا إلى أن "سياسة تركيا النامية بالمنطقة فى السنوات الأخيرة بدأت تفقع فى الهواء مثل البالونات"، ولكنها البراجماتية فى أبلغ صورها، تلك التى ميَّزت سياسة أردوغان أثناء هذه الأزمة، واضحا نصب عينيه المصالح التركية ولا غيرها.

هوامش الفصل الرابع:

(٤٢) د. محمد السيد سليم - رؤية استراتيجية للعداون الإسرائيلى على غزة - السياسة الدولية - إبريل ٢٠٠٩- ص ٧٤.

وأنظر أيضا: د. عماد جاد - إسرائيل بين الحرب والانتخابات .. أزمة مجتمع ونخبه - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ - ص ١١٢

وأنظر أيضا: شلومو تسزنا - ناتنياهو سوف يستكمل المهمة - إسرائيل اليوم - ٢ فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: سامى عماره - موسكو تكشف عن إرسال إشارات إلى إيران وسوريا للتأثير على حماس - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: صلاح عواد - مجلس الأمن يصدر قراراً بوقف إطلاق النار - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٠.

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - القرار ١٨٦٠ والنهايات الصعبة - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٤.

(٤٣) د. داليا عبد القادر عبد الوهاب - غزة والأمن القومى المصرى - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩ص١٦٤

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - أى دور لمصر؟ - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٤.

وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - عودة الأمور إلى مصر مرة أخرى - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.

(٤٤) سامح راشد - العدوان على غزة .. أبعاد الموقف المصرى - السياسة الدولية إبريل ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: كرم جبر - سيناء لن تكون وليمة للذئاب - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٢٩.

وأنظر أيضا: حسام سعداوى - عندما تختزل القضية الفلسطينية فى بوابة - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٢٩.

وأنظر أيضا: محمد عبد النور - مصر أيها الصغار - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٢٤.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - هل تواطأت مصر مع إسرائيل ضد حماس؟ - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٢٩.

(٤٥) العدوان على غزة - أبعاد الموقف المصرى - مصدر سابق هامش ٤٢.

وأنظر أيضا: محمود النوبى - مصر لن تقبل مراقبين على أراضيها - الأهرام ٢٠٠٩ /٢/٢٢.

وأنظر أيضا: كرم جبر - أسرار الزيارة المفاجئة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٩.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - مصر ترفض طلبا إسرائيليا لإنشاء منطقة عازلة - روز اليوسف ٢/١٣/ ٢٠٠٩.

وأنظر أيض: إسرائيل تتجه نحو وقف إطلاق نار من جانب واحد - وكالات الأنباء فى ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: أسامة سرايا - مبارك فى مهمة سلام من أجل الفلسطينيين - الأهرام ٢٠٠٩/٢/١٣.

وأنظر أيضا: د. عمرو هاشم ربيع - أبعاد الموقف المصرى من العدوان على غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٨.

(٤٦) أسامة سرايا: المبادرة المصرية تحية حقيقية للرجال - الأهرام ٢٠٠٩/١/٩.

وأنظر أيضا: رأى الأهرام - كل الخيوط فى يد مصر - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٨.

وأنظر أيضا: جيهان الحسيني - عباس: على حماس قبول المبادرة المصرية - الحياة ٢٠٠٩/١/١١.

وأنظر أيضا: محمد صلاح - فصائل دمشق ترفض القرار الدولى والمبادرة المصرية - الحياة ٢٠٠٩/١/١١.

وأنظر أيضا: أحمد موسى - إطلاق المبادرة المصرية يخرس السنة المتشككين - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٠.

وأنظر أيضا: كرم جبر - المبادرة الواضحة .. والأدوار المشبوهة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/١٠.

وأنظر أيضا: داوود الشريان - حماس والدور المصرى - الحياة ٢٠٠٩/٢/١١.

وأنظر أيضا: طارق حسن - حماس: اسمعى شعبك - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٠.

وأنظر أيضا: سوسن أبو حسين - حماس: وضعنا تصورا تفصيليا حول المبادرة المصرية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٥.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - نص الأرض هنا - روز اليوسف ٢٠٠٩/٣/٢.

(٤٧) مجلة النصر - ملف العدد - كلمات الرئيس مبارك فى الأزمة - العدد ٨٣٦ فى فبراير ٢٠٠٩.

وانظر أيضا: مجدى الدقاق - خطاب الحقيقة وكشف الأوراق - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٨.

وأنظر أيضا: د. سامى عبد العزيز - كلمات بقدر مصر - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٩.

وأنظر أيضا: طارق حسن - مصر تدعم قمة الكويت بمؤتمر شرم الشيخ - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٠.

وأنظر أيضا: كلمة الرئيس مبارك فى قمة الكويت الاقتصادية - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢١.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - هل التزم الرئيس بالتعهدات العشرة فى أزمة غزة؟ - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: مكرم محمد أحمد - مصارحة ومصالحة - الأهرام - ٢٠٠٩/١/٢١.

(٤٨) عبد الله كمال - محور (عرب فارس) ضد مصر ظهر فى إيران أولا - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: صبحى عسيلة - مصر المفترى عليها - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: محمد عبد الرازق - الخارجية المصرية: مصر ليست دولة كرتونية ولا ساحة مستباحة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/١٧.

وأنظر أيضا: كرم جبر - حتى لا ننسى .. هذه مؤامرة قطر ضد مصر - روز اليوسف ٢٠٠٩/٣/٣١.

وأنظر أيضا: د. على الدين هلال - الصراع بين القانون والفوضى - الأهرام ٢٠٠٩/٤/١٨.

وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - "كلاكيت": فلسطين آخر مرة - الأهرام ٢٠٠٩/١/٥.

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - أى دور لمصر؟ - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٤.

وأنظر أيضا: سامى حامد - مصر والاستفزازات - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٥.

وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - عودة الأمور إلى مصر مرة أخرى - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩.

(٤٩) معيار النجاح الحقيقى - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٢.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - هل التزم الرئيس بتعهداته العشرة؟ روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: ميرفت فهمى - أحذروا غضب مصر - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/٢٤.

(٥٠) سعود الفيصل يهدد مجلس الأمن بـ"إدارة ظهورنا للسلام" - الحياة ٢٠٠٩/١/٨.

وأنظر أيضا: الأمير تركى الفيصل يحذر: الرياض قد تتخلى عن دعم واشنطن - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/١/٢٥.

وأنظر أيضا: قمة مبارك وعبد الله بن عبد العزيز - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٤.

وأنظر أيضا: صلاح القلاب - اجتماع أبو ظبى خطوة نحو مرجعية عربية فاعلة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/١٢.

(٥١) رنا الصباغ - الأردن بين مطرقة إسرائيل وسندان حماس - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٠.

(٥٢) عبد الله كمال - رئيس تحت التهديد - روزاليوسف ٢٠٠٩/١/٢٧.

وأنظر أيض: عادل مالك - فلسطين جمعتهم وإسرائيل فرقتهم - الحياة ٢٠٠٩/١/١٨.

(٥٣) هدى الحسينى - العرب عَرّبان فى قمة الكويت - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٩.

وأنظر أيضا: عباس: مشعل "يلعب فى الوقت الضائع" - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٣١.

(٥٤) كرم جبر - من هنا نبدأ - روز اليوسف ٢٠٠٩/٣/٢٠.

وأنظر أيضا: حسان حيدر - فرصة ثانية لسوريا - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: كرم جبر - سوريا تشن هجوما ضاريا على السعودية - روز اليوسف - ٢٠٠٩/١/٢٧.

وأنظر أيضا: احمد عيسى - مصادر كويتية - ممتعضون من الموقفين القطرى والسورى - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: هدى الحسينى - العرب عَرّبان فى قمة الكويت - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٩.

وأنظر أيضا ميشيل أبو نجم - مصادر فرنسية - سوريا لم تتعاون وكان تركيزها على إضعاف مصر - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: صلاح جمعة - الأسد: مصالحة الكويت مجرد كسر جليد - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٨.

وأنظر أيضا: سلمان الدوسرى - وزير عربى يتهم قطر وسوريا بمحاولة إفشال أى قرارات عربية مشتركة - شرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: عبده مباشر - حماس ومن تحالفت معهم - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا: د. عادل سليمان - ماذا يريدون من مصر؟ - الأهرام - ٢٠٠٩/٤/٢١.

وأنظر أيضا: هدى الحسينى - سوريا تسعى من وراء القمة إلى سحب الورقة الفلسطينية من مصر - شرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٥.

وأنظر أيضا: الأسد ذو الألف وجه - روز اليوسف - ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: أسامة الغزولى - اللعب مع الصغار - روز اليوسف ٢٠٠٩/٥/١.

وأنظر أيضا: حازم صاغية - عكس المسار الفلسطينى - الحياة ٢٠٠٩/١/١٠.

(٥٥) لماذا لن يحضر الرئيس مبارك قمة الدوحة؟ - روز اليوسف - ٢٠٠٩/٣/٢٩.

وأنظر أيضا: كرم جبر - من هنا نبدأ - مصدر سابق هامش ٥٢.

وأنظر أيضا: أحمد موسى - وزير خارجية قطر يعترف "أبلغنا حماس بأنه لا نية لدى إسرائيل لمهاجمة غزة - الأهرام - ٢٠٠٩/١/١٤.

وأنظر أيضا: محمود التهامى - لا قمة ولا يحزنون - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/١٠.

وأنظر أيضا: كرم جبر - سقوط الأقنعة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٣.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - عندما تعلن قطر التوبة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠.

وأنظر أيضا: مكرم محمد أحمد - الكرة فى الملعب القطرى - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣١.

وأنظر أيضا: طارق حسن - من عروبى مصرى إلى أمير قطر - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا: كفاح زيون - أمير قطر تجاوز الخطوط الحمراء - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: مكرم محمد أحمد - سوق المزايدات على القمة العربية - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٦.

وأنظر أيضا: طارق حسن - فى الدوحة كسبت إسرائيل وإيران .. وخسر العرب والفلسطينيون - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: طارق الحميد - مسرحية الدوحة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٧.

وأنظر أيضا: عادل مالك - فلسطين جمعتهم وإسرائيل فرقتهم - الحياة ٢٠٠٩/١/١٨.

وأنظر أيضا: سامى حامد - قناة الجزيرة فى "خطر"! - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - عرض غريب لشراء شاليت - الأهرام ٢٠٠٩/٧/١٨

(٥٦) عبد الله كمال: بقية حرب غزة .. الهدف قناة السويس - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/١٧.

وأنظر أيضا: كرم جبر - "سفالة" الشيخ حسن نصر الله - روز اليوسف ٢٠٠٨/١٢/٣٠.

وأنظر أيضا: د. عادل سليمان - ماذا يريدون من مصر؟ - الأهرام ٢٠٠٩/٤/٢١.

وأنظر أيضا: أسامة سرايا - حزب الله وتسويق الوهم - الأهرام ٢٠٠٩/٤/١٧.

وأنظر أيضا: وليد شقير - مصر وإيران .. وليس حزب الله - الحياة ٢٠٠٩/٤/١٧.

وأنظر أيضا: أحمد موسى - المؤامرة الكبرى ضد مصر - الأهرام ٢٠٠٩/٤/١٨.

وأنظر أيضا: محمد السعدنى - أعمالٌ صغيرة وخطيرة - الأهرام ٢٠٠٩/٤/٢٠.

وأنظر أيضا: صالح القلاب - عندما يصبح شعار المقاومة غطاءً للاختراقات الإيرانية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٤/٢٣.

وأنظر أيضا: محمد مشموش - اسئلة لبنانية حول ما بعد شبكة حزب الله فى مصر - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٢.

وأنظر أيضا: محمد أمين المصرى - غلمان الفقيه - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.

وأنظر أيضا: مصدر مسئول: مصر لن تلتفت إلى حماقات نصر الله - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣١.

وأنظر أيضا: كرم جبر - فزاعة إسرائيل - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/٢٢.

وأنظر أيضا: أحمد موسى - المقاومة تحولت للإرهاب - الأهرام ٢٠٠٩/٤/١٨.

وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - كشف الحساب الثانى لأزمة غزة - الأهرام ٢٠٠٩/٤/٢٠.

وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - هل أصبحت المواجهة الخيار الوحيد؟ - الوطن العربى ٢٠٠٩/٤/٢٢.

وأنظر أيضا: جهاد سالم - "شبكة مصر" تفضح الدور الخفى للتنظيم الدولى لحزب الله - الوطن العربى ٢٠٠٩/٤/٢٢.

وأنظر أيضا: عبد المنعم سعيد - دولة الشيخ حسن نصر الله؟! - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٢٧.

وأنظر أيضا: سناء الجاك - حزب الله بين الحكم والتحكم - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٢٩.

وأنظر أيضا: مشارى الذايدى - افعل ما شئت يا حزب الله فهو مغفور لك - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٢٦.

وأنظر أيضا: ديرشبيجل: التحقيق الدولى جمع أدلة تثبت أن حزب الله اغتال الحريرى - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٢٤.

وأنظر أيضا: جهاد سالم - طهران تخصص مليار دولار لإقامة حزب الله فى كل بلد عربى - الوطن العربى ٢٠٠٩/٤/٢٢.

(٥٧) أحمد مصطفى - الأخوان المسلمون وحماس - الحياة ٢٠٠٩/١/١٣.

وأنظر أيضا: وضاح شرارة - إخوانيوا مصر والمشرق العربى - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٧.

وأنظر أيضا: د. مأمون البسيونى - هيكل والشرب من بحر الجنون - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٥.

وأنظر أيضا: طارق الحميد - لماذا تراجع الإخوان المسلمون؟ - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٤/١٨.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - عاكف وناتنياهو - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٢.

(٥٨) حسام سويلم - الدور والمصلحة الإيرانية فى الحرب على غزة - مختارات إيرانية فبراير ٢٠٠٩ - مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

وانظر أيضا: محمد عبد القادر - الدور الإقليمى لتركيا وإيران .. حصاد غزة - المصدر السابق.

(٥٩) رياض علم الدين - حقيقة الدور الإيرانى فى حرب غزة - الوطن العربى ١٦٦٣- ١٤ يناير ٢٠٠٩.

وانظر أيضا: أشرف أبو الهول - معركة غزة تترك إيران وحيدة فى مواجهة إسرائيل - الأهرام ٢٠٠٩/١/٤.

وانظر أيضا: صالح القلاب - الحقيقة والوهم فى مساندة إيران لفلسطين - شرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٢.

وانظر أيضا: شامى شورش - إيران واحتمالات الاستفادة من اشتعال غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٢.

وانظر أيضا: د. محمد السعيد عبد المؤمن - إيران والتآمر على القضية الفلسطينية - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢.

وانظر أيضا: عبد الرحمن الراشد: حماس: إما إيران أو العرب - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٩.

وانظر أيضا: تقرير إسرائيلى: إيران تدفع مئات الملايين لحزب الله وحماس والجهاد - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/١٩.

وانظر أيضا: أيمن غازى - كيف يُصدِّر "نصر الخومينى" الثورة الإيرانية للدول العربية - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣.

وانظر أيضا: نجاد يعترف بتصدير الثورة الإيرانية للخارج - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠.

وانظر ايضا: محمد حسن أبو العلا - غزة وخطة التغلغل الإيرانى - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٦.

وانظر أيضا: طهران تخصص مليار دولار لإقامة حزب الله فى كل بلد عربى - الوطن العربى ١٦٧٧ فى ٢٠٠٩/٤/٢٢.

وانظر أيضا: رياض علم الدين - حقيقة الدور الإيرانى فى حرب غزة - الوطن العربى العدد ١٦٦٤.

(٦٠) حسام سويلم - الدور والمصلحة الإيرانية فى الحرب على غزة - مختارات إيرانية - مصدر سابق هامش ٥٨.

وانظر أيضا: محمد حمدى - حرب حتى النصر - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١.

وانظر أيضا: إيران تستهدف السيادة العربية - الحياة ٢٠٠٩/١/١٥.

وانظر أيضا: وزير الخارجية الإيرانى: التوصيفات جاهزة بحق حزب الله - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/١٦.

وأنظر أيضا: وحيد عبد المجيد - التفاعلات العربية - الإقليمية تجاه الحرب - السياسة الدولية - إبريل ٢٠٠٩.

(٦١) حسن صبرا - إسرائيل تدعم المشروع الإيرانى للسيطرة على الوطن العربى - روز اليوسف - ٢٠٠٨/٤/١٧.

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - دعوة إيرانية لتصدير الثورة الإسلامية إلى جميع أنحاء العالم - روز اليوسف ٢٠٠٩/٣/٢٩.

وأنظر أيضا: كرم جبر - الدولة المتطفلة - روز اليوسف - ٢٠٠٩/٣/٢٧.

وأنظر أيضا: جاكسون يوكى - الرئيس الإيرانى فى قمة غزة - نيوزويك ٢٠٠٩/٢/٣.

(٦٢) ترتيت بارسى - كتاب التحالف الخائن: الصفقات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة (منشورات Triliteral - الولايات المتحدة ٢٠٠٧.

وأنظر أيضا: عبد الرحمن الراشد - إلى أين أبحرت السفينة الإيرانية المطاردة - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٨.

وأنظر ايضا: محبوب البركانى - محاربون بالوكالة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٤/٢٣.

وأنظر أيضا: د. فوزى فهمى: تسليح إسرائيل لإيران سراً - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٦.

وأنظر أيضا: د. طارق الحمد - بل تحدثوا عن إيران - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/١٦.

وأنظر أيضا: باسم الجسر - إيران وإسرائيل - مشروع السلام الجديد - المصدر السابق.

وأنظر أيضا: يورام شفيتزر - إيران هى الرابح الأكبر فى غزة - مختارات إسرائيلية - فبراير ٢٠٠٩.

(٦٣) حسام سويلم - الدور والمصلحة الإيرانية فى الحرب على غزة - مصدر سابق هامش ٥٦.

وأنظر أيضا: محمد صالح صدقيان - ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية - الحياة ٢٠٠٩/٢/٧.

(٦٤) حديث محمود الزهار إلى صحيفة دير شبيجل الألمانية - الأنباء الكويتية ٢٠٠٧/٦/٢٤.

وأنظر أيضا: حسام سويلم - قراءة استراتيجية فى الموقف الإسرائيلى من الحرب على غزة - مختارات إسرائيلية - يونيو ٢٠٠٩.

(٦٥) حسام سويلم - الدور والمصلحة الإيرانية فى حرب غزة - مصدر سابق - هامش ٥٦.

(٦٦) شمس الواعظين: حماس ستكون مثل حزب الله بعد حرب الصيف - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر أيضا: د. محمد السعيد عبد المؤمن - إيران والتآمر على القضية الفلسطينية - الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: إيران تنفى منع خامنئى المتطوعين من السفر إلى غزة - الأهرام ٢٠٠٩/١/١٢.

وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - بانتظار صواريخ إيران - الوطن العربى العدد ١٦٦٢ فى ٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر أيضا: مجدى الدقاق - الرهان الخاسر على الحرس الثورى الإيرانى - الأهرام ٢٠٠٩/١/١١.

وأنظر أيضا: سامى شورش - إيران واحتمالات الاستفادة من اشتعال غزة - الحياة ٢٠٠٩/١/١٢.

(٦٧) عبد الله كمال - التحريض على رئيس مصر - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٦.

وانظر أيضا: جهاد سالم - الشبكة البحرينية كشفت عن أخطر مخطط سورى إيرانى - الوطن العربى ١٦٦٢ فى ٢٠٠٩/١/٧.

وأنظر ايضا: خالد أبو ظهر - مصر تواجه التحديات - الوطن العربى - ١٦٦٣ - فى ٢٠٠٩/١/١٤.

وأنظر أيضا خالد أبو ظهر: دول المبادرات ودول الارتهان - الوطن العربى ١٦٦٤ فى ٢٠٠٩/١/٢١.

وأنظر أيضا: مأمون فندى - نجاد .. مقابل الإمارات - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - العصابة والتقرير الكامل للحرب - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٩، وحرب غزة فى ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: عبد الله اسكندر - تصدير الثورة عبر فلسطين - الأهرام ٢٠٠٩/٢/٤.

وأنظر أيضا: داوود الشريان - إيران ورطت حماس فى حرب خاسرة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٩.

وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - هل أصبحت المواجهة مع إيران الخيار الوحيد؟ - الوطن العربى ١٦٧٧ فى ٢٠٠٩/٤/٢٢.

وأنظر أيضا: خالد أبو ظهر - مصر الآمنة حصن العرب - الوطن العربى ١٦٧٦.

وأنظر أيضا: خالد ابو ظهر - مصر تواجه التحديات - الوطن العربى ١٦٦٣.

وأنظر ايضا: خالد أبو ظهر - إيران تستخدم القضية الفلسطينية كحصان طروادة - الوطن العربى ١٦٦٢.

وأنظر أيضا: د. عزمى خليفة - غزة بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيرانى - الأهرام ٢٠٠٩/١/٣.

وأنظر أيضا: غسان شربل - مصر وإيران والانقلاب - الحياة ٢٠٠٩/٤/١٧.

وانظر أيضا: إيران تنفى قبول نجاد "حل الدولتين" مع إسرائيل - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٨.

وأنظر أيضا: داوود الشريان - طهران تقدم الفرصة - الحياة ٢٠٠٩/٦/٢٢.

وأنظر أيضا: عبد الرحمن الراشد - إيران تغيرت يا عرب إيران - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٦/٢٠.

وأنظر أيضا: ديفيد اغناتيوس - نظام الملالى .. وإنتفاضة الشارع - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٦/٢٢.

وأنظر أيضا: طارق الحميد - هل بمقدور إيران المساعدة؟ - الشرق أوسط - ٢٠٠٩/٦/٢٩.

(٦٨) كرم سعيد: أزمة غزة: وتعظيم الدور الإقليمى لتركيا - ملف الأهرام الاستراتيجى - ١٧٠ فى فبراير ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: صالح النعامى: تركيا: حماس ارتكبت أخطاء، الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٨.

وأنظر أيضا: أسامة عبد العزيز - تركيا وحسابات المكسب والخسارة - الأهرام فى ٢٠٠٩/١/٢٢.

وأنظر أيضا: تقرير إخبارى - العلاقات التركية - الإسرائيلية تهتز ولا تقع - الأنباء الكويتية ٢٠٠٩/٢/٦.

وأنظر أيضا وكالات الأنباء - تركيا: لا نريد إنتقاد إسرائيل ونعلق أهمية خاصة على علاقاتنا - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٣.

خطب الرئيس مبارك أثناء إدارة أزمة الحرب على غزة



خطاب الرئيس مبارك للأمة فى بداية السنة الهجرية



الرئيس مبارك يعلن المبادرة المصرية بحضور الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزي



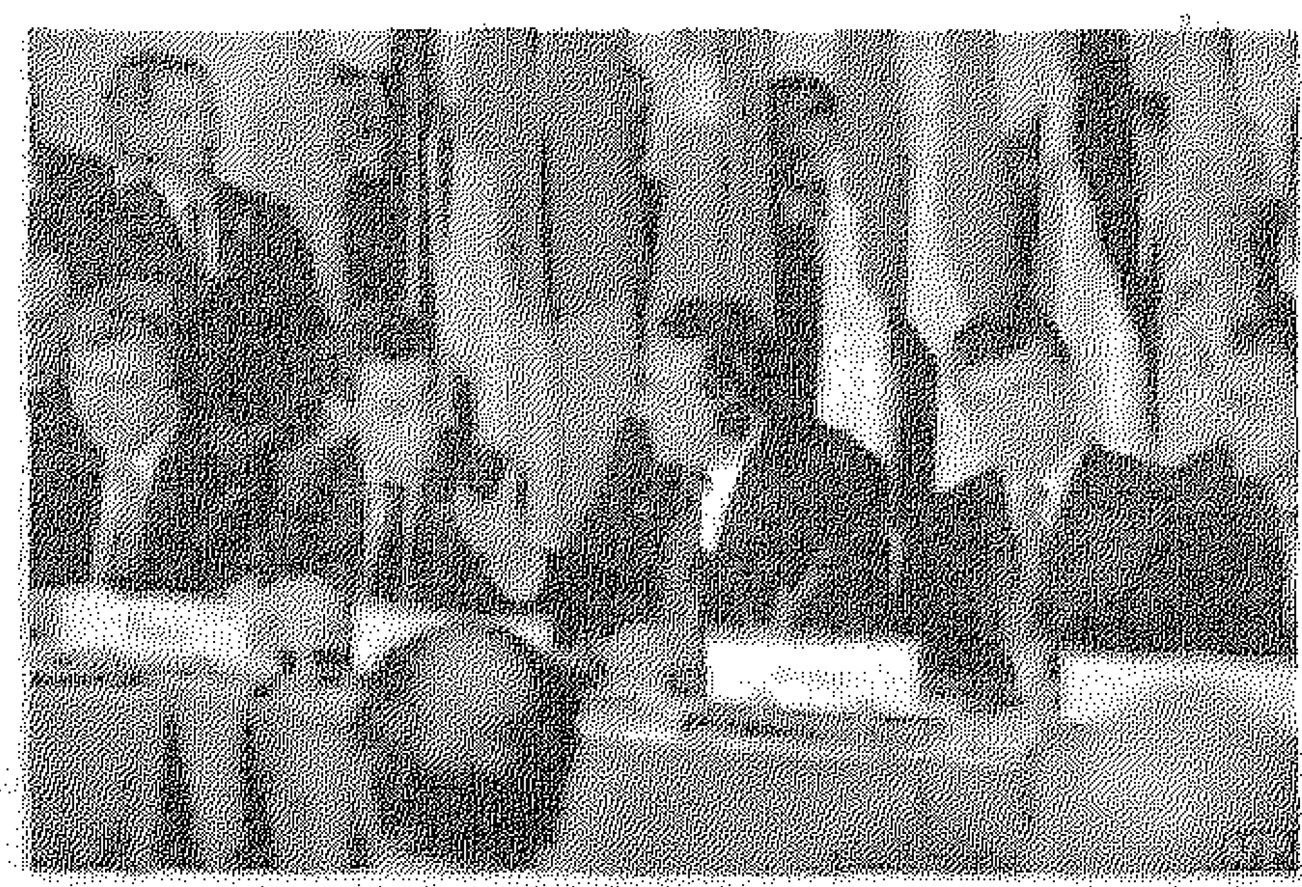
خطاب الرئيس مبارك فى قمة شرم الشيخ لتثبيت وقف إطلاق النار



خطاب الرئيس مبارك في القمة العربية الإقتصادية بالكويت



خطاب الرئيس مبارك فى عيد الشرطة ٤ فبراير ٢٠٠٩



خطاب الرئيس مبارك فى قمة شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة



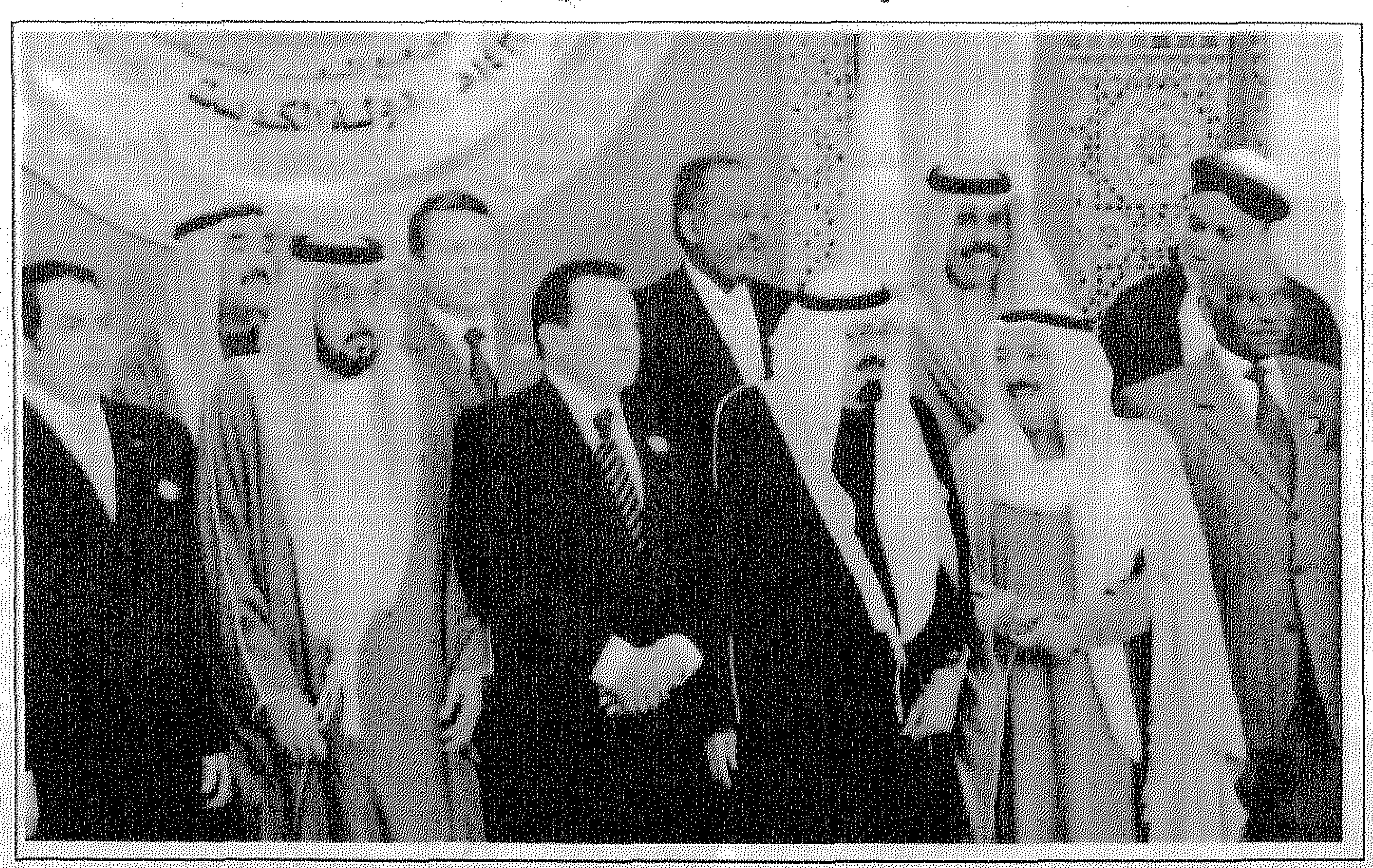
خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال



القمة العربية الحادية والعشرين التى عقدت فى الدوحة ولم يحضرها الرئيس مبارك إعرابا عن غضبه من موقف قطر وحضرها الوزير مفيد شهاب

تجاوب مبارك مع جهود المصالحة العربية

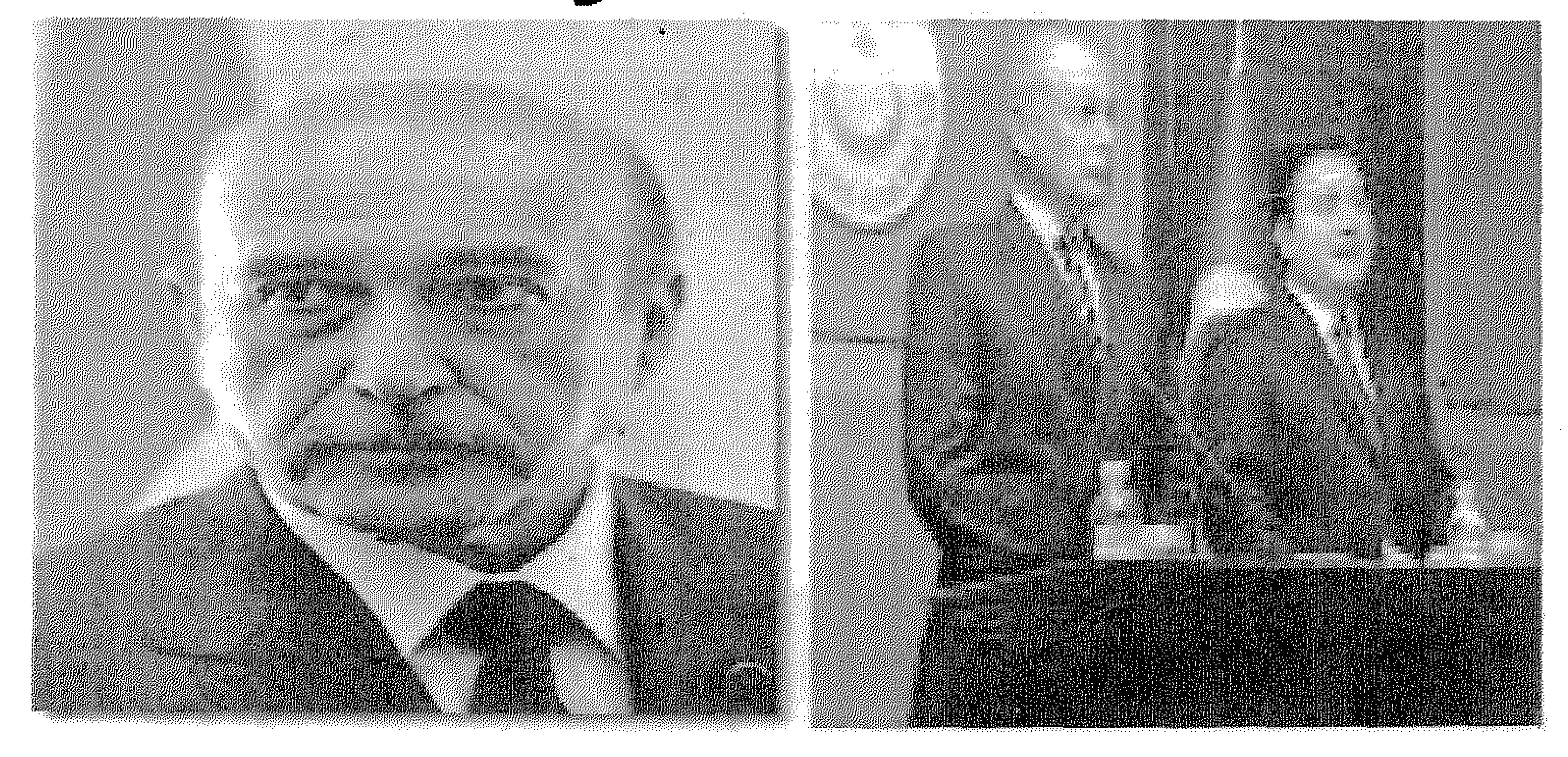
إجتماع الرياض للمصالحة مع سوريا



القمة العربية فى الكويت

مبارك يرسم الخطوط العريضة للتحركات العربية

الدبلوماسية المصرية تتحرك على كل الأصعدة



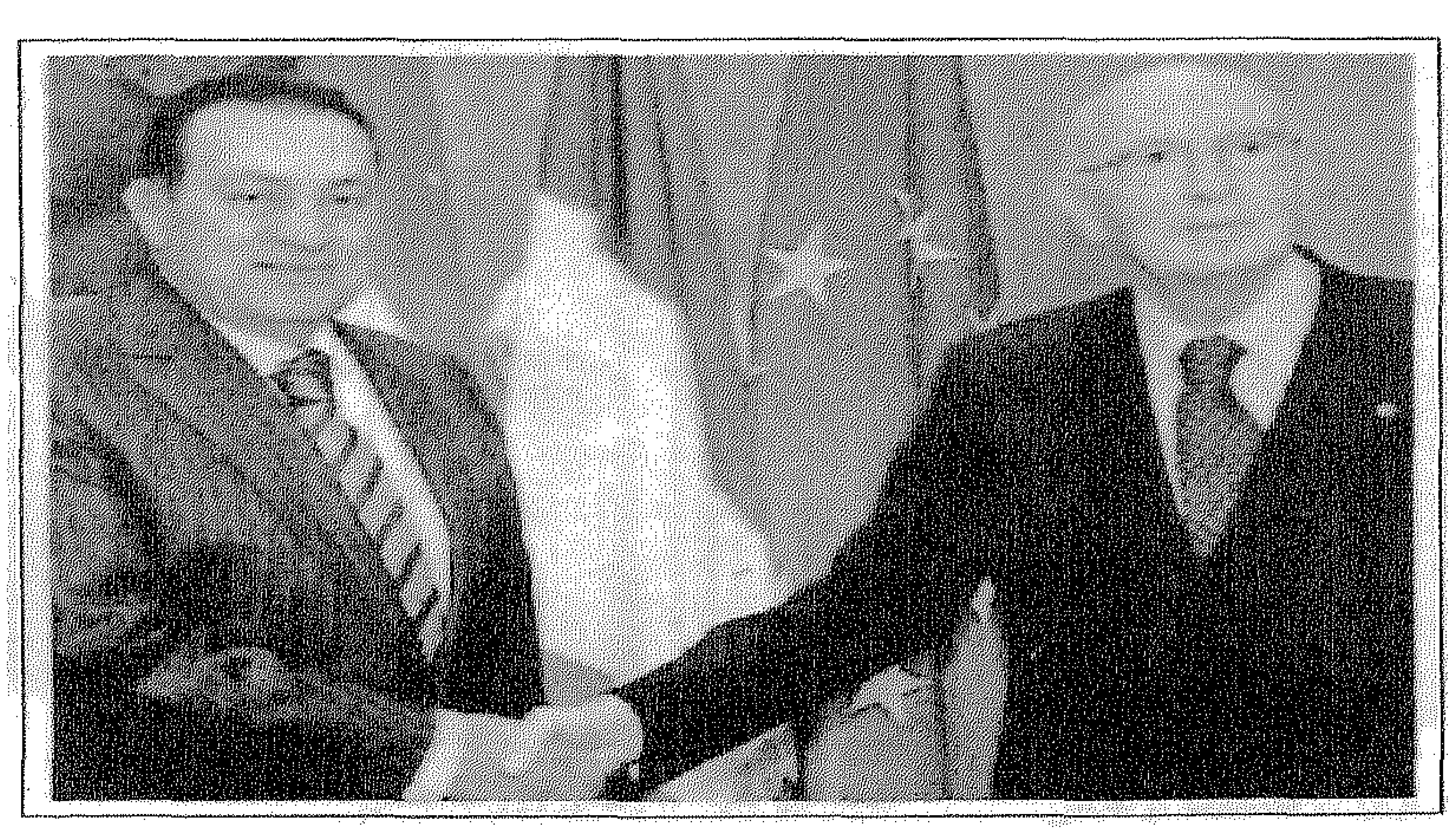
لقاءات مبارك مع زعماء العالم الغربى لخدمة القضية الفلسطينية



مع رئيس فرنسا نيكولا ساركوزي



مع رئيس وزراء إيطاليا بيرلسكونى



مع رئيس جمهورية إيطاليا جيورجيو نابوليتانو

فلسطين .. من قضية تحرير إلى صراع على السلطة



قادة حماس المسئولون عن الإنقسام الفلسطيني

سعيد صيام ، محمود الزهار

خالد مشعل

أسامة حمدان (ممثل حماس في لبنان)

محمد نزال .. المتحدث الإعلامي والمتهجم على مصر

إسماعيل هنية .. رئيس وزراء حماس

أقطاب دول ومنظمات (الممانعة) العربية وتحالفاتهم مع طهران



جماعات الإخوان المسلمين فى دول الخليج انضموا إلى مجموعة الممانعة

رئيس دولة قطر يرأس إجتماع الدوحة لدول ومنظمات الممانعة وإيران

احمدى نجاد فى طريقه لحضور إجتماع الدوحة

سوريا التى تقود دول الممانعة العربية بدعوى مقاومة الإحتلال الإسرائيلى

التحالف السورى – الإيرانى – الحمساوى يخدم المصلحة الإيرانية على حساب المصالح العربية



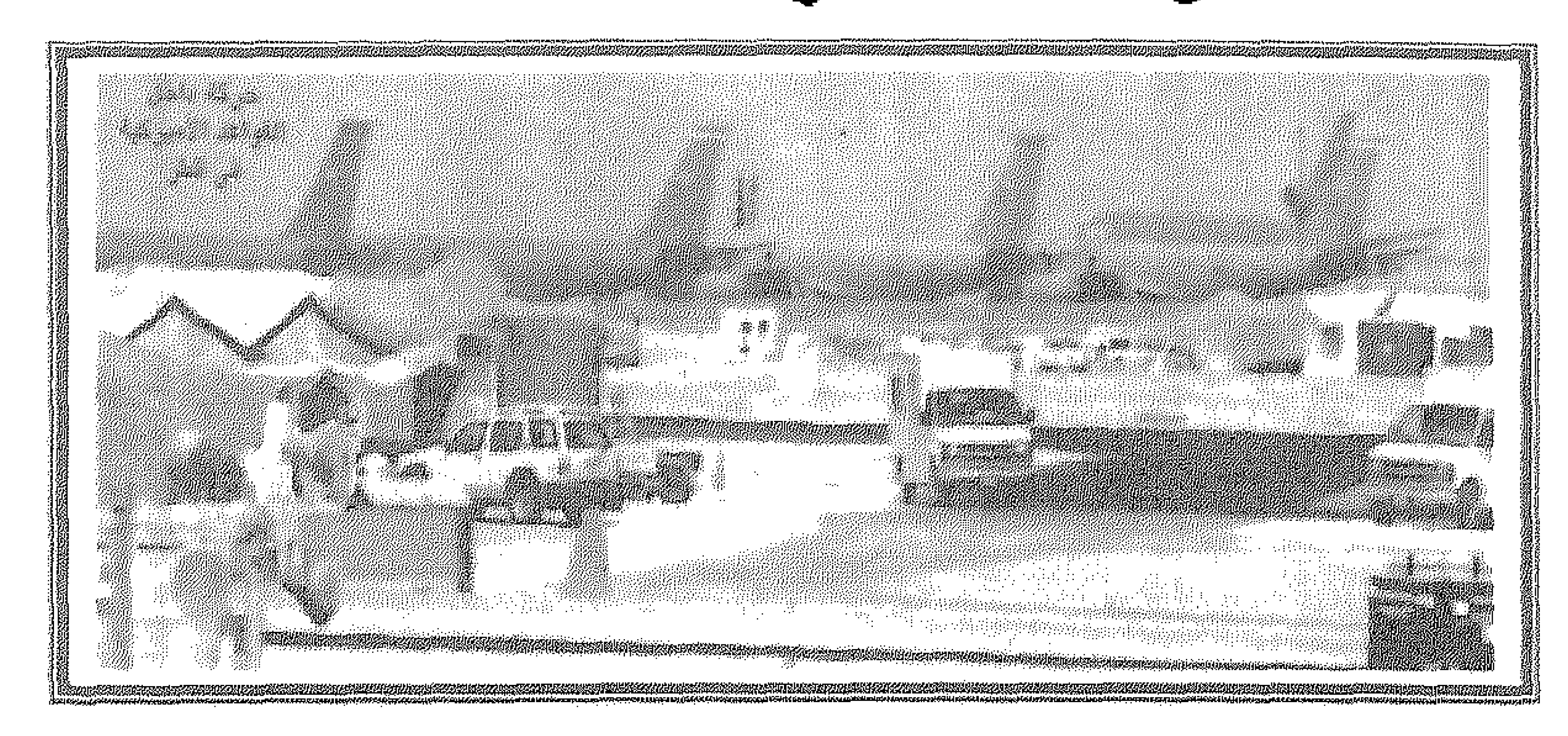




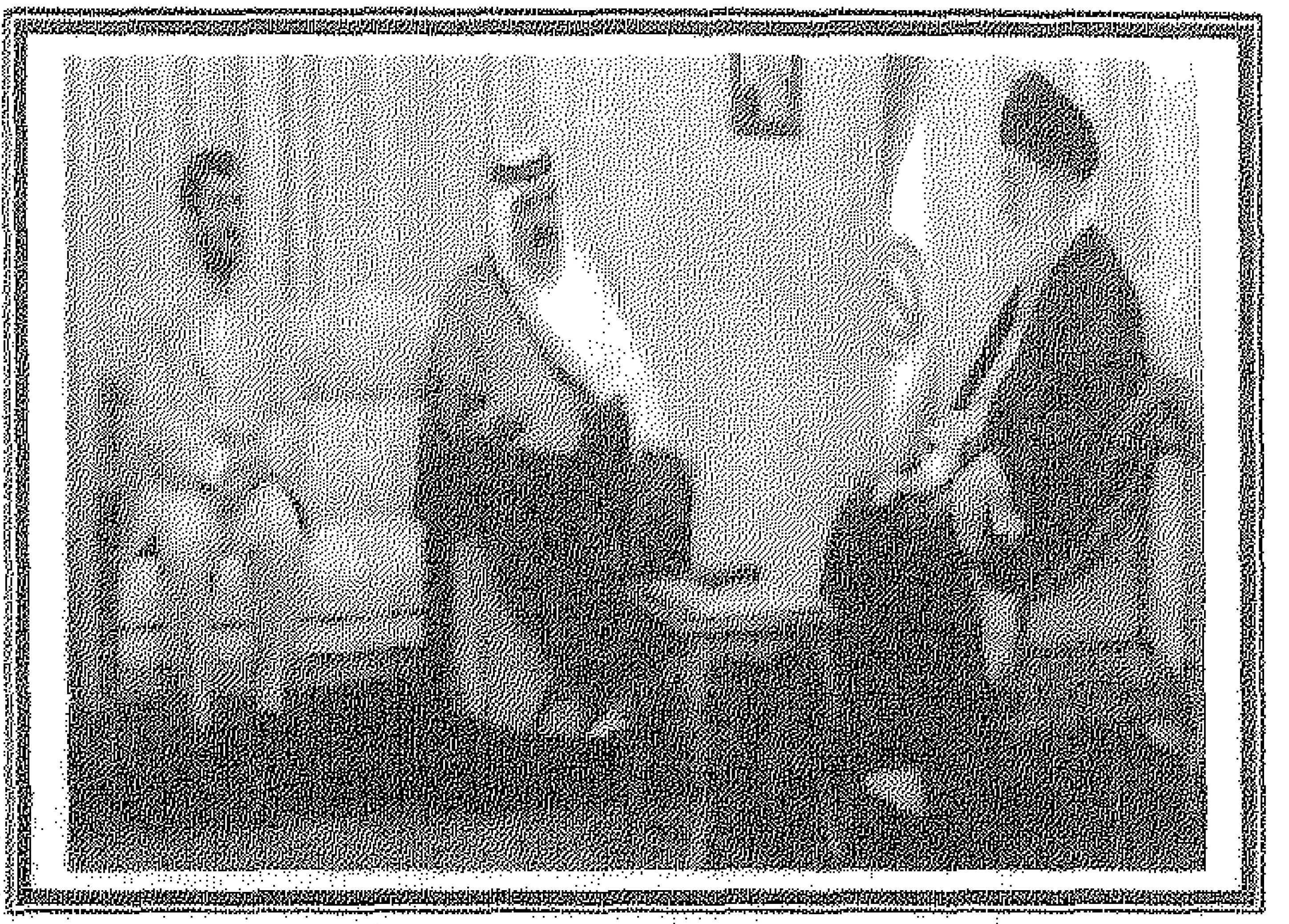
سر رعاية دمشق لزعماء حماس

هضبة الجولان السورية المحتلة لم تطلق فيها طلقة واحدة منذ ٣٦ عاماً فلماذا لم تقاوم دمشق ؟

تحالفات قطر المشبوهة مع أمريكا وإيران وإسرائيل على حساب المصالح والأهداف العربية



قاعدة " العديد " فى قطر .. أكبر قاعدة جوية أمريكية فى الشرق الأوسط وتتمركز بها المقاتلات الشبح ١١٧ - F





الجزيرة والقرضاوى والقاعدة فى خدمة إيران مقابل عدم توجيه صواريخ " شهاب " إلى قطر ؟





طهران تفرض نفوذها على أشلاء الفلسطينيين

الدور الإيرانى رئيسى فى دفع حماس نحو الحرب وتكريس الإنقسام الفلسطينى

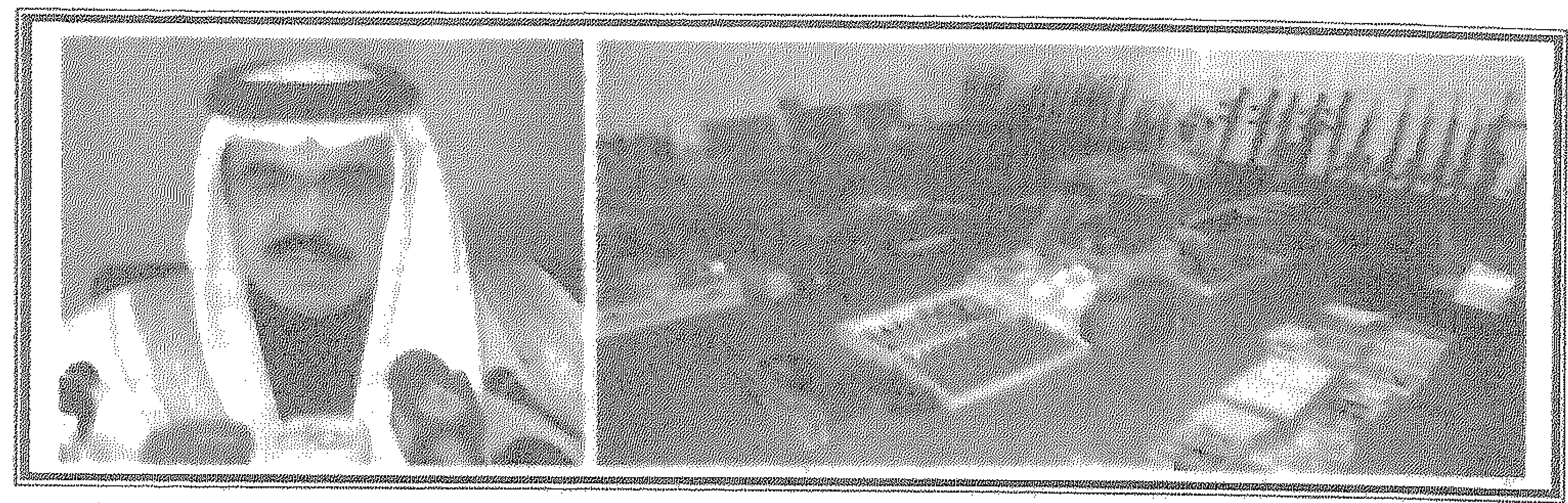


المتاجرة بالشعارات الدينية

وكما رفع حزب الله راياته الصفراء رفعت حماس راياتها الخضراء

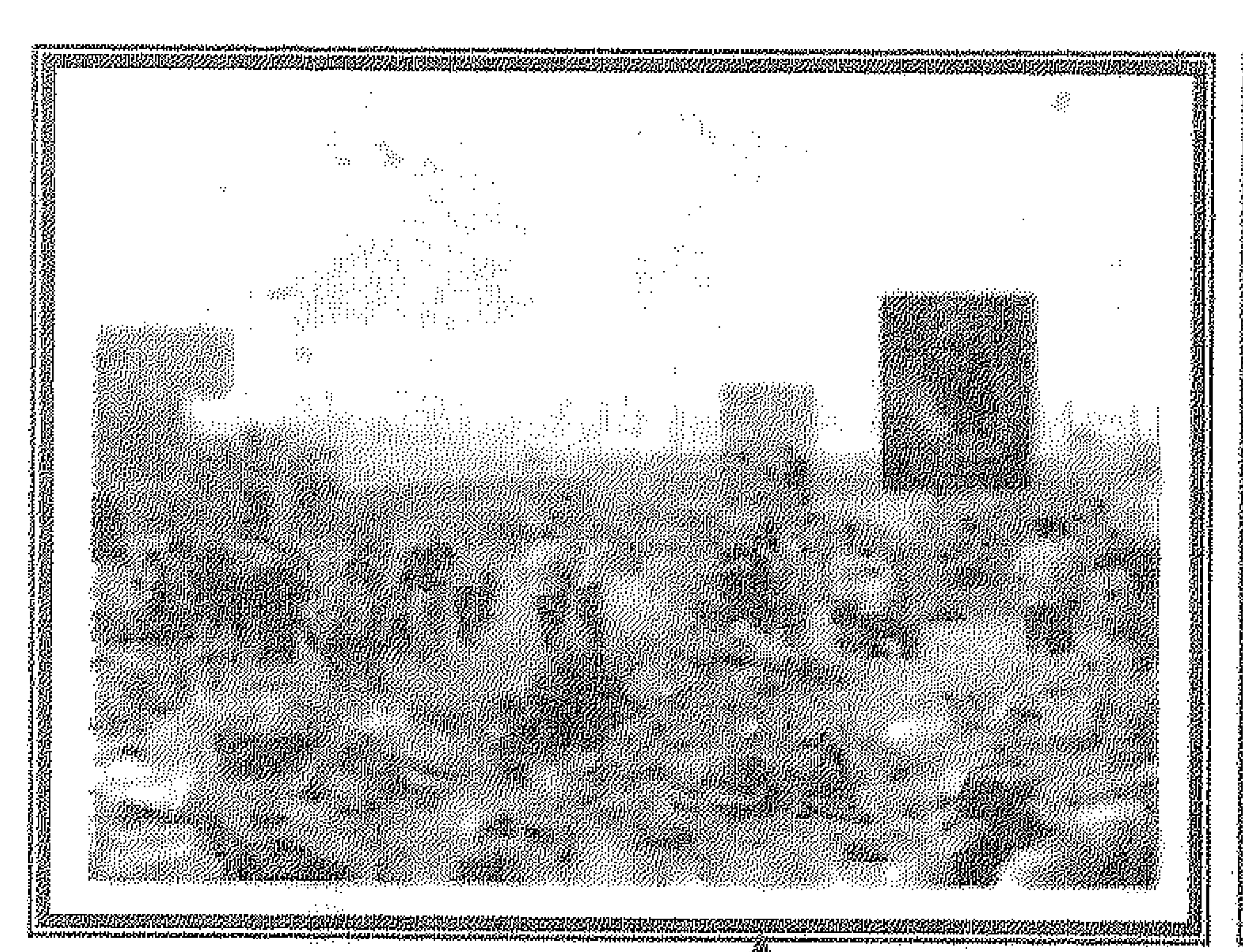


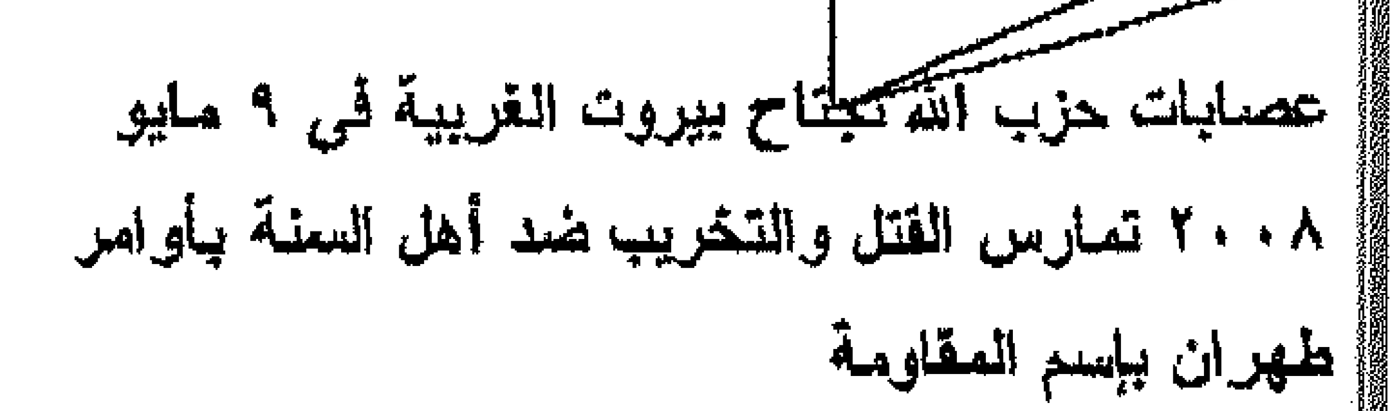
إيران تصدر الإرهاب إلى العالم العربى عبر سوريا وحماس وحزب الله



وزير داخلية البحرين يكشف عن الخلية الإرهابية التى تدربت فى سوريا بواسطة حزب الله







عصابات حزب الله تجتاح بيروت الغربية في ٩ مايو ٢٠٠٨ تمارس القتل والتخريب ضد أهل السنة بأوامر طهران بإسم المقاومة



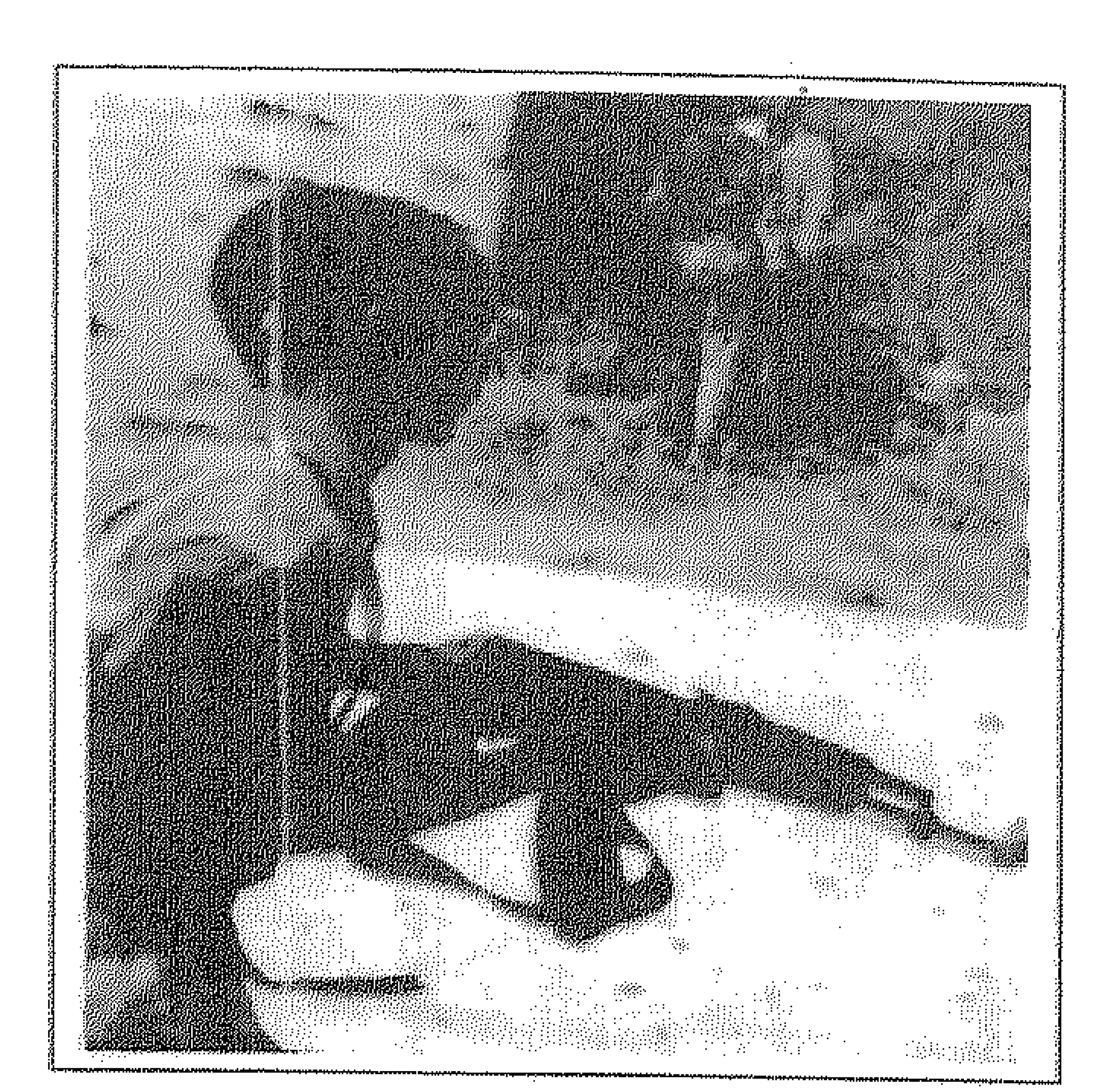
ملالى إيران يخططون لإقامة الحكومة الشيعية العالمية ، ويقيمون تحالفات سياسية حتى مع أحزاب مسيحية .





دراسة أمريكية تكشف خطة إيران للسيطرة على المشرق العربى وأفريقيا

السياسة الدينية الشيعية ، وإستقطاب الإعلاميين ، وإطلاق الخطابات الرنانـــة حـــول تحـــدى الشيطان الأكبر .. بعض وسائل تصدير الثورة الخومينية وتشيع المنطقة ، طهران تخصص مليون دولار لإقامة حزب الله لكل بلد عربى .



وبواسطة شباب المجاهدين فى الصومال



بواسطة حزب الله فى لبنان



وحتى جزر القمر تحولت إلى محمية إيرانية بعد تحول رئيسها ... إلى المذهب الشيعى



وبواسطة الأحزاب الشيعية فى العراق



وبواسطة الحوثيين فى اليمن

الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد يستقبل حاخامات اليهود ..!



أعضاء مجلس تضليل الشعب

هل ينسى المصريون هذا المشهد ..؟

عندما اقتحم الفلسطينيون بوابة رفح وهدموا الجدار الحدودى؟!



مظاهرات نظمتها إيران ضد سفارتنا فى طهران .

هل يدرك المخدوعين فى حسن نصر الله مغزى هذه الصورة ؟ .

شبكة مصر تفضح الدور الخفى للتنظيم الدولى لحزب الله!

طهران تخصص ...

حزب الله ...

الحرس الثورى يشرف مباشرة على حزب الله

بعد دمجه بقوات القدس إثر مقتل مغنية

دورات تدريبية فى طهران لتخريج

مسؤولى شبكات حزب الله فى العالم العربى

معسكرات بورسودان مفتوحة للإخوان المسلمين!

علاقة شبكات «حزب الله» بمافيا الماس

والمخدرات فى إفريقيا وأميركا الجنوبية

متهمون من فلسطين وسوريا ولبنان والسودان فى قضايا تنظيمات إرهابية ضد مصر



المتهم " سامى شهاب " فى قضية حزب الله

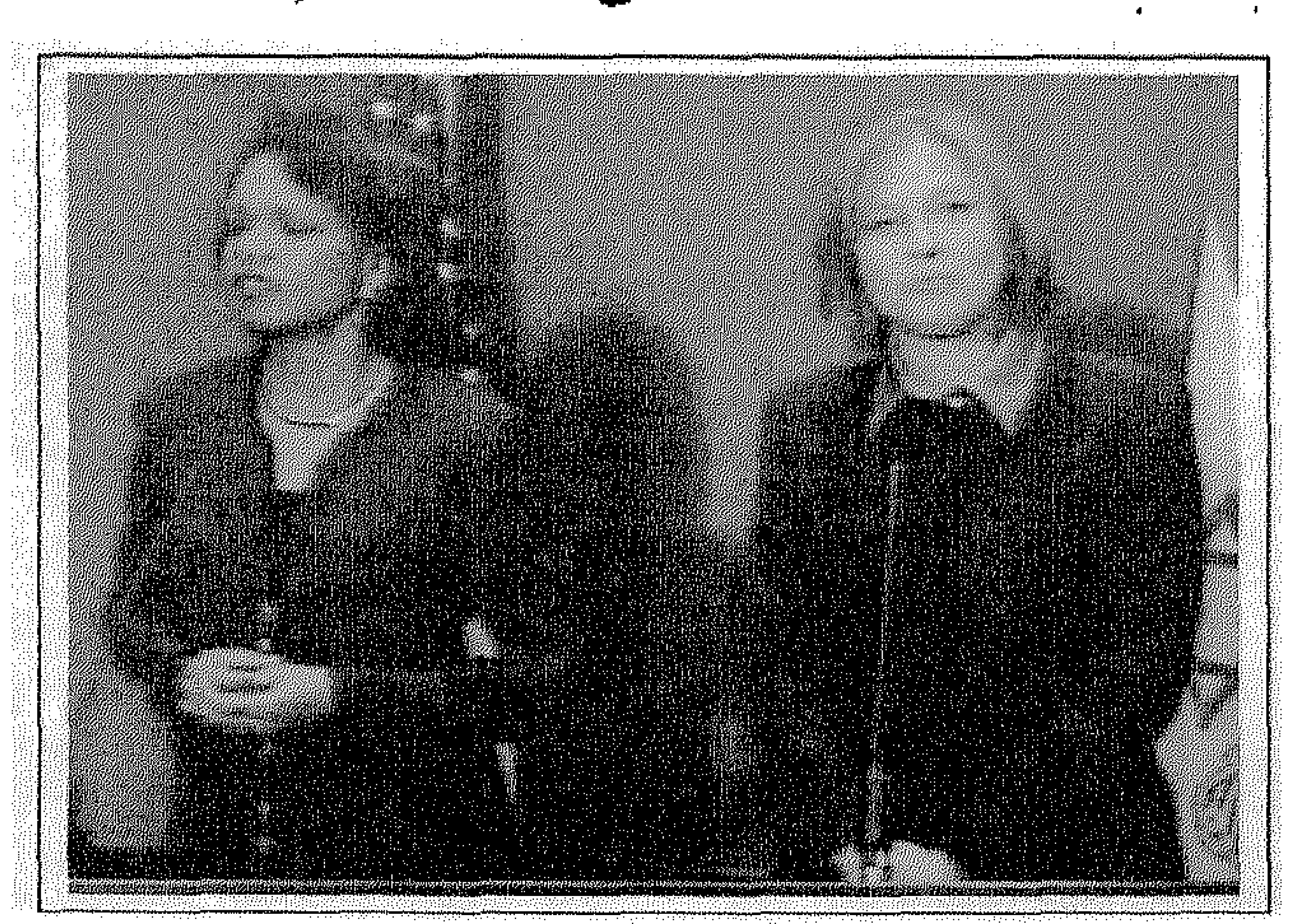


قناة السويس .. هدف معلن لعمليات الإرهاب

الإتفاقية الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة للحد من تهريب الأسلحة

عبر الأنفاق .. أحد طرق التهريب

وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى مع نظيرتها الأمريكية كوندااليزارايس يوقعان فى واشنطن الإتفاقية الأمنية



أعمال بناء وترميم الأنفاق عبر الحدود مستمرة



أنفاق الحدود بين سيناء ورفح تبدأ من غرف النوم !!

الفصل الخامس

ماذا بعد غزة؟

عرض عام للموقف بعد توقف القتال

- لم يكن إعلان إسرائيل فى ١٧ يناير ٢٠٠٩ إيقافها الأعمال القتالية فى قطاع غزة من جانب واحد، إيذانا بانتهاء الحرب بمعناها الشامل وإحلال سلام دائم، بل استئنافا للحرب بوسائل أخرى سياسية واقتصادية وإعلامية، بل وأيضا عسكرية فى بعض الأحيان. حيث حرص كل طرف - إسرائيل من جانب وحماس وحلفاؤها من جانب آخر - أن يثبت للرأى العام الداخلى والعالمى أنه حقق انتصاراً فى هذه الحرب، مستندا فى ذلك إلى دعاوى بأنه حقق أهدافه من الحرب، وفى المقابل حرم خصمه من تحقيق أهدافه. واستناداً إلى هذا المفهوم سعى كل طرف أيضا إلى محاولة استثمار ما اعتبره إنتصاراً عسكريا على الصعيد السياسى، ليحقق على الصعيدين السياسى والإعلامى ما لم يستطع تحقيقه على الصعيد العسكرى.
- كما أعقب توقف القتال وقوع أحداث ومتغيرات كثيرة فى الدائرتين الإقليمية والعالمية ارتبطت بشكل أو بآخر بالحرب التى وقعت فى غزة ونتائجها، وبالتالى أثرت فيها. من ذلك سيطرة الأحزاب اليمينية المتطرفة على السلطة فى إسرائيل وتشكيل حكومة متشددة برئاسة ناتنياهو، دخلت فى مواجهة سياسية خفية مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما الذى تبنى منهجاً معتدلا فى معالجة القضية الفلسطينية قائما على مبدأ إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وإيقاف الاستيطان، وتطبيع علاقات الولايات المتحدة مع سوريا بهدف إبعادها عن إيران، ثم جاءت الاضطرابات الشعبية الأخيرة التى وقعت فى إيران اعتراضا على نتائج إنتخابات الرئاسة التى جرت فى يونيو ٢٠٠٩، وأسفرت عن التجديد لأحمدى نجاد بفترة رئاسية أخرى، وهو ما أحدث شرخا عميقا فى مصداقية النظام الإيرانى الحاكم وصلابته بعد أن طعنت جماهير عديدة ورؤوس سياسية ودينية فى إيران فى شرعية حكومة نجاد، وبل وفى شرعية النظام الدينى الحاكم نفسه. وكان بالطبع لذلك مردودات سلبية على نفوذ إيران وعلاقاتها بحلفائها فى المنطقة العربية، وبالتالى تغيير سلوكياتهم سواء فيما بينهم من ارتباطات أو فى علاقاتهم بالقوى المعتدلة فى المنطقة العربية، وأيضا علاقاتهم بالولايات المتحدة. هذا إلى جانب أحداث مهمة أخرى أعقبت حرب غزة وكانت لها علاقة بهذه الحرب، أبرزها مفاوضات المصالحة الفلسطينية التى أدارتها مصر ولا تزال متعثرة بسبب ضغوط مضادة من إيران وسوريا، وهزيمة حزب الله ضمن تحالف المعارضة فى الانتخابات التشريعية فى لبنان، وفى المقابل فوز الأكثرية المعتدلة التى يمثلها تحالف قوى ١٤ مارس بنسبة وصلت إلى

٧٠%، وهو ما اعتبر هزيمة للسياسة الإيرانية فى المنطقة، تضاف إلى هزيمتها فى تحقيق أى أهداف سعت إليها إيران من وراء إثارة الحرب فى غزة.

ماذا بقى من أهداف لإسرائيل بعد حرب غزة[٦٩]

- إن ما جرى فى غزة قبل العدوان الإسرائيلى الأخير وأثناءه من عمليات حصار وتدمير وإبادة، لم تكن الهدف الأساسى الوحيد للحرب. صحيح أن ما أعلنته إسرائيل من أهداف حول منع إطلاق الصواريخ على أراضيها جزء من أهداف هذه الحرب، ولكن هذا فى الإطار التكتيكى، كما كانت إزالة أسلحة الدمار الشامل فى العراق هدف تكتيكى لغزو العراق عام ٢٠٠٣، أما الهدف الأكبر والأوسع مدى للحرب على غزة، ومن قبلها الحرب على العراق، هو إعادة رسم الخريطة الإقليمية فى المنطقة بتمكين إسرائيل منها، وإضعاف موقف مصر باعتبارها العقبة الكبرى فى طريق تنفيذ هذا المخطط الطموح. وهو هدف لم يكن ليتحقق بشكل مباشر بينما إسرائيل تتستر وراء أستار السلام، بل يلزم تحقيق تفتيت العالم العربى بعدوان إجرامى كالذى وقع على غزة، أدى فعلا إلى تقسيم الدول العربية بين دول معتدلة ودول ممانعة، كالحال الذى وقع عام ١٩٧٨ عقب إبرام مصر معاهدة كامب ديفيد، حينها تشكلت ما أطلق عليه "جبهة الصمود والتحدى" من عدة دول عربية قاطعت مصر عشر سنوات، كانت سببا فى تسهيل مهمة صدام حسين فى غزو الكويت عام ١٩٩٠، وما آلت إليه الأوضاع العربية من تدهور بعد ذلك وحتى اليوم.

لذلك فإن إسرائيل اليوم فى ظل حكومة ناتنياهو اليمينية المتطرفة - وإتساقا مع هذه الاستراتيجية بعيدة المدى - تتمنى استمرار بقاء الأحزاب والتنظيمات المتشددة فى السلطة فى الدول المجاورة لها، مثل نظام حزب البعث في سوريا، وحزب الله فى لبنان، وحركة حماس فى غزة مع الحرص على إبقائها فى حالة ضعف غير قادرة على تحدى إسرائيل وإزعاجها. ففى سوريا بعد استمرار نظام حكم الرئيس بشار الأسد مفيداً لإسرائيل، لأنه عبر ٤١ سنة لم يطلق طلقة واحدة فى هضبة الجولان المحتلة واستمرار الوضع هناك هادئا طوال هذه الفترة، ولأن البديل لحكم حزب البعث أن تسيطر جماعة الإخوان على السلطة هناك. وفى لبنان كانت إسرائيل تتمنى فوز حزب الله فى الانتخابات - وهو مالم يتحقق - لأنها تعرف أنه أقوى من الدولة اللبنانية، وأن قرار الحرب والسلام فى يده، ولكنه لن يجرؤ بعد دروس حرب يوليو ٢٠٠٦ على استفزاز إسرائيل مرة أخرى لأنه يعلم عاقبة ذلك على كيانه ووجوده فى جنوب لبنان، والدليل على ذلك أنه رغم الخطب والكلمات الساخنة التى أطلقها أمين عام هذا الحزب حسن نصر الله أثناء الحرب الأخيرة على غزة، لم يجرؤ على إطلاق صاروخ واحد على شمال إسرائيل، بل عندما انطلقت أربعة صواريخ طائشة من جنوب لبنان بواسطة عناصر من الجبهة الشعبية الفلسطينية، استنكر نصر الله ذلك واعتبره محاولة لتوريط حزب الله فى

حرب مع إسرائيل. وفى السياق نفسه - وكما قلنا آنفا فى أهداف إسرائيل من الحرب على غزة - أنها لا تريد ازالة حماس ولكن إضعافها مع بقائها فى السلطة فى غزة، وفى حالة إنقسام جغرافى وسياسى مع السلطة الفلسطينية وحركة فتح فى الضفة الغربية: وإسرائيل فى ذلك آمنة من معاودة إطلاق الصواريخ على جنوبها من قطاع غزة بعد الدرس الذى لقنته لحماس والجهاد الإسلامى فى الحرب الأخيرة، وما بعدها من هجمات جوية عنيفة رداعلى إطلاق بضعة صواريخ فردية.

- وحقيقة الأمر فى هذا الشأن أن إسرائيل لا تريد السلام فى المنطقة لأنها تتخوف من دولة فلسطينية موحدة على حدودها، مهما كانت مجردة من السلاح. ذلك لأن إسرائيل تخشى من زوالها بالتفوق السكانى العربى على حدودها، ناهيك عن ١,٥مليون فلسطينى داخلها يشكلون ٢٠% من إجمالى سكان إسرائيل. لذلك عززت بسياساتها القوى الإسلامية المتطرفة فى المنطقة، وعملت على إفراغ القدس والأراضى المحتلة من مسيحيين غادروا البلد. وفى السياق نفسه لاترى إسرائيل مانعاً من أن يكون القرار السياسى فى يدى حزب الله فى لبنان، على أن يكون الدور المسيحى مهمشاً، حتى وإن كان فى الحكم فى لبنان. لذلك كان حزب الله فى سدة الحكم فى لبنان مع غالبية تمكنه من إدارة البلد هو الخيار المفضل لإسرائيل.

- وبذلك تبقى إسرائيل حالة الحرب سائدة فى كل المنطقة، لأنها الرادع الوحيد لإبقاء ونمو مستوطناتها وسياستها للإحتلال، والهيمنة ومعارضة إنشاء الدولة الفلسطينية التي يريدها العالم بأسره. ومن ثم فإن الإعتدال السياسى العربى المنفتح على العالم غير موات لإسرائيل، لأنه يضطرها إلى إعطاء تنازلات لاترغب فيها، وهذا ما يقلقها خاصة مع إصرار إدارة أوباما فى الولايات المتحدة على تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية تقوم على إيقاف الإستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية.

- وفى نفس السياق يجب ألا نتجاهل المردودات السلبية لوصول بنيامين ناتنياهو إلى السلطة أخيرا فى إسرائيل، وتحالفه مع الزعيم اليمينى المتطرف أفيجدور ليبرمان، وذلك فى ضوء ما صرح به ناتينياهو أثناء الحملة الانتخابية متهما حكومة أولمرت ببث الضعف أمام حركة حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية المتشددة، وأعلن أن الحكومة التى سيشكلها في حالة فوزه سوف تعمل على تحطيم حماس. كما أعطى أولولية لاهتمامات حكومته فى منع إيران من امتلاك سلاح نووى. أما ليبرمان الذى أصبح وزيرا للخارجية فهو الداعى إلى ترحيل عرب إسرائيل إلى خارجها، وعدم التنازل عن أى جزء فى القدس الشرقية، وتكثيف الاستيطان، كما دعا منذ سنوات إلى قصف السد العالى فى مصر بقنبلة نووية!!. ولذلك، فإذا كان ناتنياهو مستعدا لشن حرب ضد إيران لتدمير برنامجها النووى، سيجر بالقطع الولايات المتحدة إليها بعد أن ترد إيران على إسرائيل بقصفها بصواريخ شهاب، وبما ستضطر معه أمريكا إلى التدخل عسكريا دفاعا عن إسرائيل، فإنه أيضا - أى

ناتنياهو - سيكون مستعداً بدرجة أكبر لشن حرب أكثر عنفا وأشد دموية ضد حماس فى غزة بهدف تدميرها واقتلاعها من هناك، حتى ولو أدى الأمر إلى إعادة إحتلال غزة مرة أخرى. ولا تستطيع حماس ولا سكان قطاع غزة وهم الأهم، مواجهة عدوان إسرائيلى آخر، وفى نفس الوقت لا تستطيع حماس أن تعتمد على حلفائها فى دمشق وطهران وجنوب لبنان فى دعمها أثناء حرب قادمة، وهم الذين لم يطلقوا أثناء الحرب الأخيرة صاروخا واحداً ضد إسرائيل.

الملاحقة القضائية لمجرمى الحرب[٧٠١]

- ورغم النجاح العسكرى الذى حققته إسرائيل فى الحرب على غزة، فإنها هزمت أخلاقيا بشهادة الكثير من المراقبين فى العالم، بما فيهم إسرائيليون، الذين عبرًوا عن استيائهم وغضبهم من الممارسات الإجرامية التى أرتكبتها القوات الإسرائيلية فى غزة، وأدت إلى هذا الحجم الضخم من القتلى والمصابين والدمار والخراب، والذى تجاوز كل الحدود. عبَّر عن هذه الحقيقة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بان كى مون الذى طالب إسرائيل بوقف فورى للعدوان وسحب قواتها من القطاع. وأيضا قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ وفشل الولايات المتحدة فى استخدام الفيتو لمنع استصدار هذا القرار، حيث أن حجم الجرائم التى ارتكبتها إسرائيل فى قطاع غزة أثناء هذا العدوان، لم يسمح لأمريكا أن تتحدى الرأى العام العالمى الغاضب والمطالب بسرعة وقف القتال، لاسيما وأن الحرب دارت بين دولة إسرائيل التى استخدمت أحدث أسلحة ووسائل القتال وبكثافة ضد شعب أعزل، وليس ضد جيش نظامى أوحتى ميليشيا مسلحة، تقاتل فوق سطح الأرض، بل كانت معظم كوادر حماس العسكرية مختفية تحت الأرض، مما جعل الشعب الغزاوى فقط هو الذى يواجه العدوان.

وقد اتهمت صحيفة "أفتون بليدت" السويسرية الشهيرة الإسرائيليين بقتل الفلسطينيين لسرقة أعضائهم بهدف الإتجار بها، واستندت فى ذلك إلى شهادات أسر فلسطينية تتهم جنوداً إسرائيليين بالقبض على شباب فلسطينيين وإعادتهم إلى أسرهم فيما بعد وهم جثث بعد نزع أعضاء منهم. وأشارت فى تقريرها إلى الإسرائيلى "ليفى إسحق روزن ببوم" المقيم فى أمريكا ويواجه اتهامات بالتورط فى قضية تهريب أعضاء بشرية أخيرا سببت عاصفة فى كل من أمريكا وإسرائيل. وضربت الصحيفة مثالا على هذه الجرائم الوحشية بشاب فلسطينى يدعى "بلال أحمد رانيان" أطلق عليه الإسرائيليون النيران فى مايو الماضى ثم نقلوه فى طائرة هليوكبتر إلى مكان غير معلوم، ثم عاد ميتا وملفوفا بضمادات المستشفى وصورة جثمان الشاب الفلسطينى وبها ندبة ممتدة من الوجه وحتى المعدة، وأكد الشهود الفلسطينيون أن هذه الجرائم لا تقتصر فقط على الشباب وإنما الأطفال أيضا.

- ويرجع الاستخدام المفرط فى القوة العسكرية من جانب إسرائيل وبعنف ضد شعب غزة، إلى وجود ميل نحو العنف والتطرف فى المجتمع الإسرائيلى، يعود جزئيا إلى طبيعة الكيان الإسرائيلى نفسه، باعتباره كيان مصطنع فى بيئة غير طبيعية بالنسبة له، ويسوده شعور جارف بعدم الأمان والخوف على بقاء الكيان رغم فارق القوة المادية التى يستحوذ عليها مقارنة بجيرانه، الذين يراهم أعداءً تاريخيين لا يجوز التصالح أو التعايش معهم، وإنما فقط إخضاعهم بالقوة. يؤكد هذا المفهوم أن معظم استطلاعات الرأى التى جرت أثناء العدوان، وافقت نسبة لا تقل عن ٩٢% من الإسرائيليين كانوا مع استمرار القتل والتدمير والتخريب، ولا يعنيهم أى اعتبار إنسانى تجاه الآخر الفلسطينى، وذلك بالرغم من إنتشار المظاهرات الغاضبة فى كثير من مدن العالم التى رفضت العدوان وأدانت إسرائيل وتعاطفت مع الفلسطينيين وطالبت بحمايتهم، وهى المظاهرات التى أبرزت حجم الإدانة وسوء السمعة اللذين لحقا بصورة إسرائيل.
- وإذا كانت إسرائيل قد نجحت بإعدادها السياسى والإعلامى المسبق والمنهجى للحرب، وتحركها الدبلوماسى النشط فى الولايات المتحدة وبلدان أوروبا فى تسويق مبررات عدوانها على غزه، مدعية أن أصل المشكلة ليس الإحتلال ولا ضعف مردودات المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وغياب الأمل لدى الفلسطينيين، ولكن أصل المشكلة فى الزعم الإسرائيلى هى المنظمات الإرهابية التى تقف على رأسها حماس وتسعى لإزالة إسرائيل وإقامة دولة دينية فى فلسطين مثل دولة طلبان ودولة إيران. فإنها - أى إسرائيل - قد نجحت أيضا فى تسويق فكرة أنه لا يجب إعادة تقوية حماس وحكمها المنفرد فى القطاع، ولذلك لا ينبغى فى النظرة الإسرائيلية السماح لحماس أن تسيطر أو تتحكم فى عمليات إعادة إعمار غزة، وما سيجلبه ذلك من أموال ضخمة يمكن أن توظف حماس بعضها فى إعادة التسليح مرة أخرى. هذا بالإضافة إلى نجاح إسرائيل فى الحصول على ضمانات أوروبية بعدم التعامل مع القضايا التى قد يرفعها متضررون فلسطينيون أو جماعات حقيقية أيا كانت جنسيتها، من أجل محاكمة قادة إسرائيل وضباطها لما ارتكبوه من جرائم حرب وضد الإنسانية إبان عدوانها على قطاع غزة، واستخدامها أسحلة محرمة دوليا. حيث يعيش قادة وجنرالات وضباط الجيش الإسرائيلى فى حالة توتر شديد بعد أن بدأت الحرب القضائية بعد إنتهاء الحرب الدموية. فقد اتخذت حكومة أولمرت قبل أن تغادر السلطة عدة إجراءات احترازيه غير تقليدية تجنباً لملاحقات قضائية دولية، من ذلك إخفاء هويات وصور الضباط والجنود الذين شاركوا فى الحرب حتى لاتستخدم كدليل ضدهم، خاصة بعد أن بدأت بالفعل ملاحقة قضائية ضد قائد المنطقة الجنوبية فور الكشف عن إسمه - وهو الجنرال يوآف جالنت، وأيضاً ضد قائد السلاح الجوى الجنرال عيدو نحوشتان. وقد كشف النقاب فى إسرائيل يوم ٢٠٠٩/١/٢١ عن أن جهات غريبة وإسرائيلية قدمت

١٥ دعوى إلى محكمة لاهاى لجرائم الحرب ضد ١٥ شخصية سياسية وعسكرية إسرائيلية فى مقدمتهم إيهود أولمرت رئيس الوزراء، وتسيبى ليفنى وزيرة الخارجية، وإيهود باراك وزير الدفاع، وعمير بيرتس وزير الدفاع إبان الحرب على لبنان ٢٠٠٦، وبنيامين بنى إليعازر وزير البنى التحتية فى حكومة أولمرت، وآفى ديختر وزير الأمن الداخلى فى حكومة أولمرت - وهو متهم بالمسئولية عن ممارسة أساليب تعذيب وحشية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين عندما كان رئيساً للشاباك فى الفتره من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وكرمى جيلون رئيس الشاباك فى الفترة من ١٩٩٥إلى ١٩٩٦ بنفس التهمة، والجنرال دان حالوتس رئيس الأركان السابق عن مسئولياته فى حرب لبنان ٢٠٠٦ ومسئولياته أيضاً عن قتل المدنيين فى لبنان وغزه فى عام ٢٠٠٢ عندما كان قائداً للقوات الجوية، والجنرال دورون الموج قائد اللواء الجنوبى الأسبق فى عملية السور الوقائى التى اجتاحت غزة عام ٢٠٠٢، والجنرال إليعازر شكيدى قائد السلاح الجوى السابق، والجنرال جيورا آيلاند عندما كان قائداً للواء الجنوبى، والجنرال جابى اشكنازى رئيس الأركان الحالى، والجنرال متان فلتائى نائب وزير الدفاع الحالى بإعتباره مسئولاً عن حصار قطاع غزه، والجنرال موشيه يعلون رئيس الأركان الأسبق المسئول عن مجزرة قانا عام ١٩٩٦ عندما كان قائداً للواء الشمالى فى الجيش، والجنرال شاؤول موفاز وزير النقل الحالى ووزير الدفاع السابق.

- وقد تحول الحديث فى الشارع الإسرائيلى عن مدى قدرة حكومة إسرائيل على مواجهة هذا المأزق الصعب، واحتل القانونيون والمحللون القضائيون محل الكتاب فى الصحف، كما عقدت إجتماعات طارئة فى هيئة الأركان العامة لإعداد خطة قانونية مضادة بمشاركة خبراء فى القانون الدولى ومحاكمات مجرمى الحرب. وقد أعربت أوساط عسكرية إسرائيلية عن قلقها من إمكان أن تستعين جهات فلسطينية ومنظمات حقوقية دولية بشهادات جنود إسرائيليين شاركوا فى الحرب الأخيرة على قطاع غزه فى شأن حجم الإنتهاكات والجرائم التى ارتكبها الجيش ضد المدنيين العزل وعمليات إعدام جرت بدم بارد، لتدعيم شكاواهم إلى محاكم دولية ضد ضباط ومسئولين سياسيين بإرتكاب جرائم حرب. وقد تسلمت سيرى فريجارد كبيرة المدعين فى هيئة الإدعاء العام فى النرويج دعوى قضائية سلمها ٦ محاميين نوريجيين ضد قادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين مطلوب ملاحقتهم قضائياً.

الحرب الديموجرافية (السكانية)[٧١]

- وبجانب ما أشرنا إليه آنفاً من تصريحات مسئولين إسرائيليين بأن حرب غزه الأخيرة لن تكون نهاية المطاف، لأنها لم تحقق الأهداف بعيدة المدى التى أشرنا إليها فى الفصل الأول حول "بلقنة المنطقة" وتفتيتها إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وهو ما نرى ترجمته حالياً فيما

يجرى فى العراق والسودان والمغرب العربى ولبنان وأخيرا فلسطين بفصل دويلة غزه عن دويلة الضفة الغربية. إلى جانب مخطط "شد الأطراف" الذى يفتعل حروباً بين الدول العربية وجيرانها مع دول غير عربية مثل إيران وتركيا وأثيوبيا، وأيضاً مخطط "تكثيف الإستيطان" الذى تصر حكومة ناتنياهو على تنفيذه رغم معارضة أمريكا، فإن هناك مخططاً إستراتيجياً جديداً لم يتحقق بعد ويطلق عليه "الترحيل"، بمعنى ترحيل الفلسطينيين (عرب إسرائيل) من داخل إسرائيل إلى الدول العربية، وهى إستراتيجية ليست جديدة، ولكنها قديمة وتنفذ على مراحل كلما سمحت الظروف فى البيئتين الإقليمية والدولية بذلك، بل ومعلنة منذ قيام إسرائيل وترددت فى تصريحات قادتها وكتابها، وجاءت فى مذكرات بن جوريون الذى قال "أؤيد الترحيل الإجبارى للفلسطينيين، ولا أراه تصرفاً غير أخلاقى". ويرتبط ترحيل الفلسطينيين من إسرائيل بالهدف الأصلى من إنشائها بإعتبارها "دولة يهودية نقية"، بمعنى آخر ألا يكون فيها وجود لغير اليهود - الذى يطلقون عليهم "الاغيار" أو "الجويم" - وهذا يفسر إصرار ناتنياهو فى الآونة الأخيرة على ضرورة إعتراف الفلسطينيين بـ"يهودية دولة إسرائيل". فى مقابل الموافقة على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جوار إسرائيل، وتعبير "يهودية الدولة" صار يتكرر من وقت لآخر على ألسنة زعماء إسرائيل، منهم تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية أثناء العدوان على غزه التى تحدثت قبيل العدوان عن يهودية الدولة بدون فلسطين. وترجمة هذا الشعار على الأرض يعنى الضغط على أهالى غزة، ودفعهم دفعاً إلى تحرك جماعى نحو سيناء واستخدامها فى توطين عرب إسرائيل (فلسطينى ١٩٤٨). وضمن هذا التفكير أيضاً، تصدير غزة إلى مصر، لتتحول إلى مشكلة مصرية، وليست مشكلة إحتلال يجب إنهاؤه.

- وترتبط إستراتيجية "الترحيل" بقضية خطيرة أخرى تعانى منها إسرائيل وتتمثل فى البعد الديموجرافى (السكانى) للصراع العربى-الإسرائيلى، حيث يعتبر هذا البعد سبباً مهماً فى نشوب الصراعات الدولية والإقليمية والأهلية، ويمكن النظر إليه كمصدر نشوب للصراعات بين الأجناس والأعراق المتباينة، كما يمكن النظر إليه أيضاً كمصدر قوة وورقة ضغط فى عملية إدارة الصراعات وحلها. وبالنسبة للبعد الديموجرافى فى الصراع الفلسطينى-الإسرائيلى فهو ذو شقين: الشق الأول إسرائيلى، والآخر فلسطينى. فبالنسبة لإسرائيل، وعلى مدى الستين عاماً الماضية تضاعف عدد السكان اليهود المقيميين فى فلسطين نحو ٩مرات ليصل إلى ٥,٤مليون نسمة. ومصدر هذه الزيادة يتمثل فى زيادة نسبة المواليد وأيضاً زيادة معدلات الهجرة، وحيث تشير بيانات الجهاز المركزى الإسرائيلى للإحصاء إلى أن ٢٠% من النمو السكانى الذى حدث خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) كان نتيجة للهجرة الخارجية لاسيما من الإتحاد السوفيتى وبلدان أوروبا

الشرقية، والتى بلغت ٥٠% من إجمالي هجرة اليهود فى التسعينات. أما الزيادة الطبيعية داخل حدود إسرائيل فتتمثل فى ٤٨ألف مولودٍ سنوياً. وعلى الرغم من أن السكان اليهود يمثلون ٨٠% من جملة سكان إسرائيل مقابل ٢٠% سكان عرب، فإن المواليد اليهود لا يشكلون سوى ٧٣% من إجمالى مواليد إسرائيل، فى حين يشكل المواليد العرب ٢٧% من إجمالى المواليد. وقد نتج عن ذلك أن نسبة السكان أقل من ١٩ سنة تصل إلى ٤٨% بين عرب إسرائيل مقابل ٣٥% من اليهود المقيمين فى إسرائيل.

- وإذا انتقلنا إلى أراضى السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وغزه) نجد أن عدد السكان الفلسطينيين المقيمين فى الضفة وغزه تجاوز ٤مليون نسمة، وهو ما يمثل نحو ٤٠% من إجمالى الفلسطينيين الذين شردتهم النكبات المتتالية، حيث يعيش نحو ١١% فى أراضى ٤٨ (داخل إسرائيل) ونحو ٢٨% فى الأردن، بالإضافة إلى ١٦% فى دول عربية أخرى، ونحو ٥% فى باقى دول العالم. وإذا كان إجمالى عدد سكان غزه ١,٥ مليون نسمه مكدسون فى مساحة لا تتجاوز ٣٦٠كم٢. حيث تصل الكثافة السكانية إلى ٤١٠٠ شخص لكل كم٢، وهى كثافة مرتفعة جداً بجميع المقاييس، حيث تصل إلى ٨ أضعاف الكثافة السكانية في الضفة الغربية، ونحو ١٣ ضعف الكثافة السكانية فى إسرائيل، ويعيش نحو ثلث سكان غزه في مخيمات، ويصل معدل المواليد فى غزه إلى ٤,٢%، وهو أعلى معدل مواليد فى الدول العربية، ويكاد لا ينافس قطاع غزه فى هذا المعدل المرتفع سوى عدد من الدول الإفريقية. وهو ما يعني أن أهل غزة يضيفون سنوياً إلى رصيدهم السكانى نحو ٦٣ ألف مولود، وقد نتج عن ذلك تركيبة سكانية شابه، حيث نصف السكان دون الخامسة عشرة، ومتوسط حجم الأسرة ٦,٦ فرد، وعلى المدي الطويل، ونتيجة لهذه المعدلات المرتفعة، فقد زاد عدد سكان غزه خلال العشر سنوات الماضية من مليون إلى ١,٥ مليون نسمه - أى زيادة ٥٠% فى عشر سنوات (١٩٩٧- ٢٠٠٧) - وفى المقابل زاد عدد سكان الضفة الغربية بنحو ٤٠% خلال نفس الفترة. وقد كان سكان غزه فى عام ١٩٩٧ يشكلون ٣٦% من سكان الأراضى الفلسطينية، ولكن نتيجة لمعدلات الزيادة السكانية المرتفعة أصبحت نسبتهم ٤٠% من سكان الأراضى الفلسطينية، وتشير التوقعات إلى أن عدد سكان هذه الأراضى سيتجاوز ٦ مليون نسمه بحلول عام ٢٠٢٥، وسيقترب من ٩مليون فى عام ٢٠٥٠. ومع إستمرار التفاوت فى معدلات المواليد لمصلحة غزه، من المتوقع أن يتساوى عدد الفلسطينيين من سكان غزه مع عدد الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية، وهو ما يضيف عاملاً إضافياً فى معادلة توازن القوة داخل الجانب الفلسطينى.

- فإذا أضفنا إلى ذلك أن عدد سكان عرب إسرائيل (فلسطينى ٤٨) ١,٢ مليون نسمه، يزيدون بمعدل ٤,٢% سنوياً ويشكلون حالياً ٢٠% من إجمالى سكان إسرائيل، فإنهم طبقاً لإحصاءات الجهاز المركزى للإحصاء يتوقع أن يصل عددهم عام ٢٠١٥ إلى ٢ مليون نسمه، وحتى مع إفتراض أن إجمالى سكان إسرائيل سيصل فى عام ٢٠١٥ إلى ٧ مليون نسمه، فإن نسبة العرب داخل إسرائيل سترتفع إلى ٢٨%، وهو ما يهدد مستقبلاً بأن تتحول إسرائيل إلى دولة مزدوجة القومية، وهو ما يتعارض مع أساس قيامها وهو المحافظة على نقاء الهوية اليهودية لسكانها. وخطورة هذا الأمر تتمثل فى زيادة مطالب عرب إسرائيل بحقوقهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية المشروعة فى مجتمع يشكلون حوالى ثلثه، وهو مالا تستطيع أى حكومة إسرائيلية تجاهله، وقد برزت مؤشراته فى وجود أكثر من عشرة نواب عرب فى الكنيست، كما وصل أكثر من عربى إلى كرسى الوزارة فى بعض الحكومات الإسرائيلية، ولا تتحمل إسرائيل رفاهية تزايد هذه المطالب لما لها من تأثيرات سلبية على مستقبل إسرائيل ذاته، ومن هنا جاء إلحاح زعماء إسرائيل اليوم على "يهودية الدولة" وإستراتيجية "الترحيل" بمعنى ترحيل الفلسطينيين إلى سيناء والأردن.
- وقد كان سلاح الإنجاب من الجانب الفلسطينى ولايزال هو سلاح الإستجابة والتحدى أمام القوة الإسرائيلية المتفوقة فى صراع غير متكافئ، ومحاولة من الفلسطينيين لمواجهة سياسة تهويد المناطق المحتلة، وهو ما يشكل أكبر تحدى إستراتيجى أمام إسرائيل لا تستطيع مواجهته إلا من خلال إستراتيجية "الترحيل". ومن الواضح أن السلوك الإنجابى فى قطاع غزه والمتمثل فى معدلات إنجاب تفوق بكثير معدلات الإنجاب فى الضفة الغربية ينبع من توجه عقائدى يتمثل فى "المقاومة بالإنجاب"، وهو ما عبّر عنه الرجل الثانى فى المكتب السياسى لحماس - أبو مرزوق - عقب توقف القتال فى غزه قائلاً "أن ما أنجبته نساء غزه من أبناء أثناء شهر الحرب سيعوض الخسائر البشرية التى وقعت أثناء الحرب". يؤكد هذا المفهوم أن شهداء الإنتفاضة خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى نهاية ٢٠٠٦ والبالغ عددهم ٤٦٧٣ طبقاً لبيانات الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى كان ٥٦% من سكان قطاع غزه التى يقل عدد سكانها عن الضفة كما أسلفنا، وأن نسبته أكبر من الشباب كانت من شباب غزه، حيث كان نصيب غزه ٥٣٠ شهيداً من الذين يقل عمرهم عن ١٨سنه، ونحو ١٥٠٠ من الشهداء الذين يتراوح عمرهم بين ١٨ و٣٠ سنة. وعلى التوازى، فإن معدلات البطالة بين سكان غزة كان تاريخيا أعلى من مثيلتها فى الضفة الغربية، حيث كان المعدل قبل الانتخابات التشريعية التى فازت فيها حماس ١٩% فى الضفة مقابل ٣٥% فى غزة، وهو ما يشير إلى أنه إذا كان الضلع الأول فى المثلث هو إنجاب مرتفع والضلع الثانى هو بطالة مرتفعة، فإن الضلع الثالث الذى يكمل المثلث هو حالة اليأس التى ما تلبث أن تتحول إلى طاقة تدميرية، خاصة إذا

ما تحولت غزة بفعل الحصار البحرى و البرى والجوى، وما هى عليه من مساحة جغرافية صغيرة، إلى ما يشبه سجن مغلق.

رد إسرائيل على استئناف القصف الصاروخى ضدها[٧٢]

- ومما يؤكد على حقيقة أن الحرب على غزة لم تنته لمجرد وقف اطلاق النار فى ١٧ يناير ٢٠٠٩، استئناف حماس والجهاد اطلاق الصواريخ على جنوب اسرائيل، حتى يثبتوا فشل اسرائيل فى تحقيق هدف استعادة مصداقية الردع، وأن ذلك موضع شك، وهو ما دفع اسرائيل الى الرد بعنف عقب كل عملية اطلاق صواريخ، وذلك بشن غارات جوية استهدفت مواقع عسكرية لحماس أفادت المعلومات أنها استعادت نشاطها مثل ورش تصنيع وتجميع الصواريخ، ومقار أجهزة الأمن، والانفاق التى جرى إعادة بنائها - هذا الى جانب استهداف نشطاء حماس فى أماكن تواجدهم وأثناء تحركاتهم. حيث هدد وزير الدفاع باراك بشن هجوم أعنف على قطاع غزة إذا ما استمر إطلاق الصواريخ، أما وزيرة الخارجية السابقة ليفنى فقد هددت قائلة: "سيطلق الجيش الإسرائيلى عملية عسكرية أخرى فى قطاع غزة إذا لم تدرك حماس حقيقة عدم موافقة إسرائيل على عمليات تهريب السلاح إلى القطاع وعلى استمرار عمليات إطلاق القذائف الصاروخية على أراضيها". وأضافت "السياسة الواجب إتباعها إزاء حركة حماس يجب أن تقوم على ردعها. وسحقها فقط دون السعى لأى إتفاق معها. أما رئيس الحكومة الجديدة ناتنياهو فقد عبّر عن نفس المفهوم زاعماً أن عملية "الرصاص المصبوب" لم تحقق أهدافها بالكامل، وأن حماس تعيد تسليح نفسها وتختبر الموقف الإسرائيلى، ورأى أن حكومته لا تملك إلا إنجاز ما هدفت إليه العملية السابقة واجتثاث ما أسماه "قاعدة الإرهاب الإيرانية فى قطاع غزة"، وطالب ناتنياهو بإسقاط حركة حماس، مضيفا أنه منذ اكثر من عام ونصف العام يطالب بإسقاط حركة حماس لمنع العنف والإرهاب الإسلامى"، مؤكداً أن التعامل مع حماس سيكون من الأولويات التى سيقوم بها فور تسلمه الحكم. أما الوزير إيلى بشاى زعيم حركة حماس فقد طالب الجيش الإسرائيلى بتدمير ١٠٠ منزل فلسطينى فى قطاع غزة مقابل كل صاروخ تطلقه فصائل المقاومة تجاه إسرائيل. أما نائب وزير الدفاع متان فلنائى فقد دعا إلى إعادة إحتلال مناطق إطلاق الصواريخ بعمق ٥-٦كم داخل قطاع غزة، كما لم يستبعد قائد الجبهة الداخلية فى الجيش الجنرال يائير جولان القيام بحملة عسكرية واسعة النطاق فى قطاع غزة، خاصة بعد أن وصل مدى الصواريخ التى لدى حماس ٤٥كم وبما يجعلها تستهدف بئر سبع وأشدود. وفى نفس الإطار لم تكتف إسرائيل بالهجمات الجوية، بل شنت عملية برية جراحية بقوات خاصة فى شرق خان يونس يوم ٢٠٠٩/٣/٢٢، بينما قصفت الزوارق الحربية منطقة المواصى الساحلية غرب غزة. وقد استمرت عمليات القصف الصاروخى من جانب قطاع غزة والرد الإسرائيلى بعمليات قصف

جوى عنيف ضد أهداف منتقاه فى قطاع غزة حتى نهاية شهر مايو ٢٠٠٩، استخدمت فيها مقاتلات F-١٦ ومروحيات أباتشى وطائرات بدون طيار، أسقطت خلالها قنابل ضخمة تزن الواحدة طناً وذات قدرة ارتجاجية. كما ألقت المقاتلات الإسرائيلية آلاف المنشورات فوق المناطق الحدودية الشرقية لقطاع غزة حذرت فيها المواطنين من الاقتراب من السياج الفاصل لمسافة ٣٠٠م من رفح جنوباً وحتى بيت حانون شمالاً.

- وفى الوقت الذى كانت تتعرض فيه غزة يوم ٢٠٠٩/٥/١٩ لأعنف الغارات الجوية الاسرائيلية منذ توقف القتال فى الحرب الأخيرة فى ٢٠٠٩/١/١٧، وذلك بعد ساعات من سقوط صاروخ على مستوطنة سديروت، صرح يوفال ديسيكين رئيس جهاز الشاباك أنه لا مفر من إسقاط حكم حماس، قائلا: "فى نهاية المطاف لدينا طريق واحد فقط، ويجب أن نقرر متى نفعل هذا، أنا أدعى أنه لا حاجة إلى احتلال كل القطاع لإسقاط حكم حماس" واستدرك ديسكين قائلا: "يمكن إسقاط حكمها، ولكن لا يمكن اقتلاع حماس من قلوب الناس". ثم أكد أنه لا أمل فى إجراء مفاوضات ما بقيت حماس تسيطر على القطاع"، مضيفا "حماس لن تتنازل أبدا عن حكمها فى القطاع، والسلطة الفلسطينية لن تتنازل أبداً عن حكمها فى الضفة، ولو أجريت أنتخابات اليوم فى الضفة فلا مجال لمعرفة من سيفوز، ان انتصاراً آخر لحماس سيكون ضرراً استراتيجيا لإسرائيل ولدول أخرى فى المنطقة".

- وقد دفعت الهجمات الجوية الإسرائيلية العنيفة التى شنتها إسرائيل رداً على استئناف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، دفعت حماس إلى إعلان توقفها عن إطلاق الصواريخ حرصا على شعب غزة. وكانت مصر قد نقلت إلى حماس فى شهر إبريل ٢٠٠٩ رسالة إسرائيلية مفادها أن الحكومة الإسرائيلية سترد بقوة فى حال استمرار اطلاق الصواريخ. وقد نقلت حماس هذه الرسالة إلى حركة الجهاد الإسلامى التى لم تستجب لطلب حماس بوقف إطلاق الصواريخ، وهو ما قابله شعب غزه بانتقادات شديدة، حتى أن حماس هددت باعدام كل من يطلق صواريخ وقذائف هاون من القطاع دون استشارة حماس، بل وصفت هؤلاء بالخيانة. وأثناء اجتماع عقد فى غزة فى ٢١ إبريل ٢٠٠٩ ضم أربعة فصائل فلسطينية (حماس، والجهاد الإسلامى، والجبهتين الشعبية والديموقراطية) لهذا الغرض، تحدث ممثل حماس عن ضرورة ضبط عملية إطلاق الصواريخ التى تهدد مصالح الشعب الفلسطينى والاستقرار فى القطاع، ومعالجة أى خرق لاتفاق الفصائل الأربعة حول وقف إطلاق النار. ولهذا الغرض تم تشكيل غرفة عمليات عسكرية مشتركة للتنسيق بين الفصائل الأربعة، على أن تتولى وزارة الداخلية معالجة الخروق الفردية خارج إطار الفصائل الأربعة.

- وبالفعل قامت وزارة الداخلية فى حكومة حماس خلال الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٩ باعتقال ١٠ من ناشطى مجموعات "حزب الله الفلسطينى" وذلك على خلفية استمرار الحزب فى إطلاق الصواريخ من قطاع غزة من دون التوافق مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، وباعتبارهم "خارجون عن الاجماع الفلسطينى " وتضم مجموعات حزب الله منشقين عن سرايا القدس - الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامى، ومنشقين عن الوية الناصر صلاح الدين، ويعرفون أنفسهم باعتبارهم متشددين ويتبعون خط أبو مصعب الزرقاوى الذى اغتالته القوات الأمريكية فى العراق. وقد ردت سرايا القدس على ذلك بأن قصفها لبلدات فى جنوب إسرائيل يأتى رداً على قيام إسرائيل باغتيال خالد شعلان أبرز قادتها وثلاثة آخرين من ناشطيها، فى الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٩، وأتهمت سرايا القدس حركة حماس "بأنها تسير على طريق السلطة الفلسطينية فى رام الله باعتقالها المقاومين فى غزة مثلما تعتقلهم السلطة هناك". وتشوب العلاقة بين حماس والجهاد توترات من حين لآخر، وتتهم الجهاد بمحاولة السيطرة على المقاومة فى القطاع ومنعها من إطلاق الصواريخ. وكانت خلافات سابقة قد تفجرت بين الحركتين بسبب اتهام الجهاد لحماس بمحاولة الاستئثار بالدعمين الشيعى والسنى، ومحاولة الاستيلاء على مساجد معروفة أنها تتبع الجهاد الإسلامى. ومن المعروف أن الجهاد كانت قد رفضت المشاركة فى الانتخابات التشريعية والبلدية التى شاركت فيها حماس عام ٢٠٠٦، ورفضت أكثر من مرة قبول التهدئة مع إسرائيل.

التشدد فى مكافحة تهريب الأسلحة إلى غزة[١٧٣]

- توقع يوفال ديسكين رئيس الشاباك فى اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعى فى ٢٠٠٩/١/١٨ أن حركة حماس ستتمكن فى غضون بضعة أشهر من إعادة حفر أنفاق التهريب التى دمّرها الجيش الإسرائيلى فى هجومه على قطاع غزة. وطبقا لما قاله ديسكين فى هذا الاجتماع فإن "العملية لم تسدد ضربة قاضية للأنفاق، على الرغم من الضربات القاسية التى تلقتها البنى التحتية لحماس، فلم تدمر كل أنفاق التهريب". ورأى أن حماس عانت مما سماه "صدمة إستراتيجية " .. ولم تكن تتوقع أن تطلق إسرائيل عملية بهذا الحجم والاتساع فى فترة انتخابية، وأن ترسل قواتها إلى داخل قطاع غزة". أما الجيش الإسرائيلى فكان قد أعلن أنه دمر نصف الأنفاق التى حفرها الفلسطينيون بين مصر وقطاع غزة لتهريب الأسلحة والصواريخ والمنتوجات والمقدر عددها ما بين ٣٠٠-٥٠٠ نفق. وزعم ديسكين أنه رغم الانتقادات الشديدة التى وُجِّهت لإسرائيل خلال هذا العدوان، فإن أهالى غزة ينتقدون حماس على الدمار الذى جلبته عليهم خلال الهجوم الذى استمر ٢٢يوما.

وخلال الهجمات الجوية التى شنتها إسرائيل خلال الأشهر التى أعقبت وقف إطلاق النار، وحتى مايو ٢٠٠٩ رداً على قصف مستوطنات جنوب إسرائيل بالصواريخ من قطاع غزة، فقد استهدفت

هذه الهجمات الجوية تدمير كل ما كان يتم اكتشافه من إنفاق فى منطقة الحدود برفح، وقد راح ضحية هذه الهجمات عشرات من الفلسطسنيين العاملين فى مجال حفر الأنفاق. وقد كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت فى ٢٠٠٩/٤/٧ أن قيادة الجيش الإسرائيلى أصدرت تعليمات مشددة للضباط والجنود الذين يخدمون فى محيط الحدود مع مصر ولبنان بعدم اطلاع قصاصى الأثر البدو العاملين مع الجيش على مخططاته المتعلقة بنصب الكمائن. وقد صدرت هذه التعليمات بعد توافر معلومات بوجود تعاون بين قصاصى الأثر والمهربين، وتخشى قيادة الجيش الإسرائيلى من أن يقوم القصاصون بإحباط الكمائن المسلحة عبر إبلاغ المهربين بشكل مسبق عن نوايا الجيش.

- وفى سياق آخر أعرب مسئولون عسكريون اسرائيليون عن خشيتهم من تداعيات توجه حماس نحو حفر انفاق كبيرة وواسعة واكثر عمقا لم يسبق لها مثيل على إمتداد الخط الحدودى القاص بين مصر وقطاع غزة. ونقلت صحيفة جيروزاليم بوست فى ع.٠٠ها بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧ عن هؤلاء المسئولين أنهم يخشون أن تقوم حماس باستخدام هذه الأنفاق فى تهريب أسلحة وصواريخ بعيدة المدى مفككة تكون قادرة على تهديد العمق الإسرائيلى. وقد سبق الإشارة إلى أن الطائرات الإسرائيلية بدون طيار كانت قد شنت فى شهر فبراير ٢٠٠٩ غارتين جويتين ضد قوافل تحمل أسلحة من السودان كانت متجهة إلى حركة حماس فى غزة وقبل أن تصل إلى داخل الحدود المصرية، بالإضافة لغارة بحرية ثالثة ضد سفينة كانت أيضا تحمل أسلحة فى البحر الأحمر متجهة إلى سواحل السودان لتفريغ حمولتها لنقلها براً بنفس الأسلوب إلى قطاع غزة عبر سيناء. وفى نفس السياق كانت السلطات القبرصية قد احتجزت فى ٢٠٠٩/١/٢٩ سفينة إيرانية محملة بالأسلحة فى البحر الأحمر فى طريقها إلى سوريا استجابة لطلب من إسرائيل والولايات المتحدة. وكانت إسرائيل قد طلبت من الأمم المتحدة أن تسمح لها بتفتيش سفن يشتبه بأنها تحمل سلاحا لحركة حماس أو حزب الله عبر البحر، كما توجهت إسرائيل أيضا بطلب مشابه إلى دول الاتحاد الأوروبى ودول حلف الناتو، وقد حضر مسئول أمنى إسرائيلى جلسات لقاء كوبنهاجن فى ٢٠٠٩/٢/٤ الذى تباحث فيه الخبراء الأمريكيون والأوروبيون فى سبل مكافحة تهريب الأسلحة إلى حماس. وكانت صحيفة معاريف قد ذكرت أن السفن الإيرانية تحمل الأسلحة لحركة حماس، حيث يقوم غواصون بنقلها من تحت البحر، ثم ربطها فى سفن وقوارب صيد فلسطينية لتعود بها إلى شواطئ غزة.
- ومن جانبها نشرت الشرطة المصرية أعداداً ضخمة من رجال الشرطة بملابس عسكرية ومدنية وعربات مدرعة، وأقامت سواتر ترابية وحواجز جديدة لايبعد الواحد منها عن الأخر أكثر من ٢٠٠ متر فقط، داخل مدينة رفح المصرية الملاصقة لرفح الفلسطينية جنوب قطاع غزة، فى محاولة للسيطرة على تجارة الأنفاق. وقد أصاب هذا الطوق الواسع من الحواجز المهربين بتوتر شديد بعد

أن تم إغلاق جميع الطرق الترابية التى تؤدى إلى خط الحدود مع غزة؛ ووضعت أعداد كبيرة من قوات الأمن عند كل طريق فرعية للسيطرة على عمليات التهريب. كما عززت أجهزة الأمن المصرية من تواجدها داخل مدينة رفح، حيث تم تخصيص نحو ٥٠٠ شرطى وضابط من قوات الأمن ورجال المباحث لتدعيم جميع نقاط التفتيش، فيما تتولى قوات حرس الحدود مهمة ضبط ومراقبة الأنفاق باستخدام أجهزة المراقبة الحديثة التى حصلت عليها مصر من أمريكا. وكانت السلطات المصرية قد حددت مناطق الأنفاق على الحدود فى مسافة تصل إلى نحو ١٠كم تمتد من منطقة الصراصورية وحتى البراهمة، حيث أن التربة فى هذه المنطقة متماسكة بما يسمح بحفر الأنفاق فى حين أن معظم بقية مناطق الشريط الحدودى رملية، وهى المنطقة التى نجحت قوات الحدود فى هدم وإغلاق الكثير من الأنفاق التى أعيد تشييدها بعد توقف القتال.

التدريب فى إسرائيل على مواجهة حرب صاروخية جديدة[٧٤]

- وفى إطار الاستعداد لحرب قادمة، أجرت إسرائيل فى الفترة من ٣١مايو إلى ٤يونيو ٢٠٠٩ مناورات ضخمة استمرت ٥ أيام - أطلقت عليها (نقطة تحول-٣)، وقد سبقها فى إبريل الماضى مناورة أخرى أطلق عليها (نقطة تحول-٢) استخدمت فيها المقلدات استعداداً للمناورة (نقطة تحول-٣) التى أجريت بالأسلحة والوسائل الحية. وقد تم خلال هذه المناورات تنفيذ تدريبات مكثفة شملت القيادات السياسية والعسكرية والسلطات المحلية والوحدات العسكرية والشرطة والدفاع المدنى، إلى جانب جميع السكان وطلبة المدارس فى إسرائيل. وكان هدف هذه المناورات اختبار مدى قدرة إسرائيل على مواجهة هجمات صاروخية مكثفة من عدة اتجاهات عدائية (إيران وسوريا ولبنان وغزة) فى وقت واحد، وقياس مدى كفاءة جميع القيادات والقوى والأجهزة العسكرية والدفاع المدنى للتعامل مع المواقف الصعبة التى افترضتها قيادة المناورة، والتى تولاها نائب وزير الدفاع الجنرال ماتان فلنائى، إلى جانب قياس مدى استجابة الشعب الإسرائيلى لتوجيهات الأجهزة الحكومية المعنية فى هذه المواقف.

وقد سبق إجراء هذه المناورة مناورة أخرى جوية استمرت ثلاثة أيام شملت موضوعات تتعلق بقدرة القوات الجوية الإسرائيلية على شن ضربات جوية على مسافات بعيدة تصل إلى ٢٠٠٠كم (تمثل إيران)، جرى خلالها عمليات إمداد بالوقود فى الجو، وإعادة تمركز فى مطارات دول أخرى، وشن هجمات جوية بواسطة ذخائر خاصة موجهة ذاتيا ضد منشآت نووية تحت الأرض، وإجراء عمليات إبرار جوى لقوات خاصة فى عمق العدو، والتقاط طيارين سقطوا أثناء المعارك بعد تدمير وإصابة طائراتهم.

- وتتحسب إسرائيل جيدا للفترة الباقية من عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من ٢٠١٠، حيث تشير توقعات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية إلى أن إيران ستتمكن خلال هذه الفترة من أن تحصل على كمية من اليورانيوم المخصب ٢٣٥ بنسبة ٩٠% تقدر بـ٢٥كجم قادرة على بناء قنبلة نووية أو رأس نووية للصاروخ الباليستى "شهاب" أو الصاروخ "سجيل" والذى يصل مداه إلى حوالى ٣٠٠٠كم. كما تُقدِّر هذه الأجهزة الاستخباراتية أن الجهود الأمريكية لإجراء مفاوضات مع إيران، أو فرض عقوبات دولية عليها، بهدف منعها من استكمال برنامجها النووى فى شقه التسليحى، ستبوء بالفشل. وهو ما سيفرض على إسرائيل أن تشن ضربة جوية وصاروخية ضد المنشآت النووية الإيرانية لتدمير أو تعطيل البرنامج النووى الإيرانى لعدة سنوات. وأن إيران سترد على ذلك بقصف إسرائيل بصواريخ شهاب برؤوس تقليدية وفوق تقليدية (كيماوية وبيولوجية) وستساندها فى ذلك كل من سوريا وحزب الله من لبنان وحماس من غزة بشن هجمات بصواريخ سكود وصواريخ أخرى قصيرة المدى (كاتيوشا، قسام، فجر، قادر زلزال، جراد ..إلخ). ومن ثم فإن على إسرائيل أن تتحسب لصد هذه الهجمات الصاروخية المتزامنة باعتراضها وتدميرها خارج أراضيها، أو داخلها بالوسائل القتالية المختلفة (الإنذار المبكر عنها بواسطة الأقمار الصناعية، وقصف مواقع إطلاقها بالمقاتلات، واعتراضها فى الجو بالصواريخ المضادة للصواريخ (حيتس، وباتريوت باك-٣، والقبة الحديدية، وسكاى جارد، وثاد، وفلانكس .. إلخ)، وفى حالة سقوطها داخل إسرائيل على أجهزة الدفاع المدنى أن تخلى الضحايا إلى المستشفيات، وتزيل آثار الدمار والتلوث الناتج عن هذه الهجمات. هذا إلى جانب التدريب على شن ضربة جوية وصاروخية انتقامية ضد مصادر التهديد فى جميع الدول التى ستشارك فى قصف إسرائيل بالصواريخ، وقد تستخدم إسرائيل فى ضرباتها الانتقامية أسلحة نووية تكتيكية.

- وخلال اليوم الأول من المناورات أنطلقت صفارات الإنذارمن ٢٧٠٠ جهاز فى جميع المدن والبلدات والمستعمرات الإسرائيلية، وأن الهجمات المعادية لإسرائيل تمثلت فى قصف بعشرات الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى استهدفت المناطق السكنية والأهداف الاستراتيجية فى المناطق الساحلية والوسطى والجنوبية من إسرائيل، إلى جانب هجمات جوية معادية بعضها انتحارى من جانب إيران وسوريا، وأن بعض الصواريخ تم اعتراضها وصواريخ أخرى وصلت إلى أهدافها وأحدثت تدميراً وتلوثاً وخسائر بشرية ومادية جسيمة، وقد تم اختبار أجهزة الدفاع المدنى فى توجيه السكان إلى ملاجئهم، والسيطرة على التحركات على الطرق، ونقل المصابين إلى المستشفيات، وإعادة فتح الطرق التى دمرت. وكفاءة أطقم جهاز الحرب الكيماوية فى إزالة آثار التلوث التى أصابت مصانع حيفا؛ ومستشفى عفولة، ومطار بن جوريون، ومفاعل ديمونة، وميناء إيلات، وبئر

سبع، واشكلون وميناء أشدود وتطهير الأرض والأفراد والمنشآت والمركبات. كما شمل التدريب أيضا تصوير مواقف تم فيها شن عمليات انتحارية فى حافلات ومقاهى فى القدس وحيفا وتل أبيب واحتجاز رهائن، وقصف معسكرات تجميع الاحتياط فى حيفا والخضيرة وناتانيا وبئر سبع وريشون ليتسيون، كما تم اختبار وحدات إطفاء الحرائق فى سرعة الوصول إلى أماكن اندلاعها والتعامل معها.

- كما شملت المناورات كذلك المستوى الحكومى، حيث تم عقد اجتماع طارئ برئاسة ناتنياهو بناء على افتراض مؤقف تتعرض فيه إسرائيل لحرب شاملة من عدة اتجاهات استراتيجية، وانتقال الحكومة المصغرة إلى مركز القيادة والسيطرة الإستراتيجى الرئيسى المخصص لحالات الطوارئ، واختبار نظام الاتصالات منه إلى جميع الجهات المعنية فى إسرائيل وخارجها. وقد تم اختبار القيادة السياسية (مجلس الوزراء المصغر) فى اتخاذ القرارت إزاء المواقف الحرجة السابق الإشارة إليها، وكيفية مواجهتها سواء على المستوى الدفاعى العسكرى أو الدفاعى المدنى، وكذلك قرارات الرد الانتقامى ذو الطبيعة الهجومية، وكيفية التعامل مع حجم ضخم من الخسائر البشرية والمادية، وقدرة رئيس الوزراء وأجهزة الإعلام على مخاطبة الشعب الإسرائيلى وإزالة الآثار النفسية والمعنوية السلبية الناتجة عن تعرض العمق الإسرائيلى لقصف صاروخى مدمر، وطمأنة الإسرائيليين على قدرة الحكومة على التعامل مع الموقف وإزالة آثاره، إلى جانب الاستفادة من الحلفاء فى طلب دعم خارجى مادى وعسكرى وسياسى.

- وفى إطار المناورات الجوية أيضا أجرى سلاح الجو الإسرائيلى تدريبات فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٩ قرب الحدود مع سوريا على كيفية اعتراض هجمات جوية سورية، أسقط خلالها نموذج لطائرة سورية أو إيرانية. عبارة عن طائرة بدون طيار ظهرت وكأنها اخترقت الحدود الإسرائيلية، فانطلقت نحوها عدة طائرات F-١٦ من قاعدة حتسور الجوية شمال إسرائيل واعترضتها وأسقطتها بعد ثوان من اكتشافها. وتعقيبا على هذه المناورات قيل أن سلاح الجو الإسرائيلى يتدرب حاليا على إعتراض المقاتلات السورية والإيرانية ميج-٢٩ التى حصلت عليها الدولتان من روسيا فى السنوات الأخيرة، ولأنها طائرات متطورة فإن سلاح الجو الإسرائيلى يعيد حساباته وتدريباته لمواجهة هذا الوضع الجديد وبما يضمن استمرار التفوق الجوى الإسرائيلى فى مسرح العمليات.

وقد كشفت مناورات (نقطة تحول-٣) عن عدة نقاط خلل فى الدفاع عن الجبهة الداخلية، حيث تبين أن ٧٠% من البلدات والقرى والبيوت العربية فى (فلسطين ٤٨)، ونحو ٢٠% من البيوت فى أحياء اليهود المتدينين خالية من الملاجئ أو أية وسائل حماية أخرى، وأن العديد من المواطنين لم يكترثوا لصفارة الإنذار، ولم يتوجهوا إلى الملاجئ، وفى مقر الكنيست لم يعرف مدير عام هذه المؤسسة

شيئا عن هذه المناورات، ولا إلى أين يهرب ويختبئ، وأن عدداً من الملاجئ غير جاهزة بشكل كاف.

- وقد حملت هذه المناورات عدة رسائل لاعداء إسرائيل فى المنطقة، فحواها أن إسرائيل مستعدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات، وهو شن هجمات صاروخية كثيفة ومتنوعة ضدها من أربعة إتجاهات استراتيجية فى وقت واحد، وأن إسرائيل جاهزة لتقبل أعداد كبيرة من الخسائر البشرية والمادية وتتحسب لها جيدا، ولكنها فى ذات الوقت ستكون قادرة على توجيه ضربات انتقامية ضد من سيطلقون عليها الصواريخ تكلفهم أضعاف ما ستتعرض له إسرائيل من خسائر، مع عدم استبعاد لجوئها لاستخدام سلاحها النووى فى هذا المجال، خاصة إذا ما تعرض سكان إسرائيل لهجمات صواريخ مزودة برؤوس كيماوية وبيولوجية، والتى تعتبر ضمن أسلحة الدمار الشامل. هذا بالإضافة لرسالة أخرى إلى شعب إسرائيل لطمأنته لاستعداد الدولة للتعامل مع أشد التهديدات خطورة وبما يقلص خسائره لأدنى حد. هذا بالإضافة إلى رسالة ثالثة إلى الولايات المتحدة بأن إسرائيل لن تقبل تحت أية ظروف أن يتعرض كيانها لتهديدات من جانب أعدائها فى المنطقة، ولهذا فإنها ستعمل على تفعيل استراتيجية الضربات الوقائية لمنع نشوب هذه التهديدات أصلا.

الخلاف الإسرائيلى - الأمريكى حول عملية السلام[٧٥]

- عقب توقف القتال فى غزة فى ١٧يناير ٢٠٠٩ حرصت إسرائيل على سرعة استعواض ما استهلكته من ذخائر ومعدات حربية فى هذه الحرب، والحصول على نوعيات أكثر تطورا من الأسلحة والمعدات الحربية التى أثبتت دروس الحرب أهمية تسليح الجيش الإسرائيلى بها. لذلك توجه وزير الدفاع إيهود باراك إلى واشنطن فى ٢٨يناير ٢٠٠٩ لهذا الغرض. وحيث لم تقتصر طلباته على استعواض ما استهلك من ذخائر ومعدات، ولكن كانت المهمة أوسع من ذلك حيث تشمل الاستعداد لمواجهة حزب الله وسوريا وإيران أيضا فى أية حرب قادمة، خاصة فى ظل إصرار إيران على المضى قدما فى برنامجها النووى متحدية مجلس الأمن والرأى العالمى، لذلك ينبغى على إسرائيل أن تكون مستعدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات المتمثلة فى عمل عسكرى مشترك من جانب هذا التحالف الرباعى، وهو ما يتطلب تزويد إسرائيل باحتياجاتها من المقاتلات F-١٥I, F-١٦I بالنظر لتأخر انتاج المقاتلة F-٣٥. مع إعطاء أهمية قصوى لحصول إسرائيل على وسائل دفاع جوى قادرة على التعدى على الصواريخ قصيرة المدى التى تستخدمها حماس وحزب الله، وليس لدى إسرائيل حتى اليوم ما يمكنها من التصدى لها، كما أن انتاج أنظمة الدفاع الجوى التى تطورها إسرائيل حاليا (مثل القبة الحديدية) للتصدى لمثل هذه الصواريخ سيستغرق وقتا بالنظر لاستمرار عمليات التطوير والتجارب، الأمر الذى يجعل إسرائيل فى أشد الحاجة للحصول على أنظمة دفاع

جوى أمريكية ضد الصواريخ قصيرة المدى مثل (فلاتكس) لإمكان نشرها على حدودها الشمالية الجنوبية والشمالية، لاسيما وأن حماس والجهاد لايزالان يطلقان صواريخهما على بلدات ومستعمرات جنوب إسرائيل. وقد وعدت أمريكا بالاستجابة لمطالب التسليح التى حملها معه باراك.

١- مبدأ إقامة الدولتين:

- وكانت أولى مظاهر الخلاف والصدام بين حكومة إسرائيل اليمينية وإدارة أوباما حول مبدأ إقامة دولتين إحداهما فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، حيث من المعروف أن ناتنياهو فى أثناء حملته الانتخابية وفى أثناء تشكيله لحكومته وعد مشاركيه فى الأحزاب اليمينية والدينية المتشددة رفضه إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل، وكان ذلك شرطا لحزب (إسرائيل بيتنا) للدخول فى ائتلاف وزارى مع الليكود الذى يرأسه ناتنياهو، وقد أعلن الأخير ذلك أمام الرأى العام الإسرائيلى والعالمى، مفضلا ما أطلق عليه تحقيق تنمية اقتصادية فى المناطق المحتلة. وهذا ما جعله يدخل فى صدام مباشر مع إدارة أوباما التى أعلنت موقفها صريحا من مسألتين أزعجتا إسرائيل جدا وهما: ضرورة إقامة دولة فلسطينية، وإيقاف التوسع الاستيطانى. أما ما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية من حماس، فقد حسمته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فى شهادتها أمام الكونجرس عندما أكدت على استمرار الموقف الأمريكى السابق الرافض لإجراء أى اتصال مع حماس، وأن إدارة الرئيس أوباما لن تجرى أى حوار معها إلا إذا قبلت بالشروط الدولية والأمريكية الثلاثة وهى: نبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود، والالتزام بالاتفاقيات السابقة. ولكن المحت إلى إمكانية التعامل مع حكومة وحدة وطنية تشارك فيها حماس، أسوة بالتعامل مع الحكومة اللبنانية التى تضم أعضاء من حزب الله.

٢- أولوية الملف الإيرانى ويهودية الدولة الإسرائيلية:

- وخلال زيارة ناتنياهو لواشنطن فى النصف الثانى من مايو ٢٠٠٩، حمل معه "لائحة مشتريات سياسية" تقوم على ثلاث ركائز: ضرورة تصدى الولايات المتحدة بقوة للبرنامج النووى الإيرانى وإعطائه أولوية مطلقة فى التعامل مع مشاكل الشرق الأوسط، وتحقيق تقارب بين إسرائيل ودول عربية معتدلة، ومعالجة القضية الفلسطينية عبر عدد من القنوات. مع تأكيد ناتنياهو للرئيس الأمريكى على أن وجود إسرائيل هو الضمانة الوحيدة لوجود الشعب اليهودى، وعليه يجب منع وصول سلاح نووى إلى أيدى تنفى حق إسرائيل فى الوجود (يقصد إيران)؛ هذا من جانب. ومن جانب أخر أبدى ناتنياهو توقعه بأنه فى حال حيازة إيران سلاحا نوويا فإن العالم العربى سيغرق فى موجة من التطرف والتعصب وعندها لن تصمد أية تسوية، ومن هنا تبرز من وجهة نظر ناتنياهو- ضرورة أن تتصدى الولايات المتحدة بجدية للخطر النووى الإيرانى وتحبطه. وأكد ناتنياهو أنه إذا

لم تقض إسرائيل على التهديد الإيرانى، فلن تتمكن أى دولة أخرى من القيام بهذه المهمة. وأن إسرائيل على استعداد لتفكيك نقاط استيطانية فى الضفة الغربية، فى مقابل الحصول على دعم واشنطن للموقف الإسرائيلى حيال إيران، كما أشار ناتنياهو إلى أن هذا الخطر الإيرانى يوفر فرصا سياسية غير مسبوقة لتطبيع علاقات إسرائيل مع دول عربية معتدلة -مثل السعودية- تشارك إسرائيل نظرتها للخطر الإيرانى، وهو ما ينبغى استغلاله لتوسيع "الكعكة" فى عملية السلام لتشمل إلى جانب الفلسطينين مصر والأردن والسعودية، وإشراكهم فى اتفاقيات أمنية وإقتصادية مع إسرائيل. وربط ناتنياهو موافقته على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، مع إعتراف الفلسطينيين بأن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودى، وأن هذا مطلب إسرائيلى أساسى فى أية مفاوضات للتسوية الدائمة، ولكنه ليس شرطا مسبقا لإجراء مفاوضات. ويرجع إصرار ناتنياهوعلى اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل إلى رغبته فى إبطال مطلبهم بعودة اللاجئين، كما أن هذا الإصرار من جانبه على مطلب "الدولة اليهودية" يحظى بإجماع الإسرائيليين، مما سيعينه على حشد تأييد شعبى واسع لصد الضغوط الأمريكية عليه. لذلك سعى ناتنياهوخلال زيارته لواشنطن إلى بلورة اتفاق مع الولايات المتحدة يحدد "التحفظات الإسرائيلية" على سيادة الكيان الفلسطينى المستقبلى. حيث سيمنع هذا الكيان من إقامة جيش أو إبرام تحالفات وإتفاقات عسكرية، بينما ستواصل إسرائيل مراقبة الحدود الخارجية والمجال الجوى والمجال الإلكترومغناطيسى.

٣- بوادر حسن نية، أم خداع من جانب ناتنياهو؟

- أما بوادر حسن النية التى أظهرها ناتنياهو تجاه الفلسطينين -وشرحها للرئيس الأمريكى- فتتمثل فى عدم زيادة عدة المستوطنات مع احتفاظ إسرائيل بحقها فى التوسع داخل المستوطنات المقامة لاستيعاب النمو السكانى فى إسرائيل، سواء من خلال المواليد أو الهجرة- وتفكيك البؤر الاستيطانية العشوائية فى الضفة الغربية، وإزالة الحواجز العسكرية. مع الاستعداد لتبنى بعض بنود "المبادرة العربية للسلام" مع اشتراط منع عودة اللاجئين الفلسطينيين. أما مسألة الحدود فقد أظهر تمسك إسرائيل بإبقاء نصف أراضى الضفة تحت السيطرة الإسرائيلية، بما فيها غور الأردن، حيث لا تستطيع إسرائيل أن تساوم فى كل ما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والأمنية التى تخصها. كما أبدى ناتنياهو استعداده لاستئناف الاتصالات مع سوريا عبر القناة التركية وبلا شروط مسبقة، ولكنه يرفض الطلب السورى بأن تلتزم إسرائيل مسبقا بالانسحاب من هضبة الجولان. كما أعلنت إسرائيل فى ٢٠٠٩/٦/٢٥ عن استعدادها لانسحاب مشروط من أربع مدن فى الضفة الغربية هى رام الله وقلقيلية وأريحا وبيت لحم، وقالت أن قواتها لن تدخل تلك المدن إلا فى حال "إحباط هجوم وشيك". واعتبرت إسرائيل أن هذا الانسحاب فى نظرتها "اختباراً لأجهزة الأمن الفلسطينية"، وأن

الانسحاب من باقى مدن الضفة يعتمد على نجاح أجهزة الأمن الفلسطينية فى ضبط الأمن فى المدن الأربع المذكورة. وجاءت هذه الخطوات الإسرائيلية فى إطار سياستها الداعية إلى الانفتاح الاقتصادى والأمنى بديلا عن الانفتاح السياسى. وترافقت أيضا مع تشديد السلطة الفلسطينية لإجراءاتها الأمنية خصوصا فى مواجهة حماس.

٤- أسس حل المشكلة فى النظرة الأمريكية

- وقد ردّ الرئيس الأمريكى أوباما على ما أثاره ناتنياهو من قضايا؛ موضحا عدة مبادئ توضح سياسته أبرزها أنه يؤكد على الموقف الأمريكى المبدئى من ضمان أمن إسرائيل والحرص على استمرار الصداقة والشراكة الاستراتيجية القائمة معها وتدعيمها. ولكنه يختلف مع ناتنياهو فيما يتصوره من أن التصدى للخطر الإيرانى سيساعد على حل القضية الفلسطينية، وأن الحقيقة عكس ذلك تماما، لأن حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية سيضمن انحسار التشدد وتقويض النفوذ الإيرانى فى الشرق الأوسط وإضعاف التنظيمات الإرهابية والجماعات العربية المؤيدة لإيران. وأن حل هذه المشكلة فى الرؤية الأمريكية تمثل فى تحقيق ثلاث مبادئ: الأول - إقامة دولة فلسطينية مستقلة، الثانى - التزام إسرائيل بتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه بشأن "خريطة الطريق" واستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطينى على هذا الأساس، الثالث-إيقاف عمليات التوسع الاستيطانى بشكل مطلق، مع تفكيك المستوطنات غير الثابتة. كما أعرب الرئيس الأمريكى عن تحفظاته على قيام إسرائيل بشن عملية عسكرية ضد إيران، لأن ذلك سيشعل المنطقة كلها وستكون إسرائيل أول المتضررين، إلى جانب تعرض القوات الأمريكية فى منطقة الخليج لعمليات انتقامية من جانب إيران، وهو ما تخشاه الولايات المتحدة، وتفضل فى المقابل فتح باب التفاوض المباشر مع إيران للضغط عليها من خلال عقد صفقة متكاملة تحقق لها بعض مطالبها بشأن طمأنتها لعدم تعرض أمريكا لنظامها السياسى الدينى القائم، والاعتراف بهذا النظام، مقابل أن توقف نهائيا برنامجها النووى وتخضعه لرقابة مشددة من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية، على أن يوضع حد زمنى لإنهاء هذه المفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٩، فإذا ما فشلت هذه المفاوضات فى تحقيق الهدف منها، فإنه بإمكان الولايات المتحدة وحلفائها فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية القاسية التى قد لا تتحملها إيران، وتدفع النظام الحاكم فى طهران إلى التراجع عن موقفه. ويمكن بعد ذلك مناقشة الخيارات العسكرية الممكنة.

٥- بيريز يكشف الموقف النهائى لإسرائيل:

- أما الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز فقد كان أكثر وضوحا فى الكشف عن الموقف النهائى لإسرائيل، وذلك أمام أعضاء لجنة الشرق الأوسط المنبثقة عن لجنة الخارجية فى مجلس الشيوخ

الأمريكى، حيث أكد على أن إسرائيل معنية بالسلام وتطلب استئناف المفاوضات فوراً مع السلطة الفلسطينية، كذلك تريد أن تفاوض سائر العرب حول مبادرة السلام العربية، واقترح أن تقبل الإدارة الأمريكية الاقتراح الإسرائيلى لتسوية الخلافات بخصوص البناء الاستيطانى، بحيث تزيل جميع البؤر الاستيطانية فى غضون شهور قليلة، وتجمد البناء فى معظم المستعمرات الثابتة، مقابل السماح لها ببناء منزل للمستوطنين فى المستوطنات القائمة على حدود الخط الأخضر (٤يونيو١٩٦٧) والتى تطالب إسرائيل بأن تبقى فى تخومها لدى التسوية النهائية مقابل أراضى إسرائيلية تمنحها للدولة الفلسطينية. وكان قد تم الاتفاق بين الجانبين الإسرائيلى والأمريكى على تشكيل لجنتين مشتركتين تبحثان فى لندن القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، على أن تعالج اللجنة الأولى الموضوع الإيرانى بشكل منفصل، والثانية لموضوع السلام، وذلك على مستويين مهنى وسياسى. وفى الموضوع الإيرانى، طلب الإسرائيليون أن تكون إسرائيل شريكة كاملة فى المعلومات حول ما يجرى فى إيران، وما تخطط له واشنطن، والخطوات التى تقوم بها إيران فى إطار الجهود الدبلوماسية، وموضوع الخيار العسكرى. وطلبت إسرائيل أن تبقى الولايات المتحدة الخيار العسكرى ماثلا للعيان كتهديد واضح ومباشر، خصوصا بعدما قامت كوريا الشمالية بتجاربها النووية والصاروخية الأخيرة، حيث ترى إسرائيل أن تصرف الكوريين يؤكد أن سياسة الخيار الدبلوماسى كخيار وحيد قد فشلت، وقبل أن تسير إيران على طريق كوريا ينبغى أن تخاف. كما طالبت إسرائيل بأن توافق واشنطن على بروز الدور الإسرائيلى كشريك للولايات المتحدة فى هذه المعركة. أما فى الموضوع الفلسطينى فقد طلبت إسرائيل أن لا تكون هناك علاقة بين معالجة الموضوع الإيرانى والمفاوضات الفلسطينية، واقترحت حلا وسطا فى الموضوع الاستيطانى كما طرحه شيمون بيريز، وتأجيل البت فى موضوع الدولة الفلسطينية وإبقاءه مشروعا على الورق لايجرى أى بحث فيه طالما أن الفلسطينيين على هذه الحالة من "التمزق والعجز وفوضى السلاح والميليشيات وعدم النضوج لإقامة دولة ذات سيادة ونظام وقانون". وتريد إسرائيل بدلا من ذلك بناء مؤسسات الدولة من تحت إلى فوق، مع التقدم فى خطوات لقبول مبادرة السلام العربية، ولكن مع الاستعداد العربى للتراجع عن الموقف الحالى، والموافقة على إجراء مفاوضات لتعديل بعض بنودها.

٦- ليبرمان وجه غير مقبول فى أمريكا وأوروبا

- ولأن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيجدور ليبرمان لم يعد مقبولا من جانب الولايات المتحدة ولا الدول الأوروبية ليمثل إسرائيل فى التباحث معهم حول القضايا السابق الإشارة لها، نظرا لتطرفه الشديد فى رؤيته لحل هذه القضايا، مثل رفضه مبدأ قيام دولة فلسطينية، وعودة اللاجئين

الفلسطينيين، والانسحاب من الضفة، وإصراره على مواصلة الاستيطان، وبأنه لن يتم التوصل إلى حل للنزاع مع الفلسطينيين بدون تسوية الملف الإيرانى، حتى أن قادة أوروبيون مثل ساركوزى رئيس فرنسا، عبرّوا لناتنياهو عن عدم استعدادهم لاستقبال ليبرمان، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية أن يقوم إيهود باراك وزير الدفاع بتمثيل إسرائيل عند التعامل مع الدول الغربية. بشأن القضايا السابق الإشارة إليها. وقد عقب ليبرمان على هذا القرار بأنه تنحى طوعا عن المحادثات مع الإدارة الأمريكية فى شأن الاستيطان لوجود "تضارب مصالح واضح" كونه يعيش فى مستوطنة "نوكديم" فى الضفة الغربية، نافيا بذلك تكهنات عن تهميشه وتكليف باراك متابعة المحادثات مع الإدارة الأمريكية مضيفا "لا أريد أن أتهم لاحقا بتعمد تعطيل محادثات سياسية هامة". وقد أدى هذا الموقف إلى حدوث تكهنات باحتمال أن تشهد تشكيل الحكومة الإسرائيلية تغييرات فى الخريف المقبل، مثل دخول حزب كاديما فى الحكومة وأن تحل رئيسته "تسيبى ليفنى" محل أفيجدور ليبرمان فى وزارة الخارجية إذا وجهت له تهم بالفساد أو بعد مغادرة أحزاب متشددة الحكومة فى حال حصول تقدم على المسار التفاوضى أو تقديم التنازلات.

٧- خطاب ناتنياهو فى جامعة بارايلان رداً على خطاب أوباما فى القاهرة:

- وقد رد ناتنياهو على خطاب الرئيس أوباما الذى القاه فى القاهرة فى ٢٠٠٩/٦/٤، وحدد فيه موقف أمريكا بإقامة الدولة الفلسطينية وإيقاف الاستيطان وتنفيذ خريطة الطريق، بإن أوضح فى خطاب له فى جامعة بارايلان فى ٢٠٠٩/٦/١٤، جملة مبادئ تشكل فى محصلتها نوع من الخداع المكشوف، وذلك على النحو التالى:

أ- لم يقل فقط عن إسرائيل أنها "دولة يهودية" كما نقلت عنه الصحف، ولكن قال "أمه للشعب اليهودى - Nation State of the Jewish People، وفى المقابل لم يقل أبداً الشعب الفلسطينى وإنما تحدث عن السلطة الفلسطينية والفلسطينيين والجالية أو المجموعة الفلسطينية Community والجيران الفلسطينيين، وهو ما يعنى عدم تسليمه بوجود شعب فلسطينى له حقوق سياسية وعلى أرض ذات حدود ينبغى الاعتراف بها قانونيا.

ب- رفض مبدأ الانسحاب بدعوى أن إسرائيل انسحبت فى السابق من دون أن يؤدى ذلك إلى سلام.

جـ- طالب بأن تفرض السلطة الفلسطينية حكمها فى غزة، وهو ما يعنى سعيه إلى نشوب حرب أهلية مع حماس.

د- طالب بأن تكون الدولة الفلسطينية مجردة من السلاح، مقابل إسرائيل نووية، وأن تسيطر إسرائيل على حدودها وفضائها، أى لا دولة.

هـ- أصر على أن تكون القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وهو ما ينسف أى مفاوضات قبل أن تبدأ، لأن الشعب الفلسطينى يصر من جانبه على حقوقه فى القدس القديمة التى بمقدساتها الإسلامية تخص جميع مسلمى العالم.

د- طالب بوجود حدود بين إسرائيل وفلسطين يمكن الدفاع عنها، والمعنى الوحيد لذلك هو البقاء فى المستوطنات داخل ٢٢% من أرض فلسطين، وضم غور الأردن لإسرائيل.

ز- أن يكون حل مشكلة اللاجئين خارج أراضى إسرائيل، وهذا مستحيل آخر ينسف المفاوضات من أساسها.

ح- عدم تجميد الاستيطان، وهو ما يعنى الاستمرار فى الاستيطان متحديا موقف الولايات المتحدة وأوروبا الرافض لاستمرار الاستيطان ومطالبا بإزالته.

ط- كما أن حديث ناتنياهو عن التفاوض من دون شروط مسبقة يعنى إلغاء شروط اللجنة الرباعية وخريطة الطريق وإتفاقات أوسلو، والبدء من نقطة الصفر.

ى- ولم يفت ناتنياهو أن يطالب باستثمارات خليجية، وتعاون اقتصادى مع الفلسطينيين، والتطبيع الكامل مع العرب، والحصول على كل ثمار السلام دون أن يقدم خطوة واحدة فى إتجاه تحقيق هذا السلام.

- وقد أكد ناتنياهو على هذه المفاهيم فى اجتماع حكومته الأسبوعى يوم ٢٠٠٩/٧/٥ مركزاً على أن المبادئ الثلاثة التى حواها خطابه فى جامعة بارايلان تحظى بإجماع قومى فى إسرائيل، واعتبر ذلك أهم إنجاز لحكومته التى تقترب من يومها المائة. كما عزا الهدوء النسبى على الحدود مع قطاع غزة إلى عملية (الرصاص المصبوب) التى قال أنها "أنشأت بنية تحتية جديدة من الهدوء.. والتعليمات التى أعطيتها تقضى برد قاس على أى إطلاق نار". وأضاف "إننا فى معركة متواصلة على الأمن الجارى وعلى الأمن القومي، وهذه هى الأهداف التى سترشدنا فى السنوات القريبة لمصلحة كل مواطنى الدولة".

٨-ناتنياهو يراهن على الوقت:

- وبتحليل ما ذكره ناتنياهو حول ربط الملف النووى الإيرانى بإقامة الدولة الفلسطينية، فسنجد أنه لا يقصد المقايضة، ولكنه يريد -وكذلك وزير خارجيته ليبرمان- أن يؤجل الحديث فى القضية الفلسطينية برمتها حتى يتوصل الغرب إلى حل مع إيران حول ملفها النووى، وهو ما قد يستغرق سنوات وحتى تظهر حكومة إسرائيلية جديدة بعد عدد من السنوات. وناتنياهو فى ذلك يحاول إعادة ترتيب الأولويات الأمنية فى المنطقة، بمعنى أن الملف النووى الإيرانى من منظور إسرائيل هو أكثر تهديدا للأمن الأقليمى من بقاء جرح القضية الفلسطينية النازف مفتوحا ولأجل غير معروف. فبينما يرى العرب ومعهم إدارة أوباما أن القضية الفلسطينية هى أم المشاكل فى المنطقة ترى حكومة

ناتنياهو أن الملف النووى الإيرانى هو أكبر خطر يهدد الأمن الإقليمى، وهو ما يعنى وجود تناقض تام بين الطرفين فى النظرة للأمن الأقليمى. وبالتالى يعتبر الحديث مع ناتنياهو اليوم مضيعة للوقت. خاصة وأن هذا التناقض إذا ما بدأت به المفاوضات فإنها ستستغرق سنوات من عمر كل من الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية، وهو ما يفقدهما الاهتمام بالقضية، وهذا هو حقيقة ما يراهن عليه ناتنياهو، حيث يرغب فى إلهاء الأدارة الأمريكية بعيدا عن القضية الفلسطينية لسنتين على الأقل، حتى تبدأ حملة تجديد الولاية الثانية لإدارة أوباما والتى عندها تفقد اهتماماتها بالقضايا الخارجية وأبرزها القضية الفلسطينية، حيث ستبرز فى المقابل قضايا خارجية أخرى أهم فى النظرة الأمريكية - مثل التورط العسكرى الأمريكى فى أفغانستان - وهى القضية التى ستكون محل نقاش ومحاسبة واسعة فى حملة انتخابات الرئاسة القادمة بين أوباما ومرشح الحزب الجمهورى، وهو ما يفرض على الدول العربية أن تضغط على الولايات المتحدة لترفض الربط الإسرائيلى بين الملفين الفلسطينى والإيرانى، بل وتفرض على إسرائيل حداً زمنياً لإنهاء المفاوضات حول خريطة الطريق وإعلان الدولة الفلسطينية، مقابل ما تطالب به إسرائيل الولايات المتحدة من فرض حد زمنى لإنهاء المفاوضات مع إيران حول ملفها النووى.

٩- محاولات إيهود باراك لحل مشكلة الاستيطان

أما إيهود باراك فقد سعى منذ توليه مهمة المحادثات مع الجانب الأمريكى حول قضية الاستيطان، إلى تسويق مخرج لطلب الولايات المتحدة الوقف الكامل للاستيطان فى الضفة الغربية. وذلك بأن يجد مسوغا قانونيا فى المحكمة العليا الإسرائيلية لنظريته نقل المستوطنين فى المستوطنات التى تسمى عشوائية إلى مستوطنات يعتبرها "شرعية"، وبالتالى يوجد المبرر لتوسيع الأخيرة لاستيعاب القادمين الجدد، وبما يدعم موقفه السياسى بضرورة الاستمرار فى توسيع الاستيطان بموقف قانونى إسرائيلى يستخدمه فى محادثاته مع المسئولين الأمريكيين. بمعنى آخر أن باراك يريد أن يضع الأمريكيين أمام الواقع القانونى الإسرائيلى للاستمرار فى الاستيطان، ووضع تعارض بين هذا الواقع وبين الطلب الأمريكى لوقفه، وغلى نقل المسألة من ضرورة تنفيذ التزامات "خريطة الطريق"، وتهيئة المناخ على الأرض لحل الدولتين، إلى جدل يطاول السيادة القانونية الإسرائيلية، والتدخل الخارجى فيها، وهو ما يعنى فى النهاية استنزاف مزيد من الوقت من عمر إدارة أوباما، الذى يراهن عليه ناتنياهو وسبق الإشارة إليه.

ويرى الإسرائيليون أن الموقف الأمريكى الداعى إلى وقف الاستيطان جدى وحازم، وأرجعوه إلى خشية الرئيس الأمريكى أن يؤدى تقديم تنازلات فى موضوع الاستيطان إلى إفشال جهوده لتحريك قنوات المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وفقا لمبادئ مؤتمر مدريد ١٩٩١. وعليه يسعى

باراك فى مباحاثاته مع الأمريكين إلى بلورة تفاهمات تحول دون اتساع رقعة الخلاف بين البلدين، وفى المقابل تحول دون إحراج رئيس الحكومة الإسرائيلية نانتياهو أمام شركائه من أحزاب اليمين والمتدنيين فى الائتلاف الحكومى - لذلك طرح باراك فكرة أن توافق إسرائيل على "تجميد مؤقت للبناء" شرط تحديد فترة زمنية له، أو أن تقبل الولايات المتحدة بإتاحة البناء إلى أعلى، وبما يحول دون توسيع مساحة المستوطنات، ويفى بغرض التجاوب مع النمو الطبيعى للسكان. ويرى باراك أن التجميد المؤقت للبناء سيساعد على دفع العملية السلمية مع الفلسطينيين إلى الأمام، وعلى تحريك مسار التسوية الإقليمية، وعندها ستصبح قضية البناء فى المستوطنات أقل أهمية، وعلى أن تستغل إسرائيل فترة المفاوضات لتحديد الكتل الاستيطانية التى ستبقيها تحت سيطرتها فى إطار تسوية دائمة، على أن يسمح لها بالبناء فيها.

- ويدور الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة فى موضوع الاستيطان -وهو ما ناقشه باراك مع جورج ميتشل المبعوث الأمريكى الخاص إلى الشرق الأوسط مرتين خلال محادثتهما فى لندن فى شهر يوليو٢٠٠٧- ليس فقط على وقف البناء فى المستوطنات فى الضفة الغربية، بل أيضا يدور خلاف حول عدد البؤر الاستطانية غير الشرعية المطلوب من إسرائيل تفكيكها، فبينما تتحدث إسرائيل عن ٢٣ بؤرة فقط، فإن واشنطن تتحدث عن أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية أقيمت فى العقد الأخير ينبغى تفكيكها. كما ترفض واشنطن أيضا الطلب الإسرائيلى بإخراج مدينة القدس المحتلة ومحيطها الذى يعج بالمستوطنات من دائرة المستوطنات المطلوب وقف البناء فيها، كما أنها لا تعتزم الموافقة على الطلب الإسرائيلى بالبناء فى الكتل الاستيطانية الكبرى بدعوى التجاوب مع "التكاثر الطبيعى"، إلى جانب الرفض الأمريكى لمواصلة بناء الوحدات السكنية والباقى قيد الإنشاء. أما المفهوم الإسرائيلى للبؤر الاستيطانية العشوائية التى توافق فقط على إزالتها، فالمقصود بها المواقع الاستيطانية الصغيرة التى أقيمت منذ اواخر تسعينات القرن الماضى فى شكل عشوائى على أراضى خاصة فى أنحاء الضفة الغربية ومحيط القدس من دون أذن رسمى من السلطات الاسرائيلية،لذلك تعتبرها غير قانونية. وكانت اسرائيل قد التزمت فى إطار قبولها "خريطة الطريق" بتفكيك البؤر التى أقيمت بعد تسلم حكومة شارون مهامها عام ٢٠٠١، وعين شارون محامية من النيابة العامة تدعى (طاليا ساسون) لوضع خريطة بالبؤرغير الشرعية، فرسمت خريطة تشمل أكثر من مائة بؤرة غير قانونية أوصت الحكومة بإزالتها، لكن شارون وحكومته وضعا هذه الخريطة والتقرير المرفق بها فى الدرج،فيما عملت وزارة الدفاع على إضفاء الشرعية على غالبية البؤر من خلال الحاقها بالمستوطنات الكبرى التى تعتبرها اسرائيل قانونية والقريبة منها، وبقيت ٢٦ بؤرة لم تتمكن الوزارة من شرعنتها، وأزالت اسرائيل ثلاث بؤر فقط، ووعدت بإزالة الأخرى

(٢٣)، لكن تبين أخيرا أن وزارة الدفاع تخطط لنقل مستوطنى هذه البؤر الى مستوطنات قائمة، وبما يبرر بناء مئات من الوحدات السكنية لاستيعابهم.

وكان باراك قد اقترح على المبعوث الأمريكى ميتشيل أن يحضر الأخير الى المنطقة ويقوم بجولات مكوكية بين اسرائيل وعواصم عربية بهدف بلورة "صفقة رزمة" -طبقاً لما ذكرته هاآرتس فى٢٠٠٩/٧/٤-فى موضوع الأستيطان ومبادرات تطبيع مع اسرائيل. أما الفكرة الثانية التى تبادلها باراك و ميتشل فتتمثل فى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الأشهر القريبة بهدف تحريك عملية التسوية الإقليمية الشاملة، والإعلان عن الخطوات المطلوب من كل طرف القيام بها، وبحيث يلتزم كل من الأطراف المشاركة فى المؤتمر باتخاذ خطوات على الأرض، وبما يسهم فى تخفيف مستوى الريبة فيما بينها. وطبقا للتقديرات الإسرائيلية، سيتم فى نهاية المطاف التوصل إلى تسوية يتاح بموجبها البناء فى المستوطنات للتجاوب مع التكاثر الطبيعي، لكن بشكل محدود ومقلص ومن دون أن يتسبب ذلك فى توسيع حدود المستوطنات. هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل بإخلاء البؤر الاستيطانية العشوائية غير المرخصة، إضافة إلى مصير نحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية قيد البناء، تسعى إسرائيل إلى الحصول على موافقة أمريكية على مواصلة بناءها. وقد أكد مسئول أمريكى بوكالة رويترز أن واشنطن تستوضح من الحكومات العربية ما إذا كانت ستخفف من قيود التعامل مع إسرائيل إذا جمدت بناء المستوطنات، إلا أن الزعماء العرب أبدوا فتوراً حتى الآن تجاه الاقترحات بإمكان فتح الأجواء أمام شركات الطيران الإسرائيلية، أو السماح بالمكالمات الهاتفية الدولية، أو السماح بدخول السياح بتأشيرات دخول إسرائيلية.

- ويعكس البيان المشترك للمبعوث الأمريكى جورج ميتشل ووزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك بعد لقاءهما الأخير فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٩، النوايا الإسرائيلية الحقيقية تجاه هذا الموضوع، إذ شمل البيان مطالبة الفلسطينيين بـ "مكافحة الإرهاب والتحريض ضد إسرائيل"، ومطالبة الدول العربية بـ"تنفيذ خطوات تطبيع تجاه إسرائيل"، من دون منح ملف المستوطنات الحيز الأهم على رغم أنه الموضوع الذى دفع باراك إلى زيارة واشنطن. ويزيد باراك تأكيدا على النوايا الإسرائيلية بقوله:"من المبكر جدا الإعلان عن تجميد مؤقت لبناء المستوطنات، وقضية الاستيطان، لم تفسد المحادثات". وحديث باراك هذا يأتى فى مقابل الضغوط الأمريكية على إسرائيل لوقف الاستيطان، وردود أفعالها على الساحة الداخلية فى إسرائيل، حيث يعتقد فريق من الإسرائيليين أن هذه الضغوط تنطلق من رؤية الإدارة الأمريكية لخطورة مشاريع الاستيطان على التقدم فى عملية السلام، وتحسين العلاقات بين أمريكا والعالمين العربى والإسلامى، وبما يخدم دعم العرب للموقف الأمريكى فى مواجهة إيران. لذلك أنكرت إدارة أوباما ما تزعمه إسرائيل حول وجود اتفاق مسبق

بينها وبين إدارة بوش السابقة يسمح لإسرائيل باستئناف الاستيطان، ويقر بالوضع الحالى للمستوطنات. هذا فى حين يعتقد فريق آخر من الإسرائيليين أنه إذا كانت إدارة أوباما تريد من وراء هذه الضغوط تحسين علاقاتها مع العالمين العربى والإسلامى، فإن إسرائيل عليها أن تطالب بالثمن المقابل لذلك، وبما يضمن لها أن تستفيد من الأرباح التى ستجنيها أمريكا من وراء هذه السياسة، وأهم ما فى ذلك أن يتم تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربى فى شكل فعلى وليس صوريا، هذا إلى جانب منفعة أخرى يتوجب على إسرائيل أن تجنيها وهو تدعيم العلاقات المالية والاستراتيجية والعسكرية بين واشنطن وتل أبيب.

- ويرى قطاع غير صغير من المراقبين والمحللين الإسرائيليين أن إسرائيل لا تريد فعلا تجميد المستوطنات بل توسيعها، وأن إدارة أوباما تريد إقناع العالم عامة - والعرب خاصة - بأن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لم تعد كسابق عهدها فى فترة بوش، وأن ناتنياهو عاجلا أم أجلا سيدخل فى مواجهة مع أوباما، وأن تعنت إسرائيل سيجعلها أمام وضع صعب فى بحثها لقضايا حيوية بالنسبة لمستقبلها وأمنها وأهم بكثير من قضية المستوطنات. وهى قضايا القدس والحدود، والاعتراف بإسرائيل كوطن تاريخى للشعب اليهودى، وحق عودة اللاجئين، ونزع سلاح الدولة الفلسطينية القادمة، لذلك فإن إصرار الحكومة على استمرار البناء الاستيطانى سيؤدى إلى إضعاف قدرة إسرائيل على الصمود فى هذه القضايا المهمة، ويثير ضد إسرائيل خيرة أصدقائها فى الولايات المتحدة وأوروبا.

- ومن جهته انتقد الرئيس الفلسطينى محمود عباس الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية، ووصفه بأنه غير شرعى، وأنه يجب أن يزال، ووصف الموقف الأمريكى فى هذا الشأن بأنه سليم من حيث المطالبة بوقف كل الأنشطة الاستيطانية بما فى ذلك ما يقال عن النمو الطبيعى، إلى جانب التأكيد الأمريكى المتكرر حول إقامة الدولة الفلسطينية. كما شدد على أن "من لا يريد حل قضية اللاجئين الفلسطينيين على طاولة المفاوضات، فإنه لا يريد حلا لكل قضايا الوضع النهائى" مضيفا: "إن موضوع اللاجئين هو أحد قضايا الوضع النهائى، ونحن متفقون منذ أوسلو على أن هذه القضية ينبغى أن توضع على الطاولة وأساس بحثها هو خريطة الطريق، وبالذات المبادرة العربية التى تقول بحل عادل ومتفق عليه بقضية اللاجئين بحسب قرار مجلس الأمن ١٩٤".

١٠ - مشكلة الجولان السورية:

- أما فيما يتعلق بقضية هضبة الجولان السورية، فقد ذكرت صحيفة هاآرتس فى ٢٠٠٩/٦/٢٥ أن إدارة الرئيس الأمريكى أوباما تدرس إطلاق مبادرة سلام بين إسرائيل وسوريا تقوم على جعل هضبة الجولان (بعد إنسحاب إسرائيل منها) منطقة منزوعة السلاح، وتحويل جزء كبير منها مع

شريط شرق غور الأردن إلى "محمية طبيعية" يطلق عليها "متنزه السلام"، يكون مفتوحا فى ساعات اليوم أمام مواطنين إسرائيليين وسوريين. وأن قرار واشنطن بإعادة سفيرها إلى دمشق وزيارة المبعوث الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشيل لدمشق، تعد خطوات لتهيئة الأرضية لاستئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية برعاية أمريكية وبمشاركة تركيا. وحيث باتت واشنطن مقتنعة بأن دمج سوريا فى العملية السياسية فى الشرق الأوسط يعتبر مفتاح المصالحة الفلسطينية الداخلية، والتى من دونها تتضائل الفرص لإحراز تقدم فى المسار الفلسطينى - الإسرائيلى، وتحقيق هدف استراتيجى أهم وهو إبعاد سوريا عن محور إيران - حزب الله - حماس، وهو ما يساعد فى استكمال تفكيكه مستقبلا، خاصة فى ظروف إنشغال النظام الإيرانى بالأزمة الداخلية. وكان الرئيس مبارك خلال لقائه فى القاهرة مع الرئيس الامريكى أوباما فى ٢٠٠٩/٦/٤ قد طلب من الأخير العمل من أجل مساهمة سوريا فى التوصل إلى تسوية بين فتح وحماس، وإقامة لجنة مشتركة لجميع الفصائل تخضع لإمرة الرئيس محمود عباس، وذلك باعتبار أن دمشق تأوى خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس.

- وكانت صحيفه هاآرتس قد ذكرت أن الولايات المتحدة والسعودية تضغطان على سوريا لترسيم الحدود فى منطقة مزارع شبعا كخطوة أولي من أجل الضغط على إسرائيل للانسحاب منها وإزالة تبريرات احتفاظ حزب الله بسلاحه. وأوضحت الصحيفة أن هذه الخطوة تأتى فى ضوء تحسن الأجواء بين سوريا والولايات المتحدة، وترمى إلى الضغط على دمشق لوقف دعمها السياسى والعسكرى لحزب الله. وأشارت إلى أن المطلوب من سوريا فى المرحلة الأولى الموافقة على ترسيم الحدود لسحب الذريعة التى تسوقها إسرائيل لتبرير عدم إنسحابها من تلك المناطق وربطها بمصير المفاوضات حول الجولان السورى المحتل، وبالتالى سحب التبرير الرئيسى لاحتفاظ حزب الله بسلاحه. فإذا ما قبلت سوريا بالمطالب الأمريكية، فإن ذلك سيكون بمثابة رسالة لحزب الله بأن استمرار تعزيز قوته العسكرية لم يعد ضمن الاستراتيجية السورية، وسيؤدى ذلك إلى تعزيز مكانة وقوة رئيس الوزراء اللبنانى المكلف سعد الحريرى. وقد توافق سوريا على ترسيم الحدود مقابل مبادرات أمريكية تجاهها. أما الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز فقد كان واضحا كعادته عندما قال أن على سوريا أن تختار بين الجولان وإيران، وأن "سوريا لن تحصل على الجولان على طبق من فضة، ولكى تحظى به عليها أن تفترق عن التحالف مع إيران وأتباعها مثل حماس وحزب الله " وأضاف: "إذا ابدت سوريا استعداداً للابتعاد عن هذا المحور، فإنه سيكون ممكنا إجراء مفاوضات سلام جدية وناجعة بشكل فورى" وفى تطور ذو مغزى أعطى ناتنياهو فى ٢٠٠٩/٧/١٥ الضوء الأخضر لإعادة طرح مشروع قانون للاستفتاء الشعبى على الانسحاب من الجولان، واعتبر

مراقبون أن هذه الخطوة من جانب ناتنياهو تعكس قلق إسرائيل من تحسن العلاقات بين واشنطن ودمشق.

١١- ناتنياهو خطر على إسرائيل ويهدد الأمن القومى الأمريكى:

- وخلاصة الامر فى موقف ناتنياهو، أنه يمارس كل ألاعيبه السياسية، ويحاول إضاعة الوقت على أمل أن تحدث مفاجأة تؤدى إلى تغيير أولويات الرئيس الأمريكى. وحتى يحدث هذا يحاول حلفاء ناتنياهو تشويه سمعة الرئيس الأمريكى بمختلف الوسائل باعتباره معاديا للسامية وكارها لليهود. وفى المقابل سعت الدوائر المقربة للرئيس الأمريكى أوباما إلى التأكيد على أن أفكار وممارسات ناتنياهو تمثل تهديدا للأمن القومى الأمريكى، فضلا عن أنه يشكل خطرا على إسرائيل ذاتها، ويهددها بفقدان الدعم الأمريكى. والمتابع لتصريحات كل من ناتنياهو وأوباما يلحظ أن ناتنياهو يبدو قلقا وفى موقف دفاعى، فى حين يبدو أوباما مرتاحا ويتصرف بهدوء ولكن بحزم. خاصة وأن موازين القوى داخل إسرائيل تضعف موقف رئيس الوزراء الإسرائيلى، حيث يحكم بأغلبية ضئيلة، وهو ما سيجعله فى النهاية مجبراً إما على الرضوخ إلى إدارة الرئيس أوباما أو الرحيل عن منصبه. وحيث يرى البعض فى واشنطن أن الضغوط المتزايدة تدريجيا التى تمارسها الإدارة الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية قد تدفع ناتنياهو إلى التخلى عن تحالفه مع اليمين المتطرف وإلى إشراك حزب الوسط الإسرائيلى (كاديما) برئاسة تسيبى ليفنى فى ائتلافه الحاكم، وبحيث يصبح الائتلاف الجديد مستعدا للقبول بحل الدولتين وتقديم تنازلات فى قضية المستوطنات، والعمل على إقرار السلام الشامل العربى - الإسرائيلى، وهو ما تعهد أوباما بتحقيقه.
- وقد قدم الرئيس الفرنسى ساركوزى هذه النصيحة لناتنياهو خلال زيارته الأخيرة لباريس فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٩ - بعد مفاجأة إلغاء لقاء كان قد طلبه ناتنياهو مع جورج ميتشل فى باريس، وجاء ذلك احتجاجا على موافقة باراك على خطة تشمل بناء منازل جديدة فى مستوطنة بالضفة الغربية، وهو ما اعتبر بمثابة رسالة تحذيرية من أوباما للإسرائيليين ملخصها أن الإدارة الأمريكية لن تتساهل فى أمر المستوطنات، وأنه فى حالة إصرار ناتنياهو على عدم تقديم تنازلات فى هذا الشأن فإنه سيعتبر شخصا غير مرحب به فى واشنطن، وهو نوع من الضغط السياسى الذى قررت واشنطن لأول مرة ممارسته على ناتنياهو. خاصة بعد خطابه الذى ألقاه فى جامعة بار إيلان السابق الإشارة إليه والذى اعتبرته واشنطن يمثل تحديا قويا للإدارة الأمريكية، وتهديدا واضحا لمصالح الولايات المتحدة. ذلك أن رفض إسرائيل الصريح لحل الدولتين المتساويتين فى السيادة والحقوق طبقا لأحكام القانون الدولى يمثل تهديدا للأمن القومى الأمريكى. وتلك درجة من الخطورة بدأت تتعامل معها إدارة أوباما بالبدء فى ممارسة أنواع من الضغوط المتدرجة فى شدتها على

حكومة ناتنياهو، وهو الأمر الذى أزعج كثيرا من الإسرائيليين ومنهم الكاتب جدعون ليفى الذى كتب عدة مقالات قال فيها أنه إذا كان نيكسون قد أنقذ إسرائيل من محنتها فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ بإرسال أسلحة وذخائر عبر جسر جوى، فإن أوباما أرسل له فى وقت مصيرى مبادئ لخطة سلام كاملة إذا ما نفذت بجدية فإنها تبشر بإنقاذ إسرائيل من نفسها، ولكن جاءت سياسات حكومة ناتنياهو المتطرفة لتكشف القناع المزيف عن وجه الدولة العبرية والتى كان تدعى إسرائيل من خلفه أنها محبة للسلام. وإذا كان ناتنياهو يراهن على تغيير مواقف أغلب أعضاء الكونجرس بمضى الوقت ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية فى الولايات المتحدة، كما يراهن أيضا على تراجع أهمية ملف الشرق الأوسط بالنسبة للادارة الأمريكية اذا ما اشتعلت فجاة ملفات أخرى فى إيران وكوريا الشمالية، ويراهن كذلك على إخلاص أصدقاء إسرائيل فى واشنطن، والذين لم يقولوا كلمتهم بعد، وفى جميع الأحوال لن يكون هؤلاء الأصدقاء سعداء بالضغط أكثر من اللازم على إسرائيل، إلا أنهم فى مرحلة ما سينصحون ناتنياهو بأن يخلى الطريق لتولى تسيبى ليفنى زعيمة الليكود رئاسة الوزراء تجنبا لتدهور خطير قد يصيب العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إذا ما استمر ناتنياهو فى سياسته متحديا الإدارة الأمريكية.

إلا أن كثيرين فى العالم العربى وخارجه، وحتى داخل الولايات المتحدة ودول أوروبا - يرون أنه لا فائدة ستعود على عملية السلام من جراء حدوث أى تغيير فى القيادات السياسية الإسرائيلية، ذلك أن من سبقوا ناتنياهو كانوا قد وافقوا على السلام مع الفلسطينيين والعرب، ولقد شنت إسرائيل حربين فى غضون سنتين ونصف على لبنان وقطاع غزة ولم يكن ناتنياهو فى الحكم، وواصلت الاستيطان فى الضفة الغربية وكثفته، وبنت جدار الفصل العنصرى، ورفضت مبادرة السلام العربية، كل ذلك ولم يكن ناتنياهو على رأس الحكومة الإسرائيلية، ومن ثم فأنه لم يأت يوم ولن يأتى يوافق فيه رئيس وزراء إسرائيل - أيا كانت ميوله الحزبية - على حل الدولتين، لأن هذا الحل لا وجود له فى استراتيجية إسرائيل أساسا، فهى تقوم بعملية خداع طويلة بالتظاهر بالرغبة فى السلام بينما تمضى فى الاستيطان، إلى أن يصبح بإمكان الرئيس الأمريكى القول للفلسطينيين والعرب أنه لم تعد هناك أرضا للتفاوض بشأنها.

<u>الاستعداد الإسرائيلى لضرب إيران وأثره على المنطقة</u>[٧٦]

لم تكن المناورات الإسرائيلية الشاملة التى جرت فى إسرائيل فى ٣١ مايو الماضى (نقطة تحول -٣) والسابق الإشارة إليها، ببعيدة ولا منفصلة عن مخطط إسرائيل لضرب البرنامج النووى الإيرانى إذا ما فشلت المفاوضات المتوقعة بين الولايات المتحدة وإيران، والمتوقع لها أن تجرى فى خريف عام ٢٠٠٩ على أن تنتهى قبل منتصف ٢٠١٠ كحد أقصى، فإذا ما فشلت المفاوضات فى إجبار إيران

على إيقاف برنامجها النووى، عند ذلك يحق لإسرائيل أن تُفعِّل خيارها العسكرى لتدمير منشآتها النووية، وإن كانت الإدارة الأمريكية تفضل إعطاء فرصة أخرى لتفعيل عقوبات اقتصادية وسياسية أشد على إيران. لذلك جاءت المناورات الإسرائيلة تحسبا لرد فعل صاروخى من جانب إيران وحلفائها فى المنطقة (سوريا، حزب الله، حماس) رداً على عملية عسكرية إسرائيلية ضد إيران.

- وقد تجاوز الاستعداد الإسرائيلى لاحتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران المناورات التى تم إجراءها، والمناورات المشتركة التى أجراها السلاح الجوى الإسرائيلى مع السلاح الجوى الأمريكى بعد ذلك للتدريب على منظومات الدفاع الصاروخى التى قد تستخدمها كل من إسرائيل والولايات المتحدة (حيتس ٢، باتريوت باك -٣، ثاد) فى حالة تنفيذ هذه الضربة، لاسيما بعد أن صرح المسئولون الإيرانيون من أنهم سواء وجهت ضدهم ضربة إسرائيلة فقط، أو ضربة إسرائيلية - أمريكية مشتركة فإن الرد الإنتقامى الإيرانى سيشمل الدولتين إسرائيل والولايات المتحدة، والمقصود بالولايات المتحدة هنا هو مواقع القوات الأمريكية فى منطقة الخليج أساسا ثم فى بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان. كما اقترن هذا الاستعداد الإسرائيلى بإجراء إتصالات مع تركيا لكى تسمح بالطائرات الإسرائيلية بعبور أجواءها فى طريقها لضرب إيران، بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن إعطاء موافقة على استخدام الأجواء العراقية والتسهيلات الجوية الأمريكية فى العراق لهذا الغرض. كما أجرت إسرائيل تدريبا على تحريك إحدى غواصاتها طراز دولفين من قاعدتها فى حيفا على البحر المتوسط إلى إيلات على البحر الأحمر عبر قناة السويس، وبما يعنى الاستعداد لتوجيهها نحو خليج عمان لشن ضربة انتقامية بالصواريخ كروز فى حالة قيام إيران بقصف إسرائيل بالصواريخ شهاب. ذلك أن الغواصة دولفين تحتاج إلى بضعة أيام لتصل إلى منطقة الخليج إذا ما عبرت من خلال قناة السويس، ولكن إذا أرادت سلوك طريق آخر، فإنها تحتاج إلى أسبوعين أو ثلاثة. ولذلك ينبغى أن تكون الغواصتين التى تريد إسرائيل نشرهما فى خليج عمان فى مواقعها المخططة قريبا من إيران قبل بدء الضربة الإسرائيلية بوقت كاف تحسبا لتداعيات الموقف من جانب إيران، ولذلك جاء عبور الغواصة لقناة السويس بمثابة رسالة ذات مغزى للإيرانيين.
- وقد أكدت مصادر أمنية فى إسرائيل أنها لا تثق فى إمكانية نجاح الجهود الدبلوماسية التى يبذلها الغرب مع إيران، لمنعها من إنتاج السلاح النووى - مفاوضات مجموعة الدول دائمى العضوية وألمانيا ٥+١ - ولذلك فإن إسرائيل تستعد لمرحلة ما بعد فشل هذه الجهود، وأنها قد توجهت إلى كل من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول المعنية، طالبة أن تستعد هى الأخرى لمرحلة ما بعد الفشل. ومما لاشك فيه أن سحب القيادة الأمريكية لقواتها من المدن العراقية وتجميعها فى قواعد عسكرية مدافع عنها جيدا أرضاً وجواً يأتى فى إطار هذا الاستعداد، والتحسب

لهجمات برية هدّد الحرس الثورى الإيرانى ومتطوعى الباسيج بشنها بمئات الآلاف من الجنود ضد القوات الأمريكية فى العراق ومنطقة الخليج، خاصة وأن قيادة الأسطول الخامس الأمريكى فى البحرين ستكون هدفا ثمينا للهجمات الصاروخية والانتحارية التى ستشنها بحرية الحرس الثورى فى الخليج، وهو ما استعدى تدعيم القوات البحرية الأمريكية فى الخليج بقوات إضافية، ووسائل دفاع جوى صاروخى إضافية تم نشرها فى معظم دول الخليج تحسبا أيضا لضربات صاروخية إيرانية.

- ومع أن أوساطا سياسية وإعلامية فى إسرائيل، اعتبرت أن هذا الموقف نابع من التشجيع الذى منحه نائب الرئيس الأمريكى - جو بايدن - عندما صرح فى ٢٠٠٩/٧/٥ لقناة إخبارية أمريكية بأن الإدارة الأمريكية ترى أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها فى مواجهة التهديد الإيرانى، وأن "الولايات المتحدة لا يمكن أن تملى على إسرائيل قراراتها" بشأن ضرب المنشآت فى قلب البرنامج النووى الإيرانى، مضيفا "ان الإسرائيليين وحدهم قادرون على تحديد ما إذا كان وجودهم مهدداً، على ضوء احتمالية امتلاك إيران لقدرات نووية". إلا أن وزير الدولة الإسرائيلى - يوسى بليد - قال فى تصريح له يوم ٢٠٠٩/٧/٦، أنه لا يثق أن بايدن يعبر عن مواقف متفق عليها فى البيت الأبيض، وأنه لا يستبعد أن يخرج غداً مسئول أمريكى آخر ويقول موقفا معاكسا لموقف بايدن، خاصة وأن رئيس هيئة الأركان المشتركة فى الولايات المتحدة - الجنرال مايك مولن - كان قد حذّر فى تصريح قبل ذلك بيومين من أن أى عمل عسكرى ضد إيران "يمكن أن يهدد الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط"، وعندما طلب منه الاختيار بين العمل العسكرى أو السماح لإيران بامتلاك أسلحة نووية قال: "أن كليهما مر وسيكون لهما نتائج بالغة السوء". وبناء على ذلك خلص الوزير الإسرائيلى بليد، إلى "ان على إسرائيل أن تعتمد على نفسها فقط".

- وكان أوباما قد تلقى يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٩ - قبل إنتخابات الرئاسة الإيرانية المثيرة للجدل - مؤشرات من وسطاء القنوات الخلفية ممن زعموا أنهم ممثلون للمرشد الأعلى على خامنئى بأن إيران سترد على مقترحات أوباما بشأن المفاوضات المباشرة هذا الصيف. لكن الأحداث التى شهدتها إيران من اضطرابات داخلية وانقسامات بين رجال الدين الحاكمين هناك حول شرعية الانتخابات بعد أن أصبحت رئاسة احمدى نجاد مطعون فيها، ومصداقية خامينئى نفسه، غيرّت الديناميكيات السياسية، وهو ما انعكس فى تصريحات كبار مسئولى الإدارة الأمريكية فى أنهم لم يتلقوا شيئا بعد من القيادة الإيرانية. لذلك تعكف الإدارة الأمريكية فى هذه الأثناء على إعداد خيارين متقابلين: الأول - تسعى فيه القيادة الإيرانية لاستعادة شرعيتها عبر قبول عرض أوباما بالمفاوضات، وهو موقف قد يضع واشنطن فى موقف غير جيد حيث سيضفى المصداقية على حكومة يستنكر أوباما أعمالها. أما الخيار الآخر فهو الذى يمكن أن ترفض فيه الحكومة الإيرانية

المفاوضات. عندئذ ستتحول الإدارة الأمريكية إلى خطوة العقوبات، والتى مهدت لها بالتنسيق الجيد مع كل من روسيا والصين حتى لا يستخدما حق الفيتو عند استصدار قرار من مجلس الأمن بتشديد العقوبات (الذكية) على إيران، والتى لا تقتصر فقط على قطاع الصناعات العسكرية كما كان فى عهد إدارة بوش، بل ستكون عقوبات شاملة تستهدف نقاط ضعف الاقتصاد الإيرانى، وأبرزها قطاع الصناعات النفطية الذى يشكل ٨٠% من صادرات إيران، ويسهم بما نسبته ٥٠% من الموازنة العامة للدولة، وقطاع الغاز الذى رغم ما تملكه من احتياطى استراتيجى منه إلا أنها تستورد ٤٣% من احتياجاتها منه، كما تستورد ٧٠% من احتياجاتها من منتجات تكرير النفط، وأهمها البنزين والجازولين والذى تسبب رفع أسعارهما فى عام ٢٠٠٧ فى إحداث ثورة شعبية اطلق عليها إنتفاضة البنزين.

- لذلك يتجه أوباما إلى تقليص فترة المفاوضات مع إيران والتى حددها بنهاية العام، حيث قال فى هذا الشأن: "علينا أن نُقيِّم خلال الأسابيع والشهور القادمة درجة رغبتهم (إيران) فى السير فى هذا الاتجاه". إلا أنه من الواضح أن إدارة أوباما فى مفاوضاتها القادمة مع إيران: ستمارس تشدداً وضغطاً أكثر من السابق على الجانب الإيرانى، مستغلة فى ذلك حالة الضعف الداخلى الذى يعانيه نظام حكم الملالى فى إيران بعد الاضطرابات الأخيرة، وهو أيضا الوضع الذى يشجع إسرائيل على المضى قدما فى الاستعداد لخيارها العسكرى، مستغلة ضعف الوضع الداخلى فى إيران، وما تشعر به من أن طبقات عديدة من الشعب الإيرانى تريد التخلص من نظام الحكم الدينى المفروض عليهم. وإن كان رئيس الموساد "مائير داجان" قد قدم تقريره فى هذا الشأن إلى مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر، والذى أشار فيه إلى أن الأحداث الأخيرة فى إيران لن تغير الوضع القائم هناك، وأن من مصلحة إسرائيل أن يبقى أحمدى نجاد فى الحكم لأنه يعطى بتصريحاته الاستفزازية ضد إسرائيل الذريعة لها لشن عل عسكرى ضد إيران، وعلى العكس من ذلك فإن فوز أى مرشح إصلاحى - مثل مير حسين موسوى - سيصعب المهمة أمام إسرائيل فى إقناع الرأى العام الإيرانى والأطراف الدولية بأن الخطر النووى الإيرانى ضد إسرائيل مازال مستمرا، مع العلم بأن لا خلاف بين المحافظين والإصلاحيين حول ضرورة استمرار البرنامج النووى الإيرانى فى شقه العسكرى. ووفق هذا الفهم أكد داجان أن إيران سوف تستمر فى برنامجها النووى، وأنها قادرة على امتلاك سلاح نووى خلال ١-٢ سنة إذا استمرت الأمور على ما هى عليه، وأنها ستستمر أيضا فى دعم حزب الله وحماس، وهو ما يفرض على إسرائيل أن تستمر فى الضغط على المجتمع الدولى لفرض المزيد من العقوبات لوقف البرنامج النووى الإيرانى، خاصة وأن أحدث تقرير للوكالة الدولى للطاقة النووية يشير إلى تشغيل إيران حوالى ٧٠٠٠ جهاز طرد مركزى لتخصيب اليورانيوم لتحويله إلى

وقود نووى، وحيث تملك إيران حاليا حوالى ١٧٠٠كجم من اليورانيوم المخصب بنسب مختلفه، كما تملك تصميما لرأس نووية لصاروخ شهاب حصلت عليه من باكستان، ومن ثم فإنها بحلول عام ٢٠١٠ ستكون قادرة على امتلاك سلاح نووى بقدرة ٢٠ كيلو طن (أى قوة تفجير ٢٠,٠٠٠ طن مادة T.N.T) قادرة على تركيبه فى رأس الصاورخ "شهاب" أو "سجيل"، خاصة وأنها بسبيل زيادة عدد أجهزة الطرد المركزى إلى ٥٠,٠٠٠ جهاز لكى تستطيع إنتاج ٥٠٠كجم يوانيوم مخصب على مستوى التسليح، وحيث يحتاج إنتاج سلاح نووى واحد قدرته ٢٠ كيلوطن إلى ٢٥ كجم من يورانيوم ٢٣٥ مخصب بنسبة ٩٠% فما فوق، أو أقل من هذه الكمية إذا كانت قدرة السلاح النووى أقل من ٢٠كيلو/طن، مما يعنى أن منشأة ناتانز ستستطيع إنتاج مادة نووية تكفى لتصنيع ٢٥-٣٠ سلاح نووى سنويا

- أما دانى يعلون نائب وزير الخارجية ورئيس الأركان السابق فقد قال: "إن الولايات المتحدة مثل إسرائيل ترى بشكل واضح لا لبس فيه أن إيران يجب ألا تمتلك قدرة نووية عسكرية". وأضاف: "أن تنفيذ عملية عسكرية فى إيران مسألة صعبة ومعقدة، وربما تكون لها عواقب وخيمة، وقد تلحق أضراراً بالغة، لكن هذا أقل خطورة وتعقيدا بكثير من السماح بوجود إيران نووية". وزاد: "بالطبع نحن بوصفنا - يقصد إسرائيل والولايات المتحدة - ننسق الأمور ونجرى تقويمات مشتركة، ولكن يجب ألا يكون هناك خلط، فنحن نفعل ما هو مناسب وجيد بالنسبة لنا ووفقا لتقديراتنا نحن".
- ويرى بعض السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أن التصريحات التى تطلق اليوم من قبل مسئولين إسرائيليين حول ضربة عسكرية ضد إيران تحمل جدية أكثر من أى وقت مضى، وأن ناتنياهو يعمل إنطلاقا من قناعته بأن حصول إيران على قنبلة نووية يعنى خطر فناء إسرائيل، وأن الوقت آخذ بالانتهاء وأن ساعة الحسم قد اقتربت. لذلك فإن احتمال توجيه ضربة عسكرية ضد إيران خلال فترة حكم ناتنياهو بات واقعيا أكثر من أى وقت مضى حيث لم يصف رؤساء حكومات سابقين إسرائيليين التهديد الإيرانى بالخطورة ذاتها التى يصفها به ناتنياهو، ولم يحذر أى منهم من محرقة ثانية ومن دمار الشعب اليهودى فى حال حصول إيران على سلاح نووى يعنى: "تحول تاريخى عالمى من شأنه أن يودع السيطرة على مصادر الطاقة فى العالم بأيدئ طائفة ظلامية من آيات الله، وتحول الدول العربية رغما عنها إلى دول تابعة لإيران"، مضيفا "أن استمرار وجود الشعب اليهودى مرهون باستمرار وجود دولة إسرائيل، ولكن ثمة حدود للمعجزات، والشعب اليهودى لن يحصل على فرصة ثانية بعد محرقة أوروبا والبعث المتمثل بدولته المستقله".
- وحديث ناتنياهو هذا لا يعنى أن الحرب مع إيران باتت محتمة، لكنه اراد بهذا الحديث أن يبعث رسالة لأكثر من هدف. وفى هذا يقول الخبير العسكرى الإسرائيلى (يو آف ليمور): "إن إسرائيل

تريد تنفيذ عقوبات حازمة وقاسية، وإلى جانبها تهديد واضح بعملية عسكرية بما يشبه الأجواء التى سادت قبيل الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وأدت فى النهاية إلى الاجتياح الأمريكى وإسقاط نظام صدام حسين. ولكن الإسرائيليون يؤمنون بأن هذا لن يحدث فى ظل الرياح الجديدة فى إدارة أوباما، ولذا يواصلون الاستعداد لأنه سيقود بالضرورة إلى العملية، وسيترك كل الإمكانات مفتوحة أمام الحكومة الإسرائيلية، فضلا عن أن التهديد بعملية عسكرية يخلق ديناميكية خاصة به، إذ يمارس الضغط على الطرف الأخر(إيران)، وكذلك كل دولة ثالثة تسعى إلى منعها". ثم يؤكد ليمور على أن إسرائيل بلا شك تحتاج الأمريكيين من أجل التنسيق، والمعلومات الاستخبارية، والأسلحة والذخائر الجوية التى تناسب العملية، "كما تحتاج لهم أيضا للانقاذ فى حال التورط، وبالأساس للإسناد بعد العملية. لذلك فإن الطريق إلى الهجوم، وكذلك الامتناع عنه يمر عبر واشنطن، "وفى هذه اللحظة، فإن أمريكا هى جبهتنا الأساسية فى الحرب ضد إيران".

- أما رئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلى السابق (غيورا ايلاند)، فإنه يرى أن الخلاف مع الولايات المتحدة ليس قليلا، إذ أنه يتعلق أولا بتقدير المدة التى ستكون خلالها بوسع إيران الحصول على قدرة تنفيذية نووية كاملة، ففى حين يقدر خبراء إسرائيل حصول إيران على سلاح نووى فى غضون سنة، فإن الولايات المتحدة تتوقعه ما بين ٢٠١٢، ٢٠١٥. أما الخلاف الثانى بحسب أيلاند، فإنه يتعلق بوجود خطة إيرانية لتحويل اليورانيوم المخصب إلى سلاح نووى (رأس نووية للصاروخ شهاب)، وفى ذلك يقول:"لقد لاحظ الأمريكيون مثل هذا النشاط عام ٢٠٠٣، ولكن حين فهمت طهران بأن خطتها انكشفت سارعت إلى هدم المصنع وإخفاء الأدلة. وبينما يشير تقرير المخابرات الأمريكية الصادر فى عام ٢٠٠٧ إلى عدم وجود أدلة على استئناف إيران لهذا النشاط، فإن المخابرات الإسرائيلية تؤكد أن إيران تواصل فى الخفاء هذا النشاط، وأنهم نجحوا فى ذلك".
- ويكمن القلق الإسرائيلى وطبقا لما يقوله أيلاند - فى عدم استعداد إيران للتنازل عن الشق العسكرى من برنامجها النووى، حتى وإن أظهرت ذلك. لذلك - فى رأيه - أنه يجب حشر إيران أمام واحد من أمرين: تحالف دولى قوى يعزلها أقتصاديا، أو خيار عسكرى ملموس. ولكن سلوك إيران فى الأشهر الأخيرة يظهر أنهم لا يخافون من العقوبات ولا من التهديد بالعمل العسكرى. ذلك لأن الإيرانيين يعتقدون أن بإمكانهم التوصل إلى صفقة مع الإدارة الأمريكية الجديدة يحققون بها مطالبهم فى الحصول على ضمانات أمنية بعدم التعرض لنظام حكمهم، ودور فى منظومة الأمن الإقليمى، وتأمين نفوذ لهم على مناطق الشيعة فى العالم خاصة فى الخليج، وتطبيع علاقات سياسية واقتصادية كاملة مع الغرب بعد رفع العقوبات، مع الحصول على مزايا تقنية.. الخ، وفى الوقت نفسه يواصلون تخصيب اليورانيوم (ظاهرا لأغراض سلمية)، وسيتعهدون فقط ألا يقيموا خطة لانتاج سلاح نووى.

وهكذا يكون بوسع أوباما أن يّدعى بأنه نجح فى منع إيران من الوصول إلى سلاح نووى، أما إيران من جهتها فستحصل على إعتراف بحكم الأمر الواقع بحقها فى تخصيب اليورانيوم، وفى مثل هذه الحالة، فإنه حتى لو جمدت خطة السلاح، فإنه سيكون بوسعها أن تستأنفها، وأن تنتج فى هذه الحالة سلاح نووى خلال بضعة أشهر. وهنا يكمن القلق الإسرائيلى إذ سيكون من الصعب إسرائيل التعايش مع وضع يكون بوسع إيران فى غضون فترة قصيرة الانتقال من وضع دولة تسيطر على التكنولوجيا النووية إلى دولة يوجد لديها بالفعل سلاح نووى.

وقد حدثت عدة تطورات فى الأونة الأخيرة رفعت من حدة وسخونة الأزمة النووية الإيرانية، تمثلت فى تلميحات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فى ٢٠٠٩/٧/٨ فى لندن للمرة الأولى بأن الاضطرابات التى شهدتها إيران بسبب أزمة الانتخابات الرئاسية قد تؤثر بالسلب على إمكانية نجاح سياسة الانفتاح بين واشنطن وطهران، موضحة "أنه قد لايكون ممكنا التواصل الأمريكى مع طهران، وأنه فى جميع الحالات سنطلب من دول العالم الانضمام إلينا لفرض عقوبات أشد على إيران فى محاولة لتغيير سلوك ذلك النظام". وقد جاءت تصريحات الوزيرة الأمريكية فيما حذر رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية جنرال مايك بولين بأن "نافذة فرص" التفاوض مع إيران تتقلص، معبرا عن "قلقه من استمرار إيران فى السعى للتسلح النووى، وأنه يزعزع الاستقرار بشكل كبير فى منطقة الشرق الأوسط" موضحا أن القلق ليس فقط من حصول إيران على سلاح نووى، بل المخاوف من "إطلاق سباق تسلق نووى فى المنطقة". مذكراً أن خيار قصف إيران من ضمن الخيارات المطروحة. إلا أنه خيار سئ لأن عواقبه لا يمكن التنبؤ بها وقد يكون مكلفاً". أما فى موسكو فقد أثمرت زيارة الرئيس الأمريكى لروسيا فى بلورة موقف مشترك تجاه إيران، انعكس فى تصريح لجنة الشئون الدولية فى مجلس الشئون الدولية فى مجلس الدوما الروسى (البرلمان) - قسطنطين كوساتشوف - قال فيه أن روسيا والولايات المتحدة وضعتا أول خطوة على طريق التوصل إلى موقف موحد تجاه المشكلة الإيرانية، مشيرا إلى أن طهران ليست شريكا يمكن التنبؤ بتصرفاته. وكان من ثمرة جهود الرئيس أوباما لتشكيل جبهة عالمية موحدة فى مواجهة إيران أن صدر عن اجتماع قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى الذى عقد فى مدينة لاكويلا الإيطالية فى الفترة من ٨-١٠ يوليو ٢٠٠٩ ببان يدعم الرؤية الأمريكية لحل الأزمة النووية الإيرانية؛ ويحدد شهر سبتمبر ٢٠٠٩ كموعد لإنهاء المفاوضات مع إيران وتحديد موقفها من المطالب الدولية بتجميد برنامجها النووى.

وكان الرئيس اوباما قد حذر فى كلمته فى ختام هذه القمة أن أمام إيران مهلة حتى سبتمبر المقبل حتى تنصاع أو تواجه العواقب، قائلا: أن مجموعة الثمانية مجمعة على أنها لن تنتظر إلى ما لا

نهاية رد إيرانى بشأن ملفها النووى، وتسمح بتطوير أسلحة نووية وانتهاك المعاهدات الدولية، ثم نستيقظ يوما لنجد أنفسنا فى وضع أسوأ من دون التمكن من التحرك". ثم زاد الأمر ايضاحا بقوله:"أن قادة مجموعة الثمانى قلقون للغاية من "الأحداث المروعة" التى أعقبت الانتخابات الإيرانية، ومن مخاطر الانتشار النووى التى يمثلها البرنامج النووى لطهران على العالم، وأضاف أوباما قائلا:"لقد عرضنا على إيران مساراً يقودها لتبوء مكانتها الصحيحة فى العالم، أما إذا اختارت عدم الدخول من هذا الباب فإن ذلك سيثير قلق دول مجموعة الثمانى، ودول أخرى ستقول أنها بحاجة إلى اتخاذ خطوات أخرى(فى إشارة إلى خيارى العقوبات والحل العسكرى الإسرائيلى). وأكد أوباما أنه سيعيد تقويم الموقف الإيرانى خلال القمة المقبلة لدول مجموعة الـ٢٠ فى سبتمبر المقبل. أما الرئيس الفرنسى ساركوزى فقد حذّر إسرائيل من شن هجوم من جانب واحد على إيران، مؤكدا أنه سيكون كارثة كبيرة.

تفاقم الخلاف الإسرائيلى - الأمريكى[٧٧]

- وقد برز فى منتصف يوليو ٢٠٠٩ تفاقم الخلاف الإسرائيلى الأمريكى، وهو ما أشارت له صحيفة يديعوت أحرونوت فى ٢٠٠٩/٧/١٠ موضحة أن شقة الخلاف تتسع يوما بعد يوم حيال إصرار الرئيس أوباما على التوصل إلى تسوية دائمة للصراع العربى-الإسرائيلى خلال ولايته الحالية. وأضافت أن الرئيس الأمريكى "وفى خطوة استثنائية" دعا رؤساء المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة للقائه فى البيت الأبيض ليطلب منهم ممارسة ضغط على ناتنياهو، وتأكيد عزمه على التوصل خلال ولايته الحالية إلى تسوية دائمة للصراع العربى - الإسرائيلى، يقدم فيه كل طرف المطلوب منه، وتنفذ إسرائيل قسطها المتمثل بوقف الاستيطان.
- وقد اتخذ الخلاف بين مساعدى أوباما وناتنياهو فى الآونة الأخيرة (يوليو ٢٠٠٩) منحى شخصيا فى أعقاب ما نُسب إلى ناتنياهو من إتهام رئيس طاقم البيت الأبيض -رام عما نويل- والمستشار السياسى للرئيس -ديفيد إكسلرود- بأنهما "يهوديان مبتليان بالكراهية الذاتية". وهو وضع متدهور فى العلاقات بين أمريكا وإسرائيل ليس له سابقة، ووصفه معلقون إسرائيليون بـ"الحريق الذى إذا لم يتم إخماده بسرعة، سيلتهم ما تبقى من علاقات متميزة بين البلدين". وقد أعرب أصدقاء إسرائيل فى الكونجرس عن صدمتهم من موقف ناتنياهو.
- وقد زاد من تدهور العلاقات بين البلدين غضب الأمريكيين بشكل خاص من مستشار الأمن القومى الإسرائيلى (عوزى أراد)، والذى كان شخصية غير مرغوب فيها فى الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ لدوره فى قضية تجسس ونقل معلومات سرية إلى إسرائيل تتعلق بالتسلح النووى الإيرانى، ويعتبرونه صاحب أكبر تأثير على ناتنياهو وسياسته. وكان أراد قد أطلق عدة تصريحات (نارية)

طاولت معظم الملفات التى تهم إسرائيل، عقب فيها على تصريح الرئيس الأمريكى فى ٢٠٠٩/٧/٩ بأن الولايات المتحدة لم تمنح إسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران، بأن قال: "أن الولايات المتحدة وإسرائيل مختلفتان فى شأن الطريق الصحيحة المستوجبة لمعالجة الملف النووى الإيرانى." حيث لم يسبق بحسب مصادر فى واشنطن أن وجّه موظفون إسرائيليون انتقادات علنية لرئيس أمريكى. كما دعا آراد فى تصريحاته المتشددة التى نشرتها صحيفة هاآرتس، رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى تصعيد التهديدات المتعلقة بالخيار العسكرى ضد إيران، بدعوى أنه كلما كان الخيار العسكرى ملموسا، كلما قلّت الحاجة إليه". وزاد قائلا "أن من حق إسرائيل أن تهدد بالقتل الجماعى كى لا تتكرر المحرقة النازية". وأضاف أن إسرائيل لن تنسحب من الجولان مقابل السلام، وستبقى فى عمق هضبة الجولان فى إطار أى تسوية سياسية وذلك لأسباب استراتيجية وعسكرية واستيطانية والحاجة إلى المياه، وكرر قوله:"نعم للسلام ولا للجولان". ثم نفى وجود ما يسمى بوديعة مرابين لسوريا بشأن إلتزام إسرائيل بالانسحاب من الجولان مقابل السلام، وأن ناتنياهو فى عام ١٩٩٦ طلب من وزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر إعادة الوديعة لإسرائيل. وعلى صعيد الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، قال أراد أنه يرى فى صفوف الفلسطينيين عملية اقتراب حقيقى من المصالحة مع إسرائيل، معتبرا القيادة الفلسطينية "مجموعة غير منظمة من القوى والفصائل". ولكن أعرب عن توقعه قيام دولة فلسطينية "هشة" فى عام ٢٠١٥، مضيفا أن إسرائيل يجب أن تحصل على عضوية حلف الناتو كجزء من اتفاق مع الفلسطينيين.

- وباستعراض جميع هذه التطورات الأخيرة، والوقوف على مغزاها السياسى والاستراتيجى، فسنجد أنها فى النهاية تمهد الأرض سياسيا وأمنيا لقيام إسرائيل بشن عملية عسكرية ضد إيران فى نهاية عام ٢٠٠٩ أو بداية ٢٠١٠ إذا ما فشلت المفاوضات المزمع إجراءها بين مجموعة الدول ٥+١ وإيران، وأيضا فشلت العقوبات الاقتصادية التى يتم التلويح بها فى إجبار إيران على إيقاف برنامجها النووى، وإخضاعه بالكامل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية. وفى حالة تنفيذ الخيار العسكرى فإن إسرائيل ستكون بمثابة رأس رمح لتنفيذ عملية أوسع ستجبر الولايات المتحدة على التورط فيها. بدعوى الدفاع عن إسرائيل عندما تتعرض الأخيرة لضربة صاروخية انتقامية من قبل إيران وحلفائها فى المنطقة (حزب الله وحماس)، وستكون حينذاك الفرصة والمبرر أمام إسرائيل متاحة لتصفية حساباتها أيضا مع حزب الله وحماس.

<u>الانقسام الفلسطينى وجهود المصالحة:</u>

- لا يختلف إثنان فى أن الخلافات بين الفلسطينيين تعد من الأسباب الرئيسية لنكبة فلسطين بعد السبب الرئيسى الأول وهو الاحتلال. حيث يدرك الجميع تاريخ تجارب المنظمات الفلسطينية العديدة فى

الأردن ولبنان، والخلافات مع الدول وانشقاق الفصائل وتفريخ فصائل أخرى باعت نفسها لدول ومنظمات عربية وغير عربية، حتى بات العالم يسمع ويرى عن وجود، أولا وجود، عشرات المنظمات والأحزاب الفلسطينية المتناحرة والمنتمية إلى هذا الاتجاه أو ذاك، ومنها ما تقاتل وما أثار الفتن بين أخوة الدم والسلاح، ومن دون أن يسأل أحد منهم عن سر عدم إعادة توحيد هذه الفصائل تحت سقف واحد طالما أن الكل يدعى وصلا بالقضية، وبحقه فى احتكار الدفاع عنها. والجواب هو أن معظم هذه الفصائل تاجرت بالقضية الفلسطينية واستخدمتها وسيلة لتحصيل منافع شخصية ومادية وسياسية على حساب الشعب الفلسطينى، ولذلك كما قلنا آنفا باعت نفسها وإرادتها لكل قادر على الدفع من خارج فلسطين، ويريد أن يستفيد أيضا من ركوب هذه القضية لخدمة مصالحه وأهدافه، ولقد شاهد العالم كله خلال حرب غزة الأخيرة نماذج واضحة لهذا الواقع، سواء فيما بين الفلسطينيين أو بين الدول العربية والإسلامية. ولكن بقيت كلمة مصر هى الصادقة والصريحة الذى حذّر رئيسها من أن النكبات ستتوالى إذا لم يبدأ الفلسطينيون بأنفسهم ويوحدوا صفوفهم ويمحوا خلافاتهم إلى الأبد، وأن لا أحد سيعينهم إن لم يعينوا أنفسهم. والمشكلة أن أحداً لا يتعلم من دروس التاريخ وعبره من تجارب قريبة وأخرى بعيدة، تماما كما جرى خلال أيام العدوان الأخير، حيث تركت معظم الفصائل الفلسطينية إسرائيل تمارس مذابحها واعتداءاتها وتعيث دماراً وفساداً فى غزة وقتلا وتشريدا لأهلها، والتهوا بتبادل الاتهامات والتحريض ضد بعضهم البعض أو ضد هذه الدولة أو تلك، واتهام هذا الزعيم أو ذاك، فيما إسرائيل تشمت وتفرح وترتاح.

١- جذور وأسباب الصراع بين فتح وحماس[٧٨]

- وتاريخيا من المعروف أن حماس هى التى حاربت فتح حتى عندما كان أعضاؤها أقل من ألف عنصر خلال الانتفاضة الأولى؛ كان همهم مُنصباً على ضرب عناصر تابعة لفتح بهدف استقطاب التعاطف من خلال الإدعاء بأنهم مظلومون. وعندما أقيمت السلطة الفلسطينية ناصبتها حماس العداء، وأخذت تحرض الناس على العائدين الذين أصبحت لهم بيوتا وسيارات بينما "أنتم أصحاب الأرض لا تملكون مثل هذه الامتيازات" على حد ما كان يقال على المنابر. ولم يتوقف أيضا استفزاز السلطة نفسها من جانب حماس التى عرضّت عناصرها للسجن والضرب لكى تستثمر ذلك لاحقا. أما مقاومة حماس فكانت تشهد تصعيدا ضد إسرائيل كلما كانت هناك مفاوضات بين السلطة وإسرائيل أو جرى تسليم منطقة للسلطة.
- وبالعودة إلى مرحلة ما قبل العدوان، كانت غزة موضع تجاذبات محلية وإقليمية ودولية. فلم تعد غزة تلك الرقعة المستطيلة المعزولة الواقعة على ساحل البحر المتوسط بين إسرائيل ومصر، وإنما أصبحت بمثابة جيب يمارس تأثيرا جيوسياسيا متزايداً على الأبعاد الهيكلية والقيمية والتفاعلية

لتوازنات الصراع الكلى والجزئى الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط. فبعد أن نجحت حركة حماس فى إقصاء حركة فتح وفرض سيطرتها الكاملة على قطاع غزة بمدنه الثلاث، وبرغم خروج فتح وهزيمتها داخل القطاع إلا انها مضت قدما فى مواصلة الصراع مع حماس ولكن بوسائل سياسية وأخرى غير عسكرية. أما داخل القطاع - وتحديدا داخل حماس - فقد تحول صراع السلطة والثروة الذى كان دائرا بين الحركتين إلى صراع سلطة وثروة بين أجنحتها.

ومن أسباب الصراع الاختلاف حول مفهوم النظام السياسى والسلطة السياسية بمعنى الكلمة. ذلك أن الساحة الفلسطينية لا تفتقد فقط لمجرد حيز جغرافى محدد تقيم فيه مؤسساتها، وتمارس فيه سلطتها، وإنما هى تفتقد أيضا للمجتمع المستقل الذى يشكل موضوعها ومعناها. ولا يخفف من وطأة هذه الحقيقة قيام سلطة فى الضفة والقطاع مع إفتراض توحدهما، رغم كون هذه السلطة مازالت بطور الترسيم، وبحكم وجود سلطة احتلال، وعدم تحقيق الاستقلال الوطنى بشكل كامل، وأيضا بحكم تأزم حدود معنى الهوية الوطنية الفلسطينية.ولأن الحركة الوطنية حرمت من ممارسة أى نوع من السيادة فى الضفة والقطاع قبل احتلالهما عام ١٩٦٧، حيث كانت الضفة تابعة للأردن فى حين كان القطاع تابعا لمصر. وعلى الرغم من قيام منظمة التحرير بقرار من القمة العربية عام ١٩٦٤، فقد أصر النظام الرسمى العربى حينها على حصر مهمة المنظمة بالعمل من أجل تحرير فلسطين، فى حين أبقيت مسألة السيادة على القطاع والضفة بعهدة مصر والأردن، وهذا ما يفسر ان هذه المنظمة باتت تعرف بأنها بمثابة كيان سياسى ومعنوى للفلسطينيين للتأكيد على نزع أى منحى سيادى عنها. لذلك فإن نشأة ونمو منظمة التحرير الفلسطينية فى الخارج (خارج أرضها ومجتمعها) جعلها مضطرة للخضوع وللتكيف مع الشرط الرسمى العربى للعمل بين الفلسطينيين المتناثرين فى مجتمعات فى عديد من البلدان العربية، وبالتالى التأثر بالاختلافات والتباينات السياسية والأيديولوجية والمصلحية المتواجدة بين الدول العربية، وتوظيف هذه الدول ورقة الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها بما يتفق ويخدم أهدافها ومصالحها. وفى ظل هذه الظروف الصعبة والاستثنائية ما كان بإمكان الفلسطينيين توليد حركة سياسية موحدة ومستقله، ولا تخليق وطنيتهم الخاصة، بحكم التجاذبات والتداخلات مع الواقع العربى السائد بتنافساته ومزايداته، فانعكست الانقسامات العربية على منظمة التحرير الفسطينية بأن تفرعت منها منظمات أخرى وحركات وأحزاب وضعت نفسها فى تبعية الدول العربية المتنافسة، وكانت آداتها فى محاربة بعضها البعض.

عزز من هذا الانقسام الفلسطينى عدم إمكان الحركة الوطنية الفلسطينية بتشعباتها فرض نفسها على شعبها بحكم غياب الحقل الاقتصادى الإنتاجى المستقل، بقدر اعتمادها على المعونات الخارجية التى تزيد من ترسيخ التبعية السياسية والأيديولوجية الفلسطينية للجهة التى تدفع وتقدم هذه المعونات. وقد

عزّز من الانقسام الفلسطيني الناتج عن هذه التبعية النفقات الكبيرة الناجمة عن الطابع العسكري/الميليشياوي للمنظمات والحركات الفلسطينية التي نشأت في الخارج، والإغراء المتمثل بقيامها على شكل سلطة معنية بتقديم أنواع من الخدمات لمجتمعات الفلسطينيين المقيمين بالمخيمات في الشتات، لتدعيم وضعها ككيان يمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج.

وهكذا اختلفت الحركة الوطنية الفلسطينية عن غيرها، بأنها نشأت خارج أرضها، ولم تعتمد على شعبها بقدر ما اعتمد شعبها عليها، وفوق كل ذلك فقد وجدت هذه الحركة نفسها بتفرعاتها مضطرة للتكيف مع تجاذبات النظام الرسمي العربي، واللعب وفق شروطه، وفي أحيان كثيرة اللعب على متناقضاته، والنتيجة أنها تحولت إلى ما يشبه نظام من الأنظمة، أكثر من كونها حركة تحرر وطني، وهذا ما كان قبل التسوية وقبل قيام السلطة. أضف لذلك أن علاقة هذه الحركة بمجتمعها الفلسطيني في الداخل ظلت علاقة محدودة من جهة المشاركة والمؤسسات والتفاعل السياسي والمدني، بل كانت في الأغلب علاقة عاطفية ورمزية. فلم تعرف الانتظام السياسي/ المؤسساتي، ولا النظام الإنتخابي التمثيلي التداولي، وقد أدى هذا الوضع إلى تشكل نوع من طبقة سياسية، في واقع باتت فيه الفصائل وصية على الجماهير، وفي مرحلة تالية بديلا عنها.

وفي كل ذلك استطاعت حركة فتح إدارة هذا النظام معتمدة نظام (الكوتا) - المحاصصة الفصائلية - بحيث بات المجتمع الفصائلي بديلا عن المجتمع الفلسطيني، وبات ثمة طبقة سياسية تحتكر التقرير بمصير الفلسطينيين وخياراتهم الوطنية. وفي هذا النظام الذي يعتمد على الزعيم (الأب)، وعلى الفصائل، كان يتم تعيين أعضاء المجلس الوطني وأعضاء المجلس المركزي الفلسطيني بحيث تقوم القيادة الفلسطينية بانتخاب ناخبيها وليس العكس كما هو مفترض. هذا من جهة القيادة، أما من جهة الفلسطينيين فكانوا في الأغلب يمنحون قيادة المنظمة ثقتهم بشكل عفوي وتلقائي وعاطفي، بحكم حرمانهم من الهوية الوطنية، وحنينهم لكيان سياسي، وتبرمهم من معاملة الأنظمة السائدة لهم، وضعف الإدراكات السياسية والتمثيلية لديهم، وأيضا بحكم الشخصية الأبوية والكارزمية للزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

أما ما ساهم في ترسيخ هذا النظام وما نتج عنه من انقسامات، فعوامل عديدة أهمها أن النظام الفلسطيني قام على العسكرة، حيث جرت المبالغة بدور الأجهزة الميليشياوية والأمنية، التي لها علاقة بعلاقات الهيمنة المجتمعية والداخلية أكثر مما لها علاقة بالكفاح المسلح ضد العدو المحتل (إسرائيل)، وأيضا فقد اهتم النظام الفلسطيني بتفرعاته وفصائله بتنمية علاقات المحسوبية في علاقاته بمجتمعه، مستفيدا من الأموال الطائلة التي تدفقت عليه، ومستغلا الأوضاع الصعبة للفلسطينيين في أماكن اللجوء والشتات، كما سعت الحركة الوطنية الفلسطينية بكافة فصائلها لتوظيف

علاقاتها وخدماتها فى التعامل مع الأنظمة العربية السائدة من أجل ترسيخ شرعيتها وهيمنتها فى الساحة الفلسطينية (أى فى علاقات الفصائل)، وفى إطار المجتمع الفلسطينى. هذا إلى جانب عامل آخر فى غاية الأهمية، وهو أنه فى إطار تركيز اهتمام الفصائل الفلسطينية على الأرض والكيان السياسي، لم تعط اهتماما كافيا للانسان والمجتمع الفلسطينى، ولم تدرك أهمية بناء المجتمع فى العملية الوطنية، وهو ما انتبهت له حركة حماس واستغلته فى بناء قواعدها السياسية وكوادرها الشعبية فى غزة، وبالتالى أثمر فوزها بانتخابات عام ٢٠٠٦.

- وإذا انتقلنا إلى الوضع بعد انحسار العدوان الإسرائيلى على غزة، فسنجد أن الوضعية الفلسطينية قد أصيبت بتصدعات خطيرة، قد تفضى إلى انهيارات بنيوية، بفعل تضافر عوامل خارجية غير مساعدة، وعناصر داخلية فلسطينية مهيأة لاستقبال السلبيات، أكثر مما هى جاهزة لتثمير الإيجابيات، أو الدفع باتجاه توليدها. حيث سارعت الفصائل المقيمة قياداتها فى سوريا إلى توجيه اتهامات "التخوين" و"التواطؤ" مع العدو الفلسطينى .. إلى غير ذلك من مظاهر التراشق بالتهم ضد السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وكان ذلك مقصوداً - كنوع من الضربات الاستباقية - قبل الجلوس إلى طاولة الحوار، وحيث جرت عملية فرز للفصائل الفلسطينية بين "فصائل مناضلة" وفصائل أخرى "مساومة"، وبين من هم يصرون على استعادة كامل الحقوق، وآخرى لا يتوانون عن التفريط فيها، إلى جانب إتهامات بـ"المراهنة على الخارج"، و"العمالة المجانية"، و"العمل فى صفوف مخابرات العدو"، وهو الوضع الذى تسبب حتى الآن فى فشل اجتماعات المصالحة التى باشرتها مصر، ساعد على ذلك إرتهان فصائل "الممانعة" - حماس والجهاد والجبهة الشعبية، إلى إرادة الدول الضالعة فى فلكها، وهى إيران وسوريا، وفردية الرؤية من جانب المفاوضين، بغض النظر عن رؤية مصالح الجماهير الفلسطينية التى تدعى هذه الفصائل أنها تمثلها. وهو الأمر الذى دفع الكثيرين فى العالم العربى إلى تحميل قادة الفصائل الفلسطينية المتناحرة مسئولية ما حل بالشعب الفلسطينى من كوارث، وأن الخلافات الفلسطينية الداخلية، فضلا عن الصراعات الدامية التى وقعت بين حماس وفتح، هى السبب الرئيسى فيما حدث. فماذا يمكن أن تفعل مصر وغيرها من الدول العربية الراغبة فى تحقيق مصالحة بين هذه الفصائل، إذا كان أصحاب البيت لا يريدون ترميم بيتهم وترتيب أوضاعهم، ويواصلون التقاتل فيما بينهم على غير مستوى ولأتفه الأسباب؟ ثم لماذا نعلق المشكلة على شماعة الآخرين، ولا نوجه اللوم مباشرة إلى المتسببين فى المشكلة وكأنهم أبرياء تماما؟

٢- الصراع داخل حماس[٧٩]

- وكانت أبرز مؤشرات الخلافات وصراعات الأجنحة داخل حماس تتمثل فى صعود محمود الزهار بما يتيح له أن يصبح فى مكانة "رجل حماس القوى"، خاصة وأنه كان يقوم وحده بمفاوضة

المصريين حول ملف القطاع. وظل النفوذ على حماس فى القطاع موضعا للتجاذب بين الزهار الذى اعتبر نفسه إبن القطاع، وبين زعماء حماس القادمين من الخارج. حيث ينتمى إسماعيل هنية وسعيد صيام وصلاح البردويل ينتمون إلى منطقة الجورة الواقعة بالقرب من عسقلان، أما مشعل فقد كان معترضا على أن يقوم الزهار بمهمة المفاوضات مع المصريين حتى لا يظهر بمظهر وزير خارجية حماس أمام العالم على النحو الذى يخلف إنطباعا عاما بأنه "مرجعية" الحركة الأساسية. وكان الزهار كثيرا ما يوجه انتقادات لقيادة مشعل، وأيضا اسماعيل هنية، قائلا: "إن أرفع منصب حصل عليه هنيه فى الماضى هو تكليفه بمهمة دفع الكرسى النقال الخاص بالشيخ ياسين الذى كان مقعداً".

- وقد شمل صراع الأجنحة داخل حماس الجوانب الآتية:

(١) <u>الجانب العسكري:</u> فرغم أن قيادة كتائب القسام كانت ميدانا فى يد أحمد الجعبرى، إلا أن مرجعيته السياسية كانت فى يد عماد العلمى وخالد مشعل الموجودين خارج غزة فى دمشق، لذلك كان ينظر الكثيرون إلى العلمى باعتباره الأكثر إرتباطا بالنظام الإيرانى وأجهزته الأمنية.

(٢) <u>الجانب الأمنى:</u> تم تكوين ما يعرف بـ"القوة التنفيذية" التى كان يقودها سعيد صيام وزير الداخلية (الذى اغتالته إسرائيل أثناء الحرب)، وفى الوقت نفسه تم تكوين جهاز أمن داخلى جديد يقوده الزهار وصيام وهنية. كما استطاع هنية من جانبه أن يُكوِّن جهازا ثالثا خاص به باسم "جهازالأمن والحماية". وكان طبيعيا أن تتضارب اختصاصات هذه الأجنحة والأجهزة على النحو الذى أدى إلى تزايد التوترات بين أجنحة حماس.

(٣) <u>الجانب الاقتصادى:</u> حيث ساد خلاف بين "كتائب القسام" و"القوة التنفيذية" حول من يقوم بالإشراف على نقل السلع وتهريبها من الخارج عبر الأنفاق إلى داخل القطاع.

- وقد برز أثناء الحرب الأخيرة على غزة وجود خلافات عميقة بين ما يطلق عليه حماس الداخل وحماس الخارج، أو حماس السياسى وحماس العسكرى. حيث سعى الجميع إلى التأكيد على اعتبار أن فريقه لديه القدرة على قيادة حماس فى المستقبل، وحيث بدا واضحا أن قيادات حماس فى الداخل تضيق ذرعا بممارسات قيادات حماس فى الخارج الذين يستثمرون دماء وأرواح الشهداء لأغراضهم الشخصية، وصارت أحاديث داخل غزة عن قيادات حماس فى الخارج الذين يعيشون فى القصور والفيلات، ويمتلكون أرصدة هائلة فى البنوك، ويستمتعون بالسفر وحياة الملوك بينما يعيش شعب غزة محاصرا ولا يجد قوت يومه، حتى بدأت قيادات الداخل تفكر فى الانفصال عن الخارج، لأن استمرار هذه الأوضاع يزيد من مأساة الشعب الفلسطينى، ذلك أن قادة حماس فى الخارج لا يشعرون بمعاناتهم وتضحياتهم. ويجرى هذا فى وقت كانت ولا تزال حماس فى مفترق الطرق بين قبولها السياسة الدولية وشروط المجتمع الدولى وتوحيد الاجماع الفلسطينى، أو الخروج من المعترك

السياسى والاحتفاظ بالدور العسكرى، أو أن تخرج حماس من اللعبة السياسية الفلسطينية والاكتفاء بدور المعارض من الخارج .

ولقد انعكس الصراع الحمساوى بشكل مباشر على المفاوضات الفلسطينية بعد ذلك، وعلى طبيعة الدور المطلوب من القيادات الفلسطينية المسئولة تجاه شعب فلسطين، وهو ما جعل حماس على يقين من أنها لن تحقق النجاحات التى كانت حققتها قبلّ ذلك فى حالة القبول بالانتخابات التشريعية والرئاسية، بسبب سلبيات الفترة السابقة وغياب الأجندة السياسية، وهو الأمر الذى ترتب عليه قيام الجناح العسكرى لحركة حماس بتعطيل المفاوضات طمعا فى الإبقاء على أدوارهم الحالية، رغم إبداء الرئيس محمود عباس استعداده التام لتسليم السلطة لحماس كاملة إذا ما فازت فى الانتخابات، ولكن لإدراك حماس أنها ستسقط فى أى إنتخابات قادمة بعد أن وعا الشعب الفلسطينى فى غزة والضفة حقيقة أهدافها السلطوية البعيدة عن مصلحة وأهداف الشعب الفلسطينى، وممارساتها السيئة والمشبوهة أثناء العدوان، لذلك رفضت قيادات حماس بشدة إجراء الانتخابات فى موعدها، لاسيما الجناح العسكرى فيها الذى اعتبر أن دوره سيزدهر وسيقوى كلما تنحى الجناح السياسى للحركة عن المشاركة داخل اللعبة السياسية الفلسطينية.

ولقد اعتبر بعض المراقبين أن التعدد ميزة حماس وعيبها. فتعددهم ربما حمى القيادة من الاستهداف الإسرائيلى، حيث بقيت الحركة برؤوس متعدّدة منذ اغتيال رئيسها الشيخ أحمد يسن. من جانب آخر عرفت الحركة بالكثير من الأسماء التى تبز بقية الفصائل الفلسطينية بقدرتها الخطابية، وشخصياتها الكارزمية، لكنهم جميعا فشلوا فى الاصطفاف الواضح وراء قائد واحد. فقد أظهرت الحرب على غزة حركة حماس بوجوه مختلفة، ومواقف متناقضة أحيانا، حيث انقسمت الحركة إلى فريقين، واحد يعمل فى دمشق ويقرر عن بعد، وآخر فى غزة لا يملك سلطة كاملة على الكوادر. وكان واضحا أن قيادة حماس فى الخارج المقيمة فى دمشق بزعامة مشعل كانت تُعبِّر عن موقف سوريا، لاسيما فيما يتعلق بالتهجم إعلاميا على مصر، فى حين كان موقف قيادة حماس فى الداخل أقل عنفا فى التعرض للدور المصرى بالنظر لحاجاتها الشديدة لهذا الدور، وهو الأمر الذى أفقد حماس التأييد الرسمى والشعبى داخل قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطينى فى الداخل الخارج، والتى اعتبرت هجوم قيادات حماس فى الخارج على مصر غير مبرر ويضر بالمصلحة الفلسطينية.

٣- تنظيم القاعدة فى غزة[٨٠]

ومما زاد الأمر خطورة فى قطاع غزة قبل العدوان الإسرائيلى عليها ما كشف عنه الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى مارس ٢٠٠٨ عن وجود عناصر من تنظيم القاعدة فى غزة متحالفة مع حماس، ودخلت القطاع بتسهيل منها، وهو ما يهدد بانفجار القضية الفلسطينية برمتها. ذلك أن

القاعدة ليست ولن تكون بالطبع جزءاً من المكون الفلسطينى، كما أن مشروع الدولة الفلسطينية ليس محل اهتمامها، بل ضده. حيث تريد أن تكون غزة ساحة لأعمالها الإرهابية المصدرة ضد مصر أساسا، وليس دولة. وهو ما يتناغم مع المحور السورى - الإيرانى الذى أيضا يريد تحويل غزة إلى ساحة لتحقيق أهدافه فى المنطقة، كما هو شأن لبنان فى ظل نفوذ حزب الله. ولكن بين حماس والقاعدة ما هو أكثر من أوضاع حزب الله فى لبنان، حيث تسيطر حماس بالكامل على القطاع، ولا ينافسها هناك قوى سياسية يعتد بها، فإذا كانت حماس إنشقاقا راديكاليا من حركة الإخوان المسلمين فى الأردن مركزه الأول غزة، فالقاعدة فى بداياتها لا تخلو من تعريف من هذا النوع، إذا اعتبرنا أن منشئ بيت الأنصار فى بيشاور (النواة الأولى لتنظيم القاعدة) الشيخ الفلسطينى عبد الله عزام يمثل انشقاقا راديكاليا موازيا عن حركة الإخوان المسلمين الأردنيين. وإذا كانت القاعدة تأخذ على حماس استغراقها فى برنامج عمل وطنى على حساب المشروع الإسلامى الذى تتبناه القاعدة، فإن مهمة تحويل غزة إلى ساحة يبدد تحفظات القاعدة حيالها، لأنها عند ذلك ستفتح غزة أبوابها أمام "الجهاد الإسلامى العالمى"، حتى ولو كان الثمن القضية الفلسطينية برمتها. وهو ما يؤجل الخلاف بين "إخوانية حماس" وسلفية القاعدة"، طالما أن "الساحة الغزاوية" ستفتح الباب أمام تدفق "المجاهدين" على مصر، وتنفيذ عمليات إرهابية فيها بدءاً بالمنتجعات السياحية فى سيناء، وقناة السويس، ثم باقى العمق المصرى، أما قتال إسرائيل، فهذه مهمة لم تراود القاعدة يوما. وكما استفادت القاعدة من تسهيلات قدمتها لها كل من سوريا وإيران لتسريب مقاتليها إلى داخل العراق، فإنها تريد أيضا أن تستفيد من محور سوريا - إيران فى تسهيل مهمتها فى غزة فى تسريب عناصرها إلى مصر. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن وجود القاعدة فى غزة يحقق لها أمرين: الأول - تسويق فكرة الارتباط بين حركة المقاومة الفلسطينية، وبين الإرهاب الدولى، والثانى تحرير جيشها من أية قيود فى عملياته فى غزه. وهذان الأمران لا يضيران حماس فى شئ؛ فالخلط بين المقاومة والإرهاب لا يثيران حساسية فعلية لدى حماس، والتى لم تتورع فى الكثير من المحطات عن الاقدام على أفعال تنتمى إلى ثقافة الجهاد العالمى، وسياسة الأرض المحروقة، وبما يحول قطاع غزة إلى أرض خصبة لدعاوى ونزوات تنظيم القاعدة، هذا مع الوضع فى الاعتبار أن تواجد القاعدة فى غزة، يعتبر مرحلة أولى من مراحل سقوط القضية الفلسطينية، أو من مراحل انتقالها من قضية وطنية إلى ساحة إقليمية تقدم فيها مصالح إقليمية - سورية وإيرانية - على مصلحة الفلسطينيين، وبما يهئ الظروف لاستقدام سوريين وإيرانيين وقعداويين إلى القطاع بدعوى عالمية الجهاد. وعند ذلك يستحيل حل القضية الفلسطينية تحت وطأة الضغوط الخارجية، وأبرز مثال على ذلك تعطل انتخاب رئيس جمهورية لبنان لأكثر من سنتين بسبب التداخلات الإقليمية،

٤- استمرار الصراع أثناء العدوان[٨١]

- ومع بدء وقوع العدوان الإسرائيلي على غزة وخلال أيامه الأولى، استعر الخلاف بين حماس وفتح وانتقل من الميدان السياسي إلى ميدان التصفيات الجسدية. ففي الوقت الى دعا فيه رئيس الوزراء الفلسيطيني سلام فياض - باسم السلطة الفلسطينية - حماس إلى المصالحة وإعادة الوحدة للوطن تؤسسان للشراكة في إدارة كل شئون البلاد، وليس مجرد تقاسم في إدارة معبر رفح، وهو ما رفضته حماس زاعمة أنها هي السلطة الفلسطينية لأنها تمثل الشعب الفلسطيني وتشكل حكومته وترأس مجلسه التشريعي. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أنه عندما بدت شواهد ضربة عسكرية إسرائيلية ضد غزة في منتصف ديسمبر ٢٠٠٨، طالب الصليب الأحمر حماس بالافراج عن المعتقلين السياسيين رفضت حماس ذلك، وعندما ضربت الطائرات الإسرائيلية السجن قتل حوالي ٥٠ شخصا من هؤلاء المعتقلين، أما الذين تمكنوا من الفرار فقد لاحقتهم عناصر حماس الأمنية وأطلقت النار على سيقانهم حتى تصيبهم بعجز كلي عن الحركة مستقبلا، وقتلت منهم حوالي ١٥٠ فرد، كما أعدمت حماس ناصر مهنا، وهو أحد قيادات تنظيم "شهداء الأقصى"، في منطقة شمال غزة. وعندما اتهمت حركة فتح، حركة حماس بإعدام ٢٧ من كوادر ونشطاء فتح في القطاع وإعتقال المئات منهم أثناء العدوان، ردت حماس بقولها أنها أعدمت عملاء لإسرائيل، وكانت بذلك تغمز باتجاه أن ناشطين من فتح متورطون فعلا في التخابر مع الإسرائيليين، بل أن فوزي برهوم المتحدث باسم حماس ظهر في فضائية الأقصى واتهم السلطة الفلسطينية في رام الله بتشكيل غرفة عمليات مشتركة مع إسرائيل لتزويد الأخيرة بمعلومات خاصة بأهداف حماس من خلال المتعاونين معها من أبناء فتح في غزة. وهو ما نفته فتح بشدة، واعتبرته تحريضا منظما على أبناء حركة فتح من قبل قيادة ميليشيات حماس في غزة. كما كشفت فتح عن صور خطيرة أظهرت عمليات تعذيب بشعة مارستها ميليشيات حماس ضد أتباع فتح في معتقل جديد أنشأته أسفل مبنى مستشفى الشفاء، تعرضوا للضرب بواسطة قضبان حديدية، والحرق في أجسادهم. وقد استمرت عمليات ملاحقة واعتقال عناصر فتح في غزة من قبل ميليشيات حماس عقب انحسار العدوان الإسرائيلي عن غزة، فيما يشبه عملية تصفية حسابات قديمة ضد فتح واستغلت فيها حماس العدوان الإسرائيلي لاستكمالها. وهو ما دفع ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى شن هجوم شديد على حماس متهما إياها بأنها تسعى فقط لتثبيت "إمارتها الظلامية" في قطاع غزة، وأنها تنفذ مشروعاً إسرائيليا يفصل الضفة عن غزة، بدعم من إيران وبعض الدول العربية. وذلك بعد أن إنفلتت على أبناء فتح، وحولت المساجد والمستشفيات إلى مراكز تحقيق مع عناصر من فتح، واصفا مشعل ورفاقه بـ"القيادة الدمشقية".

- ورغم محاولات الوساطة المصرية التى تكثفت بعد ذلك لإنهاء الصراع والتوتر بين الفصيلين الفلسطينيين وإبرام مصالحة بينهما، فقد اشتعل التوتر بينهما مرة أخرى فى أوئل شهر يوليو ٢٠٠٩ عندما كشف متحدث باسم فتح فى ٢٠٠٩/٧/٣ عن مؤامرة خططتها حماس لاغتيال الرئيس محمود عباس ومسئولين آخرين فى السلطة الفلسطينية، وأنه تم اعتقال عناصر من حماس ومعهم أسلحة وذخائر وخرائط وصور لكبار المسئولين فى السلطة الفلسطينية ومنازلهم ومقار أعمالهم، وحصول اعترافات منهم موثقة بالصوت والصورة وأن المجموعة التى اعتقلت تضم أكثر من ١٥ فردا من خلايا حماس النشطة فى رام الله والخليل ونابلس. وهو ما نفته حماس واعتبرته محاولة من فتح لتبرير "المذبحة" التى ترتكبها السلطة ضد حماس فى الضفة لتمهيد الطريق لتطبيق خطة خريطة الطريق والتنسيق الأمنى مع إسرائيل. وأعلن رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية فى ٢٠٠٩/٧/٦ أن حكومته استطاعت من خلال الاعتقالات التى نفذتها أخيرا ضد مئات من أعضاء فتح "أن تفكك العديد من الخلايا الأمنية المأجورة التى تقدم معلومات خطيرة وكاذبة لرام الله، ومن ثم للاحتلال الإسرائيلى". وأضاف أن معظم عناصر هذه الخلايا كان يعمل فى الأجهزة الأمنية السابقة، ومازال يتلقى رواتبه وتعليماته أيضا من قيادات امنية فى رام الله تسعى لتخريب الأوضاع فى غزة.
- وقد كشف الناطق باسم الأجهزة الأمنية فى الضفة العميد عدنان الضميرى - يوم ٢٠٠٩/٧/٥- أن الأجهزة الأمنية للسلطة صادرت ثمانية ملايين دولار ونصف من أعضاء فى حركة حماس كانت تستغل لبناء جهاز أمنى لها فى الضفة الغربية. وأن هذه الأموال دخلت إلى الأرض الفلسطينية بطريقة غير مشروعة، إضافة لمصادرة أسلحة ومتفجرات بكميات كبيرة فى مدن نابلس والخليل وقليقيلية، وأيضا عشرات العبوات التى كانت معدة للتفجير بواسطة عناصر فى حماس كانت ستستغل بطريقة بشعة. وأشار إلى أن "الأجهزة الأمنية اكتشفت شققا فى نابلس اشترتها حماس كانت معدة كغرف عمليات بين الضفة وقطاع غزة لتنفيذ أوامر تصدر من هناك، منها خطف مسئولين وعناصر فى الضفة، ومخططات أخرى تمس الأمن والقانون". ونفى اتهامات حماس بممارسة الاعتقال السياسى موضحا:"أننا مستمرون فى عملنا حتى تتوقف حماس عن عملها بالتخطيط وتنفيذ انقلاب فى الضفة كما فعلت فى غزة، كما أننا مستمرون فى محاربة كل الظواهر الخارجة عن القانون لأنها تشكل اعتداءاً صارخا على القانون وأمن المواطن".. وبدورها نفت حماس هذه الاتهامات، وبالمقابل اتهمت السلطة فى رام الله بممارسة اعتقالات لكوادرها وكوادر الجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية وحزب التحرير، وأنه لن يتم توقيع أى اتفاق مصالحة إلا بعد الإفراج عن المعتقلين ووقف الممارسات التى تقوم بها السلطة ضد كوادر حماس فى الضفة. أما

الجبهة الشعبية فقد صعدت من لهجتها ضد الحوار الثنائى بين فتح وحماس متهمة الحركتين ببيع "أوهام" للشعب الفلسطينى.

٥- الصراع بين حماس والجهاد الإسلامى[٨٢]

- ورغم محاولات حركتا حماس والجهاد الإسلامى، الظهور دوما بمظهر الفصيلين المتحالفين، باعتبارهما تمثلان تياراً إسلاميا متمسكا بالمقاومة، وهما خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولعدة سنوات ظلتا خارج منظومة السلطة الفلسطينية قبل أن تلحق بها حماس. لكن هذا التحالف كان دوما يخفى خلفه خلافا حول قضايا ليست صغيرة، بل مفصلية، أولها دخول حماس الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، إذ رفضت الجهاد المشاركة فى أى انتخابات للسلطة، ومن ثم رفضت الانضمام لحكومة تقودها حماس، واصطدمت مع حكومة حماس فى غزة عندما نادت بتهدئة مع إسرائيل. واتهمت الجهاد حماس باعتقال عناصر المقاومة لمنعها من إطلاق الصواريخ ضد المستعمرات الإسرائيلية، وبلغت حماس فى إدانتها لإطلاق الصواريخ حد وصفها "بالخيانة" لأنها تعطى الفرصة لإسرائيل بالرد بمقاتلاتها وتعريض حياة أبناء غزة للمخاطر. كما اتهمت الجهاد حماس أيضا بالاستيلاء على مساجدها، ومن ثم بمحاولة الاستئثار بالدعمين السنى والشيعى، وهو ما يبرر الأزمة المالية التى يمر بها تنظيم الجهاد حاليا.
- وقبل ذلك كله كانت الخلافات بين الحركتين من تحت الطاولة، لكن أهمها على الإطلاق، اتهامات ساقتها حماس ضد الجهاد بترويج المذهب الشيعى فى الأراضى الفلسطينية عبر علاقة الجهاد بكل من إيران وحزب الله. واستندت حماس فى ذلك إلى تشيع بعض عناصر الجهاد فعلا، ووصلت الهجمة ذروتها بنشر صور لرمضان شلح - أمين عام الجهاد - يزور قبر الخومينى، وصعَّد أئمة مساجد من حماس هجماتهم ضد نشر المذهب الشيعى فى الأراضى الفلسطينية، وكانوا يغمزون فى قناة تنظيم الجهاد. كما سبق أن اشتكت عناصر من الجهاد من سلوك حماس أثناء الحرب على غزة، حيث انسحب مقاتلوا كتائب القسام من مواقع كانوا يحتلونها بجوار مواقع الجهاد دون تنسيق معهم، معرضين مقاتلى الجهاد وحدهم لنيران الإسرائيليين مما تسبب فى تكبد مقاتلى الجهاد خسائر بشرية ومادية جسيمة، هذا فى الوقت التى أنكرت فيه وسائل إعلام حماس الدور الذى لعبه مقاتلوا الجهاد فى الحرب، حيث نسبت كل الأعمال القتالية الناجحة فى الحرب -خاصة إطلاق الصواريخ- لمقاتلى حماس.
- وفيما يتعلق بـ "حرب المساجد" التى تدور بين حماس والجهاد، فإنها تدور من سنوات طويلة للسيطرة على المساجد، ولكنها استعرت وبلغت ذروتها بعد أن وضعت الحرب الأخيرة أوزارها، حيث ضمت حركة حماس عدداً من مساجد الجهاد إلى وزارة الأوقاف فى حكومتها المقالة، ويعتبر

ملف المساجد من الملفات الشائكة بين الحركتين، وفى كل مرة انفجرت الأوضاع بين أنصار الحركتين بسبب السيطرة على المساجد، سقط ضحايا خصوصا من الجهاد. وتعتبر هذه القضية أحد أسباب فشل الاندماج بين الحركتين، رغم أنهما ولدتا من رحم واحد هو جماعة الإخوان المسلمين وحيث تستقوى حماس بأجهزتها الأمنية فى سيطرتها على ١١مسجد من ١٧ مسجد يتبعوا حماس.

- وتعبيرا عن غضب الجهاد من سلوكيات حماس ضدها، قاطعت قيادة حركة الجهاد فى دمشق، الخطاب الذى ألقاه خالد مشعل فى دمشق يوم ٢٠٠٩/٧/٢، رغم عدم وجود سبب سياسى لتخلف قيادة الجهاد عن الحضور، ولكن مصادر فى الجهاد أرجعت تخلف قيادتهم عن حضور هذا الخطاب إلى إطلاعهم مسبقا على مضمون الخطاب، ومعرفتهم أن مشعل سيطرح خلاله الموافقة على دولة فلسطينية فى حدود ١٩٦٧، وهو أمر ترفضه الجهاد ولاتقربه، وتعتبره خطرا على القضية، ولذلك قررت المقاطعة. وقد أكد القيادة البارز في الجهاد نافذ علام وجود خلافات سياسية وتفهمية مع حماس، ولكنه اعتبرها "تنوعا فكريا واجتهاداً لا يفسد للود قضية". وحول أبعاد الخلاف فيما سبق الإشارة إليه، بالإضافة إلى اختلاف الرؤية مع حماس بشأن العلاقات الخارجية والدولية، مؤكداً على أن أى حوار مع إسرائيل يعتبر مخالفا للشرع، كما رفض أيضا إجراء أى حوار مع الإدارة الأمريكية، إلا إذا توقفت عن دعمها لإسرائيل.

- ويكشف الخلاف بين حركتى الجهاد وحماس الكثير من خبايا مكونات الحركتين وتحالفاتهما، وحجم استغلالهما للقضية الفلسطينية، ناهيك بالطبع عن حجم استغلال الدين، ووطأة المال السياسى على قراراتهما. لذلك فإن جركة الجهاد الإسلامى التى تمر بعجز مال قاسى، لجأت إلى سلاح الدين ضد حماس التى بادلتها الرد بالسلاح نفسه، وهو استغلال الدين، وكل ذلك من أجل تعزيز المواقع الداخلية فى غزة، وكذلك فى أعين مريديهما. وأبرز مثال على ذلك أن حماس فى الداخل تهاجم الجهاد على علاقتها بإيران وحزب الله، بينما تدعم إيران حماس ماليا، وقد شاهد الجميع قادة حماس وهم يصلون الجمعة فى محراب طهران. وإذا كان الخلاف حول المال أمر مفهوم، بل ومتوقع، خصوصا مع تدهور أوضاع إيران الداخلية، إلا أن الأمر غير المفهوم وغير المقبول هو استغلال الحركتين للدين سياسيا، وخصوصا الموقف من التفاوض مع أمريكا وإسرائيل، وهو ما انعكس فى تصريح مفتى حماس عندما قال: "ما الذى يمنع محاورة إسرائيل، الاشكال فى من يحاور وفى أوراق الضغط التى يملكها، السلطة تخلت عن أوراق الضغط، ومحاوروها ليس عندهم حصانة إيمانية ولا حصانة وطنية". وهو ما يعنى أن حماس اختزلت الدين فى رؤيتها هى، وأن على باقى الفلسطينيين الالتزام برؤيتها، ولم يتبق إلا أن تقوم حماس بفحص كل مفاوض فلسطينى لتقف على حجم حصانته الدينية.

- وقد كشف كثيرون من أعضاء حركة الجهاد أن حماس تمارس أشد الضغوط عليهم، مستغلة الأزمة المالية التى تمر بها الحركة والخلافات الشديدة بين قيادات الجهاد فى قطاع غزة مع زعيم الحركة رمضان شلح فى الخارج. وتستخدم حماس مع أعضاء الجهاد أسلوب العصا والجزرة، حيث تعرض عليهم مساعدات مالية منها، أو عليهم أن ينتظروا مصيرا مشابها لمصير فتح. وعندما كانت عناصر حماس تهاجم مساجد الجهاد، كانوا يتراجعون عندما يهدد أعضاء الجهاد بعقد مؤتمرات صحفية وكشف ما يجرى.
- وقد كشف الخلاف بين حركتى حماس والجهاد عن خطورة ارتهان إرادتهما لمن يدفع لهما فى الخارج (إيران) ومن يأوى قيادتهما فى الخارج أيضا (سوريا). حيث بات واضحا للجميع تسابق الحركتان لإرضاء إيران بهدف الحصول منها على أموال. وهى تستقبل قيادة كل من المنظمتين استقبال رؤساء الدول، مما يرضى غرورهم، فيصدقون أنفسهم، وبالتالى تزداد مواقفهم إنصياعا لإرادة حكام إيران، ويقدمون مصالحهم الذاتية على مصالح الشعب الفلسطينى المطحون. ولقد نسى كل هؤلاء أن إيران التى تدفع باليمين، تنتظر أن تسترد ثمن بضاعتها بالشمال، وذلك بنشر نفوذها بالمنطقة بواسطة هؤلاء القادة الفلسطينيين الذين باعوا إرادتهم لملالى طهران، وزعزعة الوطن الفلسطينى الداخلى.

٦- زئبقية حركة حماس[٨٣]

- عندما صرح الرئيس الفلسطينى محمود عباس عقب الحرب بأن: "مشعل إرتكب جريمة يمكن أن يحاكم عليها"، كان صادقا مع نفسه ومع مدركات وشعور شعب غزة الذى أثخنته جراح عدوان إسرائيل الوحشى الذى أتاحه لها مشعل بتحريض ودفع من طهران ودمشق. فلقد ثبت أن حماس مثلها مثل إيران تحسن المماطلة واللف والدوران. حيث لا تستطيع أن تحصل من قادتها على كلام واضح أو مواقف حاسمة. كما تلمس لديهم سعيا دائما للإفلات من الإلتزامات طالما فيها خسارة لكرسى السلطة. فالشعب الفلسطينى فى أمس الحاجة للوحدة، ولكن قادة حماس لا يريدونها أبدا. فتارة يضعون شروطا للتعجيز، وتارة تعلن قيادات الداخل عن رغبتها فى الحوار والمصالحة، فيناقض مواقفهم قائدهم فى سوريا (خالد مشعل) الذى كان يرى ويعتقد أن إسرائيل لن ترد على صواريخ حماس، أو أن ردها سيكون محدوداً، ونتيجة لذلك يورط شعب غزة فى حرب غير متكافئة تستمر ثلاثة أسابيع تأكل الأخضر واليابس. وتارة يأتى زعماء حماس بأفكار لا تعكس سوى الرغبة الجامحة فى البقاء فى السلطة، والحصول على اعتراف عربى ودولى بهم.

وإذا رجعنا إلى خطاب مشعل فى ١١ يناير ٢٠٠٩ الذى أعلن فيه من التلفزيون السورى لاءاته: لا لتهدئة دائمة، ولا لقوات دولية، ولا للتضييق على السلاح، فسنجده يكرر بذلك موجه العنتريات التى

كانت سمة الخطاب السياسى للقيادات الفلسطينية والعربية منذ الستينات وحتى اليوم، وكانت سببا فى الكوارث التى حلت بالأمة العربية وفى مقدمتها الشعب الفلسطيني. فقد بشّر مشعل سكان غزة بالنصر وأخذ يطلق الشروط والاشتراطات فى وقت كان يسقط فيه اللآلاف منهم بين قتلى وجرحى وتهدم الآلاف من مساكنهم على رؤوس أصحابها. فمن المفهوم والمعروف أن يفرض المنتصر شروطه على المهزوم، ولكن من غير المفهوم أن يدّعى المهزوم النصر بينما يدرك شعبه عمق الهزيمة التى أصابته، بل ويعيش مآسيها. وفى هذا الصدد -يقول المواطن الغزاوى محمد أبو سهوانة: "أن الحرب الهمجية هدمت منازلنا ودمرت شوارعنا وقتلت أطفالنا ونساءنا. بعدها خرج علينا دعاة المقاومة من المخابئ يرفعون إشارات النصر العظيم، الذى نحن أعلم الناس به. كانوا يطلقون الصواريخ من بين منازلنا ويهربون إلى الجحور، وننتظر نحن رد الطائرات والدبابات الإسرائيلية تسقط حممها علينا. وكان قدرنا أن نموت من أجل أن تحيا حماس، وأن نكون قربانا لحكام إيران وأوهام الأخوان المسلمين. عضضنا على الجرح وبكينا بصمت حتى لا نتهم بالخيانة، أو يُجرى ضمنا إلى صفوف الانهزاميين والمتآمرين. انتظرنا أن يصلنا فتات المساعدات عسى أن تخفف من آلامنا وجوعنا، فكانت صدمتنا قاسية، إذ ذهبت المساعدات لمن يحظى برضاء هذا القائد من حماس أو ذاك".

- أما المواطن الفلسطينى سمير خالد فقد كتب رداً على لاءات مشعل قائلا: "لو كان زعيم حماس واقعيا قادراً على قراءة التاريخ والأحداث جيدا، وبالذات تاريخ الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية التى انشقت عن منظمة التحرير، وتحالفت مع دمشق، لكان إنتبه إلى المصير الذى انتهى إليه من سبقه فى هذا المجال، من أمثال زعماء تنظيم "فتح الانتفاضة" الذى انشق عن ياسر عرفات فى الثمانينات بأوامر سورية، وتحت شعار الممانعة أيضا. فقد انتهى أحد قادته البارزين تحت الإقامة الجبرية فى سوريا .. وانتهى القائد الثانى لهذا التنظيم سجينا فى دمشق بتهمة السرقة وخيانة الأمانة، أما تنظيم فتح الانتفاضة نفسه، فقد صار اسمه (فتح الإسلام) بعد أن انتهى إرهابيا وتسبب فى حرب نهر البارد فى لبنان، ولعل هذا التذكير يفتح أعين مشعل على الحقيقة".
- وعن "زئبقية" قادة حماس يعقب المواطن الفلسطينى سمير على على لاءات مشعل طارحا عدد من الأسئلة: "لماذا أبدى وفد حماس إلى القاهرة مرونة قبل إلقاء مشعل كلمته، ثم عاد إلى التشدد بعدها؟ وفى مقابلة مشعل مع الصحفى الفرنسى التى نُشرت فى الشرق الأوسط قال مشعل إنه "على استعداد للتفاوض مع إسرائيل على حدود ١٩٦٧، وأن حماس ستضمن التنفيذ" وبرر ذلك بقوله "أن عباس ضعيف ولا يتمتع بثقل". ثم عاد وأنكر هذا التصريح. فهل رفضت حماس القرار الأممى لأنها لم تُستشر، أم لأنها لم تشارك فى صياغته؟ هل المشكلة فى معبر رفح أم فى عدم مشاركة حماس فيه؟

ثم تناشد حماس الدول العربية أن تقيم جسرا جويا للسلاح، فلماذا لا تقوم بعض الدول التى تتمتع حماس ببركتها (إيران وسوريا) بأخذ الخطوة الأولى؟ ثم ماهو مفهوم حماس للنصر وكيف تفهم الهزيمة؟".

وعن اللاءات الكثيرة التى يطلقها مشعل، كتب المواطن الفلسطينى زياد سماره متسائلا: "إن مطلب خروج الإسرائيليين من غزة، وفتح المعابر وخاصة معبر رفح، يعيد إلى الأذهان السؤال: ألم تكن إسرائيل خارج القطاع أصلا، وألم تكن المعابر مفتوحة بمراقبة أوروبية ومصرية وفلسطينية كما تطالب حماس اليوم بالضبط؟ ففيم إذن كان إنهاء التهدئة مع إسرائيل والتى أعطتها المبرر لشن العدوان؟ الفرق فى الحالتين هو أن المعابر لم تكن مفتوحة على هوى حماس، أى لاستباحة الأراضى المصرية. نحن نعرف حماس حتى أيام الراحل الشيخ ياسين، ولكن بعد استشهاده، انتقل حبل القيادة إلى إيران وسوريا، أى إلى جبهة الرفض، حيث بدأت ترفع حماس لاءاتها فى وجه كل شئ: لا للمبادرة العربية، لا للرباعية، لا لمنظمة التحرير، لا للإتفاقيات الدولية .. إلى ما هنالك من لاءات".

وحول تبرير حماس قتل أنصار فتح فى غزة بزعم أنهم "عملاء "، كتب المواطن الفلسطينى علاء حسن قائلا: "ان اجمل ما فى انتصار حماس أنها استبدلت الحصار الإسرائيلى لغزة بحصار من العالم كله بات يفرضه اليوم براً وجواً وبحراً. فلقد انهت إسرائيل الحرب حسب توقيتها ووفق شروطها، وأجبرت حماس "المنتصرة" على قبول وقف إطلاق النار مرغمة .. كان الله فى عون العائلات الفلسطينية فى غزة، لقد وقعت بين مطرقة إسرائيل وسندان حماس".

وعن غاية حماس ووسيلتها، كتب محمد عبد الله عبد الله قائلا: "إن حماس تحاكم وتدين وتقتل، ورجالها يعملون بعقلية من يعتقدون بشرعية استخدام الوسيلة إذا كانت تؤدى إلى هدف مشروع، حتى لو كانت الوسيلة محرمة. إن حماس تعمل بأسلوب تكفيرى ولا تعترف إلا بنفسها، وأصبحت تتصرف بجنون".

وتعقيبا على إدعاء إسماعيل هنية بتحقيق حماس "نصراً ربانياً، كتب أبو إيمان من غزة قائلا: "إننى من سكان غزة المنكوبة، أصرخ وأقول أن لا نصر هناك ولا يحزنون. لقد أعجبنى تعليق جارتنا وهى سيدة كبيرة فى السن، قالت: "إذا هدا الذى جرى نصر .. كمان إنتصارين ما بيبقى فى غزة سكان". أما الذين قُتلوا فى غزة، فقد قُتلوا على أيدى حماس نتيجة خلافات .. كفاكم الله شر حكمها".

ويعلق صالح الوهبى على خطاب مشعل الذى أطلق عليه "خطاب النصر"، فيقول "أن خالد مشعل لم يكن موفقا فى خطاب "النصر"، فقد عمّق فيه الجراح، ووسّع الهوة بين الفلسطينيين قبل أن تجف الدماء، بل قبل أن ينتهى دفن الشهداء الذين سقطوا خلال العدوان على غزة. وقد جاء خطاب مشعل مخيبا لآمال الذين تطلعوا إلى لم الشمل الفلسطينى، والتسامى على الجراح، والوقوف صفا واحداً

ضد العدو الإسرائيلي الذى لم تفرق قذائفه بين حمساوى وفتحاوى، أما الأكثر إيلاما، فهو أن سلطة حماس فى غزة بدأت باعتقال من عارضوا توجه قادتها القابعين فى دمشق. وربما تصفيتهم، ولم يكن مشعل موفقا أيضا فى تجاهله للدعوة الصادقة بتسوية الخلافات الفلسطينية الداخلية التى تؤثر على إحياء التضامن العربى، بل إنه تجاهل أيضا حتى الدعم الذى قدمته السعودية للمنكوبين فى غزة، وكان همه تحذير الدول المانحة من السلطة الفلسطينية التى تحظى باعتراف العرب والعالم".

- وفى شأن الرد على مطالبة ٨ فصائل فلسطينية فى دمشق تعتبر أن رئاسة الرئيس محمود عباس انتهت، كتب المواطن الفلسطينى يوسف الدجانى: "إن الفصائل الثمانية المتواجدة فى سوريا غير معترف بها، ولا يهتم بها أحد. فتاريخها أسود، وهى لم تكن بعيدة فى يوم من الأيام عما جرى للمخيمات الفلسطينية فى لبنان، ولا أحداث الأردن عام ١٩٧٠، ولولا ارتباطها بسوريا وإيران، لما بقى قادة هذه المنظمات فى دمشق التى لم تطلق رصاصة واحدة لتحرير الجولان المحتل. الرئيس عباس الذين لا يعترفون بشرعية رئاسته، منتخب شعبيا، وقد تم التمديد لرئاسته عربيا. وهو رجل يعرف مقدار نفسه، وحدود قوته، ويحرص على دماء شعبه ويريد له السلام. أما قادة تلك الفصائل، فإنها سترخص دماء الفلسطينيين. هذه المنظمات لا مستقبل لها، فكل ما عندها لا يتجاوز الكلام والشعارات".

- وفى نفس الموضوع السابق، كتب المواطن أبولاوند الكردى من العراق: " إن الرئيس أبو مازن، المعروف باتزانه وعقلانيته، ذكر الحقيقة عندما قال: "مشعل ارتكب جريمة يمكن أن يحاكم عليها". رغم أنه لم يكشف عن بعضها، تقديرا للظروف الفلسطينية والعربية - لقد تحدث كمناضل يشعر بالمسئولية، لذلك لم يتطرق إلى دور طهران ودمشق الصريح فى دفع الفلسطينيين إلى التهلكة. وهو فى ذلك متمسك بالديموقراطية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ويبدى حرصا كاملا على عدم السماح بوقوع فراغ دستورى. نعم من ذكر أبو مازن اسماءهم (خالد مشعل، وأحمد جبريل، ورمضان شلح) مُسيَّرون لا مُخيَّرون، وثلاثتهم يستحقون المحاكمة بشأن ما جرى فى قطاع غزة وما بعده، بسبب خروجهم على أهم المواثيق والثوابت الفلسطينية، أى وحدانية تمثيل الفلسطينيين من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، المعترف بها عربيا ودوليا".

- وتعقيبا أيضا على ما زعمته قيادات الفصائل الفلسطينية فى دمشق عن إنتهاء رئاسة عباس، كتب المواطن الفلسطينى أحمد دغلس من النمسا: "إن الفصائل المشار إليها لا تعترف بالسلطة أصلا، فلم تطالب الرئيس بالاستقالة؟ وفوق ذلك، فإن أغلبها غير ممثل فى المجلس التشريعى، وبينها من حاول الحصول على مكان فيه ولم يفلح فى جلب مائة صوت. الرئيس محمود عباس رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التى هى مرجعية السلطة. أما استقالة الرئيس، فتعنى خلق موقع شاغر، فمن يتسلم مهام

هذا الموقع؟ أيريدون رئيسا بديلا لم يسمح له إلا بزيارة طهران أو الإقامة فى دمشق؟ ان جميع أبواب العالم مفتوحة لعباس، وهو مرحب به كشخصية سياسة وكرئيس، ما أود قوله هو أن ما يجرى ليس سوى مزايدات من قبل فصائل تفتقر إلى الاعتراف بها".

٧- أموال فتح وحماس .. من أين؟[٨٤]

- على عكس المنطق تماما، فبينما تعيش حركة فتح التى يرضى عنها العالم أزمة مالية صعبة، تقول حركة حماس التى يحاصرها العالم وإسرائيل أن "الخير كثير". فقد أدركت الحركتان أهمية المال من أجل الاستمرار، ولقد دفعنا مئات الملايين فقط لغرض التنظيم والاستقطاب، ومازلنا بحاجة لمئات الملايين الأخرى إذا ما أردنا الاستمرار. وعندما سيطرت حماس على قطاع غزة فى منتصف يوليو ٢٠٠٧، قال الشاعر الفلسطينى الراحل محمود درويش فى قصيدته: "انت منذ الآن غيرك": سألنى" هل يدافع حارس جائع عن دار سافر صاحبها لقضاء أجازته الصيفية فى الريفيرا الفرنسية أو الإيطالية .. لا فرق؟ قُلتُ: لا يدافع". فلم يكن الجوع وحده سببا لهزيمة فتح، لكن حماس أحسنت استخدام المال كسلاح، فتسلحت جيدا ودربت عناصرها جيدا وأكرمتهم، كما أكرمت كل تابعيها، بينما تركت فتح جيشها من دون رواتب، ومن دون تدريب، ومن دون اهتمام، وانشغلت بالسلطة على حساب التنظيم. واليوم وبسبب المال صارت حماس تحكم قبضتها على قطاع غزة، بل بنت دولتها هناك، ومازالت قادرة على أن تستمر. وبسبب المال أيضا فقدت فتح القطاع وكادت تفقد الضفة أيضا. ويرجع نجاح حماس أيضا إلى أن حافظت على كونها حركة، لا سلطة، وظلت تحصل على الأموال بكل الطرق الممكنة، عبر الأنفاق، والشنط القادمة من طهران والجمعيات والدول والتجارة، بينما استسلمت فتح لكونها السلطة، وتاهت معها إلى حد ذاب فيه الجسمان. وعندما فقدت فتح السلطة، وجدت أنها بحاجة إلى أن تعيد التنظيم من جديد.

- إنتبهت حماس مبكراً لمسألتين هامتين، أهملتهما فتح أكثر بعدما أصبحت الحزب الحاكم فى السلطة، وهما المال والإعلام. فمنذ اندلاع الانتفاضة الثانية، عملت حماس على تقديم مساعدات مالية لكل ضحايا الانتفاضة والفقراء والمحتاجين، فى وقت كان هؤلاء يقفون بالطوابير أمام مؤسسات تابعة للسلطة من أجل الحصول على مساعدة مادية أو عينية، ولذلك كسبت تأييد قطاع كبير من عامة الشعب الفلسطينى خاصة فى قطاع غزة. كما عمدت حماس إلى إعادة بناء منازل كوادرها التى هدمها الاحتلال، بينما كانت عناصر فتح تلجأ إلى بيوت بالإيجار. وحتى داخل السجون الإسرائيلية - كانت عناصر حماس مرفهة من الناحية المالية، وتدفع لهم الحركة راتبا مضافا لذلك الذى كان جميع الأسرى يحصلون عليه من السلطة.

- وهكذا تغلغلت حماس بذكاء فى المجتمع الفلسطينى، كان قادتها متواضعين، سيطرت على المساجد، ووقفت على كل المنابر، وأشرفت على حلقات الدروس الدينية، وشكلت لجان الزكاة، وأقامت مدارس ورياض أطفال، وأسست جمعيات خيرية لرعاية اليتامى، وأخرى لتحفيظ القرآن. لذلك لم ينقص حماس المال أبدا، وعندما كانت تنتظر عائلة شهيد فتح الراتب الشهرى الذى تصرفه السلطة ولا يزيد عن ٢٠٠ دولار، كانت عائلة أخرى فيها شهيد من حماس تتلقى رعاية كاملة، وكل ما تحتاج إليه بما فى ذلك بناء بيت للعائلة إذا استوجب الأمر ذلك.
- وبذلك كبرت حماس، وكبرت جماهيرها، ولم تتراجع الحركة ماليا، بل تقدمت على صعيد التصنيع العسكرى الذى يحتاج إلى أموال كثيرة، وبنت جيشا خاصا، ولاحقا بنت دولتها فى القطاع، وهنا برز السؤال: من أين تحصل حماس على المال؟
- وللإجابة على هذا السؤال ينبغى أن ندرك حقيقة هامة، وهى أن حماس تعتبر الأبن المدلل للتنظيم العالمى لجماعة الإخوان المسلمين، وبحسب مصادر فى الحركة، فإن حماس تتلقى تمويلا كاملا وثابتا من جماعة الإخوان لذلك فهى المصدر الأول للتمويل. أما كيفية هذا التمويل، فقد اتخذت أشكالا مختلفة، أهمها على الإطلاق كان تمويل الجمعيات الخيرية والدينية والتعليمية، التى كانت إحدى أذرع حماس، واستمر هذا التمويل على هذا الشكل حتى اليوم. وعندما حاولت إسرائيل ودول أخرى فى العالم وأيضا السلطة الفلسطينية تتبع ووقف أى حوالات مالية لجمعيات حماس سواء فى غزة أو الضفة، لجأت الحركة إلى صيارفة لتحويل الأموال، وقد اعترف بعضهم بإدخال أموال لحماس.
- وكان الجيش الإسرائيلى قد شن فى عام ٢٠٠٨ حملة واسعة فى الضفة، تحت اسم "البدلة الشخصية" لاعتقال صيارفة متعاونين مع حماس، وصادر مبالغ مالية تصل إلى ٨٥٠ ألف دولار، وقال أنه وضع يده على وثائق هامة تتعلق بعمليات تمويل حماس خلال تفتيش منازل ١٤ صرافا. وذكرت إسرائيل أن الأموال تأتى من منظمات خارج البلاد إلى حساب صيارفة عرب، ومن ثم إلى حساب الصيارفة الفلسطينيين، دون رقابة السلطة الفلسطينية. وأبلغ الإسرائيليون السلطة أن حماس تدير حكومة خاصة بها داخل الحكومة الفلسطينية. ومن أجل هدم هذه الحكومة أغلقت السلطة جمعيات ومدارس ومؤسسات تابعة لحماس، وقامت بعزل بعض الجمعيات وتعيين إدارات جديدة لتسييرها، فضلا عن أنها فرضت رقابة مشددة على أنشطتها، خاصة لجان الزكاة التى أعادت السلطة تشكيلها، وأيضا جمعية "الإصلاح الخيرية" وهى إحدى أكبر جمعيات الحركة، ويعتبر الداعم الرئيسى لهذه الجمعية ما يطلق عليه "ائتلاف الخير" الذى يرأسه الشيخ يوسف القرضاوى - وهو من كبار رؤوس جماعة الإخوان فى الخارج ومقيم فى قطر - وكانت مصادر إسرائيلية قد أكدت

أن "أنبوب المال" الذى يغذى حركة حماس يبدأ من "نيوجيرسى" و"تكساس" فى الولايات المتحدة، ثم عبر أوروبا، فيفتح صنبوره فى دمشق وفمه فى جنين وجباليا. وبحسب الإسرائيليين فإن "فى قلب شبكة التمويل العالمية لحماس يوجد التنظيم العالمى المسمى "ائتلاف الخير". وكانت محكمة أمريكية فى مدينة دالاس قد قضت فى منتصف مايو ٢٠٠٩ بسجن خمسة من رؤساء أكبر جمعية إسلامية خيرية فى أمريكا لمدد طويلة بعد إدانتهم بتحويل ملايين الدولارات لحركة حماس، منهم مفيد عبد القادر الأخ غير الشقيق لخالد مشعل الذى قضت عليه بالسجن عشرين عاما بتهمة دعم منظمة إرهابية، فيما قضت بعشرات السنوات على أربعة أخرين، من بينهم محمد المزين، قريب موسى أبو مرزوق نائب مشعل. أما شكرى أبو بكر، وغسان العشى ، اللذان اعتبرتهما المحكمة مسئولين عن تأسيس "مؤسسة الأرض المقدسة" فقد حوكموا بالسجن لمدة ٦٥ عاما. وجاءت هذه الأحكام المشددة، بعد مضى نحو ستة أشهر على إدانة هيئة محلفين عليا لمؤسسة "الأرض المقدسة"، وإتهامها بالتآمرلمساندة منظمة إرهابية وغسل أموال والاحتيال الضريبى وتهم أخرى. وكانت هذه المؤسسة ومقرها فى إحدى ضواحى دالاس من أكبر المؤسسات الخيرية الإسلامية فى الولايات المتحدة، قبل أن تغلقها الحكومة فى أعقاب هجمات١١/٩/ ٢٠٠١، وفى عام ٢٠٠٤ أعلن الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش تجميد أرصدتها، ومجموعتى تمويل آخريتين وهما بنك الأقصى العالمى ومجموعة بيت المال الاستثمارية، ومقرهما فى الأراضى الفلسطينية. وقال بوش أن المجموعات الثلاث على صلة مباشرة بحماس، وأن الأموال التى تجمعها مؤسسة الأرض المقدسة تستخدم فى تجنيد الأطفال وتدريب الانتحاريين.

وكان موسى أبو مرزوق قد صرح بأنه رغم كل هذه القيود فإن حماس لن تعدم وسيلة من أجل إيصال المال يداً بيد، بما فى ذلك العمل عن طريق الشنطة، واعتبر ذلك عملا مشروعا، واتهم مصادر تمويل السلطة بأنها "مغمسة بالدم" وأكد أن مصادر تمويل حماس ستبقى مفتوحة، ومضى قائلا: "نحن لا نحتاج لمال الغرب، ونحن فى الحكومة العاشرة (حكومة حماس) لم نكن نحتاج المال، كان متوافراً لكن المشكلة كانت فى إدخال المال، فقد حاصروا البنوك ومنعونا من إدخال المال باليد، فما الحل؟" واعتبر أن نقل المال عبر الشنط والانفاق عبرالحدود، أمراً مشروعاً. وكشف عن أن "دولا كثيرة تدفع، من بينها إيران والكويت وليبيا والجزائر وقطر، إلى جانب مؤسسات دينية وخيرية وناشطون ورجال خير".

وتأكيدا لحديث أبو مرزوق، كان رئيس مجلس الشورى الإيرانى على لاريجانى، أعلن فى مايو ٢٠٠٩ أن بلاده تعتز بدعمها حركة حماس ولحزب الله اللبنانى، وقال: "إن هذا الدعم هو جزء من التزام إيران فى المنطقة لمساعدة جيرانها فى محاربة الاحتلال. وعلى الرغم من أن دولا تدفع

لحماس وأخرى تدفع لحكومتها، فقد استفادت حماس من تجربة فتح فى السلطة، فحافظت بخلاف فتح على مؤسساتها وجهازها العسكرى، وفصلت بين التنظيم والحكومة. وكان فوزى برهوم قد صرح بأن حكومة هنية تعتمد على **أربعة مصادر أساسية للتمويل:** المصدر **الأول:** مدخلات خزينة الحكومة من الضرائب والمعارف والعمل الخدماتى والجمركى.. الخ. و**الثانى:** استغلال بعض المستوطنات المخلاة فى تنمية القطاع الزراعى، و**الثالث:** الموظفون المتطوعون وآخرون متبرعون بالأموال. و**الرابع:** دعم عربى وإسلامى من خارج قطاع غزة، ومن بينها مؤسسات كبيرة تتبرع لصالح الحكومة. كما تعتمد حماس أيضا فى تمويل أنشطتها على مؤسسات تجارية كبيرة عديدة أقامتها فى الضفة وغزة، ومحلات ومعارض سيارات ومفروشات، وأجهزة كهربائية، ومحلات كمبيوتر.. ومصانع شتى، يشغلها رجال أعمال حماس.

ومؤخرا عملت السلطة الفلسطينية على تفكيك هذه الامبراطورية المالية، وأعلن الرئيس عباس فى عدة مرات أنه لن يتهاون فى قضية "غسيل الأموال"، وأن لدى السلطة الكثير من المعتقلين الذين عملوا فى غسيل الأموال. وقد أعترف بعضهم بأنهم يديرون مؤسسات بملايين الدولارات. وأن جمعيات ومؤسسات بعضها تعليمى كانت تمول شراء أسلحة لحماس وتدعم بنيتها التحتية. وتمتاز مؤسسات حماس بأنها شبكة مترابطة وقوية، حيث تشترى هذه المؤسسات من بعضها، ولا تذهب إلى مؤسسات أخرى، وإذا ما عجزت مؤسسة أو محل تجارى عن تلبية بعض متطلبات أى من المؤسسات، فإن الحركة تتدخل لتمويل هذا المحل أو المؤسسة للحصول على احتياجاتها، مما يدل على تكامل النظام الاقتصادى لحركة حماس، ورغم ملاحقة السلطة لكل من يشتبه فى كونه مصدر تمويل لحماس -سواء كان فرداً أو مؤسسة- فإن هذه المؤسسات مازالت تعمل وبشكل مهنى، حيث من الصعب التوصل إلى مصدر التمويل الأول. ولذلك تبحث حماس عن شخصيات تابعين لها وتثق فيهم، وتحولهم إلى رجال أعمال عبر تمويلهم بأموال طائلة لافتتاح مشروعات تخدم أهداف حماس وتدعم نفوذها فى الأراضى المحتلة.

٨- الصراع على أموال إعادة الإعمار[٨٥]

لم تكن دماء شهداء غزة قد بردت بعد، حتى خرج خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس على العالم فى كلمة متلفزة فى مؤتمر صحفى عقده فى دمشق فى ٢٠٠٩/١/٢١ قائلا: "تكفى ثلاث سنوات لمحاولة لإقصاء حماس عبر إغلاق المعابر .. آن لكم أن تتعاملوا مع حماس التى إكتسبت شرعية فى الانتخابات". وبعد أن تحدث عن "النصر" الذى حققته حماس فى الحرب، ووعد بتعويض المتضررين من الهجوم الإسرائيلى على القطاع، دعا الدول الراغبة فى تمويل إعادة أعمال القطاع فى غزة وتعويض المتضررين فيه إلى التدقيق فى الجهة التى يوجهون إليها هذه الأموال:

قائلا مخاطبا قادتها: "أقول لكم: هذا المال .. دققوا أين تضعوه، لاتضعوه فى أيدى المفسدين" فى إشارة ضمنية إلى السلطة الفلسطينية. وأضاف "إما أن تضعوه فى يد حكومة إسماعيل هنية.. والخيار الأخر أن تتولوا بأنفسكم بأية طريقة تريدونها برامج الإعمار". منتقدا "البعض فى الساحة الفلسطينية الذى يلوح بالمال" لكسب تأييد فلسطينى غزة. وفى المقابل اتهم ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رجال حماس بتنفيذها "مشروعا انفصاليا" فى غزة، وسرقة مواد الإغاثة المقبلة للقطاع وبيعها. وقد أثارت كلمات مشعل غضبا شديدا ليس فقط فى أوساط الشعب الفلسطينى، بل فى جميع أنحاء الدول العربية، خاصة وأنه أعلن النصر رغم قتل قرابة ١٣٣٠ فلسطينيا وهدم ٤٠٠٠ منزل فى غزة، ناهيك عن ٥٣٠٠ جريح، ثم يعود ليتحدث عن "وسخ الدنيا" أى الأموال، رغم أنه هو القائل أن الألم عابر، والأذى عابر، أو ليست الأموال أيضا من ضمن ما هو عابر؟ وتساءل الكثيرون: هل الأموال أهم عند حماس من الأرواح والدمار، ودموع الثكالى واليتامى، وأهم من وحدة الصف الفلسطينى التى وضع لها مشعل عشرات الشروط لتحقيقها؟ وكان الجميع يتوقع منه أن يبشر بمرحلة جديدة يعم فيها التقارب بدلا من التنافر، والمصالحة بدلا من المخاصمة والمساومة، وأن يقوم بدور وطنى لا يفرق بين فلسطينى وآخر، وأن يبشر بمرحلة جديدة تبعد البغضاء بين أبناء القضية الواحدة والمصير الواحد، ولكن كان مشعل على عكس المأمول، مضيفا إلى الخلافات السابقة حلقة جديدة من الخصومات تحت عنوان "أموال إعادة الإعمار" بعد أن تناسى المكلومين والمشردين والمجروحين من أهالى غزة.

- وتقدر الأموال المطلوبة لإعادة إعمار غزة بنحو مليارى دولار، تبرع عاهل السعودية بنصفها تقريبا، وباقى دول الخليج تبرعت أيضا بمبلغ مماثل. بخلاف ما سبق أن أشرنا إليه من تبرعات الدول التى شاركت فى قمة شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة.. وهو حجم ضخم من الأموال تخشى الدول المانحة أن تذهب فى غير الغرض المخصص له. لاسيما وأن التاريخ القريب للقضية الفلسطينية يؤكد تسرب أموال تم التبرع بها للشعب الفلسطينى ذهبت للأسف مباشرة إلى حسابات القيادات، ولم يصل للشعب إلا الفتات. فقد كانت التبرعات التى تتدفق على المنظمات الفلسطينية - خصوصا قبل حرب الكويت ١٩٩٠ - تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وبعد حرب الكويت ومساندة الفلسطينيين لصدام حسين، حجبت كثيرا من الدول الخليجية هذه المعونات. ونظرا لعدم وجود دولة ولاحكومة، فكانت الأموال تذهب للأشخاص، ولايعرف أحد حجمها لأن معظمها كان يتم بطريقة سرية، وإيداعات تذهب وتروح دون أن يعلم أحد هويتها أو حجمها أو من يحصل عليها. لذلك يحذر الجميع بعد انتهاء الحرب على غزة وبدء جمع الأموال لإعادة إعمارها، من تكرار سرقة

أموال الإعمار علىٰ غرار ما حدث فى جنوب لبنان، حيث تم التبرع بحوالى مليار دولار ذهبت نسبة كبيرة منها أدراج الرياح.

لذلك - ولضخامة حجم الأموال التى خصصت لإعادة إعمار غزة - وقع صراع رهيب بين السلطة الفلسطينية وحماس، فالسلطة فى رام الله ترى أنها الجهة الشرعية التى يجب أن تتدفق عليها أموال الإعمار، لتتولى الإنفاق منها على مادمرته آلة الحرب الإسرائيلية. وانها الأحق والأكفأ والأقدر على حصر الخسائر ورسم الخطط ووضع برنامج زمنى، وأنها تحوز موافقة الدول الغربية ومعظم الدول العربية. أما حماس فقد أعلنت من جانبها الحرب على الرئيس عباس وحكومته، واتهمتهم بالفساد والانحراف وسرقة أموال الشعب الفلسطيني، وهددت بكشف النقاب عن قضايا خطيرة، تقود إلى محاكمة أبو مازن وأفراد حكومته. وترى بدورها أن من حقها أن تحصل على كامل المعونات، لأنها القوة الموجودة على الأرض فى غزة التى تعرضت للدمار، وهى التى تستطيع توظيف الأموال فى أماكنها الطبيعية. كما اقترحت أن تحصل هى على المعونات المقدمة من الدول العربية والإسلامية، وأن تحصل السلطة على التبرعات المقدمة من أوروبا والغرب، لأنها تعلم أن الغرب لن تزيد مساهماته عن ٢٠٪ من الـ٢ مليار دولارالمقدر الحصول عليها.

أما إسرائيل من جانبها فقد أرادت أيضا حصتها من المعونات، واقترحت تشكيل لجنة بمعرفتها تتولى استلام أموال المعونات والإشراف على مشروعات إعمار غزة بخبرة إسرائيلية. وأعلنت رفضها أن تكون لحماس أية صلة بالمعونات لأنها ستوجهها لإعادة بناء بنيتها العسكرية فى القطاع مرة اخرى مستخلصة الدروس من الحرب الأخيرة. مثل دشم الأسلحة والإنفاق ومستودعات ومواقع إطلاق الصواريخ، لذلك لم تسمح إسرائيل بمرور كميات كبيرة من الحديد والأسمنت ومواد البناء حتى لا تستغلها حماس فى إعادة بناء مواقعها العسكرية، وطلبت من الدول الأوروبية إعداد قوائم بالسلع والمواد التى سيتم إدخالها إلى غزة لتشرف عليها.

ولقد اعتبر عدد من المراقبين أن الصراع على المعونات أخطر من الانشقاق السياسى، فالصراع على السلطة وعلى الأموال بين فتح وحماس سوف ينعكس وبالا على الفلسطينيين فى غزة، وقد يؤدى إلى تأخير خطة الإعمار إلى وقت لا يعلمه أحد. خاصة وأن بعض الدول المانحة تشترط أن تتم المصالحة أولا، وبعدها يتم إعداد خطة تشترك فيها حكومتا رام الله وغزة، لأن غزة هى التى تحتاج للإعمار ولكن بطريقة شرعية. وقد أدى هذا الصراع إلى إحجام كثير من الدول التى أعلنت فى بداية الأزمة نيتها فى التبرع، وسحبت دول أخرى وعودها، وبدأت مجموعة ثالثة من الدول تشكك فى جدوى الإعمار.

- ومن المستغرب أن كلا الطرفين الفلسطينيين المتصارعين، ولإثبات كل منهما أحقيته فى أن يشكل البداية الفلسطينية للإعمار -يشدد على أن المهم هو عدم وصول الأموال لغزة عن طريق الطرف الآخر، ويرضى بالمقابل أن يتم ضخ الأموال بواسطة قنوات أخرى، مثل المؤسسات الدولية والمنظمات الأهلية الأجنبية. أما الأخطر من ذلك أن يقوم الطرفان المتصارعان، إما لدرء تهمة الفساد عنهما، أو توريط أحدهما للأخر بذلك، بقبول وصاية مالية خارجية. وهذا القصور فى رؤية الطرفين يسمح بالتدخلات الأجنبية مع أن كلا منهما عند الدفاع عن موقفه يدعى أنه ضدها، كما يطيح بالعنوان الفلسطيني الرسمى الذى تم النضال لسنوات لتثبيته أمام العالم.
- وللأسف لم يدرك الفريقان المتصارعان أن عملية إعادة الإعمار لا تتوقف بالنسبة للجهات المانحة والداعمة عند حدود المجال الاقتصادى-المالى، بل تتعداها لتكون شأنا سياسيا بامتياز. ذلك لأن هذه الجهات ليست جمعيات خيرية تتبرع بأموالها لاعتبارات المشاعر الطيبة والقيم الإنسانية الرفيعة، وإنما هى دول لها مصالح وأجندات تسعى لتحقيقها. وبما أن القضية الفلسطينية تشكل المحور فى جميع الملفات الشائكة فى المنطقة، فإن الصراع بين جميع من يهمهم الأمر يتركز عليها. وما يعنيه ذلك للفلسطينين أن قضيتهم تتعرض لضغوط مستمرة من جهات مختلفة، ويتعلق أمرها بضرورة التوصل إلى تفاهمات وتوافقات بين أطراف عديدة، بينها الطرف الفلسطينى ذاته. ولذلك لن يستطيع الجانب الفلسطينى إملاء موقفه على الأخرين فى ضوء تشرذم الموقف الفلسطينى الحادث بين فتح وحماس، لاسيما وأن التجاذبات الفلسطينية بشأن إعادة إعمار القطاع لا تعطى انطباعا إيجابيا لدى أى طرف تابع لها. بل على العكس، فإن الجهات المتربصة بالقضية الفلسطينية تجد لمأربها متنفسا من خلال هذا الانقسام، وتنقل من خلال مسئولية ما تقوم به إسرائيل من فظائع إلى الطرف الفلسطينى الذى يلام على عدم القدرة على اتباع نهج واضح وموحد. بمعنى أخر فإن الإنقسام الفلسطينى صار يغطى على الاحتلال والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.
- هذا إلى جانب بعد آخر له أهمية قصوى فى قضية إعادة إعمار غزة ، وهو ما يتعلق بمضمون الرسالة التى يريد الفلسطينيون إيصالها إلى العالم الخارجى، ذلك أن التركيز الجارى حاليا من جانبهم على قضية إعادة الإعمار - مع أهميته وضرورته القصوى، والانخراط فى صراع داخلى بشأن ذلك، يجعل هذا الإعمار غاية ومرتجى العمل الفلسطينى. وفى هذا يقع الفلسطينيون فى خطأ كبير يحيد بهم عن بوصلة الهدف المتمثل بإنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية. وهو الهدف الذى يجب أن يبقى بارزا لا يطغى عليه أى هدف آخر. وهو ما يفرض على الفرقاء الفلسطينيين المتصارعين بشأن إعادة الإعمار تركيز وتوحيد رسالتهم للعالم: نعم لإعمار القطاع، ولكن ضمن عملية متكاملة لإنهاء الأحتلال خلال فترة زمنية محددة. وأن إعادة إعمار قطاع

غزة يجب أن يترافق ليس فقط مع إنهاء الحصار فى القطاع، بل وأيضاً وأساساً مع وقف الاستيطان، ورفع الحواجز العسكرية عن القدس، وفى مدن الضفة التى يجب ربطها برياً بالقطاع.

٩- دعوة حماس لمرجعية فلسطينية جديدة [٨٦]

- وكأن الفلسطينيين لا يكفيهم ما هم فيه من إنقسام وتشرذم داخلى، فقد شن خالد مشعل من الدوحة فى ٢٠٠٩/١/٢٩ هجوماً شرساً على منظمة التحرير الفلسطينيى، مؤكداً أنها لا تشكل مرجعية الفلسطينيين؟، موضحاً "أن قوى المقاومة الفلسطينية تتداول بناء مرجعية وطنية تمثل الداخل والخارج وتضم جيع قوى وتيارات شعبنا وشخصياته الوطنية". مضيفاً: "أنه لم يعد مقبولاً أن يظل الشعب الفلسطينى دون مرجعية وطنية تمثل الداخل والخارج وتحافظ على حق العودة". وزاد قائلا: "إن فصائل المقاومة ممنوعة منذ أربع سنوات من دخول منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناءها". معتبراً أن المنظمة فى حالتها الحالية "لا تشكل مرجعية، بل هى تعبر عن حالة عجز وأداة لتعميق الإنقسام الفلسطينى". وتأكيداً لهذا الموقف المفاجئ من قبل قيادة حماس، أكد رأفت ناصيف عضو القيادة السياسية لحماس "إن حماس تعمل الآن على إيجاد مرجعية وطنية تتشكل من كل القوى الموجودة على الارض وشخصيات مستقلة لحين الوصول إلى توافق وطنى، وستكون هذه المرجعية جزءاً من إتفاق لاحق مع فتح"، واعتبر ناصيف أن هذه الخطوة "إستثنائية" لسد الفراغ الحالى الناتج عن عدم التوافق بين فتح وحماس. وكان مشعل قد ربط بين المصالحة والمرجعية الجديدة حين قال: "لا يمكن تحقيق مصالحة والشعب الفلسطينى من الداخل والشتات بلا مرجعية وطنية". وهذه هى المرة الأولى التى تجاهر فيها حماس بأنها تسعى لتشكيل مرجعية فلسطينية غير منظمة التحرير، بعد أن نفت ذلك مراراً.
- وقد أحدث هذا الموقف من جانب قيادة حماس ردود فعل غاضبة بين الفلسطينيين والعرب، حيث وصف د.سمير غوشة، رئيس دائرة القدس بمنظمة التحرير، تصريحات مشعل بأنها محاولة لتصفية منظمة التحرير، مؤكداً أنها سياسة فاشلة سعى إليها ليس فقط لإضعاف المنظمة بل أيضاً لإجهاض المبادرة المصرية للمصالحة. وأكد غوشة أن مشعل بذلك يسعى إلى تكريس شق الوحدة الفلسطينية واستكمال الحملة المشبوهة على مصر من قبل أطراف عربية، كدولة قطر وأطرف إقليمية كإيران، موضحاً أن هذه التصرفات إنتقدتها جميع الفصائل، ومن جانبه، أكد نايف حواتمة - الأمين العام للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين: "أن تصريحات مشعل كلام فارغ، موضحاً أن منظمة التحرير قائمة منذ عام ١٩٧٤ بإجماع عربى ودولى، لكن مشعل أراد أن يشكل جبهة تسمى (المقاومة والتحرير) مثل جبهة الرفض التى شكلت بدعم من العراق عام ١٩٧٨".

- وذكرت مصادر في حركة الفتح أن حركة حماس تتفاوض في القاهرة على التهدئة والمصالحة بشكل غير جدي، لأنها تريد أن تحقق مصالحها التي تعينها على إعلان إمارة إسلامية في قطاع غزة، وأن لديهم في فتح معلومات تفيد بأن حماس تستغل الوقت، لا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ولكن من أجل ترسيخ حكم حماس في القطاع، وأنهم في حماس لا يعنيهم عقد صلح مع الرئيس عباس، ولا يعنيهم الوحدة السياسية بين الضفة وغزة، بل يعنيهم أمران: الأول التهدئة في إسرائيل، والثاني فتح معبر رفح. كما أعربت مصادر فتح عن مخاوفها من إعلان حماس وعناصر أخرى عن كيان بديل لمنظمة التحرير بدعم من دمشق وطهران، وأن حماس لا يعنيها إصلاح المنظمة بقدر ما يعنيها توجيه ضربات إلى الرئيس عباس، ولا تخدم القضية الفلسطينية، بل تعيدها الى الوراء عشرات السنين.
- وقد اعتبرت جامعة الدول العربية أن الكلام عن بديل لمنظمة التحرير كلام خطير، ولا يمكن أن ينجح، لكن الإصلاح من داخل المنظمة أمر واجب، محذرة في الوقت نفسه من التدخلات الخارجية والتراشق الإعلامي، وأن أي خيار آخر بخلاف الحوار بين الفلسطينيين سيكون مدمراً للقضية الفلسطينية. ولم تختلف معظم الدول العربية في إعتبار دعوة مشعل لمرجعية جديدة، سيترتب عليه مزيد من الإنقسام في الموقفين الفلسطيني والعربي، وسيزيد هموم الفلسطينيين هماً جديداً، بعد أن أصبحوا أمام واقع جديد تسعى حماس إلى تحقيقه على أرض الواقع في مواجهة سلطة لا يزال المجتمع الدولي والجامعة العربية والمنظمات الإقليمية يعتبرونها مرجعيتهم رغم ما يمكن أن يكون فيها من أخطاء وعيوب. وأن الحقيقة غير القابلة للتصرف أو التبديل أو الإزالة هي أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأن بروزها تاريخياً ونجاحها في إنتزاع إعتراف العالم بها، هو واحد من أهم مكتسبات النضال الوطني الفلسطيني لا ينبغي التفريط فيه. وأن إلغاء المرجعية الفلسطينية يعني البدء من الصفر في سبيل تحقيق إعتراف دولي بهذه المرجعية، وهو ما يعني ضياع لكل سنين التفاوض، وما تحقق على الارض، ومن ضمنه المظلة التي جاءت من خلالها حماس للسلطة وهي إتفاق أوسلو.
- وقد أعتبر المراقبون أن دعوة مشعل لتشكيل مرجعية جديدة للشعب الفلسطيني تعني الإنقلاب الثاني الذي تقوم به حماس ضد المنظمة الفلسطينية بعد إنقلاب يونيو ٢٠٠٧ الذي أدى إلى تكريس الإنقسام السياسي والجغرافي بين السلطة في رام الله وحماس في قطاع غزة، كما أن دعوة مشعل أيضاً تعد بمثابة "إطلاق أول رصاصة من الخلف على المبادرة العربية"، كما تعني كذلك إنتهاء مشروع الدولة الفلسطينية، وحيث يحق حينئذ لإسرائيل القول بانه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، وهذا ما سيخلص إليه الرئيس الامريكي أوباما والأوروبيون، وحينها سينكشف حقيقة الهدف

الذى تسعى حماس لتحقيقه من وراء إطلاق هذه الدعوة. ذلك أن إلغاء المبادرة العربية سيمكن سوريا من إقحام نفسها فى ملف القضية الفلسطينية رسمياً من ناحية المفاوضات مع أمريكا وأوروبا، خصوصا أن مرجعية حماس السياسية الآن هى طهران، أما دمشق فهى مجرد دار إقامة لقيادة حماس وغيرها من منظمات محور الممانعة. وبالتالى عندما تشرع سوريا فى المفاوضات مع إسرائيل بضمانة أمريكية، ستبقى دمشق حينها على إيران حليفا وتستعيد الجولان فى إطار مساومات معروفة مع ناتنياهو ، وفى ضوء توافق أمريكى-ايرانى. ومن هنا فان اعلان مشعل من قطر عن النية لتشكيل مرجعية فلسطينية جديدة، ما هو إلا تنفيذ لما خرج به إجتماع الدوحة، وشروع فى ترسيخ المحور الايرانى- السورى - القطرى الجديد فى المنطقة.

- وقد يتساءل البعض وماذا عن حماس؟ لقد ارتضت أن تكون معول هدم للقضية الفلسطينية، والتضحية بالدماء الفلسطينية وبتاريخ طويل من النضال السياسى والمسلح الذى قاد المنطقة العربية إلى حروب طويلة، تريد حماس محوها بكل بساطة، بعد أن أصبحت مجرد عجلة فى المحور الايرانى - السورى - القطرى، تحركها دول هذا المحور ليس لحل يفضى للوصول إلى الدولة الفلسطينية، وإنما لإعادة عقود من الصراع من أجل القضية إلى المربع رقم واحد، والذى سيحدث حينئذ أن تتحول الضفة الغربية إلى تابع إدارى للأردن، وإعلان غزة إمارة إسلامية، وبما يؤدى إلى توريط مصر وزعزعة إستقرارها، وهو أمر ظهرت ملامحه بوضوح منذ إنقلاب حماس فى غزة على السلطة فى يونيو ٢٠٠٧.
- والشاهد أيضاً أن صدور هذه الدعوة من حماس، وفى هذا التوقيت يثير تساؤلات أخرى حول منطق حماس و قدرتها على تحديد الاولويات، ومتطلبات تحقيق المصالح الوطنية بصفتها جزءاً من الشعب الفلسطينى، ولكونها الطرف الذى يسيطر على قطاع غزة حالياً. فهل الأولوية، الآن هى لتكاتف الجهود لإزالة آثار العدوان وإعادة تعمير غزة وإنهاء الإنقسام الوطنى والجغرافى فى الكيان الفلسطينى .. أم أن الأولوية هى فى ترك غزة للخراب والدمار، وتكريس الإنقسام فى أرجاء الوطن الفلسطينى بالدعوة لتشكيل مرجعية فلسطينية جديدة؟ مما لا شك فيه أن توقيت دعوة مشعل لانشاء مرجعية فلسطينية جديدة وبديلة عن المنظمة، يستهدف من ورائها إشغال الفلسطينيين والعالم العربى من ورائهم وصرف أنظارهم عن الوضع المأساوى فى قطاع غزة، ومسئولية حماس عن هذا الوضع ومحاسبتها عليه.
- إن أحداً فى العالم العربى لا يعترض على اختيار أى تنظيم أو حزب مرجعيته، وقد اختارت حماس مرجعيتها الأيديولوجية فى جماعة الاخوان المسلمين، ومرجعيتها السياسية فى محور طهران - دمشق - الدوحة، ولا أحد أيضاً يعترض على قيام حماس بالترويج لهذه المرجعية. لكن المشكلة

تكمن فى سعى حماس إلى تحويلها مرجعية لجميع الفلسطينيين، فى الداخل والخارج وفرضها عليهم، وبما يعنى تحويل هذه المرجعية الجديدة إلى إطار تمثيلى لحماس، وبديلاً عن منظمة التحرير، وهو ما لا يتحمله الوضع الفلسطينى الذى يعانى من تبعات الانقلاب الحمساوى الأول، والعدوان الإسرائيلى الأخير، ولا يستطيع تحمل المزيد من الضربات التى تأتيه من داخله وعلى أيدى من انتخبهم فى عام ٢٠٠٦ ممثلين عنه.

١٠- جهود مصر لتحقيق المصالحة[٨٧]

- منذ ما قبل العدوان الإسرائيلى على غزة، ومصر تسعى لإجراء مصالحة بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة - خاصة حماس وفتح - لرأب الصدع الفلسطينى، وتوحيد موقفهم فى مواجهة إسرائيل وأطماعها المتزايدة فى الأراضى الفلسطينية التى تبتلعها بأسلوب القضمات كلما لاحت لها الظروف لذلك. ثم وقع العدوان وانتهى بنتائجه المعروفة والوخيمة، وحدث ما حدث من تبادل الإتهامات بين الفريقين الفلسطينيين، والتى وصلت إلى حد التخوين والعمالة .. إلخ، فضغطت مصر على الفريقين لإستئناف حوار المصالحة، لاسيما مع بروز حكومة اليمين المتطرف التى يرأسها ناتنياهو فى إسرائيل وتزايد أطماعها التوسعية بما فى ذلك توسيع الإستيطان وضم القدس الشرقية ويهودية الدولة .. الأمر الذى يفرض على الفلسطينيين أن يوحدوا صفوفهم فى مواجهة هذه الهجمة الإسرائيلية الجديدة والشرسة، والتى يقودها ناتنياهو وليبرمان. كما وأن المُصالحة الفلسطينية صارت بعد إنحسار العدوان مطلباً دولياً وإقليمياً يتعدى النظام العربى، فبجانب ما أشار إليه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ من دعم المبادرة المصرية التى تحوى المصالحة، فقد طالب الرئيسان الأمريكى أوباما والفرنسى ساركوزى وغيرهما من زعماء العالم، الفصائل الفلسطينية بتوحيد موقفهما حتى يمكن أن يساهم المجتمع الدولى فى الضغط على إسرائيل للقبول بمبدأ قيام الدولة الفلسطينية. كما حاولت تركيا أيضاً دفع الفصيلين إلى تقديم تنازلات متبادلة تؤدى إلى وحدة موقفهما، وتحدث الموفد الأمريكى الخاص بمفاوضات السلام فى المنطقة جورج ميتشيل عن ضرورة قيام حكومة وحدة وطنية بين الفلسطينيين تتيح تثبيت وقف إطلاق النار فى غزة، والإنتقال إلى تهدئة فعلية تدوم فترة طويلة، تجرى خلالها مفاوضات حول الوضع النهائى، ذلك أن غياب موقف فلسطينى موحد هو الذى يعيق التفاوض.
- ولم يكن خافياً على أحد أن دولاً فى المنطقة على رأسها إيران وسوريا - إلى جانب إسرائيل طبعاً - تسعى إلى تكريس الإنقسام الفلسطينى، لأنه بجانب كونه يخدم مصالحها وأهدافها، فإن هذا الإنقسام يوقر عليها تهمة عرقلة عملية السلام، لاسيما وأنه يعطى إسرائيل ذريعة عرقلة التفاوض بدعوى عدم وجود طرف فلسطينى واحد يمكن أن تتفاوض معه. ولقد بات الإنقسام الفلسطينى يحول دون

إستثمار التضحيات التى دفعها الشعب الفلسطينى منذ إنتفاضة عام ٢٠٠٠، وأمام الغزوات الإسرائيلية المتتالية فى الضفة والحصار عليها وعلى غزه وصولاً إلى الحرب الهمجية الأخيرة على غزه. فجهود المصالحة المصرية فشلت فى خريف ٢٠٠٨ قبل العدوان على غزه بسبب إصرار سوريا على أن تتم فى دمشق وليس فى القاهرة، كما فشلت أيضاً جهود المصالحة نتيجة اشتراطات من نوع جلوس الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسى لحماس - خالد مشعل - على منصة واحدة، وهى اشتراطات دلت - وتأكدت بعد ذلك عبر سبع (٧) جولات مفاوضات قادتها مصر - أن قرار المصالحة لم يؤخذ بعد فى طهران ودمشق، فلا يزال السجال على حاله حول أين ومتى وعن طريق من تتم إعادة توحيد الموقف الفلسطينى.

- ورغم كل هذه المعوقات، فإن مصر لم تيأس واستمرت فى بذل جهودها التى قادها الوزير عمر سليمان رئيس المخابرات العامة من أجل تحقيق المصالحة بصبر يُحسد عليه، وذلك عقب توقف العدوان. فدعت فى فبراير ٢٠٠٩ إلى جلسات حوار فلسطينى-فلسطينى يضم جميع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وبعض القوى المستقلة من أجل إنهاء حالة الإنقسام وتوحيد الصف الفلسطينى لإنجاز حقوق الشعب الفلسطينى، وإثباتاً من جانبها على وقوفها على مسافة واحدة من الجميع، وأنه ليس لها غرض خفى سوى مصلحة الفلسطينيين، والأمن القومى المصرى والعربى، وإعادة القطار الفلسطينى إلى مساره الطبيعى، متمثلاً فى حكومة موحدة وبرنامج عمل واضح وأجهزة أمنية فاعلة وملتزمة بالقانون والدستور. وقد انطلق الحوار فى ٢٠٠٩/٨/٢٦ بكلمة قصيرة طالب فيها الوزير عمر سليمان ممثلى الفصائل الفلسطينية بأن يجعلوا قرارهم بأيديهم وأن يبتعدوا عن التوازنات الإقليمية، لاسيما وأن الزمن لا يعمل فى صالح أى فصيل فلسطينى على عكس ما قد يظن ويحسب البعض. وقد تم الإتفاق إلى تشكيل لجان خمسة لبحث وحسم الموضوعات الرئيسية المختلف عليها وهى: المصالحة، والحكومة، والأمن، والإنتخابات، ومنظمة التحرير، وأضيفت لها بعد ذلك لجنة سادسة تضم مصر والجامعة العربية تسمى لجنة "التيسير" تكون مهمتها الإستعداد للتدخل من أجل العمل على حسم أية خلافات تظهر خلال إجتماعات اللجان الخمس. واعتبرت لجنة المصالحة مسئولة عن معالجة مشكلة المعتقلين والحملات الإعلامية المتبادلة وتنقية الأجواء بين الطرفين. وكانت حركة فتح قد أفرجت عن ٦١ معتقلاً من حركة حماس فى بادرة حسن نية قبل بدأ إجتماعات الحوار فى القاهرة، وفى المقابل سمحت حماس لأعضاء من فتح فى قطاع غزه بالتوجه إلى الضفة لحضور إجتماع تنظيمى للحركة.

- واستمر الحوار عبر ست جولات فى مصر، وكانت هناك ثلاث نقاط أساسية وملحة ضمن الملفات الخمسة يدور حولها الخلاف وهى: برنامج الحكومة، والتمثيل النسبى فى المجلس التشريعى، وقضية

التوكيلات. وقد قُدِّمت إقتراحات محددة لحل هذه المشاكل، وهى النص فى برنامج الحكومة على إلتزام جميع الفصائل بما فيها حماس بقرارات الشرعية الدولية، وهو اقتراح ينهى مشكلة الإعتراف بإسرائيل. أما بالنسبة لمشكلة التمثيل النسبى للقوى السياسية فى المجلس التشريعى، فأحد الإقتراحات يتضمن التمثيل النسبى الكامل، بمعنى أن الوطن كله دائرة واحدة على أن تكون لكل قائمة مرشحين. وبرنامج سياسى موحد مع عدم تحديد نسبة لحسم النجاح، بينما تطالب حماس بتحديد نسبة بين ٧-١٠% من عدد الأصوات لتتمكن القائمة من حصد مقاعد، وهو ما ترفضه باقى الفصائل الفلسطينية. وبالنسبة لمشكلة التوكيلات الخاصة بأعضاء المجلس التشريعى والمعتقلين فى السجون الإسرائيلية، فترغب حماس فى تفويض أعضاء غيرهم عن طريق التوكيلات للقيام بمهامهم الدستورية وإدارة المجلس خلال الفترة الانتقالية التى تسبق الانتخابات المقبلة، فى حين ترى فصائل أخرى عدم موافقة ذلك للقانون. ثم برزت فى شهر يونيو ٢٠٠٩ وبقوة قضية المعتقلين وإصرار حماس على الإفراج عن المعتقلين التابعين لها فى رام الله، رغم إتهامهم بجرائم قتل أو شروع فى قتل وغسيل أموال .. إلخ، وذلك قبل إستئناف الحوار، وضرورة تغيير الصورة الأمنية فى الضفة قبل توقيع إتفاق المصالحة المقرر فى هذا التاريخ، خصوصاً وأن عدد المعتقلين أرتفع إلى ٩١٥ معتقلا بدلاً من إطلاق سراح ٤٠٠ كانوا فى الإعتقال.

وقد تلاحظ عبر جولات الحوار الست التى جرت فى القاهرة خلال الست أشهر الماضية التى كانت تنعقد تقريباً بمعدل جولة كل شهر أو شهرين. أن يقول الإعلام بإن هذه الجولة ستكون الجولة النهائية، ثم تبدأ الجلسات، وتبرز الخلافات، ويتدخل الوسيط المصرى مهدداً ومنذراً ومذكراً بمخاطر الفشل، إلى أن يتم الإعلان فى النهاية عن جولة مفاوضات جديدة ستبدأ بعد شهر أو أقل. ومع تكرار الإجتماعات تقلص الهدف وانحصر فى مجرد إستمرارها وأن لا تنقطع، وتناسى المتناحرون فى حماس وفتح أهداف أصلية عاجلة تتمثل فى حل الخلافات، وصياغة إتفاق تفاهم يمكن بعده أن تأتى أموال المساعدات للبدء فى إعادة إعمار قطاع غزه، ومعالجة جريمة الحرب الكبرى التى خلقتها إسرائيل هناك.

ومع تعثر المفاوضات أرسلت مصر مبعوثاً لها إلى دمشق للإلتقاء بقيادة حماس هناك وبحث أربعة ملفات لاتزال عالقة، وهو موضوع المعتقلين، وملف مشاركة أمنية من فتح فى قطاع غزه، وملف اللجنة العليا المفترض أن تشكل من حماس وفتح والفصائل الأخرى وعدد من المستقلين للإشراف على تنفيذ الإتفاق، وملف الإنتخابات، كما طالب الوفد المصرى من المسئولين السوريين بذل جهود إلى جانب الجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وبعد اتصالات أجراها مبعوثون سعوديون مع مسئولين سوريين. وطالبت حماس بمشاركة عربية أوسع تضم سوريا وقطر والسعودية

والأردن، وأنه بدون ذلك، وبدون تحقيق تقدم فى الملفات الأربعة بما يحقق طمأنة لقوى المقاومة الفلسطينية، لايمكن لجولات الحوار القادمة أن تؤدى إلى نتيجة. كما قام الوفد المصرى بزيارة رام الله بهدف التوصل إلى حلول نهائية ونتائج مشتركة بين الفصائل لوضع تقويم عام للأمور والمساهمة فى إنهاء كافة الملفات العالقة.

ومن جانبها أكدت حماس فى ٢٠٠٩/٧/١٠ تمسكها بتبييض السجون فى الضفة من المعتقلين السياسيين قبل توقيع أى إتفاق مع حركة فتح، وهددت بتأجيل جلسات الحوار إذا لم تتلق برنامجاً واضحاً من رئاسة السلطة الفلسطينية يضع سقفاً زمنياً لإنهاء ملف المعتقلين. كما إشترطت حماس لإجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية فى موعدها تهيئة الظروف على الأرض لذلك. والسماح بإجراء الدعاية الإنتخابية بكل حرية. وكانت حماس قد وافقت على إقتراح الوفد الأمنى المصرى، والذى يقضى بإبقاء حكومتى رام الله وغزه، وتشكيل لجنة مشتركة من فتح وحماس تضم ٨ أشخاص من كل جانب، تكون مهمتها إعادة إعمار غزه والإعداد للإنتخابات فقط.

- ولا يتفاءل المراقبون بإمكان تحقيق نجاح حاسم فى الجولات القادمة من الحوار، وأنها لن تكون بأفضل من نتائج الجولات السابقة، وأن أقصى ما يمكن أن يتحقق هو أن يتم الإتفاق تحت ضغط مصر التى بذلت وتبذل جهوداً مقلبة ومضنية كى تسحب كل الحجج التى يتذرع بها ناتنياهو للتهرب والتملص من عملية السلام، وكى تدعم الجهود التى يقوم بها الرئيس أوباما فى هذا المجال، على مجرد بعض الخطوط العامة التى لن تصمد طويلاً. ويرجع السبب فى كل هذه العقد والتعقيدات إلى أن حماس ملتزمة إلتزاماً صارماً بالإبقاء على هذا الإنقسام الفلسطينى، والذى لم يكن عفوياً وبعيداً عن العوامل الخارجية منذ البداية إلى أن تتضح الأمور أولاً على المسار السورى فى ضوء المحاولات التى تبذلها السعودية لتحقيق تقارب بين دمشق وواشنطن، وثانياً على صعيد الجبهة الإيرانية المتفجرة، وتبلور الموقف النهائى لإيران من المفاوضات مع الولايات المتحدة والذى حددت له مجموعة الدول الثمانية الصناعية ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩. لذلك تراهن حماس على عامل الزمن، وتتصرف كما لو أنه يجرى لصالحها، رغم أن كل الشواهد تؤكد أن عامل الزمن لم يعد يلعب لصالح الفلسطينيين بقدر ما يلعب لصالح الإسرائيليين الذين يجيدون استهلاك الزمن وتحويله إلى حقائق استيطانية جديدة ومتشعبة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يؤكد أن بعض مراكز القوى داخل حماس لا تتصرف بوحى من المصلحة الفلسطينية العليا، ولكن بدافع من مصالح فئوية ضيقة تستند إلى دعم خارجى واضح من سوريا وإيران وقطر، وهى أطراف لا يهمها القضية الفلسطينية ومصير الفلسطينيين ومصالحهم وحقوقهم المشروعة، بقدر ما يهمهم تحقيق أهدافهم

وسياساتهم ومصالحهم، وأن إنهاء الإنقسام الفلسطينى سيحرمهم مادة دسمة فى إتصالاتهم الدولية والإقليمية المختلفة.

- من هنا ترفض حماس التجاوب السلس والمسئول مع المبادرات والأفكار المصرية، وتختلق من حين لآخر قضايا فرعية مفتعلة كموضوع المعتقلين الذى أسهم فى إفشال الحوار، وأضاف عقبه أخرى للعقبات العصية الأخرى العديدة التى أوقفت الحوار الفلسطينى فى المربع ما قبل الأول دائماً. وبذلك أثبتت حماس قدرة هائلة على التعطيل واللف والدوران وتبديد الوقت لصالح القوى الإقليمية السابق الإشارة إليها. ومن مظاهر رهان حماس على عامل الزمن وتبديد الوقت، أنه خلال جلسات الحوار كانت تطالب بتفاصيل، ثم تطلب إيضاحات، وبعدها تطلب تفسيرات، يلى ذلك غموض فى الموقف يسفر عنه مفاجآت جديدة فى شكل إشراك أطراف أخرى عربية إلى جانب مصر، ثم ضمانات من مصر بأن ما يتفق عليه سينفذ.. وهكذا لانهاية لمطالب ومساومات حماس، لأن الأمر - كما إتضح من جديد لايتعلق بالقضايا الفلسطينية موضع التحاور، ولكن يتعلق بالسلطة وكرسى السلطة ولاشئ غير إستمرارها فى السلطة وتوسيعها نحو الضفة الغربية. لذلك كانت قيادات حماس وممثلوها فى جلسات الحوار تتهرب من الأسئلة الأساسية والحقيقية المطروحة حول قضية فلسطين وشعبها وحركته الوطنية.

- وقد انكشفت أثناء جلسات الحوار حقائق مهمة كانت وراء تعثر المصالحة، منها أن حماس لاتستطيع أن تقبل مصالحة تفقدها قدرتها التى تمكنت منها بعد فوزها فى الإنتخابات، وما قامت به من تغيير جوهرى طال البنية الوظيفية الأمنية والمدنية والقضائية فى قطاع غزه، مع ما رافقها من سيطرة على مجمل مناحى الحياة داخل القطاع وحوله، وهى ممارسة سياسية ذاتية لاتزال حماس غير مستعدة أن تتنازل عنها بالطريقة التى يعتقدها البعض تحت دعاوى الصالح العام، كونها ترى هى بالمقابل أن السلطة الفلسطينية تحاول سلبها له أو مشاركتها به دون أن تقدم لها ما تستحقه. فى حين تنطلق رؤية السلطة الفلسطينية وحركة فتح من أن حماس هى التى يجب أن تأتى للمشاركة على أساس سياسى جديد يحكم الوضع المنتظر بعيداً عن روح الإنقسام، وعدم إستغلال الوضع الذى تسيطر فيه حماس بشكل مطلق على غزة وتفرضه على طاولة الحوار، وفرض شروط لاتنسجم مع روح المشاركة السياسية التى يمكنها إعادة روح الوحدة والتوحد الوطنى.

وعند التعرض لموقف حماس من نقاط الخلاف التى تمثل عقبات جاده، متجاهلين عناصر التدخل الخارجية، فسنجد أنها تنطلق من هذا المفهوم المستند إلى تكريس حقائق الإنقسام بأشكال جديدة، وإيجاد واقع سياسى خاص فى المسألة الفلسطينية يعتبر أن الوحدة الوطنية المطلوبة ينبغى أن تمثل شكلاً من التعايش بين طرفين وليس وحدة بلد ووطن. فمن الغريب مثلاً بالنسبة للموقف من منظمة

التحرير أنه تم الإتفاق على تطورها وإصلاحها عبر بعد ديموقراطى للمشاركة من خلال الإنتخابات على قاعدة التمثيل النسبى الكامل داخل الوطن والخارجى، ولكن الشرط المسبق لما طالب به خالد مشعل فى خطابه الشهير بالدوحه منع الإتفاق. وبالمثل أيضاً قضية الأجهزة الأمنية، فقد كشف النقاش حولها أن المسألة من وجهة نظر حماس تذهب إلى المس الكلى بالقانون الأساسى وصلاحيات الرئيس ومجمل القوانين التى تم إقرارها بخصوص هذه الأجهزة وظيفة وهيكلاً. بل إن المبدأ الذى أرادت فتح أن يجرى ترسيخه فى هذه المسألة، على أساس أن يكون بناء هذه الأجهزة على أساس مهنى غير حزبى ووطنى، عكسته حماس إلى مفهوم جديد من المحاصصة الحزبية التى تراعى التشكيل القائم بين جناحى الوطن الفلسطينى، أى مراعاة نتائج الإنقسام فى المؤسسة الأمنية ودون المساس بها. وكذلك الأمر أيضاً فى قضية قانون الإنتخابات، ففى حين ذهب النقاش إلى حماية القانون المختلط وليس التمثيل النسبى، كما هو فى منظمة التحرير مثلاً، وكأن رسالة حماس تقول أن الواقع السياسى للمنظمة ليس بذى واقع بالسلطة ومؤسساتها، وبما يعزز واقع سلطة حماس فى قطاع غزه لتصبح المركز المقبل للقرار الفلسطينى، وهو ما سينسحب بالتالى على الحكومة من حيث التركيب والمهام والبرنامج، وبحيث يصبح قطاع غزه عنصر الفعل الرئيسى فى المرحلة المقبلة، ومقر رئيس الوزراء القادم، وذلك فى تحايل غريب على الحال الفلسطينى الخاص الذى يتطلب عكس ذلك تماماً، لأن المعركة الوطنية ستكون فى الضفة والقدس. وهنا يجب التوقف عند النقاش حول برنامج الحكومة المقترحة. ففى حين تعطى حماس أولوية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطينى، متجاهلة أسباب فرض الحصار أصلاً، وهى فى الأساس استمرار احتفاظ حماس بالأسير الإسرائيلى شاليت، وإطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل ومطالبتها بتهدئة طويلة الأمد، فإن الأهم هو إعطاء أولوية فى برنامج الحكومة لمسائل لايختلف معها المجتمع الدولى، وتطمئنه إلى إلتزامها بما سبق أن التزمت به منظمة التحرير فى الإتفاقات الموقعة مع إسرائيل؛ ونزع الذرائع التى تتذرع بها إسرائيل لأستمرار الحصار، وهما قضيتى شاليت والتهدئة، والغريب أنهما قضيتان خارج نطاق الحوار جملة وتفصيلاً، بل لا يطلع عليها المتحاورون أصلاً سوى من وسائل الإعلام.

من هنا يؤكد الموقف المصرى فى الحوار بين الطرفين الفلسطينى على إعتبار قطاع غزه لايزال تحت الإحتلال ولايمكن إعتباره مستقلاً كما تظن حماس، وبالتالى لاتزال إسرائيل مسئوله عنه دولياً، ولاتستطيع أن تتملص من هذه المسئولية بدعوى أنها انسحبت فيه من جانبها فى عام ٢٠٠٥، فى حين أنها تمارس ضد سكانه أبشع أنواع الحصار، وتشن ضدهم الهجمات العسكرية من وقت لآخر. ومن ثم فإنه فى النظرة المصرية يعتبر الحوار بين السلطة فى الضفة التى هى تحت الإحتلال، وحكومة حماس المؤقتة فى قطاع غزه الذى هو أيضاً تحت الإحتلال، ضرورة حياة، وتعد المصالحة

خياراً وحيداً حتى يمكن إزالة هذا الإحتلال بكل الوسائل المتاحة، وكيفما كان الأمر ستكون حكومة التوافق المطلوب إقامتها تحت الإحتلال، وبالتالى فهى المسئولة عن إزالته. ولكى يتحقق قيام هذه الحكومة أصلاً ينبغى فى النظرة المصرية أن يحدث توافق بين الأطراف الفلسطينية، وهو ما يفرض على كل طرف أن يتنازل بقدر ما عن مطالبه الحزبية الضيقة، من أجل القضية الأساسية العادلة وهى "تحرير الأرض".

وقد أبدت مصادر فرنسية وأوروبية تشاؤمها من الوضع الفلسطينى الداخلى، ومن إمكانية توصل حركتى فتح وحماس إلى تفاهم لقلب صفحة النزاع الدامى بينهما، معيدة ذلك إلى تضارب المصالح واختلاف فى الأجندة السياسية، وبسبب وضع إقليميى معقد. وترى هذه المصادر أن حماس ليست مستعجلة بتاتاً فى تحقيق المصالحة الفلسطينية، وليست مستعدة بتاتاً للتخلى عن السلطة فى غزه، خصوصاً وأن سيطرتها على القطاع تندرج فى إطار بناء كيان إجتماعى يكون متوافقاً مع رؤيتها الأيديولوجية والإجتماعية والسياسية – بإعتبارها نواة إمارة إسلامية فى الأرض الفلسطينية، قابلة للتوسع مستقبلاً شمالاً نحو الضفة، وجنوباً نحو سيناء فى مصر، وهى أجندة تتخطى الوضع السياسى الراهن، وتتعامل مع التطورات على ضوء نظرة بعيدة المدى. ومن هذا المنطلق تحولت غزة إلى مختبر لحماس التى تتمتع داخلها بتأييد ٣٠% فقط من الغزاويين، فيما يعارضها ثلث السكان، والثلث الأخير يتأرجح بين التأييد واللامبالاة. وتعتبر حماس أن المجتمع الدولى سيكون فى النهاية مضطراً للتعامل معها بإعتبارها حقيقة سياسية قائمة على الأرض، وهو ما سيوفر لها الشرعية التى تحتاج إليها، خصوصاً مع توقف عملية السلام حتى الآن بسبب تعنت حكومة ناتنياهو فى التجاوب مع مطالب إدارة أوباما حول المسألتين الأساسيتين وهما وقف الإستيطان وإقامة الحكومة الفلسطينية. ومن هنا تبدى هذه المصادر الأوروبية تخوفها من إتساع الهوة بين غزه من جهة والضفة من جهة أخرى، والمخاطر المترتبة على استمرار الوضع القائم فى غزه على حاله، واحتمال أن يكسر هذا الوضع عن طريق العنف مجدداً، حيث لارفع للحصار، ولابصيص لحدوث مصالحة فلسطينية، أو لمباشرة إعادة بناء ما تهدم من جراء الحرب الإسرائيلية. كما أكدت هذه المصادر على ما يردده الكثيرون من أن سبب تعثر جهود مصر لتحقيق المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين إنما يرجع إلى إلتزام حماس بما فرضته عليها إيران من إلتزامات بتأجيل أى خطوات جادة على طريق المصالحة، حتى تبدأطهران مفاوضتها المرتقبة مع واشنطن، إذ أن إحكام حماس سيطرتها على غزه تعتبر أحد الأوراق الرئيسية فى أيدى طهران عند بدأ هذه المفاوضات.

من هنا يمكننا أن نفهم لماذا تصر حماس فى جلسات الحوار الثنائى مع فتح على ما تطلق عليه "ثوابت وطنية" لايمكن التنازل عنها. من ذلك الإصرار على أن تكون الحكومة المتشددة مجرد

حكومة تصريف أعمال، وألا تلتزم بالمنظمة ولا بإلتزاماتها، وأن تستبدل هذه المنظمة بمرجعية أخرى تكون إطاراً قيادياً يتولى الشأن الفلسطينى لحين إجراء الإنتخابات الفلسطينية التى تم الإتفاق على إجرائها فى بداية العام المقبل ٢٠١٠. كما عطلت حماس أيضاً الإتفاق حول قانون الإنتخاب، ولم تتفق على المرجعية المقترحة، ولا على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، ولا على الإلتزام بما سبق أن ألتزمت به المنظمة فى إتفاقات دولية. ويمكننا أن نفهم أيضاً لماذا تصر حماس على تسمية الرئيس محمود عباس بـ "الرئيس المنتهية ولايته"، ولماذا يجرى تبادل الشتائم والإتهامات بين الفريقين، ولماذا تم الكشف مؤخراً عن إرسال حماس فريق لإغتيال الرئيس عباس وإعتقال أفراده، ولماذا تطالب حماس بالإفراج عنهم.

- وإذا كانت التقديرات الغربية والعربية والفلسطينية ترجع أسباب تعنت حماس وعرقلتهاجهود المصالحة التى تبذلها مصر، إلى دور إيران وسوريا فى تحفيزها لإتخاذ هذا الموقف، فإن مصادر فلسطينية وعربية أبدت مخاوفها من أن يكون هناك شئ خفى بين حماس وحكومة ناتنياهو، ربما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأنه يوجد هناك لقاء مصالح يتمثل فى الإتفاق على هدنة طويلة الذى طرحته حماس ولا تزال تطرحه. وأن هناك خيطاً خفياً بين كل هذه العراقيل التى تضعها حماس فى طريق إستعادة الوحدة الفلسطينية، وبين المواقف المتشددة التى تتخذها حكومة ناتنياهو اليمينية والمتطرفة إزاء توجهات الرئيس الأمريكى أوباما لإنهاء الصراع فى الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين على أساس خيار الدولتين، دولة مستقلة للفلسطينيين إلى جانب الدولة الإسرائيلية. ويقول أصحاب هذا الرأى أنه من غير المستبعد أن يكون ناتنياهو فى مجال محاولاته للتملص من إستحقاقات عملية السلام وفقاً لتوجهات الإدارة الأمريكية، قد أصبح مقتنعاً بالهدنة التى تقترحها حماس، وأنه بات معنياً فى ضوء هذه القناعة بالتخلص من السلطة الوطنية فى الصفة الغربية بالطريقة نفسها التى جرى التخلص منها فى قطاع غزه. ويستند أصحاب هذا الرأى إلى تطورين على جانب كبير من الأهمية، أولهما - أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد اكتشفت فى الأونة الأخيرة أن حركة حماس من خلال خلاياها السرية تقوم بتخزين ملابس كالملابس المستخدمة من قبل جهاز حراسات الرئيس عباس وملابس كملابس شرطة السلطة الوطنية فى كل مدن وقرى الضفة الغربية. وثانيهما - هو قيام حركة حماس برصد تحركات وتنقلات الرئيس الفلسطينى بين منزله ومبنى المقاطعة، حيث مقر رئاسته فى رام الله، وهو ما يعنى وجود خطط لإغتيال الرئيس عباس واتخاذ إجراءات من أجل تنفيذها، وبما يؤدى إلى إحداث فراغ فى الرئاسة الفلسطينية سيملأه وفقاً لدستور السلطة الوطنية رئيس المجلس التشريعى عبد العزيز الدويك - من قيادات حماس فى الداخل - والذى خرج من السجون الإسرائيلية مؤخراً وفق صفقة مبهمة يدور حولها لغط كبير. ومن المعروف أن

الدويك كان قد أدلى بتصريحات بعد إطلاق سراحه مباشرة ليست بعيدة فى مضمونها عن كل هذه الهواجس والتصورات والتقديرات، جدَّد فيها حث الإسرائيليين على قبول الهدنة التى اقترحتها حماس، وأن هذه الهدنة يجب أن تستمر لأطول فترة ممكنة.كى تسمح بحدوث مصالحة مع الإسرائيليين، وذلك لكى يكون هناك "جيل جديد ينحى جانباً كل أنواع الخلاف، ويسعى للمصالحة .. بدلاً من هؤلاء الشباب الذين يحملون الأحزمة الناسفة على أوساطهم". ونلاحظ هنا أن الدويك تحدث فور خروجه من السجن عن مصالحة مع الإسرائيليين، ولم يشر إلى المصالحة مع إخوانه الفلسطينيين فى الضفة.

- وفى نفس السياق قد يكون من المفيد التذكير بأن الهدنة الطويلة التى يجّرى الحديث عنها، كان قد أوردها المستشار السياسى لإسماعيل هنيه - د.أحمد يوسف - فى وثيقته الشهيرة التى كان قد أعلنها بعد مفاوضات مع مبعوثين من النرويج وسويسرا وبريطانيا، تتضمن بنوداً حول إنسحب إسرائيل من الضفة الغربية إلى خط مؤقت متفق عليه، وهدنة لمدة خمس سنوات - أى لن يتم خلالها شن أية هجمات فلسطينية داخل إسرائيل ولا على الإسرئيليين أينما وجدوا، ولن يتم شن هجمات إسرائيلية على الأراضى الفلسطينية ولا على الفلسطينيين أينما وجدوا، وأن تتعهد إسرائيل بعدم إتخاذ أية خطوات من شأنها تغيير الأمر الواقع السائد فى المناطق التى لم تكن خاضعة للسيطرة الإسرائيلية فى ٤ يونيو ١٩٦٧ ولن يتم بناء أية مساكن جديدة فى المستوطنات ولا شق طرق جديدة أو تغيير على المناطق الخضراء. هذا إلى جانب السماح للفلسطينيين بحرية الدخول إلى القدس الشرقية وتنقلهم فى باقى أراضى الضفة الغربية المحتلة، مع حرية السفر من غزة إلى الضفة وبالعكس، وكذلك إلى الأردن ومصر. وحقيقة الأمر فى شأن هذه الوثيقة أنه يوفر لإسرائيل هدنة مجانية، قد يتم تمديدها لعشرة أعوام أو لعشرين عاماً أو أكثر مقابل "إنسحاب لخطوط متفق عليها"، وإقامة دولة بحدود مؤقته لا تشمل القدس، مع إسقاط مرجعية حق العودة التى هى القرار الدولى ١٩٤، وإستبداله بإصطلاح "صيانة مبدأ حق العودة". لذلك من غير المستبعد فى ظل موافقة حماس على ذلك أن يهرب ناتنياهو من إستحقاقات عملية السلام ومن الضغط الأمريكى، إلى القبول بهذه الوثيقة، وإلى غض النظر على الأقل عن قيام حماس بإنقلاب فى الضفة الغربية على غرار الإنقلاب الذى قامت به فى غزه فى يونيو ١٩٦٧، وأثبتت حماس لإسرئيل من خلال هذا الإنقلاب وما ترتب عليه، أنه بإمكان إسرائيل المراهنة عليها للوفاء بالإلتزامات التى ترى أن السلطة الوطنية قد عجزت عن الوفاء بها، وبخاصة الإلتزامات المتعلقة بالجوانب الأمنية.

ومن جانب آخر حرصت حماس أيضاً على فتح قناة جانبية مع إدارة أوباما، حيث بعثت برسالة إليه عبر السيناتور جون كيرى الذى قام فى فبراير الماضى بزيارة لقطاع غزه ضمن وفد من

الكونجرس، تطلب فيها حماس الإنفتاح على الحركة الإسلامية.. والإنصاف، وأن تفتح الإدارة الأمريكية حواراً مع حماس بإعتبارها الأكثر شعبية فى الشارع الفلسطينى، وفازت بالأكثرية فى إنتخابات المجلس التشريعى. وقد أيد مسئول أمريكى وجود هذه الرسالة، وأن المسئولين الأمريكيين يدرسونها وكيفية التعامل معها، وأن السيناتور كيرى تسلم هذه الرسالة من مديرة الاونروا، وأن كيرى سلمها بدوره مع وثائق أخرى إلى القنصل الأمريكى فى القدس لتمر بالقنوات الصحيحة. وكان كيرى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ومعه عضوان آخران بالكونجرس رافقاه إلى غزه، قد امتنعوا عن إجراء أية لقاءات مع مسئولين فى حماس خلال الزيارة. وقد ارتبط بتسليم هذه الرسالة ترحيب كبير من جانب مسئولى حماس بزيارة الوفد الأمريكى لغزة واعتبروها خطوة فى الإتجاه الصحيح. وهذ الموقف من جانب حماس يناقض موقفهم السابق من تحرك وزراء خارجية العرب عقب العدوان إلى نيويورك لإستصدار قرار من مجلس الأمن لإيقاف العدوان، حيث قوبلت جهود مصر والسعودية فى هذا السبيل بالتشكيك والطعن من قبل حماس وحلفائها فى المحور الإيرانى، حين قالوا: "دعوا محور الإعتدال يذهب إلى حلفائه الأمريكيين"، واتركونا للمقاومة. والسبب فى هذا التناقض الذى وقعت فيه حماس هو أنها تريد أن تعترف بها واشنطن كمرجعية فلسطينية، وهو ما أكده مشير المصرى عضو المجلس التشريعى عن حركة حماس عندما رحب بزيارة الوفد الأمريكى، مطالباً واشنطن بضرورة الإعتراف بالشرعية الفلسطينية، وهنا بيت القصيد، فكل المطلوب هو الإعتراف بحماس والتعامل معها وأن كل الدماء البريئة التى سفكت فى غزه أثناء العدوان كان من أجل الحصول على هذا الإعتراف، وبما يكرس سلطة ونفوذ حماس على الساحة الفلسطينية، لامن أجل تحرير الأرض كما يزعم قادة حماس. ومن هذا المنطلق جاء سعى حماس لإيجاد مرجعية بديلة للفلسطينيين والتى أعلن عنها مشعل فى طهران لتلغى السلطة الفلسطينية. ومن هنا أيضاً يمكننا فهم لهاث حماس، وقبلها الإيرانيين والسوريين، للتواصل مع أمريكا. فى حين أنه يوجد طريق قصير جداً لحماس تستطيع من خلاله أن تصل للأمريكيين وغيرهم، وهو الإعتراف بأوسلو وما نتج عنها من إتفاقيات، لاسيما وأن أوسلو هى التى أوصلت حماس عبر الإنتخابات للحكم، ولكن ليس هذا هو الطريق الذى تريده حماس لأنه سيجعلها مرتبطة بالسلطة الفلسطينية الملتزمة بأوسلو، ولذلك تريد حماس أن تنقلب على هذه السلطة الشرعية ولتحل محلها وذلك من خلال السلاح والإنقلابات ومحاولات إغتيال الرئيس عباس، وغير ذلك من أساليب فرض نفسها بالقوة. ومن ثم فإن كل الجهود التى تبذلها مصر وغيرها من الدول العربية، كذلك السلطة الفلسطينية من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية لاتعنى حماس فى شئ، وتعتبرها معطلة لسعيها نحو الإطاحة بسلطة المنظمة ولتحل محلها فى حكم كل الفلسطينيين داخل وخارج الأراضى

المحتلة، وهو ما يفسر أساليب العرقلة والمماطلة والمماحكة التى تتبعها حماس فى جولات الحوار التى تتم فى القاهرة.

- يتأكد هذا المفهوم من تحليل الخطاب الذى ألقاه خالد مشعل فى آواخر يونيو ٢٠٠٩، قبيل أيام قليلة من إنعقاد الجولة الحوارية السادسة بين حركتى فتح وحماس فى القاهرة، والذى أثار فيه مجموعة كبيرة من القضايا، ويشير فى الوقت نفسه إلى البراجماتية العالية التى بدأت تطل منذ فترة ليست بالقصيرة بين مفردات الخطاب السياسى لحركة حماس. حيث رحَّبت حماس بالتغيير الذى طرأ على السياسة الأمريكية فى عهد أوباما، معلناً مد يد حماس للرئيس أوباما من أجل جوار جاد بين الحركة والإدارة الأمريكية، معلناً إستعداد حماس لحل يقوم على إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة فوق الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ربطاً مع حق العودة لستة ملايين لاجئ فلسطينى. وعلى العكس من ذلك وجَّه مشعل إنتقادات للنظام الرسمى العربى عبّر من خلالها عن رفضه لعدم تعاطى معظم الدول العربية مع حماس بإعتبارها الممثل الشرعى للفلسطينيين، ومنتقداً ما أسماه (تهافت) على مساعى التسوية الجارية، مطالباً بإستراتيجية عربية جديدة ذات خيارات متعددة، وهو ما يعنى عدم التمسك بمبادرة السلام العربية. أما فيما يتعلق بالوضع الفلسطينى الداخلى ومسار العملية الحوارية التى تشرف عليها مصر، فقد ربط النجاح فى تحقيق المصالحة بتحقيق ثلاثة أمور: أولها - إنهاء ملف الإعتقال السياسى، والثانى - تحييد الحوار الفلسطينى عما سماه مشعل "الإلتزامات مع إسرائيل والشروط الخارجية"، وثالثهما - تجاوز حلول "التقسيط بالمقطع" لصالح حل "الرزمة الكاملة". وفى محصلة تحليل خطاب مشعل هذا، يمكن أن نستنتج أنه لا إنقلاب دراماتيكى فى برنامج وسلوك وتوجهات حماس، ولكنها تحاول إستيعاب معطيات الواقع والبناء عليها لتوسيع فضاءات العمل أمامها. وحيث قرأ زعيم حماس المستقبل بذكاء، وأن الوضع المالى الآن لحماس ومستقبلاً لن يكون كما كان فى السابق بل سيسوء، فإيران بإعتبارها الممول الرئيسى لحركة حماس لديها مشكلاتها فى الداخل بعد أن أفاق الشعب الإيرانى على الحقيقة، وأن الموقف الذى نشأ أخيراً وعبّر عن نفسه فى الإحتجاجات الصاخبة لم يكن بسبب الإنتخابات وحدها، بل وبسبب الوضع الإقتصادى المتدهور فى البلاد، وتصرف حكومة نجاد بأموال شعبها بطريقة غير مسئولة، ومن ثم فإن إيران لن تلتفت إليه، خاصة وأنها تتقارب الآن مع أمريكا، ولا أحد من الطرفين يريد أن يشتعل الصراع بينهما إلى المواجهة العسكرية، وأن عاجلاً أو آجلاً سيتوصلان إلى الحل الذى يضمن لأمريكا عدم وصول البرنامج النووى الإيرانى إلى مرحلة التسلح النووى، وفى نفس الوقت يضمن لإيران فسحة من الحركة الإقليمية التى تناور من خلالها على الزعامة والهيمنة على بعض الدول المجاورة، وفى سبيل ذلك لن تقف إيران عقبة أمام إنهاء الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، وستوقف دعمها المادى

والمعنوى لحركة حماس طبقاً لشروط واسنطن. أما سوريا فإنها بدورها ماضية فى التقارب مع أمريكا بعد تطبيع العلاقات معها، وأن شرط واشنطن لتخلى سوريا عن تحالفاتها مع إيران وحزب الله وحماس ستستجيب له دمشق، ولن تفوت هذه الفرصة مهما كان الثمن، كما شاهد مشعل بعينيه ترجمة ذلك على أرض الواقع فى خسارة المعارضة اللبنانية وعلى رأسها حزب الله رهاناتها فى الإنتخابات اللبنانية، على الرغم من كل ما توفر لها من دعم سورى وإيرانى، وأن الطوفان قادم لا محالة. لذلك تنبه مشعل لكل هذه التطورات وسارع إلى إستباق ما قد يستجد منها، وقدّم ماالديه ليلحق بالركب قبل فوات الأوان، ومن هنا جاء إقترابه من واشنطن، مدركاً أنها الطريق الوحيدة الباقية لديه ليحافظ على مكتسباته - أو بعضها مستقبلاً - فى غزة، وفى ضوء رفض دولى وعربى للتعامل معه إذا ما أصر على سياساته السابقة، ومن ثم عليه أن يغير هذه السياسات - ولو شكلياً - حتى يمكنه مستقبلاً أن يجد مصدراً عربياً للتمويل بعد أن تغلق إيران صنبورها.

المبادرة الأمريكية المتوقعة[٨٨]

- أصبح من المعروف، وشبه المعلن أن يعلن قريباً الرئيس الأمريكى أوباما عن مبادرة أمريكية لحل المشكلة الفلسطينية، وذلك فى ضوء ترسخ معطيات جديدة على الأرض، صارت تشكل منطلقاً للحركة الأمريكية. وأبرز هذه المعطيات تآكل المحور الإيرانى - السورى - حزب الله - حماس، وذلك بعد أن انكشفت ضعف الموقف الداخلى فى إيران، وتحقيق واشنطن إختراقاً فى علاقتها مع سوريا، وهزيمة حزب الله فى إنتخابات لبنان، وما أكدته استخبارات إسرائيلية وغربيية عن تراجع تهريب الأسلحة من إيران إلى حماس، نتيجة إحكام الحصار الإسرائيلي والأمريكى والأوروبى على دروب وممرات تهريب السلاح إلى غزه، سواء عن طريق البحر أو براً عبر الأنفاق المتواجدة فى منطقة الحدود بين مصر وغزه، ومن المعطيات الجديدة التى على الأرض وأثرت فى بلورة المبادرة الأمريكية المتوقعة، إدراك أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية والأمريكية ضعف موقف حماس فى غزه رغم إحكام سيطرتها الأمنية على القطاع، وأنه فى حالة إنتخابات حرة قادمة ستفقد حماس مساندة الغزاويين لها وستسقط فيها، وأنها ضُربت وتضررت سمعتها بشدة فى الحرب السابقة، وأنه من غير المحتمل أن تقول أى شئ لإثارة المزيد من القتال بسبب الحصيلة الكبيرة من الخسائر فى صفوف المدنيين الذين يّندمون على إنتخابهم لحماس عام ٢٠٠٦.
- ومن المعطيات الجديدة أيضاً والتى ستؤثر فى صياغة المبادرة الأمريكية، تزايد الضغط الدولى على إسرائيل لحملها على الإستجابة لمتطلبات السلام ووقف الإستيطان وإقامة الدولتين وتنفيذ القرارات والإتفاقيات الدولية. وهو ما تمثل فى أنه لأول مرة نجد مسئولاً دولياً بحجم المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالإتحاد الأوروبى - خافيير سولانا - يطرح فكرة تحديد تاريخ محدد لإقامة دولة

فلسطينية يتم بعده إعتراف مجلس الأمن بهذه الدولة، حتى إذا لم يتوصل الإسرائيليون والفلسطينيون إلى إتفاق. ولأول مرة أيضاً تبعث الخارجية البريطانية برسالة سرية إلى إسرائيل عبر سفارتها فى لندن تخطرها فيها بأنها - فى أعقاب ضغوط برلمانية شديدة ومنظمات حقوق الإنسان - قررت إعادة النظر فى أسس تصدير السلاح إلى إسرائيل، وأنها فرضت بالفعل حظراً على بيع معدات ووسائل قتالية لسلاح البحرية الإسرائيلية على خلفية مشاركته فى العدوان الأخير على غزه. أضف إلى ذلك عبارات الغزل الحذر التى طرأت على العلاقات الأمريكية-السورية، والتى تمثلت فى إبداء الرئيس الأمريكى أوباما إستعداده لقبول دعوة نظيره السورى بشار الأسد لزيارة دمشق بعد إتصالات إيجابية بين الدولتين.

- ورغم حرص الرئيس أوباما فى إجتماعه مع رؤساء المنظمات اليهودية على تأكيد دعم بلاده التقليدى لإسرائيل، إلا أنه طالبهم بالضغط على إسرائيل لتقبل بمقترحاته لحل النزاع بينها وبين الفلسطينيين، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الإستيطان. وقد أبدى المجتمعون معه تأييدهم لممارسة ضغوط على إسرائيل، ولكنهم طالبوا بأن تغيير الإدارة الأمريكية نبرتها مع إسرائيل، وأن تمارس الإدارة أيضاً ضغوطاً على الدول العربية لتحسين علاقاتها مع إسرائيل وهو ما أبدى أوباما تفهماً له. وهو ما انعكس فى تراجع حدة الإنتقادات الأمريكية لإسرائيل على خلفية موقفها الرافض وقف النشاط الإستيطانى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وحيث أبدت وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون فى مجلس العلاقات الخارجية يوم ٢٠٠٩/٧/١٥ "تفهماً للصعوبات السياسية" التى تواجهها الحكومة الإسرائيلية فى وقف الإستيطان، والإنذار الذى وجهته إلى إيران بالقول: "أن نافذة الحوار معها ليس مفتوحة زمنياً".
- وكانت صحيفة هاآرتس قد أفادت بأن الرئيس الأمريكى سيعلن قريباً عن خطة سياسية لدفع عملية السلام تحدد أساساً جدول أعمال زمنياً ملزماً لإدارة المفاوضات فى شأن القضايا الجوهرية وإنهائها والتوصل إلى التسوية الدائمة. ولكنها أضافت أن الخطة لاتتطرق إلى تفاصيل المفاوضات، ولا تطرح معايير لحل الملفات الإشكالية والقضايا الجوهرية، وإنما "الإطار المفاوضات وشكل إدارتها وآليات متابعتها والجدول الزمنى". ونقلت الصحيفة عن دبلوماسى غربى مطلع على الإتصالات بين الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ودول عربية معتدلة فى شأن ملامح الخطة قوله أن الرئيس الأمريكى معنى بالإعلان عن خطته فقط بعد حل قضية البناء فى المستوطنات، وترتيب مسألة "اللفتات الطيبة" من جانب الدول العربية تجاه إسرائيل. وبحسب هذا الدبلوماسى فإن الإدارة الأمريكية غيّرت مقاربتها فى فى مسألة البناء فى المستوطنات، وهى معنية بالتوصل إلى تسوية حولها مع إسرائيل، بعد أن أدركت أن إسرائيل لايمكن أن تقبل بتجميد تام للبناء، وأن هذا المطلب

غير منطقي وغير عملي، خصوصاً وقف بناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية تم الشروع في بنائها وليس ممكنا وقفه، هذا إضافة إلى فشل الإدارة الأمريكية في الحصول على "بادرات حسن نية" من دول عربية كان ممكناً مقايضتها بوقف الإستيطان. وزاد بأن ميتشيل يحاول الآن التوصل إلى صيغة يكون فيها البناء في حده الأدنى، على أن يتزامن ذلك مع قيام إسرائيل بخطوات أخرى لبناء الثقة مع الفلسطينيين بصرف النظر عن قضية الإستيطان - مثل الإنسحاب جزئياً من مدن الضفة، وفتح بعض المعابر على قطاع غزه - وهذا ما سيحاول ميتشيل الحصول عليه في زيارته المقبلة للمنطقة، وإن كان العالم العربي يشكك في نوايا رئيس الوزراء الإسرائيلي ناتنياهو، خاصة بعد خطابه بجامعة بارإيلان في يونيو الماضي - والسابق الإشارة إليه - بل ويخشى من خداعه في قضية المستوطنات.

- وقد أكدت مصادر أمريكية في ٢٠٠٩/٧/١٧ أن الإجابة عن سؤالين هما: مدة وقف الإستيطان، وأي أنشطة نمو طبيعي داخل بعض المستوطنات سيسمح بها من دون أن تؤثر على قضايا الحل النهائي، هي التي ستقرر مصير المفاوضات الأمريكية-الإسرائيلية للوصول إلى إتفاق في شأن الإستيطان يمهد في الوقت نفسه لإطلاق المفاوضات خلال أسابيع، ويشجع على خطوات عربية مقابلة، والإستفادة من الجو الإقليمي لإستكمال الزخم في عملية السلام. ويحرص الجانب الأمريكي في هذا الصدد على ضمان التجميد لمرحلة كافية تمهد لبدء المفاوضات التي ستتطرق بطبيعة الحال إلى قضايا الحل النهائي. وتنقل الأوساط الأمريكية تفاؤل واشنطن بإحتمال توصل ميتشيل بعد لقائه بوزير الدفاع الإسرائيلي باراك إلى مثل هذا الإتفاق، وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية قد أكدت نية الإدارة في إطلاق المفاوضات سريعاً، وخلال أسابيع. في ذات الوقت الذي تسعى فيه الإدارة الأمريكية إلى إقناع الجانب العربي بإتخاذ خطوات إنفتاح تجاه إسرائيل، مثل تسهيل التأشيرات، وفتح المجالات الجوية، والتبادل الثقافي. وتتوقع الإدارة الأمريكية أن تنجح هذه الجهود مع بعض الدول الخليجية وشمال أفريقيا (المغرب وتونس) وإلى حد أقل مع قوى محورية. وأن الإدارة تحاول الإستفادة من الجو الإقليمي عموماً (التطورات في إيران)، وإعتبار أن حل الدولتين يخدم المصلحة القومية الأمريكية، كما أن وقوف الكونجرس إلى جانب الإدارة الأمريكية والرئيس أوباما في تأييد هذه السياسة، سوف يضع ناتنياهو في موقف دفاعي خلال زيارته لواشنطن ولقائه نواب الأقلية اليهودية في الكونجرس الذين أبلغوه ضرورة الإسراع في حل الدولتين والوصول إلى تسوية.
- أما عن تفاصيل المبادرة الأمريكية فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي، فإن هناك أحاديث عن إمكانية العودة لوثيقة أمريكية قديمة أعدتها وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت في عام ٢٠٠٠ لتكون تصوراً نهائياً لحل القضية الفلسطينية، أهم ما جاء فيها:

أولاً: يكون نهر الأردن والجسور المقامة عليه من الجهة الغربية تحت السيادة الفلسطينية، على أن يتم نشر قوة مراقبين دولية تضم فى صفوفها وحدة إسرائيلية كبيرة.

ثانياً: تخضع منطقة غور الأردن على الجانب الغربى للسيادة الفلسطينية، مع تمتع الإسرائيلين بحق إستئجارها لمدة طويلة من الزمن (رفض الفلسطينيون هذا الإقتراح ولايزالون يرفضونه).

ثالثاً: تقول وجهة النظر الأمريكية وفقاً لوثيقة أولبرايت هذه أن هناك صيغة عامة فيما يتعلق بحق العودة تلبى المطلب الفلسطينى والعربى، ولكن يجب أن يكون معروفاً أن هذا الحق بالنسبة للأراضى الإسرائيلية لن يكون مطلقاً، ولكن سيقتصر على عدد محدود جداً لايشكل أى قلق لإسرائيل، أما بالنسبة لأراضى الدولة الفلسطينية المنشودة فإنه سيكون وفقاً لما يقرره الفلسطينيون أنفسهم.

رابعاً: حل قضية القدس يجب أن يستند إلى القرارات الدولية وفى مقدمتها القرار ٢٤٢، مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة التعاطى مع وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بإمكانية نقل أحياء عربية فى هذه المدينة للسيادة الفلسطينية، وضم الأحياء اليهودية (حائط المبكى) لإسرائيل من الناحية الديموجرافية.

- أما رئيس الوزراء الإسرائيلى نانتياهو، فقد بلور وطاقم وزرائه المقربين، فكرة شيمون بيريز لتسوية مرحلية للصراع الإسرائيلى الفلسطينى ينوى طرحها فى القريب، ويستند هذا المشروع إلى خطة قديمة طرحت فى إسرائيل عام ٢٠٠٠ ولكن السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات كانت قد رفضتها، وهى تتلخص فى إقامة دولة فلسطينية فى حدود مؤقته من دون القدس ومن دون تسوية قضية اللاجئين، وتتضمن البنود الآتية:

١- إقامة دولة فلسطينية على ٨٠% من مساحة الصفة الغربية، على أن تظل بقية المنطقة بأيدى الإسرائيلين على شكلين: **الأول**: يضم الكتل الإستيطانية والطرقات التى توصل إليها، وهى بمساحة ١٠% من الضفة، **والثانى**: غور الأردن ويؤجر لإسرائيل لمدة ٢٠سنة.

٢- يؤجل البحث فى موضعى القدس واللاجئين الفلسطينين إلى المفاوضات حول التسوية الدائمة، التى تجرى عندما يحين الوقت لذلك بين الطرفين، بحيث تجرى المفاوضات بين دولتين (إسرائيل وفلسطين).

٣- المفاوضات حول الدولة ذات الحدود المؤقته لا تتم مع السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، كما جرت الأمور حتى اليوم، بل مع وفد من الجامعة العربية يضم ممثلين عن السلطة الفلسطينية، حتى تكون نتائجها مقبولة من معظم الفلسطينين فى قطاع غزه وليس الضفة الغربية فقط.

- وتدعى إسرائيل فى تفسير وتبرير هذا التوجه، أنه لايوجد فى الطرف الفلسطينى من يفاوض إسرائيل، فالرئيس عباس يرفض التفاوض حالياً، ويجد أعذاراً غير مقنعة لذلك، وموقفه غير مقبول وغير مفهوم من الغرب، وحتى لو وافق وحضر المفاوضات، فإنه لايستطيع التفاوض والتوقيع بإسم الشعب الفلسطينى، فالقيادة الفلسطينية ممزقة ومتصارعة فيما بينها وتتقاسم السلطة والأرض، حماس فى قطاع غزه، وفتح فى الضفة الغربية، ولا توجد قيادة موحدة يعتمد عليها.
- وقد ذكرت صحيفة معاريف أن بيريز عرض هذا المشروع على بعض القادة العرب ومعظمهم تحفظوا عليه، إلا أن بيريز لايترك مناسبة إلا ويحاول فيها إقناع ناتنياهو ورفاقه بمشروعه. ويحاول ناتنياهو ووزير دفاعه باراك إعادة بلورة هذه الخطة لعرضها على الأمريكيين قبل أن يعلن الرئيس الأمريكى خطته للسلام فى الشرق الأوسط.

المقاومة بين الحقيقة .. وشعارات المتاجرة[١٨٩]

- أثارت الحرب الأخيرة على غزه فى يناير ٢٠٠٩، ومن قبلها حرب لبنان فى صيف ٢٠٠٦، تساؤلات كثيرة حول حقيقة شعار المقاومة الذى رفعته حماس فى غزه، وحزب الله فى لبنان، حيث خاضا هذين الحربين تحت هذا الشعار، ومدى ما حققته أعمال المقاومة فى الحالتين الفلسطينية واللبنانية من مكاسب وخسائر لشعبيهما؟ ومتى تكون المقاومة المسلحة واجبة وما هى إلتزاماتها تجاه شعبها؟ ومتى تفسح الطريق للمقاومة الدبلوماسية لتؤدى دورها استثماراً لنتائج المقاومة المسلحة؟ وهل الشعب هو الذى يدافع عن المقاومة ويكون ضحية أعمالها، وقد تكون هذه الأعمال ليست أكثر من مغامرات لا تتسم بالمسئولية ورهانات خاسرة، أم أن المقاومة هى التى تدافع عن الشعب وتحميه وتضحى بنفسها فى سبيله؟ وهل دور المقاومة هو حماية الشعب من هجمات المحتل أم هو مبارزة المحتل عسكرياً فى معارك غير متكافئة لمجرد التأكيد على وجود المقاومة دون إلحاقها خسائر عسكرية بالعدو ذات مغزى مماثلة لخسائرها، حتى لو أبيد الشعب الذى تقاوم من أجله؟ وهل يحق لفصيل من فصائل المقاومة إستخدام السلاح فى فرض واقع سياسى على حساب فصيل مقاوم آخر فى أرض مازالت محتلة؟ وأياً كانت الدوافع، هل يمكن للمقاومة الوطنية أن ترهن نفسها لإرادة قوى إقليمية لاتهمها مصلحة الوطن، بل تهمها مصلحتها فقط وتُسخّر المقاومة لخدمة هذه المصالح مقابل ما تقدمه لها من دعم مادى؟ وهل يمكن للمقاومة الوطنية أن تستثمر أعمالها ضد العدو فى تحقيق مكاسب سياسية داخلية على حساب وحدة الوطن، وتتسبب فى إثارة فتنة وإنقسامات داخلية؟ وهل من الدين أن تتلحف قوى المقاومة به، وتتاجر بشعاراته لتحقيق طموحاتها السياسية؟ .. إلى غير ذلك من التساؤلات التى أثيرت بعد ان كثر إستخدام شعار المقاومة عقب الحرب الأخيرة على غزه، للجم الذين إنتقدوا ممارسات حماس أثناء هذه الحرب تحت شعار المقاومة، والتى تسببت

فى تكبيد شعب غزه خسائر بشرية ومادية جسيمة ما كان أغناه عنها فى ظل معاناة الحصار،خاصة وأن نتائج الحرب لم تسفر عن أى تغيير فى أوضاع القطاع المحاصر عما كان الحال عليه قبل الحرب، بل زاد الحصار إحكاماً عليه بفعل مشاركة الدول الكبرى فيه إلى جانب إسرائيل.

- ومن المؤكد أن حق الشعوب الواقعة تحت الإحتلال فى المقاومة مكفول ومعترف به طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولى والوثائق الدولية لحقوق الإنسان. فمن حق الشعوب إستخدام كل السبل للتخلص من الإحتلال بما فى ذلك المقاومة المسلحة. وتختلف المقاومة المسلحة المشروعة عن الأعمال الإرهابية، فالأخيرة ترتكب أعمال عنف ودون أسباب مشروعة، وتستخدم شعار المقاومة لتحقيق أغراض سياسية على حساب مصالح الشعب وانتهاكاً لحرماته. وأحداث التاريخ تحوى صوراً مشرقة من أعمال المقاومة المشروعة ضد قوى الإحتلال.. مثل المقاومة الفرنسية ضد قوات الإحتلال النازى أثناء الحرب العالمية الثانية، والمقاومة الليبية ضد المحتل الإيطالى فى ثلاثينيات القرن الماضى، والمقاومة الجزائرية ضد المحتل الفرنسى فى خمسينات وستينات القرن الماضى، ناهيك عن المقاومة المصرية ضد صور الإحتلال الفرنسي والبريطانى الذى تعرضت له مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، فضلاًعن مقاومة الإحتلال الإسرئيلى لسيناء عقب حرب١٩٦٧. وكانت كل هذه النماذج من أعمال المقاومة سبباً فى تحرير الأراضى المحتلة.

- والمقاومة هى مجموعة تنظيمات تخوض كفاحاً سياسياً أو مسلحاً ضد المحتل والمستعمر فى أراضى محتلة، وغالباً ما تشكل المقاومة من أجنحة عسكرية وسياسية، على أن كليهما يخضع لقيادة سياسية واحدة تقود كافة الأجنحة وفصائل المقاومة. ويجب أن تكون هناك أدوات وأساليب تستخدمها المقاومة فى الوقت والمكان المناسبين ضد المحتل، سواء بالقوة المسلحة بتنفيذ عمليات نوعية تكبد العدو خسائر بشرية ومادية تجبره على التراجع عن أهدافه، أو فى مرحلة معينة تلجأ المقاومة إلى المفاوضات السياسية مع العدو للوصول إلى تسوية سياسية تحقق من خلالها أهداف المقاومة الوطنية. ولذلك ينبغى أن يكون لهذه المقاومة التى تتفاوض مع العدو ظهير وطنى وتأييد شعبى، لأنه إذا حدثت فجوة بين الشعب والمقاومة، غالباً ما ينتج عنها عطباً فى النضال ضد المحتل وبما يؤثر سلباً على مسيرة المقاومة، ويفقدها شرعيتها، وتصبح بداية يستغلها المحتل للقضاء عليها.

- كما يجب أن يكون برنامج المقاومة وأجندتها قاصرة على مواجهة المحتل فقط، وأن تكون منطلقاتها وطنية صرفة، وليست تنفيذاً لأجندات خارجية أو تعبيراً عن وجهات نظر لدول وقوى كبرى حتى لو كانت تتخذ هذه الحركات من بعض هذه الدول مقراً لها. كما يجب أن تكون محركات المقاومة لديها القدرة على معرفة ما يدور فى الأقاليم الموجودة فيها وما يكتنفها من صراعات داخلية، وتأثير النظام الدولى على الدائرة الإقليمية. فإذا ما قامت أى حركة مقاومة بالتمرد على النظام الدولى أو الإقليمى

الذى تنتمى إليه، أو رهنت نفسها لقوى إقليمية على حساب قوى إقليمية أخرى ناصبتها العداء، فإنها بذلك تكون قد ارتكبت خطأ إستراتيجياً قد تدفع ثمنه بشكل أو بآخر يؤثر على مسيرتها، وبالتالى يؤثر على النضال الوطنى والأهداف التحررية التى تسعى لتحقيقها. وهو ما يفرض أن يكون للمقاومة قيادة سياسية موحدة تسيطر على تخطيط وتنفيذ أعمالها، سواء من فصيل واحد أو من عدة فصائل، وأن تتمتع هذه القيادة بالفكر والإبداع السياسى، وأن بيدها وحدها قرار الحرب والسلام بعد إتفاق جميع الفصائل.

- وهناك مسئولية من المقاومة تجاه الشعب الذى يمثل الظهير الإجتماعى والسند الحقيقى الذى أعطاها ثقته فى الدفاع عنه، وعليها أن تأخذ أمر حمايته فى عين الإعتبار، ولاتستخدم ثقة الشعب فيها إستخدماً عبثياً دون مسئولية، وذلك حتى لاتفقد شعبيتها ولا تخوض أية مغامرات عسكرية دون حساب المكاسب والخسائر أولاً، وكذلك دراسة الأوضاع الإقليمية والتوازنات الدولية التى قد تؤثر على مسيرة المقاومة، وألا يكون إستخدام سلاح المقاومة بشكل إستعراضى ولكن يجب أن يكون إستخدامه لدعم العمل السياسى. فعلى مر التاريخ لم تحقق المقاومة المسلحة لكل حركات التحرر الوطنى أى نصر عسكرى، أو تم إجبار المحتل على الجلاء تنفيذاً لإرادة الشعوب، لأن المقاومة كانت متفوقة عسكرياً، فدائماً كانت موازين القوة العسكرية فى صالح المحتل، ولكن حركات المقاومة نالت مطالبها من خلال التفاوض والعمل السياسى، وليس العمل العسكرى وحده. حيث تستخدم الأعمال العسكرية للمقاومة كورقة ضغط تساعد المفاوض السياسى فى تفاوضه مع المحتل المتفوق عسكرياً حتى يستجيب للمطالب الوطنية. ففى مرحلة معينة من النضال الوطنى يكون الكفاح المسلح واجباً ومفيداً،و فى مراحل أخرى قد ينبغى أن يزاح السلاح جانباً ويخلى الطريق للعمل الدبلوماسى والمفاوضات السياسية لتتصدر النضال الوطنى، مستثمرة ما حققه الكفاح المسلح من إنجازات. وفى جميع مراحل النضال الوطنى فإن الوحدة الوطنية بين كافة القوى السياسية والعسكرية فى البلد هى الضمان الأول والرئيسى لنجاح المقاومة فى تحقيق أهدافها، وألا تتخذ المقاومة من أساليب الكفاح المسلح ما يرتد سلباً على جماهير الشعب البريئة، عند ذلك ستكون المقاومة موضع تقدير وإحترام ودعم ومساندة كافة القوى السياسية والإجتماعية والإقتصادية فى البلد المناضل وخارجه على الساحتين الإقليمية والدولية، بل ويصبح دعم المقاومة واجباً وطنياً وقومياً على الأصعدة السياسية والمعنوية والعسكرية والإقتصادية والإعلامية.
- ولذلك يجب أن يكون للمقاومة هدفاً سياسياً وإستراتيجياً واضحاً ومحدداً تسعى لتحقيقه أولاً من خلال الكفاح المسلح، يؤدى إلى التفاوض والحوار مع المحتل لإجباره على الرحيل، فلا توجد مقاومة مسلحة بلانهاية، بل لابد أن تنتهى بالتفاوض، كما لاتنجح مفاوضات سياسية دون أن تسبقها مقاومة

مسلحة. فمثلاً المقاومة فى جنوب أفريقيا، وفى فيتنام، وفى الجزائر، وفى مصر ضد المحتل البريطانى.. بدأت بالكفاح المسلح ساعية للتفاوض مع المحتل أو المستعمر لتحقيق إنهاء مظاهر إحتلاله والرحيل إلى بلده. هذا مع الوضع فى الإعتبار أن كل بلد له تجربته الخاصة فى المقاومة، والنابعة من ثقافته ومنظومة القيم السياسية والإجتماعية والبيئية التى ينتمى إليها والمعتقدات الدينية لها، وقد لا يمكن تجربتها فى بلد آخر تختلف عنها فى كل ذلك. لذلك فإن لكل حركة مقاومة ملامحها التى يحددها زمنها ومكانها، بالإضافة بالطبع لملامح الأرض التى تعمل عليها، وطبيعة الجبهات. التى تتحالف معها. وإن اتفقت جميع حركات المقاومة فى العالم وعبر التاريخ على أن هدفها هو التحرير، تحرير الأرض ومن وما عليها، فالحرية هى الهدف النهائى للمقاومة، فيها وبها وحده يتحقق الوجود الإنسانى بما يحققه البشر من إنجازات تجعل لحياتهم معنى. وغني عن القول أن المقاومة تسعى لتحقيق أهدافها بأقل قدر من الخسائر، تنتظر اللحظة التى يبدو فيها بصيص أمل فى السلام، فتعمل على إقتناصها واستثمارها بما يحقق إستكمال أهدافها.

- ولقد عرفت المقاومة فى حركات التحرير المختلفة عبر التاريخ كيف تختار طريقها الصحيح وفقاً لحسابات معروفة، فلم تكن منْ خياراتها عمليات الإنتحار الجماعية أو النهج النضالى المغمض العينين، ولكنها جميعا أدركت بحسها الثورى أن هناك توازنات لابد من وضعها فى الإعتبار، حتى أن بعض حركات المقاومة الكبرى ضد النازيين فى الحرب العالمية الثانية وازنت بين مقتضيات النضال وبين ضرورة الحفاظ على إمكاناتها وقدرتها وممتلكاتها، بدلاً من التدمير الشامل والتخبط الأعمى. واضعة نصب أعينها كيف تحافظ على رصيدها الوطنى، وفى الوقت نفسه تتمكن من تقديم قضيتها إلى العالم المعاصر بشكل مقبول ومعقول. ومدركة فى ذات الوقت أن المجابهة الحقيقية مع العدو تكمن فى وحدتها الوطنية، وإعادة بناء السلطة فى بلدها على أسس سليمة، وتشكيل حكومة تأسيسية وطنية جديدة تشرف على إعادة البناء وإجراء الإنتخابات وبما يحسم أمر التمثيل السياسى فى هذه الحكومة، ويحدد خريطة طريق للمستقبل. وخلال تحقيق كل ذلك لابد من فترات سماح بين كل مرحلة نضال والتى تليها - سواء كانت مسلحة أو سياسية - يتم خلالها تقييم ما تم من إنجازات وما صادفته المقاومة من عراقيل وصعوبات وأسباب ذلك، وكيفية التغلب عليها، استعداداً لخوض مرحلة تالية من النضال الوطنى يتم فيها تحقيق مزيد من الأهداف. لذلك فإن المقاومة فى جوهرها ليست مجرد إطلاق صورايخ، أو نصب كمائن للعدو، أو شن غارات مسلحة، أو تنفيذ إغتيالات وتفجير منشآت، ولكن إستراتيجية متكاملة تأخذ فى الإعتبار كل الحسابات والعواقب، وتحمى ظهرها بدعم شعبى وإقليمى ودينى وشرعية دولية. والتاريخ ملئ بنماذج ووقائع عديدة من أساليب المقاومة، وهو يذكر جيداً انه لم تنجز أية مقاومة هدفها فى تحرير شعبها إلا حين كانت كلمته

موحدة، وحين كانت فصائل المقاومة كلها قادرة على خوض معركة واحدة ضد الآخر، وليس ضد نفسها، وليس على حساب شعبها.

- والشعب هو الذى يحاسب المقاومة، ومهما طال الوقت فسوف يعلن موقفه منها، ويقرر ما لها وما عليها. ولأن المقاومة فى ذاتها هدف نبيل فليس عليها أن تهدر مصالح الوطن، فلا تتسبب فى إشعال حروب أهلية ولاتتحول إلى فصيل إنقلابى، ولا تعتقد أو تعمل بإعتبارها دولة داخل الدولة. كما أن شرعية المقاومة فى أنها تكون من الأرض المحتلة ضد الإحتلال، وليس عبر أرض ثالثة لأنها تفقد شرعيتها ومبررها عندما تقوم بأى عمل خارج أراضيها، كما تفقد شرعيتها أيضاً إذا تعدت على سيادة دول أخرى، أو ساهمت فى تهديد أمنها وتقويض إستقرارها وانتهاك قانونها. وأن تربأ المقاومة بنفسها أن تكون أداة فى أيدى قوى إقليمية أو دولية لتهديد أمن واستقرار دول أخرى مجاورة، أو وسيلة بعض الدول فى فرض الهيمنة وبسط النفوذ لخدمة مصالحها وليس لخدمة بلدها المحتل. وهناك لحظة يجب أن تقف عندها المقاومة لكى تسأل نفسها عن ضرورة ما تقوم به وماله وما عليه، وهل هو فى صالح الشعب أم أنه يسبب ضرراً له.
- وقد لخَّص الرئيس مبارك جوهر وحقيقة المقاومة ذات الأهداف الوطنية الخالصة فى أول خطبة ألقاها مع بداية أزمة غزه، قال فيها: "إن الحق فى مقاومة الإحتلال حق ثابت ومشروع.. لكن المقاومة تبقى مسئولة أمام شعوبها.. تحكم لها أو عليها.. بقدر ما تحققه من مكاسب لقضاياها، أو تجلبه من خراب ودمار وإهدار لأرواح الشهداء". والمعنى واضح ولايقبل الجدل، وقد قال الرئيس ذلك فى بداية العدوان وقبل أن يرتفع عدد الشهداء ليتعدى الـ ١٥٠٠، وكان وقتها العدد يقارب الـ ٢٠٠. من هذا الحديث للرئيس مبارك يتضح أن لا أحد يريد من المقاومة أن تتراجع ولا أن تسلم، ولايمكن أن يطلب من المقاومين أن يتركوا السلاح، ولكن المعارك كر وفر، والموازين العسكرية لها حساباتها، والضحايا من البشر لهم قيمتهم ودمائهم ليست رخيصة، ومن ثم فإن توجيه النصح بهذا المعنى الذى أوضحه الرئيس مبارك يحمى المقاومة من رعونة المواقف التى يمكن أن تجلب عليها لعنة الشعب إن آجلاً أو عاجلاً. ومن المؤسف على سبيل المثال أن المقاومة الحمساوية فى غزه قد استعدت لحماية كوادرها السياسية والعسكرية ببناء التحصينات، و تجاهلت بناء ملاجئ للمدنيين ليمكن أن يحتموا بها من ويلات القصف الإسرائيلى الجوى والمدفعى والبحرى الذى كان متواصلاً على مدار الساعة، وهو موقف سيسائل عنه شعب غزه حركة حماس، وسيحاسبها على تركه مكشوف الظهر والرأس، وكيف تنفق أموالاً طائلة لبناء الأنفاق لتحمى بها كوادرها، ثم لاتنفق شيئاً لحماية المدنيين الذين كانوا يلهثون أثناء الهجمات الجوية الإسرائيلية بحثاً عن ملاجئ يحتمون بها فلا يجدون.

- ومن بين أهم المعضلات التى طرحتها حماس وحلفاؤها أثناء وبعد الحرب على غزه، ذلك الجدل بين جدوى التسوية والمسعى السلمى للقيادة الفلسطينية ومن يساندها من الدول العربية وعلى رأسها مصر، وجدوى الحل عن طريق المقاومة. وفى هذا تقول حماس وحلفاؤها لقد جربنا السلام سنوات طويلة ولم نحقق شيئاً، فلماذا لا نجرب خيار المقاومة. وللرد على هذه المقولة أن من تتصدر تبنى هذه المقولة هى سوريا التى أعلنت أن عاصمتها (دمشق) هى عاصمة المقاومة، وأقامت فيها مهرجان المقاومة. لايزال الجولان فيها محتلاً ولم تطلق فيه طلقة واحدة منذ ٣٦عاماً!!، كما أن خيار السلام لم يثبت فشله فقد أدى إلى عودة سيناء إلى مصر، وأدى أيضاً إلى نشوء السلطة الفلسطينية التى جعلت حماس تنقلب على من كان فيها لكى تحصل عليها. وليس هناك يقين من أن حماس تسعى من خلال المقاومة إلى تحقيق أهداف التحرر خالصه، بقدر ما تسعى أطراف إقليمية بعينها إلى أن توظف المقاومة لتنوب عنها فى حروب بالوكالة .. لكى تبعد الأنظار عن ملفاتها وأخطرها الملف النووى الإيرانى من خلال جذب الأنظار لما يحدث فى فلسطين. كما لايمكن أن نفصل ما بين الإطار القانونى للأراضى العربية فى فلسطين وما يفرضه من خصائص، وما بين ضرورة المضى قدماً فى عملية التسوية، ذلك أنه إذا كانت هناك سلطة تفاوض فلابد من أن يكون لديها كل الصلاحية. خاصة وأن الإسرائيليين يدركون جيداً أن هناك خلافات داخل الصفوف الفلسطينية، ومن ثَم فهم يسعون دائماً لتفجيرها بكل السبل، بما فى ذلك عدم مساعدة الرئيس عباس فى أن ينال الشعب الفلسطينى مايريد. أما أن تأتى حماس اليوم وتقول أنه فشل وخياره للتسوية لم يعد مقبولاً، فإنها تخدم بذلك إسرائيل التى لاتريد لمسار التسوية أن يستمر ويستكمل أهدافه فى إجبارها على الإنسحاب من الأراضى المحتلة، وتسليمها لأصحابها وتعترف بدولتهم، لاسيما وأن المقاومة الفلسطينية المسلحة اليوم لاتملك القدرة أو الطاقة التى تجعلها تستطيع أن تحقق أى شئ ذو قيمة للشعب الفلسطينى، بدليل ما حدث فى حرب غزه. وبالتالى فإن المقاومة والمفاوضات يجب أن يرفدا بعضهما بعضاً، وهذا الأمر لايتحقق فى الحالة الفلسطينية بالتوازى ولكن بالتوالى، لذلك يجب أن يتضمن التوافق الفلسطينى الداخلى التوصل إلى إستراتيجية موحدة تقوم بالأساس على أساس منح فرصة زمنية للمبادرة الأمريكية الجديدة لتتفاعل مع المبادرة العربية للسلام، ليحققا معاً أهداف إزاحة الإحتلال الإسرائيلى عن الأراضى المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية.
- أما قول حماس بأنها لاتسعى إلى تسوية، وأن بإمكانها أن تحتمل إستمرار الصراع عقداً أو عقدين أو ثلاثة، ولكن المهم بالنسبة لها ألا يحدث تنازل، فإنها بذلك تكون قد تناست كيف يمكن أن يؤثر هذا على مستقبل الحقوق الفلسطينية التى تذوب يوماً بعد يوم، ناهيك عما يمكن أن تسببه مقاومة مسلحة للشعب الفلسطينى من إيذاء من قبل إسرائيل عندما ترد على كل عمل مقاوم بغارة جوية وحشية يدفع

ثمنها المدنيون العزل فقط كما حدث فعلا بعد توقف حرب غزة. وإذا كانت المقاومة الحمساوية تستطيع أن تحقق ما تريد فعليها أن تعلن على الناس أجندتها الزمنية لتنفيذ ذلك، وجدول أعمالها حتى تحصل على تأييد الشعب الفلسطينى لها، أو قد لا يوافق الشعب على هذه الأجندة، خاصة مع بيانْ تقديرها لحجم الخسائر المتوقعة فى الجانبين، ومدى قدرة الشعب الفلسطينى على تحمل رد الفعل الإسرائيلى، وأن تظهر حماس كيف يمكنها هزيمة الجيش الإسرائيلى فى ذات الوقت الذى تحمى فيه الشعب الفلسطينى، وتضمن عدم ضياع حقوقه، لاسيما الجغرافية.

- وهنا يتعين مواجهة هذا الأمر بصراحة تامة، لأنه يحمل من الزيف والنفاق أكثر مما يحمل من حقيقة. ذلك أن الهدف من الإطاحة بالتسوية السلمية ليس هدفاً خالصاً لحركة حماس، ولكنه هدف أبعد لإيران ومن خلفها سوريا. حيث تريد إيران إسقاط المعاهدات وإنهاء العملية السلمية، ثم من خلال عملية طويلة تؤدى كما تتخيل إيران إلى نشوء دولة واحدة فى فلسطين على شكل إمارة إسلامية تابعة لها، يمكن لإيران بتراكم الدعم لها أن تحولها إلى دولة فلسطينية شيعية تدور فى فلكها مثل لبنان بعد أن يسيطر عليها حزب الله تدريجياً، والغريب فى أمر الداعين للمقاومة، أنهم يدعون لها من بعيد. فخالد مشعل يقاوم بالتصريحات من دمشق، وإيران تقاوم بالشتائم من طهران، فى حين أن المرشد خامنئى يمنع الشباب الإيرانى من الإلتحاق بالمقاومة فى غزه، وسوريا تدفع حماس وحزب الله عن بعد ليقاوموا عنها بالوكالة، وهؤلاء وهؤلاء يريدون الحرب حتى آخر فلسطينى ولبنانى وليس آخر إيرانى أو سورى. وأخيراً فإنه ليس صحيحاً أن خيار المقاومة لم يتم تجريبه، فلقد تم اللجوء إلى خيار السلام بعد سنوات طويلة من النضال والمقاومة التى لم تؤد إلى نتائج ملموسة.

- وإذا عدنا إلى عام ٢٠٠٥ عندما انسحبت إسرائيل من قطاع غزه بعد أن فككت مستوطناتها هناك، وكان ذلك من جانب واحد، فقد استهدفت من ذلك تحقيق هدفين: الأول إحراج السلطة الوطنية الفلسطينية وإظهارها بمظهر العاجز عن ضبط الأمن بعد الإنسحاب، أما الهدف الآخر فيتمثل فى الإمساك بالضفة الغربية بشكل أفضل من أجل تكريس الإحتلال وضمان عدم إزالة المستوطنات منها. وقد أوضح هذا الهدف صراحه فى عام ٢٠٠٤ "دوف فسيجلاس" مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك اريل شارون قبل أن يدخل فى غيبوبته الطويلة، فقد أكد فسيجلاس فى حديث له مع صحيفة إسرائيلية أن الهدف من الإنسحاب من غزه، هو "تجميد العملية السياسية، نظراً لأنها يمكن أن تؤدى إلى قيام دولة فلسطينية". وهنا وقع الفلسطينيون فى الفخ الإسرائيلى. فلقد كان السلاح الذى يدخل غزه يستخدم معظمه ضد السلطة الوطنية وليس ضد إسرائيل على النحو الذى وقع فى يونيو ٢٠٠٧، وأدى إلى سيطرة حماس بالكامل على القطاع، وكان هذا هدفاً رئيسياً

ومحورياً لحركة حماس، وليس له أدنى علاقة بمقاومة المحتل الإسرائيلى، ومن نتائجه قيام كيانين فلسطينيين منفصلين ومتعاديين أحدهما فى غزه والأخر فى الضفة، وذلك للمرة الأولى منذ نشوء القضية الفلسطينية، الأمر الذى شكل أكبر خطر على هذه القضية ومستقبلها، بل ومستقبل الشعب الفلسطينى ذاته فى غياب أفق سياسى للقضية، يرتكز على برنامج محدد يقبل به المجتمع الدولى مبنى على قيام دولتين مستقلتين أحدهما فلسطينية والأخرى إسرائيلية على أرض فلسطين. لذلك لم تعترض إسرائيل يوماً على إدخال السلاح إلى غزه بأى طريقة من الطرق، طالما أنه يستخدم فى الاحتراب الفلسطينى - الفلسطينى، ولكنها كانت ولاتزال تتدخل عندما ترى أن كمية ونوعية السلاح المهرب إلى غزه، يمكن أن يستخدم ضدها، كما فعلت بضرب القافلة السودانية المحملة بالإسلحة الإيرانية فى يناير ٢٠٠٩ قبل أن تدخل الأراضى المصرية متجهة إلى سيناء ثم غزه. أما إستخدام السلاح المهرب لتكريس الإنقسام الفلسطينى وتجميد العملية السلمية، فإن إسرائيل ترحب به وتشجعه، بل وتدعمه أيضاً.

- وإذا كان هناك من اعتبر أن إنسحاب إسرائيل من قطاع غزه - وهو سجن كبير لمليون ونصف فلسطينى - يمكن أن يحوله إلى قاعدة إنطلاق للمقاومة لتحرير فلسطين ودحر الإحتلال فى الضفة، فقد نسى هؤلاء بأن القطاع بسكانه يعتمد على إسرائيل بموارده الحيوية (الكهرباء والطاقة والماء والمواد الطبية والتموينية)، والتى تتحكم أيضاً فى معابره، وبالسيطرة على مياهه الإقليمية وأجوائه، ونسوا أيضاً أن إطلاق الصواريخ بالشكل العشوائى الذى تم به فى حرب غزه، لاتجدى كثيراً فى معادلات موازين القوى، بزعم خلق نوع من "توازن الرعب"، ولكنهم يزجون بالقطاع وسكانه فى آتون حرب مدمرة، دون قدرة على رد مجد، سوى التهديد الكلامى بزلزلة الأرض تحت إسرائيل، وبأن المقاومة ستعرف كيف ترد، وأن الخيارات مفتوحة، وهى شعارات وتهديدات يعرفها الشعب الفلسطينى، لأنه ظل يسمعها طوال السنوات الماضية، ولكنه لم يلحظ القدرة على ترجمتها على أرض الواقع. أما المغزى هنا، فهو أن الزمن الراهن ليس زمن المقاومة المسلحة فقط سبيلاً لتحرير الأرض، لا فى الأجندة العربية ولا الأجندة الدولية، ولابمتناول الأجندة الفلسطينية، لذا فثمة مغامرة فى زج القطاع، أو تحميله عبء هذه المهمة. هذا فى وقت تروج فيه إسرائيل لإدعاءات أنها دولة مسالمه، وأنها مع السلام، فى حين أن الفلسطينيين لايؤمن لهم، وها هم يعتدون عليها بالصواريخ والكمائن وخطف الجنود، وهو ما سمح لها بتغطية بطشها الوحشى بالشعب الفلسطينى سياسيا وإعلاميا. هذا فى وقت كان الفلسطينيون فيه - ولايزالون - أحوج للتوافق على إستراتيجية جديدة للقطاع، ودوره فى العملية الوطنية لتقديمه كنموذج لبناء الكيان الفلسطينى مستقبلاً، وتحويله لذخر للشعب الفلسطينى ببنائه تنموياً فى جميع المجالات العلمية والإنتاجية والإقتصادية والخدماتية، لأن

الشعب الذى يعرف كيف يعيش ويتطور ويبنى، يعرف أكثر كيف يناضل بشكل أفضل لإستعادة حقوقه.

- وإذا كانت حماس تدعى أن الديموقراطية هى منهجها فى الحكم، مستندة فى ذلك إلى أن الشعب الفلسطينى فى إنتخابات عام ٢٠٠٦ قد منحها تفويضاً بإتخاذ المقاومة سبيلاً أوحداً لتحقيق أهداف النضال الفلسطينى، فإن فى ذلك مغالطة كبرى. لأن الشعب الفلسطينى عندما انتخب نواب حماس فى المجلس التشريعى، كان ذلك فى إطار إتفاق أوسلو الذى سمح لحماس بخوض الإنتخابات، وتحت مظلة السلطة الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى والمعترف بها عربياً ودولياً. وإذا كانت حماس راغبة حقاً فى إلتزام المعنى الديموقراطى، فقد كان من الواجب عليها أن تتوجه للشعب فى غزه بعد أن سيطرت عليه وحدها فى إنقلابها فى يونيو ٢٠٠٧، طارحة استفتاء عام، أو اجراء حوار شعبى حقيقى، طلباً لإستقصاء آراء شعب غزه وتفضيلاتهم بين المضى فى حالة التهدئة النسبية مع إسرائيل، أو إنهائها والتصعيد ضد المحتل تحت يافطة المقاومة. إلا أن الثابت أن حماس لم تسأل مواطنى غزه فى ذلك، بل إنفردت سلطويا باتخاذ قرار إنهاء التهدئة، وفرضت كلفته الباهظة على مواطنى غزه، وهو منهج استعلائى تمارسه حماس فى التعامل مع شعبها تحت مبدأ دينى أرسته جماعة الإخوان الملسمين - وفرعها حماس فى غزه - يقوم على السمع والطاعة دون مناقشة، شاطبة عن عمد تاريخ طويل من النضال المسلح لفصائل فلسطينية أخرى أبرزها فتح، زاعمه أن تاريخ المقاومة الفسطينية يبدأ بحماس وينتهى بها.

- وطالما أن البعد الدينى قد أقحمته حماس على شعار المقاومة الذى ترفعه تبريراً للسياسات والممارسات التى تتبناها، فإنه بذلك تكون قد أضفت نوعاً من القدسية على هذه السياسات والممارسات، وهو ما نرى انعكاساته ومظاهره فى الخطب التى يطلقها زعماء حماس من فوق منابر المساجد وأمام الكاميرات فى الفضائيات، وأيضاً فى المسيرات التى تنظمها حماس وتحشد لها أتباعها، حيث يجرى الزئير والهتاف والقسم على السمع والطاعة والتلويح بالقبضات فى الهواء دليلاً على تبنى المقاومة المستمرة. وبذلك نصبح أمام حزب سياسى له صفة دينية مقدسه، يرفض مناقشة سياساته وممارساته بدعوى أنها ذات منطلق إسلامى. وهو ما يعنى عملياً فك الإرتباط التام بين المقاومة والأهداف السياسية والإستراتيجية لإستخدام القوة المسلحة، ويصبح الإعتماد على القوى الخارجية مباحاً لأنه فى عرف حماس دعم إسلامى، ويصير أيضاً التعدى على الحدود مع مصر واختراقها وتهديد أمنها واستقرارها وانتهاك حرماتها، يعتبر فى عرف حماس - وكذلك حزب الله - أمراً مستباحاً لأنه يخدم أهداف المقاومة الإسلامية، والتى تعطى أولوية الولاء والإنتماء للدين وليس

للوطن والأرض والأهل والعشيرة، وكأن هناك انفصالا بين الولاء والإنتماء للدين وبين الولاء والإنتماء للوطن.

وللرد على هذه الدعاوى الباطلة والفاسدة التى تتاجر بالدين لأغراض وأهداف سياسية وسلطوية، وتستخدم وترفع شعارات الدين البراقة لخدمة هذه الأهداف والأغراض، ينبغى أن نعرف ونؤكد على حقيقة مهمة وهى أنه لايوجد إنفصال ولا إنفصام بين الولاء والإنتماء للدين والولاء والإنتماء للوطن، وما يعنيه ويمثله الوطن من أرض ومقدسات وأهل وعشيرة وثروات ومصالح سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك لسبب بسيط وهو أن المسلمين يعبدون ربهم ويقيمون شعائر دينهم على أرض الوطن ووسط الأهل والعشيرة، وهو ما يتطلب الدفاع عن الوطن بكل ماتعنيه كلمة الوطن، حتى يمكن لأبنائه أن يقيموا شعائر دينهم فى أمان واستقرار وحرية. وفى هذا الصدد ينبغى أن نتذكر حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات دون ماله فهو شهيد، ومن مات دون عرضه فهو شهيد" وبديهى أن المال والعرض متواجدة على أرض وبين أهل ينبغى الدفاع عنهم. وأيضاً حديث حضرته عن وطنه مكة "والله انك لأحب بلاد الله إلى قلبى". ناهيك عن أحاديث حضرته عن مصر وأهلها والتى وصفهم فيها بأنهم "خير أجناد الأرض، وأنهم فى رباط إلى يوم القيامة"، كما وصف مصر بأنها "كنانة الله فى أرضه، من أرادها بسوء قصمه الله"، ولذلك أوصى بها حضرته صحابته وأهل بيته خيراً. وخطورة هذا الغطاء الدينى لما تعتبره حماس "مقاومة" أنه ينسف معنى المواطنة، كما ينسف حدود الدولة ومعايير الأمن القومى، ويدفعنا لخوض حروب لصالح دول أخرى فى الدائرة الإقليمية - مثل إيران - لانجنى من ورائها سوى الكوارث، كما يحول الوطن إلى مجرد بقعة جغرافية فى كيان أضخم تذوب فيه، وهو ما يطلقون عليه الإمبراطورية الإسلامية أو دولة الخلافة، ويسمح بدخول شعوب وجيوش دول أخرى لأرضنا بدعوى "الاممية الإسلامية"، وغزو الفلسطينيين لشمال سيناء واحتلالها بزعم أنها كلها أرض الإسلام.. إلى غير ذلك من تداعيات سلبية على أمن الوطن واستقراره ومصالحه.

هذا فى حين أن ما فعلته حماس مصادم للدين تماماً، خاصة عندما تخلى قادتها عن حماية أهالى غزه، وطالبوهم بالصبر وبعدم الإستسلام ولو تمت إبادة غزه كلها، ثم اختبأوا فى الأنفاق. وعندما أشعل قادة حماس الحرب مع إسرائيل تترسوا بشعب غزه، وهو ما يوضح عشق قادة حماس للسلطة. وبلغ الإستهتار بهم إلى حد ان وضع احدهم نظرية إتخاذ الشعب دروعاً بشرية. لذلك، فإن مأساة غزه تتمثل حقيقة فى أن حماس تريد أن تنفرد بالقرار.. وعلى الآخرين أن يُسددوا الفاتورة. لقد اطلقوا صواريخهم من وسط النساء والأطفال ليصنعوا لأنفسهم بطولات على حساب أهل غزه، ثم صرخوا "أغيثوا غزه.. غزه المنكوبه". وقادة حماس فى ذلك مثلهم كمثل قادة حزب الله، الذين

أشعلوا الحرب مع إسرائيل فى صيف عام ٢٠٠٦ فى لبنان، ثم تترسوا بشعبها بينما اختبأ حسن نصر الله وزمرته فى الأنفاق، ودفع شعب لبنان ثمن تهورهم أكثر من ألف قتيل وآلاف الجرحى، ناهيك عن الخراب والدمار الذى لحق بلبنان. فهل هذه هى المقاومة، وهل هذا هو الجهاد الذين يتشدقون ويتاجرون به؟ إن الجهاد بالسلاح هو أحد الخيارات بحسب مصلحة المسلمين التى يقدرها من فوَّضهم الشعب فى إتخاذ قرارات الحرب والسلام، لا أهل الإنتهازية السياسية الذين يتخذون المقاومة وسيلة لكسب شرعية أو شعبية ولو بالتضحية بالشعب، وهو ما ليس له أية صلة بالدين لأن الإسلام لا يجيز إجبار الناس على مالا طاقة لهم به.

- ومما يدل على عدم جدية ما ترفعه حماس من شعارات المقاومة والجهاد التى تتاجر بها، أنه بينما كانت تتهم حركة فتح بمحاربة المقاومة واعتقال المقاومين وتعذيبهم، صارت بعد سيطرتها على غزه تمارس الدور نفسه وبطرق أفظع. أما الأسوأ من ذلك فهو أن حماس تختلف عن فتح فى غياب أية استراتيجية واضحة لديها لممارسة المقاومة عسكريا وسياسياً، بينما فتح إختارت التفاوض السلمى سبيلاً لتحقيق قيام الدولة الفلسطينية. ولقد كشفت الحرب الأخيرة على غزه فظائع مارستها حماس ضد المقاومين ومطلقى الصواريخ من المنظمات الفلسطينية الأخرى، وتجلت فى إعتقال وسحب سلاح كل من شارك فى صد العدوان من الفصائل الأخرى. والدليل على ذلك ما جاء فى تقرير جديد للمخابرات الإسرائيلية نشر فى يونيو ٢٠٠٩، أشاد بالهدوء الأمنى على حدود إسرائيل الشمالية (حيث حزب الله) والشرقية والجنوبية (حيث حماس)، خصوصاً فى شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٩، حيث لم يصب أى مواطن أو جندى إسرائيلى، وأن السيطرة الأمنية من طرف حماس فىالجنوب وحزب الله فى الشمال أفضل من الوضع الأمنى تحت السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن ما يسمى بالمقاومة فقد مضمونها، حيث توقفت الأعمال العدائية المسلحة تقريباً، وأرجع تقرير المخابرات الإسرائيلية ذلك التحسن فى الموقف إلى نجاح إستراتيجة الردع، وسرعة رد الفعل الإسرائيلى عقب إطلاق أى صاروخ من قطاع غزه. لذلك فإن حماس - طبقاً للتقرير - كثيراً ما تصطدم بحلفائها فى سبيل الحفاظ على الأمن والهدوء على حدود إسرائيل الجنوبية. ولا ينفى هذا أن التهدئة التى تمارسها حماس على حدود غزه مع إسرائيل، تأتى أيضاً بناء على توجيها من إيران وسوريا اللتان تريان مصلحة فى هده التهدئة لأنها تخدم سياستهما تجاه الولايات المتحدة فى المرحلة القادمة.

١-دور الإعلام فى الأمن القومى[٩٠]

- لم يعد مصطلح الأمن القومى لأى دولة قاصراً على الدور الذى تنهض به القوات المسلحة للدولة لردع العدائيات والدفاع عن الوطن بكل حرماته، بل أصبح مفهوم الأمن القومى يضم كل قوى الدولة الشاملة الأخرى وهى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والأيديولوجية إلى جانب القوة العسكرية. وبالتالى فإن إعلام الدولة بشقيه العام والخاص، ومن خلال جميع وسائله أصبح مسئولا ومشاركا فى حماية الأمن القومى للدولة من خلال نهوضه **بمهمتين أساسيتين يماثلان مهمة القوات المسلحة، ولكن فى الإطار الإعلامى، وهما:**

أ- **الردع الإعلامى:** ذلك من خلال شن الحملات الإعلامية الهجومية ببعديها "الوقائى" و "الاستباقى". وكلاهما يستهدف إلزام العدو/الخصم أن يتبنى نهج "الدفاع الإعلامى"، ويمتنع عن شن هجمات إعلامية ضد الدولة. ففى البعد الإعلامى "الوقائى" يتم كشف مساوئ العدو القديمة والحديثة، التاريخية منها والمعاصرة. وفضح عوراته على الأصعدة المختلفة - السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية، وتبعيته لقوى أجنبية وإقليمية يعمل لحسابها بالأجر، وخيانات رموزه للقضايا القومية، ومحاولاتهم المكشوفة لإثارة الفتنة بين الدول والشعوب.. الخ. وبذلك ينشغل العدو من خلال وسائل إعلامه بالدفاع عن نفسه بدلا من أن يشن هجمات إعلامية ضدنا. أما البعد الإعلامى الآخر، وهو الهجوم الإعلامى "الاستباقى"، فهو يُبنى على أساس توقع الموضوعات التى ستعتمد عليها وسائل إعلام العدو فى شن هجماتها الإعلامية ضدنا، والعمل على إحباطها مسبقا بطرح الحقائق الموضوعية والمقنعة حولها مسبقا، وبذلك يتم حرمان تحرم العدو من إثارتها أصلا. وفى كلا البعدين "الوقائى" و"الاستباقى" نلاحظ أن المخطط الإعلامى الذى ينبغى وضعه أن يكون "هجوميا"، وتستخدم لتنفيذه الوسائل والطرق والأساليب الأكثر فاعلية وتأثيرا فى الهجوم على قيادات وقوى العدو السياسية والأمنية والعسكرية وأيضا الشعبية والأكثر قبولا وإقبالا من جانب القيادات والقوى والجماهير المطلوب التأثير فيها، سواء عندنا أو عند العدو/الخصم.

ب-**تبنى مواقف الدولة والدفاع عنها:** وذلك من خلال شرح وإيضاح الغايات والأهداف القومية للدولة ومصالحها فى الدوائر المحلية والإقليمية والدولية، وبالتالى تفسير السياسات والاستراتيجيات والمواقف التى تتبناها الدولة تحقيقا لهذه الأهداف، ودفاعا عن هذه المصالح ، وبأنها الأفضل فى ظل الظروف الدولية والإقليمية المعاصرة لصيانة استقلال الدولة والمحافظة على أمنها واستقرارها وحرمات شعبها، فى وجه عدائيات شرسة تستهدف تقويض والاعتداء على كل ذلك. وفى هذا البعد الإعلامى ينبغى التركيز على كشف التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى داخليا

وخارجيا من قبل القوى المعادية. ويستمر هذا النهج فى الدفاع عن القرارات السياسية والعسكرية والأمنية التى تتخذها الدولة أثناء إدارة الأزمة/الأزمات، وتبرير كل قرار سياسى/عسكرى/أمنى تتخذه القيادات السياسية والأمنية والعسكرية للدولة إزاء كل موقف تحاول العدائيات فرضه على الدولة.

- وفي كلا المهمتين ينبغى على من يخطط لإعلام الدولة -العام والخاص- أن يضع نصب عينيه أن لا مكان للإعلام الدفاعى، بل ينبغى أن يتسم التخطيط والتنفيذ الإعلامى بالنهج الهجومى، فقد أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة أنه الأنجح فى تلبية متطلبات الأمن القومى للدولة، شرط أن يكون هناك تخطيط جيد وتنسيق مستمر ومسبق بين القيادات السياسية والإعلامية فى الدولة حيال مواجهة جميع المواقف المحتمل نشوبها من قبل وقوع الأزمة وأثناءها وبعدها، وأن تكون القيادات الإعلامية التى تضع الخطة الإعلامية للدولة لإدارة الأزمة، على علم مسبق بما ترمى إليه القيادة السياسية من وراء كل قرار تتخذه، حتى تمهد له إعلاميا. هذا إلى جانب تنسيق العرض وتوزيع الأدوار بين وسائل الإعلام العام (التابعة للدولة) ووسائل الإعلام الخاص.
- وإذا كان الإعلام هو المُعَبِّر عن "منظومة الأمن القومى" بكل مشتملاتها ومفهومها الواسع، فإنه يجب على مسئولى التخطيط والتنفيذ الإعلامى أن يعوا حقيقة مهمة، وهى أن الأمن القومى فى مصر هو "العجلة" التى تحرك السياسة والاستراتيجية فى مصر. لاسيما وأن مصر تواجه- وعبر تاريخها- تهديدات أمنية جسيمة لأمنها القومى من جميع الاتجاهات الاستراتيجية الأربعة، سواء من الشرق حيث إسرائيل وإمارة حماس الإسلامية، أو من الجنوب حيث التهديدات المستمرة لمياه النيل شريان الحياة على أرض مصر، وحيث يتم تهريب السلاح وتسلل الإرهابيين من السودان لمصر، وكذلك وقعت فى الماضى القريب (سبعينات القرن الماضى) تهديدات من ليبيا فى الغرب، ومن الشمال عبر البحر المتوسط، إلى جانب تهديد آخر داخلى لا يقل فى خطورته عن التهديدات الأمنية الخارجية، وهو المتمثل فى جماعة الإخوان التى تريد السيطرة على الحكم لإقامة إمارتها "الظلامية" المتلحفة زوراً وبهتانا بالإسلام، والمتاجرة بالشعارات الدينية البراقة لتستقطب بواسطتها جماهير المصريين الذين لا يدركون حقيقة الأهداف الهدامة لهذه الجماعة، ومخططاتها التخريبية والانقلابية للسيطرة على الحكم وتحويل مصر إلى "أفغانستان" أخرى عندما كانت تحت حكم طالبان. وفى مخططات هذه الجماعة المحظورة صرف ولاء وانتماء أتباعها عن وطنهم مصر إلى بلدان أخرى تزعم أنها تقيم شرع الإسلام، وما يترتب على ذلك من تحويلهم من أدوات بناء وتطوير إلى أدوات هدم وقتل وتخريب باسم الدين. وهو ما يفرض فى المقابل على وسائل الإعلام فى مصر ان تكشف حقيقة هذه الجماعة وتاريخها الأسود فى مصر منذ عشرينات القرن الماضى. وأهدافها

التخريبية، والوسائل والأساليب والطرق الهدامة و"القذرة" التى تتبعها لتنفيذها، بما فى ذلك تبعيتها لقوى إقليمية معادية لمصر على رأسها اليوم إيران، ويفرض أيضا على وسائل الإعلام إعادة بناء نفوس ومعنويات المصريين لتكون فى خدمة أهداف ومصالح بلدهم مصر، وبما يعزز أواصر الولاء والانتماء الوطنى، وتفضيله على أى انتماءات أخرى، وحيث لا تعارض إطلاقا بين الولاء، والانتماء للدين والعقيدة والولاء والانتماء للوطن.

كما ينبغى على الإعلام المصرى أن يعى حقيقة خصوصية الدور المصرى إقليميا وعربيا وإسلاميا وأفريقيا، ذلك لأن أمن مصر القومى مرتبط بكل هذه الدوائر الأربع، وفيها دول ذات ارتباطات عسكرية وأمنية مع أحلاف خارجية، كما تشارك مصر فى المنظمات الفاعلة فى هذه الدوائر.. مثل المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية والاتحاد الأفريقى، هذا إلى جانب دائرة خامسة هى دول وقوى المركز فى النظام الدولى، والتى تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبى واليابان والصين، وكذلك المنظمات الانسانية والشعبية التى تمارس تأثيرا فى عمليات صنع القرار فى عواصم الدول التى تقع فيها هذه الدائرة المهمة والمؤثرة على حركة تفاعلات النظام الدولى ككل، ومصر فى جميع هذه الدوائر والمؤسسات ليست مجرد عضو فيها، بل هى عضو قيادى بارز ومحورى فيها ولها دور فاعل ومؤثر لا يستطيع أحد تجاهله، وهو ما عبّر عنه فى أزمة غزة الأخيرة قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، وتصريحات رؤساء الدول الكبرى. ولذلك مثلت مصر على الدوام والاستمرار فى العقل المصرى والعقل العربى والإسلامى، دولة قدوة، لذلك احتلت مرتبة رائدة وأولى فى الأدبيات والدراسات السياسية الخارجية بين الدول العربية والإسلامية والإفريقية، باعتبارها أكبر الدول تأثيرا فى هذه الدوائر. ولذلك يجب أن يكون للإعلام المصرى خططه للتأثير فى جميع هذه الدوائر وبلغاتها بما يدعم صانع القرار المصرى فيما يصدر عنه من قرارات ومواقف، ويؤمن لسياساته وقراراته أثناء إدارة الأزمات المساندة السياسية والشعبية فى بلدان هذه الدوائر. أما على المستوى الداخلى، فإن مبدأ ممارسة الحرية الإعلامية، والاحترام المتبادل بين الدولة وكل التنظيمات والأحزاب السياسية المشروعة لا ينبغى أن يتعارض مع ما يخدم المصالح والأهداف والقضايا الوطنية، وأن تكون محصلة الإعلام الداخلى تأمين الإجماع الوطنى حول قرارات القيادة السياسية، ودعم الولاء والانتماء الوطنى وإعلائه فوق باقى الانتماءات العرقية والطائفية والمذهبية. كما أن الحرص على وجود الرأى والرأى الأخر ينبغى ألا يسمح ببروز وجوه وأصوات نشاز فى وسائل الإعلام يكون لها تأثير هدام على التماسك الوطنى والروح المعنوية لقوى الشعب وجماهيره، ومعوق ومعرقل لحركة العمل الوطنى التى تقودها القيادة السياسية بدعوى الديموقراطية، وهو ما يفرض فى المقابل إبراز وعرض الوجوه والأصوات التى تدعم مسيرة العمل

الوطني وتؤمن الولاء والانتماء الوطنى وتساند صانع القرار المصرى فيما يتخذه من قرارات، وتقضى على كل الأصوات التى تحارب ذلك وتشكك فيه.

- ولكي يتحقق ذلك ينبغي أن يحرص الإعلام على إظهار الحقائق بكافة مظاهرها وصورها وتوثيقها حتى يقتنع المتلقى، فهى أبلغ رد على ما يثيره الأعداء والخصوم من شائعات وأكاذيب مغرضة تستهدف النيل من مقومات الأمن والاستقرار فى الوطن. لأن إبراز الحقائق غير القابلة للشك أو التكذيب يعطي مصداقية لوسائل الإعلام المصرى التى تطرحها، وفى كل ما تطرحه بعد ذلك من معلومات وأخبار وآراء ومواقف، وتدفع الناس داخل وخارج مصر على اختلاف ميولهم السياسية والعقائدية إلى التوجه لوسائل الإعلام المصرى بحثا عن الحقيقة فيها لإيمانهم بما تطرحه وتصديقا له، ولن يعبأ الناس بعد ذلك ولن يصدقوا وسائل الإعلام الأخرى التى تنشر الأكاذيب وتشوه الحقائق، وسينصرفون عنها تلقائيا. ذلك لأن الإنسان بطبعه ينشد ويبحث عن الحقيقة، أيا كان مكانها ومصدرها، ويُخضع مايُعرض عليه من معلومات وأخبار على التمحيص العقلى الذى يجب أن يسعى الإعلام المصرى إلى تشغيله وإيقاظه فى أذهان ونفوس الناس. وفى هذا الإطار فإن الملكية الخاصة لبعض وسائل الإعلام المصرية لاينبغى فى سعيها لتحقيق الربح المادى، أن يكون ذلك سببا فى إظهار آراء ومواقف وأصوات تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على هدم مقومات الأمن القومى، والتشكيك فى المواقف والقرارات التى تتخذها القيادات السياسية فى الدولة تحت مزاعم حرية الإعلام واستقلال وسائله، وتخدم جهات أجنبية معادية سواء بالوعى أو باللاوعى.

- وإذا كانت الدولة تسعى لإعداد نفسها وكافة قواها الشاملة للدفاع عن الوطن وأمنه، فإن الإعلام المصرى باعتباره إحدى هذه القوى الشاملة عليه النهوض بأربع وظائف رئيسية مهمة للغاية وهى:

أ- نقل الواقع من خلال علاقة سليمة وصادقة مع الوقائع والأحداث، والتعليق عليها بما يساند مواقف صانع القرار.

ب- التنشئة التربوية والثقافية لدمج الأفراد فى جسم المجتمع وأهدافه الفكرية، لأن مهمة الإعلام تنويرية تربوية توجيهية وليست ترفيهية فقط.

ج- إبراز القيم والمثل الأخلاقية العليا فى كل مجالات الفكر والنشاط الإنسانى، والتى يرسى الدين وتقاليد وأعراف المجتمع المصرى قواعدها وركائزها الأساسية، وبما يحارب فى نفس الوقت الأفكار والمعتقدات والممارسات الفاسدة والهدامة، التى تنشر وتحض على الإرهاب والتطرف والرذيلة وتفسد الأخلاق وتدمر الإنسان معنويا وجسديا، وإظهار وتجسيم المخاطر المترتبة عليها، وبذلك يساهم الإعلام فعلا فى بناء المواطن المصرى الصالح القادر على المساهمة فى بناء وتطوير مجتمعه.

د- فرض الأفكار والمواقف والآراء التى تعزز قيم الولاء والانتماء الوطنى، والعمل لصالح الوطن، وإعادة التذكير بالمواقف التاريخية التى اتخذتها مصر دفاعا عن الإسلام والعروبة فى حروبها عبر التاريخ ضد الصليبيين والتتار واليهود (معارك حطين وعين جالوت والمنصورة وحرب أكتوبر ١٩٧٣)، وخصوصية مصر فى الإسلام كما أبرزتها آيات القرآن الكريم وأحاديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، والاستفادة فى ذلك بأدوات التأثير الإعلامى التى تلاءم روح العصر بهدف تغيير السلوك الاجتماعى، وبما يقضى على الانحرافات والتوجهات غير السوية منه، وتعديل مسار الأداء الإنفعالى الذى لا يتناسب مع متطلبات العصر، وتحارب مظاهر الفساد خوفا من الله فى الدنيا والآخرة، أكثر من الخوف من القوانين الوضعية، وفى ذلك ينبغى ضرب الأمثلة ممن سعوا لجمع أموال الدنيا والسلطة حراما وبدون حق والتى لم تفيدهم بشئ بعد أن رحلوا من دار الدنيا إلى دار الآخرة والحساب، وكيف أن الله تعالى كان ولا يزال سريع الحساب لهم وأمثالهم فى الدنيا بفضحهم قبل حسابهم فى الآخرة.

- وتعتبر القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية والإنترنت من أبرز وسائل العصر تأثيرا فى المجتمعات والأفراد، وهو ما يفرض توجيه اهتمامات خاصة لتطويرها بما يلائم متطلبات واحتياجات الأمن القومى داخليا وخارجيا. هذا مع الوضع فى الاعتبار أن هناك فرق بين البرامج الإخبارية والأخرى السياسية، فالأولى ترتبط بتحليل الحدث موضوع الساعة، أما الثانية فهى طوال الوقت عليها مسئولية تبنى مفاهيم الدولة وأمنها وحمايتها وخيارات قيادتها، ومساهمة المواطنين فى حماية الدولة، وأن يكون هناك إلمام بالأحداث، وأن يكون المذيع والضيف لكل منهما دور وليس مجرد استعراض فى غير موضعه، وأن تكون المادة المقدمة شيقة وجذابة تصحبها دائما الصورة، ويستفاد فى ذلك بالبرامج الأكثر قبولا وإقبالا عند المشاهدين - مثل برنامج "البيت بيتك" على سبيل المثال؛ على أن تكون البرامج الحوارية وهى تسعى لحرية الكلمة، أن تكون هذه الكلمة مسئولة ويتم التعبير عنها بوضوح ودقة، ومن خلال أسلوب حوارى لا يتدنى لمرحلة الإسفاف أو الغلو أو التطاول، فبدون شفافية، لن يصدقك أحد وستكون كمن يخاطب نفسه. وهو ما يفرض إمداد القائمين على وسائل الإعلام بقاعدة بيانات دقيقة يثق فيها الناس. ذلك لأن الناس يكون لديها استعداد لتصديق ما يثار ضد الدولة عند إعلام العدو/الخصم ما لم يقم الإعلام بتوضيح الحقيقة بقوة وثقة. بمعنى "قدم لى معلومة صحيحة موثقة وصادقة، وقل لى رأيا مقنعا حتى لا أتأثر بالآخر وأصدقه كبديل عنك." ذلك أن ذهاب المشاهد لوسائل إعلام أخرى غير إعلام الدولة، معناه أنه لا يوجد اطمئنان أو مصداقية للمعلومات التى تقدمها وسائل إعلام الدولة، ولا إطمئنان أيضا لكفاءة الإعلاميين العاملين

فيها، وكلاهما كارثتان كبيرتان، وبديلهما طرح الحقائق كاملة، وتقديم المعلومة الوافية التى تخص رأينا العام، ثم شرح دلالات المواقف التى تعرضنا لها، وسبب توضيحنا لها.

٢ـ الإعلام المصرى فى حرب غزة[٩١]

- بشكل عام، يمكن القول أن الإعلام المصرى فى حرب غزة أخفق فى تحقيق الأهداف والمهام التى كان من المفروض أن ينهض بها فى هذه الحرب، بما يحمى صورة مصر ويدافع عن آدائها السياسى فى هذه الأزمة، وإبراز دورها التاريخى فى القضية الفلسطينية رداً على الحملات الإعلامية الضارية التى وجهتها لمصر للأسف أجهزة إعلام عربية وسورية وقطرية ولبنانية (حزب الله)، وفلسطينية تابعة لحماس والجبهة الشعبية والجهاد، وأيضا إيرانية، فضلا عن الإسرائيلية التى كانت أقل حدة فى الهجوم على مصر مقارنة بالحملات الإعلامية الشرسة التى استهدفت مصر، لاسيما من قنوات فضائية مثل الجزيرة (القطرية) والعالم (الإيرانية) وقناة الأقصى (حماس) وقناة المنار (حزب الله) والفضائية (السورية). كما وجدت للأسف بعض الصحف الخاصة فى مصر والتابعة لجماعة الإخوان المحظورة فى حرب غزة مناسبة لتصفية حسابات داخلية، وتحقيق مكاسب ضد النظام الحاكم فى مصر، وباع بعض الإعلاميين المصريين للأسف أيضا أنفسهم للقنوات الفضائية التى استهدفت الإساءة لمصر، حيث وجدوها فرصة للتهجم على النظام والإساءة له؛ وبذلك تحولت وسائل غير قليلة من الإعلام المصرى الخاص إلى مطية للذين يريدون تهميش موقع مصر ودورها التاريخى المشهود فى حماية الحقوق العربية، وموقع العرب فى المنطقة.
- وقد بدا موقف الإعلام المصرى هذه المرة غريبا، فالكل يتذكر أن هذا الإعلام بكل تياراته رفض الاستجابة للموقف العربى المعادى للسياسة المصرية بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وحينها تعامل الإعلام المصرى المعارض للرئيس السادات مع الموقف بحسابات سياسية ووطنية مختلفة، ورفض الانخراط فى موجة الهجوم على مصر، وتمسك فى الوقت ذاته بموقف وطنى رافض للتطبيع. ولهذا لم تفلح تلك الحملة آنذاك فى إضعاف مصر وتشويه دورها، رغم أن العالم العربى بكل دوله وإعلامه كان فى الموقع المضاد للموقف المصرى. لكن الموقف اختلف فى الحرب على غزة، إذا انضمت وسائل إعلام مصرية خاصة إلى وسائل الإعلام العربية والإيرانية المعادية لمصر، وشاركت فى الهجوم على مصر وقياداتها وشكّكت فى دورها دفاعا عن القضية الفلسطينية. وقد أرجع المراقبون هذا الموقف السلبى من جانب بعض الإعلاميين والسياسيين المصريين إلى مناخ الحرية الذى منحته الحكومة المصرية لوسائل الإعلام العامة والخاصة، وللسماح لوسائل إعلام عربية وإيرانية بفتح مكاتب لها فى مصر، قادرة على الدفع بسخاء لكل من يسمح لنفسه من المصريين بالتهجم على مصر وقياداتها. كما استغلت جماعة الإخوان فرصة

الحرب على غزة، وموقف الحكومة المصرية من معبر رفح، لتكثيف هجومها على النظام فى وسائل الإعلام التى تعمل باسمها، كما كلفت الإعلاميين التابعين لها بالتعريض بالموقف المصرى فى الفضائيات العربية التى استمرأت التهجم على مصر، لعل الجماعة المحظورة تستطيع فى ظل هذا المناخ المعادى للنظام الحاكم أن تحصل منه على تنازلات فى الحرب السياسية الدائرة بينها وبينه، وهو ما أعطى الخلاف حول الموقف المصرى من الحرب حجما إعلاميا أكبر مما يستحق، فقد كانت الحرب فى شكلها المادى تجرى فى غزة، لكن رحاها السياسية والإعلامية كانت تجرى على الأرض المصرية. ولقد اكتشف المراقبون المحايدون بعد الحرب أن أحد أهدافها كان إضعاف مصر، وتحميل مصر كل أوزار ومشاكل هذه الحرب، والمؤسف أن بعض وسائل الإعلام المصرى الخاص استجاب لهذه الحملة، اعتقادا خاطئا منه أن التماشى مع بعض الشعارات المغلفة بعبارات المقاومة والجهاد يحمى صورة مصر.

- ولأنه ليس فى العالم إعلام عن واقع ولكن هناك على الدوام إعلاما عن موقف، وما بين الواقع والموقف فروق هائلة، لذلك لم تكن التغطية الإعلامية للحرب على غزة تعبيرا عن واقع ولكنها فى أفضل صورها كانت استخداما للواقع أو جزء منه فى تسويق موقف سياسى تتبناه قوى تقف خلف وسائل الإعلام. ولقد كانت مصر هى الأكثر حظا فى انفعالات الشارع العربى الموجه بوسائل عديدة يأتى فى مقدمتها التليفزيون وما تبثه من خلاله الفضائيات والمحطات الأرضية الحكومية لمختلف الدول. وكان ذلك طبيعيا بحكم حجم مصر وتاريخها وعلاقتها بالقضية الفلسطينية وقدرتها الحقيقية على مواجهة الأزمة، وكذلك بحكم موقف بعض القوى العربية والإقليمية المعادية من السياسة الخارجية المصرية. غير أن الذى يثير الأسى المصرى هوالأداء الإعلامى لمصر فى تلك الأزمة وتداعياتها. فلم تكن أحداث غزة مفاجئة لأحد، ولم تكن تداعياتها فى الشارع العربى مجهولة أو غير متوقعة. فمصر هى التى سعت ألا يقع ما وقع، ومصر هى التى حذّرت مما وقع، وكنا فى مصر بحكم الوساطة بين حماس وإسرائيل أكثر علما بما سوف يقع، ولكن واقع الحال -خاصة بالنسبة للجهاز الإعلامى الحكومي- يشير إلى أننا كنا كمن فوجئ بما حدث فى الشارع العربى، فترك الجهاز الإعلامى الحكومي مصر ورئيسها بموقفه الوطنى والقومى والرشيد عرضة للهجوم من وسائل الإعلام المعادية وجمهورها الذى غررت به طويلا، بل أن الرئيس قام بأداء الدور الإعلامى الذى كان من المفروض أن تنهض به وسائل إعلام الدولة، وكان أولى بها أن تقف موقفا مغايرا تدعم فيه واقعية الموقف الرسمي المصرى، وصلاحيته الحالية والمستقبلية لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى المزمن.

- وفى حرب غزة كان الإعلام المصرى فى مسيس الحاجة إلى إدراك وتطبيق المبدأ الإعلامى القائل: "ليس مهما أن تفعل فقط ما هو طيب، ولكن المهم أن تقنع الآخرين بأن ما تفعله هو الطيب فعلا". فلقد فشل التلفزيون المصرى بقنواته الأرضية والفضائية فى تطبيق هذا المبدأ عند تغطيته لأحداث غزة، فلم يكن آدائه على قدر الجهد الذى بذلته القيادات السياسية والدبلوماسية طوال فترة الأزمة، بل للأسف كان فى بعض الأحيان مصدر إجهاض لكثير من فعالياتها داخليا وخارجيا. وإذا كان مقبولا - فى بعض الأحيان - قبول الفشل فى تبرير المواقف السلبية للدول، وفى تسويقها للرأى العام العالمى، فإنه من غير المقبول على الإطلاق سواء على أسس احترافية أو غير احترافية، الفشل فى تسويق المواقف الإيجابية التى لها ما يدعمها على ارض الواقع، ولها ما يساندها من الحقيقة.
- ومن خلال المتابعة الدقيقة لأداء القنوات التلفزيونية المصرية لأحداث غزة، ولبعض التقارير والبحوث الخاصة بمعدلات وأنماط مشاهدة القنوات العربية أثناء الأزمة **يمكن رصد مجموعة الملاحظات التالية:**

أ- كان الخطاب الإعلامى المصرى فى معظمه موجها للداخل وللتأثير فيه أكثر من توجهه إلى الخارج العربى والإسلامى ومخاطبته، وإذا كان ذلك مقبولا ومنطقيا من القنوات المحلية الأرضية، فإنه كان غير منطقى من القنوات الفضائية المصرية. ولذلك - ومع الأسف الشديد - فقد فشل الإعلام المصرى فى تأمين الداخل واقناع الخارج. حيث تشير كثير من الدراسات وتقارير المشاهدة إلى أن القنوات المصرية لم تكن على أجندة المشاهد المصرى أثناء الأحداث، كما لم يكن لها وجود عند المشاهد العربى، وهو الأمر الذى يثير التساؤل حول أسباب عدم وجود قناة مصرية لها مصداقية التحدث إلى الجمهور الداخلى فى مصر، ولها إمكانية التغلغل فى المجتمعات العربية وإمكانية التأثير فيها، شبيه بما كانت تقوم به إذاعة صوت العرب فى الخمسينات، وقناتى الجزيرة والعربية حاليا.

ب- كما أن الخطاب الإعلامى المصرى كان ولا يزال قائما على التبرير ورد الفعل أكثر من المبادرة، إذا استغرقت معظم البرامج فى الرد على الانتقادات التى تم توجيهها لمصر، وفى محاولة دحض الأسس التى تقوم عليها هذه الانتقادات، وإن تم ذلك بأسلوب تقليدى تجاوزته الممارسات التلفزيونية الاحترافية، ولم تستطع القنوات التلفزيونية أن تطرح "فكرة إعلامية" أو "أطروحة فكرية" تدور حولها المناقشات فى القنوات الفضائية المنافسة، وبالتالى يقل تركيزها على نقد مصر والنيل من قيادتها. من هذه الأفكار والأطروحات - على سبيل المثال - مستقبل شعب غزة والقضية الفلسطينية بعد إنحسار العدوان على غزة؟، ومسئولية حماس عن الدفاع عن الشعب الغزاوى، وهل المقاومة هى التى تدافع عن الشعب أم العكس؟، وخطورة ومدى استمرار تأثير

الدور السلبى لإيران على القضية الفلسطينية؟، ولماذا لم تطلق أى من إيران وسوريا وحزب الله صاروخا واحداً على إسرائيل أثناء الحرب؟، ومدى قناعة الفلسطينيين بفكر المقاومة بعد الخسائر التى تعرضوا لها أثناء الحرب؟ وماذا كان يمكن أن يحدث فيما لو استجاب الرئيس مبارك لغوغائية الإعلام ومظاهرات الشارع العربى، وهل سيكون ذلك فى صالح مصر أم فى غير صالحها؟، وماذا كان سيستتبع فتح معبر رفح بلا قيود أمام تدفق الفلسطينيين على شمال سيناء، وما هو السيناريو المتوقع فى حالة رفض عودتهم إلى غزة؟

جـ- إن مبالغة وسائل الإعلام المصرية فى تقدير أهمية بعض الأحداث السابقة على أحداث غزة، أدت إلى الصعوبة البالغة فى تبرير الأحداث اللاحقة لها. فعلى سبيل المثال بالغت القنوات المصرية فى تأكيد أهمية زيارة وزيرة خارجية إسرائيل تسيبى ليفنى للقاهرة قبل الغزة بيوم واحد، وأكدت "رضوخ إسرائيل إلى المطالب المصرية" و"تقدير إسرائيل الكبير للدور المصرى"، فقد أدت هذه المبالغة فى التأكيدات إلى صعوبة تبرير أحداث اليوم التالى، وإلى إصابة القنوات المصرية بصدمة جعلتها غير قادرة على نقل ما يحدث بعد ذلك وتفسيره. وذلك على رغم أن ماحدث جاء فى سياق تصعيدات سابقة، وكنتيجة لمقدمات استمرت فترة طويلة قبل يوم الغزو والاجتياح، وتوقعها الجميع وعلى رأسهم المسئولون المصريون، فكان من الواجب أن يتحسب لها الإعلام المصرى مسبقا وجيدا بإعداد المواد التى تعزز الموقف المصرى الذى قام أساسا على تحذير حماس من مغبة قرارها بإنهاء التهدئة من جانبها، وتحميلها جزئيا مغبة عدم الاستجابة للتحذير المصرى، فى حين أنها استجابت لخداع رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها عندما أبلغها أن إسرائيل لن تهاجم غزة، ولكن للأسف لم يستفد الإعلام المصرى من التحذير الذى وجهته مصر لحماس، والتعامل معه باعتباره عملا إيجابيا من جانب مصر ينبغي التنويه به والتركيز عليه، كما لم يستفد الإعلام المصرى أيضا من اعتراف رئيس الوزراء القطرى بأن إسرائيل خدعته، وأنه بالتالى خدع حماس بتبليغها عدم وجود نوايا إسرائيلية لمهاجمة غزة.

د- كما كان من الأخطاء التى وقع فيها الإعلام المصرى أنه فى رده على انتقادات القنوات الفضائية العربية، اعتمد على أسلوبى التهوين والتخوين. فمن ناحية تمت الإشارة إلى أن ما يقوله الآخرون، إنما يعبر عن رأى قلة، وأنه لا يعبر عن رأى الشارع العربى، وأنه "كلام فاضى" لا يصدر إلا عن جهلة بدور مصر وبقيمتها، وأن تأثيره لا يتجاوز المتحدثين به. ومن ناحية أخرى تمت الإشارة إلى أصحاب الرأى المخالف والمنتقدين لدور مصر - خاصة فى قناة الجزيرة - على أنهم أبواق لدول أخرى (إسرائيل - إيران - سوريا - حزب الله - قطر" وأنهم خائنون وعملاء، ومشكوك فى ولائهم للقضايا العربية، وإذا كان ذلك صحيحا فى الكثير منه، فإنه لم يكن من

المناسب الاعتماد كلية على هذين الأسلوبين فقط باعتبارهما الأنسب للرد، وباعتبارهما قادرين على كسب المعركة الإعلامية فى الحرب ضد مصر. لاسيما وأنه لم تقدم المعلومات التى تدل على صحة هذه الاتهامات، رغم توافرها فى أحداث سابقة ولاحقة تدل وتؤكد على صحة تبعية من هاجموا مصر فى الداخل والخارج، أنهم يعملون لحساب جهات أجنبية، حتى يصدق المشاهد المصرى والعربى ما يوجه لهؤلاء من اتهامات.

هـ- وكان من المؤسف ألا تعرض معظم وسائل الإعلام المصرى التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى المصرى إذا ما استجابت القيادة السياسية فى مصر لرغبات حماس ومن ورائها فيما يتعلق بفتح معبر رفح دون قيود أمام دخول الفلسطينيين، وأن ذلك يعنى تنفيذ مخطط إسرائيلى - أمريكى قديم وحديث يسعى لضم شمال سيناء إلى غزة، واستباحتها للفلسطينيين ليقيموا فيها مخيماتهم وليستولوا على منازل وممتلكات المصريين فى مدن هذه المحافظة على النحو الذى وقع فى يناير ٢٠٠٨ عندما هدموا الجدار الحدودى الفاصل بين مصر وغزة، وعاثوا فى محافظة شمال سيناء فساداً، من حيث اقتحام منازل المصريين فى مدن رفح المصرية والعريش والشيخ زويد على سكانها ومحاولة احتلالها بالقوة، إلى جانب تسريب عربات مفخخة وكميات من المتفجرات والأسلحة والذخائر إلى داخل سيناء، وصل بعضها إلى معابر القناة، وتهريب ملايين من الدولارات المزيفة تسببت فى خراب بيوت الكثير من التجار المصريين. إلى غير ذلك من مظاهر تهديد الأمن المصرى، وجميع هذه الأحداث موثقة بالصوت والصورة كان من الممكن لوسائل الإعلام المصرية الاستفادة بها فى إبراز المخاطر التى يتعرض لها الأمن المصرى فيما لو تم فتح معبر رفح دون قيود، ناهيك عن سهولة تصور ما يمكن أن يترتب على ذلك من مخاطر تتمثل فى جعل شمال سيناء قاعدة إنطلاق لشن هجمات ضد إسرائيل، ستدفع بالضرورة الأخيرة إلى الرد على قواعد الفلسطينيين فى سيناء، وبما قد يؤدى إلى إعادة احتلال سيناء بواسطة إسرائيل مرة أخرى متذرعة بهذه الهجمات، وأن هذا بالضبط ما تطمع فيه كل من إسرائيل وإيران وسوريا وحماس وحزب الله، حقدا من أنفسهم على مصر التى نجحت فى عام ١٩٨٢ فى استعادة سيناء حتى آخر حبة رمل فى طابا، بينما لا تزال الجولان السورية والضفة الغربية محتلتين حتى اليوم. هذا ما كان يجب على الإعلام المصرى التركيز عليه فى الرد على المطالبات الملحة فى وسائل الإعلام العربية المعادية لمصر بإعادة فتح معبر رفح بدون قيود أمام الفلسطينيين، هذا فى حين أن هذا المعبر كان بالفعل مفتوحا طوال أيام الحرب أمام الحالات الإنسانية ولإدخال كافة المعونات التى قدمت إلى غزة على النحو السابق إيضاحه. ولو ركّز الإعلام المصرى فقط على هذه النقطة من حيث ما يمكن أن يتعرض له الأمن القومى المصرى من مخاطر، لادرك المصريون فى

الداخل وتنبهوا على حقيقة المخاطرالأمنية التى تستهدف مصر، وتيقنوا من حكمة الموقف الذى اتخذته القيادة السياسية فى مصر من وراء قراراتها باستمرار السيطرة الحازمة على معبر رفح، ولأمكن أيضا دحض إدعاءات المروجين للفتنة فى وسائل الإعلام العربية، باعتبار أن الأراضى المصرية (مقدسة)، ولا يمكن تحت أى مبرر السماح لأى إنسان عربى أو غير عربى بانتهاكها بشكل غير قانونى، لاسيما وأن أى من الدول العربية التى تطالب مصر بفتح معبر رفح لا تسمح لأحد بأن ينتهك حدودها وأراضيها على النحو الذى تطالب هى به مصر. ولقد كان من الممكن لوسائل الإعلام المصرية - بل من الواجب - أن تعرض تصوراً لسيناريو يفترض قبول مصر للضغوط عليها لفتح هذا المعبر دون قيود، وما يمكن أن يترتب عليه من كوارث أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن يحيق بمصر، ظهرت دلالاتها عندما إجتاحت جحافل حماس الحدود عند رفح فى يناير ٢٠٠٨ وهدمت الجدار الحدودى آنذاك. كما كان يتعين أيضا على وسائل الإعلام المصرية أن تطرح وبصدق سؤالا مهما على الرأى العام المصرى والعربى، ماذا لو أن القيادة السياسية فى مصر كانت على القدر الذى يريدون من الاندفاع؟ وهو سؤال يوجه فى الأساس لأبناء الشعب المصرى الذى أغوتهم الفضائيات وسلبت عقولهم عبثية الاتهامات الباطلة والظالمة بأن مصر تخلت عن دورها، وأعطوا آذانهم لمن يزعمون أن مصر تخلت عن دورها، فى حين أنهم هم المتسببون فى محرقة غزة، بعد أن استخفوا بتحذيرات ونصائح مصر، فخذلوها بعد أن عانت من أجل القضية الفلسطينية ستين عاما؛ وباعوا أنفسهم لدول لم تطلق رصاصة واحدة فى إتجاه إسرائيل، وسلموا أنفسهم رهائن لحسابات دول تتلاعب بقضاياهم المشروعة. والغريب فى هذا الأمر أن الإعلام المصرى للأسف أيضا لم يستغل ويستفد من التصريحات التى أطلقها مسئولون فى إيران تؤكد أن هدف إيران هو إشعال الموقف فى غزة بواسطة حماس لأنه يخدم مصالح إيران فى المشرق العربى بنفس الصورة التى يخدم بها حزب الله مصالح إيران فى جنوب لبنان (تصريحات شمس الواعظين مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الإيرانية فى الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/٧)، كما لم يستفد الإعلام المصرى أيضا من وثائق قديمة وحديثة تشير إلى مخططات إسرائيلية - أمريكية تستهدف ضم سيناء إلى قطاع غزة.

و- وللأسف فإن وسائل الإعلام المصرية لم تنتهج الأسلوب الذى انتهجته القيادة السياسية والخارجية المصرية فى التعامل مع القضية، وهو "الواقعية السياسية"، ولجأت إلى "التهويمات الإعلامية" وإلى أسلوب "التهييج" الذى وصل فى بعض البرامج إلى درجة "التهريج"، وإلى أسلوب الصياح أكثر من الرد الموضوعى والتفكير الهادئ. وإذا كانت القواعد الإعلامية تشير إلى أنه إذا كانت الأحداث ساخنة فلابد أن يكون التفكير فيها هادئا وبارداً، فهى لا تحتاج إلى عوامل إضافية

للتسخين أو لشد الإنتباه وجذب الاهتمام، فإن ما قامت به وسائل الإعلام المصرية فى هذا الصدد كان أبعد ما يكون عن ذلك.

ز- كما لم تستطع وسائل الإعلام المصرية تسويق المبادرة المصرية فى الخارج، وفى الترويج لها ودعمها لدى الشارع العربى على الأقل، بل إنها لم تستطع حتى مجرد التأكيد على نسبة هذه المبادرة إلى مصر، حيث تمت تسميتها تارة "بالمبادرة الفرنسية"، وتارة أخرى بـ"المبادرة التركية"، وتارة ثالية بـ"المبادرة الفرنسية - المصرية" وقليلا ما تم وصفها فى وسائل الإعلام العربية بالمبادرة المصرية، الأمر الذى إضطر معه وزير الخارجية المصرية إلى الإعلان وبصوت عال أن هذه المبادرة مصرية خالصة، وهو ما أشار إليه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠. وقد ترتب على ذلك أنه لم يتم تكوين إتجاهات إيجابية لدى الشارع العربى نحو هذه المبادرة، وتكوين موقف شعبى مساند لها، خاصة وأن الإعلام المصرى قصّر فى إبراز السيناريوهات الكارثية المتوقعة فى حالة عدم الاستجابة لهذه المبادرة، واستمرار الحرب فى حصد أرواح الفلسطينيين فى غزة ودمائهم ودمار ممتلكاتهم، والانعكاس السلبى لذلك على مسار القضية الفلسطينية مستقبلا، لاسيما فى ظل تكريس الانقسام الفلسطينى الذى زرعت بذرته ما يسمى بدول الممانعة العربية. ولعل ذلك يطرح السؤال مجدداً عن حجم الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام المصرية فى دعم السياسة الخارجية المصرية، وفى الترويج لها مقارنة بوسائل دول أخرى أقل حجما وتاريخا وأهمية.

ح- ولقد أختزلت وسائل الإعلام المصرية الدور المصرى فى القضية فى إسعاف الجرحى وتقديم المعونات الغذائية والإنسانية للفلسطينيين، وأصبحت الأخبار المتعلقة بهذا الموضوع مقررة ومكررة وبشكل يومى فى النشرات الإخبارية المصرية، ولعل ذلك هو ما دعا المتحدثين باسم حركة حماس إلى استغلال هذا التركيز فى عرض هذا الجانب، إلى القول بأن الفلسطينيين لا يريدون من مصر أن تصبح مجرد "سيارة إسعاف".

ط- ولقد عانى الإعلام المصرى فى تغطيته لأحداث غزة من ظاهرة الازدواجية والثنائية الفكرية، فمن ناحية كانت التغطية الإخبارية ليوميات الهجوم العسكرى الإسرائيلى متعاطفة للغاية بحق، وبشكل موضوعى مع الفلسطينيين، وتم التركيز على معاناتهم الإنسانية، وعلى ظروف حياتهم الصعبة التى تشبه الجحيم (على حد وصف تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق"، ومن ناحية أخرى، كانت البرامج التحليلية والحوارية غير متعاطفة مع الفلسطينيين تماما، فى حين كان من الواجب على وسائل الإعلام المصرية لتجنب هذه الازدواجية أن تربط بين معاناة فلسطينى غزة وقرارات وممارسات حركة حماس التى تتولى زمام الأمور فى القطاع، وتحميل قيادة حركة حماس وحدها

هذه المسئولية خدمة للأهداف والمخططات الإيرانية والسورية، دون الهجوم على باقى الفلسطينيين على اختلاف فصائلهم وطوائفهم حتى لا تكتسب عداء هذه الفصائل المعارضة لسياسات حماس وممارساتها.

وإذا تناولنا دور الإعلام المصرى فى التعامل مع حادث الخلية الإرهابية التابعة لحزب الله التى تم الإمساك بها قبل أن تنفذ عملياتها فى مصر، وهى حادثة تعتبر من توابع الحرب على غزة والدور التحريضى الذى لعبه حزب الله ضد مصر فى هذه الحرب وما بعدها، وهو دور مفضوح بكل المقاييس بعد أن اعترف به أمين عام هذا الحزب حسن نصر الله، فسنجد أن الإعلام المصرى لم يستغل هذه الحادثة كما يجب لكشف أبعاد المخططات التخريبية لهذا الحزب، وإيران التى ترعاه والذين تبنوا نهجه وروجوا لزعيمه فى وسائل الإعلام فى مصر وخارجها، ممن اعتبروا حسن نصر الله هو المثال والقدوة والبطل، رغم أن الكثيرين اكتشفوا زيف دعاويه وبطولاته الوهمية. ولقد أدى كشف أجهزة الأمن المصرية عن المخطط التخريبى لهذه الحرب إلى إزاحة النقاب عن حقيقة وجود طابور خامس داخل أجهزة الإعلام المصرية يعمل لحساب إيران وحزب الله وحماس، ممن يقتاتون على فتات موائد ملالى طهران، ويهاجمون الدولة المصرية وقياداتها السياسية والأمنية، ويرددون للأسف نفس الكلمات القبيحة التى ترددها وسائل إعلام إيران وحزب الله ضد مصر. فقد انكشف هؤلاء أمام الرأى العام المصرى والعربى، وبعضهم لا يفرقون بين دورهم كمعارضين سياسيين وهذا حقهم، وبين مصالح وطنهم والسير وراء مشروعات خارجية وتبنى أجندات إيرانية وسورية وقطرية. وبسبب المصالح المادية لعناصر هذا الطابور الخامس، غابت عنهم القيم والمبادئ الوطنية، وكان حريا بالإعلام المصرى أن يستفيد مما لدى أجهزة الأمن المصرية من معلومات عن هذه العناصر وطبيعة عمالتها لدول أجنبية تسعى لضرب الأمن والاستقرار فى مصر، وما تحصل عليه من أموال ومزايا مادية من إيران وغيرها، بهدف واحد هو الهجوم على مصر ومحاولة النيل من قياداتها وسياساتها بتوجيه الاتهامات الظالمة، ضمن المخطط الذى أرادوا أن يجروا مصر إليه. فكان من المهم ومن الواجب أن يسعى الإعلام المصرى إلى فضح كل من تعاملوا ضد المصالح الوطنية، وإظهار ما يحصلون عليه من أموال ومزايا للإخلال بأمن مصر واستقرارها، وإظهار أن مصر بها قلاقل وعدم استقرار، وكلها أمور ثبت أنها كاذبة، ولكن للأسف لم يستغل الإعلام المصرى حقيقة ما أسفرت عنه الاحداث من كذب دعاواهم، حيث لم يتأثر الأمن والاستقرار فى مصر بالتحريضات التى بثها عملاء طهران فى وسائل الإعلام لإثارة المصريين ضد نظامهم الحاكم لصالح المشروع الإيرانى فى المنطقة، كما لم تستفد وسائل الإعلام المصرية بما لدى الأجهزة

الأمنية فى مصر من معلومات حول إتصالات هذه العناصر مع إيران وحزب الله وحماس ليحصلوا منهم على التوجهات الإعلامية ضد مصر.

٣ـ إعترافات وآراء حول قصور الاعلام المصرى[٩٢]

- ولقد اعترف رئيس الوزراء المصرى د. أحمد نظيف فى حديث له نشر فى روز اليوسف فى ٢٠٠٩/٢/٢٠ بوجود قصور وتقصير فى الاعلام المصرى، وأنه لم يكن يقظا ولا متبصراً بضرورة دوره، وأن منظومة الإعلام المصرى لا تعى أنها باتت من أهم أدوات قياس قوة الدولة؛ وذلك حين قال: "تنقصنا المنظومة الإعلامية السليمة، وعلينا أن نستفيد من تجربة غزة، وندرس كيف يمكن أن يصل صوتنا للأخرين .. والقيام بعملية تطوير لقنواتنا التلفزيونية والفضائية"، وأضاف: "فى عصر الإعلام الكبير ليس معقولا أن يكون لى موقف وألعب دوراً مهما فى قضية شائكة ومحورية، ولا أستطيع أن أعبر أو أدافع عنه .. اليوم هناك قنوات مصرية خاصة، وأخرى عربية، وحولنا قنوات كانت تتخذ مواقف وهى قائمة على كوادر مصرية، والعاملون بها مصريون .. فكيف لا نستغل ذلك؟ الكوادر موجودة عندنا من أبناء مصر، ولكن المنظومة مفقودة".

- كما تساءل كثيرون كيف لم يستعد الإعلام المصرى مبكرا بإعداد مخطط إعلامى واضح المعالم والأهداف والرسائل المطلوب إطلاقها تعبيرا عن هذه الأهداف، لاسيما وأن حماس بدأت منذ مارس ٢٠٠٨ حملتها الدعائية على الحدود عبر اللافتات والميكروفونات لإثارة الفوضى والشغب واجتياح الحدود المصرية، فلماذا لم يضع الإعلام المصرى خطة لمواجهة ذلك الوضع واحتمالات تصاعد الموقف، وترك هذه الثغرة الإعلامية مفتوحة طوال شهور عدة لتنفذ منها قنوات ذات توجهات وأجندات ضد مصر ليتحول الأمر من قضية فلسطين إلى قضية معبر. كما تساءل كثيرون أيضا كيف لرجل مثل حسن نصر الله عميل لدولة إيران على حساب وطنه لبنان، يذكره إعلامنا بكل تبجيل واحترام يسبقه اسم "سماحة الشيخ"، وهو الذى يستخدم حنجرته لزعزعة إستقرار الجبهة الداخلية المصرية وتشكيكها فى قدرات القيادة السياسية، بل ويطلق لنفسه العنان لمخاطبة جيش مصر يطالبه بالانقلاب على قياداته. ولأسف فقد استخدم هذا الشخص التلفزيون كأداة سريعة الوصول إلى أذهان الجماهير العربية، فماذا فعل تلفزيون مصر؟ الذى لم ينطق بحرف يوضح تخاريف هذا الرجل إلا بعد ٤٨ ساعة وهو أمر فى هذا التوقيت يعتبر زمنا طويلا للغاية، والأكثر فداحة من ذلك أن التناول فى الرد على هذا الرجل كان على استحياء، غير مفند بأسانيد قوية وبشكل حاسم، موضحا فلتات هذا الرجل الذى مازال "لبنان" وطنه يعانى من جراء أفعاله التى يحركها بلد آخر هو إيران كونها ممولة له وأبرز أخطائه اجتياح عصابات حزب الله بيروت فى ٩ مايو ٢٠٠٨ ومهاجمتها منازل ومنشآت جماهير السُنة وقتلهم مرددين شعارات دينية شيعية معادية لصحابة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- أما الكاتب داود الشريان فقد كتب فى صحيفة الشرق الأوسط متسائلا عما أصاب الإعلام المصرى من تراجع وغياب وعدم تأثير على الساحة العربية، على عكس ما كان عليه الأمر فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى، رغم زيادة كم الصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية والفضائية. فقد كشفت أزمة مصر الأخيرة مع حزب الله أن الإعلام المصرى لم يعد بذات التأثير لدرجة أن زعيم حزب الله - حسن نصر الله - نفسه استخف به وقال "أن الحملة المصرية على حزب الله فشلت فى تحقيق أهدافها"، ثم تلاها بشكر بمؤيدى حزب الله من الصحافيين المصريين، وأن هذا أمر لا يمكن قبوله فى حق صحافة عريقة مثل الصحافة المصرية. والشريان كاتب عمود متميز ويغار على مصر، ولكن يبدو أن الكيل قد فاض به. وهذا مؤشر آخر ينضم إلى مجموعة كبيرة من المؤشرات والدلائل يقول عنها الكاتب مأمون فندى فى مقاله بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١ فى صحيفة الشرق أوسط "لابد وأن يحث مسئولى الإعلام فى مصر على إعادة النظر وبسرعة فيما يخص منظومتهم الإعلامية. خاصة وأن مصر مليئة بالمواهب من جيل الشباب ممن حصلوا على تعليم أفضل، ولكن هؤلاء لا يجدون لهم مكانا فى جو سيطر عليه من باعو أقلامهم لحساب دول أخرى معادية لمصر تدفع لهم أكثر، وصاروا للأسف يخوفون ويرهبون ويخونون أصحاب الأقلام الوطنية الشريفة، ويشككون فى نزاهة كل من يتلفظ ولو بكلمة واحدة ضد الدولة الفارسية، بل لقد صار لإيران صحفا زاعقة فى مصر طغت للأسف على صوت الصحافة المصرية العريقة بوطنيتها". ثم يضيف الفندى فى مقاله قائلا: "لدينا اليوم أكثر من خمسمائة قناة تلفزيونية منفلتة لا معايير فيها لأى شئ، لدينا بعض مالكى القنوات التلفزيونية والصحف ممن لا يعرفون ما يُكتب فى صحفهم أو ما يذاع فى قنواتهم .. أنظر إلى حالة مثل حالة مصر التى واجهت خطر العبث بسيادتها وأمنها من قبل حزب الله، نجد أن هذا الحزب قد استأجر بعض تلفزيونات مصر وصحف مصر الرسمية مفروشة. الدولة فى واد وإعلامها فى واد آخر..".

- وفى مقال للكاتب جمال نازى فى روز اليوسف فى ٢٠٠٩/١/٣٨ يوضح تفصيلا ما حدث من حرب إعلامية انهزم فيها الإعلام المصرى، فيقول: "بينما كان العدوان على غزة على أشده، كانت هناك حرب تدور فى الفضائيات .. وكانت القنوات التلفزيونية العربية تنقل ما يحدث على الهواء أولا بأول، وبينما كان الناس يتنقلون بين القنوات الفضائية خاصة الجزيرة والعربية وأحيانا BBC البريطانية، كان التلفزيون المصرى غائبا مغيبا عن الأحداث. وفى الوقت الذى كانت فيه الفضائيات المختلفة تستعرض وجهة نظر أصحابها دولا وأشخاصا، لم يكن هناك من يتبنى وجهة نظر مصر الرسمية ويوضح موقفها، كان هناك غياب فضائى تلفزيونى أثمر تأثيرا ولو مؤقتا على الشارع العربى الذى لم يسمع من القنوات التلفزيونية سوى وجهة نظر واحدة فقط، وعندما انتهى العدوان

على غزة كان واضحا هزيمة الإعلام المصرى وانسحابه أمام القنوات الأخرى". ثم أضاف موضحا أسباب هذه الهزيمة: "لقد كانت كل فضائية تدافع عن مصالح مموليها بالحق وبالباطل، وفى المقابل كانت البرامج على القنوات المصرية هزيلة، لا تقنع أحداً، وغير بعيد عن هذا القنوات المصرية الخاصة التى عملت بعشوائية ودون خطة محددة حتى أن الضيوف الذين استضافتهم هذ القنوات كانوا مكررين، وكانوا يتنقلون من قناة لأخرى كأنه لا يوجد أحد غيرهم .. لقد كان واضحا أن المشاهد لا يجد فى القنوات المصرية ما يطفئ عطشه نحو المعلومات وما يجرى على أرض المعركة، ولم يجد أيضا من يحلل له ما يدور فى الكواليس السياسية وتركناه يتلقى ما يبثه الآخرون سواء سُماً أو عَسَلاً. بل إن هذا المشاهد عندما كان يتحول عن القنوات العربية المختلفة لم يجد سوى القنوات الخاصة ليشاهد عبر برامجها ما لم يجده فى قنوات تلفزيون الدولة، رغم عشوائية هذه القنوات سواء فى مواقفها أو ضيوفها. ولعل هذا ما جعلنا نتساءل: ماذا يوجد فى هذه القنوات ويفتقده التلفزيون المصرى؟ هل هى الحرية أم الإمكانات المادية أم تنوع الضيوف واختلاف توجهاتهم وتعدد أصواتهم، مما يتيح للمشاهد معرفة كل الآراء، أم أن هناك أزمة ثقة بين المشاهد وكل ما ينتمى للحكومة".

- ويضيف جمال نازى تفصيلا ما كان يحدث فى الفضائيات المعادية لمصر من أساليب ملتوية لدفع المتحدثين دفعا إلى التهجم على مصر، فيقول: "تابعنا مذيعى ونشرات قنوات فضائية بعينها يدفعون المتحدثين معهم هاتفيا أو عبر الأقمار الاصطناعية، يدفعونهم دفعا إلى إنتقاد وإدانة مصر وحكومتها بشكل أو بآخر جراء ما يحدث بقطاع غزة على خلفية زيارة ليفنى للقاهرة .. وكيف تركوا المجرم الإسرائيلى وتصرفات حماس الخرقاء، وتحولوا إلى الهجوم على شقيقتهم الكبرى مصر. وتابعنا كيف يتم إجراء مداخلات هاتفية وضيوف عبر الأقمار الصناعية بكثافة، وكيف يتاح المجال لمن يهاجم سياسات القاهرة، وكيف يتم إنتقاء من يهاجمون سياسات القاهرة من داخل القاهرة، أو ممن هم معروفون بضعف الحجة وافتقاد القدرة على سرعة الرد على الأسئلة المباغتة أثناء ظهورهم على قناة مثل قناة الجزيرة، وشاهدنا كيف تتم مقاطعة الضيف الذى يتحدث بشكل عقلانى وموضوعى محاولة إخراجه عن إطاره، وإذا فشلت كل هذه المحاولات يتم إنهاء المداخلة بحسم". ثم ينتقل جمال نازى ليصف منتقدا ما كان يحرى على القنوات المصرية، فيقول: "أما فى قنواتنا فلم نجد إلا مداخلات مباشرة وأحادية الاتجاه، إتسمت بسعى ساذج لاكتساب كلمة إشادة بدورنا أو اجتهادات غير معضدة للخروج بتوضيح لحقيقة موقفنا على أرض الواقع، وهى الرسالة التى كان من المفترض أن يتم توجيهها بأساليب متنوعة، منها إبراز بعد نظر التحرك المصرى وإخلاصه فى التوصل لحل والخروج بالأبرياء من الأزمة، وإظهار كيفية أن الدور المصرى كان متعدد المحاور

ما بين التنسيق مع تركيا من جانب ومع فرنسا من جانب آخر، ومن خلال المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية وأمام مجلس الأمن الدولى فى نيويورك من جانب ثالث. هذا إلى جانب توضيح دور القاهرة الأساسى كعمود فقرى لأى تفاوض بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، واللقاءات والاتصالات المتوالية بالسلطة الوطنية الشرعية، وعدم استبعاد حماس على الرغم من أن حكومتها مُقالة وهى فى الوقت نفسه أحد أسباب الكارثة التى تحل بأبناء غزة".

- وعن ضعف آداء القنوات المصرية مهنيا وتأخرها فى التعاطى مع المواقف المتسارعة للأزمة، يمضى جمال نازى قائلا: "لا أقول أن دور القنوات المصرية كان غائبا بشكل تام، ولكن أقول أنه كان يتم بطرق بدائية لم تؤت ثمارها بالدرجة الكافية على مستوى رجل الشارع العادى، خاصة وأن هذا الدور غاب تماما فى الساعات الثمانى والأربعين الأولى للاجتياح الإسرائيلى لغزة. بل إن قناعتى أن حالة الاستقرار والرضا لدى رجل الشارع العادى عن آداء القيادة السياسية المصرية إنما تعود إلى نظرية الالتفاف "حول العَلَمْ، أى حول القيادة السياسية كردة فعل مضادة للحملات الشرسة التى طالتنا من إتجاهات مختلفة، وهى طعنات غادرة فى الظهر، وبالتالى هى ليست نتيجة جهد إعلامى توضيحى يبسط حقيقة الأمور ومجرياتها. والأدهى من هذا أن الإعلام الرسمى المصرى لم يستغل حالة الالتفاف حول العلم المصرى ورموز بلده".

- ثم يمضى جمال غازى موضحا عدم اهتمام وسائل الإعلام المصرى بمخاطبة رجل الشارع العادى، واختيار الأساليب والطرق التى تناسب مستواه العقلى، وتسعى إلى جذبه مساندأ لسياسة بلده، فيقول: "افتقرت الساحة الإعلامية المرئية المصرية - وتحديدا الرسمية منها - إلى لغة الخطاب الإعلامى السهل الصادق التى يستوعبها المواطن البسيط الذى يمثل نسبة غير قليلة من تعداد سكان مصر، جنبا إلى جنب مع البرامج الأفلاطونية التى تخاطب الصفوة والتى لم تصل إلى رجل الشارع العادى ولا للمشاهدين البسطاء من البيوت، حيث لا موعد ثابت لها، ولم تحقق رابطة ثقة وتصديق المشاهدين على مدى سنوات، ولم يتم تغيير القائمين عليها أو مقدميها، ربما باستثناء البرنامج الناجح (البيت بيتك)".

- وعن عدم استغلال وسائل الإعلام المصرية لخطب الرئيس مبارك الست التى ألقاها أثناء الأزمة، وشرح فيها الموقف المصرى ومبرراته، وأدى خلالها الدور الذى كان من المفترض أن يؤديه الإعلام المصرى، يقول جمال غازى: "للأسف لاحظنا التحرك المتباطئ، وفى وقت متأخر لحملة تكرار مقاطع من كلمة السيد الرئيس التى تلخص الموقف برصانة وبلاغة وتدحض كل الافتراءات، والمشكلة هنا أن ما حدث جاء بعد فوات الأوان وانصراف كم لا بأس به من الباحثين عن تفسير من مصر لما يحدث إلى قنوات أخرى، بل والكارثة أن بعض القنوات المصرية غير الرسمية كانت أكثر

حرفية فى تناولها لخطب الرئيس وتوضيحها لموقف مصر الصائب والإيجابى .. وهنا يبرز أن تكرار مقاطع من الكلمة وحده لا يكفى، وكان من الضرورى أن تكون هناك قراءات لما جاء فى الكلمة بمستويات مختلفة، ورصد من الشارع لمدى تجاوب رجل الشارع معها، ونفس الشئ من عواصم عربية.

- وينتقد جمال غازى عدم مواكبة التلفزيون المصرى للأحداث فى توقيت حدوثها وعلى الأرض، وينفى أن يكون ذلك بسبب قصور الموارد المالية التى يتم توجيهها "فى أوجه أنفاق إدارية على حساب أنماط إعلامية حيوية لا يمكن إهمالها"، فيقول: "لقد كنا لاعبين فى فريق التابعين، أى اننا كنا فى مأزق عدم وجود تخطيط إعلامى مسبق لمواجهة أى أزمات طارئة، فافتقدنا المواكبة، والأكثر اننا كنا فى موقع رد الفعل معظم الوقت بعد تلقى الصفعات واللكمات الواحدة تلو الأخرى، هذا فضلا عن أن مصادر الصورة المتاحة لنا غير مملوكة لنا بالأساس، وبالتالى طغى عليها الطابع الغربى إلا كلما تيسر. فلابد من إنشاء شبكة مراسلين وفرق تصوير للقنوات المصرية فى كل أنحاء الوطن العربى والعواصم العالمية المهمة، وأن تكون تبعيتها المالية والتحريرية للقنوات المصرية وليس لأى وكالة إخبارية مصرية أو غير مصرية.
- ثم ينتقل جمال غازى لينقد موقف الإعلام المصرى فى تعامله مع المظاهرات التى خرجت فى بعض الدول تندد بالموقف المصرى من الأزمة، وتتهجم على القيادت المصرية، فيقول: "تابعنا جميعا أخبار وبعض لقطات المظاهارت التى خرجت للهتاف أمام سفارات مصر فى العواصم العربية، ثم بعدها فى عواصم غير عربية .. الخ. وصدمتنا حالة الإرتخاء الإعلامى الحكومى الذى لم يحرك ساكنا ولم ينتفض للرد بموضوعية وبحسم وبحزم على تلك التحركات الجبانة، والتى تعمى أبصار الجموع وتضللهم لتحاشى مواجهات مع حكوماتهم بالأساس لمواقفها السلبية والمتخاذلة قديما وحديثا. لماذا لم نُصوِّر لقطات لهذه المظاهرات من داخل سفاراتنا ونذيعها لنوضح للرأى العام المصرى مدى نبل القيادة المصرية وصبرها وطول بالها على مثل هذه الصغائر، ولكشف وجوه من قاموا بها، وعدم التسامح معهم بعد أن تنقشع الغمة حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر، لماذا لم نجد من يفند شعارات وهتافات تلك المظاهرات، ويكشف مدى سذاجتها ومدى تورط من حركوا هذه المظاهرات للتغطية على فضائحهم وفشلهم بأن بصدروا اللوم إلى الشقيقة الكبرى مصر؟ " ثم يضرب جمال غازى مثلا مما جرى لهذا الفشل الإعلامى فى تناول هذه الأحداث، فيقول "شاهدنا أن من يحاول أن يغير مجرى حديث كاتب عملاق وينقله إلى مناطق الانتقاد والبعد عن النصح بالالتفاف حول القيادة، بل إن هذا المراسل بُهت عندما سمع الكاتب الكبير يقول: "إن الرئيس حسنى مبارك هو عنوان السياسة المصرية"، فعاجله بتعقيب مقاطعا: "حتى لا نتهم بالمثالية، دعنا نتعرف على تقييمك للدور

المصرى"، وذلك بهدف إعادته إلى مجرى أهداف القناة التى ينتسب لها أو المرجو من تسجيل الحلقة. وللأسف لم نجد من يرد المثل بالمثل، ويأخذ مقتطفات من الحديث ويكرره، وأن دور مصر أساسى ومحورى فى مجابهة الأزمة، وأن يرد على حسن نصر الله بأنه أخطأ فى دعوته للشعب المصرى بالتمرد، ولا أعتقد أن فى مثل هذه الأوضاع تكون هناك ممنوعات أو ما يمنع ظهور من يمكن أن نحقق به الدفاع المطلوب إعلاميا عن قيادتنا السياسية".

ثم ينتقل جمال نازى إلى الصحافة المصربة وموقفها من معالجة أزمة غزة، فيقول: "غير بعيد عن هذا الحال حال الصحافة المصرية، والتى فقدت تأثيرها على الشارع العربى، ولم يعد هناك قارئ عربى يتابع أيا من هذه الصحف أو يتأثر بها سواء كانت قومية أو حزبية أو خاصة .. إن الاتهام بموالاة الصحف القومية للحكومة فتح الباب للتساؤل عن من يحدد أجندة الصحف: هل الحكومة فى الصحف القومية مثلما يشاع أم الممول ورجل الأعمال المالك للصحف الخاصة هو الذى يدير معاركها ويحدد توجهاتها حسب مصالحه وارتباطاته المالية والشخصية؟ وفى الصحافة الحزبية هل تتغير سياساتها بتغير تحالفات الحزب، فيصبح عدو الأمس صديقا، ومن يدافع عنه اليوم خصما وهدفا للهجوم عليه، والأهم هل يمكن فى ظل الأزمة المالية التى تعانى منها الصحف خاصة القومية أن تنافس صحفا ومجلات عربية يتبناها مليونيرات وتقف وراءها دول غنية، وما هو موقف صحفنا قومية وخاصة فى ظل أزمة مالية ستنخفض معها الإعلانات وهى الممول الرئيسى لها؟". ثم يتساءل جمال نازى عن موقف الصحف المصرية من الصحافة الإليكترونية مستقبلا، فيقول: "وإذا كانت الصحف المصرية تراجعت مهنيا وماليا، فهل تسحب الصحافة الإليكترونية والمدونات البساط من تحت أرجلها، وهل تصبح صاحبة التأثير الأكبر، خاصة وأن معظم الشباب والأجيال الجديدة تجد متنفسها فى هذه المواقع، بل إنها أصبحت هى الأخرى مسرحا للمعارك التى تدور بين أصحاب الرؤى المختلفة سواء سياسية أو ثقافية أو رياضية سواء مصريين أو عربا؟ وهل يمكن أن يكون لدينا مواقع رسمية أو غير رسمية تشرح وجهة النظر المصرية، أم أننا سنتراجع أيضا على مستوى المواقع الإليكترونية مثلما تراجعنا فضائيا وصحافيا؟.

- ثم ينهى جمال نازى مقاله فى روز اليوسف ملخصا ما حدث، فيقول "لقد كان العدوان على غزة رغم بشاعته فرصة لكى نعيد تقيم الإعلام المصرى الذى لقى هزيمة ونكبة، وإن كان البعض يعتبرها نكسة فقط يمكن أن نفيق منها ونعاود أمجادنا إذا شخصنا الداء وعرفنا الدواء".

وقد أرجع إعلاميون مصريون آخرون - أمثال الكاتب أنور عكاشة، والفنان حسين فهمى، د. لميس جابر، وشريف الشوباشى إنصراف معظم الجمهور المصرى عن قنوات تلفزيون الدولة إلى الروتين المتحكم فى أدائها وبيروقراطية الوظيفة وعدم إتساع سقف الحرية. حيث ينتظر مسئولوا الإعلام

بدءاً من وزير الإعلام ورئيس قطاع الأخبار وحتى معدوا البرامج والمذيعون التعليمات من المستوى الأعلى ليتحركوا وليتكلموا، وذلك خوفا وتخوفا من المحاسبة، سواء فى اختيار الموضوع أو إدارته أو حتى إختيار الضيف، الأمر الذى يحد من حركة الجميع. كما اجتمع رأيهم على أنه لا ينبغى تعليق الأخطاء التى تشوب الإعلام الرسمى على شماعة الإمكانيات، ذلك أن الروتين والبيروقراطية هما اللذان يجعلان منظومة الإعلام عاجزة عن مواكبة التطورات. هذا فى حين أصبح لدى القنوات الخاصة برامج متميزة يقف وراءها فريق إعداد متفوق ومذيعون يتسمون بقدر لا بأس به من الفكر والمعرفة والقدرة على البحث عن المعلومة الصحيحة. كما أن هذه القنوات الخاصة "شفيت" من آفة الأقدمية التى تفرض على الجمهور وجوها قديمة وبالية، فضلا عن حرية إتخاذ القرار وعدم إنتظار التعليمات من أعلى، ناهيك عن حرص القنوات الخاصة على أن تتسم برامجها بالمصداقية والحريّة وعدم وجود قائمة طويلة وعريضة بالمحظورات.

- أما محمد جوهر - صاحب شركة "فيديو كايرو" التى أسست وأنشأت عدداً من القنوات المهمة الآن .. مثل المحور ودريم وغيرها، فقد أثار قضية المعايير والعناصر، قائلا: "لم تعد لدينا مقومات صناعة إعلام صالحة .. فصناعة الإعلام تحتاج إلى العديد من المعايير والعناصر، بينما الصناعة لدى قنوات تلفزيون الدولة لا تتسم بحرفية ولا يوجد لديها حضور للسياسة أو الثقافة أو المجتمع، ونستطيع أن نقول أن القنوات الخاصة الجديدة لديها تلك المقومات العلمية إلى حد ما". وتتمثل تلك المقومات التى وضعها محمد جوهر، والتى يعتبرها الدليل للقنوات الحكومية لكى تواكب المسيرة فى تحديد هدف عام لإرسال كل قناه، وأن يكون لها إطار إقتصادى سليم تحدد فى إطاره أولويات المشاهدين الذين يتم استهدافهم. كذلك يجب الإعتماد بشكل أساسى على التكنولوجيا، وأن يكون لدى العاملين معرفة كافية بها وبكيفية استخدامها، مع ضرورة أن تواكب أى قناة الحركة الديموقراطية الحديثة التى أطلقتها مصر، وأن تحاول الوصول للبناء العلوى للمجتمع الجديد الذى لديه مشاكل يريد من يعبر عنها، وهو ما يفرض أن تدار هذه القنوات بعقلية متطورة. أما بخصوص محتواها فإن البرامج التى تقدمها هذه القنوات لابد أن يكون فيها غرس لثقافة التطور التى تحرك المجتمع نحو المشاركة السياسية على أسس وطنية، وأن تخاطب هذه المضامين الشباب بشكل أساسى وجذاب، أيضا لابد من وجود مضامين قادرة على مخاطبة الطفل من مختلف الطبقات، وأنَ يكون هناك اهتمام حقيقى بالمرأة. وعن مدى توافر بعض هذه العناصر فى الإعلام الرسمى أجاب متسائلا: "هل الإعلام الذى يطلق عليه إعلام قومى يُعبِّر عن أو يمثل الشخصية المصرية ويعالج مشاكلها الحياتية اليومية؟ هل شاهدت برنامجا واحدا ينصح الناس حول كيفية مواجهة إرتفاع الأسعار؟ هل

شاهدت برنامجا يناقش بشكل جذاب قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة؟ أو برنامجا يتحدث عن البطالة والدعم وكيف يذهب إلى مستحقيه؟".

- ويتساءل رئيس تحرير روز اليوسف - عبد الله كمال - كيف يمكن للمسئولين عن القمر الصناعى المصرى (نايل سات) أن يسمح لفضائيات معادية لمصر- مثل الجزيرة، والمنار، والأقصى، والعالم- أن تبث موادها الإعلامية المسمومة ضد مصر عبر هذا القمر المصرى؟! ولماذا لم يتم تحذير هذه القنوات من مغبة خرق الإتفاقيات التى أبرمتها مع مصر فى هذا الشأن بألا تبث مواداً تهدد الأمن القومى المصرى، ولماذا عندما تمادت فى غيها لم يقطع عنها الإرسال عبر نايل سات؟ وهى تعلم جيدا أن هناك ملايين المشاهدين فى مصر والدول العربية تعتمد فقط على نايل سات فى مشاهدة مئات القنوات الفضائية لمختلف الدول فى بث برامجها. ويعتقد عبد الله كمال أنه لو كان الإرسال قد قطع عن القنوات المعادية لمصر خلال أزمة غزة لأجبرت هذه القنوات على تغيير توجهاتها العدائية ضد مصر.

٤- توصيات مراكز دراسات تخصصية فى الإعلام:[٩٣]

- بعد أن قامت عدة مراكز تخصصية فى الإعلام بتشخيص أزمة الإعلام المصرى، وضعت عدة توصيات إعتبرت مبدئية ولكنها عاجلة حتى يتم إعادة تقويم المنظومة الإعلامية بصفة عامة وإعادة صياغتها وتفعيل مضمونها، وقد جاءت التوصيات على النحو التالى:

أ- يكون وزير الإعلام مسئولا عن سياسات الإعلام بمعناها العام وليس التلفزيون فقط، ولا يتدخل فى تفاصيل العمل التلفزيونى ولا يقيم فى مبنى الإذاعة والتلفزيون.

ب- رئيس إتحاد الإذاعة والتلفزيون يصير مسئولا عن جميع القنوات العامة منها والخاصة، وفى المقابل يجب توافر حرية المعلومات.

جـ- القنوات المصرية الخاصة عليها دور مهم، ويجب أن تنسق وتتقاسم الأدوار مع إعلام الدولة، وفى هذه الحالة يجب عقد جلسات عمل طارئة يتم فيها تقسيم الأدوار بشكل ضمنى فيما بينها، ومعلن فى الآداء، للأننا فى ظرف من ظروف الحرب الإعلامية.

د- تشكيل مجلس أمن قومى يرأسه رئيس الوزراء، وبعضوية الوزارات السيادية، وأن يكون لهذا المجلس اجتماعات دورية شهرية أو أسبوعية، أو يومية فى حالة الأزمات وعند الضرورة. وأن يسير هذا المجلس جنبا إلى جنب مع تشكيل مجلس الدفاع الوطنى الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٨٨٥ لسنة ١٩٧٠، ولهذا المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبراته من الوزراء، ولذا فإن على وزارة الإعلام أن تكون على مسافة فكرية قريبة من متخذى القرار "الرئاسة - مجلس الوزراء" وأن تكون عضواً أساسيا فى مجلس الدفاع.

هـ- دعم القناة الإخبارية المصرية وتطويرها، وجمع كل الوثائق والأفلام الوثائقية التى تتداول فى البرامج ذات الراعى الخاص لتصبح أرشيفا للتلفزيون، وأن تنضم هذه البرامج لقناة الأخبار ولا تكون على القنوات الأولى والثانية. هذا مع دعم برنامج البيت بيتك لماله من قاعدة جماهيرية عريضة ومن كل الفئات، بأن يتضمن مادة إخبارية تتفاعل مع وجدان رجل الشارع، ولا تخلق لديه تضاربا بين رأى المذيع واتجاهات الدولة، وأن تعطى لهذا البرنامج مساحة وقتية أكثر مما هى عليه الآن، ويقوم باستطلاع رأى الشارع فى الأحداث لتكون عنوان فقرة لليوم التالى.

و- برنامجا "حديث المدينة" و"إتكلم" الأول يخاطب العامة والثانى يخاطب المثقفين، ولذا يجب أن يكونا في توقيتات مناسبة للفئات المستهدفة، وأن يتم فيهما تبنى قضايا الشارع المصرى بفكر يؤصل الإنتماء لدى المواطن وليس إثارة تحفزه فقط.

ز- أن يعاد النظر فى برامج أخرى فى ضوء معرفة من هو جمهورها الذى تستهدفه، خاصة وأن الشارع لا يذكرها من قريب أو بعيد، ولكنها فى الوقت نفسه تستحوذ على مساحة كبيرة من وقت التلفزيون. فى حين أنه توجد برامج قوية ولكنها تراجعت ولم يعد لها عائد لدى الشارع، ولذا يجب إعادة تفعيل مضمونها. مع تطوير برنامج "طلائع النصر" ليصبح أساسا فى قناة الأخبار ويرجح تغيير الاسم ليساير هدف البرنامج الأساسى.

ح- يجب تخصيص برنامج أسبوعى على قناة الأخبار أيضا لأنشطة وزارة الداخلية؛ على أن يقوم البرنامج فى الوقت نفسه بتوعية المواطن فى كيفية تعامله مع الشرطة والحصول على حقوقه.

ط- أن يكون هناك تحديداً واضحا لـ"الخط الأحمر" وهو الخط الذى يجب ألا يتجاوزه أى من كان بأى شكل من الأشكال، لأنه يعتبر خط تماسك الجبهة الداخلية التى بدورها تقود جبهات الحفاظ على حدود الوطن وسيادته .. إذ كيف يذهب المواطن أو الجندى للدفاع وهو غير مقتنع بقضية بلده؟!

ى- على الإعلام المصرى توضيح أننا لن نترك حماس تنجح إعلاميا على حدودنا، وهى الفاشلة فى وقف هجوم المحتل الإسرائيلى الذى هو هدفها، ويجب على منظومة الإعلام أن تعى بأن الخط الأحمر لدينا هو الأمن القومى المصرى، وأن الاقتراب منه هو منطقة محظورة، وأن الأمن العربى مهم، ولكن ليس أهم من الأمن القومى المصرى.

ك- ربط الأحداث بالنسبة لمذيع الأخبار وليس مجرد تشبيك الحدث، ولكن مهمته أن تكون لديه أسئلة واعية للوصول إلى المعنى المراد من خلال ضيوف أو وزراء غير متكررين. وهو ما يتطلب عقد جلسات عمل لتوزيع الأدوار والأشخاص، حتى لا يشعر المواطن أن ما يتلقاه مفروض عليه وليس واقعيا أو مقنعا.

- ثم خلصت الدراسة إلى أن تطوير الإعلام المصرى فى مراحله الحالية لا يقتصر على تحديث الأجهزة والمعدات والديكورات، وإنما هو فى الدرجة الأولى إعداد جيل متطور من الكوادر الإعلامية، باعتبار أن الإنسان هو صاحب الرسالة الإعلامية والإداة لتحقيق ذلك. ولأن التطور التكنولوجى جعل من عملية الإتصال بالجماهير أدواراً متعددة، فهى عملية تؤدى وظائف إعلامية معتادة "تثقيف"، وفى الوقت نفسه عملية "سياسية" تؤدى إلى خلق منابر فعالة وقنوات حية للممارسة الديموقراطية، وتطوير العملية الإقتصادية، وبناء المجتمع، ومن ثم فإن التعامل مع الإعلام يتطلب قاعدة بشرية وفنية رفيعة المستوى.

خلاصة وتوصيات:

إن مصدر الخلل الأساسى فى الصراع العربى - الإسرائيلى، والذى يدفع إسرائيل إلى تكرار عدواناتها ضد الدول العربية بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص، هو القوة غير المتكافئة بين العرب وإسرائيل، والناتج عن الدعم الغربى الكامل وغير المحدود سياسيا وعسكريا اقتصاديا ومعنويا لإسرائيل. وهو ما أحدث خللا جسيما فى الميزان الإستراتيجى لصالح إسرائيل. إلى جانب عدم وجود رادع إستراتيجى عربى مضاد فى مواجهة الرادع النووى الإسرائيلى. ناهيك عن الخلافات والصراعات العربية - العربية، والخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، ودخول إيران بثقلها المادى والسياسى والدينى على خط الصراع العربى - الإسرائيلى بما يتفق ومصالحها، وإنجراف قوى سياسية عربية وفلسطينية وراءها حرصا على مكاسب مادية تجنيها من إيران، وهو الأمر الذى عمّق الإنقسام العربى والفلسطينى. ومن غير المتوقع إمكان التوصل إلى تسوية سلمية فى ظل استمرار هذا الخلل فى الميزان الإستراتيجى وزيادة تعمقه وإتساعه، وهو ما يستدعى قيام الدول العربية بإجراء مراجعة شاملة للأوضاع المتعلقة بالصراع العربى - الإسرائيلى، وبمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، يكون هدفها إرساء قواعد لعلاقات أكثر توزنا وإستقلالية. وحتى يتحقق ذلك لن يكون العدوان الإسرائيلى على غزة فى يناير ٢٠٠٩ هو الأخير فى سلسلة حروب الصراع العربى - الإسرائيلى، بل سيتلوه عدوانات إسرائيلية أخرى تسعى لتحقيق أهداف المنظومة الإستراتيجية الإسرائيلية بعيدة المدى فى تفتيت العالم العربى وإقامة الكومنولث العبرى السابق الإشارة إليه آنفا فى أهداف إسرائيل بعيدة المدى.

وفيما يتعلق بالحالة الفلسطينية، فقد أكدت الحرب على غزة عجز كل طرف فلسطينى بمفرده عن مواجهة التحديات التى تعترض طريقه أو التى تواجهه. فقد ثبت وتأكد عجز الطرفين (السلطة وحماس) عن التوصل إلى إتفاق أو توافق حول المشكلات والمعضلات التى أثاروها، وتمسك وتشبث كل طرف بموقفه ورؤيته وهواجسه وحرصه على التمسك بالسلطة أكثر من الحرص على

القضية الفلسطينية، خاصة مع تسليم حماس إرادتها لقوى إقليمية عربية (سوريا) وغير عربية (إيران) صارت تعمل بموجب اجندتها وتوجيهاتها، والتى فى مجملها تتعارض مع المصلحة الفلسطينية، بل وتسعى إلى ترسيخ الإنقسام والخلاف والصراع الفلسطينى - الفلسطينى الذى يصب فى مصلحة هذه القوى الإقليمية. الأمر الذى يتوقع معه عدم تقديم تنازلات تقرب الفجوة بين الطرفين، بل والأخطر من ذلك أن يسعى كل طرف إلى إنهاء سيطرة الطرف الآخر على المنطقة من الأرض والفلسطينية التى يقف عليها - سواء فى الضفة أو قطاع غزة - وذلك بأساليب إرهابية كالهجمات المسلحة والتفجيرات والاغتيالات كالتى وقعت بينهما فى الماضى القريب. حيث ستؤدى مثل هذه الأعمال إلى إشعال حرائق داخلية لن يتم إخمادها بسهولة، وستكون فرصة ذهبية لإسرائيل لتنفيذ باقى مخططاتها فى تصفية القضية الفلسطينية، ولن ينجو أى فصيل فلسطينى من نيران هذا الحريق مهما ظن أنه إنتصر فى هذه المعركة، كما ستنتفى فائدة حماس لإيران وسوريا عندما تصل الدولتان إلى عقد صفقات مع الولايات المتحدة ستكون بالطبع على حساب كل من حماس وحزب الله، وسيفقدان حينها ما يحصلان عليه منهما من دعم مالى وسياسى، وستتعرى حماس حينذاك من الغطاء الإيرانى - السورى الذى تتدثر به حاليا.

- وفيما يتعلق بحركة حماس خصيصا، فإن استمرار تبنيها لايديولوجية جماعة الإخوان المتشددة، ومتاجرتها بالشعارات الدينية البراقة لأجل مصالح سياسية وسلطوية، سيفقدها ما تبقى لها من رصيد لدى الجماهير الفلسطينية بعد أن خسرت كثيرا نتيجة فشلها وتقاعسها عن حماية شعب غزة أثناء العدوان الإسرائيلى عليه. ومن دلائل استمرار حماس على السير فى نهجها الأيديولوجى الخاطئ ممارسة أتباعها لإساليب العنف ضد الآخرين من غير التابعين لها، لاسيما فى المدارس والمعاهد والجامعات بزعم إرتدائهم أزياء يعتبرونها غير إسلامية أو يقيمون إحتفالات فى مناسبات غير دينية لا تعترف بها حماس، حتى وصل الأمر إلى استخدام الجنازير وإلقاء الأحماض (ماء النار) على وجوه الآخرين، الأمر الذى ضاعف غضب وضيق الفلسطينيين ضد حماس، بعد أن اكتشفوا أن العنف لدى أتباعها متأصل ضد الأخرين. وهذا ما أشارت له إستطلاعات الرأى أخيرا، بعد أن بات الفلسطينيون واعين تماما لما سيكون عليه الحال لو أصبحت حماس هى السلطة الفلسطينية فعليا. وأكثر ما يزعج حماس اليوم هو المقارنة بين واقعى الضفة الغربية وغزة وتعداد الفوارق الواضحة. ذلك أن الناس فى الضفة رغم الاحتلال لا يزالون قادرين على ممارسة حياتهم وإنتاجهم وممارسة مقاومة سلمية للاحتلال، بينما فقد الناس فى غزة حتى القدرة على ممارسة أبسط المسلمات، حيث يجلسون اليوم فيما تبقى من منازلهم ينتظرون المعونات الخارجية، بينما تعتبر حماس هذا الإنتظار

صمودا أسطوريا، ويرد شعب غزة على هذه المزاعم الحمساوية بان القدرة على الحياة والاستمرار هو الصمود الحقيقى، وليس إنتظار حصص الارز والخبز والصابون.

ومن المتوقع فى الأشهر القليلة القادمة أن تواجه حركة حماس تحد آخر داخلى يتمثل فى حركة معارضة سياسية وأمنية ودينية من قبل جماعات دينية أكثر تشددا منها، منها جماعة "جند أنصار الله" السلفية المتشددة التى أعلن زعيمها عبد اللطيف موسى - الملقب بـ"أبو النور المقدسى" - فى خطبة الجمعة من مسجد النور برفح يوم ٢٠٠٩/٨/١٤ عن ولادة "إمارة إسلامية بدءاً برفح، وخروج أنصاره إلى الشوارع بسلاحهم، مما أدى إلى وقوع مواجهات مسلحة بينهم وبين عناصر من حماس، نتج عنها وقوع ٢٦ قتيل وجرح أكثر من ضعف هذا العدد، ومقتل زعيم هذه الجماعة ومساعديه. وقد سبق أن أعلنت جماعات أخرى سلفية متشددة عن نفسها فى غزة، منها: "جند أنصار الله"، و"تنظيم جلجلت"، و"أنصار السنة"، و"كتائب التوحيد والجهاد" و"جيش الإسلام"، و"جيش الأمة"، و"فتح الإسلام"، و"التكفير"، و"عرين الأسد للمجاهدين المقاتلين"، و"كتائب سيوف الحق"، و"جيش القاعدة"، قامت بعمليات إرهابية ضد سكان القطاع .. مثل تفجيرات فى حفلات الزفاف، ودور العبادة للمسيحيين، وصالونات التجميل، إلى جانب استهداف الأجانب وخطف عدد من الصحفيين منهم مراسل الإذاعة البريطانية BBC وعدد من العاملين فى منظمات الإغاثة، وكلها ممارسات أسفرت عن مضاعفة حالة السخط العارمة التى تسود سكان قطاع غزة ضد نظام حماس وهذه الجماعات. ويعتقد أن هذه الجماعات تعتنق فكر تنظيم القاعدة، كما تعارض هذه الجماعات مشاركة حماس فى الانتخابات بزعم أنها مخالفة لأحكام الشريعة. وتسلط هذه الأحداث الأخيرة الضوء على الصعوبات التى تعيشها حماس فقد أكتشفت حماس ليس فقط عدم قدرتها على تحدى إسرائيل كما سبق وأعلنت، لأن ذلك يعنى ببساطة المجازفة بحرب جديدة تخسر فيها حماس ما تبقى لها من رصيد فلسطينى وعربى، ولكنها إكتشفت أيضا أن عدد حلفائها داخل القطاع يتآكل، بل أصبح أقل من أصابع اليد الواحدة. واكتشفت كذلك أن ثمن كسر العزلة مرتفع، وأن ثمن إعادة الإعمار مرتفع، وثمن إنجاز الحوار الفلسطينى مرتفع، وبالتالى فإن عليها أن تتغير لتصبح مقبولة عربيا ودوليا، وبعد أن أدركت حقيقة أن علاقاتها حتى مع العالم الإسلامى أقل عمقا مما اعتقدت. ولا تكفى ورقة الجندى الإسرائيلى الأسير (شاليت) لمساعدة حماس على إحتمال أثقال كل هذه التحديات، ولا حتى احتمال الانتظار، ولأن الوقت لم يعد يعمل لصالحها بعد التغيرات المتوقعة فى سياسة كل من إيران وسوريا باتجاه الولايات المتحدة، وتخليهما عنها. وزيادة التحديات التى تواجهها فى الداخل من جانب جماعات أكثر تشددا منها وبما يؤدى إلى صراعات مسلحة تحول غزة إلى صومال أو باكستان أخرى.

- أما فيما يتعلق بإيران فإن المتأمل فى الأحداث الإيرانية الداخلية الأخيرة يتأكد لديه أن هذه الأحداث تتسارع، وقد يترتب عليها حدوث حمامات من الدماء، ذلك أن ما جرى من محاكمات للإصلاحيين، وما تم إعلانه من الاعترافات تحت ضغط التعذيب، من الممكن أن يجعل السيناريو المتوقع أكثر سوءاً. فقد يصاحب ذلك فرض عقوبات شديدة على قادة الإصلاحيين مما قد يؤدى إلى نشوب مواجهات على نطاق أوسع، وقد تحاول حكومة نجاد التغطية على مشاكلها الداخلية من خلال تصديرها إلى الخارج فى بلدان الخليج العربية، لاسيما فى العراق حيث تدخلها السافر فى شئونه الداخلية، وتأجيج الصراع الطائفى فيه عن طريق دعمها للقوى المتطرفة وميليشياتها ونشر العناصر المخابراتية الإيرانية، وما يسمى بفيلق القدس وفرق الموت التابعة لهم فى كل مفاصل المجتمع العراقى، مستغلة الفراغ الاستراتيجى والأمنى الناتج عن انسحاب القوات الأمريكية. فإذا ما أرادت دول الخليج العربية المحافظة على أمنها فإنه يتوجب عليها البدء بوضع حد لهذا التدخل، لأن هيمنة إيرانية على العراق تعنى هيمنة إيرانية على باقى دول الخليج.
- أما مصر فستظل مستهدفة من قبل كل من إسرائيل وإيران وحماس وحزب الله، وستستمر محاولات التآمر عليها من قبل هذه القوى الإقليمية وغيرها بهدف تهديد الأمن والاستقرار فى مصر، وذلك من خلال المحاولات المتكررة لاختراق الحدود مع قطاع غزة، وإرسال المتسللين المسلحين عبر حدود مصر الجنوبية، وتشكيل خلايا إرهابية فى الداخل، واستغلال أى مشاكل داخلية لإثارة الشعب ضد حكومته، مستخدمين فى ذلك الفضائيات المعادية لمصر لشن الحملات الإعلامية المخططة مسبقا ضدها بسبب وبلا سبب. ولن يوقف ذلك ويحد من خطورته سوى وعى سياسى جماهيرى بخطورة المؤامرات والتهديدات التى تتعرض لها مصر ومصادرها التى ينبغى كشفها وكشف أهدافهم وفضح القائمين عليها أولا بأول، وأهمية وحدة وتماسك الجبهة المصرية فى مواجهة مصادر التهديد، وإعلاء قيم الولاء والانتماء الوطنى بين الجماهير المصرية، والضرب بقوة على أيدى المتلاعبين بأمن واستقرار مصر فى الداخل والخارج.
- وتفرض متطلبات الأمن القومى المصرى - خاصة بعد قصف إسرائيل لقوافل تحمل أسلحة وذخائر داخل الأراضى السودانية وقرب الحدود مع مصر فى يناير ٢٠٠٩ كانت متجهة إلى حماس عبر الحدود المصرية، وأيضا بعد اكتشاف خلية حزب الله الإرهابية فى إبريل ٢٠٠٩ - تفرض هذه الأحداث إعطاء أهمية خاصة وكافية واولوية لتأمين حدود مصر الجنوبية والشرقية، بعد أن كشفت عن ضعف الإجراءات التأمينية للحدود المصرية للدول المتاخمة، خصوصا الحدود الجنوبية، مع سرعة العمل على سد هذه الثغرات وذلك بدفع المزيد من التعزيزات الأمنية إلى هذه المناطق الحدودية، ونشر الكمائن فى المناطق الجبلية والصحراوية المتاخمة للحدود مع السودان، والتى

تستخدم من جانب عناصر حزب الله لتهريب الأسلحة والدفع ببعض العناصر الإرهابية والمتطرفة من السودان وإليه. وذلك أن الطبيعة الجبلية للمنطقة الجنوبية كانت تحول دون وصول أفراد الشرطة إليها، وهو عذر غير مقبول لأنه يسمح لمهربى الأسلحة والمخدرات بالنفاذ من تلك المناطق، حيث كانوا يستخدمون بدو الصحراء كمرشدين لما لهم من دراية بالطبيعة الجغرافية لتلك المناطق والتسلل عبر ممراتها وخيرانها إلى داخل مصر، لاسيما سيناء حيث يتعاون بعض بدوها مع عناصر من حماس على شق أنفاق التهريب عبر خط الحدود فى أماكن بعيدة عن مراقبة عناصر الأمن المصرية.

- **سيتأثر الموقف فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية) مستقبلا بأربعة تطورات يتوقع حدوثها فى عام ٢٠١٠ وهى على النحو التالى:**

١- مدى نجاح الإدارة الأمريكية فى إجبار إسرائيل على القبول بالمبادرة الأمريكية الجديدة لحل المشكلة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بوقف الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية، وما قد يترتب على ذلك من خطوات على صعيد تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل.

٢- مدى نجاح الإدارة الأمريكية فى دفع إسرائيل وسوريا للدخول فى مفاوضات مباشرة، قد تسبقها مفاوضات غير مباشرة بإشراف تركيا استكمالا لمفاوضات سابقة جرت فى عهد حكومة أولمرت. وأبعاد الصفقة التى يحتمل أن تسفر عنها هذه المفاوضات فى شأن ملفات الجولان وتحالفات سوريا مع إيران وحزب الله.

٣- ما ستسفر عنه التطورات الداخلية فى إيران وما يسودها من إضطرابات شعبية وصراعات بين أجنحة النخبة الحاكمة والحرس الثورى والمراجع الدينية، وتأثير ذلك على ثبات واستقرار النظام الحاكم فى إيران، وبالتالى قوة نفوذه فى الخارج.

٤- ما ستسفر عنه المحادثات الأمريكية الإيراينة حول الملف النووى الإيرانى وملفات أخرى، بعد أن حددت قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٩ لكى تحدد إيران موقفها من هذه المحادثات، وما قد يترتب على ذلك من فرض عقوبات إضافية على إيران، وطبيعة ردود فعل الأخيرة على ذلك على الساحتين العراقية والأفغانية لإنهاك الولايات المتحدة هناك، واحتمالات قيام إسرائيل بتفعيل خيارها العسكرى ضد إيران، وإنعكاسات كل ذلك على مجمل قضايا المنطقة.

هوامش الفصل الخامس:

(٦٩) حسام سويلم - قراءة استراتيجية فى الموقف الاسرائيلى من الحرب على غزة - مختارات اسرائيلية يونيو ٢٠٠٩.

وأنظر أيضا: عصام عبد العزيز - سيناريوهات ما بعد مجزرة غزة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٦

وأنظر أيضا: د.عبد العليم محمد - جنون الانفصال عن الواقع - الاهرام ٢٠٠٩/١/١٥

وأنظر أيضا: عاطف الغمرى - الاهداف الاستراتيجية لما بعد غزة - الاهرام ٢٠٠٩/١/٢٥

وأنظر أيضا: ناتنياهو: مهمتى القضاء على نفوذ ايران فى المنطقة .. والقدس عاصمة موحدة لاسرائيل - الاهرام ٢٠٠٩/١/٢٩

(٧٠) اسعد تلحمى - الجيش الاسرائيلى قلق من احتمالات المحاكمة الدولية - الحياة ٢٠٠٩/٣/٢١

وأنظر أيضا: ميشال أبو نجم - شكوى للجنائية الدولية ضد اسرائيل - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/١/٢٢

وأنظر أيضا: إسرائيل مرعوبة من الحرب القضائية - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣١

وأنظر أيضا: دعاوى ضد أولمرت وباراك وليفنى و١٢ شخصية إسرائيلية فى لاهاى - الشرق الاوسط فى ٢٠٠٩/١/٢٢

(٧١) د. ماجد عثمان: الحرب الديموجرافية .. غزة الى أين - الاهرام ٢٠٠٩/٢/١٦

وأنظر أيضا: حسام سويلم - كتاب إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - توزيع الاهرام ١٩٩٨ ص ٥٣

(٧٢) وكالات الأنباء - بارك يهدد بشن هجوم جديد على غزة - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠، ٢٠٠٩/٢/١، ٢٠٠٩/٢/٤

وأنظر أيضا: وحدات إسرائيلية خاصة تتوغل شرق خان يونس - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٤

وأنظر أيضا: فتحى صباح - مناشير اسرائلية تحذر"الغزيين" من الاقتراب من السياج الحدودى - الحياة ٢٠٠٩/٥/٢٦

وأنظر أيضا: فتحى صباح - مصر نقلت إلى حماس رسالة إسرائيلية بأنها سترد بقوة على الصواريخ - الحياة ٢٠٠٩/٥/٣

وأنظر أيضا: كفاح زيون - شرطة حماس تعتقل مسئولين فى حزب الله الفلسطينى - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/٧

وأنظر أيضا: كفاح زيون - الجهاد تتهم حماس بإعتقال ناشطيها فى غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/١٠

وأنظر أيضا: كفاح زيون - حماس: إطلاق الصواريخ على إسرائيل يحدث فى الوقت الخطأ - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٣/١٤

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - رئيس الشاباك: لا مفر من إسقاط حماس - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٢١

(٧٣) وكالات الأنباء - الشاباك: حماس ستعيد حفر الأنفاق خلال بضعة أشهر - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٩

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - ناتنياهو: حكومتى ستعمل على تحطيم حماس - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٤

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - إسرائيل تخشى حفر أنفاق كبيرة لتهريب صواريخ بعيدة المدى - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٤/٨

وأنظر أيضا: كفاح زيون - إيقاف سفينة أسلحه إيرانية فى قبرص - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٣١

وأنظر أيضا: يسرى محمد - الشرطة المصرية تشدد إجراءاتها فى رفح لوقف التهريب - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٣

(٧٤) حسام سويلم - ما وراء المناورات الاسرائيلية (نقطة تحول -٣) - مجلة القدس يونيو ٢٠٠٩

وأنظر أيضا: د. عماد عواد - المناورات العسكرية الاسرائلية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٦/٣

وأنظر أيضا: حسينى فتح الله - المناورات الجوية لا تحل المشكلة الاسرائيلية مع ايران - الاهرام ٢٠٠٩/٥/٢٥

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - صفارات الإنذار أطلقت ٢٧٠٠ جهاز فى جميع أنحاء إسرائيل - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٦/٣

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - إعادة توزيع كمامات واقية فى إسرائيل - الحياة ٢٠٠٩/٤/١٨

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - سلاح الجو الإسرائيلى يجرى مناورات على حرب ضد غزة ولبنان - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٢٣

وأنظر أيضا: أسعد تلحمي - إسرائيل تستعد لـ"نقطة تحول-٣" أكبر مناورة للجبهة الداخلية - الحياة ٢٠٠٩/٥/٢٦

وأنظر أيضا: أيمن المهدى - المناورة الإسرائلية تحول - ٣" - الاهرام - ٢٠٠٩/٥/٢٠

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - حزب الله يطالب بتسليح الجيش اللبنانى بمناسبة إطلاق إسرائيل أضخم مناورات فى تاريخها - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٦/١

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - سلاح الجو الإسرائيلى يتدرب على إسقاط طائرات سورية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٦/٢٥

(٧٥) وكالات الأنباء - إسرائيل تسعى للحصول على صفقات أسلحة أمريكية متطورة عقب الحرب على غزة - الاهرام ٢٠٠٩/٠١/٢٧

وأنظر أيضا: مصطفى قاسم - إسرائيل لن تقبل حل الدولتين - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٤/٢١

وأنظر أيضا: أسعد تلحمى - ناتنياهو يحمل إلى واشنطن قائمة مشتروات سياسية - الحياة ٢٠٠٩/٤/٢٤

وانظر أيضا: وكالات الأنباء - ليبرمان: لاحل للنزاع مع الفلسطينيين بدون تسوية الملف النووى - الاهرام ٢٠٠٩/٤/٢٥

وانظر أيضا: مأمون فندى - ربط ناتنياهو - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٤/٢٧

وانظر أيضا: وكالات الأنباء - إدارة أوباما توجه رسالة طمأنه لإسرائيل - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٢٨

وانظر أيضا: وكالات الانباء: ناتنياهو - مواجهة الخطر الإيرانى أكثر أهمية من النقاط الإستيطانية - الأهرام ٢٧ /٢٠٠٩/٥

وانظر أيضا: محمد يونس - إسرائيل تعلن إنسحابا مشروطا من ٤ مدن فى الضفة - الحياة ٢٠٠٩/٦/٢٦

وانظر أيضا: أسعد تلحمى - ناتنياهو يعتبر موقفة من حل الدولتين محط إجماع - الحياة٢٠٠٩/٧/٦

وانظر أيضا: جهاد الخازن - عيون و آذان - الحياة ٢٠٠٩/٧/٥

و انظر أيضا: أسعد تلحمى - الخلاف الرئيسى بين إسرائيل وواشنطن حول البؤر الإستياطنية - الحياة ٢٠٠٩/٧/٧

وانظر أيضا: أمال شحادة - نقاش إسرائيلى حول المفاضلة بين الاستيطان والعلاقة مع أمريكا - الحياة٢٠٠٩/٧/٧

وانظر أيضا: عصام عبد العزيز - ناتنياهو .. خطر على إسرائيل - روز اليوسف ٢٠٠٩/٧/١٠

وانظر أيضا: وكالات الأنباء - ضغوط أمريكية وسعودية على سوريا لترسيم الحدود فى مزارع شبعا - روز اليوسف ٢٠٠٩/٧/٦

وانظر أيضا: Another War, Another Defeat, by john J. Meorsheimer, The American Conservative, January ٢٦, .

٢٠٠٩

وانظر أيضا: وكالات الأبناء - بيريز: على سوريا أن تختار بين الجولان وإيران - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٧/٧

(٧٦) وكالات الأنباء: تل أبيب تعتبر مهاجمة طهران أقل خطورة من إمتلاكها سلاحا نووية - الحياة ٢٠٠٩/٧/٧

وانظر أيضا: أمال شحادة - إسرائيل: الأصوات الداعية إلى ضرب إيران ترتفع - الحياة ٢٠٠٩/٥/٣١

وانظر أيضا: د. محمد السعيد إدريس - إسرائيل وأزمة إيران السياسية - الاهرام ٢٠٠٩/٧/٧

وانظر أيضا: وكالات الأنباء - تل أبيب تعتبر أحمدى نجاد كنزا للسياسة الاسرائيلية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٦/١٤

وأنظر أيضا: وكالات الانباء - إسرائيل تستعد لمرحلة ما بعد فشل الجهود الدبلوماسية الغربية مع إيران - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٧/٧

وأنظر أيضا: جويس كرم - الإستراتيجية الأمريكية حيال إيران - الحياة ٢٠٠٩/٥/٣١

(٧٧) أسعد تلحمي: الخلافات الأمريكية - الإسرائيلية تتفاقم - الحياة ٢٠٠٩/٧/١١

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - أوباما: العالم لن ينتظر حتى تمتلك إيران سلاحا نوويا - الأهرام ٢٠٠٩/٧/١١

وأنظر أيضا: أسعد تلحمي - مستشار نانتياهو: سنبقى فى عمق الجولان - الحياة ٢٠٠٩/٧/١١

وأنظر أيضا: نظير محلى - أوباما يستعين بقادة اليهود الأمريكيين ضد نانتياهو - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٧/١١

(٧٨) عبدو محمد - غزة وسط تجاوزات محلية وإقليمية ودولية - القبس الكويتية ٢٠٠٨/٢/٩

وأنظر أيضا: ماجد كيالى - مصادر الهيمنة والشرعية السياسية فى الساحة الفلسطينية - الحياة ٢٠٠٩/٣/١٥

وأنظر أيضا: أحمد جابر- بعد غزة: محاذرة الاستبداد النضالى - الحياة ٢٠٠٩/٢/١

(٧٩) عبد الرحمن الراشد - حماس .. أزمة تعدد القيادة - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/١/١١

وأنظر أيضا - هانى لبيب - سيناريوهات حمساوية - روز اليوسف ٢٠٠٩/٣/٣٠

(٨٠) حازم الأمينى - القاعدة فى غزة - الحياة ٢٠٠٨/٣/٢

(٨١) كفاح زبون - فتح تقول أن حماس أعدمت العشرات من عناصرها - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/١/٢٥

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - حماس تقوم بتعذيب عناصر من فتح فى مستشفى الشفاء - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٦

وأنظر أيضا: على الصالح - متحدث باسم فتح: حماس تتعقب تحركات أبو مازن - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/٤

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - عبد ربه: حماس تطبق مؤامرة إقليمية لتأسيس إمارة ظلامية فى غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٣

وأنظر أيضا: فتحى صباح - السلطة تصادر أموالا وأسلحة تهدف لبناء جهاز أمنى لحماس فى الضفة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/٦

وأنظر أيضا: محمد يونس - حرب أمنية ومالية بين فتح وحماس فى الضفة - الحياة ٢٠٠٩/٧/٧

وأنظر أيضا: كفاح زبون - فياض يدعو حماس الى المشاركة فى السلطة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/١٣

وأنظر أيضا: وكالات الانباء - حماس تتهم أحد كبار مستشارى عباس بقيادة خلايا تخريبية - الحياة ٢٠٠٩/٧/٨

(٨٢) فتحى صباح - غزة: حرب مساجد بين حماس والجهاد - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٧/١١

وأنظر أيضا: كفاح زيون - الجهاد: خلافاتنا مع حماس سياسية وفقهية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/٤

وأنظر أيضا: طارق الحميد - فحص الحصانة الإيمانية قبل التفاوض - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/٦

(٨٣) محمد أبو سمهدانة - غضب غزاوى - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: سمير خالد - لقطات من تاريخ الإنشقاقيين - الشرق الأوسط ٢٠٠٩/١/١٣

وأنظر أيضا: سمير على - أسئلة إلى حماس - المصدر السابق

وأنظر أيضا: فاروق خليل - مشعل يقدم "وصفة " النصر - المصدر السابق

وأنظر أيضا: زياد سمرة - لاءات كثيرة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٢٩

وأنظر أيضا: أحمد دغلس - فصائل محنطة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: صالح الوهبى - خيبة ودعوة للإنقسام - الشرق أوسط٢٠٠٩/١/٢٢

(٨٤) كفاح زيون - أموال فتح وحماس .. من أين؟ - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٥/٢٩

(٨٥)على الجرباوى - إعادة إعمار غزة والصراع بين فتح وحماس - الحياة ٢٠٠٩/٣/١٢

وأنظر أيضا: طارق الحميد - مشعل .. والأن معركة الأموال - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٣

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - مشعل: آن لكم أن تتعاملوا مع حماس - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٢

وأنظر أيضا: كرم جبر - هل يسرقون أموال الإعمار؟ - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٢

(٨٦) أحمد قنديل: مشعل يهاجم منظمة التحرير - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: سوسن أبو حسين - تفاعلات دعوة مشعل بشأن المنظمة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٣

وأنظر أيضا: محمد صلاح - مرجعية جديدة .. إنشقاق جديد - الحياة ٢٠٠٩/٢/١

وأنظرأيضا: طارق حسن - مفاجأة مشعل - الاهرام ٢٠٠٩/١/٣١

وأنظر أيضا: صالح النعامى - حماس: سنحاور أبو مازن بصفتة قائد فتح لارئيسا - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢١

وأنظر أيضا: عبد الله إسكندر - منظمة التحرير: المرجعية و البرنامج - الحياة ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: عبد الستار حتيتة - الجامعة العربية الحديث عن بديل لمنظمة التحرير.. خطيراً - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٣

(٨٧) وليد شقير - الجواب على المصالحات بالصواريخ - الحياة ٢٠٠٩/٢/٧

وأنظر أيضا - وكالات الأنباء - سليمان للفصائل الفلسطينية: اجعلوا قراركم بأيديكم - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٧

وأنظر أيضا - أيمن مهدى - أزمة الفصائل الفلسطينية - الاهرام ٢٠٠٩/٤/٢

وأنظر أيضا - سعاد جروس - مبعوثا سليمان فى دمشق - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/٨

وأنظر أيضا - كفاح زبون - حماس: لن نشارك فى جلسة ٢٥ يوليو دون أجوبة واضحة بشأن المعتقلين - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/١١

وأنظر أيضا: د. حسن أبو طالب - المصالحة العربية مازالت متعثرة - الاهرام ٢٠٠٩/٧/٨

وأنظر أيضا: حسن عصفور - المصالحة المرتقبة وشروطها الخاصة - الاهرام ٢٠٠٩/٣/٢٣

وأنظر أيضا: ميشيل أبو نجم - مصادر أوروبية: لحماس أجندة تتخطى الواقع السياسى - الشرق اوسط ٢٠٠٩/٥/١٨

وأنظر أيضا: صالح القلاب - هل يسعى ناتنياهو لإنقلاب فى الضفة الغربية؟ - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/٩

وأنظر أيضا: طلحة جبريل - رسالة "عقب الباب" من حماس الى أوباما - الشرق الاوسط ٢٠٠٩/٢/٢٢

وأنظر أيضا: طارق الحميد - حماس والترهيب بالأمريكيين - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٢/٢١

وأنظر أيضا: على بدوان - براجماتية حماس فى النظرة الى الصراع مع إسرائيل - الحياة ٢٠٠٩/٧/١

(٨٨) صالح القلاب - ميتشيل فى المنطقة مجدداً -الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/١٦

وأنظر أيضا: مسعود الحناوى - إسرائيل على نار هادئة - الاهرام ٢٠٠٩/٧/١٥

وأنظر أيضا: أسعد تلحمى - إستخبارات إسرائيلية وغربية تؤكد تراجع تهريب الأسلحة من إيران إلى حماس - الحياة ٢٠٠٩/٧/١٨

وأنظر أيضا: أسعد تلحمى - إسرائيل تلمس تغييرا فى نبرة أمريكا إزاء الإستيطان - الحياة ٢٠٠٩/٧/٢٧

وأنظر أيضا: جويس كرم - مدة تجميد الإستيطان والإستثناءات محور المفاوضات الأمريكية الإسرائيلية - الحياة ٢٠٠٩/٧/١٨

وأنظر أيضا: غريف ويت - حماس مازالت تحكم سيطرتها على قطاع غزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/١/٢٥

وأنظر أيضا: نظير مجلى - ناتنياهو يطرح إقامة دولة فلسطينية مؤقتة على ٨٠% من الضفة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/١٩

(٨٩) ماجد كيالى - ولكن، ما هى إستراتيجية حماس العسكرية؟ - الحياة فى ٢٠٠٨/١٢/٧

وأنظر أيضا: الاستير كروك - جوهر المقاومة الإسلامية - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٦/١٥

وأنظر أيضا: عيسى جاد الكريم - حماس تنتصر على شعب فلسطين - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٨

وأنظر أيضا: مصطفى الفقى - القضية الفلسطينية على مفترق طرق - الحياة ٢٠٠٩/١/٢٠

وأنظر أيضا: خير الله خير الله - من يخدم تهريب السلاح إلى غزة - روز اليوسف ٢٠٠٩/٤/٢٣

وأنظر أيضا: عبد الله كمال - هل سقط خيار السلام؟ - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/١٢

وأنظر أيضا: د. عبد المنعم سعيد - إعادة ترتيب الاوراق - الاهرام ٢٠٠٩/١/١٢

وأنظر أيضا: مقالات منظر تنظيم الجهاد المصرى - د. فضل - فى الشرق أوسط ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦ إبريل ٢٠٠٩

وأنظر أيضا: وكالات الأنباء - المخابرات الإسرائيلية تشيد بالهدوء الأمنى على حدودها مع لبنان وغزة - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٧/٨

(٩٠) عصام عبد العزيز - الإعلام والأمن القومى - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٠

وأنظر أيضا: أيمن غازى - إذا لم يصدقك الناس .. يذهبوا لغيرك - المصدر السابق

وأنظر أيضا: عبدالله كمال - الإعلام وتهديد الأمن القومى المصرى - المصدر السابق

(٩١) جمال نازى - إعلام يحكم نفسه - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: طارق مصطفى - تليفزيون الدولة .. إعلام أتلفه الهوى -٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: داود الشريان - الاعلام المصرى فى الحرب - الحياة ٢٠٠٩/٢/١

وأنظر أيضا: د. أيمن منصور - التليفزيون المصرى وأحداث غزة - الاهرام ٢٠٠٩/٢/٢

وأنظر أيضا: أحمد موسى - فضيحة الطابور الخامس - الاهرام ٢٠٠٩/٤/١١

وأنظر أيضا: مأمون فندى - صحافة عزبة شلبى - الشرق أوسط ٢٠٠٩/٥/٤

وأنظر أيضا: د. فاطمة سيد أحمد - أسباب هزيمة الاعلام المصرى - روز اليوسف ٢٠٠٩/٢/٢٠

(٩٢) جمال نازى - هل يشهد ٢٠٠٩ تغييرا اعلاميا فى الواقع والمواقع؟ - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠

وأنظر أيضا: طارق مصطفى - تليفزيون الدولة .. إعلام أتلفة الهوى - روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٣٠

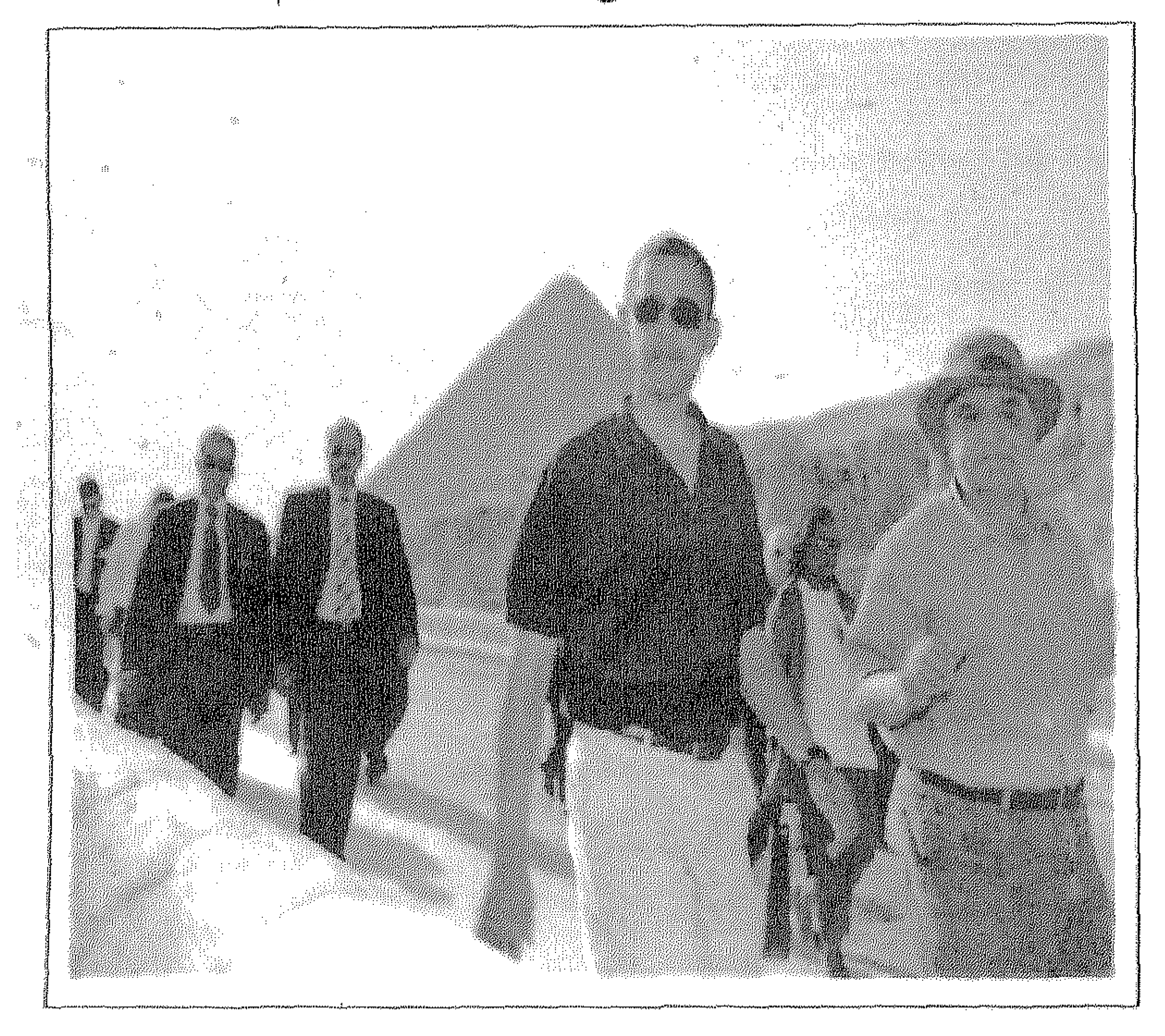
وأنظر أيضا: أسباب هزيمة الإعلام المصرى - المصدر السابق

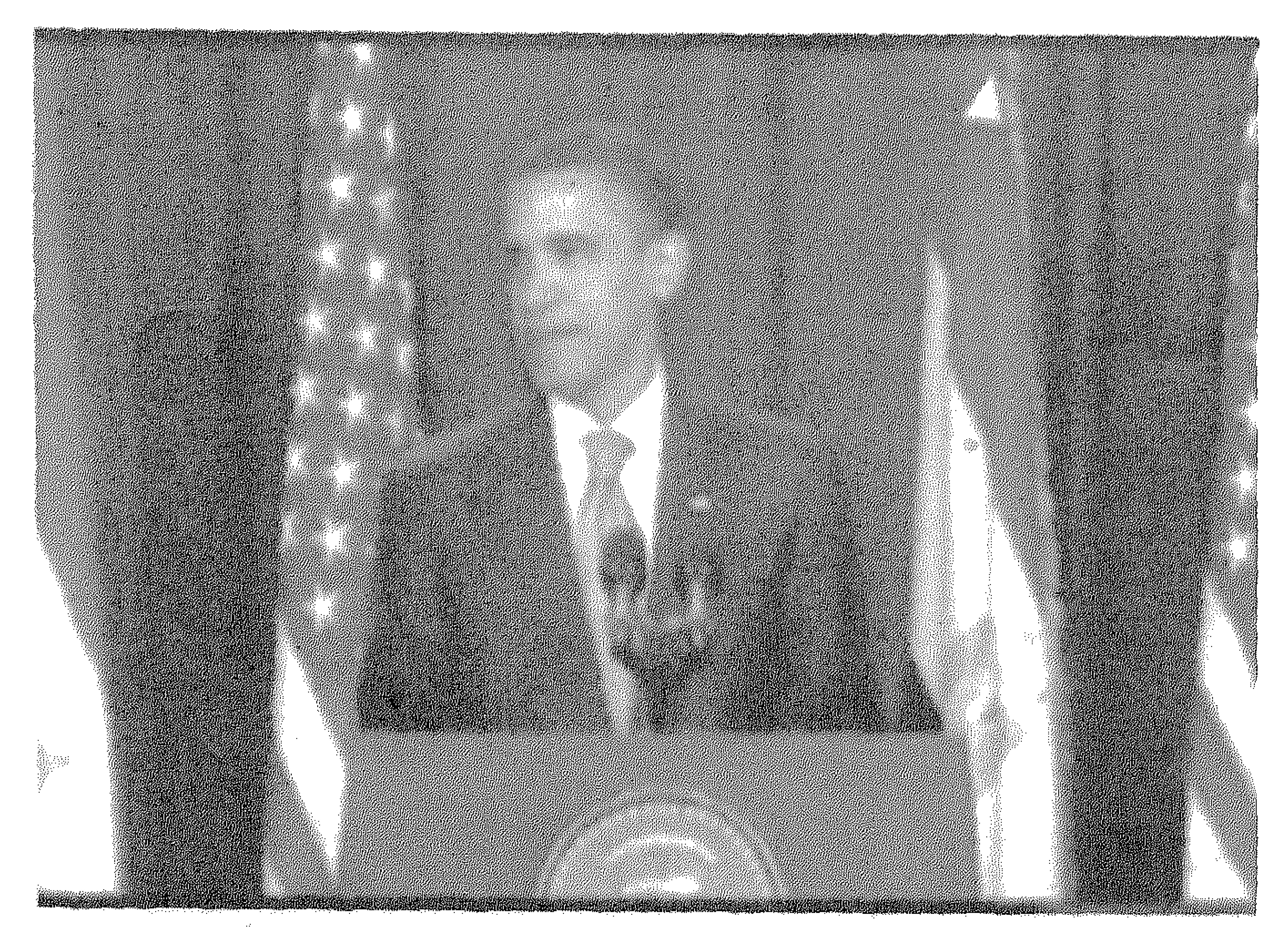
(٩٣) د. فاطمة سيد أحمد - أسباب هزيمة الاعلام المصرى - مصدر سابق هامش (٨٩)

الرئيس مبارك يستقبل الرئيس الأمريكى باراك أوباما بقصر القبة بالقاهرة



باراك أوباما فى زيارة منطقة الأهرام





خطاب الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى جامعة القاهرة فى ٤ يونيو ٢٠٠٩ طالب فيه إسرائيل بالموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية ، وإيقاف الاستيطان .



خطاب بنيامين ناتنياهو فى جامعة بار ايلان يرد فيه على خطاب الرئيس الأمريكى فى القاهرة ويرفض فيه إيقاف الإستيطان ، ويربط إقامة الدولة الفلسطينية بالموافقة على يهودية دولة إسرائيل .

الوزير عمر سليمان يدير الجهود المصرية للمصالحة الفلسطينية





تحولات عهد أوباما

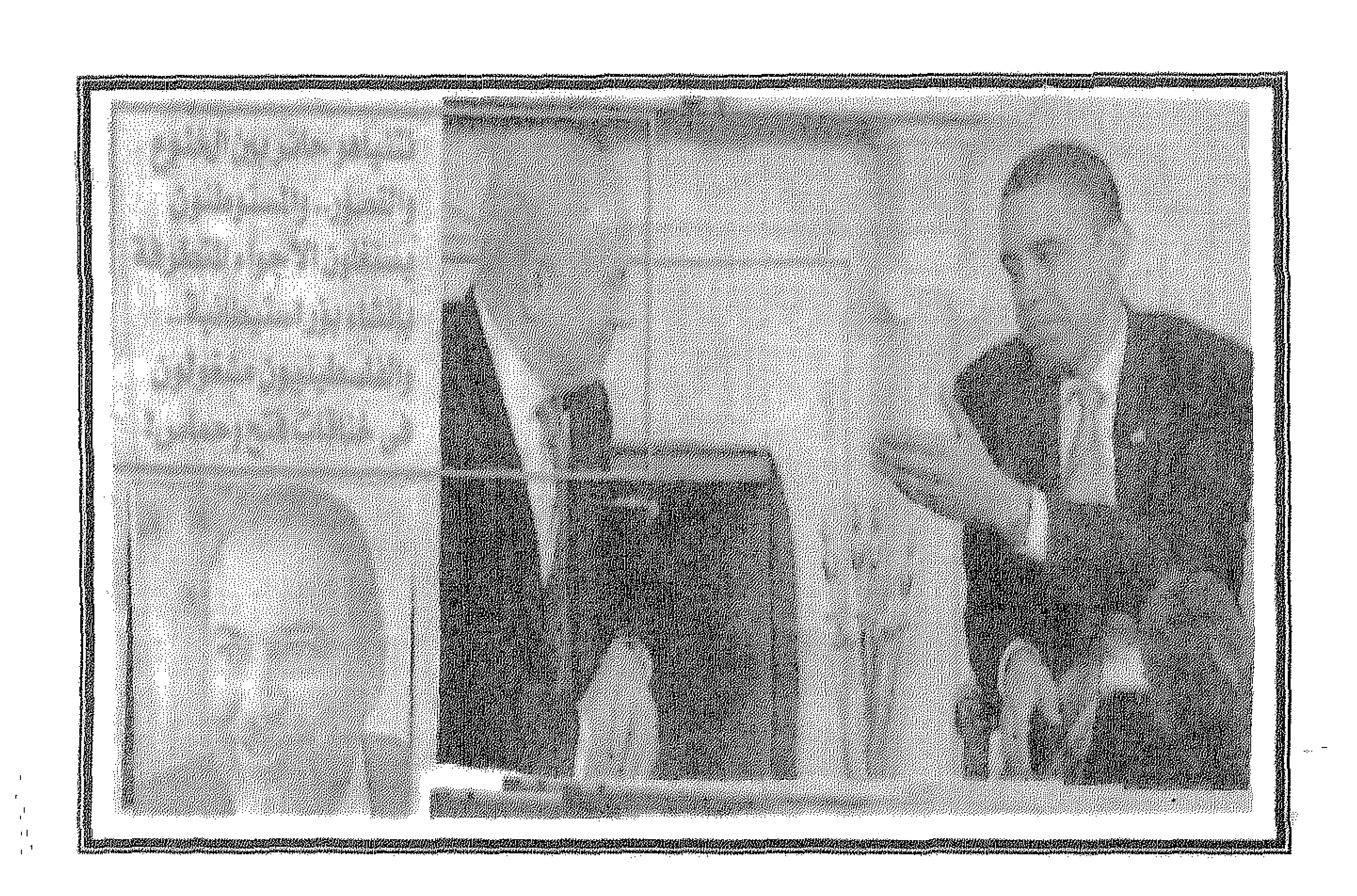


* إسرائيل لم تعد استثناء .. وإيباك فقدت سحرها .

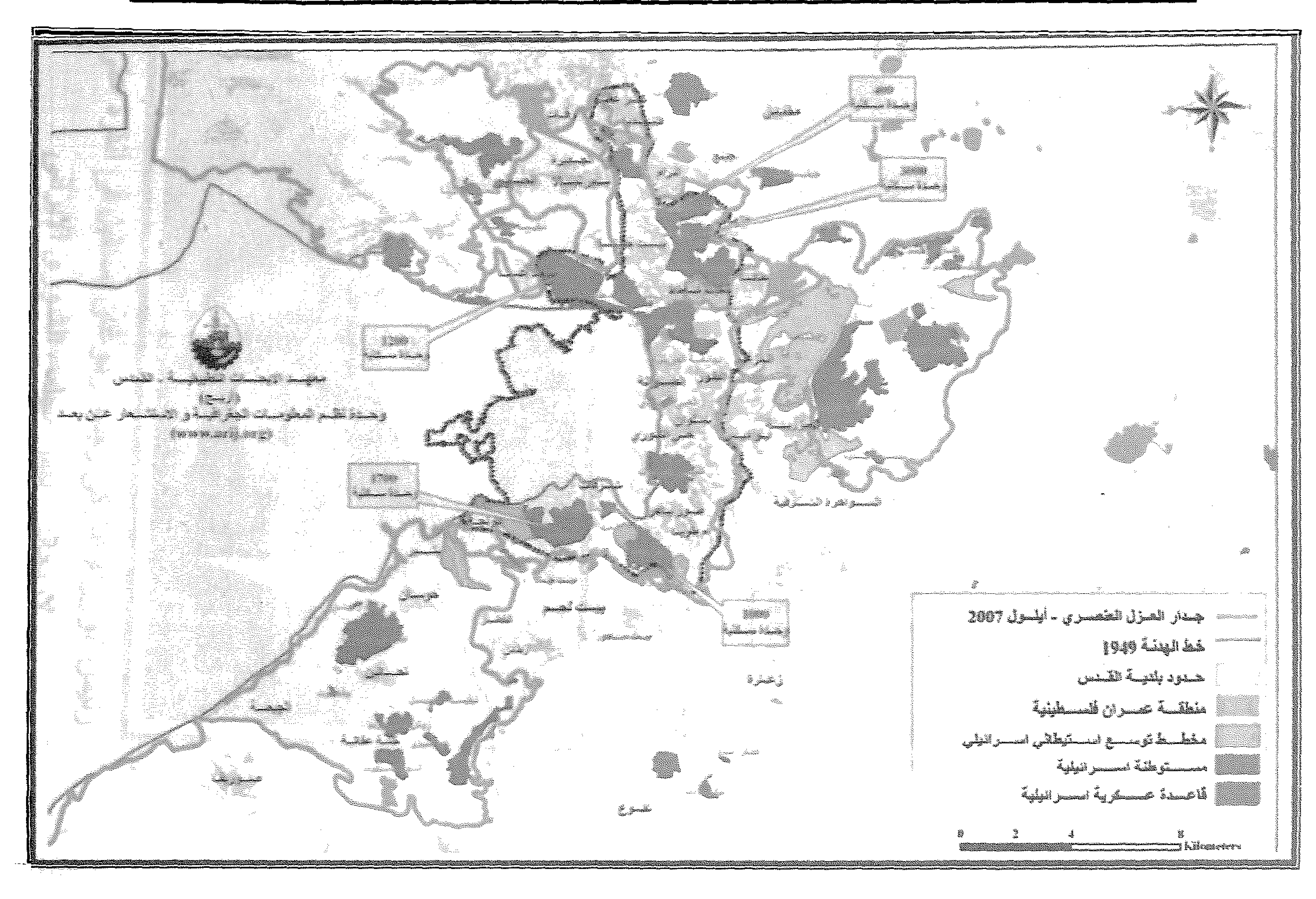
* أوباما لن يقدم حلولاً للعرب إذا لم يملكوا رؤية موحدة لقضاياهم .

* تقليص معونات أمريكا لإسرائيل ، والإمتناع عن استخدام الفيتو ، وضمانات القروض، والتبرعات .. وسائل تستطيع بها أمريكا الضغط على إسرائيل .

* ناتنياهو يقايض الدولة الفلسطينية بإيقاف البرنامج النووى الإيرانى .



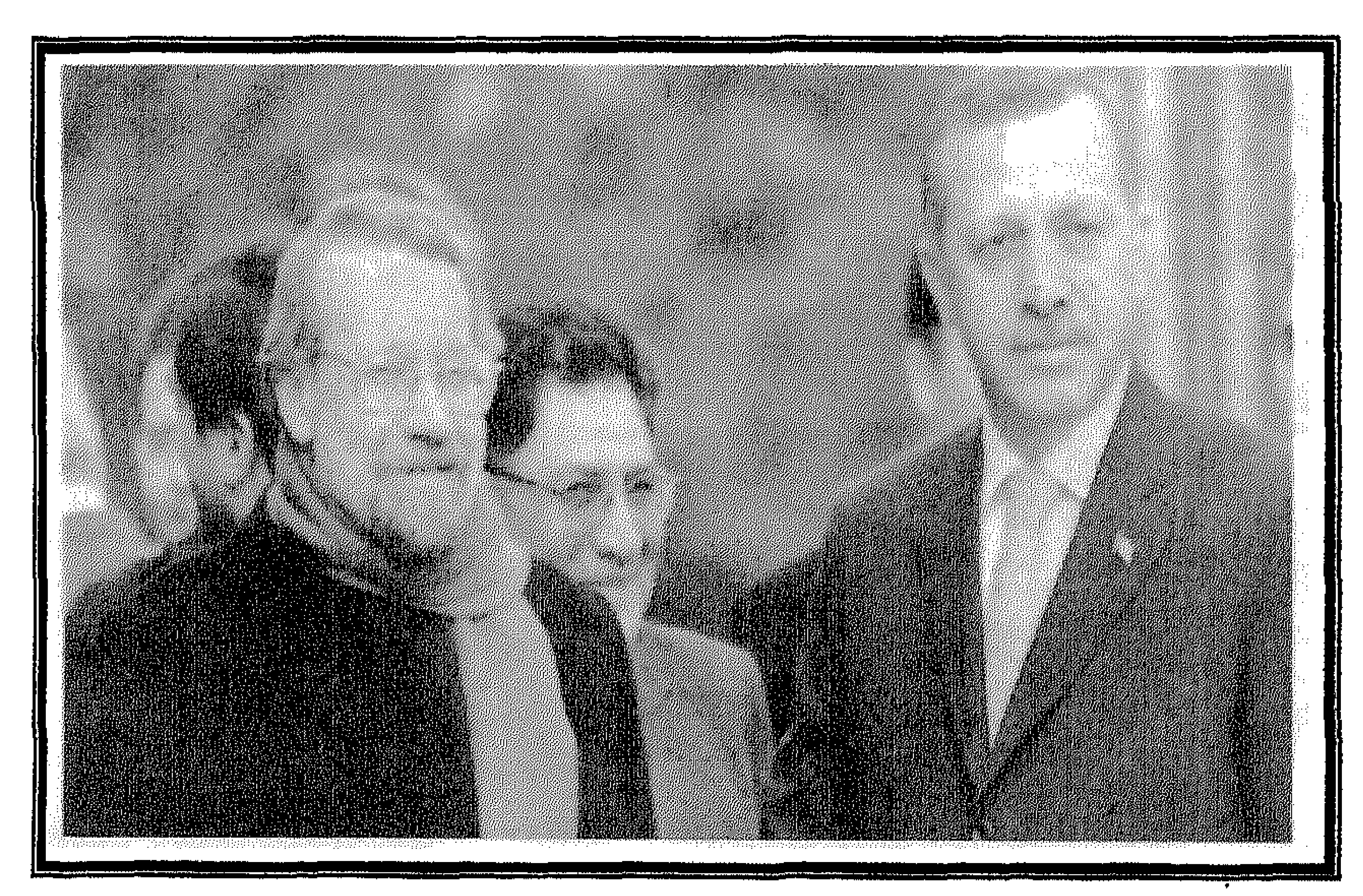
قضية المستوطنات تفجرت بين إدارة أوباما وحكومة ناتنياهو .. إحدى إفرازات الحرب على غزة



الدور التركى فى أزمة غزة
الأتراك قادمون .. خلافة عثمانية أم كاريزما أردوغانية ؟

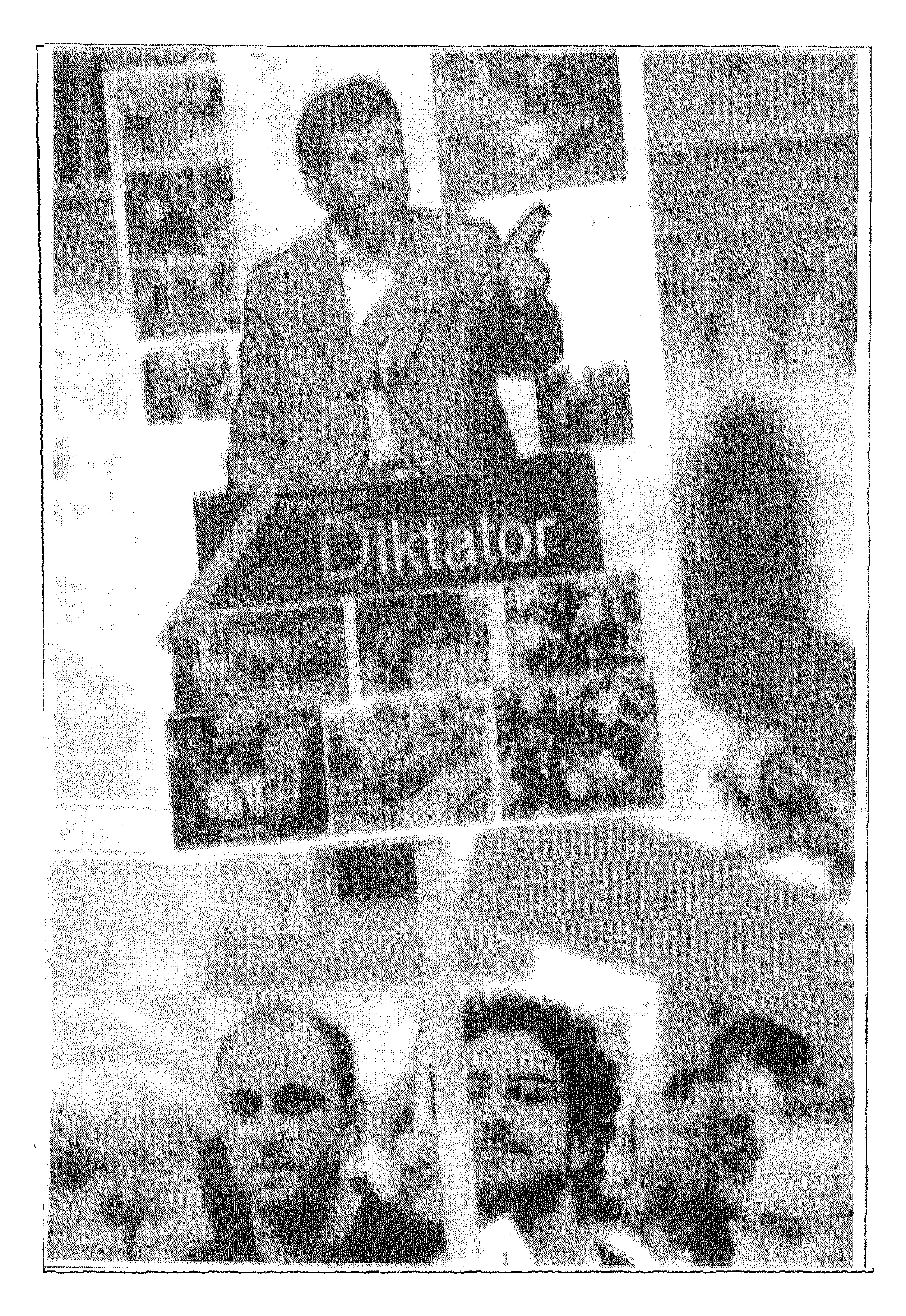


الرئيس التركى رجب طيب اردوغان ورئيس وزراء إسرائيل أولمرت فى أنقرة



رئيس الوزراء التركى رجب أردوغان يستقبل فى أنقرة على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى

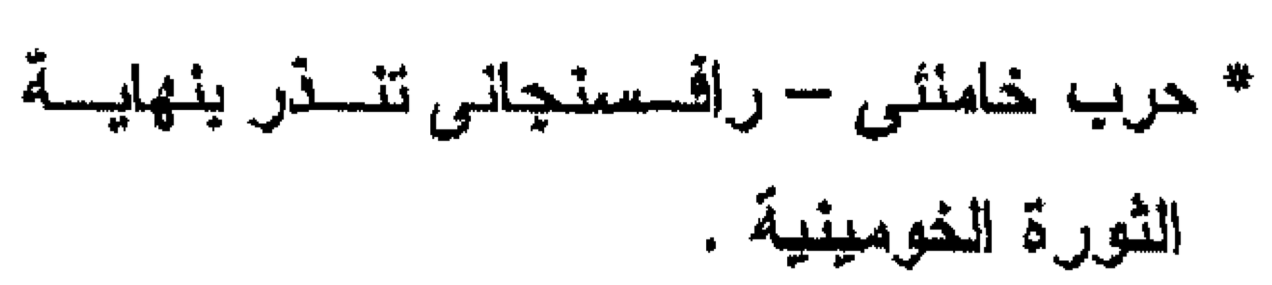
الثورة الإيرانية ضد (الديكتاتور) أحمدى نجاد



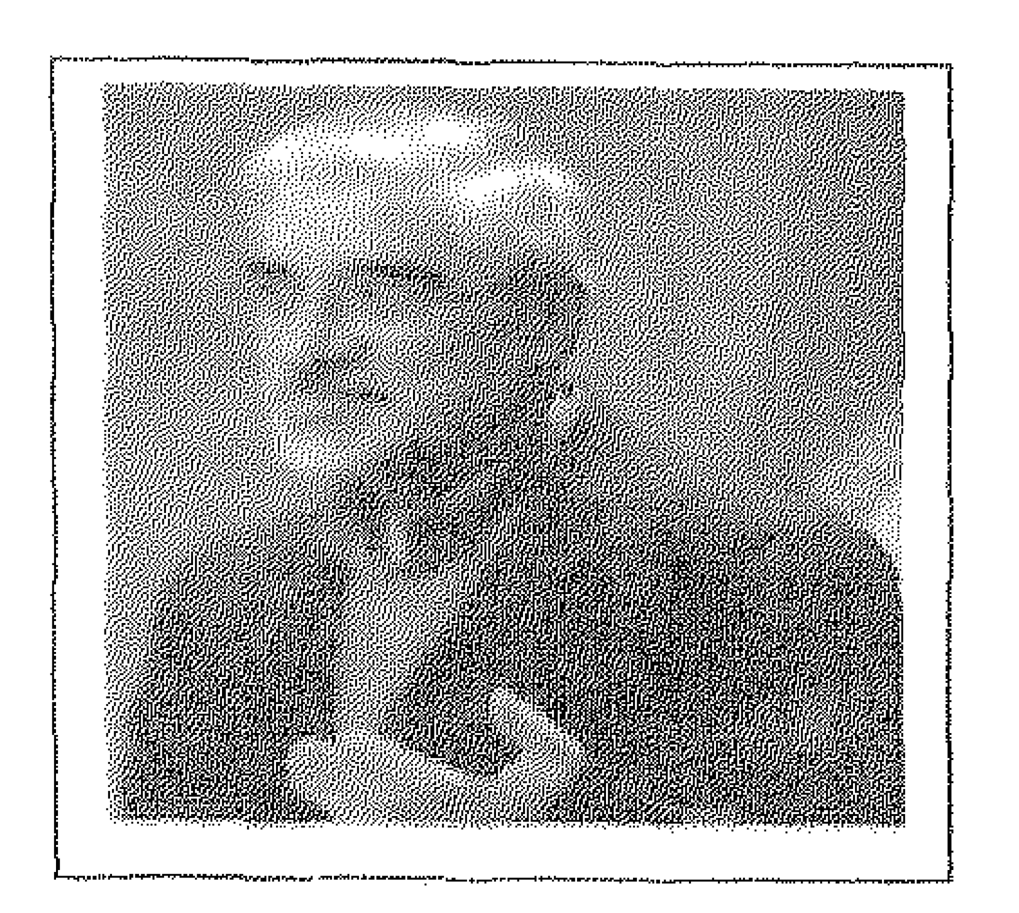
٥ آلاف عنصر من «حزب الله» يطاردون المتظاهرين فى شوارع ايران!

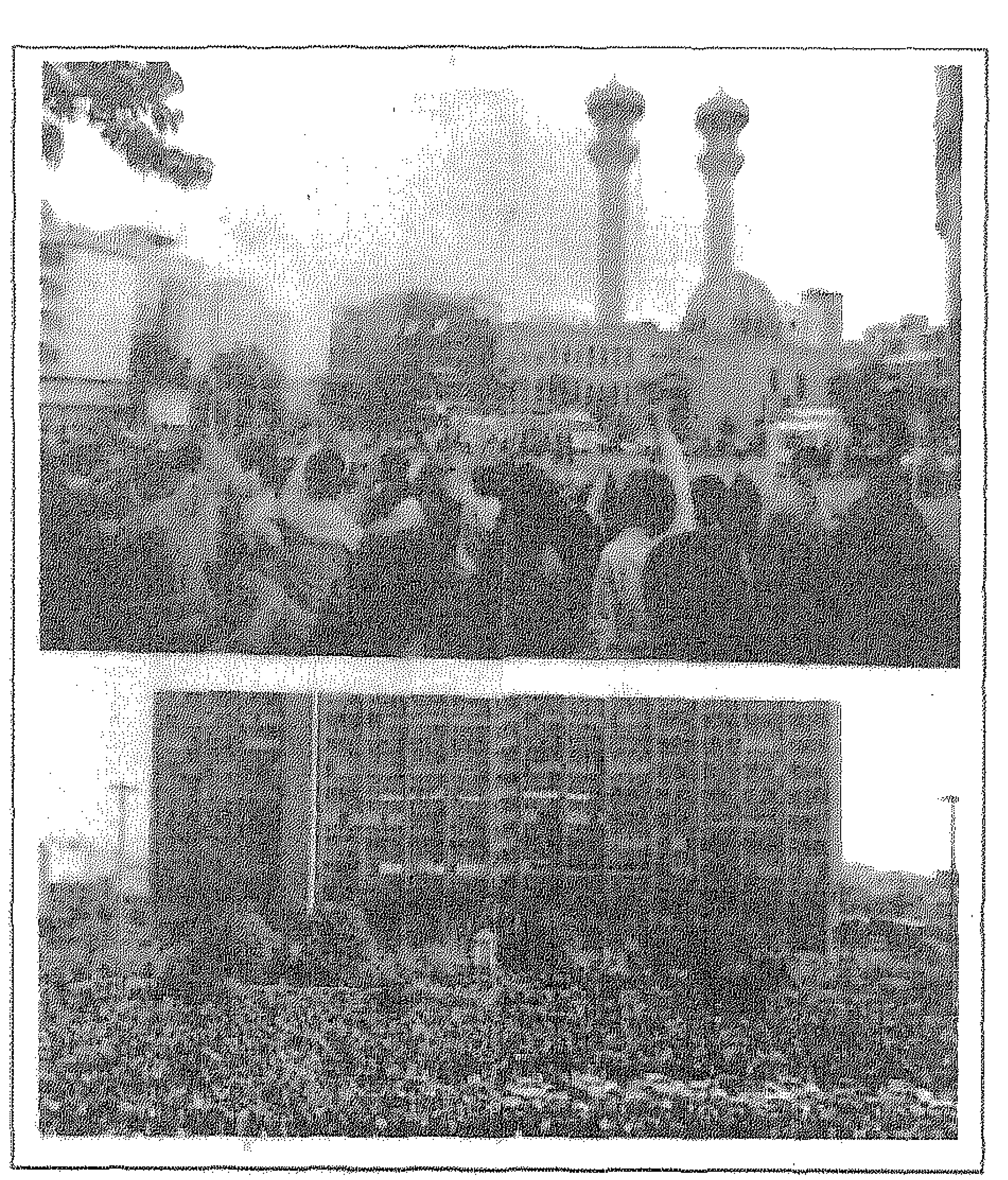
نجاد يطلب النجدة من نصر الله

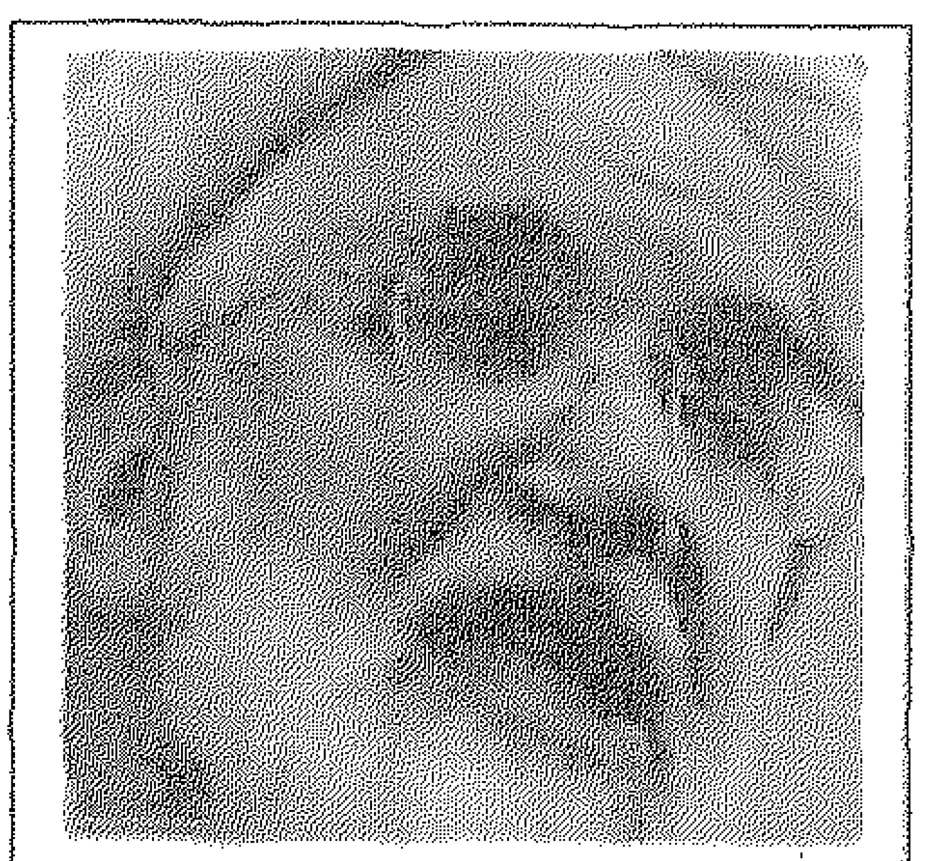




* حرب خامنئى – رافسنجانى تنذر بنهاية الثورة الخومينية .
* هل يجرؤ رافسنجانى على إزاحة المرشد . .
* الحرس الثورى هو الحاكم الحقيقى فى إيران .
* إيران من ديكتاتورية دينية إلى ديكتاتورية عسكرية .
* خطر الإنقلاب العسكرى يثير قلق الملالى .







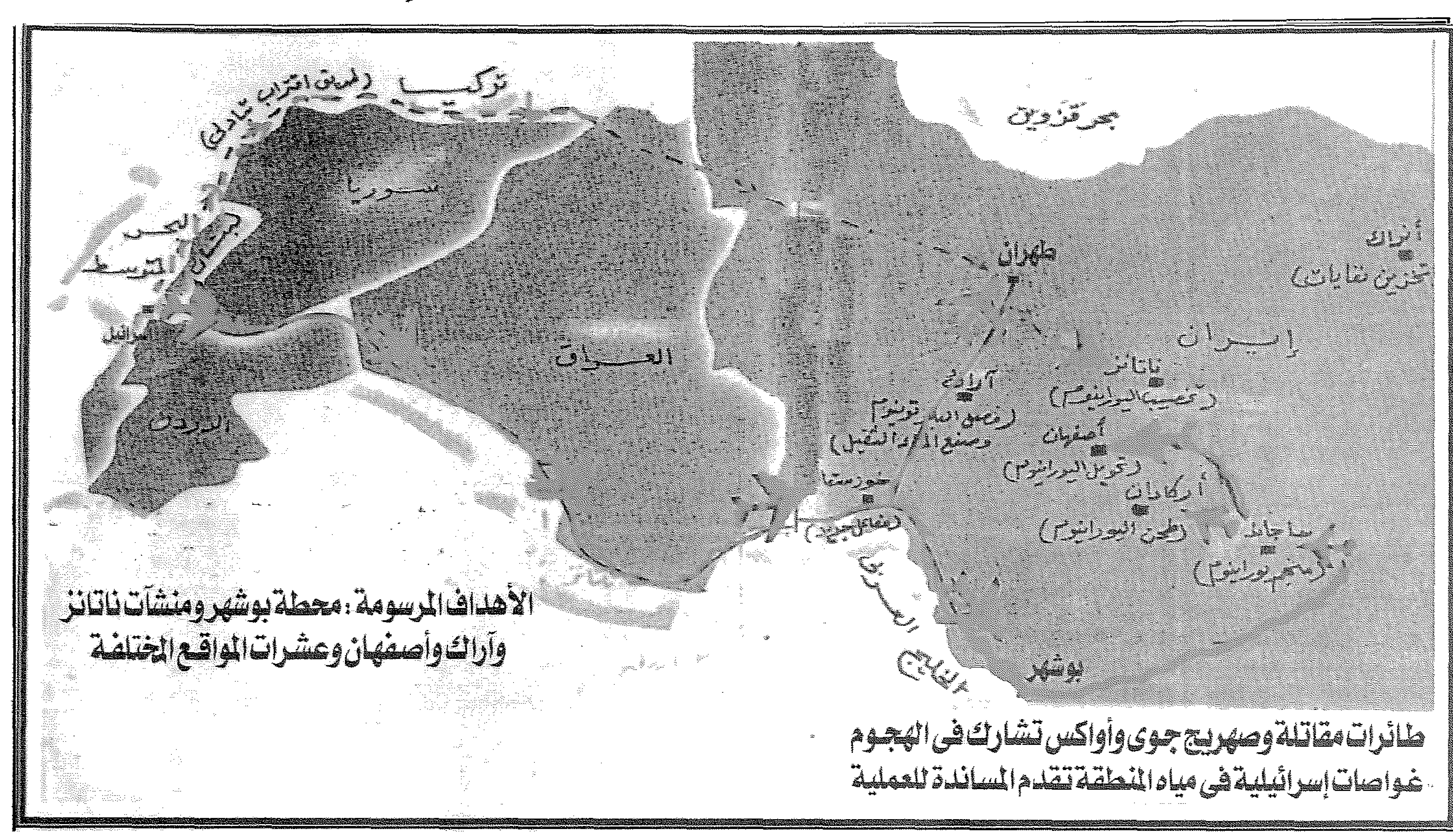
زعماء المعارضة :الأول حسين موسوى
والثانى مهدى كروبى

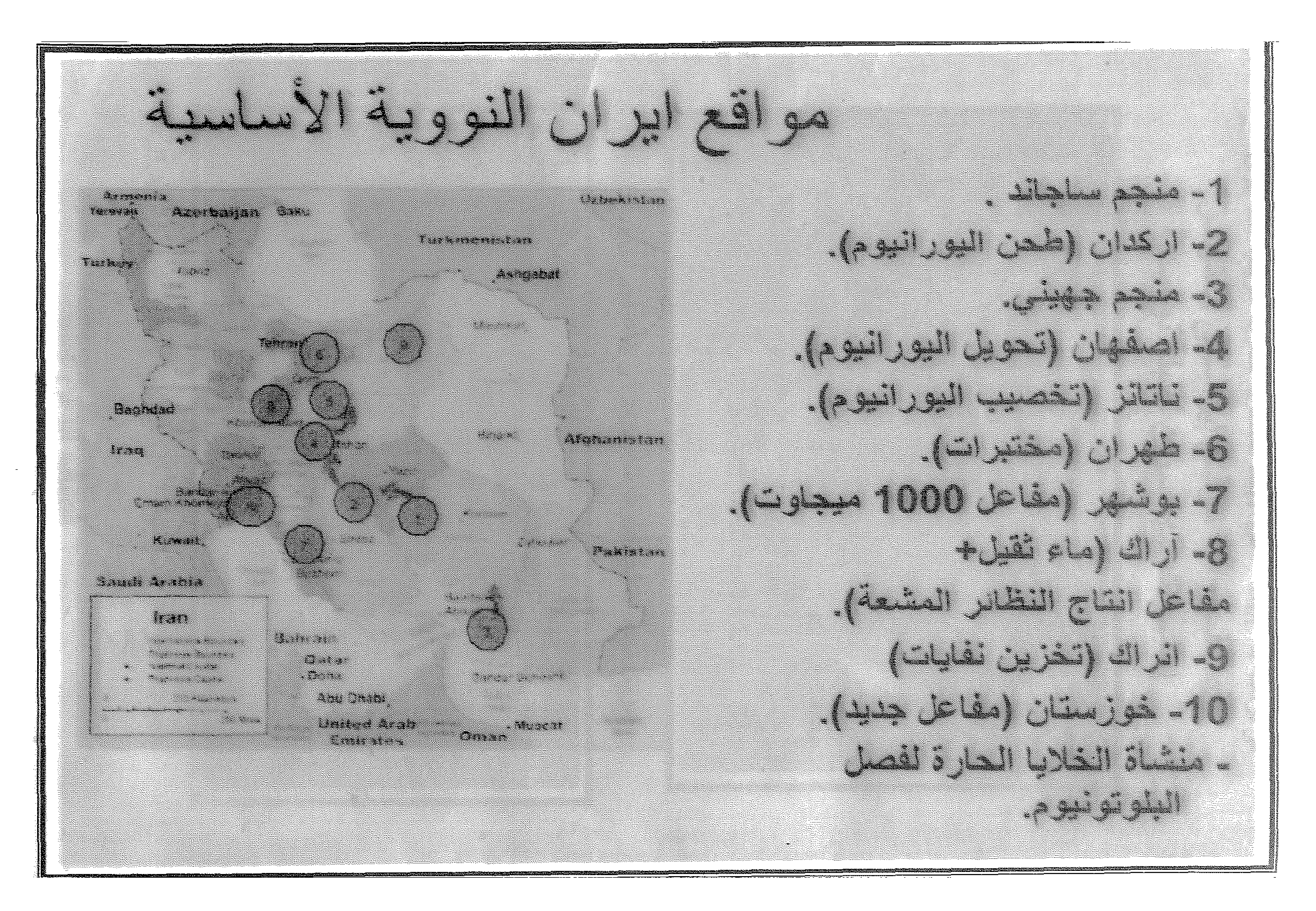
فشل " الثورة الخضراء "
يفتح الطريق أمام
الضربة العسكرية ويعجل بسقوط
نظام حكم الملالى فى ايران





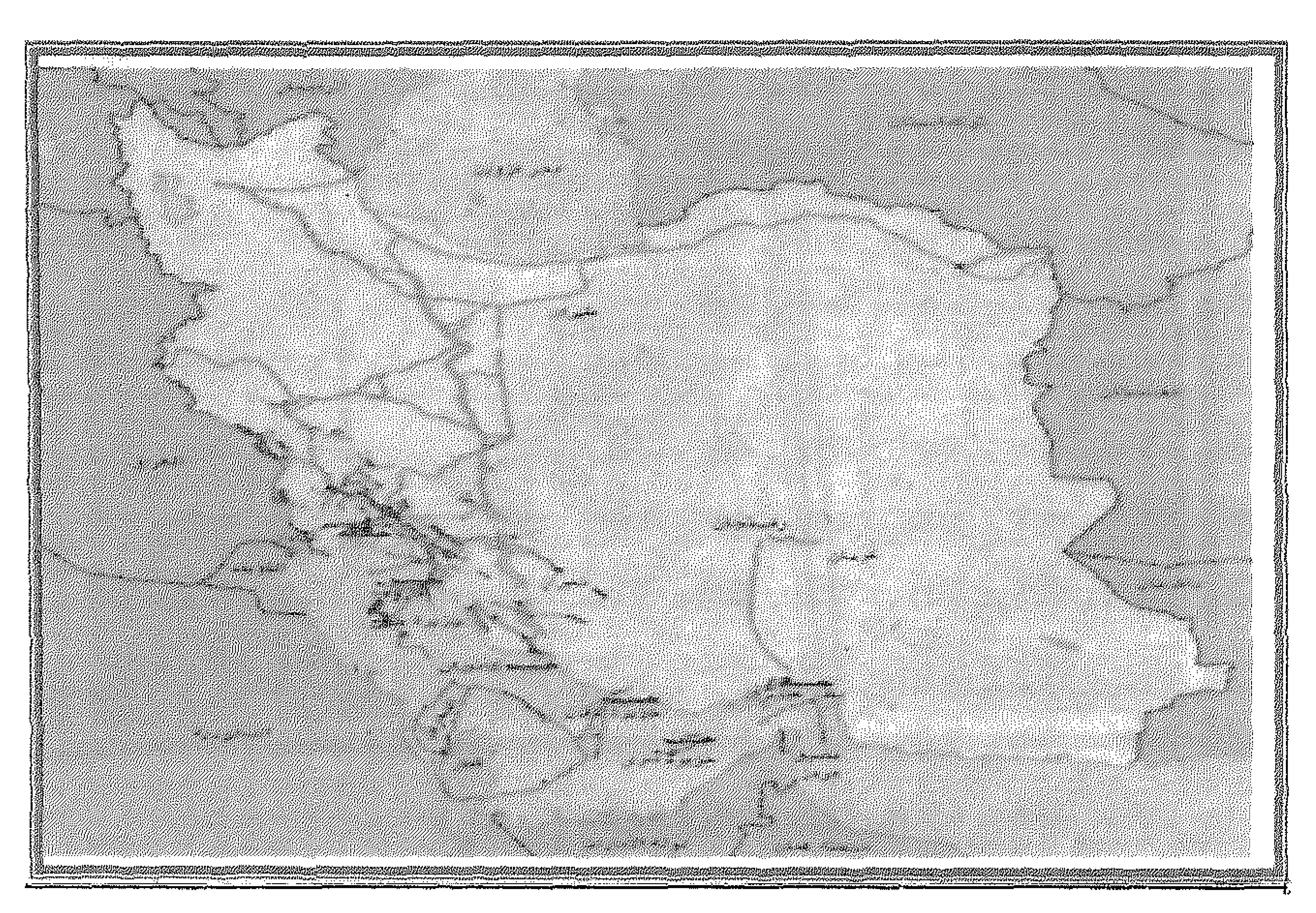
خطة إسرائيل لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية جواً



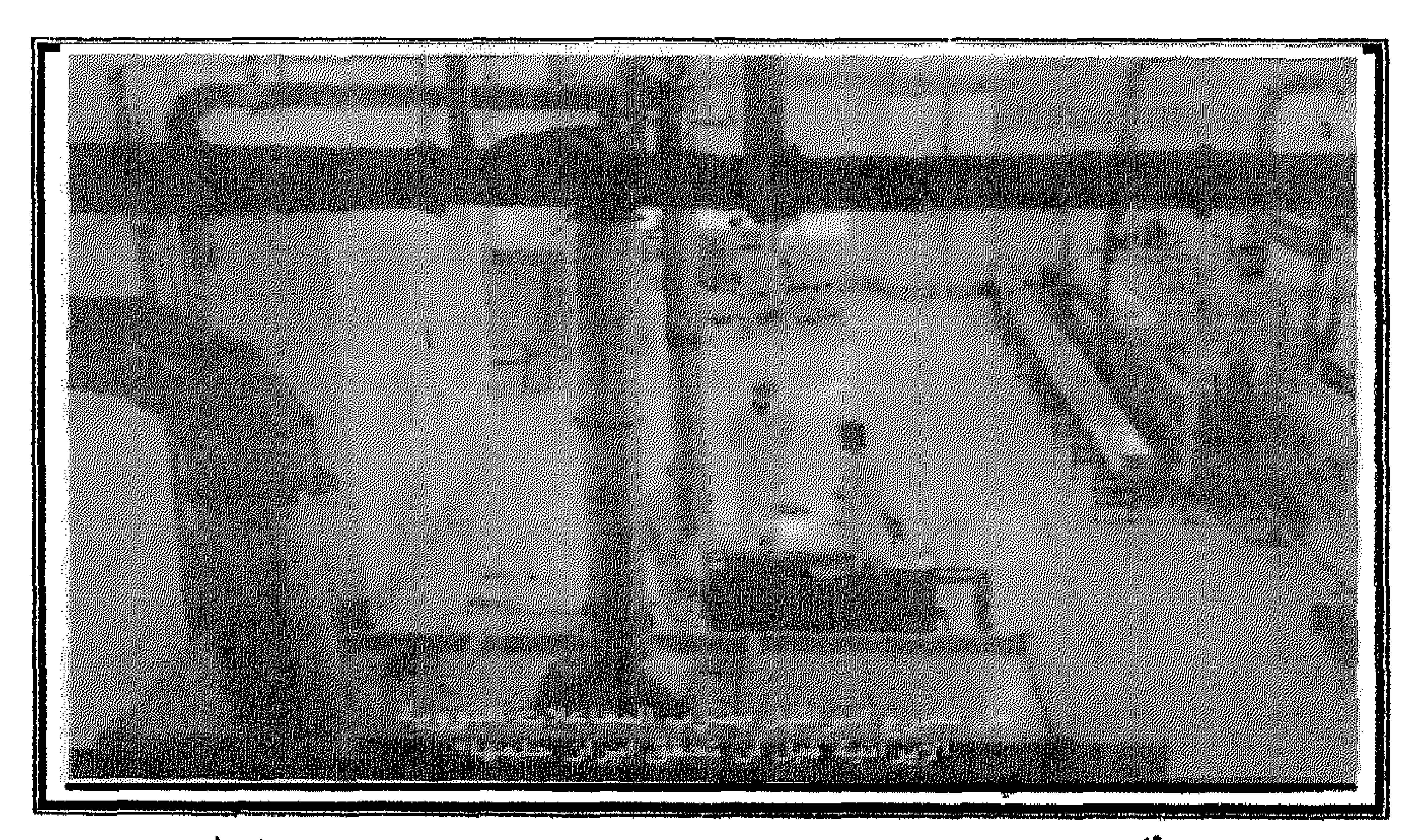

مواقع ايران النووية الأساسية
Armenia
Yerevan
Azerbaijan
Baku
Uzbekistan
Turkmenistan
Turkey
Ashgabat
Tehran
Baghdad
Afghanistan
Iraq
Kuwait
Pakistan
Saudi Arabia
Iran
Bahrain
Qatar
Doha
Abu Dhabi
United Arab Emirates
Muscat
Oman
1- منجم ساجاند .
2- اركدان (طحن اليورانيوم).
3- منجم جهيني.
4- اصفهان (تحويل اليورانيوم).
5- ناتانز (تخصيب اليورانيوم).
6- طهران (مختبرات).
7- بوشهر (مفاعل 1000 ميجاوت).
8- آراك (ماء ثقيل+
مفاعل انتاج النظائر المشعة).
9- انراك (تخزين نفايات)
10- خوزستان (مفاعل جديد).
- منشأة الخلايا الحارة لفصل
البلوتونيوم.

فى دراسة لـ" إيباك " عن الأبعاد العسكرية لضربة أمريكية ضد إيران

قصف ٢٠٠ موقع إيرانى لتأخير إمتلاك طهران لقنبلة نووية



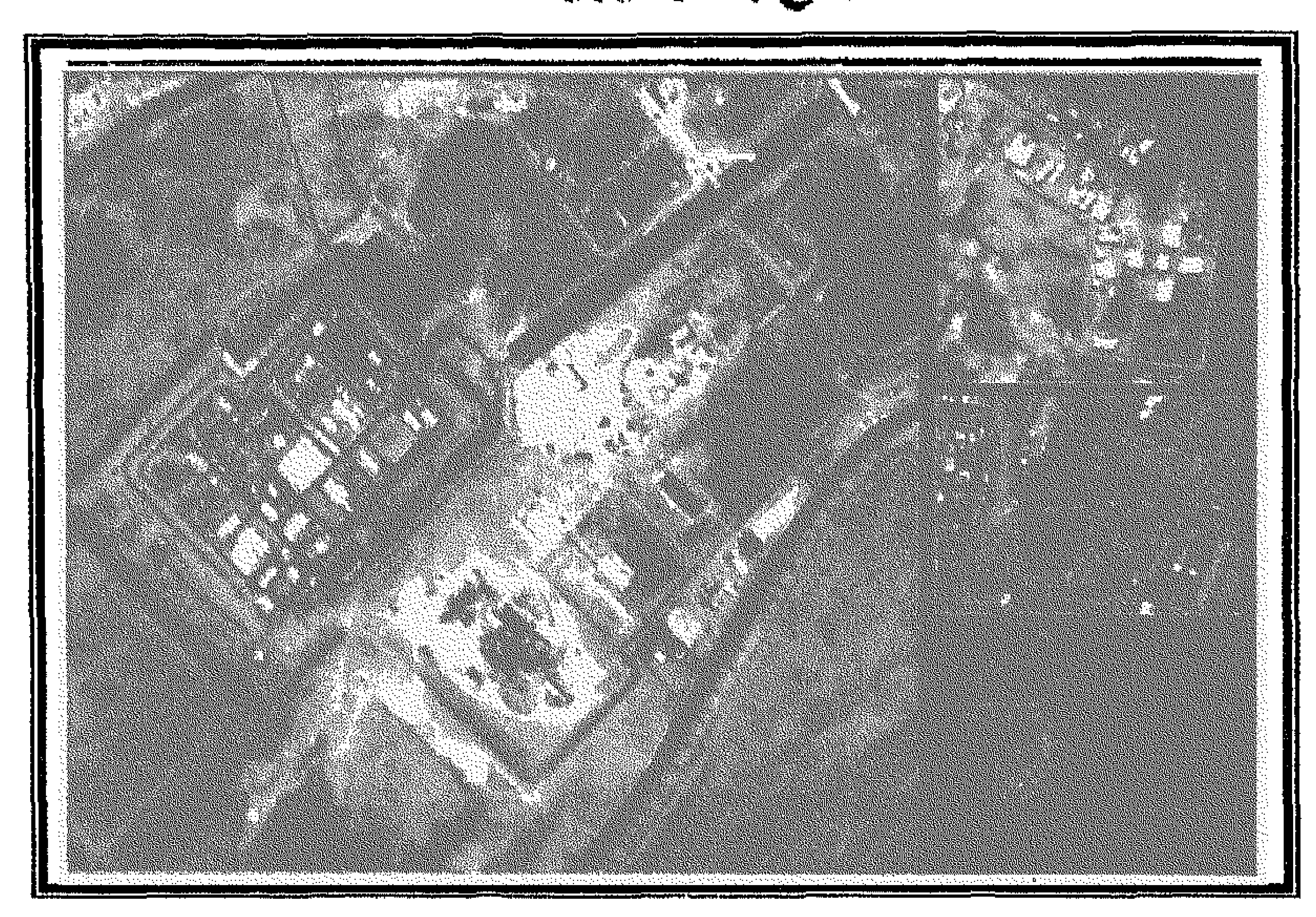
أمريكا تهدد بقطع خطوط النفط وموانئ التصدير فى إيران



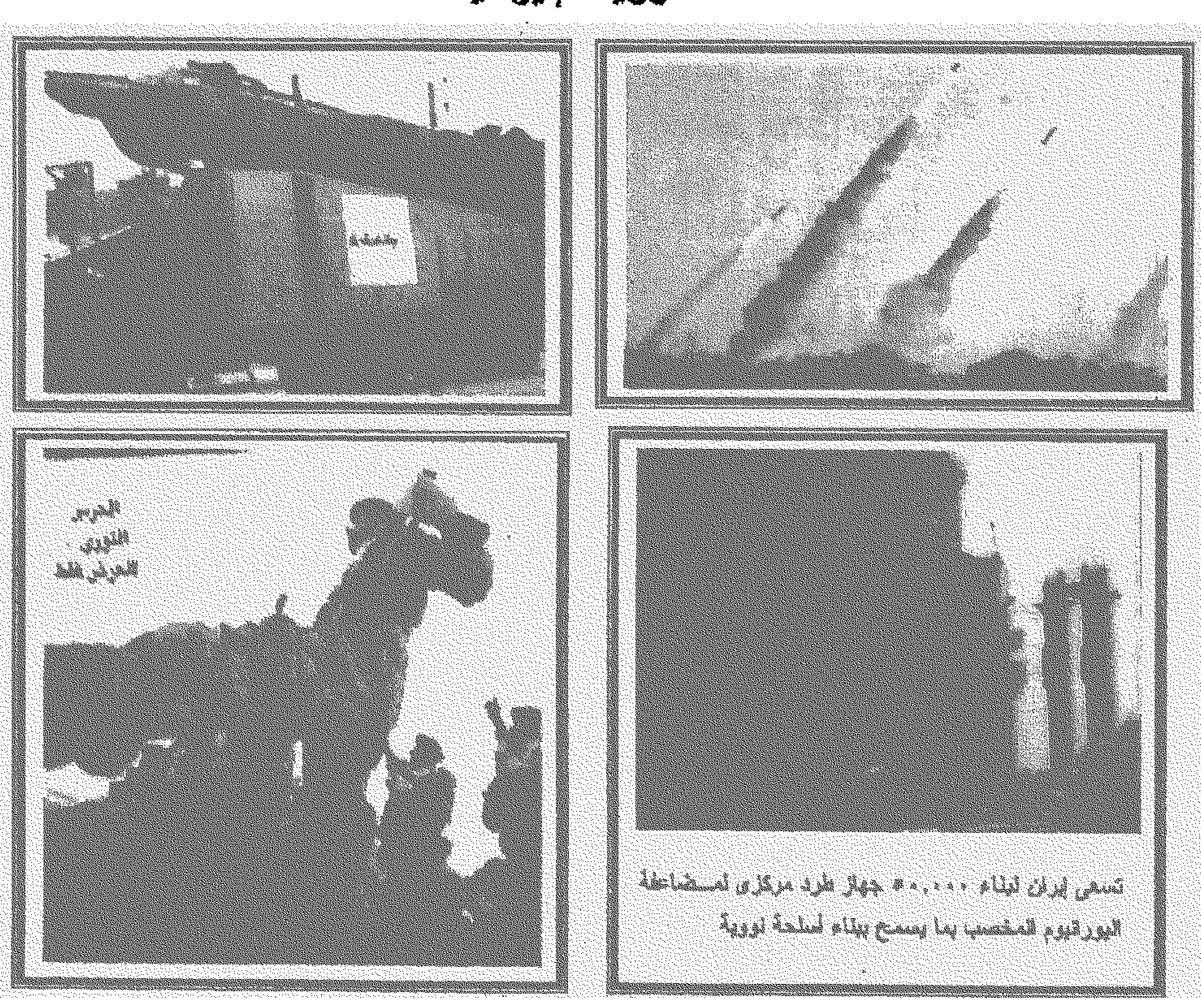
حقيقة عودة التهديد العسكرى الإسرائيلى لطهران

تل أبيب تمنح أوباما ٦ أشهر قبل قصف إيران !

الصواريخ شهاب والبرنامج النووى تمنح نظام حكم الملالى قدرة ردع إستراتيجية



المنشآت النووية الإيرانية



تسعى إيران لبناء ٥٠،٠٠٠ جهاز طرد مركزى لمضاعفة اليورانيوم المخصب بما يسمح ببناء أسلحة نووية

رقم الإيداع ١٧٤٦٤ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولى 071 - 5878 - 977

هذا الكتاب

يلقى الضوء على أبعاد العداون الإسرائيلى على غزة ، من حيث خصائص مسرح العمليات والبيئة السياسية له قبل العدوان ، وإعداد إسرائيل للمسرح سياسيا وعسكريا ، وأهدافها السياسية والإستراتيجية على المديين القصير والبعيد . وفى الجانب المقابل أهداف حماس من قبولها تحدى الحرب وطبيعة إعدادها له وما شابه ذلك من تقصير . وفى الفصل الثانى يلقى الكتاب الضوء على مجريات الحرب عسكريا على الجانبين ، والعقيدة العسكرية التى حكمت التخطيط للحرب وتنفيذها على الجانبين ، والمراحل الثلاث التى مرت بها الحرب ، وظروف توقف القتال . هذا إلى جانب إيضاح نوعيات المعدات الحربية التى استخدمها الطرفان . وفى الفصل الثالث يوضح الكتاب حصاد الحرب على الجانبين ، ومدى ما حققه كل طرف من أهداف ، والمقاييس العلمية للانتصار فى الحروب ، إلى جانب الخبرات والدروس المكتسبة ، خاصة فى مجال التأمين المعلوماتى . وفى الفصل الرابع يتحدث الكتاب عن تداعيات الحرب وتفاعلاتها فى البيئتين الاقليمية والدولية ، خاصة الإنقسام العربى والفلسطينى ، والدور الرائد الذى لعبته مصر ومعها المملكة العربية السعودية لإنهاء الأزمة وتحقيق المصالحة العربية والفلسطينية . وفى المقابل الدور الهدام الذى لعبته مجموعة دول ومنظمات «الممانعة العربية» وإيران ضد المصالح العربية . أما الفصل الخامس فيتعرض للأوضاع فى المنطقة بعد الحرب ، وإفرازاتها السياسية والإستراتيجية ، والتوقعات المستقبلية فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة ، سواء فيما يتعلق بالإدارة الأمريكية الجديدة ، أو سيطرة اليمين المتشدد على الحكم فى إسرائيل ، وأيضا ما يسود إيران من إضطرابات داخلية ، وتوقعات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية ضد إيران .

المؤلف

- لواء أركان حرب متقاعد / حسام سويلم
- خريج الكلية الحربية فى مصر - أبريل ١٩٥٦ م .
- ماجستير علوم عسكرية من أكاديمية فسترل العسكرية بالاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٥ .
- زميل كلية الحرب بأكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٨٣ .
- قاد وحدات المدفعية وتشكيلاتها ، ثم قائد مدفعية المنطقة العسكرية الغربية عام ١٩٨٤ .
- عمل بهيئة عمليات القوات المسلحة ، وإدارة المخابرات الحربية ، ومدرسا بالمعاهد والكليات العسكرية ثم مديرا لمركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة .
- عمل ملحقا عسكريا لجمهورية مصر العربية لدى الهند خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٨ .
- خاض حروب الصراع العربى الإسرائيلى فى أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .
- مؤلفاته فى المكتبة العسكرية تشمل :
  -الأبعاد الحضارية للصراع العربى الإسرائيلى ، إسرائيل عام ٢٠٠٠ ، والحرب العراقية الإيرانية ، (التفتيت) إستراتيجية إسرائيل الخفية ضد العالم العربى ، القلعة النووية الإسرائيلية والعلاقات المصرية السودا[illegible]
- مؤلفاته فى المكتبة ال[illegible]
  -من وراء ضياع البو[illegible] [illegible]ظرية جديدة للحرب [illegible] [illegible]يجية بين الهند وإسر[illegible] [illegible]شمير بين المطرقة [illegible] [illegible]ندان الهندى ، القوى ا[illegible] [illegible]صدام حسين للحكم [illegible] [illegible]دامى فى حق الأمة ال[illegible] [illegible] فى العراق ، وخ[illegible] ودور المرتزقة فى الع[illegible] على لبنان ، الهيمنة [illegible] على مسرح العمليات ، ودور اسرائيل فى العراق .
- بعد التقاعد فى عام ١٩٨٨ يعمل باحثا إستراتيجيا وكاتبا ومعلقا فى وسائل الإعلام العربية والأجنبية .